

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَحْرَمُ أَفْئِدَتِي

شَرْحُ
شَرْحُ مَسَائِدِ جَامِعِي

تأليف
السَّاجِدِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ صَالِحِ بْنِ مَعْمُودٍ

مَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِ

مَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِ

الجلد الثانی من محرم

اعاظم علمادین بر ذات محترم اصحیحہ ہمت بیور مشدر

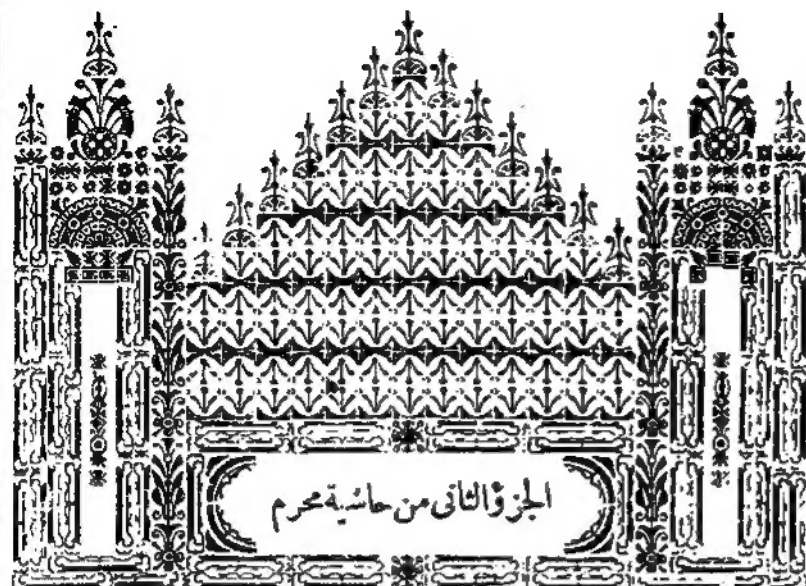
معارف نظارت جلیہ سنک ۲۹۵ نومبر ولی وفی ۲۹ جادی الآخر ۳۱۸ وفی
۱۱ تشرین اول ۳۱۶ تاریخلی رخصتنامہ سبلہ طبع اولنمشدر .

سنہ

۱۳۲۰

مکتبہ رشیدیہ

سرکی روڈ - کونیشہ فون ۸۴۳۲۶۴



الجزء الثاني من حاشية محرم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبى بعده وبعد فلما كانت الحاشية اللطيفة
للفاضل التحرير الشهير بمحرم اقتدى عامله الله تعالى بلفظه الحنفى حاشية مفيدة لمعاني
شرح مولانا الجامي قدس سره العالى على كافة ابن الحاجب ولكنها منتهية الى قول
الشارح المزبور في باب البديل (وان اختلفا فهو ما فهمتا متحدان ذاتا) يعنى وان اختلف
مدلول البديل ومدلول البديل منه في بدل الكل في نحو قوله جاني زيد اخوك لكون
الشخص الذي هو مدلول زيد هو الشخص الذي هو مدلول اخوك فاذا اريد البديل الضيف
الفقير المحتاج الى عناية ربه القدير الحاج عبدالله بن صالح ابن اسماعيل الامام بالجامع المنير
العالى المنسوب الى خالد بن زيد ابى ايوب الانصارى رضى عنه البارى ان يتم ما نقص
من هذه الحاشية مهمة بعض فضلاء الزمان ويرجو من نظره وطالع من الاخوان ان لا ينظر
الى سقطات هذا الفقير وتقصيراته في التمييز وسأل الله تعالى ان يوفقه لانمام هذا الشأن
الخطير والله على كل شئ قدير قال الشافعى عن الشيخ الرضى (قال الشافعى الرضى)
اى في شرح الكافية في هذا المقام (واما الى الان) اى الى هذا الزمان (لم يظهر لى فرق جلى)
اى بحيث تبين المقارنة الكلية (بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا يرى
عطف البيان) اى شيئا وابعا من التوابع (الابدل الكل) واستدل عليه بان سيوبه لم يذكر
عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة نحو مررت برجل عبدالله ثم قال يعنى
سيوبه ومن البديل ايضا قولك مررت بقوم عبدالله بدخالد وقوله (وما قالوا) من تنمة
كلام الشيخ المذكور يعنى والتوجيه الذى قالوا به ومتبدا وخبره قوله فالحجاب
(من ان الفرق بينهما) اى بين بدل الكل وبين عطف البيان (ان البديل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه) وليس هو فرعا لمتبوعه بهذه الحقيقة يعنى في كونه مقصودا

الاسماء لكن لا يخفى على
اخذانه لا يعرف بذلك تلك
الاسماء على الوجه
المطلوب وتعرف المستنى
بانه المذكور بعد الا
واخواتها معا لما قبلها نفا
واشباتا كذلك فانه تعريف
للمستنى بحيث يصدق على
كل من المتصل والنقطع
ولا يميز احدهما من الآخر
وقد صرح المصنف باسكان
تعريفه كذلك وانما قال
بتعدد تعريفه على وجه يميز
احدهما من الآخر به وهذا
كما قال محقق الضرورة
وقوله ثم نقول آه باطل
ايضا لما عرفت من عدم
حصول الامتياز المطلوب
بالتعريف واذا تمهدت
هذا عرفت فساد قول
المائل انه ليس مفهوم عام
بل هو لفظ مشترك لانه من
قبيل المفهوم العام المنقسم
الى قسمين المتقابلين واما
بلفظ مشترك موضوع لكل
واحد من المعنيين المختلفين
وضعا مستقلا وبه تبين
بطلان قول الهندي ان
قبل هذا ينقسم الكل الى
الاجزاء وذلك ظاهر ولا
تقسم الكلى الى الجزئيات
لانه يكون متواطئا
مشتركا قبل يمكن من
الاخير بارادة ما هو
مشترك بين القسمين على
وجه عموم المجاز فانه كلى
متواطى كالحبوان وكل
من المتصل والنقطع من
جزئيات ذلك المفهوم
الكلى كما مر عندك المصنف الى
هذا حيث قال وهو فصله

الذي يتميز به عن المنقطع
(قوله) عن متعدد دليل أي
عن المراد منه بأن يكون
المستثنى قرينة أنه ليس
المراد جميع المتعدد كما هو
مدلول اللفظ لا عن حكمة
حتى يلزم التناقض بإدخاله
في الحكم وإخراجه بل
الحكم على المتعدد بعد
إخراج المستثنى عنه ولك
أن ترد به أنه مخرج عن
النسبة إلى المتعدد بأن ترد
جميع المتعدد وتنبسب الشيء
إليه فتأتي بالاستثناء
لإخراجه عن النسبة ولا
تناقض لأن الكذب سفة
بالنسبة المتعلقة للاعتقاد ولم
ترد بالنسبة العامة للاعتقاد
بل قصدت النسبة ليخرج
عنه شيء ثم تفيد الاعتقاد
وهذا غاية ما ييسرني في
تحقيق المقام ولا نجد كلام
غيري إلا طالة الكلام وإن
شئت الوصول فاستمع لما
يقول عليك بالقبول واعلم أن
في تحقيق معنى الاستثناء
ثلاثة أحوال منهم من يقول
الاستثناء مبين للنقض
الكلمة بالمستثنى منه فهو مثل
التخصيص عند هؤلاء في
المعنى لا فرق بينهما إلا من
جهة وجوب الاتصال بصيغ
مخصوصة وهو غير مستقيم
لجواز له عند عشرة الأ
درع والمثيرة نص في
مدخلها ولا يصح أن
يقال إن التكلم بصفة أراد
بها تامة وذكر الواحد
ليبين مراده لبطان
النصوية وإجماع
المتأخرين على أن الاستثناء

من النسبة (بخلاف عطف البيان فإنه بيان) أي جي لبيان متبوعه لا لكونه مقصودا
من النسبة (والبيان) أي المين بكسر اليااء (فرع المين) بفتح الباء (فيكون المقصود) أي
من النسبة في عطف البيان (هو الأول) أي هو المين المتبوع لا المين التابع (فالجواب)
أي عن قولهم هذا في بيان الفرق (أما لا نسلم أن المقصود في بدل الكل) أي مثل
جاءني أخوك (هو الثاني فقط) أي من غير دخل للقصص المتبوع (ولا في سائر الأبدال) أي
وأيضا لا ينحصر القصد في الثاني فباعتدال الكل من بدل الجزء من الكل ومن بدل الاشتغال
(الأبدال) بدل (اللفظ) أي فأناسلم أن المقصود في غير بدل اللفظ هو الثاني فقط وحاصل ما قالوا
في بيان الفرق ادعاء انحصار القصد في الثاني وحاصل الجواب منع ذلك الانحصار في غير بدل
اللفظ ومنه وقع الاشتباه الذي ذكر الشيخ الرضي فإنه إذا لم ينحصر المقصود في الثاني وجاز
أن يكون المتبوع داخلا في كونه مقصودا لا يظهر الفرق بين عطف البيان وبين بدل الكل
فأنهم أحاطوا بكون المتبوع مقصودا ثم نقل الشرح من طرف المحجب تحقيق بعض
المحققين فقال (وقال بعض المحققين في جوابه) أي في الجواب عن المذكور (الظاهر) أي
الراجع (أنهم) أي أن القائمين في الفرق (لم يريدوا) أي من قولهم أن البديل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان (أنه) أي المتبوع في البديل (ليس مقصودا بالنسبة
أصلا) أي لا بإسالة ولا بما كافي بدل اللفظ (بل أرادوا) أي قولهم هذا (أنه) أي متبوع
البديل (ليس مقصودا أصلا) أي أو ليا ولا منافاة في أن يكون مقصودا لقادة فائدة أخرى
(والحاصل) أي حاصل إرادتهم (أن مثل قولك جاءني أخوك زيد أن قصدت) (أي أنت فيه)
أي في هذا القول (الاسناد إلى الأول) أي إلى أخوك (وحيث) أي أنت (بالثاني) أي بلفظ
زيد (تمتله) أي للفظ أخوك (وتوضيحا) وهذا إذا كان للمخاطب أخوة غير زيد فيكون زيد
موضعا للمراد ومينا لأن الأخ الجاني هو الأخ الذي يسمى زيد لا غيره من عمرو وبكر
(فالثاني) جواب أن أي قصدت ذلك فاللفظ الثاني التابع (عطف بيان) لكونه مذكورا
للتوضيح (وإن قصدت فيه الاسناد إلى الثاني) أي إلى زيد قصد أو ليا (وحيث بالأول) أي
بأخوك المتبوع (توطئة) أي لذلك المقصود وهذا إذا لم يكن للمخاطب أخ غير زيد (ومبالغة
في الاسناد) أي للقصد إلى مبالغة الاسناد بسبب تكرار ذكره بعنوانين (فالثاني بدل) لعدم
حجته للإيضاح (وح) أي وحين إذ قصد به التوطئة لا الإيضاح (يكون التوضيح الحاصل به)
أي ذلك القول (مقصودا) أي المقصود أصالة هو الاسناد إليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر
(والثاني) وهو مبتدأ (أي بدل البعض) (جزؤه) خبر المبتدأ (أي جزء البديل منه نحو
صرت زيدا راسه) (والثالث) وهو مبتدأ (أي بدل الاشتغال) وقوله (لبيته) خبر مقدم
وقوله (وبين الأول) معطوف عليه (أي البديل منه) وقوله (مبالغة) مبتدأ مؤخر والمجمل
خبر المبتدأ الأول وقوله (بحيث توجب) تفسير للمبالغة أي المراد بالمبالغة ما تقع بينهما
مبالغة بحيث توجب النسبة إلى المتبوع النسبة إلى الملابس (أي إلى التابع الملابس) (أجمالا)
لكونه سببا للاستظهار إلى المقصود (نحو أعجبتني زيد علمه حيث يعلم ابتداء) أي قوله أعجبتني

زيد بنفسية الاعجاب الى ذات زيد (انه يكون زيد معجبا باعتباره صفاته لا باعتباره ذاته) لان ذات زيد ليس يخلق بالا عجب فانه ليس بامر غريب حتى يحصل الغرابة بل عدم الادراك يحصل بالجهل لصفة من صفاته التي تتعلق بها الاعجاب (ويشتمل نسبة الاعجاب الى زيد لسيبته الى صفة من صفاته اجمالا) فان العقل صارف عن تعلق الاعجاب الى ذاته فذات زيد شامل لجميع صفاته فكان الصفة التي يراد تعلق الاعجاب اليها مذكورة اجمالا في ذات زيد وهذا في الصفات التي هي داخلية في الذات واماما تكون غير داخلية فهو قوله (وكذا في سلب زيد توبه) فان نسبة السلب الى ذات زيد غير معقولة بل تلك النسبة توجب ان شيئا ما يتعلق بذات زيد مسلوب فلما قال توبه علم من ذلك ان السلب منسوب الى التوب بنسبة ايجابية (بخلاف ضربت زيد احماره وضربت زيد اغلامه لان نسبة الضرب الى زيد) يعني تعلقه ووقوعه عليه (نامة) اذ ليس فيه قرينة صارفة عن القصد فان النفس لا تنظر الى غير تعلق الضرب الى زيد (ولا يلزم في محتملها اي في محتمل النسبة (اعتبار غير زيد) اي اعتبار نسبة الى غير زيد (فيكون) اي فيكون لفظ حارم وغلامه (من باب بدل التلطف) لعدم مناسبة بين زيد وبين ما بعده بشئ من الملابس المذكورة (بغيرها) وفسره بقوله (اي تكون تلك الملابس) للاشارة الى ان قوله بغيرها ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة احترازية للملابسة اي ملابسة تكون (بغير كون البدل كل البدل منه او جزءه) اي وبغير كون البدل جزءا المبدل منه واحترازه عن الملابس بما ذكر من النوعين اي بغير الكلية والبضية (فيدخل فيه) اي في قوله بغيرها (ما) اي ملابسة حاصلة (اذا كان المبدل منه جزء من البدل) اي بعكس النوع الثاني وهو بدل البعض من الكل فيكون هذا بدل الكل من البعض (ويكون ابداله منه) اي ابدال هذا النوع منه اي من بدل الاشتمال (بناء على هذه الملابس) فانه يصدق عليه ان بينهما ملابسة بغير البنية وبغير كون البدل جزء من المبدل منه (نحو نظرت الى القمر فلنك) فان المبدل منه وهو القمر جزؤ من البدل وهو فلنك وهذا اشارة الى وقوع الخلاف في ادخال هذا النوع في انواع البدل فقال بعضهم ان هذا النوع لا نسلم جوازه كيف وهذا غير مروى عن العرب واثن سلمنا جوازه لكن لا نسلم ان القمر بعض الفلك بل هو شئ مركوز في الفلك فيكون الفلك شاملا له وهو عين بدل الاشتمال انتهى يعني وليس هو بدل الكل من البعض فاراد الش رد بقوله (والمناقشة بان القمر ليس جزء من فلنك بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال) وليست هذه المناقشة بمنع فان عدم تطبيق المثال بالمثل لا يلزم منه عدم جواز الممثل لجوازه وقوع مثال آخر مطابق له واليه اشارة بقوله (ويمكن ان يورد مثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه) اي في هذا المثال (فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات) فيكون برجه بدلا من الدرجة التي هي جزؤ البرج وقوله (وانما لم يحل هذا البدل) جواب عما يتوهم ان يقال واذا كان كذلك فلم يحل النجاة هذا النوع نوعا آخر من البدل فاجاب عنه بان لم يحل (فسما خاسما) اي غير داخل في بدل الاشتمال (ولم يسم ببدل الكل من البعض) اي ولم يذكر قسما مستقلا غير داخل في الاقسام

المتمصل اخر اجه مبطل له ايضا ومنهم من قال المستثنى منه وآلة الاستثناء والمستثنى جميعا للمنى واحد من غير تقدير الاول اى ثم اخرج منه حتى كان العرب وضعت للصفة عبارتين احدهما تامة والاخرى عشرة اولا واحده هو ايضا غير مستقيم لانها طعون بان التكلم بقوله عندي عشرة معبر بالعشرة عن مدلولها الذي هو خمتان وبالا عن معنى الاخراج وبالا واحد عن انه يخرج ولو كان بمثابة تسعة لم يستقيم فهم هذه المعاني المذكورة منها كما لا يستقيم ان يفهم من بعض حروف تسعة عند اطلاقها على مدلولها معنى آخر ثم هو بطل باجماع النحويين على انه اخراج وايضا فانه لم يسهل بكلمات مركبة وضعت للمنى تعرب في وسطها هذا معلوم انتفاؤه من لغة العرب قال المصنوع والذي حمل الفريقين على مخالفة الاخراج ما توهموه من لزوم الكذب في كل استثناء وبيانه اذا قال له عندي عشرة وقصد اليها الى افرادها بجملتها ثم اخرج الدرهم منها كان ما قربه اولانا ثانيا فيلزم الكذب في احد الاسمين فتعد ذلك بمنع الاستثناء في كلام الله فانه اذا قال فليتب فيهم الف سنة الا تخمين عاما واراد بالف سنة جميع مدلولها يكون المعنى لبث الخمين في جه

المذكورة بعنوان انه بدل الكل من البعض (لقله وندرته) وقال الشارح العجوداني في هذا المقام ولعل التقسيم الذي ذكره العلامة السكاكي مستبد اي مستقل باخراج مثل هذا لنقض حيث قال في المفتاح ووجه الحصر عندي هو اننا نقول البديل اما ان يكون عين المبدل منه او لا يكون فان كان فهو بدل الكل من الكل وان لم يكن فاما ان يكون اجنبيا او لا يكون فان كان فهو بدل الفلظ وان لم يكن فاما ان يكون بعضه فهو بدل البعض من الكل او غير بعضه فهو المراد ببديل الاشتمال وقد سقط بهذا زعم من زعم ان ههنا قسمان خامسا اهمله النحويون وهو بدل الكل من البعض كنحو نظرت الى القمر فلنمكه وهذا كله لفظ المفتاح الذي نقله ذلك الشارح (بل قيل لعدم وقوعه) وهذا اشارة الى قول البعض الاخر وهو انهم لم يجعلوه قسما خامسا لعدم وقوعه (في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة) اي ليست بشواهد بها على وضع القواعد وانما قال بل قبل ولم يقل وقيل للاشارة الى الترتي في النقل يعني ان بعضهم لم يعتبر الامثلة وانكر هذا النوع باسمه قوله (والرابع) اي من انواع البديل وهو مبتدأ وفسره الش بقوله (اي بدل الفلظ) وقوله (ان قصد) خبره وهو فعل معلوم مسند الى المخاطب ولما كان لفظ الرابع عبارة عن بدل الفلظ الذي هو صفة الاسم وكان قوله ان قصد عبارة عن القصد الذي هو صفة المخاطب لم يتحد المبتدأ والخبر فلا يصح الحمل اراد الش ان يفسره على وجه يحصل به اتحاد بينهما فقال (اي يكون) يعني الرابع الذي هو بدل الفلظ هو اللفظ الذي يوجد (ان قصدا) اي بسبب قصدك (اليه) (اي الى البديل) هذا تفسير للضمير المحرور والمائد الى المبتدأ ولما كان قوله ان قصد بمنزلة الجنس لم يبدل الفلظ لكونه شاملا لالبدال الثلاثة لانهم ايضا بقصد اليها اخرجه الش بقوله (من غير اعتبار ملابسة بينهما) اي بين البديل والمبدل منه لان الابدال الثلاثة وان كانت يقصد اليها لكن ذلك القصد باعتبار الملابسة الواقعة بين البديل والمبدل منه كالكلية والبعضية وغيرها بخلاف القصد في بدل الفلظ لان الملابسة بينهما وان وجدت في بعض الصور لكنها غير معتبرة للقاصد وقوله (بعد ان غلطت) ظرف لقوله ان قصد اي قصدك الى البديل بعد غلطك بسبب من الاسباب كاسه ور والنسيان وغيرهما وقوله (بغيره) متعلق بقوله ان غلطت وقول المش (اي بغير البديل) تفسير للضمير المحرور وقوله (وهو المبدل منه) بيان للفظ القير ثم شرع المص بعد تقسيم البديل الى الانواع الاربعة في بيان مسائله واحكامه التي تجوز وما لا تجوز فيه عموما وخصوصا فقال (ويكونان) وفسر الش ضمير التثنية بقوله (اي البديل والمبدل) منه للاخترا عن تخصيص المسئلة ببديل الاشتمال واللفظ لكونهما قريين للضمير وقوله (مرفقين) خبر منصوب ليكونان والمراد من المعرفة اعم يعني اي معرفة كانت من انواع المعارف مثاله (نحو ضربت زيدا اخاك) وهذا التمثيل تمثيل لبديل الكل لان مدلول اخاك المرف بالاضافة مدلول زيد المرف بالمعرف بالترتيب وانما مثل الش بهذا الكون بدل الكل اشرف الانواع ولعدم اختصاص التعريف فيه ولتعميم المسئلة كما ذكرنا واما مثال بدل البعض فنحو قولنا ضربت زيدا رأسه ومثاله من الاشتمال نحو اعجبني زيد علمه ومن بدل

الالف ولم يثبت تلك الحنين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا وهذا الذي ذكره ويلزمهم في هذا الباب من الابدال كبديل البعض وبديل الاشتمال ويستعمل على ذلك ايضا وقوعه في كتاب الله تعالى وقوله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا واذا كان يجب من ذكر الناس مع الوجوب على جميعهم فيستعمل ان يذكر مع ذلك ما يدل على انه واجب على بعضهم اذ يصير المعنى امرت الجميع امرت البعض في وقت واحد وهو باطل فان زعم الاولون ان الناس ههنا المستطيعون وانه انما ذكر المستطيعين ليثبت به القصد بالناس كان الرد عليهم على ما تقدم وزيادة وهو ان التقدير من استطاع منهم بغير خلاف والضمير في منهم راجع الى الناس ليصير المعنى والله على المستطيعين من استطاع من المستطيعين وهذا مما يجزئ السلم على تجويزه وان زعم الفريق الثاني ان المراد بما سمي بدلا ومبدلا منه عين ما يفهم منه اخر كافى المستثنى عندهم كان اظهر فسادا لان جميع ما تقدم يبطله ايضا وكذلك الضمير في منهم المذكور لانه يعود صند على بعض مدلول الكلمة وهو فاسد وايضا فانه يؤدي الى ان يكون بعض الناس والمستطيعين

الفاظ جاءني زيد حمارة (وكرر) اي ويكونان تكرين مثاله من بدل الكل (نحو جاءني رجل غلام لك) ومن بدل البعض المحبني رجل رأس له ومن بدل الاشتغال نحو المحبني رجل علم له (ومختلفين) اي ويكونان مختلفين في التعريف والتكرير يعني في كون احدهما معرفة وكون الاخر نكرة ومثاله من بدل الكل (نحو) قوله تعالى (بالناسية ناسية كاذبة) وقوله مختلفين شامل للصورتين احدهما كون المبدل منه معرفة والمبدل نكرة كما في المثال المذكور وتأتيهما بالعكس ومثاله ما ذكره الش بقوله (وجاءني رجل غلام زيد) ثم شرع في بيان شرط يخص بالقسم الاولين من المختلفين فقال (واذا كان) وقوله (البديل) تفسير لاسم كان وهو الضمير المستتر تحت وقوله (نكرة) اما خبر منصوب لكان ان كان من الافعال الناقصة كما هو مختار الش حيث فسر قوله من معرفة بقوله (مبدلة) (من معرفة) للإشارة الى انه خبر بمذخر ويحتمل ان يكون كان بمعنى وجد وقوله نكرة بالرفع نائب فاعله وقوله مبدلة من معرفة صفة للنكرة (فالتعت) تفسير الش له بقوله (اي نعت البديل النكرة واجب) لبيان ان الالف واللام في قوله فالتعت عوض عن المضاف اليه وان قوله فالتعت مبتدأ وخبره محذوف وهو افظ واجب والجملة الاسمية جزائية وقوله (لثلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه) دليل للوجوب يعني انما واجب توصيفه لثلا يكون البديل الذي هو المقصود بالنسبة انقص فائدة من غير المقصود الذي هو المبدل منه من كل وجه لانه لو كان كذا يكون غير المقصود لكونه معرفة اتم من كل وجه والبديل مع كونه مقصودا انقص من كل وجه من وجوه الافادة لكونه نكرة محضة وهذا خلاف المرضي للزوم نقصان المقصود وكال غير المقصود (فاتوا) اي اوردوا محاب اللغة (فيه) اي في مثل هذا البديل (بصفة) حيث وصفوه بصفة (اتكون) ذلك الايراد (كالمجاير لما) اي للنقص الذي (فيه) اي في البديل حال كونه (من نقص السكارة) اي من نقص السكارة المحضة ولما وصفت النكرة زالت السكارة المحضة التي هي انقص الوجود ومثله المصنف بالاية ليكون شاهدا فقال (مثل) قوله تعالى (بالناسية) وهو المبدل منه المعرفة (ناسية) وهو البديل النكرة (كاذبة) وهذه صفة البديل النكرة ثم شرع في مسألة اخرى من مسائل البديل فقال (ويكونان) اي المبدل منه والبديل من اي بديل كان (ظاهرين) اي اسمين ظاهرين غير مضميرين (نحو جاءني زيدا خوك) هذا مثال لبديل الكل ايضا والامثلة من غير ظاهرة (ومضميرين) اي ويجوز ان يكون المبدل منه والبديل مضميرين غير ظاهرين سواء كان متكلمين او مخاطبين او غائبين ومثال كونهما مضميرين (نحو الزيدون اقيتهم اياهم) فان اياهم ضمير بديل من ضمير المفعول المتصل بقوله اقيتهم وانما مثل الش بالعائنين لما سيجي من الاتفاق فيه دون غيره (ومختلفين) اي ويجوز ان يكونا مختلفين بان يكون احدهما ظاهرا والاخر مضميرا وذلك يشمل صورتين احدهما كون المبدل منه ضمير او البديل ظاهرا (نحو اخوك ضربته زيدا) وتأتيهما كونه بالعكس نحو (اخوك ضرب زيدا) فان اياه ضمير منفصل منصوب على انه بديل من زيدا الذي هو الاسم الظاهر ثم شرع في مسألة غير جائزة من الصور فقال (ولا يبدل

جما عبارة عن المستطعين وفساد هذا مقطوع به والمذهب الثالث وهو المستقيم المنقطع عنه الاشكالات كلها ما افرد منها وما لم يفردها المستقيم منه وكذا المبدل منه مراد به الجميع بالنظر الى الافراد والمستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بمبدل البعض داخل في المبدل منه والتناقض بمجيء زيد وانتفاء محبة في جاءني القوم الازيدا غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجيء منسوباً الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الازيدا بان نسبة الفعل في جاءني غلام زيد ورأيت غلاما ظريفا الى الجزئين مما لکنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين او اجزاء قابل لكل واحد منهما للاعراب اعراب الجزء الاول وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه افعلا يمكن لا بدله من التقديم له وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل اذا المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة وبذلك التفصيل تبين انه لا يصح تفسير المتعدد بالمراد منه كما فعله القائل هذا مع كونه تصفالا يرتكب مبنى على الثاني من القولين المزيفين وفيه فساد آخر

وهو انه ادعى الاخراج
من المراد من التشديد وزعم
المراد منه ما عدا المستثنى
على ما عليه القول الثاني كما
دل بقوله بان يكون المستثنى
قربة انه ليس المراد جميع
التعدد كما هو مدلول اللفظ
ولم يدرك الاخراج لانه
لا يكون داخل فيه حتى
يكون مخرجاً قادراً ووجه
الى القول بما معناه
ان المستثنى غير
منها بما يستحقه المفرد
اذا وقع منسوبا اليه في مثل
ذلك الموضع وما بقي من
اجزاء المنسوب اليه يجر
ان استحق الجرح كالضاف
اليه ويشع ان استحق
التبعية كافي للتوابع الخمسة
وان لم يستحق شيئا من
ذلك نصب كالمستثنى فيها
بالفصول في بحيث بعد
المرفوع وان كان جزء
السدة في بعض المواضع
نحو جاني القوم الازيدا
لان المجموع هو المسند
اليه فزيدة الكلام ان
دخول المستثنى في جنس
المستثنى منه ثم اخراجه
بالاواخواتها انما كان قبل
استناد الفعل او شبهه اليه
فلا يلزم التناقض في نحو
جاء في القوم الازيدا لانه
بمثلة قولك القوم المخرج
منهم زيد جاؤني ولا في
نحوه على عشرة الادرا
لانه بمثلة قولك عشرة
المخرج منها واحده على

ظاهر من مضمير بدل الكل (من الكل) يعني لا يجوز ان يكون الاسم الظاهر
بدلا من الضمير اذا كان بدل الكل من جميع الضمائر (الامن الغائب) اي لا يجوز ان
يبدل الظاهر من الضمير الغائب (مثل ضربته زيدا) لان زيدا في هذا المثال اسم ظاهر
يكون بدلا من ضمير الغائب في ضربته بدل الكل وهو جائز ثم شرعه الشر في دليل عدم
جواز الابدال من ضمير المتكلم والمخاطب فقال (لان المضمير المتكلم والمخاطب اقوى)
في المعرفة (واخص دلالة من الظاهر) اي من الاسم الظاهر كما سيأتي في بحث المعرفة
فقوله اخص دلالة عطف تفسير لقوله اقوى لان القوة المعتبرة في باب التعريف بحسب
الاخصية وما هو اخص فهو اقوى واذا كان كذلك (فلو ابدل الظاهر) اي ولو جعل
الاسم الظاهر بدلا (منهما) اي من المضمير المتكلم والمخاطب حال كونه (بدل الكل يلزم
ان يكون المقصود) الذي هو البديل (انقص) لضعفه في التعريف (من غير المقصود)
الذي هو البديل منه لقوته في التعريف (مع كون مدلوليهما واحدا) وهذا اشارت الى وجه
تخصيص عدم الجواز في بدل الكل اي لكون بدل الكل ما يكون مدلول الاول بعينه يلزم
ان يكون كلاهما متساويين في قوة التعريف كافي التعريف الذي بين ضمير الغائب وبين
الاسم الظاهر فانهما متساويان فيه (بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط) فان البديل في
هذه الثلاثة لما يمكن مدلوله مدلول الاول لا يلزم ان يكونا متساويين كما بينه الشارح بقوله
(فان المانع فيها) اي الذي يمنع كون الاسم الظاهر بدلا من المتكلم والمخاطب (مفقود)
اي غير موجود (اذ) اي لانه (ليس مدلول الثاني فيها) اي في هذه الثلاثة (مدلول الاول)
حتى يكون مانعا من الابدال ثم شرع في امثلة كون الاسم الظاهر بدلا من الضمائر كلها
في الابدال الثلاثة فقال (فيقال) اي فيجوز ان يقال في بدل البعض (اشتريتك نصفك)
فنصفك بدل من ضمير المخاطب المنصوب (واشتريتني نصفي) فنصفك بدل من ضمير
المتكلم المتصل المنصوب في اشتريتني وهذا ان المثالين لبدل البعض (و) يقال في بدل الاشتمال
(اعجبتني علمك) فان علمك مرفوع لفظا على انه بدل الاشتمال للمخاطب (واعجبتك علمي)
فان علمي مرفوع محلا في هذا المثال بدل الاشتمال من ضمير المتكلم (وضربتك الحمار) فان
الحمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المخاطب في ضربتك (وضربتني الحمار)
فان الحمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المتكلم (عطف البيان) وهو مبتدأ
وقوله (تابع) خبره اي هذه القول (شامل لجميع التوابع من الصفة والعطف والبديل
والناكبة لانه يصدق على هذه الاربعة انها توابع كما يصدق على عطف البيان فيحتاج الى
فصل والى قيد حتى يخرج الاربعة فقال (غير صفة) لان المقصود من الصفة دلالة على
معنى في متبوعه وعطف البيان ليس كذلك لان المقصود منه ايضا متبوعه سواء كان معني
فيه او لا وذا (احترز) اي المستف (به) اي بقوله غير صفة (عن الصفة) ولما كان البديل
والناكبة والعطف بالحروف ايضا توابع غير الصفة ودخلت في التعريف واداد المعروف
اخراج هذه الثلاثة منه فقال (يوضح متبوعه) وهذه الجملة الفعلية صفة بعد صفة لقوله

تابع يعنى تابع غير صفة يوضح ذلك التابع متبوعه كما قال الشارح (احترز) اى المصنف (هـ)
 اى بقوله يوضح متبوعه (عن البدل) لان المقصود بالنسبة دون متبوعه (والعطف) اى
 احترز عن العطف (بالحروف) لانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه (والثأ كيد) لانه
 يقرر امر متبوعه لانه يوضحه ولما تبادر الى الوهم ان عطف البيان لكون المقصود منه
 ايضاح المتبوع يلزم ان يكون اوضح منه فيلزم خروج بعض مواده عن التعريف اراد
 الشارح ان يدفع هذا الوهم فقال (ولا يلزم من ذلك) اى من كون عطف البيان لا يوضح
 المتبوع (ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه) لكون الاستقراء شاهدا على ان بعض
 صوره ليس باوضح من متبوعه (بل ينفى) فى عطف البيان (ان يحصل من اجتماعهما)
 اى من اجتماع التابع المتبوع (ايضاح لم يحصل) ذلك الايضاح (من احدهما على الافراد)
 اى لم يحصل من التابع على الافراد او من المتبوع على الافراد واذالم يلزم الاوضحة
 (فيصح ان يكون الاول) اى المتبوع (اوضح من الثانى) اى من التابع مثاله (مثل) قول
 الاعرابى (اقسم بالله ابو حفص عمر) (قابو حفص) اى الذى يكون فاعلا لا قسم كنية
 امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعمر) بالرفع (عطف بيان له) اى لقوله ابو
 حفص لان عمر تابع غير صفة لعدم دلالة على المعنى لكونه علما وهو ايضا يوضح قوله
 ابو حفص ببيان اسمه العلم فحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من ابى حفص على
 الافراد لشموله لعمر وغيره ولا من عمر على الافراد ايضا لانه شامل لعمر الذى ليس
 كنيته باحفص ثم شرع الشارح فى سبب الورود فقال (وقصته) اى قصة سبب ورود هذا
 الكلام (انه) اى الشان (اتى اعرابى الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه) اى فى وقت
 خلافة (فقال) اى الاعرابى على سبيل الاشتكاء (ان اهلى) اى وطنى الذى فيه اهلى
 (بميد) عن هذا المحل (واتى على ناقة) اى راكب على ناقة (دبرا) مشتق من الدبر وهو
 علة فى البعير فسر ما العصام بقوله ريش يثبت وهى على وزن حراء صفة لناقة (محفاء) وهى
 صفة اخرى لها اى يقال لها اغر (نقاء) وايضا هى صفة لها وهى مؤنث اتقب مشتق من
 النقب وهى علة الحرب يكون فى الدواب كذا فى القاموس (واستحمله) هذا تضرع بصيغة
 الاعرابى اعطى ناقة قوية توصلنى الى اهلى ولما قال له الاعرابى (فظنه) اى ظن عمر رضى
 الله تعالى عنه هذا الاعرابى او كلامه (كاذبا) اى على خلاف الواقع (فلم يحمله) اى فلم يعطه
 عمر ناقة بناء على ظنه (فقال) اى عمر رضى الله عنه على طريق القسم بناء على ظنه الغالب
 (والله ما تقب لناقة) اى ليس بها علة النقب كاز عمت (ولادبرت) اى ولا بها علة الدبر ولما
 آيس الاعرابى (فانطلق الاعرابى) اى ذهب ما يوسا (فحمل بعيره) اى حمل ماله من
 الزاد وغيره على بعيره (ثم استقبل البطحاء) اى توجه الى الوادى الذى فيه حصاء صغار
 او الى الوادى المسمى بالبطحاء (وجمل يقول) اى شرع فى ان يقول (وهو) والحال ان
 الاعرابى لم يركب عليها بل عنتى خلف بعيره * اقسم بالله ابو حفص عمر * ما مسها فى
 تقب (ولادبرت) وقوله ما مسها جواب القسم (اغفر له اللهم ان كان فجر) وهذا اعتذار

نصب استخذه لانه لكونه
 نائب نائب المستثنى منه
 فتح لا بد من قيد تام ليم
 الضابطة وليس جنى
 وايضا فيه ان تصاب اليوم
 فى المثال المذكور ليس
 لوقوعه موقع المستثنى منه
 (قوله) الفعل المتقدم او
 معنى الفعل بتوسط الا
 قبل نقضه المحس قولنا
 القوم الا زيدا اخوتك
 ولعل الشارح لم يلتفت اليه
 لعدم وثوقه على المثال
 وجواز ان يكون منصوبا
 وليس الامر كما زعمه
 اذ لا كلام فى جواز هذا
 التركيب والمراد هو
 النقض بجواز هذا ليس
 الا بل عدول الشارح عن
 ذلك لقبوله ما اجاب به
 الرضى وقصبة الكلام
 ان النص قال فى الايضاح
 العامل فيه المستثنى منه
 بواسطة الاقال لانه ربما
 لا يكون هناك فعل ولا
 معناه فيعمل نحو القوم
 الا زيد اخوتك قال
 الرضى هذا لا يرد الا على
 مذهب البصريين ولهم
 ان يقول ان فى اخوتك
 معنى الفعل وان كان من
 اخوة النسب اى يتنبون
 اليك بالاخوة وكذا فى
 امثاله فجاز ان يصل العامل
 الضعيف فيها تقدم عليه
 لغوره بالا هذا جوابه

للاعرابي من طرف عمر رضي الله عنه يعني يارب اغفر لعمر رضي الله عنه ان حلف هذا الحلف كاذبا لانه يكون حينئذ يمينا غوسا من الكبار فيكون فاجرا به واعلم انه ليس في الواقع من طرف عمر رضي الله عنه يجوز لانه يمين على ظنه فيكون يمينا لغوا لا يؤاخذ به ولذا قال الاعرابي الاديب ان كان فجر يعني ان عمر رضي الله عنه مع ظهور عدائه وشفقته لا يحلف كاذبا لو فرض انه كذب فاغفر فجوره (وعمر مقبل من اعلى الوادي) في مكان يسمع مقالبه (جمل) اي فشرع عمر (اذا قال) الاعرابي (اغفر له اللهم اللهم ان كان فجر) اي في وقت قوله هذا (قال) عمر رضي الله عنه (اللهم صدق صدق) كرره لاهتمامه اي اللهم صدق الاعرابي يعني قبل اعتذاره من طرفي وهذا بناء على كمال تقواه وتزهده ثم نزل من اعلى الوادي الى مكان الاعرابي (حتى التقيا) اي التقى عمر والاعرابي (فاخذ) عمر (بيده) اي بيد الاعرابي تلطفاه (قال) عمر رضي الله عنه متفحصا عن حال الناقة ومطلبيا الصدقة (ضع) امر من وضع (عن راحلك) اي انزل ما عليها الحمل (فوضع) اي الاعرابي امتالا لامره (فاذا هي قبة) اي الناقة ناقة قباء (تجفاه) على ما اخبر به (فعله على بيده) اي فاعطاه بغير نفسه (وزوده) واعطاه ازا (وكساه) واعطاه كسوة ثم اراد المصنف ان يبين الفرق اللفظي بين تركيب يجوز فيه كون الاسم عطف بيان وبين تركيب لا يجوز كونه بدلا فقال (وفصله) اي فصل عطف البيان ثم فسر الشارح معنى الفصل بقوله (اي فرقة) وقوله (من البدل) متعلق بالفصل (لفظا) وتفسير الشارح بقوله (اي من حيث الاحكام اللفظية) يدل على ان قوله لفظا يتميز من الذات المقدرة في اضافة الفصل الى الضمير اي فصل شيء من عطف البيان وهو لفظه لكن لما لم يكن من فرق اللفظ فائدة ففسره بقوله اي من حيث الاحكام اللفظية يعني الفرق بينهما من حيث ان الحكم النحوي الذي يجوز في عطف البيان لا يجوز في البدل وقول الشارح (واقع) اشار الى ان قوله وفصله مبتدأ وخبره في مثل انا ابن بان يكون ظرفا مستقرا ومتعلقا واقع (في مثل) انا ابن التارك البكري بشر (ثم اشار الى بيان الفرق فقال (فان قولك بشر) بالجر (ان جعل عطف بيان للبكري) اي الذي جعل مضافا اليه التارك (جاز) اي جاز كونه عطف بيان من البكري وهذا حكم اللفظي الذي يجوز في عطف البيان وهو انه لا يشترط جواز اقامته مقام متبوعه (وان جعل) اي ان جعل لفظ بشر في هذا التركيب (بدلا منه) اي من البكري (لم يحجز) اي لم يحجز كونه بدلا وهذا حكمه اللفظي الذي لا يجوز في البدل لان جواز اقامة البدل مقام البدل من شرط فيه وحاصله ان كل تركيب يجوز فيه قامت مقامه جاز وكل تركيب لا يجوز هذا لم يحجز كايته الشارح بقوله (لان البدل) اي انما لم يحجز ان يكون بدلا لان البدل يكون (في حكم تكرير العامل) وهو لفظا التارك ههنا (فيكون التقدير) اي تقدير البدل مقام البدل منه (انا ابن التارك بشر وهو) اي تركيب التارك بشر (غير جائز كما ذكرنا فيما سبق) اي في بحث الاضافة وقوله (في الضارب زيد) بدل من قوله فيما سبق اي ذكرنا في بحث الاضافة بان تركيب الضارب زيد لا يجوز وهو كون المضاف ضمة معر قابلا للام وكون المضاف اليه اسما مجردا عن اللام وكونه مضافا

ولا يخفى ان ثبوت معنى الفصل في اخوتك ممنوع والتأويل بذلك تصف غير صحيح وعلى تقدير التسليم يكون العامل ح في غاية الضعف ومثله لا يصل فيها قبله بالاتفاق فالحق ما ذهب اليه المصنف قوله عطف على قوله بعد الامر كذلك وما قبل من انه يوجب ان يجب للنصب في المشتق في قولنا ما جاء في غير زيد القوم وفي قولنا جاء في القوم غير حار ليس بشيء لثبوت قوله وتخفوض بعد غير لهذا قد سد سبيل ذلك التوهم ومنه يعلم ان قوله بعد الا متوسط بين منقطع ونحو مما يناسب حذقه واعلم ان المصنف به في الصرح على ان شرط ان يقدم احد جزئي الكلام مثل قوله ما جاء في الاخاك احد فلو قلت الا زيدا ما جاءني اخوتك لم يحجز (قوله) وما في عمل النصب على الحالية هذا متعين وما يل الاحسن ان خلافه تقدير زمان مخالف اي زمان خلا زيدا كما في سفر يطابق في المعنى ما خلاهم ومن هذا القبيل وما قبل في قوله قدس سره اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات الانسب ان يجعل

بإضافة لفظية لأن شرطاً جواز الإضافة اللفظية وجود التخفيف اللفظي في المضاف فقط
 أو في المضاف إليه فقط أو في كليهما وفي هذا التركيب لم يوجد التخفيف فيهما وإذا لم يجوز
 أن هذا المصراع للأسدي أراد اظهار شجاعته ثم أراد أن يذكر مصرعاً الثاني ليطهر
 معنى الاول فقال (وآخره) أي آخر البيت قوله (عليه الطير ترقبه وقوعاً) اعلم أن
 التارك اسم فاعل من ترك يترك من باب نصر ينصر وترك يكون بمعنى ودع فيكون فعلاً تاماً
 متدياً وبمعنى صير فيكون فعلاً ناقصاً ولما احتمل ههنا المعنيان أراد الشاعر أن يذهب عليهما وعلى
 اعرابه في كل من المعنيين فين أو لا على تقدير كونه من الأفعال الناقصة فقال (وعليه الطير
 تأتي مفعول التارك) يبنى على تقدير كون التارك بمعنى المصير أي بمعنى جعل يكون قوله
 البكري مفعوله الاول ويكون عليه خبراً مقدماً والطير مبتدأ مؤخر أو الجملة منصوبة المحل
 عنى انها مفعول ثان له والمعنى ان ابن الرجل الذي هو جاعل البكري عليه الطير هذا أي
 هذا الاعراب وهو كونه مفعولاً ثانياً (ان جعلناه) أي ان جعلنا لفظ التارك (بمعنى المصير
 والا) أي وان لم نجعل قوله التارك بمعنى المصير بل جعلناه بمعنى الوادع (فهو) أي فتركيب
 عليه الطير (حال) من مفعول التارك وهو البكري المضاف اليه وهذا محتمل وجهين أحدهما
 أن يكون عليه ظرفاً مستقراً حالاً والطير بالرفع فاعل له والآخر أن يكون عليه خبراً مقدماً
 والطير مبتدأ مؤخر أو الجملة الاسمية حال منه بالضمير فقط على ضنف نحو كفته فوه إلى
 في وإلى الوجهين أشار بقوله (وقوله ترقبه) أي جملة ترقبه وهو مضارع من الترقب وهو
 الاستتار وأصله ترقب بتانين فحذفت أحدهما وهي (حال من الطير ان كان) لفظ الطير
 مرفوعاً حال كونه (فاعلاً لمبه) وهو الوجه الاول فالمعنى ان ابن الرجل الذي ترك البكري
 والحال ان عليه الطير مترقباً ثم أشار إلى الاعراب على الوجه الثاني فقال (وان كان) أي
 لفظ الطير (مبتدأ فهو) أي تركيب ترقبه (حال من الضمير المستكن في عليه) أي الضمير
 الذي انتقل من المتعلق المحذوف فكان فاعلاً للظرف المستقر (ووقوعاً) أي وقوله وقوعاً
 (جمع واقع) كالشهود جمع شاهد (حال من فاعل ترقبه أي) الطيور مترقبة حال كونها في
 الترقب (واقعة حوله) أي حول البكري (مترقبة) ومنظرة (لازهاق) أي لاخراج
 (روحه) وقوله (لان الانسان مادام فيه رمق) أي علامة حياته (فان الطير لا ترقبه) توجبه
 ودليل لتصيره بالترقب والانتظار لانه لو كان ميتاً لوقعن عليه لاجل الاكل ولكن لما ترقبين
 علم انه لم يميت بعد ولا يخفى ما في هذا البيت من اظهار شجاعته اييه والاقتدار بالا نسب اليه
 وفهم ان اعوان البكري جنباً كله حتى لم يقدر واعلى الترقب لتخليصه وعافته ولما قيد
 المصنف الفرق بقوله لفظاً وفهم من ان له فرقا متبوعاً ايضاً أراد الشارح بيانه فقال (واما
 الفرق المعنوي بينهما) أي بين عطف البيان واليدل (قديتين) أي ظهر (فيما سبق) أي في
 نمرضهما بيان اليدل تابع مقه وبالسبب وعطف البيان ليس كذلك ثم أراد الشارح ان يبين
 وجه الشبه بين عطف البيان في تركيب انا ابن التارك البكري وبين عطف البيان الذي يكون
 مثلهما فقال (والمراد) أي مراد المصنف (ممثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما) أي كل

المستثنى المتقطع والمستثنى
 بجملاً مختار فيه التصب
 (قوله) تقديره خلوزيد
 وعدو عمر ولا حاجة إلى
 هذا البيان لان فهمه مما
 يأتي في آخر الكلام على انه
 يراد عليه ان الفعل
 المسند إلى الفاعل
 المستتر اذا صار في تقدير
 المصدر يكون في تقدير
 المصدر المضاف إلى الفاعل
 فيكون تقديره خلوزيد
 من زيد (قوله) أي وقت
 خلوه قبل الظ خلو
 بفهمهم وكذلك في قوله وقت
 مجاوزتهم ولا وجه
 للاقتصار على الوجهين
 لاحتمال رجوع ضمير ما
 خلال الجاني ولا وجه
 لهذا القول لان الفاعل
 المذكور هو القوم فلا يصح
 تقدير البعض وكان منشا
 تومهم عدم دخول زيد في
 القوم وقد عرفت فساد
 ودعوى لزوم تقدير
 الجاني ايضاً بما لا يصدر
 عن له ادنى مسكة (قوله)
 أي حال كون المستثنى
 واقفاً محل يكون متأخراً
 عن الاقيل لا خفاء في محنة
 هذا التوجيه اذ البيان
 المتعارف في هذا المعنى
 ويجوز فيه التصب بعد
 الا ولا معنى لان يقال
 في عمل واقع بعد الا
 ولا معنى لا يقال في عمل
 واقع بعد الا لو كان كلمة
 فيه في يجوز كما نقله الشارح

لفظه (كان عطف بيان) كلفظ بشر من الالفاظ التي ليست فيها الالف واللام (للمعرف)
 باللام) كلفظ البكري (الذي اضيف اليه) اي الى ذلك المعرف باللام (الصفة المعرفه باللام
 ومثاله مثل هذا (نحو الضارب الرجل زيد) حيث جعل زيد عطف بيان
 من الرجل المعرف باللام الذي اضيف اليه صفة الضارب المعرف باللام
 فيجوز ان يكون زيد عطف بيان من الرجل فلا يجوز ان يكون بدل لانه وهذا
 البيان المراد المصنف مما هو ظاهر من تركيبه حيث خصص الفرق بمثل هذا اليت فيكون
 المراد بالمثل هو افراد هيئة هذا التركيب اعني تركيب التارك البكري بشر يريده ما
 هو مثله في تلك الهيئة اراد الشئ ان بين انه يجوز توجيه مراد المصنف بوجهه واعم
 من هيئة هذا التركيب فقال (ويمكن) اي لا يمتنع (ان يراد به) اي بقوله في مثل انا بن
 التارك الخ (ما) اي التوجيه الذي (هو) اي هذا التوجيه (اعم من هذا الباب) اي من باب
 الضارب الرجل زيد يعني من هذه الهيئة (اي كل ما خالف حكمه) وهذا تفسير لما هو اعم
 اي المراد في مثل انا بن التارك البكري بشره كل لفظ خالف حكم ذلك اللفظ من الجواز
 (اذا كان) ذلك اللفظ (عطف بيان) اي وقت كونه عطف بيان وقوله (حكمه) مفعول
 خالف اي خالف حكم كونه عطف بيان حكم ذلك اللفظ (اذا كان بدلا) اي حكم وقت
 كونه بدلا بان يجوز كونه عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا سواء كان في مثل التركيب الذي
 ذكره او لا فاذا اريد به هذا (فيقول) اي فيشمل قول المصنف وفصله من البدل الخ
 (صورة التداء ايضا) اي كما يتناول صورة الاضافة (فانك تقول يا غلام زيد وريدا) فقوله
 يا غلام منادى مبني على ما يرفع به وهو الضم لانه نكرة قصد اميننا زيد يجوز ان يكون
 عطف بيان منه وان يكون بدلا منه فان كان عطف بيان يجوز ان يكون بالرفع حملا على
 لفظه وبالنسب حملا على محل المنادى كما سبق في بحث المنادى كما قال (بالتوين) مر فو عا حملا
 على اللفظ) اي لفظ المنادى (ومنصوبا حملا على المحل) اي على محل المنادى وهو
 النسب بالمفعولية (اذا جعلته) اي يجوز هذا اذا جعلت لفظ زيد (عطف بيان) وهو حكم
 عطف البيان حيث قال المصنف في بحث المنادى وتوابع المنادى المبني المفردة من التأكيد
 والصفة وعطف البيان الخ ترفع حملا على لفظه وتنصب حملا على محله هذا حكم كونه
 عطف بيان وهو مخالف لحكم كونه بدلا حيث قال (ويا غلام زيد بالضم) من غير تنوين
 ولا نصب (اذا جعلته بدلا) اي اذا جعلت زيد بدلا من الغلام يكون حكمه الضم لان حكم
 كونه بدلا حكم المنادى المستقل وهو الضم على ما يرفع به فقط حيث قال في بحث المنادى
 ايضا والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل ثم بين احكام التوجيهين
 فقال (والمنى الاول) اي تخصيص مراده بمثل هذا التركيب (اظهر) من المعنى الثاني
 فوجه الاظهرية ان المصنف لم يقل نحو انا بن التارك فالتبادر من ذكر المثل ومن اضافته الى
 هذا التركيب ان مراده تخصيص ولم يكن دلالة على التعميم من موصال كنه وجهه ظاهر مرجوح
 (والثاني) اي توجيه مراده الى التعميم (افيد) اي اكثر فائدة من الاول وجهه الافيدية

ف قوله ليا بعد الابدل من
 قوله فيه بدل البعض من
 الكلام وليس بما بلغت
 اليه ارباب الشئ لان ما
 استدلل به على صحة التكرار
 لا يناسب بالتمام وذلك
 لان المصنف لم يقل ويجوز
 فيه التنبه بدلا ليا فيما
 بعد الا فاحتجج الى تصوير
 المعنى في صورة الحال كما
 ذهب اليه قدس سره او
 بيان انه بدل كما قاله الهندي
 ولا يخفى على الاريب
 رجحان مختار الشارح
 قدس سره وان لم يرض
 به القائل (قوله) ولم يشترط
 ان لا يكون منقطعا ولا
 مقدما ما ذكره من وجه
 عدم التقييد ضمف اذ
 عادة المصنف لستثناء التأخر
 من الحكم العام المتقدم
 المثالي للتأخر لا العكس
 لعدم التقييد هنا يوجب
 اخراجه من الحكم السابق
 ولا يقضي تقديمه اخراجه
 من هذا الحكم ويمكن
 ان يقال لو لم يكن حكم
 المستثنى المتقدم والمنقطع
 في كلام غير موجب ايضا
 تقدم لكان ذكر قوله او
 مقدما وقوله او منقطعا
 بعد قوله وهو منصوب
 اذا كان بدلا لغير الصفة
 في كلام موجب لنحو الاقادة
 به فسلم انه على عمومها فيما
 سبق فلم يحتج هنا الى التقييد
 بعدم كونه مقدما مالم لا وجه
 ان يقال اختيار البدل فيما
 يصور فيه البدل ولا يمكن

ان الثاني شامل الى صور اخرى من المتادى (وغيره كما عرفت) (المبنى) ولما كان المبنى من اقسام الاسم فسر ما الشئ بقوله (اي الاسم المبنى) يعني لا المبنى المطلق (وهذا الحد اي حد المبنى بما سيذكره) (لا يصح) لاحد (الا ان يعرف ماهية المبنى على الاطلاق) اي سواء كان اسما مبنيا او فعلا مبنيا او حرفا حتى لا يكون التعريف تعريفا بالجهول (ولا يعرف) اي لا يصح الا ان لا يعرف (الاسم المبنى) لانه لو عرفه يكون تعريفا للعارف بما يعرفه وهو متاف للمقصود من التعريف وانما يصح لمن يعرفه ماهية المبنى المطلق (اذا) اي لانه (لوم) يعرفها) اي لوم ماهية المبنى على الاطلاق (لكان) اي هذا الحد (تعريفا للمبنى) على اطلاق (لكان) اي هذا الحد (تعريفا للمبنى) اي الاسم المبنى المجهول (بالمبنى) المطلق المجهول وهو باطل فثبت ان هذا تعريف لمن يعرف المبنى المطلق وانما يكون هذا تعريفا للمبنى بالمبنى (لانه) اي المصنف (ذكر في حد المبنى) اي في حد الاسم المبنى لفظ المبنى حيث قال ما ناسب مبنى الاصل فقوله وهذا الحد الخ جواب سؤال الوارد على تفسير الشارح بقوله اي الاسم المبنى تقديره ان هذا التعريف باطل لانه تعريف للاسم المبنى بالمبنى وهو تعريف الشئ بالجهول وهذا لا يصح فاجاب بانه لا نسلم انه تعريف الشئ بالجهول لانه تعريف بالنسبة الى من يعرف المبنى المطلق (ما ناسب) (اي اسم فاسب) فقوله اسم تفسير لما هو جنس شامل للمعرب والمبنى وقوله ناسب فصل يخرج المعرب لانه لا يناسب فقريته بتخصيص الموصول بالاسم وتفسيره سياق الكلام وهو ذكر مبنى الاصل بعده (مبنى الاصل) وهو مفعول ناسب فاضافة المبنى الاصل اما بيانية والتقدير المبنى الذي هو الاصل كما هو مرضى الشارح او اضافة لامية كما هو مرضى عصام الدين لانه رد كلام الشارح فيما قبل بان الاضافة البيانية انما تصح اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه وهذا ليس كذلك لان المبنى عم مطلقا من الاصل فيكون من قيل اضافة الاعم المطلق الى الاخص المطلق وهو الاضافة اللامية كيوم الاحد ورد بان هذا الشرط انما هو في الاضافة البيانية الاصطلاحية وهذا ليس كذلك لانه اضافة بيانية لقوية ويمكن رده باننا لا نسلم ان بينهما عموما مطلقا وانما يكون لو كان المراد بالمبنى هو المبنى المقيد بالاصل وليس كذلك بل يجوز ان يطلق به المبنى المطلق فحينئذ يكون المبنى اصلا وغير اصل والاصل ايضا يكون مبنيا وغير مبنى (وهو) اي المبنى الاصل (الحرف) بجميع اقسامه (والفعل الماضي) بجميع صيغة (والامر بغير اللام) عند البصريين (والمعاد بالمشابهة النقية في تعريف المعرب) وهو قوله فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبنى الاصل (وهو هذه المناسبة) حيث فسر الشئ قوله لم يشبه بقوله لم يناسب وهذا جواب لـ سؤال المقدّر وهو انه لا تقابل بين تعريف المعرب وبين تعريف المبنى لان المتنى في تعريف المعرب هو المشابهة والتثبت في تعريف المبنى المناسبة ولا تقابل بينهما فاجاب بان المراد بالمشابهة النقية الخ وانما فسر المشابهة هي المشاركة في الكيف

في المستثنى المتقدم لعدم جواز تقديم البدل ولا في المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدلا للفظ ولا يمكن اللفظ في الاستثناء لان معناه على الرواية كما تقدم فلذا لم يحتج الى التقييد بما يخرج المنقطع والتقدم على ان التبادر من قوله ذكر المستثنى منه ما هو الشارح في ذكره فاستغنى به عن التقييد بما يخرج المستثنى المتقدم كذلك قيل وقد اراد الشارح قدس سره بذلك الرد على الهندي حيث قال في قول المص ويختار البدل اي في المستثنى متصل مؤخر ليخرج المنقطع والتقدم على المستثنى منه بان حكم المستثنى المتقدم على المستثنى منه وحكم المنقطع قد يتناوبان لا يجوز فيهما الا النصب فبعد هذا لم يبق حاجة الى التقييد كذلك لاخراج ذلك اذا لا يخطر ببال من احاط بما سبق جواز النصب وكون البدل في مختار في هذين التفسيرين لماقتضى هذه الحاطرة لا تقدم ثم لائق ان يقول في هذا التوجيه نظر لانه ح يلزم الاستثناء من قوله في كلام غير موجب ايضا لانه احتراز من كلام

موجب وقد علم حكمه
فما سبق ودفعه ظاهر
لاصحاب الفطرة السليمة
(قوله) فالمراد بالفرغ
الفرغ له ولك ان تستغنى
عن هذا التكلف بان
تجعل الفرغ وصفا
للمستغنى بحال متعلقه
فيكون المسأل الفرغ
عاطفه وان تجعل
المستغنى مفرغا عن
اعرابه للعامل فيكون
المستغنى مفرغا والعامل
مفرغا له هكذا قيل
والوجه ما قاله الشارح
قدس سره قال المحض
وهذا الذي يسميه
النحويون الاستثناء
الفرغ لانه فرغ له
العامل قبل حذف
المستغنى منه وجعل
اعرابه لما بعد الـ
وسمى باسمه وان كان
في المتن مخرجا من
مستغنى منه محذوف
الآخرى ان معنى ما قام
الازيد ما قام احدا لا
زيد والا لم يستعمل
الاستثناء ولم يفهم
قال وما يدل على انهم
اعتبروا ذلك قولهم
ما قام الا عند امتناع
قام عند لان عند
في قوله قام عند
فاعلم في التحقيق وقولهم

والتسمية اعم منه مطلقا فهو المرب هو عدم المشابهة وهو تقيض الاخص المطلق
ومفهوم المبني هو التسمية وهو عين الاعم المطلق وعين الاخص عام من وجه من عين
الاعم الاعم المطلق فيلزم ان يكون بعض المرب مبنيا وبعض المبني معربا هو باطل لانه
مستلزم لبطلان التمرين طردا وعكسا واما اذ قسر المشابهة بالتسمية فيكونا بينهما تباين
كلى فلا محذور ثم قل الشارح تفسير التسمية من صاحب المفصل واثبت به وجه تفسيره
المشابهة ولذا اوردته على طريق الثقل فقال (ولقد فصل صاحب المفصل هذه التسمية)
اي التسمية المذكورة في تعريف المبني (بانها) اي مناسبة الاسم المبني لبني الاصل من الامور
الثلاثة (اما) حاصلة (بتضمن الاسم) اي الاسم الذي يصدق عليه حد المبني (معنى مبني
الاصل) فيصدق عليه انه ناسب مبني الاصل (مثل ابن فانه) اي فان ابن اسم مبني
(بتضمن معنى همزة الاستفهام) لان ابن مركب من الطرف والاستفهام والاستفهام
جزؤ منه فليكون متضمنا معنى همزة الاستفهام التي هي مبني الاصل لكونها
حرفا ضمن الكل للجزء فيحصل بينهما مناسبة بالكلية والجزئية (او شبهه) عطف
على قوله بتضمن اي التسمية ما يشبه الاسم المبني (له) اي لبني الاصل (كالبهيمات) من
الموصلات واسماء الاشارات والمضمرات (قلها) اي فان كل ذلك من المبهيمات (تشبه الحرف
في الاحتياج الى الصلة) كان الموصل يحتاج الى الصلة في تعيين معناه (او الصفة) عطف
على قوله الى الصلة كان الموصل من المبهيمات يحتاج الى الصلة في تعيين معناه نحو مردت
بمن هو زيد وكذا احتياج اسماء الاشارات الى الصلة (او غيرها) اي او يحتاج الى غير الصلة
والصفة من الاحتياج الى المرجع في المضمرات (او وقوعه) بالجر عطف ايضا على قوله
بتضمن اي التسمية اما حاصلة بوقوع الاسم المبني (موقعه) اي موقع مبني الاصل (كزال)
من اسماء الافعال (فانه) اي لفظ زال (واقع موقع انزل) لان قولهم زال يتماثل في موقع
قولهم انزل يتماثل امر بغير اللام وهو مبني الاصل (او مشاكلة) اي التسمية اما حاصلة
بمشاكلة الاسم المبني (لواقع) اي للاسم الواقع (موقعه) اي موقع مبني الاصل (كفجاء)
لانها وان لم تكن بمعنى الامر لكونها بمعنى فاعجزة لكنها مشاكلة لزال الذي هو واقع موقع
انزل (او وقوعه) اي او المناسبة حاصلة بوقوع الاسم المبني (موقع ما) اي موقع الاسم الذي
(اشبهه) اي اشبه مبني الاصل وذلك (كالنادي المضموم) اي كالنادي الذي يبنى على الضم
وهو الاسم المفرد اذا كان معرفة نحو يازيد (فانه) اي فان علة بناءه (واقع موقع كاف الخطاب)
لكونه منصوب المحل على انه مفعول لادعوا ولو قدر اظهاره يكون ادعوا وقوله (المشابهة)
بالجر صفة الكاف في كاف الخطاب وقوله (الحرف) متعلق بالمشابهة اي التنادي المضموم
واقع موقع الكاف الاسمي في كونها مفعولين منصوبين والكاف الاسمي الذي هو
الضمير مشابه للكاف الحرفي الذي في ذلك لان الكاف المتصل باسم الاشارة حرف عماد

ما قام الا عند القائل في
الحقيق هو المستثنى منه
وهو مستثناء ولكنه
لا حذف المستثنى منه تفرغ
العامل له فصل فيه عمله
في المحذوف (قوله)
وهو اى والحال ان المستثنى
قبل ذلك ان يحمل الواو
لحذف ويجعل هو عطفا
على المستثنى منه وفي غير
الموجب عطفا على غير
مذكور وعلى اى تقدير
يمكن جعل الضمير عائدا
الى المستثنى منه بل ما هو
في غير الموجب حقيقة
المستثنى منه دون المستثنى
ثم قيل والاوجه ان يحمل
الضمير راجعا الى عدم
ذكر المستثنى منه ويجعل
قوله وهو في غير
الموجب جملة مطوفاة
على ما سبق معنى
وعند الذكر في غير
الموجب ليلد الكلام
الا ان يستقيم المعنى فيج
يصح عدم الذكر في
الموجب فصحح استثناء
قوله الا ان يستقيم المعنى
بلا تكلف واما على
التوجيهات الاخر فهو
مستثنى من فعوى الكلام
لاى يرب على حسب
العوامل في الموجب وقتا
من الاوقات الا ان يستقيم
للمعنى وانت خير بان
الحال متعين وما ذهب
اليه القائل سمح
لا يلغى اليه الا من
له عرج (قوله) بان

مبنى الاصل والكاف في نحو ادعوك كاف اسمية ليست بمبنى الاصل بل مشابهة للمبنى الاصل
الذى هو كاف ذلك والمتادى المضموم واقع موقع الكاف الاسمية المشابهة لكاف ذلك
الحرفية التى هى مبنى الاصل والواقع موقع المشابهة للمبنى الاصل واقع موقع مبنى الاصل
بالواسطة وقوله (في نحو ادعوك) متعلق بقوله واقع (او اضافته) اى المناسبة اما باضافة
الاسم الذى اراد بناؤه (اليه) اى الى مبنى الاصل (كقوله تعالى من عذاب يومئذ) وانما
يكون مثالا (فيمن) اى في مذهب القارى الذى (قرأ) اى قرأ لفظ يومئذ (بالفتح) اى بفتح
الميم واما في مذهب من قرأ بالجر فهو عنده مترب فوجه من قرأ بالفتح ان لفظ يوم مجرور
بالاضافة لاضافة المذاب اليه لكنه لما كان مضافا الى الظرف المبني الذى هو اذا الذى هو
مضاف الى جملة كان كذا وعوض عنها التووين كان لفظ اليوم مبنيا على الفتح ومجرورا محلا
اقول وفيه تساهل لان لفظ اليوم ليس بمضاف الى مبنى الاصل بل مضاف الى الظرف
الذى هو من الاسماء التى اصلها الاعراب ولعل مراده انه مناسب باضافته الى المضاف الى
مبنى الاصل اعنى بالواسطة فافهم ولما فرغ المصنف من النوع الاول للمبنى شرع في تعريف
النوع الثانى منه فقال (او وقع) اى المبني ما وقع (غير مركب) اى وقع حال كونه غير مركب
او صار غير مركب ان كان وقع بمعنى صار والحاصل ان قوله غير مركب منصوب اما على
الحالية من فاعل وقع او على انه خبره المنصوب ولما كان المراد بالمراد بالمركب المثبت في
تعريف المركب المركب مع عامله على وجه يتحقق مع عامله كان المراد بالمركب المنفى ههنا عدم
ذلك المركب فاراد الشارح تفسيره فقال (مع غيره) اى مع غير الاسم المبني وهو الذى لم
يقع مركب مع غيره حال كون ذلك التركيب (على وجه) اى على طريق (يتحقق معه عامله)
فهذا يصدق على غير المركب وعلى المركب مع غيره لا على وجه يتحقق معه عامله وقوله (فعلى
هذا) متعلق بقوله مبنى فيما سأتى والفاء قرينة يعنى اذا كان المراد بالغير المركب هو ما
ليس بمركب مع عدم تحقق عامله سواء كان مركبا في نفسه او لا وقوله (المضاف) مبتدأ وخبره
قوله مبنى وقوله (من المركبات الاضافية المعدودة) حال من ضمير المضاف الراجع الى
الانف واللام والموصول اى الاسم الذى يضاف الى ما بعده حال كون ذلك الاسم من
المركبات الاضافة وكان النرض من ذكره تعداده لانه يتوارذ عليه المعانى المقتضية للاعراب
وذلك الاسم (كعلام زيد وعلام عمرو وعلام بكر) فان المقصود من ذكر كل منها تعداده
ومع هذا كله مضاف ومركب وذلك الاسم وان كان مركبا لكنه (مبنى) لكونه غير مركب
مع عامله بل مركب مع غيره على وجه لم يتحقق معه عامله وقوله (والمضاف اليه) مبتدأ وخبره
(معرب) اى الاسم الذى اضيف اليه الفلام في هذا التركيب وهو زيد وعمرو وبكر معرب
لكونه مركبا مع عامله الذى هو الاسم المضاف ثم اراد الشارح ان يبين وجه تنويع المبني
على نوعين دون المعرب حيث اورد في تعريف المبني بارو هو ههنا لتقسيم المحدود فكأنه

يكون الحكم مما يصح
ان يثبت على سبيل الصوم
كان عليه قدس سره
ان يكتفى بهذا القدر لا
ما ذكره من الخلل خارج
عما نحن فيه وقوله او يكون
هناك قرينة دالة على ان
المراد بالمتنى منه بعض
معين غير محتاج اليه بل
غير صحيح لانهم صرحوا
باعتبار العموم في مثل
قراءات الايوم كما ولم
يجوزوا كون المتنى منه
بعضا معينا في هذا الباب
مطلقا قال المص
والكثير في هذا الباب
الوقوع في غير الموجب
لان المتنى منه محذوف
ولا بد من تقديره معنى
وانما يقدر عاما من جنس
المشترك او هذا التقدير
يستقيم مع النفي الا ترى اى
انك اذا قلت ما ضربنى الا
زيد استقام تقديره ما
ضربنى احد ولو قلت
ضربنى الازيد لم يستقم
مثل افراد ذلك بوجه
وقد جاء قليلا في الموجب
حيث استغام المعنى كقولك
قرأت الايوم كذا الا انه يجوز
ان يقرأ الايام كلها الا يوما
بمخلاف ضربنى الازيد فانه
لا يستقيم ان يضربه كل احد
ويستثنى زيدا هذا كلامه
وعليه غيره وانما وقع
التنازع في ذلك عدم صحة
كون المراد بالتقدير فيه
جميع ايام الدنيا وانت خير

قال المتنى على نوعين احدهما ما نسب مبنى الاصل والثاني ما وقع غير مركب فقال (ولما كان
المبنى مقابلا للمعرب) بتقابل العدم والملكية لكنه بالنسبة الى النوع الاول المبنى ملكة لان
المعرب فيه المناسبة والمعرب عدم ككون المعرب فيه عدم المناسبة وبالنسبة الى النوع الثاني
بالعكس لان المتنى في المعنى عدم التركيب وفي المعرب وجود التركيب فافهم وقوله (واعتر)
عطف على كان اى ولما اعتبر (فيه) اى في المعرب (امر ان) احدهما (التركيب) لانه قال في
تعريفه هو المركب (و) ثانيهما (عدم المشابهة لمبنى الاصل) حيث قال فيه لم يشبه مبنى الاصل
وقوله (كان) جواب لما ينشأ لان كان كذلك كان (المبنى ما انتفى) اى الاسم الذى انتفى (فيه)
مجموع هذين الامرين) اى المشابهة والتركيب (اما بانتفاءهما معا) اى وذلك الانتفاء اى
انتفاء المجموع اما حاصل بانتفاء عدم المشابهة والتركيب كهؤلاء الغير المركب (او) حاصل
(بانتفاء احدهما فقط) اى بانتفاء احدهما من غير ذلك مشتمل على قسمين احدهما ما انتفى
فيه عدم المشابهة وذلك بوجود المشابهة التى بمعنى المناسبة دون عدم التركيب كالتركيب
الاضافة المدودة كما ذكرنا فانيهما انتفاء عدم التركيب وذلك بان يكون مركبا دون عدم
المشابهة وذلك بان يكون مناسباً نحو ضرب هؤلاء فان هؤلاء مركب مع عامله لكنه مناسب
لمبنى الاصل واذا اعتبر فيه انتفاء مجموع الامرين يعنى يجوز ان كذبهما او يصدق
احدهما وكذب الاخر (فكلمه او) وهو ما في قوله او غير مركب (هنا) اى في تعريف
المبنى (لتنع الخلو) يعنى انه لا يجوز في المعنى كذب الامرين ويجوز صدقهما وصدق
احدهما كما هو شأن القضية المنفصلة العنادية المألوفة الخلو فان الامرين هما وجود المناسبة
وعدم التركيب اذا كذبا ما لم يصدق عليه المبنى لان كذب المناسبة هو عدم المناسبة وكذب عدم
التركيب هو التركيب وهذا يصدق على نحو ضرب زيد لان زيدا غير مناسب لمبنى الاصل
ومركب مع عامله فلا يصدق عليه المبنى بل يصدق عليه ضده الذى هو الامر ببقية
في المبنى الصورتان الثلاث التى تجوز فيه اما صورة صدقهما فكلما في لفظ هؤلاء فانه يصدق
عليه انه مشابه لمبنى الاصل وانه غير مركب واما صورة صدق الاول وكذب الثاني فكما
في نحو ضرب هؤلاء فانه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل ويكذب فيه انه غير مركب بل
يصدق عليه انه مركب واما صورة صدق الثاني اعنى عدم التركيب وكذب الاول اعنى
المناسبة كما في التركيب الاضافة المدودة نحو ما ذكر من قوله غلام زيد و غلام عمر وفاته
يصدق على الغلام انه غير مركب بتركيب تحقق معه عامله ويكذب فيه انه مناسب لانه غير
مناسب لمبنى الاصل وهذا اختيار الشارح لكن قال المحشى عصام الدين انه يمكن ان يحمل
اول تنع الجمع بان يكون المراد بقوله ما مناسب ما مناسب مناسبة تكون سببا لبنائه وبقوله غير
مركب انه ما يكون عدم التركيب سببا لبنائه فعلى هذا تمتع صدقهما معا على لفظ هؤلاء
المفرد فانه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل مناسبة موجبة لبنائه ولا يصدق عليه ان عدم

تركيبه سبب لبنائه بل سبب بناءه مناسبة لبنى الاصل سواء كان مركبا او لا وقوله وانما
 اختلف الخ توجيه لما ارتكب المصنف من عكس الترتيب في تعريف المبنى حيث قدم
 التركيب في تعريف العرب واخره ههنا اراد الشارح بيان وجه ارتكابه فقال (وانما)
 اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفى العرب والمبنى) وقوله (تقدما وتأخيرا)
 اما تميزان من نسبة اختلف ترتيب ذكر المشابهة يعنى اختلف ترتيب ذكرهما في التعريفين
 من جهة تقديم ماخر في احدهما وتأخير ما قدم حيث قدم التركيب واخر المشابهة في تعريف
 العرب فيما قال هو المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل وقدم المشابهة واخر التركيب في
 تعريف المبنى حيث قال ما ناسب مبنى الاصل ووقع غير مركب او مفعولان معانفان من
 اختلف اى اختلافا قد يما وتأخيرا وقوله (اشارا) مفعول له للاختلاف يعنى انما اختلف
 الترتيب المذكور لا يثار المصنف واختياره (لتقدم ما) اى لتقدم الوصف الذى (مفهوما
 وجودى) وهو المناسبة في تعريف المبنى والتركيب في تعريف العرب وقوله (لشرفه) علة
 للايثار يعنى انما اختار تقديم ما هو وجودى ليكون الوجودى اشرف من العدمى ثم انه
 لا يخفى ان ايثارا ان جعل مفعولا له لقوله اختلف كما هو الظاهر يلزم ان يذكر فيه اللام لانه
 ليس فعلا فاعل الفعل الممثل لان الاختلاف مسند الى الترتيب والا يثار فعل المصنف
 اللهم الا ان يوجه بان المراد هو الارادة والمعنى اراد المصنف اختلافا ايثارا ثم شرع المصنف
 في بيان القاب المبنى بعد تعريفه فقال (والقابه) اى ما يعبر به عنه وقوله (اى القاب المبنى)
 تفسير لرجع الضمير وقوله (من حيث حركات واخره وسكونها) تصحيح لصحة ارجاع
 الضمير الى المبنى لان اللقب الذى هو الضم مثلا ليس فى بلقب للاسم المبنى بل لقبه هو قولنا
 المضموم وايعان القابه ليست بمنحصرة فى الثلاثة لان الالف فى بازيدان والواو فى
 بازيدون القاب المبنى ايضا لان كلا منهما منادى مبنى على ما يرفع به وهو الالف فى الاول
 والواو فى الثانى ولا يثوهم ان الالقاب مخصوصة بمبنى الاصل لا نقول انه خلاف الظاهر
 لان الضمير رجع الى المبنى المرفوع وهو المبنى المارض الذى يوجد فى الاسم فيحتاج فى
 التصحيح الاقيدن احدهما ان كون الالقاب للمبنى لا من حيث نفسه وذاته بل من حيث
 حركات واخره فاندفع به الاول وتانيهما ان كون القاب للمبنى منحصرة فى الثلاثة يتوقف
 على تخصيص الالقاب ههنا بالحركات فيقول من حيث حركات واخره اندفع هذا ايضا
 وقوله (عند البصريين) اشارة الى ان المصنف اختار مذهب البصريين فى هذا وهو تخصيص
 التعريف للمبنى بهذه الالقاب ولا يعبر بها فى العرب اذا الظاهر فى الاضافة هو التخصيص
 وقوله (ضم وفتح وكسر) خبر المبتدأ وهو القابه وقوله (لحركات الثلاث) تعيين لهذا
 التعبير بالمبنى الذى بنى على حركة من الثلاث المذكورة (ووقف) عطف على القريب او
 البعيد وقوله (للسكون) تعيين لقب الوقف بالمبنى الذى بنى على السكون ولما تبين ان المصنف

بان تحقق معنى المصوم هنا
 لا يتوقف على اعتبار ايام
 الدنيا بل على عموم ايام
 القارى وهو المراد من
 غير اعتبار الاسبوع او
 الشهر وما اقبه من الا
 لا يتجه شئ منهما ولا يحتاج
 فى دفعهما الى ما ذكره
 من الوجه الغير الصحيح
 وذلك لانهم لا يجوزون
 نحو قولك ما مات الا زيد
 وما خلق الا بشر
 العدم صحة تقدير العام
 المنضبط به ذلك الباب
 وعدم توجه الثانى ظاهر
 مما قلناه لان ميناء فاسد
 فاطنك بالثنى على ان هذين
 السؤالين لا يجتمعان
 لان الاول مبنى على
 ما هو الصحيح من
 وجوب عموم المستى
 منه والثانى اهل عدمه
 وجواز خصوص
 المستى منه فان كان
 الامر هو الثانى لا
 يجوز الا بيان بالسؤال
 الاول متينا فلا يجوز
 الثانى وقوله فيكون
 المعنى زيد دائما على
 جميع الصفات الصحيح
 دام زيد على جميع
 الصفات (قوله)
 وقال الشارح الرضى
 يمكن اه عبادة
 الشارح الرضى هكذا
 ولما قل ان يقول اجل
 الصفات المثبتة
 على ما يمكن ان يكون
 مثله عليها لا يتناقض

ذهب الى مذهب البصريين اراد الشارح ان يبين مذهب مخالفهم في هذا فقال (واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني) التي هي الضم والفتح والكسر والوقف (في المغرب) ويقولون في نحو ضرب زيد غلام عمر ومثلا ان زيدا مضموم والقلام مفتوح وعمر ومكسور وكذا في نحو لم يضرب متلانا ساكن (وبالعكس) اي ويذكرون انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجروا الجزم في المبني ولا يخصصون احدهما باحدهما ولما كان المفهوم من ظاهر قوله واما الكوفيون فيذكرون الخ ان البصريين يخالفون في كل من ذلك يعني لا يذكرون القاب المبني في المغرب ولا القاب المغرب في المبني مع ان المصنف عبر في صدر الكتاب المغرب بالقاب البناء حيث قال بالضمه فما الخ اراد الشارح ان يبين ما هو المراد بالاختلاف بينهما فقال (والمراد) اي المراد بما ذكرنا من ان البصريين يخالفون الكوفيين في هذا (ان الحركات والسكنات البنائية) التي هي المعبر عنهما (لا يعبر عنهما) اي عن الحركات والسكنات (البصريون) الابهذه (القاب) اي لا يعبرون عنهما بالقاب الاعراب ولا يقولون ان يازيد مثلا ص فوع وان لا رجل منصوب وان فجار مثلا مجرور وان من مجزوم بل يعبرون عنها ويقولون انه مضموم ومفتوح ومكسور وساكن خلافا للكوفيين فانهم يعبرون بها (لان) اي لا المراد به وان هذه الالقاب اي الضمة والفتحة والكسرة (لا يعبر بها) اي بهذه الالقاب (الا عنهما) والكوفيون يعبرون بها عن الحركات الاعرابية ايضا (اي الاعن الحركات والسكنات) لانهم اي البصريين (كثيرا ما يطلقونها) اي يطلقون اقباب البناء اطلاقا كثيرا (على الحركات الاعرابية ايضا) اي كما يطلقونها على البنائية وشاهد هذا الاطلاق (كاسم) اي كالاتلاق الذي مر (في صدر الكتاب حيث قال اي المصنف الذي هو على مذهب البصريين) بالضمه فما والفتحة نصبا والكسرة جرا) حيث عبر ههنا عن الحركة الاعرابية بالضمه والفتحة والكسرة التي هي القاب المبني ولو لم يجز التعبير بهذا في مذهبهم لم يجز التعبير للمصنف بها لكونه ذاهبا الى مذهبهم لما عبر بها علم ان مرادهم بالتخصيص البصريين هو تخصيص المعبر عنها بالتعبير لا بتخصيص التعبير بالمعبر عنها قوله (وعلى غيرها) عطف على قوله على الحركات الاعرابية يعني ان البصريين كما يطلقون القاب المبني على الحركات الاعرابية كذلك يطلقونها على غير الحركات الاعرابية (كما يقال الراعي في رجل مثلام فتوحه والجيم مضمومة مع انه ليس شئ منهما من الحركات البنائية ولا الاعرابية لانهما مختصان باخر الكلمة كما عرف في بيان حكمهما حيث قال في المغرب وحكمه ان يختلف آخره وفي المبني وحكمه ان لا يختلف آخره والحاصل ان ههنا قامين احدهما المعبر عنه والثاني التعبير الاول اما الحركة الاعرابية واما الحركة البنائية والثاني ايضا اما القاب الاعراب واما القاب البناء فلا قسام اربعة الاول تعبير الحركة الاعرابية بالقاب الاعراب والثاني تعبير الحركة البنائية بالقاب البناء والثالث تعبير الحركة الاعرابية بالقاب البناء فهذه الثلاثة متفق عليها والرابع تعبير الحركة لبنائية بالقاب الاعراب وهذا القسم هو الذي اختلف فيه البصريون والكوفيون فالبصريون لا يعبرون ولا يطلقون والكوفيون يطلقون ثم شرع في بيان حكمه بعد تفرقه فقال (وحكمه)

واستثنى من جملتها العلم كما قيل في ما زبد عالم في الصفات المنفية او احمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانه ثلث امكن ان يجتمع فيه الصفات الاسفة العلم كما حلت هناك على المبالغة في اثبات الوصف ولا يخفى ان الاول يشرح المستثنى منه عن العموم الى الخصوص فلا يصح جدا والثاني مدفوع بما ذكره الفاضل الشريف من انه اذا حمل قولنا ما زبد الا عالم على المبالغة كان معناه ان جميع الصفات قد اتى منه لصفة العلم ويلزم من ان ذلك يحمل سائر صفاته الموجودة له في حكم العدم نظرا الى كمال العلم وقصور تلك الصفات فيه وهذا معنى يقبله الطباع السليمة واما اذا حمل ما زال زيدا لا عالم على المبالغة كان معناه دام زيدا على جميع الصفات الاعلى صفة العلم ويلزم منه ان يحمل الصفات المدومة عنه في حكم الموجوده نظر الى ان ثبوت تلك الصفات له اقرب من ثبوت صفة العلم وفيه ساجدة (قوله) واذا

وقوله (اي حكم المبنى) تفسير لمرجع الضمير وقوله (واتره المترتب على بناءه) تفسير لفنظ الحكم وتفسير الحكم بالاثري لا يلازم بان المراد بالحكم ههنا هو ما حكم به وهو من معاني الحكم لانه اذا قيل ان حكم كونه فجار مثلاً لا يختلف آخره باختلاف العوامل فلا شك ان الحكم به اثر لكونه مبنياً وعلامة عليه كما سبق هذا من كلام عصام الدين في بحث الحرب (ان لا يختلف آخره) وقوله (اي آخره المبنى) تفسير للضمير وقوله (لكن لا مطلقاً) توطئة وتربية للفائدة من التقيد حيث قال (بل) (لا تختلف العوامل) يعني ليس المراد من حكم المبنى الا يختلف آخره اصلاً سواء اختلفت العوامل او لا بل المراد به انه لا يختلف باختلاف العوامل ولا ينافي هذا الاختلاف آخره في بعض المواضع لعله اخرى غير اختلاف العوامل وقوله (اذ قد يختلف) الخ علة لهذا التقيد وايضا في عدم الاختلاف بهذا التقيد لانه قد يختلف (آخره) اي آخر المبنى (لا لا اختلاف العوامل) بل لعله اخرى (نحو) اختلاف سكن من في قوك (من الرجل) حيث حركت التون بالفتحة لرفع اجتماع الساكنين (و) من السكون الى الكسرة نحو (من امرأة) فان نونها حركت بالكسرة لرفع التقاء الساكنين ايضا (و) نحو (من زيد) لانه لم يختلف آخره وبقي على الاصل لعدم علة الاختلاف ثم شرع في تعداد اوعاها فقال (وهي) وقوله (اي المبنى) تفسير للضمير ولما لم يطابق هذا الضمير مرجعه لكون المرجع مذكراً اراد ان يصححه بقوله (والثابت) اي جعل ضمير المبنى مؤنثاً ههنا (باعتبار الخبر) اي باعتبار خبر الضمير وهو قوله (المضمرات واسما بالاشارات والموصولات والمركبات والكتابات واسماء الافعال والاصوات) وهذه كلها مؤنثات والضمير قد يطابق مجزؤه نحو قوله تعالى هذا اكبر وقوله بالرفع بيان لا عراب لفظ الاصوات لانه لما لم يكن مضافاً اليه للاسماء احتمل عطفه بالرفع على الاسماء الافعال وبالجر على الافعال المضاف اليه الاسماء ولما كان عطفه على الاسماء اولى لطابق الاجمال بالتفصيل قال (بالرفع) اي قوله والاصوات بالرفع (عطف على اسماء الافعال لا على الافعال) اي لا بالجر على انه عطف على الافعال ثم بين قرينة هذا التوجيه بقوله (لتصديره) اي انما يكون كذلك وقتنا به لتصدير المص (بحث الاصوات فيما بعد) اي في مقام التفصيل (بالاصوات لا باسماء الاصوات) ولو كان مراده بالجر عطفاً على الافعال لكان المص في مقام التفصيل يصدره بالاسماء ويقول اسما بالافعال ولما لم يقل كذلك علم ان مراده في الاجمال عطفه على الاسماء (وبعض الظروف) اي المبنى بعض الظروف ولما غير المص اسلوبه في قوله بعض الظروف حيث قيده ببعض بخلاف اخواته اراد ان يذكر وجه تتيهه فقال (وانما قال) اي المص (بعض الظروف) ولم يقل الظروف كافي امثالها من المضمرات وغيرها (لان جميعها) اي لان جميع الظروف (ليست بمبنية بل بعضها) اي بل بعضها مبنية ولو قال الظروف او كل الظروف لكان خلاف الواقع ثم اشار الى التنية على مقدمة فقال (فهذه) اي الابواب التي ذكرها المص في اقسام المبنى (ثمانية ابواب) منحصرة (في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها) اي من الاقسام الثمانية المذكورة (من علة البناء) مثلاً لا بد من ان يقال في المضمرات الهالم تكون مبنية واي مناسبة بينها وبين معنى الاصل وقوله (لان الاصل في الاسماء الاعراب) دليل اقوله لا بد

ثمذ البدل قبل لا يعني ان هذه المسئلة من تحة اختيار البدل فينبغي ان لا يفصل بينهما وبينها بحث الاعراب على حسب العوامل ثم قيل وكان النكتة فيه ان تحقيقها يتوقف على معرفة الحرب على حسب العوامل يرشدك اليه قوله ومن ثمه جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد بالاقا و كان لم يعطى لكون الفرض المسوق له الكلام ببيان احوال المستثنى من الابدال والصل بمقتضى العامل وكون بيان حاله احق بالتقدم من بيان حال شيء من احواله فندير (قوله) اي برأ الله قبل يعني فاعل حاشا ضمير الله تعالى اخبر من خبر سبق ذكر تنيته ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور والفتاوة الى زيد على وجه التزيه من غير ملاحظة تزيه الله تعالى اياه فالظاهر ان فاعل حاشا ضمير افضل المتقدم اي برأ الجي زيدا عن نفسه جعل امتناع الجي واتقاؤه عنه بمنزلة تزيهه اياه وهذا على

الجماعى وانما لزم لها ذكر علة في بنائها لكون البناء خلاف الاصل لان الاصل في الاسماء ان تكون
معربة والحاصل انه لا بد في بنائها من علة لكن تلك العلة انما تستلزم كونها مبنية على ما هو الاصل
في البناء فقط (واذا كان) اى اذا كان قسم من الاقسام الثمانية (مبنيا على الحركة) نحو انا وهؤلاء
(فلا بد عند ذلك) البناء على الحركة (من علتين اخريين) اى من العلتين اللتين هما غير العلة التى
كانت علة لبنائه (احديهما) اى احدى هاتين العلتين (علة البناء) اى علة كونه مبنيا (على الحركة)
لانه خلاف الاصل (فان) لا (اصل) في البناء السكون) فاذا مبنيا على الحركة التى هى خلاف
الاجل يقتضى لبنائه على الحركة من علة (والاخرى) اى واخرى العلتين اللتين لا بد منهما
في بناء المبنى على الحركة هى علة البناء (للمحركة المعينة) من الفتحة والضم والكسرة وهى (انها)
اى الحركة المعينة من هذه الثلاث (لما) اى لاى علة (اختيرت) اى تلك الحركة من الثلاث (دون)
الباقيتين) منها بان يقال مثلا ان اامن الضم لم يبنى على الفتح دون الكسر والضم ويزيد مثلا
لم يبنى على الضم ونزال من اسماء لا هال لم يبنى على الكسر ثم اعلم ان النس اشار بقوله فهذه ثمانية
ابواب حيث ذكر الثمانية بعنوان الابواب الى دفع ما يشكل على الحصر في الثمانية من لزوم خروج
بعض المبنيات منها لانه لما قلنا الموصولات دخل فيها ما الموصولة وخرجت سائر انواع ما من
الشرطية والاستفهامية والصفة والتامة وكذا في قوله اسماء الافعال خرج منها وزن فعال التى
ليست بمعنى الامر لان فعال التى تكون بمعنى يافعة ليست من اسماء الافعال لان اسماء الافعال
كاسما فى تصديق على ما كان بمعنى الماضى او الامر وكذا خمسة عشر وبطريك فانها مبنيان مع
انها لم يبد خلا في اقسام المركبات ولما عتونها الشارح بالباب فكأنه قال باب الموصولات وباب
اسماء الافعال وهكذا في غيرهما كانت شاملة غير الموصولات ايضا لان الباب في اصطلاح طائفة
من مسائل متنوعة ولا تنحصر في مسألة واحدة بل كل ما فيها مناسبة تدخل فيه كذا حققه عصام
الدين ثم المص شرع في التفصيل بعد الاجال بطريق ترك حرف التفصيل والمطلف كما هى عادة
فقال (المضمر) وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله (ما وضع لتكلم) وهذه الموصولة مع صلها
خبره يعنى المضمر الذى هو باب من ابواب المبنى هو اسم وضع لتكلم وما يوجب ان يعلم ههنا ان
في وضع الضمير مسلكين احدهما المسلك المشهور عند النحاة وهو ان المضمرات واسماء
الاشارات والموصولات والحروف وامثالها انما توضع لفهوم كل تحت افراد كفى وضع سائر
الكليات من الانسان وغيره فالمضمر مثلا وضع لفهوم التكلم يستعمل في كل ما ورد في التكلم
نحو انا ونحن وضربت وضربنا ولى ولتا واياى واما فيكون الوضع على هذا المسلك عاما
والموضوع له ايضا عاما فانيهما مسلك التحقيق عندهم هو ان المضمر وامثاله وضع لمعين مثلا
اذا قلنا انا زيد فاموضوع لهذا التكلم واما مفهومه وهو ما وضع لتكلم مثلا آلة للملاحظة ذلك
الموضوع له الخاص فيكون الوضع على هذا عاما والموضوع له خاصا كما قرر في علم الوضع واذا
قرر هذا فقول المص ما وضع لتكلم الخ يحتمل المسلكين فلذا كان الاول قائما على انه وضع لفهوم
التكلم مع افراده واذا كان الثاني فغناه انه وضع ليستعمل في كل من التكلم الخاص الذى هو
الموضوع له وعلى كلا التقديرين يكون المراد من التكلم والمخاطب والغائب الاستراق ببنى لكل

تقدير صحة في مدل
جاء في القوم حاشا زيدا
لا يصح في مثل ضرب
القوم عمر حاشا زيدا
لان الضرب لا يكون
فيه فاعلا وان اعتبر
على سبيل التجوز كما
لا يخفى (قوله) منكور
اى منكرا لا يعرف
باللام قيل بشر
كلامه بان المنكر
احتراز عن المرف
باللام ولا وجه
لتخصيص الاحتراز به
ادهو احتراز من كل
معرف مضافا كان
نحو جاءني اخوة
زيد الامرا فانه لا
يصح فيه الحل على
الصفة او اسم الاشارة
نحو ما جاءني هؤلاء
الا زيد او اسم
موصول نحو ان
الناس الا الذين آمنوا
لن خير والاوجه
انه يجب جعله تابعا
لنكر ليصح جعله
صفة لان غير الاصلح
وصفا لمرفة فكذا
الا الحصول عليه
وليس جنى لظهور
كون المراد بهذا القيد
اخراج المرف باللام
نحو ما جاءني الرجال او
القوم الا زيد فانه
احتمل ان يراد به
استراق الجنس
ليصح الاستثناء
واحتمل ان يشار به

منكم كما افاده عصام الدين ثم قيد الشئ المتكلم بقيد فقال (من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه) الى
 من حيث كون المتكلم الموضوع له متكلما حاكيا عن نفسه لا من حيث انه يتكلم حاكيا عن غيره
 وانما قيد بالحياة لان المتكلم اسم فاعل من التكلم كان الخطاب اسم مفعول من مخاطبة ومنه
 المتكلم من اظهر الكلام كان الخطاب من يتوجه اليه الخطاب وهذا المعنى منهما اعم من المتكلم
 الذى يحكى عن نفسه نحو ضربت او عن غيره نحو ضرب زيد او يحكى عن نفسه بالاسم الظاهر نحو
 انا زيد فالذى يكون موضوعا له الضمير هو الذى يحكى عن نفسه بالابزيد لانه لما قال انا حكى عن
 نفسه بانا وما قال زيد حكى عن نفسه بالاسم الظاهر وكذا الحكم فى الخطاب لان من يتوجه اليه
 الخطاب اعم من ان مخاطب بانه وان مخاطب بغيره فالوضع له الخطاب هو الاول ولذا قيده
 الشئ اعنى قوله (او مخاطب) بقوله (من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب) فقوله يتوجه
 اليه الخطاب يحصل ان يكون صفة كاشفة لان الخطاب هو الذى يتوجه اليه الخطاب ولا معنى له
 غيره كما صرح به عصام الدين وان كان المراد بالخطاب ما به الخطاب فهو خلاف ما اراد به الشئ لانه
 حكى هذا التوجيه عن غيره حيث قال (وقيل المراد (ب) لتكلم) اى بلفظ المتكلم الذى هو موضوع
 له الضمير من (يتكلم به اى من يتكلم بانه مثلا (او) (الخطاب) اى المراد بلفظ الخطاب الذى هو
 الموضوع له من (مخاطب به) وانما اراد هذا القائل هذا المعنى (فان انا) مثلا (موضوع لمن) اى
 لشخص (يتكلم به) اى بانه (وانت) ايضا موضوع (لمن) اى لشخص (مخاطب به) اى بانه
 والفرق بين ما ارتضاء الشئ من حمل كلام المص عليه وبين ما حكاه عن هذا القائل ان ما اختاره
 الشئ هو حمل قوله ما وضع لتكلم الخ على معنى ان انا مثلا موضوع لفهوم المتكلم والمخاطب لا
 لفظهما والقربة فى حمل قيد الحية على هذا قوله فيما بعد ويخرج بهذا القيد لفظا المتكلم
 والمخاطب والمراد هذا القائل ان انا موضوع لذات المتكلم والمخاطب والحاصل ان المراد بالمتكلم
 اما لفظه او مفهومه او ذاته فالاول ليس بمراد حدو كلام المص بمحتمل الثانى والثالث قوله
 (ويخرج بهذا القيد) بمحتمل ان يكون المشار اليه قول المص يعنى يخرج قيدان المضمرا ما وضع
 حده هذه الامور الثلاثة من التكلم والمخاطب والغائب المنصف بما وصف به وهذا هو ما اختاره
 عصام الدين وبمحتمل ان يكون اشارة الى تفسير الشارح فقط يعنى ويخرج قيد الحية وبمحتمل
 ان يكون اشارة الى تفسير ما حكاه الشارح بقوله وقيل الخ كما قال به بعضهم لقربه ولكن قال
 المحشى عصام الدين ان المراد به هو قيد المنصف حيث قيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلاثة
 على تفسير الشارح وعلى تفسير ما حكاه الشارح ويدل على كونه كذلك افراد القيد لانه لو كان
 المراد القيد الاخير لكان حق العبارة ان يقول بهذا القيد الاخير ولو كان المراد القيد
 لقال بهذين القيدين ويدل عليه ايضا قوله (لفظ المتكلم والمخاطب) بقوله فان الاسماء النظامية
 بعده يعنى ويخرج قيدان المضمرا ما وضع لتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره افظا المتكلم
 والمخاطب لان لفظهما موضوعان لمن يتكلم ولمن مخاطب لانهما موضوعان للمتكلم والمخاطب
 لعدم التمييز بين الموضوع والموضوع له ولان لفظي المتكلم والمخاطب غائبان (فان الاسماء الظاهرة
 كلها) اى سوا كانت افظا المتكلم والمخاطب والغائب الغير الموصوفة بما وصف (موضوعه

الى جماعة يعرف
 الخطاب ان فهم زيدا
 فلا يتعد ايضا الا
 ستناء الذى هو
 الاصل فى الا كما قاله
 قدس سره وصرح
 به الرضى والهندى
 وغيرهما واما نحو
 هؤلاء فان احتمل
 ان يعاربه الى جماعة
 يعرف الخطاب ان
 فهم زيدا فيكون
 بهذه الحية واختلف
 هؤلاء ولو سكت من
 المستثنى الا انه لا
 يدخل فى اطلاق
 الجمع المعروف فلا
 يصح الاحتراز بالجمع
 المذكور عنه ولا يلزم
 من ذلك الاخلال به
 لظهور احصاء بعد
 هذا اللهم الا ان يقال
 الجمع المعروف انما يقابل
 الجمع المنكر لا المذكور
 وح كان على القائل ان
 يمنع سداد قوله اى
 منكر وقد قبله وقوله
 ان الناس الا الذين
 آمنوا لى خسر فى
 تمثيل كون المستثنى
 داخلا فى الجمع المعروف
 الواقع اسم موصول
 سهو وما زعمه اوجه
 مخالف لصريح عبارة
 المص فتبصر (قوله)
 نحو جاءنى رجال الا
 واحدا القائل ان يقول
 هذا غير داخل فيه
 لانه لو سكت عن

لغائب) أى موضوعه للغائب (مطلقا) أى من غير اشتراط تقدم الذكر نحو التكم زيدا والمحاطب عمرو والغائب بكروهم اخوة (او غائب تقدم ذكره) أى والمضمير ما وضع للغائب الذى تقدم ذكره (ويخرج بهذا القيد) أى قيد تقدم ذكره (الاسماء الظاهرة) نحو جاءنى رجل واكرمت الرجل وقوله (وان كانت) الخ وصلية ودليل للخروج بهذا القيد يعنى ان الاسماء الظاهرة تخرج بهذا القيد بتقديم الذكر لان الاسماء الظاهرة ولو كانت (موضوعه للغائب) مطلقا كما ذكر فيما قبل لكنه باشتراط تقدم الذكر فى ضمير الغائب خرج من التعريف (اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرط فيها) أى فى الاسماء الظاهرة كما كان شرطاً فى الضمير لان الفرق بينهما هو اشتراط تقدم الذكر وعدم اشتراطه لان وجد تقدم الذكر فى بعض صور الاسماء الظاهرة لكن وجوده فيها ليس لكونه شرطاً لها او ما فى الضمير فتقدم ذكره شرط له وقوله (لفظا ومعنى او حكما) اما تميز من ضمير ذكره او مفعول مطلق مجازى لقوله تقدم اما بتأويله بالاسم المنسوب أى قدما لفظيا او مضويا او حكما فحذف اداة النسبة او بحذف المضاف أى تقدم لفظ وتقدم معنى وتقدم حكم فحذف المضاف فيه (اراد) أى المص (بالتقدم اللفظى ما يكون) أى قدما ما يكون (المتقدم) أى اللفظ المتقدم (ملفوظا اما قدما تحقيقا) بان يذكر المرجع او لا والضمير ثانيا (مثل ضرب زيد غلامه) فزيد فى هذا المثال مرفوع على أنه قاعل وغلامه بالنصب مفعوله والضمير الغائب المضاف اليه راجع الى زيد الملفوظ المتقدم تحقيقا على الضمير (او تقدير) أى او التقدم اللفظى يكون قدما ما تقدير الان تحقيقا بان يذكر الضمير او لا والمرجع ثانيا لكن ذلك المرجع مقدم على الضمير تقديره أى ان رتبته ومقامه قبل الضمير وان كان متأخرا فى الذكر (مثل ضرب غلامه زيد) فعلا منه فى هذا بالنصب على أنه مفعول للفعل والضمير لجرور المضاف اليه راجع الى زيد المتأخر الذى هو بالرفع قاعل للفعل وهو مقدم على الضمير تقديره لانه وان كان متأخرا عنه فى الذكر لكنه مقدم عليه فى الرتبة وموضعه قبل الضمير لكونه قاعلا وانما حمل الشارح كلام المصنف على ان مراده بقوله لفظا انه شامل على تقدم اللفظى التحقيقى والتقديرى لان التقدم اللفظى التقديرى وهو تأخر المرجع فى اللفظ وتقدمه فى الرتبة خرج عن الاقسام فوجب ان يدخله فى احد هذه الاقسام فاسباب ان يدخله فى قوله لفظا لانه يقال المقدر كالملفوظ واما ما قيل انه محل فعل لان المصنف لما ذكر لفظا ما قبل المعنى والحكم ظهر ان مراده باللفظ ههنا ما لا يكون معنى وحكما هذا لانه فى ان يكون اللفظ مقابلا للتقدير فى مواضع آخر ولا يمتزض ايضا بان صاحب الامتحان ادخل امثاله من قوله ضرب غلامه زيد فى المتقدم المنوى لان الاقسام فى متنه اثنان أى التقدم لفظا ومعنى بخلاف متن المصنف هذا (وبالتقدم المنوى) أى اراد المصنف بالتقدم المنوى (ان يكون المتقدم) أى المرجع (مذكورا من حيث المعنى) فقط (لان حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه) يعنى بان يكون المرجع جزء للفظ المتقدم (كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للفقوى فان مرجع الضمير) أى مرجع هو فى قوله هو اقرب (هو العدل المفهوم) أى هو لفظ العدل الذى يفهم (من قوله تعالى اعدلوا) لكونه مصدره الذى هو الحدث وهو الجزؤ من الفعل واذا كان العدل متفهما من اعدلوا (فكانه)

المتقى فى هذا المثال لم يتعين دخوله فى المتقى منه لانه لا يشمل جميع الرجال واحتمال دخوله غير مضر بل هو المطلوب والا لخرج جاني رجال الا زيد من الباب (قوله) ويستفرد الاستثناء لعدم دخول الله فى آلهة بتعين قيل فان قلت ما كره لا يفيد الاستثناء المصل وهو لا يكتفى فى الحل على الصفة بل تستد الاستثناء مطلقا فينبى ان يقول وعدم خروجها عنها يبين قلت فى الدخول يبين ان الدخول بشك فافاد ما ذكره المطلوب وبعد فيه نظر لان عدم الدخول يبين بحتم الدخول بطريق الظن وهو يكتفى فى الاستثناء وحمل اليقين على ما يناهل اليك بيد فان قلت تستد الاستثناء لا يوجب الحل على الصفة ليجعل على البدل قلت رده المص بانه لا يكون الا فى غير الموجب وليس التنى الضمن المستغاد ومن كلة لو كان لصريح والتنى الضمن الذى هو كالصريح اما

اي فصار كأنه (متقدم) على الضمير الغائب (من حيث المعنى) وان لم يكن متقدما عليه صراحة
لفظا مقدما ومؤخرا وقوله (او من سياق الكلام) معطوف على قوله من لفظه وسياق الكلام
بالياء التحية يطلق على التأخر من الكلام كان السياق بالوحدة يطلق على المتقدم لكن
المراعاة هنا معنى السياق لانه اعم من المعنيين في بعض المواضع كاذكره المحشى حسن جلي في
حاشية الطول اي ذلك المعنى الذي هو المرجع اما مفهوم من سياق الكلام اي من ما قبل الكلام
الذي هو في بيان يكون المرجع لازما لذكر لفظ مصر حاو يدل الكلام عليه التزاما (كقوله تعالى
ولا يوبى) وهو الذي ذكر في آية الميراث في سورة النساء وهي آية يوصيكم الله في اولادكم ولم يذكر
في هذه الآية مرجع ضمير ولا يوبى لاحيقه ولا تقدير ابل ذكر معنى (لانه لما تقدم ذكر الميراث
دل اي هذا الكلام دلالة التزامية) على ان (اي في باب ذكر الميراث) (مورثا) اي ميتا تاركا واذا
دل ما قبل الكلام وما بعده على ان ههنا موردان لازما للميراث (فكأنه) اي فصار كأنه (تقدم ذكره
معنى) اي ذكر المرجع معنى فصار معنى الآية ولا يوبى المورث وجعل صاحب التوسط هذه
الآية داخلة في المتقدم الحكيم والحاصل انه اذا دل الكلام على المرجع بدلالة المطابقة مقدما
او مؤخرا صار التقدم لفظا واذا دل تضمننا والتزاما صار التقدم معنويا وقال في الامتحان
وكذا قوله تعالى . حتى توارث بالحجاب . اذا العشى يدل على توارى الشمس وهي مرجع
المستر في توارث قال بعضهم ومنه قوله تعالى . انما انزلناه في ليلة القدر . اذا انزل في ليلة القدر
دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى . شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن . وكذا
قوله تعالى . ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دل على ظهور
الارض وكذا الفاسم لفظه على في قوله تعالى . كل من عليها فان . وقال صاحب الامتحان ان
في قول ذلك البعض والحق الايات الثلاث بالمنوى نظرا فان بعض الدال لما تأخر كيف يقال ان
المدلول متقدم ذكره معنى بل المناسب ان يجعل من التقدم الحكيم انتهى ثم قال واما التقدم
الحكم بتصدر اموال وجه تغيير العبارة ههنا حيث لم يقل واراد بالتقدم الحكيم كما قال فيه
اللفظي والمنوى هو ان مراد المصنف غير معلوم في الحكيم لان بعض المصنفين كالبيضاوي لم
يذكر التقدم الحكيم اصلا وقال الفاضل البركوي رحمه الله في امتحانه وانما لم يذكر المصنف لان
في ذكره تناقضا اذ مثل ما ذكر في قول الرضى التقدم الحكيم ان يكون المفسر
مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضى تقدمه على محل الضمير فقول انه وان لم يكن مقدما على
الضمير لالفاظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب ثم قال اي الرضى
كان قلت فاي شيء الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه قلت التفخيم
والتهظيم الخ ثم قال الفاضل صاحب الامتحان بعد ما قل عن الرضى هذا الكلام فظهر
من هذا ان ضمير الغائب في التقدم الحكيم مجاز انتهى وقاية ماقى الباب بعد التاني والثلثان
الحكم بآتي لمعنيين احدهما الاترثا ثبت لشيء منه وتانيهما مقصدا لالحكم مثلا قولهم المستر في
حكم المفلوظ معناه الحاجة بحكمون بملفوظيته لوجود آثاره فيه من كونه قاعلا ومؤكدا او

هو فلما والواي
ومتصرفاته وواقعة
الرضى ورد ايضا
بانه لا يجوز البذل
الا حيث يجوز الا
استثناء وفيه انه مبين
البذل عندهم في
كلمة التوحيد ولا
يجوز الاستثناء وفيه
انه لا وجه لتقدير
المعبر في دخول
المستثنى دلالة اللفظ
المستثنى منه عليه عند
عدم التبرؤ له كـ
المستثنى ولا يخفى ان
هذه صريحة اليقين
دون الظن فقلوه
وطريق الظن يكفى
في الاستثناء ثم قوله
لان التعدد يستلزم
المغايرة قبل فعل هذا
معنى قوله تعالى (لو
كان لهما آية
الا الله) لو كان
فيها آية غير الله
باعتبار كون الجميع
غير الله ولا يخفى ان
المبادر من وصف
الجميع بالمغايرة لشي
ان لكل جزء منه
غير ذلك الشيء
قولنا وجعل غير زيد
بمعنى ان كل رجل
منها غيره لان الجميع
من حيث الجميع غيره
وكيف لا دلالة فائدة
في وصف الجميع
بمغايرة الواحد
فالوجه ان وصف

معطوق عليه وهما يحكمون بان المفسر المؤخر مقدم لوجود اثره وهو محقق ذكر الضمير وهذا مبنى على كونه مجازا وهو في غاية البعد وايضا لا يلزم في المجاز الاتحاد في الوازم ولا المشابهة فمن اين يلزم الحكم بالتقدم انتهى ما في الامتحان ولما كان في كون التقدم الحكمي حقيقة او مجازا الشبهة وكلام المص احتمالا لهما ولم يعلم ما ارد به قال الش العلامة (واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشأن والقصة لا انما جاء في ضمير (من غير ان يتقدم ذكره) كما هو الحقيقة في سائر الضمائر الغائبة (قصدا) اي لقصد التكلم (لتعظيم القصة) وقوله قصدا مقبول له الحصول لقوله جي واللام في التعظيم متعلق بالقصد يعني وانما جي بمنح هذا الضمير الذي لم يتقدم مرجعه لظهور قصده لتعظيم القصة التي تذكر بعده وقوله (بذكرها) متعلق بالتعظيم يعني حصول التعظيم بسبب ذكر القصة بعده مبهمه) وقوله (للعظم) قوعها في نفس ثم تفسيرها) علة لاقتضاء الاهتمام بالتعظيم وهو مقبول له الحصول ايضا يعني ان حصول تعظيم وقوع هذه القصة يقتضي ظهورها وظهورها يقتضي عدم جهل المخاطب وعدم جهله يقتضي ذكرها مبهمه (فيكون ذلك) اي الاهتمام ثم التفسير (ابلاغ من ذكره اولا) اي ابتداء (مفسرا) اي حال كون الضمير مفسرا بتقدم ذكر مرجعه (فصار) اي ذلك الصنع (كأنه في حكم المائدة الى الحديث المتقدم) لذكر الضمير الذي هو موضوع ما تقدم ذكره (المهود بينك وبين مخاطبك) لكونه مذكورا بالضمير الذي هو من المعارف يعني التكلم ادعى ظهور القصة عند المخاطب لكونها عظيمة عنده بحيث انها لم تخف لاحد فضلا للمخاطب وانه لو ذكرها اولا لمفسرا لكان غير مفيد لعدم الجهل فيه ثم اعلم ان الحصر في قوله فانما جاء في ضمير الشأن بالنظر الى قصدا لتعظيم يعني انما جاء التقدم الحكمي في ضمير الشأن لان قصدا لتعظيم لا يوجد الا في فيه لا بالنظر الى وجود التقدم الحكمي لانه يوجد فيه وفي غيره كما قال (وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وره رجلا) حيث جعل فاعل نعم ضمير اثنائا مستتر من غير سبق مرجع ومفسر بالكرة التي بعده وهو رجلا لان مرجعه هو المخصوص الذي ذكر بعده وهذا اذا كان المخصوص خبر مبتدأ أعذوف اي هو زيد واما اذا كان مبتدأ وخبر جملة نعم فالانسب ان يكون من التقدم اللفظي التقدير فاعرف وره رجلا على ان يكون الضمير مفعلا مفسرا بالكرة وهو رجلا ولا يخفى جريان الادعاء المذكور فيهما ثم لما كان للمضمر قسمات متداخلة بعضها بالنظر الى ما قبله من الكلمة من حيث اتصالها بها واتصالها عنها وبعضها بالنظر الى اعرابه اراد المصنف ان يبين القسم الاول فقال (وهو) وقوله (اي المضمر) اشارة الى مرجع الضمير وقوله (بالنظر الى ما قبله) اي الى كلمة قبله قبل هذا التقسيم وهو للاحتراز عن القسم باعتبار اعرابه وقوله (قسيان) اشارة الى ان قوله (متصل ومنفصل) خبر المبتدأ بعد ملاحظة العطف ثم شرع الى تعريف كل من القسمين فقال (فالمتصل) هو (استقل بنفسه) وانما تقدم المتصل في الاجال وقدم المتفصل في التعريف للاشارة الى ان المتصل هو الاصل وقدمه في الاجال لاصالته ولما كان تعريف المتفصل وجوديا لكونه عبارة عن المتصل ولكون المتصل عبارة عن غير المتصل قدم المتفصل لكونه

الالهة بنبر الله يعني
انه اذا وجد الالهة
يكون كل منها غير
الله لان وجود
الالهة يستلزم عبور
كل منها فلا يكون
شي منها الله وهذا
ظهر انه يصح الاستثناء
ايضا لان فرض
وجود الالهة يستلزم
كون الله تعالى مستثنى
عنها بين هذا البيان
وهذا من جملة
الادعاء اما اولا
فلان كلامه قدس
سره لا يقتضي
كون الجميع من
حيث الجميع غيره
تعالى كون وهذا
محال لا سبيل اليه
لانه يجوز ان
يكون فرد منها
ثانيا غير متاخر له
وهذا محال بالضرورة
بل مقتضى ما قاله انه
لو كان فرد منها
غيره تعالى موجود
الحصل التمسد
المستلزم لثبوت
المنابر في وجود غيره
الله من الالهة وقد
اتت نصا فهو
صرح في ان الالهة
صفة لها باعتبار
كل الافراد كلا
افراديا لا مجموعيا واما
ثانيا فلان الكلام في
معنى قوله عز وجل لو
كان فيهما آلهة الا

كالملك المتصل والملك ومقدمة على عدمها وقوله (غير محتاج الى كلمة اخرى قبله) فغير معنى
المستقل بنفسه يعني ان الضمير المتفصل سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا هو ما يحتاج في تلفظه
الى الكلمة الاخرى اى غير نفسه من الكلمة التى قبل ذلك الضمير كما هو شأن المتصل فعلى
هذا قوله قبله صفة للكلمة وقوله (ليكون) صفة بعد صفة للكلمة وهو كاليان للاحتياج المتغير
فيه وهو كون الضمير كالجزم من الكلمة التى قبله وهو داخل فى مدخول الغير يعنى فى المنفى
ومعناه انه غير محتاج بان لا يكون (كالجزم منها) اى من الكلمة التى قبله (بل هو) اى الضمير
المتفصل (كالاسم الظاهر) فى عدم الاحتياج الى ما قبله وفى عدم كون كالجزم (سواء كان)
اى الضمير المتفصل الغير المحتاج (بجوارر العامة نحو مانت منطلقا) لان ما فى هذا هو المشبهة
بليس وهو عامل (عند الحجازية) اى عند اللغة الحجازية فيرفع الاسم وينصب الخبر وهذا وان
كان بجوارر او محتاجا الى عامل الذى قبله لكنه غير محتاج اليه فى التلفظ والى يكون كالجزم المتصل
به (او) سواء كان (غير بجوارر له نحو ضربت الاياك) لان اياك وان لم يكن بجوارر العامة الذى
هو ضربت بل كان بجوارر الا لا لكنه غير محتاج الى ما قبله بل يمكن ان يوقف على الا ويبدأ بياك
ولما فرغ من تعريف المتفصل شرع فى تعريف المتصل فقال (والمتصل غير المستقل) (بنفسه)
وفسره ايضا بقوله (المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل) اى ذلك المضمرة (به) اى باملة وانما قال
فى التفسير الاول الى كلمة وقال ههنا الى عامله لان الاحتياج لما كان منفيما فى الاول وكان ما قبله اعم
من العامل وغيره قال الى كلمة لكونها اعم من العامل وغيره وقد اشار الى هذا العموم بقوله سواء
كان الى آخره ولما كان المذكور ههنا هو الاحتياج وهو الاحتياج فى التلفظ وكان ذلك منحصر
فى الاتصال بالعامل فان المحتاج الى عامله لا الى غيره من الكلمات لان الغرض منه الاتصال به
(ويكون) ذلك الضمير باحتياجه واتصاله (كالجزم منه) اى من العامل ولما فرغ من تقسيم
الضمير باعتبار ما قبله شرع فى تقسيمه باعتبار اعرابه فقال (وهو) وقوله (اى المضمرة) اشارة
الى مرجعه واحتزبه من ارجاعه الى احد القريين من المتصل والمتفصل ليكون هذا التقسيم
تقسما آخر للمضمرة اى لانه تقسيم لاحد قسميه واشار ايضا الى تغير هذا التقسيم والى ما به
يتماز عن التقسيم الاول بقوله (باعتبار الاعراب) وقوله (ثلاثة اقسام) اشارة ايضا الى ان الخبر
امور لا امر واحد وهو قوله (مرفوع ومنصوب ومجرور) وقوله (لقيامه) علة للتصريح عن
المضمرة هذه الصفات التى هى مختصة بالمرب يعنى وانما عبر عن المضمرة بالمرفوع واخويه اقيام
المضمرة فبما وجد فيه (مقام الظاهر) اى مقام الاسم الظاهر المرب مثل كونه مبتدأ وخبر او فاعلا
ومفعولا ومضافا اليه وقوله (واقسام الظاهر) بالجر عطف على قوله لقيامه اى ولاقسام
الاسم الظاهر (اليها) اى الى هذه الاقسام الثلاثة يعنى المرفوع والمنصوب والمجرور ولما كان
الحصر العقلى قاضيا يكون الاقسام ستة بضرب القسمين الاولين اعنى المتصل والمتفصل فى هذه
الاقسام الثلاثة وكان الاستقراء قاضيا بكونها خمسة اراد ان بين الاقسام الموجودة بالاستقراء
فقال (فالاولان) وقوله (اى المرفوع والمنصوب) تفسير للاولان وقوله (كل واحد منهما)
اى من الاولين اشارة الى انه كما يجوز ان يضرب المرفوع فى القسمين الاولين كذلك يجوز ان

الله لا يخفى انما
زعمه من وقوله
ذا وجه الالهة
يكون كل منها غير
الله لا يكون معنى النظم
الجليل فانه لا يبنى
ح معنى لقوله لفسدنا
وبهذا ظهر عدم صحة
قوله لان وجود
الالهة يستلزم عين
كل منها فلا يكون
شيء منها الله لان
الاستدلال لم يكن
بهذا الطريق وبذلك
سقط ما فهم من
جواز الاستثناء
المنقطع فان مبناه
هذا المعنى المخالف
الصريح النص (قوله)
قال فى البيت شذوذ
ان آخر ان قبل
الاولى فى قوله الا
الفرق ان شذوذ ان
آخر ان احدهما
وقوعه صفة كل
دون ماضيف اليه
وثانيها الفصل بين
وبين موصولة بالخبر
وكان المعنى اراد
التيه هل ان البيت
عالم يحاش فيه من
استعمال ليتأكد
كون الا صنفه
شاذ او كان لنا
قصد الظرافة فى جعل
لفظ الفرقدين شاذ
رعاية للنسبة بينه
وبين معناه فانه شاذ
من الاخوة واقول

يحتل ان يكون الا
شرطا اي لا يكون
الفرقدان اي لا يوجد
فانه ان يوجد
الفرقدان لكان اخ
مفارق اخيه فلا
شذوذ في البيت
اصلا وانت خير
بانه لو جعل المنسك
به الا فرقدان لكان
الاولى ذلك واما
اذا كان المنسك
باليث الحادي
فلا وجه لان
يقال في قوله
الا فرقدان ان لا
تراه من التاخر
وما جوزه من كون
الاشراط فهو بحيث
لا يذهب اليه وهم
ذئ لهم (قوله)
وعند الكوفيين
الح قيل يعني في
نصبها على الطريقة
خلافا للكوفيين فعلى
قوله نصب على
الطرف ان اعرابها
النصب لا غير وذلك
النصب على كونها
طرفين ابدا على
الحكاية حالة الظرفية
في بعض الاوقات ثم
ما اشار اليه الشارح
من ان في قول المص
على الطرف مساحه
والمراد الظرفية
ليس بضروري
بل يصح ان يكون
على ظاهره والمعنى

يضرب المنصوب فيهما ايضا بخلاف الجبرور كاسيأتى وقوله (قسمان) وقد صرفت الفائدة بهذا
التفسير (متصل) اي القسم الاول منهما متصل وقوله (لانه الاصل) دليل للاتصال يعني ان
المضمر انما كان متصلا لكون الاتصال اصلا في الضمير فلا يعدل عنه الا مانع يمنع الاتصال
وسياق ذكر المواضع منه (ومن متصل) اي القسم الثاني منهما متصل وانما كان متصلا مع انه
خلاف الاصل (لانه من الاتصال) اي لوجود مانع من المواضع الآتية لكونه متصلا (والثالث)
وقوله (اي المضمر الجبرور) تفسير للثالث اي القسم الثالث الذي هو الضمير الجبرور (متصل
فقط) اي هو متصل فلا يتجاوز الى كونه متصلا وانما لا يوجد الجبرور والمنفصل (لانه لا مانع
فيه) اي في الجبرور (من الاتصال الذي هو الاصل) في المضمر وكل ما لم يوجد فيه المانع فلا
يعدل فيه عن الاصل ولما ذكر المانع ايجابا وسلبا احال معرفته الى ماسيأتى فقال (وستعرف المانع
من الاتصال ان شاء الله تعالى) وقوله (فذلك) اجمال بعد التفصيل وتجيده وقوله (اي المضمر
تفسير) للمشار وهو مبتدأ وقوله (خمس انواع) خبر تم بين الشارح هذه الخمسة بقوله
(المرفوع المتصل) اي اول الانواع من الخمسة المرفوع المتصل نحو ضربت (و) ثانيهما (المنفصل
اي) المرفوع المنفصل كانه (و) ثالثها (المنصوب المتصل) مثل ضربك (والمنفصل) اي رابعها
المنصوب المنفصل مثل ما ضربت الايامك (و) خامسها (الجبرور المتصل) نحو اعجنني ضربه
فيه ثم شرع المص في تفضيله فقال (التوع) (الاول) وقوله (يعني المرفوع المتصل) تفسير
للتوع الاول الاول اي يريد المصنف بالتوع الاول المرفوع المتصل على طريق مطابقة النشر
للقب وقوله (ضمير) تفسير للمضاف المحذوف ليطابق الجبرور هو قوله (ضربت) بالمبتدأ
وهو قوله التوع الاول لكونه عبارة عن الضمير اي مثال التوع الاول من الضمائر ضمير نحو
ضربت ولما كان لفظ ضربت محتملا لثلاث صيغ من التكلم والمخاطب والمخاطبة اراد الشارح
ان يبينه فقال (على صيغة المتكلم) لكونه مضموما (الواحد) لكونه تام (المعلوم الماضي) اي
مراد المصنف بهذا اللفظ هو ما كان مبنا على صيغة التكلم الح يعني فتح الضاد والراء وسكون
الباء وضم التاء والح والقريظة في هذا إعادة النحاة في الاستدراك من التكلم كاسيأتى (وضربت)
وقوله (على صيغة المتكلم) تفسير للفظ ضربت يعني ان هذا اللفظ ههنا كان التكلم على صيغة
(الواحد) لانه ولغيره كافي ضربنا (المجهول الماضي) كان الاول معلومه يعني بضم الضاد وكسر
الراء وسكون الباء وضم التاء وقوله (المتنهيين اولهما) اشارة الى متعلق الجار في قوله (الى
ضربن) والمراد بالاول هو اللفظ الاول اعني ضربت المعلوم وقوله (صيغة جمع الغائبة المعلوم
الماضي) تفسير للفظ ضربن يعني انه فتح الضاد والراء وسكون الباء وسنون ضمير الغائب (و)
(ثانيهما) اي ثاني اللفظ وهو ضربت المجهول منتهى (الى) (ضربن) (صيغة جمع الغائبة المجهول
الماضي) يعني بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء وسنون الضمير المؤنث (و) (انما بدأ) اي المص
(بالتكلم) دون الغائب والمخاطب (لان ضمير التكلم اعرف المعارف) كاسيأتى في باب المعرفة
وكل ما هو اعرف يكون اشرف لقوة معرفته فتقديم الاشرف انسب ولما كان هذا الدليل
دالا على تقديم التكلم فقط لا على تأخير الغائب عن المخاطب اراد ان يذكر دليل تأخير الغائب

فقال (واخرى) اى المصنف (ضمير الغائب) حيث جعل ضربت وضربن مفعيها (لانه) اى لان
ضمير الغائب (دون الكل) اى دون كل من المتكلم والمخاطب (وصورة التصريف) التى ذكرها
المصنف اولها ومنتهاها من التوعين المعلوم والمجهول (هكذا) اى مثل ما قول (ضربت)
بضم التاء المعلوم المتكلم وحده (ضربت) للمتكلم مع غيره (ضربت) للمخاطب (ضربت) لثنية
(ضربت) لجمعه ضربت بكسر التاء للمخاطبة (ضربت) لثنيتهما ايضا (ضربت) لجمع المؤنث المخاطبة
(ضربت) للمفرد الغائب والضمير مستتر فيه (ضربا) لثنية (ضربوا) لجمعه (ضربت) بفتح الضاد
والراء والياء وسكون التاء المفرد المؤنث الغائبة وضمير هي مستتر ايضا (ضربت) لثنيتهما
(ضربن) لجمعها وقوله (وعلى هذا القياس) ظرف مستقر خبر مقدم لقوله (المجهول) اى اذا
قرئ بضم الضاد وكسر الراء يكون ان تصريف تصريف المجهول والضمير في هذا الصيغ
مرفوعة على انه فاعل في المعلوم ولان في المجهول والتاء المضمومة في المتكلم الواحد والمفتوحة
في المخاطب والمكسورة في المخاطبة ونافى المتكلم مع النبر والالف في التاني والتون في جمع
المؤنث والمستتر في الغائرين وفيهما متصل مستردي باقبيهما متصلات بارزات (و) (الرفع)
(الثاني) وقوله (اى المرفوع المتفصل) تفسير له اى لنوع الثاني من المتصل والمفصل اللذين
من قسم المرفوع ضمير (انا) للمتكلم وحده حال كونه منتها (الى هن) وهو ضمير جمع المؤنث
الغائبة كاعده الشارح قوله (انا) للمتكلم وحده (نحن) للمتكلم مع غيره (انت) بفتح التاء
للمفرد المذكر المخاطب (انتما) لثنيتهما (انتم) لجمعهم (انت) بكسر التاء للمفرد المؤنث الغائبة (انتما)
لثنيتهما (انتم) لجمعهم (هو) للمفرد المذكر الغائب (ها) لثنيته (هم) لجمعهم (هي) للمفرد المؤنث
الغائبة (ها) لثنيته (هن) لجمعهم وهذه نهايتها التى ذكرها المصنف ثم اكان انت مركبا من ان
ومن ت بالحركات الثلاث والضمير من هذين الجزئين هل هو المجموع المركب او احدهما
والاخر لبيان احوالها اراد ان يبين ما ذكره النحاة فيها فقال (والضمير في انت الى انتن)
هو ان اى التون الساكنة مع الهمزة القطعية المفتوحة قبائها (اجما) اى اجموا فيها اجما
(والحروف الاواخر لواحق) اى الحروف التى في اخرات واخواتها من التاء المتحركة
بالحركات الثلاث مجردة ومع التاء لثنيتهما ومع نون الجمع (دالة على احوال) اى على احوال
الضائر حال كون الاحوال (من الافراد) اذا كانت مقارنتها لتاء وحدها (والثنية) اذا كانت
مقارنتها لتاء والافص (والجمع) اذا كانت مقارنتها لتاء والواو في الجمع المذكر وبالتاء والتون
في جمع المؤنث (والتكدير) وهو في المفرد بفتح التاء وحي الجمع بالواو (والثاني) وهو في المفرد
بكسر التاء وفي الجمع بالتون وقال بعض المحققين وليس نقل الاجماع في هذا المحل بصحيح وانما
هو مذهبا للجمهور فان الفراء قال ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان
الضمير هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما اردوا اتصالها ضموا الفظان اليها فان
قل لعل مراده اجماع البصريين كاحمل عليه صاحب الباب عبارة الباب قبل هذا لا يدفع
الاعتذار قال ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان التاء في انت هي الاسم وهي التى في نحو
قت سبان ولكنها كثرت بان فلا اجماع من الكل ولا من البصريين انتهى واقول ولعل مراد

ان نصب بناء هل
الظرف فان سوى
صفة الظرف في
الاصل اقيم مقامه
نصبه بناء هل
موصوفه الذى هو
الظرف ثم قيل قال
الرضى ما قد ان
سوى في الاصل
مكانا سوى قال الله
تعالى مكانا سوى اى
مستويا ثم حذف
الموصوف والميم
الوصف مقامه مع
قطع النظر عن معنى
الاستثناء فصار
بمعنى المكان ثم استمر
لبنى البديل كما استمر
له لفظ المكان قبل
انت الى مكان محرو
اى بده ثم استعمل
بمعنى البديل في
الاستثناء ثم جرد
عن معنى البديل
لمجرد الاستثناء وقد
عرفت من هذا
الطريق انه ظرف
في الاصل لا في حال
الاستثناء ولا يخفى
عليك ان قوله هنا
اخرى وقد عرفت من
هذا التحقيق انه
ظرف في الاصل
يشال ما سبق
ان سوى صفة
الظرف في الاصل
نصبه بناء هل
موصوفه الذى هو
الظرف وكذا قوله

فمن قوله النصب على
الظرف ان امرأتهما
النصب لا غير وذلك
النصب على كونهما
ظرفين ابداءا يساعده
هذه الدعوى لتبين
كون الامر كما فسره
الشراح قدس سره
عند الدلائل ايضا
وان مخالفة هذه من
قيل وقوله في حصص
ويبين على ان النص
قد صرح بان انتصا
بهما فانه قال هذه
مذهب سيويه وهو
عنده طرف من حيث
المعنى لانك اذا قلت
جاء في اليوم سوى زيد
فكانك قلت مكان
زيد ولم يسمع منهم الا
منصوبا فلذلك التزام
فيه النصب ثم انه يحقيق
الرضى صريح على انه في
الاصل ليس وقد
استفاد القائل منه
ذلك (قوله) وعرفها
اي الاخوات ومنهم
من جوز رجوع
الضمير الى كان
واخواتها لان
كان التي ثبت لها الخبر
لم تعرف بعد و به
ما فيه (قوله) والمراد
ببيدية المستند
لدخولها ان يكون
استاده الى اسمها
واقام بعد دخولها على
اسمها وخبرها قيل
فيه ان اخذ الخبر في

الشراح بالاجماع الاكثرى لا الاجماع الكلى واقام علم (و) (التوع) (الثالث) (اي)
المنصوب المتصل وهو (اي) المنصوب المتصل (فيمان) بحسب انواع عامله (القسم الاول) من
النوع الثالث (المتصل) اي الذي اتصل (بالفعل) لكونه عامله (نحو) (ضربني) منتبها (الى
ضربين) ثم قال الش طريق التفصيل (ضربني) للمتكلم وحده (ضربنا) بفتح الباء للمتكلم
مع غيره (ضربك) للمفرد المخاطب (ضربكما) لثنيته (ضربكم) لجمعه (ضربك) بكسر الكاف
للمخاطبة (ضربكما) لثنيته (ضربكن) بفتح الهمزة المفتوحة لجمعه (ضربه) للمفرد الغائب
(ضربهما) لثنيته (ضربهم) لجمعه (ضربها) للمفرد المؤنث الغائبة (ضربها) لثنيته (ضربهن)
لجمعه المؤنث (و) (القسم الثاني) من القسمين للمنصوب (المتصل) اي الذي اتصل (بغير
الفعل) من الحروف التواسب التي تنصب اسمها (نحو) (اني) لانه ضمير متكلم منصوب
لكون اسم ان متصلا بعامله الذي هو ان وقوله (انك) للمتكلم مع الغير (انك) بفتح الكاف
للمفرد المخاطب (انكما) لثنيته (انكم) لجمعه (انك) بكسر الكاف للمفرد المخاطبة (انكما)
لثنيته (انكن) لجمعه (انه) للغائب منتبها (الى انهن و) (التوع) (الرابع) (اي) المنصوب
المتصل وقوله النوع في الموضوعين تفسير لموصوف قوله الثالث والرابع وقوله اي
المنصوب المتصل والمنصوب (المتصل) ضمير ان النفس الثالث والرابع وهو مبتدأ
وقوله (اي) خبره وهذا للمتكلم وحده (ايانا) للمتكلم مع غيره (ايك) بفتح الكاف
للمفرد المخاطب (ايكما) لثنيته (ايكم) لجمعه (ايك) بكسر الكاف للمخاطبة (ايكما)
لثنيته (ايكن) لجمعه (اياه) منتبها (الى اياهن) ثم بين الش الاختلاف الواقع في اياه
واخواته فقال (وفي اي اي اختلافات كثيرة) مبني على ان الضمير فيها حل هو ايا وحده
او ما يتصل به وحده بناء على انه اسم ظاهر مضاف او مجموع قبل الخليل والاختش والمأزني
ان الاسم المضممر هو ايا وما يتصل به اسما ماضيا ايا اليها القولهم فايها وايا التواب وهو ضعيف
لان الضمير لا يضاف فايها وايا التواب شاذ وقال الزجاج والسرياني اما اسم ظاهر مضاف الى
المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم اياك واياه واياي بكما لها اسما وهو ضعيف اذ ليس
في الاسماء الظاهرة ولا المضمر ما يختلف آخره كفاؤا واياه وقال بعض الكوفيين وابن
كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللاحقة بيا وادامة لها نصير بسببها منفصلة قال الرضى
وليس هذا القول بسبب من الصواب وقال سيويه وهو المختار ان الضمير هو ايا وما يتصل به
بعده حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والنية والخطاب واخطار الشراح في هذا
مذهب سيويه حيث قال (والمختار ان الضمير هو ايا والواحق) اي وما يتصل به بعده من الهاء
والكاف والياء وغيرها (للدلالة على التكلم) اي اتدل على انه متكلم كاياء في اياي وناي اياما
(والخطاب) كالكاف في اياي (والنية) كالكاف في اياه (والافراد) كايك واياه (والثنية) كايكما
واياكما (والجمع) كايهن واياهن وكايكم واياكن (والذكر والتأنيث) ثم قال بعض المحققين في
بيان دليل هذا المذهب وذلك ان الواحق لو كانت اسما لزم اضافة الضمير اليها وهو امر لم يثبت
في كلامهم كما تقدم فلم يبق الا ان يكون ايا هو الضمير والواحق المتصلة حروف تدل على احوال

المقصود من كان ايا مشترك ثم شرح في بيان النوع الخامس الذي هو الجرور المتصل فقال (و)
 (النوع) (الخامس) اكتفى التثنية بتفسير موصوف الخامس وهو قوله النوع ولم يذكر
 تفسير الخامس كما ذكر في الاولين لظهوره وانحصاره في المتصل فقط واقول وهو ايضا قسمان قسم
 منهما متصل بالاسم المضاف كقول المص (غلامي) وهو خير له خامس وقوله (مثال المتصل
 بالاسم اي لفظ غلامي مثال المضمر الجرور المتصل الذي اتصل بالاسم المضاف الجار له لكونه
 متضمنا لمعنى الحروف الجارة وثانيهما متصل بالحروف الجارة كقول المصنف (ولي) وهذا
 معطوف على غلامي وقوله (مثال المتصل بالحرف) تفسيره اي لفظ لي مثال للمضمر الجرور
 المتصل الذي اتصل باحد الحروف الجارة وهي اللام ههنا ثم ذكر الشارح سائر الضمائر من
 الجرور المتصل بالاسم حتى انتهى الى ما ذكره المصنف من غاية القسمين فقال (غلامي) هذا مثال
 الجرور المتصل بالاسم المتكلم وحده (غلامنا) مثال للمتكلم مع الغير (غلامك) مثال للمفرد
 المذكور المخاطب ثم ترك باقي الامثلة لظهورها وهي غلامكما غلامه غلامها غلامهم وهذا نهايتها
 كما ذكره المصنف بقوله (الى غلامهم) ثم ذكر بعض امثلة القسم الثاني فقال (و) (لي) هذا مثال
 لما يتصل بالحرف للمتكلم وحده (لنا) للمتكلم مع الغير (لك) لما يتصل بالحروف للمفرد المخاطب
 وكذا الكما لكم لك اي كما لكن له لهما لهم لها لهما لهن وهذه نهايتها التي ذكرها المصنف بقوله (الى)
 (لهن) ثم لما كانت الاقسام الجارئة في الضمائر اكثر من التي وجدت في اللغات اراد الشارح ان
 يذكر وجه حصرها بما ذكر فقال (وكان القياس) اي الاصل في حكم العقل (ان تكون ضمائر كل
 من المتكلم) سواء كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا متصلا او منفصلا (والمخاطب) اي من
 المخاطب كذلك (والغائب) اي ومن الغائب كذلك وقوله (سته) خبر لكان اي يقتضي ان يكون
 للمتكلم ستة صيغ لان المتكلم اما واحد او اثنان او ثلاثة فصاعدا وكل منها اما مذكر او مؤنث فهذه
 معان ستة وكذا القياس في المخاطب والغائب (لكنهم) اي لكن اهل اللغة (وضعوا المتكلم) اي
 لفهوم المتكلم اولين بتكلم (لفظين بملان) بالاشتراك المعنوي (على ستة معان كضرب وضربنا)
 اي مثال اللفظين الموضوعين لستة معان من الضمائر كاتاء المرفوعة المتصلة بالفعل ونا المتصلة
 به ثم فصله بتعيين الموضوع له لكل منها فقال (ضمير ضربت) وهو اتاء المضمومة (مشارك)
 اي لفظ مشترك بالاشتراك المعنوي (بين الواحد المذكور والمؤنث) يعني ان لفظ ضربت اذا صدر
 من المتكلم المذكور يكون موضوعا للمذكر واذا صدر من المؤنث يكون موضوعا للمؤنث وهو
 مشترك بين هذين المضيئين وموضوع لهما بوضعين مستقلين (وضمير ضربنا مشترك بين الاربعة
 اي) ضمير ضربنا ايضا مشترك بين اربعة معان من الستة وقوله (المتى) بدل بعض من اربعة اي
 احدا المعاني الاربعة التي وضع لها لفظ ضربنا هو تسمية (المذكر) والتمتى (المؤنث) اي تسمية المؤنث
 (والجمع المذكور والجمع المؤنث) اي واثباتها لجمع المذكور واثباتها لجمع المؤنث وهذه الاربعة معان
 وضع لها لفظ ضربنا (ووضعوا) اي وضع اهل اللغة ايضا (للمخاطب خمسة الفاظ اربعة) من
 هذه الخمسة (غير مشتركة) وهي ضربت بالفتح وضربت بالكسر وضربت بضمير بضمير وضربت بضمير
 من هذه الاربعة موضوع لمعنى مستقبل (واحد) اي وواحد من هذه الخمسة وهو لفظ ضربت

تعريف الجبر تعريف
 التي بثغته فالاول
 ان يقال المراد بعبارة
 السند لا خولها ان
 يكون اسناده واقعا
 بعد دخولها وبديهي
 نظر لان كون هذه
 الافعال من دواخل
 الجملة الاسمية يحكم بان
 يكون الاسناد قبل
 دخولها فلا يصدق
 التعريف على خبر من
 اخبارها ولا يخفى
 انهم قلوا التامل لان
 الشارح قدس سره
 ليس بصدد تعريف
 الجبر بل كلامه صريح
 في بيان المراد بالعبارة
 المسأولة في تعريفه
 وما في به القائل ليس
 اسرورا ما ذكره
 قدس سره واما نظره
 الثاني فغير وارد لان
 المراد بكون هذه
 الافعال من دواخل
 الجملة الاسمية انها من
 دواخل ذاتها وما
 صدق عليه هذه الجملة
 دون مفهومها
 الحاصل بعد تحقق
 الاستناد وهذا ظاهر
 فانه لو لا كذلك لا
 ينسب لنا ان نتكلم
 بكوننا كان زيد قائما
 مثلا لا يبدان قول
 زيد قائم وهو
 ضروري البطلان
 (قوله) وذلك اذا

كان الاعراب لهما
أوفي أحدهما لفظاً قبل
إشارة إلى ان اطلاق
كلام المص ليس على
ما ينبغي ولا من قيد
ويمكن دفعه بأن المص
لما جعل حكمه حكم
غيره المتبني استثنى منه
كون تعريفه ما لم يعين
قد عهده فان ليس له هذا
الحكم من احكام
الخبر واما امتناع
التقديم فيها اذا انتفى
الاعراب فيهما
والقرينة فليس
من احكام الخبر بل
من احكام الفاعل
والفعل ولا بد ان
يقول وذلك اذا
كان الاعراب فيهما
أوفي أحدهما لفظاً او
كان هناك قرينة تدل
الخبر برشده لعله
فيما بعد وكذلك اذا
انتفى الاعراب اه
والظاهر ان مراد
الفارح قدس سره
ليس الاعتراض على
المص بل بيان
اشترائه مع خبر
المتبني في جميع الا
حكام السالفة الا في
صورة التقديم فلا
يجوز الاعتراض بذلك
ولعله لا بد ان يقول
اه يشهد بسوء الفهم
لان المراد بيان مادة
الخلاف بين الجزئين
وذلك عند كون
الاعراب فيهما أوفي

(مشارك بين المتى المذكور) اذا كان ثنية ضربت وضربت (والمثني المؤنث) اذا كان ثنية ضربت
وضربت ثم شرع في بيان الغائب بطريق المقابلة فقال (واعطوا) اي اعطى اهل اللغة (الغائب
حكم المخاطب في ذلك) اي في ان تكون الاربعة موضوعاً لاربعة معان واللفظ الواحد
موضوعاً للمعنيين ولما توهم ان ثنية الغائب ليس كثنية المخاطب والقياس وفيه قياس مع الفارق
لان ثنية المخاطب لفظ واحد وثنية الغائب ليس كذلك لانها لفظان متباينان اجاب بقوله (فان
الضمير) وهو الالف فقط (في مثل ضربا) لثنية المذكور (وضربنا) لثنية المؤنث (هو الالف
المشارك بينهما) اي بين المذكور والمؤنث والوحدة المتبركة بالنظر اليه (والهاء) اي التي في ضربنا
(حرف تأنيث) اي لبيان تأنيثه لانها ضمير حتى يكون ما فعلوا حقة والحاصل ان ما به الاشتراك
غير ما به الافتراق فلا يكون اللفظان واحداً (وقيت الانواع الخمسة) اي بقيت الانواع
الخمس المذكورة أحدها المرفوع المتصل وثانيها المرفوع المنفصل وثالثها المنصوب المتصل
ورابعها المنصوب المنفصل وخامسها المجرور المتصل وقوله (جارية) بالنصب حال من انواع
اي بقيت الخمسة المذكورة حال كونها جارية (على هذا المجري) اي مجري المرفوع المتصل ثم
فسره بقوله (اعني) اي اريد بقوله جارية هذا المجري (ان للمتكلم لفظين) يعني من المعاني الستة
للمتكلم لفظان (وللمخاطب) اي عين للمخاطب المذكور مع مؤنثه (خسة) اربعة منها متباينة
وهي المفرد والمذكر والمؤنث والمجموع المذكور والمؤنث وواحد منها مشترك وهو ثنية (والغائب)
اي وعين للغائب المذكور مع مؤنثه (خسة) ايضا (فصار المجموع) اي فصار مجموع الالفاظ
الموضوعة (اثني عشرة كلمة) يعني لفظين للمتكلم وخسة للمخاطب وخسة للغائب وقوله
(لثمانية عشر معنى) صفة للكلمة اي معنى لثمانية عشر معنى يعني ستة للمتكلم وستة للمخاطب
وستة للغائب (فاذا كان لكل (اي اكل) واحد (من الانواع الخمسة) يعني المرفوع مع قسميه
والمنصوب مع قسميه والمجرور والمتصل (اثني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى) يعني اللفظين
المتكلمين والمخاطب الخمسة والغائب الخمسة (تكون جلتهما ستين كلمة) بضرب الانواع الخمسة في
الكلمات اثني عشرة (لتسعين معنى) اي موضوعاً لتسعين معنى لانا اذا ضربنا معاني الانواع
الخمس في المعاني الثمانية عشر يحصل تسعون معنى (وينوا) اي بين اهل التصريف (لذلك
الامور) اي لوضع كل لفظ معين على حد ما وبالاشتراك (عللا) اي علة اتمينه له (ومناسبات)
بين اللفظ والمعنى وهو عطف تفسير للعلل كذا قيل لكنه لما بين في عمله الذي هو ليس من علم
النحو قال (لان طول الكلام يذكرها) اي يذكر العلل لانها مذكورة مفصلة في المراح وغيره
فليرجع اليه ولما فرغ المصنف من الضمائر البارزات في الانواع الخمسة شرع في بيان المستترات
فيها فقال (المرفوع المتصل) وهو الذي يكون اما فاعلا او نائباً في الافعال التامة واسما لافعال
الناقصة وقوله (خاصة) اما ضد العامة كجاء القاموس واما مصدر بوزن العاقبة بان يكون اصله
خاصة فادغمت فان كانت ضد العامة تكون حالا من فاعل يستتر وهو الضمير الرجوع الى المتبني
على مذهب من جوزوه وان كانت مصدرا يكون مفعولاً مطلقاً للفعل المحذوف اي خص خصوصاً
وهذه الجملة امام مترضة او حالية بقدر المقدرة اي قد خص خصوصاً وتأوه اما للتأنيث او للنقل

احدهما نظما واما السرا
جواز التقديم باعتبار
تحقق القرينة المبينة
لخبر وعدم جوازه
باعتبار عدم تحققها
فهما متواتقان فيه كما
لوحظ في اية الشارح
قدس سره فلا يصح
ان يقال وذلك اذا
كان الاعراب فيها
او في احدهما نظما او
كان هناك قرينة تبين
الخبر (قوله) خبر كان
وهو ان لا خبر
كان واخواتها اشارة
الى رفع ما اورده
الرضي ببدان فسر
ما لم يقوله على حامل
خبر كان واخواتها
من انما كان ينشئ
لمص هذا الاطلاق
لان لا يحذف من هذه
الافعال الا كان
واعترض عليه بان
اجماع الضمير الى
مجرد خبر كان
والسابق خبر كان
واخواتها بدلا لها
وليس سبق ضمير يرجع
كل منها الى خبر كان
واخواتها قال العترض
ولك ان يحمل الضمير
واجبال خبر كان
واخواتها ونحمل
قوله في مثل الناس
مجزون قيد له
يخصه بكان وانت
خير بان الاعتراض
عليه يبعد ما ذكره

اولها بالغة كإفصاه المحشى عصام الدين وقوله (يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان) تقصير
للقصر المستفاد من لفظ خاصة يعني ان القصر فيه اضافي بالنظر الى المتصلات والى المتفصلات
فعدم جواز الاستتار فيه بين لان الافعال يمتنع فيه الاستتار والقصر فيه من قبل قصر الصفة
على الموصوف يعني الاستتار مقصور في المرفوع المتصل دون المنصوب والمجرور وقوله
فالرفوع مبتدأ وقوله (يستتر) خبره وقوله (لانها مفضلة) دليل لعدم وجود الاستتار في
المنصوب والمجرور المتصلين يعني انما لم يستتر هذان النوعان لكونها مفضلة في كلام لا عمدة فيه
وقوله (والرفوع) بالنصب عطفت على اسم ان ودليل لا اختصاص الاستتار بالرفوع المتصل
يعني انما اختص الاستتار بالرفوع لان المرفوع (فاعل) لاتصاله بالفعل واشبهه بصفة المرفوعة
(ومو) اي والحال ان الفاعل (كجزء الفعل) لان الفعل مركب من ثلاثة معان وهي الحدث
والزمان والنسبة الى فاعل ما والفاعل الغير المعين جزء منه والفاعل المعين ليس بجزء لكنه
مشبه بالجزء والجزء لا بد من ذكره فالفاعل لا بد من ذكره ولما كان يحصل هذا الدليل وجوب
ذكر الفاعل وجوبه يقتضي امتناع حذفه لزم على النحاة ان يذكر وا دليلا لعدم هذا الوجوب
فذكره الشارح بقوله (فجوزوا) اي فجوزوا النحاة (في باب الضمائر التي وضعتها للاختصار)
وقوله وضعتها على صيغة المصدر مبتدأ للاختصار ظرف مستقر خبره والجملة صلة للتي وقوله
(استتار الفاعل) بالنصب على انه مفعول لجوزوا يعني جواز النحاة استتار الفاعل مع
كونه واجب الذكر تمتع الحذف لان الضمائر موضوعه للاختصار كان معارضا لكونه واجب
الذكر لان الاختصار يقتضي عدم الذكر وهو مناف لو جوب الذكر اللازم لكونه فاعلا
وقوله (فاكتفوا بلفظ الفعل) عطفت على قوله فجوزوا وبيان لعل ترجيح الاستتار اللازم
للاختصار يعني انما رجعوا جانب الاختصار دون جانب لازم الفاعلية حيث اكتفوا بلفظ
الفعل فقط دون ذكر الفاعل الذي هو كالجزء لان حذف جزء الكلمة شائع في كلام العرب
حيث قال في الاستشهاد له (كما يحذف في آخر الكلمة المشهورة شيء) اي حرف من حروفه
لعدم لزوم الثرابة بحذفه لدلالة الشهرة عليه (ويكون) اي ويوجد (فيما بقي) من الحروف
(دليل على ما) اي على الحرف الذي (التي) فعل مجهول من الالتقاء والمراد منه هنا الحذف اي
على ما حذف منه من حرف او من حرفين وقوله (على ما مضى) لتقوية الاستشهاد وهو خبر
للمبتدأ المحذوف يعني حذف شيء في آخر الكلمة المشهورة مبني على الجواز الذي سبق (في
الترخيم) اي في باب الترخيم وهو حذف آخر الكلمة الجائز في المنادى من غيره ضرورة وفي
غيره بضرورة اعلم ان ههنا مقدمة مطوية لا بد من التفصاها وهي انهم عبروا عن الحذف بالاستتار
كراهة تسمير الحذف في باب الفاعل كما اشار اليه الفاضل المحشى عصام الدين عصمه الله تعالى
بقوله ظاهرا يدل على ان الفاعل المستتر هو محذوف وهو الذي ذهب اليه المصنف وقال الا
ان النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة التمييز بخلاف الفاعل انتهى يعني ان ظاهرا
كلام الشارح وهو قوله فجوزوا الخ وقوله كما يحذف يقتضي ان الحذف جائز مع ان المطلوب
ههنا جواز الاستتار فبعد التفصا هذه المقدمة يتدفع هذا ان المراد من الادلة ثبات جواز

الحذف في الحقيقة لكنهم عبروا عن هذا الحذف بالاستتار للكرامة المذكورة ثم انما كان مقتضى هذا الدليل انه يجوز الحذف والاستتار في الفاعل مطلقا مع انه خاص في بعض صيغة ارا دالتش دفع هذا الوهم المتولد فقال (ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ) كما هو المفهوم من الدليل المذكور (بل) اي بل هو خاص في بعض الصيغ وهي ما ذكرها المصنف قوله (في) (الفعل) (الماضي للفائب) ولما كان قوله للفائب شاملا لتثنية وجمعه ومؤنث الفائب وصفه الشئ للاحتراز عنهما فقال (الواحد) احتراز عن التثنية والجمع (المذكر) احتراز عن المؤنثة الفائية لانها تذكر فيها بدو قوله (اذا لم يكن مستند الى الظاهر) احتراز ايضا عن المذكر الفائب المستند الى الاسم الظاهر نحو ضرب زيد لانه غير مستتر فيه ومثال المستتر (نحو زيد ضرب) لان ضرب ماض معلوم فائب واحد وغير مستند الى ظاهر بل هو الى ضمير مستتر تحت راجع الى زيد (و) (لواحدة المؤنثة) (الفائية) قوله والفائية بالجر عطف على قوله للفائب وقول الشئ فيما بين حرف العطف ومطوفا على الواحدة المؤنثة للاحتراز عن تثنيته وجمعه وعن المذكر الفائب كما احتراز في الاول ولكن قدم الشئ الاوصاف ههنا واخرها في الاول لتفني في العبارة وقوله (اذا لم تكن مستند الى الظاهر) يحترز به كالاول عن نحو ضربت هند لانه غير مستتر فيه ومثال المستتر (نحو هند ضربت) لان ضربت ماض معلوم واحدة مؤنثة اسندت الى الضمير او مؤنث المستتر تحت راجع الى هند ولما توهم ههنا ان الاستتار في المذكر الفائب مسلم لانه ليس فيه شيء زائد يحتمل الفاعلية ولكن كونه مستترا ههنا غير مسلم ولم لا يجوز ان تكون التاء في ضرب ضمير ابارزا فاعلاله اراد ان يدفع هذا قوله (فان التاء) اي انه مستتر ههنا ايضا فان التاء الساكنة في آخره (علامة لتأنيث لا لضمير المرفوع) اي لانه الضمير المرفوع وقوله (والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر) دليل لقوله لا الضمير المرفوع يعني لانه لو كان ضميرا مرفوعا وفاعلا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر (في نحو ضربت هند) لامتناع اجتماع الفاعلين لفعل واحد فلما اجتمع مع الفاعل الظاهر كافي هذا المثال علم انه ليس فاعل قوله (وفي) (الفعل) (المضارع للمتكلم مطلقا) عطف على قوله وفي الفائية يعني ان المرفوع المتصل يستتر ايضا في متكلم المضارع وقوله (سوا مكان) متى او مجموعا (واحد او فوق الواحد مذكر او مؤنثا) تفسير لقوله مطلقا يعني يستتر في المتكلم مطلقا اي سواء كان متى او مجموعا مع مذكر ومؤنث فيشمل اربعة معان وهي المتى المذكور والمؤنث فيشمل اربعة معان وهي المتى المذكور والمؤنث والجمع مع المذكر والمؤنث فوضعت لهذه الاربعة صيغة المتكلم مع غيره وقوله واحد ايشمل معنيين اعني الواحد المذكور والواحد المؤنث مثال الواحد المذكور والمؤنث (نحو اضرب) لان فاعله ضمير مستتر تحت هو وانما هو كان عبارة عن المتكلم المؤنث والمذكر ومثال ما فوق الواحد الذي هو عبارة عن اربعة معان قوله (وتضرب) بالعطف على قوله اضرب فان لضرب موضوع للمتى والجمع مع المذكرين والمؤنثين اعلم ان النسخ المتقولة عن الشارح هكذا كما قلناه عنه في تفسير المطلق ويوجه عليه ان قوله او فوق الواحد مستدرك بعد قوله متى او مجموعا ولذا قال المحقق عصام الدين عصفه انه ان هذا يعني قوله متى او مجموعا هو

عن الفهم واختيار ما لا يصح من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى بما يتعجب منه (قوله) ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة قيل قيل ضمير مثلها الى هذه الصورة والظاهر جعلها الى هذا الجملة وانما قال المصنف في مثلها ولم يقل فيه بارجاع الضمير الى المثال المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد بضميرها ثانيا ما اراده او لابل ما هو اخص منه وهو ما اشار الى تفسير الفارح ثم قيل فاحفظ هذه التكلفة الجلية وعليك بحفظ بانها لا تليق بالحفظ لان الامر ليس كذلك بل المثال المضاف الى هذه الجملة يراد به مثل هذه الصورة دون ما هو اهم منها بدليل قوله ويجب الحذف في مثل امات الخ فلا يصح ان يقال انه اهم من مثلها وانما قال كذلك لان المعنى على ذلك اي ان هذه المسئلة ونظائرهما يجوز فيها اربعة اوجه وهذا لا يستفاد من قوله في ظاهرها كما لا يخفى ويظهر من تفسير الشارح الضمير بهذه

الصورة دون هذه
الجملة (قوله) أي ان
كان في عمله خير
فجزاؤه خير قيل
يبنى ان يحمل ضمير
جزؤه الى الظروف
لا الى الطرف اي
فجزاء ذلك الخير خير
فانفع به ما قاله الرضى
انه ليس مراد المتكلم
انه ان كان في عمله خيرا
لانه لا يفوت مقصود
المتكلم وما يصدهح
لوجعل مراده ذلك
فلا دليل على فيه وانما
يفوت مقصوده لو
جعل الضمير الى
الظرف وهو من جملة
الادغام لان كلام
الرضى لا يندفع بهذا
التفسير الخالي من
الفائدة بل يتأكد
به ويتلوى لظهور
ان مراد المتكلم
بالجزء ليس الا
جزاء العمل وذلك
ان الرضى قال
التركيب الذى في
المتن اعمى ان يكون
بعد ان اسم وجزاؤه
الفاء وبعد الفاء اسم
مفرد نحو المرائى مقتول
بما قتل به ان سيفا
قبيح وان خيرا
فخيرا فتقول تنظر
فيه فان جازم كان
المحدوف بعد ان
تدبر فيه او مفعول
ذلك كما في قوله الناس

من قبله التامع ثم قال فالصحيح انه ليس في عبارة الشارح قوله متى او مجموعا بل الشارح اراد
ان يغير عبارة الهندي عن قوله متى او مجموعا الى قوله ما فوق الواحد فالناسخ جمع بين اللفظ
المتغير وبين المتغير منه وانما غير الشارح لان لفظ المتى لا يطلق على اثنين في العرف بل يطلق
فيه على لفظ مخصوص نحو رجلا ن فاعلمه وقوله (و) (لواحد المذكور) (المخاطب) عطف
على ما قبله اى يستتر المرفوع المتصل ايضا في المضارع للواحد المخاطب وانما قسره بالواحد لانه
لو كان متى او مجموعا يكون المضمير فيهما بارزا وقوله (المذكور) قيد ايضا للمخاطب لانه لو كان
مؤنثا يكون الضمير بارزا ايضا نحو تضررين ومثال المضارع الواحد المخاطب المذكور (نحو)
تضرب واضرب) فان فاعله الضمير وهو امت مستتر فيه (و) (لواحد) (الغائب والغائبة)
وهما ايضا معطوفان على ما قبله يعنى ويستتر ايضا في المضارع الواحد الغائب والواحدة الغائبة له
لكن لما كان الاستتار فيهما غير واجب جازان يكونا مستدين نارة الى الضمير الذى تحته وتارة
الى الاسم الظاهر واراد الشارح ان قيد بان استتاره فيها ليس مثل ما قبله ما بل الضمير مستتر
فيها (اذا لم يكونا) اى الواحد الغائب الغائبة (مستدين الى الظاهر) نحو يضرب زيد وتضرب
هند ومثال الاستتار ماثله الشارح بقوله (نحو زيد يضرب) فان الضمير المذكور في الاول
والمؤنث في الثانى مستتران فيهما بقوله (والصفة مطلقا) معطوف على ما قبله ايضا يعنى ان
الضمير المرفوع مستتر في الصفة ايضا وقوله مطلقا حال من قوله في الصفة وتذكير مطلقا مع
وجوب مطابقتها لذى الحال اما بتأويل الصفة بالوصف وبالتمت او على عدم الاعتداد بتأنيث
الصفة لكونها مصدرا هذا اذا كان مطلقا اسم مفعول واما اذا كان مصدرا ميميا فهو مفعول
مطلق لفعل محذوف وهو اطلق ثم فسر الشارح بقوله (سواء كان اسم فاعل او مفعول او
صفة مشبهة او افعلى التفضيل) وهذا تفسير المطلق بالنسبة الى نفس الصفة باعتبار انواعها وعلى
تقدير كونه حالا من الصفة وقوله (وسواء كان مفردا او متى او مجموعا مذكر او مؤنثا) تفسير له
ايضا باعتبار افرادها ولا يخفى ان فى حمل المطلق الذى هو لفظ واحد على معنى هذين
التفسيرين محل نظر والحق ما قاله المحشى عصام الدين فى ما قال فى اعراب مطلقا به ظرف زمان
اى زما مطلقا ليشتمل على هذين التفسيرين يعنى سواء كانت الصفة فى زمان كونها اسم فاعل
او غيره وسواء كان مفردا او غيره والا حسن ما قال صاحب الوافية حيث خصص لفظ المطلق
بالتفسير الثانى وحمله عليه ثم فسر الاول بقوله ثم المراد بالصفة اسما الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وافعل التفضيل ولما كان الاستتار جازا تراهما كذلك قيده بقوله (اذا لم يكن مستندا الى
الظاهر) يعنى ان الاستتار فى الصفة ليس فى جميع الاوضاع والازمان بل وقت عدم كونها
مستندا الى الظاهر واما اذا كانت مستندة الى الاسم الظاهر (نحو اقامم الزيدان) فلا يكون
مسترا فان اقامم لكونه متمدا على حمزة الاستفهام يكون مستندا الى الظاهر وهو الزيدان ثم
مثل لما استند الى المستتر بقوله (كقولك زيد ضارب) فان ضارب مستند الى مستتر تحت (وهند
ضاربة) فان ضاربت مستندة الى ضمير المؤنث تحته (والزيدان ضاربان) فان ضاربان مستند
الى ضمير التثنية تحته (والهندان ضاربتان) فان ضاربتان مستندة الى ضمير تسمية المؤنث ايضا

مجزون بآعمالهم فانه
يصح ان يقال ان كان
مع او في عمله خير
جاز في الاول مع
النصب الرفع ايضا
ولكن على ضعف
منوى اذ معنى ان كان
مع او في يده سيف
وان كان في عمله خير
معنى غير مقصود لان
مراد التكلم ان كان
نفس عمله خيرا وان
كان ما قبله سيئا لان
له امالا وفي تلك
الاعمال خيرا ولان
في يده اولى بحبه
وقت القتل سيقال
وهذا الذي قلنا في
المضي ضعف فانظر
هل ترى سبيلا الى
انقاذ ذلك بمازعه
القاتل واقعا كلا
(قوله) اي لان كنت
تريد على الكوفيين
حيث قالوا المني ان
كنت منطلقا انطلقت
وان المفتوحة جالت
بمعنى ان الضرطية في
هذه الصورة وليس
هذا اختلافا في مجرد
توجيه التركيب بل
اختلافا في معناه لانه
ان كان بمعنى الضرط
كان المكسورة كان
التركيب استعجالا بلو
كان ذكره المص
متابعة للبصريين
فالتركيب ما سوى
والقاضي بما هو الحق

(و الزيدون ضاربون) مثال لما استعمل في ضمير المذكر (والهندات ضاربات) مثال لما استعمل في
ضمير جمع المؤنث تحت وقوله (وليس الالف) الخ يحتمل ان يكون اول مسئلة ويحتمل ان يكون
جوابا للمقدرة ان الاستقار في مفردات الصفة مسلم ولكن في الثاني والجوع غير مسلم لا يجوز
ان يكون الالف في التثنية والواو في الجمع المذكور ضميرين بارزين وقاعلين كافي الفعل فاجاب
بان الالف (في ضاربان والواو في ضاربون) ليست (بضميرين لانهما يتقلبان يا في نصب
والجر) اي في حالة نصبهما وجرحهما نحو رأيت ضاربين وهذا مثال لحالة النصب ومررت
بضاربين هذا مثال لحالة الجر ثم هذان المثالان ان قرى باؤهما بالفتح يكونان مثالين للتثنية
فيكون ياؤهما مقلوبان من الالف وان قرى بالكسر يكونان للجمع فيكون ياؤهما مقلوبان من الواو
(والضماير لا تستغير عن حالها) في جمع الاحوال (الا ان يتغير عاملها) اي في حال تغير عاملها
مثلا اذا اقضى عاملها تسمية الفعل يكون الفا وان اقضى جمعه يكون واو وان اقضى مخالطة
مفردة يكون ياء فتقول يضربان ويضربون وتضربين هذا التغيرات من اقتضاء العامل
وهو الفعل الذي اقضى هذه التغيرات (والعامل ههنا) ان في الصفة (ليس عاملا في
الضمير) حتى يكون تغيرها بسبب تغير العامل (واعاهاو) اي انما العامل في الصفة (عامل
في اسم الفاعل) اي في نفس اسم الفاعل مثلا (والضمير) اي والضمير الذي هو مستقر
تحت الصفة (فاعل له) اي لاسم الفاعل مثلا وقوله (والضمير باق) خبر بعد خبر يعني هذا الضمير
باق (على ما) اي على الهيئة التي (كان عليه في الرفع) يعني ان ضمير ضاربان في حالة رفعه وهو ما
باق على ما كان عليه في ضاربين في حالة نصبه وجرحه فمقدم تغيره دليل على ان ضميره هو ذلك
الضمير الذي تحته لا الالف والياء وكذلك في ضاربون من ان الضمير هو هم لا الواو والياء لان
العامل الذي هو اسم الفاعل اقضى فاعلا متي في الاول وجمعا في الثاني فلذا كانت حال الضمير
عدم التغير (فلو كانت) اي الالف والواو وغيرهما في الصفة (ضماير لا تستغير) اي يلزم ان لا تستغير
ثم ان هذان الحجب يحتمل ان يكون ابطلا لاسند منع السائل وقوله (الا يرى) الخ تسمية ابطل
يعني يشهد على ما قلنا (ان الياء) اي التي هي ضمير فاعل (في تضربين والنون) اي وان النون
في يضربين) وكذا في تضربين (والواو) اي وان الواو (في تضربون) وكذا في يضربون
(والالف) اي وان الالف (في يضربان) وكذا في تضربان (لا تستغير) اي هذه المذكورات
من الضماير لا تستغير في الفعل المضارع في حالة رفعه ونصبه وجرحه وعدم تغيرها دليل على كونها
ضماير وقوله (فهما اي الالف) الخ خسر لحاصل ما ذكر في الفرق يعني ان الالف (والواو في
الصفة حرف التثنية والجمع) اي الالف حرف دال على تثنية الواو وحرف دال على جمعها
(وليستا) اي الالف والواو المذكوران (بضميرين) اي على ان تكونا ضميرين كما كانتا
في الفعل يعني حاصل الفرق انهما حرفان في الصفة واسمان في الفعل والضمير من اقسام الاسم
لامن اقسام الحرف ثم المصنف لما قسم الضماير الى المتصل والمفصل اراد ان يبين ان اسمها من
القسمين اصل في الضماير وبأي علة يعدل بها عن الاصل فقال (ولا يسوغ) وفسره الش بقوله
(اي لا يجوز) لان السوغ بمعنى الحواز وبقوله (لضمير) لان فاعله هو قوله (المفصل) وهو صوفه

الضمير وقائدة التفسير في قوله (اي مرفوعا كان او منصوبا) تميم المنفصل الى التوعين يعني
ان الاصل في الضمائر ان يكون متصلا ولا يبدل عنه الالفة واذا كان الاصل فيها هو الاتصال
فلا يجوز اتيان المرفوع المنفصل ولا المنصوب كذلك (لاجل شيء) من الملل والالتعذر المتصل
وقوله (اي لاجل تعذره) اشارة الى ان اللام في تعذرا جلية والى ان الاستثناء مفرغ والمستثنى
منه محذوف وهو ما قدره الش في ما قبل بقوله لا لاجل شيء وقوله (لان وضع الضمائر الاختصار
والتصل اختصر) دليل لكون الاتصال اصلا فيه وقوله (فتى امكن) قرع لكونه هو الاصل
يعني اذا كان الاتصال اصلا فتى امكن اي الاتصال الذي هو الاصل (لا يسوغ الانفصال) اي
لا يبدل عن الاصل الى الفرع الذي هو الانفصال الا في الموضع الذي يتبع فيه اتيان المتصل الذي
هو الاصل ثم اراد ان يفصل مواضع تعذر الاتصال فقال (وذلك) وقول الش (اي تعذر
المتصل) تفسير للمشار اليه اي ذلك التعذر ثابت (بالتقديم) وقوله (اي تقديم الضمير) تفسير
للمضاف اليه التقديم بان يكون الالف واللام عوضا عن المضاف اليه الذي هو مفعوله وبيان
للمقدم والمقدم عليه هو قوله (على عاملة) يعني اذا اريد تقديم ضمير الفاعل المنصوب على عاملة
تعذر الاتصال وقوله (لانه اذا تقديم على عاملة لا يمكن ان يتصل به دليل للتعذر في تلك الصورة
يعني اذا قدم على عاملة لا يمكن ان يتصل الضمير بعامله وقوله (اذا الاتصال) به (انما يكون باخر
العامل) دليل للملازمة اي انما يلزم عدم امكان اتصال الضمير وقت تقدمه على عاملة لان
الاتصال المعتبر في الضمير انما يكون باتصاله باخر العامل لا باوله لان الاصل في العامل التقديم
قوله (او بالفصل) عطف على قوله بالتقدم وقول الش (الواقع) ظاهره انه لتصبح تعلق
اللام في قوله (لغرض) بقوله بالفصل وقال المحشي عصام الدين انه لا حاجة الى تفسير بها لانه
لا يفيد الا تعلق اللام وهو حاصل بغير هذا التفسير واقول لدل قائدة الاشارة الى ان اللام انما
يتعلق بالفصل مع تضمينه لمنى الوقوع لان المقام مقام العدول عن الاصل ولا يبدل عنه الا
بتحقيق الفصل لا بتوهمه يعني ان تعذر المتصل لا يوجد الا بوقوع الفصل الذي يقع لغرض لا
بوقوعه لا لغرض وقول الشارح (لا يحصل الا به) للاشارة الى ان الغرض قد لا يحصل بالفصل
وقد يحصل بغيره مثل ضربت زيدا انا فان الغرض وهو الاهتمام بشان زيد وان كان يحصل ههنا
الا انه لم يتمين لهذا الغرض اذ يحصل بدون ايضا كما يحصل بالتقدم نحو زيد اضربت وجواز
الانفصال يختص بالفصل الذي لا يحصل غرض المتكلم الا به لانه لو حصل بغير الفصل لا يجوز
الانفصال كافي ضربت زيدا انا وقوله (اذا الفصل يتاقي الاتصال) دليل لقوله تعذر الاتصال
يعني انما تعذر الاتصال لان الفصل اللازم للغرض يتاقي الاتصال اللازم للاتصال وقوله
(وبتركه فوت الغرض) دليل لاستثناء اللازم يعني وان ترك الفصل يقتضي فوت الغرض
المقصود ومحمله ان فيه مقامين احدهما ترك الاتصال وتاثيرهما ترك الانفصال فالاول للاول
والثاني للثاني ثم اعلم ان ذلك الغرض يقتضي للانفصال وقوله (او بالحذف) عطف ايضا على
ما قبله يعني ذلك التعذرا ما حاصل بسبب الفصل او الحذف وقول الشارح (اي حذف عاملة)
تفسير للحذف ان يكون اشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وهو مفعول الحذف

(وقوله)

الاستعمال فا قال
الشيخ الرضى لا يرى
قولهم بيدها عن
الصواب لمساعدة
اللفظ والمنى اما المنى
فلاستقامة التليق
واما اللفظ فلفظ
الشاعر اباخراته
اما انت اذا تفرغ فان
قوى لم يكلمهم الضمير
لحي فاه العرط فلا
يصح تعلق لان كنت
بما بعد الفاء فلا بد من
تقدير فعل قبله اي
لاقتنصر والكوفيون
مستثنون من ذلك
فيه نظر لان مساعدة
المنى لا تثبت بمجرد
استقامة التليق بل
لا بد من اثبات
التركيب فيها بينهم
استعمال وقوله
وزيدت لفظا ما بعد
ان في موضع كان
موضعا يبدل على ان
لفظا ما زائدة وفيه
بحث لا يتم لم بعد واما
بعدان الفتحة من
مواضع زيادة قال
الرضي ما في حيث
ليست مزيدة لانه
لقطع حيث من
الاشارة وبطل من قوله
هذا ان الزائدة ما لم
يتعلق به غرض في
الكلام ووجه عوضا
عن كلمة كان وموجبا
لحذفها غرض منع
زيادتها وفيه غلط

منها ان الرضى لم يقل
بما نقله عنه من بيان
مساعدة المضي والامض
ومنها ما زعم ان قوله
وزيدت لفظة ما بعد
ان في موضع كان
عوضا منها يقتضى
كون ما زائدة
فاقتضى عليه وليس
كذلك قيل هو صرح
بانها ليست بزايدة
وكانه وقع في من قوله
زيدت حيث وهم ان
التصير كذلك يدل على
كون ما زائدة ولا يخفى
ان امثال هذا محال
يلحق بشان المحصلين
ولئلا كلام الرضى
بعبارة ليتكشف نور
الحق ويضمحل دجى
الباطل قال ويجب
حذف كان بعد ا
معونتها ما نحو قوله
اخر اشارة اما انت ذا
نظر فان قوى لم يأتهم
الضبح اى لان كنت
فحذف حرف الجر
جواز على القياس
المذكور في الممول
له ثم حذف كان وايدل
منه ما فوجب الحذف
لتلايم بين الموض
والموض منه واجاز
البرد ظهور كان على
ان مزيدة لا عوض
ولا يستند ذلك الى
سماح ثم ادغم النون
ساكنة في الميم
وجوبا فبقى الضمير
المرفوع المتصل بلا

وقوله (لا ما اذا حذف عامله) الخ دليل على ان حذف عامل الضمير سبب للتعذر المذكور لانه
اذا حذف عامل الضمير (لا يوجد ما) اى لفظ (يتصل) اى الضمير (به) اى بذلك اللفظ ولما
تمذرا الاتصال لعدم ما يتصل به بين الاتصال وقال عصام الدين عصمه الله يفتى ان يراد حذف
عامله وانه يبنى ان حذف العامل اعم من ان يحذف دون الضمير وان يحذف مع الضمير فالمراد
هنا هو الاول لانه اذا حذف العامل مع ذلك الضمير يكون الضمير المقدر متصلا بالعامل
المقدر نحو زيد اضربته لان عامل زيدا هو ضربت محذوف مفسر مع فاعله الضمير المتصل
به وهو ضمير الفاعل وقوله (او يكون العامل) عطف على ما قبله ايضا وقوله (اى عامله) تفسير
ايضا للمضاف اليه الموض عنه بالالف واللام اى ذلك التعذر اما حاصل بسبب كون عامل
الضمير (مضويا) بان يكون الضمير مبتدأ او خبرا وقوله (لا متاع اتصال اللفظ بالمضي) دليل
ايضا على كونه سببا للتعذر المذكور يعنى انما كان كون عامله مضويا سببا للتعذر لانه ح يلزم اتصال
الضمير الملفوظ بالعامل الغير الملفوظ وهو متعقبة في الاتصال ايضا والفرق بين كون العامل
محذوفا وبين كونه مضويا هو ان العامل في الاول هو الموجود وفي الثانى هو المندوم لان
العامل في زيد اضربه هو لفظ ضربت الذى قدرتم حذف وفي زيد قائم هو عدم العامل
اللفظي في اوله وقوله (او) (بكون عامله) (حرفا) عطف على قوله مضويا كما اشار اليه الشارح
في اثباته بقوله او يكون عامله لانه يفيدانه عطف على خبر الكون ولما لم يكن سببية كون العامل
حرفا على اطلاقه بل كان مقيدا بكون الضمير مرفوعا اراد ان قيد بقوله (والضمير كاي والحال
ان الضمير المعمول له) اى لذلك الحرف العامل (مرفوع) وقوله (اذا الضمير المرفوع
لا يتصل بالحرف) دليل لكون عامل الضمير المرفوع سببا للتعذر يعنى انما كان هذا سببا للتعذر
لان اتصال الضمير المرفوع بالحرف العامل وان كان ممكنا لكنه لا يتصل (لانه) اى لان الاتصال
(خلاف لفتحهم) اذ لم يوجد في لغة العرب شاهد على ذلك الاتصال فكان متعذرا بالنظر اليه
وقوله (بخلاف المنصوب) دليل على قيد المص يعنى انما خص تمذرا الاتصال بالحرف في المرفوع
لانه غير متعذر في غيره لانه يوجد في لفتحهم اتصال الضمير المنصوب بالحرف العامل (نحو اى
وانك) لانها ضمير ان منصوبان متصلان باملهما الحرف وانما لم يذكر الجرور مع انه متصل
ايضا لان الكلام دأثر بين جواز الاتصال والافصال والجرور ليس كذلك لانه غير جائز
الاتصال وقوله (او يكونه) عطف ايضا على ما قبله وهو من اسباب التعذر وقول الش (اى
كون الضمير) تفسير للضمير الذى هو مضاف اليه لكون واسمه له وقوله (مسند اليه) خبره
وقوله (اى الى ذلك الضمير) تفسير للضمير فى اليه وهو ظرف للمسند وقوله (صفة بالرفع
قائب فاعل للمسند ولا يضر كون المسند مذكر الان تأييد الصفة غير حقيقى وقوله (جرت)
صفة للصفة وقوله (على غير من) اى سارت تلك الصفة صفة لغير الموصوف الذى (هى) وقول
الش (اى تلك الصفة) تفسير لرجع هى وقوله (كاسته) تفسير لتعلقه (له) وايدان يكون
هى مبتدأ وله ظر فاستقر اخبر يعنى ان ذلك التعذر حاصل ايضا بسبب كون ذلك الضمير بحال
يستند اليه صفة جرت على غير فاعلها. قوله (فانه لو لم يتصل) الخ دليل على كون الاتصال متعذرا

ففي تلك الصورة يعني لو لم يتصل (الضمير) في هذه الصورة (عن هذه المصنف لزم الالتباس) اي التباس غير الفاعل (في بعض الصور) اي في بعض صور هذا الباب وان لم يلزم في بعض صور اخرى مثال الصورة التي التبس فيها (كأذا قلت زيد) وهو مبتدأ اول وقوله (عمرو) مبتدأ ثلث وقوله (ضارب) خبر للمبتدأ الثاني والجملة خبره والضمير المحرور راجع الى عمرو قوله (هو) ضمير مرفوع متصل على انه فاعل للصفة التي هي جرت على عمرو والذي ليست هي له بل لزيد ثم فصله الش بقوله (فانه لو قيل) اي فلو لم يتصل الضمير الذي هو فاعل ضاربه بل اتصل واستتر فيه وقيل (زيد عمرو ضارب) بلا ذكر هو (التبس على السامع ان الضارب زيد عمرو) يعني التبس ان ضمير ضاربه الذي تحته هل هو راجع الى زيد بان يكون هو الضارب او الى عمرو بان يكون هو الضارب (بل المتبادر) الى القهم (انه) اي مرجع ضمير ضاربه (عمرو) لانه (اي لان عمرو) اقرب الى الضمير المستتر من زيد اي الى الذي استتر تحت ضاربه (بخلاف) اي هذا القول فيه التباس بخلاف (ما) اي بخلاف الذي القول (اذا قيل ضارب هو) باراز الضمير فلا التباس فيه (فانه لما اتصل الضمير) عن عامه (على خلاف الظاهر) لان الظاهر ان يتصل به للمعرف ان الاصل الضمير في هو الاتصال (بطل ان مرجعه) اي مرجع الضمير (ما هو خلاف الظاهر وهو) اي المرجع الذي هو خلاف الظاهر (زيد) لان الظاهر في باب الارجاع ان يرجع الى قربه الذي هو عمرو وهما قوله (والا لاجابة) اشارة الى ان المقضى للانفصال ليس مثل الاسباب السابقة لانه لو لم يوجد الالتباس المذكور لاجابة (اليه) اي الى انفصاله فانهم الشارح لما قال ان الالتباس يختص ببعض الصور دون الاخرى اراد ان يذكر وجه شمول هذا الحكم في غير هذه الصورة مع انعدام ذلك المحذور فيها فقال (واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه) اي حمل على ذلك البعض (ما) اي الصورة التي (لا التباس فيه لا طراد الباب) اي لتكون الصورة التي لا التباس فيها والصورة التي التبس فيها على نسق واحد ثم ان الشارح اراد ان يذكر نكتة لاختيار المصنف لافظ من مع ان المناسب فيه لفظ ما لعمومه دون من قال (وانما قال) اي المص (من هي له لا) اي لم يقل (ما هي له) وقوله (كاهو الظاهر) متعلق بقوله لا ما هي له اعني انه متعلق بالتي اي لم يقل ما هي له بلفظ ما كان الا بيان به هو الظاهر وقوله (ليكون اشمل) متعلق بالتي دليل على كون لفظ ما ظاهرا يعني ان وجه الظهور كونه اشمل للمقلا وغيرهم وقوله (اقتصارا) علة لقوله وانما قال يعني انما اختار لفظ من للاختصار (على ما هو الاصل) يعني بالاصل هو المقلام انتهى وقال المحشي عصام الدين ان كون المقلام اصلا ممنوع لان الاصل هو ما هو الاكثر وهو غير غير المقلام انتهى ويمكن ان يقتصر جانب الش بآيات المقدمة المنوعة بدليل آخر بان قال ان المقلام هو الاصل لشرقه والله اعلم ثم شرع في امثلة الفصل الذي تم ذكره في الاتصال فقال (مثل اياك ضربت) (مثال) اي هذا مثال للتبذر (لتقديم الضمير على العامل) هكذا ما وجدته من نسخ الشرح لكن الاحسن ان يقال مثال لتقديم على العامل او لتقديمه على العامل كما لا يخفى (وما ضربك الا انا) وقوله (مثال الفصل) خبر للمبتدأ ايضا اي هذا المثال مثال

عامل متصل به فعل مل
منفصلا فصار امات
وتقول ايضا ما زيد
قامت وقال
الكوفيون ان
الفتوحة
المكسورة الشرطية
ويجوزون بمعنى ان
الفتوحة شرطية قالو
الفراء ان في قوله تعالى
ان فعل اي فزع
الهزة وكسرها
بمعنى واحد اي بمعنى
الشرط وما عندهم
ايضا موضع من
الفعل المحذوف ولا
ارى قولهم بعيدا من
الصواب لمساعدة
اللفظ والمعنى اياه اما
لمعنى فلان معنى
(قوله) امات ذاتا
البيت ان كنت ذاهدا
فكنت تبرد واما اللفظ
فلمعنى الفاء في هذا
البيت ولي قوله امات
وامات سر محلا فانه
يكلاما ما في وما تدر
مع عطف امات بفتح
الهزة على امات
بكسر الهزة وهو
حرف شرط بلا
حذف قال
والبصريون يقولون
امات منطلقا انطلق
معك بالرفع
والكوفيون جوزوا
جزمه بان الفتوحة
الشرطية وجوزوا
الرفع مع كونه
جواب الشرط ليكون
الشرط محذوفا حذفا

لتعذر الاتصال لتحقق الفصل بينه وبين عامله (لغرض وهو) اى الغرض (التخصيص
ههنا) اى فى هذا المثال حيث اريد اختصاص الفعل بالتفاعل وذال لا يحصل الا بالفصل بالا
وبمعناه نحو اعم (واياك والشر) (مثال) لتعذر (لحذف العامل) المحذوف هو ما قدره
بقوله (اى اتق نفسك والشر) فان الضمير الذى هو اياك لما حذف طامه الذى هو اتق ههنا حذف
واجبا لكونه من باب التحذير كما تقدم تعذر اتصاله فافصل لذلك (وانازيد) (مثال كون
العامل) اى مثال لتعذر المتصل بسبب كون طامه (معنويا) فان ائالا كان مبتدأ كان طامه
مفعولا فمذر اتصال المفعول اللفظى بالعامل المعنوى (ومانت قائما) (مثال كون العامل
حرقا) يعنى مثال لتعذر الحاصل بسبب كون عامل الضمير حرقا (والضمير) اى والحال ان
الضمير المذكور فيه مرفوع (لكونه اسم ما تى تشبه بليس وهو من المرفوعات) (وهند زيد
ضاربه هى) (مثال الضمير الذى اسند اليه) اى الى ذلك الضمير وهى هى ههنا حيث اسند اليه
(صفة) وهى ضاربه (جرت) اى صارت تلك الصفة خبر الزيد فكانت جارية (على غير من) اى
على غير فاعله الذى (هى) اى تلك الصفة (له) اى فاعل وصفته وهى هند ههنا كما قال الشارح
(فانه) اى الشأن (اسند اليه) اى الى لفظى (الضاربة) اى الصفة (الجارية على زيد) وهو
غير من هى له وانما جرت عليه (حيث وقعت) اى الضاربة (خبر اله) اى الزيد (وهى) اى
والحال انها (صفة لهند) فى الحقيقة (حيث قام الضرب بها) اى يندى الواقع لانها هى الضاربة
زيد ثم قال (وانما يصح ذلك) اى يصح ان يكون هذا المثال مثالا لتعذر بكونه اسند اليه صفة
(اذا كان هى) اى لفظى فى هذا المثال (فاعلا) لصفة المذكورة (لانا كيدا) اى لا يكون هذا
المثال من هذا القبيل اذا كان لفظى نأ كيدا بان يكون فاعل الضاربة ضميرا متصلا مستترا
تحت راجعا الى هند ويكون لفظى نأ كيدا ذلك الضمير المستتر (والا) اى وان صح ايضا ان
يكون مثالا للصفة المذكورة على تقدير كون هى نأ كيدا (لكن) اى هذا المثال على ذلك التقدير
(داخلا فى صورة الفصل لغرض التأكد) قوله (ولكنه) استدراك من قوله وانما يصح ذلك
يعنى تولد توهم من قوله وانما يصح ذلك اذا كان فاعلا نأ كيدا بان هى فى هذا المثال هل
هو فاعل على انه داخل فيها نحن فيه او نأ كيدا على انه داخل فى صورة الفصل فدفعه بقوله ولكنه
لفظى ههنا (نأ كيدا لازم) اى لازم للتركيب (لا فاعل) اى لانه فاعل اسند اليه الصفة
المذكورة (بدليل نحن الزيدون) والمعمرون (ضاربهم نحن) فان قولهم نحن ليس فاعل
لضاربهم لانه لما جمع بالواو علم ان فاعله تحت وهو ضمير جمع المذكور ولما كانت الصفة غير
مختلفة بالنية والمخاطبة والتكلم احتمل ان يكون الضمير الذى فيه لفظهم ولفظا تم ولفظ
نحن فان كان الاول يكون راجعا الى المعمرون وليس كذلك لان المراد بالفاعل هو التكلم
فلزم ههنا ان يؤكد الضمير الذى تحت وهو نحن بالفصل حتى لا يلبس غير الفاعل بالفاعل
(وروى عن الزمخشري) فى هذا المثال (ضاربهم نحن) يعنى الزيدون والمعمرون ضاربهم نحن
اى بافراد لفظ ضاربهم (وعلى هذا) اى وعلى ما روى عنه بافراد ضاربهم (يكون) اى لفظ
نحن (فاعلا) لان ضاربهم لما كان بلفظ الافراد لم يستتر تحت ضمير لانه لو استتر لزم ان يكون

لازما ولا كان معنى
الشرط ههنا ظاهرا
قال سيبويه دخل فى
ان معنى اذا ما معنى
اذا واذا ما شرطية
بلا خلاف قال ولا بد
عند البصريين من
تقدير فعل يعل فى
الجار والمجرور اعمى
فى امات ذاتقر الذى
هو معنى لان كنت
ولا يصلح ان يكون
ذلك لم يأكلهم لان
معمول خبر ان لا
يتقدم عليها وايضا
بعد الفاء لا يعل لها
قبل الفاء الامع اما
الشرطية اما ظاهرة
او مقدرة فيقدر
البصريون امات ذا
نفر تنخر وتنكبر
ويبنى على هذان
يكون قوله فاعلا بطلا
جواب اما فت
والعامل فى امات
مستحلا محذوف اى
بكلاك الله لاجل
ارحماك قال وكله
تكلف والاولى ان
يقول ان الشرطية
كثيرة الاستعمال مع
كان الناقصة فان
حذف شرطها جازا
لم يغير حرف الشرط
عن صورتها نحو ان
سيفاف وان حفا
وان كذبا وكذا
حذف شرطها وجوبا
مع مفسر كافى ان زيدا
كان مقطعا وان

مفردا مذكرا فالرجمان وهما الزيدون والمعمرون لا يساعده قوله (كقَالَ) بمحمّل ان يكون
 قولا لتوجيه الزمخشري يعني ان الزمخشري بعدم امثل به قال على طريق الاعتذار (واختار
 بالتمثيل صورة لا لبس فيها) يعني الزمخشري اختار في التمثيل الصفة المذكورة باللفظ ضاربهم
 بالا فرادولا التباس في كون نحن فاعلا لتعيينه في هذه الصورة بخلاف نحو ضاربوهم بالجمع
 لانه لما كان بلفظ الجمع التباس فاعله وانما اختار صورة عدم اللبس (ليت الحكم) اي حكم
 وجوب الافصال (في صورة التباس بالطريق الاول) يعني اذا وجب انفصال الضمير في صورة
 لا لبس فيها فوجوبه في صورة التباس اولي ويحتمل ان يكون قوله كقَالَ اشارة الى كلام المصنف
 يعني كون نحن في هذا المثال كقَالَ به المصنف في تمثيله في المتن بقوله هند زيد ضاربته هي لانه
 مثال لا التباس فيه لان ضاربته لما كانت بصيغة التأنيث تعين ان يكون فاعله راجعا الى هند لا الى
 زيد فعلى هذا يكون قوله واختار عطف على قوله قال فيكون توجيها لاختيار المصنف هذا المثال
 ولما فرغ من مسائل الضمير من حيث وجوب الاتصال والافصال شرع في مسأله من حيث جواز
 الاتصال والافصال فقال (واذا اجتمع ضميران وليس احدهما صرفا) ولما قيد المصنف في
 هذه المسئلة بقوله وليس احدهما صرفا اراد اذ الشارح ان يبين وجه هذا التقيد فقال (احتراز)
 اي قوله وليس احدهما صرفا احتراز (عن نحو اكرمك) فان في اكرمك ضميرين احدهما
 ضمير المتكلم وهو ضمير صرف فوع لكونه فاعلا والثاني الضمير المنصوب مخاطب فالاول متصل
 بفاعله بالفعل وكذا الثاني لان اتصاله بالضمير الاول كاتصاله بنفس الفعل (اذا مرفوع كالجزم
 من الفعل فكانه) اي فصار كأنه (لم يتحقق الفصل بين الفعل) اي بين مجموع الفعل وفاعله
 (والضمير الثاني) اي وبين الضمير الثاني وهو كاف الخطاب (اصلا) فاذا تشابه هذا بالجزء
 (فيجب اتصاله) اي اتصال الضمير الثاني بالفاعل لكون الاتصال اصلا ولا مانع فيه ثم شرع
 المصنف في بيان حكمهما على تقدير عدم ذلك فقال (فان كان) وقيد الشئ هذه المسئلة بقيد
 احدهما قوله (على تقدير اجتماعهما) اي اجتماع الضميرين وتاسيها قوله (وعدم كون) اي وعلى
 تقدير عدم كون (احدهما) اي احدهما ضميرين (صرفا) ليحترز بالقيد الاول عن كون الضمير
 واحدا او بالقيد الثاني عن كون احدهما صرفا يطابق الاجال بالتفصيل وقوله (احدهما)
 بالرفع على انه اسم كان وفسر الشارح ضمير التثنية قوله (اي احدا ضميرين) وقوله (اعرف)
 بالنصب خبر كان وقاعله راجع الى الاخذ والتفصل عليه هو ما فسر الشارح بقوله
 (من الاخر) وكون احدهما صرفا من الاخر بان يكون احدهما متكلما والآخر مخاطبا او ظاهرا
 او يكون احدهما مخاطبا والآخر ظاهرا ثم بين فائدة القيد بآخرية احدهما في اجراء حكم التخيير
 فقال (احتراز) اي فائدة هذا القيد احتراز (عما) اي عن الضميرين اللذين (اذا تساوبا)
 في التعريف بان يكون كلاهما متكلمين او ظاهرين (نحو اعطاهما اياه) فان كلا الضميرين في هذا
 المثال ظاهرا وليس احدهما صرفا من الاخر فغير حكم التخيير فيدخل في الحكم الذي سياتي
 وهو قول المصنف والافهوه منفصل وذكره الشارح ههنا بقوله (حيث يجب الانفصال في
 الثاني) اي في ان الضميرين ثم بين الشارح علة حكم وجوب الانفصال في صورة كون احدهما

حذف شرطها
 وجوبا بلا مفسر
 وجب تغيير صورتها
 من كسر الهمزة الى
 فتحها لان يقال لها مل
 وضمها الاصل مع
 قطعها وجوبا من
 مقتضاها الاصل بلا
 مفسر هو كالموض
 مستكره فاذا غيرت
 من حالها الوضعي سهل
 حذف شرطها على
 سبيل الوجوب لانها
 تصير كالتا ليست في
 الظاهر حرف
 الضرر ولا يبدان من
 ما تكون كاللغة لها
 من مقتضاها اعني
 الشرط لم لا يخلو لها
 عند ذلك من ان
 يحذف منها كان مع
 اسمها وخبرها او
 تحذف مع اسمها
 وحدها فان كان الاول
 وجب في جزائها الفاء
 وذن بها اذا ما في
 الاصل حرف شرط
 لان الفاء علم السببية
 فهي ثبالة لغير صورة
 حرف السببية اعني ان
 وان سقط على سبب
 الوجوب جميع اجزاء
 السبب اعني كان مع
 اسمها وخبرها وذلك
 نحو اما زيد فنطلق اي
 لما يمكن في المنيا شئ
 فزيد منطلق اي ان
 يكن شئ موجودا
 يوجد انطلاقه اي هو
 متعلق لا محالة فلا بد
 اذن من اقامة جزء
 من اجزاء مقام الشرط

اعرف فقال (للتحرز عن تقدم) الخ يعني انه انما وجب الاتصال في الثاني في هذه الصورة ليحترزه عن تقدم (احد المتساويين من غير مرجح) لان المرجح في صورة عرقية احدهما للتقديم الذي يقتضي جواز الاتصال في الثاني هو كون المقدم اعرف ولما انتفت هذا الملة المرحلة للتقديم تبيين وجوب الاتصال الثاني منه وقوله (وقدمته) عطف على قوله ان كان اعنى الجملة الشرطية اي ان كان احدا الضميرين اعرف وادرت تقديم ذلك الاعرف وقوله (اي احدا الضميرين) تفسير اضمير قدمته لانه راجع الى احدا المضاف في قوله احدهما ولما كان المتبادر من اضافة الاحدا الى ضمير التثنية كون الاضافة فيه للاستتراق اشار الشارح الى انه ليس كذلك ههنا بقوله (الذي هو اعرف) يعني ان الاحد الذي قدم معين واضافه للمعهد الخارجي وهو اعرفهما وقوله (على الاخر) متعلق بقدمته اي قدمت الاعرف على غير الاعرف ثم اشار الى فائدة ضم هذا الشرط فقال (احتراز) اي قوله وقدمته احتراز (عما) اي عن الصورة التي (اذا كان الاعرف مؤخرا) لنكتة اقتضت تأخيرها املا بان يكون المقام مقتضيا لتقديم غير الاعرف فيلزم لاجله تأخير الاعرف او بان يكون مقتضيا لتأخيرها في اول الوجهة (نحو اعطيتك) فان احدا مفعولى اعطيت ضمير قائب واثنيها ضمير مخاطب والمخاطب اعرف من القائب فوجد فيه الشرط الاول ولكن لم يرد المتكلم تقديم المخاطب الذي هو اعرفهما لان ضمير القائب لكونه مفعولا اول لا عطيت لزم تقديمه على المخاطب الذي هو المفعول الثاني له مع اعرفته (فيلزم اتصال الضمير الثاني وقوله ليعذر لعل للزوم الاتصال ههنا يعني انما يلزم اتصاله (ليعذر المتكلم) اي ليصح اعتذار المتكلم (في تأخير الاعرف) مع وجود المرجع لتقديمه واذا قيل له لم اخبرته المؤخر الذي حقه ان يتقدم لكونه اعرف فيصح له ان يقول اني وان اردت تقديمه ولكن اتصاله مانع لتقديمه وقوله (ولا يلحقه) عطف على ليعذر اي ليعذر المتكلم ولثلا يلحقه (طعن في اول الوجهة وان كان) لا يلحقه بعد التفكير بكونه مفعولا ثانيا يجب تأخير وقوله (بايراده) من قيل التنازع لجواز ملحقه بقوله ليعذر وقوله لا يلحقه يعني انما حصل التمدد به او انما لا يلحقه طعن بسبب ابراده اي ابراد المتكلم ذلك الاعرف (على خلاف الاصل) اي الذي هو الاتصال وخلافه ابراده منفصلا وهذا الذي اختاره المصنف من المذهب هو مذهب الجمهور (وحكي سيويه نحو جز الاتصال) في صورة تقديم غير الاعرف (ايضا) اي كالمع الجمهور في صورة تقديم الاعرف ويحتمل ان يكون قوله ايضا اشارة الى جواز الاتصال يعني ان سيويه جواز الاتصال ايضا كما جواز الجمهور الاتصال (نحو اعطيتوك) ثم قوله وحكي سيويه اي وحكامه عن النجاة بلا التزام ههنا كذا في النصاب وقال بعض المحشين في الاستدلال على ما حكاه سيويه لان الثاني وان كان اعرف لكن الاول فيه معنى الفاعلية لكونه المفعول الاول وهو عبارة عن الاخذ واذا كان كذلك فهو يستحق التقديم نظر الى الترجيح المعنوي الذي هو مفقود عن الترجيح اللفظي كذا في الخواشي الهندية وحكي النصاب ايضا حكاية التضمين عن سيويه فقه حيث قال بعد حكايته عن النجاة فسد لانه لم يسمع مثاله من العرب واهما علم وقوله (فلك الحيار)

لانه لم يبق منه شيء كما
يجي في حرف الشرط
وان كان الثاني قائما
غير لازم بل يجوز
حذفها والاثبات بها
نحو اما زيدت طلقا
انطلقت واما انت اذا
بقران قوي واما فتح
المزق ان الشرطية
من دون حرف
الشرط كما انتهت
الكوفيون فليس
بمستور هذا كله من
كلامه او رده بطلوه
لنضمنه استيفاء الخط
من المحل مع كون ما
تقرده حقيقة بالقبول
(قوله) اسم ان
واخواتها وسترها
اي الاخوات (قوله)
اي لثني صلة الجنس
وحكمه قبل يكني
تقدير الصفة ولا
حاجة الى تقدير
معطوف يشير اليه قوله
وحكمه ويمكن ان
يقال لم يغير بقوله
وحكمه الى تقديره بل
اشار الى بيان معنى ثني
صفة الجنس من انه
ليس بمعنى ثني وجود
الصفة بل ثني حكمه
وهو ثبوته للجنس
ولم ان ثني صفة
الجنس على ظاهرها
لان المتي في الاغلام
رجل طريق ثني
جنس طرفة الرجل
فكانت ثني لاطرافه
رجل وانت خبير بان
مراد الشارح قدس
سره بهذا التفسير
افادة ان الثني ما جرى

جملة جزائية مجزومة المحل على انه جزاء الشرط اعنى قوله فان كان والجملة الشرطية صغرى
جواب لقوله اذا اجتمع ضميران وقوله (اي الاحيار) تفسير للفظ الاحيار مطابقا لما فسر به
صاحب القاموس فلى هذا يجوز ان يكون قوله (في) (الضمير) (الثاني) ظرفا لفا و متعلقا
لفظ الاحيار وان جازكونه ظرفا للظرف المستقر وهو قوله فلك ثم فسر الشارح لفظ الاحيار
بقوله (ان شئت اوردته) اي الضمير الثاني (متصلا) ليكون توطئة لقوله (نحو اعطيتك) وقوله
(باعتبار عدم الاعتداد بالفصل) دليل وبيان لسبب جواز الاتصال يعنى ان شئت اوردت
الضمير الثاني متصلا بسبب اعتبارك لعدم الاعتداد بافصاله عن العامل (بما هو) اي بسبب
الضمير الذى هو (متصل) بالعامل وهو الضمير المخاطب ههنا لا مقدم لا عر فيه لزم ان يعتبر
فيه زيادة فضيلة وحرية على غير الاعرف وتلك الحرية اعتباره كالجزية ثم فسر الشق الثاني
المفهم من قوله الاحيار بقوله (وان شئت اوردته منفصلا) اي ويجوز ذلك ايرادك الضمير الثاني
منفصلا كما مثل به المصنف بقوله (نحو اعطيتك اياه) حيث جعل الضمير الثاني من غير المرفوع
منفصلا ثم بين سبب ايراد قوله (باعتبار الاعتداد) اي انما جاز فيه ان تورده منفصلا بسبب
انه يجوز ذلك الاعتبار الاعتداد (بالفصل) اي بافصال الثاني (بما) هو اي بسبب الضمير الذى
(يفصله) اي فصل بينه وبين عامله وذلك الضمير هو الضمير المخاطب الذى يفصل بين الضمير
الثاني وبين العامل ههنا (وان كان متصلا) ولما كان الاعرف من الضميرين احدهما
المخاطب لكونه اعرف بالنسبة الى الغائب وثانيهما المتكلم لكونه اعرف بالنسبة الى المخاطب ولما
اورد المصنف مثال الاول اراد ان يورد مثال الثاني فقال (و) (نحو) (ضربك) ثم الش اراد
لتطبيق المثال بالمثال فقال (فانه) يعنى هذا المثال مطابق للمثال لانه (اجتمع فيه ضميران) احدهما
الضمير المتكلم المحرور والمتصل لكونه مضافا اليه وثانيهما الضمير المخاطب المنصوب المتصل فتح
قد وجد الشرط الاول وهو كون احدهما اعرف والشرط الثاني ايضا كما قال (اي احدهما)
اي الضميرين من المتكلم والمخاطب (مرفوعا) ولما توهم منه ان الضمير الاول لما كان فاعلا
للمصدر يكون مرفوعا فتح يكون مخالفا للشرط الثاني اراد الش دفع هذا التوهم فقال (محرر
الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية) يعنى ان احدهما ليس بمرفوع كما توهم لان الاول محرور
بالاضافة اي باضافة المصدر اليه وهو محله القريب وان كان محله البعيد مرفوعا لكونه فاعلا
والاعتبار بمحله القريب فيقال انه ضمير محرور متصل والضمير الثاني منصوب متصل لكونه
مفعولا للمصدر قوله (وقدم) عطف على قوله اجتمع وبيان لوجود الشرط الثالث وهو
قوله وقدمته يعنى ان هذا المثال مطابق ايضا بالنسبة الى الشرط الثالث ايضا لانه قدم فيه (الاعرف
الذى هو ضمير المتكلم) وانما قدم لكونه فاعلا وكون الاصل فيه هو التقديم فاذا وجدت
الشروط الثلاثة المذكورة فيه (فلك) اي فجاز ذلك (الوصل) اي اتصال الثاني (باعتبار عدم
الاعتداد) اي بسبب اعتبارك لعدم (الاعتداد بالفصل) اي بافصاله (بالتصل) اي بسبب الضمير
الم متصل (ولك) اي وجاز ذلك (الفصل) اي بجعل الضمير الثاني منفصلا (نحو ضربى اياك
للاعتداد) اي بسبب اعتبارك للاعتداد (بالفصل) اي بافصاله بالتصل ولما فرغ المصنف من

عليه وهذا سر
الطيف وما ذكره
الفاصل من قوله ولك ان
ليس امروراء هذا
فان الصادق على ما
ذكره ليس الاما
ذكره قدس سره
(قوله) لكن اكثر
منها قيل في كون
المفعول به وفيه وله
كذلك نظر لان
المحرور بواسطة
حرف الجر والواقع
موقع الفاعل كثير
جدتم قبل والاولى ان
يقال كان المنصوب من
اسم لا مخصوصا باسم
لها بينهم وكان المنصوب
اهم بالبيان فذا ذلك
الى بيان هذا الاسم
وتعريف مفهومه
بمخالف سائر المنصوب
فان المنصوب منها لم
يخص باسم والاول
ليس بشئ لان اسم لا
لا يكون منصوبا الا
باجتماع ثلثة شرائط
فلوا احتمل واحد منها
لم ينصب بخلاف سائر
المنصوبات فان بعضها
بلا شرط وبعضها
بشرط شئ فظهر من
ذلك ثلثة هذا وكثرة
باعداء واما الثاني
فليس بيمين بل هو
مختار المصنف فانه قال لما
كانت ترجمة هذا
الفصل بقوله
المنصوب وجب ان يجد
بما يكون منه منصوبا
فذلك ذكرت هذه
الشرايط فلو ترجم باسم
لا لا يتنى بان يقال

المسئلة التي حكمها بالتخير شرع في المسئلة التي حكمها وجوب الاتصال فقال (ولا) وفسره
 الشيخ قوله (اي وان لم يكن احدهما اعرف) بل ان تساوي في المعرفة ككونهما غائبين او مخاطبين
 او متكلمين وهذا اشاره الى انعدام الشرط الشرط الاول وقوله (او يمكن ولكن ما قدمته)
 اشاره الى انعدام الشرط الثاني يعني وان لم يكن احدا الضميرين اعرف من الآخر او يكون
 احدهما اعرف ولكن ما اردت تقديم ما هو اعرف (فهو) وقوله (اي الضمير الثاني) تفسير
 للمرجع وقوله (على كل من التقديرين) قيد للجزء وقوله (منفصل) خير للبدء والجملة جزائية
 وقوله (لا غير) تأكيد لاي لا يجوز فيه غير المنفصل كما يجوز الوجهان في الباب السابق ثم
 شرع الشيخ في ادلة وجوب الاتصال فقال (اما على التقدير الاول) اي اما تبين الاتصال على
 تقدير عدم كون احدهما اعرف ثابت (فلما يلزم الترجيح في تقديم احدهما على الآخر) يعني
 لو جاز الاتصال والاتصال على تقدير عدم اعرفية احدهما لم يترجح احدهما على الآخر
 المتساويين في المعرفة (فيما) اي في اللفظ الذي (هو) اي ذلك اللفظ مع ما يتصل به كالكلمة
 الواحدة) لكون الفعل الاول فاعلا في المعنى لانه لا حذف في باب اعطيت (بلا مرجع) لان
 المرجع في صورة الاول هو الاعرفية او تقديم المتكلم فاذا لم يوجد احد هذين الامرين لم
 يوجد مرجع يقتضي تقديم احدهما واتصاله فاذا لم يوجد مرجع يلزم اكتساب مرجع آخر
 لانهما اذا تمارضا اقطا والمرجع جعل الثاني منفصلا حتى تبين الاول الاتصال الموجب
 للتقديم (واما على التقدير الثاني) اي واما تبين الاتصال ووجوبه على تقدير كون احدهما
 اعرف ولكن ما قدمته (فلما حكمهم) اي فالأفصال لكونهم (قديم الاقص) وهو الاعرف
 الذي لا يكون كالكلمة الواحدة لعدم كونه فاعلا لفظا كما في ضربتك او معنى كافى اعطيتك اياه
 وقوله (على الاقوى) متعلق بالتقديم وقوله (فيما هو كالكلمة الواحدة) صفة للاقوى اي على
 الاقوى الذي هو كالكلمة الواحدة لكونه فاعلا معنى لكون الضمير الغائب مفعولا اول لا عطيت
 ولكون مخاطب الاعرف مفعولا ثانيا له فانه وان كان اعرف وكانت الاعرفية مرجحة لتقديمه
 ولكن كون الغائب كالكلمة الواحدة مرجح لتقديمه ولو قدم الاعرف ههنا يلزم تقديمه بلا
 مرجع اي زائد على الاعرفية فبحرورد منفصلا حتى تبين الاول للاتصال ومثال ما لا يكون
 احدهما اعرف (نحو) زيدا (اعطيتك اياه) كما قال الشيخ (مثال) اي هذا مثال (لما) اي للضميرين
 اللذين (لم يكن احدهما اعرف) وقوله (لكونهما) دليل لعدم الاعرفية يعني ان احدهما ليس
 باعرف في هذا المثال لكونهما (ضميرين غائبين) (او) (اعطيتك) (ايك) اي انما فسر ما
 باعطيتك للاشارة الى ان قوله اياك عطفت على قوله اياه والتقدير نحو اعطيتك اياك (مثال) اي هذا
 مثال (لما) اي للضميرين اللذين (يكون احدهما اعرف وهو) اي الاعرف (ضمير مخاطب)
 وهو اياك (ولكن ما قدمته) فلنكتة السابقة ولما فرغ المصنف من المسائل التي تبين في احدهما امرين
 من ارادته متصلا ومنفصلا وتخبر فيها المتكلم في ارادته ما شاء شرع في المسئلة التي اختبر فيها
 احدا الامرين مع جوازها فقال (والمتخار) اي الذي يكون مختارا للتحقق من الامرين (في
 خبر) (باب) (كان) اي اذا وقع الضمير خبر الهو زادا الشارح لفظ باب للاشارة الى ان المراد

هو المسند اليه بعد
 دخولها لكن اولويت
 غير ظاهرة بل الظاهر
 كون مختار مقدس سره
 اولي لانه يظهر به وجه
 ترجحة هذا الفصل
 بقوله المنصوب بلا
 قوله ولا يبعد ان يقال
 اشاره الى امكان
 تزييف ما هو المتخير
 المصوب به من كون
 المنصوب بلا مضامين
 اسم لا وفيه ان اعتبار
 كون المبني منه منصوبا
 محلا يلزم ان يكون
 المرفوع ايضا كذلك
 لانه ايضا في محل لو
 وقع فيه الاسم المحاري
 على تلك الشرائط
 لا يتصوب وايضا لو كان
 المبني داخلا في
 المنصوب بلا لما صح
 الاحتراز عنه والا
 خراج من حده قوله
 فعلوا ذلك (قوله)
 لك على النسخ المصوب
 رمة من فحة المتأين قيل
 هذا بعيد جدا اذ لا يقال
 لا غلام بل لك بل
 لا غلام لك فالاولى انه
 قصد في احدي المتأين
 حذف خبر لا وذكره
 على طبق ما سبق انه
 بحذف كثير اوله اقدم
 مثال الحذف وذلك
 القول شديد كثرى
 (قوله) والكسرى
 جمع المؤنث السالم بلا
 تنوين نوقش في
 العبارة بان ليس ما
 ينصب به الكسرى بلا
 تنوين فذكره في تدوين
 ما ينصب به غير

بالخبر ههنا اعم من خبر كان وصار وغيرهما من الافعال الناقصة دفعا لاسيما انه مختص بكان ولذا
 فسر بقوله (اي خبر كان واخواتها) وقوله (اذا كان ضميرا) تطبيق لهذا المسئلة بمسائل الضمير
 والا فلا فائدة فيه وقوله (الاتصال) خبر لقوله والخبر مثاله (كما تقول كان زيد قائما) اي
 مثاله قوله (كنت ايامي اشاء مجموع قوله كان زيد قائما) وكنت ايامي وانما ورد قوله كان زيد
 قائما مع ان المثال وكنت اياه ليحصل مرجع للضمير الغائب حتى يصح به التركيب ثم شرع الشارح
 في بيان دليل كون الاتصال مختارا مع جواز الامرين بل المختار ان يكون متصلا لكونه هو
 الاصل فقال (لانه) اي انما اختار الاتصال ههنا لان خبر باب كان (كان في الاصل خبر المبتدأ)
 لكون باب كان من نواسخ المبتدأ (ويجب) اي وحينئذ يجب (ان يكون خبر المبتدأ ضميرا متصلا)
 وقوله (لان عاملة) علة لقوله يجب اي وانما يجب كون خبر المبتدأ متصلا اذا كان ضميرا لان
 عاملة اي عامل خبر المبتدأ (مسنوى) وقد عرفت انه اذا كان عامل الضمير معناه يجب الاتصال
 ولذا اختار الاتصال بالنظر الى اصله ثم شرع الشارح في بيان علة جواز الاتصال فقال (ويجوز)
 اي جواز امر جوا (ان يكون) اي خبر باب كان (ضميرا متصلا ايضا) اي كما يجوز جواز امر جوا
 ان يكون منفصلا (نحو) كسسته في قوله (كان زيد قائما وكسسته) وانما جاز ذلك (لانه) اي لان خبر
 باب كان (شبيه بالمفعول) في وقوعه بعد الفعل وقاعله لانه مفعول حقيقة لما عرفت (وضمير
 المفعول) في مثل زيدا (خبر به واجب الاتصال في شبيه المفعول ان لم يكن واجبا للاتصال)
 لكونه للآزم في المشبه به وجوده منية على المشبه (فلا اقل) في قاعدة التشبيه ونمرة وقوله (من)
 ان يكون جازر الاتصال (بيان للمفضل عليه لقوله اقل يعني لا حكم اقل من جواز الاتصال لان
 الاقل من الجواز هو الامتناع ولو حكم به لم يبق فائدة للتشبيه ولو حكم بالوجوب كما هو حكم
 المشبه به لم يحصل منية المشبه به على المشبه فروعي للعاجزين وحكم بالجواز ولما تولد من ههنا
 لما وقع المشابهة بالمفعول واعتبر علة للاتصال مع كونه اصلا فكان الاتصال مختارا استدرك
 الشارح بقوله (لكن الاتصال مختار) في خبر كان (لان رعاية الاصل) وهو كون مقتضى انفصاله
 كون اصله خبر المبتدأ (اولى من رعاية المشابهة بالمفعول) المجوزة للاتصال يعني تعارض
 المرجحان احدهما يرجع الاتصال والاخر يرجع الاتصال فرعاية الاول كان اولى ووجه
 الاولوية ما ذكره المحقق عصام الدين وهو ان الخبرية حقيقة لكونها لازمة للذات وكونه
 مشابها بالمفعول تشبيهية وهي لازمة للصفات فرعاية الحقيقة اولى من رعاية التشبيهية ثم شرع
 المصنف في بيان مسئله اخرى فقال (والاكثر) ولما كان المتبادر من الاكثر انه اكثر المذاهب
 اراد الشارح ان يبين ان المراد بالاكثرية بالنسبة الى الاستعمال فقال (في الاستعمال) ولما فهم
 منه ان الضمير الذي بدلو لا يجوز فيه الاتصال والاتصال لكن اكثر الاستعمال هو الاتصال
 كما ستعرف من مثال المتن الذي سيورده المصنف اراد الشارح ان يذكر دليل الاتصال بقوله
 (افصال الضمير) اي وجه كون الضمير (المرفوع) الذي (بدلو لا) متصلا في اكثر الاستعمال
 ثابت (لكون ما) اي لكون الاسم الذي وقع (بدلو لا مبتدأ) هذا بانصب خبر الكون وقوله
 (محذوف الخبر) صفة (قول) (لوانت الى آخرها) اي الى آخر الضمائر وفسر الشارح

مستحسن (قوله) على ما ينصب به فان قلت كان الاظهر الا خصر ان يقال على الفتح كما ذكره النحويون فلم خالفهم بالمدول منه قلت ليشمل بالتثنية والجمع كانه عليه المس حيث قال هذا اول من قولهم مبنى على الفتح فانما تقول لا غلامين لك وليس مبنيا على الفتح وكذلك لا مسلمين لك فاذا قلنا على ما ينصب به يشمل ذلك كله (قوله) والياء المتوحد ما قبلها قبل والانس ان يكون الاهراب المحل للمعرب بالحروف الذي ين عليه لانه لو وضع موضع لا غلامين لا غلام رجل كان منصوبا بالياء وماليه ظاهر (قوله) لان الاضالة ترجع جاب الاسمية لانها من خواص الاسم وفيه وجه آخر ذكره المصنف فالتلا وانما هي المجرى معه لما تضمنه من معنى الحروف ولم يبين المضاف ولا المشبه به لان الاضالة معلقة لمخصوصيتها بالاسماء واما الان البناء تركيب فكم تركب اكثر من كتيبن والاول اقوى وما قبل في تفسير قوله لان الاضالة اي الاضالة الى المجرى ليس كايينى (قوله)

فقال (فذهب الاخفش الى ان الكاف) اي المتصل الذي (يبدلوا ضمير مجرور) اي مجرور متصل بكافي بك وضربك (وقع) اي لكنه واقع (موقع المرفوع) لكون المقام مقام المبتدأ كما عرفت ثم اشار الى جواز وقوع المجرور موقع المرفوع قاعدة وهي قوله (فان الضائر) مطلقا (قد يقع بعضها موقع بعض) آخر ثم استشهد عليه بقوله (كما تقول ما انا كانت) ثم اشار الى مقام الاستشهاد فقال (كانت) اي الذي هو مدخول الكاف الجارة وقوله (في هذا المقام) متعلق بوقع المتأخر (مع انه ضمير مرفوع) اي مع انه موضوع على الضمير المرفوع المتفصل (وقع موقع المجرور) اي موقع المجرور والمتصل وكذلك الضمير في لولا كان في صورة المجرور والمتصل ثم وقع موقع المرفوع المتفصل على عكس قوله كانت ثم شرع في بيان توجيه سيبويه في لولا فقال (وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام) اي قيا اذا دخل على الضمير المجرور (حرف الجر) اي بمعنى اللام التعليلية كان معنى قوله لولا كذا كان كذا في معنى لم يكن كذا لوجود كافي حاشية المصام وقوله (والكاف) بالنصب عطف على لولا اي وان الكاف في لولا ك (ضمير مجرور واقع موقعه) لا موقع غيره كاذهاب اليه الاخفش ثم اشار الى الفرق بين المذهين فقال (فالاخفش تصرف فيما لولا) حيث ابقى لولا على حاله وتصرف في الضمير بتصرف وقوله (وسيبويه) مرفوع على انه عطف على الضمير المتصل في تصرف وقوله (في نفسه) معطوف على قوله بعد لولا فيكون من قيل عطف الشينين على معمولي تامل واحد واما ان عطف سيبويه على قوله فالاخفش وفي نفسه على قوله يبدلوا لا يكون من قيل عطف الشينين على معمولي تاملين مختلفين ولا يجوز يعني يحصل مذهب سيبويه انه تصرف في نفس لولا حيث الحقه بالحروف الجارة وقدم الشارح مذهب الاخفش تنبيها على انه هو المذهب المنصور لما قال الخشني المصام ان التصرف في ما يبدلوا اولي من التصرف في نفسه لانه معمول والمعمول محل تصرف الا هراب وايضا انه متأخر والمتأخر اولي في التصرف ولما فرغ من نقل المذهين في ما يبدلوا على بعض اللغات شرع في نقلهما في باب عسى فقال (واما عساك فذهب الاخفش) على سياق ما ذهب اليه في لولا يعني (الى انه) اي الكاف في عساك (ضمير منصوب) في الصورة (واقع موقع المرفوع) لكون فاعلا مسمى (وسيبويه) اي وذهب سيبويه (الى ان عسى محمول على لعل) اي التي للترجي (لتقاربهما) اي لتقارب عسى ولعل في المعنى اي في كونهما للطمع والاشفاق ثم ذكر محل المذهين ايضا قوله (فهنا) اي في التصرف في عسى (ايضا) كما تصرف في لولا (الاخفش تصرف في الضمير) بناء على ما قلناه من قاعدة ان بعض الضائر وقع في موقع بعض وقوله (وسيبويه) ايضا عطف على المسترفي تصرف لما قلناه في ماسبق وقوله (في العامل) عطف على قوله في الضمير وما معمول لا تصرف ولما فرغ المصنف من المباحث التي تتعلق بالضائر من حيث ذاتها ومن حيث صفاتها التي تلحقها بالذات كالاتصال والانفصال شرع في المباحث التي تلحقها بالواسطة فقال (ونون الوقاية) واضافة النون الى الوقاية اضافة لامية من قيل اضافة السبب المسبب اي نون هي سبب الوقاية او ببيانية اي النون التي هي الوقاية كذا في المصام وهو مبتدأ وقوله (مع الياء) ظرف مستقر اما على امحاله من المبتدأ او

والحقيق ان المحذود هو المنحوب بلا ذلك ليس الا النكرة المتصلة المفردة ولا يلزم من ذلك وجوب انتصاب ما هو كذلك فلا يلزم المحذور ولا يحتاج الى قيد يخرج تلك النكرة في صورة وجوب التكرير بل لا يصح لان معنى ذلك الجواز فكما يجوز اعمال لا كذلك يجوز الفاؤه من العمل وتقصيل ذلك على ما قاله الرضى ان لا التبرئة انما تعمل لمشابهة الان ووجه المشابهة ان ان للبيان في الاثبات اذ معناها التطبيق لا غير ولا التبرئة للبيان في النفي لانها تنفي الجنس فلما توغلنا في الطرفين اعنى في النفي والاثبات تشابهت اعمال عملها وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان انما تعمل لمشابهة الفعل بالاصالة فهي مشبهة بالمشبه والثاني ان الظاهر ان بين ان ولا التبرئة تنافيا وتنافلا لا مشابهة ولا مقارنة فقل هذا نقول انما لم نعمل في المرة لان وجه المشابهة وهو كونها تنفي الجنس لم يكن حصوله فيها مع دخولها على المرة اذ ليس المعرفة لفظ

من الضمير المستتر في قوله لازمة وفسر الشارح الياء بقوله (اي ياء المتكلم) وباعت التفسير ظاهر
 وقوله (لازمة) بالرفع خبر المبتدأ وقال الصمام ان خبر المبتدأ هو قوله مع الياء ولازمة بالنصب
 حال من ضمير الطرف المستتر انتهى ولعل وجه التخصيص ان قاعدة الخبر تظهر من جعل قوا
 مع الياء خبر الان المقام فيمن جعل ان نون الوقاية في اي وضع الضماير يحتاج اليها او افادتها يحتاج
 اليها اذا كان ما قبلها مع ياء المتكلم واما نون ومها لكلمة وعدم لزومها فقصد آخر والفاء علم وقوله
 (في الماضي) متعلق بلازمة وتفسير الشارح بقوله (اذا لحقت تلك الياء) بيان وقية على ان لزومها
 للماضي ليس بمقتد بشرط بل لحوق ياء المتكلم بسبب لزومها واسطة له بخلاف المضارع كما سيأتي
 انه مشروط بشرط لا شيء وهو عدم نون الاعراب فيه وقوله (لتنق) متعلق بقوله لازمة اي
 لازمة لتحفظ تلك النون (آخر الماضي اي) آخر الذي هو مبنى امام على الفتح كافي المفرد او
 فيما اتصل به نون الجماعة وضمير المفرد المخاطب نحو ضربتني وضربتني وضربتني او السكون
 كما اذا اتصل به الواو او الالف او التاء في المفرد الثابتة نحو ضربتني وضربتاني وضربتوني وعلى
 الضم فيما اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو ضربتني او على الكسر فيما اذا اتصل به ضمير المخاطبة
 المفردة نحو ضربتني ونون الوقاية تحفظ حركة هذه الاواخر في كل منها (على الكسرة المختصة)
 اي عن الكسرة التي هي مختصة (بالاسم) اي بالاسم العربي وقوله (التي) صفة ثانية للكسرة
 التي واحتراز عن وجوب المحافظة عن كل الكسرة يعني انما يجب المحافظة عن الكسرة التي
 (هي اخت الجذر) اي مشبهة بالجذر في كونها في آخر الكلمة وعلم من هذا القيد ان نون الوقاية نفسها
 لا تحتاج الى محافظة لان كسرتها ليست اخت بالجذر لان وجه الشبه هو كونها في آخر الكلمة ولا
 يطلق على آخر حرف واحد مبنى على الكسرة انه آخر الكلمة وقوله (ولهذا سميت) اي سميت
 تلك النون (نون الوقاية) بيان لوجه التسمية الذي فهم من مجموع قول المص والاش (نحو ضربتني)
 وكذا ضربتاني وضربتوني وضربتني وضربتاني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني
 وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني
 (كذلك نون الوقاية لازمة) اشارة ان قوله وفي المضارع عطف على قوله في الماضي والمطوف في حكم المطوف
 عليه بالنظر الى ما قبله ولذا فصل الشارح بين حرف المطف والمطوف بما فصل بيني كان نون
 الوقاية لازمة في مطلق الماضي كذلك لازمة (في المضارع) واستدرك الشارح بقوله (لكن
 لا مطلقا) ليكون توطئة لما يقيد به المص يعني ان لزوم نون الوقاية للمضارع ليس على إطلاقه
 كافي الماضي (بل حال كونه) اي كون المضارع (عربا عن نون الاعراب) وهي نون التثنية والجمع
 المذكور والمخاطبة المفردة نحو يضربان وتضربان ويضربوني وتضربوني وتضربني وتضربني واما نون
 جمع المؤنث فليست للاعراب فيلزم معها نون الوقاية لانها ثابتة في كل حال المضارع ولا تختلف
 بالثبوت والحدف باختلاف العوامل وقوله (اي عن نون هي الاعراب) اشارة الى ان اضافة
 النون الى الاعراب اضافة بيانية لقوله (نحو يضربني) وكذا تضربني ويضربني وضربني
 وتضربني واما لزمت تلك النون في ذلك المضارع العاري عن نون الاعراب (لتنق) اي لتحفظ
 تلك النون (آخر المضارع ايضا) اي كما تحفظ آخر الماضي (عن تلك الكسرة) وهي الكسرة

جنس حتى ينق
 الجنس بانقائها وكذا
 لم تصل في المص
 بينه وبينها الماذكر نامن
 ضعف عملها فلا يقدر
 على العمل في اليد
 عنها وكما يجوز العمل
 في الفصول لم يجز بناؤه
 ايضا لان الواجب البناء
 تضمن من الاستعرا
 قية ودليل تضمنها
 لا البركة فلما بعد
 دليلها ضعف امر
 التضمن قال ثم قول
 ويجوز لنا ذكر نامن
 ضعف عملها ان تلتها
 مع كون الشئ نكرة
 غير مفصلة ويجب
 في المواضع الثلاثة اي
 التي التي فيها لا اما
 وجوب كافي المعرفة
 والمفصول واما جواز
 كافي النكرة فالتصلة
 تكرير لا ولا يجب
 ذلك اذا علمتها او ثبت
 اسمها وذلك لان
 المقصود قيام القرينة
 على كونها نون الجنس
 وعند الالف لا يحصل
 ذلك الا بالتكرير
 بخلاف النصب والبناء
 فانها لا يكونان الا مع
 لا البركة ووجه القول
 ان النكرة المفردة
 المتصلة بلا تنصبا
 ويجوز الفاء لا من
 العمل ليا لضعفها فاذا
 عملت فلا تكرر فاذا
 التفتا فالتكرير
 واجب ليكون قرينة
 دالة على متناها على
 نون الجنس فان نون

التي في الحقيقة واجاب
 ابو الباس وابن
 كيسان عدم تكرير
 لافي المواضع الثلاثة
 وانما يترى من النص
 لصورة كون هذه
 النكرة غير ميمولة
 لان المقيد كان كونها
 ميمولة منصوبة فلا
 مساس لهذه الصورة
 بما هو فيه قوله هذا
 جواب دخل مقدر على
 قوله وان كان معرفة
 قبل وعلى التعريف
 باله غير جامع وتغاضي
 ما يرشد الى فساد
 فانها بحسب التوجيه
 تريد على ما بينه الشارح
 قدس سره في اثناء
 بيان تلك الوجوده
 الخفية (قوله) معطف
 مفرد على مفرد وخبر
 ها محذوف لم يقل
 وخبرها محذوفان
 بنسبها على ان المحذوف
 خبر واحد لهما لانها
 بحكم الملائمة في حكم
 واحد كما ان زيد او ان
 عمرا قائمان وقيل لا
 حول ولا قوة في حكم
 لا ولا حدة اذ ماله لا
 شيء من الاصلين الا
 بالله ولذلك اى لا حول
 ولا قوة موجود ولم
 يقل موجودان وهذا
 غير مستقيم لان المعنى
 المتى لا حول من
 العصبية ولا قوة على
 الطاعة لا يتوفيق الله
 ولا رجوع لتأني
 الماصي ولا طاعة
 من مشقة الدين
 التي يؤمر بها في اداء

المختصة بالاسم يعني الكسرة التي تكون في آخر الكلمة المركبة من حرفين فصاعدا لان آخر
 المضارع اما رفع بالضمه واما منصوب بالفتحة واما ساكن بالجرز واما محذوف والكسرة
 مخالفة له على جميع التقادير واما قدما بالكسرة بما ذكرنا ليكون توطئة لقوله (بخلاف كسرة
 نصرين) على صيغة المفرد والمخاطبة يعني كسرة تاء نصرين خارجة عن الكسرة التي يجب التحفظ
 عنها (لانها) اى لان كسرة تاء نصرين متلازمة (في الوسط حكما) اى لاحقيقة لانها في الحقيقة
 في آخر الكلمة ولكن لما لحقت بياء الضمير في كل حالة والتون في حالة رفعه كانت الكسرة بسبب
 لحوقه ما في الوسط (وبخلاف كسرة لم يكن الذين كسروا) حيث كسرت التون لالتقاء الساكنين
 (و) كسرة لام (قل الحق) لانها مجز ومان والناثي في حكم المجزوم وحركت التون واللام
 بالكسرة لكن تلك الكسرة ليست هي الكسرة التي يجب التحفظ عنها (لعمري) اى لعمري
 الكسرة فيها ولم تلزم نون الوقاية في امثالها وما فرغ المصنف من بيان المواضع التي التزم فيها
 اتيان التون شرع في بيان المواضع التي لم يلزم فيها اتيانها فقال (وانت مع التون) ولما كان
 المراد بالتون ههنا هي تون الفعل المضارع وصفها الشارح بقوله (الاعرابية) اى مع التون
 المنسوبة الى الاعراب وقوله (الكائنة) للتنبيه على ان قوله (فيه) ظرف مستقر مجرور والجل
 على انه صفة للتون المعرب باللام وعلى ان الظرف المستقر وان كان نكرة لا يجوز كونه صفة
 للمعرف التزم والمطابقة بالتعريف لكن يقدري امثال هذا المقام الاسم المعروف باللام وقوله (اى
 في المضارع) تفسير للضمير المجزور يعني اذا كان الفعل المضارع مع التون الاعرابية وهي نون
 النثية والجمع المذكور والمخاطبة (و) (مع) (لدون وان اخواتها) ثم فسر الشارح اخوات ان
 بقوله (يعني ان) فتح الهمزة (وكان ولكن وليت ولعل) وانما فسر الاخوات بهذا الثلاثتهم
 اختصاص هذا الحكم بما في آخره التون بل انه يعم جميع الحروف المشبهة وقوله (مخبر) خبر
 المتبادر ولما كان التحخير عبارة عن استواء الامر من غير ترجيح احدهما اراد الشارح ان يذكر
 الامر من فقال (بين الايتان بنون الوقاية) ثم ان اختبار هذا الايتان للاحتجاج الى مرجع اشار
 اليه قوله (للمحافظة على الحركات البناءية) يعني يجوز ذلك في هذه الكلمات ايتان بنون الوقاية
 في واخرها وانما يجوز ذلك لتحصيل المحافظة وتلك المحافظة في بعضها محافظة حركاتها
 وفي بعضها محافظة سكونها اما محافظة حركاتها (في غير لدن) من المضارع الذي فيه نون الاعراب
 وان واخواتها لان حركاتها البناءية اما كسرة كافي بضر وان واما فتحة كافي البواقي واذا لم
 تلحق نون الوقاية يلزم ان يكسر لما قبلها ياء المتكلم واذا كسر تزول الفتحة التي نيت عليها (و)
 اما المحافظة (على السكون) فصاحلة (في لدن) لانه لم تلحق التون به لزم تحريك نون لدن
 بالكسر فيزول سكون آخره ثم فسر الامر الآخر فقال (وبين تركها) يعني يجوز ذلك ترك ايتان
 نون الوقاية في الكلمات المذكورة وانما يجوز تركه (تحرزا) اى لتحراز المتكلم (عن اجتماع
 التونات) والمراد بالتونات ههنا ما فوق الواحد لان التونات لم تجتمع في كل من تلك الكلمات
 بل تجتمع في بعضها وهي ان وان ولكن وكان واما في لدن فتجتمع فيها التونان وكذا في بضر بان
 وبضر بنون ومحمتم ان يكون من باب التقلب ولما لم يمتش هذا الحكم في لعل وليت اشار الى
 نصيب هذا الحكم ليحصل الشمول اليها فقال (ولو حكما) اى ولو كان ذلك الاحتياج اجتماعا

الزكوة والصدقة
وغيرها الا بالذات
الرضى ويجوز على
مذهب سيبويه ان
يقدر بعد ما خبرا لها
مما اى لاحول ولا
قوة لنا اى موجودان
لنا ان مذهبنا ان لا
لنفتح اسمها لا تعمل
عمل ان فى الخبر فاما
فى موضع الرفع فلا قوة
مبتدا معطوف على
هبتدا والقد صرفع
منه خبر المبتدا لا خبر لا
فيكون الكلام جملة
واحدة يجوز يدومر
وضاربان ويجوز ايضا
عنده ان يقدر لكل
واحد منهما خبرا لا
حول موجود لنا ولا
قوة موجودة لنا
فيكون الكلام جملتين
واما على مذهب غيره
وهو ان لا المفتوح
اسمها ماملة فى الخبر
عمل ان كما عملت فيه لا
المنصوب اسمها
يجوز ايضا ان تقدر
لها خبر واحد
وذلك الخبر يكون
سرفوعا بلا الاولى
والثانية معا وجوان
كافا فاعلم ان انتما
متانان فيجوز ان
يسمى فى اسم واحد
عملا واحدا كما ان
زيدان عمران
كاتبان واحدان
المتنع ان يصل فاعلم ان
مختلفان فى حالة واحدة
عملا واحدا فى مصول
واحد قياسا على امتناع
حصول اثر من

حكما بان يجتمع مع النون الحكمى (كافى لعل) لانه ليس فى آخره نون بل فيه لام ولكن اللام
فى حكم النون (لقرب اللام) اى لقرب مخرج اللام (من النون) اى من مخرج النون وقوله
(فى المخرج) متعلق بالقرب ثم اراد الشارح وجه جواز الترك فى ليت فقال (وحلا على اخواتها)
يعنى وانما يجوز ترك النون فى ليت مع عدم جريان علة الترك فيه لانه ليس فى آخره نون ولا ما هو
فى حكمها بل فيه فاء ولا قرب لمخرجها من النون وجواز ذلك فيه ليس لجريان علة الترك بل جاز
فيه حلا على اخواتها (كافى ليت) ثم استثنى منها ما يختار فيها احدا لاصرين وان استويا فى الجواز
فقال (ويختار) وقوله (لحوق نون الوقاية) تفسير لنا بى الفاعل المستتر فى يختار يعنى ويكون
لحوق نون الوقاية مختارا على عدم لحوقها (فى ليت) وقوله (من بين اخوات ان) حال من ليت
اى يميز من سائر الحروف المشبهة وانما كان مختارا (لعدم مالمع) وهو اجتماع التوالت الذى
هو علة الترك وهذه العلة معدومة (فى ذاتها) اى فى ذات ليت لانه ليس فى آخره نون ولا ما هو
فى حكمها ثم اشار الى دفع المرجع الذى يجوز الاتيان بقوله (والحمل على اخواتها خلاف الاصل
ولا بصار) اليه الا ضرورة صادقة عن المدول عنه ولا يخفى ان قول ويختار بمنزلة الاستثناء
من مسألة التخيير (و) (فى) (من وعن) ولد فقط (اى ويختار لحوقها ايضا) من وعن ولما كان
لفظ قد محتملا للحرف الذى يختص بالفعل وهو قد التحقيق او التقليل ارا د الشارح دفع
هذا الاحتمال فقال (وما) اى لفظ قد فقط يراد بهما ما هو (يعنى حسب) اى الايمان لان المراد
بقده الحرف وهذا التفسير يحتاج اليه بالنسبة الى قد لان قط ليس بحرف بل اسمية ظاهرة
لا يحتاج الى التفسير بل يذكر استنباطا وانما كان المحقوق مختارا فى الكلمات المذكورة (للمحافظة
على السكون) اى على سكون واخرها (اللازم الذى) اى السكون الذى (هو الاصل
فى البناء) ولما انتقض هذا الدليل بكلمة لدن بان قال ان هذا الدليل بينه جار على كلفه لدن يكون
آخرها سا كذا اشار الى دفعه بقوله (مع قلة الحروف) يعنى لان لم جريان دليل الاختيار فى كلمة
لدن لان تمام اللة هو الضميمة الحروف وحروف لدن كثيرة لكونها على ثلاثة احرف ثم
اشار الى ما هو المختار فى لعل فقال (وعكسها) (اى عكس ليت) هو مبتدا وقوله (لعل) خبره
وقوله (فى الاختيار) متعلق بالعكس يعنى ان ليت ليست بالعكس فى معناها وفى غيره من الاحكام
بل فى كون لحوق النون مختارا فيها ويكون العكس هنا بمعنى التثنية كاقال (فالمختار) يعنى ان معنى
العكس هو ان المختار (فيها) اى فى لعل (ترك النون) الذى هو عكس ايمان وانما كان ترك
النون مختارا فى لعل (لقل التضعيف) وهو تشديد اللام فى آخرها بخلاف ليت لانه ليس
فى آخرها تضعيف (وكثرة الحروف) اى لكثرة حروفه اى حصل من مجموع الاصرين قل
ليس فى غير هاتم شرعى فى مسألة ضمير الفصل فقال (وتوسط بين المبتدا) اى وقع او يدخل بين
المبتدا (والخبر) فال بعض الشراح وانما قال بتوسط للاحتراز عن الضمير الذى يتقدم او يتأخر
انتهى فلى هذا يكون قوله بين المبتدا مستدركا لان التوسط لا يكون الا بين الشئين ولهذا يحمل
التوسط على التجريد اى على معنى مطلق الوقوع او الدخول كما فسر به بعض المحشين وقوله
بين مشترك بين الزمان والمكان فهنا متعين للمكان فتأمل وقوله (قبل العوالم) اى قبل دخول
العوالم اللفظة عليهما (مثل زيد هو القائم) لان هو دخلت بين زيد الذى هو المبتدا الان

وبين انما الخبر الان (وبعدها) (اي) ويدخل (بعد) دخول (العوامل) اللفظية عليهما
 (نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب) فان انت دخلت بين اسم كان وبين خبره وهما وان كانا
 بعد دخول العوامل اللفظية اسما وخبره لكنه ما باقيا على حقيقتيهما وهي الابتدائية
 والخبرية حقيقة فيصح اطلاق البدأ والخبر عليهما كذا في المعاصم وعلمه بان المراد بالبدأ
 والخبر ذاتهما لا اوصافهما ولا شك ان الذات باقية فيهما وقوله (صفة مرفوع) بالرفع
 على انه فاعل يتوسط ولما كان الظاهر من التمييز ان قول ضمير مرفوع فاعل المرفوع عن هذا
 التمييز اراد الشارح ان يبين وجه العدول فقال (ولم يقل) اي المصنف (ضمير مرفوع) على
 مقتضى الظاهر والواو في ولم يقل اما عطف اي قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع وبجمل
 ان تكون استينافية بان يكون جوابا لسؤال المقدر (المكان الاختلاف) اي لوجود الاختلاف بين
 النجاة في هذا المكان وقوله (في كونه) متعلق بالاختلاف اي في كون المتوسط بين المبتدأ والخبر
 (ضميرا) فعند اكثر البصريين وعند الخليل انه حرف وعند غير الخليل انه اسم لكن لا محل له
 من الاعراب وقال الكوفيون له محل ثم اختلفوا في ان محله بحسب ما بعده او بحسب ما قبله فقال
 الكسائي بالاول والثوري بالثاني وهذا هو الاختلاف الذي نقله ابن هشام والرضي نقله على
 خلاف ذلك فقال اكثر البصريين انه اسم وقال بعض البصريين انه حرف ولما تشعب هذا
 الاختلاف عدل المصنف عن التمييز بالضمير لان من جملة حرقا لم يكن ضمير اعنده لان الضمائر
 من اقسام الاسم فاورد ما هو المتفق عليه وهو التمييز بالصيغة لانه يطلق عليه لفظا الصيغة سواء
 كان ضميرا او لا وقوله (منفصل) بالجر صفة مرفوع هو اما الى هن كاسبق وقوله (مطابق)
 صفة بمد صفة وقوله (للمبتدأ) متعلق بالمطابق ثم اراد الشارح ان يفصل المطابقة بقوله
 افراد) نحو زيد هو القائم وندى كبر او تاينا وتكلم) نحو اني اما القائم (وخطبا) نحو انك انت القائم
 (وغيبة) نحو زيد هو القائم ثم شرع في بيان اسم تلك الصيغة بين النجاة فقال (ويسمى) وقوله
 (هذا المرفوع) تفسير لنايب الفاعل المستتر في يسمى اي ويصطلح عليه بين اهل العربية ان تلك
 الصيغة التي هي على صورة ضمير المرفوع تسمى (فصلا) ولما احتمل ان يكون ليفصل سببا
 للتسمية وسببا للتوسط وكان الظاهر هو الثاني اراد الشارح ان يحمل قوله ليفصل على ما هو الظاهر
 فقال (وذلك التوسط) اي توسط ذلك الضمير وقوله وذلك مبتدأ وخبره قول المصنف (ليفصل)
 اي كي ان يفصل وفسر الشارح الضمير المستتر في ليفصل بقوله (ذلك المرفوع المنفصل المتوسط)
 وقوله (بين كونه) ظرف ليفصل وتفسير الشارح بقوله (اي بين كون الخبر) تفسير للضمير
 المجرور في كونه اي انما يوقع ذلك المرفوع بين المبتدأ والخبر ليميز ذلك بين كون ما بعده (امتا) لما
 قبله (وخبر) اي وبين كون الخبر خبر الهبني انه خبر لا تمت ولما جرى هذا السبب في كونه سببا
 للتمييز فيما يليبس الخبر بالتمت وفيما يليبس كانه به الاستعمال اراد الشارح ان يبين بان كون
 المرفوع سببا للتمييز بين كونه نعتا وخبرا (فيا يصاح لهما) اي في التركيب الذي يصلح ما وضع في
 مقام الخبر ان يكون نعتا او ضمير مبتدأ بان يوجد في شرط كونه نعتا من التعريف وغيره فليتبس الخبر

مؤثرين ويجوز
 عندهم ايضا ان يقدر
 لكل واحد منهما على
 خياله هذا كلامه
 وبذلك كله ظهر انه كان
 اللازم للشارح قدس
 سره ان يتأني بموجو
 د ان يدل قوله بوجود
 وان يقول في الصورة
 الكلية من الوجه الاول
 اي لا حول موجود
 ولا قوة موجودة الا
 بالله لان المقدر هو
 المجرور والامتناء
 والظاهر من قوله
 قدس سره فعند
 خبر الجملة الاولى
 استثناء عنه غير الجملة
 الثانية ان الخبر هو
 الاستثناء وهذا هو
 كاتري ومن العجائب
 ما قبل على قولك ذلك
 اي لفصل خبر الجملة
 الاولى استثناء عنه غير
 الجملة الثانية من انه
 يستفاد من هذا ان
 خبر الجملة الثانية
 مذكور وقد سبق انه
 موجود في نفسه ما توافر
 فالاولى ان يقال سابقا
 وخبر ما به فانه كفر
 لانه اذا قيل لا حول
 ولا قوة بالله يكون
 المعنى تقبها عن الله
 تعالى علوا كبيرا
 (قوله) فلان لازمة
 قيل جوز الشيخ
 الرضي كون لا تنفي
 فتكون ملغاة لجواز
 انها جازية التكثير
 والتكرير ولا يجب
 الالغاء في كليهما بل
 يجوز الاختلاف بينهما

في هذا التركيب بالعت فيحتاج الى التميز واما في التركيب الذي لم يصلح فيه ما وضع في موضع
الخبر ان يكون نعمتا بان لم يوجد فيه شروط التسمية فهو ما قاله الشارح (ثم اتسع) اي اعطى
الرخصة في الاستعمال (فادخل) اي ادخل بسبب الرخصة لاسباب الاحتياج الى التميز (فيما)
اي فيما فيه الالتباس وقوله ما تاب فاعل لا دخل اي ادخل في انواع التركيب الذي فيه ليس
التركيب الذي (لا ليس فيه وذلك) اي سبب عدم الالتباس واقع (عند اختلاف الاعراب) كافي
قوله كان زيد هو القائم مادام منصوبا على انه خبر كان لا يحتمل ان يكون نعتا لزيد المرفوع لما هرفت
ان انصفة نامة للموصوف في الاعراب (وكون المبتدأ) اي وذلك عند كون المبتدأ (ضميرا) فانه
لا ليس فيه ايضا لان الضمير لا يوصف به (وغير ذلك) ككونه نكرة مع كون المبتدأ معرفة وقوله
(بالحل) متعلق بآتي اتسع ذلك بسبب حمل الصورة التي لا ليس فيها (على صورة الالتباس)
اي على الصورة التي لها ليس من قيل حمل التقيض على التقيض واعلم ان الشئ انما حمل قوله
ليفصل على كونه سببا للتوسط ولم يحمل على كونه سببا للتسمية لقريته السابق لان السبب للتمييز
بين كونه نعمتا وخبر انما هو التوسط لا التسمية ولذا قيل انه هو الظاهر وبعضهم جعله سببا لوجه
التسمية حيث قال وانما تسمى فصلا لانه فصل بين كون ما بعده نعمتا وكونه خبرا لانك اذا قلت
زيد القائم جاز ان يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فيجتب بالفصل لتبين كونه خبرا
وقال الحليل وسيبويه سمي فصلا لفصل الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على ان ما بعده ليس
من تمامه بل هو خبر ومال المشيخ الى شئ واحد الا ان تقديرها احسن من تقديرهم
والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حفظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت
الحافظ للسقف عن السقوط ولما كان جوازا للتوسيط بشرط شئ لا مطلقا شرع المص في بيان
ذلك الشرط فقال (وشرطه) ثم فسر الشئ الضمير المحرور بقوله (اي شرط الفصل بذلك
المرفوع) وانما فسر الضمير بهذا ولم يقل وشرط التوسيط لان الفصل قريب والارجاع الى
القريب مع عدم المانع وشرط الفصل على ما ذكره احد امرين ولهما (ان يكون الخبر معرفة)
في تأويل المفرد وهذا خبر لقوله وشرطه اي وشرطه الاول كون الخبر معرفة ثم ذكر الشئ على
الاشتراط بذلك فقال (لان الفصل) يعني انما اشتراط الفصل بكون الخبر معرفة لان الفصل
خلاف الظاهر وانما يصار اليه للاحتياج الى شئ آخر والفصل الذي هو خلاف الظاهر
(انما يحتاج اليه) اي الفصل (فيما) اي في المعرفة وفي صورة كون الخبر معرفة وثاني
امر من الذي هو شرط له ايضا ما ذكره بقوله (او اقل من كذا) الخبر صيغة افعال التي
استعملت بمن لا بالث واللام ولا بالاضافة وقوله (لاخافة بالمعرفة) دليل لاشتراط الفصل فيه
يعني انما اشتراط الفصل فيه لان افعال اذا استعملت بمن يكون ما حقا بالمعرفة فاعطى حكم المعرفة
المحقق بها الذي هو الاحتياج الى الفصل لهذا الاسم وقوله (لا متاع اللام) دليل للاخلاق يعني
انما الحق اقل من المعرفة لاشتراكهما في عدم جواز لام التعريف فيهما لان المعرفة بعد كونها
معرفة باحد اسباب التعريف لا يجوز دخول اللام فيها وكذا اقل من بعد كونه مستعملا بمن
لا يجوز دخول اللام فيه ثم قوله (مثل كان زيد هو افضل من عمرو) ولما كان هذا القسم

في الالفاء والاعمال
وفي غلطان احدهما
ان الرضى لم يجوز هذا
الوجه كون الثانية نعتي
الجنس بل قال والثاني
فتح الاول ونصب
الثاني على ان يكون
الثانية زائده لتأكيد
نفي الفعل كافي قوله
ما جاء في زيد ولا عمرو
وثانيهما انه لا تكرير
في هذه الصورة لان
الملفأة ح تكون لا
الثانية والتكرير انما
يتصور لو كانت الملفأة
لا الاولى وانما وقع
الغائل فيه من عدم
ضبطه الوجود فانما
قاله من يجوز الرضى
واقع لكن في الوجه
الخامس دون الثاني كما
سخط عليه (قوله)
وجوز ان يقدر لهما
خبر واحد هذا هل
مذهب غير سيبويه
واما عنده فلا مساغ
لذلك لان خبر لا حول
مرفوع عنده لا يند
او خبر قوة مرفوع
بلا لان الناصبة
لا سيما ما مله عنده في
الخبر كما هو كذلك عند
غيره فبرقع الخبر
بما لم يختلف ولا
يجوز فيجب ان يقدر
لكل منهما خبرا هل
حياله (قوله) وضمت
وجه ضمت روم
الاول بانه يجوز ان
يكون رفعه لالفاء عمل
لا قبل له وجه ضمت
اظهر مما ذكرنا وهو
انه يجوز ان يكون لا

منقسم ايضا الى كون الفصل داخلا قبل دخول العوامل اللفظية والى كونه داخلا بعد دخولها وترك المعنى مثال الاول واقتصر على المثال الثاني احتاج الى بيان وجه الاختصار وايضا يلزم على المعنى ان يأتي مثلا ليكون الفصل مع كون الخبر معرفة فتركه ايضا اراد الشئ ان يذكر وجه ترك الاول فقال (واقتصر) اى المعنى فى عبارته (على مثال) اى على اتيان مثال (افضل من كذا بعد دخول العوامل) حيث اوردته بكان وقوله (دون المعرفة) اشارة الى التركيب الثاني اى واقتصر على مثال افضل من ولم يؤت مثال الخبر وقوله (ودون الخبر قبل العوامل) فانظر الى الاختصار على تمثيل افضل من لى وانما اقتصر فى افضل من على تمثيل كون الفصل داخلا بعد دخول العوامل لا يراده بكان ولم يؤت فيه مثال ما كان دخلا قبل دخول العوامل بان يقول نحو زيد هو افضل من عمرو وقوله (لاستقنائهما) دليل على الاختصار فى البابين اى لاستثناء كون الفصل مع الخبر المعرفة وكونه مع افضل من قبل دخول العوامل (عن المثال) اى عن التمثيل لهما بالاستقلال وقوله (لكثرتهما) دليل الاستغناء اى لكثرة امثلة الخبر المعرفة مطلقا اى قبل دخول العوامل وبعد ذلك لكثرة امثلة مثال افضل من قبل دخولها وقال المصنف فى توجيه ترك مثال الخبر المعرفة وانما اقتصر على هذا لانه لا احتاج الى الفصل فى صورة افضل من مع عدم الالتباس فيه فاحتاجه اليه فى صورة كون الخبر معرفة بالطريق الاولى واقتصر المصنف فى الاشارة الى هذا فانهم ثم شرع المصنف فى ذكر الاختلاف الواقع بين النحاة ومحل هذا المرفوع فقال (ولا موضع له) وقول الشارح (اى للفصل) يعنى المرفوع الذى يسمى فضلا وقوله (من الاعراب) بيان للموضع يعنى من مواضع الاعراب من المرفوعات والتصوبات والمجرورات لفظا ولا تقدير الاعمال (عند التحليل) وانما ذهب التحليل الى الحكم بعدم المحل له من اعراب (لانه) اى لان الفصل (عنده) اى عند التحليل (حرف) اى من نوع الحرف لكن لا على صورة من الصور المختصة بل هو (على صيغة الضمير) اى على صورة الضمير الذى هو من نوع الاسم وقد عرفت الحرف من المبنى الاصل ثم نقل الشارح مذهبا آخر فيه وهو المذهب الذى استبعده التحليل فقال (وعند بعضهم اسم) اى ان هذا المرفوع اسم (مبنى) كسائر الضمائر لكن (لا مقتضى فيه) من مقتضيات المذكورة (للاعراب) من الفاعلية والمفعولية والاضافة ومن لواحقها وقوله (ولا عامل) اى وليس لهذا المرفوع عامل لم يوجد له مقتضى الاعراب كما سبق فى تعريف العامل بانه ما يتقوم المبنى المقضى للاعراب (لكن التحليل استبعد) اى نسبيا بعد (انما الاسم) اى جعل هذا الاسم لفظا معطلا بان لا يكون حاملا لمبنى من المعانى المتورة على الاسم فيقتضى الى وجود واسطة بين قسمي الاسم بان يوجد اسم لا اعراب له لفظا وتقديرا كافيا للمرب او عملا كافيا للمبنى منه (فذهب الى حرفيته) لان وجود الحرف على صورة الاسم اولى من وجود الاسم الذى لا اعراب له لفظا ولا تقديرا ولا عملا وهذه المذاهب التى ذكرها المعنى على تقدير

يعنى ليس ولا تكون
حاملة اذ ليس ههنا ما
يدل على عملها من
لصاحب الخبر والضعف
عملها لا استعمالها ثم
قبل وانما قال وضعف
وجه ضعف الاول ولم
يقبل ضعف ضعف
الاول اشارة الى ان
الظاهر ان المعنى
ضعف دفع الاول فى
الاستعمال ولا يلزم
من ضعف توجيه
الضعف اندفاع
الضعف فى الاستعمال
فان مداره على كثرة
الاستعمال وقلته
وكلاهما من الاوهام اما
الاول فظاهر لان
الاعتراف بكونه لا
يعنى ليس فى التركيب
ونفى عملها فاما بعده من
الاسم المرفوع والخبر
المقصوب المتدولا
يتصور اجتماعهما
فيمثل له حظ من
الحرية او القيد او على
احمال الفكر والروية
واما الثانى فلان كلام
المعنى صريح فى ان
ضعف الوجه و
قوتها من جهة اللفظ
من غير نظر واعتبار
الى طرف الاستعمال
وكيف يتصور حواجز
هذا التوهم مع ثبوت
قوله وانما دفع الاول
وفتح الثانى فوجهه ان
الاولى جعلت لا المشبهة
بليس فلذلك قبل على
ضعف لان استعمال لا
يعنى ليس قليل واما
فتح الثانى فواضح جدا

ان لا يكون له محل ثم شرع في هل المذهب الذي على تقدير كونه اسم له محل من الاعراب فقال
 (وبعض العرب بجملة مبتدأ) اي بعض اهل اللسان من العرب ولما كان المراد من الجمل المسند
 الى بعض العرب ليس مقناه الحقيقي قربته كون المراد من بعض العرب هم الواضعون وانت
 خير بان اصل العرب لم يسموا الا لفاظ بالالقاب التي اطلقها لتحاته من المبتدأ والخبر وغيرهما
 بل اطلاق هذه الالقاب على تلك الفاظ بعد وضع علم النحو وهو متأخر اراد الشان ان يفسر
 الجمل بتفسير يصحح اسناده الى العرب الواضعين فقال (اي يستعمله) اي بعض العرب يستعمل
 ذلك المرفوع المسمى بالفصل ملايس (بمحت) اي بالحيثية التي (يحكم التحاة) اي يحكم النحويون
 الذين وضعوا فن النحو وسموا الفاظ بالالقاب المخصوصة قوله (يكونه) متعلق بقوله يحكم
 اي يحكمون بكون ذلك الفصل (مبتدأ) لما رآوا فيه من المعنى الذي يقتضى الحكم بكونه مبتدأ
 ثم اشار الى القرينة الصارفة عن هذا بقوله (والا فالعرب) يعني وان لم يكن الجمل بمعنى الاستعمال
 على ما فسره وابق على معنى الحقيقي واستدل الى العرب اسنادا حقيقيا فلا يصح هذا الاسناد لان
 العرب (لا تعرف المبتدأ والخبر) اي الاسم الذي وضع بالوضع الصناعي على الفهم الذي يحصل
 فيه المعنى المقضى للاعراب فلا يصح هذا الاسناد واما اذا فسر الجمل بما فسر فاسناد الاستعمال
 الملايس بتلك الحيثية صحيح وقال العصام هذا التفسير انما يحتاج اليه اذا كان الجمل بمعنى الحكم
 بكونه مبتدأ واما اذا كان المراد بالجمل استعماله في افراد المبتدأ كما هو الظاهر فلا يحتاج الى
 تفسيره بهذا لان العرب سواء عرفوا اسم المبتدأ او لم يعرفوا استعملوه واحقوه في عداد
 المفهومات التي وضع اشاعة عليها اسم المبتدأ بعد وضع الفن انتهى خلاصة ما في العصام والمالم
 يظهر كون الفصل مبتدأ لعدم الاعراب فيه وظهور جملة مبتدأ بالاعراب الذي فيها ذكر بعده
 فقال (وما بعده) اي والاسم الذي بعد الفصل (خبره) اي خبر ذلك الفصل ثم شرع الشان
 في بيان الاعراب الجائز في قوله خبره فقال (فقوله خبره) اي لفظ خبره في قول المصنف محتمل
 اعرابين احدهما قوله (اما مرفوع على انه خبر) اي خبر للموصول (والجمله) اي وجلة ما بعده
 خبره (حال) اي جملة اسمية حالية والواد فيها لالحال من قوله مبتدأ يعني بعض العرب يجعل الفصل
 مبتدأ حال كون ما بعده خبره ونأى الاعرابين ما قال (او منصوب) اي فقوله خبره اما منصوب
 (عطف) اي حال كونه معطوفا (على ثاني مفعولي بجملة) ومو قوله مبتدأ فتكون الواو عاطفة
 والموصول معطوفا على المفعول الاول لقوله بجملة يعني ويجملون ما بعده الفصل خبره فهذا
 الاعراب جائز ايضا لكونه من قبيل عطف الشئين بحرف واحد على مفعولي عامل واحد ثم
 اراد الشان ان يذكر العلامة التي يعرف بها جملة مبتدأ فقال (وانما يعرف من العرب جملة
 مبتدأ) مع ان العلامة التي هي الاعراب مفقودة في ذلك الفصل فلا يعرف في نفسه بل يعرف
 (برفع) اي برفعهم (ما) اي الاسم الذي (بعده) اي يقع بعد الفصل كاقروا (في مثل) قوله
 (كنت انت الرقيب) برفع الرقيب وكافرى برواية شاذة في قوله تعالى وما ظلمناهم ولكن
 كانوا الظالمون برفع الظالمون وفي قوله تعالى ان ترنا اقل منك برفع اقل والمراد بقوله
 في مثل قوله ان يتوسط الفصل بعد دخول العوامل اللفظية المقضية للنصب فيما بعده فان الرقيب

كلامه وبه ظهور وجه
 قول الشارح قدس
 سره وضف وجه
 ضعف رفع الاول
 واختار هذا على
 وضع ضعف على
 ان الضعف نفسه لا
 ينسب الى الضعف فلو
 قيل كذلك لما صح
 بدون تقدير الوجه
 واعلم ان المصنف
 والعرض بذلك هو
 الرضى ولا يخفى عليك
 ان الغرض من وجوب
 التكرير اعادة ان لا
 لنفي الجنس ملادة من
 العمل في القسط كما
 صرحوا به واعترف
 نفسه بذلك وهذا ما
 يكون اذا لم يرد بلا
 الثانية معنى قط وهذا
 لا ينسور الا في صورة
 كون لا الثانية زائدة
 ولا يجوز ان يكون
 ملادة مثلها لانها تكون
 ح مثلها فيجب التكرير
 ولا يحصل تكرير
 الثانية بالاول لان
 التكرير بذكر النفي
 صرة اخرى فهو انما
 يحصل بالذكر الثاني
 واذا تمهدت هذا
 عرفت انه لا مجال
 لمصنوع شرط لا للملادة
 بذكر لا الثانية العامة
 فيما بعده وان قوله
 وطابق الاسمين
 امرها ليس بمستقيم
 (قوله) والا يلزم ان
 يكون قوله الاباثة
 منصوبا وصرفوا
 يريد ان يلزم في صورة
 اعتبار جملة واحدة

في هذا المثال يقتضي علمه ان يكون هو منصوب بالكونه خبر الكنت اذا رفع على تقدير وجود قراءة
الرفع فيه تعيين كونه خبر المبتدأ الذي هو الفصل (و) في مثل قولك (علمت زيدا هو المطلق)
لان المطلق في هذا المثال ان قرئ بالنصب يكون مفعولا ثانيا لمعلمت وان قرئ بالرفع يكون
خبر المبتدأ الذي هو الفصل ولما كانت النسخ مختلفة بوجود الواو في بعضها وعدمها في البعض
الاخر وكان ما ذكره الشارح من التوجيهين بناء على النسخة الواردة بالواو اراد ان يذكر
التوجيه الذي تقتضيه النسخة الواردة بتبر الواو فقال (وفي بعض نسخ المتن) اي وقع في بعض
نسخة هكذا (مبتدأ ما بعده خبر بدون الواو) في اول قوله ما بعده (وحيث) اي وحين اذا كان
بلاوا واو حين اذ لم يكن بلاوا (الرفع) اي رفع قوله خبره (متعين) لانه لا يجوز حيث كونه
معطوفا على المفعول المنصوب لعدم اداة العطف فيه فتعين كون الموصولات مبتدأ وخبره خبرا
والجملية الاسمية حالية بدون الواو كما في قوله لكانه فوه الى في اقول وانما اختار الشارح النسخة
الاولى مع كون الثانية اخصر ليعرف العبارة على الاستعمال القوي وهو استعمال الاسمية
الحالية بذكر الواو على تقدير جعلها حالية وانما قدم كونه مفعولا مطابقة للنسخة الثانية والله
اعلم ولما فرغ المصنف من مسئلة ضمير الفصل شرع في مسئلة ضمير حال له ضمير الشأن فقال
(وبتقدم قبل الجملة) ولما اورف في الحواشي الهندية بان لفظ قبل حشو لا فائدة فيه اذا الفرض
يحصل بان يقول ويتقدم الجملة ضمير غائب اراد الشارح ان يدفع هذا اليراد فقال (ويراد
لفظ قبل التأكيذا تقدم) يعني انه ليس بمحشوزا ئد كما قيل ولما كان الظاهر كون هذا التأكيذا
تأكيذا منصوبا لكونه بعد تنكير اللفظ الاول وكان فائدة التأكيذا ما دفع توهم التجوز او عدم
الشمول اراد الشارح ان يذكر بيان فائدة منه ههنا فقال (لان تقدم الضمير) يعني انما يحتاج الى
هذا التأكيذا دفع توهم التجوز في التقديم وانما يتوهم التجوز فيه لان تقديم الضمير (على
مرجه غير معهود) ويكون هذا اقرب منه فائدة عن ارادة المعنى الحقيقي ثم ذكر وجه آخر لدفع
توهم كونه حشوا بحمله على التأنيس فقال (ولا يبعد) في دفع توهم الحشويان يحمل لفظ قبل
على بيان الفائدة اللازمة ههنا وهي (ان حال معنى الكلام) اي معنى قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير
غائب (وقع) اي الضمير الغائب المسمى بضمير الشأن (متقدما) اي حال كونه متصفا بصفة
التقدم وقوله (من غير سبق مرجع) ليس بداخل في المراد لدفع الحشو وانما هو تخصيص آخر
لدفع الانتقاض نحو الشأن هو زيد قائم كما يصرح به الشارح بقوله لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا
انقضت القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم فلما قيد التقدم وخصه بكونه متقدما من غير سبق
مرجع لم تصدق هذه القاعدة على مثل هذا التركيب الخارج عن افراد تلك القاعدة
لان الضمير في ذلك التركيب وقع مقدما لكنه سبق المرجع وهو لفظ الشأن (وذلك)
اي وقوع الضمير متقدما (بحسب المفهوم اعم من ان يكون) اي قدمه (قبل الجملة اولا) اي قبل
المفرد وان كان بحسب التحقيق محضا قبلية الجملة لكونه مفسرا بها (فلذلك) اي فلكون التقدم
المذكور اعم بحسب المفهوم محتاجا الى قيد يخصه بالتقدم قبل الجملة (قيد) اي المصنف قوله

ان يحمل العطف من
قبل عطفا مفردا على
الفردان يكون قوله
الا باق خبر الهمما
فيكون منصوبا لكونه
خبر الاول ويكون
مفعولا ايضا لكونه
خبرا لثاني وثى
واحد لا يكون
مفعولا منصوبا في
حالة واحدة وهذا
مبنى على ما ثبت عليه
من السهولة الظاهرة فان
الاباق لا يكون خبرا
للال بل هو استثناء
بعد تمام الكلام بتقدير
الخبر لها والمصنف من
الشارح قدس سره انه
صرح في عدة مواضع
من تلك الوجوه بمجوز
ان يقدرها خبر واحد
وان يقدركل منهما
خبر على حدة واذا
كان الثابت عنده ذلك
اي كون المسئتي مع
اداة الاستثناء خبرا في
هذه الصورة كيف
يقول بتقدير خبرا
وخبرين فانه ان
اعتبر جملة واحدة لا
يكون الخبر فيه مقدرا
بل مذكورا وان اعتبر
جملتين يكون التقدير
خبرا واحدا دون
خبرين ولا عروفي
ذلك فان الانسان حبل
على الفصان ولكن
رفع عن الامة الخطاء
والنسيان (قوله) اما
الاستخدام حقيقة
الشارح قدس سره
بذلك على ان مقصود
المصنف خبر المعنى في

يتقدم (قوله قبل الجملة) ولما كانت الجملة المفسرة التي تقدم عليها الضمير حصة معينة من جنس الكلام كما سيأتي في تفسيرها بحصة معينة اراد ان يفسر الجملة هنا بقوله (اي قبل هذا الجنس من الكلام) واعلم ان الفائدة في تفسير الجملة في قوله ويتقدم قبل الجملة بالجنس وفي تفسيرها في قوله الاتي وفسر بالجملة بقوله اي هذه الحصة المينة انما هي اترية الفائدة بذكر الثاني بالاسم الظاهر اذا الظاهر في العبارة ان يقول يفسر بها بعد ما ذكر في موضع الضمير الذي هو مقتضى الظاهر باسمها الظاهر الذي هو خلاف مقتضاه اشار الى ان الجملة في الموضعين متغايرة لان المراد بالاولى جنس الجملة وبالثاني الحصة المينة ثم اعلم ان تصدير الشارح على هذا التوجيه بقوله ولا يبعد مقتضى كون هذا التوجيه لا يبعد كل البعد لكونه وجهاً وجهاً ولكن اعترض عليه العاصم بان هذا التوجيه بعيد غاية البعد لانه مستلزم لتغيير عبارة المصنوع بوجه الاول انه جعل صيغة التقدم على خلاف مقتضاه لانه لما فسر بقوله وقع مقدماً اقضى كون المتقدم متأخراً وهذا التوجيه اخراج لمقتضى قوله ويتقدم عن مقتضاه والثاني انما قيد قوله مقدماً بقوله من غير سبق مرجع جعل التقدم لجردان لا يسبق عليه المرجع وهذا باخروج عن مقتضى التقدم اقول وهذا اذا جعل قوله من غير سبق قيد التقدم ودخلاً في المراد في دفع توهم الحشو وقد عرفت فيه انه لدفع انتقاض آخر والثالث انه جعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم بل جعله بمعنى المتقدم مطلقاً لانه جعل التقدم بمعنى عدم سبق المرجع وازافة التقدم الى الجملة هو معنى تركيب المصنف وهذا ايضا اخراج تركيبة عن مقتضاه انتهى ثم قال ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلها بفصل وذكر اي لفظ قبل ليم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشأن والجملة بغير الضمير او بحملة معترضة وقال ايضا في وجه تفسير الجملة في قوله قبل الجملة بقوله اي قبل هذا الجنس من كلام ان هذا التفسير من الشارح لارد على من وجه وضع الظاهر موضع الضمير بان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شأن الضمير فيتوهم فيه ان المراد بقوله يفسر بها اي يفسر بما يتعلق بها لا بنفسها فوضع الظاهر موضع الضمير حيث قال وفسر بالجملة دفعا لهذا التوهم فرد الشئ التوهم بان الجملة في الموضعين متغايرة فقال الخشي ان ما قيل اهون مما ارتكبه الشئ من اداء التباين بينهما فهم واختر ما شئت قوله (ضمير) فاعل يتقدم وهو مضاف الى قوله (قالب) اضافة العام الى الخاص وقوله (يسمى ضمير الشأن) ان كان داخلاً في القاعدة لجعلها صفة للضمير وان كان غير داخل فيها فاعتراضية وازافة الضمير الى الشأن من قبيل اضافة الدال الى المدلول اي الضمير الذي يبنى الشأن وقوله الشئ (اذا كان مذكراً) قيد للتسمية بضمير الشأن وقوله (رعاية لمطابقة) مقوله ليسى تحذف فيها اللام لكون التسمية والرعاية نسامين لمن وضع هذا الاسم يعني اذا وقع الضمير مذكر يسمى ضمير الشأن لتحصيل الرعاية لمطابقة لفظ الشأن لذلك الضمير وقوله (لا ان الضمير راجع اليه) لدفع التوهم الثاني من وجوب مطابقة الضمير للمرجع وهو عطف على قوله رعاية وتعمير مع الحصر يعني ان تسمية ذلك الضمير اذا كان مذكراً بضمير الشأن وانما هي لرعاية بين كونه مذكراً وبين تسميته لمطابقة في الجملة لا لكون الضمير راجعاً الى لفظ الشأن المذكور وتحصيل المطابقة بين

الثقة وليس كازمه
الهندي من انه قصد
الى الصوم حيث قال
ونحوها كالانكار
والقدير وغيرهما من
مولدات الاستفهام
فان هذا ليس بثبت
(قوله) فيجب انتصاب
الاسم بعينه انما هو الا
زيدا تكرر في
وجوب الانتصاب
بحسب الجواز ان يكون
بعد كلمة العرض فعل
لازم نحو الا يزيدنزل
الا ان يتكافى ويقال
اراد وجوب انتصاب
الاسم بعدها في باب
الاضمار على شريطة
التفسير وكأنه لم يسمع
كلام الاندلسي وقوله
لقد قلتم ان لا في العرض
تعمل فيها بعدها كما
تعمل فيه اذا كانت في
الخبر وهذا غير صحيح
لانها اذا كانت عرضة
من حروف الافعال
كان ولو حروف
التخصيص فيجب
انتصاب الاسم بعدها
كما في قوله الا يزيدا
تكرمه ولا يكون من
قبيل ما ذكرتم فويل
يتصور صحة قول القائل
به ذلك كلامه لا
مساس لهذا بصورة
كون الفعل متعدياً والاول
زما ولا سبيل الى
ارجاع دعوى
الوجوب الى سورة
الاضمار على شريطة
التفسير كالا يعني على
التأمل (قوله) ولست
اسم لا المبني قبل مبني

مرجه (و) (ضمير) (القصة) مجرور على انه معطوف على الشان كما اشار اليه الشارح
بتوسط لفظ الضمير بين حرف المطف وبين لفظ القصة وقول الشارح (اذا كان مؤنثا)
تقيده ايضا لتسمية بالقصة يعني ذلك الضمير بضمير القصة اذا كان الضمير وقعا على صيغة
المؤنث رعاية للمطابقة في الجملة لانه لو سمي ايضا بضمير الشان وقت وقوعه مؤنثا وجدا رعاية
لان لفظ الشان مذكر واما اذا سمي بالقصة وهي لفظ مؤنث وجدت الرعاية بين اللفظ والمعنى
في الجملة ولما لم يعين المصنف موقع ايراده مذكر او مؤنثا اراد الشارح ان يذكره فقال (ويحسن
تأنيته) اي تأنيث الضمير الواقع قبل الجملة من غير سبق مرجع (اذا كان العمدة فيها) اي
في الجملة المؤخرة عنه (مؤنثا) والعمدة هي المستدالية لانه لكونه ذاتا وموضوعا كافيا في الجملة
الاسمية او فاعلا او ماقوم به الفعل كافي في الجملة الفعلية يكون عمدة بالنسبة الى المسند الذي هو
وصف او فعل وقوله (لتحصل) علة (الناسبة) دليل لقوله يحسن يعني انما يحسن
هذا التحصيل المناسبة بين الجملة التي وقعت العمدة فيها ومؤنثا وبين الضمير الذي وقع مهما
ومفسرا بها وحاصلة تحصيل المناسبة بين المفسر مثال الاول هو زيد قائم ومثال الثاني نحو
قوله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا ونحو قوله تعالى فانها لا تسعى الابصار وانما
قال ويحسن ولم يقل ويجب لان اختيار كونه مؤنثا امر استحسان لا امر وجوب لانه يجوز
تذكر ما يضاف اذا كانت العمدة مؤنثا وانما لم يتعرض الشارح للشق الاخير وهو استحسان
كونه مذكر اذا كانت العمدة فيها مذكر لان لم تتضمن الجملة مؤنثا لم يسم تأنيته وان كان
قياسا باعتبار القصة وانما اعتبرت العمدة في استحسان هذا الاراد لانه لو كان المؤنث فضلة
او كالفصلة نحو وانها بنيت فرقة فلاختار تأنيته بل يكون الامر ان متساويين فيه ولما كان ذلك
الضمير مهما يحتاج الى التفسير اراد المصنف ان يذكر ما يفسره فقال (يفسر) على صيغة
المجهول وقوله (ذلك الضمير الغائب) نائب فاعله والجملة صفة للضمير الغائب ان كان قوله يسمى
اعتراضية او صفة بعد صفة ان كان صفة كاعرفت وقوله (لا يهاجم) علة لاحتياجه الى التفسير يعني
يفسر ذلك الضمير الغائب المسمى بضمير الشان او القصة لكونه ضمير امهيا لعدم سبق مرجعه
ولا احتياجه الى التفسير (بالجملة) وقوله (المذكورة) صفة للجملة اي بالجملة التي تذكر (بعده) اي
بعد ذلك لا الضمير وزاد الشارح لفظ المذكورة للاشارة الى ان قوله بعده ظرف مستقر على انها
صفة للجملة بتقدير المتعلق معرفة وانما وجب ان يفسر هذا الضمير بالجملة لانها هي المرادة من
ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجب كون مفسر التي بعد وانما اختير تقدم هذا الضمير
على الجملة ليحصل التعظيم لضمون الجملة والاحلال له لان ذكر التي مبهم ذكره مفسرا
او وقع في النفس تعظيما واجلالا ولتلافيوت الكلام عن السامع عند غفلة حتى انه لا يورد اذا لم
يكن شان للجملة فلا يقال هو الذباب يطير وانما فسر الشارح قوله بالجملة بقوله (اي بهذه الحصة
من الجنس المذكور) وهو جنس الكلام كاسبق لانه اذا حمل معنى هذه الجملة على معنى تلك الجملة
المذكورة في قوله قبل الجملة بيمينها لم يكن بينهما تفاوت في اللفظ والمعنى فيحتاج الى تكتة في اختياره

المبنى اشارة الى مهور
وهو المبنى من اقسام
اسم لا وح خرج عنه
نحو لاء بارد فان
بارد ليس نعت اسم
المبنى فانه نعت لتابع اسم
لاضوله والمبنى في قوله
ونعت المبنى اشارة الى
ماجي على الفتح
بالاصالة كما لا حاجة
اليه اصلا ولا وجه
لهذا القول فانه من
قبيل التصريح بما علم
ضمنا والتفصيل لما
سبق من الاجمال
(قوله) مفردا حال من
ضمير مبنى قبل لا وجه
يدعو الى جعل بعض
قبول الحكم او صافا
للموضوع وبعضها
احوالا والاظهر
ولت مبنى اول مفرد
عليه ثم قبل ذلك ان
يحمل مفردا حال من
ضمير في الاول وعليه
حالا من ضمير مفردا
فيكون حال كل حامل
عليه ويكون الضميات
كلها للموضوع
والاول ريك ككاري
والثاني فاسد بحسب
اللفظ والمعنى (قوله)
اذا كان المعطوف
نكرة بلا تكرير لا
قبل زادي كلام المتن
قيد بالصواب
ذكره المتن مطلقا
اذا الكلام في المطف
على اسم لا واذا كان
المعطوف معرفة تبين
المعطوف على المتأولا
بصور المطف على
اسم لا واذا كان

الظاهر مقام الضمير كما صرحت في ضمن التوجيه الثاني الذي ذكره الشارح بقى ان ولا يبعد لان
هذا لتفسير وان كان مذكورا في ضمن التوجيه لكنه مرضى الشارح العلامة ولما جاز كون
جملة يسمى ضمير الشأن داخلة في قاعدة ضمير الشأن بان تكون صفة وخارجة عنها بان تكون
معتزة وكان الرجوع عند الشارح ان تكون خارجة لكونه وجه التسمية عنده لثلاث توجه عليه
لزوم الاستدراك اذ الشارح ان يذكر ما هو الرجوع منهما فقال (والظاهر) اي الرجوع (ان
قوله) اي قول المص (يسمى ضمير الشأن والقصة) هذا يدل من ان قوله وقوله (جملة معتزة)
اي جملة معتزة في اثناء القاعدة خبر ان قوله (بيان للواقع) خبر بعد خبر اي ليس بقيد مخرج
او مدخل وقوله (ليس داخلا في بيان القاعدة) كالتأكيدي لم يلزم لكونه لبيان الواقع لان ما لا
يكون قيد الاحتراز عن خروج فرد او دخوله يكون خارجا لبيان القاعدة يعني الرجوع
ان يكون جملة يسمى جملة معتزة وقيد او قويا لا احترازا ولا غير داخل في الجملة المنبئة لقاعدة
ذلك الضمير ثم اثبت كون الرجوع هذا التوجيه باس من احدهما ما ذكره بقوله (فانه لا دخل
للتسمية في هذا الحكم) اي في حكم بيان القاعدة وقال المحقق العصام عليه السلام ان كون
عدم المدخلة في البيان مستلزم لعدم الدخول في القاعدة لان علة الدخول في القاعدة لا تحصر في
البيان والاثبات بل يجوز ان تكون للتقيد وغيره ويمكن ان يحجب عنه بان المراد بالمدخلة ما يكون
على طريق البيان والاثبات لكون عامة الفائدة فيه وقوله (فانه ثابت سواء وقعت هذه
التسمية او لا) دليل لقوله فانه لا دخل الخ يعني ان ما يكون له دخل في بيان القاعدة يشترط
ان لا يكون تابعا قبل البيان ووقوع ذلك الضمير المقيد بتلك القيود ثابت قبل التسمية فينتج
ان ما له دخل في القاعدة غير التسمية من القيود ثم شرع في الدليل الثاني لاثبات عدم
المدخلة فقال (وايضا) اي كابدل على خروج هذا القول من القاعدة كونه لبيان التسمية
يدل ايضا على خروج شيء آخر وهو لزوم الاستدراك يعني انه لو دخل قوله يسمى ضمير الشأن
في القاعدة (يلزم استدراك قوله بفسر بالجملة بعده) اي يلزم له دخوله ان يكون قوله بفسر بالجملة
بعد مستدركا زائدا وما يلزم له الاستدراك باطل فكون هذا القول داخلا في القاعدة باطل اما
الصغرى فلا لانه لو كان قوله يسمى ضمير الشأن والقصة داخلا في القاعدة يكون مفسيا عن قوله
بفسر بالجملة لان ما يسمى بضمير الشأن يكون مفسرا بالضرورة لانه لا بهامه يحتاج الى التفسير
فبعد قوله يسمى ضمير الشأن اقام ما قاده قوله بفسر فيلزم ان يكون قوله بفسر الخ مستدركا
زائدا بخلاف ما اذا قلنا ان قوله يسمى ليس بداخلا في القاعدة لانه حينئذ لا يعلم كونه مبهما
الظاهر في الضمائر ان يكون لها مرجع بين معناها فيحتاج الى قيديين كونه مبهما وذلك القيد
قوله بفسر الخ فلا استدراك على هذا التقدير ولما توجه على تقدير عدم دخول التسمية انتقاض
آخر اراد الشارح ان يبين ان دفاعه فقال (فلي هنا) والقافي فلي فصيحة والجار فتعلق بقوله
انتقضت واسبم الاشارة اشارة الى تقدير عدم مدخلة التسمية يعني اذا دفع لزوم الاستدراك
بجمله قوله على عدم المدخلة فيلزم على هذا الحمل محذور آخر فيحتاج له فعلا الى حمل التقدم على

الطيف بتكرير لا
ايضا يجوز الطيف
على التقيد والجل
وقوله فحكم ما علم فيا
سبق لا يوجب التقيد
لاخرجه لان ما سبق
ما يعلم من هذا المقام
ولا يذهب عليك ان
الشارح قدس سره
لم يرد بذلك التنبية على
وجوب ذكر هذين
التقيدين واخلال المص
بما يمايل اراد بيان المعنى
بان اسم جواز الاس
ين في اي صورة ولا
ينفي جواز الاسرين
في مثل لا حول ولا قوة
ايضا كيف وجوازها
مذكور فيها قبل بل
بقول سورة التكوير
لا تخضع بجواز
الاسرين بل فيها مورد
وراء هذين وقد سبق
بيانها على التفصيل
فان فرض الان يبين
بالأداة غير ذلك
(قوله) ولم يجعل لي
حكم المتصل لمظنة
المتصل قبل لا حاجة الى
جملة مظنة المتصل بل
يكتفي في منع البناء
الفصل بالمعطف وكانه
لم يات الى فصل
المعطف فلهذا هو
على حرف واحد وهو
ضعيف اذ لم يكن
وحتى فصل كثير
وليس على حرف
واحد الا حرفان
وليس بمعجم لان
التعليل بذلك لم يكن
لمنع البناء كيف وقد
صرح قدس سره بان

معنى ان المراد بتقديم ذلك الضمير قبل الجملة كونه مسبوق المرجع لانه (لولا يحمل التقديم) في قوله
ويتقدم (على ما) اي على المعنى الذي (ذكرنا) في انشاء قوله ولا يبعد حيث قال متقدما من غير
سبق مرجع (انتقضت القاعدة) اي قاعدة ضمير الشأن (قولنا الشأن هو زيد قائم) وانما يرد
الانتقاض به اذا بنى هذا القول (على ان يكون هو) اي ضمير في هذا التركيب (مبتدأ راجعا
الى الشأن) اي الى هذا اللفظ (و) ان يكون قوله (زيد قائم) اي جملة (خبر اعنه) اي عن الضمير
(قانه) على هذا التقدير (يصدق عليه) اي على هذا الضمير (انه ضمير نائب تقدم على الجملة)
يعنى بمعنى انه ذكر قبلها (مفسرا) اي حال كونه مفسرا (بالجملة بعده) يعنى ان هذه القاعدة جارية
بها على هذا الضمير مع انه لا يطلق عليه انه ضمير الشأن لانه خارج عن افراده قوله (قانه)
باعتبار وجوده (هنا دفع لما ورد من جانب المطلق لدفع النقص وقرر الدفع هو ان لا نسلم جريان
هذه القاعدة فان هذا الضمير مادام انه راجع الى الشأن لا يحتاج الى التفسير واذا لم يحتاج اليه
فلا يصدق عليه انه مفسر بالجملة بعده ولا تجري القاعدة المذكورة على هذا الضمير ثم ان هذا
الايراد يحتاج الى ان يكون معارضة في المقدمة بان يقول ان هذا المثال لا تجري عليه القاعدة لان
الضمير فيه غير مبهم وغير المبهم لا يحتاج الى التفسير فالضمير فيه لا يحتاج الى التفسير فاذا لم يحتاج
الى التفسير لا يكون مفسرا بالجملة واذا لم يفسر بالجملة لا تجري عليه تلك القاعدة ويحتاج الى ان
يكون معنا كما قررناه بان يقول لا نسلم جريانها وانما تجري اذا كان الضمير مبهما فاجاب عنه بقوله
قانه اي فان الضمير باعتبار وجوده (الى الشأن) لا يخرج عن الابهام بالكلية (لان افظا الشأن مبهم
ايضا لاحتياجه الى المضاف اليه وان خرج عنه في الجملة بسبب كون المرجع معينا (بل انما يرفع)
اي الابهام الحاصل في هذا الضمير (بجملة زيد قائم) لانه يعلم ان مرجعه هو شأن زيد قائم لا
شأن غيره من الجمل (كلا يخفى) اعلم ان هذا الدفع يكون منعا للمقدمة القائلة بانه غير مبهم فيكون
قوله قانه الخ مسندا اليه ان كان السؤال الوارد مقرر اعلى طريق المعارضة ويكون ابطلا للسند
ان كان مقرر اعلى طريق المنع وقوله لا يخفى يحتاج الى ان يكون اشارة الى وجه آخر لدفع
الانتقاض بان يقول ان مادة النقص يجب ان تكون محققة فلا يستغنى بالمثال المصنوع واليه مال
عصام الدين ثم شرع المصنف في بيان مسائل ضمير الشأن من حيث انه يجوز اتصاله وانفصاله
واستتاره وعدم استتاره فقال (ويكون) وقوله (ضمير الشأن والقصة) تفسير لضمير يكون
لكونه راجعا الى الضمير الذي قبله سواء سمي ضمير الشأن او القصة يعنى ويجوز ان يكون
ذلك الضمير (متصلا ومنفصلا) قوله (واذا كان متصلا يكون) اشارة الى ان قوله (مستترا
وبارزا) قسمان من المتصل لانهما قسمان من مطلق الضمير وقوله يكون للاشارة الى ان مستترا
خبر بعد خبر ليكون وانما غير البارة حيث ترك المطف ههنا لكون المستترا البارز قسم القسم
يعنى قسم المتصل وقوله (على حسب العوامل) متعلق بقوله يكون واشارة الى ان تنوعه الى
الانواع المذكورة انما هو على ما اقتضت العوامل بان تقتضى العوامل اتصاله وانفصاله
واستتاره وبرزه ثم فصله الشارح بقوله (فان كان عاملا معنويا) ثم بين طريق كون عاملا معنويا
بقوله (بان كان) اي كون عاملا معنويا لما يكون يكون ذلك الضمير (مبتدأ كان) اي يقع حينئذ ذلك

امتناع البناء لمكان
العاطف بل علل وجه
عدم كونه في حكم
المتصل كما ان يازيد
وعمر وكذلك وجود
العاطف لا يمنع حكم
الاتصال كما في هذا
المثال بل المانع له الفصل
بلا كما لا يخفى (قوله)
يعنى ان الاصل في مثل
هذين التركيبين قبل
طوى ما اشتبه عليه
الفرع في هذا المقام
من انه جواب سؤال
مقدرو هو انك قلت
اسم لا المرد التكررة
مبنى ومثل لا باله ولا
فلا يلى مع ايرادها
وتنكير عامر بانه
عمل له اذ لا دليل على
اعرابها حتى ينقض
بهما فالخفى بان يحمل
تحقيقا لهذين التر
كيبين من غير تقدير
سؤال وهذا من
مجايب الاوهام فان
الشارح لم يذهب
الى ان جواب سؤال
مقدر على ما ذكره
وكيف بوجه العدول
من تقدير السؤال
بعدم الدلالة على
اعرابها مع ثبوت
الاجماع عليه بل عدم
التقدير انما هو لنسب
ظهور السؤال قال
الرضى يعنى المص
نوه ذلك ان الكثير
ان يقال لا ب له ولا
غلامين له فيكونان
مبنيين على ما ذكر
وجاز ايضا على قلة
لكن لا الى حد

الضمير (منفصلا) لتعذر الاتصال كعرفت (وان كان) أي وان كان عاملا (لفظيا) وقوله (يصلح)
صفة لفظيا وقوله (لاستتار الضمير) أي لاستتار الضمير (فيه) متعلق بـ (يصلح) (كان) أي يقع
الضمير (مستترا) (الا) أي وان لم يكن العامل مضمويا وكان لفظيا ولكن لا يصلح لاستتار
الضمير فيه بان كان اسم باب ان نحو قوله تعالى واما لما قام عبد الله وكان اول مفعول باب علمت نحو
قول الشاعر علمته الحق لا يخفى على احد (كان) أي يقع الضمير حيث (بارزا) لتعذر الاستتار
(مثل هو زيد قائم) (مثال) أي هذا مثال (للمنفصل) أي الذي كان منفصلا بسبب كونه مبتدأ
وكذا قوله تعالى قل هو الله احد على رأي بعض المفسرين (وكان زيد قائم) (مثال) أي هذا مثال
(للمتصل المستتر) لان ضمير الشأن مستتر في كان على ان يكون اسمها وجلة زيد قائم ضميره
والقرينة عليه رفع قائم لانه لو لم يكن كذلك لكان حقه النصب (وانه زيد قائم) (مثال) أي هذا
مثال (للمتصل البارز) لانه اسم ان وان العامل لفظي لكنه لا يصلح لاستتار الضمير فيه وقال
في الامتحان ان كان اسم باب كان او كاد كان مستترا وان كان اسم باب ان او اول مفعول باب علمت
كان بارزا مثال الاول كان زيد قائم ومثال الثاني نحو قوله تعالى ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ومثال
الثالث انه زيد قائم ومثال قائم ومثال الرابع كاسبق فريقت الشاعر اعلم انه بقي ههنا شي وهو ان
الحصر المستفاد من قول الشارح غير حاصر لاقسامه لانه حصر كونه منفصلا على كونه العامل
مضمويا وليس كذلك بل اذا كان العامل اللفظي حرقا مشابها بليس يكون ايضا منفصلا ولذا قال
المصام ان الشارح لم يأت بحق التفصيل وحقه ان يقال ان كان مضمويا او حرقا وهو مر فروع كان
منفصلا والا فان كان مر فوعا يكون مستترا والافارز انتهى واقول اعمل المش اراد ذكر ما هو
متفق عليه وهو المبتدأ الذي عامله مضموى واسم ما فكونه مضمويا ليس يمتنع عليه لانه مختص
بلغة واماني بعض اللغات فهو ايضا مر فروع والله اعلم ثم شرع المصنف في بيان جواز حذفه وفي
تفاوته بالقوة والضعف فقال (وحذفه) وهو مبتدأ أي حذف ضمير الشأن ولما كان قوله
وحذفه محتملا لا حذف عن اللفظ معهما التقدير ولما حذف عن اللفظ بلا تقدير اشار الشارح
الى ان المراد به من الاحتمالين هو الاحتمال الاول فقال (عن اللفظ) ثم بين طريق الحذف عن
اللفظ بقوله (باضماره) وقوله (لانسابا نسبيا) اشارة الى ان المراد ليس الاحتمال الثاني بان يكون
محذوفا عن اللفظ والتقدير وان يكون لسيا وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (منصوبا) حال
من الضمير المحرور في حذفه وهو مفعول للحذف وقوله (ضعيف) خبر لقوله وحذفه يعني ان
حذف ضمير الشأن من اللفظ في حال كونه منصوبا جائز مع الضعف كما فسرما الشارح بقوله (أي
جائز مع ضعف) وقوله (بخلاف ما) للاشارة الى بيان الحكم للمفهوم الخائف من قوله منصوبا
يعني ان جواز الحذف مختص بكونه منصوبا بخلاف الحكم الذي (اذا كان) الضمير المذكور
(مر فوعا قانه لا يجوز) حذفه (اصلا) أي لا بالضعف ولا بالقوة وانما لا يجوز حذفه اذا كان
مر فوعا (لكونه) أي لكون المر فوع (عمدة) أي في الكلام لو قوعه مبتدأ والعمدة لا يجوز
حذفها الا باقامة القرينة في مقامها وحذفها بلا دليل عليها غير جائز (اما جوازها) أي اما جواز

لتعذر في المتن وجمع
المذكر السالم وفي
الاب والايخ من بين
الاسماء الستة اذا وليا
لام الجر ان تعطي حكم
الاضافة وحذف نوني
الثنى والجموع
وايات الالف في الاب
والايخ يقال لا غلاي
لك ولا ملسي لك ولا
ابله ولا اخاله فتكون
معرفة اتفاقا هذا كلامه
وبه بين المقام والضعف
المرام (قوله) أي
مشاركة اسم لاجن
يضاف قبل لا فريق بين
التوجيهين في المثال
وانما التفرقة في حل
تركيب المص بارجاع
ضمير مشاركتة تارة
الى اسم لا المضاف
اطهار اللام وبارجاع
ضمير له الى المضاف له
اصل معنى الاضافة
وهو الاختصاص
والتراف مفرع
عليه لمخصوص المواد
وبارجاع ضمير
مشاركتة تارة الى مثل
هذين التركيبين
وبارجاع ضمير له الى
تركيب يشتمل على
الاضافة وهو
اختصاص بقوله في
اصل معناه اشارة الى
ان التمر في
الاضافة زائدة على
اصل المتن وح لا
يكون قوله الا ان بين
الاختصاصين تفاوت
كما يستفاد من كلام
المص بل زائدة عليه
ويحتمل ان يكون معنى

الحذف في المنصوب مع كونه عمدة ايضا لكونه اسم ان (فلكونه) اي فلكونه المنصوب (على صورة الفضلات) لكونه ضمير منصوب بصورتان كان عمدة حقيقة والفضة يجوز حذفها بلا قرينة (واما ضمة) اي واما كون جواز حذفه ضعيفا (فلانه) اي قلان ذلك الحذف (حذف ضمير مراد اي) يلزم الحذف حذف الضمير الذي يراد ايراده (بلا دليل عليه) اي بغير قرينة دالة على وجوده وارادته وقوله (لان الخبر كلام مستقل) دليل لقوله بلا دليل يعني ان هذا الحذف حذف بلا دليل لان الخبر الذي يفسره ليس بدليل عليه كما يتوهم لانه كلام مستقل مشتمل على المستداليه والمستند والضمير المذكور مفرد والكلام المستقل لا يدل على اللفظ المفرد ثم شرع في التمثيل استشهاده بقول الشاعر على جواز الحذف فقال (مثاله) اي مثال المنصوب الذي حذف مع حذف شعر (ان من يدخل الكنيسة يوما) يلقى فيها جاذرا وظيا (اي انه من يدخل فاسم ان ضمير شان ومن من كلم المجازاة ويدخل بكسر اللام فعل شرط والكنيسة مفعول فيه له وقوله يلقى مجزوم بحذف الالف في آخره على انه جزء الشرط والجاذر جمع جؤذرو هو ولد البقر والمراد ههنا قتيان يشبهن في الحسن والجمال باولاد البقرة الوحشية والظباء ومعنى البيت ان الشان من يدخل معبد انتصاري صادق هناك ولدا فاشبهن باولاد البقرة وانما عملت في ضمير الشان المقدر لانه لو لم يقدر بل عمل ان في من لبطلت الصدارة لان كلمة من تقتضي الصدارة فلهذا لم يدخل ان على كلم المجازاة ولما كان الجواز مع الضعف على تقدير كون الضمير منصوبا بان المشددة اراد ان يذكر حكمه في حالة كونه منصوبا بان الحنفية فقال (الا) ولما كان هذا استثناء من المواضع التي يجوز فيها حذفه مع ضعف اراد الشارح ان يشير اليه بقوله (مع ان) (المفتوحة) يعني جاز حذفه في كل موضع يكون ذلك للضمير منصوبا على انه اسم لان الامع كونه اسما لان المفتوحة (اذا خفت) اي في وقت كون المفتوحة مخففة ولما كان المستثنى منه مركبا من الجواز والضعف وكلمة الا فطره اليها وكان الجواز ههنا بمعنى الامكان الخاص وهو استواء وجوده وعدمه فيحتمل لاثبات الامتناع او الوجوب فقال (قانه) فسر الشارح الضمير المنصوب بقوله (اي حذفه بنية الاضمار) يعني حذفه من اللفظ لا من التثنية كاسبق (ههنا) اي في موضع يكون مع ان المفتوحة المخففة (مع كونه) اي مع كون الضمير (منصوبا) بان وعلى صورة الفضلات (لازم) اي المراد بنى الامكان الخاص الذي ليس طرفاه ضروريين هو الوجوب لا الامتناع وان كلمة لا ليس لثني الضعف بل لثني الجواز ومثال في التثنية (كقوله تعالى وآخردعوىهم) اي آخردعوى اهل الجنة وهو مبتدأ وقوله (ان) مخففة وانما قمت لوقوعه خبرا عن اسم المعنى هو الدعوة لانها لو كانت خبرا عن اسم الذات لكانت مكسورة نحو زيد انه قائم واسمه ضمير الشان لان قراءة رفع الحمد تدل على ان لفظ الحمد ليس باسم لها وجملة (الحمد لله رب العالمين) خبر لها ومفسرة للشان المقدر ثم شرع الشارح في بيان وجه كون لزوم تقدير الضمير مع ان المفتوحة المخففة دون المشددة فقال (وذلك) اي ذلك اللزوم اعني لزوم تقدير الضمير المذكور مع ان المفتوحة المخففة ثابت (لانه) اي الشان (قد خفت ان) بالكسر (وان) بالفتح

اصل مناه واصل الاختصاص او يكون فائدة ادراج الاصل انه لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لا بين الاختصاصين تفاوتا فيكون قول الشارح الا ان بين الاختصاصين تفاوت من مضمونات كلام المنصوب وهو اجدد بالقبول ونحن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل ان مشاركة في خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص تقيدي والاختصاص المفهوم من هذا التركيب خبري وهذا اظهر كالا يفتي على من فهمه اظهر ومن البين انه لا سبيل الى اعتبارهما واحدا بحسب المآل فان حاصل الوجه الاول كون التشبيه لمشاركته للمضاف بعد جعله اسم لاني هذه الصورة اي زيادة الالف وحذف النون في الاختصاص وحاصل الثاني مكس الاول لان اعتبار التشبيه لمشاركته له حال كونه في صورة لا اياه ولا غلامين بدون زيادة الالف وبثبات النون في الاختصاص لم يطر هذا يكون المشاركة لا ب له ولا غلامين له وحل الاول يكون هو مشاركا بل المشارك

ح لا اباله ولا غلامه
وهذا مما لا سبيل الى
الشك فيه وان كنت
في ريب بعد ذلك
تعليلك بالمثل في كلام
الشارح قدس سره
واذا وعيت ذلك
فاستمع لما هو الحق
واعلم انه لا يتغير
الكلام على ما ذكر
قدس سره والا لان
التعقيب بالمضاف
واعطاء حكمه له انما
يكون بعد حصول
المصحيح لذلك وهي
المشاركة في اصل
المعنى فلا بد من
حصولها قبل ذلك
والا لمصحح التعقيب به
فان في متعين بحيث لا
سبيل الى احتمال آخر
جدد قال المص تشبيهه
بالمضاف لمشاركته له
في اصل معناه فيجوز
على ذلك ان تقول لا
اباله ولا غلامه له
فتمطى هذا التقى
احكام المضاف من
ثبات الالف وحذف
التون وهو على هذه
لغة عرب لانه اجري
مجرى المضاف بخلاف
الغة الاخرى اعني
لا ابالك فانه ليسا بيني
لانه غير مشبه بالمضاف
وان كان مشاركاً له
فيجري مجرى
المفردات قال وانما شبه
بالمضاف في هذه اللغة
المقابلة لمشاركته
بالمضاف في اصل معناه
لان معنى نوك اوك
ابك فقد اشتراكا

او بالعكس وانما خففتا (لأنهما بالتشديد) اي بتشديد التون (الواقع فيهما) اي في المكسورة
والمنقوطة (وبعد تخفيفهما) متعلق بقوله (وجدوا) يعني بعد اشتراكهما في إتيان التخفيف
وفي اللة وجداهل اللة (ان المكسورة المخففة عاملة) اي حال كونها عاملة (في اللفوظ)
ومؤثرة فيه بتأثيرها الخاص وهو كونها فاصلة له نصبا لفظيا (كما قال الله تعالى وان كلاما
ليوفيهن) حيث قرئ ان في التواتر بالتخفيف حال كونها عاملة في كلا فاصلة ولم يمتنع
عملها بالتخفيف (ولم يجدوا ان المنقوطة المخففة عاملة) كذلك (في اللفوظ مع ان ان) اي مع ان
لفظان (المنقوطة اقوى شيئا) اي من جهة المشابهة (بالعمل من المكسورة) اي للمنقوطة
مشابهة زائدة من المشابهات المشتركة بينهما وهي كون اولها مفتوحا ولم توجد هذه المشابهة
في المكسورة فاذ كانت المنقوطة اقوى مشابهة من المكسورة (فهي) اي المنقوطة (اجدر)
اي البقية من المكسورة (بالعمل) لقوة المشابهة فيها من المكسورة (فاذا لم يجدوها) اي المنقوطة
في الاستعمال (عاملة في اللفوظ) اي في الاسم اللفوظ حال تخفيفها (قدروا عملها) اي عمل
المنقوطة المخففة (في ضمير الشأن) اي المقدور والتمويه (للازيد المكسورة عليها)
اي على المنقوطة (عملا) اي من جهة العمل بان تعمل ان المكسورة في حالة تخفيفها في اللفوظ
مع نقصان مشابقتها وتعمل المنقوطة مع زيادة مشابقتها (مع انه) اي مع ان لفظان (اجدر به)
اي بالعمل ولما كان في المنقوطة المخففة حكما احدها كون الاعمال لازما وانما كون حذف
الضمير المذكور لازما وقد بين وجه كون الاول لازما اراد ان يبين وجه الحكم الثاني فقال (ولم
يجوزوا) وهو معطوف على قوله وقدروا اي فاذا لم يجدوها كذلك قدروا عملها في ضمير
الشأن ولم يجوزوا (اظهار ذلك الضمير) اي الضمير المقدور المعمول (لثلاثه) اي التخفيف
المطلوب ههنا) اي لانهم اذا جوزوا اظهار ذلك الضمير فوق الفرض من تخفيف ان لانها انما
خففت لتقل التشديد الذي حصل بحرف واحد واذا اظهر ذلك الضمير يحصل حرفان فيكون
اقبل من الاول وقوله (كابدل عليه حذف التون) لاثبات كون التخفيف مطلوباً يعني بدل
حذف احدي التونين على مطلوبة التخفيف في ان المشددة ولما كان قوله ولم يجوزوا يعني
انهم لم يجعلوا الاظهار ممكنا وكان المراد من الممكن التقى ههنا هو الامكان العام المقيد بجانب
الوجود اعني في الضرورة عن الاظهار فقط كان عدمها ظاهراً ضروريا واجبا فلما لم يكن
التشديد ولم يجوزوا حيث عطف عليه قوله وحكموا اي لما تفوا الضرورة عن الاظهار
واحتمل كلامهم التقى ايضا عن عدم الاظهار مع ان ذلك ليس بمرادهم لزم على التقى
بيان مرادهم بالامكان التقى فقال (وحكموا) اي انهم حكموا (بازوم حذف ضمير الشأن
مع ان المنقوطة) دون المكسورة لانما اثر الحذف فيه وانما التزموا حذفه (اذا خففت)
اي حاله تخفيف المنقوطة بخلاف حالة تشديدها لانه واجب الاظهار ولما فرغ المصنف
من بيان مسائل الضمائر من انواع مني شرع في بيان مسائل اسماء الاشارة واتواعها
فقال (اسماء الاشارة) وازافة الاسماء الى الاشارة لامية لانه من قيل اضافة الدال الى
المدلول ولما كان هذا التركيب دال على كونه معرفة وكان تمريره للعهد الجارحي بقرينة سبق

ذكر هاولكون المهاد الحار جي اسلا في مقام التعريف ولا يبدل عنه لالضرورة اراد ان
 ان يذكر القيودات التي بها حصل تعريفه فقال (اي اسماء الاشياء المعدودة في المبنيات) قوله
 اسماء الاشياء اي الاسماء التي تدل على الاشياء شامل لقوى واغيره لقوله المعدودة في المبنيات
 يخرج منها ما لا يبدلها وقوله (بحسب الاصطلاح) بيان لكون هذا المعنى حقيقة اصطلاحية لا
 لقوة ومعلق بالنسبة التي بين المبتدأ والخبر اعني بين المحدود والحد لان قوله اسماء الاشياء
 مبتدأ وقوله (ما وضع) اي الموصول خبره يعني اسماء الاشياء ما وضع ولما كان الغرض من
 التعريف ان يكون للماهية وكان اراد صيغة الاسماء بالجمع منافيا له ولم يوجد له مفهوم كلي يشمل
 لكل افراده لكون كل افراده موضوعا لمعنى مستقل كما هو شأن وضعه وكان المبتدأ على صفة
 الجمع اراد الشارح ان يفسر الموصول بما يطابق المبتدأ والغرض فقال (اي اسماء) يعني ان
 الموصول عبارة عن الاسماء لطابق بالمبتدأ لكن ليس المراد به مجموع الاسماء الذي وضع لمعنى
 بل المراد به انه (وضع كل واحد منها) اي من الاسماء (للمشار اليه) ولما كان المشار اليه هنا عبارة
 عن المعنى قريبة كونه الموضوع له فسر الشارح قوله (اي لمعنى مشار اليه) يعني ان كل واحد منها
 موضوع لمعنى يصدق عليه انه يشار اليه وقوله (اشارة حسية بالجوارح والاعضاء) قيد للاشارة
 التي دل عليها لفظ المشار ومنسوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف الذي يدل عليه قوله
 اشار اليه يشار اليه اشارة حسية وانما حمل الاشارة على هذا المعنى وخص به (لان
 الاشارة عند اطلاقها) اي عند ذكرها مطلقا (حقيقة في الاشارة الحسية) واذا كان المراد
 بالاشارة اشارة حسية لاذنية وكان استعمال اسماء الاشياء في هذا المعنى حقيقة لكونه
 استعمالا في معناه الموضوع له في الاصطلاح (فلا يرد) على التعريف معنا (ضمير الغائب
 وامثاله) من المعارف بان قال ان هذا التعريف متقوض بدخول ضمير الغائب فيه لانه ايضا
 موضوع لمعنى يشار اليه يعني الى مرجعه وانما لا يرد (فانها) اي قلن الضمائر ليست موضوعا
 للمعنى المشار اليه بالاشارة الحسية بل هي موضوعا (للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية
 لاحسية) فانما اذا قلنا زيد هو قائم فهو موضوع للاشارة الى زيد الموجود في الذهن لا الى
 زيد الموجود بالحاضر المحسوس المشاهد (ومثل قوله تعالى ذلكم الله ربكم) وكذا قوله
 تعالى تلك الجنة التي (نما) اي اسماء الاشياء التي (ليس الاشارة اليه) فيها (حسية) اي مثل
 ما في هذه الآية لا يدخل في افراد اسماء الاشياء التي يطلق عليها في الاصطلاح حقيقة لوجود
 القرينة المانعة فيه وهو عدم كون المشار اليه محسوسا مشاهدا بل مثل الاشارة في هذا (محمول
 على التجوز) اي على المجازي على الاستعارة المصروفة بان يشبه غير المحسوس بالمحسوس المشاهد
 في غاية الظهور ويطلق عليه لفظ موضوع للمحسوس ثم بين الشارح علة بناء اسماء الاشياء بقوله
 (وانما قيلت) اي اسماء الاشياء مع كون الاصل فيها الاعراب لكونها اسماء (نشبها) اي اشابتها
 (بالحروف) التي هو معنى الاصل في احتياجها الى الصفة في تعيين معناها ان الحروف
 احتاجت الى التعلق في الدلالة (كسابق) وقائدة ذكر علة البناء ههنا مع معلوميتها تبين اسماء
 الاشارة في النوع الاول من المبني اعني انه داخل في نوع ما ليس معنى الاصل لافي النوع

هذا المعنى وهو نسبة
 الابوة الى المذكر وبعد
 اللام مثلها في الاضافة
 وان اختلفا في ان
 الحذف يبيد قوة
 الخصوصية حتى يصير
 معرفة واثبات اللام
 لا يصير منه كذلك فلما
 اشتركا في اصل معنى
 الاضافة حل حل
 المضاف فاجرى
 مجراه فلذلك قيل لا
 اياه ولا غلامه انشئ
 كلامه في وقال في
 الامالي كل نكرة
 نسبت الى منسوب اليه
 باللام وحكمها يختلف
 باعتبار افرادها
 وباعتبار اضافتها
 فالحقاس استعمالها
 مفردة لان اللام
 قطعها من الاضافة
 لفظا ومعنى كما في سائر
 الابواب ويجوز على
 غير القياس وهو مع
 ذلك ليس بالكثير
 في الاستعمال اجروها
 مجرى المضاف في
 الحكم لا في المعنى
 فصلى احكام المضاف
 من اعراب مجرى او
 حذف نون حتى كانت
 مضافة فتقول في لا
 اياه وفي لا غلامين
 لك لا غلامين لك تنبها
 له بالمضاف لمشاركته
 له في اصل معنى
 الاضافة من حيث
 كونه منسوب الى الثاني
 على اصل معنى تلك
 النسبة لاهل الا
 خصصا من التعريف
 الذي جعلها الواحد

معين قال ومن ثم يبنى
ومن اجل ان هذا
الحكم كان من اجل
تشبيهه باصل معنى
الاضافة اتم لم يخلو
في لابه الان هذه
النسبة ليست نسبة
الاضافة فلذلك لم تعط
حكم الاضافة باعتباره
بخلاف النسبة التي هي
بمعنى اللام (قوله)
لصاد المعنى قيل قال
المص ولانه لو كان
مضافا لزم الرفع
والتكثير وكان لم
يذكره في المتن لانه
معارض بانه لو كان
مفردا لزم عدم الالف
ووجود النون وكما
يمكن ان يستدعي
عدم التكثير والرفع
بانه لما غير صورة
المضاف شابه المفرد
المفكر فلم يرفع ولم
يكرر ونقول قال في
الشرح مذهب سيويه
ومن تايه ان ما
ذكرناه مضاف واللام
لأكد الاضافة
فلذلك كانت فيها احكام
الاضافة وانما هذه
من ذلك وجه احكام
الاضافة فظن انه
مضاف وايسر
بستقيم لامرين احدهما
اننا قطع بان قولهم لا
ابالك بمعنى لا بلك
ولا خلاف ان لا ب
لك غير مضاف فوجب
ان يكون الاخر مثله
والوجه الثاني ان لا
هذه افعى التي تنصب
ما بعده لا تدخل الاعلى

الثاني الذي هو غير المركب ثم شرع في تقسيمها فقال (هي) (اي اسما الاشارة) (ذا) (قوله)
هي مبتدأ وجموع ذا وما عطف عليه خبره وهذا هو التوجيه المرضي عند الش بقرينة انه
جعل قوله للمذكر حالا لا خبرا حيث قال (حال كونها) اي حال كون ذا (للمذكر) ولما كان
المذكر اسم جنس شامل للثنية والجمع اراد ان يبين ان المراد بالمذكر (الواحد) لا المتى
والجموع بقرينة المقابلة ولما حمل الش قوله للمذكر على انه ظرف مستقر حال من ذا ورد عليه
انه يلزم ان يكون حالا من الجزاى من جزء الخبر وذلك خلاف ما ارتضاء الجمهور ومنهم المص
حيث صرف الحال فيما سبق بما بين هيئة الفاعل او المفعول به وحل كلام المصنف على خلاف
ما ارتضاء غير مرضى فاجاب بقوله (والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر)
اي ذا (المبتدأ) يعنى هي فيكون معناه نسبة ذا الى هي فيكون لفظ ذا نائب فاعل نسبة فكانت
حالا من الفاعل معنى واعتراض المصام على هذا التوجيه يمنع كون ذا قاعلا للنسبة لان ذا وحده
ليس بخبر للمبتدأ بل هو الجموع فيكون المنسوب الى المبتدأ هو الجموع لا ذا وحده وهذه
يقضى ان يكون فاعل النسبة هو الجموع مع ان قوله للمذكر حال من ذا وحده ثم المصام بعد
ما بين رد كذا الشارح رجح ان يكون خبر هي محذوف اى خمسة وان يكون ذا مبتدأ والمذكر
خبره كما رجحه صاحب الامتحان وزيني زاده وغيرهما فقول لعل ترجيح الشارح هذا التوجيه
وتكلفه بما عرفت لسلامته من الحذف والله اعلم بقوله (ولما كان) (معطوف على ذا قبل الربط
كما هو مرضى الشارح يعنى وذا ان حال كونها لمتى ذا ولما كانت حالات الاعراب ثلاثا فعنى
الرفع والنصب والجروعين لتلك الحالات الثلاث لفظين وهما ذا وذين اشار الشارح
الى تعيين كل منهما بالحالات الثلاث فقال (رفعا) اي ذا بالالف في حالة الرفع (وذين) بالياء
الساكنة المفتوح ما قبلها (نصبا وجرا) اي في حالة النصب والجرح ثم فسره بما يطابق به مرضيه
فقال (اي ذا وذين حال كونهما لمتى المذكر) ولما كان لفظ لمتى حالا وحققا ان تكون
مؤخرة عن ذى الحال احتاج الى نكتة لتقديمه لكونه على خلاف مقتضى الظاهر فقال (قدم)
على صيغة المجهول اي قدم لمتى مع ان رتبة مقتضى تاخره (ليكون الضمير) اي الضمير الجور
الراجع الى المذكر (اقرب الى مرجعه) مما يكون مؤخر عنه (وعلى هذا القياس في التراكيب
الثلاثة الباقية) وهي قوله للمؤنث ذا وما عطف عليه والتماء فان وجمعا اولا ثم صرح بذلك
الاعراب فقال (قوله) اي قول المصنف (هي مبتدأ وقوله ذا) ليس وحده بل (مع ما عطف
عليه مقيدا لكل واحد منها) اي من ذا وما عطف عليه (بحال) من كونه للمذكر ولؤنث وغيرهما
(كان) اي ذلك الجموع المركب من ذا وما عطف عليه (خبراله) اي للفظ هي ولما كان في
لفظ ذا لفتان احدهما اختاره المصنف وهو كونه مبنيا على ما يرفع به اذا استعمل في حالة
الرفع وعلى ما ينصب به اذا استعمل في حالة النصب والجرو فانيتها ان يكون مبنيا على
ما يرفع به فقط اراد الشارح ان يذكره فقال (ويجئ في بعض اللغات ذا) يعنى حال كونه
مبنيا على الالف (في جميع الاحوال من الرفع والنصب والجرح) وقوله (منه) خبر مقدم (قوله)

تعالى) مبتدأ مؤخر اى من هذا القيل قوله تعالى (ان هذان لساحران) اى على قراءة من قرأ
 ان بالتشديد حتى يكون هذان منصوب المحل اسبالة وقد اقال (على احد الوجوه) اى وكونه
 من هذا القيل على احد الوجوه المقررة فى هذه الاية الكريمة وقال بعض المحشين المراد
 بقوله على احد الوجوه بمعنى انه على احد التوجيهات فى قراءة التشديد مع قراءة هذان
 بالالف فان فيها توجيهات احدها هذا وتاثيرها ان ههنا بمعنى ثم وهذان مبتدأ وساحران
 خبره وتاثيرها ان ضمير الشأن محذوف والجملة خبر لضمير الشأن مفسرة له كذا نقل عنه وانما
 دخل اللام فى خبر المبتدأ وان كان قليلا لانه يجوز مع قلته وهذا هو الاولى لانه نقل من الشارح
 نسخة مشتملة لها (والمؤنث) (الواحدة) (نا) اى اسبيلها لاشارة حال كونها موضوعا للمؤنث
 الواحدة سبعة احدها ناقص والا قول بين الحاجة فى اصاله احد السبعة ثلاثة الاول انه هو نا
 فقط والثانى انه هو ذى فقط والثالث كلاهما اصلان وذكر الشارح القول الاول بقوله
 (قيل هي) اى كلمة ناهى (الاصل) فقط (فى لغات المؤنث الواحدة) وهى اللغات السبع التى
 يذكرها المصنف (لانه) اى اصالها ثابتة لانه (لم يكن منها) اى لم يكن شئ من لفظها من اللغات
 (الاهى) اى الانا (وذى) وهى تانية من السبعة الموضوعات للمؤنث الواحدة ثم ذكر القول
 الثانى من الاقوال الثلاثة فقال (وقيل هي) اى لفظ ذى بالذال (الاصل) فقط فى اللغات المذكورة
 انما تكون الاصل (لكونها) اى تكون ذى (بازاء المذكور) اى لكونها بالذال المعجمة تكون بازاء
 اللغة الموضوعات للمذكور وهى ذا (فيبنى ان يناسبها) اى فيبنى ان يناسب المؤنث لمقابلته من المذكور
 فى بعض الحروف مع ان الباء فيها يصلح ان تكن اداة التأييد كما فى تضرين ثم ذكر القول الثالث
 من الثلاثة فقال (وقيل هما) اى تاو ذى كلاهما (اصلان) والبواقي فروعات لوجود المرجع
 فى كل واحد منهما من غير زيادة فى احدهما ثم ذكر وجه تقديمهما على سائرهما فقال (وللقول)
 اى ولوقوع القول من النحاة (باصالتهما) اى باصالة تاو ذى (قد منع على سائرهما) اى على سائر
 اللغات الموضوعات للمؤنث الواحدة (لغير عينا) اى لغير عينة سائر اللغات (وتى) (قلب الالف)
 من (ياء) وهى ثالث اللغات (وتهو ذى) وهى خامسها حال كونها (قلب الالف) من تانى نه
 (والياء) اى قلب الياء فى ذى (هاء) فتكون تامقلوبة الى تى وذى مقلوبة الى ذى (بغير وصل الياء)
 اى بغير جعل الياء موصولا (بهاء) اى بهاء ثابت فيها بل الهاء فيها مكسورة بالقصر (وتهى)
 وهى سادس السبعة (وذى) وهى سابعها حال كونها (بوصل الياء) اى بجعل الياء موصولا
 (بهاء) بخلاف الاولين (ولتاء) (اى لتى المؤنث) (نان) اى لفظ نان حال كونه موضوعا
 لتى المؤنث (فى الرفع) اى فى حالة الرفع وفى العبارة فتن حيث قال فى الاول رفعوا هاهما مفيد
 ان اعنى الواحد (وتين) فتح التاء وسكون الياء (فى التصب والجر) اى فى حالة التصب والجر
 ولما اختص التثنية من اللغات المذكورة دون سائرهما اراد الشارح ان يذكر وجه الاختصاص
 بها فقال (ولا تى) اى ولا يورد التثنية (من لغاته) اى من اللفاظ السبعة المستملقة فى
 المؤنث الواحدة (الانما) اى الالف تادون اللغات السائرة وانما اختص هذا الابداهم (الكثرة

التكرات ولو كان
 مضافا لكان معرفة
 وح يتبع دخول لا
 عليه وجه دخولها
 دليل على انه غير
 مضاف وذكر فى
 الامالى وجه ثالثا
 وهوانه لو كان معرفة
 لكان لواحد مخصوص
 ونحن نقطع بان قولك
 لا اخالك ليس لواحد
 مخصوص وانما هو تى
 لجميع الاخوة اما
 باعتبار الزموم واما
 باعتبار نفسه كما فى لا
 رجل افضل منك ولما
 كان اعتبار جانب المعنى
 اقوى اكتفا هناك
 بالغلبة عليه وما ذكره
 القائل من المعارضة
 لا يصح لضرورة ان
 القول بان هذا الذى
 غير داخل فى حقيقة
 ذلك الذى والا لكان
 لوازمه باسرها
 موجودة ليه يل ائيب
 بعض احكامه له تشبيه
 به لا يكون معارضا بانه
 لو لم يكن هذا دخلا
 فى حقيقة ذلك لما ثبت
 فيه هذا الحكم وما
 ذكره فى الاعتذار
 عن سبويه واكثر
 النحويين ما خوذ من
 كلام الرضى فانه قال بعد
 نقل كلام الص
 واعتراضه عليهم
 وجواب لم يرفع ولم
 يكرر لكونه فى صورة
 التكرات والنرض من
 الفصل باللام لا
 يرفع ولا يكرر وكيف
 يرفع ويكرر مع الفصل

دورها على الالفة) أى على السنة النحاة بخلاف اللغات الستة الباقية (وتوهم بعضهم) أى
بعض النحاة (من اختلاف أو آخر ذان وذين) فى ثنية المذكر (وإن وتين) فى ثنية المؤنث وقوله
(باختلاف العوامل) متعلق بقوله من اختلاف أو آخر أى من شأن التوهم هو الاختلاف الواقع
فى أو آخرهما حال كونه بسبب اختلاف العوامل وقوله (إنهما معرية) مفعول توهم والضمير
راجع إلى المذكورات بمعنى توهم بعض النحاة أن اللغة مخصوصة فى ثنية ذان وتوهم ذان وإن
معربة وهذا التوهم الذى يقتضى كونها معربة ناشئ من الاختلاف الواقع فيها بإيرادها بالالف
مرة وبالياء أخرى بسبب اختلاف العوامل كفى تثنى الأسماء المعربة (والجمهور) أى وجهه
النحاة يأتون (على أن هذا الاختلاف) أى اختلاف ذان وإن بأن يكون بالالف إذا اقتضى
العامل رفهما وبالياء إذا اقتضى نصبهما أو جرهما (ليس) أى ذلك الاختلاف بسبب اختلاف
العوامل كما توهم ذلك البعض (بل ذان وإن) بالالف (موضوعان لثنية المرفوع وذين وتين)
بالياء (لثنية المنصوب والمجرور ووقعها) أى وعلى أن وقوع المذكورات حال كونها (على
صورة المعرب اتفاقا لا لقصد الإغراب) أى لأن وقوعها عليها لقصد إغراب الدال على
المعاني المستورة حتى تكون معربة مخالفة لأخواتها فى الأعراب والبناء وإنما حكم الجمهور بعدم
كونها معربة (لوجود علة البناء فيها) أى فى المذكورات وهى المشابهة لبنى الأصل الذى هو
الحرف ووجوب علة البناء محقق واتفاق بعض المبتدئين على صورة المعرب واقع والحكم الناشئ
من هذا الوقوع وهى مع أن الحكم بنائها على لوجود علة والسلوك إلى مسلك العقل أولى
من السلوك إلى مسلك التوهم (ولجمعهما) (أى لجمع المذكر والمؤنث) (أولامدوا وقصرا)
وتفسير الش بقوله (أى بمدودا ومقصورا) أشار إلى أن قوله مدوا وقصرا حالاً من لفظ أولاء
بنى من أسماء الإشارة وأولاً حال كونها موضوعاً لكل واحد من جمع المذكر والمؤنث بالاشتراك
اللفظي وحال كون لفظ أولاء مقروئاً بالمدى وجود الهمزة المكسورة بمداً بالالف بان يكون
مبنياً على الكسرة والقصر بمد الهمزة بمدها بان يكون مبنياً على السكون ثم أشار إلى الصورة
الدالة على قصره بقوله (وإذا كان) أى لفظاً وأولاً ومادة (مقصورا) أى إذا ريد إزادته على
هيئة المقصور (بكتيب بالياء) على صورة كتابة الألفات المقصورة كطوى وقصوى ولما فرغ
المصنف من مسائل أسماء الإشارة من حيث تجردها عن الملاحظات شرع فى مسائلها
من حيث لحوق بعض الحروف بأولها أو آخرها فقال (ويلحقها) وقوله (أى أسماء الإشارة)
تفسير لم يرجع الضمير المنصوب ولما كان المحقوق مشعراً بالكون فى الإخراج أدان أن يشره
على وجه يدل على كونه فى الأول وإيضاً على وجه يدل على عدم الجزئية فقال (يعنى)
أى يريد المصنف بقوله يلحقها يعنى أنه (يدل على أوائلها) بذكر المحقوق الأخص وإرادة
الدخول الأعم وبذكر القيد وإرادة المطلق دخولا مقيداً بقوله (على سبيل الحقوق)
وإنما قيد به لأن الدخول يشر بالجزئية فاحتزبه عن الدخول على سبيل الجزئية
والحاصل أن قيد الدخول على أوائلها للدلالة على الغرض الأول وقيد على سبيل
الحقوق للدلالة على الثانى وقوله (والمروض) عطفت تقييداً للحرق لأن المحقوق هو

باللام أن لا يرفع ولا
يكسر فكيف يرفع
ويكرر مع الفصل
باللام وهذا الجواب
ليس بحتم لأن اسم
لا المعرب محرف
أعراب المحذوف عنه
توهم الثنية لا يكون
فى صورة النكرة
(قوله) والغرض من
الفصل باللام أن لا
يرفع ولا يكرر لنا
هذا الغرض بنافى
قواهم زبدت اللام
تأكيد اللام المحذوفة
كتيم الخافى فى آية
معدى على مذهب من
قال أن يتم الأول
مضاف إلى معدى
الظاهر فكان الفصل
بين المضاف والمضاف
إليه كالفصل وكيف
يصح كون اللام زائدة
ذلك الغرض وقد جاء
الفصل باللام للجمعة
بين المضامين فى
النمادى كقوله يا بوس
لجهد خسر الأتوم
وقال الرضى فى جواب
قوله لا إله إلا الله
قال باتفاق فوجب أن
يكون غير مضاف مثله
قد اتفقوا أن معنى
الجلتين معنى لا إله
ولا إله لك سواء ولم
يتفقوا أن إلهك وإله
لك بمعنى واحد وقد
يكون المقى من الجلتين
واحد مع أن السند إليه
فى أحدهما مرفوعة وفى
الأخرى نكرة
فالسند أى خبر لا
إلهك محذوف أى لا

لعمري (بعد اعتبار اصالتها) أي اضافة اسماء الاشارة يعني لا اعتبار كونها مركبة مع ما لحق بها
وقوله (حرف التثنية) فاعل يلحقها (وهي) أي حرف التثنية (كلمة ها) وتأنيت هي باعتبار الخبر
وقوله (فهو ليس في الحقيقة منها) بيان لفائدة التعبير بالحقوق ودفع لما يتوهم من اتصاله في
الخطاب جزء منها والفاء في فهو يعني ان يكون للتفصيل أي والهاء في كلمة هذا ليس جزء من اسماء
اشارته في الحقيقة وان كان جزء منها في صورة الخط (وانما هو) أي انما لفظها (حرف جي به)
أي الحق باوائل اسماء الاشارة (للتثنية على المشار اليه قبل لفظه كاجي به للتثنية) أي لفائدة تثنية
المخاطب (على النسبة الاسنادية) أي على الاستماع والحفظ بضمون الجملة التي بعدها لكونها
من الامور التي يجب ويستحب الاعتناء بها (كقولك ها زيد قائم وهاان زيد أقام) وقال
اليضاوي في متن الامتحان ويدخل الهاء ما يلحق اللام بينهما انتهى يعني ان هاء التثنية لا تدخل
على كلمة ذلك وتلك فلا يقال هاذلك وانما لم يقيد المصنف بهذا الشرط يعني قوله ما يلحق اللام
كما اشترطه اليضاوي في متن الامتحان ولذا قال بعض شراح الكافية ان المراد بقوله يلحقها
أي يلحق بعضها الان بعض اسماء الاشارة لا يلحقها حرف التثنية ورواه الشارح الفجوداني
عليه بان عدم دخول حرف التثنية على بعضها من قبيل التخالف للمانع وجد في اجراء القاعدة
وقييد القاعدة الكلية بعدم المانع ليس بشرط والمانع في عدم الدخول اجتماع الحرفين الدالين
على معنى واحد وهي افادة التبعية وقال العصام وانما لم يقل ويتصل بها التلاويهم عدم جواز
الفصل بينهما وبين ذامع انه بكلمة المواتم وهو واخواتها كثير ومنه قوله تعالى ها اثم اولاء
ثم شرع في مسألة اخرى من مسائل اسماء الاشارة فقال (ويتصل بها) ولما كان المراد من
الاتصال ههنا اتصال لفظا بآخر وكان هذا الاتصال اعم من الاتصال بالاول وبالاخر وكان
الواقع ههنا هو الثاني اراد ان يفسر الضمير على وجه يطابق الواقع وهذا لا يحصل
الا بحذف المضاف فقال (أي باواخر اسماء الاشارة) والباعث لهذا التفسير بيان الواقع والمصحح
له هو شمول مطلق اتصال لا الاتصال بآخر ويجوز ان يكون تفسيره به للاشارة الى الجواز
بطريق ذكر اسم الكل وارادة الجزء واقفه اعلم وانما جاع لفظا لا بآخر لان اسماء الاشارة متعددة
ولكل واحد منها آخر مخصوص فيكون داخل في القاعدة المقررة بانه اذا قيل بالجمع بالجمع
راد به اقسام الاحاد على الاحاد وقوله (حرف الخطاب) فاعل يتصل أي حرف مخاطب به
(وهو) هو الحرف الذي يتصل بالاواخر المسمى بحرف الخطاب (الكاف) أي مسمى الكاف
وقوله (تثنية) مفعول به بقوله يتصل وانما حذف اللام مع انه ليس فعلا لفاعله الفعل المعلل
لكونه صفة الحرف بخلاف التثنية فانه صفة المتكلم لكن الاتصال وان لم يكن نفسه صفة المتكلم
لكن لكونه مطاوع او صل يجوز ان يكون صفة له كما قال اوصاله المتكلم للتثنية فاقص (على حال
المخاطب) أي على حال الشخص الذي وقع به الخطاب باسماء الاشارة لا قوله (من الافراد)
طرف مستقر على انه صفة للحال يعني تثنية على الحال التي هي جزء من مجموع الافراد (والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث) مثلا اذا قلت يكون ذلك تثنية على حال الخطاب بانه مفرد مذكر
والافراد والتذكير جزء من مجموع تلك الاحوال ثم لما كان كاف الخطاب معدودة من الضمائر

ابالك موجودا ما في
لا بلك فهو لك أي
لا ب موجود لك
فالجملة الاولى بمعنى لا
كان ابوك موجود
او الثانية بمعنى لا كان
لك اب فعوى الجملة
واحد مع كون المستند
اليه في احدهما معرفة
وفي الاخرى تنكرة
وهذا ايضا ليس
بمعنى ضرورة انها
ليسا سببين بحسب اللفظ
فاذا ثبت الاتفاق على
حكم باستوائهما ثبت
كون ذلك بحسب
المعنى اذ لا واسطة بينه
وبين اللفظ سلطانان
المراد بالمعنى ما هو
اخص من المعنى
وانه واسطة بينهما
لكن لا يتم اتحاد
هذين التركيبين بحسب
ايضا لظهور ان حاصل
قوله لا كان ابوك
موجودا التثنية وجود
اب مخصوص وحاصل
قوله لا كان لك اب
اتحاد جنسه اعم من ان
يكون واحدا او كثيرا
والفارق بينهما ظاهر
جدا فلا يصح عند
ارادة احدهما التعبير
بما يؤدي الاخر وعدم
تمدد الاب بالنسبة الى
شخص واحد لا عبرة
به لانه امر لا يتحدد
من اللفظ بل من
الخارج على ان مادة
الخلافا لا تختص بهذا
الحال بل تم نحو لا
اخاك فليغرض
الكلام فيه (قوله)

والضائر معدودة من الاسم وكان المناسب ان يكون الكاف اسما وقد جعل حرفا قاضي وجهما
 للعدول وقد اطلق عليه انه حرف احتاج الى بيان نكتة توجه العدول فقال (وانما جعلت هذه
 الكاف حرفا لا متاع وقوع الظاهر موقعها) فلا يقال ذا زيد (ولو كانت) اي تلك الكاف (اسما
 لم يتمتع ذلك) اي وقوع والظاهر موقعها (مثل ضربتك و) مررت (بك) حيث يجوز فيها ان
 يقول ضربت زيدا وزيدا وهذا الاستدلال باطل للالزام للاسمية وهو جواز وقوع الظاهر
 موقعها وقبل عليه ان لا نسلم كون جواز ذلك الوقوع لازما للاسمية لان الضائر المستترة
 في اقل وقيل وقيل من المتكلمين والمخاطب اسما مع انه لا يجوز وقوع الظاهر موقعها
 لوجوب الاستتار فيها ولو كان جوازا لوقع لازما لمتنع انكالك الاسمية عنها فاجيب
 بتحرير المراد بان قال ان مرادنا من الاسم الذي يلزمه الجواز هو الذي يكون من مقولة
 الصوت اللفظ والضائر المستترة ليست من مقولة الصوت فاجاب عنه الهندي بان فيه
 دليل الاسمية وهو الاسناد اليه قال قال المتحان ولا يخفى هذا كلام على السند والالزام
 اثبات المقدمة المتنوعة واني هذا واجب ايضا بتغيير الدليل بان يقول وانما جعلت هذه
 الكاف حرفا لكونها غير مستقلة بالفهومية اذ معنى ذلك انيت بسكون الباء فحينئذ
 لا اشكال وهذا ما اختاره العصام وقيل والدليل على حرفيته عدم خطه من الاعراب
 اذ لا يمكن جملة تابعا لاسم الاشارة بان يكون صفة او بدلا او تا كيدالا نه متباين ولا جملة
 مضافا اليه لاسم الاشارة لعدم القصد ولان اسم الاشارة لا يضاف لكونه معرفة واذا امتنع
 الاعراب فيه يكون حرفا لكون الاعراب من لوازم الاسمية وهذا الدليل هو ما اختاره
 صاحب الامتحان واثار اليه العصام بتصوير ولا يبعد ثم شرع في بيان انواعها فقال (وهي)
 (اي حروف الخطاب) وانما فسر به ليصح ارجاع ضمير المؤنث حيث رجع الى الحروف
 الجمع ثم ان الضمير مبتدأ وقوله (خسة) خبره وانما جئ في اسم العدد بالتاء مع ان الظاهر
 ان يكون خمس حتى يكون موافقا للمبتدأ لكون بميزة حرفا والحرف يجوز تذكيره وتانيته وانما
 ترك ما هو الاول وهو اعتبار التانيته حتى يكون مقرر الحرفية حروف الخطاب لتحصل
 الموافقة بقوله في خمسة كذا في العصام (والقياس) اي الاصل في بيان عدد حروف الخطاب
 (مقتضى) ذلك الاصل (السته) لكون الاحوال المنيرة في الخطاب ستة ثلاثة للمذكر الخطاب
 وثلاثة للمؤنث الخطابية ثم ذكر وجه كونها خمسة بقوله (واشترك خطاب الانثيين) اي ولما اشترك
 ثنية المخاطبين في اللفظ (فرجعت) اي وبهذا السبب رجعت حروف الخطاب (الى خمسة) وقوله
 (مضروبة) مجرور على انه صفة لقوله الى خمسة في تركيب الشارح لزجه قول المصنف بقوله
 ومرفوع على انه صفة لقول المصنف خمسة اي حروف الخطاب بحسب اللفظ خمسة مضروبة
 (في خمسة) اخرى حال كون تلك الخمسة التي ضربت حروف الخطاب فيها (من انواع اسماء
 الاشارة يعني) اي يريد من انواع (المفرد والمذكر والمؤنث ومتاهما وجمعهما وهي) اي وانواع
 اسماء الاشارة ايضا (سته) لان المعاني فيها ستة ثلاثة للمذكر وثلاثة للمؤنث وهذا الستة (راجعة
 الى خمسة) كما رجعت حروف الخطاب الى خمسة لكن رجوع حروف الخطاب الى الخمسة

وانما خص سيويه هذا
 الخلاف لانه العبد فيها
 بينهم قبل فيه بحث لانه حكم
 المحقق الشريف قدس
 سره في شرح الكشف
 بان الخليل اعلى كميته ولا
 ريب في ان الامر كما قاله
 قدس سره وان القائل
 يحرف الكلم عن مواضعه
 فان الشريف قد صرح في
 ذلك الصرح بان سيويه
 اعلى كميته من الخليل
 وغيره من علماء العربية
 كما لا يشك على من نظري
 اول سورة البقرة قوله
 اولان الحق بيان الخلاف
 لا تعيين المخالفين بل لا يخفى
 بعده من العبارة وليس
 كذلك بل الظاهر ذلك
 فانه لو كان المراد بيان
 المخالفين لوجب تعدادهم
 ولم يفعل ذلك في غير هذه
 المسئلة ايضا والمجب ان
 القائل في كلا الاحتمالين ولم
 يبين ما يحمل عليه الظاهر
 ان الثابت عنده ذهول
 المص عن كون هذا
 مذهب جمهور النحاة
 وذلك من تصور اطلاعه
 فان المص صرح في الامالي
 وغيره بان ذلك مذهب
 اكثر النحاة (قوله) وهي
 زائدة عند البصريين نافية
 مؤكدة عند الكوفيين
 قبل الظاهر ان زيادتها عند
 البصريين ايضا تأكيد
 النفي وهذا ناقص لما سبق
 من كلامه ان ما الزائد ما لا
 يتعلق بها غرض اصلا
 (قوله) اي اسم اشتد
 ليخرج آه قبل جعل
 الاشتغال بمعنى كون الخبر
 مسنونا عند سماعه فاحتاج

لاخراج الحروف الا
واخر الاميين ما اريد
بكلمة ما ولو جعل الاشتغال
بمعنى كون الخبر متعلقا
مذكورا لافادة معنى فيه لم
يحتاج له اليه والاحتياج
ليس لمجرد اخراج
الحروف الا واخر
المذكورة بل لكل مجموع
من الحروف الا واخر
وجزء آخر لاشتغاله على
الجار كاشتغاله الاسم وليس
كذا فان معنى اشتغال الصي
على آخر محله في ذلك
الصي ليس الا ولا يخفى ان
هل الاعراب يشتمل على
علم المضاف اليه لصحته
وثبوت فيه فاحتج الى
جعل ما عبارة عن الاسم
لاخراج ذلك وليست
الحروف الا والاول والاول
واسط تشتمل على علم
المضاف لان محله الا واخر
فلا يصح الا الاحتراز الا
عنها (قوله) والمضاف اليه
وان كان مختصا بما عرفت
به لكن المشتل على علامته
اهم منه وما هو شبه به قيل
اشارة بقوله وان كانا
مختصا بما عرفت به الى احتمال
ان لا يكون مختصا بالظاهر
ما عرفت به بان يراد بما نسب
اليه حقيقة او صورة وقوله
ولكن المشتل على علامته
اهم منه وما هو شبه به مبنى
على ان يراد به المشتل على
ذات العلامة لا على العلامة
من حيث انها علامه او
الاشتغال حقيقة او صورة
وقه انه يتنقض تعريف
المجروح بتل غلام غير
مجرد ويمكن ان يدف
بان المراد بعلامه المضاف

لاشتراك تبيينهما ورجوع اسماء الاشارة (لاشتراك جمعهما) اى جمع المذكر والمؤنث حيث
اشترك فيهما اللفظ واحده هو اولاء ولما فسر الش الحصة بالانواع مع ان الظاهر ان يفسر
بالافراد اراد ان يبين باعث التفسير فقال (وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة) ولم نقل من افرادها
(لان افراد المفرد المؤنث) من الانواع (ترقى الى ستة) لان افرادها المفرد المؤنث على ما سبق
من اللغات الواقعة فيه سواء كان بعضها اصلا وبعضها فرعا له او كان كلها اصولا برأسها ستة وهى
تاو ذى وتة وذه وتهى وذهى فلو اعتبر الافراد فيها لكان افراد المفرد المؤنث ستة فيقتضى
ان يكون المضروب فيه ههنا عشرة ستة للمفرد المؤنث وواحد للمفرد المذكر واثنا لتثنيتهما
وواحد لجمعهما واما اعتبار المص في المضروب فيه الحصة علم ان مراده بحسب الانواع لا الافراد
وانما اعتبر المصنف لانواع دون الافراد لانه في صدد تعدد الاسماء التي يدخل فيها حرف
الخطاب لا في صدد مطلق التعداد ولا شك انه لا يدخل على كلها كما يشهد عليه موارد الاستعمال
ثم الفاء في قوله (فيكون) اما للتفصيل واما للجواب فعلى الاول يكون المراد به تفصيل الحاصل
من الضرب وعلى الثانى قريع الحاصل وعلى كلا التقديرين يرجع اسم فيكون الى الحاصل
ولما فسر الش اخرج قوله اى (الحاصل من الضرب) يعنى فيكون الحاصل من ضرب حروف
الخطاب الحصة في مضروب انواع اسماء الاشارة الحصة (خمس وعشرين وهى) (اى تلك
الحصة والعشرون) (ذاك) فتح الكاف اى ابتداء هذا ذلك منتها (الى ذاك) (يعنى) اى
المص بقصد بقوله هذا ان تلك الحصة والعشرين اولها (ذاك) فتح الكاف (اذا شئت) اى اذا
اردت الاشارة (الى مذكر وخاطبت مذكرا) اى وارتد الخطاب الى مفرد مذكر ايضا (واذا
كأذا شئت الى مذكر وخاطبت مذكرين) فتح الراء وحيث اردت المعنيين قلت ذلك اللفظ
(واذا كم) اى احدها ذا كم (اذا شئت الى مذكر) اى المفرد مذكر (وخاطبت مذكرين) بكسر الراء
(و) (على هذا القياس) (ذاك) وتوسط الش قوله على هذا القياس بين حرف العطف
وبين ذاك لارادة منج لفظ ذاك فيا قبله من بيان اثنين مواقع الاستعمال والافهنا
اللفظ في كلام المص مطوف على قوله ذاك من قيل عطف احدا جزاء الخبر على
جزء آخر فيكون المعنى على ارادة الش وتقول ذاك على هذا القياس يعنى على
القياس الذى قلت بقولى اذا اشئت الخ وعلى ارادة المص عطفه على ما قبله وهى
ذاتك في حالة الرفع (وذبتك) في حالتى النصب والجزم (اذا اشئت) اى اذا اردت
الاشارة (الى مذكرين) فتح الراء (وخاطبت مذكرا) اى مفردا مذكرا حال
كونه منتها (الى ذاتكن) في حالة الرفع (وذبتكن) في حالتى النصب والجزم (اذا
اشئت الى مذكرين) فتح الراء (وخاطبت مؤنثات) اى جمعا مؤنثات (وكذلك البواقي)
(يعنى) اى يريد المص بالبواقي (تلك) اذا اشئت الى مفرد مؤنث وخاطبت مفرد
مذكر امتنها (الى تاكن) يعنى تلك تاك تاك تاك تاك تاكن والمشار اليه فى كلها
مفرد مؤنث وقوله (وتيك الى تيكين) اشارة الى ان كاف الخطاب انما يدخل
فى اللفظين من اللغات الواقعة فى مفرد المؤنث وهما توى لان تى مقلوب تا كما مر الى الثانى
اشار بقوله تيك يعنى تيك اذا اشئت الى المفرد المؤنث وخاطبت مفردا مذكرا الى تيكين

وهو كلمة تلك مع ما عطف عليه وانما وسط الشارح بين مثل وبين ذلك لفظ الكلمة للاشارة الى ان لفظ ذلك هنا يراد لفظه كما هو الظاهر لانه اذا اريد معناه كان اشارة الى كل ما سبق من ذاواخويه فيكون خلاف الواقع وقوله (في اقادة البعد) تغيير لوجه الشبه بين ذلك وبين ما ذكر يعني ان تلك المذكورات مثل كلمة ذلك في ان كل واحد منهما اذا شتمل بتلك الصورة بعيد كون المشار اليه بعيدا ولما كان في قوله مثل ذلك احتمالات ثلاثة احدها ظاهر وتاسيه غير جائز وثانيها بعيد اما ان الظاهر فهو كون المراد منه لفظه كما فسر به واما الغير الجائز فهو ان يكون المراد به معناه ويشار به الى المجموع واما البعيد فهو ان يكون المراد به معناه ويشار به الى ذلك المذكور كما قلنا كلمة ذلك اراد الشارح ان يشير اليه اى الى هذا الاحتمال الثالث فقال (ولا يبعد) اى لا يبعد كل البعد بحيث يصير الى حد الاستماع وان كان احتمالا بعيدا في نفسه فلا يرد به هذا ما قال بان هذا الاحتمال بعيد فلا وجه في تصديره بقوله ولا يبعد (ان يجعل ذلك) اى ان يراد بلفظ ذلك معناه بان يجعل (اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا) وهى ما ذكره بقوله وذلك للبعد فيكون المعنى ان تلك الكلمات مثل المشار اليه الذى هو كلمة ذلك المذكور والاولى ان يقول الى لفظ ذلك لانه اذا اشير الى الكلمة يكون المناسب ان يقول تلك واما وجه البعد فافهم المعاصم من انه لو كان المراد ذلك لكن على المصنف ان يقول هذا بدون اللام يعنى بما استعمل في المتوسط لان لفظ ذلك مذكور فيما سبق في المتوسط ولما حصر المصنف الحكم المذكور في لفظ تلك وتلك وذلك المشددين واولئك حال كونها مقرونة باللام وكان حكم ما عداها مجتمعا اراد الشارح بيان احكام تلك وتلك وذلك المخففتين واولئك الغير المقرونة باللام فقال (واما تلك) اى حال كونها بغير اللام (وتلك وتلك) حال كونها (مخففتين واولئك بغير اللام) وقوله (فلمتوسط) خبر المبتدأ اى الكلمات المذكورة مستعملات للمتوسط وهذا من الشارح لبيان ماهو المفهوم من قول المصنف لكن لما كان المفهوم ههنا محتملا للاستعمال في القريب والمتوسط احتاج الى التحيين ثم شرع في بيان قاعدة فقال (وما هو المتوسط) اى الالفاظ التى تميز استعمالها للمتوسط بان تكون مقارنة بالكاف دون اللام (بعد حذف حرف الخطاب منه) يكون (لقريب) محذوف اذا حذفت الكاف منه يكون ذا فيكون للقريب وكذلك ذلك وتلك وتلك بعد حذف الكاف فان وتان فيكونان للقريب (واما ثمة وهما) حال كونها (بضم الهاء وتخفيف النون) (وهنا) حال كونها (فتح الياء وتشديد النون) وقوله (وهو الاكثر) ناظر الى فتحة الهاء يعنى اذا شدد النون كان فتح الهاء اكثر استعمالا من كسرهما (وجاء) فى بعض النسخ (كسر الهاء) اذا شددت نون (ايضا) اى كما جاء بفتح الهاء (فالمكان) اى ثمة وهما بلفظية فموضوع للاشارة الى المكان وفسره الشارح بقوله (الحقيقى) للاحتراز عن المكان الشبهي المجازى وبقوله (الحقى) للاحتراز عن المكان الذهني وقوله (خاصة) اى حال كون الموضوع للمكان مخصوصا اى بملاحظة الاختصاص وهذا احتراز عن سائر اسما للاشارة لانه ايضا للاشارة الى المكان كما قال هذا

(المجد)

وذكرى الى ان يكون له معنى فيما ليس له معنى كما صرح به المصنف فالامالى وايضا اضافة العلم الى المضاف اليه فيد الاختصاص فلا يدخل فيه اى في تعريف الجبرود ما لا يدخل في المضاف اليه (قوله) وكذا المضاف بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخل في تعريفه فيه انظر لان المصنف صرح بدخول اللفظ في التعريف كما ستقف عليه وكان الشارح قدس سره ينى كلامه على عدم التام (قوله) وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه قال في الشرح والجبرود بالحرف مضاف اليه الا ترى انك اذا قلت صرحت بزيد فقد اضفت المردود الى زيد بواسطة حرف جر ولذلك سعى حرف جر لانهما معاني الالفاظ الى الاسماء قال الرضى بنى الاسماء ولا على ان الجبرود بحرف جر ظاهر مضاف اليه وقد ساء سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ماهو المشهور لان من اصطلاح القوم انه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه محذوف التنوين من الاول للاضافة واما من حيث المعنى فلا شك ان زيدا في صرحت بزيد مضاف اليه اذا اضيف اليه المردود بواسطة حرف الجر وانت خبير بان العامل على ذلك حاطة اراد الجبرود فلا يحصل الفرض بتأنيده المشهور (قوله) مراد اقال المصنف احترازه عن مثل

المسجد وذلك اليتم ونحوه لكنها ليست بموضوع بصفة الاختصاص بل هي عامة للمكان وغيره كما اشار الى فائدة القيود بقوله (لا يستعمل) اي لا يستعمل ثمة واخواته (في غيره) اي في غير المكان المذكور هذا فاطر الى فائدة توصيف الشارح للمكان بالحقيق والحسي اي لا يستعمل في غير المكان الحقيق الحسي سواء كان مستعملا في غير المكان او في المكان الغير الحسي (الاجازات) وقوله (على سبيل التشبيه) بيان لملاقة المجازي انما تستعمل هذه الالفاظ في غير المكان مجازا على سبيل الاستعارة المصرية التابعة بان يشبه الزمان كافي قوله تعالى هنالك الولاية وغيره كما يشار بها الى القواعد والمباحث على طريق تشبيهها بالمكان في القوة والتمكن فاستعمل فيه ما وضع للإشارة الى المكان وقرينه ما ذكر بعده من الاوصاف وقوله (واما ما عداها) اشارة الى فائدة تقيده بقوله خاصة بما لا احتراز عن سائر اسماها الاشارة الى ان المذكورات من اسماها الاشارة موضوعة بالحقيقة للاشارة الى المكان خاصة واما ما عداها اي ما عدا المذكورات (من اسماها الاشارة) مثل هذا وغيره (فقد يستعمل في المكان) كالمذكورات ههنا في نحو هذا المسجد (وغيره) اي ويستعمل ايضا في غير المكان في نحو هذا الرجل وهذا عمل الفرق بينهما والحاصل ان الفرق بينهما بين سائر اسماها الاشارة ان هذه المذكورات تستعمل في المكان حقيقة وفي غيره مجازا بخلاف البواقياتها مستعملة في المكان وغيره حقيقة وله فرق آخر ذكره المصام وهو ان هذه الالفاظ مستلزمة للطرفية فلا تكون مبتدأ او غيره واما البواق فلا يلزم ظرفيتها فتكون ظرفا او غيره ثم شرع في مسائل الموصولات من المبنى فقال (الموصول) وقوله (اي الموصوت الممدود من المبنيات) اشارة الى ان الالف واللام في قوله الموصول لله داخلان جي وقوله (في اصلاح النحاة) اشارة الى ان ما ذكر بعده من التعريف لتعريف اصطلاحى لا لغوى والى ان المراد به اصطلاح التعويين لا اصطلاح غيرهم من الاقوام (ما لا يتم جزءه) وقول النح (اي اسم) تفسير لما اشار الى انه موصوف نكرة لا موصول معرفة حيث لم يفسر بالمعرفة لان المقام مقام التعريف والفائدة من التعريف هو الاعلام للجاهل لا للعالم ولو كان معرفة لزم معلومته وقوله (لا يتم) يتعلق به قوله (من حيث جزئيته) وفي هذا التعبير اشارة الى ان قوله جزء يتميز من الذات المقدرة في نسبة لا يتم الى فاعله يعني لا يتم جزئيته وقوله (يعني لا يكون جزءا كاملا) تفسير على طريق بوضع ان التامة صفة للجزء لان التميز ههنا بمعنى الفاعل واذا ايضا ان التميز راجع الى القيد اعني نفي التامة لا الجزئية وقوله (ان كان جزءا) اي تفسير التركيب بهذا ان كان لفظ جزء (تميزا) اي ان كان لصبة على التميز وهذا التفسير موافق لما عليه الجمهور من ان لا يتم ليس من الافعال الناقصة لان الافعال عندهم منحصرة في الممدودات منها ولفظ لا يتم خارج عنها واما عند من قال بعدم الانحصار فيجوز كونه من الافعال الناقصة على ان يكون بمعنى صار في نحو قولهم تم التسعة بهذا عشرة واليه اشار الشارح بقوله (او لا يصير) عطف على قوله لا يكون يعني اما ان يفسر بما سبق او يفسر بان معناه لا يصير (جزءا تاما ان كان يتم) اي لفظه (من الافعال الناقصة) وقال المصام وبمدجمله فلان ناقصا جملة بمعنى صار غير ظاهر الظاهر انه بمعنى كان انتهى اللهم الا ان يقال لما كان في التامة بعد نقصان تحول وانتقال فسر به لتلك

قوله فت يوم الجمعة فانه
نسب اليه القيام بواجبه
حرف جر تقديره او لكنه
محذوف غير مراد
واعترض عليه الرضى بانه
ان اراد انه غير مراد معنى
لم يجز اذ معنى الظرفية فيه
ظاهر وايضا انت مقر
بتقدير الحرف فيه وكل
مقدر مراد معنى اذ لا معنى
له الا هذا وان اراد انه غير
مراد لفظا اي ليس في حكم
المفوض به حيث لم يجز
والمقدر في الاضافة مراد
اي عمله وهو الجواب كانت
قلت المضاف اليه كل اسم
صفة كذا جبر وجر حرف
مقدر فيكون على نحو ما
انكر من حدهم العرب بانه
يختلف آخره وينضى الى
الدار كما الزمن اذ كون
المضاف اليه مجرور واحتاج
الى معرفة حقيقة المضاف
اليه حتى اذا عرفت حقيقة
جر بعد ذلك كالتى في
الفاعل انا محذوف ليعرف
فيرفع وقد جعل معرفة
حقيقة بحاجة الى كونه
مجرورا اذ معنى مراد باني
عمله اي الجواب والجواب ان
المراد هو الثاني كما دل
عليه صريح عبارة قوله
فيكون على نحو ما انكر من
حدهم العرب وينضى الى
الدار قلنا هذا وما
يكون كذلك ويلزم الدور
ان لو حدهم بظاهر الجبر
فهنا مل ثم قال الرضى اعلم
ان المضاف اليه اضافة
لفظية خارج من هذا الحد
اذ ليس الوجه في قولنا زيد
حسن الوجه مضاف اليه
حسن بتقدير حرف جر

الاشارة والاولى لا فسر على التقدير الاول بلا يكون فسر في الثاني بلا يصير للتفنن والله اعلم ثم قال (والمراد بالجزء التام) اي الذي اعتبر عدمه في الموصول (ما لا يحتاج) اي جزء الجملة الذي لا يحتاج (في كونه جزءا اوليا) نحل اليه (الركب او لا) اي انحلالا او لا لانه اذا نحل اليه انحلالا تاتوا يكون ذلك الجزء جزءا ناقصا لكونه جزءا الجزاء يعني ان الجزء التام هو الجزء الذي لا يحتاج في كونه جزءا اوليا وان كان غير محتاج بعد انضمام شئ اليه لكنه لا يحتاج قبل الانضمام (الي انضمام امر آخر معه) مثال الاولى (كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها) من اجزاء الجملة سواء توقفت الجملة عليه من حيث الاسناد كافي المبتدأ والخبر والفاعل او من حيث التعلق كالمفعول فهذا المبتدأ مثلا جزؤا دلي للجملة ونحل الجملة اليه انحلالا او لا فان لم يحتاج الي انضمام امر آخر نحو زيد في قائم فهو جزء تام وان احتاج الي انضمام امر آخر في كونه جزءا اوليا فهو جزء ناقص نحو الذي فانه اذا كان مبتدأ يحتاج في كونه مبتدأ الى انضمام الصلة ثم لما كان الظاهر للمعرف ان يقول في التعريف ما لا يكون جزءا لان المبتدأ اذا احتاج الي انضمام امر في كونه مبتدأ لا يكون مبتدأ فلا يكون جزءا اصلا فعدل المصنف عن هذه العبارة الظاهرة اراد الشارح ان يبين وجه المدلول فقال (وانما في) في التعريف (كونه جزءا تاما) بناء على ان النفي يرجع الى القيد (لا جزءا مطلقا) يعني سواء كان تاما او لا (لانه) اي عدم نفي الجزئية ثابت لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من الركب) بعد كونه جزءا تاما بالانضمام الصلة اليه (يكون الموصول وحده) اي من غير ملاحظة الصلة (ايضا) اي كما كان المجموع (جزءا) اي من الركب فلما كان الموصول قبل انضمام الصلة اليه غير خارج عن الجزئية كان نفي الجزئية عنه نفي للجزئية عما تحققت جزئته وهو على خلاف الواقع (لكن لا جزءا تاما) لكونه جزءا الجزاء (اوليا) اي ولا اوليا لانه اذا انحلت الجملة اليه نحل او لا الى مجموع الموصول والصلة وتانيا الى الموصول وحده وهذا ظهر فائدة قيد الكون والانحلال قوله او لا قوله (الابصلة) استثناء مفرغ يعني لا يتم شئ الابصلة (وعائد) ولما يوهوم توجه النقض على التعريف بانه باطل لكونه مستلزما للدور حيث ذكر فيه الصلة الموقوفة على الموصول اراد الشارح منه تحريم المراد فقال (والمراد بالصلة) اي المذكورة في التعريف (مناها القوي) وهو ما يتصل به (لا الاصطلاح) اي ليس المراد به الموقوف على معرفة الموصول وانما يمكن المراد به معناها الاصطلاح (ان الاصطلاح) عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير ثابت اليه يعني ان الاصطلاح ليس بعبارة عن مطلق اتصال شئ باخر بل هو عبارة عن الاتصال الخصوص وهو اتصال الجملة المشتملة على المائد واذا كان الاصطلاح عبارة عن هذا المعنى فمرقها اي معرفة تلك الصلة (موقوفة على معرفة الموصول) لان قوله بعد الموصول مذكور فيه واذا كانت معرفتها موقوفة على معرفة الموصول (فلو عرف الموصول بها) اي بالصلة (لزم الدور) ولما يوهوم من جانب الناقض ان قال لانسلم ان يكون المراد بالصلة معناها القوي اراد المعروف ان ثبت المقدمة المنوعة بقوله (والقرينة على ان

بل هو هو وكذا في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا يعرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حيث نصبه ايضا ولم يحتاج في اضافته اليه لافي حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بل قد تعدى اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع وان كان من فعل متعدي بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا كلامه وليس مبنيا الفعول عما قال المعنى والغرض ان يتدرج فيه القوي والنفى ولا يمكن التمييز بينهما الا بذلك التعريف واذ الفصل باخص من ذلك بل يريد الرد عليه بان قوله هذا وقصدك التمييز بهذا الحد بينهما ليس بمستقيم وتقول وبالله التوفيق ان الاسم لا يحجب نفسه والاسم لا يعمل الجر الا لثبوتها من الحرف العامل فاذا لم يكن حرف في الاضافة القلبية فكيف يكون المضاف اليه مجرورا والجماعة مضمكون على اعتبار حرف الجر في الاضافة القلبية فانهم يقولون بان المائل في المضاف اليه مطلقا اما الحرف المقدرا والمضاف لثبوتها من الحرف ولا قاتل بالفرق هنا بين المضاف اليه بالاضافة القلبية وبينه بالاضافة المنوية والشيخ الرضي لو وقع في تلك المخالفة قد اضطررب في هذا المقام وتبين ما هو المائل في المضاف اليه بالاضافة

المراد بها) أى بصلته (معناها القنوى لا الاصطلاحى) هى (قوله) أى قول المرف (وعائده) أنه لو
 اريد بها) أى بالصلة (معناها الاصطلاحى لكان هذا القول) أى قوله (وعائده) مستدركا) لكنه
 ليس بمستدرك فلا يكون المراد بها معناها الاصطلاحى وقوله (لأنه لاخراج) الخ دليل للمقدمة
 الاستثنائية يعنى ان قوله وعائده ليس بمستدرك لأنه قيد لازم لاخراج (مثل اذ وحيت) من
 تعريف الموصول لانها ليسا بموصولين لانهما وان وجدت بعد حاملة (و) لكن (ليس
 لهامصلة اصطلاحية) لعدم المائده فيها واذا كان لفظ عائده لا يخرج شئ مقار للمعرف لم يكن
 مستدركا واذا لم يكن مستدركا يكون قيد لازما واذا كان القيد لازما لم يكن المراد من الصلة
 معناها الاصطلاحى لأنه لو كان المراد بها الاصطلاحى لم يلزم ذكر المائده لكونه مندرجا فيه ثم
 شرع فى احتمال جواب آخر عنه بتغيير التعريف فقال (والقائل) أى ويجوز ان قائل (ان يقول)
 فى الجواب عنه (يمكن) أى لا يمتنع (ان يعرف الصلة بما) أى بتعريف (لا يتوقف معرفته)
 أى معرفة التعريف (على معرفة الموصول بان يقال) فى تعريف (الصلة جملة متصلة
 باسم لا يتم) أى ذلك الاسم (جزء الامع هذه الجملة) وقوله (متصلة) صفة بمد صفة للجملة أى
 الصلة جملة متصلة مشتملة (على عائده) أى الى ذلك الاسم (فعل هذا) أى بناء على تعريف
 الصلة بهذا التعريف (يجوز ان يكون المراد بالصلة) فى تعريف الموصول (معناها الاصطلاحى
 ولا يلزم الدور) المحذور فانه لما لم يكن الموصول مذكورا فى هذا التعريف الذى عرف به
 الصلة لم يلزم الدور لانه لم يتوقف معرفة الصلة على الموصول فى التعريف الذى عرفناها
 به ولما توجه على هذا التعريف ايضا انه وان ادفع بهذا التعريف لزوم الدور لكنه بقى فيه
 محذور آخر وكون ذكر المائده مستدركا فانه لما اعتبر فى الجملة التى اريد اتصالها بالموصول كونها
 مشتملة على المائده وكان المائده ايضا مأخوذا فى تعريف الصلة واذا اشتملت الصلة الاصطلاحية
 على هذا المعنى يكون ذكر المائده مستدركا كالحالة لكون هذا التعريف مضافا على ذكره
 اجاب عنه بقوله (وذكر المائده مع انه مأخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحية) على تعريف
 هذا القائل ليس بمستدرك وانما كان مستدركا اذا لم يحصل منه قيد قاصلا وليس كذلك بل
 فى ذكره مكررا قائده وهى (تصرح بما) أى بالمعنى الذى (علم ضمنا) أى فى ضمته لا مخرجا
 وقوله (بالتن) مفعول له لتصرح أى قد تصرح به بعد ما علم فى ضمن التعريف لقصد
 البالغة (فى الاحتراز) أى فى الذى قد حصل فى ذكره ضمنا (عن مثل اذ وحيت) أى عن
 الاسماء التى التزم كرا الجملة بمدها وليست بموصول فان ذكر المائده فى هذه الجملة التى وقفت
 بعد اذ وحيت ليس بملتزم وبهذا حصل الفرق بينهما وبين الموصول فخرجت امثال هذه الاسماء
 التى يلزمها الجملة بذكر المائده ولكن لما كان ذكره فى التعريف على طريق الفضلة اعنى بقوله
 مشتملة على عائده ذكره قابلا للاهتمام بشانه ومن الين انه لا يلزم من ذكر الشئ مرتين بل مرات
 اذا كان للإهتمام استدراك منكرو وقال المصام ولا يخفى ما فى كلام هذا القائل الذى غير التعريف
 من التكلف ومع ذلك يلزم عليه ان يكون ذكر ما لا يتم جزءه فى تعريف الموصول لغوا بدخوله

اللفظية فقال وفى العامل فى
 المضاف الى اللفظ اشكال
 ان قلنا ان العامل هو
 الحرف المقدرا اذ لا حرف
 مقدر او قلنا ان
 العامل معنى الاضافة لانا
 نريد به مطلق الاضافة اذ لو
 اردنا ذلك لوجب انجرار
 الفاعل والمفعول والحال
 وكل موصول الفصل بل نريد
 الاضافة التى يكون بسبب
 حرف الجر وكذا ان قلنا
 ان العامل هو المضاف لان
 الاسم لا يعمل الجرا لا
 لثباته من الحرف العامل
 فاذا لم يكن حرف وكيف
 ينوب الاسم عنه قال ويجوز
 ان يقال عمل الجبر لثباته
 للمضاف الحقيق فيجوده
 من التثنية والنون لاجل
 الاضافة فقد ظهر بذلك
 وقوعه فى حيز وبين
 وكونه كسائمه
 عليه النون واختلط به
 الظنون فان ما ذكره فى
 امتناع كون العامل به
 الاضافة او المضاف
 يدل دلالة قطعية على كون
 الاضافة اللفظية مشاركة
 للمعنوية فى اعتبار حرف
 الجر وقد نل ذلك وايضا
 تجوز كون العامل هو
 المضاف مع قطع النظر من
 الحرف ومعناه مضاف
 لقوله الاسم لا يعمل الجبر
 للاثباته من الحرف العامل
 وانما وقع فى هذه الورطة
 من ان القوم يقولون فى
 المعنوية ان الاضافة بمعنى
 اللام او بمعنى من ولا
 يقولون كذلك فى اللفظية
 بل يصرحون بان مدادها
 ليس الا التخييف لكنه

في مفهوم الصلة يعني مفهوم الصلة التي عرفت بهذا التعريف فهو هذا القائل من محذور
 ووقع في محذور آخر وهو اشتغال تعريف الموصول على القفو وهو ذكر ما لا يتم جزءه أذ
 اللازم عليه أن يكتفى قوله لا يكون الابصلة وان يقول ما لا يذكر الابصلة ثم أن قوله وذكر
 المائد من مقول هذا القائل والظاهر أن هذا منع لزوم الدور والاستدراك على تقدير ارادة
 المعنى الاصطلاحي من الصلة يعني انما لا نسلم لزوم الدور اذا اراد بالصلة معناها الاصطلاحي وانما
 يلزم اذا عرفت بالتعريف السابق واما اذا عرفت انها بهذا التعريف فلا دور ولا نسلم ايضا لزوم
 الاستدراك يذكر المائد انما يلزم لو كان ذكره من غير قاعدة وليس كذلك وقوله (ولما كانت
 الصلة) الخ توطئة لقول المصنف وصلته وانما احتاج الى هذه التوطئة لدفع ايهام كون
 المقصود من قوله وصلته تعريف الصلة لكونه في صدد التعريف حيث عرف اول الموصول
 فيهم كونه في صدد التعريف ان قوله وصلته شروع في تعريف الصلة لوجود التضاف بينهما
 فاراد الشئ ان يدفع هذا الايهام بهذه التوطئة بان مقصود المصنف بقوله وصلته ليس تعريف
 الصلة كما توهم لانه لو كان كذلك لزم بطلان التعريف بكونه غير مانع لكونه تعريفا بالاعم بل
 المقصود من ذكره انما كانت الصلة اى المذكورة في تعريف الموصول بقوله الابصلة
 (عنيهما) اى بالمعنيين اللذين يجوز ارادة احدهما ههنا وهما معناها القفوى ومعناها الاصطلاحي
 الذي عرف به القائل (اعم بحسب المفهوم) وان كانت مساوية بحسب التحقق لان الصلة لم
 تحقق في الواقع الا بالوصف المقصود واما بحسب المفهوم فهي اعم (من ان يكون) جملة خبرية
 او غير خبرية بان تكون انشائية طلبية او غير طلبية لذكر الجملة في التعريف مطلقة (ولا تكون
 بحسب الواقع) اى ولا يجوز ان تكون الصلة في الواقع (الا) جملة خبرية فان هذا التخصيص
 لا يفهم من التعريف قوله (والمائد) عطف على والصلة اى ولما كان المائد المذكور في التعريف
 (اعم) ايضا بحسب الفهم (من ان يكون ضمير او غيره) بان يكون الانف واللام او غيره من
 المائدات (واذا كان ضميرا) اى وايضا اذا كان المائد ضميرا (اعم من ان يكون) ذلك الضمير
 (الموصول) بان يكون واجماله (اول غيره والواجب) اى والحال ان الذى وجب
 في الضمير الذى اشترط في الصلة (ان يكون ضمير الموصول) وانما ذكر الشئ والواجب
 اهتماما بان كون الضمير ضمير الموصول لانه متفق عليه بخلاف وجوب كون المائد
 ضميرا لانه مختلف فيه حيث ذهب المالكي الى جواز كونه اعم من الضمير لما ذكره في التسهيل
 بعدم الفرق من ان المائد الى المبتدأ اعم اتفاقا من ان يكون ضميرا او غيره واذا قيس عليه عائد
 الموصول بقى على عمومته ورجح العصام كونه عاماهنا ايضا وتيمه صاحب الامتحان وقوله
 (عنيهما) جواب لما يعني ولوجوب التخصيصات الغير مفهومة من التعريف عين المص
 الصلة (بقوله) (وصلته) (اى صلة ما لا يتم جزء الابصلة) وعائنا تفسير لمرجع ضمير
 وصلته وانما فسر الضمير بها اول جملة واجمال الى الموصول كما هو الظاهر لانه قريب بالنسبة الى
 الموصول ولان السبب لتعين الصلة انما هي الصلة التي ذكرت في تعريف الموصول والتصرح
 به في المرجع انما يحصل بذكره مفضلا بذكره مجحولا ولا يحصل الذكر التفصيلي الا بالارجاع

هفل من اثبات ذلك فيه
 وتقيه عنه مبنى على اعتبار
 معنى وهذا انما يكون
 بعد تحقق الاضافة وثبوتها
 وهو يتوقف على اعتبار
 الجبر كما عرفت فلا يلزم من
 قولهم القطة لا تكون
 بمعنى من واللام وعدم
 تقديره جالا فادة معنيهما
 عدم اعتبار حرف الجر
 مطلقا الا ترى ان بعض
 افراد المعنوية من نحو غلام
 زيد لا يجوز فيه تقدير اللام
 لفساد المعنى ولزوم كون
 غلام زيدا مذكرا كغلام
 لزيد فاذا وجب اعتبار
 حرف الجر فيه لتصحیح
 اللفظ في القطة بطريق
 الاولى (قوله) تنوينه او ما
 يقوم مقامه قبل هذا
 الاكثر فلا ينتقض بالحسن
 الوجه لان الحقة في الاضافة
 فيه محذوف متعلق المضاف
 اليه ولا ينتقض بكم رجل
 وحواج بيت الله والضارب
 الرجل لان المراد محذوف
 التنوين لاجل الاضافة
 كونه بحيث يجب حذف
 تنوينه لاجلها لو كان به
 تنوين ولا يلزم حصة اضافة
 الغلام الى زيد لان الغلام
 ليس بحيث لو كان فيه
 تنوين لقط بسبب
 الاضافة لانه لو كان فيه
 تنوين لقط لاجل اللام
 وفيه ان قولك الضارب
 الرجل وقولك الغلام زيد
 الغرض سواء في علة حذف
 التنوين المندرج ايضا هذه
 الدعوى تنافي ما سبق من
 قوله هذا في الاكثر فلا
 ينتقض بالحسن الوجه لان
 الحقة في الاضافة فيه محذوف

الى المذكور في التعريف وقوله (جملة خبرية) خبر المبتدأ وهو صلتته وقوله (او ما في معناها
كاسمى الفاعل والمفعول) كعطف التالين الذي هو عطف قول القائل على قول القائل الاخر
نحو قوله تعالى قال ومن ذريتى يعنى ان الصلة ليست بمنحصره بالجملة الخبرية التي هي المركبة
بالتركيب الاسنادى الخبرى بل مراد المص بها انها علم من ان تكون مركبة بالتركيب الاسنادى
الخبرى او بالتركيب الغير الاسنادى خبرية قوله بعده وصلته الالف واللام اسم الفاعل
واقصار المص على الجملة الخبرية لكونها اصلا في الصلة لان الذى والتى وغيرهما من الموصولات
وضعت لجمعها صفة للمعرفة بواسطتها لان الجملة تكرر لا تكون صفة للمعرفة فحمل اخوات
باب الذى عليها وانما وجب ان تكون خبرية لان الانشائية كالامر والتهى غير موصوفة
للموصولات والصلة يجب ان تكون موصوفة لها قوله (والعائد) مبتدأ في قوله (ضمير) خبره
اى العائد الذى ذكر في ضمن امرى الموصول هو ضمير فقط وقوله (لا غير ضمير) تأكيد
للقصر المستفاد من سوق الكلام اى المراد بالعائد هو الضمير لا غيره من العائدات وقوله
(له) ظرف مستقر صفة للضمير اى ضمير كائن له وقوله (اى للموصول) تفسير لمرجع
الضمير المحرور وقوله (لا لغيره) تفسير للتخصيص المستفاد من سوق الكلام لاجل التعيينات
الثلاثة احدهما تعيين الصلة للجملة الخبرية فافاده قوله وصلته وتانيهما تعيين العائد للضمير فافاده
بقوله والعائد ضمير وتالثهما تعيين الضمير لكونه للموصول فافاده بقوله ههنا له ولما كانت
الالف واللام الداخلتان على اسم الفاعل والمفعول معدودتين من الموصولات لكونهما
اسمين ولم تكن صلتها جملة في الحقيقة بل في معنى الجملة اراد ان يبين صلتها فقال (وصلة
الالف واللام اسم فاعل او مفعول) وانما لم تكن صلتها جملة مع انها هي الاصل فيها لان اللام
الموصولة تشبه اللام الحرفية اى في الصورة فتكون اسما في الحقيقة وحرفا في الصورة (فحملت
لذلك صلتها) اى صلة اللام (ما) اى لفظا (كانت جملة معنى) لكونها مشتملة على السند والمُسند
اليه والاسنادات انما لان اسم الفاعل مشتمل على الفاعل الراجع الى اللام وعلى الحدث المسند به
وكذلك اسم المفعول مشتمل على نائب الفاعل المرفوع وعلى الحدث وكان اصل صورتهما
جملة فعلية لكن جعلت (مفردة صورة) اى من حيث الصورة او في الصورة (عملا بالحقيقة
والشبه جميعا) اى ليحصل العمل بالحقيقة وبالشبه بان اعتبرت حقيقتها حتى جعلت صلة لان
الصلة من افراد الجملة واعتبر افرادها في الصورة لكون الموصول الداخلى عليها في صورة
الحرف وقال المصام ليس تعرض المص لصفة الالف واللام لعدم دخولها في تعريف الصلة
فانها داخلة في تعريف الصلة لان هذا الاسم الذى هو في صورة اسم الفاعل او المفعول جملة
سكنت وصيغت على تلك الصورة بل تعرض لها لبيان ان صلة اللام الموصول هذه الجملة من بين
الجل والادلى للمص ان يقيد بقوله فقط ليوجد الاحتراز عن اسم التفضيل والصفة
المشبهة من بين الصفات لانها لبعدها عن الفعل لا يكونان صلة انتهى وحاصل مراده
ان فائدة الخبر في قوله وصلة الالف واللام امران احدهما تعيين صلتها من بين الجمل وتانيهما
تخصيصه باسم الفاعل والمفعول فيستفاد الاول من كلام المصنف على ما قرره
والتانى من اشارة الكلام بمونة القاعدة المقررة بان السكون في محل البيان

متعلق المضاف اليه فانه ح
يكون البيان كلبا ويندرج
نحو الحسن الوجه تحت
لضارب الرجل والتحقيق
هنا بحيث يظهر ما وقع
القائل فيه ان الرضى ذهب
الى صحة التقدير في نحو
المعرف باللام ايضا حيث قال
في شرح قول المص مجردا
تنوينه اى التنوين او ما
يقوم مقامه من نون التنبية
والجمع وكذا ما ليس فيه
لتنوين والتنوين بقدر انه لو
كان له تنوين لحذف
لاجل الاضافة كما في كم
رجل ومن حواج بيت
الله والضارب الرجل فعل
هذا يكون شاملا للكل ولا
يجه السؤل بجواز الغلام
زيد لان الكلام فيها جاز
وثبت والمص ايضا صرح
بذلك قائلا ردت التنوين
وما قام مقامه وكذلك ما
ليس فيه تنوين بقدر ان لو
كان فيه تنوين كان محذوفا
لاجلها لكنه اراد تقديره
فيما ليس باللام فلا يشمل
هذه نحو الحسن الوجه
والضارب الرجل ويقول
بان ما يقوم مقامه اهم من
ان يكون حقيقة او حكما
فدخل نحو الحسن الوجه
ايضا حيث حذف ما اضيف
اليه فاعل الذى هو كجزء
منه والمضاف اليه قائم مقام
التنوين فلما حذف من
فاعله المضاف اليه فكأنه
حذف من المضاف المكان
الجزئية واما نحو الضارب
الرجل فلم يحذف منه تنوين
ولا ما يقوم مقامه حقيقة
ولا حكما لكونه محمول على
الحسن الوجه فكان في

حكمة وذلك لان سقوط
التوين من المرف باللام
لا يكون لاجل الاضافة
هذه بل لاجل اللام
(قوله) ثم المتبادر من هذا
التعريف قبل انما قال
المتبادر لانه يمكن تأويل
التعريف بان المراد بواسطة
حرف الجر لفظا او قدرا
اهم من التقدير حقيقة او
حكما ولا يخفى ان هذا
التأويل لا يدخل اللفظ على
وأى من لا يقول باعتبار
الحرف فيها وكلام الشارح
مبنى عليه بل معنى المتبادر
ان الظاهر من كلام القوم
هو ان اساس تعريف
باللفظية والتعريف مبنى
على اعتباره لفظي غير داخلة
فيه والعجب من الشارح
انه قال نظر الى كلام القوم
فان الظاهر من كلام القوم
ليس عدم الدخول بل هو
مخالفه به الشيخ الرضى
وكانه قدس سره لم يلتفت
الى قول الهندي اعلم ان
كلام النحويين دل على ان
الاضافة اللفظية ايضا
بواسطة حرف الجر
(قوله) لانها تبين معنى
المضاف قبل شياء ومنه ان
نسبة المنوى الى المفادله
وكذا اللفظية فان الاضافة
الاولى تفيد تعيينا او
تخصيصا لحنى المضاف
والثانية لا تفيد الا تخفيفا
اللفظ المضاف فنسبة
الاولى الى معنى المضاف

في هذا الحصر ولما سكنت عن نحو قوله مثل اسم الفاعل وعن قوله او نحوها او امثالهما فهم منه
الحصر ولما قال الخنثى والاولى ثم شرع المص في تعداد الموصولات فقال (وهي) وفسره
الش بقوله (اي الموصولات) لتلايتهم ارجاعه الى الصلة في اول الوهلة وان لم يصح
رجوعه اليها بديار اد الحبر (الذي) اي لفظا الذي حال كونه موضوعا (للمفرد المذكر)
(والتي) حال كونه موضوعا (للمفرد المؤنث) (واللذان) حال كونه موضوعا (لثنى المذكر)
(واللتان) حال كونه موضوعا (لثنى المؤنث) ولما توهم ان اللذان واللتان مبنيان على الالف في كل
الاحوال كما هو مقتضى كونهما من المبنيات اراد بيان حالهما فقال (ويكونان) اي ويكون
لفظا اللذان واللتان مقارنين (بالالف) وقوله (في حالة الرفع) تبيين لكنهما بالالف يعني
لامطلقا بل اذا استعملا في مقام الرفع (والياء) ان يكونان بالياء (في حالة النصب والجر)
(والاولى) ولما كان هذا اللفظ مرسوما بالواو بعد الالف والتيسر به هل يقرأ الواو حتى
يقرأ على وزن طوى كما كانت عليه مؤنث الاول ولا يقرأ الواو فيكون ارسامه به لبيان ضمة
الهمزة كما في اولئك اراد الشارح دفع هذا الالتباس فقال (على وزن العلى) يعني انه يضم
الهمزة من غير وصل حال كونه موضوعا بالاشترار (لجمع المذكر والمؤنث) قال الذي اللذان
الاولى والتي اللتان الاولى (الاياء) اي لا فرق بين الوضعين الا فرقا وهو ان لفظ الاول
(في جمع المذكر) اي استعماله فيه (اشهر) من استعماله في جمع المؤنث (والذين) بالياء الساكنة
المكسورة ما قبلها والون المفتوحة وجاء الذون بالواو الساكنة المضمومة ما قبلها وجاء الذين
وكذا اللذان واللتان بمحذف النونات اذا طالت صلتها كذا في الامتحان ولما تبس لفظ الذين
بلفظ الذين في التثنية اراد دفعه بقوله (كاللذين) وقوله (لجمع المذكر) يعني الذين واللذين
كلاهما لجمع المذكر لكن الاول جمع من لفظه والثاني جمع من غير لفظه كما قيل في الحاشية ان
اللذين رفعا ونصبا وجر اجمع الذي من غير لفظه ويحذف نونه فيقال اللان بهمزة بعدها ياء
ساكنة كالتقاضى وهو قليل وقد جاء اللان رفعا واللائن نصبا وجر انتهى وقد اهل الش
ذكر هذا النقل واهمل ايضا ما ذكر في الامتحان من ان الاول والذين مختصان بالوى العلم فلا
قالان في غيرهم ولا يخفى ان الشارح العلامة معذور في هذا الاحمال لاهمال المص فيه (واللائى)
(بالمهزة والياء) اي حال كونه بالمهزة المكسورة وبالياء المدودة بعدها (واللاء) حال كونها
(بالمهزة المكسورة فقط) اي من غير ياء بعدها (واللائى) (بالياء فقط) اي من غير همزة
وقوله (مكسورة) يعني حال كون تلك الياء مكسورة (او ساكنة) اي وهما لتان فيها لكن
الفتحة الثانية فرع للاولى ولذا قال (اجراء للوصل) اي وصل كلمة اللان (بحرى الوقف)
وهذا الاجراء جائز وواقع كما قرئ متواترا قوله تعالى لقد كان لسبأ في مكنهم
بسكون الهمزة في لسبأ (لجمع المذكر والمؤنث) يعني حال كون كل من الكلمات الثلاث
موضوعة لجمع المذكر والمؤنث (الاياء) اي لكن استعمال تلك الثلاث (في جمع المؤنث
اشهر) من استعمالها في جمع المذكر على عكس لفظ الاول (واللائى والواوى)
(لجمع المؤنث) يعني حال كونها موضوعتين لجمع المؤنث ومختصتين به (وجاء في اللان

والثانية الى اقله ومن
الظاهر ان الحقة لا تكون
معنى اللفظ لانها صفة اللفظ
من حيث انه لفظ بخلاف
المرغوب والخصيص فان
الحاصل من ذلك ان الاصلين
معنى له باعتبار الدلالة عليه
وما اختاره باطل لاستلزامه
ان لا يكون المخصص
والمعنى هو الخاف ولك ان
تقول في بيان وجه التسمية
لما وجب في الاضافة من
اعتبار الحرف اما الداعي
اللفظ والى جمعا او
الداعي اللفظ فقط لسوا
الاول الى المعنى والثاني الى
اللفظ تمييزا بين قسميها
بهذا الوجه (قوله)
الصادق عليه وعلى غيره
بحرط ان يكون المضاف
اليه اقل لاحاجة الى ذكر
هذا الشرط لانه اذا
صدق المضاف اليه على
المضاف وغيره لاحالة
يصدق المضاف على غير
المضاف اليه لامتناع اضافة
لاخص مطلقا وانت خبير
بان الاستثناء عن هذا
الاشتراط والبيان انما
يكون في صورة سبق ما
يتم منه امتناع اضافة
الاخص مطلقا (قوله) واما
مسار كلتي واسد قبل ان
اورد المساواة التي هي قسم
من اقسام النسب كما هو
الظاهر لا يصح التمثيل
بالث والاسد لترادفهما
وان اورد المساواة في
الاستعمال بان يصح
استعمال احدهما كالمصح
استعمال الآخر لا يلزم
التماثل بالاهم والاخص
والمباين الا اذا حملت على

اللات بحذف الياء واجتماع الكسرة على التاء وهذا فرع اللغة الاولى وقوله (وفي اللواتي)
الفرع الثانية بمعنى وجاء في اللواتي راوا بحذف التاء والياء معا) وحاصل ما ذكره الشارح
ان المعنى قد ذكر ههنا سبع لغات وهي الاول والذين واللاتين واللاء واللاي واللاتي
واللواتي مع فروعات بعضها لفظان منها اختصاص في جمع المذكر وهما الذين واللاتين ولفظان
منها اختصاص في جمع المؤنث وهما اللاتي واللواتي وثلاثة منها مشتركة فيهما لكن يفرق
بينهما بزيادة الشهرة وقتها فان الاولى منها اشهر في المذكر واللاتي مع فرعيتها اشهر في
المؤنث (وما) عطف على ما قبله اي الموصولات ما اذا كان مقارنا (بمعنى الذي) اي
مضاه معناه الذي وهذا بيان ما به الاشتراك بين وما بين من وهو كونهما بمعنى الذي وقوله
(فيما لا يعقل) لبيان الافتراق بينهما وهو كون ما يستعمل فيما لا يعقل وقوله (غالبا) لتقييد
الاستعمال فيما لا يعقل بما اكثرى لا كاي واما استعمال من فيما يعقل فكلى وقوله (نحو)
عرفت ما عرفته) مثال الاستعمال الثاني فيما لا يعقل لان معنى ما في عرفته ليس من ذوي
المقول واما مثال استعماله فيما يعقل فهو ما قال (وجاء فيما يعقل) اي وقد استعمل لفظ
ما بعد كونه بمعنى الذي فيما يعقل (نحو والساء وما بينهما) حيث ورد في هذا الالة وما بينهما
مستعملا بجمع ان المقام يقتضي ان يستعمل فيها بمن لانه عبارة عن الله عز وجل (ومن)
عطف على ما قبله وقوله (ايضا بجماءه) بيان لما به الاشتراك بينهما وهو كونهما بمعنى الذي
وقوله (فيمن يعقل) لبيان ما به الافتراق ايضا وهو كونه مختصا فيمن يعقل ثم شرع الشارح
في بيان احكامهما المشتركة بينهما فقال (ويستوي فيهما) اي في ما ومن (المفرد والمتن)
والجمع والمذكر والمؤنث) اي يكون كل منهما عبارة عن مفرد نحو وما آذاك هجر
واحد او هجر ان او اجماع وكذلك يقال ومن آذاك زيد او زيدان او زيدون او هند
او هندان او هندات (واي) عطف على ما قبله ايضا وهو (بمعنى الذي) كافي الاولين
(نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار) وهذا للمذكر (وايه) للمؤنث
حيث قال (بمعنى التي) نحو اضرب ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار (وذو الطائفة)
بمعنى لفظ ذوا ايضا من الموصولات ثم فسر الشارح لفظ الطائفة بقوله (اي المنسوبة الى نبي طي)
وانما نسبت اليهم (لاختصاص مجيئها) اي مجيئ ذوا (موصولة) اي حال كونها موصولة كسائر
الموصولات (بلقيهم) اي بلفظ نبي طي وهو ايضا (بمعنى الذي) اذا استعملت صفة للمذكر (واني)
اي بمعنى التي استعملت صفة للمؤنث (قال الشاعر) وبثري ذو حفرت وذو طويت . ()
فان الما ما بي وجدى هو قوله بثري عطف على قوله ما ما بي فيكون ذو صفة او مبتدأ او خبر آله
وذو في الموضعين اسم موصول بمعنى التي وحفرت صفة المتكلم صلته والعائد الى الموصول
محذوف كائسره بقوله (اي التي حفرتها) والموصول مع صلته خبر للمبتدأ وذو طويت
عطف على ذو حفرت كما قال (واني طويتها) ويقال طويت البئر اذا قبعتها بالحجارة ولا يخفى ما
في قوله فان الماء ما بي وفي قوله وبثري ذو حفرت من الحصر الادعائي المستلزم للمندح كما هو
الانساب لمقام الافتخار (وذابعدما) اي بعض الموصولات لفظ ذاحال كونه بعدما (الكائن)
اشارة الى ان قوله (الاستفهام) ظرف مستقر صفة لما يتقدير المتعلق معرفة مثاله (نحو ما اذا

ما يلزمها فيلزم تكلفات كثيرة وذلك القول قوى لأرفع الآن يقال تسمع في التثنية على حال المرادف أيضا (قوله) فإن كان المضاف إليه أصلا لمضاف قبل إشارة إلى أنه ينبغي أن يقيد عبارة المضاف بما وجد الجنس المضاف بأن يكون أصلا للمضاف وكذا قوله في جنس المضاف بوصف كونه أصلا وفيه نظر لأن الإضافة اللامية لا تحسن في ثلاثة رجال وليس المضاف إليه أصلا للمضاف وبشكل مما ذكره جل مطلقا لأنه لا يصح جعل اضافته لامية ولا بيانية لأنه لا يصح ما ذكره رجل بل يجب في رجال إلا أن يقال المراد برجل الجنس والتورين لقويدة الجنية أي مأدعي هذا الجنس والكل باطل لأن الشارح قدس سره لم يرد بذلك إفادة قصور كلام المصنف بل أراد ما يستفاد منه وذلك لأنه لما شرح جنس المضاف بصيغة الصدق والمحل عليه وكان ذلك اختلافاً وتعباً له ليس منه أزال فساد الصوم بالنبيه على أنما سبق من الصدق والمحل معتبر في صورة الأصل كما هو مقتضى لفظ الجنس فإذا قلنا خاتم لافضة يتراب في كون الثاني جسا للاول واسلا له وإذا حكنا ذلك قلنا لافضة خاتم لا يكون الثاني جسا للاول ولا أصلا له كما هو الظاهر فكل مضاف

صنعت أي ما الذي صنعت (وسيجي) أعرا في مقام التفصيل (والالف واللام) أي وبعض الموصولات الف واللام واللام وأشار الشرح بتفسيره بقوله (أي مجموعهما) إلى أن المختار في الف واللام الموصول هو كون مجموعهما اسم موصول كذا في شرح المفتاح للشراف والتفتا إلى لانه اللام وحده على ما هو المختار في حرف التعريف فقل هذا قالوجه أن يقول وال كهل كذا في الامتحان ثم أشار إلى معانيهما بقوله (بمعنى الذي) أي إذا دخل على اسم الفاعل أو المفعول المفردين المذكورين (أو التي) أو بمعنى التي إذا دخل على مؤنثهما المفرد (أو التي) أي بمعنى اللذان واللتان إذا دخل على تثنيتهما مذكرا أو مؤنثا (أو المجموع) أي بمعنى الذين أو اللاتي إذا دخل على جمعهما مذكرا أو مؤنثا أيضا ولما فرغ المصنف من تعداد أسماء الموصول أجالا شرعا في بيان مسائلها فقال (والعائد بالمفعول) (أي العائد الذي لا يتم الموصول) جزأ (الابه) وهذا إشارة إلى أن الف واللام للمهاد الخارجين بأن يكون المراد من العائد ما سبق ذكره صريحاً في تعريف الموصول الذي هو من شروط الموصول جزء تاماً وقوله (إذا كان مفعولاً) أي إذا كان العائد مفعولاً للصلة قيد لجواز الحذف وقوله (والعائد مبتدأ وحلة (يجوز حذفه) خبره وقوله (إذا لم يمنع مانع) إشارة إلى أن جواز الحذف مقيد بشرط وهو عدم المانع للحذف والمانع للحذف هو كون العائد ضميراً منفصلاً واقعابعد الانحو الذي ما ضربت الألفاء فحينئذ لا يجوز حذفه إذ لو حذف لا يعلم أن العائد إلى الموصول هل هو المنفصل الذي بمدا لا أو الضمير المتصل قبل الألفيات القرض الذي لاجله الانفصال فعدم جواز الحذف ههنا المانع وكذا عائد الف واللام فإنه لا يجوز حذفه لمانع وهو خفاء كونهما موصولاً والضمير أحد دلائل موصوليتهما ولو حذف الضمير خفي علينا أنهما موصول أو حرف تعريف كذا في حاشية المعاصم ولهذا قيد بقوله (إذا لم يمنع مانع) ثلاثاً ذلك وقوله (لأنه فضلة) دليل لاختصاص جواز الحذف في العائد بالمفعول يعني أنه إنما يجوز الحذف في العائد بالمفعول دون غيره لأن المفعول فضلة فلا يبالى بذكره مع أن الإيجاز مطلوب وقوله (لأنه كان فاعلاً) دليل لعدم جواز الحذف في غيره المفعول وإشارة إلى أن القصر المستفاد منه قصر اضافي يعني بالنسبة إلى الفاعل لا إلى غيره من الرفوعات والمجرورات وقوله (لكنه عمدة) دليل لعدم جواز الحذف في الفاعل يعني أن جواز الحذف يختص بالمفعول دون الفاعل لأن الفاعل لما كان عمدة لم يحجز حذفه والمفعول لما كان فضلة يجوز حذفه وإنما حمل الشرح العلامة القصر المستفاد من مفهوم كلام المصنف حيث قيد العائد بالمفعول ثلاثاً يرد على القصر لزوم جواز حذفه ابتداءً والمجرور لانه يجوز حذف المرفوع إذا كان مبتدأ بشرط أن لا يكون الخبر حلة نحو الذي هو زيد يقوم غلامه ولا ظرفاً نحو الذي هو في داره ويجوز حذفه أيضاً إذا كان مبتدأ في صلة أي نحو قوله تعالى إياهم أشد على الرحمن أي إياهم هو أشد كما سيجي وإذا كان مبتدأ ومطالت صلته كقوله تعالى وهو الذي في السماء وفي الأرض الهامى وهو الذي هو في السماء له والمطالت الصلة بالمعطف عليه جاز

الحذف وكذا يجوز حذف الجور بشرط ان يجز بحرف متين تطلبه الصلة وتعدى به نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر ولا تعين تؤمر في التعدية بالياء طلبه فكان طلبه قرينة للمحذوف اي بما تؤمر به او بشرط ان يجز باضافة صفة ناصبة له تقدير انحو الذي انا ضارب زيد فان انا مبتدأ وضارب زيد خبره والجملة صلة للموصول والمابتدأ له محذوف وهو ضاربه اعلم ان تخصيص المصنف جواز الحذف بالمفعول قطعاً ومنه ما عداه خلاف الواقع بل اللازم عليه ان يقول وحذف المابتدأ المفعول كثير وحذف المبتدأ والجور قليل كما قال الضاوي في متن الامتحان حيث قال وكثر حذفه مفعولاً وقل مبتدأً وجوراً وأرصوه شارحه البركوي في زيادة لفظ وكثر حيث قال في الامتحان وقد اصاب بمعنى المصنف في زيادة الكثرة لولاها لا وهم اختصاص الجواز واعتذار الشئ الملامة عن المصنف بحمل القصص على الاضافي بقوله لا اذا كان فاعلاً لا يخص عدم الجواز بما عدا المفعول حيث خصص عدم الجواز بالفاعل ليدخل حكم المبتدأ والجور والمذكورين في جواز الحذف ولذا قال العصام ولا يخفى ان عذرا التقييد ضيف والاو لى ان الحذف فيها كتر انتهى ويمكن ان يعتذر بان مراد المصنف بالجواز بلا شرط وهو الجواز المترتب على كونه فضلة واما كثرة الوقوع وقتلته فتشئ آخر ولا شك ان الجواز فيما عداه مشروط بالشرائط المذكورة وان قلت ان الجواز في العائد المفعول مشروط ايضا بعدم المانع كما قيده الشارح قلت المانع الذي قيد بعده ليس بمانع للجواز لان علة الجواز هي كونه فضلة باقية والمانع الذي يكون عدمه شرطاً هو مانع للوقوع والوقوع اخص من الجواز ولا يلزم ان يكون شرط الاخص شرطاً للاعم بخلاف الشروط المذكورة للمبتدأ والجور ولا نهى شرطاً للجواز كما فصحت به عبارة العصام حيث قال وحذف المرفوع اذا كان مبتدأً يجوز بشرط ان لا يكون الخ ليس جعل الشرط متعلقاً بالجواز والله اعلم ثم قال (نحو قوله تعالى الله يسطر الرزق لمن يشاء ويقدر له اي لمن يشاءه) يعني ان المفعول العائد الى من محذوف في هذه الآية ثم المصنفاً لا وسطاً مستلة الاخبار بالذي بين مقام الاجمال والتفصيل اتباعاً للنحاة اراد الشئ بيان فائدة توسيطهم لها فقال (واعلم ان النحاة وضوا باباً يسمونه باب الاخبار بالذي) مع ما يلحق به كالتى (او ما يقوم مقامه) اي واما يقوم مقام الذي يعني به الالف واللام (ومقصودهم) اي مقصود النحاة (من وضعه) اي من وضع هذا الباب (تمرين المتعلم) وفي القاموس مرته تمريناً تمرن در به قد در ب انتهى والتدرب تعودى القاء في المهالك حتى تعود المرأة كما هو عادة الفرسان في تعليم الفرس فمن تمرين المتعلم تعودى في الجملة بالقاء فكره في المسائل العميقة كما قال (فيما نطمه في هذا الفن من مسائل النحو وتذكيره) اي لتذكير المتعلم (ايها) اي تلك المسائل لانه معز ان يعلم به مراتب المتعلمين في الاستحضار والسرعة في الاستقال ولانه لا بد في الاخبار بالذي من تذكير كثير من المسائل متلاً لا بد من تذكير الحال والتحيز به يجب ان يكونا تكرر حتى يعلم انها لا يخبر عنهما وان الجور مجزى وكاف التشبيه لا يحتمل مضمرب حتى يعلم انها لا يخبر عنهما وان ضمير الشأن يجب تقديره لغرض الابهام قبل التفسير حتى يعلم انه لا يخبر عنه

اليه هو اصل المضاف فهو جنس له وكل مضاف ليس باصل فليس بنجنس وبأعكس فيشبهما تلازم هدت هذا عرفت ان الكلام المص لا يقبل التقييد كذلك وان مثل قوله ثلاثة رجال ومأة رجل ما يعتد به كون المضاف اليه جنساً للمضاف معتبر على ان يكون هو اصلاً له فلا محذور (قوله) فذلك يوم الاحد وحلم الفقه وشجر الاراك قليل الانسب بحسب المعنى ان يكون هذه الاضافات بيانية واطهار من فيها خال من التكلف الا ان اقامة العربية جعلوها لامية ولا يظهر مادها هم اليه والا صواب كازمه القائل بل كون الاضافة في هذه لامية متعين بحيث لا سبيل الى البيانية وذلك لان شرط البيانية كون المضاف اليه جنساً للمضاف والاخص لا يكون جنساً للام وايضا من شرطها صحة الحمل وانت خبير بان لاخص لا يجعل على الهم (قوله) لنا لم لكن لا كانت الاضافة بمعنى في اه قيل هذا كلام طاهرى اوقع اول من وقع فيه قللة التدبر وتبعه كثيرون لتهم رتبة التقليد عن الفكر والتحقيق ما ادانا اليه انك عجل التوفيق وهو ان كثيراً ما يتزلا طرف الحظ منزلة الفاعل فيستداليه فالأضافة اليه ايضا لهذا التزليل فعنى ضرب اليوم كمن ضرب زيد فيكون بمعنى اللام

وليس هذا الوجه جائزاً
في نحو خاتم فنة فافتراق
ومن الظاهر ان الداهيين
الى المنوية في قسطن
يدعون ان الاضافة الى
الظرف ايضا بمعنى الالم
يقولون معنى ضربت اليوم
ضرب له اختصاص باليوم
بلاصة الوقوع فيه كقول
احمد حاملي الخشب لصاحبه
خذ طرفك ونحو كوكب
الخرقاء وسيل اى كوكب
له اختصاص بالمرء الخرقاء
بلاصة انها تدفع في النهي
لاسباب الشاء عند طلوعه
لاقبله كما هو شأن النساء
المديرة المهينة للامور في
احيانها وهي التي يقال لها
اضافة لادنى ملاصة كما
صرح الرضى وغيره
فصرح كلامهم بما يخالف
صرح مقامهم ليس بمرضى
ثم لهذا ذكره الشارح قدس
سره نظراً لان شرط البيان
ان يكون المضاف اليه
جنس المضاف محمول عليه
وشرط الامة ان لا
يكون المضاف اليه فيها
جنس المضاف فلا يمكن
ادراج احدهما في تحت
الآخرى بخلاف الظرفية
فانها ليست بهذه المثابة بل
وافقت شرط الامة على
ان ما ذكره قدس سره في
الجواب ضعيف لا يدفع
السؤال الترحيع بلا
مرجع الكلية الا ان يقال
هذا الارجاع محمول على
التعويض وارتكاب مجاز
كثير محدود فلذلك لم يجر
الرجاع اليها اليها (قوله)
اي ضرب واقع في اليوم
قبل الظان في يوم فيما هو

وعلى هذا فقس غيره (فانهم) اى فان التحاق (اذ قالوا الاحد) من المتعلمين (اخبر عن الاسم
الفلاني في الجملة الفلانية بالذي يمدى بينهم) له انه قبل البيان تعجز وهو غير جائز (طريقة
الاخبار به) اى بالذي (لا بدله) اى لذلك المتعلم (من تذكر كثير من مسائل النحو) اى بما يجوز
فيه التقديم والتأخير وما لا يجوز وما يجوز فيه الاضمار وما لا يجوز كما اشرنا فيما سبق الى نبذة منها
(وتدقيق النظر) اى لا بدله ايضا من تدقيق النظر (فيها) اى في تلك المسائل (حتى يعلم) بسبب
التدقيق (ان ذلك الاخبار في اى اسم) من الاسماء (يصح وفي اى اسم) منها (يتمتع) كما استطلع
عليه ما واذ كان الامر كذلك (فاراد المص) لهذا السبب (الاشارة الى هذا الباب فقال) (واذا
اخبرت) وتفسير الشئ لقوله اخبرت بقوله (اى اذا اردت ان تخبر) للاشارة الى ان اخبرت ههنا
بجاء مرسل تبين بذكر المسبب الذي هو اخبرت وارادة السبب الذي هو ارادة الاخبار وفائدة
المجاز ههنا بيان قوة القصد والارادة للاخبار به لا يختلف الفعل المراد عنها واما القرينة المانعة
عن ارادة مضاف الحقيق فهو ان اخبرت لما كان بصيغة الماضي افاذا تحقق الاخبار والحال انه لم
يتحقق بمدى يستحق بعد هذا وقوله (عن جزء جملة) مطلق تخبر وتفسير للمخبر عنه بانه يكون
جزء جملة كالبتداء والمفعول (بالذي) وتفسير الشارح بقوله (اى باستعانة الذي او انى او الالف
واللام) للاشارة الى ان الباء في بالذي للاستعانة كالباء في كتبت بالقلم من قبيل الاستعانة على
الفعل بآله وايضا فيه اشارة الى ان المراد بالذي اعم من النى وغيرهما من الموصولات فكأنه قال
اذا اخبرت باستعانة الذي واخواته وما يقوم مقامه قال العصام ان قوله وما يقوم مقامه هو الالف
واللام واما باقى الموصولات فلا يظهر انه يجزى هذا الاخبار في كلها اى نحو النى واللذان
والذين وكذا ما ومن وقوله (فان الباء ليست صلة للاخبار) بيان الوجه حمل الباء على الاستعانة
دون الصلة وقوله (لان الذي) الخ علة لقوله ليست صلة بمعنى ان كون الباء في قوله بالذي يحتمل
ان تكون صلة لقوله اخبرت وان تكون للاستعانة لكن الظاهر انها ليست بصلة لانها لو كانت صلة
يلزم ان يكون لفظ الذي مخبراً بها وليس كذلك بل مقتضى المقام ان الذي مخبر عنها لا مخبر بها
بقوله لان الذي (مخبر عنها لا مخبر بها) دليل للمقدمة الاستثنائية الواقعة وانما قلنا ان الظاهر هذا
لان المتفهم من كلام العصام جواز الحمل على الصلة بان يفسر قوله بالذي بقوله بما يعبر عنه بالذي
يعنى ان المراد اذا اخبرت بالاسم الذي يعبر عنه بلفظ الذي فعلى هذا يكون المخبر عنه الاسم الذي
يعبر عنه بالذي فيكون الذي مخبراً به فتح تكون الباء صلة للاخبار وقوله (صدرتها) جواب لاذا
(اى) اذا اردت الاخبار بالذي (او قمت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية) بمعنى
الجملة الحاصل بعدها الاخبار انما فسر صدرتها بقوله او قمت الى آخرها لعدم تأنى معنى التصدير
في الحقيقة لان التصدير عبارة عن جعل شئ في صدر شئ وفيه تعميم الضمير بارجاعه الى الذي
والى ما يقوم مقامه وتعيين المضاف اليه الذي اضيف اليه الصدر المذكور في ضمن التصدير (و
جعلت موضع المخبر عنه) قوله (اى في موضع ما هو) اشارة الى ان قوله موضع مفعول فيه لجملة
وتفسير المخبر عنه بقوله ما هو (مخبر عنه) اشارة الى ان المراد بالمخبر عنه هو الذات الذي قصد

اصل ضرب اليوم اعني
ضرب في اليوم متعلق
بالضرب وليس صفة
بتقديره واقع في اليوم وانت
خبر بان مراد الشارح
قدس سره المادة ان
انظر مقدر وذاك متعين
لضرورة استعالة كونه
لنوا كما هو الظ (قوله)
موسوعة للدلالة على
مطلوبة المضاف فان
وضعه على ان قيدان بين
المضاف والمضاف اليه
خصوصية ليست لغيره فلما
دل عليه لفظ المضاف
لذلك اطات التعريف
متلاذذك غلام رآك
غلمان كثيرة فلا بد ان تشير
به الى غلام من بين غلمانه
له صفة خصوصية يزيد
واما يكون اعظم غلمانه او
اشهر لكونه غلاما له او
يكونه غلاما معهودا بينك
وبين مخاطب وبالجمل
بحيث يرجع اطلاق اللفظ
اليه دون سائر الغلمان
وكذا كان ابن الزبير وابن
عباس قبل الطيبة قال
الرضي فلا تنظي من اطلاق
قولهم في مثل غلام زيدانه
بمعنى اللام ان معناه ومعنى
غلام لزيد سواء بل معنى
علام لزيد واحتمل غلمانه
غير معين ومعنى غلام زيد
اللام المعين من غلمانه ان
كان له غلمان جماعة او ذلك
اللام المعلوم لزيد ان لم يكن
له الا واحد (قوله) وليس
يجري هذا الحكم في نحو
هبرو مثل كنعو وشبهه
وغير ذلك قبل بنيت ان لا
يكون لفرق بين غلام زيد
بين غير اشارة الى معين

الاخبار عنه حال كون ذلك القصد (١) استمانه (التي في الجملة الثانية) بحجة غير معلومة في
الجملة الاولى التي كان فيها قبل قصد الاخبار وان كان معلوما فيها بحجة اخرى وفي قصير الخبر
عنه قوله بما هو مخبر عنه اشارة الى ان المراد به هو الذات التي تكون مخبرا عنه في الجملة الثانية
وان اطلاق الخبر عنه عليه مجاز اولي باعتبار ما يؤل اليه لانه باعتبار وجوده في الجملة الاولى
قبل الاخبار ليس بمخبر عنه فلم يكن موضعه ايضا موضع الخبر عنه الحقيقي ثم اشار الى كون هذا
الموضع ليس بموضع الخبر عنه الحقيقي قوله (يعني) اي يريد المصن قول وجعلت موضع الخبر
عنه (في موضعه الذي كان) اي ذلك الموضع (له) اي الذات الذي يكون مخبرا عنه في الجملة الثانية
اي في المال وقوله (في الجملة الاولى) متعلق بكان يعني كان ذلك الموضع موضعا له في الجملة الاولى
وقوله (ضمير اليها) مفعول ثان لجعلت وقوله (اي لكلمة الذي) قصير لمرجع الضمير في لها
مع التنبيه على ان تأنيث الضمير بتأويل الكلمة (واخرته) وقوله (اي الخبر عنه) قصير
لمرجع الضمير المنصوب في اخرته وقوله (عن الضمير) للاشارة الى المؤخر عنه اي اخرت
اللفظ الذي يكون مخبرا عنه في الثانية حيث وضعت موضعه الضمير الراجع الى كلمة الذي (خبرا)
(انصب على الحال) اي قوله خبرا منصوب على انه حال من الضمير المنصوب في اخرته يعني
اخرت الخبر عنه عن الضمير الراجع الى كلمة الذي حال كون ذلك المؤخر خبرا للبتدأ الذي
هو الموصول (او ضمن اخرته) يعني يحتمل اي يكون في نصب خبرا توجيه آخر وهو كونه
مفعولا ثانيا لآخرته على ضمير اخرت يعني (منى جعلته) لان التأخير عبارة عن جعل
الشيء مؤخرا عن الشيء الاخر فجاز ان يريد به معنى جعلته (اي جعلته خبرا متأخرا)
والحاصل ان الاخبار بالذي يحصل بعده اشياء بتصدرك الذي ويوضحه الضمير الراجع الى
الذي في موضع الاسم الذي اراد اخباره بتأخيرك لذلك الاسم عن ذلك الضمير وبجملته اياه
خبر عن ما صدر من الموصول ثم مثل له مثلا فقال (فاذا اخبرته) وزاد الشارح ههنا كلمة
(مثلا) احتراز عن التخصيص في المفعول (عن زيد من) (جملة) (ضربت زيدا) والتفسير
بتوسيط الجملة بين من وبين مدخولها للاشارة الى ان المراد من ضربت زيدا لفظه ولما ذكر
المص موضوع التمثيل على طريق الاجمال اعتمادا على التفصيل السابق اراد ان يذكره
تفصيلا فقال (بكلمة الذي) يعني اذا اردت الاخبار عن زيد بكلمة الذي (او قمتها) اي اوقعت
كلمة الذي (في صدر الجملة الثانية) يعني الجملة التي تحصل بمدا لجل المخصوص (وجعلت في
موضع ما) اي في موضع الاسم الذي (هو مخبر عنه) اي كان مخبرا عنه واخرته وبقى موضعه
خاليا وذلك الموضع (في هذا الجملة) اي في الجملة الثانية التي اراد تخصيصها (اعني) اي اراد بذلك
الخبر عنه الذي اخروا بقى موضعه خاليا (زيدا) اي لفظ زيدا اي الذي كان مفعولا في الجملة
الاولى وهذا التفسير الثاني وهو قوله (والمراد بموضعه) مبنى على ان المراد بموضع
الخبر عنه (محل الذي كان) ذلك المحل (له) اي للمخبر عنه (في الجملة الاولى) يعني في جملة ضربت
زيدا (وهو) اي ذلك المحل (محل المفعول من ضربت) فيكون المراد بالموضع محل
الاعراب الذي وجد فيه المفعول لاذات المفعول والحاصل انك اذا جعلت في موضع ما هو

خبر عنه سواء كان موضوع المؤخر في هذه الجملة او موضع زيد المفعول في الجملة الاولى
(ضمير الذي) اي راجعا الى الذي (واخترت الخبر عنه يعني زيدا) في المثال المصنوع
(وجملته) اي وجعلت ذلك المؤخر (خبرا عن الذي و) (قلت الذي ضربته زيدا) والواو
في قلت ليس في نسخة الكافية لان قلت فيها جواب لقوله واذا اخبرته فلا يقتضي الواو
واما باعتبار مزج الشارح الكلام المصنف مع كلامه فيقتضي الواو لانه على هذا معطوف
على جملة الذي هو بعض من كلام الشارح ولما اخص الاخبار بالالف واللام في الجملة
الفعلية من الجمل اراد المصنف ان يبينه عليه فقال (وكذلك) (وفسره الشارح بقوله
(اي مثل الذي) للاشارة الى ان الكاف في كذلك بمعنى المثل والى ان اسم الاشارة
اشارة الى لفظ الذي والكاف ان كانت حرفا تكون ظرفا مستقرا على انه خبر مقدم وقوله
(الالف واللام) مبتدأ مؤخر كذا في المعرب ويحتمل ان تكون الكاف اسمية مع بقاء
خبريته ويبعد ان يكون مبتدأ لان الفائدة من هذا الخبر اعادة كون الالف واللام مثل
ذلك لان الجمل في حكمهما في حوازي الاخبار لاني تجسس الامثال الكلمة الذي في هذا
الحكم وقوله (في الجملة الفعلية) يجوز ان تكون ظرفا مستقرا مرفوعة المحل على الها
صفة الالف واللام او ظرفا مستقرا منصوبة المحل على انها حال من الالف واللام كذا
في زيني زاده وقوله (خاصة) حال من الجملة الفعلية يعني ان الالف واللام اللتين تدخلان
في الجملة الفعلية حال كونها خاصة فحكمهما في جواز الاخبار عن جزء من اجزاء تلك
الجملة مثل حكم الذي في الجواز وفي الكيفية المخصوصة وهو بان تصدر الالف واللام
وبان تجمل موضع الخبر عنه ضمير الالف واللام وبان تؤخر الخبر عنه خبرا له مثلا اذا
ازدت الاخبار عن زيد في ضربته زيدا بالالف واللام بدلت الفعل الذي هو ضربت
الى اسم الفاعل والى اسم المفعول فتقول في الاول الضاربة بالزيد والتاني المضروب
الى زيد وعلى جواز الامرين من اخذ اسم الفاعل ومن اخذ اسم المفعول نبيه المص
بصورة الدليل فقال (يصح بناء اسم الفاعل والمفعول) (منها) اي من الجملة الفعلية
والا فليس من دأب المص لتليل المسائل كانه عليه المصام ثم اللام في ليصح متعلق بالاشتراط
المفهم من الكلام السابق يعني انما يشترط كون صلة جملة فعلية ثم اراد ان يبين علة
اختصاص الالف واللام في هذا الحكم بالجملة الفعلية فقال (فان صلة الالف واللام لا تكون
الا اسم الفاعل او اسم المفعول) كما عرفت فباسبق فلا تكون غيرهما من الاسماء والافعال
والجمل صلة لهما فاذا انحصر جواز صلة بهما لزم ان يكون ان كل ما يمكن ان يؤخذ منه اسم
الفاعل والمفعول يجوز ان يكون صلة لهما وان ما لا يمكن اخذهما منه لا يجوز ان يكون صلة
لهما والجملة الاسمية لا يجوز ان تكون صلة لهما لانها عملا لا يمكن اخذهما منه فان قلت يجوز ان
يخبر عن زيد في مثل زيد قائم وفي زيد اخوك فانه يجوز بناء اسم الفاعل منه قلت لا يجوز بناءها
بحيث يصح كونها صلة للالف واللام لانه انما يصح لو قال القائم زيد او المواخيرك زيد
وليس كذلك بل يقال الهو قائم والهو مؤاخيرك والضمير لا يصح ان يكون صلة
فلي هذا لزم ان زيد قولنا اكل ما يمكن قولنا بحيث يصح كونها صلة للالف

وبين مثل وغير في عدم
اعادة الاضافة التبريد
فيها مع ان الاستعمال فرق
بينهما في تعريف وصف
الاول دون الاخرين
وبالاعتناء لهذا الكلام قلة
التأمل فان تعريف وصف
الاول باعتبار ما هو عليه
في الحال والاصل او الاصل
فقط وكلاهما متفقان في
الاخرين لتوغلها في
الاجام فكيف يصح
القياس (قوله) او المراد
بالتبريد تجرده وخلوه
على انه مصدر المبني للمفعول
فالتي وشروطها ان يكون
المضاف مجردا عن التعريف
خاليا عنه ومن العجائب ما
قبل والاظهر ان المراد
بالتبريد ابراده بلا تعريف
فانه مال ذاك المعنى وان
اراد انه منطوق لفظ المتك
فلا (قوله) وانما يجب
التبريد لان المعرفة لو
اضيفت الى النكرة لكان
كلها للادنى وهو
التخصيص قبل استئصال
التخصيص في المعرفة وهو
خلاف اصطلاح النحاة
لان التخصيص منعدم
تقليل الاشتراك في النكرة
وما هو بمنزلة التخصيص
في النكرة يسمى في المعرفة
توضيحا وهذا من عدم
فهم المحل فان المراد ان مفاد
المعنوية امر ان التعريف
والتخصيص ولا يطلب
شيء منهما اضافة المعرفة
فليس المضاف الانكرة
قال المص وانما شرط
تجريد المضاف من
التعريف لان الاضافة
ان كانت الى معرفة ادى الى

واللام ولما كانت علة الجواز امكان اخذها ولم يمكن الاخذ من كل الجمل بل من بعضها
 اراد الشارح ان يذكر شروطا لامكان الاخذ فقال (ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل
 المبني للفاعل واسم المفعول) اي كذا يمكن ان يؤخذ اسم المفعول (من) الفعل (المبني للمفعول)
 لا مطلقا (بشرط ان يكون الفعل الذي تتضمنه الجملة افعلية متصرفا) اي ما يحى منه الفاعل
 والمفعول بصيغة مخصوصة وانما اشترط هذا (اذ غير المتصرف) اي لان الفعل الذي لا يتصرف
 (نحو نعم وبئس وجذا وعسى وليس لا يحى منه) اي من غير المتصرف (اسم الفعل
 ولا المفعول) فاذا لم يحى منه اسم فاعل ولا مفعول لم يكن اخذها منه واذا لم يمكن اخذها
 منه (فلا يخبر بالالف واللام عن زيد) مثلا (في ليس زيد متطلقا) ولا يخفى ان هذا شرط
 وجودي فشرع في بيان شرط آخر عدسي فقال (وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل) اي
 الفعل الذي اريد الاخبار عن احد اجزائه بالالف واللام وحرف لا يستفاد من اسمي الفاعل
 والمفعول منها (اي معنى تلك الحروف ومثال الحروف التي لا يستفاد منها هاهنا) كالسين
 وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد) اي الداخل (في جملة سيقوم زيد)
 وكذا سوف يقوم ولا يقوم وهل يقوم وانما لم يخبر بها من اجزاء هذه الجمل (فانه اذا بنى اسم
 الفاعل من سيقوم) اي مثلا (يكون) ذلك المبني (فانما) اي دالا على مجرد نسبة القيام الى الفاعل
 من غير دلالة على الزمان المستقبل ومن غير دلالة على معنى السين الذي هو تقريب الاستقبال
 (فيقوت معنى السين) الذي هو الغرض من تصدير المضارع به وفي حاشية المعاصم ان فيه بحثا
 لان السين قيد التأخير كما ان صيغة المستقبل قيد ذلك وصيغة الماضي قيد التقديم فاذا لم يبالوا
 في الاخبار بالالف واللام بقوت الزمان الدال عليه الجملة جازان لا يبالوا بقوت ما يفيد السين
 او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يؤخذ من الفعل المبني اسم الفاعل المعدول فيقال
 في الاخبار عن زيد في لا يقوم زيد لا قائم انتهى واقول حاصل بحثه ان الشارح لما اشترط جواز
 الاخبار بالالف واللام بعد كون الفعل على بالسين وسوف وحرف النفي وغيرها وان ثبت
 هذا الاشتراط بانه لو جاز كون الفعل على تلك الصفة و اريد اشتقاق اسم الفاعل والمفعول
 منه لفات الغرض من تلك الحروف لانه لم يكن اشتقاق احدهما من الفعل الذي يحى بهذه
 الحروف مع بقاء المعنى المستفاد منها توجه عليه فحسب بان يقال ان استدلال الاشتراط بهذا الدليل
 باطل لان هذا الدليل بينه جاز في اسم الفاعل او المفعول المشتقين من الفعل الماضي او المستقبل
 لانه لم يمكن ايضا اشتقاق احدهما من احد الفعلين مع بقاء زمانهما المعين مع انهما جازان واجيب
 بدعوى الفرق بينهما بان الحاجة لم يبالوا بقوت ما يفيد الفعل من الزمان المعين ورد بانه لو جاز
 عدم مبالاةهم بقوت ما يفيد الفعل من الأزمنة فلم لا يجوز عدم مبالاةهم ايضا بقوت ما يفيد
 تلك الحروف ويمكن ان يجاب بابطال القوت اعني قوت الغرض المستفاد من الأزمنة في الفعل
 المجرد بان اسم الفاعل والمفعول وغيرها من الصفات المشتقة تدل على الزمان في الجملة فاذا
 اشتقت من فعل قيد البتة مقارنته بزمان واما التمين فيجوز ان يستفاد من القرائن بخلاف

الجمع بين التعريفين وهو
 مطروح في لغتهم وان كانت
 الى فكرة لم يستعمل لان
 تعريفه ابلغ من تخصيصه
 وقال الرضى وانما مجرد
 المضاف عن التعريف
 لان الاهم من الاضافة الى
 المعرفة تعريف المضاف
 وهو حاصل للمعرفة
 فيكون تحصيلها للحاصل
 والفرض من الاضافة الى
 التكرار تخصيص المضاف
 وفي المضاف المرف
 التخصيص مع زيادة وهي
 التمين فانظر هل ترى بين
 الاقوال الثلاثة شيئا من
 التخالف (قوله) ولو
 اضيفت الى المعرفة لكان
 تخصيص الحاصل قبل لا
 يخفى ان تحصيل الحاصل
 محال فينتج استحالة
 الاضافة الى المعرفة لان
 المؤدى الى الملح مع
 فلا حاجة الى قوله فضع
 الاضافة وليس كذلك
 بل المحال حصول الحاصل
 وما يكون تحصيله طلبا
 للحاصل غير محال كيف
 وقد تفعل كثيرا ما مورا
 تعد من قبيل تحصيل
 الحاصل فالمعنى ان اضافة
 المعرفة الى مثلها لا يكون
 الا لطلب التعريف وهو
 حاصل بدونها فلا يتبع
 الاضافة لان حصول
 الحاصل محال وكان الفاعل
 لم ينظر الى شرح الرضى
 فانه مع كونه قائما بان اضافة
 المعرفة الى مثلها تحصيل
 للحاصل يجوز ما مع لانه
 لا منجم من اجتماع التعريفين
 اذا اختلفا (قوله) لان في
 هذه الامثلة تعريف

ما استفاد من الحروف المذكورة من التقريب والتفاني لان الصفة لا تدل بذاتها عليها مع ان الغرض
والمقصود من بنائها الفعل المذكور انما هو اعادة ذلك المعنى المقيد بقيد محمول فلا يلا خط فيه
وجود القرينة الى الله على معنى السين والتفاني ثم شرع المصنف في قاعدة ذكر القيد واللازمة في
الاخبار فقال (فاذا نذر امر منها) وقوله (اي من الامور الثلاثة) تفسير لمرجع الضمير
المجربور في منها وقوله (التي هي تصدير الموصول) صفة كاشفة للامور الثلاثة وهي تصدير
الموصول (ووضع عائد للموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا) وهذه الثلاثة هي
اركان جواز الاخبار واذاجاز اجتماع كلها جاز الاخبار وان لم يجز واحد من الثلاثة (وتنذر
الاخبار) اي لم يجز الاخبار المذكور سواء وجد جواز الامر من الاخيرين او لم يوجد ثم
شرع المصنف في اثبات اشتراط وجود الامور الثلاثة بالاستدلال بحكمهم في امتناع الاخبار
المذكورة فقال (ومن ثم) والجواب متعلق بالمذكور بعد ما على منها نذر سبيل التنازع والمشار
اليه بجملة هو ما فسر الشارح بقوله (اي ومن اجل انه اذا نذر اخبار) يعني ان الحكم بامتناع
الامر الا ان يلزم من ثبوت تلك القضية الشرطية وفي هذا التفسير اشارة الى ان من في من ثم
تمليية بمعنى اللام والى ان المشار اليه بجملة هو تلك القضية ولا يخفى ما في اطلاق الاسم الموضوع
للاشارة المكان على القضية الكلية من المجاز فافهم (امتنع) (الاخبار) وقوله (بالذي) قيد
وقوع (في الضمير الشأن) ثم شرع الشارح في تصوير جريان الاخبار بقوله (بان يكون) اي لو فرض
الاخبار الممتنع بطريق ان يكون (ضمير الشأن مخبر عنه) وقوله (لامتناع تصدير الجملة) دليل
لامتناع اخبار الذي يتوقف جوازه على جواز مجموع الامور الثلاثة فامتناعه يحصل بامتناع
امر منها وهما امتنع الاخبار بامتناع امر منها وهو امتناع تصدير الجملة (بالذي) اي جعل الجملة
الاولى مصدرة بالذي (وتأخير الخبر عنه خبرا) واعلم ان المفهم من ظاهر الكلام ان الممتنع
الذي يقتضي الاخبار هو الشئان تصدير الجملة وتأخير الخبر عنه وليس كذلك بل هو امر
واحد وهو تأخير الخبر عنه لانه استدلال على امتناعه بقوله (لوجوب تقديمه) اي تقديم ضمير
الشأن (على الجملة) فيكون تأخيرها منافية لهذا الوجوب واما ذكر التصدير فكونه سببا موجبا
للتأخير يعني ان هذا الامتناع لتزب الامر من المناقذين على ضمير الشأن لانه ترتب على كونه
ضمير الشأن تقديمه على الجملة وعلى كونه مخبرا عنه تأخيرها واجتماع هذين الامرين هو اجتماع
التقيضين لانه يلزم حيث ان يكون ضمير الشأن موجبا للتقديم والا تقديم فرجح مقتضى
كونه ضمير الشأن وهو وجوب التقديم وامتناع التأخير (و) (كذلك امتنع) اي الاخبار (في)
(الموصوف) اي في الاسم الذي كان موصوفا بتوصيفه بصفة واريدها بالاخبار بالذي عن هذه
الموصوف فقط (بدون الصفة) اي بان لا يراد الاخبار به مع صفة لانه لو اريد بالموصوف مع
صفة لم يمتنع وقوله (و) (في) (الصفة) عطف على قوله في الموصوف اي امتنع الاخبار ايضا
في الصفة التي اريد الاخبار عنها (بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا الماقل
ان يخبر بالذي عن زيد) اي عن الذي هو الموصوف (بدون الماقل) الذي هو الصفة

العرف بل فيها زوال
التعريف الحاصل باللام
او الاضافة وحصول
تعريف آخر قبل توجهه عليه
انه وان ليس فيه تحصيل
الحاصل لكن فيه تضييع
العمل اذ لا فائدة في ازالة
تعريف اللام الموجودة
في الكلمة واحداث
التعريف بطريق آخر
هذا واذك انما يكون
شيئا ان لو كان مفاد
الجملة من مفاد المبدل به
وليس فليس (قوله) واما
استعمال فلما ثبت من
الفحصاء من ترك اللام
قبل اي ابدأ ثم قبل
والاخصر الاوضح فلاته
مع ما ثبت من الفحصاء لا
يخفى بطلانه فان الاستدلال
ليس بعدم ثبوت ذلك من
الفحصاء بل بانه ثبت منهم
تركه في موضع ذكره فلو
كان الاستعمال به لما تركوه
وليس الداعي انهم التزموا
تركه ولم يجزوا ذكره
صلاحه بقيد ابدأ فان هذا
غير معلوم فلا سبيل الى هذه
الدعوى ولا يصح الا
استدلال بهذا الطريق قال
المصنف واما استعمال
الفحصاء فالسمع منهم
ثلاثة الاتوب قال ثلث
الاتوب والدائر البلاغ
وقال فساو ادرك خمسة
الاشبار هذا كلامه وبه
ظهر حقيقة ما قلناه مع
فساد وهم القائل (قوله)
تخفيفا لا تعريف ولا
تخصيصا قبل يجوز انما قيد
تخفيفا لا تعريف ولا تخصيصا
ولا يجوز لا تعيد الا تخفيفا
لا تعريف ولا تخصيصا
فالاولى ان يقال تعيد

(ولا عن العاقل) أي ولا يجوز أيضا أن يخبر بالذي عن العاقل فقط (بدون زيد) الموصوف
لأنه لا يجوز كل منهما وهو الاخبار عن الموصوف بدون الصفة والاخر هو الاخبار عن الصفة
بدون الموصوف (لاستزامة) أي لاستزامة الاخبار (وقوع الضمير الصفة) في الشق الثاني (او
موصوفا) في شق الاول وفيه لف وتثنية مشوش كالإخني لأنه لو أمكن الاخبار عن زيد فقط
في المثال المذكور لزم تأخير عن محله خبر الموصول الذي صدر ولزم أيضا جعل محل زيد
ضميرا وإبقاء لفظه في محله صفة لذلك الضمير بأن يقال الذي خبرته العاقل زيد فع
يلزم
أن يكون الضمير موصوفا وهو غير جائز وكذا لو أريد الاخبار عن اللفظ العاقل فقط يلزم
تأخير و إقامة الضمير في محله فيؤول التركيب إلى أن يقول الذي خبرته زيدا هو العاقل
فحينئذ يلزم أن يكون الضمير صفة لزيد وهو غير جائز أيضا لأن الضمير كالأجوز كونه
موصوفا كذلك لا يجوز كونه صفة لما سبق في باب الصفة (مخلاف ما) أي الامتناع في الصورتين
حاصل ملابسًا بخلاف جواز الاخبار (إذا أخبر عن مجموعهما) أي عن مجموع الموصوف
والصفة بمحل المجموع مخبر عنه (فيقال) أي فيجوز أن يقال (الذي خبرته زيد العاقل) فإنه
لا محذور في هذا التركيب من جعل الضمير موصوفا و صفة (و) (كذلك امتنع في) (المصدر
العامل) أي كما امتنع الاخبار بالذي فيأذ كر امتنع أيضا في المصدر الذي يعمل بدون الممول
بأن أريد الاخبار عنه فقط بدون الممول فلا يجوز) أي الاخبار (في نحو عجبت من دق القصار
الثوب أن يخبر بالذي عن دق القصار) أي عن المصدر مع فاعله الذي أضيف هو إليه (بدون
الثوب) أي بدون مفعوله الذي هو الثوب فيؤول إلى أن يقول الذي عجبت منه الثوب دق
القصار وإنما امتنع هذا (لأنه يؤدي إلى أن يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار
وهو الضمير المحرور في منه (عاملا في الثوب) ناصبًا له فلا يجوز أعمال الضمير (مخلاف الذي
عجبت منه دق القصار الثوب) بأن أريد الاخبار عن مجموع المصدر و فاعله ومفعوله
فلا محذور فيه (و) (كذلك امتنع في) (الحال) أي كما امتنع الاخبار المذكور فيأذ كر من
الموصوف وغيره امتنع أيضا في الحال أي في الاسم الذي وقع حالا لأنك إذا أخبرت عن قائما
في قولك ضربت زيدا قائما فقلت الذي ضربته زيدا إياه قائم مجتمع أن يقع إياه مقام قائما وإنما
امتنع فيها (لأن الحال يجب أن تكون نكرة) كما قال في باب الحال وأصلها أن تكون نكرة
وإذا وجب في الحال أن تكون نكرة (فلا يجوز أن يقع الضمير الذي هو معرفتي في موضعه)
أي في موضع الاسم الذي وقع حالا (الحالية) أي يحمل الصفة التي كانت في الاسم المخبر عنه
المتأخر عن الضمير الذي جعل في موضعه فإذا حصل التناهي بين مقتضى الحالية وبين مقتضى
الضمير امتنع إتيان الضمير موضعه فإذا امتنع الإتيان المذكور امتنع الاخبار عنه لا متناع أحد
شروط الاخبار (و) (كذلك امتنع في) (الضمير المستحق لغيرها) يعني وكذلك امتنع
الاخبار عن الضمير الذي هو مستحق لغيرها (أي لغير كلمة الذي) (و) فسر الشارح الضمير
المؤنث الراجع إلى الذي بالكلمة ليصح رجوع ضمير المؤنث أعني ضمير لغيرها إلى

تخفيفا في اللفظ لا لغيرها
ولا تخصيصا وكان القائل
أراد ما ذكر في بعض كتب
البلاغة من أن الذي بلا
الماطلة لا يجمع الذي
والاستثناء لا شرط لهم في
لأن لا يكون متبعا قبلها
بغيرها ويجمع انما بناء على
أن الذي فيه قيد مصرح به
إسكن لما كان هذا الفرق
أو من بيت المنكوث
كيف وقد جوزوا اجتماع
غير لا من أدوات التي
بالتنوين والاستثناء لم يكن
مقيدا به كما صرح به
الفتاوى في حيث قال وقد
يقع مثل ذلك في تراكيب
المصنفين وأعلم أن مراد
الشارح قدس سره قوله
لأنه لا يخصص باليس
أن هذا من تنمة ما ذكره
المصنف أن ذلك لا يجوز
الماطلة بأساليب الكلام
وطرفه بل يريد عادة أن
القصر انما وقع بالنسبة إلى
معنى الإضافة والتعريف
والخصيص فهو في قوة
أن يقال أي لا تعربا ولا
تخصيصا (قوله) في اللفظ
لا في المعنى قبل إشارة إلى
قائمه لذكر قوله في اللفظ
وفي بحثنا أحد ما أن المعنى
لا يوصف بالخفة والتقل
وتأنيبا أنه يحمل الحصر
بظايره مضافا إلى خفة
المعنى أي لا تخيد الانخفيفا
في اللفظ لا في المعنى فلا
تخيد أنه لا تخيد تعربا ولا
تخصيصا فإيقال أن ذكره
في اللفظ لا إشارة إلى وجه
التسمية أقرب منه وأن كان
يبدا قلل الأقرب أن
قال لو قال لا تخيد الانخفيفا

الذي وهذا كما اذا اردت الاخبار عن الضمير المنصوب المتصل بالراجع الى زيد ضربته
 وصدرت الذي واخرت الضمير المنصوب على محله وقلب الذي زيد ضربته هو امتنع
 هذا التركيب (لامتناع تصدير الذي) واما امتنع التصدير (لاستلزام ذلك) اى التصدير
 (عود الضمير) اى عود ضمير ضربته مثلا (اليها) اى الى كلمة الذي واذا رجع ذلك
 الضمير اليها (فيبقى ذلك الغير) وهو زيد (بلا ضمير) فامتنع ارجاع الضمير الواحد الى
 المستحقين فامتنع الاخبار (و) (كذلك امتنع) اى الاخبار (في) (الاسم المشتمل عليه)
 يعنى فى الاسم الذى يشتمل عليه (اى على الضمير المستحق لغيرها) اى لغير كلمة الذى (نحو
 قوله زيد ضربته غلامه) اى مثال الاسم المشتمل على الضمير نحو غلامه فى تركيب زيد
 ضربته غلامه (فلا يصح الاخبار عن غلامه) لكونه اسما مشتملا على الضمير الذى يستحق
 لزيد الذى هو غير كلمة الذى (بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير
 اى الذى فى غلامه (عائدا الى الموصول) اى الذى صدرته (بقي المبتدأ) وهو زيد (بلا عائدا)
 وهو لا يجوز (واذا جعلته عائدا الى المبتدأ بقى الموصول بلا عائدا وكل منهما) اى كل واحد
 من مقام المبتدأ بلا عائدا وبقا الموصول بلا عائدا (ممتنع) فان كل واحد منهما مستلزم للعائد
 اما المبتدأ فحذف العائد اليه فى الجملة شاذ واما الموصول وان جاز فيه حذف العائد المفعول
 لكن فلا يجوز فى باب الاخبار (وما الاسمية) (والواستثنائية وما مبتدأ والاسمية صفها
 وما بعده من قوله موصولة وما عطف عليه خبره واما قيدها بالاسمية لانهما هى الموصولة
 (لا) مالتى هى (الحرفية قائما) اى فان ما الحرفية لا تكون موصولة لان الحرفية قسمان
 (اما كافة) اى مائة لعملان وغيرها من تأثر العوامل (نحو انما زيد قائم) وكذا انما
 بالفتح وكانما وانكنا (واما نافية) اما داخلة على الفعل (نحو ما ضرب زيدوا) اما داخلة على
 الاسم نحو (ما زيد قائما) وكلاهما يستلزمان موصولين قال العصام ان فى ذكر المعنى لفظ ما بوصف
 الاسمية وبيان معانيها التى هى غير كونها موصولة فائدين احدهما ان لفظة ما مشتركة
 بين الحرفية والاسمية حيث وصفها بالاسمية للاحتراز عن الحرفية ففهم منه انها كانتكون
 اسمية تكون حرفية وتاميهما بيان ان ما الاسمية لا تختص بالموصول بل هى كانتكون موصولة
 كذلك تكون استفهامية وغيرها يصلح به الاستفتاء عن وضع باب مخصوص لغيره من المعانى
 وهذا عادة المصنف حيث استغنى بذكر باب اسماء الافعال عن ذكر باب مستقل لغير
 اسماء الافعال وادرج فى باب ما ليس من اسماء الافعال هذا خلاصة ما فى العصام
 وهذا البيان من العصام على ما ذكرنا من حمل كلام المصنف على هذا المعنى دفع لما ظن
 بعض الشراح بحمل مراده على انه اراد به ما لا ليس بموصول فى باب ما وليس كذلك لقوات
 الفائدين فيه وقال ايضا ان فى حصر الحرفية فى الكافة والثاقية نظرا لان المصدرية وكذا
 بالزائدة حرفية ايضا ويمكن ان يقال ان مراد الشارح حصر الحرفية التى يتم دخولها على
 الفعل والاسم مع كونها موضوعة لمعنى واما المصدرية فمحصلة بالدخول على الفعل
 والزائدة ليس لها معنى والله اعلم وقوله (موصولة) خبر لما وصالها من غير العقلاء (نحو

تبادر الذهن الى تخفيف
 المضاف على قياس افادة
 الاضافة المعنوية التعريف
 والتخصيص فى المضاف
 فصرح بقوله فى اللفظ اى
 فى لفظ التكلم سواء كان
 مضافا او مضافا اليه لا تعميم
 والاول ثم فان القليل
 مطلقا يوصف بالثقة
 بملاحظة القوة والثاني
 مدفوع بان المقام يعين
 المرام ولا يساعد العمل
 بذلك لظهور ما زعمه القرب
 بخالف لرضى المعنى فانه
 صرح بما ذكره الشارح
 قدس سره حيث قال شارحا
 لقوله لا يفيد الانحطاطا فى
 اللفظ لان المعنى كما كان
 الاثرى انك اذا قلت
 صدرت برجل ضارب
 زيدا فعملتهم لم يصدروا
 الانحطاط فى اللفظ
 والمعنى على ما كان عليه فى
 اصل هذا (قوله) والمراد
 ان اشار اليه بانه قيل لا
 يخفى ان هذه العبارة انما
 يذكر لبناء لاحق على سابق
 واثبات سابق بلا حق ولا
 يثبت المجموع هنا بما ذكر
 اذ لا يثبت عدم افادة
 التخفيف واجب بان
 عدم افادة التعريف يستلزم
 عدم افادة التخصيص لان
 معنى واحدا فى الاضافة
 يوجب التعريف
 والتخصيص واما تفاوت
 الايجاب بتفاوت المضاف
 اليه فى التعريف والتمكيز
 وذلك الابرار لا يتدفع
 بهذا الجواب لان ما ذكره
 من الاستلزام مودعوى

عرفت ما اشتريته) ومن العقلاء نحو قوله تعالى والسما وما بينهما وانما اكتفى الشئ بمثال واحد
اشارة الى التمثيل بالاصل واستفهامه بتمثله في الاجمال (واستفهامية) اي ما الاسمى كما تكون
موصولة كذلك تكون استفهامية يعني انها منسوبة الى الاستفهام الذي هو جزء منها هاهنا من قبيل
نسبة الكل الى الجزء كذا في الامتحان سواء كانت داخلة على الاسم او على الفعل فقال الاول
(نحو ما عندك) مثال الثاني نحو (ما فعلت) وت حذف الفها مع الجار المضاف نحو كتابته
عندك ومع الجار الحرف نحو قوله تعالى عم يتساءلون للفرق بينها وبين الموصولة من نحو عما
كانوا يعملون ولذا لا تحذف قبل ذا الموصول لاختصاصه بالاستفهام وتلحقها هاء السكت في
الوقف كما وقد تستعار لمعنى من معان يناسب الاستفهام كالتهقير والتعظيم والتعجب والانكار
(وشرطية) اي تكون بمعنى الشرط ولها اجزاء (نحو ما تصنع اسنح) وكذا قوله تعالى ما يفتح
الله للناس من رحمة فلا يحسبك لها (وموصوفة) اي بمعنى شئ (اما) موصوفة) بمفرد نحو مردن
بما معجب لك اي شئ يعجبك) فان معجب مفرد اي ليس بمجمله (واما) موصوفة) بمجمله
نحو (ما تكرر من النفوس من الامر) له فرجة كحل العقال (و) وفسر ما الشئ بقوله (اي رب
شئ تكرر من النفوس) للاشارة الى ان ما بمعنى شئ والى انه مفعول لقوله تكرر وقدم عليه
للسدادة اللازمة لرب وجملة تكرر صفتها فقوله فرجة بفتح الفاء وسكون الراء انقراج
الغم وانكشافه والعقال بكسر العين جبل تشد به الدابة لينعها عن القيام والمعنى رب امر
تكره النفوس له انقراج سهل سريع كحل عقال الدابة بالسهولة فانه لا يحكم ربطه غاية
الاحكام بل يشد على وجهه يكون حله سهلا وقوله فرجة جملة فعلية حالية مطلقة بالامر يعني
ورب ما تكرر النفوس من الامر والحال انه قد حصل له الانقراج لانه قبل الحل لم يدرك
كونه مشدودا بسهولة الحل فلما انقرج محل العقال علم في ذلك الوقت انه كان مشدودا به
(وتامة) اي ما الاسمى تكن تامة يعني غير محتاجة الى صلة ولا صفة كذا فسر بعض الشراح
وقال العصام قلت ولا موصوف انتهى يعني انه كما يجب تفسيرها بانها غير محتاجة الى صلة ولا
صفة يجب ايضا ان يقول ولا موصوف لانه كما يجب الاحتراز عن الموصولة والموصوفة يجب
الاحتراز ايضا عن الصفة كما سيجي بعدها اقول بل يجب ايضا ان يحتز عن الاستفهامية
بان يقول ولا استفهام كافي لامتحان ويمكن ان يقال ان مراد الشارح الذي فسر هاهنا وحصر
الاحتراز عن الامرين ليس تفسيره حقيقيا لها بل مراده منه الاحتراز عن بعض ما عده
ويحتمل ان يقال ان مراده بالاحتياج احتياج المقدم الى المؤخر واحتياج الموصول والموصوف
من هذا القبيل واما احتياج الصفة الى الموصوف عن قيل احتياج المتأخر الى المتقدم فامل
وقوله (بمعنى شئ) نظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة التامة ولما وقع الاختلاف بين
النحاة في ان التامة هل هي بمعنى شئ المنكر او المعرف ارضا الشارح ان يذكر هذين المذهبين
فقال (منكر) اي التامة التي تكون بمعنى شئ انما هي بمعنى شئ منكر (عند ابن علي
والشئ المعرف) اي وانها بمعنى الشئ المعرف باللام (عند سيويه) ولما ذهب المصنف

ان معنى واحدا في الاضافة
يوجب التعريف وا
التخصيص جميعا ضروري
الطلاق بل الدافع يارتكاب
التجاوز كافي قوله فلا قيل
تلك القبيلة (قوله) فلا يرد
انه لا دخل في ذلك
الاستلزام لا تنافي
التخصيص قبل قد عرفت
دفعه بما هو الاحق
بالاختيار يريد ما سبق
آقاف من الوجه الم (قوله)
ومن جهة انها قيد تخفيفا
قيل الاولى ان يقال من جهة
انها لا قيد تعريف فلو قيد
تخفيفا افترق الضارب بالزيد
والضارب بزيد الجواز
والامتناع اذ لو افادت
التعريف لتساويا في
الامتناع ولو لم تعد
التخفيف لتساويا في الجواز
وما فيه من الفساد اظهر
من ان شئ (قوله) واجاب
المصنف عنه في شرحه كلامه
هذا وقد اجازها الفراء
اما لانه توهم ان التعريف
انما دخلها بعد الحكم
باضافة فصل التخفيف
بالاضافة فلما قصد
التعريف عرف بما يليق به
واما لانه توهم انه مثل
قوله الضارب الرجل
والضاربك وكلا الامرين
غير مستقيم اما الاول فلان
الاقب واللام هي السابقة
والاضافة انما اتت بعد
الحكم بذهب التنوين فلا
يستقيم نسبة حذف التنوين
اليها واما الثاني فبأن
الكلام عليه (قوله)
وضمف قبل الاولى ان

الى مذهب ابي على قدمه الش ومثاله (نحو قوله تعالى قمعاهي) فاذا فسرت على المذهب الاول
 قيل (اي نعم شيئاى او نعم الشىء) بان يكون فاعل نعم هو ما وانما يجوز كونه فاعلا لكونه
 بمعنى الشىء المعروف وسيدكر الشارح سائر احوالها فى افعال المدح (وصفة) اى ما
 الاسمية صفة بمعنى تكون صفة لتكرة لافادة الابهام فى تلك التكرة (نحو اضربه ضربا ما) ثم
 فسر الشىء قوله (اى ضرباى ضرب كان) بمعنى فائدة توصيف تلك التكرة بما تعمم الضرب
 بانه باى ضرب تضربه يحصل المطلوب واختلف فى حال التى تلى التكرة من افادة الابهام
 وتوكيد التكرير فقال بعضهم انها اسم فعلى متلا ما متلا مثل وقال بعضهم انها زائدة وقيل
 انها حرف للتقليل وفائدة ما هذه اما التحقير والتعظيم والتوين فعلى اضربه ضربا ما هو
 ضربا حقيرا او عظيما او نوعا من الضربات او ضربا قليلا وقوله (ومن كذلك) جملة اسمية
 معطوفة على جملة ما الاسمية موصولة الخ يعنى ان من التى من اقسام الاسم كافى كونها مشتركة
 بين ما ذكرت من المعانى وانما لم يقيد من بالاسمية ولم يقل ومن الاسمية كما قال وما الاسمية
 لان من لا تنحى حرفا عند البصرية ولا عند الكوفية الا انها قد تراد عند الكوفية بناء على
 تجويزهم زيادة الاسماء (اى تكون) من (موصولة) وهو ما نحو فيه (نحو اكرمت من جاءك
 واستقامية) اى وتكون استقامية (نحو من غلامك ومن ضربت) فن فى المثال الاول اما
 مبتدأ وما بعده خبره او على العكس وفى المثال الثانى مفعول لضربت (وشرطية) اى تكون
 شرطية كما تكون ما كذلك (نحو من تضرب اضرب وموصوفة) اى وتكون من موصوفة كما
 تكون ما كذلك (اما بمفرد) اى وبمذكورها موصوفة اما ان تكون موصوفة بمفرد (نحو قوله)
 اى قول حسان ابن ثابت رضى الله عنه فى مقام الافتخار والابهاج فى كوننا من امة محمد صلى الله
 تعالى عليه وسلم اى نحو قوله من غيرنا فى قوله (وكنى بنا فضلا على من غيرنا) حب النبي محمد
 ايانا (اى على) (شخص غيرنا) وحب النبي فاعل كنى وهو مضاف الى فاعله وهو النبي وايانا
 مفعوله وقوله فضلا حال من حب النبي وحب النبي وان كان مؤخر الكنية مقدم فى الرتبة
 لكونه فاعل كنى وقوله على من متعلق بالفضل ومن موصوفة وغيرنا بالجر صفة يعنى كنى حب
 نبينا محمد عليه السلام ايانا بنى احبابه وامتة حال كون ذلك الحب فضيلة عظيمة على امة غيرنا اى
 غير امة محمد عليه السلام من الامم (او) تكون موصوفة (بجملة نحو من جاءك قد اكرمت) فن
 مبتدأ وجملة جاءك صفة وجملة قد اكرمت خبره وقوله (الافى التامة) استثناء من الظرف المستقر
 وظرف له اى ان لفظا من كائن مثل ما فى جميع الامور المذكورة (الافى التامة) (والصفة) يعنى
 لا تكون من تامة ولا صفة كما قال الشىء (فان كلمة من لا تنحى تامة ولا صفة) وانما بقوله لا تنحى الى
 ان عدم كونها مستعملة فى التامة والصفة انما هو لعدم ورودها فى كلام العرب وقال الامام وفيه
 رد لابي على حيث اثبت عجمى كلمة من فى التامة وقال فى القاموس انها تنحى تامة فاختر المص
 عدم ثبوتها حيث نص عليه وفيه مباحث اهلها المص منها ان كلمة من خصت بما يلزم وخصت
 ما بما لا يلزم وانما نحو قوله تعالى فثم من يمنى على بطنه ونفسه وما سواها حيث استعملت من

يكون من التضعيف بمعنى
 ضعفه الفاعل فلم يكن
 موثوقا به يستدل به وح
 لا يتوجه المصادرة وهذا
 من قلة التدبر لان المراد
 من المعصاة ليس الا
 العرب الرباء والتضعيف
 التراكيب وقبولها لا
 ينسب اليهم بل هو فعل
 الاداء ومنحكم فى ذلك
 ما ثبت من استعماله للمعصاة
 قوله (لا عرفت من امتناع
 الضارب زيد قيل يعنى
 امتناع الضارب زيد
 من رد بحيث يبنى ان يرد
 من مخالفته وان كان الاعشى
 فلا يمكن ان يرد بقول
 الاعشى وح لا شوب
 للمصادرة وليس بعينه
 فان قلت بل فاسد لان
 اثبات امر وقبه فى كلام
 العرب انما يكون
 باستعمالهم وعدمه فلا
 يجوز لاحد ان يخالفهم
 ويرد استعمالهم فانهم
 ادبوا بهذا الشأن ولا لنا
 فيه شىء سوى القول
 والاذعان على ان هذا
 المعنى الفاسد لا يمكن
 اخذه من اللفظ بل فى
 ما يرد وهو قوله ضعف
 اذ لو كان كذلك لوجب
 ان يقال امتنع فلنا يرد
 القائل وما ثبت من
 استعمالهم باسم من هذه
 غير ثابت عندهم حتى
 يجهل ذلك بل ان امتناع
 هذا التركيب ثابت
 بشهادة استعمال اهل
 اللسان ودلالة اصول
 المستفاد منهم بحيث يرد
 من مخالفته ذلك وان كان
 ممن يستدل بقوله
 وذلك لاستحالة الجمع

في الآية الاولى فيما لا يعقل واستعملت كلمة ما في الآية الثانية فيما يعلم فقال صاحب الامتحان انهما مجازان ومنها انهما يقعان على الواحد والمذكر والمثنى والجمع والمؤنث ومنها ان لفظهما مفرد مذكر وقدير بهما عن المؤنث والمثنى والجمع فيحمل تارة على اللفظ ويقال ضربت من قام من الاساتين او الاناسي او الهندين او الهندات ويقال ايضا عرفت ما فعلت من الامرين او الامور وقد يحمل تارة على المعنى فيقال ضربت من قام وقاما وقاموا وقامت وقمن وعرفت ما فعلت وفعلتها والحمل على اللفظ اكثر من الحمل على المعنى كذا في الامتحان (واي) اي حكم هذا اللفظ الذي كان معدود من الموصولات حال كونه (للمذكر) اذا كان مجردا عن التاء (واية) اي وحكم لفظية حال كونها (للمؤنث) اذا كان بالتاء (كن) اي حكمه ما مثل حكم من (في ثبوت الامور الاربعة) وهي وقوعها موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة (وانتفاء التامة والصفة) اي في انتفاء التامة والصفة يعني ان هاتين الكلمتين تقعان موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة ولا تقعان تامة وصفة ولا تخفى ان وجه الشبه متعدد من ثبوت الامور ومن انتفاء الامرين لانه مركب منهما فلا يتوهم ان المركب من الثبوت والانتفاء عديم على انه يمكن ان يأخذ مركبا مع اندفاع التوهم بان التائب غير المتني قافهم ولما اكتفى المصنف بالانثب لم يشر في لامثباته ان بين الامثلة فقال (فاي الموصولة) اي مثال كلمة اي التي وقعت موصولة (نحو اضرب ايهم لقيت) فاي بالنصب لكونه مفعول اضرب وهو مضاف الى ضمير الجمع وجملة لقيت صلها (والاستفهامية) اي مثال هذه الكلمة التي وقعت استفهامية (نحو ايهم اخوك وايهم لقيت) فاي مرفوع لفظا على انه مبتدأ ومضاف الى ضمير واخوك خبره (والشرطية) اي مثال كلمة اي التي وقعت شرطية (نحو قوله تعالى ايا ما بدعوا فله الاسماء الحسنی) فقوله ايا منصوب لفظا على انه مفعول لفعل الشرط وهو تدعوا وما زائدة وجملة له اسماء الحسنی جزاء الشرط ومعنى الآية اي اسم من الاسمين المذكورين وهما مذكر في اول الآية من قوله تعالى قل ادعوا الله وادعوا الرحمن فتدأوه تعالى بهما جائزا لان هاتين الاسماء كثيرة حسنة (والموصوفة اي مثال الكلمة التي وقعت موصوفة (نحو يا ايها الرجل) فاي منادى مبني على ما يرفع به وهو الضمة ومعرفة لكونه منادى والرجل صفة واختلفوا في ان اي هل تكون موصوفة بالنكرة لا خفي اجاز كونها نكرة موصوفة وخص الشيخ الرضي كونها معرفة بالبداء ولما توجه على هذا الحصر سؤال وجواب ذكره الشارح بقوله (قيل اي) اي كلمة اي (تقع صفة اتفاقا) بين النحاة في قوله مررت برجل اي رجل فيلزم على المصنف ان يقول واي كما لا في التامة (لم جعلها المصنف كمن التي لا تقع صفة اسلا واجيب بان ايا الواقعة صفة في الاصل) ليست بصفة بل هي (استفهامية) في الاصل (لان معنى مررت برجل اي رجل ليس معنا توصيف الرجل الاول باي بل معناه ان هذا الرجل (رجل عظيم يشك عن حاله) اي عن حاله التي تكون سببا لمظنة لانه عظيم (لا يرفعه كل احد) وهذا الجهل يكون سببا للسؤال واذا كان معناه هذا (فقلت) تلك الكلمة (عن الاستفهامية الى الصفة) فان سبب الاستفهام

وتعين ذلك وامانا لم يقبل امتنع لما شتره من حال التابع والتبوع ولا ريب فان مراد المصنف منه الرجوع الى الضارب زيد المتنع لا غير قال في الشرح وانما حكمتنا بضعف الواهب المائة الصبيان وبعد هذا لان قوله وبعد ما معطوف على المائة المضاف اليه الواهب والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فكأنه قال الواهب بعد ما فيكون مثل الضارب زيد قال وانما جوزه بعد التحويل انه ليس مباشرا وانما هو تابع وقد يحتمل في التابع مالا يحتمل في التبوع كاي قولهم رب شاة وسخنها بدرهم ولو قيل رب سلخنها لم يجر هذا كلامه وسيأتي لهذا المحل مزيد تحقيق ان شاء الله تعالى (قوله) اللهم الا ان قال قيل اشار الى صفة الواهب لوضح كمال بعده عن العبارة ثم قيل ولقوله وضمن الواهب المائة الصبيان احتمال آخر من كونه من تمة الاستدلال على قوله ولا قيد الا تخفيفا في اللفظ وكذا نظيره يريد القائل انه لا اجل اعتبار هذه الامور الثلاثة وجودا وعندما ضعف الواهب الخ وهذا ليس من تصرفات القائل بل هو من جملة ما ذكره الشارح قدس سره كما سيجي قوله فانه يحتمل النصب على المحل قيل فيه ضعف لان

هو الجهل في ذات المسؤول عنه وفي صفته وسبب الجهل توصيف الرجل بالعظمة فيكون من قبل
 اطلاق السبب على السبب وهي) ولما كان هذا الضمير مفعلا مع ان كلمة اي واية مشتركتان
 في الحكم الاتي اراد الشان يصح ارجاع الضمير المفرد المؤنث فسر به بقوله (اي كل
 من اي واية) يعني كل واحدة من هاتين الكلمتين (معربة) وقيد الشان كونها معربة بقوله
 (بالاقتاق) ليظهر فائدة التقييد بقوله (وحدها) يعني ان قيد المصنوع قوله وجدها وان القصر
 المستفاد منه انما هو قصر اضافي بالنسبة الى الاختلاف الواقع في البواقي من الموصولات كما هو
 مقتضى تفسير الشان بقوله (لا يشاركها) اي لا يشارك كل واحدة من الكلمتين (في الاعراب) اي
 في كونها معربة (غيرها) اي غير وكل واحدة من الكلمتين حال كون ذلك الغير (من الموصولات)
 اي من باقي الموصولات (الا على اختلاف) اي لا يشارك في كونها معربة الا مع وصف الاختلاف
 وتلك المشاركة (في) كلمة (الذات والذات) وفي) كلمة (ذو الطائفة) يعني اتفاق النحاة في كون
 بعض الموصولات معربة محصور في هاتين الكلمتين دون سائر الموصولات لان بعض البواقي
 من الموصولات معربة ايضا لكنه معربة بالاختلاف كما في الذات والذات وذو الطائفة وقد سبق
 بيان الاختلاف الواقع في الاعراب والبناء في الذات والذات واما في ذو فان منهم من يعربه مع لزوم
 صيغة الافراد والتذكير في استعمال اية نحو قوله فاما رجال موسرون اي منهم مخسبي من ذي
 عندهم ما كفايا يعني اما الرجال الاغنياء الذين اي بينهم فالذي تكفين من الذي حصل عندهم
 ما كفايا من المؤنة وغيره فان قوله من ذي مجرور بالياء الجار الذي هو من فاستعمل ذو معربا في
 هذا القول وقال في الامتحان وذو الطائفة مبنية في اشهر اللغات لاتصرف قول جاء في ذو فعل
 وذو فعلا ورايت ذو فعلا وقد تغير في التذكير والافراد وغيرها اي التأنيث والتثنية والجمع
 مع اعراب جميع متصرفاتها محلا على الذي بمعنى صاحب نحو هذان ذو اعرف وهاتان ذرانا
 اعرف وهؤلاء اذوا انا اعرف وذوات اعرف ومنهم من يقول ذو للمذكر وذات مضمومة للذو
 نث وبوجدان في كل حاله ومنهم من يقول في جمع المؤنث ذوات مضمومة في كل الاحوال اشهر
 واعترض المصنف على الشارح على حمل قوله وحدها على الحصر بالاعراب الاتفاقي وانبات
 الاعراب الاختلافي لبعض الموصولات الباقية حيث قال نص المصنف بقوله وحدها على
 رد اعراب الذات وذو الطائفة يعني انهما ليستان بمعربتين عند المصنف فقوله وهي معربة وحدها
 محمول على ان مطلق الاعراب مختص بهاتين الكلمتين دون سائر الموصولات ثم قال وقد ضيع
 الشارح ما قصده يعني ما قصد المصنف بحمل بيانه مختصا بما هو المتفق عليه ويمكن ان يحجب
 من طرف الشارح بان وجود الاختلاف بين النحاة في الذات وذو الطائفة مشهور وان لم يذهب
 اليه المصنف ومع قيام جواز كون المصنوع غير منكر لهذا الخلاف يكون حمله على وجه لا يشمر
 بالانكار كما حمله الشارح عليه اولى من حمله على وجه يشمر بالانكار كما حمله عليه المحض
 فلما اختار الشارح العلامة هذا الوجه الاول ثم شرع الشارح في بيان وجه كون
 الكلمتين معربتين من بين الموصولات فقال (واما اعربت) اي انما اعرب كل واحدة من اي

مدار الاستدلال على ان
 النقل الموقوف به الجبر
 ولولا لا احتل المادة
 الهجان النصب على
 المعولية فلا يحتاج الى
 دعوى النصب العبد محلا
 على المحل وفيه لا ينظر
 الى مراد المستدل بل الى
 ما استدله فاذا احتل
 وجهها غير اراده يجوز
 حمله عليه لا محالة وليس
 الكلام في اضافة الواجب
 الى المادة حتى ينصب المادة
 لدفعه لانه من قبيل
 الضارب رجل المحمول
 على الحسن الوجه من جهة
 انهم شبهوا الحسن الوجه
 في النصب مع جهة الاضافة
 بالضارب الرجل فشبها
 بالضارب الرجل في جهة
 الاضافة بالحسن الوجه
 وذلك انما كان في الحسن
 الوجه لحي الالف واللام
 في الثاني فيلبي ان يشبهه
 ما كان موافقا في ذلك
 فهو جائز بالاتفاق ولا
 يلزم من جوازه جواز
 الضارب زيد وما يشبهه
 ليس فيه اللام من المعارف
 لما ذكرناه (قوله) لزوال
 التنوين باللام قبل لا يكفي
 في اثبات انتفاء التخييف
 بل لابد من ضمنية انتفاء
 ما عطف من المضاف اليه
 للاضافة كما الحسن الوجه
 وهذا سهو من لان الكلام
 ليس في بيان سبب انتفاء
 مطلق التخييف من جهة
 الاضافة في بيان انتفاء
 تخفيف الضارب الرجل
 من هذه الجهة وذلك
 انما يكون بيان ما كان

واية مع ان الاصل فيهما هو البناء وكونهما معربين على خلاف ما هو الاصل فيهما (لانه التزم فيها) اي في كل واحدة من كلتي وايه (الاضافة) اي اضافتهما (الى المفرد) وقوله (التي) صفة
 الاضافة اي الاضافة التي (هي من خواص الاسم المتمكن) اي الاسم المنصرف الذي قبل الجر
 بالكسر بخلاف غير المنصرف وقوله (فلا يرد) قرين على قوله الاضافة الى المفرد فتح لا يرد
 التقص بكلمة (حيث واذا) لانها وان كانت اسما التزم فيها الاضافة لكن الاضافة المترتبة
 فيها هي الاضافة الى الجملة لا الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن وقوله (الا) استثناء
 مفرغ وقوله (اذا) ظرف لقوله معرفة وتوسيطا للشارح قوله (كانت موصولة) ليحصل
 الاحتراز عما اذا كانت موصولة لانها اذا كانتا موصولين فهما مبنيتان مطلقا كما سيجي
 ولم يتعرض له المص لان سياق كلامه يدل على هذا القيد وهو قوله (حذف صدر صلتها)
 فان ذكر الصلة مفن عنه يعني ان كل واحدة من الموصولين معرفة في جميع الاوقات والوقت
 كونها موصولة وحذف صدر صلتها اي صلة كل واحدة من الكلمتين العربيتين ومثال حذف
 صدر الصلة (نحو قوله تعالى ثم لنزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا) وهذا (فيمن)
 اي في قراءة من (قرأ) كلمة اشد (بالضم) على انه خبر للمبتدأ وهو الضمير المرفوع المتفصل في
 التفسير الذي فسر به الشارح بقوله (اي ايهم هو اشد) ثم شرع في بيان وجه كونها مبنية في هذه
 الصورة فقال (وانما يثبت) اي انما كل واحد منهما حال كونها (موصولة عند حذف
 صدر صلتها لثا كدشبه) اي لوجودنا كد مشابهة المذكور (الحرف) لانها لما كانت موصولة
 كانت مشابهة للحرف في الاحتياج وهو احتياجه الى الصلة ثم لاحصل لهما المشابهة الاخرى
 (من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة) وهو حذف صدر الصلة زاد لهما الاحتياج الاخر فثا كد
 احتياج القديم فاضمحلت على الاعراب ولما كان الاصل في المبنى ان يبنى على السكون احتياج الى
 اخرى للبناء على الحركة فقال (ويثبت) كل واحد منهما (على الضم تشبيها لهما) هي لجملة مشابهة
 (بالتايات) نحو قبل وبعد وقوله (لانه حذف منها) اي من كل واحد منهما بيان لوجه التشبيه
 يعني انها مشابهة بالتايات في الحذف في كل منهما ومن التايات (بعض ما يوضحها) ويثا لانه حذف
 منها بعض ما يوضحها وهو صدر الصلة (كما حذف من التايات ما يبينها وهو المضاف اليه) ثم
 شرع في بيان الفرق بين كونها موصولة وبين كونها موصولة حيث استثنى الاول ولم يتعرض
 لثاني فقال (ولم يستثن) اي وانما لم يستثن المصنف (الموصولة) اي الحال التي كانت كل واحدة
 منهما موصولة مع ان استثناءها لازم ايضا (لبنائه) وعدم استثناءه مستلزم لدخولها في
 المستثنى (مثل ياء الرجل) لان اي ههنا موصولة مبنية (كما استثنى التي) اي كما استثنى المصنف
 الموصولة التي (حذف صدر صلتها لانه اي لان المصنف) (ذكر في قسم المنادي ان كل ما يقع منادى)
 حال كونه (مفردا معرفة فهو مبنى) سواء كان من لفظ اي وايه او غيرها (وبناء الموصولة) اي
 وبناء كل واحدة من الكلمتين حال كونها موصولة (لهذا) اي لكونها داخلة في المنادي
 المفرد المعرفة فاذا ثبت لكونها منادى حصل المقصود (فلا حاجة الى الذكر قانيا)

تخفيفه بسببه (قوله) يعني
 سيبويه وانباعه ذلك
 مخالف لافي شرح الرضي
 من قوله والضاربة عند
 سيبويه لا يجوز فيه الا
 النصب ويحتمل عنده بعد
 الثني والجموع بالواو
 والون ان يكون مجرورا
 على الاضافة ومنصوبا
 وقال الرماني والبردي
 احد قوله وجار الله ان
 الضمير بمذني الام مفردا
 كان او متني او مجوعا
 مجرورا بالاضافة (قوله)
 فانه لا يحتاج جوزه الى حل
 قيل اشار الى فائدة قوله
 فيمن قال والاظهر انه
 اشارة الى قياس المبرد على
 الضاربك من وجه آخر
 وهو منع كونه مضافا وهذا
 مع قطع النظر عما فيه يزيده
 تصريح المص بان ذلك
 اشارة الى ان الجواب
 كذلك انما يحتاج اليه على
 قول هذا القائل وامان
 ذهب الى انه مفعول وليس
 بمضاف فثا ل الفراء
 استدفع عنه من اصله (قوله)
 فالحمد فاعل المفعول له قيل
 كانه فعل من قوله حملا
 على المختار فاخر التأويل
 الى هنا فعلى ما قيل الانسان
 مشتق من النسيان ثم قيل
 ويحتمل هنا ان يكون
 مفعولا له فقال اي انما جاز
 عندهم قال كذا حملا على
 المختار والاول ليس حيا
 والثاني بين البطلان
 لفساد المعنى (قوله) وبنيانه
 قال المص واما الضاربك
 فلانهم حملوه في صفة

لانه حينئذ يلزم تحصيل الحاصل ثم شرع المص في مسائل ماذا من حيث الاحتمالات الجارية في معناها ومن حيث ان تغير معناها يقتضي التغير في جوابها فقال (وفي) توسيط الشارح بين الجار والمجرور لفظ (قولهم) فيدان استعمال (ماذا صنعت) ليس بكلام شاعر مخصوص بل مشهور متداول في محاوراتهم ويحتمل ان تكون فائدة الزيادة تصحيح دخول الجار فيه بان يكون المراد من ماذا صنعت لفظه والحاصل ان ما صنعت ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (وجهان) مبتدأ مؤخر أي ان ماذا صنعت أي المركب من ما الاستفهامية الواقعة بعدها لفظه اذا الموصول ومن قبل مخاطب غير مشتمل على ضمير المفعول الرجوع اليه توجيهان في معنى ماذا (احدهما) أي احد الوجهين وتوسيط الشارح قوله (ان معناه) للإشارة الى ان قوله (مالذي) خبر لقوله احدهما لكن مجرد قوله مالذي لا يرتبط بالمبتدأ لان المبتدأ عبارة عن الوجه بمعنى التوجيه والتوجه يقتضي ان يكون تصديقا لانه لا يقال وجهت زيدا بل يقال وجهت بان زيدا قائما اوقاعد فيقتضي ان يصح قول المص بان قال ان مراده من احد الوجهين ان معنى ماذا هو مالذي بناء على ان يكون (ذا) أي لفظ ذا وحده (بمعنى الذي فيكون التقدير) أي تقدير مجموع الكلام (أي شيء الذي صنعت) فقوله أي شيء مأخوذ من الاستفهامية وقوله الذي مأخوذ من ذا ولما كان ذا على هذا التقدير موصولا وجملة صنعت صلة فيقتضي المأند فسر الشارح بقوله (أي صنعت) يعني المأند الى الموصول محذوف ثم اراد توجيه اعراب ماذا بعد توجيهه معناه فقال (فما) أي كلمة ما في ماذا (مبتدأ وما) أي والكلمة التي (بعده) بعد ما هو ذا بمعنى الذي ههنا (خبره) والجملة الحاصلة منهما جملة اسمية (او بالعكس) بان يكون ما الاستفهامية خبرا مقدما والموصول مبتدأ مؤخر انهم شرع في بيان كيفية الجواب المطابق لهذا التوجيه فقال (و) (حينئذ) أي حين اذ كان ماذا بمعنى الذي (جوابه) ان يكون المناسب في جواب السؤال (رفع) ولما احتمل ان يكون قوله رفع اسما وان يكون فعلا مجهولا حيث يساعد الخط كلا الاحتمالين اختار الشارح الاحتمال الاول حيث فسر بقوله (أي مرفوع) وأشار المصام في حاشيته الى الاحتمال الثاني حيث قال ولك ان تجعله فعلا مجهولا انتهى بمعنى بان يكون رفع فعلا مجهولا وائب الفاعل الذي تحته راجعا الى المبتدأ والجملة الفعلية خبره ولا يخفى ان ما اختاره الشارح اولى وان كان محتاجا الى جعل المصدر بمعنى المفعول لانه مفرد مطابق لما هو الاصل في الخبر ثم اشار الى المعنى المقتضى للرفع بقوله (على انه) أي على ان اللفظ الذي يجاب به (خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت) في جوابه (الاكرام) أي لفظ الاكرام بالرفع وتقدير الكلام مع المبتدأ المحذوف ما فسر بقوله (أي الذي) وهو المبتدأ وقوله (صنعت) بصيغة التكلم صلة والضمير المنصوب في صنعه راجع الى الموصول وقوله (الاكرام) خبر المبتدأ وقوله (ليكون) الخ دليل على كون الجواب مرفوعا يعني انما يكون

الاضافة على ضاربك
الارى انهم اذا وصلوا
اسماء الفاعلين والمفعولين
بمفعولها نسا وكانت
مفعولات متصلا التزاموا
الاضافة ولم ينظروا الى
تحقق تخفيف لانهم ابتغوا
فيه التنوين والتنون
لجماهير النقيضين لان
التنوين والتنون مشعر
الى التمام والضمير المتصل
في حكم تامة الاول فيصير
متصلا منفصلا في حالة
واحدة ولما التزموا
الاضافة من غير تحقق
لتخفيف على ضاربك حملوا
لضاربك عليه باب واحد
فقد ثبت انه لا يفتى فيه
تخفيف لما منع فصل
من ذلك انه لا يلزم من
صلة اضافة الضاربك
صلة اضافة الضاربك
هذا كلامه وان اذ كرناه
ليبين كون المراد ما
ذكره الشارح قدس
سره اولا ويظهر سقوط
ما في ثانيا فان الكلام
في اقامة هذه الاضافة
وعدها معنى اضافة الاسم
الى الضمير المتصل مع قطع
النظر عما كان عليه اولا
قاه لا يفيد في هذا المقام
شيئا لا ارى انك اذا قلت
اسل ضاربك ضارب
اياك قصدوا التخفيف
فجعلوا الفصل متصلا
وقالوا ضاربك هل يكون
الاضافة الى الفصل مفيد
التخفيف كلا (قوله) ولم
يحملوا الضاربك عليه اه
قل بجه عليه اه لم يحملوا
الضاربك عليه ضارب

جوابه رفع على هذا التوجيه ليكون (الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما) أي من السؤال
والجواب (جملة اسمية) ثم شرع في بيان الوجه الآخر وفي جوابه المناسب فقال (و) (الوجه)
(الآخر) وزاد الشارح كلمة الوجه ليظهر موصوف كلمة الآخر الذي هو اسم التفضيل أي
الوجه الآخر من الوجهين (ان معناه) أي معنى (ماذا مطلقا) (شيء) ولما كان لفظ ماذا في
الوجه الأول مركبا من ما ومن ذا فواحد يدل على معنى أي شيء من قبل لفظ واحد دل على
معنى المركب وذا واحد يدل على معنى الذي لم يبق في هذا الوجه احتمال كون ذا زائدة وأما في
هذا الوجه فيحتمل كونها زائدة كما قال الشارح (وهنا عبارة ثان) أي في هذا الوجه يحتمل التعبير
ان (احديهما) أي احدي الباريين (ان ماذا بكما لها) أي بمجموع ما وذا يعني بوجه الاجتماعية
(بمعنى أي شيء) أي بمعنى أي شيء مأخوذ من المجموع لان أي شيء مأخوذ من ما وحده كافى
الوجه الأول (والثانية) أي العبارة الثانية من الباريين المحتملين (ان ما) وحده (معناه أي
شيء) أي مجموع أي شيء مأخوذ من ما كما كان في الوجه الأول (وذا زائدة) أي وتكون ذا زائدة
لانه لم يبق لها معنى حتى تدل عليه ثم قال (والظاهر) أي الراجح من الباريين هي العبارة
الأولى وهي (ان مؤداهما) أي مؤدى ما وذا (واحد) لا ينفك احدهما عن الآخر في الدلالة على
هذا المعنى (فان معنى قولهم) أي معنى قول القوم (انها) كلمة ماذا (بكما لها) أي بمجموعها (بمعنى
أي شيء) فالتعني المفهوم من هذا القول (انه) أي الشان (ليس لكل منهما) أي من ما وذا (معنى
بالاستقلال) بان يكون لما معنى مستقل ولذا معنى مستقل آخر وانما لم يكن كذلك (لكون كلمة ذا
زائدة) هنا فالمعنى الذي هو أي شيء ليس معنى ما وحده والآن نحصل المقابلة بين هذا الوجه
الأول فلا يحصل الفرق بينهما ولا معنى ذا وحده لكونها زائدة هنا فتمين ان يكون معنى
المجموع منها واليه اشار الشارح بقوله (فالمفهوم من مجموعهما أي شيء) وفي العاصم والأولى
ان ذالانجي موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن استغما مبتدئين والأولى في ماذا هو او من ذا
هو خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي وأما قولك من ذا فاعلم ان اسم اشارة
لا غير ويحتمل في من ذا الذي ان تكون زائدة وان تكون اسم اشارة كافي قوله تعالى ام من
هذا الذي فان هاء التنية لا تدخل الا على اسم اشارة انتهى ما خصا ثم شرع في بيان كيفية
جواب هذا الوجه فقال (و) (حيث) أي وحين اذ كان ماذا بمعنى أي شيء (جوابه)
أي يكون المناسب في جواب السؤال بما ذا صنعت على هذا التوجيه منصوب لان جوابه
المناسب (انصب) (أي منصوب على انه) أي بناء على انه أي على ان اللفظ الذي يجاب
به (مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام) بالنصب (أي صنعت الاكرام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية) اما في الجواب فظاهر واما في السؤال فلان
ماذا مفعول للفعل الذي بعده ولما لم تكن علة الرفع في الاول وعلة النصب في الثاني
وهو مطابقة الجواب للسؤال علة واجبة لوقوع التخالف فيها اشار الشارح بقوله
(ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور في الثاني رفعه على ان يكون

زيد فان النسبة بين
الضارب زيد وضارب زيد
كالنسبة بين الضاربك
وضاربك ورد بان منشأ
هذا الاشتباه عدم التأمل
المورث للالتباس والا
فكيف يشبه مثله على
الفضلاء والمتأخرين فان
اضافة ضاربك حصل
بها التخصيف في المضاف
والمضاف اليه والضاربك
وان لم يشارك في تخفيف
المضاف ولكن شاركه
في تخفيف المضاف اليه
بخلاف الضارب زيد
وضارب زيد ثم قال الراد
ويقتض من هذا انه
يمكن حمل الضاربك على
التنكير في حسن الوجه
لشراكتهما في تخفيف
المضاف اليه بالاضافة
بلى انه لما حصل في
الضاربك التخصيف لا
حاجة فيه الى اهل الا ان
قال لم يحصل التخصيف
بحذف قى بل بتبدل
التفصيل بالتفصيل فالحق
بالتخصيف بالحذف وانته
خير بان كليهما ليسا على
شيء بل قد خبط خبط
مفوارا كما ينبغي عياد
لا سيما الراد اما التنازل
فلان حمل الضاربك على
ضاربك وان كان لجره
تشاركهما في حصول
المضاف اسم فاعلم
والمضاف اليه مفعولا
من مفعولات متصلات
لكن لا يقاس هذا عليه
حتى يمكن ان يقال ان
الضارب زيد وضارب
من جنس واحد فجا

يجوز في احد ما يجوز في
الاخر اذ المصحح هو
الاتحاد الجنس وذلك لما
عرفت من ان حمل
الضاربك على ضاربك
انما هو من جهة جواز
ضاربك بدون حصول
التخفيف بالاضافة لفعل
عليه ذلك ما هو من
جنسه وجواز ضارب
فريد لحصول التخفيف
بها فلا يجوز حمل ما
ما ليس كذلك عليه
لمجرد كونه من جنسه
وبهذا ظهر توجه السؤال
على ما عتونه الشارح
بقوله ولقائل يفتي لا
سبل الى دفعه ولكن
قد عرفت انه خلاف
المراد بل هو خارج عن
الباب فلا مبرر به واعلم
ان اول من وقع في هذه
الورطة الرضي فانه قال
معتزلا على المص مبتذل
كلامه من عدم صحة
القياس على الضاربك
لانه يحمل على ضاربك
المتنع فيه اعتبار
التخفيف ولا يحمل عليه
الضارب زيد لانه ليس
من بابنه فيه نظر وذلك
لان لفرا ان يقول اذا
جازك حمل ذي اللام
في الضاربك في وجوب
الاضافة على الجرد منها
له في الجرد دون ذي
اللام وهي اجتماع التقيضين
للم يصف لما ذكرت انها
من باب واحد فهل
اجازي حمل ذي اللام
في الضارب زيد على

خبر مبتدأ محذوف ولم يستبرأ المصنف حيث لم يقل والاولى في جوابه او الاحسن وامثالهما
من العبارات الدالة على استحسان قوله (لقوات المطابقة بين السؤال والجواب) معنى عنه لان
من المعلوم ان مراعاة مطابقة الجواب للسؤال ليست بواجبة بل هي امر استحسانى لانه قد
يتخلف ولو كانت واجبة لم يحز تخلفها ولما فرغ المص من مسائل الموصولات شرع في مسائل
اسماء الافعال التي هي معدودة من الميقات قال (اسماء الافعال) اي الاسماء التي معانيها معاني
الافعال وهو مبتدأ وقوله (ما كان) خبر وقول الش (اي اسم كان) للاشارة الى ان ما عبارة عن
الاسم قرينة كونها من الميقات العارضة وانما افسره بمفرد ليكون المقام مقام التعريف الذي هو
للجنس لا للافراد وقوله (بمعنى الامر) خبر منصوب لكان اي اسم كان معناه المفهوم منه مقارنا
بالمعنى المفهوم من لفظ الامر كاسيحي وجهه وقوله (او الماضي) بيان لتوحي اسماء الافعال
يعني ان اسماء الافعال نوعان احدهما كان مقارنا بمعنى الامر والاخر ما كان مقارنا بمعنى
الماضي ثم اشار الشارح الى دليل بناء هذه الاسماء بصورة الصفة فقال (الذين) بصفة اثنية اي
بمعنى الامر او الماضي الذين (ها) اي الامر والماضي (من اقسام المبنى الاصل) وكل اسم يكون
معناه كذلك فهو مبنى فاذا كان موصوفين بكونيهما من اقسام مبنى الاصل (فعلة بناؤها) اي علة
بناء اسماء الافعال مطلقا (كونها) اي كون تلك الاسماء (مشابهة) اي مناسبة (لمبنى الاصل)
في وقوعها موقعه ولما وقع الاعتراض على التعريف باستقاضها بالاسماء التي ليست بمعنى الامر
او الماضي فلزم ان يكون غير جامع دفعه بقوله (فاقيل) اي اذا انحصرت اسماء الافعال بكونها
بمعنى احد الامرين فقط فتحتاج في دفع ما قيل (ان اف) يعني ان لفظ اف ليس بمعنى الامر
ولا بمعنى الماضي بل بمعنى المضارع لكونه (بمعنى المضجر) على صيغة المتكلم للمضارع (واوه)
بشد يداواو يعني وكذا اللفظ اوه ليس بمعنى ما بل هو بمعنى المضارع ايضا لكونه (بمعنى
اتوجع) مع انهما من اسماء الافعال فحيثه تحتاج الى ان تقول (فالمراد به) يعني لا نسلم
لزوم عدم صدق التعريف عليهما وانما يلزم لو كان المراد بكل واحد من المضجر واتوجع
معناها الاصل الذي هو المضارع بل المراد بكل واحد منهما معنى الماضي فان المراد باب
معنى (نضجرت و) باتوجع معنى (توجعت) ولما كانت القاعدة في الانشائيات في نحو
بنت واشترت ان يعبر عنها بالمضارع الحال لوقوعها وقت التكلم (عبر عنه) اي عن
كل واحد من نضجرت وتوجعت (بالمضارع) اي بالنضجر واتوجع (لان المعنى على
الانشاء) اي معناه محمول على انشاء النضجر واتوجع (وهو) اي المعنى المحمول على الانشاء
(انسب بان يعبر عنه) اي عن ذلك المعنى الانشائي (بالمضارع الحالي) اي بصيغة المضارع الذي
يراد به الحال ثم شرع في امثلتها مع الاشارة الى التمثل بتوحي الفعل من اللازم والتمتدى
فقال (مثل رويد زيد اي امهله) وقوله (مثال) خبر لمبتدأ المحذوف اي مثل رويد زيد امثال
(لا) لاسم الفعل الذي (هو) مقارن (بمعنى الامر) وهو فعل متعد وهو معنى امهله (وهيها
ذاك) وفي هيها ثلاث لغات احديها (فتح التاء) وهو (في) لغة (الجار وبكسرهما)
اي وثانيها بكسر التاء وهو (في) لغة (بني تميم وبضم) اي وثالثها بضم التاء وهو

المجر منها وهو ضارب
زيد في صفة الاضافة لعله
حاصلة في المجر دون
ذي اللام وهو حصول
التخفيف بناء على انها
من باب واحد واما المراد
فبالضرورة انتفاء التخفيف
بالاضافة في ضاربك بكلا
جزئيه وانتفاءه في
الضاربك ايضا اذ لا
يتصور فيه حصول ذلك
في المضاف اليه كانه لا
يتصور في المضاف وقد
دل بقوله بخلاف الضارب
زيد وضارب زيد هل
انتفاء التخفيف في كلا
هذين التركيبين ولا
يعني انه اظهر بذلك كونه
عن لا يدري باب الاضافة
اسلا فان العارف بشئ
بما ذكره وفي اللفظة
من تحقيق المسئلة ومخافة
الفراء والحامل عليها
والجواب لا يقرب ال
القول بمثل هذا القول
المخالف لا صرحوا به
من نفس الاسر ومن
فروع هذه الفظة قوله
ويتقدم من هذا انه يمكن
حمل الضاربك على المختار
في الحسن الوجه
لما ذكرتهما في تخفيف
المضاف اليه بالاضافة
فانك قد عرفت انه لا
يحمل على الحسن الوجه
الا ما كان فيه المضاف
والمضاف اليه صرفين
باللام وانه لا تخفيف
في الضاربك بالاتفاق
ومن فروعها قوله في
الح وقد احلت بحقيقة

(في لغة بعضهم) اي بعض بني تميم او بعض العرب (اي بعد) (مثال) اي قوله هيئات مثال
(لما) اي لاسم الفعل الذي (هو) مقارن (بمعنى الماضي) وهو فعل لازم ثم اراد الشارح ان يذكر
وجه تقديم الامر على الماضي لتقدمه بالطبع لكونه مشتقا منه فقال (وقدم الامر) اي وانما تقدم
المصنف الامر في التعريف على الماضي (لان اكثر اسمااء الافعال بمضاه) يعني ان اكثر ما وقع
من اسمااء الافعال ورد بمعنى الامر تقدم في التعريف للاشارة الى هذا ثم انه لما اختلفا قولاهم
في هذا الباب في ان اسمااء الافعال هل هي موضوعة لمعنى يشبه معنى الامر او الماضي بان يكون
علما له اراد الشارح بين مرادهم بما هو الظاهر من الاحتمالات فيه فقال (والذي) اي الامر
الذي (حملهم) اي حمل النحاة (على ان قالوا ان هذه الكلمات) من رويدو هيئات (وامثالها)
من الاسمااء التي فهم منها معنى الفعل (ليست بافعال) اي حقيقة بل هي اسمااء (مع تأديتها) اي
مع اي كلامها يؤدي (معاني) الافعال من الامر والماضي وغيرها وقوله والذي مبتدأ وقوله
(امر لفظي) خبره اي الذي حملهم على هذا القول امر لفظي حقيقي يعني نفي الفعلية
عنها ليس لعدم كون معناها فعلا بل لامر آخر (وهو) اي الامر اللفظي الذي هو
الحامل لهم على هذا القول (ان صيغها) اي ان صيغ هذه الاسمااء (مخالفة لصيغ الافعال)
اي لصوره الافعال المضبوطة بوزن معلوم من هيئة الماضي والامر الحاضر وقوله (وانها)
عطف على ان صيغها كمطف التفسير او كمطف الخاص على العام يعني وان هذا الامر
الحامل ان تلك الاسمااء (لا تنصرف تصرفها) يعني انها لا تقبل التنصرف كتصرف
لافعال بان يكون لها مفرد وثنية وجمع ومذكر ومؤنث وقوله (لانها) معطوف على قوله
امر لفظي يعني انه ليس مرادهم بقولهم في مقام الالتياب مع تأديتها معاني الافعال ان اسمااء
الافعال وان لم تكن افعالا لكنها (موضوعة لصيغ الافعال) لكونها مؤدية لمعانيها (على
ان يكون) اي بناء على ان يكون لفظ (رويدم مثلا موضوعة لكلمة امهل) ثم ايد هذا
بتزييف الشارح الرضى لهذا القول حيث قال (قال الشارح الرضى وليس ما) اي ليس
القول الذي (قال بعضهم) ناشئا عن التوهم من كون اسمااء الافعال مؤدية لمعاني الافعال وهو
(ان ص مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل) وهو ما يدل بيئته على الزمان
ومادته على الحدث كما هو شأن الفعل واذا كان لفظ ص اسما للفظ اسكت الدال على معنى الفعل
(فهو) اي لفظ ص (علم للفظ الفعل) وهو اسكت (للمضاه) اي ليس اسمااء الاعلى مضاه فقوله
ما قال اسم ليس وقوله (بشيء) خبره يعني ليس ما قال هذا البعض شيء معتبر مسموع في هذا
الباب لانه لو كان اسم ص علما موضوعا للفظ اسكت لفظهم لفظ اسكت في كل وقت من اوقات
اطلاق لفظه وليس كذلك (اذ العربي الفصح) بضم القاف الخالص يعني لان العربي الخالص
(ربما يقول ص) ويضم منه طلب السكوت من المخاطب (مع انه لم يخطر بباله) اي قلبه (لفظ
اسكت) ولو كان معناه لخطر بباله وقوله (وربما) ترقى يعني وربما (لم يسمعه) اي ذلك العربي الفصح
لفظ اسكت (اصلا) فضلا عن ان يخطر بباله (ولهذا) اي ولكون اسمااء الافعال غير موضوعة
لائفاظ الافعال (قال المصنف) في تعريفها (ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل

ما كان معناه الامر او الماضي ثم اراد الشان يدفع الانتقاض الوارد على تعريف المصنف بان
 هذا التعريف صادق على مثل الضارب امس لانه بمعنى الماضي ايضا فاجاب عنه باننا لانسلم ان
 هذا التعريف يصدق على مثل الضارب امس لان دلالة هذا ليست بدلالة وضعية اعني التي
 هي دلالة اللفظ المفرد لان الضارب وحده يدل على ذات يصدر عنه الضرب غير مقترن بزمان
 معين وامس وحده يدل على زمان معين بخلاف رويد وهيات (والتبادر) من قوله ما كان بمعنى
 الامر او الماضي (ان يكون هذا) اي كونه بمعناه (بحسب الوضع) بان وضع هذا اللفظ لمعنى هو
 معنى الفعل يتي وضع هذا اللفظ المفرد لمعنى مركب من الحدث والزمان واذا كان التبادر منه
 ان يكون بحسب الوضع (فلا يراد مثل الضارب امس) حال كونه (نقضا على التعريف) لانه لا
 لا يصدق عليه انه اسم ووضع لمعنى هو معنى الفعل بل انه يصدق عليه انها اسمان وضع احدهما
 المعنى والاخر لمعنى آخر ثم انه لما وقع الخلاف في ان وزن فعال من الثلاثي المجرد هل هو قياسي
 في معنى الامر او لا اراد المصنف ان يبين بقوله (وقال) بفتح الفاء (اي ما يوزن) يعني المراد
 من فعال ليس حصره في تلك المادة بل يعم لكل ما يوزن (فعال) وقوله (الكائن) اشارة الى
 ان قوله (بمعنى الامر) ظرف مستقر بتقدير المتعلق معرفة لكونه صفة للمعرفة وهو فعال
 فان المراد به اللفظ وقال بعضهم ان فعال مبتدأ بمعنى الامر خبره ولعل ذلك البعض اختار كونه
 خبر التعصيل الفائدة وهو تعيين معناه بخلاف كونه صفة لانه لا فائدة في التوصيف بكونه بمعنى
 الامر لانه لم يوجد فعال بمعنى الماضي حتى يحترز عنه ويمكن ان يقال ان التوصيف للاحتراز
 عن كونه مصدرا او غيره كاسيبي وكذا قوله (المشتق) للاشارة الى ان قوله (من الثلاثي)
 (المجرد) ظرف مستقر صفة الامر هذا اما اختاره الشان والهام وضعفة المغرب المشهور
 بزخري زاده واختار كونه صفة بعد صفة لفعال او حالا واختار في الامتحان كونه ما حالا وقوله
 تعالى مبتدأ وقوله (قياس) خبره وفسره الشارح بقوله (اي قياسي) لتصحيح الحل لان
 القياس بدون حرف النسبة لا يتجدد بالمبتدأ فاحتاج الى التصحيح اما بالتزام حذف حرف النسبة
 حتى يكون معناه ان فعال بمعنى الامر منسوب الى القياس او بتقدير ذواي كونه كذلك ذو قياس
 مثال ما كان كذلك (كزال بمعنى انزل) مشتقان الزول الثلاثي ولما وقع الخلاف بين سيويه
 والمبرد في كون فعال بمعنى الامر قياسيا او مسموعا فقال سيويه انه قياسي وقال المبردة مسموع
 لانه لو كان قياسيا لجاز ان يقال قوام وقماد في قوم وقماد وليس لاحد يتعد صيغة لم يقلها العرب
 اراد الشان ان يبين ان المصنف اختار مذهب سيويه وانه كيف يحجب عن الابرار الوارد على
 سيويه فقال (قال سيويه هو) اي كون فعال بمعنى الامر (مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه)
 اي على كونه مطردا (انه لا يقال قوام وقماد في قوم وقماد) فيحتاج الى ان ياول قول سيويه وهو
 مطرد (فلهد تأول بعضهم) وهو اندلسي (قول سيويه) اي قوله مطرد (بانه) اي سيويه (اراد
 بالاطراد الكثرة) يعني بقوله مطرد انه كثير الوقوع يعني انه مسموع كما قاله المبرد لكن لما
 كثرت المسموعات (فكانه) اي فبلغ في الكثرة حتى صار كأنه (قياس لكثرتة) وفي قوله فكأنه

الحال خبرا (قوله) من
 غير اعتبار حذف
 تنوينهما قبل متعلق قوله
 ثم حل لا بقوله مفايا بطور
 بالتأويل عكس ذلك
 (قوله) ولك ان يجعل كل
 واحدة منها هذا هو الحق
 الذي لا مصرية فيه وما
 سبق من البيان ليس كما
 ينبغي بل هو غير صحيح اما
 اولا فلانه لم يقتل من
 الفراء انه استدلل بهذا
 البيت ووقع في الخالف منه
 الا ترى الى قول المصنف
 اجاز الفراء نحو الضارب
 زيدا لانه توهم ان لام
 التعريف دخلتها همد
 الحكم باضافتها فحصل
 التحفيف بمذهب التنوين
 بسبب الاضافة ثم صرف
 باللام واما لانه قاله
 على ضارب الرجل
 والضاربك فانه اذا جاز
 الاضافة فيهما مع عدم
 التحفيف فليز فيه ايضا
 فانه حصريب الاجازة في
 هذين الامرين ولو كان
 الفرض من ايراد البيت
 ترخيصا استدلل به لما صح
 له ذلك واما ثانيا فلان
 قوله لما عرفت من امتناع
 مثل الضارب زيد لعدم
 الفائدة في الاضافة ليس
 بحتم لان ذلك الامتناع
 انما هو الاضافة المنوية
 واطاعة الضارب الى زيد
 على قول من جوز لا
 يكون من اقسام المنوية
 بل هو عنده اخافة اللفظة
 فلا يلزم منه ذلك
 المحذور ولو قيل فيه كما

هو لصواب من امتناع
مثل الضارب زيد لعدم
حصول التخصيف بالاضافة
لما مع ايضا لزوم
المصادرة على المطالان
المدعى ذلك وقد جعل
دليلا واما ثالثا فظهور
انه لو كان المراد تزييف
دليل القراء لكان الواجب
ان يقول وابتنع لان
الحكم بضمف دليله لامن
جهة الاستعمال اعتراف
بجواز قوله وقد حكموا
بامتناع ما جوزه وهذا
باطل بالضرورة لما فيه من
التناقض بين واما اذا
حل على هذا الوجه
الصحيح الدال على كلام
المص على التبع الصريح
فلا يتصور ورود في
ما ذكر وما لم يذكر
(قوله) لان لكل من حيث
التركيب الوضعي
والاضافي معنى آخر لا
يقوم احدهما مقام الآخر
فيل فيه بحث لا في الكل
من حيثى الاضافة
وتركيب الصفة مع معوما
معنى آخر وقد قام هيئة
الاضافة في الاضافة
اللفظية مقام هيئة تركيب
العامل والمسؤل وهذا
ناش من القول من
تصريح القوم بان المعنى في
الاضافة اللفظية كما كان
ولذا قالوا به لا بعيد شيئا
سوى التخصيف وذاك
ضروري التسليم الا ترى
اذا قلت سررت برجل
ضارب زيد سكان
في المعنى كمنهوك
مهرت برجل زيدا
وتفصيل الكلام بالاضافة

اشارة الى ان الاطراد ههنا مجاز عن كثرة الوقوع وقال المصاحب الامتحان انه لا يحتاج
الى حمل كلامه على المجاز ليندفع هذا الايراد لان كون التثنية قياسيا لا يقتضى ان يحكى في جميع
المواد فلا ينافى في عدم ورود مدق مادة القيام والقيود لكونه قياسيا حتى يحتاج الى التأويل وزاد
صاحب الامتحان اشتراط كون الفعل المذكور فعلا تاما فلا يحكى انما هو كون انتهى ولما كان
اختلاف في كونه قياسيا انما هو في مجيئه من الثلاثي اراد ان يبين ما هو حكمه من الرباعي فقال
(واما في الرباعي) اي واما حكمه في الرباعي (فاثقفوا) اي قاطعت النجاة من سبويه وغيره (على
انه) اي على ان اسم الفعل الكائن بمعنى الامر (لم يأت) اي لم يحكى (الا نادرا) وهذا المعنى الذي
حل عليه قوله على انه لم يأت الامدرا هو ما اختاره المصاحب وغيره من المحققين في توجيه كلام
الشارح لانه اذا حل على ظاهره وقيل ان معناه ان فعال لم يأت من الرباعي الا نادرا فلا يجوز
لان فعال لم يتصور مجيئه من الرباعي وما يحكى نادرا هو قر قار وعمر عار وليس بوزن فعال بل
ففعال وقر قار بمعنى صوت من التصويت وعمر عار بمعنى تلاعبوا اي الصبيان بالمرعرة وهي
لعبة لهم لان الصبي اذا لم يجد احد ارفع صوته فقال عمر عار فاذا سمعوا اخرجوا اليه وتلاعبوا
بتلك اللعبة قال يدعوه وليد هو بها عمر عار قال المبرد قر قار حكاية صوت الرعد وعمر عار حكاية
صوت الصبيان كما قال خاقاني وقال السيرافي في الجواب الى المبردان الحكاية لا تغير فلو كانا
صوتين لقليل قر قار وعمر عار بالانف وعند الاخفش ان فعال بمعنى الامر من الرباعي قياس وانه
اعلم ثم شرع في بيان باقي المعاني لهذا الوزن فقال (وفعال) وهو مبتدأ وزاد الش قوله (حال
كونه) للبيان في ان قوله (مصدرا) حال من الضمير المستتر في خبره الاتي اعني قوله مبنى وقوله
(معرفة) بالنصب صفة لقوله مصدرا وقوله (كفججار) صفة اخرى للمصدر يبنى حال كون
هذا الوزن موصوفا بصفتين احدهما المصدرية وثانيتهما التمرص يبنى ان يكون قوله كفججار
خبر للمبتدأ المحذوف يتقدم هو مثل فجار لكن الزيني زاده قدم كونه صفة بعد صفة قائم ولما
خفي كونه معرفة اشار في تفسيره بقوله (بمعنى الفجرة او الفجور) يعني انهم يعملون مثل هذا
بمعنى الفجور او الفجرة فالمعرفة باللام بان يكون علما للمصدر المعرفة لا بمعنى فجرة او فجور
واشار الش ايضا بقوله بمعنى الفجرة او الفجور الى وقوع التردد بين كونه مستملا في المؤنث
والمذكر وايداه بما نقله عن الش الرضى حيث قال (قال الش الرضى وهو) اي هذا الوزن (على
ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم الى الان دليل قاطع على كونه لا تأنيثه) واما قال هذا
الان ادلتهم مرددة ومعارضة لان من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال مرا او صفة او مصدرا
او علما مؤنثة فاذا سمي بها مذكروا وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا
منهم دليل على التردد في كونها مؤنثة كذا في المصاحب ومحصل التردد في الدليل انهم ربما
استدلوا على تأنيث اسم الفعل والمصدر الواقعين على وزن فعال بكونه مؤنثا في استعماله
صفة وعلم الشخص طردا فاقها مؤنثان كما يحكى وهذا استدلال عجيب ثم قيل في الاستدلال
على كونه بقرينة الواقع معرفة في قوله انا اقتسمنا حطيتنا بيتنا فحملت برة واحتملت

الموصوف الى الصفة ان كنت
ممرفاً شئاً بالم قصد
الذات الاتري انك اذا قلت
مردت بزيد العالم فالتق
بالذات زيد والعالم يحى
الا لفرض الحكم عليه
بالعلم وايضا فان كونه صفة
يقضى له حكم التسمية
وكونه مضافا اليه يقضى
له حكم التق بالنسبة فكيف
يكون المعنى "تعا غير تبع
من جهة واحدة وايضا فان
الصفة يقضى ان يكون
باعتبار الموصوف وكونه
مضافا اليه يقضى ان يكون
محفوظا بالاضافة فيؤدي
الى ان يكون الشئ محفوظا
سرفوا وهو باطل واما
امتناع اضافة الصفة الى
موصوفها فالكلام فيه
كالكلام في الاول وزيادة
وهو انه يؤدي الى تقديم
التيق وتأخير التبع وهو
عكس حقيقتها ولذلك
امتنع تقديم الصفة على
الموصوف هكذا في شرح
المص وقال في الامالي انما
امتنع ذلك لانه لا يحل ان
تضيف باعتبار الذات او
باعتبار المعنى او باعتبارهما
جميعا فان اخضت باعتبار
الذات كان باطلا لانه
يؤدي الى اضافة الشئ الى
نفسه وان اخضت باعتبار
المعنى فهو ايضا باطل اذ
ليس عالم موضوعا مجرد
المعنى بل للذات والمعنى
هو التق ولذلك لو
قلت رجل عالم جازو باعتبار

فجار وجه الاستدلال ان بره علم للمرأة وفجار بمعنى الفجار ولما كانت بره معرفة لكونه
علما حكم بتعريف فجار لكونه قرينة ولا شك ان هذا الاستدلال كالاول في الغرابة وحمل
كلامه على الاخرى في التأنيت والتعريف مع عدم الاستدلال على المحمولة معرفة مونثة بديع
بل لو ثبت وصف فجار بالمؤنث المرف فجار القبيحة متلا جاز الاستدلال به على الامرين
التأنيت والتعريف وقوله (و) (حال كونه) (صفة) عطف على قوله مصدرا وقيد الشارح
بقوله (المؤنث) اشارة الى قول الشارح الرضى حيث قال الثالث اى من هذا الوزن الصفة
المؤنث ولم يحى في الصفة المذكورة (مثل باساق) (بمعنى باساق) وقوله (مبنى) خبر للمبتدأ
وهو فعال مصدرا كقاسمه الشارح بقوله (اى كل واحد من القسمين الاخيرين) وهما فعال
مصدرا وفعال صفة هذا احتراز من القسم الاول وهو فعال بمعنى الامر لانه اسم فعل (مبنى)
ثم ذكر وجه بناء هذين القسمين بقوله (لمشابهته) (اى مشابهة كل من القسمين) (له) (اى
الفعال بمعنى الامر) وهو القسم الاول كاسبق من انه مبنى لكونه بمعنى الامر ثم ذكر وجه المشابهة
بقوله (عدلا وزنه) وهما تميزان من الذات المقدرة في النسبة بين المشابهة وبين فاعله (امازنة)
اى مشابهته من جهة الوزن (فظاهرا واما عدلا) اى واما مشابهة عدلا (فلما) اى ثابت للذى
(ذهب اليه النحاة من ان فعال) اى ان هذا الوزن في طرف المشبه الذى هو (بمعنى الامر
معدول عن الامر الفعلي) يعنى ان زال مثلا معدول عن ازل (للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة
في الامر) هذا بيان لملة العدول اى انما عدل عن الامر الفعلي لقصد المبالغة في الامر ونظيره
(كفعال) بفتح الفاء وتشديد العين (وفعول للمبالغة في الفاعل) يعنى كان فعال وفعول محييان
لقصد المبالغة في فاعل كذلك يحى فعال في مكان افعال وانما لم يبين وجه العدول في ظرف
المشبه لكونه ظاهرا فيه اما في فعال بمعنى المصدر فلكون نحو فجار معدولا عن الفجور
او الفجرة وفي فعال صفة فلكون باساق معدولا عن باساق ثم اعلم ان المشابهة من جهة
الزينة ظاهرة واما من جهة العدل فقها شئ على ما حكاه الشارح بقوله (قال الشارح الرضى
والذى) اى والرأى الذى (ارى ان كون اسما لافعال معدولة عن الفاظ الفعل بان يكون
هيئات مثلا معدولا عن بدور ويد معدولا عن امهل (شئ) اى حكم (لادليل لهم) اى للنحاة
(عليه) اى على جوازه فضلا عن وقوعه (كيف والاصل) يعنى كيف يكون مع ان القاعدة
(في كل معدول عن شئ ان لا يخرج) ذلك الاسم المعدول اليه (عن النوع الذى ذلك الشئ
اى المعدول (منه) اى من ذلك النوع يعنى ان كان من نوع الاسم فالواجب في المعدول ان يكون
اسما ايضا فاذا كان الاصل في كل معدول ان يكون كذا (فكيف يخرج الفعل بالعدل) يعنى
فكيف يجوز ان يخرج الفعل مثل يعدو امهل واما لهما من المعدولات بسبب كونه معدولا
(من عملية) اى من نوع الفعل (الى الاسمية) اى الى نوع الاسم حتى جاز يعدو العدل ان يقال
انها اسما لافعال (واما المبالغة) واما تشبيه هذا القسم بفعال بمعنى الامر في كونه معدولا
لتحصل المبالغة المقصودة به (فمى) اى بالمبالغة المقصودة لا يحتاج حصولها الى هذا التكلف لانها

(نابتة في جمع اسماء الافعال وبين) اى الشارح الرضى (وجهها) اى وجه حصول المبالغة في جمع
 اسماء الافعال وعدم اختصاصها في الصورة المختصة حيث بين هذا (في كلام طويل) وكان
 المناسب تركه لطوله (فن اراد الاطلاع عليه) اى على ذلك الكلام (فليرجع اليه) اى الى ما في
 شرح الشيخ الرضى وقال المعاصم في حاشيته ويرد عليه بنى براد النقص على قوله والاصل في كل
 معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذاك الشئ منه بان يقال ان ثلاث معدود عن ثلاثة
 ثلاثة وثلاثة ثلاثة لفظ مركب وكل مركب ليس باسم فالمعدول اسم والمعدول منه ليس باسم
 واجيب عنه بان المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصله او عن نوع ما التأم منه اصله ومادة
 النقص من قبيل اثناي فلا نقض (و) (فعال حال كونه) (علما للابيان) وزاد الش بين حرف
 العطف وبين قوله علما قوله فعال حال كونه للاشارة الى ان قوله علما حال من المستكن في مبنى
 كاسيائى ولما كان لفظ اعيان جمعا لفظا لفظا ليس يعلم لهذا الجمع فسر به قوله (اى امين من الاعيان)
 اى لذات من الذوات ثم بين فائدة قوله علما وقوله للابيان بقوله (انما قال) اى المص (علما
 اخرج باب فساق) لانه صفة لا علم (وانما قال للابيان ليعخرج باب تجار لانه وان كان علما كما قالوا)
 اى بناء على ما قال النحاة علم للفجور والفجور خلافا لما نقل عن الشيخ الرضى كما عرفت (لكنه)
 (علم للمسا في للابيان) اى لانه علم للابيان والذوات (وقوله) اى المص (مؤثرا) بالنصب (صفة
 علما) اى صفة لفظ علمائهم بين وجه زيادة هذا القيد فقال (وذكره) اى انما ذكر المص لفظه وثنا
 (للتثنية) اى لقصد التثنية (على انه لم يقع) اى لم يقع هذا العلم الذى هو علم للابيان (الا كذلك) اى
 الا وقع علماء وثنا وان جاز وقوعه علما مذكرا عند العقل وحاصل التثنية ان هذا القيد قيد
 وقوعى لا حترازى ومثال ما وقع كذلك (كقطام) (علما للمؤث) اى لامرأة (وغلاب)
 (كذلك) اى انه لم لامرأة ايضا وقوله (مبنى) خبر للمبتدأ وقوله (فى) (استعمال اهل)
 (الحجاز) قيد لكونه مبنيًا وزاد الشارح لفظ استعمال ولفظ اهل للاشارة الى ان
 الاختلاف الذى حصل في بناءه واعرابه انما هو بين اهلها بينى ان قوله فى الحجاز مجاز حذف
 كما في قوله تعالى واسئل القرية لان الحجاز اسم ارض ولا يسند اليها الاستعمال والى انه
 مخالفة فى الاستعمال لافى الحقيقة ثم بين وجه استعمال اهل الحجاز بقوله (لمشابهته لفعال
 بمعنى الامر) يعنى انما استعملوه كذلك لكون هذا اللفظ مشابها بباب فعل الذى هو بمعنى
 الامر (عدلا وزنة) اى من جهة المدل والزنة يعنى ان قطام مثلا معدول عن قاطمة كما ان
 تزال معدول عن ازل وقوله (ومعرب) عطف على قوله مبنى يعنى ان مثل هذا من فعال
 معرب (فى) (استعمال) (بى تميم) ولا يحتاج ههنا الى تقدير اهل لان بى تميم اسم
 قيلة لا اسم مكان كما في الاول وقوله (الاماني آخره) استثناء من نائب الفاعل الذى استكن
 فى معرب يعنى معرب كل ما كان على هذا الوزن عندهم (اى الا فى فعال) اى الا فى الوزن
 الذى وقع (علما للابيان الذى) وهذا التفسير لفظ ما وقوله (يكون) الخ قسبر
 للفظ (فى آخره) واشارة الى انه ظرف مستقر صفة لما وقوله (راه) فاعل للظرف ويجوز ان

ما جيبا ايضا باطل لانهما
 جيبا ليس اللفظ موضوعا
 لهما على السواء وهذا
 الوجه تجرى في منع اضافة
 الصفة الى وصوفها ايضا
 (قوله) فلا قال الى قوله
 من غير فرق بما يحذف
 (قوله) ولا يضاف اسم
 بمائل المضاف اليه في
 الموم والمخصوص قبل
 اراد بالمائة في الموم ان
 يكون مدلولها كليتين
 ويحدد افرادا ومتساويين
 وبالمائة في المخصوص ان
 يكون مدلولها شخصا
 واحدا والاحمر الا وضع
 ولا يضاف احد المترادفين
 والمتساويين الى الآخر
 ويبنى ان لا يقتصر
 عليه بل يضم اليه انه ولا
 يضاف الاخص من حيث
 انه الاخص الى الاخص
 وكانه اقتصر على ما ذكر
 لانه وقع في الفئة ما يوم
 وقوعه من نحو كل
 الدارهم وعين الشئ
 وسيد كرز فاراد دله
 وفيه ان المترادف هذا التعبير
 اعني ثبوت المسألة في
 الموم والمخصوص ليس
 الافادة عدم كون
 احدهما اهم من الآخر
 او اخص منه واذا اتفق
 هذان الاحتمالان تبين
 المسألة اهم من المترادف
 والتساوى قصصيل
 المراد من ثبوت المسألة
 في الموم وحده ممتنع
 كيف يلزم على هذا
 تحقيق التساوى بين
 الكليات بأسرها لتحقق
 المسألة في الموم فان كل
 واحد منها معتبر على

يكون في آخره خبرا مقدما ورا مبدء مؤخر او الجملة الاسمية صلة للموصول كما جوزه صاحب
 العرب زني زاده لكن تفسير الش بهذا ياتي عنه وقوله (فان بني تميم) دليل للاستثناء يعني
 انما يستثنى من هذا الحكم ما في آخره فان بني تميم (اختلفوا فيه) اي في ما يكون في آخره راء
 (فاكثرهم) اي فاكثر بني تميم (ووافقون الحجازيين في بناءه) اي ما في آخره راء (واقلمهم) اي
 واكل بني تميم (لا يفرقون) في هذا الوزن (بين ذات الراء وغيرها) اي وغير ذات الراء (بل
 يحكمون) اي يحكم اولئك الاقلون من بني تميم (باعراب الكل) اي باعراب كل واحد من
 ذلك الوزن وقوله (نحو حضار) (علماء الكوكب) مثال للمستثنى عن اعرابهم ثم اراد
 الشارح ان يبين وجه الفرق بين ذات الراء وغيرها حيث حكم الاكثرون باعراب ما ليس
 فيه راء وبناء ما فيه راء فقال (وجه الاكثرين) اي وجه حكم اكثر بني تميم ببناء ما فيه راء هو
 (ان الراء حرف مستقل) وقوله (لكونه) علة لكونه مستقلا يعني انما حكم للراء بالثقل لكون
 الراء (في مخرجه كالكر) لوجود صفة الكبر فيه (فاخبر فيه) يعني فلكونه كالكر راخبر
 فيه (البناء) دفعا لثقل العارض له بسبب التكرار (لانه) اي لان البناء (اخف) من الاعراب
 وقوله (اذ سلوك طريقة واحدة) دليل على ان البناء اخف يعني انما يكون البناء اخف لانه لعدم
 اقتضائه لاختلاف آخر الكلمة كان طريقة واحدة بخلاف الاعراب لانه لكونه مقتضيا
 لاختلاف الاواخر كان طرائق مختلفة والسلوك في الطريقة الواحدة اسهل من سلوك طرائق
 مختلفة (وهو يديهي) وقال في الامتحان وفيه نظر لان هذا يقتضي اختيار الفتح على الكسر وقال
 المعاصم هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندي اوضحه الش والمشهور في كتبهم وجه
 آخر هو ان الالة في ذات الراء مستحسنة والمصحح له كسر هاء انتهى وانما كانت الالة
 مستحسنة لان بني تميم احرص من الالة لاسباب ذوات الراء (الاصوات) اي الاصوات التي
 عدت من المبنيات وهو مبتدأ خبره سيأتي وهو قوله كل لفظ ولما كان لفظ الاصوات الذي
 هو المعدود من المبنيات اخس من مطلق الاصوات احتاج الى مقدمة تبين بها انواعها وظهر
 من تلك الانواع ما هو معرب وما هو مبني منها فاراد الش ان يذكر تلك المقدمة فقال (اعلم ان
 الاصوات) اي الاصوات الغير الموضوعة للمعنى (الجارية على لفظ الانسان) بل على لفظ
 العرب (اما منقولة) اي من الصوت (الى باب المصادر) وهي ايضا نوات لانها ما منقولة الى
 المصادر (ولزمت المصدرية ولم تصرا سم فعل او) منقولة الى المصادر (لم تلزم المصدرية وصارت
 اسم فعل فالاول) وهو ما قل من الاصوات الى المصادر ولزمت المصدرية ولم تصرا سم فعل
 (مثل وما للتعجب) فان واهما اصله صوت ثم نقل الى المصادر ولزمت المصدرية وهو ليس باسم
 فعل (وحكمه) اي وحكم هذا النوع من الاصوات (حكم المصادر) في انه يكون مفعولا مطلقا
 بالنصب (والثاني) وهو ما قل من الاصوات الى المصادر ولم تلزم المصدرية فصارت اسم
 فعل (مثل صومه وحكمه) اي وحكم هذا القسم (حكم اسماء الافعال) من كونها مبدء
 وقاعلها سادامد الخبر فتكون الجملة اسمية او كونها مع فاعلها حجة فعلية او غيرها من الاحكام
 الجارية عند الحاجة في اسماء الافعال وقال الرضي وانما سميت هذه الاقسام اسما وان كان غيرها

وجه المرموم والا لما كان
 كاي (قوله) واما اذا كان
 للجنس فيها خفاء قبل
 يزول الخفاء صحة عين الا
 شيء ونفس الالائي
 والخفاء انما جاء من جعل
 الشيء شاملا لغير الموجود
 في الخرج كما هو في اللغة فان
 الشيء في اللغة ما يصح ان
 يخرج عنه وتفصيل ما يزول
 به الخفاء ان الالام الجنسي
 اذا اريد به الاشارة الى
 الطبيعة من حيث هي
 فالعين اعم منه لصدة
 هل فرد من الطبيعة
 والطبيعة بخلاف طبيعته
 فانها لا تصدق الا على
 نفسها وان اريد به الطبيعة
 في ضمن الفرد فالعين
 تصدق عليها وعلى الطبيعة
 من حيث هي فلا كلام
 التقديرين يكون العين
 اعم وليس بمستقيم اذ لا
 شيء اعم من الذي كاد
 عليه قوله عز وجل وهو
 على كل شيء قدير والالا
 شيء فرضى ولا يكون
 هو اعم منه بل هو اما
 من افراد الشيء يعمل
 الالائي امرا يصح ان
 يخرج عنه او مبين له وهو
 ظاهر ولا سبيل الى شيء
 سوى هذين جزما فبطل
 ما ذهب من زوال الخفاء به
 والتصيل باطل ايضا
 لفرورة انه في صورة
 الجنس يعم جميع ما افراد
 ما يصدق عليه فلا يتصور
 تخصيصه بطبيعة حتى
 يكون العين منه باعتبار
 سموه لطبيعة اخرى
 ايضا وهذا في غاية
 الظهور ولكن من لم
 يعمل الله له نورا
 قاله من نور وكان

الانسيب الشارح قدس
سره ان لا يترضى لصورة
كونه اهم منه فان بطلان
هذا الاحتمال ظاهر من
عدم حصول المعنى على
اعتبار الشيء كما لا يقال
اذا قلت عين الشيء يصح
ان ترديه غير مخصوص
بان يكون المعنى عين ما
يصح عليه اطلاق الشيء
او عين هذا اللفظ لانه على
الاول لا يكون عين الشيء
العام بل عين ما يطلق هو
عليه وهو ليس بهام كذا
وعلى الكنى لا يكون نحن
وه لان العهد والجنس
المستفاد من اللام لا
يكونان بالنظر الا
الالفاظ ولقد احسن
الرضي حيث قال لا فائدة
ذلك من زيد وكلام المعنى
ايضا ظاهر بل صريح في
كون اللام للهذه فانه قال
في قوله بخلاف كل
الدارهم وعين الشيء فان
هذا ليس مثله لان كلا
صالح للدارهم وغيرها
فاذا اضيفت الى الدارهم
بقد حصلت فائدة لم يكن
وكذلك عين الشيء وما
كان مثله فان المضاف
يختص به لانه الاضافة لما
فيه من صلاحية ان يكون
المضاف اليه وغيره قوله
ويرد على قولهم اسم مماثل
قبل الوارد لا يخص هذا
الحكم بل كانه يتوجه على
قوله وشروطها تجريده
المضاف عن التعريف
وكانه فضل المس من
وروده عنه فاخره الى هنا
وابس مما يلتفت اليه
لانه على تقدير
وروده لا يكون

من الكلام ايضا لان صوتا هذه في الاصل اما اصوات ساذجة لحكاية اصوات العجماء
والجمادات واصوات مقطعة مستمدة على الخارج لكونها غير موضوعة لمان كالالفاظ الطبيعية
مثل ح واف ولا يصوت به الحيوان فسميت باسم ساذج الصوت فقبل اصوات وقوله (واما
غير منقولة) عطف على قوله اما منقولة يبنى الاصوات الجارية اما غير منقولة من الاصوات
الصرقية الى غيرها (بل باقية على ما) اي على الصفة التي (كانت) تلك الاصوات الصرقة (عليه)
اي على تلك الصفة وقوله (حين كونها) ظرف لكانت اي على ما كانت عليه حين كون تلك
الاصوات (اصواتا ساذجة) اي صرقة (ولم تصر) تلك الاصوات الغير المنقولة (مصادر ولا اسماء)
افعال وهي) اي والتي كانت كذلك من غير المنقولة (على انواع فيها) اي فبعض تلك الانواع (ما)
اي صوت (بمرض الانسان عند عروض معنى له) اي للانسان من التداية من شيء او التعجب
من شيء (كقول المتقدم) اي من تعرض له التداية واراد اظهارها (او التعجب) اي من
بمرض له اذ ادرك امر غريب وبشأنه التعجب فاراد اظهاره (وي) قال في الصحاح هو كلمة
تعجب ويقال وبك ووي لبعد الله وقد تدخل وي على كأن تخففة والمشددة تقول وبكأن قال
الخليل هي مفصلة قول وي ثم تبدى تقول كأن وقال الكسائي هو ويك فادخل عليه
ان ومعناه الم تراها اقول ومنه قوله تعالى وبكأن الله يسط الرزق وقوله تعالى وبكأن
قوله (حينئذ) ظرف لقوله (لا تقدر) يبنى حين كانت الاصوات باقية على اصلها ولم تنقل الى
المعنى الاخر لم تكن مبتدئة ولا خبرا ولا فاعلا ولا غيرها لان المبتدأ ما يمكن ان تحكم عليه بشيء
والخبر ما يمكن ان تحكم به على شيء والامر ان محالان هنا لانك لا تقدر (ان تحكم عليه) اي
على ذلك الصوت (بشيء) حتى يكون مبتدئة (او) ان تحكم (به) اي بذلك الصوت (على شيء)
حتى يكون خبرا وانما امتنت القدرة بذلك لان وضعه لاظهار التداية والتعجب او الوجدان كافي
اح وكذا وضع غاق لحكاية صوت الغراب لا غير ونحوه للبعير لاسماعه لهذا الصوت لجري
العادة بااختلاف محجج باعتبار المعنى الذي وضع له الى جزء آخر يركب معه حتى يحكم عليه اوبه
فان وقع شيء من هذا الباب مركبا فاما يقصد به اللفظ كقولك نبح صوت لا مائة البعير وغاق
حكاية صوت الغراب لاما هو وضع الباب عليه من حكاية الصوت او تصويت البهائم او اظهار
الندم (ومنها) اي ومن الانواع التي جيت الاصوات فيها على اصلها (ما يجري على اسن الانسان
على سبيل الحكاية) اي هذا الجريان (ب) سبب (ان يصدر من نفسه) اي من ذلك الانسان
المتلفظ به (ما) اي لفظ (يشابه) ذلك اللفظ الصادر (صوت شيء) من الاصوات (كما اذا قلت
غاق فاصدا لاصدار ما) لاصدار لفظ (يشابه صوت الغراب على نفسك ووح لا تقدر) انت
ايضا (ان تحكم عليه اوبه) الا اذا اردت لفظه وقول قلت غاق او لفظ غاق صوت غراب (ومنها)
اي ومن الانواع التي بقيت الاصوات فيها على حالها (ما) اي صوت (يصوت به) اي يراى
باصداره التصويت (للاجل حيوان) لا على قصد الحكاية وعلى قصد اظهار معنى بمرضه له
وقوله (اما لجزر او دماء او غير ذلك) بدل بعض من لاجل (كما اذا قلت نبح لاناخة البعير

(ح) أى وحين اذا كان المقصود من ذلك (ايضا) كالتوعين السابقين (لا قدر ان تحكم عليه اوبه
 وهذه الاقسام) أى وهذه الاقسام الثلاثة التى هى اقسام لتغير المنقولة (كها مبنيات لا انتفاء التركيب
 فيها) أى فى تلك الاقسام فيصدق على كل منها انه غير مركب لعدم القدرة على جعل كل منها محكوما
 عليه اوبه (واذا تلفظ بها) أى اذا اريد ان يجرى واحدا من هذه الاقسام (على سبيل الحكاية
 كما اذا قلت) فى النوع الاول (قال زيد عند العجب وى او) أى اذا قلت فى النوع الثالث (عند)
 قصد (اناخه البير) قال زيد (نخ او) أى اذا قلت فى النوع الثانى قال زيد (غاق عند حكاية صوت
 الغراب) وقوله (فهى) جواب اذا تلفظ أى اذا اريد ان يتلفظ بتركيب من تلك الاصوات مع
 العوامل لتلك الاصوات (فى هذه الحالة) أى فى حالة التركيب (ايضا) كما كانت غير مركبة (مبنية)
 من غير تفرقة بين كونها مركبة او غير مركبة فى كونها مبنية (لكن) أى لكن كون الاصوات المركبة
 مبنية (لا من حيث انها اصوات) كما كانت مبنية فى حالة عدم التركيب (بل من حيث انها) أى من
 حيث ان هذه الاصوات (حكاية عنها) أى عن الاصوات الساذجة المبنية (والمراد بالاصوات
 ههنا) أى فى القسم الذى عدم المبنيات (ما) أى اصوات (كانت باقية على ما) أى على حالها التى
 (هى) أى الاصوات (عليه) وهو قسم غير المنقولة بثلاثة انواعه المذكورة هذا احتراز عن القسم
 المنقول الى المصادر واسماء الافعال وقوله (من غير ظاهرا على سبيل الحكاية) احتراز عن حالتها
 التى ذكرها بقوله واذا تلفظ الى آخره يعنى ان المراد ههنا ما كانت باقية على التصويت ولم تنقل
 على سبيل الحكاية بان جعلت مقول القول وقوله (وهى بهذا الاعتبار) بيان لقريته كون المراد
 بها هو ما كان كذلك معنى وانما يكون المراد بها ههنا ما لم تكن منقولة على سبيل الحكاية لانها باعتبار
 كونها محكية (ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع) لان الاول كوى فى التعجب دال بالطبع وان
 الثانى كخاق حكاية للصوت واصداره على لسان الانسان تشبيها بشئ لا يخفى انه ليس بوضع
 وكذا الثالث لانه لم يوضع لاناخه البير وانما هو لجرى ماد فاقه تعالى باناخته عند اسماعه وما ليس
 باسماء ليس بمعنى لان المبنى الذى هو من اقسام الاسم اخص والاسم اعم منه وفى الاعم يستلزم
 نفي الاخص (وذكرها) جواب للسؤال الذى ورد على قوله ليست باسماء بانها اذا لم تكن اسماء
 يفتى ان لا تذكر فى عداد الاسماء فاجاب عنه بان ذكرها أى بان ذكر النحويين لتلك الاصوات
 (فى باب الاسماء) انما هو (لاجرائها) أى لاجراء تلك الاصوات (بجرها) أى بجرى الاسماء
 (واخذها) أى ولاخذها الاصوات (حكما) أى حكم الاسماء بان حكمت عليها بانها مرفوعة
 محلا لكذا او منصوبة لكذا (وفيت) يعنى وبعد اجرائها بجرى الاسماء واخذها حكما الحقت
 بالمبنيات منها بالمرىات (الجرها) أى لجرى الاصوات (بجرى ما) أى بجرى الاسم الذى
 (لا تركيب فيه من الاسماء ولما لم يكن كل الاصوات معدودا من الاسم المبنى بل كان بعضها ممربا
 كما اذا كانت منقولة الى المصادر وكان بعضها دخلا فى اسماء الافعال ولم يكن المراد بها هذا
 الداخلى بقرينة كونها بالآخر اذ الشارح بعد سرد فى المقدمة المذكورة بيان ما هو المراد
 من تعريف المصنف فقال (فالاصوات) هذا تفريع لتفسيره بقوله والمراد بالاصوات

التأخير ميبا على القول
 بل على كون هذا الوضع
 احق به واخرى (قوله)
 فاجاب عنه بان متناول يحمل
 احدا على المدلول الخ قيل
 يتبادر منه انه اريد باسماء
 مطلق المدلول وهو يبعد
 بل الطريق فى تنكير العلم
 ان يراد به المسمى به لا
 مطلق المدلول فتأويل
 سعيد كمرز مسمى بسيد
 هو المسمى بمرز والظاهر
 ان يراد بالمرز مدلوله
 دون اللفظ وبأول السعيد
 يسمى به فيكون من قبيل
 اضافة العام الى الخاص
 لا اضافة المدلول الى اللفظ
 وليس من سلامة الفهم
 اذ ليس المراد تنكير
 المضاف ولا يضم ذلك
 من كلامه قدس سره
 فضلا عن المتبادر بل
 المتبادر الموافق لما صرح
 به المصنف والرضى وغيرهما
 ان المراد بالمضاف الذات
 وبالمضاف اليه اللفظ وذلك
 انه كما يطلق اللفظ ويراد به
 مدلوله يطلق ايضا مع
 القرينة ويراد به ذلك
 اللفظ الدال قول مثلا
 جاءنى زيد والمراد ذاته
 وتكلمت بزيد والمراد
 اللفظ فمن جاءنى سعيد
 كمرز أى مطلق هذا القلب
 ولا يذهب عليك ما بين
 (قوله) فتأويل سعيد
 كمرز مسمى بسيد هو
 المسمى بمرز وبين قوله
 والظاهر ان يراد بالمرز
 مدلوله دون اللفظ المتضمن
 لكون مسمى تأويله هذا
 اضافة المدلول الى اللفظ
 من التثاقى وفاد مجوز

وتطبيق تعريف المصنف الحدود يعني ان تعريف المصنف انما يطابق بمطلق الاصوات لان
 الاصوات (هذا الاعتبار) (كل لفظ) (انما قال) اى المصنف (لفظ) مع ان الاصوات من
 انواع الاسم (ولم يقل اسم) اى كل اسم (لعدم الوضع فيها) اى فى الاصوات بهذا الاعتبار
 (كما صفت) فى قول الشارح بانها ليست باسماء لعدم كونها دالة بلو وضع (حكى به) اى بهذا
 اللفظ (صوت) من اصوات الحيوانات او من الاصوات الحاصلة من التصاق جسم بجسم
 او غيرها كما مثل لها فى متن الامتحان بطق فتح الطاء وكسر ها وسكون القاف حكاية وقوع
 وقوع الحجارة بعضها على بعض وفسر الشارح قوله حكى بقوله (اى اصدر على لسان
 الانسان) لان الحكاية اما بنفس المحكى عنه نحو قال زيد غاف او قال زيد بخ او اخ واما بمشابهة
 نحو قال الغراب غاف او غاف صوت الغراب او قلت غاف قاصدا اصدار ما شابه صوت الغراب
 عن نفسك من غير تركيب ولما خص الشارح مراد المصنف بالقسم الاخير كما فصله سابقا فسر
 الحكاية به يعنى ان الاصوات كل لفظ تصد به اصدار صوت وقوله (تشبها) مفعول له لقوله
 اصدر وبيان افرض الاصدار ليحصل تشبيه لفظه (بصوت شئ) من اصوات الحيوانات
 والجمادات ثم احل الشارح مصحح تفسيره به الى ما بينه فى السابق فقال (كما عرفت فى القسم
 الثانى من الاصوات) اى من الاقسام الثلاثة التى هى من الاصوات (الغير المنقولة) وهو قوله
 ومنها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية الخ هذا ما اختاره الشارح والفاضل الهندى
 وقال فى الامتحان وتخصيص الحكاية باخر القسم الثانى وهم لشمولها لكل معنى وحكما
 والفرض الاصلى من التحويم معرفة التركيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما يقع غير مفعول مع
 انه حينئذ لم تحصر المبنيات فيما ذكر انتهى وقال المعاصم والحق ان المراد بالاصوات وكذا يكمل
 قسم من اقسام المبني ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو الفرض منه والالكان بيان المبنيات
 فى الكتب النحوية قاصرا او تعريف الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على
 الجميع انه حكى به صوت ثم عرف المصنف القسم الاخر من الاصوات فقال (او صوت به
 للبهائم) يعنى القسم الاخر من الاصوات كل لفظ صوت به للبهائم اى للحيوان الذى هو ذوات
 القوائم الاربع ولما اقتصر فى التعريف على البهائم كان التعريف غير جامع فاراد ان يفسر كلامه
 بالمثل على التمثيل حتى يشمل فقال (يعنى مثلا) اى يريد المصنف بقيد التصويت بقوله للبهائم انه
 صوت به مثلا للبهائم وغير ها وقوله (اى لا تخيها) تفسير التصويت يعنى ان التصويت للبهائم
 يكون لا ناختها كنخ مشددة او مخففة لا ناخة البعير (او زجرها او دماها) كس بكسر الهاء
 وبالسين المشددة ومع فتح الهاء وسكون الجيم لزجر النعم ونحو س يضم الموحدة وسكون
 السين لدعاء النعم (او غير ذلك) نحو سح لحت الابل وهدع لتسكين صفارا لابل اذا فررت ثم
 بين الباعث لتفسيره بقوله مثلا فقال (وانما قلنا مثلا) اى وانما فسرنا كلام المصنف بقولنا مثلا
 (لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع) كالبعير والنعم دون الطيور فاذا حمل البهائم على
 هذا المعنى المتبادر منها (فلا يقال) اى التعريف (ما) اى التصويت الذى (هو) اى ذلك

كونه من قبيل اضافة
 الالم الى الخاص ظاهر
 لا سقفة به (قوله) والقب
 اوضح من الاسم قيل كون
 القلب اوضح انما يظهر
 اذا لم يكن مشتركا لكن
 التكرار مشترك فى
 القاموس الكروا التثيم
 والحاذق وابن عقلة وابن
 دبرة وابن جبروانت
 خبير بان القلب ما يفيد
 تعيين لذات الذى يفيد
 الاسم مع زيادة وصف
 يمدح به الذات او يذم
 فالذات بالقلب اشهر منها
 بالاسم وما نقله من
 القاموس لا يستلزم
 خلاف ذلك لان
 الاشتراك كما يكون فى
 القلب يكون فى الاسم
 وانما يلزم الخلاف ان لو لم
 يكن الاشتراك فى الاسم
 والمسمى بسبب اكثر
 من ان يحصى (قوله)
 واختلف فى ان ايها
 الاصل قيل وفى تقديم
 مفتوحة اشعار باختيار
 ان الاصل الفصحى لكن
 قوله وقعت الساكنين
 ظاهر فى ان السكون
 هو الاصل وليس كذلك
 لان معنى قوله ونعت
 الساكنين انه لما استحال
 اجتماع الساكنين وجب
 التصرع بهذه الحركة
 لكونها اولى من غيرها
 وهل فيه ما يشعر برجحان
 السكون فيما نحن فيه
 كلام وقد مرح المص
 بان الصحيح هو الفتح
 (قوله) مثل مسلمين
 اذا اضيف الى ياء المتكلم
 قيل لو كان الفرض تعليل
 التثنية كان الظاهر
 ان يقال لانه اذا اضيف
 ولو كان تقيده لا

التصويت (الطيور) اى لاجل الطيور (بل لبعض الافراد للانسان) اى بل لاجل بعض
 افراد الانسان (ايضا) كالايتاول ماهو للطيور (كالصبيان والمجانين) ثم ذكر افادة هذا
 التفسير للشمول فقال (واذا كان ذكرها) اى ذكر البهائم (على سبيل التمثيل) لاعلى سبيل
 التقيد والتخصيص (فتناول التعريف) اى تعريف هذا القسم من الاصوات (كلها) اى
 كلام الطيور وافراد الانسان (فالاول) اى مثال القسم الاول المعروف بقوله كل لفظ
 حكى به صوت (كذاق) ولما كان لفظ غاق اعتبار ان احدهما اعتبار كونه نفس المحكى عنه
 ولم يبق على الصونية نحو قال زيد غاق وتانيهما اعتبار كونه تشبيها لصوته بصوت
 الغراب نحو قال الغراب غاق والاول ليس بصوت عند الشارح اراد ان يحمل كلام المصنف
 على ما ارتضاء فقال (اذا صوت به) يعنى انما يكون لفظ غاق مثلا اذا صوت به (الانسان)
 اى بصوت به على سبيل الحكاية عن انسان بل عن الغراب نفسه (تشبيها) له اى لقصد تشبيه
 صوته (بالغراب) اى بصوت الغراب (والثاني) اى ومثال القسم الثاني المعروف بقوله صوت
 به للبهائم (كنخ) حال كونها (مشددة ومخففة عند اخا الفير) وقال بعض النحاة ان هذا
 القسم داخل في اسماء الافعال وارضاء الرضى وقال صاحب الامتحان وارى انه الحق
 لدخوله في حدها انتهى ولما ذكر الشارح في الاصوات الغير المنقولة ثلاثة انواع فيما سبق
 واخلل كلاما من الثلاثة في الاصوات المبنية حيث قال وهذه كلها مبنيات والمصنف لم يذكر
 الا تعريف القسمين الاخيرين اراد الشارح ان يذكر وجه ترك المصنف لقسم الاول على
 طريق النقل فقال (ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو) اى القسم الاول المتروك (ما)
 اى صوت (كان) اى ذلك الصوت (صوت الانسان) لاصوت الحيوان والجمادات هذا
 احتراز عن مثل غاق وقوله (ابتداء من غير تعلق بالغير) احتراز عن مثل نخ لانه وان كان
 صوت الانسان لكن المقصود به اخا البهائم او غيرهما فيكون متعلقا بالغير بخلاف القسم الاول
 لانه صوت الانسان نفسه عند عرض المعنى له (قبل) اى في تمثيل تركه والفاعل هذا هو الفاضل
 الهندى (ذلك) اى وجه عدم ذكر المصنف لهذا القسم ثابت (لانه) اى الشأن (لما كان هذا من
 القسمين) يعنى الاخيرين المذكورين (مع تعلقهما) اى مع تعلق كل منهما (بالغير) بان
 يكون المقصود بالاول حكاية الغير وبالتالي التصويت للغير فقوله مع تعلقهما متعلق بقوله
 (ملحقين) الذى هو خبر كان يعنى لما الحق القسمان اللذان وجد فيهما ما يأتى عن
 الحلقهما (بالاسماء المبنية) وهو وجود التعلق بالغير فان البناء من خواص الاسماء وهذه
 الاصوات ليست باسماء كامر لانها لا تعلق بغير الانسان بالتعلقين يوم ذلك التعلق انه من
 جنس اصوات الحيوانات تتكلم فيما بينها ويحكى فيما بينها عن غيرها التى ليست من الاسماء
 المبنية فقوله (كان) جواب لما كان هذا من القسمين ملحقين مع وجود التعلق بالغير كان
 (كون ذلك القسم) اى انقسم الاول الغير المذكور (كذلك) ملحقا بالاسماء المبنية (اولى)
 بالالحاق من القسمين الاخرين (ليكونه) اى انما كان هذا الاولى بالالحاق ليكون

يطلب اذا جوا بما ينبغي ان
 يقول وصار مسلي
 بالعطف ولا يحمل جزاء
 لا اذا ذكره بقوله مسلون
 اذا اضيف الى ياء المتكلم
 قلبت واو ياء ومن الظاهر
 ان كلتا صورتين اى
 التمثيل والتقييد مملا
 يناسب المقام او قال بعد
 قوله وان كان آخره ياء كما
 في مثلين ادعيت في ياء
 المتكلم لاجتماع المثلين فيما
 هو كالكمة الواحدة
 مقتصر على ذلك القدر
 وقال بدلى قوله مثل
 مسلون اذا اضيف الخ فاذا
 اضيف المسلون الى ياء
 المتكلم الخ لاسم (قوله)
 واما الاسماء الستة التى
 صرحت فيها هذا بمنزلة
 الاستثناء من قوله فان كان
 آخره العائتت وان كان
 ياء دعمت وان كان واو
 القلب ياء ودعمت فان كان
 فى آخره هذه الاسماء
 الحروف الثلاثة فى
 الاحوال الثلث اذا
 اضيف الى غير ياء المتكلم
 فى الاضافة الى الياء
 يجب ان يكون على
 الاحكام المذكورة فى
 الحروف الثلاثة فاستثنوا
 بيان حكمها او بمنزلة
 الاستثناء من اضافة
 الاسم الصحيح لانها
 يحذف عما جازها نسيا
 منسيا اسمها صحيحة مع
 ان بعضها ليس كالاسماء
 الصحيحة وهو واخى
 وابى على ما اجازها
 المبرد ويصح انه يبنى
 انه بتعرض لمجرد اخى

القسم الاول (صوت الانسان) ابتداء (من غير تعلق بغيره) من الحيوانات والجمادات كوى
 لتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير وما لم يتعلق بالغير في غاية البعد
 من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ماهو اقرب الى الغير معربا فماهو ابعده من بالطريق الاولى
 ان لا يكون معربا ثم انه لا يخفى ان هذا التعليل على هذا التوجيه انما يدل ويثبت اولوية كون
 القسم الاول ابعده عن كونه معربا من القسمين الآخرين وكان حاصله اثبات البعدية عن
 الاعراب وهذا لا يستلزم الحاقها بالمبنيات اذ يمكن لقائل ان يقول انما لان لم ان عدم كونه معربا
 يوجب الحاقها بالمبنيات لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لا تكون اسما معربة
 ولا مبنية كالى المصام ولعل الشارح اشار الى ضعفه بصفة التضعيف ولم يلتزمه واكتفى
 بالنقل والوجه والوجه لتركه ما علة في الامتحان حيث قال بقي قسم ثالث للصوت وهو لفظ
 غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى بالطبع كوى للمتمدن وآلة متوجع واح للسلطان
 وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخر على ما يقتضيه الطبع فاذا حكمي دخل في القسم الاول
 يعني بقوله كل لفظ حكمي به صوت انتهى واقول ان حاصل التعليلين انه ان اريد بالحكاية
 في ضمن حكمي انه اعم من الحكاية بنفس الحكمي عنه وبمقتضاه كان مثل قال زيدوى داخلا في
 القسم الاول وان اريد بها الحكاية بما يشبه صوت غير الانسان كان تكلف به الش وحمل الحكاية
 عليه يكون مثل هذا اخراجا عن القسمين فبحرنا الى ان يقول في الحاقه بالمبنيات بانه علم الحاقه
 من الحاق القسمين الآخرين بالدلالة والافعال (المركبات) الظاهر انها مبتدأ وخبر ما حيا في
 من قوله كل اسم وفسر ما الشارح بقوله (اي المركبات المدودة من المبنيات) والمتبادر منه
 ان باعث التفسير الاشارة الى ان اللام للمهدي يعني ان المراد بالمركبات المذكورة سابقا هو التي
 عدت في اقسام المبنيات اهم من ان يكون مبنيا بكذا جزئية كخمسة عشر او باحد جزئية كبعلبك
 صرح بذلك في الفصل وقال المصام جعل اللام للمهد فحمل كل اسم عليها عما لا يصح
 فلا يصح التعريف لتوقفها على محمل الحمل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل
 اسم تعريف الممدود اى المركبات كل اسم لا يلائم جعل التعريف في اخواته للمد كورات
 على ما هو ظاهر كلام المصنف وبيان الشارح وجعل اللام للجنس ومبطله للجسمية لا يلائم
 جعل نظائر هاسهودات فهذه الميارة من المصنف داعية الى حمل المذكورات على الاجناس
 لا المهورات انتهى والحاصل ان حمل اللام على الجنس لاجل حمل التعريف عليه في المركبات
 وفيما سبق من اخواتها يكون اولي مما يشتر كلام الشارح به من حملها على العهد بقرينة هذا
 التفسير ويمكن ان يقال ان مراد الشارح من قوله اى المركبات المدودة من المبنيات ليس لبيان
 كون اللام للمهد بل لتعيين الممدود وهو المركبات المدودة من المبنيات لا المركبات المدودة
 من المرب (كل اسم) اى المركبات كل اسم صريح وقوله (حاصل) للاشارة الى ان قوله (من)
 (تركيب) (كلمتين) ظرف مستقر على انه صفة للاسم وزاد الش لفظ التركيب للإشارة الى ان
 حصول الاسم المركب ليس من ذات الكلمتين بل من تركيبهما وقوله من كلمتين فصل يخرج به

واي وفي والتعريض
 بالباقي عارض القائفة
 هكذا قيل وليس بصواب
 اذ ليس مما سبق بمائل
 هذه الاسماء الستة وبيان
 حكمها حتى يكون هذا
 من قبيل الاستثناء من
 الحكم السابق فان هذه
 ليست من الثابت في آخره
 يا اوواو او القابل
 من الممدود الاخر
 يحذف صاره لسياسيا
 كيد الملقن بالصحيح
 وليس حكمه بيان
 لحكمه حتى يكون
 مستثنى منه ودعوى
 ذلك باعتبار بعضها على
 مذهب المبردين البطلان
 فانه مخالف لصرح المتن
 الا ترى الى قوله واجاز
 المبرد ولو كان مبنى
 الكلام مذهب المبرد
 لقال واجاز واي واخي
 وقد صرح في التمرح به
 من قبيل الصحيح حيث
 قاله وتقول في الاسماء
 الستة اذا اضفتها الى
 يا التكم اى واخي كما
 تقول يدى لانهم لما
 حذفوا حرف العلة من
 آخره كدفعهم من يدوم
 صا نسياسيا وكذلك
 امر به على ما قبله فقالوا
 ابواخ وصار وحكمه
 حكم الصحيح ولذلك
 قالوا اى واخي (قوله)
 فاعنى واي قبل قدم الاخ
 على الاب لا به بعدهن
 خلاف المبردين واراد
 هذا الحكم كيف ولم
 يستعمل اى بالتشديد

الاسم المفرد فانه اسم لكنه ليس بمجاسل من كلمتين هذا هو التبادر من العبارة ولكن الاولى ان يكون مجموع قوله كل اسم من كلمتين جنسا لا الاسم فقط حتى يرد عليه اعتراض الرضى بانه لا حاجة اليه ايضا كافي سائر الحدود والمقدمة لانه في قسم الاسماء وان اجاب عنه العنصام بانه لو لم يصرح لكائنات العبارة هكذا هو قولنا كل ما هو من كلمتين وعدم محبة جعلها قسما من الاسم يدعو الى التصريح بقوله كل اسم وقائده ضم الش قوله (حقيقة او حكما) سيذكرها وقوله (اسمين) الخ لبيان الكلمتين اى سواء كانت الكلمتان اسمين كعبيك خمسة عشر (او فعلين) نحو ضرب يضرب (او حرفين) نحو من عن وقوله (او مختلفين) يشمل على المركب من اسم وفعل نحو انا اضرب ومن اسم وحرف نحو من زيد ومن فعل وحرف نحو ضرب من قوله (وجعلهما كلمة واحدة) فاطر لكل من الاقسام بنى سواء لم يجعل كل واحد من المركبات من الكلمتين كلمة واحدة او جعلهما كلمة واحدة بان يجعل المركب اسما واحدا ما بالعلمية كعبيك او بفردا كافي خمسة عشر واتخاذ الشارح هذا التعميم لتحصل الفائدة فيما يفيد به المصنف وهو قوله (ليس بينهما نسبة) (اصلا) وقوله (لافى الحال ولا قبل التركيب) تفسير لقوله اصلا ثم ذكر فائدة قوله حقيقة او حكما فقال (وانما قلنا) اى وانما قيدنا الكلمتين بالوصف العام الشامل للكلمتين سواء كانتا كلمتين (حقيقة او) كلمتين (حكما لا يخرج) من تعريف المركب (مثل سيبويه) اى ما ركب من اسم ومن صوت لانه ان كان المراد من الكلمتين ما يكون كلمتين حقيقة بان تكونا موضوعين لعمى خرج منه نحو سيبويه (فان الجزء الاخير منه) وهو لفظويه (صوت غير موضوع لعمى) كما هو شأن الاصوات فاذا كان صوتا فلا يكون كلمة حقيقة فلا يصدق تعريف المركب عليه (لكنه) اى لكن الجزء الاخير (فى حكم الكلمة حيث اجرى) اى لانه اجرى (بجرى الاسماء المبني) كما عرفت فى الاصوات (وقوله) اى قول المصنف فى التعريف (ليس بينهما نسبة) فصل للتعريفاتى به (ليخرج) عن تعريف الاسم المركب المبني (مثل عبده) اى مثل العلم الذى اصله مركب بتركيب اضافى بينهما نسبة اضافية (و) يخرج ايضا مثل (تأبطشرا) اى مثل العلم الذى اصله مركب وبين تأبطشرا نسبة تعلقية وقوله (لان بين جزئى كل واحد منهما) دليل له دخول هذين المركبين فى التعريف قبل هذا القيد لان بين جزئى كل من عبده وتأبطشرا (نسبة قبل العلمية) وان اضمحلت النسبة بعد كونها علمين فيصدق عليهما انها اسمان مركبان من الكلمتين لكنه لا يصدق عليهما الحدود وفيقتضى اتيان فصل حتى يخرجهما ثم ان قول المصنف ليس بينهما نسبة كان فصلا يخرج من الحد بذكره ما وجدت فيه نسبة قبل العلمية مثل عبده الله لكن يخرج به ايضا مثل خمسة عشر فلا بد من فصل آخر حتى لا يخرج منه مثل هذا وقيد الفاضل الهندى النسبة المذكورة بقيد حتى لا يخرج هذا التركيب وهذا القيد هو قوله ان المراد بالنسبة المنفية فى قوله ليس بينهما نسبة هي ما ليست نسبة اسناد نحو زيد قائم حال كونه علما ولا نسبة اضافة نحو عبده الله ولا نسبة عمل نحو تأبطشرا فيدخل فى التعريف نحو خمسة عشر فاشار

وانما اجزاء المبرد جلا على ماورد من ابي كاصرح به الشارح قدس سره وهو مردود بقول المص و اجاز المبرد اى و ابي بتقديم اعمى فيه ايضا فانه لو كان مبنى التقديم هذا لكان اللازم هنا تأخير و التمرض لا مثل ذلك مما يقتضى منه العجب و برآه العاقل العجيب من كل عجيب (قوله) فى اكثر موارد استعماله قال المص و اما وجه فى وهى اللغة الفصيحة فهو انه انما قيل فى الفرد لفردية نزول عند الاضافة وذلك انهم لو افردوه على اصل اخوانه لقالوا فقلت الواو الفاضل مع ساكنة مع التنوين فيصنف الا لف لا لثلاثة الساكنين فينبى الاسم على حرف واحد وليس ذلك فى الاسم الممكن من كلامهم فاذا اضافوا فقد زال التنوين من اجل الاضافة فوجب ان لا تحذف العين لعدم مقتضى مجزئها واذا وجب ان يثبت العين وهى الواو قياس هذه المواد ان يكون ما قبلها من جنسها فصار صلة فوى فوجب قلب الواو ياء وادغامها فى الياء على ما هو قياس مثل ذلك ثم قلت ضمة الفاء كسرة ليصح النطق بالياء بعدها فصارت فى الاحوال الثلاث

الشارح الى ركازة هذا القيد فقال (ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد) اي بعيدا ليس بينهما نسبة (مثل خمسة عشر) وكذا مثل بيت بيت بما يتضمن الثاني منه لئلا يحذف حرف العطف او حرف الجر كما في بيت بيت لان الاول متضمن لبيت خمسة وعشر والثاني متضمن لبيت من بيت الى بيت (عن الحد) اي عن الحد المركب (مع انه) اي مع ان مثل هذا التركيب (من افراد الحدود) اي من افراد الاسم المركب المبني وكل حد لا يصدق على كل ما يصدق عليه المحدود وليس محدد صحيح فحد المركب ليس بمحدد صحيح وقوله (لان بين جزئيه) الخ دليل للفقير يعني انما يخرج عن التعريف مثل هذا التركيب لان بين كل من الجزئين اللذين احدهما خمسة والاخر عشر (قبل التركيب) اي قبل اتيانه بهذه الصورة (نسبة العطف) لان اصله خمسة وعشر فحينئذ لم يصدق عليه قوله ليس بينهما نسبة لانه سالبه كليه لكون التكرار في سياق النفي وقد صرح المصنف بقوله اصلا فصار ناصلا لسلب الكل في وجوب الحمل على ما حمل عليه النفي بقوله في الحال ولا قبل التركيب ثم اشار الى رد قول الفاضل الهندي كما عرفت آخفا من تعيين النسبة المنفية بقوله (وتعيين النسبة على وجه) آخر اي على وجه لا يخرج عن الحد مثله (يخرج منها) اي من النسبة المنفية (هذه النسبة) اي مثل بسبب العطف وقوله وتعيين مبتدا وخبره قوله (اصعب من خرط القناد) ووجه الاصمية انه لا قرينة على تخصيص النسبة ببعض افرادها فلا يكون خروج خمسة عشر قرينة لانه يؤدي الى الدور ثم النش لما ارد التوجيه بالتعيين اراد ان يبين توجيهها بوجه آخر لا يخرج منه فقال (والاحسن) في توجيهه هذا التعريف بوجه لا يخرج مثله (ان يقال المراد بالنسبة) يعني بالنسبة المنفية بقوله ليس بينهما نسبة (نسبة مفهومة) اي المراد بها النسبة التي تفهم (من ظاهريته تركيب احدي الكلمتين مع الاخرى) سواء كانت تلك النسبة باقية في المعنى المراد الان او لم تكن (ولاشك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبدالله) اذا كان علما (النسبة الاضافية) يعني اذا نظر اليه يعلم انه قد كان في اصل تركيب اضافي (و) يفهم ايضا (من ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة المتعلقة التي تكون بين الفعل) وهو تأبط (والمفعول) وهو شرا فصح يصدق على مثل عبدالله وتأبط شرا ان بينهما نسبة في الظاهر فيخرجان عن الحد (بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا) لان من نظرا اليه لا يشاهد فيه التركيب العطف لانه ليس فيه حرف العطف في الظاهر (كان هيئة تركيب احد شطري جعفر) يعني الكلمة التي ركبت من الحروف المهجائية من الجيم والين (مع الاخر) اي مع الفاء والراء (لا تدل عليها) اي على الهيئة التركيبية (من غير فرق) اي من غير فرق بين تركيب خمسة عشر من الكلمتين وبين تركيب جعفر مثلا من جمع وفر (فانطبق الحد على المحدود وطردا) اي جمعا وهو صدق القضية القائلة بانه كلا صدق المحدود وصدق الحد (وعكسا) اي مضاهو صدق القضية القائلة بانه كلا صدق الحد صدق المحدود اعلم ان المركب ثلاثة الاول ما كان على هيئة المركب النسبي نحو عبدالله وتأبط شرا وزيد قائم والثاني ما لم يكن على هيئة المركب

(قوله) وكذا خص
المفهر بالذكر قيل كان
ما ذكره مقتضيا
لاختصاص ياء التكلم
بالذكر في مقام النفي لان
ثبوت بعض الاحكام
انما كان بالاضافة اليه
وليس بشئ لان الكلام
في المضاف الى الياء فلما
نفي صورة الاضافة الى
المفهر دخل هو به
دخولا اوليا لا يقال
لوقيل وذولا يضاف
الى غير اسم الجنس ان كان
الاصح كذلك لان الكلام
في المفهر فلا يناسب
التعريف لغيره قال الفارح
قدس سره وانما خص
المفهر بالذكر كرم كون
ذومني بالاضافة الى غير
اسم الجنس مطلقا لان
الكلام في هذه الاسماء
باعتبار اضافتها الى ياء
التكلم فلم يناسب التكلم
على وجهه بم المفهر وغيره
لكان احسن (قوله)
كل ثان اي متأخر قيل
اراد دفع ما جرد على
التعريف من المثال
فصاعده اوله فله طريقان
جمل الثاني يعني المتأخر
واعتباره ثانيا في المرتبة
الثانية بالاضافة الى
متبوعه لاني الذكر
والصفة الثالث في المرتبة
الثانية من الموصوف
وان كانت ثالث في الذكر
واول كلامه ناظر الى
الدفع الاول واخره الى
الثاني ولا يذهب عليك
ان المسألة بقوله
كل ثان بامراب

النسبي ونحو الجزآن والثالث كذلك لكن لم يبين كلا الجزئين بل أحدهما فالاول خارج عن التعريف والاخير ان داخلان فيه فاراد المصنف بيان القسمين الاخيرين الداخلين فيه فقال (فان تضمن) (الجزء) (الثاني حرفا) وانما زاد التثنية لفظا للجزء لبيان موصوف الثاني سواء كان الحرف المذكور الذي تضمنته الجزء الثاني عطفيا (اي حرف عطف) كخمس عشرة (او غيره) كيت بيت هذا تفسير للحرف على وجه التعميم (فيا) (اي الجزآن معا) ثم بين الش علما البناء في كل من الجزئين فقال (الاول) يعني ان وجه بناء الجزء الاول ثابت (لوقوع آخره في وسط الكلمة) وقوله (الذي) صفة للوسطاى في الوسط الذي (ايس محلا للاعراب) لان الاعراب يكون في الاخر (والثاني) اي ووجه بناء الجزء الثاني واقع (لتضمنه) اي لتضمن الجزء الثاني الحرف) فاسب لهذا بمعنى الاصل فوجب البناء (كخمس عشرة) اي مثال المركب الذي تضمن الجزء الثاني فيه الحرف فبينا ذلك مثل خمس عشرة (فان اصله خمسة وعشرة) يعطف العشرة على الخمسة (حذف الواو) اي واو العطف التي عطفت الثاني على الاول ليحصل التركيب (وركت عشرة مع خمسة) تركيبا تماديا (و) (مثل) (حادي عشر واخواتها) وسط الشارح لفظا للمثل للإشارة الى انه معطوف على مدخول الكاف من خمس عشرة يريد ما دون العشرين وفوق العشرة ولما احتمل ارجاع ضمير اخواتها الى القريب كما هو المتبادر في الضمائر والى مجموع المتأين ليكون شاملا اراد الشارح ان يشير الى جواز كل من الاحتمالين فقال (يعني) اي انما يريد المصنف من اخواتها (اخوات حادي عشر) فقط وهي (من ثاني عشر) منبيا (الى تاسع عشر) وقوله (واخوات) إشارة الى الاحتمال الثاني يعني اخوات (كل من خمسة عشر وحادي عشر) ولما كانت مادة المصنف الاكتفاء بمثل واحد في مثال هذا اعني في مقام لا يحتاج فيه الى الإشارة الى بكتة ولم يكتب في هذا الباب بمثل واحد اراد الشارح ان يبين وجه ايراد المثال فقال (وانما اورد) اي المصنف (مثالين) في اسماء العدد المركبات (ليعلم) اي للإشارة الى ما يجب علمه وهو (ان البناء) اي كونه مبنيا (ثابت في هذا المركب) اي في التركيب التمادى (سواء كان احد جزئيه) اي جزئي المركب بالتركيب التمادى (العدد الزائد على العشرة) وهو من احد عشر الى تسعة عشر (او صيغة الفاعل) اي او كان احد جزئيه صيغة الفاعل (الاشتقة منه) اي من احد ونحوه وهذا التعميم مبني على ان المراد من مدار البناء هو العدد مطلقا سواء كان تضمنه لمعنى الحرف ظاهرا كما في احد عشر او غير ظاهر كما في حادي عشر اذ ليس المعنى حادي وعشر ولما كان تضمن التركيب الثاني لمعنى الحرف غير ظاهر وكان مدار البناء على ذلك التضمن واردا على تمثيل المصنف بالمثال الثاني اراد الشارح ان يقرر ذلك الايراد وجوابه فقال (وقيل فيه نظر) اي في التمثيل للمعنى بالمثال الثاني (لان الثاني) اي لان الجزء الثاني (فيه) اي في نحو حادي عشر (لا يتضمن الحرف) اي حرف العطف (لانه) اي عدم تضمنه ثابت لانه (لا يراد به) اي بمحادي عشر (حادي وعشر) اي مجموع الحادي والعشر كما يراد به في نحو احد عشر بل يراد به الجزء الاخير منه فقط (وجوابه) اي جواب هذا

سابقه ان المراد بالثاني المسبوق حيث لم يقل باعراب اوله ونحن نقول المراد الثاني في اعراب سابقه والباء قطرية فيقاوالت الثالث والرابع في الذكر لان تلامها ان في الاعراب والكل باطل فان الشارح قدس سره لم يرد بما ذكره ببيان طريق الدفع كيف وهذا مما يساعده لفظ المعنى فان قوله في لوحه لم ت لقوله متأخرا ولا يصح له الاكتفاء بالموصوف لان اطلاقه ان ارادة متأخر بلا وجه ليس بسديد فست الحاجة الى وصف يظهر ذلك ولا يتوجه الاشكال بمثل عليك ووجه الله السلام لتأخر التابع رتبة به ظهر سقوط قوله ان المصنف به قوله كل فان باعراب سابقه ان المراد بالثاني المسبوق ونظاره من جهة الاجاب لظهور انه مع ذلك لا يتكافى يحتاج ابا الى ذكره الشارح قدس سره (قوله) ناش كلاما من جهة واحدة شخصية مثل جلد في زيد العالم الخ قيل لا يخفى ان ما ذكره لا يظهر في الصفة المادحة والقامة والتي للترجم والتاكيد فان قصد ليس الى نسبة الفعل الى الشيء وتايه بل الى المنبوع وذكر التابع للمدح او التاكيد وكذا لا يصح في التاكيد ومفط البيان وبعض

النظر بغير المراد بان يقال (ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد) اى من احد عشر وثلاثة عشر مثلاً حادى عشر وثالث عشر اعماراده (واحد من المشتق منه) لان المراد به هو المجموع كما هو وجه النظر وحاصل تسليم قوله لا يتضمن معنى انتم ان المراد به واحد هذا العدد لا المجموع وانه لا يتضمن معنى الحرف (لكن لا مطلقاً) يعنى لانتم انه يراد به اشتقاق لفظ حادى من لفظ واحد مطلقاً اى سواء اعتبر فيه تركيبه مع العشر او لا (بل) يراد به (باعتبار وقوعه) اى باعتبار وقوع الحادى عشر (بعد العدد السابق على المشتق منه) اى بعد العدد الناقص منه يعنى بعد تمام العدد العشرة بان يزداد عليه واحد واريد اخبار ذلك الواحد الزائد على العشرة ثم اراد ايضاح ذلك بقوله (فان الثالث مثلاً) اى الواقع المرتبة الثالثة (واحد من الثلاثة) اى من مجموع الثلاثة (لكن لا مطلقاً) اى لكن لانه واحد منه من غير اعتبار وقوعه فى المرتبة لانه لو كان كذلك لا يقال فيه انه احد الثلاثة (بل) المراد به انه واحد منه (باعتبار وقوعه) اى وقوع ذلك الواحد (بعد الاثنين) اى بعد تمام الاثنين السابق على الثلاثة (فلما اخذوا هذه الصيغة) اى صيغة الثالث (من المفردات) اى من الاحادى العشرة (للدلالة) على ليدل (على ما ذكرنا) اى على الواحد الذى هو آخر وحدات ذلك العدد الذى بلغ به ذلك المبلغ (ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك) اى ارادوا مثل اخذهم فى المفردات ان يأخذوا (من المركبات) اى من احد عشر الى تسعة عشر (ولا يتيسر ذلك) اى ولا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل (من مجموع الجزئين) اى من مجموع الاحاد والعشر واخواته وانما لا يتيسر ذلك من المجموع (لان صيغة فاعل لاتسع حروفها) اى حروفها الثلاثة الاصلية مع الالف الزائدة وقوله (جيماً) حال من حروفها اى لاتسع حروفها حال كونها مجموعة بحيث تفيد صيغة واحدة معنى المجموع من الاحاد والعشر وقاحتاج بالضرورة الى الصيغتين وهما الحادى والعاشر فلو ثبت كذلك لحصل اسماء الفاعل الدالان على المفردين فالتبس ح منه المقصود (فاتصروا) اى فلذلك اضطررنا الى الاقتصاد (على اخذها) اى على اخذ تلك الصيغة المشتقة (من اخذ الجزئين) اى من ايها ما كان (اذافى اخذ بعض الحروف من كل جزء) اى وانما اضطررنا الى الاخذ من احدها لامتناع اخذها من كل جزء من الجزئين لان فى اخذها كذلك (مقتضى التباس) اى التباس المقصود بغير المقصود لما عرفت من ان المقصود منه العدد الاخير فقط فاذا اخذناهما من الجزئين يحصل منه الاسمان المشتقان وهما الحادى والعاشر وهما يدلان على العددين الاخيرين وهو خلاف المقصود (واختاروا) اى لاضرارهم الى الاخذ من الجزئين تعيين الاخذ من احد الجزئين ثبت من هذا جواز الاخذ من احدهما من الجزئين كما هو مقتضى الدليل ولكنهم اختاروا (الاول) او اختاروا الاخذ من الجزء الاول وان جاز الاخذ من الجزء الثانى بمقتضى الدليل (ليدل) اى ليدل الاسم لما خوذ (على المقصود) وهو ارادنا الجزء الواحد الاخير فقط (من اول الامر) بخلاف الاخذ من الجزء الثانى لانه لا يدل عليه من اول الامر بل من تانى الامر وما يدل على المق من اول الامر اولى بما دلالة عليه من تانى الامر ثم اشار الى منشأ غلط السائل حيث توهم ان المراد من التضمن لحنى المعروف فهو تضمن

المطوق وبوليس من فهم
الحل لاق قول الشارح
هى فاعلية زيد العالم شامل
لكل بحسب القياس
كيف والتابع لثال
المذكور صفة مادة
وسمى زيادة الكلام
المتعلق بهذا المقام (قوله)
فليس ارفقها من جهة
واحدة هذا الذى ذكره
الشارح قدس سره مراد
المص كانه عليه فى الصرح
بان من جهة واحدة خرج
به خبر المبتدأ والثانى
والثالث من باب محذ
واعلمت لانهما وانما مراد
ساقها ولكن من غير
جهة واحدة والجب من
الرضاء حل عبارة هذه
مع ظهور معناها على وجه
لا حاصل له قال ذكر
المص ان قوله من جهة
واحدة يخرج غير المبتدأ
وثانى منسولى فذلك
واعطيت والحال من
النسب والجب من
النسب لان ارتفاع
المبتدأ من جهة كونه
مبتدأ وارتفاع الخبر من
جهة اخرى وهو كونه
خبراً مبتدأ وكذا انتساب
احد المنقولين من جهة
كونه اوامها وانتساب
الثانى من جهة كونه تانيها
وانتساب الاول فى ضربت
زيداً قائماً من جهة كونه
منسولاً وانتساب الثانى
من جهة كونه حالاً وكذا
فى خبرنا الاخرى ميمونا
انتساب الاول من جهة
كونه منسولاً والثانى من
جهة كونه تانيها قال وفيه

نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونها ممدق الكلام كما قرر في اول الكتاب واتصاف الاسماء المذكو وة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغيير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان قول ارتفاع زدي في جاء في زيد الظرف ضمن جهة كونه فاعلا وارتفاع الظرف من جهة كونه صفة وكذا باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة لبدء نحو هو الفلور الودود الآية وكذا المسندات فهو غلب زيدا طالما خلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو تقدم مذموما مخدولا وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءني القوم الا زيدا الامر لا يتغير اسماءها ولا جهات امرائها فينبغي ان تدخل في حد التوابع وبما عرفت من كلام الشارح ان الابتداء من حيث انه يقتضي مستندا اليه صار مالا في المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مستندا صار مالا في الخبر فليس ارتفاعها بالمعامل المذكور من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظهرا فيه ومظهرا عمل في مفعوليه وليس اتصافها بالمعامل من جهة واحدة وعلى هذا القياس سقط ما اورده اولا وقوله وان قلنا بتغير الجهات ساقط

انما هو في منع صرفه وفي صرفه فالاول الاصح والثاني غير الاصح وكذا قاعدة القيد بقوله
وان لم يكن الخ تطبيق قول المصنف على ما هو الاشهر والاولى لانه قد نقل الرضى جواز اعراب
الجزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارات المصنف في هذا المقام حيث اطلق اعراب الثاني
وفي بحث غير المنصرف حيث اكتفى فيه ببيان الشرطين في كون التركيب مانعا للصرف بقوله
هناك وشرطه ان لا يكون بالاضافة ولا باسناد ولم يتعرض لكونه غير صوت وقد وجه الشارح
كلامه هناك بما وجهه تطبيق الكلامه بما هو المشهور (بكسبك ونحو الاول) ولعل المصنف
قدم المثال على بعض اجزاء الاحكام ليكون كالقيد للاعراب بكونه كاعراب بعلبك وهو اعراب
مع منع الصرف والله اعلم وقوله (للتوسط) بيان لوجه بناء الجزء الاول وهو وقوع آخره في
وسط اللفظ المركب وقوله (المانع من الاعراب) صفة كاشفة للتوسط بمنزلة علة كون الوقوع
في الوسط موجبا للبناء وهو ان لا يمكن تركيب بعلبك لسيما جعلت كلمة واحدة لكونه علما وقع
آخر الجزء الاول في وسط الكلمة والوسط ليس محلا للاعراب فيكون مانعا له تمعين البناء ولما
كان الاصل في البناء هو التسكون احتاج الى توجيه آخر لبنائه على الفتح فقال (وعلى الفتح)
اي وانما نفي على الفتح (لانه) اي لان الفتح من بين الحركات (اخف) قال في الامتحان
وسكنوا آخر الاول ان كان حرف لين نحو ممدى كرب وفتحوه في غير مائتي وانما لم يتعرض
الشارح لعلة الاعراب في الثاني لكونه في غاية الظهور لان الاصل في الاسم هو الاعراب
وقوله (في الاصح) متعلق باعراب الثاني وقوله بنحو الاول على سبيل التنازع فبايها تطلق
حذف المفعول من الاخر كذا في المرب لزي زاده وتفسير الش بقوله (اي اعراب الثاني مع
منع الصرف) لبيان ما هو الاصح وانما منع الصرف لوجود العلتين فيه وهما التركيب والعلمية
(وبناء الاول انما هو في افح اللغات) وفي هذا التفسير تأييد لكون قوله في الاصح من التنازع
ثم شرع في بيان اللغتين الغير الاصحين بقوله (وفيه) اي في مثل بعلبك من المركبات التي لا
يتضمن الثاني فيها معنى الحرف (اثنان اخرين) اي فصيحان (احسبهما) ما يقابل قوله بنحو الاول
وهو (اعراب الجزئين معا واطراف الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخرجهما) اي
واخرى اللغتين الفصيحيتين ما يقابل منع الصرف في الثاني وهي (اعراب الجزئين معا واطراف
الاول الى الثاني وصرف الثاني) ولما فرغ المصنف من المركبات شرع في بيان الكنايات التي هي
من جملة المبنيات فقال (الكنايات) وهو مبتدأ وخبره قوله كم وما عطف عليه ثم شرع الش في
بيان التكنية في عدم تعرض المصنف لشرحها فقال (جمع كناية) اي لفظ الكنايات جمع والمراد بها
ههنا جميعتها لان المقام ليس بمقام التعريف حتى يحتاج فيه الى ان يقال بان جميعها مضمومة
(وهي) اي الكناية (في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين) اي غير مبهم (بلفظ غير صريح
في الدلالة عليه) اي على ذلك الشيء المعين وانما يعبر عنه بلفظ صريح (لغرض من الاغراض
كالابهام) اي وذلك لغرض مثل ارادتهاهم الشيء المعين (على السامعين) اما لحفاظته عن
السامعين او بحفاظته السامعين عنه (كقولك جاني فلان وانت تريد زيدا) فانه غير

ايضالا انه لا يدمى تغيير
المجرات بتغيير الاسماء بل
بتغيير تملقات العوالم
بالمسولات كما ذكر في
نحو قولك جاني زيد
الظريف لم يتغير تعلق
العامل بما يل هو من حيث
انه كان يتنقى مستندا اليه
محل فيها ما واما قوله ثم
قول الاخبار المتعددة
الخ لجوابه ان ليس شيء
مما ذكره ثانيا رتبة بل
لفظا والمراد ما هو ثان
يستحق سابقه فقدم عليه
رتبة ليكون ثانيا كاملا
مستحقا لكونه ثانيا ومن
قال ان الرفع علامة المدة
والنصب علامة الفضلة
له ايضا ان يبين تعدد
المجرات على السبب والفضلات
فان كون الشيء محدة من
حيث كونه مستندا اليه جهة
متباعدة لكونه محدة من
حيث كونه مستندا لكونه
فضلة من حيث انه وقع عليه
الفعل جهة متباعدة لكونه
فضلة من حيث انه وقع فيه
الفعل (قوله) اعلم ان
الاعراب الخ قيل الا حسن
ان التعريف هنا لتتابع
في الاعراب ولما لم يكن
عاملا لتتابع حركة التنادي
وتابع حركة اسم لا تعرض
لها في علمها ولم يرض
باحاطتها الى هذا الباب
وليس بمستقيم كما لا يخفى
(قوله) ثم ان لفظة كل
ههنا ليست في موقعها لان
التعريف انما يكون لغير
وبالجنس لا بالفراد
وبالافراد قبيح وايضالا

يصدق على تابعه وان كل
 كان قد ذكر كل منع صحة
 الحبل وليس بشئ لان
 الحبل هنا لم يكن على تابع
 نعم ماوردته الشارح
 قدس سره وورد لا يمكن
 دقه بان يقال انه ليس
 تعريفا بل تبيينا لمناه
 وانه على اى شئ يطلق
 بالنسبة الى من عرف
 معنى التابع لان المعنى اهتم
 ببيان فوائد الايود اللهم
 الا ان يقال ان صيغة
 الجمع ولغة كل
 مقتضيان زائدان لبيان
 الجمع والتبع (قوله)
 والظاهر انحصار الحدود
 فيها لعدم ذكر غيرها
 يريد قدس سره ان
 التعريف بالافراد لا
 يحصل الغرض منه صريحا
 وهو كون الحد جامعا
 وما لا فائدة اصابه عنوه
 فلا بد ان يقال انه لما افاد
 صدق الحدود على كل
 افراد الحد ظهر منه انه
 لا يصدق على غيرها
 فيكون مانعا لكن لا
 يحصل بهذا القدر كونه
 جامعا فيقال الظاهر هو
 الانحصار اذ لو كان شاملا
 للغير لكان مذكورا
 وهذا التكلف على تقدير
 اعتبار كل غير مقسم
 محتاج اليه فاقبل هذا
 فكلف مستغنى عنه كالا
 يحى على من له حظ
 ادنى باساليب دقائق
 التراكيب العربية بل مما
 يلقبه البحر من وجوه
 الما الهاتى الى الساخر

فيه عن شخص معين بلفظ فلان ولم يعبر عنه باسمه الصريح الذى هو زيد لغرض ايهامه على
 السامعين لاحدى الحافظتين ثم لما توهم ههنا ان مراد المصنف من لفظ الكنيات ان كان تعريفا
 لزم عليه ان يعرفها وان لم يكن المراد تعريفها لزم عليه ان يذكر جميع الالفاظ المستعملة فى
 الكناية فكلا الامرين متفقان ههنا اراد الشارح ان يفسرها بوجه يندفع به هذا التوهم فقال
 (والمراد بها) اى بالكنيات (ههنا) اى مباحث المنيات (مايكنى به) اى لفظ يكتنى به (لا المعنى
 المصدرى) اى ليس المراد بها معناها المصدرى وهو التكنية والتعريف بقرينة اطلاقها على نفس
 الاسماء وبه يندفع توهم لزوم التعريف على المصنف (ولا كل مايكنى به بل بعضه) بقرينة ان
 كثير منها معرب كهن كناية عن الفرج او عن القبيح الذى يستحسن ذكره وفلان وفلانة
 وايضا كثير منها ليس من هذا الباب كالضمير الغائب ومن ما وبه يندفع توهم لزوم ذكر الجميع
 (ولا كل بعض) اى ولا كل بعض اى عام بعموم الافراد وقال بعض المحشين ان فى دلالة العبارة
 عليه خفاء وقال المصام لا فرق بينه وبين كل مايكنى به والصواب مبهم اى والصواب ان يقول
 ولا بعض مبهم (بل بعض معين) اى بالمراد بالكنيات بعض معين لا مبهم وقوله (فكانهم
 اصطلاحوا) لبيان القرينة على تعيين ذلك البعض لان حاصل كلامه ان العهد فى قوله الكنيات
 هو العهد الخارجى فلا بد له من قرينة واظن ان النحاة اتفقوا (فى باب المنيات ان يريدوا
 بها) اى على ان يريدوا بالكنيات (ذلك البعض المعين) من الالفاظ المعينة التى قد ذكرت فيها بعد
 وقوله (ولذلك لم يقل) بيان للقرينة على ذلك الاصطلاح بنى واصطلاحهم على هذا لم يصدر
 المصنف لفظ البعض بان يقول (بعض الكنيات كاقال) اى كما هو دأبه فى مقام يراد به البعض المعين
 حيث صدره على الظروف فقال (بعض الظروف) وتصدىره فى الظروف وتركه فى الكنيات
 يدل على ان تركه للاعتداد على الاصطلاح (وبتقدير) اى فحين اذا اراد بها البعض المعين لا يمكن
 (تعريفه) اى تعريف ذلك البعض المعين (الا بالصريح به مفصلا) اى بتصریح كل واحد
 من البعض المعين على طريق التفصيل لتعمد الجمع لفظ واحد لا اختلاف الفاظ ومعانيه ولان
 التعريف يكون للجنس لا للافراد وقوله (فذلك) تفریع على هذا التحقيق اى فليكون المراد
 بها البعض المعين (اعرض) اى المصنف (عن تعريفها) اى عن تعريف الكنيات مطلقا وقوله
 (مطلقا) بمحتمل ان يكون اشارة الى الاعراض عن تعريف مطلق الكنيات من المبنى والمعرّب
 وان يكون اشارة الى ترك مطلق التعريف من المطلق الكنيات ومن تعريف البعض المعين
 (وتعرض) اى فذلك تعرض المصنف (لتلك البعض المعين) اى لذكر الفاظ ذلك المعين مع
 التبيين لمعاني كل منها (فقال الكنيات) (كم) ثم ذكر التروية كونها مبنية فقال (وبناؤها) اى
 ووجه بناء هذه الكلمة لاحد وجهين اما (لكونها) اى لكون كلمة كم (موضوعه وضع الحروف)
 اى كون الحروف فى كونها موضوعا على حرفين وهما الكاف والهمزة شبهت الحروف وهذا
 وجه مشترك بين الخبرية والاستهامية وقوله (او لكون الاستهامية متضمنة للمعنى الحروف)
 وجه خاص بالاستهامية فاحتاج الى وجه آخر لبناء الخبرية فذلك قال (وحمل الخبرية) اى
 فوجه بناء الخبرية حملها (عليها) اى على الاستهامية من قبيل حمل النظم على النظر (وكذا)

من الايجاب مما يلتصق
اليه (قوله) يدل على
معنى في متبوعه قبل اورد
عليه الوصف بحال
المتعلق نحو صرحت برجل
حسن فلامنه لا يدل
على معنى في متبوعه بل
على معنى في متعلق متبوعه
واشار الشارح فيما بعد
الى دفعه بان الوصف
بحال المتعلق معناه
الوصف بحالة اعتبارية
تتمسك به بسبب المتعلق
لانه يوصف بحالة قائمة
بالمتعلق حتى يتأتى دلالة
على معنى في المتبوع وهذا
يمتد من المبادىء وخلاف
التحقيق لان الوصف
في المثال المذكور هو
حسن وهو يدل على حالة
قائمة بالمتعلق لانه حالة
اعتبارية قائمة بالمتبوع
والحق ان يقال حسن
وان دل اعتبار اسناده
الى قائمه على حال قائم
بالمتعلق وبهذا الاعتبار
يقال له الوصف بحال
المتعلق لكنه يدل باعتبار
تركيبه مع الدعوى على
في المتبوع وهو كونه
بحيث يحسن فلامنه ولا يخفى
على التأمل الجبر انه
لا فرق بين ما ذكره
الشارح فيما بعد وبين
ما اختاره القائل من ان
الا من جهة الاجمال
والفصل (قوله) اى
يدل بربط تركيبه مع
متبوعه على حصول
معنى في متبوعه قبل لا
يذهب ان المحقق زيد
وعليه او المحقق زيد عليه
وجاء في القوم كلام خرجت

اى ومن البعض المين كذا (وبنائها) اى ووجه بناء هذا الكلام (لانها) اى لان هذه
الكلمة (فى الاصل) اى من جهة اسماء الاشارة (اى التى من جهة اسماء الاشارة) (دخل عليها) اى على
كلمة ذا (كاف التشبيه فصارا المجموع) منها (بمنزلة كلمة واحدة) لكون المجموع موضوعا للمعنى
الذى يلابس (بمعنى كم) وهو العدد (ويقى ذاعلى اصل بنائه) فلا يحتاج الى ذكر وجه آخر
زاندا على اصل بنائه وقوله (وكل واحد منهما يكون) للاشارة الى اشتراكهما فى معنى واحد
من كم وكذا يكون موضوعا (للعدد) وقوله (او الكناية عنه) لبيان انها ليسا بلفظين صريحين
للمعدى بل كنى ما عن العدد وما ذكر المصنف فى معانيهما ما به الاشتراك اراد الشارح ان يذكر
معنى آخر للفظ كذا بحيث لم يوجد كم فقال (وجاء كذا) اى وجاء لفظ كذا فى اللغة (كناية عن
غير المدد ايضا) كما يحكى (للعدد) نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت (مثلا وقوله) او
غيره (بالجر عطف على قوله عن يوم السبت والمعنى ح انه يحكى ايضا كناية عن غير يوم السبت
من الايام الاسبوعية ويحتمل ان يكون مر فوعا على انه مسطوف على قوله نحو خرجت ويكون
المعنى ان غير العدد اما خرجت يوم كذا او غيره نحو خرجت يوم كذا بل نحو كيت وذيت فانه
يحكى بمعنى كيت وذيت ايضا (وكيت وذيت للحديث) بمعنى ومن البعض المين من الكنايات لفظ
كيت وذيت وهما الحديث بمعنى يقال ان زيدا قال كيت وذيت وقد سبق وجه التفسير بقوله (اى
لكناية عن الحديث) وقوله (والجملة) عطف ضمير للحديث وهو للاشارة الى ان المراد بالحديث
هو الحديث الطويل الذى اطلق عليه القصة وقوله كيت وذيت بحركات التاء والفتح اشهر اى
كذا وكذا وقال العصام وتفصيله انهما فى الاصل كيت وذيت على وزن المرة حذف اللام وابدل
منهما تاء تانيت كافى بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل والوقف عليهما حينئذ بالتاء
ولا يكونان الا مفتوحين كذا فى الرضى بنى انهما اذا استعملتا على الاصل ووقف عليهما بالتاء
لا يكونان الا مفتوحين فلا ينافى ما نقل عن غيره من جواز حركات التاء كما سبق لانه محمول
على الاستعمال بكيت وذيت فافهم والله اعلم (وانما بنى) اى وانما بنى لفظ كيت وذيت (لان كل
واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التى هى) اى الجملة (من حيث هى) اى من حيث كونها جملة (لا
تستحق اعرابا ولا بناء) لانها من خواص المفردات بل استحقاقهما للاعراب انما هو اذا وقعت
موقع المفرد كما عرفت لان الاعراب والبناء من خواص الاسم الذى هو من انواع الكلمة التى هى
المفرد ثم انه لا يخفى ان هذا التعليل انما هو لدفع كونه ممرى او اما الدليل لانيات كونه مبنيا فقوله
(فلما وقع المفرد وقعها) بنى ولما وقع الاسم المفرد الذى هو كل واحد من كيت وذيت موقعها
اى موقع الجملة المذكورة (ولم يحز خلوه) اى خلو الاسم المفرد (عنهما) اى عن الاعراب
والبناء لزم اتصاف ذلك المفرد باحدهما (رجح البناء الذى هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب)
هذا جواب لما لان للاسم حالتين احدهما قبل التركيب والاخرى بعد التركيب والاصل
فى الاولى البناء وفى الثانية اعراب قال الشيخ الرضى وبنائها على الفتح لتقل البناء كما فى
اين وكيف وقال ايضا ويجوز بناؤها على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجب ولا

يستعملان الاكروين بواو المعطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت انتهى
وقد عرفت ان هذا النقل منه محمول على استعمالهما على خلاف الاصل اي على خلاف كونها
مشددين لانه علل قوله فلا تكونان المتوحدتين بقوله لتقل التشديد ولما كان اللائق بالمص ان
يذكر كلمة كآين فذكرهما ارا دانش العلامة ان يذكرها وان يذكر في وجه تركه نكتة فقال (ومن
الكنايات) اي ومن جملة الكنايات التي ثبتت (كآين) وهو بفتح الكاف وفتح الهمزة وتشديد
الياء (وايماني) اي ذلك اللفظ (لان) اي لان لفظة (كاف التشبيه دخلت على اي) اي
على لفظة اي بتشديد الياء ولما فرغ من بيان حال الكاف التي هي الجزء الاول من المركب شرع
في بيان حال الجزء الثاني فقال (واي) اي لفظ اي (كان في الاصل) اي في اصل وضعه (معربا)
كما سبق في الاستفهام (لكنه) اي لكن الشأن (عحي) بضم الميم وكسر الحاء مجعول محاي
ازيل (عن الجزئين) من الكاف ومن لفظ اي (مضاهيا لفرادي) اي معنى التشبيه من
الكاف ومعنى الاستفهام من اي (وصار المجموع) من اللفظين (كاسم مفرد) في كون المجموع
دالا على معنى مفرد وليس ذلك المعنى المفرد ملاسا بمعنى احدا الجزئين بل (بمعنى كم الخبرية)
وهو الاخبار بالكثرة (فصار) اي فلذلك صار لفظ كآين (كأنه اسم مبني على السكون) لكونه
بمعنى الاسم المبني الذي هو كم الخبرية ومناسبا له في البناء على السكون وقوله (آخره) مبتدأ
اي آخر الاسم المبني وقوله (نون ساكنة) خبر والجملة صفة بعد صفة للاسم يعني صار ذلك
الاسم مشبها للاسم المبني الذي آخره نون ساكنة (كا) اي كالنون الذي وقع (في) آخر
(من) بفتح الميم وهو الانسب لكونه اسما وقوله (لاننون يمكن) عطف على قوله نون ساكنة
اي ليست النون الساكنة التي في آخر نونين يمكن كما كانت تلك النون الساكنة في الاصل
نونين يمكن استشهد على كونها نونا ساكنة لان نونين بقوله (ولهذا) اي ولكونها نونا ساكنة
كافي سائر المبنيات عليها لان نونا (يكسب) فيه (بدالياء) اي بدالياء (نون) في الرسم يعني
الشاهد على كونها نونا ساكنة لان نونين ان يكتب بدالياء نون وقوله (مع ان التوين لا صورة
لها) دليل على ان كتابتها بالنون علامة على عدم كونها تنوين يعني ان كتابة النون بدالياء
علامة على ان تلك النون الساكنة ليست بتوين لان الواكالت تنوين لم تكتب على صورة النون
لانه لا صورة للتوين (في الخط) واذا كانت تلك الكلمة المركبة مركبة من المبني والمرب
وكانت الكسرة فيها كسرة اعراب وكان اصل النون تنوينا (فترتبه) اي فترتبه لفظه كآين
(في البناء من حطة عن اخواتها) لكون اخواتها مركبة من المبني الصرف (فلذلك) اي فلا
نحاطر ترتبها عن رتبة اخواتها (لم يذكر المص) اي ذلك اللفظ (معها) اي مع اخواتها وقال
المصام ويحتمل ان لا يقول المص ببناء ثم شرع المص في تفصيل كل من كم الاستفهامية والخبرية
وفي بيان الفرق بينهما وبين غيرهما فقال (فكم الاستفهامية) وهو مبتدأ وقول الش (المتضمنة
معنى الاستفهام) اشارة الى ان النسبة لسبة المتضمن بكسر الميم الى المتضمن بفتح الميم وقوله
(بميزها) اي بميز الاستفهامية مبتدأ فان وتفسير الشارح بقوله (اي الذي يرفع الابهام

هذا القيد من التبريد
لان دلالة عمله على حصول
صفة في زيد ليست بهيئة
تركيبه مع زيد بل لضافته
الى ضميره وكذا دلالة
كلهم على الشمول في القوم
ليست بهيئة تركيبه بل
لاضافة الكل الى ضمير
فلا تامة لقوله مطلقا ولا
بهم ما ذكره في بيان قائده
وقول ان المراد بقوله
يدل بهيئة تركيبه ليس
بالعادة لزوم الافتراق
والانفصال بينهما على معناه
الخاص المعرف هنا وانه
بذلك يمتاز عن العام كما
سند كره فكل ما يكون
صركا مع متبوعه والاهل
معنى قائم به داخل في الحد
لا نزاع فيه واصل الضمير
وعده مما لا عبرة به كيف
واولزم الخروج بذلك
الاعتبار لكان مثل ما
سبق صرحت برجل حسن
فلا منه خارجا عنه وليس
فليس ثم هذه الامثلة
خارجة بهذا القيد لكن
من جهة اخرى كما ستقف
عليه وما اختاره الشارح
قدس سره من اخراجها
بقيد الإطلاق مخالف
لمراد المص قال في الفرح
قولي تابع يدخل فيه التمت
وغيره وقولي على معنى في
متبوعه يخرج عنه ما
سواء وقولي مطلقا يدفع
وهم التوهم في مثل
ضربت زيدا قائما انه داخل
في ذلك فانه ان سلم انه تابع
يدل على معنى في متبوعه
فليست دلالة على ذلك
مطلقا وانما هو بتحيده

عن جنس المسئول عنه (للإشارة الى ان رفعه للإبهام إنما هو عن جنس الذي سئل عنه
يعني ان المسئول عنه من أي جنس ملك او انس رجل او امرأة وقوله (منسوب) خبر لمبتدأ
الثاني والجملة الاسمية خبر للاول وقوله (على التميز) لبيان المعنى المقصود للاعراب وهو
التميزية وقوله (مفرد) اما خبر بعد خبر اوصفة للمنسوب ثم شرع في وجه كون ميمز هذا
القسم منصوباً مفرداً فقال (لأنها) أي وانما اختير لميمزها النصب والافراد لان كلمة (كم) لما
كانت (موضوعة (لامدد) وكتاية عنه وكان لميمز العدد ثلاثة انحاء كما سيحكي في اسما العدد ان
يميز الثلاثة الى المشرقة مخفوض مجموع ويميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد
ويميز مائة الى ما فوقها مخفوض مفرد (ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين
يميزه منصوب مفرد جعل ميمزها) وهو جواب لما أي جعل ميمزكم الاستفهامية (كذلك)
كميمز احد عشر وقوله (لأنه لو جعل) الخ دليل الاختيار حال العدد الاوسط يعني وانما
جعل ميمزه كميمز العدد الاوسط لأنه لو جعل (كاحد الطرفين) بان جعل مجموعاً مجروراً كافي
الطرف الاول او مفرداً مجروراً كافي الطرف الثاني (لكن تحكما) أي لكان دعوى بالادليل
وترجيحاً بالامر جمع لتساويهما في الطرفية بخلاف الوسطية اذ ليس لهما مساو في الوسطية
مع لوفيه رجحاناً من وجه لانه خير الامور اوسطها ووجه الفاضل الهندي بان اختيار
حال لوسط العدد لان هذا النوع من العدد اكثر من الطرفين ووجه الشيخ الرضي بان
السائل لا يعرف القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى وقال المصمم بعد
نقله عنهما ودفعه عنهما والاوجه ان يقال نصب ميمزكم الاستفهامية لانه جعل ميمزكم
الخبرية كالطرفين دفعا للحكم فلو جعل ميمزكم الاستفهامية مثلها او مثل احدهما لالتبس
بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تميزاً ولم يعكس لان كم الخبرية مقدمة على الاستفهامية
لكن الاستفهام فرع الخبر فجعلت كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط انتهى ولكل
وجهة ثم شرع المصنف في بيان حال ميمزكم الخبرية فقال (و) (كم) (الخبرية) وقوله
الخبرية مبتدأ اول وموصوفها محذوف وهو لفظكم واليه اشار الشئ بتوسيطه بينهما
المطف والمبتدأ الثاني محذوف و اشار اليه الشارح بقوله (ميمزها) وقرينة الحذف عدم
جواز كون قوله (مجروح) خبراً عن الخبرية لفظاً ومعنى اما لفظاً فاعدم المطابقة اللفظية
واما معنى فاعدم جواز الحمل وقرينة المحذوف سياق الكلام الحاصل ان الجملة الصغرى خبر
المبتدأ الاول وهو مع خبره جملة اسمية كبرى معطوفة على الجملة الاولى هذا على ما قدره الشئ
على خلاف ما قدره الفاضل الهندي لانه قدر لفظ الميمز حيث قال ويميزكم الخبرية مجرور
لكن الشئ اختار هذا المسلك ليحصل التطابق بينهما وبيان ما قبله و اشار الشارح بقوله (بالإضافة)
الى الواسطة للجبر وهي اضافة كم اليه وانما كان ميمز الخبرية مجروراً لانها تقيضه بجملة
عليه في الخبر كذا في الامتحان وقوله (مفرد) مرفوع على انه خبر بعد خبر اوصفة لقوله مجرور
واشار الشئ بقوله (تارة) الى انه لاتناقض بين قوله مفرد وبين قوله مجموع لانه مفرد تارة
(ومجموع) (اخرى تقول كم رجل عندك) بالمميز المفرد (وكم رجال عندك) بالمميز المجموع

بحال الضرب كما تقدم وقال
في الأيضاح الصفة يطلق
باعتبارين عام وخاص
فالعام مادل على ذات
باعتبار معنى هو الملق
والخاص باعتبار الابعاد
وهو ان يقال تابع يدل على
معنى في متبوعه من غير
تقييد فنقولنا تابع يخرج منه
الخبر اذا خبر ليس بتابع
وانما هو جزء مستقل
بخلاف الصفة فانها ليست
بمستقلة وقولنا يدل على معنى
في متبوعه يخرج ما هذا
الصفة والحال وقولنا يدل
من غير تقييد يخرج منه
الحال هذا كلامه وخروج
مثل قولك جاءني زيد
صديقك ونحوه يجهى زيد
علمه وغير ذلك من
المعطوف بذلك القيد على
قوله يدل على معنى في
متبوعه ظاهر لما نقرر في
هذه من ان قيد الخبرية
مراد في الحد وذا كرر لم
يذكر فالمعنى تابع يدل على
معنى في متبوعه وذكر
هذه الخبرية ولكن في
كلهم واجمعون في قوله
جاءني القوم كلهم او
اجمعون فانه ذكر بحيث
يدل على السمول والاجتماع
وقد ذكر في الامالي انه
اورد هذه الاشكال على
المصن فاجاب عنه قائلا ان
كان كلهم دالاً على معنى في
المتبوع فليكن قولك جاءني
زيد زيداً دالاً على معنى في
المتبوع وليس دالاً على
معنى فيه وبيانه ان التوهم
الذي رفعه زيد الثاني ليس

(كما تقول) في المميز للمائة وما فوقها من اسماء المعداد التي هي احد الطرفين (مائة توب) بالجر والافراد (و) تقول في المميز للثلاثة الى العشرة التي هي الطرف الآخر منهما (ثلاثة اثواب) بالجر والجمع ثم اراد ان يبين وجه جواز كون مميز الخبرية مفردا ومجموعا فقال (وانما جاء) بمميز الخبرية (مفردا) اي حال كونه مفردا في بعض الاستعمال ليوافق مميز المعداد الكثير وهو مائة وما فوقها (لان المعداد الكثير) وهو مائة وما فوقها (بميزه) اي مميز ذلك العدد (كذلك) اي مفرد مجرور هذا وجه استعماله مفردا واما وجه استعماله مجموعا فقال (وانما جاء) اي مميز الخبرية حال كونه (مجموعا) في بعض الاستعمال لقصد التصريح بتكثيره الذي يحتاج فيه الى التصريح ولا يحتاج اليه في اصل العدد (لان العدد الكثير) نحو مائة توب (فيه) اي حاصل فيه (ما) اي لفظ (بني) اي مخبر (عن كثرة) اي عن كونه كثيرا (صريحا) اي ابتداء صريحا لان لفظ المائة ثلاثيني صراحة بكثرة (ولما كان هذا) اي ولما كان المذكور من كم الخبرية لكونه كناية عن المعداد الكثير وليس بصراحة عنه (ليس) اي هذا المذكور من المعداد الكثير بالكناية (مثله) اي مثل العدد المذكور المصريح بكثته من لفظه (في التصريح بالكثرة) فيحتاج الى لفظ ينوب عن التصريح فذلك (جعل جمية بميزه) اي قصد بجعل ميزه مجموعا ان يصير الجعل المذكور (كأنها) اي مثل ان تلك الجمية تصير (ناشئة) تنوب (عن معنى التصريح) وتقول مقامه في التصريح (بها) اي بالكثرة ثم شرع المصنف بعد بيان ما به الفرق بين الاستفهامية والخبرية بحسب التميز في بيان ما به الاشتراك بينهما من المسائل فقال (وتدخل من) اي وتدخل اقلقة من الجارة (فيهما) اي عليهما اي جواز اذا لم يفصل بينهما وبين ميزهما قبل متعلقه لو فصل به وجب دخول من عليهما لثلاثين تنوب المميز بمفعول نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات كندى في الامتحان ولما احتمل كون الضمير الجرور راجعا الى ذات كم الاستفهامية والخبرية وهو خلاف الواقع اراد الشارح ان يفسر مرجع ضمير التثنية بقوله (اي في ميزكم الاستفهامية والخبرية) يعني ان الضمير راجع الى قوله بميزها وهو وان كان مفردا بحسب كونه مذكورا امره في كلام المصنف لكنه متى بحسب الاضافة الى النوعين كافي قوله تعالى ثم قست قلوبكم (تقول) في ميز الاستفهامية في مقام السؤال عن عدد المضروب من الرجال (كم من رجل ضربت) ايها المخاطب وتقول ايضا في ميز الخبرية بطريق الاقتباس في مقام الاخبار عن كثرة ما اهلكك من القرى (وكم من قرية اهلكناها) ولما انفهم من كلام المصنف المساواة في جواز دخول من في ميز الاستفهامية والخبرية على خلاف ما قاله الشارح الرضى اراد الشارح العلامة ان يبين ما هو الحق منهما فقال (قال الشارح الرضى هذا) اي دخول من (في الخبرية) اي في ميز الخبرية (كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية) وهاتان في الآيتين الخبرية اي كثير من ملك وكثير من قرية وقوله (وذلك) لمبدأ اي كونه كثيرا وقوله (لما وافقته) ظرف مستقر خبره والموافقة مصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المضاف اليه وهو راجع الى ميز الخبرية وقوله (جر) بالنصب مفعول المصدر

تالما يزيد الاول ولم يكن موضوعا له وانما جاء في اللبس على السامع بالنظر الى الوجود اذ يحتمل ان يكون جاء غلامه او غيره من المفسرين اليه فالتبوع ليس التوهم فانما بالنية بل بالمخاطب ونحن قد قصدنا ما دل على معنى في المتبوع وكذلك قولنا جاءني القوم كلهم لم يأت المتكلم بلفظ لهم الارافا بها التوهم عن السامع لثلاثين يقدر ان بعضهم جاء فليس في المتبوع الذي هم القوم احتمال اصلاح كلهم فثبت ان مطلقا ليس الاخراج الحال وقد اورد على المصنف احتمال المؤكدة فانها تدل على معنى في صاحبها مطلقا فلنكن كالصفة واجاب بان قال انما اتي بقوله مطلقا على سبيل التبيين لاهل معنى انه داخل في فئة الحد فان الحال ليس يتابع حتى يجب الاحتراز عنه ثم لو قلنا في الحال ما بين هيئة الفاعل او للمفعول لوردت الصفة اذن فتقول في الصفة من غير تقييد فيخرج هذا مع ان الحال ليس يتابع اذا تمهدت هذا فنقول بتقريب ما قلناه من الايضاح ان الرضى اعترض عليه بأنه ينقض الحد الاول باسماء الآلة والمكان والزمان اذ اقل مثلا دل على ذات وهو الموضوع باعتبار معنى وهو التثنية هو الحق من وضع هذا

وقوله (للمميز) متعلق بمجر أو يجوز أن يكون بنزع الحائض أي في الجر متعلقا بما افتقته وقوله
للمميز صلة للموافقة وقوله (المضاف) الجر صفة للمميز واللام بمعنى الذي وقوله (اليه) راجع
إلى الموصول وقوله (كم) نائب الفاعل يعني أن وجه كثرة دخول من اليانية في مميز الخبرية إنما
هو لكونه موافقا في الجر للمميز الذي أضيف إليه لفظ كم الخبرية (واما مميزكم الاستفهامية) يعني
واما حال مميزكم الاستفهامية (فلم اعثر) أي فلم أطلع (عليه) أي استعمال ذلك المميز (مجرد) أي
حال كونه مجردا (عن في نظم ولا نثر ولا دل على جواز كتاب من كتب هذا الفن) أي من
كتب فن النحو والحاصل من كلام الشارح الرضى عدم جواز دخولها في مميزكم الخبرية فضلا
عن وقوعه وكثرته عارضه الشارح على قوله ولا دل على جواز كتاب من كتب هذا
الفن تجوز الزمخشري في تفسير الآية فقال (لكن يجوز الزمخشري) يعني أن قولك
ولا دل على جواز ما دل لأن الزمخشري جواز (أن يكون كم) أي كلة كم (في قوله تأمل سل في
اسرائيل كم آتيانهم من آية بينة استفهامية وخبرية) مع أن من داخل فيهما ثم ذكر المصنف
مسئلة أخرى مشتركة بينهما فقال (ولها) بضمير المفرد المؤنث على النسخة التي وجدها
الشق بقرينة إرجاعه إلى كلة كم حيث فسره بقوله (أي لكم) ثم عرّفه بقوله (استفهامية) كانت
(أو خبرية) لأنه لو كان ما وجدته من النسخة مثني لزم عليه أن يفسره بقوله أي لكم الاستفهامية
والخبرية فملى النسختين يكون نظرا فاستقر على أنه خبر مقدم وقوله (صدر الكلام) مبتدأ
مؤخر اما انضمام الاستفهامية للصدارة فتأب (لأن الاستفهامية تتضمن الاستفهام) أي معنى
الاستفهام (وهو) أي الاستفهام (يقضى صدر الكلام) بوا انما اقتضى الاستفهام الصدرة (ليعلم
من أول الأمر) أي الكلام الذي قصد الاستفهام به (من أي نوع من أنواع الكلام) حتى
يتفرغ ذهن السامع لفهم ذلك الكلام وهذا في الاستفهامية ظاهرا واما في الخبرية فاقال (و
الخبرية أيضا) أي كالا استفهامية (تدل على انشاء التكثير) كما أن رب تدل على انشاء التقليل فلا
يخرج الكلام الذي فيه أحدهما عن الخبرية لأن كونهما خبرين إنما هو باعتبار الأخبار عن الكثرة
والقلة الخارجيتين كإنبه عليه المصنف بقوله لأن الانشاء راجع إلى استكثار المنكلم واستقلاله
(وهو) أي الكلام الذي قصد به انشاء التكثير (أيضا) أي كالقلام الذي قصد به الاستفهام (نوع
من أنواع الكلام) وإذا كان كذلك (فيجب التثنية) من المنكلم (عليه) أي على أنه من أي نوع
من أنواع الكلام (من أول الأمر) كما يجب في الاستفهامية ثم شرع المصنف في بيان إصرار كل من
الاستفهامية والخبرية فقال (وكلاما) أي كالا استفهامية والخبرية ولما كان في لفظ كلامهما
اشكالان أحدهما في تذكيره لأن الظاهر أن يكون مؤنثا والآخر في تثنيته لأن الخبر هو قوله
يقع مفرد والظاهر أن يقول كل واحد منهما يقع أو يقول كلامهما يمان ليطابق الخبر لمبتدأ
أراد الشارح أن يبين هذين الشكلين فقال (لو قال) أي المصنف (كلامها) باقظ المؤنث (لكن)
أي لكان هذا اللفظ (أو ف) من لفظ المذكر لأن المذكر وإن كان موافقا أيضا بتأويل اللفظين أو
الاسمين لكن زيادة الموافقة في إرادته مؤنثا (لأنما) أي الاستفهامية والخبرية هذا دليل للاوفاقية

اللفظ على ما فسروا
ما أجاب به في الإيضاح من
السؤال الذي أورده على
نفسه وهو أن إسماء
الاجناس كلها تدل على
ذات باعتبار معنى وليست
بصفات فإن رجلا موضوع
لذات باعتبار الكورية
والانسانية والمرأة باعتبار
الانثوية وكذلك جميع
إسماء من أن الصفات
المقصود بها المعنى لا الذات
والإسماء التي بها الذات وقد
احترزنا في الحد بقولنا هو
التي قالنا أن أراد بقوله في
إسماء الاجناس أن التي بها
الذات وحدها من دون
المعنى فلأنم إذ قصد الواضع
بوضع رجل ذات فيهما معنى
الرجولية بلا خلاف وإن
أراد أن التي الذات سواء
كان المعنى أيضا مقصودا
مهما أولا فلا ينضم لأن
الصفات أيضا إذا ذكرتها
مجردة من متبوعها فلا بد
فيها من الدلالة على الذات
مع المعنى المتعلق بها وكذا
إذا ذكرتها مع متبوعها لأن
معنى ضارب ذو ضرب ولا
شك أن معنى ذو ذات
ومعنى ضرب معنى في تلك
الذات ولولم يدل الأصل
المعنى لكان الصفة هو
الحديث كالضرب والحنس
ثم تقول قوله في الصفات
أن التي بها المعنى لا الذات
مناقض لقوله في جد الصفة
الصامة ما دل على ذات
باعتبار معنى ولا يدل
على المصنف أنه لا يرد على

المس شيء من ذلك فان ورد اسما بالاسك والزمان والمكان انما يتصور اذا كان المتي بوضعها والتلفظ بها افادة للمعنى اولا وبالذات وهذا ضروري بالذات الا ترى الى لفظ القتل فانه لا فائدة موضع القتل وزمانه ليس الاوافهم المعنى منه اعني القتل انما يكون في ضمة وبشيئته وما ذكره في التزييف من التردد في ناش من التردد في الواضحات فان المراد ليس هذا ولا ذاك بل يكون القصد الى الذات اولا وبالذات والى المعنى ثانيا وبالعرض والارتباب في ان اسماء الاجناس كذلك وقوله ثم نقول ان غريب جدا فانه لا يفهم من كلام المس في حد الصفة العامة ان المقصود بها الذات لا المعنى حتى يكون منافيا لم ذكره في الصلوات بل قد صرح فيه بان المتي هو المعنى دون الذات المدلول بها الا ترى الى قوله ما دله على ذات باعتبار معنى هو المعنى فهل يكون هذا منافيا لقوله في الصفات ان المتي بها المعنى لا الذات كلا (قوله) فان دلالة التواضع في هذا الامثلة على حصول معنى في التنبوع انما هي مخصوص مواد ما قيل ذلك في اجبني القوم كلهم باطل لان تركيب التأكيذ مع البوع يفيد تقرير الشمول فلا دلالة على حصول الشمول

يعني انما كان الابرار بالتأنيث اوفق لان تأنيثكم شاع في السنة التحاة اما وجه الموافقة فللاشارة الى ان تأنيثه بتأويله مبنى على ماشاع بين التحاة وللتذكير وجه ايضا ثم شرع الشارح في رفع الاشكال الثاني وهو ان الظاهر ان يكون لفظ كلا مفردا لان شرطه ان يكون مضافا الى التثنية والضمير المضاف اليه يفتي ان يكون مفردا لان لفظكم واحدا بالذات فدفعه بقوله (فهو) اي فوجه ابراده بلفظ كلا لذي للتثنية متي (على تاويل كلا هذين النوعين) يعني ان لفظكم وان كان واحدا بالذات لكنه اثنان بحسب النوع (وهما) اي النوعان (كم الاستفهامية والخبرية) وقوله (اي كل واحد منهما) اي من كم الاستفهامية والخبرية اشارة الى وجه اقراء الخبر وهو قوله (قع) ونقل الزبيح زاده في معرب الكافية قاعدة في استعمال كلا عن معنى اللبيب فقال وقد سلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم او كلاهما قائمان ايهما الصواب فكنت ان قدر كلاهما توكيدا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدأ فالوجهان والخبر هو الافراد فعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل كليهما قيل قائمان او كلاهما فالوجهان ويتبين مراعاة اللفظ في نحو كلاهما محب لصاحبه لان معناه كل منهما انتهى وهذا القل منه يقتضي ان يكون الافراد في قع مختارا لكونه خبرا ههنا وقوله (مرفوعا ومنصوبا ومجرورا) اما حال من المستكن الذي في قع او خبر منصوب له ان كان يقع بمعنى يصير (ثم ين) اي العنصر (موقع كل واحد منهما) اي من الاستفهامية والخبرية وفي نسخة منها فيكون راجعا الى التثنية من المرفوع والمنصوب والمجرور (بقوله) (فكل ما) فاشارة الى تفسير ما بقوله (اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبر) الى ان لفظ كل ههنا افرادي لا مجموعي لانه اذا دخل على المعرفة يكون مجموعا ولما دخل ههنا على ما الموصولة توهم انه مجموعي فدفع الشارح هذا التوهم بهذا التفسير و اشار الى انه ليس بموصول بل هو نكرة موصوفة عبارة عن افراد نوعي لفظكم كما قال زبيح زاده ان لفظ ما ههنا لا يجوز ان يكون موصولا لهذا السبب وقوله (يكون) اشارة الى ان قوله (بمد) ظرف مستقر ومتعلقه يكون على صيغة المضارع بمعنى يوجد والجملة صفة ما قوله (فعل) مبتدأ مؤخر ثم الشارح اراد ان يبينه بقوله (او مشغول) على ان المراد بالفعل ما يعمه وشبهه ليشمل نحوكم يوما انت ساروكم رجالات ضارب ووجه الزيادة بقوله (لفظا او تقدير) سيبينه فيما يمدو قوله (غير مشغول) بالرفع على انه صفة فعل وقوله (عنه) متعلق بمشغل بضمين معنى الفراغ والضمير المجرور راجع الى ما قوله (بضميره) متعلق ايضا بمشغل وصلة له على اصل معناه يعني فكل من الاستفهامية والخبرية اذا وقع بعد كل منهما فعل غير فارغ عن عملهما سبب اشتغاله يكون بالضمير الراجع ولما كانت النسخة لصحيفة غير مشغول عنه ولم يكن فيها قوله بضميره وكان افعير المشغول اي الفراغ عن عمل كم اعم من ان يكون سبب فراغه اشتغاله بالضمير او بالمتعلق به لم يحتج على هذه النسخة الى زيادة قوله او متعلق بضميره واما على النسخة التي زيد فيها قوله بضميره يعني تخصيص سبب الفراغ بالاشتغال بالضمير فاحتاج الى زيادة قيد يندفع به وهم تخصيص سبب الفراغ بالضمير فقط ولذا زاد الشارح قوله (او متعلق بضميره) فقال

المفعول بالضمير نحوكم رجلا ضربت ومثال المفعول بمتعلق ضميره نحوكم رجلا ضربت ومثال المفعول بمتعلق ضميره نحوكم رجلا ضربت غلامه وانما زاد الشارح (فهو من حيث هو كذلك) ليكون إشارة الى ان قوله (كان منصوبا) خبر لقوله فكل ما ينشأ من كل واحد من هذين الوعين لكم اذا كان مقيد بهذه القيود يكون اعراجه نصبا (معمولا) لما وجد به من الفعل اوشبه (على حسبه) اى على اقتضائه ولما كان ضمير حسبه راجعا الى الفعل والفعل يقتضى معبولات كثيرة توهم منه ان كونه منصوبا متعلق عن نفسه اقتضاء الفعل مثلا اذا قلنا كم يوم مضرت ونظرنا فيه الى اقتضاء الفعل كان اللائق في كم ان يكون مفعولا به للفعل وان نظرنا الى المميز الذى هو الطرف يكون اللائق فيه ان يكون مفعولا به فإراد الشارح ان يفسر الضمير على وجه يدفع به هذا التوهم فقال (اى على حسب عمل هذا الفعل) يبنى المراد باقتضاء الفعل انه باقتضاء عمل هذا الفعل الذى وقع به هذا من كم حال كونه مضافا الى هذا المميز فان كان المميز مفعولا نحوكم رجلا ضربت يكون اقتضائه مفعولا به وان كان طرفا يكون اقتضائه مفعولا به وليس المراد به اقتضاء الفعل مطلقا من غير نظر الى المميز ثم فسر الشارح العمل المخصوص بهذا الفعل بقوله (وعمله لا يكون الا بحسب المميز) وقوله (وذلك انك) الخ دليل على قوله لا يكون الا بحسب المميز اى دليل كونه كذلك انك (تقول كم يوم مضرت) مثلا (فكم) في هذا التركيب (منصوب على الظرفية) اى على كونه طرفا لضربت باقتضاء مجزى يكون كذلك (مع اقتضاء الفعل) من غير نظر الى المميز (المفعول به والمصدر) والمفعول به وغير ذلك من المنصوبات فتبينه اى فكون كم ههنا معنا (لا حدى من المنصوبات) وهو المفعول فيه (انما هو) اى التعين (بحسب المميز) وهو اليوم لا يلو لم تكن كذلك يلزم ترجيح تعيين الضمير وهو المفعول فيه من معدولات الفعل على الاقوى المحتاج اليه وهو المفعول به سيما اذا كان الفعل متعديا واعلم ان هذا التفسير من الشىء وجه تسميه ساقه فى الاستدلال عليه لا دفع ما عارض عليه الشىء الرضى بقوله ان الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوم مضرت فكم منصوب على الظرفية لاقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتبينه لا حدى من المنصوبات انما هو بحسب الفعل والمميز انتهى ووجه الدفع انه لما فسر بتقييد عمل هذا الفعل لم يحتاج الى ما قاله الرضى لان عمل ضربت ههنا مثلا انما هو على وجه الظرفية لا على وجه آخر ثم شرع الشىء فى امثلة كل منهما فقال (فالاستفهامية) اى فقل كم استفهامية المصوبة هو مبتدأ وقوله (نحوكم رجلا ضربت) خبره وقوله (فى المفعول به) متعلق بالنسبة (وكم ضربة ضربت فى المفعول المطلق وكم يوم سرت فى المفعول فيه والخبرة مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت) لان كلاما من هذه وقع بعدها فعل غير فارغ عن عملها بسبب الاشتغال بعمل ضمائرهما فاقضى كل من هذه الاقوال بحسب المميز ما اقتضى من المفعول به فى الاول والمصدر فى الثانى والطرف فى الثالث ثم اراد الشارح ان يبين وجه تقييد الفعل بقوله لفظا وتقدير افعال (وانما جعلنا الفعل) اى وانما جعلنا الفعل المذكور

فى متبوعه لم يشر به الشمول الذى يدل عليه النوع ولا يخفى ان الفاعل من من الفاعلين ولقد سبق بيان المقام بالا فزيد عليه فلهذا من الواضحين (قوله) رده قبل بناء على انه لا داعى الى اشتراك الاشتقاق ولا موجب للتأويل بالمشق لا مقلا ولا مقلا وليس بناء الرد على الاشارة الى ذكرها حتى يتجه ان يقال ان اكثر ما ذكره لا يصح رد الان كونه نعتا باعتبار انه فى قوة المشتق ولقد اساب الفاعل فى هذا القول قال المص فى شرح قوله ولا انفصل الى المسمى يعنى ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى فى متبوعه فاذا كانت دلالة كذلك صح وقوعه لمتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره ولكن لما كان الاكثر فى هذا المقام وضع المشتق توهم كثيرا من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأ ولو اثير المشتق بالمشق هذا كلامه (قوله) ولا انفصل بين ان يكون مشتقا وغيره قبل الاوضح الا حصر ولا فرق بين المشتق وغيره بذلك اذ ليس المطلوب نفي الفرق بين المشتق وغيره كيف والفرق بينهما واضح بل فيه بين التعين وان اراد الفاعل انه لا انفصل بين المشتق وغيره فى ان يكون نصبا يطل دعوى

في قول المصنف (اوشبهه) اي وجعلنا قولنا اوشبهه (اعم من ان يكون) اي ذلك الفعل الذي وقع بعدكم مع عدم اشتغاله بضميره (ملفوظ) في نحوكم رجلا ضربت (او مقدر) اي وكان الفعل الغير المشتغل بالضمير مقدر بعدكم اي بينكم وبين الفعل المذكور المشتغل بالضمير في نحوكم رجلا ضربت لانه اضربت اقوال النحاة في هذا الصورة لانه حينئذ تدخل في قاعدة الرفع لانه لم يصدق عليها قاعدة النصب لكون الفعل الذي بعد لفظكم مشتغلا بالضمير مع انهم صرحوا بجواز النصب في تلك الصورة ايضا ولذلك اجاز الفاضل الهندي دخول هذه الصورة في قوله والا فرفع بمعنى انه يجوز رفعه وحمل قول المصنف بان منصوبا على وجوب النصب يعني ان المنصوب نوعان نوع وجب نصبه كافي نحوكم رجلا ضربت ونوع جاز نصبه ورفع كافي نحوكم رجلا ضربت وقال المصنف ويرد ما ذكره الرضي انكم رجلا ضربت يجوز رفعه ولكنه ضعيف انتهى يعني ان هذا الكلام من الرضي يمنع النوع الذي يجب فيه النصب بل يقتضي ان قول المصنف كان منصوبا بمعنى منصوبا جوازا وتكلف الشارح الرضي في نحوكم رجلا ضربت حيث جوز تقدير الفعل قبلكم وقال ولا منع من تقدير الناصب قبلكم ثم دفع ما قبل انكم يقتضي الصدرة والتقدير قبله متمم بقوله لان المقدر معدوم لفظا والتصدر المفعلي هو المقصود انتهى ثم مقصود الشارح الجامي ههنا توجيهه على وجه لم يحتاج الى ما تكلف به الفاضلان من حمل النصب على الوجوب كما ذهب اليه الهندي ومن تقدير الفعل قبله كما ذهب اليه الرضي بتعديم الفعل الغير المشتغل من الملفوظ والمقدر (ليدخل في قاعدة النصب مثل قولكم رجلا ضربت اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير) وقوله (وقد رتب بعده فعلا غير مشتغل عنه ايكم رجلا ضربت ضربت) لقوله اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير يعني ان طريق جعله من هذا القبيل ان تقدر بعدكم فعلا غير مشتغل اي غير فارغ عن عمله بسبب الاشتغال بالضمير وهو ضربت ههنا (فهو) اي فعل هذا التركيب يجوز نصبه ورفع لانه (من حيث ان ما بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب) فيجوز نصبه (وان لم يجعله) اي وان لم يجعل مثله (من قبيله) اي من قبيل الاضمار (ولم تقدر بعده) اي بعدكم (فعلا غير مشتغل عنه فهو) اي فلهذا (من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع) ثم شرع المصنف في بيان المحل الذي يكونكم مجرورا فيه فقال (وكل ما قبله) وفسره الشارح بقوله (اي كل واحد منكم الاستفهامية والخبرية) للاشارة الى ان لفظ كل مضاف الى ما الموصوفة بالكرة التي هي عبارة عن النوعين من الاستفهامية والخبرية وقوله (وقع قبله للاشارة الى ان قبله ظرف مستقر صفة لما وقوله (حرف جر) فاعل للظرف ومثال الاستفهامية (نحو بكم درهما اشترت) وقوله (وبكم رجل مررت) اشارت الى مثال الخبرية (او مضاف) اي او وقع اسم مضاف الى احدهما مثال الاستفهامية التي وقعت بعد الاسم المضاف (نحو غلامكم رجلا ضربت) ومثال الخبرية نحو (عبدكم رجل اشترت) فتقوله وكل ما قبله مبتدأ والفاء في قوله (فمجرور) جوابية وقوله

الاحصية والمول باله
اي بدل الفصل بالفرق
لكان اوضح مما لا يلتفت
اليه (قوله) مررت برجل
اي رجل اي كامل في
الرجولية يفتح الراء
وضحا وكلة اي اذا
اضيفت الى لفظ موصوفة
بينه يكون مجازا عن
الكسالة في حقيقة دل عليها
لفظ موصوفه فالمراد بمثل
هذا التركيب ذلك وقوله
وفي مثل اي رجل عندك
لا يدل على هذا المعنى فلا
يصح ان يقع لتأثير دمليه
انه ليس في هذا التركيب
شيء يمكن ان يجعل موصوفا
حتى يظهر ان عدم الصحة
من جانب اي رجل فالاولى
ان يقال وفي مثل مررت
بضارب اي رجل لا يدل
على هذا المعنى فلا يصح ان
يقع لتأثيره كما قيل وليس
بمستقيم فضلا من كونه
وارد الان اوله مررت
بضارب اي رجل ليس
بما يلفظه فكيف يصح
ان يمثل بتركيب باطل بل
الفرض المأداة كونه تارة
صفة وامتناعه اخرى
وذلك قد حصل بما ذكره
الشارح قدس سره (قوله)
وتوصيف الكرة قبل اي
الكرة وما الى حكمهما من
ذي لام يقصده الى فرد
مبهم كافي قوله ولقد اسر
على التميم يسبي واشار الى
وجه تخصيص الجملة بالكرة
بقوله في حكم الكرة
وفيه نظر لان الجملة في حكم

مجرور خبر للمبتدأ الذي تضمن معنى الشرط له دخول لفظ كل على موصوف بالظرف وأشار
الشارح بقوله (محرف الجر أو الإضافة) إلى ما قبل المجرور وقوله (وإنما جاز تقديم حرف الجر
أو المضاف عليهما مع أن إلهما صدر الكلام) جواب السؤال الذي ورد بان تقديم حرف الجر
أو الاسم المضاف على كنه الاستفهامية أو الخبرية مناف لصدورهما فاجاب بأنه جاز للضرورة
(لأن تأخير الجار) سواء كان حرفا أو اسما (عن المجرور مجتمع لضمف عمله) أي عمل الجار
مطلقا وإذا امتنع التأخير (فيجوز) أي وجب (تقديم الجار عليهما) أي على الاستفهامية
والخبرية مع اقتضائهما الصدرة وهذا الجواب على تقدير اعتبار كون الجار كلمة منفصلة عنهما
مع إعطاء حكم الصدرة لهما وقوله (على أن يجعل الجار) الخ جواب على اعتبار كل من
الجار وما بعده كلمة واحدة فلا يلزم أن يعطى حكم الصدرة للجار يعني مع أنا لا نحتاج
إلى ما قلنا من الجواز للضرورة وإنما نحتاج إليه إذا لم يكن الجار مع المجرور كالكلمة الواحدة
مع أنه جاز أن يجعل الجار (اسما كان أو حرفا) تقدم الشرح الاسم ههنا على الحرف ليكون إشارة
إلى أن الجمل المذكور في الاسم أبعد من الجمل في الحرف فإذا جاز في الأبعد فجواز في
البيد أولى (مع المجرور) أي مجرور كل منهما (ككلمة واحدة) أي مثل كلمة واحدة (مستحقة
للصدر) فإن الجار حينئذ يكون كجزئهما وقال الرضى حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ثم
شرح المصنف في الحكم الثالث من أعراب كل من الاستفهامية والخبرية فقال (والأ) ولما
كان قوله والأعبارة عن انتفاء كل من الشرط المقدمة فسر الش بقوله (أي وإن لم يكن)
وأشار به إلى أن المركبة من حرف الشرط والنافية يعني وإن لم يوجد (بعده) أي بعد كل
واحد من الاستفهامية والخبرية (للفظ لا لتقدير الفعل ولا شبه فعل غير مشتغل) أي غير فارغ
(هذه بضمير أو متعلق ضميره) بسبب الاشتغال بالضمير كما هي شروط النصب (ولأقبله) أي
قبل كل منهما (حرف جر أو مضاف) كما هي شروط الجر وزاد الشارح بقوله (وكان مجردا
عن العوامل اللفظية) ليكون جوابا حقيقيا للشرط وليكون كالقوله (فرفوع) يعني وإن
لم يكن كذلك فيكون مرفوعا لكونه مجردا عن العوامل اللفظية من الفعل الملفوظ والمقدر
ومن الجار وإنما فسر الشارح بقوله (أي فهو مرفوع) للإشارة إلى أن الفاء جزئية داخلية
على الجملة الاسمية التي حذف فيها المبتدأ فتكون جملتها جزء لقوله والاقوله (مبتدأ) خبر
بعد خبر أو صفة للمرفوع يعني أن مثل هذا مرفوع على أنه مبتدأ (أن لم يكن ظرفا) أي
ذلك المرفوع يريد به المنصوب بتقدير في على طبق قوله في بحث ما وقع ظرفا فلا كثرة
مقدر بحملة لا ما يدل على مكان أو زمان على طبق قوله وظروف الزمان كلها قبل النصب
وظرف المكان أن كان مبهما قبل والأفلا كذا في متن المصام وقول الشارح (نحو من أبوك)
تنظير لا تمثيل يعني كأن من الاستفهامية في قولك من أبوك مبتدأ وإن كانت نكرة وخبره
أي أبوك معرفة كذلك يجوز أن يكون كم مع كونه نكرة مبتدأ وما بعده خبره هو أن كان معرفة
يجوز أن يكون خبرا عنهم أنه لا كان كون النكرة مبتدأ لا يجوز في صورة كون خبره معرفة

النكرة لكونها لا فائدة
نسبة مجهولة كالنكرة التي
هي لا فائدة فرد مجهول وإذا
جملت صفة يجب أن يكون
معلومة للمخاطب حتى
يتبين موصوفه عند
المخاطب بما يعرفه من النسبة
ولذا قيل الأخبار بعد العلم
بها أو صاف إلا أن يكتفى في
كونها في حكم النكرة بأنها
موضوعة لا فائدة نسبة
مجهولة واستعما لها في
النسبة المعلومة طار على
وضعا وقوله لا المعرفة
إشارة إلى أن قوله النكرة
احتراز عن المعرفة لكن
يبنى أن يعلم أنه لم يحترزها
لأنها لا توصف بالجملة
الخبرية بل لأنه لا يوصف
بالجملة أصلا فعبارة المص
غير واضحة وليس كما
يبنى لظهور أن وصف
الخبرية كذلك إنما هو
باعتبار ما هي عليه في أصل
وصف ومدار المقام على
مطلق الجملة إلا أنه محقق
الخبرية لا يسجي ولا يتفهم
من المذكوران المعرفة
قد وصف بالجملة الانشائية
فلا ورود لسؤال خفاء
المبارة على أن حمل قوله
وتوصف النكرة على
الاحتراز مما لا يصح جدا
وقد أراح الشارح لا المعرفة لم
يكن ليان قصد الاحتراز
بل لا فائدة أن عدم التبريد
للمعرفة إنما سكان
لاختصاص هذا الحكم
بالنكرة ثم أن سبب عدم
اتصاف المعارف بالجل إنما

عند غير سيويه من الحاة لراد الشان يذكره فقال (وهذا) اى كون كم مبتدأ على الاطلاق
 (بنى على مذهب سيويه) اذ يلزم حيث ان التزام كون المبتدأ نكرة متضمنة استفهام ماسع
 كون خبره معرفة ولا يلزم ذلك الاعلى مذهب سيويه (فانه يخبر عنه بمعرفة عن نكرة)
 لا مطلقا بل عن نكرة (متضمنة استفهاما) كن وما وكم (واما عند غير سيويه) من الحاة (فهذا)
 اى النكرة المتضمنة استفهاما ليس بمبتدأ عنه غيره حتى يلزم ما ذكر بل هو فى مثل تلك الصورة
 (خبر مقدم على المبتدأ) وجوبا ولم يحجز كونه مبتدأ (لكونه نكرة) لكن (ما بعده معرفة)
 وقوله (وخبر ان كان ظرفا) عطف على قوله مبتدأ (نحوكم يوم اسفر فكتم) اى لفظ كم (ههنا)
 اى فى هذا المثال الذى كان بميزة ظرفا (منسوب المحل) اى منصوب محله (اولا) اى باعتبار
 الاصل (داخل تحت قاعدة النصب) لكون شبه الفعل بعده وهو كان المحذوف اذ هو غير
 مشتغل عنه لان لفظ الكائن ههنا رافع لضمير الذى فيه على الفاعلية وناسب لكم على الظرفية
 وهذا يدل على ان لفظ الكائن مقدر بعدكم وقوله (باعتبار اعمال الكائن) متعلق بالذخول الذى
 فى ضمن قوله داخل اى دخوله تحت هذه القاعدة باعتبار جعل الكائن عاملا (فيه) اى فى كم
 وقال المصمم هكذا ذكره الرضى وهو غير مرضى لاراءه فروع محال ليس كم بل الجملة الظرفية
 وهى النابتة على الخبر انتهى وقال ابن قاسم العبادى وداعلى المصمم ان ما قاله الرضى مرضى
 موافق لكلام النجاة كان ههنا لان الظرف لما ناب عن الخبر ثبت له حكمه من الرفع انتهى
 اليه اشار الشارح بقوله (وداخل فى قاعدة الرفع) اى وكم ههنا كما يدخل فى قاعدة النصب
 باعتبار اسله داخل ايضا فى قاعدة الرفع لانه ليس بعده فعل او شبهه مشتغل عنه لا لفظ ولا
 تقدير او لا قبله جار (ثانيا) اى بعد اعمال الكائن فيه وانما دخل بهذا الاعتبار تحت قاعدة الرفع
 (لقيامه) اى لقيام لفظ كم (مقام عاملة الذى هو خبر المبتدأ) لان القاعدة هى ان الظرف اذ قام
 مقام عاملة ثبت له حكم العامل ولما فرغ لمصنف من بيان اعراب كم الاستفهامية والخبرية شرع
 فى بيان احوال اثار اسماء الاستفهام والشرط ولما كانت اكثر احكام اسماء الاستفهام والشرط
 مثل احكامهما حال اليار المذكور بقوله (وكذلك) على احكام كم ولما احتمل ان يكون المشار
 اليه عبارة بمن قوله فكل ما بعده وعن قوله ولها صدر الكلام فسر الشان بقوله (اى مثل كم)
 وهذا اشارة الى ان الكاف بمعنى المثل والى ان الاشارة الى كم لكن ليس وجه التشبيه فى جميع
 احكامها بل (فى تاتى الوجود الاربعه الاعرابية) بنى احدها كونه منصوبا مفعولا على
 حسبه وثانها كونه مجرورا بحرف الجر والاضافة وثالثها كونه مرفوعا بالابتداء بشرط ان لا
 يكون ظرفا واربعا كونه مرفوعا بالخبرية بشرط ان يكون ظرفا (الشرايط المذكورة) وهى
 اشتراط نصبه يكون ما بعده فعلا واشتراط جره يكون مدخول احد الجارين واشتراط رفعه
 بكونه مجرورا عنهما وقوله وكذلك ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (اسماء الاستفهام والشرط)
 مبتدأ مؤخر ولما لم يتأتى جميع الوجود الاربعه فى كل واحد من هذه الاسماء اوله الشان بقوله
 (بمعنى انه تتأتى تلك الوجود الاربعه) بنى المراد بما ذكرنا فى وجه التشبيه بمعنى ان تلك

يظهر على ما اختاره المص
 وهو ان الجمل نكرات
 لانها تقدر باعتبار الحكم
 والحكم فى المعنى نكرة
 فان الحكم بشئ على شئ
 يجب ان يكون مجهولا عند
 مخاطب اذ لو كان معلوما
 لوقع الكلام لموا نحو الساء
 فوقنا والارض تحتنا فكان
 الاسم الذى يسبك فيها
 نكرة وتقريره انك تقول
 فى الفعلية صرحت برجل
 قام ابوه فتقدمه بقاء ابوه
 فتأخذ الاسم من الحكم لا
 من المحكوم عليه ولو كانت
 اسمية كقولك صرحت
 برجل ابوه قائم لكان
 تقديره صرحت برجل قائم
 ابوه فنسبك من الحكم
 الذى هو التاتى لا يقال فقد
 يكون بعض الاحكام
 مآرف فى قولك زيد قائم
 لانا نقول ليس القائم فى زيد
 القائم بخبر عنه بالقيام بل
 لا بد ان يكون القائم معلوما
 نسبته الى صاحبه عند
 مخاطب ولو كان الحكم
 بالقيام اوجب ان يكون
 مجهولا وانما الخبر فى المعنى
 الحكم بان هذه الذات هى
 هذه الذات واذا كان
 كذلك صار زيد محكوما
 عليه والذى يدل على ذلك
 صرحت برجل اخوه القائم
 وعلى ذلك الاعتبار انما
 عند أكثر السوء بين يكون
 نظر التسائل مند فمامن
 اسله (قوله) لان الدلالة
 لتليل لوصف النكرة بالجل
 (قوله) وانما قيد الجمل

الوجوه تنأى (في جميع هذه الاسماء) لاني كلها وهذا لا يتأني ان لا يوجد بعض الوجوه في بعض تلك الاسماء وهذا من الشر تأويل لكلما في وجه التشبيه وهو المفهوم من تشبيه هذه الاسماء بما ذكر في كم من الاحكام لاعرابية فانه يفهم منه ان هذا الوجوه الاربعه تجري في كل واحد من هذه الاسماء وليس كافهم لى تجري في بعضها ويجريانها في البعض يصدق علي انها تنأى في المجموع الجملة (لا) المراد به انها تنأى (في كل واحد منها) اى من هذا الاسماء كما سيفصله لى وفي المعاصم ان هذا التأويل من الشارح في طرف المشبه وهو قوله اسماء الاستفهام حيث اراد بها ان ما شبه منهاكم جميعا من حيث المجموع لا كل واحد منها وبعضهم اوله في التشبيه فقال ذلك البعض لى وكذلك انها مثل كم في بعض تلك الوجوه اوجيها اسماء الشرط والاستفهام ثم قال المعاصم ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط حزا لانه لا بد ان يراد جميع اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام انتهى ثم بين الشارح ما هو مشترك بين الاستفهام والشرط وبين ما هو مختص احدهما فقال (وهى) اى تلك الاسماء المشبهة بكم (من) اى اللفظ من (وما وى واين) انى وتى مشتركة اى حال كون كل من هذه السبعة مشتركة (بين) الاستفهام والشرط واذا اى وكلمة اذا حال كونها (مختصة بالشرط وكيف) اى وكلمة كيف (واين) حال كونها (مختصتين بالاستفهام) ثم فصل الشرط كل واحد منها من حيث تنأى فيها بعض تلك الوجوه فقال (قرن وما اذا كانتا استفهائين تنأى فيهما) اى في من وما وقت كونها استفهائيتين (الوجوه الثلاثة الاول) وهى كونها منصوبتين بما بعدهما من الفعل وكونها مجرورتين باحد الجارين وكونه امر فوعين بالابتداء ومثال كونها منصوبتين بما بعدهما في كلمة من (نحو من ضربت و) في كلمة ما نحو (ما صنعت) ومثال كونها مجرورتين في كلمة من بحرف الجر نحو (بمن مررت و) الاسم المضاعف نحو (غلام من ضربت و) مثال كونها امر فوعين بالابتداء في كلمة من نحو (من ضربت و) في كلمة ما نحو (ما صنعت) ثم بين وجه عدم تنأى الوجه الآخر فيهما فقال (ولا يتأني فيهما) اى في من وما (الرفع على الخبرية لاشعاع ظرفيها) لانها شرط الخبرية كما مر (واذا كانتا) اى كلمة من وما (شرطيتين فكذلك يتأني فيهما تلك الوجوه الثلاثة) اى كانتا تلك الثلاثة فيما اذا كانتا استفهائيتين من النصب والجر والرفع بالابتداء (نحو) اى مثال النصب في من نحو (من قضر ب اضرب و) في ما نحو (ما تصنع اصنع و) مثال الجر وجر بحرف الجر نحو (بمن نمر امر و) بالمضاف نحو (غلام من قضر ب اضرب و) مثال رفعه ما بالابتداء في من نحو (من يأتى فهو مكرم) وفي ما نحو قوله تعالى (وما تقدموا الاضكم من خير نجده و عند الله ولا يتأني فيهما) اى من وما اذا كانتا شرطيتين (بل) لا يتأني (في جميع اسماء الشرط) سواء كانت معا اهما مشتركة نحو اى واين او مختصة بالشرط نحو اذا وعلى كل تقدير فيها لا يتأني (الرفع على الخبرية) بقوله (فاه لا يقع) اذا قال ان عدم وقوعها خبر ليس لعدم استعداد تلك الاسماء للخبرية بل لانه لا يقع (بعدها) اى بعد تلك الاسماء (الا الفعل) لكونها شرطية مستلزمة للدخول على الفعل (ولا يصالح الفعل للابتداء) الا اذا نحو تسمع

بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة لا يتأويل ببديل بديل التأويل بالتأويل بالتأويل لان التأويل مشترك بينهما وبين الجمل الخبرية اذا الجمل الى اهل من الاعراب في تأويل مفرد مذكور منها كما هو المشهور ومحصل ما ذكره ان التقييد بالخبرية اشارة الى ان المعطاط الوصف بالجمل الانشائية عن دوجه الانصباء لا احتياجهما الى تأويل ببديل لعدم وقوعها والا لى ان يقال البعيد لان الانشائية لا تقع صفة وكل ما هو في سورة اصفة فهو عند التحقيق متعلق بالصفة ومفعولها والصواب هو التسليل اما بان الانشائية لا تقع صفة ولا خبر او لاصلة ولا حالا لان الانشائية لا يتوهمها في نفسها واثبات المعنى للمعنى فرع ثبوته في نفسه وما بان الصفات كلها بابل العلم بها اخبار في الحقيقة فاذا علمت سميت صفات وكان الخبر لا يكون الا محتملا للصدق والكذب فكذلك الصفة وهذا ما ذكره المص في الايضاح لم ما ذكره الشارح في نفس الامر فان الطليعية قد تقع صفة لكونها محكية يقول محذوف هو اذمت في الحقيقة كقوله جاؤا بمذوق حل رأيت الذئب قط اى بمذوق مقول عنده هذا القول كما يقع حال نحو لبيت زيدا اضربه واقتله اى

مقولا في حقه هذا القول
ومفعولا تانيا في باب غن
نحو وجدت الناس اخبر
تقوله لكن يرجع جميع ذلك
الى الخبرة فالوجه في
(تعليل ما عرفت) قوله
واذا لم يكن فيها الضمير
الرابط تكون اجنبية قيل
اي في بادى النظر فالترام
الضمير احتراز عن ان
يظنها الخطاب اجنبية غير
قابلة لكونها صفة ولم يحترز
من ذلك في الخبر الجملة
واكتفى بما يقوم مقام
الضمير لان توجه الخطاب
الى الخبر فوق توجه الى
الصفة فليس ههنا مظنة
اللفظة عمالا يظهر الا بزيادة
توجه ولذا بانوا في رابطة
الحال ايضا فوق المسالمة
في رابطة الخبر وبما حققنا
انقطع ما قيل من انه في
اللازمة مناشئة لجواز
حصول الربط بغير الضمير
كافي خبر المبتدأ وفيه ان
الحكم بالزوم اعم من ان
يكون مذكورا او مقدرا
وايضا حذف الضمير
الربط في الصلة احسن من
حذفه في الخبر لانها مع
الموصوف جزء الجملة
بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ
جملة فالخفيف فيها هو مع
غيره كالكلية الواحدة
اولى كما صرح به الرضى في
مباحث خبر المبتدأ (قوله)
ويوصف بحال الموصوف
سواء كان مفردا او جملة
وكذا عديله فلذا اخر
البحث من بيان كونه جملة

بالمعدي او ما ولا بالاسم في نحو وان تصوموا (وما هو لازم الظرفية) اي والاسم الذي هو لازم
ظرفيته وقوله (من هذه) بيان لما اى حال كون تلك الاسماء من الاسماء المذكورة السابقة (كنى
واين واين وانى وكيف واذا) قوله وما هو مبتدأ وقوله (ن لم نجربا) جملة شرطية خبره
يعنى ما هو لازم الظرفية من اسماء الشرطيات في وجهان من الوجوه الاربعة احدهما الجر
بحرف الجر ان دخل عليه واثنيهما المنصب على الظرفية ان لم يدخل فان دخل عليه الجار خبر به
(نحو من اين) وان لم يدخل (فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية) ابدا باعتبار انه مفعول لمقدّر
(وعن بعضهم) اي ونقل عن بعض الحاة (ان اذا قد يخرج عن الظرفية) وقوله (ويقع
اسما صريحا) كسقط لتفسير لقوله قد يخرج عن الظرفية يعنى اذا خرج من الظرفية يبقى اسما
صريحا مجردا عن معنى الظرف (نحو اذا يقوم زيد اذا قدم عمرو) وقوله (اي وقت قيام
زيد وقت قعود عمرو) تفسير وشارة الى ان اذا الاول مبتدأ واذا الثاني خبره وكلاهما بمعنى
الوقت (فهي) اي كلمة اذا في قوله اذا يقوم زيد (مرفوعة بالابتداء) وقوله (وقال الشارح الرضى)
للإشارة الى ان قول هذا البعض غير ثابت لانه قال (وان لم اعثر) اي لم اطلع (لهذا) اي لكون اذا
مستعملا في غير الظرف (على شاهد من كلام العرب) نظما ونثرا وهذا من الشارح تأكيد لقوله
فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية يعنى لا يجوز استثناء ما من هذه الاسماء لما نقله عن الشارح
الرضى من عدم الالتحاق لانه يشعر بعدم ثبوته فلا يجوز تقض القاعدة بمثل هذا وقال بعض
المحسين ان قوله (وما هو لازم الظرفية) الخ اذا دخل فيما نقل عن الشارح المذكور يعنى والاسم
الذى هو لازم الظرفية (يرفع في الاستفهام محلا) وقوله في الاستفهام احتراز عن الشرط
اذ لا يتصور فيه التجربة كما تقدم فربما وانما قيد الارتفاع بقوله محلا لانه اذا كان مبنيا سار له محلان
احدهما الرفع وهو محله العبد والثاني المنصب على الظرفية وهو محله القريب كما اشار اليه
بقوله (مع انتصابه على الظرفية) ايراد مع فانه يدل على ان الانتصاب على الظرفية محله القريب
لان مع بدخل على المتبوع الدال على التقديم وقوله (اذا كان خبر مبتدأ مؤخر) احتراز عما اذا كان
بمقدمه فدل كما تقدم (نحو متى عهدك عيلا) فانه متى لكونه لازم الظرفية له محلان احدهما انتصابه
على الظرفية بكونه ظرفا لمتى محذوف ولما احتمل ان يقدّر المحذوف مقدما ومؤخرا اراد
ان يفسره بقوله (اي متى كان عهدك به) لاقاعدة ان المتعلق قدّم مؤخرا على وفق ما تقدم في قوله
وقد رت بعده فعلا (وماى) اي وما لفظاى من هذه الالفاظ (فتأتى فيه الوجود الاربعة كلها
فانه قد يقع في محل الرفع التجربة ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية) من الجر والمنصب ومن
الرفع الابتداء على التجربة فصار فيه التجربة في هذا المثال وهو (نحو اى وقت يجيئك اى الى
رفت) اشارة الى ظرفية (كأن) اشارة الى المتعلق المؤخر للظرف وهو الخبر في الحقيقة (بجيتك)
مبتدأ مؤخر ثم فصله بقوله (فاى وقت على تقدير انتصابه) لفظا (الظرفية) اي بكونه ظرفا
(مرفوع المحل) اي مرفوع محله (بالتجربة) يعنى انه منصوب لفظا لكونه مرفوعا مرفوع محلا
لكونه خبرا (والوجوه الباقية) هي الوجوه الثلاثة الباقية احدها المنصب (مثل ايهم

ضربت و) ثانيها الجر نحو (ايهم مررت و) ثالثها الرفع على الابتدائية نحو (ايهم قائم) ثم شرع
 المصنف في مسألة من مسائل كم بمد قياس سائر اسماء الاستفهام والشرط بها وهي جواز
 الوجوه الثلاثة فيها فقال بطريق الاستشهاد (وفي مثل . كم عمه لك يا جرير وخالة .) ثم
 فسر الشئ هذا المثل بقوله (يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر التمييز وحذفه) اي
 يريد المصنف بالثلاثة في التركيب الذي وقع فيه لفظكم واحتمل من حيث نفسه لان يكون
 للاستفهام والخبر ومن حيث تمييزه ان يكون بتميزه مذكور او ان يكون محذوفاً فان الحال
 في تركيبكم عمه كذلك فقول في مثل خبر مقدم وقوله (ثلاثة اوجه) مبتدأ مؤخر ثم لما
 اختلف النسختان عند الشارح ففي بعضها وفي مثلكم عمه بحذف المميز كما هي مختار
 الشارح فان النسخة تقتضي التعميم في المسئلة من حيث المميز كما فسره بشاره العموم الى
 احتمال الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه اراد ان يوجه قوله ثلاثة اوجه على وجه
 يوافق لكل واحدة من النسختين فقال (هكذا) اي كما قلت وفسرت عليه يعني بحذف
 لفظ المميز (في كثير من النسخ) ثم بين النسخة الاخرى قوله (وفي بعضها) اي وفي بعض
 النسخ (وفي مثل تمييزكم عمه) يعني بزيادة لفظ التمييز فيتميز يكون مراد المصنف بقوله
 في مثل (اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه) اي في مثل الاسم الذي وقع تمييزا يجري فيه
 بعض الوجوه الثلاثة المذكورة وهو كون عمه منصوبا ومجرورا وما اذا كان مرفوعا فلا
 يكون فيما وقع تمييز ثلاثة اوجه من الاعراب (فعل النسخة الاولى) وهي النسخة التي
 اختارها الشئ اعني ما لم يذكر فيها لفظ التمييز فبناء عليها (محتمل) اي احتمالا عنده راجعا
 كما يصرح (ان يعتبر الوجة الثلاثة) اي التي ارادها المصنف بقوله ثلاثة اوجه اي بجوزان
 تعتبر تلك الثلاثة الجائزة (في كم) اي في ذاتها (احدها) اي احدا الثلاثة (رفعه) اي محله كم
 مرفوعا (بابتداء) لعدم شرط نصب الجر وعلى هذا التقدير كون المميز مذكورا وهو لفظ
 عمه ويحتمل ان يكون محذوفاً مقدرا بكم شخص او شعفا (والآخران) اي والوجهان
 الآخران من الثلاثة (نصبه على الظرفية وعلى المصدرية) اي الثاني من الوجوه جعله
 منصوبا على الظرفية والثالث منها نصبه على المصدرية وهذان الوجهان على تقدير كون
 المميز محذوفاً وانما احتمل اعتبار الوجوه في كم (قائه) اي لان المصنف (اشار فيما سبق)
 في بيان وجوه اعرابكم (بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب)
 حيث لم يقال منصوبا بالمفعولية بل قال على حسبه ليم كل المنصوبات التي اقتضاها
 الفعل فحينئذ يجوز ان يعتبر في هذا البيت على تقدير كون عمه ميمزا ان يكون مرفوعا
 بالابتداء وخبره قوله جلبت في المصراع الثاني وعلى تقدير كون المميز محذوفاً وكون
 عمه مرفوعا بالابتداء يحتمل ان يكون المحذوف زمانا او مصدرا فتقدير الاول كم زمان
 فيكون منصوبا لكونه ظرفا لقوله جلبت وتقدير الثاني كم حلبة فيكون منصوبا على
 انه مفعول مطلق لقوله جلبت ثم اشار الشارح الى موافقة هذا التوجيه لما سبق
 من بيان المصنف فقال (ولا يخفى ان هذا) اي وجه اعتبار الوجوه الثلاثة في قصر كم

فتح قوله يتبعه في النكرة
 يحتاج الى التأويل والمراد
 بحال الموصوف ما جعل
 حاله ولو تجاوز الزيد
 الحسن من قبيل الوصف
 بحال الموصوف وان ليس
 الحسن الوجة وكذا
 المراد بالوصف بحال المتعلق
 ما جعل حاله الموصوف
 بحسب دلالة التركيب وان
 كان قائما به نحو زيد الحسن
 نفسه او ذاته فانه من قبيل
 الوصف بحال المتعلق مع
 ان الحسن قائم بزيد
 فاعرف حال قوله اي بحال
 قائمه به وليس بما بلغت اليه
 فان قوله يتبعه في النكرة
 لا يحتاج الى التأويل لان
 الجمل فكرات كما عرفت
 فان كان الموصوف نكرة
 جاز توصيف بالجمل والافلا
 فكيف يكون الحكم
 بالبيعة في التكيد محتاجا
 الى التأويل قوله والمراد
 بحال الموصوف ما جعل
 حاله ولو تجاوز الى آخر
 ما ذكره فلهذا ناس من لغة
 النديرة فان الجار والمجرور
 في قوله بحال الموصوف
 في محل الرفع فاعل يوصف
 اي يحمل حال الموصوف
 اي هيئته وصفاته كافي
 رجل متعلقه اي ولد يحمل
 حال متعلق قائم ومضروب
 وحسن وكذا معنى قوله
 وبحال الشئ وصفاته
 الشئ لنزله منزلة حاله نحو
 رجل مصري حمارة في
 حصول الفائدة بذلك على
 ما صرح به الرضى وغيره
 كيف ولا سبيل الى ما ذكره

القائل لا لفظا ولا معنى كما
يخفى على المأمل الخبير قوله
يعنى بصفة اعتبارية تحصل
له بسبب من له قبل لا لا شك
عليه الموصوف بحال المتعلق
اذا التفت تابع يدل على معنى
في متبوعه وليس حال
المتعلق معنى في المتبوع
اول قوله بحال متعلق بما
ذكر ويلزم ان يكون
التمت في جاني وجل
حسن غلامه الحسن بل
ما هو ماول به اى كان بحيث
يحسن غلامه ولا يخفى ان
هذا الوصف تابع
للموصوف في الامور
المتعلقة كالوصف بحال
الموصوف بل يلزم ان
يكون جاني رجل كاش
بحيث يحسن غلامه وصفا
بحال المطلق لانه وصف
بصفة اعتبارية تحصل
بسبب المتعلق فالوجه ان
يقال معنى قوله وهو وصف
بحال المطلق انه وصف
بلفظ يدل على معنى قائم
بالتعلق ويجرى عليه
اعراب اتباع ويجعل له
ويشكك في صدق
التعريف عليه بأنه يدل
بجمله وصفا على معنى
اعتباري حاصل بالنسبة
اليه في متبوعه وليس
الامر كذا فان ما ذكره
قدس سره وان تضمن
رفع ما حكمه من الاشكال
التوجه من التعريف لكن
غرضه بيان كيفية ما هو
المجموع عليه من تنزيل حال
متعلق الشيء منزلة حاله كما

(اليق) ان الوجهين الآخرين (بما سبق) في كلام المصنف (من وجوه) عراب كم وجه الالية
ار في هذه التوجيه تخلصا لكلام المصنف عن ورود لزوم الاخلاط بذكره ما لم يذكر قبله
ثم شرع الشارح في بيان احتمال التوجيه الآخر في الوجوه الثلاثة عن النسخة الاولى فقال
(ويحتمل) اى احتمالا مرجوحا عنده (ان تعتبر الاوجه) اى الاوجه اثلاثة المذكورة (في)
تميزها) اى في تميز كل كم (اعنى) اى بذلك المميز هنا (عمة) اى قلة عمة (فاحدة) اى فاحدة الاوجه
الثلاثة (لرفع) اى رفع عمة (بالابتداء) اى بكونه مبتدأ وحلت خبره فاع لا يكون مميزا
لان المميز لا يكون مرفوعا فلزم ارتكاب كون المميز محذوفا ايضا (استفهامية كانت) اى سواء
ار تكون قلة كم استفهامية فيكون مميزها المحذوف منصوبا مفردا (او خبرية) فيكون المحذوف
مجرورا مفردا او مجرورا ولا يخفى ان الاعتبار لا يكون في هذا التقدير الا بالمحذوف المميز فلا يكون
داخلا في الوجوه الثلاثة اللهم الا ان يقال ان المراد بقوله ان تعتبر الاوجه اى بعض الاوجه
(والآخران) اى الوجهان الآخران (المص) اى احدهما نصب قلة عمة (على تقدير كونها)
اى كون كم (استفهامية) ان يكون عمة تميزها (و) الآخر من الوجهين (لجر) اى جر عمة
على تقدير كونها اى كون كم (خبرية) ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار جواز حذف
ميزها وهو غير مذكور فيما سبق) ولما كان اعتبار الاوجه كما ذكره الشارح فرعا على جواز
حذف المميز (لما لا يخفى) اى على المحذوف (فكان الاليق) اى على المص (ناخير هذا) اى تأخير قوله
وفي مثل كم عمة الخ (عن قوله) اى قوله الا فى بعده وهو قوله (وقد يحذف في مثل كم الك) حتى
يكون قوله على الترتيب الايق وهو تقديم الاصل على الفرع وان جازى في بعض المواضع تقديم
الفرع على الاصل ليكون توطئة للقاعدة فان قيل ان الوجه الاول مبنى ايضا على ذلك لا اعتبار
لان الوجهين الآخرين اعنى نصب كم على الظرفية او المصدرية مبنيان ايضا على حذف
المميز ولم خصص الش الالية بهذا الوجه الثاني فاجاب عنه الفاضل الامير بان الوجه الاول
ليس فيه عكس الترتيب لان جميع الوجوه فيه متبوعة في نفس كم موافقة لما سبق من الوجوه
الاعرابية واما الوجه الثاني ففيه عكس الترتيب لان الوجهين الآخرين فيه متمثلان بحذف
المميز وقال المصام بعد اثبات التتمثل في التميز في المحل على التميز في بعض الوجوه فالاولى
ان يقال المراد بالاوجه اثلاثة نصب عمة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله
وقد يحذف انه قد يحذف مثل مميز كم عمة لك يا جبرير وخالفه الذي ذكر اتفاقا فيكون اشارة
الى ثلاثة اوجه اخرا باعتبار المميز المحذوف ويكون نحوكم مالك وكم ضربت تنظير المحذوف
هذا التميز وتمييزا لاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف المصدر كافى كم ضربت او المقدر
كما في كم مالك انتهى وفيه ان الوجه الاخير منها وهو جر عمة مع الجمعية محتاج الى اثبات
وقرر نسخة في البيت المذكور بالجمع بان تكون كم عمت وخالات ولعل الفاضل المذكور
اطلع على تلك النسخة ثم اراد الشارح توجيه الوجوه المذكورة على النسخة التى ذكر فيها
التمييز فقال (واما النسخة الاخرى) اى واما باعتبار الوجوه على النسخة الاخرى وهى وفى

مثل تميزكم عمة بزيادة ذكر التميز (فلا يحتمل) فلا يحتمل الاعتبار في الوجوه (الا الوجه الاخير)
وهو اعتبار بعض الوجوه في عمة على تقدير عدم كونه ميمز او هو تقدير رفعه بالابتداء بان يكون
المميز محذوفا واعتبار بعض في عمة ايضا على تقدير كونه ميمز ثم شرع في بيان معنى البيت المذكور
بعده تطبيقه بما سبق فقال (و البيت للفرزدق) هذا بيان لقائه (يهجو جريرا) يعني مراده بهذا
البيت ان يهجو جريرا بترذيل اقاربه (وتعانه) اي وتعام البيت (فدعاء قد حليت على عشاري) ثم
شرع في بيان بعض المفردات من حيث اللفظ والتصريف فقال (القدعاء) على ذن حراء مؤنث
الافدع ومعناه (المعوجة الرسغ من اليد او الرجل) وفي شرح الابيات الفدع التحريك عوج
في المعامل كأنها قد زالت عن اماكنها وقال رجل افدع وهو الموج الكف والذراع
او القدم والساق لان في مفاسله انحرافا فلا (تكون) حينئذ معنى الفدع (مقلبة الكف
او القدم بمعنى انها) اي الكف او القدم (لكنرة الخدمة) اي لكثرته خدمتها مع المهانة والترذيل
(صارث) اي رجعت كل واحدة من الكف والقدم بعد كونها مستقيمة - الملة (كذلك) اي
معوجة (او هذا) اي او معنى الانقلاب ان هذا الاعوجاج يعني اعوجاج الاعضاء المذكورة
(خلقة لها) اي للعمات والحالات (نسبا) اي نسب الشاعر في مقام الهجو عمت جرير وخالاته
(الى سوء الخلقة) من اول الامر لكثرته لخدمة فيحصل الهجو المطلوب في كل من الاعتبارين
(وانما عدى) على صيغة المجهول (حلبت) اي لفظ حلبت (بلى) مع ان الاصل فيه ان يتعدى
باللام كما يقال حلبت له ماشيته وهما تعدي بلى الاستملائية (لضمته) اي لضمضم لفظ حلبت
(معنى قتل) بباقة في الهجو اي حلبت و قتل تلك الحلبه على ثم بين وجه كونه استقل خدمتها
بقوله (اي كنت كازها لخدمتها) اسوء خلقتها (مستكفماها) اي من خدمتها (فخدمتي
على كرهه) اي و لذلك الاكره اختار (من انواع خدمتها الحلب لانه) اي لان
الحلب (خدمة المواشي وهي) اي خدمة المواشي (البلغ في الدم من خدمة الاناس) الخدمة
مصدر مضاف الى المفعول وعن متعلق باباغ اي خدمة المواشي اباغ في الذي من الخدمة
للانسان (والشار) بكسر العين (جمع عشراء) بضم العين وفتح الشين (وهي) اي العشراء
(الناقة التي اتى على حمارها عشرة اشهر واختارها) اي واختار الشاعر من المواشي خدمة
الناقة الموصوفة دون خدمة الغنم والمزوغ غير هام من المواشي (لانها) اي لان الناقة الموصوفة
(تأذى من الحلب) اشد تأذيا (ولا تطيع) تلك الناقة لمن حلبها (بسهولة) وان اطاعت بكره
وضرب واذا لم تطع بسهولة (فني حلبها) اي فيحصل في حلب الناقة (زيادة مشقة) لمن حلبها
وزيادة مشقة الحالب هي مقصود الشاعر لاستكراهه من خدمتها (وفي ذكر عمة وخالة) اي في
ذكر الشاعر عمة جرير وخالاته من بين الاقارب (اشارة الى رذالة طرفي) بقوله (ايه وابه) يدل
من الطرفين لان العمة اخت الاب والخالة اخت الام يعني ان نسبكم يا جرير رذيل مطلقا لاشرف
في واحد من الطرفين وهذا اباغ في مقام الهجو المطلوب ثم شرع في تطبيق لفظكم المقصود على
تقدير كونها استفهامية وخبرية فقال (فلا استفهام) اي المستفاد من كونه مبتدأ وقوله (على تقدير

في الخبر لحصول الفائدة
بذلك على ما ذكره النص
في الترح قال الزمخشري
وقد نزلوا نكتي بحال
ما هو من سببه منزلة نكت
بحاله وهو نحو قولك
صرفت برجل كثير عدوه
وكان القاتل ذهل عن
صرام القوم وكون هذا
القسم من باب التثنية والواو
لا اعتراض على ما ذكره
الشارح موافقا لما ذكره
بانه يرجع الى ان يكون
الثبت كائن بحيث يحسن
علامه دون الحسن فيبعد
القسمان فان من عرف
ذلك عرف ان الثبت هو
الحسن وان القسامين
متضاران ولله واقع فيه من
ظاهر قوله اذ كون الرجل
الح خافلا من كونه لتصور
ذلك الاعتبار والتثنية ثم
ان ما في من الوجه ماله
مال ما ذكره الشارح
لقدس سره فينصر (قوله)
والافراد والتثنية والجمع
والنذكر والتأنيث الا اذا
كان مصدرا فانما يستوي
فيه جميع هذه الامور نحو
رجل عدل ورجال عدل
وامرأة عدل او افضل
التفضيل بمن فانه مفرد
مذكر لا غير او افضل
التفضيل المضاف للزيادة
على من انصب اليه او
فعولا يعني فاعل نحو رجل
سيور وامرأة سيور او
فعيلا يعني مفعول كرجل
جميع وامرأة جميع
وما في الترح في هذا المقام

(النصب) أي نصب عمه خبر للمبتدأ وقوله (على سبيل التهمك) خبر بعد خبر واحد خبر
 والآخر حال من فاعل الطرف في الخبر يعني الاستفهام ههنا ليس على حقيقة لأنه حقيقة استفهام
 تقتضي جهالة المتكلم وطلية المخاطب وههنا ليس كذلك لأن المتكلم عالم وليس الغرض من
 سؤاله استفادة العلم بل غرضه الاستهزاء مجازا بعلاقة اللزوم لأن كثرة الشيء ملزوم للجهل
 فكأنه من ذكر الملزوم وإرادة اللزوم وإليه أشار شارح بقوله (كأنه) أي كأن المتكلم ههنا
 (ذهل) أي غفل (عن كية عدد عماته وخالاته) أي لكثرتهم (فسأل عنه) أي عن عدده
 وهذا ما اختاره الشارح العلامة وقيل الاستفهام يجري على الحقيقة كأنه قال أخبرني أي
 عدد من العمات والحالات حلفت على عشاري أي ذلك كثير لا أعراف عدده في الحقيقة
 وقوله (وكونها) مبتدأ أراد به بيان كونها (خبرية) وقوله (على تقدير الجرح) أي جرح عمه على التمييز
 (على سبيل التحقيق) أي على سبيل الحقيقة (أي كثير من عماتك) يا جريح (وخالاتك) قد حلفت
 على عشاري (والمراد بكم على هذا التقدير الأخبار بكثرة الحد، فهو هذان الوجهان على تقدير
 كون عمه مميزا منصورا في الاستفهامية وجرورا في الخبرية وأما على تقدير كون المميز محذوفا
 فمعه مرفوع على الابتدائية وهو الوجه الثالث من الوجوه الثلاثة وإليه أشار الشارح بقوله
 (وإذا حذف المميز) فنصب كم، أما على الظرفية وإليه أشار بقوله (أي كم مرة) أو على المصدرية
 وإليه أشار بقوله (أو كم حلبة) (النصب أيضا فنكون كم على هذين التقديرين استفهامية) (على
 سبيل) (التهمك) كما عرفت (أو كم مرة أو كم حلبة) بالجرف فيه اقتكون كم خبرية على سبيل التحقيق
 بقوله (على التكمير) أشار إليه أعما (فارتفع عمه) أي فعل تقدير كون المميز محذوفا وكون عمه
 مرفوعا يكون ارتفاعه (على الابتداء) أي على كونه مبتدأ ولما كان عمه نكرة احتاج إلى تخصيص
 ما حتى يصح كونه مبتدأ فقال (وهصححه) أي صحح كونه مبتدأ (نوصيف) أي جملة موصوفة
 (بقوله لك) حتى يكون نكرة موصوفة (وخبره) أي خبر ذلك المبتدأ (قد حلفت) أي جملة ند
 حلفت والمائد إلى المبتدأ الضمير المستتر تحتها إجمالا إلى المبتدأ (وكم) أي وأعراب كم (استفهامية
 كانت أو خبرية على تقدير ارتفاع عمه في موضع النصب) لكونه داخلا في قاعدة النصب (لأن
 انقل الواقع بعدها) أي بعدكم وهو حلفت (سلط عليها) أي على كم لعدم شغله بالضمير أو غيره
 (سلطها الظرفية) على تقدير المميز مرة (أو المصدرية) أو تسليط المصدرية على تقدير بحلبة كما مر
 (وإذا رفعت عمه رفعت حالة وفدعاء) لأنها تابعا لعمه فإن الأول عطف عليه والثاني صفة له
 (وإذا نصبها) أي إذا نصبت عمه على التمييزية على تقدير الاستفهام (نصبها) أي نصبت حالة
 وفدعاء (وإذا خفضها) أي وإذا خفضت عمه على التمييزية على تقدير الخبرية (خفضتها) أي
 خفضت حالة وفدعاء أيضا (وذلك واضح) ولما فارغ المصنف من مسئلة كم من حيث مداه ومن
 حيث أعرابه وأعراب تمييزه شرع في بيان تمييزه من حيث ذكره وحذفه فقال (وقد يحذف)
 قال في المغرب هذا عطف على المحذوف وهو قد يكثر ذكر المميز فيكون من قيل عطف
 بعض المسائل الشتي على بعضها وتفسير الشارح بقوله (بميزكم) لبيان الضمير المستتر

سهو بين وقع من هفوة
 الاقلام هكذا قبل وهو من
 جملة الاوهام والاعبار على
 الترح في هذا المقام وكأنه
 أراد بنسبة السهو إليه أنه لم
 يذكر المصدر وأفضل
 التفضيل في الجملة المستتاة
 ولا يجعل ذلك على السهو
 جزا بل لا ينبغي أن يحمل
 على التفسير أيضا لأن
 المصدر من حيث أنه مصدر
 لا يصير صفة فلا وجه
 لذكره في هذا الموضع
 وكذا الفعل التفضيل فإن
 تساوى الامور فيه أعما هو
 من جهة استعماله ببعض
 ما يستعمل به لا مطلقا على
 أنه قد صرف حكما فبما سبق
 والشارح قدس سره فله
 في ذلك الزعم شري فانه قال
 وكما كانت الصفة وفق
 الموصوف في أعرابه فهي
 وفقه على الأفراد والنثنية
 والجمع والتعريف والتكثير
 والتذكير والتأنيث الا اذا
 كان ما هو من سببه قلها
 موافقة في الأعراب
 والتعريف والتكثير دون
 ما سواها اركان صفة
 يستوعق فيها المذكر
 والمؤنث نحو فصول وفعل
 بمعنى مفعول أو مؤنثه يجري
 على المذكور نحو علامة هذا
 كلامه ونعم المقلد (قوله) فإن
 قلت اذا نظرت حق النظر
 وجدت الاول اح قيل فيه
 بحث لأن الالف التي تلتقي
 التثنية في الفعل نفس
 الفاعل والفعل مفرد كما
 كان والالف التي تلتقي

الصفة علامة تثنيها
والفعل فيها مستكن واما
ان تثنيها باعتبار ثنية فاعلا
دون موصوفها فنوع بل
الحق انها الموصوفة وكيف
ولا بوجوب ثنية المسند بلا
شبهة في موضع ووجوب
ثنية الموصوف بلاشبهة
نحو جاء في هذا ان الرجلان
نعم نجه على كون الوصف
بحال الموصوف مطلقا تابعا
للموصوف في الجملة
البواقي ايضا لانه لا يظهر
في الوصف بالجملة فان
يضربان في رجلان
يضربان بان لا يتبع الرجلين
بل الحق به ضمير الفاعل
فحصل صيغة الذنية الا ان
يقال اراد الثانية حقيقة او
سورة او يقال الجملة التي
وقعت صفة مأولة بغيره
يطابق ولا يخفى على الناظر
حق النظر ان الفاعل
او كسب لرفع السؤال مالا
يرتكب اليه وهو مع ذلك
لا يفيد شيئا واوردهما هو
ظاهر المنع فليس كلامه
على ما ثبت اليه (قوله) حسن
قام رجل قاعد فلما نه قبل
ولم يكن كالقفل وكان
تابعا لو سوف لوجب قام
رجل قاعد فلما نه وامتنع
قاعدة فلما نه وهذا غلط
ظاهر لانه لو لم يكن كالقفل
لما جاز قاعد فلما نه فضلا
عن الوجوب لان المطابقة
واجبة في غير الفعل وكانه
وقع فيه من وجوب مطابقة
الصفة للموصوف مطلقا
اذا لم يكن كذلك كما دل عليه

نحوه يعني اي نائب الفاعل الفعل يحذف مستتر نحوه وراجع الى معنىكم لاني فسر كم وقوله
(استفهامية كانت او خبرية) لتعميم هذه المسئلة الى كل من التوعين (ومثل كم
مالك) في الجملة الاسمية (وكم ضربت) في الجملة الفعلية ولما كان قوله في مثل اشارة الى
تعميم هذه المسئلة فيما هو مشابه بهذين التركيبين فسر الشارح وجه المشابهة بقوله (اي
في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف) ثم اراد الشارح ان يفصل توجيه الاستدلال
بالقرينة فقال (قانه) اي في مثال المصنف قرينة دالة على المميز المحذوف وهي انه (اذا سئل عن
كيفية مالك) على تقدير كونها استفهامية (او اخبر عن كثرته) اي كثرة المال على تقدير
كونها خبرية وقوله (فظاهر الحال) مبتدأ وقوله (قرينة) خبره والجملة الاسمية جواب
لقوله اذا سئل عن المال واخبر بكثرته فالقرينة للمحذوف قرينة حاله لان ظاهر حال
المتكلم دال (على انه) اي السؤال بكم مالك (سؤال عن كيفية درهمك او دينارك) لان المال يطلق
عليهما كما يطلق على غيرهما لكن المرفي خصهما بهما هذا على تقدير استفهاميتهما (او اخبار)
اي او ظاهر الحال قرينة دالة على انه اي الاخبار بكم مالك اخبار (عن كثرتهما) اي درهمك
ودانيرك وهذا على تقدير خبريتهما (فمنه) اي فغنى تركيب كم مالك (كم درهمك او دينارك) بنصب
التمييز في الاستفهامية (او) مضاه (كم درهمك او دينارك) مجزها في الخبرية ثم شرع في بيان
اخراب كم في مثال كم مالك فقال (فكم) اي لفظ كم (في هذا المثال) اي في مثال كم مالك يعني
في كل مثال يكون بعدكم اسم فكم (مرفوع على الابتداء) لكونه اسما صالحا للابتداء مع
انتضائه الصدارة (ومالك) مرفوع ايضا على انه (خبره) اي خبر لفظ كم (واذا سئل عن
ضربك) يعني اذا قيل في التركيب الثاني كم ضربت واريد به الاستفهام وسئل عن عدد
الضرب بضم قرينة اخرى وهي ان يكون السؤال المذكور (بعد المرفوع) اي اذا سئل بعد
على المتكلم بوقوع الضرب من مخاطب لانه لو لم يعلم بوقوعه كان الظاهر ان يسئل عنه
بالهزة او بهل ويقول اضربت او هل ضربت ولكن لما سئل بكم كان ظاهره انه علم
بوقوعه ولكن جهل عدده واسئل كذلك (او اخبره فظاهر) اي الرجوع في المراد ان يقدر
المرقا والضرية وان احتمل احتمالا مرجوحا ان يقدر مفعولا كما سيبيح (ان السؤال) حين
كونها استفهامية (او الاخبار) حين كونها خبرية (فما هو) اي كل واحد منهما (بالنسبة الى مراتب
ضربك اي كم مرة) بنصب المميز في الاستفهام (او كم مرة) بالجر (ضربت) في الخبرية (او الى
ضربك) يعني او بالنسبة الى ضربك (اي كم ضربية) بالنصب اذا كانت استفهامية (او كم ضربية
ضربت) بالجر اذا كانت خبرية (فكم في هذا المثال) اي في مثل كم ضربت يعني في كل مثال دخلت
لفظة كم على فعل غير مشتغل عنه (امام منصوب على الظرفية) اي على ان يكون ظرفا للفعل
الذي بعده (او المصدرية) اي او على ان يكون مصدرا مفعولا مطلقا ولما كان المصدر
الذي للمدغم مشترك مع المرة في الدلالة على الكمية احتاج الى الفرق بينهما فاراد الشارح ان
يفرقه بقوله (والفرق بين المضين) اي بين جملة ظرفا وبين جملة مصدرا (واذا كان المصدر)

ببارة لكنه لم يدواته لا
سبل الى هذا التركيب
بدون اعتباره كالفضل
والهجب منه انه لم يتعطل
لذلك من قوله ويجوز
عود غلمانه فان جواز
هذا التركيب لمحيته على
سيفة لم يشبه بها الفعل فان
ثقت فيلزم اذا لم يجوز هذا
التركيب لوجوب المطابقة
اذا لم يكن الصفة كالفعل قلنا
هي كالفعل ايضا الا انه لعدم
مساكاتها لفظا نظر الضمف
فصار سببا لذلك الجواز
(قوله) وضف قام رجل
قاعدون غلمانه كماضف
يقعدون غلمانه لانه كالفعل
والفعل اذا قدم على الاسم
لا يثنى ولا يجمع وانما لم يمتنع
الجواز كونه من بابا كوفي
البراهيث وما قيل ههنا
ولو لم يكن كالفعل لامتنع
ناش من الوهم المبين فاده
(قوله) اجتمع فيه اقل
الاولى تركيب في الظاهر
ليحصل الاستثناء بلا كامة
ولتلاجه ان جعل الاسم
الظاهر بعد الضمير بدلا
ليس خلاف الظاهر حتى
يكون الظاهر اجزاء طاعين
واذا كقول سد بغير ان
هذا القيد لو لم يوجد لكان
الاستثناء ناطقا بكون ذلك
الابدال خلاف الظاهر
ايضا (قوله) او يجعل الفعل
خبرا مقدما على المبتدأ قيل
الاولى او يجعل الجملة ثم قيل
ووجهه ما ذكر العلامة
التفازاني في المطول انه
كثيرا ما يطلق الفعل على

في قوله كمضربة (للتوع) بان يكون بكسر الصاد (فظاهر) لانه لا يشتركان لان المراد
في المرة هو السؤال او الاخبار عن عدد الضربات وفي المضربة عن نوعها فلا اشترك حينئذ
حتى يحتاج الى التفرقة (واما اذا كان للعدد) اي واما اذا كان المصدر لامتداد بان يكون يفتح
الصاد فتح تشترك المرة والمضربة في السؤال عن العدد فتحتاج الى الفرق حتى يجوز ان يعتبر
في الاول الظرفية وفي الثاني المصدر مع اتحادهما لهما في فرق بينهما بالملاحظة (فالمحوظ
في الظرفية) اي المعنى الذي لوحظ في جملة منصوب على الظرفية (اولا) اي قبل ملاحظة كونه
حدا (الزمان) لان الحد لا يتخلو من ان يقع في زمان لكن المراد بذلك الزمان ليس هو الزمان
الذي دل عليه الفعل بالتضمن بل المراد به هو الزمان (الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان)
محو امس والآن وغدا لان هذا زمان مدلولات لهذه الالفاظ لانها مدلولات الفعل ولعل
الفرق بين الزمان الذي هو مدلول الفعل وبين الذي هو مدلول هذه الالفاظ هو ان مدلول
الفعل لا يقبل التعدد بل هو واحد متضمن وجود الفعل الى انقضائه وما لا يقبل التعدد
يلغو السؤال عن عدده بخلاف الزمان الذي هو مدلول هذه الالفاظ لان تكرار الضرب
يقضي تعددا زمانا واهل علم (وفي المصدرية) اي المعنى الذي لوحظ حين جملة مصدر (اولا)
اي قبل الزمان (الحدث) وليس المراد به ايضا الحد الذي هو جزء الفعل لانه للجنس فلا يقبل
التوعية والتعدد بل المراد به الحد (الدال عليه لفظ المصدر) لانه قابل للعدد والنوع وهذا ان
التوجيه في امر اب كم اذا قدر المميز المرة او بالضربة ولما فرغ من بيان الاحتمال الرجوع اراد
ن بين المرجوح فقال (ربحتم ان يكون المثال اثنائي) وهو كم ضربت اي ما كان بعده فعل غير
مشتغل (بتقديم كم رجلا) انصب اذ كانت اسفهامية (اور جل ضربت بالجرا اذا كانت خبرية)
(فعل هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية) لانه مقتضى الفعل بحسب المميز ولما فرغ
المصنف من مسائل الكليات من المبيات شرع في مسائل الظروف منها فقال (الظروف) ولما
عبر عنه ما المصنف في تعداد المبيات ببعض الظروف واسقط ههنا لفظ بعض احتاج الى توجيه
المهد الخارجي الاستفادة من حرف التعريف دفما لتوهم المغيرة فلذلك فسر الشارح
بقوله (اي الظروف المحدودة من المبيات المعبر عنها عند تعدادها) اي تعداد المبيات
(ببعض الظروف) يعني ان الالف واللام للمهد الخارجي وهو اشارة الى ما ذكر في تعداد
المبيات بعنوان بعض الظروف واذا كان المهد اشارة الى لال مطلق الظروف يكون مغنيا
(فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا) فكانه قال الظروف المذكورة بعنوان بعض الظروف
وقوله الظروف مبتدأ (منها) ظرف مستقر خبره وفسر الضمير المحرور بقوله (اي
من تلك الظروف) وقوله (ما) (اي ظرف) الموصول مع صلة التي هي (قطع) على صيغة
المجهول فاعل للظرف كذا في العرب يعني ان الظروف يكون بعضها الظرف الذي قطع (عن
الاضافة) وبعضها غير ذلك وقوله (بحذف المضاف اليه) بيان لسبب القطع يعني ان سبب
قطع هذا الظروف عن الاضافة هو حذف المضاف اليه (عن اللفظ) فقط (دون التية) اي

دون الحذف من التية ونسبانه (فانه عند نفسيه اصرب مع التتوين) يعنى انما اريد بالحذف الحذف من اللفظ دون التية لانه ان حذف من التية بان كان منسيا لم يكن من الظروف المقطوعة التي عدت من المبنيات لانها يكون معربا مع وجود التتوين الذي هو من خواص العرب (محمود رب بعد كان خيرا من قبله) فانه لما حذف المضاف اليه منهما في اللفظ حذف ايضا التية لانه لم يرد خبرية بعدية شئ من قبلته بل اراد بهما ان كل متأخر كان خيرا من متقدم ثم انه لما كان وجه التسمية لتلك الظروف بالظروف المقطوعة ظاهرا عبر عنها بالغايات ايضا اراد الشارح ان يبين وجه تسميتها بالغايات فقال (وسميت الظروف المقطوعة على الاضافة غايات) كما سميت بالمقطوعة (لان غايته الكلام) اى غاية كل كلام سدر من العقلاء (كانت) تلك الغاية (ما) اى اسم الذي (اضيفت هي) اى تلك الظروف (اليه) اى الى ذلك الاسم لارغاية الكلام في كل امر لسي يجب ان تكون في ذلك المذهب اليه اذ غاية الكلام فيما قصد اضافة يجب ان تكون في المضاف اليه (فلما حذف) ذلك الذي اضيفت هي اليه بلا عوض (صرر) تلك الظروف المضافة (غايات) وقوله (يتى بها الكلام) صفة كافية للغايات اى معنى صيرورتها غايات انه ينقضى بها الكلام وانما قيد الحذف بلا عوض اذ عوض عنه لصار كأنها لم تقطع فعرف وهو في غير الظروف كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال وفي الظروف قليل كما سيجي في ما بعد من كلام الشارح ثم شرع في بيان وجه بانها فقال (وانما بنيت) اى انما بنيت تلك الغايات من ان الاصل فيها هو الاعراب (لنضمها) اى تضمن تلك الظروف (معنى حرف الاضافة) فيكون مناسباً لمبنى الاصل بهذا السبب والمراد بحرف الاضافة هي اللام والظاهر ان هذا سبب مستقل لبنائها (و) قوله (لشبهها) شروع في بيان السبب الآخر فمعنى بنيت ان تكون النسخة باو كخبطت بعض الحواشي المرئية يعنى ان سبب بانها ما تضمنتها معنى اللام الذي هو الاصل في الاضافة او لمشاكلة تلك الغايات (بالحروف) التي هي مبنى الاصل (في الاحتياج الى المضاف اليه) وان كان هذا الاحتياج باقيا في حال اضاف بالفعل لان في حال اضافة بالفعل مرجعا لمرجعها وهو وجود الاضافة التي هي من خواص الاسم هذا بخلاف حال عدم الاضافة فانه لم يوجد المعارض لمرجع البناء واما عدم اعتبار مرجح الاعراب في الاسم الذي اضيف الى الجملة فاعدم ظهور اثار الاعراب في المضاف اليه لكونه جملة كذا في المصام وقوله (واختير) عطف على مدخول انما اى وانما اختير (الضم) من بين القاب البناء (لجبر التقصان) لانه لما حذف المضاف اليه حصل للكلام نقصان فارد جبره باختيار الاقوى من القاب وهو الضم لانه اقوى الحركات وقوله (كقبل وبعد) اما ظرف مستقر خبر للمبتدا المحذوف اى هي كائن كقبل او صفلا مصدر المحذوف اى قطع قطعاً كقبل وقول الشارح (وما تشبهما) تضيير لتمثيل اى والذي كان مشابها بها وقوله (من الظروف) بيان لما هي من الظروف (المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدا وخلف ووراء) وقاعدة التفسير بقوله من الظروف للإشارة الى ان وجه الشبه بين تلك

الفعل مع ضميره المتصل وانت خبر بان عبارة الجملة ههنا اجنبية لان الكلام في الفعل والمشببه وليس المقية الفعل مع فاعله حتى يكون الجملة السبب بالمحل ويكون اطلاق الفعل عليها من قبيل بعض الاطلاق فكلا قوله من عدم التأمل (قوله) فلا حاجة لهما الى التوضيح قبل فيه ان اعرف المعارف الذي فوق الجميع ضمير المتكلم الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليسا في مرتبة فلو سلم عدم حاجته الى التوضيح ليعرف في الوضوح فلام عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب ليلغا حصرية المتكلم الواحد فالاولى ان يقال لاحاجة لواء المتكلم الى التوضيح وجل عليه بالي الضائر وكان القائل قائل من الخلاف بينهم وعن كون مبنى كلام الشارح ما هو المختار من مذهب سيويه من ان اقوى المعارف المضمرات وضمير المتكلم والمخاطب في مرتبة واحدة واما ما ذهب اليه فهو مذهب مالك ولا علينا ان تقص في هذا المقام لنصف على قول المص والموسوف اخص او ساووتين عندك ما ذكره الشارح فيه فتقول المتقول عن سيويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها

المضمرات ثم الاعلام ثم
الاشارة ثم المعرفة باللام
والموصولات وسكون
المتكلم مع المخاطب اعرف
المعارف ظاهر واما النائب
فلان احتياجه الى لفظ
يفسره جملة بمنزلة وضع
اليديواما كان العلم اخفى
واعرف من اسم الاشارة
لاذمدلول العلم ذات معينة
مخصوصة عند الوضع كما
عند المستعمل بخلاف اسم
الاشارة فان مدلوله عند
الوضع اى ذات معينة
كانت وتعيينها الى المستعمل
بان يقرن به الاشارة الحسية
فكثير اما يقع اللبس في
الشار الى اشارة حسية
فلذلك كان اكثر اسما
الاشارة موصوفا في كلامهم
ولذا لم يفصل بين اسم
الاشارة ووصفه لشدة
احتياجه اليه واما كان اسم
الاشارة اخفى واعرف
من المعرفة باللام لان
المخاطب يعرف مدلول
اسم الاشارة بالعين والقلب
مما ومدلول ذى اللام
يعرف بالقلب دون العين
فما اجتمع فيه معرفة بالقلب
والعين اخفى مما يعرف
باحدا وما ونصف تعرف
ذى اللام يستعمل بمعنى
الذكر نحو قوله تعالى لئن
اكلة الذهب والموصوف
كذى اللام واما المضاف
الى احد الاربعه فمعرفة
مثل تعريف المضاف
اليه سواء لانه يكتسب
التعريف منه هذا عند

المذكورات وبين قبل ليس هذه الطريقة ولا كونها من الجهات الست بل ما به الاشتراك بينهما
هو كونها مستعملة بالقطع عن الاضافة وسموعه ولذا قال (ولا يقاس عليها) اى على
المذكورات (ما) اى ظروف ملازمة (بمعناها) اى بمعنى المذكورات من مثل تحت وفوق
وذلك نحو العين والشمال فاذا لم يقس عليها بما بمعناها فقدم جواز القياس في غيرها اولى ولما
كان في ما قطع عن الاضافة تجويز وجه آخر وقد تركه المصنف لقلته قال (ويجوز في هذه
الظروف على قلة) اى بناء على استعمال قليل (ان يوضع التنوين من المضاف اليه فتمرب)
اى فحينئذ تعرف الظروف المذكورة لعدم جريان ادلة النيا هو مترك المضاف اليه بلا عوض
ثم استشهد لهذا (قال الشاعر) فساغى الى الشراب وكنت قبلا كاد اغص بالماء الفراته
قوله فساغى اى سهل وقوله متعلق به والشراب فاعل فساغى وضمير المتكلم في كنت اسمه وقوله
قبلا منصوب لفظا على الطريقة والتنوين عوض عن المضاف اليه اى كنت قبل هذا الزمان
واكاد من افعال المقاربة واغص فعل مضارع من غص بغصه من باب علم او فتح وهو مفتوح
الفين المعجمة والصاد المهملة ضد السهولة هو خبر اكاد وجلة كاد خبر كنت والفرات هو
الماء العذب يعنى اصابنى فرح فسهل دخول الشراب في حلقى بعد الفم الذى اصابنى قبله هذا
بحيث اكون قريبا الى عدم دخول الماء العذب في حلقى لشدة غمى وقصته انه قتله قريب
هذا الشاعر فصار من الفم الفصت بحيث لا يمرى الطعام والشراب في حلقه من عدم التمكن
من اقتصاص قائله ولما تمكن من قصاصه بان قتله زال الفم فسهل مدخله وقوله (فلافرق)
دفع للاعتراض الوارد على هذا القاعدة بانه لا نسلم ان يكون قوله قبلا ما عوض فيه التنوين
عن المضاف اليه فلم لا يجوز ان يكون من قبيل ما حذف فيه المضاف اليه لفظا ونية فيكون
من قبيل رب بعد كان خبرا من قبل كما تقدم فدفعه الش باطل السند بان يقول ان هذا ليس
من قبيل ذلك لانه لا فرق في هذا المضاف اليه لفظا لانية (بين ما عرب) اى بين الظروف
التي عربت حال كونها (من هذه الظروف المقطوعة) عنها كافي قول الشاعر (وبين ما فى
اى وبين الظروف التي بنيت (منها) اى من تلك الظروف ولو كان هذا من قبيل الاول لحذف
فيه المضاف اليه ونسى لسيا ونسيا وليس كذلك لانه وان كان المضاف اليه محذوفا ههنا لكنه
منوى لنعويض التنوين عنه حاصله انه لا فرق بين ما بنى وبين ما عرب في تضمينها معنى الاضافة
(وقال بعضهم) ليس كون قوله وكنت قبلا معربا لكونه معوضا بالتنوين المرجع لجانب الاعراب
(بل انما عربت لعدم تضمينها) اى الظروف المذكورة (معنى الاضافة) كالم تضمن الظروف
التي تنزع عنها معنى الاضافة كما سبق في قوله رب بعد الخ واذا لم تضمن معنى الاضافة ههنا
كذلك (فنى) قبلا فى (كنت قبلا) في هذا البيت (اى قديما) ثم اراد الشارح ان ينقل عما كمة
الشارح الرضى بن هذين المذهبين وترجيح احدهما قال (وقال الشارح الرضى والاول)
اى عدم الفرق بين ما عرب في كون المضاف اليه منويا (هو الحق) ثم شرع المصنف في بيان
ما الحق بتلك الظروف قل (واجرى مجراه) وفسر الشارح الضمير المجزور في مجزاه بقوله

(اي مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة) للاشارة الى انه راجع الى الظروف المذكورة
 لكن لا الى مطلق الظروف لانه يقتضى تأنيثه بل الى لفظه في قطع عن الاضافة وقوله (لا غير
 وليس غير) اي اظهرا نائب فاعل اجري وقوله (في حذف المضاف اليه) اي وانما اجري
 هذان اللفظان مجرى ما قطع من الظروف لاشتراكهما في حالين احدهما حذف المضاف
 اليه في كل من اللفظين ومن الظروف المذكورة (والبناء على الضم) اي وتانيهما كون كل منهما
 من الظروف مبنيين على الضم وقوله (وار لم يكن) الخ شروع في علة البناء على الضم وحجة
 وان لم يكن اعتراضية يعني وار لم يكن (غير) اي لفظ غير في اللفظين (من الظروف) اي ممدودا
 منها لكنه بنى على الضم (لشبهه) اي لشبهه غير (بالغايات) وهي لفظ قبل ويمدوشبهها (لشدة
 الابهام) اي لوجود شدة الابهام (الذي فيه) اي في لفظ غير لان صفة القرية لا تختص بذات
 دون ذات حتى لا يكتسب التعريف بالاضافة الى المعرفة وقال الرضى وهي اشدها ما من مثل
 فاهلنا لم يبين مثل على الضم (كما) اي كالابهام الذي هو حاصل (فيها) اي في الظروف
 المقطوعة (ولا يحذف منه) اي من لفظ غير (المضاف اليه) في اي موضوع كان (الابعد لا
 وليس) اي في موضع كونه واقفا بعبدا وليس (نحو اقول) يحمل الامر والتكلم (هذا لا غير
 وجاني زيد ليس غير) وقال في شرح اللب ان لا في غير لنفي الجنس وتقدير جاني زيد لا غير
 جاني زيد لا الجاني غير زيد ويجوز ان يكون التقدير جاء زيد لا غير زيد جاء وغير التي في ليس
 غير بمعنى الاول المضاف اليه المحذوف هو المستثنى كانه قبل ليس الا كذا قاله الرضى وقال
 العصام في مثله والظاهر ان غير في لا غير وليس غير على نحو واحد وليس في ليس ضمير
 والتقدير ليس غيره جائيا كما ان لا غير تقديره لا غيره جاء وانما خص حذف المضاف اليه
 في حال وقوعه بهما (لكثرة استعمال غير بهما) بخلاف كونه خاليا عنهما (و) لما كان
 الحاق لفظ حسب بالظروف المقطوعة بواسطة شابهته بغير فسره الشارح بتوسط (كذلك
 اجري مجرى الظروف المقطوعة عن اضافة) بين الماطف وبين قوله (حسب) اي كما
 اجري لا غير وليس غير مجرى الظروف كذلك اجري لفظ حسب مجراها لكن ليس
 اجراؤه مجراها لشبهه بالغايات بل (لشبهها) اي لشبهه كلة حسب (بغير) اي لفظ غير (في كثرة
 الاستعمال) كافي غير بمد لا وليس (وعدم تعرفها) اي وفي عدم اكتساب كلة حسب
 للتعريف (بالاضافة) كافي غير مطلقة وقال العصام ولا عجب ان يقال ان حسب بمعنى لا غير اذ لا
 فرق بين ان يقال جاء زيد فحسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير والقلة عن هذا الوجه عجب
 وليت شعري انه لم يحتمل حسب مناسبا للغايات في الابهام لانه لا بهامه لا يتعرف كغير انتهى
 وحاصله اعتراض على الشارح في حمل حسب على غير مع انها متساويتا الاقدام (ومنها)
 (اي من الظروف المبغية) اي الممدودة من المبني وفي الامتحان ان ترك قوله ومنها انبى
 انتهى ولعل مراده ترجيح قول من قال ان حيث مشترك في علة البناء مع لا غير ونحوه فلا
 يحتاج الى كلة منها لانها تقتضى التباين (حيث) اي لفظ حيث (للمكان) وفي الصحاح
 ان حيث في المكان بمنزلة حين في الزمان وهو موضوع للمكان في اللغة محوقة حيث قام

سيوره وعند المبرد قال
 تعريفه المضاف انقص من
 تعريف المضاف اليه لانه
 يكتفى منه ولذا يوصف
 المضاف الى المضمر ولا
 يوصف المضمر فتمتد نحو
 الظريف في قوله رايته
 الرجل الظريف بدلا
 صفة. وعند سيوره هو
 صفة لسلام ومذهب
 الكوفيين ان الاعرف
 العلم ثم المضمر ثم المبهم ذو
 اللام قال الرضى ولعلمهم
 نظروا ان العلم حين وضع
 لم يقصده الامدلول واحد
 معين بحيث لا يشار كفي
 اسمه ما يماثله وان اتفق
 مشاركة فيوضع قال
 بخلاف سائر المعارف وعند
 ابن كيسان الاول المضمر
 ثم اسم الاشارة ثم اللام
 ثم الموصولة وعند ابن
 السراج اعرفها اسم
 الاشارة لان تعريفه بالتعيين
 والقلب ثم المضمر ثم العلم
 ثم ذواللام وقال ابن مالك
 اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير
 المخاطب والعلم الخاص
 الذي لم يتفق له مشاركة
 جعلهما في درجة واحدة
 ثم ضمير الغائب السالم من
 ليهام اي الذي لا يشبهه
 فسرهم ثم المشاركة والمنادي
 ثم الموصول وذوالاداة
 والمضاف بحسب المضاف
 (قوله) اي الموصوف
 المرف اخذ اختصاصا
 بالتعريف اراد بذلك
 التعبير التنبيه على ان ليس
 المراد بكونه اخص او

زيد اى مكان قيامه (وقال الاخفش قد يستعمل) اى استمعا لا قليلا (لزمان) نحو وقت حيث قام زيد اى زمان قيامه (ولا يضاف) اى لا يضاف للفظ حيث الى شئ من شأنه ان يضاف اليه (الا) يضاف (الى جملة) وقوله (اسميه كانت) اى الجملة (او فعلية) تفسير للجملة الحركة فى قول المصنف نحو وقت حيث زيد قائم او حيث يقوم زيد وقوله (فى الاكثر) متعلق بقوله يضاف الى جملة يعنى ان اضافته الى الجملة (اى فى اكثر الاستعمالات) لافى اكثر اللغات ثم شرع فى بيان ماهو الاقل من الاستعمال فقال (وقد جاء) اى وقد جاء هذا البيت وهو قوله (اما ترى حيث سهيل طالما هـ فحيث) اى لفظ حيث (فيه) اى فى هذا البيت (مضاف الى مفرد وهو) اى ذلك المفرد (سهيل) وقوله (مفعول ترى) خبر بعد خبر اى لفظ حيث مضاف الى مفرد مفعول ترى ثم فسر بقوله (اى اما ترى مكان سهيل طالما آخره) اى آخر البيت (نحجما بضمي) كالشهاب ساطعا) وقال بعض المحشين فعلى هذا يكون مفعولا كما صرح به بعضهم من ان حيث ليست بلازمة الظرفية فانها فى البيت مفعول ترى اى مكان سهيل كافى قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته هذا بناء على ان نجم الحركات كاذكره الش بدلا من سهيل والظاهر ان حيث باقى على الظرفية ونحجما بالنصب مفعول ترى كما قال بعض شراح الايات وطالما حال من سهيل والمعنى اما ترى فى مكان سهيل حال كونه طالما نحجما ساطعا كالشهاب ثم شرع فى بيان وجه كونه مبنيا بقوله (وانما بنيت) اى وانما بنيت كلمة حيث (على الضم كالفأيت) اى كبناء الفأيت المذكورة فباسبق (لانها) اى لان تلك الكلمة (قابلة للاضافة) اى قابلة اضافتها (الى الجملة) وان كانت فى الاقل مضافة الى مفرد لانه اذ لم فلا يضر النادر للقاعدة الكلية (وللضاف) اى الاسم الذى يضاف (الى الجملة فى الحقيقة) مضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة فعلى (اى كلمة حيث) وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها (اى فاضافة كلمة حيث اليها اى الى تلك الجملة المأولة بالمفرد (كلا اضافة) يعنى وجود الاضافة مشابه لدمهما (فشابهت) كلمة حيث (المأيت المحذوف ما ضيفت) هى (اليه) وقوله المحذوف بالنصب صفة الفأيت على انها صفة جرت على غير من هى له لان قوله ما ضيفت اليه نائب فاعله اى الفأيت التى حذف الاسم الذى اضيفت تلك الفأيت اليه كقبل وبعد (فبنيت) اى حيث (على الضم مثلها) اى مثل الفأيت فى البناء على الضم وهذا بالاتفاق (و) اما (مع الاضافة الى المفرد) فيه قولان احدهما انه (يعرب به بضمهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة) والثانى بقاءه على بناء واليه اشار بقوله (والاشهر بقاءه) اى بقاء حيث المضاف الى المفرد (على بناءه) لشذوذا لاضافة الى المفرد) فلا تنهدم القاعدة بخروج فرد من حكمها (ومنها) (اى من الظروف المبنية) (اذا) اى انقطا اذا (زمانية كانت) كانت هو وضعها (او مكانية) وهى التى للمفاجآت ومكانيتها قوله كاسيانى فى التشرح (وا) بنيت) اى وانما بنيت كلمة اذا (لما) اى للعلية التى (ذكرنا فى حيث) بوفيه ان ما ذكره التشرى فى علة بناء حيث هى علة بناءه على الضم وانما ليست مشاركة لها فى تلك العلة لانها مبنية على السكون فعلة اصل البناء التى تشتركان فيها هى انهما لما كانتا موضوعين لمبهم

ساوياته يعنى ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساوياته فان هذا لا يطرد لافى المعارف ولا فى التكرات اما فى المعارف فانه نقول جاءنى الرجل المائل وهذا الرجل ولقيت الفى العجب واما فى التكرات فانه نقول رايت شيئا ابيض وهذا ذات قديمة او واجبة الوجود (قوله) فلا اقل من ان يكون ادون وهذا غير جائز لان الحكمة تقتضى ان يبدأ المتكلم بما هو اخص فان اكنى به المخاطب فذلك ولم يمتنع الى نعت والازاد عليه من التمثيل ما يزداد به المخاطب معرفة (قوله) لم يوصف ذو اللام الا بمثله قيل اما ان يراد بمثله مثله فى درجة التعريف فيشمل للمضاف الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف على مذهب من قاله انه انقض من المضاف اليه ايضا وان اراد الممانعة فى كونه ذواللام وجب تحججه ان يقال الا حصر الاوضح ح لم يوصف ذو اللام الا به اى بذى اللام ويراد ايضا انه يوصف ذو اللام بالوصول ايضا فيكلف بان المراد بمثله مثله ولو سورة ولا يخفى سقوط هذا القول لظهور ان المراد بالمثل هو المتبادر منه الشامل

الموصول على المختار ولو
اكتفى بهذا القدر لما ظهر
دخول المضاف الى احدهما
في هذا الحكم وان كان
مساويا لانه ليس مستقلا
في ذلك بل هو حاصل له
بسبب الاضافة وحال كونه
مضافا هذا هل مذهب
سيبويه واما اذا حل على
مذهب غيره فلا بد منه جدا
(قوله) بلا واسطة نحو
جاءني الرجل صاحب
الفرس او بواسطة قبل لا
حاجة اليه هل مذهب
سيبويه لو قدر المائلة
بالمائلة في الدرجة لانه
اياموصوف بالمضاف الى
مفعله بلا واسطة على مذهب
سيبويه ولا يخفى انه عملا
يلتفت اليه (قوله) مساو
لتعريف المضاف اليه او
انقص منه قليل من قال انه
انقص بمسك مجرأ وصف
المضاف الى الضمير دونه
وهل هذا يشكل وجه ان
لا يوصف المرفع باللام
الا بقله او بالمضاف الى مثله
لجواز ان يوصف بالمضاف
الى الاعرف منه وهذا من
العجائب فانه لم يفتن لمراد
التمسك ومعنى مائسك به
فانه يقول لو كان تعريف
المضاف مساويا لتعريف
المضاف اليه لما جاز وصف
المضاف الى المضمر لمدم
الحاجة اليه كما لا يجوز
وصف المضمر لذلك ولا
يقول بان كل معرف يجوز
وصفه بالمضاف الى المضمر
حتى يصح توهم الفائل

احتاجنا الجملة المضاف اليها فاشبهتها في الاحتياج الى الجملة الموصول وثمنا شابهتها الحرف
في مطلق الاحتياج لانهما محتاجان الى الاضافة ولعل الشارح اراد بقوله لما ذكرنا ما ذكره
في بيان مذهب بعضهم آتيا بقوله لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة كذا في حاشيته لابن
قاسم السبادي وقال بعض المحشين ويحتمل ان تكون علة بناء ما اذا اسكان الآخر وقلة الحروف بلا
اعلال وترخيم نحو من يخلف نحو عدا انتهى فعلى هذا الاشتراك بينهما في العلة (وهما) اي
كلمة اذا والماعم الشارح بقوله زمانية كانت او مكانية احتاج الى التقييد بقوله (اذا كانت
زمانية اي كلمة اذا ما زمانية واما مكانية فانه كانت زمانية فهي) (للمستقبل) (اي للزمان المستقبل
ولن كانت) اي ولو كانت لفظة اذا (داخلة على الماضي) يكون معناها ايضا للمستقبل هكذا
في بعض النسخ با تأنيث وهي الواقعة لما قبلها وفي بعضها بتذكير وان كان (وذلك) اي كونها
للمستقبل في حالي دخولها على المستقبل والماضي حاصل (لان الاصل في استعمالها) اي في
استعمال اذا (ان تكون لزمان من ازمة المستقبل يختص من بينهما) اي من بين تلك الازمنة
المستقبلية (بوقوع حدث فيه) اي في ذلك الزمان (مقطوع وقوعه) اي بوقوع ذلك الحدث
(في اعتقاد المتكلم) سواء كان وقوعه عن مقطوع في الواقع اولا (والدليل عليه) اي على
كونها كذلك (ا- استعمالها) اي استعمال لفظة اذا (في الاغلب الاكثر في هذا المعنى) اي
في الحدث المقطوع وقوعه في زمان من ازمة المستقبل (نحو اذا طلعت الشمس) فان وقوع
طلوعها مقطوع محقق عند المتكلم وفي الواقع ايضا (وقوله تعالى) اي ونحو قوله (اذا
الشمس كورت) اي عورت او اذا ذهب ضوءها وقال ابو عبيد كورت مثل تكوير الممامة
كذا في الصحاح وتكوير الشمس ايضا مقطوع بوقوعه (ولهذا) اي ولو لم يكن اكثر عمل اذا فيها
تحقق وقوعه وقطع به (كثرت في الكتاب الامز باستعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة
وقد يستعمل) اي لفظ اذا (في الماضي كما في قوله تعالى) اي قصة ذي القرنين عليه السلام (حتى
ذا بالغ) اي ذو القرنين (بين السدين) وكذا قوله تعالى (حتى اذا ساوى) اي سوى (بين الصدقين
اي بين منقطع الجبلين المرتفعين) (و) كذا في قوله تعالى في تلك القصة (حتى اذا جملة نارا)
وقال كل من الافعال الثلاثة هو ذو القرنين وسدور هذه الافعال منه في الزمان الماضي بالنسبة
الى نزول تلك الآيات وهذا كله اذا استعمل مجردا عن معنى الشرط واما استعماله في الشرط
فما قال (وفيها) (اي في اذا) يعني في كلمة اذا (معنى الشرط) يعني تدل عليه بالدلالة التضمنية
وان لم تكن موضوعة له ثم اراد الشارح ان يبين معنى الشرط الذي تضمنته فقال (وهو) اي
معنى الشرط (ترتب مضمون جملة) وهو مضمون الجملة الجزائية (على اخرى) اي على مضمون
الجملة الاخرى التي وقعت شرطا فاذا قلنا مثلا اذا غربت الشمس جئتك فقها ترتب مضمون
جئتك وهي مجيئ المتكلم على مضمون غربت وهو غروب الشمس فاذا كان حال الجملتين القتين
وقتا بهما كذلك (فضممت) اي فظهر منها انها تضمنت (معنى حرف الشرط) وهي كلمة ان
هذا اشارة الى صورة الالاتدلال وهي ان اذا تضمنت معنى الشرط لان يدها جملتين يترتب

مضمون احدهما على الاخرى وكل اداة شاتها كذلك ففيها معنى الشرط فكذلك اذا قيل ما
 الشرط ثم اراد الشارح ان يشير الى قاعدة اخرى مستفادة منها فقال (فهذا) اي قال بيان بان كلمة ذا
 متضمنة لمعنى الشرط (علة اخرى لبنائها) اي لباء كلمة اذامع العمل التي ذكرت فيما قبل من كونها
 مبذبة ثم ايدى المعنى كلامه (ولذلك) وهو باراو واللام متعلق بما بعده فتبين الجملة حينئذ
 لان تكون معترضة واستشافية وفي بعض النسخ بالنسخ بالفاء فتكون الجملة جوابية اي اذا كانت كلمة
 اذا متضمنة لمعنى الشرط ويحتمل مع الفاء للاعتراض والاستئناف كافي، عرب زني زاده ثم
 فسر الشارح المشار اليه بقوله (اي لكون معنى الشرط فيها) لتعيين علة عدم وجوب الفعل
 بعدها وتقديم قوله لذلك على متعلقه للقصر يعني ولتضمنها معنى الشرط فقط لا لاصاتها فيه كافي
 كلمة ان (اختير) (اي جعل مختارا) وانما فسر به للاشارة الى ان اختيار متضمن لمعنى جعل وقوله
 (بعدها الفعل) يعني اختير ولم يجب يعني ان اهل الكلام اتما لم يجملوا وقوع الفعل بعد
 اذا واجبا كما هو شان حروف الشرط بل جوزوا وقوعه بعدها وعدمه ثم اختاروا وقوعه
 على عدمه لكونها متضمنة لمعنى الشرط وتلخيصه ان ههنا دعويين احدهما عدم الحكم بوجوب
 الفعل بعدها وثانيهما اختيار الفعل وقوله لذلك دليل على الاولى على ما فسر به الشارح وعلى
 ما فهم من القصر المستفاد من التقديم يعني اتما لم يجب وقوع الفعل لعدم اصاتها في الشرط
 وعلى هذا التقدير لا يتجه عليه ما قاله الفاضل المصام بان اولي فيه ان يراد بقوله ولذلك
 وكون معنى الشرط فيها غير قوي اختيار الفعل ولم يجب كافي معنى واخوانها لاننا جعلنا
 القصر بالنسبة الى حروف الشرط الموضوع للشرط لا بالنسبة الى سائر الظروف المتضمنة
 لمعنى الشرط ثم اراد الشارح ان يبين دليل اختيار الفعل على الاسم فقال (لناسبة الفعل
 الشرط) لان الشرط يقتضي الفعل ثم اراد ان يبين لوجه القيد المختار فقال (وجوه الاسم)
 اي وجوزوا وقوع الاسم بعد اذا (ايضا على الوجه القيد المختار لعدم تأصلها) اي لعدم كون كلمة
 اذا اصلا في (الشرط مثل ان ولو) اعلم ان في هذا المقام اخلافا بين النحاة فقال ابن مالك في
 نكت الكافية بل وقوع الفعل بعدها واجب لانها شرطية فوجب الفعل بعدها لفظا او
 تقديرا كان الشرطية ولم يجوز بعدها الاسم الا الاخفش فانه جوز وقوع الاسم بعدها
 وعبارة الشيخ الرضي تقتضي ان يكون وقوع الاسم بعدها اذا وفي شرح نجم الدين سعيد
 والذي يدل على تجويز الامرين الاطابق على جواز الرفع فيما اضمر عامله اذا وقع بعدها
 اي نحو اذا زيد ضربته ضربته ولو كان تقدير الفعل واجبا لم يجز الرفع بحال لان تقدير الفعل
 حينئذ واجب قمين التصب انتهى والحاصل ان ما فهم من عبارة المصنف جواز الامرين
 واختيار الفعل كما هو مذهب الاخفش ثم اشار المصنف الى استعمال آخر فقال (وقد تكون)
 وقوله (اذا) تفسير للضمير في تكون وقوله (للمفاجأة) ظرف مستقر على انه خبر لتكون
 واتما اتى بتكون مصدرا بقدر للاشارة الى ان استعمال اذا في المفاجأة قليل بالنسبة الى ما قبله
 من الظرفية الصرفة ومن الشرطية واتما قيد الشارح بقوله (بجودة عن معنى الشرط)

(للاشارة)

ويجه ابراده ذلك (قوله)
 اي باب اسم الاشارة بنى
 اللام قال المعنى اور ذلك
 اعتراضا لكون الميم لم
 يوصف بمضاف الى ميم
 او مضاف الى معرف باللام
 وهو اخص منها واجب
 عن ذلك بقوله للايهام قيل
 يجب ان يراد بنى اللام
 ما يشمل الذي واخوانه قال
 الرضي لا يوصف اسم
 الاشارة الا بنى اللام
 والموصول نحو هذا الرجل
 وهذا الذي قال كذا والا
 ظهران يراد بهذا في قوله
 باب هذا خصوصه وقوله
 باب هذا اسم الاشارة لان
 يراد بهذا اسم الاشارة
 وليس من باب الافادة
 فانه لا حاجة الى ارتكاب
 مالا يصح من دعوى
 وجوب محوم ذي اللام
 الموصول لانه محمول عليه كما
 صرح به الشارح وما نقله
 عن الرضي ليس فيه امر
 واراد ما ذكره الشارح
 قدس سره فلا يثبت به
 وجوب كون ذي اللام اهم
 من معناه كيف وقد صرح
 الرضي بعد كلامه المنقول
 فانه اقتصر على ذي اللام
 لتعيينه في نفسه وجعل
 الموصول عليه لانه مع صفة
 بمعنى ذو اللام وما
 ادعاه اظهر احد معاني
 المذكور في الشرح (قوله)
 بل رجل اراد به فردا من
 انزاده على ما قال المعنى من
 انه ليس من الابيض ما
 يبين به حقيقة الذات

للإشارة الى المناقاة بين كونها للشرط وكونها للمفاجأة وليكون توطئة لقول المص بعده
 فيلزم المبتدأ بعدها ثم بين التثنية للمفاجأة بقوله (قال فاجأاً الامر مفاجأة) بمعنى انها من مهموز
 اللام ومن باب المفاجأة مأخوذة (من قولهم) اي من قول العرب (فجئت) بكسر الجيم على
 انه من باب سمع او فتح على انه من باب منع بمعنى مجئت عليه كذا في القاموس (فجأة بالضم
 والمد) اي بالضم القاموس اما قيده لانه فتح الفاء كالضربة مصدر فجاء من الحدين بمعنى اخذه بضمة
 والمراد اي بافظ المفاجأة المأخوذة من فجئت فجاء الذي تكون اذا بعثناه بمعنى (اذا قمته وانت
 لا تشمر به) اي الملازمة من غير شعور في حضوره ههنا قال الهندي ان المفاجأة كالضربة بمعنى
 وكسى راناً كادراً يفتنه وبالمعنى فاكاهه وسيدنه انتهى فيكون الاول بمعنى الوجدان والثاني
 بمعنى الوصول وقوله (فيلزم المبتدأ بعدها) عطف على قوله وقد تكون ويحتمل ان تكون الفاء
 جوابية للمحذوف كذا في العرب وقول الشارح (فرق بين اذا هذه) اي بين اذا التي للمفاجأة
 (وبين اذا الشرطية) لبيان علتها لزوم المبتدأ يعني انما يلزم المبتدأ بعد اذا المفاجأة بتحصيل الفرق
 بين المفاجأة والشرطية ولما توهم المناقاة بين قوله فيلزم ههنا وبين عدم وجوب الرفع في باب
 الاضمار على شريطة التفسير اراد الشارح ان يدفعه بقوله (والمراد) اي مراد المصنف
 (بلزوم المبتدأ) اي بقوله فيلزم المبتدأ بعد اذا المفاجأة انما هو (غلبة وقوعه) اي وقوع
 المبتدأ (بعدها) اي بعد اذا المفاجأة وخاتمه ان المراد باللزوم هو اللزوم الكلي واذا كان
 كذلك (فلان في) اي لا ينافي قوله فيلزم (ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها) اي بعد اذا
 المفاجأة (في باب الاضمار على شريطة التفسير) وقال المصنف وهذا بعيد يعني حل الارادة
 باللزوم على معنى الغلبة بعيد وقبل معنى اللزوم انه يلزم فيما سوى باب الاضمار على شريطة
 التفسير وقبل ان في دعوى لزوم المبتدأ بعدها رداً على الكوفيين حيث جوزوا ان يكون
 المرفوع بعدها فاعل الظرف على مذهبهم الذي لا يشترطون الاعتماد على المبتدأ او غيره
 في عمل الظرف فاراد المصنف ان يرد عليهم بان المرفوع الذي بعدها يلزم ان يكون
 مبتدأ لا فاعلاً للظرف ولما لم يشرع للمثال اراد الشارح بياته فقال (نحو خرجت) يعني مثال
 كون اذا للمفاجأة نحو خرجت (فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر)
 اي على طريق حذف خبره (والمامل في اذا هذه) اي التي للمفاجأة (معنى المفاجأة)
 هذا عند المصنف وقال بعضهم ان المامل هو الخبر المحذوف كذا في المتوسط اي لمعنى الذي
 هو المفاجأة بان يشتق منه فعل يتضمن معناه (وهو) اي المامل في اذا ههنا (عامل) اي
 من العوامل التي (لا يظهر) اي لا يجوز اظهاره كالعامل في المنادى وغيره (وقد استغوا
 عن اظهاره) اي عن اظهار المامل (لقوة ما) اي لقوة المعنى الذي (في) اي في هذا المعنى
 (من الدلالة عليه) اي من كونه مدلولاً على معنى هذا المامل لان معنى المفاجأة يدل عليه
 لفظ اذا (واما الفاء) اي واما الفاء التي قبل اذا (فهي) اي تلك الفاء (السيية) اي للسيية
 ما قبلها لما بعدها (فان مفاجأة السبع) وهي المعنى المفهوم من اذا (مسبية) يعني انها حاصلة

المشار إليها بخلاف قوله
 صرح بهذا العالم لانه يبين
 به ان المشار اليه رجل فكان
 في ضمنه يبين حقيقة المشار
 اليه فقط ما قبل بل رجل
 منتصف بالعلم (قوله) اي
 قصد لحيته قيل المراد
 بالنسبة ما يمتثل والنسبة
 التثنية ليشمل غلام زيد
 وعمرو وجاه في فيشكل
 التثنية بجماء في زيد
 الفاضل والعاقل لوجمل
 وصفا لا مطلقاً كما يجي
 يشكل بالمعطوف في قوله
 وانواعه وضع ونصب وجز
 الا ان قال النسبة المقصودة
 في هذا المقام نسبة
 البضعية لان جمل
 المجموع خبراً بعبء بضعية
 كل منها فالمعطوف
 مقصود بهذه النسبة
 منشأ ذلك الابرار فله
 التأمل فان عموم النسبة
 مسلم لكن الصفة
 خارجة يكون العطف
 ما هو الملقى بها فان الصفة
 غير مقصود بالنسبة ولا
 اتياب في دخول ونصب
 وجز يجب الحدود لانه
 من جملة الملقى ولا وجه
 لجعل النسبة بمعنى نسبة
 البضعية وصرفها عن
 الظاهر المتبادر المراد في
 هذا الموضع وهو نسبة
 الفعل اليه فاعلاماً كان او
 مفعولاً او غيرها ونسبة
 الاسم اليه اذا كان مضافاً
 كما صرح به الرضى وغيره
 بل هو غلط صريح ناش
 من عدم اتقان معنى

(عن الخروج) المفهوم من خرجت (وقيل) اى فى تحقيق الفاء (والاقرب الى التحقيق انها) اى الفاء (للمعطف من جهة المعنى) فلا ينافى افادتها السببية (اى خرجت فقأجأت وحاصل المعنى) اى حاصل معناه حين كونها للمعطف (خرجت فقأجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج) يعنى تقدير الزمان مبنى على مذهب الزجاج (اى ان اذا هذه) اى انى للمفاجأة زمانية (او) التقدير (مكان وقوف السبع كاذبه الى المبرد فانها) اى اذا هذه (عنده) اى عند المبرد (مكانية وقولنا زمان وقوف السبع) على ما هو مذهب الزجاج (او مكانه) اى مكان وقوف السبع على ما ذهب اليه المبرد وعلى كلا التقديرين انه (مفعول فيه لفأجأت لا مفعول به والا) اى وان لم يكن مفعولا فيه بل كان مفعولا به (لمسبق اذا ظرفية) وقوله (بل نصبر اسية) عطف على قوله لم يبق وقوله (بل المفعول به محذوف) عطف على قوله لا مفعول به (اى فأجأت فى زمان وقوف السبع او مكانه) وهذا تفسير لكونه مفعولا فيه (اياء اى السبع) وهذا تفسير للمفعول به المحذوف ولما ذكر المصنف من استعمال كلة اذا استعملها المعنى الشرط واستعمالها للمفاجأة ولها استعمال آخر لم يذكره اراد الشارح ان يذكره فقال (وقد يكون) اى كلة اذا (لمجرد الزمان) اى على وجه الظرفية دون الشرطية والمفاجئية (نحو آتيت اذا احمر البسراى وقت احمرار البسر) فان كلة اذا فى اذا احمر لمجرد الزمان على وجه الظرفية لكونها مفعولا فيه ومنه قوله تعالى والليل اذا بشى كفى الاستحان (وقد يستعمل) اى كلة اذا (اسما مجردا عن معنى الظرفية فى) (نحو اذا يقوم زيد اذ قعد عمرو) اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وقدمه الشيخ الرضى (وقد سبق اليه) اى الى جواز استعمالها ومنه (الاشارة) فى باب الكنايات حيث قال الشيخ الرضى انما لم اعترضه وقد مر ان الرجوع عند الشارح عدم ثبوته ولما فرغ من بيان اذا بالالف بعد الذال شرع فى بيان اذا بسكون الذال فقال (ومنها) (اى من الظروف المنبئة) (اذ) اى كلة اذا بسكون الذال وقوله (الكلمة) اشارة الى ان قوله (لماضى) صفة لكلمة اذا محو قوله تعالى واذا يكر بك الذين كفروا (وبناؤها) اى وجه بناء كلة اذا حاصل (لما) اى للوجه الذى (مر) اى ذلك الوجه (فى حيث) اى فى كلة حيث وهى اضافتها الى الجملة (او) وجه بنائها (لكون وضعها) اى وضع كلة ذ (وضع الحروف) اى مثل وضع الحروف اى كان الحروف وضعت لمعنى غير مستقل كذلك هذه الكلمة وان كانت اسما موضوعا للمعنى المستقل لكن استعمالها يحتاج الى ضم ضمنية وهى المضاف اليه قد يحى (اى قد تحى) كلة اذا (للمستقبل) اى مثل اذا بقرينة مجاز (كقوله تعالى فسوف يعلمون) اى الذين يجادلون فى آيات الله (اذا الاغلال فى اعناقهم) اى فى الوقت الذى الاغلال فى اعناقهم والقريئة قوله فسوف يعلمون لانها للمستقبل ولما كانت كلة اذا ظرفا له تكون للمستقبل ايضا ووجه استعمال اذ هنا لتزليل المستقل بكان الماضى فى تحقق الوقوع كما استعملت الافعال الماضية فى مثل هذا المقام فى المستقبل نحو ونفخ فى الصور وقال المصام ويمكن منع كونه فى الآية للمستقبل بجواز

النسبة كما لا يخفى على اصحاب البصرة (قوله) فـقـوـله بالنسبة متعلق بالمقصود المفهوم من المتيقن قيل توضيحه انه ليس متعلقا بالمتيقن والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المتيقن بالنسبة لشيء المعطوف بل هو متعلق بالمقصود المفهوم من المتيقن لانه عبارة عن قصد نسبتته الى شيء او نسبة شيء اليه وفى قوله المفهوم من المقصود احتمالان اى المفهوم من لفظ المتيقن او من المتيقن منه وهو الظاهر من كلام الشارح قدس سره لكن قوله اى كما يكون هو مقصود بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بهما متنافض لذلك فانه يلزم نفي كون المعطوف مقصودا واثبات كونه كذلك فى حالة واحدة وباعتبار واحد وكلام الشارح لا يقبل التوجيه فليكن بضبط ما هو الصواب وهوان الجمار والجورور متعلق بمقصود وليس المتيقن المذكور صفة النسبة حتى يكون معنى الكلام اى قصد نسبتته الى شيء اولية شيء اليه ويكون تعلق الجمار والجورور بالمقصود المنفهم منه كيف ولو كان كذلك لا يخرج به من الصفة

ان يكون لمطلق الوقت كأنه قيل فسوف يعلمون زمان الاعلال في اعتاقهم انتهى ويمكن ان
يوجد فيه شاهد آخر نحو قوله تعالى واذا قال الله يا عيسى ابن مريم انت قلت كافي تفسير التيسير
(ويقع بعدها) اي بعد كلمة (الجلتان) وقوله (الاسمية والفعلية) تفسير للجلتين على
طريق البديل وانما احتاج الى التفسير لانه يجوز ان يتوهم ان المراد من الجلتين الماضوية
والاستقبالية كافي اذا يعني ان كلمة اذ تدخل على الاسمية والفعلية الماضوية والاستقبالية
وانما يجوز وقوع الجلتين فيها (العدم اشتغالها) اي اعدم اشتغال كلمة اذ (على معنى الشرط)
وقوله (المقتضى) صفة للشرط وفاعله راجع اليه وقوله (اختصاصها) بالصب على انه
مفعول للمقتضى لوجود شرط العمل في المفعول وهو كونه باللام وقوله (بالفعلية) متعلق
بالاختصاص وهذا التوصيف كيان علة اختصاص ماعدا اذ بالفعلية يعني ان اذ غير مختصة
بالفعلية لانها غير مشتملة على معنى الشرط وغيرها من نحو اذ اغتصت بالفعلية لانها مشتقة
على معنى الشرط وكل ما هو مشتمل على معنى مختص بالفعلية لان الشرط يقتضى
اختصاصها بها (مثل كان ذلك) اي مثل قولك كان ذلك (اذ زيد قائم) وهذا مثل لوقوع
الاسمية (واذا قام زيد) وهذا مثل لوقوع الفعلية وانما صدر المثال بكان ذلك ليكون
شخصا لمعنى الماضى على اصل وضعها وقرجع في التزيل ووقوع الجمل الثلاث في آية
واحدة في قوله تعالى اذا خرجهم الذين كفروا اثنى اثنين اذها في الفاعل اذ يقول لصاحبه
ثم بين الش استعمال آخر لم يذكره المصنف فقال (وقديجي) اي لفظة اذ (لام مفاجأة)
كما استعمل اذ فيها (نحو خرجت فاذا زيد قائم ولقمة بحبيها) اي جي اذ في المفاجأة (لم يذكرها
المصنف) والانسب في المثال نحو ينادى فلان اذ زيد طالع حتى يوافق ما نقل عن الرضى
من انه قد يجي للمفاجأة والاغلب في جواب بينا اذ في جواب بينا اذ ولا يجي بعد اذ الا
الفعل الماضى وبعد اذ الا الجملة الاسمية والاكثر خلوجا بينهما عنهما ولذا لا يستفصحهما
الاصمى في جوابهما لكن خطي في انكار الفصاحة كذا في المصام وفي الامتحان واتى
اذا للمفاجأة فيدخل حينئذ الماضى ومثل بقوله ينادى فلان اذ طلع زيد ولا يجي ان هذا مخالف
لما نقل من انه لا يجي بعدها الا الاسمية ولعل مراده من حصرها في الاسمية انه في الاستعمال الا
غالب ومراد صاحب الامتحان جوازها على خلاف الاغلب ولعل الشارح لم يتعرض لوقوعها
بين بينا وبين الاختلاف الواقع بين الاصمى وغيره واتى بالجملة الاسمية في المثال للتنبيه على
الاستعمال الاغلب وقد يجي للتعليل فهو بمعنى اللام دون الوقت فكما نستعار اللام للوقت
استعار اذ للتعليل قال الرضى الاولى جعلها حيث ذكرها وكأنه للتردد في الاسمية لم يذكره الشارح
هنا (ومنها) اي ومن الظرف المبينة (اي واتى) وتوسيط الشارح قوله (وهما) للاشارة الى اذ
قوله (المكان) خبر للمبتدأ المحذوف وانما فسرهما كذلك وفيما قبل بتوسيط الكاشة للتفنن بمعنى
ان في مثل هذا يجوز كون الظرف المستقر صفة وخبر للمحذوف وكذا يجوز ان يكون حالا كذا
في المتعرب وقوله (استفهاما وشرطا) يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن في الظرف المستقر

والاشكيد وعطف
اليان لان كل واحد
من هذه التوابع مما قصد
نسجه الى شئ او نسبة
شئ اليه وهذا عمالا
سبيل الى الشك فيه بل
هو صفة العطف اي
المطوف بالحروف فعدم
انتهاض الحد انما هو
بان يكون المعنى على
ظاهر اللفظ قال المص
في الصرح خرج بقولنا
مقصود بالنسبة لصفة
والتوكيد وعطف البيان
لأنها ليست مقصودة
بالنسبة الا ترى انك
اذا قلت جاء زيد العاقل
فالق بالنسبة انما هو زيد
والصفة انما هي بها
لتوضيحه وشرطها ان
تكون معلومة ليصح
الايضاح بها وعلى هذا
القياس (اوله) وقوله
مقصود بالنسبة احتراز
عن غير البديل من التوابع
قبل لانها لم ينسب اليها
شئ ولا هي الى شئ
لاننا استنبينا غير مقصودة
كالبديل منه فادراج
القصد ليس لاصد
لاحتراز عن غير البديل
بل لبيان المشترك بينهما وبين
البديل ثم قيل فاعرف
القصد ولا عمل ولا ريب
في ان القائل قد مال
عن القصد والصرط
المستقيم مثل ما يوجد في
الشرح عن سواء السبيل
(قوله) واجيباء قبل
فهم هذا المعنى من كون

العلف مقصودا بالنسبة
مع متبوعه يعبد جدا
هل انه يرد عليه ان يدل
اللفظ مقصودا بالنسبة
مع متبوعه بهذا المعنى
وبالجملة انه لا يفرق في المعنى
بين قولنا جاء زيد حماره
وبين قولنا جاء زيد بل
حماره فجعل احدهما
داخلا في مفهوم
التعريف بهذا التعبير
دون الاخر محكم وليس
بشيء بل هو غير مستقيم
لان مدار الجواب تطلق
القصد بكليهما ومتبوع
اللفظ لفظ غير مقصود
اصلا بخلاف غيره مما
ذكره الا ترى ان
المطوف عليه بل مقصود
ابتداء والمطوف انتهاء
يشيدل الرأي فكلاما
مقصودان بهذا الطريق
(قوله) ولما تم الحدباء
ذكره جمعا ومعنا اردفه
لزيادة التوضيح قيل
يحتمل ان يكون قوله
يتوسط شروعا في بيان
حكم المطوف بعد تعريفه
سيما اذا ارد به التوسط
في اللفظ كما هو المتبادر
فيكون بيانا لعدم جواز
حذف العاطف وقد قال
المص قولنا بتوسط الخ
شرط بعد تمام الحدباء
الحدباء قبله قدم (قوله)
ولم يكتف قبل لعدم
الاكتفاء نكات منها
قصد زيادة التوضيح
ومنها بيان ما يقصد في
ايراد المطوف ومنها

وارى يكون محيزا من نسبة الظرف المستقر الى فاعله اى من حيث الاستفهام والشرط وان يكون
منصوبا على الظرفية اى وقت الاستفهام والشرط كما اختاره المصام بقرينة ما بعده وهو
قوله ومتى للزمان فيهما اى فى الاستفهام والشرط واختار الشارح اى الوجود حيث فسره
بقوله (اى حال كونهما للاستفهام والشرط) اى لذاتى استفهام وشرط كذا فى المصام او
بطريق تسمية الحال وهو ذاتها باسم المندلول وهو معناها كذا فى الامتحان ثم بين وجه
كونهما مبنيين بقوله (وبناؤهما) اى وجه بناء قلنا ان وائى حاصل (لتضمنهما) اى تتضمن
كل واحد من اين وائى (معنى حرف الاستفهام او الشرط) مثال تضمن اين حرف الاستفهام
(نحو اين زيدو) مثال تضمنها حرف الشرط (اين تكن اكن) مثال تضمن اين حرف الاستفهام
(اين زيدو) مثال تضمنها حرف الشرط (اين تجلس اجلس) اراد لشارح ان يذكر استعمالا
خاصا بانى فقال (وقد جاء) اى جاء فى الكلام تركيب (اين زيد) لا بمعنى الاستفهام عن مكان
زيد ولا بمعنى الشرط بل (بمعنى كيف) نحو قوله تعالى فانوا حزنكم اين شئتم اى كيف شئتم
بمعنى من اى جهة شئتم كذا فى اليساوى والقرينة الصارفة عن ارادة معناه الحقيقى هو وجود
فعل بعده مجردا عن معنى الشرط (و) جاء ايضا فى الكلام (اين القتال) لا بمعنى السؤال
عن مكانه بل (بمعنى متى) بمعنى للسؤال عن زمانه قال الرضى ولا فى ثلاثة معان استفهامية كانت
او شرطية احدها بمعنى اين الا ان معن فى الاستعمال ظاهرة او مقدرة ويحى اى بمعنى
كيف نحو اين فيكون ويحى اى بمعنى متى ولا يحى بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل انتهى
قال ابن قاسم المبادئ قوله ولا يحى بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل مخالف لما مثله الشارح
بقوله اين زيد وائى القتال وقال سبرى زاده والحق ما قاله الرضى ثم قال بعد ما رجع قول
الرضى بقى ههنا شئ وهو ان اين فى قوله تعالى اين لهم الذكربمى كيف على ما صرح فى الكشف
ولم يدخل على الفعل ثم قال ويمكن دفعه قليلا امل اقول وجه التأمل انه يجوز ان يكون
الفعل مقدرا بعد اين فى هذه الاية ويشعر بهذا تفسير اليساوى بقوله وكيف يتذكرون
والله اعلم (و) (منها) (متى) ووسط الش بين حرف العطف وبين متى بقوله منها للاشارة الى
ان قوله متى عطف على قوله ومنها اين بمعنى ومن الظروف المبنية متى وانما ترك المصنف لفظ منها
مهما للاشارة الى كمال اتصال متى بما قبلها من اين وائى فى كونها للمكان والزمان وقوله (للزمان)
ما صغلتنى بتقدير الكاشفة او خبر للمحذوف بتقدير هو للزمان او حال منه اى كاشا للزمان وقوله
(فيهما) ظرف لقوله للزمان بمعنى متى للزمان فيهما (اى فى الاستفهام والشرط) ومثال كونه فى
الاستفهام (نحو متى القتال) وفى الشرط نحو (متى تخرج اخرج) (و) (منها) (ايان) اى ومن
الظروف المبنية ايان (للزمان) اى الكاشفة للزمان او هى للزمان (استفهاما) اى حال كونها
للاستفهام وقوله (مثل متى) يريد به انه مثله فى كونه للزمان وللأستفهام وهذا كلام يشير به الى
ما ل كلام المص الى تسميه باللفظ اخصر منه مثاله (نحو ايان يوم الدين) فاين ظرف زمان خبره
مقدم ويوم الدين مبتدأ مؤخر (والفرق بينهما) اى بين متى وايان بعد وضع كل منهما للزمان

استفهاما (ان ايان مختص) اى مقصور (بالامور العظام) اى الامور التى تعظم عند المتكلم
 لكونها هائلة وعامة للكل (وبالمستقبل) اى ومختص ايضا بالزمان المستقبل (فلا يقال) اى اذا
 كان لفظ ايان مختصا بالامور العظام لا يقال (ايان قيام زيد) لان قيام زيد ليس من الامور العظام
 (و) لا يقال ايضا (ايان قدم الحاج) بل لفظ الماضى لا نسؤل عن زمان قدوم الحاج فى الماضى
 وليس هو سؤل الاعن الزمان المستقبل (بمخالفة متى) اى ايان ملابس بمخالفة متى (فانه) اى لفظ
 متى (غير مختص) اى غير مقصور (بهما) اى بالامور العظام والمستقبل بل يستعمل فيهما وفى
 غيرهما من غير الامور العظام ومن الزمان الماضى فيقال متى هذا الوعد متى قيام زيد متى يقوم
 زيد متى قام زيد ولما كان فى لغة ايان اختلاف بين اهل اللغة منه الشى بقوله (والشهور فيه)
 اى فى ايان (فتح الهمزة والنون) اى فتح النون (وقد جاء) اى فى غير المشهور (كسرهما) اى كسر
 الهمزة والنون وهى لغة سليم (ايضا) اى كجاء فتحهما وقال المصام قوله وقد جاء كسرهما ياد
 من هذه العبارة اى مجئ كسرهما كجئ فتحهما وليس كذلك انتهى بنى ان المتبادر منه ان
 كسرهما مع فى لغة واحدة وليس الامر كذلك لمباراة الرضى وهى ان كسرهما لغة سليم وقال
 الاندلسى كسر نون الة انتهى وقد يتبادر من هذه العبارة ان كلام الاندلسى متعلق باللغة
 المشهورة اعنى فتح الهمزة وحاصل ما تفيد عبارة الشى ان فتحهما لغة مشهورة وكسرهما
 معالفة غير مشهورة وما تفيد عبارة الرضى ان الة المشهورة فتح الهمزة مع فتح النون وكسرهما
 وان غير المشهورة منها كسر الهمزة والنون والمتبادر من احدى العبارتين مخالفة للآخرى
 (و) (منها) (كيف) (الكاشة) (للحال استفهاما) واما صرح الشى بتوسيط الكاشة ههنا
 ليكون اشارة الى المفارقة بين متى وايان وبين كيف فى كون معناهما لزمان فى ماسبق وللحال فى كيف
 ولما كان لفظ الحال موضوعا فى اللغة للزمان اعنى نهاية الماضى وبداية المستقبل وحمل بعض
 الشارحين وهو صاحب الوافية لحال ههنا على هذا المعنى اراد الشى العلامة ان يرد هذا الحال بان
 يفسره بقوله (ى) استفهاما (الحال التى وصفته) بنى المراد من الحال ههنا معنى الصفة ثم اشار
 الى باعث التفسير بقوله (فالمراد بالحال صفة الشى لازمان الحال كاتومهم بعض الشارحين)
 وهو صاحب الوافية حيث قال كيف لزمان الحال يقول كيف زيد بنى لتضمنه همزة الاستفهام
 وهو من ظروف الزمان عنده لانه سؤل عن حال المسئول عنه فى الحال اوفى حال التكلم
 بالسؤل انتهى ولعل منشا التوهم كونه مستعلا الطرف ثم ايد الشارح تفسيره
 بالقل عن صاحب الفصل فقال (قال صاحب الفصل وكيف جار مجرى الظروف) لا طرف
 (ومعناها السؤل عن الحال) لانه السؤل عن حال المسئول عنه فى الحال كما هو التوهم (قول
 كيف زيد اى على اى حال هو) وقال نجم الدين سعيد ما نصه قال تاه هذا المصنف كيف جار مجرى
 الظروف وليس بطرف اذ يبدل منه غير الطرف نحو كيف زيد اصحح ام سقيم بنى ولو كان
 طرفا لبدل منه الطرف نحو متى يوم الجمعة يوم السبت وهذا مذهب سيويه فانه عنده اسم
 لا ظرف وانما اجرى مجرى الطرف لانه بمعنى على اى حال والجار والمجرور والطرف متقاربان

انه اما ان يمد الحروف
 العشرة فيطول واما
 ان يحذف فتنقص معرفة
 المعلوم موقوفة الى
 وقت معرفة العشرة فى
 قسم الحروف واما ما
 ذكره فيمكن منع كون
 المعلوم على الصفة
 له ان يحذف عنهم كيف
 ولو كان كذلك لاستحق
 الرفع مرتين فاما ان يؤثر
 فى الرفع الوجود محلا
 القنضين فيكون اثر
 القنضين واما ان يقدو
 رفع لاحد القنضين ولم
 يقل به وليس بذلك لان
 المص صرح فى الشرح
 بان عدم الاكتفاء لما
 ذكره الشارح قدس سره
 حيث قال ولم استغن ف
 الحد بقول تابع بتوسط
 بينه وبين متبوعه اح
 الحروف العشرة لان
 الحروف قد تتوسط بين
 الصفات فلو حد العطف
 بذلك لدخل فيه بعض
 الصفات وما زعمه من
 امكان المنع لا ينجيه عليه لان
 الصفات فى نحو قوله
 بالهف زيادة للعارف
 الصابغ فالقام فالارب
 سواء فى صدق حدانمت
 المتبر بينهم عليه نقول
 لو كانت هذه معطوفات
 ايضا فاما ان يؤثر فى الرفع
 الموجود محلا للقنضين
 وكلاما باطل بالضرورة
 فتعين عدم دخوله فى
 المطلق احد التوابيع
 قوله وحكم المنس فى

وقال الاخفش وهو ظرف اذ تقدير كانه يقولك في حال مؤذن بذلك وترد عليه الحال
يعني الحال الاصطلاحية التحوية فانها مقدرة بقى مع الهاليت بطرف ثم هو معارض بصحة
تقديره على وبانه يحجب بالاسماء انتهى (و) هي قد (تستعمل) اى كلمة كيف (الشرط) اى معنى
الشرط مطلقا بل اذا كانت (مع) اعلى ضعف) اى على استعمال ضعيف (عند البصريين)
يعنى شرطية المقارنة بكلمة ما فى استعمالها فى الشرط عند البصريين (نحو كيفما تجلس اجلس
اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا) وهو عطف على قوله مع اى معنى استعمالها فى الشرط
غير مشروط بمقارنتها (عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس) وسببى فى بحث الحروف وان
كون كيفما من كمال المجازاة شاذ غير موجود فى كلام البلغاء ثم فصل الشا من اى انقال (فاركار)
اى ان وجد (بمده) اى بدلفظ كيف حال كونه للاسفهام (اسم فهو) اى فلفظ كيف
(فى محل الرفع بالخبرية) اى بسبب كونه خبرا (عنه) اى عن ذلك الاسم مثاله امر وهو
قوله كيف زيد (وان كان) اى وان وجد (بمده) اى بدلفظ كيف (فعلى نحو كيف جئت
فهو) اى فلفظ كيف (فى محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت اراك اوما شيا)
(ومنها) (اى من الظروف المبينة) (مذومند) والنسخة التى اختارها الشارح الهندى
ليس فيها اللفظ منها وقال فى الامتحان ذكرها نضى مذومند فى الظروف وان لم يكنا طرفين
لما يهتم به فى الدلالة على الزمان انتهى وسببى فى قوله الشارح ايضا بقوله اعلم
انهما الخ ما يؤيد النسخة التى اختارها الهندى وما قاله صاحب الامتحان (بينا) اى نضى
مذومند مع اسمان عند المصنف لكونهما ظرفين وان الاصل فى الاسم هو الاعراب
(لما وافقتهما مذومند حرفين) اى لما وافقتهما مذومند حال كونهما اسمين والمذومند حال كونهما
حرفين فى اللفظ والمعنى وهما شبه شئ بالحروف لكونهما مثل الحرف صورة ومعنى وكذا اللفظ
عن وعلى والكاف اذا وقعت اسماء اعلم ان مذمبى على السكون واذا التى الساكن يضم آخره
فقال هذا اليوم يضم الذال وفى بعض اللغات مضوم ابدا او كسر ميمه وميم من ذلغة سليبية والله
اعلم وقول الشارح (ويكونان تارة) توطئة لقوله (بمعنى اول المدة) وبيان بانه ظرف مستقر
خبر لكون وقوله تارة للاشارة الى انها يكونان بمعنى آخر كما سيجى معنى يكون هذان اللفظان
فى بعض الاوقات مستعملين بمعنى اول مدة (اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليها) او الفعل
الذى تقدم عليهما وهو ما رأيت فى قوله (نحو ما رأيت منذ او منذ يوم الجمعة) بالرفع فى يوم الجمعة
(اى اول زمان عدم رؤيتي) وهو مبتدأ (يوم الجمعة) بالرفع خبره والضمير فى قوله عدم رؤيت
راجع الى المفعول على ان الروبة مصدر مضاف الى المفعول وقاعله محذوف اى عدم رؤيتي
ايها وليس الضمير واجما الى ارائى الذى هو قاعله ما رأيت ليطابق المفسر المفسر وهذا خلاصة
ما قاله الصام من ان الضمير فى قوله فى التفسير اى اول زمان عدم رؤيت كضمير رأيت اى فى المفسر
وليس قاعلا ولا يتجه ان الظاهر اول مدة زمان عدم رؤيتي كما يتوهم انتهى ثم اراد المصنف
ان يفصل حكم ما كان بهذا المعنى فقال (فيليها) وقوله (اى يقع بهما) تفسير بالاولى وهو
وقوع شئ من غير فصل وقوله (اى بمذومند) تفسير لضمير التثنية والفاء فى فيليهما

شرح الفصل ولا شئ
فى شرح الفصل يشعر
بكون الصفة من باب
المطف حتى يلزم التخالف
بين قوليه (قوله) انه قال
فى مالى الكافية عبارة
هذه عرفوا المطف
بانه تابع بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة
وهذا برد عليه جاء زيدا
العالم والمائل فانه تابع
توسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف وليس
بمطف فى التحقيق وانما
هو باقى على ما كان عليه
فى الوصفية وانما حسن
دخول حرف المطف
لنوع من الشبه بالمطوف
لما بينهما من المتمايز (قوله)
قال بعضهم فيه نظر
وليس بشئ لان التوابع
كل واحد منها يختص
الاخر فلا يجوز ان يكون
شئ واحد فى حالة
واحدة لمتاوعطفا معا ولا
سبيل الى دعوى خروجه
عما كان عليه بدخول
الطائف لضرورة بقائه
على ما كان عليه اولافهذه
هى لضرورة التى تدعو
اليه قال الرضى يجوز ان
يعترض على حده بمثل هذه
الارصاف فانه يطلق عليها
انها معطوفة ويدغم فى
صورة دعوى انها فى
صورة المطف وليست
بمعطوفة والمطلوهم المطف
عليها مجاز (قوله) فكان
يلزم ان يكون هذا
المطوف ايضا تابعا كبدائل

للتفصيله وقوله (المفرد) الفاعل لقوله بليهما يعني اذ كانا بمعنى اول المدة وقع بعدها المفرد
 (اى الاسم المفرد) وهذا تخيير لموصوف المفرد احتراز اعلى الفعل المفرد وقوله (لا المتنى
 و) لا (المجموع) لبيان ان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمتنى ولا بمجموع ولما قصر الشئ المفرد
 ههنا بما يقابل المتنى والمجموع توهم ان ما وقع المتنى بعدهما من المثال غير صحيح فاحتاج الى
 تأويل لفظ المفرد بما يشمل لما وقع فيه المتنى فقال (حقيقة) يعنى المراد بالمراد المقابل للمتنى
 والمجموع اعم من ان يكون مفردا حقيقة (كالتال المقدم) يعنى قوله ما رأيت مذ يوم الجمعة
 لان الاسم الذى وقع بعدهما فى هذا المثال يوم الجمعة وهو مفردا حقيقة (او حكما) اى
 او يكون المفرد مفردا حكما واز كان متنى حقيقة (نحو ما رأيت مذ اليوم ما ان اللذان صاحبنا)
 بفتح الباء اى كان مصاحبان او يسكون الباء اى وقع المصاحبة بينى وبينه (فيهما) اى فى
 هذين اليومين ولما كان المقصود ههنا من اول المدة اول مدة الزمان الذى هو زمان عدم
 الرؤية فالمقصود هو اخبار اول هذا الزمان فالاول هذا الزمان هو الزمان الذى وقعت فيه
 المصاحبة وهو اليومان والى هذا اشار النارج بقوله (اى اول مدة عدم رؤيته هذان
 اليومان) وقوله (فإدام) الخ شرع فى بيان ان المتنى من اليومين ليس عددهما بل المقصود به
 الامر الواحد لانه مادام (لا يلاحظ هذان اليومان او امر واحد لا يحكم عليهما) اى على
 اليومين (باولية المدة) بناء على ان محلة الحمل اتحادا للبدا والخبر فى الخارج بقوله (لان اول
 المدة) الخ دليل لقوله لا يحكم ولا يحكم وقرر الكلام ان اليومان يلاحظ امر واحد لانه لو لم
 يلاحظ لا يحكم عليهما باولية لكنه يحكم فثبت انه يلاحظ امر واحد اما باللازمة
 فلان اول المدة (انما يكون امر واحد الاثنيتين) فى صورة المتنى (او اشيا) فى صورة
 المجموع ، قوله (فى المتنى والمجموع) الخ تفرع يعنى اذا ثبت ان يكون ما يصبر عنه بل اول المدة قاسرا
 واحدا فثبت ان المتنى والمجموع (اذا واقعا اول المدة) بان يكونا خبرين عنه وبمحلا عليه
 (يكونان) اى يكون ذلك المتنى والمجموع (فى حكم المفرد) لانه يعبر عنهما بالمفرد وهو اول
 المدة ههنا وقوله (المعرفة) صفة المفرد ثم اراد تميم المعرفة للمعرفة الحقيقية والحكمية
 فقال (حقيقة) اى سواء كان ذلك المفرد معرفة فى الحقيقة (كالتال المقدم) يعنى اليومان المذكور
 فى قوله ما رأيت مذ اليومان (او معرفة) حكما) اى فى الحكم لا فى الحقيقة (نحو ما رأيت مذ يوم
 لقيتني فيه) فان قوله يوم ليس بمعرفة فى الحقيقة لكنه لما اكتسب التخصيص بوقوع ملاقة
 الخاطب فيه صار مينا وانما يكفي كون المعرفة حكما فى الجواز (لحصول التمين المقصود من كونه
 معرفة وانما كان التمين) بوجه ما (مقصودا لانه) لو لم تمين الوقت لكان مجهولا ولا يخفى انه
 (لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل) بوجه ما قصد اعلامه اى زيادة على تمين اول
 الزمان الذى فهم من الفعل وقوله (لان اولية وقت ما زمان مدة الفعل معلوم بالضرورة)
 دليل لقوله لا فائدة فى جعل الوقت المجهول لانه يجوز ان يتوهم ان فى جعل الوقت المجهول
 اول مدة فعل فائدة توهم تمين وقت ما من الاوقات للفعل لان كل زمان له اول وآخر فيثبت
 تكفى افادته من غير تعيين فاراد دفعه بان الفائدة ما يترتب على الفعل فيلزم ان يكون

فيه ان المطف على المؤكد
 ايضا يستلزم ان يكون
 المطفو مؤكدا لما ذكرنا
 ولنت خبير بان ذلك اى
 ما ذكره الشارح قدس
 سره كلام الرضى بينه ولا
 يرد عليه هذا الاعتراض
 لانه لا يحصل للمؤكد معنى
 يسبب التأكيد حتى يكون
 هو والمطفو يشتركان
 فيه فانه كان الاعتراض لفظي
 ودفع محذور كما عرفت
 بخلاف التأكيد فان معناه
 قائم به (قوله) لانه قد طال
 الكلام بوجود الفصل قبل
 هكذا فى النسخ والظاهر
 بوجود الفصل او بطول
 الكلام بالمفصل قوله فحسن
 الاختصار فيه ان طول
 الكلام حاصل لو اخر
 الفصل عن المطفو مع
 انه حين التأخير يتعين
 التأكيد فانه اذا قل
 ضربت انا وزيد اليوم
 يطول الكلام كطوله اذا
 قبل ضربت انا اليوم وزيد
 فالوجه ان يقال جواز
 المطف على ما هو كالجزم
 من الفعل احتراز من
 طول الفصل بين المطفو
 والمطفو عليه ولقد
 اصاب فى دعوى ظهور
 الفصل بدل المنفصل لكنه
 اخطأ فى الاعتراض على
 قوله فحسن الاختصار
 لظهور ان قوله ضربت
 اليوم وزيدا خسر من
 قوله ضربت انا اليوم
 وزيد فحسن قوله
 الاختصار بترك التأكيد

وطهران ما ذكره القائل
من قبيل الاوهام فانه اذا
اذقلت ضربت اما وزيد
اليوم لا يكون غامض فيه
اولا يكون اليوم فعلا
فان المعنى بوقوع الفعل
ان يوجد امر فاصل بين
المعطوف والمعطوف عليه
وماليس كذلك فليس
بذلك اى ليس فصلا
(قوله) والجرور لا يتصل
من جاره سواء كان ضميرا
او ظاهرا كما صرح به
الرضي وغيره وما قيل هذا
ينقض بقوله تعالى فبارحة
من الله الآية وبقولهم
ضربنى من غير ما جرم
فليس بمستقيم لعدم
اتصال الجرور في هذين
المثالين بحسب الحقيقة
(قوله) بدليل قولهم ينى
وبينك اذ بين الاضاف
الا الى العدد قبل هذا انما
يصير دليلا لولم يكن زيادة
بين الا في صورة العطف
على الضمير وليس كذلك
لشيوع استعمال مثل بين
زيد وبين عمرو والا ان
يقال هذا ايضا من قبيل
اعادة الجار من غير
ضرورة كما في السلف
على الضمير وليس من
سلامة الفهم لان الفرض
اقامة الدليل على كون
الثاني كالعدم بانه لو لم يذكر
ايضا لظهر المراد وحصل
المعنى كما في المثال المذكور
اذ لا يتصور ان يكون
هنا بيان بين النسبة الى
انكلم وحده وبين

مفيد الفير ما اقادة الاول فارلية وقت مذمعلوم بالضرورة فلا حاجة الى اقامته فيحتاج الى
فاضة زائدة في ذكر اول المادة بمذموم وهذا الذكر انما هو لتعيين ذلك الاول المفهم من الفعل
ثم شرع في بيان الاستعمال الثاني فهما فقال (و) (تارة يكونان) (بمعنى جميع المدة)
وقوله بمعنى عطف على قوله بمعنى اول المدة ولذا وسط الشارح بين المعطوف والمعطوف
بقوله تارة يكونان وقوله (اي جميع مدة زمان الفعل) المتقدم للاشارة الى ان المراد بجمع المدة
جميع مدة زمان الفعل المتقدم عليهما كما تقدم يعني تكون مذموم تارة بمعنى جمع المدة كما يكونان
بمعنى اول المدة (فليهما) (اي مذموم) اي فحينئذ يلها (المقصود) وتفسير الشارح بقوله
(اي الزمان الذي قصديانه حال كونه ملتبسا) (بالعدد) للاشارة الى ان الالف واللام
في المقصود موصول والى ان الباء في قوله بالعدد ليست بصلة للمقصود ولا ظرف اقويل
الظرف مستقر حال من الضمير الذي هو نائب الفاعل الراجع الى الموصول والى ان المضاف
محذوف اى بيان ذلك الزمان لانه هو فعل القاصد لان الباء في قوله بالعدد للمصاحبة يعنى
بمعنى مع يعنى بلى مذموم منذ الزمان الذي قصديانه مع العدد وهذا التفسير مأخوذ من قول
الرضي حيث قال ولولم يأول بهذا لكات العبارة فليهما المقصود به العددا انتهى وتحقيق
هذا ان المتبادر من كلام المص من دخول الباء في العددين المقصود من العدد هو بيان الزمان
وفيه اشكال لان المقصود ههنا هو البيان المذكور والعدد معاقراد الرضى ان يدفع اشكال
عن العبارة يحملها على المعنى الغير المتبادر وتبعه الش العلامة واما الفاضل العصام فدفعه ببقاء
العبارة على المتبادر يعنى على كون الباء صلة وبالتجريد بان المراد بالعدد اسم العدديين يليهما
الزمان الذي قصد هو باسم العدد بقرينة جملة مقصودا به والكون مقصودا به ان اللفظ
وانما شان المبنى كونه مقصودا انتهى ثم قال واختار يعنى المص المقصود بالعدد يعنى انه قال
المقصود بالعدد ولم يقل باسم العدد ليشتمل المتنى والجموع المفرد المقيد بالوحدة نحو
مارأيت مذموم ومذمومان لانها ليست باسم العدد بل هي اعداد لكونها تقيده المقصود بالعدد
من تقيده الآحاد (اي بعدده المستغرق) اي بعدده الذي يستغرق (جميع اجزائه) اى جميع
اجزاء زمان الفعل السابق وانما فسر الش قوله بالعدد بهذا التفسير لبيان الفرق بين ما كان
بهذا المعنى لان المراد في قولنا مارأيت مذموم الجملة بالمعنى السابق ان الرؤية منقطعة في يوم
الجمعة بعد ان تكون متحصلة في جزء منه بخلاف ما اراد به هذا المعنى لانه يراد به ان الرؤية
متتية في جميع اجزاء يوم الجمعة فالعدد مستغرق الثاني دون الاول ثم اكده الاستغراق بقوله
(بحيث لا يشذ) اى لا يخرج (منه) من العدد المذكور (شئ) نحو مارأيت مذمومان (قوله)
(اي جميع اجزاء ممددة زمان عدم رؤيتي) تفسير المعنى مذموم (قوله) (يومان لا يزيد ولا نقص) بيان
لاستغراقه وفرق صاحب المتوسط بين الزمان الذي في السابق وبين ههنا بان الزمان الذي
في الاول هو الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا للمعنى والزمان الذي في الثاني يصلح ان يكون
جوابا لكم بمعنى اذ قيل متى عدم رؤيتك تقول مارأيت مذموم الجمعة اذ قيل كم عدم رؤيتك

قول مذموم ان فسئل في الاول عن حد الزمان وفي الثاني عن عدده ولما فرغ المصنف من بيان الاستعمال المشهور لمذموم منشرح في بيان بعض الاستعمالات القليلة فقال (قديع) ولما ذكر ههنا لفظ الوقوع وهو اعم من الولي وغيره فسر الشارح بقوله (بعدها) اي بعده مذموم وسواء كانا بمعنى الاول او بالمعنى الثاني ليخص الوقوع بمعنى الولي (المصدر) (نحو ما خرجت مذمومك) فتقديره على المعنى الاول اول مدة زمان عدم خروجي زمان ذهابك وعلى الثاني جميع مدة عدم خروجي مدة ذهابك (او الفعل) اي وقدر يقع بعدها الفعل (نحو ما خرجت مذمومك) فالتقدير على الاول ايضا اول مدة عدم خروجي زمان صدور الذهاب منك وعلى الثاني جميع مدة عدم خروجي زمان صدور الذهاب منك يعني اوله وح اول الذهاب و آخره مع آخره وقال المصام الادوي والجملة يعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما توهمه عبارة (او ان) ولما كان مراد المصنف بهذه الكلمة افظا شاملا لما هي المثالة والخففة بقرينة جواز الاستعمال بكل منهما فسر الشارح بقوله (اي ما كذب) يعني ليس المراد بان هي ما كانت مثقلة داخلية على الاسمية او مخففة داخلية على الفعلية على النعنين لاحديهما بل المراد به ما كذب (على هذه الصورة) يعني بالهززة والتون (مثقلة كانت) بان قرئت بتشديد التون (او مخففة) بان قرئت بسكونها لا شرا كما هي في الاقتضاء لتأويل ما بعدها من الجملة بالمفرد ولا شك ان تلك الصورة شاملة لهما ومثال المثقلة (نحو ما خرجت مذمومك ذاهب) وتقديره على المعنى الاول اول مدة عدم خروجي زمان ذهابك وعلى الثاني جميع مدة عدم خروجي زمان وقوع الذهاب منك ومثال الخففة قوله (او ما خرجت مذمومك ذهبت) والتقدير في الوجهين كالاول وانما اورد المثال ههنا بدون الواو كما هو الظاهر للاشارة الى ان حمل هذه الصورة على هذين الوجهين اعنى على المثقلة والخففة انما هو بالتزديد لانه لا يمكن الحمل عليهما جمعا ولما كان في هذا الباب وجه آخر وهو وقوع الجملة الاسمية بعدها بادخول حرف من حروف المصدر اشار الشارح اليه بقوله (او الجملة الاسمية) اي او وقع بعدها الجملة الاسمية (نحو ما خرجت مذمومك مسافر ولم يذكره المص) اي لم يذكر المصنف وقوع الاسمية (لكن) النسبة الى وقوع غيرها ثم عطف المص قوله (فيقدر) على قوله يقع اي قديع بعدها المذكورات من المصدر وغيره فتقدر حيثنذ (بعدها) اي بعده مذموم (زمان) اي لفظ زمان او بمعناه نحو ساعة او وقت او يوم اوله لتوسيع لهما القرينة فلذا انكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان المضاف كذا في حاشية المصام (مضاف) الى احد هذه الامور من المصدر وان الفعل وانما يقدرك ذلك (ليصح حمل ما) اي حمل المصادر التي (بعدها) اي بعده مذموم (عليهما) اي على مذموم حملتا وطائلا ان مذمومين عبارتان عن الزمان فلا يحتمل عليهما الا ما هو معنى الزمان حتى يوجد الاتحاد الخارجي بينهما (فكان التقدير في تركيب) (ما خرجت مذمومك) ان قول (مذمومك ذهابك) قس (على هذا انقياس فيما بقى) من قولك ما خرجت مذمومك وما خرجت مذمومك ذهابك او مذمومك ذهبت وقال ابن

آخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان اليينية اخر يقتضى طرفين ولاساس كذلك يكون بين زائدا في صورة العطف على الضمير او في غير هذه الصورة كالايجنى على ذي الفطرة السليمة (قوله) مستدلين بالاشعار قيل فيه اشعار لضعف استدلالهم لكن لا يقتصر استدلالهم على الاشعار بل استدلالهم بالقرآن العظيم ايضا وهو قوله نعم تسالون به والارحام وانت خير بانه لاشعار فيه لما زعمه لان مدار ما ذكره من القواعد النحوية استعمال العرب العرباء واشعارهم وانما لم يتعرض لهذه الآية الكريمة لما قيل من انه غير متين لوقوعه للعطف لاحتمال كون الواو لقسم بخلاف قوله فاذهب فابك والايام عن مجب فامتنين له لكنه مدفوع بانه شاذ لا يقاس عليه ولا يميل الى احتمال ان يكون الواو لقسم لان مراد الشاعر ان هذا ليس بسبب منك ومن الايام انما ذكر الايام ههنا لقدم فلا يقسم بها ويدل عليه اول البيت وهو فاليوم قربت تمهجوننا وتشتتنا فاذهب قال الرضى ولا دليل لهم في ذلك اذ الضرورة حاملة ولا خلاف معها اذ

ولا يجوز ان يكون الواو
فالظن الجليل قسم لانه
لا يكون اذن قسم السؤال
لان قبله واتقوا الله الذي
تسألون به وقسم السؤال
لا يكون الامع الباء قال
وكون الارحام محرورا
اعما هو في قراءة حمزة
والظاهر ان حمزة جوز
ذلك بناء على مذهب
الكوفيين لانه كوفي ولازم
تواتر القراءات السبع هذا
والعجب من الهندي انه
قال وقوله تعالى تسألون
به والارحام شاذ فان هذا
مما لا يجترى عليه المني اللهم
الا ان يريد ان هذا في
القراءة العادة لكنه غلط
لانهم من احدى القراءات
السبع وقد ذهب اكثر
العلماء الى تواترها والا
حسن عندي ما قيل ان الباء
مقدور والجر بها كما هو
المختار في نحو الله لا فعلن
فانهم جوزوا عمل حرف
الجر المذموم مطلقا والقول
بانه لو ظهر الجار فاعمل
للاول ساقط اذا العمل
قضى في الاصح كما في
المعجم والحرف الزائد في ثم
اسم السلام وكفى بالله
(قوله) جاؤى كلمهم اقبل
فيه انه لا اشكال في جواز
جاؤى كلمهم وجواز مجيئى
جاءك لوجود الفصل
فالاولى التثنية بمجاؤا
كلمهم زيد او اجبت جاءك
زيدا وليس بجى لان
الكلام في الفصل بالفتل
(قوله) وقوى اورده عليه

مالك في نكتة وتقدير هذا في المصدر وان صحح لانها مفردان فحذف المضاف واقیم المضاف
اليه مقامه واما تقديره قبل الفعل فليس مذهب سيدويه لان الزمان يكون مضافا الى الجملة لان
الفعل اذا وقع بعدها كان جملة فيلزم حذف المضاف واقامة الجملة المضاف اليها مقامه كالمضاف
اليه وقيام الجملة مقام المفرد والمضاف اليه ضيف لقلة الاضافة الى الجملة فلا يلحق بالكثير
المطر داتسى والمافرغ المص من بيان اقسام مذومند واقسام ما بعدهما شرع في اعرابها ما واعراب
ما بعدهما مع التنبيه على وقوع الاختلاف بين الجمهور والزجاج في التبيين فقال (وهو) (اي
كل واحد من مذومند) حال كونهما (اسمين) اي لاحرفين وانما فسر به بكل واحد ليصح افراد
الضمير الراجع اليهما (مبتدا) وقوله (وهما معرفتان) جواب للمقدّر يعني كأنه قيل لم يجوز
ان يكونان مبتدئين مع ان شرط المبتدا ان يكون معرفة او نكرة مخصصة اجاب عنه بان شرط
المبتدا موجود فيهما الاتم ما وان لم يكونا معرفتين بالنظر الى ذاتهما لكنهما معرفتان بالنظر الى
ما لهما (لكنهما) في تأويل الاضافة لانها اما بمعنى اول المدة او بمعنى (جمع المدة) كما عرفت
وعلى التقديرين يكونان معرفتين بالاضافة (وخبر ما بعده) وقوله (اي خبر كل) واحد
(منهما) تفسير لم يرجع ضمير وخبره وقوله (ما يقع بمد) اي بعد كل منهما تفصيل لصلته ما بانها
لفظ بعده بتقدير يقع (خلافا للزجاج) اي بخالف هذا القول خلافا للزجاج يعني بعد
الاتفاق على ان احدهما من كل واحد منهما ومن ما بعدهما مبتدا وخبر لكن المبتدا عند
الجمهور مذومند وخبره ما بعده وعند الزجاج على العكس وانما خولف هذا القول (فانهما)
اي لان مذومند (عنده) اي عند الزجاج ليسا مبتدأ بل هما (خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد
عليه) اي على الزجاج من طرف الجمهور (انه) على هذا التقدير (يلزم ان يكون المبتدا في
مثل قولك مذومنان نكرة) وهو يومان (والخبر) وهو مذومند (معرفة) لكونه اما بمعنى
اول المدة او بمعنى جميع المدة كما سبق (وذلك) اي كون النكرة مبتدأ والمعرفة خبرا (غير جائز)
بالاتفاق وكما ورد عليه هذا برده عليه ايضا انه غير جائز من حيث المعنى ايضا لان المقصود هو
الاخبار عن اول المدة او جميعها بانه يوم الجمعة او يومان لان المقصود هو الاخبار عن يوم
الجمعة بانه اول المدة او جميعها ولا ورد على المصنف ان بين كلاميه مخالفة من جهة ان مذومند
كانا طرفين على ظاهر قوله ومنها مذومند وهذا يقتضى ان يكونا خبرين لامبتدئين لان
الظرف اذا وقع في التركيب يسمين للخبرة فقوله وهو مبتدأ يخالف هذا اراد الشارح
ان يدفع هذا اليراد بقوله (واعلم انهما) اي مذومند اذا كانتا مبتدأ وخبر فهما (اسمان
صريحان لا طرفان) لانهما ليسا بتقدير في و اذا كانا كذلك (فلا يصح عد هما) اي عدم
ومند (من الظروف المبينة) كما سبق التنبيه عليه بانه على النسخة التي اختارها الش
(الان يراد بطرفتيهما كونهما من اسماء الزمان) يعني ان المراد من عد هما في
عدد الظروف كونهما اسمين صريحين وضما لزمان (لانهما يقعان طرفين) بمعنى
ان لفظي مقدور فيهما كما في سائر الظروف وقوله (في تراكيهم) متعلق بيقعان (ومنها)
(اي من الظروف المبينة) (لدى) ولما جاء في لدى لغات اشار اليها المصنف فاحداهما لدى

(بالالف المقصورة) (ولدن) (فتح اللام وضم الدال وسكون التون) وقال الرضوي (قوله)
عند ساكنة التون هي المشهورة ومناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح ومن لدن
حكيم ومناها اول غاية زمان او مكان وقلما تارقهما من فاذا اضيفت الى الجمله تمحضت للزمان
ثم قال ولدي بمعنى لدن الان قال لدن ولغايتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فكنا يلزمها
من اما ظاهره وهو الاغلب او مقدره فهو معنى من عند او ما لدى فهو معنى عند ولا يلزمه معنى
الابتداء بانتهى ولكونهما اصلين في الجميع واكثر افرقة فرق بينهما وبين ما بعدهما قوله (وقد
جاء لدن) (فتح اللام وسكون الدال وكسر التون) (ولدن) (فتح اللام والدال وسكون
التون) (ولدن) (بضم اللام وسكون الدال وكسر التون) وهذه كلها بالتون وقد جاء ضمير
التون وهو قوله (ولد) (فتح اللام وسكون الدال) (ولد) (بضم اللام وسكون الدال)
(ولد) (فتح اللام وضم الدال) وهذه سبع لغات مع ان فيها ثمان لغات فبقى في بيان
الشارح لغة لدن فتح اللام وكسر الدال لكونه في صدد التقييد واما ما من قلعدم قيده بشئ
اكتفى بقوله لدن من غير اشارة الى حركات الدال فيحتمل التقييد بالفتح والكسر في الدال
واما لم يكتف في بيان لدن بضم الدال ايضا بالتقييد بان قيد الدال بحركات ثلاث مما لا يفوته
التنبيه على اصالة لدن بضم الدال كذا في المعاصم ثم شرع الش في وجه بنائها فقال (وبناؤها)
اي بناء لدى وما بعدها وانما فسرنا اضمير كذا لما قال بعض المحشين ان ضمير بناؤها راجع
الى لدى وما بعدها كما يدل عليه قوله الاتي والفرق الخ يعني ان الش مثل في بيان الفرق بقوله
لدى زيد اولدن زيد ولو لخص الضمير بلدى لكونها اصلا لم يناسب التثنية بلدى يعني بناء
المجموع حاصل (لوضع بعضها) اي لكون بعض لغاتها هي لدوله ولدي يعني ما كانت غير التون
والالف موضوعات (وضع الحروف) في كونها موضوعات على حرفين لمن وعن وان كانت
مشتركة في المعنى بخلاف لدى ولدن فانها موضوعات كوضع الاسم يعني انها على ثلاثة احرف
(وحل الباقية) اي وحل ما بقى من هذه الثلاثة من البعض الذي لم يكن على وضع الحرف (عليه)
اي على البعض الذي وضع وضع الحرف من حل الظاهر على الظاهر في المعنى ثم اشارة الى
اشتراك الكل في المعنى بقوله (وكلمها) اي وكل واحدة من اللغات المذكورة (بمعنى عند) اي
ملازمة بعضها في الجمله وانما قد ناقشنا في الجمله الثلاث على بيان الفرق فان معنى قوله وكلمها
بمعنى عند في اصل اللغة والفرق بينهما في استعمال حيث قال (والفرق) اي الفرق بين كل منها
وبين عند (انه قال) اي في عند (المال عند زيدا) اي في المال الذي (يحضر عنده) اي
في كيسه وبيته (وفيا) اي ويقال ايضا في المال الذي ليس عنده بل (في خزائنه) اي في خزائن
زيد (وان كان) اي ولو كان ذلك المال (غائبا عنه) او عن حضور زيد (ولا يقال) اي ولا يجوز
في باب لدى ان يقال (المال لدى زيدا ولدن زيدا لافيا) اي في المال الذي (يحضر عنده) لافيا
يكون غائبا او في خزائنه ولذا قال عنده ولا يقال لدى لافيا لانه المكان (وحكما) اي
وحكم كل من اللغات بحسب العمل (ان يجز) على صيغة المجهول ونائب فاعله تحت راجع

ان الظاهر وهو (قوله)
من الاحوال العارضة
بالنظر الى ما قبله اولى ان
يقول نظر الى غيره كافي
قوله وكذا المطوف عليه
في حكم المطوف في
الاحوال العارضة بالنظر
الى نفسه وغيره لان توانا
زيد هو القائم وهو
مضروب في حكم زيد
في الاحوال العارضة له
بالنظر الى القائم من كونه
مبتدأ واجب التصريف
مصورا في القائم بضمير
الفصل واعلم ان قوله
وكذا المطوف محتمل ان
يكون من جهة صياغة المتن
ويحتمل ان يكون من جهة
مسئلة ذكرها الشارح
لاستيفاء المسئلة والثاني
اوجه لانه على الاول يكون
اعتبار امر في صياغة النص
لا لظهوره من غير ضرورة
ثم اعلم ان الشارح قد افرط
في التكلف في تصحيح كلام
التي كاترى ولا يحتاج
اليه لان معناه ان المطوف
في حكم المطوف عليه في
التركيب لكل ما يستحق
المطوف في التركيب
يستحق المطوف في يازيد
وبعد الله يستحق المطوف
عليه على تقدير كونه مضافا
النصب فكذا المطوف في
يازيد والحارث يستحق
المطوف عليه لو كان به
لام الاتصال عن كلمة يافكذا
المطوف والكل كاترى
لان مراد الشارح اعادة
مادة العروض من اي جهة

الى المجرور المتفهم منه وقوله (ها) اى بكل من اللغات المذكورة متعلق بقوله يجر والباء سببية
وقوله (على الاضافة) ايضا متعلق به يعنى حكم كل واحدة من اللغات المذكورة فى الاعراب
بحسب ما يبعد ما نكون مضافة الى ما بعدها وان يكون ما بعدها مجرورا بها على الاضافة (نحو
المال لدى زيد) وهذا الحكم فى اكثر لغات العرب (وقد ينصب فى بعض لغات العرب بـ (لدى)
اى بلفظ لـ (من بين تلك المذكورات) (خاصة) اى خص النصب بـ (لدى) لا بغيرها من البقية وقوله
(غدوة) نائب الفاعل لقوله ينصب يعنى ينصب لفظ غدوة (خاصة) بـ (لدى) خاصة على التمييز
(سماعا) اى حال كون ذلك النصب من جهة السماع من العرب (تشبها لونها) اى لتشبيه نون
لـ (نون) التثنية فى مثل رطل زينا) فصار لـ (ن) كـ (أ) اسم تاء بالتثنية فصار ما ملأنا ناصبا لـ (ن) يميزها
وهو لفظ غدوة قال الرضى فصبها تشبها بالتمييز او تشبها بالمفعول فى نحو ضارب زيد انتهى
وفى نكت ابن مالك ان النصب على التمييز وكذا نقله الدمامى عن المفتى لابن هشام واختاره
الشارح العلامة ثم اراد الشارح ان يبين دليلا يدل على كون نون لـ (ن) كـ (أ) فقال (ولذلك)
اى ولكون نون لـ (ن) كـ (أ) على صيغة المجهول اى النون (عنها) اى من كلمة لـ (ن)
(ويثبت) وكذا على صيغة المجهول اى تحذف النون تارة وتثبت اخرى حال كونها مع غدوة كما
هو شأن سائر الاسماء التامة المتونة مع التمييز اعلم ان المصام ذكر فيه توجيها حاصله ان حذف
النون من قوله لـ (ن) غدوة ان كان قبل مقارنتها بغدوة يحمل على حذف التثنية كافى سائر الاسماء
المتونة تارة قلنا مع وانباتها اخرى وان كان الحذف بعد مقارنتها بغدوة يحمل على ان حذفها كحذف
التثنية فى الاسماء التامة المتونة انتهى يعنى ان حذف التثنية منه جائز فى كل حال سواء حذف
بعد كونه اسما تاما او قبله وقوله (ولكون غدوة) عطف على قوله ولذلك يعنى ان حذف النون
وانباتها من لفظ لـ (ن) عند مقارنتها بكلمة الغدوة كما يكون جائزا لكونها مشابهة للتثنية كذلك
يجوز لكون غدوة (اكثر استعمالا من سحرة) بضم السين وسكون الحاء وهى السحرة الاعلى
يعنى ان لـ (ن) اذا نصبت بلفظ سحرة وقيل لـ (ن) سحرة لم يحذف النون منها (وغيرها) اى
وغير السحرة وهذا يشتر ان حذف التثنية بعد مقارنتها بغدوة لان كثر الاستعمال كانت
كالدليل على تعيينه للتمييز (و) منها (قط) ترك الشئ ههنا تفسير مرجع الضمير فى قوله ومنها واعلم
وجه تركه عدم تلك الكلمة فى النسخة التى وصلت الى الشارح كما هى اكثر النسخ التى وصلت
الى غيره من الشراح ويحتمل ان يكون لفظ منها من كلام الشارح وانما زاده لتصحيح عطف قوله
قط على قوله لـ (ن) كما هو الايق ههنا لقوله منها خبر مقدم وقط مبتدأ مؤخر ولما اختلف اللغات
فى لفظ قط واحتمل رسم ما ذكره المص الكلى اراد الشئ ان يفسره على وجه يشمل الكل فقال
(مفتوح القاف) اى حال كون اللفظ الذى اشتمل القاف والطاء مفتوح القاف (ومضموم
الطاء) اى ومضموما طاء (المشددة وهذه) اى وهذا اللفظ بهذه الصفة (اشهر لغات)
اى لغات قط ولكونه اشهر يحمل كلام المصنف على هذا ثم شرع فى بيان اللغات الاخرى بقوله

حصلت هذه الاحوال له
وكلمة غير لثوقه والابهام
مما لا يقيد هذا البيان ويعد
حصول المطلوب حسن
التعري بما هو تانيا فقال اولاً
بالنظر الى ما قبله وتانيا
بالنظر الى نفسه وغيره
ودعوى حصول بعض
الاحوال له مما اخرت
باطلة والاستدلال على
ذلك بزيده القائم وعمره
وباعتبار ان مرافقه فى
حكم زيد فى الاحوال
العارضة له بالنظر الى القائم
من كونه مبتدأ واجب
التعريف محصورا فيه
القائم بضمير الفصل فانس
لانه لا يحتوى على الحكم
بالمحصار القائم فى زيد
والمحصار فى عمرو وهذا
تناقض بين وايس مراد
الشارح تصحيح كلام المتن
وتوجيه ما ذكره حتى يمد
من باب التكلف فانه صحيح
فى نفسه بل هو اخصار
ما ذكره الرضى فلذلك
كلامه حق يبين مراد
الشارح قدس سره قال
لا يزيدون بقوله ان
المطوف فى حكم
المطوف عليه ان كل
حكم ثبت فمطوف
عليه مطلقا يجب ثبوته
للمطوف حق لا يجوز
عطف المعرفة على التكرار
و بالعكس وعطف
المربط على المبني وبالعكس
وعطف المفرد على التثنية
او المجموع وبالعكس
المراد به ان كل حكم يجب
للمطوف عليه بالنظر الى

(وقد تحذف الطاء المضمة) فصار قبط فتح القاف وضم الطاء مخففة (وقد يضم القاف) أي قاف كل من اللغتين فصار يضم القاف والطاء مخففة (اتباعاً) يعني لا لاصالتهما بل لجلد القاف في كل منهما تاباعاً (المضمة الطاء المشددة) كافي اللغة الأولى (أو المخففة) كافي اللغة الثانية فيحصل منها أربع لغات الأولى اللغة الأشهر والثانية الغير الأشهر وهما أصلاً والثالثة فرع الأولى الأشهر والباقية فرع الثانية الغير الأشهر ثم ذكر لها لغة خامسة غير أصل ولا فرع لأحد الاصحاب فقال (و) قد (جاء قط) حال كونها (ساكنة الطاء) من غير تشديد وإنما حمل الشرح بيان حركة القاف لكونها معلومة في الجملة من قوله (مثل قط الذي هو اسم فعل) فانه فتح القاف كقوله (جاءني زيد فقط) (فهذه خمس لغات) فيه (كلها) يعني أن هذه اللغات الخمس وإن كانت مختلفة في التكلم لكنهم ليست بمختلفة في المعنى لأن كل واحدة من اللغات الخمس مستعملة (للماضى المنفى) وقوله للماضى تبين للخبرية في كلام الشرح لتقديره كلمة كلها وأما في تركيب المص فيجمل أن يكون حالاً أو صفة أو خبراً المحذوف وإنما فسر الشرح قوله (أي لاجل الفعل الماضى المنفى) للإشارة إلى أن اللام للاجل لا للصلة وإنما حمل اللام عليه لأنه لو كان للصلة لزم أن يكون الفعل مضاء الموضوع له وليس كذلك فإن مضاء هو الزمان لا الفعل ومعنى كونه للفعل أن يكون مذكوراً في عقبه ليقيد معنى الاستغراق في الزمان الذى أتى وجود الحادث فيه وهذا التفسير على تقدير كون الماضى صفة للفعل وأما إذا كان صفة للزمان فإليه أشار بقوله (أو الزمان الماضى المنفى) فملى هذا أن تكون اللام للصلة لأنه موضوع للزمان الماضى المنفى فقوله المنفى صفة للماضى في اللفظ وجار عليه وأما في الحقيقة فالمنفى هو (وقوع شئ) أي حدث (فيه) أي في ذلك الزمان فيكون قوله وقوع شئ فيه مرفوعاً على أنه نائب انفاعل لقوله المنفى والفرق بين التفسيرين أنه في الأول إشارة إلى أن كون لفظ المنفى في قول المص صفة للماضى حقيقة عقابية لكونه مسنداً إلى الفعل الماضى وفي الثانى إشارة إلى أن كونه صفة للماضى ومسنداً إليه مجاز عقل لأنه لا معنى لآتى الزمان بل المنفى وقوع الحادث فيه وإيضاً أن الأول على عدم تقدير كون الماضى موضوعاً له والثانى على تقدير كونه موضوعاً له هذا اللفظ وقوله (الاستغراق المنفى) للإشارة إلى علة زيادة هذا اللفظ وفائدة بمعنى أنما أتى بهذه اللفظ مع إقادة الفعل السابق لما يفيد الاستغراق المنفى المستفاد من الفعل السابق (جميع الأزمنة الماضية) لأن هذا الاستغراق لا يستفاد من الفعل المنفى السابق (نحو ما رأيت قط) يعني أن نفي الرؤية مستغرق جميع الأزمنة الماضية وكذا نحو حمل رأيت الذئب فقط فانه أيضاً بمعنى ما رأيت ثم شرع في بيان وجه البناء فقال (وبناء المخففة) يعني أن وجه بناء ما كانت مخففة من هذه الخمس (لوضها) أي لكون ذلك اللفظ موضوعاً ومطبووعاً (وضع الحروف) أي مشابه البعض أفراد الحروف في كونه على حرفين وفي سكون آخره مثل عن وهل بخلاف المشددة منها قائم على ثلاثة أحرف مثل وضع الاسم فحينئذ لم تشابه المشددة الحرف بلا واسطة فيحتاج إلى بيان سبب آخر في بناءه ولذا قال (وبناء المشددة قللتا بهتها) أي لكونها مشابهة (لاختها المخففة وقيل) في وجه بناء المشددة أنه (حمل على اختها عوض) في كونه

ماتية لا بالنظر إلى نفسه
يجب شبهة للمطوف كما إذا
لزم في المطوف عليه
بالنظر إلى ما قبله كونه جملة
ذات ضمير فائدة لكونه
صلة لزم مثله في المطوف
وكذا إذا انقضى ما قبله كونه
نكرة كجبرور رب
أو الجبرور وربكم وجب
كون المطوف كذلك قال
وكان يجب على الأصل
التقدم أن لا يجوز ما يزيد
والحادث لوجود مجرد
المطوف من اللام بالنظر
إلى ما قبله لما كان المكروه
هو اجتماع اللام وحرف
التداء ولم يجتمعان حال
كون اللام في المطوف
جاز كما في بابها الرجل
وإن وجب للمطوف
عليه حكم بالنظر
إلى نفسه وإلى غيره معا
وجب مثله للمطوف أن
كان لنفسه مثله للمطوف
عليه فلذا وجب بناء
المطوف في يائه ومحمود
وإن لم يكن حال المطوف
في نفسه كحال المطوف
عليه لم يجب فيه ما وجب في
المطوف عليه فلذا لم يضم
المطوف في يائه ومحمود
لأن ضم التداء ليس لحرف
التداء فقط بل لذلك
ولكونه مفرداً معرفة هذا
وبذلك قد تبين بطلان قوله
لأن مضاء أن المطوف إلى
آخره القول وكونه من
جملة الأماجيب (قوله) أو
محول على نكرة التغير
فيل الظاهر أن يحمل المحل
على نكرة التغير ووجهها

ثانياً تقدير التكثير ولا يجعل مد يلا ولا ليس من سلامة الفهم لان معنى تقدير التكثير ان يقدّر ذلك منكّر القصد عدم التبيين ولا يكون التفسير تفسيراً وهو جلا على الشذوذ فكيف يكون هذا وجهه بل هو قسمة كالاجنح (قوله) فتبين الرغ على ان يكون كجرا مقدا على المبتدأ وهو محروفي ولقاتل ان يقول لم يتبين ذلك الجواز ان يكون الرغ لكونه مبتدأ رفا لفاعل هو محروفي لان الصفة اذا طابت مفردا جاز فيه الامران وليس بهي لان الانسب باعتبار اللطف جملة خبر مقدا عليه وهو المراد بالتبيين دون الوجوب (قوله) وانما جاز الذي لم قيل جعل لجواب هذا السؤال تلك احتمالات الاول منع كون الفاء عاطفة والثاني تخصيص كون المظوف في حكم المظوف عليه بما اذا لم يكن بين المظوف والمظوف عليه حبيبة لان المظوف والمظوف عليه يصيران حبيبة واحدة فيكون رابطة المظوف عليه للمظوف والثالث ان الفاء السببية قيد معنى في الجملة الثانية رابطاً لها بما ربط به المظوف عليه وهو ان النصب بسبب وطيرانه واما قوله ويمكن فحواض آخر يتقدم الرابطة ولا يخفى

لاستغراق النفي ولما يخفى عوض لكونه مقطوعاً عن الاضافة كما سيحى في قط ايضاً لكونه محمولاً عليه من قبيل حمل النظر على النظر (و) (منها) (عوض) وتوسيط الشارح لفظ منها لتصبح المظوف كما سبق وقوله (فتح العين وضم الصاد) تفسير لتصبح اللغة وهو اما حال او خبر مبتدأ محذوف كونه بضم الصاد هي اللغة المشهورة (وقد جاء) اي وجاء في عوض (فتح الصاد) في لغة (وكسر ها) اي وكسر الصاد في اللغة الاخرى وقوله (المستقبل) احوال او صفة او خبر مبتدأ محذوف كما سبق في قوله للماضي (اي لاجل الفعل المستقبل) وهذا اذا كان قوله المستقبل صفة للفعل وكان قوله (النفي) مستنداً في الحقيقة الى المستقبل وعلى تقدير كون اللام للاجل لا لصفة وقوله (او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء) تفسير على تقدير كون اللام للصفة وكون المستقبل صفة لزمان الموضوع له وكون اسناد النفي الى الزمان مجازاً عقلياً كما عرفت فيما سبق وقوله (ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلية) بيان ايضاً للفائدة زيادة للفظ كما عرفت (نحو لا اراه) فتح الهزمة (عوض) يعني انه لا يتعلق به رؤيتي في جميع الازمنة المستقبلية (وبناء عوض) اي ووجه ببناء عوض (الا انضم لكونه مقطوعاً على الاضافة كقبل وبعد) وقد عرفت ان ما قطع عن الاضافة من الظروف مشابه للعرف في الاحتياج والبناء في قوله (بدليل اعرابه) للاستعانة يعني انما حكم على عوض بانه مقطوع على الاضافة باستعانة دلالة كونه مبرئاً اذا كان (مع المضاف اليه نحو عوض الماضين اي) يعني انه بمعنى (دهر الداهرين ومعنى الداهر والماضين الذي) اي معناه هو الموجود الذي (سبق على وجه الدهر) واكثر ما يستعمل عوض في مقام القسم وقال العصام ان الاستدلال بكونه مبرئاً على انه مقطوع عن الاضافة نحكم لجواز ان تكون الفتحة التي ترى في لفظ الدهر في قوله دهر الداهرين فتحة بناء لافتحة اعراب لانه كما سبق يجوز بناؤه على الفتح والكسر بخلاف نحو قبل وبعد لانه لم يسمع بناؤه كذلك فتبين فتحهما الا اعراب ثم شرع في بيان احكام الظروف المضافة الى الجملة غير مقطوعة عن الاضافة والى لفظ اذ بعد بيان احكام ما قطع عن الاضافة فقال (والظروف المضافة الى الجملة و) (الى كلمة) (اذ) وقوله (المضافة) بالجر صفة لكلمة اذ وفيه اشارة الى ان هذا الحكم للظروف المضافة الى اذ ليس على اطلاقه بل هو مشروط بكون هذه الكلمة مضاف (الى الجملة) فقوله الظروف مبتدأ وقوله (يجوز بناؤها) خبره اي يجوز بناء هذه الظروف كما يجوز اعرابها كما بينه النش وقوله النش (لاكتسابها) دليل لجواز بنائها يعني وانما يجوز بناؤها لا اكتسابها اي لا اكتساب ظروف المذكورة (البناء من المضاف اليه) وهي الجملة التي هي مبنى الاصل ولما ظهر الاكتساب المذكور في الظروف المضافة الى الجملة ولم يظهر في الظروف المضافة الى كلمة اذا شارح الشارح اليه بقوله (ولو بواسطة) يعني المراد من الاكتساب اعم من الاكتساب بلا واسطة كما في اعداد او بواسطة كافي كلمة اذ وقوله (على الفتح) متعلق بالبناء وقوله (لاحقة) دليل لتعين الفتحة من بين اقطاب البناء (نحو قوله تعالى يوم تنفع الصادقين صدقهم) هذا مثال للظرف المضاف وهو يوم

الى الجملة وهي جملة ينفع (وقوله تعالى من خزي يومئذ) وهذا مثال للظرف المضاف الى كلة اذا
 المضافة الى الجملة وهي جملة كان كذا فعذفت جملة كان كذا وعوض عنها التووين وقوله
 (فمن قرأ بالفتح) متعلق بالتالين يعني ان هذين المثالين انما يجوز كونهما تالين لما بنى على الفتح
 في قراءة من قرأها بالفتح كما قرئ به فيهما في القراءة المتواترة وما يمين قرأها بالرفع في الاول
 وبالجر في الثاني كما هي المتواترة ايضا فيكون تالين لكونهما معربين ولما لم يتعرض المصنف
 لمقابلة جواز البناء لكونه معلوما لاصالته اراد التران يذكروه فقال (ويجوز اعرابها) يعني
 انه كما يجوز بناؤها على الفتح يجوز اعرابها (ايضالكونها) اي لكون الظروف المذكورة
 (اسماء مستحقة للاعراب) بالنسبة الى ذاتها لبقا للظرفية ولعدم ثبوت الاحتياج الى شيء وهذا
 بيان لرجح الاعراب وقوله (ولا يجب) ككتاب المضاف الى المبنى البناء منه (اي من ذلك المبنى
 اثبات لرجح الاعراب برده مرجع البناء يعني ان الاضافة الى المبنى وان كانت موجودة حين
 كونها مربة لكن لا يجب اعتبارها حتى يجب البناء لجواز الاعتبار يقتضي الجواز لا الوجوب
 (وكذلك) وفسر الشارح المشار اليه بقوله (اي كالمذكور من الظروف) يعني انه اشارة الى
 الظروف بتأويل المذكور لانه لو لم يأول به لكان اللائق في العبارة ان يقول ومثلها وقوله
 (في جواز البناء على الفتح والاعراب) بيان لوجه التشبيه (مثل وغير) وتوسيط الشارح قوله
 (مذكورين) للاشارة الى ان قوله (مع ما وان) حال من مثل وغير اوصفة لهم انما ان ما اختاره
 الفاضل الهندي وعصام الدين من نسخ المتن هكذا مع ما وان وان زيادة الالف والتون
 الاخرين فلا يحتاج الى التقييد بقوله مشددة ومخففة اذ لفظهما مثنى عنه لتكررها فيها واما
 النسخة التي اختارها الشارح فالالف والتون ليس بمركر فيجب عليه حينئذ ان يأوله ويقول
 (مخففة) وهي التي تدخل على الفعل (ومشددة) وهي التي تدخل على الجملة الاسمية وان يأول
 ايضا قوله وان بما يكتب على هذه الصورة (مثل قياسي مثل ما قام زيد) وهذا مثال لفظ مثل
 المذكور مع المصدرية (وقيامي مثل ان تقوم) وهذا مثال مثل المذكور مع ان المخففة
 المصدرية (او) قياسي (مثل انك تقوم) وهذا مثال ما ذكر من لفظ المثل مع ان المشددة واما
 عطفه باولان النسخة التي اختارها الشارح هي ما ليس الالف والتون مكررا فيها فيقتضي ان يمثل
 مثلا لان سواها كانت مشددة او مخففة فلا يجتمعان في مادة واحدة فيكون المثل احدا الاسمين
 فيقتضي ان يأتي في المثالين باو والداخلة على احدا الاسمين كما ذكرنا في امثاله ثم شرع الشارح
 في توجيه وجه جواز البناء والاعراب في المذكورات فقال (لما شبهتهما) اي وانما الحق مثل
 وغير حال كونهما في هذه الصفات بالظروف المضافة في جواز البناء واعراب لكونهما
 مشابهي (الظروف المضافة الى الجملة) في كونهما مضافين في المعنى الى المصدر مع وقوع المبنى
 وهو ما وان مشددة ومخففة بموقع المضاف اليه نحو اذا وحيث يعني ان الظروف المضافة الى
 الجملة وهي التي كان مثل وغير مشبهي لها (نحو اذا وحيث) وقوله (ولهذه المشابهة) يعني
 بسبب هذه المشابهة لا يغيرها من الاسباب (ذكرهما) اي المصنف (في بحث الظروف) مع

عليك ان تكون الجملة الثانية
 مع الاولى بمنزلة جملة
 واحدة لا يتوقف جعل
 الفاء السببية ولا اشارة
 ما هو رابط للجملة الثانية
 بما ربطه المظروف عليه
 بل يحصل ذلك من الفاء
 العاطفة فان معناه التقيد
 فكما يجعل الفاء السببية
 الثانية مع الاولى كواحد
 كذلك التقيدية لانه في قوة
 وينضبط بزيادة عطفه
 ولا يرد ذلك على الشارح
 لانه سره لانه لم يصرح
 بتخصيص كون المظوف
 في حكم المظوف عليه بما
 اذا لم يكن المظوف
 والمظوف عليه سببية ولا
 يتلهم هذا التخصيص مما
 ذكره حتى يتعرض عليه بان
 هذا الاعراب جاري صورة
 انتفاء السببية ايضا بل لما
 اجبى في المتن بجعل الفاء
 على السببية بين ذلك
 باحتمالات لم يمان الشارح
 قدس سره منظوريه
 وذلك لان مذهب المصنف
 عدم الجواز في صورة
 المظف مطلقا قال في
 المصريح بغير الاعتراض
 ان قال بطريقه الذي
 وفيه ضمير يعود عليها
 فيضرب زيد مطوف على
 الصلة ولا ضمير فيه
 الصحيح ان يكون صلة
 بطل عطفه على بطريقه
 فالجواب ان هذه الفاء
 ليست فاء المظف ولذلك
 اذا قلت الذي بطريقه وينضبط
 زيدا لا ياب لم يميز بان كان

انهم ليسوا بظرفين (ويجوز انهما) اي وكما يجوز بناؤها ويجوز ايضا انهما (لكونها
اسمين مستحقين للاعراب) كما هو التوجيه في اعراب الظروف المذكورة وقال الشيخ الرضي
ان قوله والظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها يبنى ان لا يكون على اطلاقه لان الظروف
المضافة الى الجملة على ضربين واجبة الاضافة اليها هي حيث في الاغلب واذا ما اذا فقيها خلاف
هل هي مضافة الى شرطها او لا وجازة الاضافة هي غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة اليها
واجبة البناء واما جازة الاضافة اليها فهي ايضا على ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة ما هي
المصدر فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها واما ان تضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان تضاف
الى الفعلية التي صدر بها مضارع او الى الاسمية سواء كان صدرها مفعرا او مبني في اللفظ نحو
جئتك يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب محلا فتد بعض البصريين لا يجوز في مثله الا
الاعراب في الظروف المضافة وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤها انتهى ملخصا
(المعرفة والتكرة) اي المتداولتان في السنة النحاة وكثرة ذكرهما فيما تقدم من المباحث قائمة
مقام ذكرهما صريحا واللازم لكثرة الاحتياج اليهما ان يقدم بجهنهما على بحث غير المتصرف
لكن لما كانت انواع المعرفة من اقسام المبني كانت معرفتها موقوفة على معرفة المبني الملهذا اخرها
المص عنه كذا في المعاصم ثم فسره الش بقوله (اي هذا باب بيان المعرفة والتكرة) لبيان ان هذين
اللفظين خبر للمبتدأ المحذوف وهو هذا مشير الى ما سيجي من المسائل المستحضرة وقد ر
كله الباب للاشارة الى ان مباحثهما مباحث مستقلة ليست من مباحث المبني بقرينة ترك العاطف
كما هي عادة المصنف حيث اقام ترك العاطف مقام الباب وانما قدر البيان لئلا يلزم اتحاد المبين
بالكسر بالمبين بالفتح ولما قدر البيان كان المعنى ان المسائل التي كانت جزء من الكتاب مبنية
للمسائل التي كانت جزء من الفن وقوله (من اقسام الاسم) للاشارة الى ان ما من اقسام الاسم
مطلقا لان الاسم المبني لان الاسم قسميات متداخلة فباعتد رات مخلفة تقسيمه تارة الى المغرب
والمبني باعتبار اختلاف آخره بالعامل وعدم اخذه ونقسمه الى المعرفة والتكرة باعتبار
الاشارة الى معين وعدمه للاشارة اليه ونقسمه الى المؤث والمذكرا باعتبار وجود علامة التأنيث
وعدم وجودها ونقسمه الى المنى والمجموع والمراد باعتبار دلالة على اثنين او اكثر وعدمها
ونقسمه الى المتصرف والجامد باعتبار الاشتقاق وعدمية ثم قسم المتصرف الى المصدر وغيره
كذا في الامتحان ولما كان تعريف المعرفة وجوديا والتكرة عدميا قدم تعريف المعرفة فقال
(المعرفة) يعني ماهيتها على ان يكون اللام لجنس كما هو الالقي بمقام التعريف وهو
مبتدأ وقوله (ما) اعني الموصول مع صلته خبره وتفسير الشارح بقوله (اي اسم) (وضع)
تفسير لما ياتي عبارة عن المقسم وهو الاسم المطلق ولما كان لاوضع اقسام اربعة عقلا وهي
ان الوضع اما عام واما خاص وعلى التقديرين فال موضوع له اما عام واما خاص فامتنع من
هذه الاقسام قسم وهو كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فبقى ثلاثة اقسام منها استقراء
الاول الوضع العام مع الموضوع له العام وهو وضع الكلمات لافرادها كوضع الانسان

وانما هي فاء السببية ولا
يلزم فيها بعد فاء السببية
ما يلزم فيها بعد حرف
المطف هذا الكلام وبه قال
في الامالي وايضا لا وجه لما
ذكره فانما فاه ان اراد به
انها مبنية الاولى للثانية
بان يكون الفاء بالسببية
فهى الصورة الاولى بينهما
اذ لا سبيل الى كون الثانية
سببا لاولى وان اراد ذلك
الانفهام على تقدير ان
يكون الفاء مشتركة بين
المطف والسببية فهى
الصورة الثانية لا تغاير
بينهما قط ثم نقول نجوز
ذلك في صورة كون الفاء
حاطفة امام السببية كما
ذكره الشارح او يدونها
كما ورده القائل من مذهب
الرضي قال اجاب المس عن
ذلك بان هذه الفاء للسببية
لا لمطف ولا معنا في
المعطوف هذا ما قاله المص
والذى يقول فندى ان
الجملة الذى يلزمها الضمير
كخبر المبتدأ والصفة
والصلة اذا عطف عليها
جملة اخرى متعلقة
بالمعطوف عليها معنى يكون
مفهومها بعد مضمون
الاولى متراجها اولا
او بعد ذلك جاز تجرد
احدى الجملتين عن الضمير
الرابط اكتمال ما ياتي اخنها
التي هي كجزئها سواء كان
مضمون الاولى سببا
لمضمون الثانية كما في
مسئلة الذباب اولا كما نقول
تخبر عن زيد في جاء في زيد

لزيد وعمر ومع وضعه للحيوان الناطق الموجود فيهما او الثاني الوضع الخاص مع الموضوع
له الخاص وهو وضع الاعلام الشخصية والجنسية والثالث الوضع العام مع الموضوع له الخاص
وهو وضع الحروف والاضمرات واسما بالاشارات وغيرها كما سيبي اراد الشئ ان يفسر
الوضع على وجه يشمل الاعلام وغيرهما من المعارف فقال (بوضع جزئي) كوضع الاعلام
(او كلي) كوضع غيره والوضع الجزئي ان يتصور الواضع مفهوما جزئيا للاسم بازائه
كوضع زيد لذاته يتصور مشخصاته المتحصرة وكوضع الاسامة لماهية الاسد بان يتصور
ماهيتها من حيث خصوصها لا من حيث كليتها وصدقها على كثيرين فهي بمنزلة المفهوم
الجزئي لا تختمل غيرهما والمراد بالوضع الكلي ان يتصور المفهوم الكلي سواء جعل ذلك
المفهوم آلة للاحاطة بالجزئيات فوضع اللفظ بازاء كل واحد من تلك الجزئيات بان يكون
الوضع عاما والموضوع له خاصا ولم يجعل ذلك المفهوم آلة للاحاطة بالجزئيات بل وضع اللفظ
بازاء ذلك المفهوم بان يكون الوضع والموضوع له كلاهما عين فالعرفه منهما ما كان الموضوع
له خاصا سواء كان الوضع ايضا خاصا كافي الاعلام او عاما كافي البواقي من المعارف والتكررة
ما كان الموضوع له عاما فافهم هذا فانه نافع جدا واللام في قوله (اثنى) متعلق بوضع
وصلة له ووسط الشارح قوله (ملتبس) ليكون قوله (اثنى) صفة لثنى والضمير المجرور
في قوله بعينه راجع الى اثنى فقوله ما وضع بمنزلة الجنس تعريف المارفة يشمل الاسماء
المعارف والتكررات وقوله لثنى بعينه بمنزلة الفصل اخرج التكررات اذ هي لم توضع لثنى
بعينه ثم الشارح اراد تفسير اثنى المتلبس بعينه فقال (اثنى بذاته المتعينة) اراد بظاهره ان
اثنى اذ قيد بعينه يراد به ذاته المتعينة يعنى شخصه اعتمادا على ما شاع بين الادباء من استعمال
امثال هذا التركيب اعنى قيدهم لثنى بقولهم بعينه يريدون به ذاته المتعينة المشخصة والا
فجى العين بمعنى الذات المتعينة عالم تساعده عليه اللغة اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه هو
ذات لثنى ونفس اثنى كافي قولهم جاني زيد بنفسه بالباء الزائدة فيكون معنى المعرفة
ما وضع لثنى نفسه لا الامر متعلق به وهو حينئذ يتناول كل لفظ موضوع لثنى اذ ما من
موضوع لثنى الا انه موضوع لذلك اثنى نفسه فيشمل جميع الالفاظ الموضوعه بالنسبة
الى معانيها الحقيقية فلا يوجد الاحتراز عنها فضلا عن التكررة كذا في المصام وقد سمع من
بعض الاساتذة انه لا يرد على الشئ ما اورده المصام من انه اذا لم يحمل هذا التفسير على
ما هو الشائع بين الادباء لزم المحذور المذكور اعنى الالتباس لان المراد من اثنى المذكور
هو الذات وهو مع قطع النظر عن التوصيف بالتعيين اعم من التعينة وغيرها والموصف
بقوله المتلبس بعينه يراد به تعيين ذاته فيكون بعدا للتوصيف ذاتا متعينة لاقبله اثنى
ما سمع منه رحمه الله تعالى وقوله (المعلومه للمتكلم والمخاطب) بالجر صفة بمد صفة لقوله
بذاته وكذا قوله (الممهودة بينهما) صفة تالفة للذات (قالشئ) يعنى انما قيدنا بهذ لان
اثنى المذكور في التمرير حال كونه (مقيدا بهذا المعلومية) وهي كونه معلوما لهما

فقربت الشمس الذي جاء
فقربت الشمس زيد لان
المتى تعقب بحيثه غروب
الشمس زيد هذا كلامه
ونحن لأم جوازه والعجب
منه انه كيف قوى ذلك
عنده بلاشئ بمك به من
كلام المصنف فانه او كان قد
ظهر بذلك لاني به لما
ارتكبت الى الاستدلال بما
صنعه نفسه وايضا كلامه
هذا مناض لا قلنا منه
من حكمه بان كل حكم
يجب له مطوف عليه
بالنظر الى ما قبله يجب بثبوته
للمطوف كما اذا لزم في
المطوف عليه كونه جملة
ذات ضمير حادثة لكونه
صلة لزم مثله في المطوف
(قوله) مختلفين اى غير
متحددين قبل ما ذكره الى
توجيه مختلفين فلا عجب ان
يقتضى منه العجب والاولى
ان لا يتكلم بمثله بل وجب
فالوجه انه قرر لي محله ان
الوصف قد يكون لبيان
المتى بان يوصف اثنى
بوصف الجنس لبيان مفهوم
الحكم وشموله الجنس
ومنه قوله تعالى وما من
دابة في الارض ولا طائر
يطير بمعناه توصف
طاملين بمختلفين للتصريح
بالمعوم ولا يبعد ان يقال
احتراز عن مثل ضرب
واكرم زيد عمرا وبكر
خالدا فان زيد وعمرا
معمولا الدالين ما ضرب
واكرم على ما نقله من
الفراء انه على تفريده

(والمهودية) وهي كونه مهودا بينهما (اذ وضع له) اى لذلك الشيء (اسم فهو) اى فذلك الاسم هو (المعرفة واذ اوضح له اسم) بنى اذا وضع لذلك الشيء (باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذا الحية) وهي كونه من حيث انها معلومة ومهودة (فهو) اى فذلك الاسم الموضوع لتلك الشيء باعتبار ذاته فقط هو (التكررة فقوله ما وضع لشيء) مع قطع النظر عن معلومته ومهوديته (شامل للمعرفة والتكررة وقوله بينه) مع القيود المذكورة (بمخرج به التكررة) ثم شرع المص في تعداد انواعها فقال (وهي) (اى المعرفة) وقوله هي مبتدأ وخبره في تركيب المصنف قوله المضمرات الخ وفي تركيب التثنية قوله (ستة انواع) والضمير راجع الى المعرفة المعرفة بما ذكر لكنهما من حيث افرادها النوعية كاسبق في اول الكتاب في قوله وهي اسم الخ وقوله (بالاستقراء) اشارة الى ان الحصر في هذه الانواع الستة ليس بمقتضى ولا جعل بل هي منحصرة فيها بحكم الاستقراء ثم قال (واشار) اى المصنف (بترتيبها) اى بترتيب تلك الانواع بحمل كل واحد منها في مرتبة بان ذكر بعضها أولا وبعضها ثانيا بعده (في التكررة) اى حال كون ذلك التركيب ذكريا (الى ترتيبها) اى الى ترتيب تلك الانواع (بحسب المرتبة) بان كان بعضها اعرف من بعض وبعضها اعلى مرتبة في الاعرفية والحاصل ان المعرفة بالنسبة الى افرادها كلتيه متشكك فان بعضها اعرف من بعض وبعض الاعرف اعلى من الاعرف الاخر الخ وقبل الى مرتبة ليس فوقها عرف منها وقبل الشارح تبع في ذلك للفاضل الهندي لان الترتيب المذكور ليس بمطابق للترتيب الربى في الاعرفية فان المبهات منها ما يساوى ذا اللام والمضاف الى احدها ومنها ما يساوى المعرفة باللام ومنها ما يوتنه فاجيب بان ما ذهب اليها الش هو المشهور من مذهب سيبويه صرح بذلك في المتوسط ثم قال وفيه اختلافات وسيصرح به الشارح ايضا واختار المص ما هو المشهور من مذهب سيبويه فلا يمتري بان الشارح تبع في ذلك الفاضل الهندي وليس كذلك وكون المبهات مساوية لذي اللام والمضاف الى احدها هو غير المشهور من مذهب (فالاول) مبتدأ وقوله (المضمرات) خبره بنى اول انواع المعرفة هي المضمرات وهي اعرف باقى الانواع (فانها) اى انما كانت المضمرات معرفة مع انها وضمت بوضع كل لانها (موضوعه بازاء معان مبنية مشخصة) وكل لفظ شاء كذلك فهو معرفة فالمضمرات معرفة بحسب تعيين الموضوع له وتخصه لكن ذلك الوضع ليس باعتبار امر جزئى كافى الاعلاء بل (باعتبار امر كللى) كما مر لكن ذلك الامر الكللى الغير المعين ليس هو الموضوع له للضمير بل هو آلة لملاحظته (فان الواضع لاحظ اول) اى قبل الوضع (مفهوم المتكلم الواحد) لكن لا من حيث كونه زيدا ولا من حيث كونه متصفا بصفات اخرى بل (من حيث انه) اى من حيث ان المتكلم الواحد (يحكى عن نفسه مثلا) بل يقول انا قلت كذا (وجمله) اى وجمل الواضع ذلك المفهوم بعد ملاحظته بهذا الحية (آلة لملاحظة افراده) من المتكلمين الحاكين عن انفسهم (روضع) بعد ذلك من الملاحظة (لفظا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه) مثلا اذا قال

العالمين يجوز المطف
عليه لانه المطف هل
معمول ماثنين غير مختلفين
بل متحدان في الممول ولا
يخفى انه من جهة الاوهم
لانهم بالضرورة انه اذا لم
يذكر هذا الفيد يجوز ان
يتوهم امتناع ضرب
ضرب زيد مر او بكر خالد
او اما اذا كر فلا يتوهم
كذلك جز ما تضمنه ما قاله
الشارح قدس سره كيف
لا ومفهوم العالمين عند
الاطلاق اهم من المتحدان
والتختلفان فالانيان باحد
هذين الوصفين انما هو
للاحتراز عن الاخر وقد
صرح بذلك صاحب
الواقية وانما يذهب العالمين
بالتختلفان لدفع وهم من
يتوهم ان مثل قولنا ضرب
ضرب زيد مر من هذا
الباب فلا يجوز المطف
على زيد ومر فانه ليس
من هذا الباب لكون
الفعل الثانى تأكيد للفعل
الاول فيجوز المطف
عليه لانه ليس بممول
ماثنين مختلفين قال والمراد
باختلافهما هو ان لا
يكون الثانى تأكيد
للاول وقوله ولا يمدخ
مع كونه متافيا لما قبله لانه
جزم عليه فاسد لا يضر
واكرم في قولنا ضرب
واكرم زيد مر اما لان
مختلفان لا استقلال كل
واحد منهما الى السمل فلا
يجوز المطف على
مموليهما وكان القائل

زيد انا قائم وضع لفظ انا زيد واذا قال عمرو انا قائم وضع لفظ انا عمرو مع ملاحظة كل منهما
متكلما واحدا يحكى عن نفسه (بحيث لا يحدد ولا يفهم الا واحد بخصوصه) بنى لا يفيد
لفظ انا فى انا قائم مثلا اذا قاله زيد الا انه وفى تركيب الثانى الا انه ولا يفهم منهما الا انه زيد
فى الاول وعمرو فى الثانى (دون القدر المشترك) بنى لان الواضع لاحظ وضع لفظ انا
لذلك القدر المشترك بين الافراد وهو مفهوم المتكلم الواحد قوله (فنقل ذلك المشترك)
امامصدر مضاف مبتدا وقوله (آله) خبره وهذا اولى لاقادته الحصر لان المصدر المضاف
اذا كان مبتداً يكون لحصره على الخبر فى كلامه حصر بقرينة قوله لانه الموضوع له واما
على صيغة الماضى المجهول والمضارع المجهول فيكون قوله ذلك المشترك نائب فاعله وقوله
آله بالنصب حال منه بنى تعقل الواضع لذلك القدر المشترك انما هو (للوضع) وقوله (لانه
الموضوع له) عطف على قوله آله بتقدير اللام بنى ان ذلك التعقل لكونه آله لانه الموضوع
له (فالوضع كلى) اى اذا كان الحال كما قررنا فالوضع فى المضمرات وامثالها كلى للملاحظة
المفهوم الكلى (والموضوع له جزئى مشخص) وهو زيد المتكلم وعمرو المتكلم الشخصان
وموضعه علم الوضع (و) (الثانى) (الاعلام) اى الثانى الانقضى من مرتبة المضمرات
فى التعين هو الاعلام (الشخصية) بنى سواء كانت تلك الاعلام شخصية (كما اذا تصور ذات
زيد) مع جميع صفاته (ووضع لفظ زيد بازائه) اى بازاء زيد المتصور (من حيث معلومته)
للمتكلم والمخاطب (ومعهوديته) اى معهودية ذلك المتصور بينهما (او الجنسية) عطف على
الشخصية بنى سواء كانت تلك الاعلام جنسية (كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان
المفترس ووضع بازائه من حيث معلومته ومعهوديته) بين المتكلم والمخاطب وبعد تلك
الملاحظة وضع له (لفظ اسامة فهذا اللفظ) اى لفظ اسامة (بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى
الجنسى ومعرفة) واعطى له احكام المعرفة حيث استعمل بمنع الصرف للتعيين فيه وهما التائيد
والعلمية ولا يجوز ايضا دخول حرف التعريف عليه كلفظ زيد (بخلاف) اى وضع لفظ اسامة
للحيوان المفترس ملابس بخلاف (ما) اى بخلاف وضع كائن (اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا
المفهوم الجنسى) اى مفهوم الحيوان المفترس (مع قطع النظر عن معلومته ومعهوديته
فانه) اى فان لفظ الاسد (بهذا الاعتبار) وهو قطع النظر عن معلومته ومعهوديته
(نكرة) اعلم ان النحاة اتفقوا على علمية نحو اسامة للاسد ولفظ سبجان للتبضع لكن
اضطربت اقوالهم فى الفرق بينه وبين الاسد مع اشتراكهما فى الوضع للمفهوم الكلى
قادى بعضهم الفرق بينهما ان استعمال الاسد فى اقراء حقيقة واستعمال اسامة مجاز
فقال صاحب الامتحان والحق ما قاله ابن الحاجب والربضى من ان تعريف مثلها تقديرى
كعدل عمرو لامور لفظية مثل امتاع النائم ومنع الصرف وبقي ههنا ما قال المصام حيث قال
ويشكل تصور العلم الشخصى بانه تصور الذات بعينه ووضع اللفظ بازائه بلفظ الله تعالى فانه
لم يمكن تصور الله تعالى لغيره بشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان الله تعالى

لم يدر ان علمه الامتناع قيام
الحروف الواحد مقام
طاملين وهذه اللمة متحققة
فيه الا ترى انك اذا قلت
ضرب واكرم زيد عمرا
وبكر خالد يكون المعنى
ضرب واكرم بكر خالد
فيكون الواو قائما مقام
هذين وهو المحكوم عليه
بالامتناع ولا وجه
انضمبص هذا المثال
بجوز المطف على طاملين
مخلفين مطلقا كما سلف
عليه (قوله) قوله ما كل
سوداء ثمرة ولا بيضاء
شعبة فيبيضاء مطوطة على
سوداء والعامل فيها كل
وشعبة مطوطة على ثمرة
والعامل فيها ما والناظر
الاولى عطف على الاسماء
الاول والعامل فيه كل
وانتار الثانية عطف على
الاسماء الثانية والعامل فيه
لمحسبين وعلى هذا القياس
فيما بعد فان الجملة مطف
على الدار والعامل الى الدار
هو لى عمرو مطوطة على
زيد والعامل فيه الابتداء
(قوله) وعدم جواز ذلك
المطف مع خلاف الفراء
جاء فى جميع المواد عند
الجمهور قيل رد لما تبعه على
المص ان قوله خلا للفراء
بيان قمتالفة قيل تمام
الحكم لانه انما يتم المستثنى
فاجاب بان المستثنى متعلق
بمجموع عدم الجواز مع
المخالفة وهو مع كونه
تكملا جادا بوجه عليه انما

فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى ترتب فائدة الوضع العلمى وهو فهم الشخص بعينه انتهى
 اقول ان احوال النحاة في هذا الاسم الشريف كثيرة فقال الفاضل العالم الاكبر ماني في شرح
 لطيف على الخطبة ان الاظهر انه وصف في اصله بدليل كونه صفة الاسم الاخر الشريف
 في قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله الذي على قراءة من قرأ بالجر على انه صفة وان امكن
 الجواب عنه بجواز كونه عطف بيان لكن القول بانه وصف غلبة بحث لا يستعمل في غيره
 وصار كالعلم مثل الثريا والصق اجرى مجراء في اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف
 به وعدم تطرق احتمال الشراكة اليه لان ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار امر آخر خفي غير
 معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لودل على مجرد ذاته المحصورة لما افاد ظاهر
 قوله تعالى وهو الله في السموات معنى صحيحا ولان معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين
 مشاركا للآخر في المعنى والتركيب وهو حاصل بينه وبين الاصول المذكورة انتهى ولا يخفى ان
 توجيه الاكبر ماني وان كان توجيها اقناعيا لكنه لا يكون سببا للتخلص مما اشكله المعاصم (و)
 (الثالث) اى الذى في المرتبة الثالث من مراتب التعريف هو ما ذكره المصنف في المرتبة الثالثة
 في الذكر وهو (المبهمات) (يعنى) اى يريد المصنف بالمبهمات (اسماء الاشارة و) اسماء
 (الموصولات) فملى هذا يكون قوله والموصولات عطفا على قوله اسماء لا يراد بصيغة الجمع
 (والمسميات) اى تلك الاسماء (مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم) اى عند مخاطب
 (وكذا الموصول) اى كان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم فالوصول ايضا (من غير صلة) مبهم
 صرح به الرضى حيث قال لان بحضرة الشجر اشياء متعددة كل يحتمل ان يكون مرجع الاشارة
 ثم قال وانما يحمل الضمير الغائب من المبهمات لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند
 المخاطب عند النطق به وكذا ذوالالام المهدية بخلاف اسم الاشارة والموصول (وهذا القسم)
 وهو المضمرات والمبهمات مخالف لقسم العلم لان قسم العلم من قبيل الوضع الخاص والموضوع
 له الخاص بخلاف هذا القسم من المعرفة فانه (من قبيل الوضع العام والموضوع له) اى والحال ان
 الموضوع له (الخاص) وقوله (فانها) دليل للمجموع يعنى وانما يكون الوضع هذا القسم عاما
 والموضوع له خاصا لان الفاظ الاسماء المبهمات (موضوعه بازاء معان متعينة معلومة معهوده)
 وهى هذا الحجر والذى خرج من الدار مثلا لان الاول حجر معين معلوم وكذا الشخص
 الذى في الثانى معلوم ومعهوديته وان الخارج من الدار فلفظ هذا فى الاول والذى فى الثانى
 موضوعان لهذا الحجر المعين والخارج المعين (من حيث معلوبيتها ومعهوديتها) يعنى بعد
 ملاحظة التبيين لكن لا بملاحظة تخصيص هذين اللفظين لهذين المعنيين كافي العلم حتى يكون
 الوضع ايضا خاصا بل هما موضوعان لهما حال كون ذلك الوضع (وضعا عاما) اى شاملا
 لهذا الشجر ولهذا الانسان وللذى دخل وللذى اكل مثلا (كلها) اى حال كونه وضعا
 كليا غير مانع من وقوع الشراكة بين كثيرين (فان الواضع) اى وانما كان الوضع عاما كليا لان
 الواضع (اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكور) وتقبل ايضا المشار اليه المتشابه المذكور

انه يحيد اليان انتفاء
 هدم الجواز مع مخالفة
 الفراء في هذا التركيب
 ويكون محتملا لعدم
 الجواز بلا مخالفة الفراء
 وان مخالفة سيويه
 في هدم الجواز ومخالفة
 الفراء في جميع الصور
 الا في نحو لى الدار زيد
 والحجرة مر ولا يفيد
 ما هو المني من عدم الجواز
 عند سيويه مطلقا الجواز
 ان يكون المقصود نفي
 مخالفة الفراء فيما عدا هذا
 التركيب او اثباته فيه ثم قيل
 اعلم ان الشيخ الرضى لم
 يوتئ نقل النص ونقل
 المسئلة انه اتفق المتقدمون
 ومنهم الاخفش على انه جاز
 العطف الا فيما اذا كان
 فصل بين العاطف
 والممول المجرور و
 خالفه الفراء وسيويه
 بالمتن مطلقا والتأخرون
 لا يجوزون الا اذا قدم
 المجرور في الموطوف
 والمطوف عليه فملى هذا
 خصوص المثال المستثنى
 في المطوف والمطوف
 عليه محذوف ونقول بيان
 هذا المقام يستدعى التفصيل
 فنقل كلام الرضى وما اورد
 عليه او لا ليضع المسئلة
 قال في الدرر العطف على
 طائفتين متتبع عند البصريين
 المتقدمين مطلقا وصورة
 ان زيد في الدار ومر
 الحجرة وجاء عند الفراء
 وبعض الكوفيين مطلقا
 وينقسم امره عند كثير
 من التأخرين كالا

وغيره فنه ما يجوز وما
يقتضيه فيوزون ما فوق
في الدار زيد وابتجرة
مرو وبنمون ما بعدا
ذكر وضابط ما جوزه
ان يتقدم الجرد في
المعطوف عليه ويتأخر
النصب او المرفوع ثم يأتي
المطوف على ذلك الترتيب
فاما وجه التاميم له فلان
حرف العطف نائب عن
العامل الواحد قائم مقامه
فلم يقل ان يقوم مقام
حاملين فاذا قلت زيد في
الدار وعمر والحجرة فقد
اقامته مقام اثنين ولذلك
تأووا مثل قولهم ماكل
سوداء تمر ولا بيضاء
شعبة على ان المضاف
محدوف وترك المضاف
اليه على احرازه ووجه
القائلين بالجواز ما ثبت من
ظواهر الامثال المذكور
وهو ما ذكرناه من الترتيب
المقدم في مثل قولك في
الدار زيد والحجرة عمرو
فوجب نفيه الجواز بالباب
الذي ثبت جوازه والبقاء
على الاستناع فيما لم يثبت
تمسك بما ذكره المانعون
في التسميم ثبت ان الوجه
في العطف على حاملين
ما اختاره المتأخرون وان
الظاهر من قوله تعالى
واختلاف الليل والنهار
آيات للمؤمنين انه مثل
فوق في الدار زيد
والحجرة عمرو وكذلك
قوله ماكل سوداء تمر
وبيضاء شعبة وعليه

او المجموع المذكور وقس عليه المفرد المؤنث والمثنى والمجموع المؤنثين (وعين لفظا) اي لفظ
هذا وهذا وهو لا وغيرها (بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم) اي من افراد المشار اليه
المفرد المذكور فدخل فيه كل مفرد مذكر يشار اليه فاذا وضع اللفظ بملاحظة هذا المفهوم (كان
هذا) اي هذا الوضع (وضعا عاما) وقوله (لان التصور) دليل الملازمة يعني وانما يكون اذا
كان حال الوضع كذلك وهو الوضع للمعين مع ملاحظة المفهوم يلزمه ان الامر اعني كون
الوضع عاما كون الموضوع له خاصا اما لزوم الاول فتايت لان التصور (المستتر فيه) اي في
هذا الوضع (عام وهو) اي ذلك العام المستبر هو (المشترك) اي هو المفهوم الذي اشترك (بين
تلك الافراد) اي افراد مفهوم المشار اليه المفرد المذكور متلاحث دخل فيه كل معنى مشار
اليه مفرد مذكرا (والموضوع له خاصا) يعني اما لزوم كون الموضوع له خاصا فتايت (لانه)
اي لان الموضوع له (خصوصية كل واحد من تلك الافراد) مثل خصوصية المشار اليه
بالحجر غير المشار اليه بالشجر وقوله (لا المفهوم المشترك) عطف على قوله خصوصية يعني
الموضوع له ليس هذا المفهوم المشترك (بينها) اي بين تلك الافراد حتى يكون الموضوع له عاما
بمخلاف وضع مثل الانسان لانه موضوع للحياة والناطق المشترك بين افراد (و) (الرابع
والخامس) (ما عرف باللام) يعني الرابع من المعارف هو الاسم الذي عرف باللام والحاشي
منها ما عرف بالنداء اي الاسم الذي عرف بالنداء وسيجيء وانما جمع الناحية بينهما قربة
عطف المصنف في ما سيجي في قوله او النداء باو وانما جمع المصنف بينهما لانهم مشتركان في
كون التعريف الواقع فيهما من خارج بخلاف البواقي ولما كان اللام له معان اربعة اراد الشارح
ان يفسر اللام على وجه يعم لكل من المعاني الاربعة فقال (المهدية او الجنسية والاستقرائية)
يعني سواء كانت اللام التي عرف بها الاسم لا ما تعيد المهد او الجنس او الاستقراق وسواء كان
المهد خارجيا او ذهنيا كما صممه الفاضل الامير في حاشيته وقال صاحب الامتحان في تعليقه
ان اريد بالجنس من حيث هو فاللام لام الحقيقة نحو الانسان نوع والعسل حلوان
اريد من حيث وجوده في ضمن كل افراد فلام الاستقراق كقوله تعالى ان الانسان افي خسر
الا الذين الاية وان اريد من حيث وجوده في بعض الافراد بلا تعيين فلام المهد الذهني نحو
اشترى اللحم حيث لا عهد فتكون اللام الجنسية المطلقة منقسمة الى الحقيقة والاستقراق والمهد
الذهني فعلى هذا لا يرد على الشرائع جمل قسم التي وهو الاستقراق قسمه الى الجنس كما
اورده عصام الدين لانه يجوز ان يندرج المهد الذهني وهنالك اللام المهدية كما قلناه عن
الفاضل الامير وان يراد بالجنسية لام الحقيقة القسمية للاستقراق لامناها الاعم منها (وانما
يقل) اي المص (ما دخله اللام) حيث عدل عنه الى قوله ما عرف الخ (للايدخل فيه) اي في
المعرف باللام (ما) اي الاسم الذي (دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ) فانه لو قال ما دخله
اللام يصدق على اللام التي دخلت لتحسين اللفظ دون اعادة التعريف ولما قل ما عرف باللام
لم يصدق على مثل هذا اللام فيخرج منه وهو المطلوب اتماعا كان للمص في حق العبارة

ان يقول ما عرف باللام والميم حتى يدل فيه ما عرف بالميم لانه معرفة ايضا اراد الشارح ان يذكر
وجها لتزكته فقال (والميم) اي الميم التي (في) قوله عليه السلام (ليس من اميرامصيام في امسفر)
في مقام ليس من البر الصيام في السفر حيث اجاب عليه السلام لسائل حبري سأل بلفظه بابدال
اللام الى الميم فقال امن اميرامصيام في امسفر وانما لم يذكر هالمصنف لان تلك الميم (بدل من
اللام) فكان ذكر اللام مقنيا عنها واذا كان ذكر اللام مقنيا عنها لكونه بدلا منها (فلا بعدما) اي
لا بعد الاسم المعروف الذي (دخلته) او دخلت الميم اياه نحو لفظ برون لفظ صيام (قسما آخر) اي
قسما آخر غير القسم الذي دخلته اللام (من المعارف) بان يقال ما عرف باللام والميم وقال المصام
فحينئذ سقط ما ذكره في قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان
شاملا للميم انتهى يعني ان بين قول الشارح ههنا وبين قوله هناك تناقضا لان اللازم لقوله لو قال
دخول حرف التعريف لكان شاملا هو ان يكون الميم فردا آخر للتعريف كاللام فلا يكون
بدلا منه واللازم لقوله هنا هو ان الميم ليس فردا آخر للتعريف بل هو بدل من اللام فاللازم ان
متاقضان وكذا الملزومان ويمكن ان يرفع التناقض من طرف النش بان يقال اننا لانسلم التناقض
لان ما ذكره المص في اول الكتاب بيان خواص الاسم ولا شك ان اللام والميم يشتركان في كونها
من خواصه فيكون المراد من التعريف هناك ما يكون خاصة الاسم فيلزم حينئذ شمول التعريف
للميم لانه يكون من افراد ما هو الخاصة وما ذكره ههنا تعريف المعارف باللام ولا شك ان دخول
الميم في افراده ليس بقصدي حتى يحكم انه من افراده كاللام فاحتمل ان يكون خارجا بدلا من اللام
فعله النش ههنا على البدلية لعدم القاطع في دخوله والله اعلم (او) (حرف) (بالنداء) وانما
وسط النش قوله حرف بين العاطف والمطوف للاشارة الى ان قوله بالنداء معطوف على قوله
باللام والى ان او ههنا لتقسيم المحدود حيث ذكر ما به الاشتراك بينهما كما هي اماراة لكونه لتقسيم
المحدود ويؤيده عد المصنف كلا منهما نواعا على حدة حيث قدر النش بقوله والرابع والخامس
وقد اشرنا اليه ايضا في تفسيره (نحو يارجل) ولما كان المعرف بالنداء مشترين بين كونه نكرة
وبين كونه معرفة احتاج الى قرينة تعيين ما هو المعرفة من المنادى وما هو النكرة منه فاراد
الشارح ان يبين تلك القرينة فقال (اذ قصد به معين) يعني انما يكون نحو يارجل مثلا للمعرفة
اذ قصد بالنداء ندما لمعين (بمخلاف) نحو (يارجل) اي قصد به انداء (غير معين قاه) اي فان
قوله يارجل املع هذا القصد (نكرة) فلا يكون مثلا للمعرفة ولما ذكر المص المعرف بالنداء
والمقدمون من النحاة تركوا ذكر في كتبهم حيث اكتفوا بذكر المعرف باللام اراد
النش ان يذكر وجه تركهم فقال (ولم يذكره المتقدمون) اي انما لم يذكر المتقدمون
هذا النوع (لرجوعه) اي لرجوع هذا النوع (الى ذي اللام) بان يكون من قبيل رجوع
الفرع الى اصله كما بينه (اذا صل) اي لان اصل قولنا (يارجل) هو قولنا (يا ايها الرجل)
لاتحاد المعنى الذي قصد من قولنا يارجل للمعنى الذي دل عليه قولنا يا ايها الرجل (و)
(السادس) (المضاف الى احدها) اي النوع السادس من المعارف هو الاسم الذي يضاف الى

قوله تعالى والذين كسبوا
السيئات جزاء سيئة بمثلها
عطف على قوله للذين
احسنوا الحسنى وزيادة
والذين كسبوا السيئات
عطف على الذين احسنوا
وجزاء سيئة عطف على
الحسنى وقال لا يضاع
ما هو مثل ذلك وهو ان
سيئويه واصحابه لا يجزون
المعطف على عاملين مطلقا
وجذوه على حذف
المضاي وترك المضاف اليه
على امرائه وغيرهم يجوز
المعطف على عاملين مطلقا
وكثير من الصويين
المحققين يميزونه ما كان
مثله وهو ما تقدم به
المجرورونا آخر خبرهم
يقضي بالمطوفين على ذلك
الترتيب وهذا هو الوجه
المستقيم لطواهر القرآن
واشعار العرب ولا حاجة
الى التمسك واما الذين
اجازوا المعطف على عاملين
مطلقا فاتهم لما رواه جواز
مثل هذه المسائل
وظهورها ظنوا ان الباب
واحد فاجازوا الجمع واما
حيويه الذي هو المانع قاه
لما ظهر له امتناع زبدى
الدار ومروى الجميرة
لفقدان وروده وظهور
ما عليه ظن ان الباب واحد
فتم المنع في جميع وهو ان
النائب لا يزيد على قوة
الاصل فاذا لم يعمل الاصل
صالح فانما يولى هذا
وقال الرضى ان الاخفش
يميز المعطف على عاملين

مختلفين - فلفظ الا اذا وقع
فصل بين الماطف
والمطوف المجرور نحو
دخل زيد الى ممر وبكر
خالد هذا لا يجوز اجماعا
منهم ممن جوز المطف
حاملين ومن لم يجوز اما
عند من جوز فللفصل بين
الماطف الذي وهو كالجار
وبين المجرور وامان لم
يجوز فلهذا والمطف على
حاملين وليس الامر كما
ذهب المس من قوله يحجزه
بعض الكوفيين - فلفظان
سلكهم اطبقوا على المع
ذكرنا لما ذكرنا واما الفصل
بالطرف او غيره بين
المصطف والرفع
او المنصوب فمختلف فيه
منع منه الكسائي والفره
وابو علي في السعة وذلك اذا
لم يكن الفاصل مطوقا بل
يكون ممسولا من غير
مطف لعامل المطوف
الرفع او المنصوب الذي
يبدل فوضو بزيد وعمر
يكره جاني زيد واليوم
عمر وان كان الفاصل
ايضا مطوقا على مثله لم
يختلف في جوازه في
الرفع والمنصوب وفي
عدم جوازه في المجرور
قال ابو علي اجماع المصنفين
بين الماطف والرفع
او المنصوب باليس
بمطوف لان الماطف
كالتائب من التامل فلا ينع
فيه بالتعليل بينه وبين
مطوقه كالاختصاص بين
العامل ومعموله واجاز

احد المعارف المذكورة ولما توهم من عدم جواز الاضافة في القسم السادس اعني ما عرف
بالبناء انه لا يجوز ارجاع الضمير الى جميع ما سبق من انواع المعرفة اراد الشارح بيان صحة
الارجاع الى كلها (اي) الى (احد الامور الخمسة) يعني ان مراد المصنف بقوله والمضاف الى احدها
هو المضاف الى احد الامور الخمسة (المذكورة) ولو بالجملة قوله (ولا يستلزم) دفع لنشأ التوهم
وهو ان الضمير المذكور لو كان راجعا الى الخمسة المذكورة يتبادر منه ان تصح الاضافة الى كل
منها مع انه لا تصح الاضافة الى ما عرف بالبناء فاجاب عنه بما لا يستلزم (صحة الاضافة الى احدها
صحيا) اي صحة الاضافة (بالنسبة الى كل واحد) منها (فلا يرد) اي فحينئذ لا يرد (انها) اي
الاضافة (لا تصح) (بالنسبة الى الاربع الاول) وهو الاعلام والمضمرات والمبهجات وما عرف
باللام (بالنسبة الى الثاني) كما رجمه الفاضل الهندي كذلك (فان المتبادر لا يضاف اليه) وقال
العصام لا يخفى ان ارجاع الضمير الى الكل ودفع استلزام الصحة لصحة الاضافة تكلف ولهذا
جعل الهندي المرجع الامور الاربعية وهو ان كان بعيدا في اللفظ لكنه عار عن التكلف
في المعنى ولان عبارة المتقدمين الذين لم يذكر ابتداء لم يسبق في كلامهم زيادة على هذه الاربعية
فلما زاد المصنف واورده هذه العبارة اختار الضمير انتهى فكان الشر ذهابا الى ان القضية
المستتبطة من قوله الى احدها في قولنا احدها الامور الخمسة المذكورة يضاف اليه وهذه القضية
المستتبطة هي الموجبة الجزئية وهو اعم من الموجبة الكلية القائلة بان كل واحد من الامور
يضاف اليه ومن السالبة الجزئية القائلة بان بعض الامور لا يضاف اليه والاعم لا يستلزم الاختصاص
والله اعلم ثم لما كان المتبادر من قوله والمضاف الى احدها هو الاسم الذي يضاف الى احد
المذكورات بلا واسطة مع انه اعم من المضاف بالذات وبالواسطة ورد على تركيب المصنف نقض
بانه غير شامل فاشار الشارح الى هذا النقض مع جوازه فقال (قيل) اي على المصنف (كان عليه)
اي كان واجبا عليه (ان يقول والمضاف الى المعرفة) يعني سواء كان ذلك المعرفة مكتسبا تعريفا
من الامور المذكورة او من المضاف الى احدها المذكورة وانما كان الواجب عليه ذلك (ليدخل
فيه) اي في النوع السادس (المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا) اي كادخل فيه المضاف الى
المعرفة بالذات (مثل غلام ابيك) فان الغلام في هذا التركيب مضاف الى الاب والاب مضاف الى
الضمير الذي هو من المعارف المذكورة فاكسب الاب من الضمير تسمى فافصار معرفة ثم
اكسب الغلام من الاب لكونه مضافا اليه (والجواب) اي عن هذا الايراد تحريير المراد وهو
(ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون) اي ذلك المضاف مضافا (بالذات) كقولنا
غلامك (او بالواسطة) كقولنا غلاما بيك اعلم ان هذا السؤال نقض شبهة تقرير ان عبارة
المصنف باطلة لانها عبارة غير شاملة للاسم المضاف وكل عبارة شائها كذلك فهي باطلة والجواب
منع الصغرى يعني لا نسلم انها غير شاملة لم لا يجوز ان يكون المراد منها اعم منها ولما كان بعض
الاسماء مستثنى من تلك القاعدة وقد ذكرها الشارح في بحث الاضافة اراد ان يبين عليه ههنا فقال
(ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق) اي في بحث الاضافة (المضاف اذا كان لفظ التبريد او المثل

ذلك غير هم في السعة الجواز
الفصل بين الرفع والناسب
ومعوليهما وانتفاع ذلك
بين الجار ومعوله قال
فقول الاخفش لا يجمع
من صور المطف على
حاملين الاما فيه الفصل بين
الساكن والجور
سيبويه منه مطلقا والقراء
كانت اليه ابن مالك يوافق
سيبويه ويخالف الاخفش
وما في سيبويه والقراء
يشعر ان الجار في كل
صورة توههم المطف على
حاملين فذهب المتقدمين
الجواز مطلقا كما هو مذهب
الاخفش او المنع مطلقا الا
باضمار الجار كما هو مذهب
سيبويه والقراء في كلام
المصن و حالته نظروا ايضا
يرى الاشكال على ما وجه
به كلام المتأخرين واختاره
من ان الذي ثبت في كلامهم
ووجد بالاستقراء من
المطف على حاملين هو
المضبوط بالفاء المذكور
فوجب ان يقتصر ولا
يقاس عليه غيره اذا المطف
على حاملين مختلفين مطلقا
خلاف الاصل وهو عدم
علة تخصيص الصورة
المعينة بالجواز دون غيرها
واذا كان الطف على
حاملين عاقلين للاصل فلا
اعتذر باضمار الحائض كما
فعل سيبويه والقراء حتى
لا يكون محكما هذا ما
اورد ولا ينبغي على
المنصف الجبراته لاشئ
من ذلك برده على المصن قال

او اشبه فهو) اي ذلك اللفظ (مستثنى من هذا الحكم) اي حكم كون المضاف معرفة بالاضافة
الى احد الامور والاولى ان يحدد قوله والمضاف بقوله ان لم يتوغل كقيد به صاحب الامتحان
ولعل المصنف حمل هذا القيد ههنا وفي بحث المضاف لان التوغل امر زائد ولا تنقض القاعدة
بمثله والله اعلم وقوله (معنى) قيد للمضاف الذي اكتسب التعريف بالاضافة الى احد هذه
الامور وهو مفعول مطلق مجازي لقوله والمضاف اما بتقدير المضاف اي اضافة معنى او بتقدير
الموصوف اي اضافة معنوية ويحتمل ان يكون مفعولا فيه بحذف مضافين لقوله والمضاف اي
وقت افادة معنى وان يكون مفعولا لا بحذف مضاف اي لافادة معنى وهذه الوجوه الاربعة
نقلها زنجي زاده من الحواشي الهندية ثم قال والاول اظهر واختاره الشارح ايضا حيث فسر
بقوله (اي اضافة معنى) ثم فسر بقوله (يعني اضافة معنوية) للاعلام بان اضافة الاضافة من
قبيل اضافة المنسوب الى المنسوب اليه ولما كان تفسير الشارح بقوله اضافة معنى ثم تفسيره بقوله
اضافة معنوية موها يكون المختار عنده ان يكون من قبيل حذف الموصوف اراد ان يثبت على ان
مراده منه حذف المضاف فقال (فقوله) اي قول المصنف (معنى) بدل منه وقوله (مفعول
مطلق) خبر لقوله فقوله وقوله (بحذف مضاف) متعلق بالنسبة يعني ان قوله معنى مفعول مطلق
بطريق حذف المضاف لا بطريق حذف الموصوف كما ترى (واحتز) اي المصن (به) اي بقوله
معنى (عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية) نحو حسن الوجه وضارب زيد وانما
احتز عنهما (فانها) اي الاضافة اللفظية (لا قيد تعريفا) بل قيد التحفيف في اللفظ فقط كما سبق
في بحث الاضافة ولما ترك المصن تعريفات المعارف وعرف من بينها العلم لا غير اراد ان يبين
وجه تركه فقال (ولما سبق) في بحث المبني (تعريف المضمرات والمبهمات) يعني الموصولات
واسماء الاشارات وقوله (ومعنى المضاف الى احدها) حال من فاعل سبق اي والحال ان معنى
المضاف الى احدها (معنى ظاهر) وكذا قوله (والمعرف باللام والتداء مستثنى عن التعريف)
حال ايضا يعني لما سبق تعريف النوعين الاولين من ظهور القسم السادس واستثناء القسم
الرابع والخامس عن التعريف وقوله (خص العلم) جواب او قوله (بالتعريف) متعلق بخص
والباء داخلة على المقصور فيكون خص بمعنى امتاز يعني امتاز العلم بين المعارف بذكر
تعريفه فقط وقوله (فقال) عطف على خص اي خص المصنف وقال (العلم) ولما كان
المراد بالعلم المعروف ههنا هو العلم الشامل لاقسامه الثلاثة بصدق تعريفه عليها اراد الشارح
ان يفسره بحيث يشملها فقال (اسما كان) اي سواء كان العلم اسما يعني غير كنية ولقب (اولقبا
او كنية) وقال المصنف هذا معنى ثالث للاسم اخص من العلم فله معان ثلاثة مرتبة في العموم
انتهى يعني ان لفظ الاسم يطلق في الاصطلاح على كلمة دلت على معنى مستقل وعلى اسم غير صفة
وعلى علم غير لقب ولا كنية فالاول اعم من الثاني والثاني اعم من الثالث (لا) اي لان العلم
(ان صدر بالاب) نحو ابو بكر (او الام) نحو ابي بن (او الابن) نحو ابن عامر (او البنت) نحو
بنت عمرو (فهو) اي فذلك العلم (كنية والا) اي وان لم يصدر بمذكر فهو قسمان (فان

قصده مدح) نحو صالح (او ذم) نحو صالح (فهو) اي فذلك العلم (اللقب والا) اي وان لم يصدر
 ولم يقصده مدح او ذم (فهو) اي فذلك العلم (الاسم) نحو زيد وعمر ووقال بعضهم ان تخصيص
 الكنية بما صدر بالامور الاربعة للاتباع الما قال القدماء والافاق تخصيص غير لائق لان ما صدر
 بالاخت والاخت خارج عنه واورد عليه ايضا ان قوله والا فان قصد قضية مباينة الكنية لان المفهوم
 منها ان الكنية ما لم يقصده المدح والا فم مع ان بعض الكنية صدر بالاب والام مع قصد المدح
 كابي الخير وام الخير فان قيل ان بينهما موما وخصوصا من وجه وانما قد يتصادقان قلنا فحينئذ
 يلزم ان يكون التقسيم غير حقيقي والمخلص ان يلتجأ الى ما حققه الرضى من ان الفرق بينهما
 معنوي وهو ان اللقب يمدح الشخص او يذم بمناه والكنية لا معظم بمناها بل لعدم التصريح
 بالاسم فان بعض النفوس تألف من ان تخاطب باسمها فقوله العلم مبتدأ وقوله (ما وضع لشيء)
 بعينه (في مقام الجنس خبره اي اسم وضع لشيء معين (شخصا) اي سواء كان ذلك الشيء شخصا
 (او جنسا) لان الشيء المعين اما شخص كزيد واما حقيقة مستقلة معينة في الذهن عينا كاسامة
 لحقيقة الاسد المعينة عند العقل عينا عند دخول لام الجنس (واحترز) اي المصنف (به) اي بقوله
 بعينه (عن التكرات) لانه وان وضعت لشيء لكنها لم توضع له مع ملاحظة التعيين ولما ذكر
 الوضع ههنا توهم خروج الاعلام التي لم يكن اختصاصها بالمعنى من الوضع بل من غلبة الاستعمال
 فاراد الشارح ان يدفع هذا التوهم فقال (والاعلام الغالبة التي تعينت) اي لم يكن التعيين فيها
 من الوضع بل تعينها (لقد معين بغلبة الاستعمال) اي بسبب غلبة استعمال المستعملين (فيه) اي
 في ذلك الفرد كالتعريف حيث تعين للفرد بغلبة الاستعمال فكل تلك الاعلام (داخلة في التعريف)
 اي في تعريف العلم (لان غلبة استعمال المستعملين) اذا كانت ملازمة (بمبحث اختصاص العلم
 الغالب بفرد معين) تكون تلك الغلبة ملازمة (بمثلة الوضع من وضع معين فكان هؤلاء
 المستعملين وضموه) اي لذلك المفرد المعين (ذلك) الاسم يعني ان الاستعمال لمعنى شابه الوضع
 لمعنى في كونها لمعنى فصار هؤلاء المستعملين مشاهرين للواضعين فيصدق على تلك الاعلام
 انها وضعت بعينها وقوله (غير متناول) بالنصب حال من الضمير الذي في وضع وقوله (غيره)
 بالنصب ايضا مفعول متناول كما اشار اليه الشارح بقوله (اي حال كون ذلك الاسم الموضع لشيء)
 تعينه غير متناول غير ذلك الشيء (وقوله (باستعماله فيه) بيان للتناول اي التناول والشمول
 لغير المعنى مع كونه موضوعا له انما يكون بسبب استعمال ذلك الاسم الموضع لمعنى في غير ذلك
 المعنى يعني ذلك التناول لا يتأني ذلك الوضع (واحترز) اي المصنف (به) اي بقوله غير متناول
 غيره (عن المعارف) اي التي سوى العلم (كلها) من المضمرات والمبهات وما عرف باللام
 او النداء ومن المضاف الى احدها فان كلامها وان وضعت بخصوصيات كل من افرادها
 المعينة كما قررنا الا انها اذا استعملت فيها تناول غيرها وتحتمله كانوا من وهذا فانها
 وان وضعت لتكلم معين ولشاراليه معين لكنها تناول بهذا الوضع غيره من التكلمين
 لكون وضعها عاما بملاحظة القدر المشترك فان قيل هذا لا يتأني في المعروف بلام الجنس فانه

كون الاخفش ممن يجيز
 ذلك المطف لا ياتي اطلاق
 القول بان متقدمي
 البصريين ما توفى فان هذا
 الاطلاق صحيح عند اجتماع
 غيره او اكثرهم على المنع
 واجتماع النحويين من
 البصريين والكوفيين على
 امتناع نحو دخل زيد الى
 صرود بكر خالد لا يتأني
 حكم بان الفراء وبعض
 الكوفيين يجيزون
 المطف على عاملين مطلقا
 ولا يوجب الاستثناء لان
 جواز هذا التركيب
 وامتناعه ليس لجواز ذلك
 المطف او امتناعه بل
 الاسر وراء ذلك وهو
 الفصل بين المطف الذي
 هو كالجار وبين الجرود
 قال جاز جاز والا فلا
 وكلام المص لا يتجاوز
 المطف بل يختص ببيان
 القائلين بجوازه والماتنين
 له من حيث هو هو ولا يرد
 قول المص بان الفراء من
 الماتنين وخالته ذلك
 بمجرد نيت ابن مالك
 الا جازة اليه كما هو الظاهر
 لمن عرف مراتب الكلام
 ومنكبه ولا يرد عليه
 سؤال الحكم لانه يقول
 كان القياس عدم الجواز
 لهذه الامة لكن لما ثبت
 ذلك في صورة الترتيب
 كما سبق صار جائزا باسما
 وبقصورا على هذه
 الصورة لانثناء السماع في
 غيرها والتأويل خلاف
 الظاهر وان تكلم بنفسه

لا يتناول غيره قلنا يمكن ان يقال المعروف باللام وضع للجنس من حيث هو بعينه ويتناول غيره
كالجنس الاستغراق كذا في حاشية ابن قاسم البادى (وقوله) هو مبتدأ اى وقول المصنف
في تعريف العلم (بوضع واحد) وتفسيره بقوله (اى تناولاً بوضع واحد) للإشارة
الى ان قوله بوضع ظرف مستقر منصوب عملاً على انه صفة لمصدر محذوف اى تناولاً
كأننا بوضع واحد وقوله (للا تخرج الاعلام المشتركة) خبر للمبتدأ وهو قوله بوضع اى ان
هذا القيد في تعريف قيد مدخل لا يخرج لان المراد من قوله غير متناول ليس هو عدم
التناول المطلق بل عدم تناول بوضع واحد فلا ينافى هذا تناوله بوضع آخر غير الواضح
الاول فان من وضع زيد الشخص معين لم يتناول ذلك زيدا آخر بذلك الوضع بل يتناوله
بوضع آخر لان زيدا علم مشترك بين الاشخاص المعينة فهو صفة لشخص بعينه غير متناول
لشخص آخر مسمى زيدا لان الاوضاع مختلفة وقال العصام دفعا لما ورد على الشارح من
انه يلزم عليه ان يقول ليدخل بدل قوله لا يخرج لانه يهجم ان الاعلام المشتركة داخلة
قبل هذا القيد وليس كذلك لانها تخرج بقوله غير متناول فاحتاج الى ادخالها بقوله
بوضع واحد كما ذهب اليه صاحب الامتحان ووجه الدفع انه لا نسلم خروجها بقوله
غير متناول وانما تخرج اذا كان المراد بها الغير المتناول المطلق بوضع سواء كان بوضع
واحد او باوضاع لم لا يجوز ان يكون المراد به الغير المتناول المقيد بوضع واحد فحينئذ
لا تخرج عن التعريف لان الاعلام المذكورة ايضا غير متناولة غيرها بوضع واحد وانما
تناوله باوضاع متعددة ثم اشار الشارح الى توطئة لقوله واعرفها فقال (ولما اشار)
اى المص (الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها) اى بسبب جعل كل من الانواع
في مرتبتها في الاعرفية (في الذكر) اى في ذكر الاعرف من الانواع اولاً ومادونه ثانياً وهكذا
كاسبق (اراد) اى المص (التيه) هنا (على ترتيب اصنافها) يعنى ان المضمرات نوع واحد
وتحتها اصناف ثلاثة وهى المتكلم والمحاطب والغائب وبين كل من الاصناف الثلاثة مرتبة
في الاعرفية لكن ليس مراده بيان الترتيب في كل من الانواع محاسوى المضمرات بل
(انها) اى في النوع الذى (يكون فيه) اى في اصناف ذلك النوع (هذا الترتيب) في الاعرفية
كافياً بين اصناف المضمرات (فقال) (واعرفها) (اى اعرف المعارف) اى اعرف كل من
اصناف تلك الانواع وقوله (يعنى اقلها البسا) تفسير لسبب اعرفية بعضها من الاخر مع
اشترائها في الوضع للمعين يعنى ان التفاوت بين المعارف في افاقتها عدم الالتباس فاتها قيد
قليل الشركاء مع التعيين اكثر مما قيد الاخرى فهو اعرف لكن المعترفى افادة عدم الالتباس ليس
عدم الالتباس عند المتكلم او غيره بل المعترفى عدم الالتباس (عند المحاطب من حيث اصنافها) لامن
حيث انواعها وانما قيد بالحقيقة فان اعرفها من حيث انواعها هو المضمر مطلقاً كما عرفت وقوله
(المضمر المتكلم) خبر لقوله اعرفها وقوله (لبد وقوع الالتباس فيه) دليل الاعرفية فان
المتكلم اذا قال انا وسمعه المحاطب لم يقع الالتباس في كون ان الموضوع له لانا هو المتكلم المعين (ثم)

(المضمر)

مستثنى عنه ولنرجع الى
المتن وكلام الشارح فنقول
معنى قوله خلافاً لقراء ان
الفراء يجوز مطلقاً وقوله
الاقبح نحو في الدار زيد
والجمرة عمرو اى ويجوز
مطلقاً وقاس عليه اذا كان
مع الضابط المذكور وقوله
خلافاً لسيبويه اى لا يجوز
عنه مطلقاً وان كان بالضابط
المذكور فمعين من هذا
انه لا حاجة الى اخذ الفراء
في صورة الاستثناء الا ان
الشارح اعم الى المقام بسد
سبيل ان يقال انه لا وجه
لتوسيط خلاف الفراء بين
المستثنى والمستثنى منه بل
لا يصح لانه بيان المخالفة
قبل تمام الحكم فاخذه في
الاستثناء وحيث يكون المستثنى
ان الفراء مخالف لما نرى
المطرب على السال في جميع
الصور الا في هذه الصورة
فانه موافق لهم فيها وذلك
جائز وان كان السؤال
منه دفعا من اصله وما
اعترض به القائل من قوله
يخبر عليه الخ من قبيل التكلم
بالا يعنيه نعم في التصارح
على قوله بوضع الا في صورة
قديم الجور وتاخير
الرفوع او المنصب قصور
اذ لا بد من ضمنية اشتراط
كون المطرف على ذلك
الترتيب وايضا في قوله بل
يحملها على حذف المضاف
واجاء المضاف اليه على
اعرابه نظراً لان ذلك اى
حذف المضاف واخبره
لا يتصور في نحو قوله في

(المضمر) (المخاطب) أي ثم الأعراب بعد المضمر المتكلم هو المضمر المخاطب وإنما المخاطب
انقص معرفة من المتكلم (فانه يتطرق) أي يحدث (فيه) أي في المخاطب (ما) أي طريق يسلك اليه
ويكون ذلك الطريق سبيلا لوقوع الالتباس المانع لكمال التعريف بخلاف المتكلم فانه (لا يتطرق)
ذلك السبب (في المتكلم) وإنما فسرنا التطرق بهذا لانه في الأصل حدوث الطريق وكما كثر
حدوثه كثر سبب الالتباس له فيكون من قيل ذكر السبب وإرادة السبب ثم أراد التثنية بقوله
(الاي ترى انك اذا قلت ما لم يتبس) أي لفظا فانا (بغيره) أي بغير من يقوله ويتكلمه (واذا قلت انت
جازا ان يتبس ما سخر) فانه يجوز ان يكون في حضورك اشخاص يكون كل منها قابلا للمخاطب
(فيتوهم) أي بسببه (ان الخطاب له) أي لغير من يخاطب فمع محتاج الى قرينة لفظية او حالية على
تعيين المخاطب الذي يراد بقوله انت فان قيل كيف يكون المضمر المتكلم اعرف مع انه ربما يكون
ملتبسا بغيره ايضا كما اذا قيل انا من وراء الجدار فانه لا يعلم انه فلان واجيب بان احتمال من
خوطب به في انت شائع بخلاف اما ان الاحتمال فيه يعرض لحيلولة الجدار اقول وهذا الجواب
مبنى على ان المعتبر في الاعرفية ان لا يوجد الالتباس اصلا وهذا الاعتبار غير معلوم فان تسميه
فيما قبل بقوله يعني اقلها لبا عند المخاطب وبقوله (وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة) أي
التي يشتر فيها الاعرفية (ابعد من اللبس) يدلان على خلافه فمع يجوز ان يوجد اللبس في المضمر
المتكلم وفي المخاطب لكن يكون اللبس الذي يوجد في المتكلم اقل من الذي في المخاطب ولما بقي
حكم صنف المضمر الغائب ان يذكره فقال (ثم المضمر الغائب) أي المضمر الغائب
ادون منهما في الرتبة وقوله (ولم يذكره) اشارة الى وجه عدم ذكر المص ذلك الصنف أي وإنما
لم يذكر المضمر الغائب لضعفه بعمد الاعرفية التي بالنسبة اليها لانه علم من اعرفية المتكلم المخاطب
انه أي المضمر الغائب (ادون منهما) أي من المتكلم والمخاطب ثم أراد التثنية ان يذكر وجهها
لاقتصار المص في بيان النسبة على اصناف المضمرات فقال (واقصر) أي المص في مقام بيان
النسب بين اصناف الانواع الستة (على بيان النسبة بين اصناف المضمرات) وترك بيان ما عداها
(فان سائر المعارف) من غير المضمرات (لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها) يعني انه
لا تفاوت بين اصناف المعارف الباقية من غير المضمرات الا بين اصناف المعرفة التي امر فيها
بسبب الاضافة الى احد المذكورات (فان فيه) أي في المضاف (فماونا) بين اصنافها لكن ليس
ذلك التفاوت باعتبار نفسه بل (باعتبار تفاوت المضاف اليه) مثلا ان الغلام المضاف الى المتكلم
اعرف من المضاف الى المضاف اليه المخاطب (ولهذا) أي ولكون التفاوت بين اصناف
المضاف اليه باعتبار تفاوت المضاف اليه (ما ثبت) أي لم يثبت المص (التفاوت بين اصنافه) أي
بين اصناف المضاف مع وجود التفاوت فيها (بمدنياته) أي بعد بيان التفاوت (بين انواع
المضاف اليه) من المضمرات والمبهات وغيرها (واصنافه) أي وبعد بيان التفاوت بين
اصناف بعضها يعني المضمر ثم أراد التثنية ان يشير الى ان الترتيب الذي ذكره المص بين المعارف
ليس متفقا عليه فقال (وهذا الترتيب الذي ذكره) أي المصنف (انما هو) أي هذا

له ازيد والمجزة عمرو بل
المحدوف فيه عند سيبويه
الجاء واصل الكلام وفي
المجزة عمرو وتقدر
المضاف وبقاء المضاف
اليه على ما كان عليه انما هو
في مثله ما كل سوداء ثمرة
ولا يضاف شعبة اذا اصل
عنده ولا كل بيضاء
فغذف المضاف وترك
المضاف اليه على اعرابه لا
على انه مطوف على
سوداء ولو قال الشارح
فدس سره فانه لا يجوز
هذا العطف بحسب الحقيقة
بل يفهم الجاء كغافل
الرضي ثم وهم (قوله)
ثبتت عنده وتحقق قبل
الظاهر ليثبت ويتحقق وقد
يقال ان التمييز بالماضي
ادخل في البيان والبلغ
(قوله) (والدفع ظن
السامع به تجاوزا هذا
يتصور على ذلك وجوه
اثان منها ما ذكره الشارح
هناك والثالث ان يظن
السامع به تجاوزا لاني
اصل النسبة بل في النسبة
القول الى جميع افراد
المسبوب اليه مع انه يريد
النسبة الى امثال الان
لعمومات الخصصة كثيرة
فيدفع هذا الوهم بذكر كلا
واجمع واخواته وكلاهما
ويتشبه ونحوها وهذا هو
الذي في به قدس سره في
التعمول ومنه يعلم ان المص
ارحاه اكثر اراكتي بقوله في
النسبة ثم وكفى (قوله)
هذا حاصل ما ذكره المص

الترتيب (مذهب سيبويه) وعليه جمهور النحاة كما سبق في بحث النعت (فان فيه) اى في هذا
الترتيب (اختلافات كثيرة) بين النحاة وقائدة الخلاف تظهر في الوصف فقط لان الموصوف
يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها في منها يقع موصوفا لا اخر يكون اعرف بالنسبة
اليه (الكثرة) اى الاسم الكثرة (ما) اى الاسم الذى (وضع شئ) اى لى (لابينه) وقوله
(اى لا باعتبار) تفسير لقوله بعينه التثنية يعنى انه وضع شئ لكن لا باعتبار (ذاته) اى ذات ذلك
الشئ (التمية المعلومه المعهودة من حيث هو كذلك) كما كان ذلك الوضع في المعرفة كذلك بل
هو موضوع لى من غير اعتبار تيمنه ومعلومه - واه كان ذلك الاسم منقولا او من تجل مفردا
او مركبا لقا او كنية موضوعا لى من حدنا او قفا او لفظا بؤ ذنبه او مراداه او محض عدد قاته
اذ لم يصبر التمين في كل منها يكون نكرة واما نحو ادخل السوق فمعرفة وان وقع على فرد غير معين
لان وضعه باعتبار وضع اللام لا جنس للماهية المية ووقوعه على غير معين لمرض وكذا وقوع
اسامة على فرد غير معين لا يوجب النكارة لعدم الوضع ولا يرد نحو وجهك ورأسك لان
ذلك وضع شئ لا بعينه وان وقع على معين امرض انتهى ما في شرح الفاضل الهندي ثم اراد
الشارح ان يبين قائدة قيد التعريف فقال (قوله) اى قول المصنف في تعريف الكثرة (ما وضع
شئ) جنس (شامل للمعرفة والنكرة) فيكون ما به الاشتراك بينهما (وقوله) اى يقول المصنف
(لابينه خرجت المعرفة) من تعريف الكثرة فيكون هذا القول اشارة الى ما به الامتياز بينهما
(اسماء العدد) وهو اما مبتدأ خبره محذوف اى اسماء العدد ماسيا تى او خبر لمبتدأ محذوف اى
هذا البحث اسماء العدد او مبتدأ وقوله ما وضع الخ خبره ولما كانت اسماء العدد من جملة الاسماء
احتاج الى وجه لتخصيصها بالذكر فاراد الشان بين وجه اختصاصها فقال (انما افردتها) اى
انما افردتها من اياها (بالذكر) اى بذكرها من بين الاسماء ولم يدرجها فيها (لان لها) اى لاسماء
العدد (احكاما خاصة ليست) اى تلك الاحكام (لغيرها) من الاسماء الباقية فحصل لها نوع
استقلال ولما بعد ذكر المبتدأ بتوسط ذكر وجه الافراد اراد الشان تنبيه على كون اسماء العدد
مبتدأ بذكر الضمير المراضى عند الشان لكون اسماء العدد مع حذف الجزاء الاخر جملة مستقلة
فحينئذ يكون قوله ما وضع خبر المبتدأ المحذوف كما اشارنا اليه واليه اشارة بقوله (وهى) اى اسماء
العدد (ما وضع) وانما افسر الشان الموصول بقوله (اى الفاظ وضعت) ولم يقل اسماء وضعت مع
انها من نوع الاسم للاشارة الى ان بعضها مركب وبعضها مفرد فان مثل خمسة عشر ليس بكلمة
واحدة بل هى كلمتان فاذا لم يكن كلمة لم يكن اسما فحينئذ لو جعل الموصول عبارة عن الاسم لم يشمل
التعريف مثل خمسة عشر فلهذا افسره الشارح بلفظ اعم من الكلمة حتى يشمل التعريف مثل
هذا من الالفاظ المركبة (لكمية آحاد الاشياء) يعنى انها الفاظ وضعت للفظ اجيب بها
عن السؤال بكم يعنى عن السؤال من العوارض التى تعرض للاشياء من حيث آحادها (منفردة
كانت) اى (تلك الاحاد) كما كانت في لفظ الواحد (او مجتمعة) كافي غيره وانما افسره الشان به
ليكون اشارة الى جواب الفاضل الهندي الاشكال الذى اورده الشارح الرضى بان التعريف

في شرحه حيث قال قولنا
يقرر اسما المتبوع يخرج
منه الصفة والبدل
والعطف وقولنا في النسبة
او الشمول يخرج عنه
عطف البيان لانه لم يؤت به
الا بقررا اسما متبوعه
وبحقه ولكن لان النسبة
ولا في الشمول ولعل مراد
الشارح بذلك التصريح
ونسبة هذا المعنى الى المص
هو الاشارة الى عدم ما
اورده الرضى من ان المص
قال دخل عطف الياء في
قولنا يقرر اسما المتبوع
وخرج بقولنا في النسبة
او الشمول وفيه نظر لانه
ان كان معنى التقرير تحقيق
ما ثبت في اللفظ الاول
ودل عليه فليس جميع
ما هو عطف بيان مدلوله
عليه بلفظ المتبوع نحو
جاءني العالم زيد والفاضل
عمرو اذ دلالة العالم على
زيد بل ربما دل بعض
متبوعاته عليه وذلك مع نية
الاشتراك نحو اقسام باقة ابو
حنيفى عمرو اذا فرضنا انه
ليس هناك ممن سمي بابي
حنيفى الاثنان او ثلاثة وان
كان المراد بالتقرير
التوضيح فالوصف داخل
فيه ايضا وان شيئا آخر
فليس بواضح ويبنى
صيانة المحدود من مثل
هذه المحتلات ومن غفل
عن ذلك قال او تعرض
لتأكيد متبوعاتها لكن
انسب (قوله) ولا بعد
ارجاع الضمير الى التأكيده

غير شامل للواحد والاثنتين لانهما لم يوضعا لكمية الاحاد بل لكمية الواحد والاثنتين فاجاب
عنه الفاضل الهندي بان المراد من الاحاد اعم من ان تكون مفردة او مجتمعة فتشمل الواحد
والاثنتين ثم ذكر الشارح المعنى المراد من الاشياء والاحاد والكمية فقال (قالا شياء) اي المراد
بالاشياء (هي المعدودات) كرجل ورجلان ورجال (واحداهما) اي المراد باحاد الاشياء (كل
واحد واحد منها) اي من الاشياء (وكية الاحاد) اي المراد منها (ما) اي لفظ (يجاب به)
اي بذلك اللفظ (اذ اسئل عن واحد او عن اكثر) بقوله (من واحد) متعلق باكثر وقوله (من
تلك المعدودات) ظرف مستقر صفة لواحد بقوله (بكم) متعلق بسئل يعني اذ اسئل بكم عن واحد
واحد اي على حدة مفردة او سئل عن اكثر من الواحد الذي هو من تلك الاشياء المعدودات
حال كونها مجتمعة وهذا هو المراد من الاحاد (والالفاظ الموضوعة) اي المراد من الالفاظ
الموضوعة (بازاء تلك الكميات) نحو واحد واثنان وثلاثة (بان يكون) اي بطريق اي ان
يكون (كل واحد منها) اي من تلك الالفاظ (موضوعا لكمية واحدة منها) اي من تلك
الاحاد وقوله والالفاظ الموضوعة مبتدأ وقوله (اسماء العدد) خبره يعني المراد باسماء العدد هي
تلك الالفاظ ثم بين انش بالصراحة دخول الواحد في التعريف في اصطلاح النحاة فقال
(قالوا احد) اي لفظ الواحد (موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت) اي اخذت الاحاد
(منفردة فاذا سئل) اي قلى هذا اذا سئل (عن معدود منها) اي من الاشياء (بكم) هو اي بكم
آحاد هو (يجاب بالواحد) ان كان شيئا واحدا هذا اذا اخذت مفردة واما اذا اخذت مجتمعة
فبينها بقوله (والاثنان اي لفظ الاثنان مثلا) (موضوع لكميتها اي لكمية آحادها) اذا اخذت
اي تلك الاحاد حال كونها (مجتمعة متكررة مرة واحدة) فانه اذا تكرر الواحد مرة حصل
الواحد ان يقال اثنان (فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنتين وهكذا الى ما نهاية له) يعني اذا
تكرر الواحد مرتين يجاب بالثلاثة واذا تكرر ثلاث مرات يجاب بالاربعة وقس عليه ما فوقها
(فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنتين داخلان في هذا التعريف لانها من اسماء
العدد في عرف النحاة وان لم يكونا) اي الواحد والاثنان (عند بعض الحساب من العدد) يعني
انهم اذا خلان عند بعض اهل الحساب غير داخلين عند بعض والاثنان داخل عند بعض دون
الواحد والحاصل ان في دخولهما وعدم دخولهما ثلاثة مذاهب الاول انهما داخلان في اسماء
العدد وهذا مذهب النحاة لاطبقهم على عددهما في الاصول كما سيأتي والثاني انهما ليسا من
اسماء العدد لان العدد عندهم هو نصف مجموع الحاشيتين اي الطرفين فالواحد ليس له
حاشية واحدة وهو الاثنان فالواحد ليس بمد لانعدام الحاشيتين ولما لم يكن الفرد
الاول وهو الواحد عددا يتبني ان لا يكون الزوج الاول وهو الاثنان ايضا عددا او
هذا هو مذهب بعض اهل الحساب والتسالك ان احد ليس بمد لعدم صدق
تعريف العدد عليه ولكن الاثنان عدد لان العدد عند ذلك البعض ما يقع نصف مجموع
الطرفين فاذا طر في الاثنان وهو الواحد وطرفه الاخر هو الثلاثة فالواحد مع الثلاثة

اللفظ قبل على اي تقدير
بشكل باجمع ونواضع فانه
لا يجري فيها التاكيد
اللفظي ثم قيل ودفعه
بتأويل الشمول المستفاد
من كمالها كقول الانواع
لجميع الاشخاص وليس
ذلك فان اجمع واخوانه
دوات التاكيد والكلام
مما عداهما من الالفاظ
وايضا يجوز ان يكون
الاداة الثانية مؤكدة
للاولى في صورة لتكرير
فيكون اجمع واخوانه مما
يؤكد بتكرير لفظه وقد
ذهب بعض النحاة الى ان
اخوانه اجمع مؤكدة له ثم
اعلم ان المصريح بان
المراد بالالفاظ كلها ما هو
المتبادر منها حيث قال
والمراد باللفظ ان يكرر
اللفظ الاول بعينه لتقرير
النسبة كقولك جاءني زيد
زيد وهو جار في الاسم
والفعل والحرف والجملة
والظاهر والمفهوم هذا
كلامه (قوله) قبل لا معنى
لهذا الكلمات الثلاث قبل
وعلى هذا الوجه ذكرها
بين الفاظ التوكيد لان
التوكيد من الاسماء
المرية وهذه ميلات
ولذا لم يذكر مثل حسن
بسن في التاكيد والحق
ادراج هذه الالفاظ
في التاكيد بضرب
من المسامحة وتزييلها
منزلة الاسماء لانها
مربوبت مستعلة في
كلام العرب لا بد من
ضبطها في الصيانة من

اربعة وهو مجموع الحاشيتين فالاثنتان نصف اربعة التي هي مجموع الحاشيتين فيكون عددا
وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب فحصل ان الواحد ليس يمدد عند اهل الحساب اتفاقا
والاختلاف في الاثنان عندهم وقول الفاضل الشارح ينطبق على المذهب الثاني كما اشار اليه
المصام ولما توهم ان تعريف اسماء العدد صادق على مثل رجل ورجلين لكونهما موضوعين
للكمية في الجملة مع ان امثالهما ليست من العدد اراد الشارح ان يتعين التعريف المذكور بحيث
يندفع هذا الوهم فقال (ولما كان المتبادر من هذه العبارة) اي من قوله ما وضع للكمية
الح (ان نفس الكمية) اي من غير ان ينضم اليها شيء آخر من الجنس وغيره (هي) اي نفسها
(الموضوع له) فقوله هي ضمير فصل لتعريف الموضوع له على نفس الكمية فالقصر فيه قصر
ان اراد اضافي واليه اشار بقوله (من غير اعتبار معنى آخر معه) يعني به الجنسية فان المعنى الموضوع
له في نحو رجل ورجلين مركب من الكمية وجنس الرجولية فيكون الرجل مثلاموضوعا
على رجل واحد والرجلان موضوع للعدد والجنس معا فلا يكون موضوعا للكمية فقط
بل تكون دلالة عليها بالتضمن بخلاف وضع اسماء العدد فالكمية فيها هي الموضوع له وقوله
(لا ينتقض التعريف) جواب لما اي فتح لا ينتقض تعريف اسماء العدد معنا (بمثل رجل
ورجلين) هذا مثال كون المعنى الاخر جنسا (او ذراع وذراعين) هذا مثال لكونه مساحة
(ومن ومنين) هذا مثال لكونه مقدارا مخصوصا فان هذا المذكورات وان وضعت للكمية
لكنها لم توضع للكمية فقط بل وضعت لها مع اعتبار معنى آخر (حيث لا يفهم) اي لانها
لا يفهم (منها) اي من هذه الكلمات (الوحدة والانثوية فقط) بل يفهم منها معنى آخر وكل
شيء شابه كذلك ليس بداخل في تعريف اسماء العدد (اصولها) اي اصول اسماء العدد هذا
تفسير للضمير (التي يتفرع منها) اي من تلك الاصول (باقيا) اي باقى اسماء العدد وهذا تفسير
للاصول بان المراد بها ههنا ما يتفرع عليه الغير يعني انها ما يقابل الفروع لا المراد بها معانيها
الاخر وقوله (ما بالحق ناه التانيث) الخ تفصيل للفروع ببيان اسباب تفرعها من الاصول
يعني انها يتفرع منها ما بسبب الحاق ناه التانيث (كو احد واثنان) لان اصلهما واحد واثنان
(او باسقاطها) اي واما يتفرع باسقاط ناه التانيث (كثلاث الى تسع) فان اصولها ثلاثة
الى تسعة (او بالانثوية) اي يتفرع منها بسبب جعل ذلك الاصل نثية (كاثنتين والفين) فان اصل
الاول مائة واصل الثاني ألف (او بالجمع) اي واما يتفرع بجعله جمعا حقيقة (كآت والوفو)
مشبهة نحو (عشرين) واخوانه (او بالتركيب) او يتفرع منها بسبب كونه مركبا من
اصلين (اضافيا كان) او سواء كان ذلك التركيب تركيبا اضافيا بان يكون احد الاصلين
مضافا الى الآخر (كثلاثمائة) فانه تركيب اضافي حيث اضيف فيه الثلاث الى المائة (او
امتزاجيا) بان لا يكون بينهما نية من الاضافة او العطف (كخمس عشرة) فانه مركب من
الاصولين الذين ليس احدهما مضافا او معطوفا في الحال وان كان الثاني معطوفا
في الاصل (او بالعطف) او يتفرع منها بسبب عطف احدهما على الآخر (كخمس

الحظا في كلام العرب
ولهذا قال الشيخ الرضى
التأكيد اللفظي وعلى
ضربين احدهما ان تقوية
الاول به والثاني ان تقوية
بموازنة مع انه قدما في
الحرف الاخير ويسمى
اتباعا وهو على ثلاثة
انواع لانه اما ان يكون
لثانيه معنى ظاهر نحو حيث
صراطلا ولا يكون له معنى
اصلا بل ضم الى الاول
لتزيين الكلام لفظا وتقوية
معنى وان لم يكن له في حال
في الافراد معنى نحو قولك
حسن ابن ابي بكر له معنى
بشكاف غير ظاهر نحو
خبيث نبيث من نبيث الفرس
اي استغفره واستغفره
ذكره ان صريحا تأكيد
لفظي مع انه ليس تكرار
اللفظ الاول حكاه في
ذكره الشارح اذ ليست
الضرورة داعية اليه
ويمكن ان يقال ان ما في
جعله صفة كاشفة ولا يخفى
ان البيت اذا جعل له معنى
غير الاول فهو صفة لا
تأكيد وقد مر في
الاول الكتاب ان المهم
ما لا يتناقض به وتخصيص
اصلا وهذه الفاظ ذكرت
لتصنيف اللفظ وتقوية المعنى
في موضوعات فلا وجه
لاوتكاب المسامحة
والتنزيل في ادراج هذه
الالفاظ في التأكيد وليس
مذكور في التأكيد
سدود منه كما في
هذه التركيب وقد
نفاه القائل والاعتراض

وعشرين (لان هئتها الاجتماعية التي لها وحدة اعتبارية فزاع لكل جزء من الحصة مفردة ومن العشرين كذلك نقوله (اقتعاشة كلمة) خبر لقوله واصولها يعني ان اصول العدد هذه الكلمات وقوله (واحد الى عشرة) اما بدل من ائتعاشرة واخبره للمحدوف اي هي لفظ واحد منها الى عشرة او مع العشرة بنى واحداً ثانياً ثلثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة فهذه عشر كلمات (و) الحادى عشر منها (مائة) الثانى عشر (الف) قال فى الامتحان فان قيل لا امتداد فى ثلاثة فلا انتهاء وانه يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم تناول صدر الكلام له على سبيل القطع كقوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل وانما الدخول فى تناول القطع كقوله تعالى وايدىكم الى المرافق قلنا تدبر الكلام وثلاثة والزائد عليها اقل امتداد والتناول قطبان فتكون النهاية لاسقاط ما وراءه هالما للحكم اليها الذى هو حكم عدم تناول القطع الملابس انتهى واقول هذا الدوال والجواب اشارة الى المسئلة الاصولية الاولى ان النهاية قد تكون داخلة فى المقيا وقد لا تكون فان كانت المستدة زائدة مجاورة للنهاية كفى قوله تعالى وايدىكم الى المرافق لان اليد تنطلق من رؤس الاصابع الى المضدين فالمرافق داخلة فى اليد فتناول اليد اليها فتكون المرافق داخلة وان كان المستند منقطعاً كالتناول المقطع عند الغروب فلا يتجاوز بحيث يتناول الليل كفى قوله تعالى اتوا الصيام الى الليل فلا تدخل النهاية فيها فالسائل نحي سؤاله على ان اسماء العدد من قبيل الثانى فاعترض بخروج العشرة والحجيب اجابه بناء على ان اسماء العدد من قبل الاول لان الزائد يتناول ما فوق العشرة فالعشرة داخلة فيه كفى المرافق وقد اشرنا اليه فى التفسير ثم شرع المصنف فى بيان كيفية تفريع كل فرع منها على اصوله فقال (تقول) ولما كان هذا القول من المصنف محملاً لاراد الشارح ان يفصله بقوله (فى الاعداد) الظاهر انه بكسر الهزء على انه مصدر اعد لانه الملازم لما يكون ظرفاً له وهو تقول فانه فعل المخاطب والاعداد يناسب ان يكون كذلك لانه بفتحها على انه جمع العدد يعنى انك تقول حين قصدت استعمال كل منها حال كون تلك الكلمة (مذكورة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة) (واحدان) (فى المفرد المذكور ونثيته) (اي الواحد فى المفرد المذكور والاثنتان فى ثنية المذكور) (واحدة اثنتان وثلثتان) (فى المفردة المؤنثة ونثيتها) يعنى ان واحدة فى المفرد المؤنث واحداً للفظين وهما اثنتان وثلثتان فى ثنية المؤنث وقوله (على ما هو القياس) اشارة الى ان هذه الفاظ غير خارجة عن القاعدة وهى ان ذوات التاء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر فيكون المجرد منها اسلاً وما بالتاء فرعاً (وتقول) اي فيا زاد على اثنين على خلاف القياس يعنى انك تقول (فى المذكور) (ثلاثة الى عشرة) يعنى ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة حال كون كل منها ملازمة (بالتاء) وقوله (لجماعة المذكور) اشارة الى تصحيح دخول التاء فيها وهو كون الثلاثة وما فوقها جماعاً مذكراً فانت كلها بالتاء (اعتبار التأيت الجماعة نحو ثلاثة رجال الى عشرة رجال) و (ثلاث الى عشر) فقوله ثلاث بالرفع على الحكاية منصوب محلاً على انه

على الشارح بما استفادته ثم الجواب كذلك من فقدان التدبر وقلة التشبع فان ما ذكره الشارح مأخوذة من كلام الرضى حيث قال وقد تكرر الفصل منفصلاً فنقول فى المرفوع ضربت انتوه من باب تكرير اللفظ وان كان الثانى مخالفاً للاول لفظاً اذا الضرورة داعية الى المخالفة وما ذكره من الرضى من نسي اللفظ ليس الثانى منها ملتصقاً به لاني انى ولا فى الصرح والحكمى المذكور ايس هو من الثانى بل من الاول على قول الرضى ايضا والتمس الثانى باقسامها الثلثة من باب التأكيد بالاتفاق وثبوت المعنى بل بعض هذه الاسماء لا يخرجها من التأكيد الى الصفة لان معانيها ليست متمايزة لما يستفاد من الثبوتات بل هى لا فائدة مما فى تلك الثبوتات على قياس اجمع واخواتها والاسكانات هى ايضا داخلة فى الصفات وكلا (قوله) ولا حاجة الى ذكر الافراد قيل بل لا يصح ذكرها لانه بعيد جوازها فى الانسان كله من غير ان يراد الاناس فقد اسند من اصل قول المصنف ذوات اجزاء بتأويله بذى امور متعددة افراداً كان او اجزاء وفيه محال منقول (قوله) اكذلك الغيبة والاول قبل كانه دل

معطوف على ما قبله والماعطف مقدر كذا في المغرب لزني زاده اى ثلاث اربع خمس ست
 سبع ثمان تسع عشر حال كون كل منها (بدونها) اى بدون التاء (لجمع المؤنث فرقا بين المذكر
 والمؤنث) يبنى وانما تركت التاء فيها مع ان كلها للمؤنث ليحصل الفرق بين المذكر الذى اتى
 بالتاء وبين المؤنث لان المذكر لما كان اصلا اتى بالتاء للمسبق فيجب ان يفرق بينه وبين ما يستقرع
 عليه من المؤنث فذلك الفرق يحصل بتركها (نحو ثلاث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل
 الامر) يبنى وانما لم يفعل الامر (بالعكس) بان يكون مذكرا بغير التاء ومؤنثا بها كما هو
 القياس (لكون المذكر اسبق) اى من المؤنث فاذا كان ما هو اسبق في الاعتبار بغير التاء يكون
 مؤنثا باداء التانيث كما كان في نحو ناصر وناصرة والواحد والانثى واذا كان مذكرا بالتاء
 يكون مؤنثا بمحذفتها والاصل ههنا بعكس السابق يبنى ما بالتاء اصل وما بتركها فرع ثم شرع
 المصنف في بيان احوال ما فوق العشرة فقال (وتقول اذا جاوزت عشرة) قدره الشارح كذا
 للإشارة الى ان قوله (احد عشر) وما بعده مقول لمقدر وهو تقول يبنى اذا جاوزت
 العشر تقول احد عشر (اثناعشر) (في المذكر) اى اذا كان معدودة وتمييزه مذكرا فانهما
 بمحذف الالف في احدى ومحذفتا في اثنا ومحذفتا في الجزء الثاني ايضا (نحو احد
 عشر رجلا واثنان عشر رجلا) (احدى عشرة اثناعشرة) (وثنا عشرة) اى وتقول
 كذا بزيادة الف التانيث في الاول وبزيادة التاء في اثنا وثنا وبزادتها في الجزء الثاني (في المؤنث)
 اى اذا كان معدودة مؤنثا نحو احد عشرة امرأة حال كونها (على الاصل) اى على
 القاعدة الجارية ثم بين تلك القاعدة بقوله (بتذكير المذكر) كما في الاولين (وتانيث المؤنث)
 كما في الاخيرين قوله (وغير الواحد) جواب لما يرد عليه من ان الاحد ليس من اصول بل
 المذكور فيها هو الواحد فاجاب عنه بان اصل الاحد هو الواحد واصل الاحدى هو الواحدة
 لكن الواحد غير (الى احد والواحدة) غيرت (الى احد للتخفيف) ولا يستعمل
 الاحد ولا الاحدى الا في تركيب كاسبق في احد عشر واحدى عشرة او مضافين نحو
 احدهم واحديهن ولا يستعمل واحد وواحدة في التركيب الا قليلا وايضا تحذف النون
 في اثنان واثنان وثمانين وفي التركيب وفي المصام ان اصل الاحد واحد على وزن حسن
 صفة مشبهة من وحد يحد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ عند الجميع وفي احدى
 كذلك عند غير المازني واما عنده فقلبت الواو المكسورة في الاول قياسا كالمضمومة (وتقول)
 (ثلاثة عشر الى تسعة عشر) يبنى اربعة عشر وخمسة عشر وستة عشر وسبعة عشر
 وتسعة عشر بالتاء في الجزء الاول ومحذفتا في الجزء الثاني يبنى تقول كذا (في المذكر
 نحو ثلاثة عشر رجلا) وقوله (ثلاث عشر الى تسعة عشر) معطوف على قوله ثلاثة
 عشر بالماعطف المقدر يبنى وتقول كذا (في المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة) وكذا ما فوقها
 من اربع عشرة وخمس عشرة وست عشرة وسبع عشرة وثمان عشرة وتسع عشرة
 حال كون كلها بمحذف التاء في الجزء الاول وبانياتها في الجزء الثاني (ابقاء) اى لبقيد

عليه المنس بالثال ولا يخفى
 انه لا وجه للفصل بين هذا
 الحكم وبين بيان النفس
 والبيان كلا وجه للفصل
 بين قوله ولا يؤكذبك
 واجمع وقوله واكنع
 واخواه مع شدة اتصال
 اكنع واخويه باجمع وشدة
 اتصال هذا الحكم بالحكم
 السابق اذ يعلم منه ان
 الحكم السابق يشمل اكنع
 واخويه وانهما انصرفا
 على ذكر اجمع وهو من جملة
 الارحام اذ لا وجه لاراد
 هذا الحكم منفصلا ببيان
 النفس والبيان لانه ليس
 لبيان ذات المؤنث المعنوي
 وقد كان الكلام فيما سبق
 مسوقا لبيان ذوات هذه
 المؤنثات فالفصل به بينهما
 كالفصل بين المصا وكنها
 وانعرض فيما بعد لا كنع
 واخويه انما كان لبيان ان
 كل واحد منها لا يوجد
 بدونه لانهما تابع له والتابع
 من حيث انه تابع لا يوجد
 بدون المتبوع وهذا حكم
 يحسن بيانه بعد انعام الكلام
 وبقائه لبيان ملائمة
 تعقيب بيان جهة استعمال
 اجمع به وتقدمه على
 شرائط استعمال النفس
 والبيان (قوله) البدل تابع
 مقصود بانسب الى المتبوع
 قيل يخرج من التعريف
 البدل من المنسوب نحو
 ضيق زيدا خوك والعبادة
 العجيبة البدل تابع
 مقصود بالنسبة دون
 متبوعه وهذا باطل كما

الابقاء (للجزء الاول فيهما) اى فى النوعين المذكورين من ثلاثة عشر وثلاث عشرة (بحالها) اى ابقائه مع حاله التى كان عليها (قبل التركيب) وحال الجزء الاول قبل التركيب كونه مذكراً بالهاء ووثه بتركها وهكذا يحتمل بعد التركيب بان يكون بغير تاء فى المؤنث لانها لما تزل منزلة اسم واحد صار آخر الاول تاء وسط الكلمة فصار ذلك الاخر محفوظاً عن التغيير ثم اراد ان ينبه على توجيه كون الجزء الثانى بترك التاء فى المذكر وبانباتها فى المؤنث فقال (وتذكير الثانى) اى جعل الواضع الجزء الثانى وهو عشر بغير التاء كما هو الاصل (فى المذكر كراهة اجتماع التأنيثين) اى كراهة ذلك الواضع لا اجتماع اداتى تأنيث (من جنس واحد) بان يكون تاء (فيما) اى فى المركب الذى (هو كالكلمة الواحدة) يعنى ان تركيب ثلاثة عشر مثلاً وان كانتا كلمتين لكنهما لما اعتبرتا واحداً كانتا كالكلمة الواحدة وحدة اعتبارية (بمخلاف احدى عشرة) يعنى ان اجتماع التأنيثين من جنس واحد كذلك انما يلزم فى المذكر واما احدى عشرة (اثنا عشرة) وكذا اثنا عشرة فلا يلزم فيها هذا المحذور (فان التأنيث فيهما) اى فى كل من احدى وانما مع الشرة (من جنسين) فان الجزء الاول فى احدى عشرة مؤنث بالالف والثانى بالهاء فلا يكونان من جنس واحد ولما كانت علة ترك التاء فى الجزء الثانى لزوم اجتماع التأنيثين او رد عليه بان الجزء الثانى فى احدى عشر واتى عشر بغير تاء ايضا مع عدم اجتماع التأنيثين فيها فاجاب عنه بقوله (واما تذكير الثانى) اى تذكير الجزء الثانى (فى احدى عشر واتى عشر فمحمول) اى فليس للاحتراز عن المحذور المذكور بل تذكيره فى التركيب محمول (على التذكير) اى على تذكير الجزء الثانى (فى ثلاثة عشر) لكونها من نوع واحد ثم اورد على قوله من جنسين بان يقال ان كون التأنيثين فى احدى عشرة من جنسين مسلم لكن كونهما فى اثنا عشرة من جنسين غير مسلم لانهما من جنس واحد لكون كل منهما تاء فاجاب عنه بانبات المقدمة المنوعة فقال (والهاء فى ثنتان) ليست اداة التأنيث بل هى (بدل من لام الكلمة) لان اصله شوقاذا كانت كذلك (فلم يحض) اى ذلك التاء (للتأنيث) اى لم يكن ذلك التاء لحض التأنيث بل هو مشوب بين البدلية والتأنيثية (ولهذا) اى ولعدم كونه لحض التأنيث (حكمتنا عليه) اى على هذا التاء (بانه) اى بان تأنيثه (جنس آخر من التأنيث) مخالف لساثر الاجناس من التاء التى لحض التأنيث ومن الالف كذلك ونظيره الواو التى فى واخر الاسماء الستة نحو ابوك فانها ليست لحض الاعراب ولا لحض جوهر الكلمة ولما اورد عليه النقض بان يقال ان التاء فى ثنتان للتأنيث لامع البديل لان البديل من لام الكلمة هى الهزمة التى للوصل فى اول الكلمة فيموجود المحذور وهو اجتماع علامتى التأنيث من جنس واحد اجاب عنه بقوله (وفى ثنتان) اى والتاء فى كلمة ثنتان (وان كانت للتأنيث) اى لحض التأنيث لامع البدلية (الا انها) اى لكن تلك الكلمة (حملت على ثنتان) فى ابقاء التاء هذا ما افاده الشارح وقال صاحب الامتحان وتاء ثنتان واثنتان للزمان الوسيط لعدم مفرديهما وكانتا بدلين من لام الكلمة وهزمة الوصل للابتداء لا لتعويض كانتا بجنس آخر انتهى حاصله عدم التفريق بين ثنتان واثنتان فى هذا الحكم اراد ان ينبه على وجه اتيان التاء فى المؤنث فقال

ستقف عليه (قوله) اى قصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع قبل ما كان من البين ان ليس البديل مقصوداً ما نسب الى المتبوع اذ ليس المقصود منه ان يبدل ما نسب الى المتبوع به بل ان يبدل ما نسب الى المتبوع به لان نسبة الجاهى الى الاخ ليست نسبتاً الى زيد مقصودة من ضم السند الى زيد ونسبتة الى الاخ مقصودة من ضم اليه فلا بد من زيادة تحمل وهو المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كالتاء فى المثالين فالتلفظ بالتبوع هو وحال نسبتته من تقرر ولكنه فى الذم كفى البواقي ومن المعلوم ان معنى الحد ظاهر لا يلتبس على احد وهو انه امر مقصود بالامر المنسوب الى المتبوع فاذا قلت جاهنى زيد اخوك يكون المقصود بالجهود المنسوب الى زيد اخاك اى هو المقصود بذلك الحكم وهو المحكوم عليه به فى الحقيقة ولا يخفى ان سراد القوم هذا ليس الا وحمل فيه امر من التكلف كلا واذا كان البديل ما قصد بالحكم المنسوب الى المتبوع شمل هذا الحد جميع الافراد الحدود ولا يخرج منه

(واما تأنيث الجزء الثاني) اى الجزء الثانى وهو عشرة (فى المؤنث) اى فى نحو ثلاث عشرة امرأة قاتبت (لانه) اى الثانى (لما وجب تذكير ضمير) المذكور (وهو حذف التاء من الجزء الثانى فى المذكورين فى ثلاثة عشر رجلا) (لما عرفت) من كراهة اجتماع علاقتى التأنيث من جنس واحد فيها هو كالكلمة الواحدة (وجب تأنيثه) اى تأنيث الجزء الثانى بالتاء (للمؤنث) فى نحو ثلاث عشرة امرأة (لاستفاء المانع وهو) اى المانع المتبقى عدم الفرق بين المذكور والمؤنث (بمعنى انه لما سبق ان علة حذف التاء من آخر العشرة فى المؤنث اذا استعملت مفردة هى الفرق بين المذكور الذى بالتاء وبين مؤنثه لانه اذا قيل عشرة نسوة بالتاء لم يحصل الفرق بينه وبين عشرة رجال فحذفت التاء فى مذكوره لم يحصل ذلك الفرق واما اذا ركبت العشرة مع ثلاثة ونحوه فقبل فى المذكر ثلاثة عشر وفى المؤنث ثلاث عشرة فقد حصل الفرق بينهما لان الجزء الاول بالتاء فى الاول وبتركها فى الثانى ولما حصل الفرق الذى هو استفاء عدم الفرق وجب تأنيثه بناء على القاعدة ثم اراد المصنف ان بين اختلاف فى شين عشرة من الكسرة والاسكان بين تميم والحجاز فقال (ميم) اى قبيلة تميم (تكسر الشين) بضم التاء من الاكسار اى تجعلها مكسورة بان تبدل فتحها الى الكسرة وانما زاد الشارح قوله (عند التركيب للاحتراز عن افراد لانه لا خلاف فى فتحها وقيد المصنف بقوله (فى المؤنث) للاحتراز عن المذكور فانه لا خلاف فيه ايضا فقصر الشارح بقوله (اى من عشرة لبيان محل الشين وقوله (نحزرا) علة لقوله تكسر يعنى ان تلك القبيلة يتبدل فتحة الشين عن عشرة الى الكسرة ليحصل التحرز عن احد الامرين اما (عن توالى اربع فتحات مع قتل التركيب فى احدى عشرة واثنى عشرة) لانه اجتمعت فى كل منهما اربع فتحات وهى فتحة العين وفتحة الشين وفتحة الراء وفتحة التاء (او) التحرز عن توالى (خمس فتحات فى ثلاث عشرة الى تسع عشرة) فانه اجتمع فى كل من التراكيب التى ابتداء بها ثلاث عشرة واثنا عشر فتحة خمس فتحات متوالية وهى فتحة ما قبل العين وفتحة الفتحة الشين وفتحة الراء وفتحة التاء (والحجازيون يسكنونها) اى يخففون فتحة الشين باسكانها لا بكسرها (وهى) اى لغة الحجازيين هى (اللغة الفصحى) كما ورد به فى القرآن فى قوله تعالى وقطناهم اثنى عشر اسباطا يسكنون الشين فى القرآء المتواترة وان قرئ بكسر هاءى الشواذ وقوله (لان السكون) متعلق بقوله يسكنونها يعنى انما اختار الحجازيون الاسكان فى التخفيف دون الاكسار لان السكون (اخف من الفتحة) بالنسبة الى الكسرة فاتها وان كانت مفيدة فى دفع المخذول لكنها ليست اخف من الفتحة بل الامر بالعكس ثم شرع المصنف فى بيان القواعد الثمانية يعنى فيما زاد على تسعة عشر من الاعداد ثم اشار الشارح بقوله (وقول) الا ان قوله (عشرون) معطوف بما طفت مقدرا على ما قبله من مفعول قول يعنى وقول فيما زاد على تسعة عشر عشرون (واخواتها) اى اخوات كلمة عشرون من القواعد الثمانية ولما ظهر الاعراب فى كلمة اخواتها المعطوفة على عشرون ولم تكن النسخة التى رويت عن المصنف مضبوطة احتمل الاعراب فى اخواتها ان تكون بالضمه وقما بالكسرة لصبا وجرا لکن الجر على تقدير الكسرة ليس

البديل من المنسوب نعم قد تكلف الشارح قدس سره لكن لتصحیح التعريف لانه لا يتوقف عليه كما مر فى بل لتطابق كلامه لما سبق منه فى حد العطف وقد مرغت ما فيه ويستغنى زيادة لم يسمع فيه وقد سبق مما ذكرناه فساد قول القائل وبسبب نظرائه (قوله) ولا يصدق الحد على المطوف بل دفع لما اورده الرضى من ان هذا لا يطردق نحو جاني زيد بل عمر وفان الملقى هو الثانى دون الاول مع انه عطف لشي فان قلت يرد على هذا الجواب ان بدل اللط قد يكون نداء وهو ان تذكر المبدل منه من قصد وتسمد ثم توهم انك غلط لكونه الثانى اجنبيا وهذا يعتمد الشراء كثيرا فمبالغة والتفنن فى الفصاحة وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى عند تسميهم بدوران اعتبار هذا من اقسام البديل لا يصح الجواب وان لم تعتبر يصح لكن ينقض التعريف بخروج هذا القسم اذا اعتد اقدم اعتبارا له عند تحققه ودخوله فى الحدود ومحسب نفس الامر فلنا قد اعترف ان التكلم بهذا القسم من الكلام يظهر كونه غائبا عما فى الاول وهذا اى المطوف بل ليس كذلك بل الظاهر منه كون القصد الى ابتداء

بصحيح لكون المتبوع غير محتمل للجر فتبين الضمة رفعا والكسرة نصبا وما اختاره الفاضل
 الهندي هو الاول على ان يكون اخواتها مبتدأ وخبره محذوف اى واخواتها مثلها فالحالمة
 حينئذ معترضة ولما كان الاعراف المختار عند الشارح هو النصب بالمعطف على ما قبله اشار
 الى ما اختاره على خلاف الهندي فقال (بكسر التاء) يعنى ان لفظ اخوات ينبغي ان يكون بكسر
 التاء ثم انه لما كانت كسرة التاء في جمع المؤنث السالم مشتركة بين النصب والجر بينه بقوله (لانه
 منصوب) يعنى ان كونه بكسر التاء لكونه منصوبا مجرورا ثم بين المعنى الذى اقتضى النصب له
 بقوله (بالمعطف على عشرون) اى نصبه بسبب كونه معطوفا على عشرون (النصب) اى الذى
 نصب محلا (بمقولية القول) بسبب كونه مفعولا للفظ نقول المقدر المعطوف على لفظ نقول
 الذى في كلام المصنف حيث صدر به اعلم انه انما يصح ان يحذف عشرون وما عطف عليه مفعولا
 للقول اذا كان القول بمعنى المذكور لان مفعول القول ههنا مفرد وهو لفظ عشرون ومفعول
 القول يكون مركبا لكون القول بمعنى المركب كذا قيل في بعض الحواشي ثم فسر الاخوات
 بقوله (وهي ثلاثون واربعون وخمسون الى تسعين) اى متبعا الى تسعين يعنى به ستون وسبعون
 وثمانون ولما كانت تلك القمود مشتركة بين المذكور والمؤنث نبه المعنى عليه بقوله (فيهما) (اى)
 قول كذا (في المذكور والمؤنث) حال كون ذلك اللفظ (من غير فرق) في اللفظ بان زاد فيه حرف
 في المؤنث او ينقص كما يفرق في غيره ثم نبه على اصطلاح آخر فيه بقوله (وهي عقود ثمانية) يعنى
 كما يقال لهذه الالفاظ انها اخوات عشرون يقال لها ايضا عقود ثمانية مع ضم عشرون لها
 وايضا يقال لها باب نوع عشرون وباب عشرون كما هو المذكور في متن الامتحان ثم شرع
 المصنف في بيان احوال الاعداد التى بين القمود المذكورة وفسر ما لى ايضا بقوله (وقول
 فيما زاد على كل عقد من تلك القمود الى عقد آخر) لانه على ان قوله (احد وعشرون)
 معطوف بما طفت مقدر على لفظ عشرون وقبدهما الشارح بقوله (في المذكور) لانه قال قول احد
 وعشرون تجزى بالجزء الاول من علامة لتأنيث في المذكور وقول (احدى وعشرون)
 بالحق الف التأنيث بالجزء الاول (في المؤنث) وقوله (ولما غير الواحد والواحدة) الخ بيان
 من الشارح لتكنة في تغيير المصنف لعبارة ههنا حيث لم يقل مثل ما سبق من ذكر ابتداء
 عدد في كل نوع وانتهائه حيث قال احد عشر الى تسعة عشر ولم يكتب ههنا بذكر الانتهاء
 بقوله الى تسعة وتسعين بل زاد قوله ثم بالمعطف فاحتاج الى تكتة الزيادة ههنا وهى انه لما
 غير الواحد الى لفظا حدو غير الواحد الى لفظا حدى (ههنا) اى في استعمالهما مع احد
 العقود الثمانية حال كون كل منهما مفردا (بدون التركيب) اى بدون ان يكون كل منهما جزءا
 من التركيب بخلاف نوع احد عشر واحدى عشرة فان تغيير الواحد الى احد والواحدة الى
 احدى كان في حال التركيب لافى حال الافراد وقول (لان المعطوف) الخ علة لتغييرهما ههنا مع
 كونهما غير مركبين يعنى انما غيراهما مع عدم التركيب بالمعنى لكون المعطوف وهو عشرون
 مثلا (والمعطوف عليه) وهو احد واحد واحد وان لم يكونا مركبين بالفعل لكنهما مركبان

فلا محذور قوله وليس
 نسبة ما نسب اليه من عدم
 القيام مقصودة بالنسبة الى
 زيد بل الظاهر ان بقول
 على طبق ما ذكر في شرح
 التعريف ان ليس المقى
 نسبة عدم القيام الى زيد
 بنسبة الى احد في الكلام
 قلب وليس بذلك والقلب
 في امثال هذا المقام بعيد
 عن القلب والمعنى وليس
 ما نسب اليه اى الى احد من
 عدم القيام مقصودة
 بالنسبة اى بسبب النسبة
 الى زيد بان يكون المقصد
 اليها بسبب تقرير النسبة
 الى زيد او بالقياس الى زيد
 بان يكون مقصودا بها بغير
 زيد وتقرير النسبة اليه ولا
 يخفى عليك انه متدفع
 الاشكال عن تعريف
 البديل بمثل ما سمعته في
 تعريف المعطف من ان
 معنى كونه مقصودا به
 ان يكون ذكر المتبوع
 نوطه لذكره وكأنه قصد
 الى التنبية على طريق آخر
 في الدفع ومن الظاهر ان
 ما ذكره في شرح التعريف
 ههنا ما ذكره في هذا الموضع
 فانه قال به اى بقصد النسبة
 اليه بنسبة ما نسب الى
 المتبوع وهذا التعبير ليس
 بمستقيم لان النسبة الى زيد
 غير النسبة الى اخوك بل
 النسبة واحدة لكن البديل
 هو الذى يبدون البديل منه
 قوله اى بدل هو كل البديل
 منه قبل لا يخفى ان المركبات
 الاضافية الاربعة صارت

بالقوة لكونه اجتناع المعطوف مع المعطوف عليه (في قوة التركيب) وقوله (لم يكن استعمالهما) جواب لما (بالمعطف) يعني انه لما كانت حال كل واحد من لفظ الواحد ولفظ الاحدى مخالفة لحال غيرها مما استعمل مع المقود المذكورة من الاحاد بسبب التغير لم يكن استعمال لفظي الواحد والاحدى حال كون استعمالهما بمعطف المقود عليهما وقوله (على صورة) متعلق بالاستعمال والصورة مضاف الى (لفظ) الذي هو مضاف الى (ما تقدم) يعني انهما لم يستعملتا في حال المعطف على صورة لفظ الاعداد الذي تقدم استعمالا مثل استعماله (يعني) اي يعين ما تقدم من كون مذكرها باناء و مؤنثها بخذفها (فلذلك) اي فلكونه استعمال هذين التركيبين من احد وعشرون واحدى وعشرون مخالفا لاستعمال ما فوقهما (لم يذكرهما) اي لم يحمل المصنف هذين التركيبين مندرجين (في قاعدة المعطف بلفظ ما تقدم) كافي ثلاثة عشر للمذكر بالهاء وفي ثلاث عشرة للمؤنث بخذفها فان قاعدة المعطف على ما سيجي ان المقود الثمانية اذا عطف على الزائد يستعمل ذلك الزائد على القاعدة المتقدمة اعني انه باناء للمذكر وبخذف للمؤنث (بل) اي جعل المصنف (خصها) قصر تلك القاعدة (بماعداها) اي بماعدا احد وعشرون واحدى وعشرون ولم يكتب بقوله احد وعشرون الى تسعة وتسعين بل توسط بعد ذكرها بذكر حكم ماعداها (فقال) (ثم بالمعطف) قال المصنف وللصريح بقوله احد وعشرون واحدى وعشرون نكتة اخرى سوى ما ذكرها وهو انه اراد التنبية على ان المراد بقوله ثم بالمعطف بلفظ ما تقدم عطف المقود على الزائد عليها انصرح بصورة المعطف فقال بالمعطف لتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح في مائة والى بصورة المعطف المطلق الاعم من عطف الاكثر على اقل والعكس هذا على طبق ما ذكره الشارح متابعا لما في حواشي الهندي اما على ما ذكره الرضى من ان عطف الاقل على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا تم هذه النكتة انتهى كلامه وحاصل هذه النكتة انه قال هنا ثم بالمعطف بلفظ ما تقدم بالباء وقال في المسئلة الانية ثم بالمعطف على ما تقدم يعلى للاشارة الى ان عطف الاكثر على الاقل مطابق بصورة ما تقدم من نحو خمسة عشرة حيث تقدم الاقل على الاكثر فيه واجب فلا يمكن واما في المسئلة الانية فيجوز فيها الوجهان يعني عطف الاكثر على الاقل وعكسه والله اعلم فقوله ثم عاطفة وقوله بالمعطف عطف على ما قبله بحسب المعنى فكأنه قال تقول هكذا وتقول هكذا ثم تقول بالمعطف احدهما عن الاخر كما استفيد من تفسير الش حيث قال (اي عطف تلك المقود) من عشرين وثلاثين مثلا (على الزائد) متعلق بقوله عطف اي على العدد الزائد (عليها) متعلق بقوله الزائد اي الزائد على المقود من ثلاثة الى تسعة ولا يخفى ان هذا التفسير يفيد انه لا يجوز عكسه هنا كما هو في حواشي الهندي وتيسر الش وقوله (كما ناذ ذلك الزائد) اشارت الى ان قوله (بلفظ ما تقدم) ظرف مستقر حال من المعطوف عليه المفهوم من لفظ المعطف وليس بصلة للمعطف لانه لو كان ظرفا لقوا متعلقا بقوله ثم بالمعطف توهم ان ما تقدم من نحو ثلاثة واربعه معطوف على المقود

اسماء للاقسام الاربعه كبدانته علما وان عطف البعض على الكل من قبل المعطف على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثاني وهكذا في اخرى وهذه مسأعة شاعت في كلام المنفين ولا يكاد يحترز عنه فيبان ان الاضافة في الاولين بيانية وفي الاخير من لامية لادنى ملاية بيان ما هو اصل معنى الاضافة لامناه المراد في هذا المقام فلا يشك ان كيف يعطف المضاف الى الاضافة الالامية على المضاف اليه بالاضافة اليبانية وما يجيبه منه من ان الاضافة في الاولين ايضا الالامية فهو بين ان لمام ليس مقام الاضافة الالامية وكذا ما يجيبه من ان بين الحرفي القدر والمذكور فرقا في عطف الجور باللام القدرة على الجور من القدرة وان لا يجوز عطفه على الجور من المذكورة فلا يحصل له وفيه انه عطف بمعنى هذه الابدال على البعض الاخر عطف متبعا من قبل عطف بمعنى الاقسام على بعض فانها افراد المفهوم كل معروف واقسام له فلا يصح النظر الى الثابت في الكتاب ان قال ان عطف البعض على الكل من قبل المعطف على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثاني وانه من قبل المسأعة

وليس كذلك بل الامر بالعكس كما عرفت يعني انك تقول في هذا النوع فيما عدا المذكورين
بمطاف الاكثر من المقود على الاقل الزائد عليها حال كون ذلك الزائد المطوف عليه ملابسا
بلفظ المدد الذي تقدم كما هو المفهوم من تفسير الش بقوله (من اسماء الاعداد) وهذا بيان
لما اى المراد من قوله ما تقدم هو اسماء العدد المذكورة من ثلاثة الى تسعة في المذكور ثلاث الى
تسع في المؤنث حال كونه (بمينه) وقوله (من غير تغيير) عطف تفسير لقوله بعينه يعني المراد
بكونه بعينه ما تقدم انه لا يتغير بصورة اخرى بخلاف الواحد والواحدة لانهما ليستا بصورة
ما تقدم كما عرفت وانه على القاعدة السابقة في كون اسماء التاء في المذكور وبالنسبة في المؤنث
وفي كون ثلاثة وما فوقها الى تسعة بمكة كما فصله الشارح بقوله (فقول اثنان وعشرون
في المذكور) اى تقول فيه كذا كما تقول فيما تقدم اساعتر فيه (و) قول (اثنان واثنان وعشرون
في المؤنث) كما تقول اثنا عشرة فيه وهذا ان على القياس كما كانتا فيما قد (وثلاثة عشرون)
اى وتقول ثلاثة وعشرون كما تقول ثلاثة عشر فيه فيما تقدم يعني بالثاء (في المذكور وثلاث)
اى وتقول وثلاث (وعشرون) كما تقول ثلث عشرة يعني بغير التاء (في المؤنث) ثم قال
(مكذا) ليكون قوله (الى تسعة وتسعين) متعلقا بمنها ولما اكنفى المصنف بيان منتهى
المذكور زاد عليه الش بيان منتهى المؤنث بقوله (بل الى تسع وتسعين) ثم شرع المصنف في مسألة
ما فوقها وجعله الش على دأبه مفعولا للمقدر وفسره بقوله (وتقول فيما) اى في العدد الذي
(زاد) اى ذلك العدد (على تسعة وتسعين) (مائة والالف) (في الواحد) اى اذا كان كل منهما
واحدا (ماثنان والثلاث) اى وتقول كذا (في الثانية) اى في ثنية كل منهما وايضا بالالف
رفعا بالياء نوبا وجرا على قاعدة الثانية وقوله (فيهما) ظرف لتقول وقوله (اى في المذكور
والمؤنث) تفسير لضمير الثانية وقوله (من غير فرق بينهما) للتنبيه على عدم الفرق بين المذكور
والمؤنث يعني تقول كذا في مذكر كل من لفظ المائة ولفظ الالف وفي مؤنثهما من غير فرق
بينهما بلفظ للمذكور ولفظ للمؤنث بل هي متساوية في الكل ثم شرع في بيان حكم ما زاد عليهما
فقال (ثم) ووسط الشارح قوله (تقول فيما زاد على مائة والالف وما يتفرع عنهما) بين العاطف
وبين قوله (بالمطاف) لبيان ان قوله بالمطاف متعلق بلفظ تقول المقدر وقوله فيما زاد على مائة
والالف اى في العدد الذي زاد على مفرد مائة والالف وقوله وما يتفرع عنهما اشار الى ان المزيد
عليه ليس مختصا بهما بل حكم ما يتفرع عنهما وما يكون فروعا لهما من تشبيهما وجمعهما من
المائتين والالفين ومن المئات والالوف كذلك وهذا هو الظاهر من تلك العبارة لكن الاستقراء
يحكم ان المراد بقوله وما يتفرع هو ثنية المائة وثنية الالف لاجمعهما لان جمعهما لا يدل على
عدد معين وما لا يدل على عدد معين ليس من اسماء العدد كما صرح به في الامتحان لان المئات
والالوف لا يدل على معين من ثنائية وثلاثة آلاف بل يحتاج في كل منهما الى قيد وتفسير
الش بقوله (اى بمطاف الزائد عليهما) اى على المائة والالف نحو مائة وواحد والالف وواحد
(او عطفهما) اى اما بمطاف المائة والالف (على الزائد) نحو واحد ومائة وواحد والالف يعني

لا من قبل عطف الاسم
على آخر مثله بدون
المساحة كالايجنى على
صاحب البصرة قوله اما
اشتغال البدل الخ قبل يخرج
منه نحو جاني زيد حارة
قانه الاشتغال لا حدهما على
الاخرى مكانه جعل وجه
التسمية اكثر يا غير مطرد
في جميع الافراد والجمهور
اشتغال البدل منه على البدل
باعتبار تشويقه الى البدل
وكونه دالا عليه اجمالا
بحيث يرق سامع المبدل منه
منتظرا للذكر البدل وهذا
وجه تحقيق مطرد بخلاف
ما ذكره الشارح فانه كلام
ظاهري غير مطرد ومن
قال ينبغي ان يجعل كلام
الشارح على هذا فندري
جمالا يحتمل واپس كما زعمه
لوجبه ان احدهما ان نحو
جاني زيد حارة ليس من
نوع بدل الاشتغال بل هو
من بدل الفاظ كيف وقد
اعترض الرضى على المص
بعد ان فسر قوله والثالث
بينه وبينه ملاسة بغير ما
بقوله اى بين الاول
والثاني ملاسة بغير الكسابة
والجزئية بان هذه الاطلاق
بدخل فيه بعض بدل الفاظ
نحو جاني زيد غلامه او
حارة رلفت زيد الخاء ولا
شك في كونها من بدل
الفاظ واجاب الشارح
قدس سره بان المراد
بالملاسة بينهما هي الملاسة
بحيث توجب التسمية الى
لنوع النسبة الى الابل

ان حكم المطف في هذا النوع مخالف لما قبله لان كلا من عطف الاقل على الاكثر ومن عكسه
 جائز ههنا وقوله (حال كون الزائد واقعا) تمهيد لقول المصنف (على) (سورة) (ما تقدم) بانه
 ظرف مستقر وحال من الزائد المفهوم من قوله بالعطف يعنى ان كلا الامرين جائز ان ههنا حال
 كون العدد الزائد الذى عطف على عدد المائة والالف او عطاها عليه واقعا ومستعملا على
 الصورة التى تقدمت (من اسمها لا عددا من غير تغيير وتبديل) يعنى على ما كانت عليه قبل المطف
 من كون الواحد والاثني للمذكر والواحدة والاثنان بالثاء للمؤنث ومن كون ثلاثة الى تسعة
 بالياء للمذكر وبجذفها للمؤنث كما فصله الشى قوله (فقول مائة وواحد او واحدة) هذا مثال ما
 وقع الزائد الاقل معطوفا على المزيد عليه الاكثر مذكر او مؤنثا وقوله (ومائة واثنان او اثنتان)
 معطوف على قوله واحد يعنى انك تقول مائة واثنان للمذكر ومائة واثنان للمؤنث وهذه الامثلة
 لما كان الزائد فيها على القياس وقوله (ومائة وثلاثة رجال) في المذكر بالياء (او ثلاث) اى مائة
 وثلاث (انثى) مثال لما كان الزائد فيها عددا منفردا حال كونه معطوفا على الاكثر وعلى هذا
 القياس وقوله (ومائة واحد عشر رجلا او احدى) اى او مائة واحدى (عشرة امرأة) مثال
 لما كان الزائد فيها عددا مركبا حال كونه معطوفا على الاكثر وعلى القياس وقوله (ومائة واحد
 وعشرون رجلا او احدى) اى مائة واحدى (وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون
 رجلا او اثنتان) اى مائة واثنان (وعشرون امرأة) مثال لما كان الزائد المعطوف على الاكثر
 عددا مركبا بالقوة وعلى القياس في العدد الزائد وقوله (ومائة وثلاثة وعشرون
 رجلا او ثلاث) اى او مائة وثلاث (وعشرون امرأة) مثال لما كان الزائد معطوفا كذلك
 مع كونه على خلاف القياس بان كان مذكرا بالياء ومؤنثا بجذفها وقوله (الى مائة
 وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة) بيان لنهى هذا الحكم وقوله (وكذا
 الحال في ثنية المائة) اى مائتين (والالف) اى فى الف (وثنيتها) اى فى ثنية الف
 اى المئين بيان لحكم ما يفرع عليها كما سر وقوله وثنيتها الظاهر عدم صحة هذه النسخة بعد
 قوله والالف بناء على ان الف معطوف على المائة كذا قيل فى حاشية الفاضل الامير
 وانما قال الظاهر لانه يجوز ان يطف قوله والالف على قوله فى ثنية المائة لا على المائة
 ووجه ان الشارح لما اورد فى الامثلة المذكورة مثلا للفظ المائة المفردة قاس عليها
 امثلة الف المفردة فيح لا يكون قوله وثنيتها على ما فى بعض النسخ مستدركا زائدا لان
 في ذكر هكذا فائدة ما بالجملة (وجسمها) اى فى جمع المائة وفى جمع الف ثم ذكر حكم
 ما كان الاكثر منه معطوفا على الاقل فقال (وجوز ان يمس المطف فى الكل) اى بان يطف
 الاكثر على الاقل (فقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا) ثم شرع المصنف فى بيان
 اللغة اذ كانت الجائزة فى تركيب مخصوص وبيان ما هو الاصل منها وما هو شاذا منها يقال
 (و) (الاصلى) (فى) ياء الجزاء الاول (فى) ثمانى عشرة فتح الباء) اى اذا كان مستملا فى
 المؤنث وانما اوسط الشارح قوله الاصل للثنية على اصالة هذا الوجه بالنسبة الى اسكانها للمادل

اجالا وليس نحو ضربت
 وزيد اجاره من هذا القليل
 لان نسبة الضرب الى زيد
 تامة فيكون من باب بدل
 الفلظ وتامهما ان ما ذكره
 من الوجه المشهور لا يكون
 اهم مما ذكره الشارح فانه
 لا يشمل ما هو به بدل
 الاشتغال من المثال
 المذكور كما لا يشمله
 ما ذكره الشارح فان نسبة
 المسمى الى زيد تامة
 ولا يلزم من صحته اعتبار
 غير زيد فابن الدلالة
 والقويق ثم اعل ان المص
 قال انما وقع لبعض
 النحويين اختلاف فى بدل
 الاشتغال هل الثانى مشغول
 على الاول والاخر مشغول
 على الثانى فان اريد
 بالاشتغال التعلق فالثانى
 متعلق بالاول وان اريد
 بالاشتغال الدخول
 فالثانى داخل فى الاول فان
 ضمن الداود دخل فى الداود
 اذا قلت اعجبتى الداود حسنها
 ونحوه وان اريد بالاشتغال
 الملابس فكل واحد منهما
 ملابس للآخر فان زيدا
 ملابس لزيد وعلمه
 ملابس له قوله وبدل الفلظ
 اى بدل مسبب من الفلظ
 قبل جعل الفلظ مصدرا
 والاولى جملة بمعنى غير
 المستقيم وجعل الاضافة
 اضافة الى المبدل منه
 فيكون الملابس قوية
 اذ هو التابع فى اضافة
 البدل ويمكن جعل
 الاضافة فى الاقسام
 الثلاثة ايضا من هذا القليل
 بدقة نظرنا بها لمن هو
 اهلها فنقول بدل الكل

عليه قول المص حيث قال وجاء فان مثل هذه العبارة وتصد رها بجاء يدل على هذا وانما كان فتح الياء اصلا لبناء صدور الاعداد المركبة) اي اجزاءها الاول من الاعداد التي تركبت من اخواته او قوله (على المتع) متعلق بالبناء (كثلاثة عشر) لان آخر الجزء الاول الذي في صدر التركيب مبنى على الفتح وهو التاء ثم لا يبين ما هو فرع عقبه بقوله (وجاء اسكانها) (اي اسكان الياء) وانما عدل عن الفتح الذي هو الاصل الى الاسكان (لتناقل المركب) اي لحصول التناقل في هذا التركيب المتعدد (بالتركيب) اي بسبب كونه مركبا مع امكان اسكان آخر الجزء الاول لكونه ياء (كا) اي كاسكن آخر الجزء الاول (في معدي كرب) يعني مركبان التناقل في معدي كرب بوجوب اسكان الياء كذلك يجيزه فيما نحن فيه وانما سرتاه هكذا لما قال المص ان تشبيه ثمانى عشرة في اسكان يائها بتركيب معدي كرب انما هو في التناقل علة الاسكان مع قطع النظر عن كونها علة موجبة او مصححة والا فلا يصح التشبيه لعدم القدر المشترك لان التناقل في معدي كرب علة موجبة وفي ثمان عشرة علة مصححة فان الاسكان واجب في الامور وجاز في الثاني ثم شرع في بيان الوجه الماشد فقال (وشذ حذفها) (اي حذف الياء) هذه النسخة التي بتقديم شذهي ما اختاره الش واما النسخة التي اخذها الفاضل الهندي فهي وحذفها بفتح الزون شاذ فتكون الجملة حاسبة يعني خرج حذف الياء في ثمانى عشرة حال كونها (فتح الزون) على غير القياس وقوله (لاها اذا حذفت الياء) علة لقوله شذيني انما شذفتح الزون بعد حذفها لان الياء اذا حذفت في او اخر امثالها (فالوجه) اي فالقياس (غناء الكسرة كافي قولك جاء في القاضى اذا حذفت الياء) اي لا تخفيف وقوله (الا ان الذي) الخ شروع في بيان وجه العدول ههنا عن القياس الذي هو الكسر الى غير القياس الذي هو الفتح يعني انه وان كان القياس ههنا غناء الكسر لكن الوجه الذي (-وغ) اي جوز (ذلك) اي الفتح (فيه) اي في لفظ ثمانى بعد حذف يائها (كونه) اي كون ثمانى (مركبا) اي مع عشرة لان زيادتها الياء في آخره قليل في مثال القاضى منفرد الوجود بسبب واحد من اسباب التثقل لكن حدوث التي تركيب يكون سببا آخر له فزاد في ثمانى سبب على اصل السبب ولهذا عدل عن القياس (فروعى زيادة استتقاله لجعل) اي ذلك الرعاية جعل (موضع الكسرة فتحة) ثم قل ما ارضاء الرضى بقوله (قال الش الرضى ويجوز كسر ها) اي كسر الزون في ثمان عند التركيب مع العشرة (ليدل) ذلك الكسر (على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى) اي من الكسر (لبوافق) ذلك التركيب يعني ثمان عشرة (اخواته) من ثلاث عشرة وغيرها (لانها) اي لان اخواتها (مفتوحة الاواخر) اي مفتوحة واخر اجزاء الاولى في كل ما حال كونها (مركبة مع العشرة) اعلم ان توجيه الشارح لكلام المصنف مخالفا لما نقله عن الرضى يقتضى ان لا يجوز الكسر في الزون فانه يكون اصلا مرفوعا على ما فهم من تقريره ولذا قال مصام الدين ان الشارح نيه بذلك على ان ما يتبادر من عبارة المص مما لا يرتضيه الرضى فان المتبادر من كلام الرضى ان حذف الياء مع الكسرة غير شاذ بل واقع من غير

معتاد يدل من كل البديل منه حيث جي به بجميع البديل منه فهو بالبيان الاول فترك جميع المبين بالبيان الاول وجي بمجمله بالبيان الثاني فلم يبق شيء من المتروك بلا يدل فاجي به من التابع يدل من جميع ما ترك من البديل منه فيكون يدل الكل وبذل البعض يدل من بعض ما قصد بالبديل اجالا فانه اذا قيل قطع يد فقصده يزيدده نسبة القطع اليه اجالا قبل يده ابد الالف المبين اجالا باليد المبين تفصيل اليد بديل عن اجاله فهو بديل البعض اذ غير البديل من البديل منه ترك بلا عوض ولم يجد ثمن من البديل منه سوى اليد بديلا وبذل الاشغال بديل عما اشغل عليه البديل منه وقصد حين ذكر ابدالته لاشغاله عليه فهو بديل عما اشغل عليه المتروك ولم يجد البديل ما اشغل عليه المتروك وليس يستقيم اما اولى ثلاثة يكون اللفظ اي المبدل منه مراد بذلك البديل على قياس ما ذكره في بدل الكل وبذل البعض وهذا باطل بالضرورة واما ثانيا فلان المبدل منه لا يكون توطئة للبديل لان البديل يكون بيانالا قبله في جميع الصور كما ينطبق به صريح كلامه واما ثالثا فلانه لو كان الكل والبعض

وغير ما في بدل الكل
والبعض وغيرهما هو
المبدل منه لازم فساد ما جمع
عليه اثمة الضمير والدرية
من التعبير ببذل الكل من
الكل وبذل البعض من
الكل فالصواب ما ذكره
الشارح قدس سره قال
المس وبذل الفلظ انما ذكر
ههنا لانه الذي يقال بمد
الفلظ لانه غلط واضيف
الى الفلظ لانه كان سببا
للاتيان به الا ترى انك اذا
اوردت ان تقول اشتريت
ثوبا وغلط لسلك الى ان
قلت حار ثم تبه كان سببا
لان ثوبا فالفلظ في ذكر
المبدل منه هل خلاف
ما هو عليه هو الذي
اوجب ذكر المبدل
ففسح بدل الفلظ لذلك
واما غيره في التسمية
فواضح هذا كلامه قوله
والثاني جزؤه اي جزء
المبدل منه قيل لم يرد ان
الضمير راجع الى المبدل
منه العلوم راجع الى المبدل
راجع الى الاول في قوله
مدلوله مدلول الاول بل
اراد تعيين الاول وقوله
والثاني جزؤه بتقدير
والثاني مدلوله جزؤه
وليس من عطف الثاني
على الاول وعطف
جزؤه على مدلول الاول
كما هو الظاهر والالكان
عطفا على معمول عاملين
مختلفين بدون ما هو شرط
جوازهما هذا المعنى وقد
اسبغ في الاول دون الثاني
(قوله) بغيره قبل الاول

شذوذ انتهى ملخصا اقول والحق مع الرضى فان الشذوذ في كلام المصنف راجع الى القيد
وهو فتح الثون يعني الشاذ مجموع الحذف والفتح ولا يلزم منه ان لا يجوز الحذف مع
الكسر على القياس ولذا قال في اصل الامتحان وجاز الحذف مع كسر الثون وضعف مع فتحها
والله اعلم (ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد) تمهيد لقول الآتي وبميز الثلاثة الخ وتنبه
على ان مسائل التميز غير مسائل اسماء العدد لكن لما كان بينهما نوع اتصال (شرع) المصنف
(في بيان حال مميزات) اي مميزات اسماء العدد بعد بيان احوال انفسها وهذا بيان وجه ذكر
المميز ثم تبه على وجه الابتداء من ميز الثلاثة ووجه ترك الواحد والاثني فقال (وابتداء)
اي انما ابتداء المصنف (من ثلاثة) اي من بيان حال ميز الثلاثة (لانه) اي الشان (لا يميز
لواحد والاثني كما يصرح) المص (به) اي بعدم وقوع المميز لهما (فقال) (وبميز الثلاثة)
منها (الى العشرة) في المذكر (والثلاث الى العشر) اي في المصنف (مخفوظ) (اي
محجور) بحسب الاعراب (ومجموع) بحسب الكلمة وهو خبر بعد خبر وقوله (لفظا) اما
حال من الضمير المستكن في قوله مجموع اي سواء كان ذلك الذي يكون مميز مجموعا بحسب اللفظ
(نحو ثلاثة رجال) فان لفظ الرجال فيه جمع في اللفظ (او معنى) اي او كان مجموعا بحسب المعنى
(نحو ثلاثة رهط) فان الرهط مفرد في اللفظ وجمع في المعنى لانه يطلق على مادون العشرة
من الرجال ثم بين الشارح وجه كونه مخفوضا مع ان الاصل فيه هو النصب فقال (اما كونه)
اي اما وجه كون ميز هذا النوع من العدد (مخفوضا) ثابت (فلانه) اي الشان (لما كثر استعماله)
اي استعمال ميز هذا النوع من العدد فان استعمال العدد كثير مع ان احتياجه الى التميز اشد
وقوله (آثروا) بعد الهمزة جواب اي اختاروا (فيه جبر التميز) وقد موه على النصب الذي
هو مقتضى معنى التميز لان الجرا انما يكون (بالاضافة والاضافة اليق) للتخفيف لانها (اي
ان الاضافة) (نسقط التوين والثونين) ويحذف التوين يحصل تخفيف في اللفظ وهو المطلوب
فيما كثر استعماله ثم شرع في بيان وجه كونه مجموعا فقال (واما كونه مجموعا) (ثابت) (ليطابق
الممدود) اي لتحصيل مطابقة الممدود الذي هو جمع لكونه ثلاثة احاد (العدد) اي الاسم
العدد الذي وضع له (الافى ثلثائة) منها (الى ثسمائة) اي استثناء اي قوله الا في ثلثائة
استثناء (من قوله مجموع) يعني ميز الثلاثة الى عشرة مجموع في كلها الا اذا اضيف الى لفظ المائة
فان المائة الذي هو تميز الثلاثة محجور ومفرد في نحو ثلثائة وانما استثنى منه (لانهم) اي لان
اهل الكلام (لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها) اي بكلمة المائة (ثلاثا) اي لفظ ثلاث (واخوانه)
اي اخوات ذلك اللفظ من الاربع وغيره يعني لم يجمعوا لفظ المائة حين جعلوه تميز اللفظ
الثلاث واخوانه بل تلفظوا به مفردا في كلها (وكان قياسها) اي قياس ثلثائة جملة معترضة
وقادتها بيان ما هو القياس في استعمال لفظ المائة اذا قصد جمعها يعني انه كان القياس والقاعدة
في لفظ المائة اذا فرض القصد بجمعها جعل (ان يجمع) تلك الكلمة (فيقال) (مئات) بالالف
والياء على صورة جمع المؤنث السالم (او) يقال (مئين) بالياء والثون على صورة جمع

المذكر السالم وانما كان القياس فيها ان تجمع احداً لجمعين (لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو اى الجمع الذى يكون على صورته (مثنى والثانى) اى والجمع الثانى (جمع المؤنث السالم وهو) اى ذلك الجمع (مئات) وانما زاد الشر لفظ الصورة في جمع المذكر السالم ولم يزد في جمع المؤنث لانه لا اختلاف في الثانى في كونه جمعا للمائة واما جمع المذكر السالم فقيه خلاف بين الاخفش في كونه جمعا فقال الاخفش انه جمع على وزن غسايين وقال الاخر انه مفرد في صورة الجمع فان اصله محى على وزن غضى ابدل الياء الاخيرة نونا فصار مثنى كذا في المعاصم ثم شرع في بيان وجه رفض القياس المذكور في نحو ثلثمائة واخواته فقال (ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلاثة مسلمين) وانما لم يحز اضافة هذا العدد الى جمع المذكر السالم لان تأييد صورة ثلاثة انما يكون بتأويل الجماعة في المحدود ومسلمون ليس في تأويل الجماعة ولا يمكن ان يقال ثلاث مسلمين لان الثلاث الى العشر على غير القياس كما عرفت واذ لم يحز الاضافة الى جمع المذكر (فلم يبق) في جواز الاضافة اليه من الجمعين (الامئات) فانه يجوز اضافة اليها المدم المانع فيها (لكنهم) اى لكن اهل اللغة (كرهوا ان يلى التمييز) فقولهم التمييز بالرفع فاعل يلى ومفعوله محذوف وهو العدد المذكور دمج اى كرهوا ان يلى العدد المذكور من الثلاثة واخواته التمييز (المجموع بالالف والياء) بان يقال ثلاث مئات (بعد ما تعود) وهذا كالمثل لوجه الكراهة اى بعد المادة التى تعود بها التمييز (الجمعي بعد ما) اى بعد العدد الذى (هو في صورة المجموع بالواو والنون اعنى) اى اريد بالعدد الذى هو في صورة المجموع لفظ (عشرين) منتها (الى تسعين) فانه يقال فيها عشر درهما فاذا لم يحز في المذكر السالم وصار مكرها في المؤنث السالم (فاقتصر) اى التمييز (على المفرد) اى على لفظ المائة دون المئين والمئات (مع كونه) اى مع قطع النظر عن عدم جوازه او عن كراهته لان ما يجمع بالجمعين المذكورين يكون لافراد فائدة اخرى وهى كون المفرد (اخصر) من الجمع ثم شرع في بيان حال يميز نوع آخر من اسماء العدد فقال (ويميز احد عشر) في المذكر منتها (الى تسعة وتسعين) ولما اكتفى المصنف في ذكر يميز هذا النوع بذكر مكره اضرب الشارح بقوله (بل الى تسع وتسعين) لبيان ان يميز مؤنثه كذلك يعنى احدى عشرة الى تسع وتسعين (منصوب مفرد) فقوله منصوب بالرفع خبر لقوله ويميز وقوله مفرد خبر بعد ثم شرع الشارح في بيان علل كل من كونه منصوبا ومفردا فقال (اما نصبه) اى نصب المميز (الى المقود) الثمانية واما فيها بينهما من الاعداد المركبات اى في نحو عشرين وثلاثين (فلتعدد الاضافة) اى لا متاع اضافة المقود امتناعا عاديا الى تمييزها حتى تكون مجرورة وانما تذررت الاضافة (اذ) اى لانه (لا يستقيم اجاء النون) اى النون الواقعة في آخر كل من المقود (معها) اى مع الاضافة وانما لا يستقيم اجاء النون مع انها ليست بنون الجمع (اذ هي) اى لان النون الواقعة في المقود المذكورة وان لم تكن نون الجمع حقيقة حتى يمتنع اجاؤها مع الاضافة ولكنها (في صورة نون الجمع) وقوله (ولا حذفها) بالرفع معطوف على قوله

والا وضع نونك بباء الملازمة والقول بان يميم املازمة غير حار هو بين السقوط (قوله) والرابع ان قصد اليه ببدان غلطت بغيره قيل فيه نظر لان قصد الى البدل قبل اللفظ وانما ذكر خلاف ما قصد بالقصد والنسيان اوسبق اللسان فكأنه اراد ان قصد الى البدل من حيث انه بدل يعنى ان قصد الى الا بدل ببدان غلطت بغيره وانت خبير بان ابراد هذا اليوم الباطل الخارج مما نحن فيه وذهب بما هو المتعين في صورة الضف عمل شنيع (قوله) ويكونان مرفعتين ونكرتين ومختلفتين فيصير ستة عشرة صورة حاصل من ضرب اربعة فالاول زيد اخوك والثاني زيد رأسه والثالث زيد الحمار والرابع زيد الحمار والخامس رجل غلامك والسادس رجل يده والسابع رجل علمه والثامن رجل حماره والتاسع الى السادس عشر تأخذ الاول من الاربعة الاولى مع الاربعة الثواني والاولى من الاربعة العرواني مع الاربعة الاول فتقول زيدا غلامك زيد يده الى آخره قوله لا يكون الى اقتض قبل هذا وجه مطرد في الكل لعمل باطراده ولم يخص هذا ببدل الكل كما فعله المصنف قال في البعض

اجمال النون اي ولا يستقيم حذف النون ايضا بان تكون تلك العقود مضافة الى تميزاتها (اذا)
اي لان النون في اواخر العقود (ليست هي) اي الون المذكورة (في الحقيقة) اي في نفس الامر
(ون الجمع) حتى يجري فيها ما جرى في نون الجمع ان الاحكام فاذا امتنع الشقان المذكوران
تعيين اية وها مع غير الاضافة فاذا لئلين غدا الاضافة امتنع الجرحتين النصب (واما في ما عداها)
اي واما نصب التمييز فيما عدا العقود من الاعداد المركبة فيما بين العقود (فلانهم) اي فلان العرب
(كرهوا) اي جعلوا مكرها فيما بينهم (ان يصيروا) اي ان يجعلوا (ثلاثة اسماء) وهي التمييز
والعددان اللذان تضمنهما المركب العددي (كالاسم الواحد) لان العددين لما تركبا جملا
كاسم واحد فيكون الاسم الواحد بالوحدة الاعتبارية مركبا من اسمين فاذا اردنا اضافة
ذلك المركب الى ما بعده يلزم ان يكون الاسم الواحد مركبا من ثلاثة اسماء لانه حينئذ يكون تركيبا
اضافيا قوله (ولا يرد عليه) جواب للنقص الوارد على هذا الدليل بان هذا الدليل وهو جعل
ثلاثة اسماء كالاسم الواحد بعينه جار في التركيب الصحيح فيما بينهم وهو تركيب (خمس
عشر) باضافة خمسة عشر الى كاف الخطاب مع ان حكم المدعى متخلف وهو كراهتهم لذلك
الجملة فاجاب عنه منع الجربان بان يقول لا نسلم جربان الدليل المذكور على هذا التركيب لان
خمس عشر ك ليست من قبيل جعل ثلاثة اسماء كالاسم الواحد (لان المضاف اليه) الواقع
(فيه) اي في تركيب خمس عشر (لما كان) اي ذلك المضاف اليه (غير العدد) لكونه كاف
الخطاب (لم يمزج) اي مع العدد المضاف (امتزاج ذلك المميز) اي امتزاجا مثل امتزاج المميز
الواقع في خمس عشر رجلا الذي كرهوا اضافته اليه (فلم يلزم) اي اذا لم يمزج ذلك مثل
امتزاج العدد مع مميزه لم يلزم منه المحذور المذكور وهو (صيورة ثلاثة اشياء شيئا واحدا)
قوله (وانما جوزوا) جواب لما يرد على اصل الدعوى بانهم ان كرهوا امتزاج المميز
بالعدد المركب يلزمهم ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثائة الى مميزه لانه مركب ايضا من ثلاثة
اسماء فاجاب عنه بانهم انما جوزوا تركيب (ثلاثمائة امرأة مع ان فيها) اي في كلمة ثلثائة (صيورة
ثلاثة اشياء) يعني ثلاث ومائة وامرأة (شيئا واحدا) اي اعتبار شيئا واحدا وليس هذا
التجوز لعدم المحذور المذكور بل (ليطرد) اي ليكون التركيب الذي تركب من لفظ
المائة مع الثلاث مطردا (بمائة امرأة) اي بالتركيب الذي ذكر فيه لفظ المائة منفردا ولا ينفى
ان كراهة شيئا لئلا لا ينافي تجويزه لئلا اخرى ثم شرع في بيان وجه افراد مميز هذا النوع
فقال (واما الافراد فلانة) اي واما جعل مميز هذا النوع مفردا فبني على كونه منصوبا لانه
(لما صار) اي المميز في هذا النوع (منصوبا صار فضلة) لان الحسب علم المفوضية التي
هي الفضلة في الكلام (فاعتبر افراده) اي افراد ذلك المميز المنصوب (لتكون الفضلة
قليلة) بسبب كونه مفردا لان المفرد اقل حروفا من الجمع لفظا واقل معنى ايضا
بمخلاف كونه جمالا اكثر حروفا من المفرد غالبا واكثر معنى منه ايضا لكونه جملا
ثلاثة آحادا واكثر في كلمة واحدة وقال المصمم الظاهر ان يكون لفظ قليلا مؤنثا لان

والاشتمال انه لا بد فيها
من ضمير يرجع الى المبدل
منه ليختص المبدل اما
بالاضافة اليه او بوصفه
به ثم قيل ولا ينفى عليك ان
الوصف غير لازم لان
الاضافة ايضا كالوصف
جائز لنقصان السكارة الا
ان يقال لم يساعد النقل
مقتضى النقل فذا خصه
بالنعت واعلم ان عبارة
المص هذه وانما يحسن
ابدال التكررة من المعرفة
الاموصوفة لانها ان كانت
بدل الكل من الكل فهي
هي في المعنى فلا يحسن
ان يؤتى بالمق من غير زيادة
على ما هو غير المقى
وان كان غير بدل الكل
من الكل لزم ان يكون ثم
ضمير يرجع الى المبدل منه
فان كان متصلا به وجع
معرفة فان كان منفصلا منه
رجع موصوفا به قال وهو
في غير بدل الغلط فاما بدل
بدل الغلط فلا يجري فيه
ذلك الفوات المعنى
المذكور اذ غلط بذكر
زيد وانت يعني حمارا
فقد علمت ان المص
لم يخصه ببديل الكل
وان الاضافة لا سبيل اليها
فيما نحن فيه اذ بها يصير
المبدل معرفة والكلام
في ابدال التكررة من المعرفة
قوله ويكونان ظاهرين
ومضمرين ومختلفين هذا
تقسيم آخر باعتبار الظهور
والاضمار وليس من قبلة
ذلك التقسيم لانما لا يستقيم
ان يكونا تكثرين او
مختلفين وما مضمر ان فاذا

موصوفه مؤنث ثم شرع المصنف في بيان احوال مئتين والمائة والالف الذين من الاصول فقال
 (ومئتين مائة والف) (مئتين) (مئتيهما) اي ثنية المائة والالف يعني به المائتان والالفان
 (و) (مئتين) (جمعه) (اي جمع الالف) وانما زاد الش لفظ المميز في الموضعين للاشارة
 الى ان قوله مئتيهما وقوله جمعه معطوفان على قوله مائة ولما غير المصنف عبارة في قوله وجمعه
 حيث افرد الضمير فيه اراد الش ان يذكر وجهه فقال (وانما لم يقل اي المص (وجمعهما) يعني
 لم يقل بثنية الضمير (كما قال ومئتيهما) لان لو قال كذلك لكان خلاف الواقع (لان استعمال
 جمع مائة) وهو مئتين او مئات كما مر (مع مئتها) اي حال كون ذلك الجمع مستملا مع المميز
 (في الاعداد) اي في باب الاعداد وهو فتح الهمزة جمع عدد (مرفوض) اي متروك ثم بين هذا
 المرفوض بقوله (فلا يقال ثلاث مئتان رجل كما يقال) اي كما يجوز ان يقال (ثلاثة لاف رجل)
 فانه لا يجوز في الاول ويجوز في الثاني هذا (بخلاف الثنية فانه يقال) اي يجوز ان يقال
 في ثنية المائة (مائتان رجل) بحذف النون لكونه مضافا وقوله (مثل الفارجل) بنصب المثل
 على انه مفعول مطلق تشبيه لقوله يقال اي يجوز فيه ان يقال قولنا مائتان في الجواز لقوله
 الفارجل وقوله (مخفوض) خبر لقوله ومئتين مائة وقوله (مفرد) خبر بعد خبره الظاهر
 من كلام المصنف والشارح ان هذا الحكم اعني كونه مخفوضا مفردا على سبيل الوجوب
 ولكن قال في حاشية المصام ان مئتين مائة قد يجمع مخفوضا في نحو مائة رجل وقديفرد
 منصوبا كما في قوله واذا عاش النبي مائتين عاماه فقد ذهب للاذلة والفتاء انتهى وانما افرد
 بميز هذا النوع (لانه) اي الشأن (لما كانت مائة والالف من اصول الاعداد) كما عرفت في صدر
 الباب (كالاحاد) اي كانت الاحاد العشرة من واحد الى عشرة من الاصول (ناسب)
 جواب لما في لما اشترك مع الاحاد في كونها من اصول الاعداد ناسب (ان يكون مميزها)
 اي مئتين المائة والالف جاريا (على طبق مميزها) يعني انه ناسب للاشتراك بينهما ان يكون
 مميز هذين اللفظين مطابقا في الاحوال لميز الاحاد ولما اقتضت هذه المناسبة ان يكون
 مميزها مجموعا مع انه لم يكن ذلك مختارا استدرك الشارح عنه بقوله (ليكنه) اي وان كان
 المناسب ان يكون مميزها مجموعا كالاحاد لكنه ترك كونه مجموعا ههنا لانه (لما كانت
 الاحاد) واقعة (في جانب الفلة من الاعداد والمائة والالف) اي وكانت المائة والالف
 واقعتين (في جانب الكثرة منها) اي من الاعداد وقوله (اختير) جواب لما في لما كان بينهما
 فرق بوقوع الاحاد في جانب الفلة ووقوعهما بجانب الكثرة جعل الفرق بينهما مختارا
 في مميزها ايضا بان يختار (في مميزها) اي في ميز الاحاد (الجمع الموضوع للكثرة) بان يختار
 (في مميزها) اي في ميز المائة والالف (المفرد الدال على الفلة) وقوله (رعاية لتعادل)
 مفعول له لقوله اختير اي اختير ذلك لتعادل الرعاية لتعادل المطلوب وهو ذكر مادل على
 الكثير في موضع القليل وذكر مادل على القليل في موضع الكثير ثم شرع المص في بيان
 قاعدة يجوز فيها الوجهان فقال (واذا كان المعدود) سواء كان مذكورا بطريق التميز

عرفت امتناع دخولها
 فيها علماته تقسم آخر
 وهي هذا اعتبارا ايضا
 عشر فالاول كقولك زيد
 اخوك الى آخر الاربعة
 الاول والخامس كقولك
 زيد ضربته اياه والسادس
 بزيد قطعت اياه والسابع
 جعل الزيد بن كرهتم اياه
 والثامن كقولك بديقدم
 ذكر الجار والزيد بن اياه
 ومن التاسع الى السادس
 عشر على ما ذكره من التابع
 الى السادس عشر من
 التسمية الاولى وقوله ولا
 يلزم من ذلك ان يكون
 عطف البيان اوضح قال
 المص واشترط بعضهم ان
 يكون عطف البيان اوضح
 من متبوعه غير لازم فانه
 ليس هو الذي بالنسبة ليعبر
 فيه ذلك وانما جاء موضعا
 وقد بوضع الشيء الذي
 عند اجتماعهما وان كان
 الاول اوضح من الثاني لو
 افترقا لا ترى انه لو كان
 جاعة كل واحد يكفي
 اباع محمد واحدهم اسمه عبد
 الله والاخر عبد الرحمن فاذا
 قلت جاني ابو محمد عبد الله
 اوضحت ما كان محتملا
 وان كان ابو محمد اوضح من
 عبد الله لو افرد قوله قال
 اللهم صدق صدق قيل
 الظاهر يقول لان خبر
 افعال المقاربة لا يكون الا
 مضارطا وفيه قوله والمراد
 بمثل اناس التارك البكري
 بصر كل ما كان عطف
 بيان للمعرفة باللام الذي
 اضيف اليه الصفة الخليل
 المراد ما اورده بصيغة

نحو ثلاثة اشخص او بطريق الموصوف نحو اشخاصا ثلاثة ولهذا التعميم لم يقل واذا كان
 المدين (مؤثرا واللفظ) اى وكان اللفظ (المعبر عنه) اى الذى يعبر به اللفظ عنه (مذكرا)
 وذلك المذكور (كلفظة الشخص اذا عبرت بها) اى اذا قصدت التعبير بها (عن المؤنث) اى اذا
 قصدت التعبير عن مؤنث كامرأة ثلاثا بشخص وقلت جاءنى ثلاثة اشخص فى مقام ثلاث
 امرأة (او بالعكس) (ان يكون المعدود مذكرا او اللفظ مؤنثا) وذلك (كلفظة النفس اذا عبرت
 بها عن المذكور) نحو رجل والفاء فى قوله (فوجهان) جوابية لا ذات تفسير الشارح بقوله (اى
 فى المعدود وجهان) اشارة الى ان قوله وجهان مرفوع على المبتدأ وخبره محذوف وجلته
 جوابية وقوله (التذكير) بان يعبر بالثلاثة الى العشرة (والأيت) اى بان يعبر بالثلاث الى العشر
 ثم فصله الشارح بقوله (فان شئت قلت ثلاثة اشخص وانث) اى والحال انت (تريد) بذلك
 اللفظ (النساء) وانما اتى بالثلاثة الدال على التذكر (اعتبارا) اى للنظر (بالامثلة) وهو الشخص
 (وهو) اى الاعتبار باللفظ (الاكثر فى كلامهم) دون الاعتبار الاخر لان مراعاة جانب اللفظ
 فى الاحكام اللغوية اولى من عكسه (وان شئت قلت ثلاث اشخص) بحذف التاء فى ثلاث كما
 هو شان المؤنث فيه قلت ثلاث اشخص (اعتبارا بالمعنى) وكذلك ان شئت قلت ثلث انفس
 وانت تريد الرجال اعتبارا باللفظ وان شئت قلت ثلثة اشخص اعتبارا بالمعنى لان معناه الذى
 يعبر به عنه مؤنث وهو امرأة ثم شرع المصنف فى بيان العدد الذى ليس له تمييز فقال
 (ولا يميز واحد) (وواحدة) (ولا انثان) (واثنتان واثنتان) وقوله (بمعين) بكسر الهمزة
 المشددة متعاقب قوله ولا يميز فى كلام المصنف وقيد له من الشارح ليكون اشارة الى ان قوله
 ولا يميز بصيغة المجهول مجاز بمعنى لا يورد بنى لا يورد كل منهما وانما حمله على المجاز لانه
 لو لم يكن مجازا لكان المعنى ان المذكورين لا يقصد تمييزهما بل قصد بقاؤهما على الابهام
 وليس كذلك بل المراد ان تمييزهما مقصود لكنه حصل ذلك المقصود من لفظهما ولذا قال
 (فلا يورد الواحد) اى لفظ الواحد (مع بيزم لعدم احتياجه اليه) (فلا يقال) عطف على قوله
 ولا يورد من قيل عطف المفصل على المحمل ينشئ لا يقال على تقدير ايراد المميز (واحد
 رجل ولا انثان معه) اى ولا يورد لفظ انثان ايضا مع بيزم (كما يقال انثا رجلين) ثم اراد
 ان يذكر حالهم اذا اراد ان يذكر واحد من العديدين مع بيان جنسهما فقال (بل يذكرون)
 اى اهل اللسان (ما) اى اللفظ الذى (يصلح) ذلك اللفظ (ان يكون تمييزا لهما) اى
 للواحد والاثنتان على تقدير (اى على قصد (ذكر التمييز) للميزان للجنس (معهما) اى مع
 الواحد والاثنتين (ويطرحون) اى يتركون (الواحد والاثنتين) اذا قصدوا ذكر اللفظ
 الصالح لتمييز فيقولون رجلا حيث يعلم وحدته وجنسه من هذا اللفظ ويقولون رجلا ان
 حيث عرف تثنيت وجنسه منه ايضا وقوله (استثناء) بالنصب على انه مفعول لقوله ولا يميز
 وعلة اعدام ايراد تمييزهما معياني انما لا يميز ان حصول الاستثناء (بلفظ التمييز) وانما فسر
 الشارح قوله (اى الصالح) ليكون اشارة الى ان المراد بلفظ التمييز المستثنى به هو التمييز

لا يمكن قال فى الشرح انما
 قلت فى مثل اشارة الى انه
 قد يقع فى غير هذا الباب
 كقولك يا غلام زيد وزيد
 لانه لو جعل بدلا لم يكن
 بدلا من ان يكون له حكم
 الاستقلال لانه انما
 بالنسبة الى المعنى فكان
 يحكم المسمى اولى واذا
 جعل عطف بيان كان
 المعنى هو الاول مجرى كما
 مجرى الصفات فى جواز
 الاصرين هذا كلامه قال
 الرضى بعد نقل كلامه
 هكذا قال المصنف اعطفت
 فى مثل اشارة الى ان
 الفرق يقع فى غير هذا
 الباب ايضا كقوله
 يا اخانا الحارث ولا يجوز
 لو جعل بدلا لانه
 جواز بالحرف وكذا
 يا غلام زيد وزيد او
 جعل بدلا لوجب الفهم
 وقد ذكرت ما طبع فى باب
 البدل يريد ما قاله لانه لم يكن
 للبدل معنى فى المتنوع حتى
 يحتاج الى المتنوع كاحتياج
 الوصف ولم يفهم معناه من
 المتنوع كما فهم ذلك فى
 التأكيد جاز اعتبار
 مستقلا لفظا اى صالحا لان
 يقوم مقام المتنوع ولا
 كان امرابه بنيت الاول
 جاز ان يعتبر غير مستقل
 اخرى فالاول نحو يا زيد
 اخ ويا اخانا زيد مبينين
 والثانى يا غلامى بغير
 وبشر امرأ بالوجهين
 ويا اخانا زيدا بالنصب
 وكذا قوله انما ابن
 التارك الكبرى وبشر
 بالجر وكذا النسوق يجوز
 جملة مستقلا نحو يا زيد

بالقوة لا التمييز بالفعل يعني مامن شانه (لان يكون تميزا على تقدير ذكره) اى ذكر
 ذلك اللفظ الصالح (معهما) اى مع لفظ الواحد والاثنين يعنى انه ليس مذكور اسمهما بالحقيقة
 بل اذا قدر ذكره معهما يكون صالحا للتمييز لوجود رفع الابهام عنهما فيه وقوله
 (الدال) صفة اخرى للتمييز اى اللفظ الذى يدل (بحجومه) اى بحجوفه الاصليه (على
 الجنس و) يدل (بصفة على الواحد) فى نحو رجل (و) على (الاتينية) فى نحو رجلان
 فحينئذ يكون لفظ الرجل والرجلين اللذين هما التمييزان التقديران مستويا (عنهما) (اى
 عن الواحد) اى عن ذكر الواحد بعد ذكر تميزه (اذا كان التميز) اى هذا اذا كان التميز
 (مفردا) مستغنيا (عن الاثنين) اى عن ذكر لفظ الاثنين وهذا (اذا كان) لتمييز (مثنى)
 ومثلهما المصنف بقوله (مثل رجل ورجلان) اى مثال التمييز المستغنى به عن لفظ الواحد
 لفظ رجل وعن لفظ الاثنين رجلا وقوله (فان من صفة رجل) علة لصحة التمثيل
 بهما ومن متعلق بقوله (يفهم الجنس) يعنى يصح التمثيل بـ رجل ورجلان فانه يفهم من صفة
 رجل الجنس الذى هو الرجالية كاهو مدلول جوهره (و) يفهم ايضا من كونه واحدا
 (الوحدة) التى هى مدلول صفة هذا فى لفظ الرجل وامام فى لفظ الرجلان فاقاده بقوله
 (ومن صفة رجلان يفهم) اى وكذا يفهم من جوهر صفة رجلان (الجنس و) من صفته
 الدلالة على الثنية (الاتينية فذكرها) متعلق بقوله (استغنى) يعنى يذكر هذين اللفظين
 الدالين على الجنس والعدد المقصود كان الواحد والاثنان مستغنيين (على التميز) وفى بعض
 نسخ الشرح استغنا بصفة اثنية وهذه النسخة تدل صريحا على ان المستغنى هو
 الواحد والاثنان (فان قلت) هذا شروع فى تقرير منع ورود على قوله استغناء بلفظ التمييز
 فقال (هـ) هذا اللفظ امر من وهب يهب والمادة انهم يصدر عنه على سؤالهم الذى يرد
 على التسايم بالنظر الى شق وعلى المنع بالنظر الى شق آخر وهو هنا (ان يميز الواحد من
 عنه) يعنى ان يكون يميز لفظ الواحد مستغنيا عن ذكر لفظ الواحد مسلم (لكننا لانسلم
 ان يميز الاثنين) اى لانسلم ان يكون يميز لفظ الاثنين مستغنيا (كذلك) اى كميز الواحد
 وقوله (نعم) اشارة الى تسام استغناء شق فى الاثنين ايضا يعنى انه (اذا كان يميزه) اى يميز لفظ
 الاثنين (مثنى) كافى لامثلة المذكورة (يعنى عنه) اى فى الاستغناء بلفظ التمييز عن لفظ الاثنين
 مسلم لكن لا مطلقا بل اذا كان يميزه مثنى ايضا وقوله (لم لا يجوز ان يكون) اى المميز (مفردا)
 كما يقال اثنان رجل) سند المنع والدليل (على جواز كون يميز الاثنين مفردا وروده فى الشعر
 وهو اثنان رجل خنظل كذا فى الصمام وقال ايضا ومن اسانيد المنع الذى ذكره الرضى
 نحو واحد رجل واثنان رجل انتهى فعلى هذا يكون الاستغناء فى الواحد غير مسلم ايضا ثم شرع
 الش فى الجوابين عن طرف المص لا التزامه صحة كلامه فقال (قلت لما اتروا الجمعة) هذا
 تقرير الجواب الاول باثبات المقدمة المنوعة يعنى ان يميز لفظ الاثنين مستغنى عن ذكر الاثنين
 كذا فى بعض الحواشي واقول يحتمل ان يكون هذا الجواب بابطال السند وهو انه لا يجوز

ومعرو وغير مستقل نحو
 يازيد والحارث قلعة
 المذكورة بينهما وانما لم
 يجوز يازيد ومعرو ولا يزد
 ومعرو والتوبين كما جازيا
 علام بحرو بشرافى البذل
 لان الماطب كحرف
 البداء والمطوف صالح
 ابائمه له هذا كلامه
 وانت خير بانه فى
 على ما تقدم به من عدم
 الفرق بين البذل
 وعطف البيان وقد عرفت
 فى كلام الشارح قد سمره
 انما حمله على تلك المخالفة
 والتفرد ليس بشئ فهذا
 ايضا كذلك كيف ونحو
 اعتبار البذل غير مستقل
 بناء على كون امره بـ بـ
 الاول او من من بيت
 العنكبوت فليك بمثابة
 انص فانه موافق للكل
 حقيق لا يثنى بالقبول
 قوله وهذا الحد لا يصح
 الا ان يعرف ماهية المبنى
 على الاطلاق قبل اى هذا
 الحد الاسم المبني كاهو انظ
 بعد قوله اى الاسم المبني
 فهنا انما يميز لو كان معرفة
 مبنى الاصل موقفا على
 معرفة المبني والاصل
 لكنه سم لانه يمكن
 معرفته بما بينه فيها
 بعد من توقف على
 معرفة مفهوم المركب
 الاضافى وفيه ان الكلام
 مبنى على ان المبني ما هو
 فى تعريف المبني وهذا
 باطل لان المرف
 بالسكر معلوم قبل
 المرف بالفتح فهو
 يستدعى تقديم معرفة
 الشئ على غيره وكون مبنى

ان يكون المميز مفردا ههنا لانهم لا التزموا الجمعية يعني لما جعلوا ان يكون المميز (في ميم سائر
 الاحاد) مجموعا يعني في ثلاثة الى عشرة على وجه الزوم غير متخلف عنه كما عرفت فيما سبق
 (يعني) جواب لما يعني اي يعني لهم (ان يعتبر فيها) اي في التميز الذي (لم يتيسر الجمعية فيه) اي
 في ذلك التميز لكونه تميز الاثنين لانه لو جمع التميز فيه ايضا يكون مخالفا لما يميزه من العدد وقوله
 (ما هو اقرب) نائب فاعل لقوله ان يستبرأى يعني في تميز الاثنين الاسم الذي يدل على المعنى
 الاقرب (اليها) اي الى الجمعية من الفرد لان الثلاث عند تقدير شي هو المصير الى ما هو الاقرب
 (وهو) اي وذلك المعنى الاقرب الى الجمعية (الاثنية) لا الافراد لانه ابعد منها بالنسبة الاثنية
 ثم شرع في جواب آخر فقال (ولا يبعد ان يقال) اي ولا يبعد ان يجاب عنه تحجير المراد بان
 يقال (معنى الكلام) يعني ان مراد المصنف من قوله بلفظ المميز في قوله (انه لا يميز واحدا ولا
 انسان استثناء بلفظ التميز) ليس انهما مستغنيان عنهما بذكر تميز آخر غير لفظهما بل مراده
 منهما ما مستغنيان عنهما بلفظ التميز (اي بجواهر حروف) اي حروف التميز (المصورة) التي
 صورت (صورة) (هيئة خاصة) نحو رجل على هيئة الواحد ورجلان على هيئة الثنية اللتين
 على الافراد والثنية اللتين هما بينهما هو المعنى الذي افاده لفظ الواحد والاثنين وقوله (القابلة)
 بالجر صفة بعد صفة للحروف اوصفة المصورة اي التي صورت بصورة قابلة (للحقوق علامة
 الافراد) اي (اي بتلك العلامة) (التثنية او علامة الاثنية) اي القابلة للحقوق
 علامة الاثنية (اي) بتلك العلامة (حروف التثنية) وهما الالف والياء والتون
 (فاذا اعتبر) اي ذلك التميز (مع علامة الافراد) وقيل رجل بالتون (استثنى) اي
 ذلك التميز (به) اي بذكر رجل بالتون (عن ذكر الواحد على حدة) فانه حينئذ يكون
 مستدركا وحشا لا فائدة للتون لما افاده الواحد (واذا اعتبر) التميز يعني الرجال
 مثلا (مع علامة التثنية) وهي ادخال الالف والتون (استثنى) اي كان التميز مستغنيا (به)
 اي بلفظ الدال على الاثنية (عن ذكر الاثنين على حدة) فاذا تردد الامر بين ان يستدل
 عليه بصورة الكلمة وبذكر الواحد والاثنين سلكوا الى طريق اخف من الآخر (فاختروا
 طريق العلامة التي هي اخف على ذكرهما) اي على الطريق هي الاستدلال عليه بذكر الواحد
 او الاثنين ولما كان اخفية الطريق الاول بديهيا نبه عليه بقوله (ولا شك ان رجلا) اي
 الاستدلال على الاثنية بعلامة التثنية في رجلا (اخف من اثنى رجل) اي من الاستدلال
 عليه بلفظ اثنى ثم شرع المصنف في بيان دليل الاستثناء ونبه عليه بقوله (وذلك الاستثناء)
 يعني استثناء ذكر التميز الصالح للتمييزية عن ذكر العدد الدال على الافرادية والثنية
 (انما يكون) ذلك الاستثناء (لا فائدة) (اي لا فائدة لفظ التميز) اي ما من شأنه يجوز ان يكون
 تميزا وهو رجل ورجلان مثلا فقول لا فائدة مفعول له لقوله استثناء وهو مصدر مضاف الى
 فاعله وهو ضمير التميز وانما لم يحذف اللام لعدم كونه فعلا لفاعل الفعل الممثل لان الاستثناء
 فعل المتكلم والافادة فعل التميز وقوله (النص المقصود) وانما افسر الشارح النص بقوله

الاصل مما يعلم فيما بعد لا بد منه بل بقوله ووجه
 وتحقيق الكلام ان ما ذكره
 الشارح ههنا من كلام
 الرضى او رده على المص
 قدس سره لما رآه
 ظاهر الورود في ذلك
 وليس الامر كذلك لان
 مبنى الاصل مغاير لمبنى
 المعرف ومباين له فلا يلزم
 من اخذه في تعريفه الفساد
 الناشئ من اخذ المعرف في
 المعرف لان العبرة بالمعنى
 دون اللفظ كما قرر في محله
 فكون لفظ المعرف من
 اجزاء المعرف بمعنى غير
 معنى المعرف ليس بمحذور
 ثم انه لا يخفى على المتأمل
 الخبير ما بين قوله لالمن
 يعرف ماهية المبنى على
 اطلاق وبين قوله ولا
 يعرف الاسم المبنى من
 التدافع والتأني فاجواب
 ان يقول الامان يعرف مبنى
 الاصل قوله اذ لو لم يعرفها
 قيل يعني اولم يعرف ماهية
 المبنى لكان اي تعريف
 الاسم المبنى تعريفا للمعنى
 بالمبنى فيلزم تعريف المعنى
 بنفسه هذا محصل كلامه
 وفيه نظر لان لزوم تعريف
 الشيء بنفسه لو سلم
 انما يكون لو كان تعريفا
 للمعنى المطلق وانما
 اذا كان تعريفا للاسم
 المبنى فليس التعريف
 الخاص بالعام ولا محذور
 فيه نعم لو كان تعريفا للمعنى
 المطلق يلزم ان لا يكون
 جامعا لخروج مبنى الاصل
 لانه لا يناسب مبنى الاصل

اي التخصيص) لنتبيه على ان المراد به ههنا ليس معناه الاصطلاحى اصولى وهو ما سبق
 له الكلام بل المراد به المصدرى اعنى بمعنى جعل الشئ منصوحا (على العدد) وقوله
 (والنصريح به) اي بذلك العدد عطف على قوله التخصيص عطف تفسير يعنى لا فائدة التصريح
 به (الذى قصد ذلك التخصيص والنصريح) وهذا هو المفهوم من قوله المقصود وفيه الاشارة
 الى ان قوله (بالعدد) متعلق بالمقصود يعنى التخصيص الذى قصد بذلك العدد وانما فسر
 الشارح بقوله (اي بذكر اسم العدد) لنتبيه على ان نفس العدد هو المقصود لا المقصود به
 وانما المقصود به هو ذكر اسم العدد اذا المقصود مذكور والمقصود به متروك ثم اشار الى
 النتيجة بقوله (فلما افاد التمييز ذلك التخصيص) وحصل به المقصود استغنى في افادة (عن
 ذكر العدد على حدة) ثم شرع في مسألة اخرى من مسائل اسم العدد فقال (وقول) على
 صيغة المخاطب كما نبه عليه في الحاشية الهندية بقوله وقول انت وتركه الشئ لكونه معلوما
 بقرينة ما ذكر في صدر الباب وهو قوله تقول واحد انسان الخ وانما يقده بذلك الفاضل
 لبيان وقوعه في نسخته ولا خذه من الافاضل كذلك والا فيحتمل ان يكون على صيغة الذاتية
 المؤنثة وان يرجع ضميره الى العرب كذا في العصام يعنى انه لما كان بين حكم اسم الفاعل
 من العدد باعتبار تصيره وبين حكمه باعتبار تذكيره وتأنيته فرق ظاهر في الاستعمال قال
 وتقول (في المفرد) وهو متعلق بتقول وقوله (من المتعدد) ظرف مستقر اما صفة من
 المفرد بتقدير المتعلق المعرفة اي الكائن من العدد واما حال كونه من المتعدد ثم فسر الشئ
 المراد بقوله (اي في الواحد) الاشارة الى ان المراد من المفرد اللفظ الدال على العدد الواحد
 سواء كان بلفظ الواحد او الثاني او غيره وقوله (من المتعدد) ليس بداخل في باعث التفسير
 لكنه ذكر تبعا للواحد ويحتمل ان يكون له فائدة ايضا وهي انصريح بلزوم كون الواحد جزء
 من المتعدد وقوله (باعتبار تصيره) اما ظرف مستقر على انه حال من المستتر في تقول فتكون
 الباء للملابسة اي قول حال كونك ملابسا بتصيره واما مفعول مطلق من قول اي قول
 باعتبار تصيره فيكون بيا بالثبوت واما ظرف لفوضا فيقول فتكون الباء بسببه وهذا الاخير
 اختاره الشارح حيث فسر به قوله (اي بسبب اعتبار) وهذا تفسير للباء وقوله (تصير ذلك
 المفرد) تفسير للضمير المحرور بان التصير لكونه مصدرا من صير يصير بتشديد الباء يعنى
 الجعل مضاف الى فاعله وقوله (عدد انقص) مفعوله الاول وقوله (ازيد عليه بواحد) اي على
 ذلك الانقص مفعوله الثاني يعنى باعتبار جعل ذلك المفرد العدد الذى ضم ذلك المفرد اليه
 ازيد عليه بسبب ضم ذلك الواحد اليه (الثاني) بمحذوفة اليايت (في المذكر) اي اذا
 اعتبرت تذكير ممدوده (قوله) اي قول المصنف وهو مبتدأ وقوله (الثاني) بدل منه وقوله
 (مقول القول) خبر له مبتدأ اي والفرض من هذا بيان لكون لفظ الثاني في كلام المصنف مفعولا
 لتقول وقوله (وذلك القول) شروع في تطبيقه على المثل يعنى لاشك لفظ الثاني (انما هو)
 اي انما يبر بالثاني (باعتبار تصيره) اي باعتبار جعل ذلك الواحد الذى يطلق بالثاني (الواحد)

وليس مما يلتفت اليه
 ولعلك مستغنى عن البيان
 بما سبق آتانا (قوله) مبنى
 الاصل وهو الحروف
 والفعل الماضى قبل لم يبين
 مفهوم المركب الاضافى
 واكتفى ببيان ما يصدق
 عليه لانه سبق معرفة
 مفهومه في تعريف العرب
 ولا حاجة الى تقييد الاص
 بقوله بغير اللام اذا امرى
 عرف التهاء الا بغير اللام
 ولقد صرح بيان وجه ذلك
 التقييد في صدر الكلام
 قوله والمراد بالمشابهة
 الشبهة في تعريف العرب
 هو هذه المناسبة قبل
 الاولى هو المناسبة وهذا
 باطل لانه ان اراد ان
 المناسبة والمثابة مترادفان
 فضرورى البطلان كيف
 وقد اعترف نفسه في حد
 العرب بكونها اهم من
 المشابهة وان اراد ان اللام
 يحمل على الهمد فيكون
 المعنى هذه المناسبة فهو مع ما
 فيه خلاف الظاهر قوله
 فكلمة او ههنا المنع الخلق قيل
 لا لمنع الجمع كما يبادر الى
 الفهم ويمكن جعلها مأمنة
 الجمع ايضا بان يراد باناسب
 مبنى الاصل ما تناسب
 مناسبة موجبة لبناء وبما
 وقع غير مركب ما يكون
 سبب بناء عدم التركيب
 ولا خفاء في ان سبب بناء
 مؤلا غير مركب ليس
 عدم التركيب بل المناسبة
 ومن قال انه ليس للشك
 حتى ينال تعريف

اى العدد الاقص الذى هو الواحد (اثنين) اى ازيد على ذلك الواحد (بالضم) اى بالضم
 الواحد الذى هو فى المرتبة الثانية (اليه فيكون معنى ثاى الواحد مصيره بالضم اليه اثنين اى
 الى الواحد الذى هو مذكور فى المرتبة الاولى (وانما ابتداء) اى المص (من الثانى) اى دون
 الواحد (اذ) اى لانه (ليس قبل الواحد عدد) فى الواقع (حتى يكون الواحد) اى حتى يكون
 وقوع ذلك العدد سببا لكون الواحد (مصيره) اى جاعل ذلك العدد الواحد قبل الواحد
 (واحدا) بالضم اليه وقوله (والثانية) عطف على قوله الثانى اى قول الثانية بالثاء
 (فى المؤنث) اى اذا اعتبرت المعدود مؤنثا (على هذا القياس) اى باعتبار تصديره للواحدة ثانية
 بالضم الواحد اليه (وهكذا) اى مثل ما فى الثانى والثانية قول الثالث او الثالثة والرابع او
 الرابعة حال كون سلسلة المذكر متبينة (الى العاشر) (فى المذكر) (والعاشر) اى وحال كون
 سلسلة المؤنث متبينة الى العاشر (فى المؤنث) (لا غير) قوله (اى لا قول غير ذلك) اشارة الى ان
 الحصر راجع الى ماتحت الاثنين والى ما فوق العشرة حيث فصله بقول (فلا يجرى ذلك) اى
 ذلك القول بهذا الاعتبار (فيا) اى فى العدد الذى هو تحت الاثنين لما عرفت (بني الواحد كما
 عرفت وجهه (ولا قيا) اى ولا يجرى ايضا فى العدد الذى (فوق العشرة) من الحادى عشر
 وغيره (اذ) اى وجه عدم جريانه فيما فوقه لان (فوقه) اى فوق العدد العاشر (مركبات) من
 العشرة ومن الوحدات التسعة لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها) اى من تلك المركبات فلا
 يمكن ان يشتق اسم فاعل واحد يدل على ذلك ثم شرع فى بيان استعمال اسم العدد الذى على
 صيغة اسم الفاعل باعتبار المرتبة فقال (و) (قول فى المفرد) (باعتبار حاله) اشارة للشارح
 بتوسيط قوله قول المفردين المعاطف والمعطوف الى ان قوله باعتبار معطوف على باعتبار
 الاول بنى وقول فى المفرد من التمدد باعتبار حاله ثم فسر الشارح قوله حاله بقوله (اى مرتبته)
 يعنى باعتبار المرتبة اللائقة بذلك المفرد من سائر الاحاد (من التمدد) وقوله (من غير اعتبار
 معنى التصدير) بيان لفائدة قيد باعتبار حاله ولتحصيل المقابلة بينه وبين ما قبله بانه يشترط ان لا يعتبر
 ههنا معنى التصدير وقال المصام لا يخفى ان التصدير للمفرد حال من احواله فلا تحسن المقابلة
 لانها مقابلة العام بالخاص واجيب بان المقابلة بينهما حاصلة لان التصدير من مقولة الفعل لانه يعتبر
 فيه التأثير بخلاف الاعتبار الثانى لانه باعتبار حاله ووضع فى نفسه فيكون من مقولة الكيف
 فظهر الفرق وحسن المقابلة وانما فسر الشارح الحال بالمرتبة لان المصنف لو قصد باعتبار حاله
 يعنى انه واحد من ذلك المعدود من غير بيان مرتبة يقال واحد من الثلاثة وسعتر فانه قال
 ثالث الثلاثة وقوله (الاول والثانى) عطف على قوله الثانى والثانية الذى هو مقول القول كما
 ان قوله باعتبار حاله معطوف على مفعوله ايضا فيكون من قبيل عطف الشئين بحرف واحد
 على معمولى عامل واحد وهو جاز بالاقاق يعنى قول باعتبار حاله الاول والثانى
 (اذا وقع) اى ذلك المفرد (فى المرتبة الاولى او الثانية فى المذكر) (والاولى)
 اى وقول الاول (والثانية) اذا وقع كذلك (فى المؤنث كذلك) حال كون

فقد بعد من السوق قال
 قلت يخرج من اقسامين
 فاقى قولهم فاقى صوت
 الغراب قلت الاصوات
 ليست من الاسم المنى لانها
 ليست موضوعات فليست
 كلمات فضلا من كونها أسماء
 وانما ذكرت فيما بين البنيات
 لمزيد مناسبة بها وان
 خبير بان ما ذكره من
 تجوز الحل على منع الجمع
 بعيد عن الاعتبار بحيث
 لا يجوز اوله الا بآثار
 والقول بنى كون كلمة
 اولئك صواب جدا فانه
 لو كان كذلك لفسد
 التعريف جز ما قال المص
 فى الصرح وليست او هذه
 بالقى يفسد بها الحد لان
 المراد ههنا ما كان على احد
 هذين الوصفين وانما قصد
 الحد بها اذا كان المراد بها
 الشك وهكذا قال فى
 تعريف المفرد وما الجاب به
 مما اوردته من الدوال
 ليس بذلك لما سبق عليه
 من كون الاصوات
 المذكورة فى البنيات من
 قبيل الموضوعات كما
 ترى ومنهم من قال
 المراد غير مركب
 حقيقة او حكما باعتبار
 قصد المشاكلة لىبنى الواقع
 غير مركب قد دخل فيه نحو
 فاقى صوت الغراب قوله
 والمراد ان الحركات البنائية
 لا يعبر عنها الخ قبل نيه على
 ان المراد بالقلب ما يعبر به
 من شئ جريا على الفعل
 قسم العلم كما هو مصطلح
 الصنعة وان التعبير بها

فمنها لا بخصوصها لا شرا
 كهما بين المركب
 الاخرية والناتية
 وقبرها وذلك هو الظاهر
 من كلامه لكنه مستقيم
 بشهادته قولنا من اردت
 ان الحركات الثلاث
 والاسكان يقع فيه كما يقع
 في المركب فالضم كقولهم
 مندوبيل ويازيد والفتح
 كقولهم ابن وكيف ولا
 رجل والكسر كقولهم
 وامس والاسكان
 كقولهم من ولم وجعلوها
 القابا بخصوصه لحركات
 البناء كما جعلوا الحركات
 الارباع وسكونه القابا
 مخصوصة ليكون القابا اذا
 ذكر منها من انهم ارادوا
 حركة احد النوعين او
 سكونه دون الاخر فاذا
 قال قائلهم رفع علم انها
 حركة اعراب واذا قال
 ضم علم انها حركة بناء
 وكذلك بانها وكذلك
 سرفوع ومفعوم الى
 اخرها قال وهذا
 الاصطلاح للبصريين
 المتقدمين والمتأخرين واما
 الكوفيين فيعوزون كل
 واحد من القفتين اكل
 واحد من المتين وواقته
 الرضى في ذلك الا انه
 ايقظ من قوله ذلك انه
 يجعل الضم والفتح
 والكسر القاب الحركات
 وحدها فلا يخال ان يازيد
 ان مبنى على الضم واما
 القاب الاعراب فانها كما
 تطلق على الحركات تطلق

قصده (من غير اعتبار معنى التصير) ثم انه لما غير المعنى قوله الواحد الى الاول والواحدة
 الى الاول اراد ان يبين وجه العدول عنهما فقال (وانما لم يقل الواحد والواحدة)
 بل قال الاول في المذكر والاولى في المؤنث لان المقصود ههنا هو اللفظ الذي يدل على المرتبة
 لا على واحد من الوحدات سواء كان في مرتبة الاول او في اثنتان او في آخرها ولفظا
 الواحد والواحدة ليسا كذلك (لانهما لا يدل على المرتبة) بل على واحد غير معين واذا لم
 يدل على المقصود (فابدل منهما) اى من الواحد لفظ (الاول) من الواحد لفظ (الاولى)
 للدلالة اى للدلالة كل من لفظ الاول والاولى (عليها) اى على المرتبة المقصودة (وهكذا)
 اى ونقول هكذا من التاوان الثانية كما قلت في الاعتبار الاول بحيث ينتهى مذكروه (الى
 العاشر) ينتهى مؤنثه الى (العاشر والحادى) اى ونقول فيها فوق العشرة من
 المراتب بهذا الاعتبار كذلك باسكان الجزء الاول اذا كان ياء ومجذف التاء في الجزء الثانى حال
 كونه (في المذكر) (والحادية عشرة) اى ونقول كذلك بالتاء في الجزئين وفتحهما حال كونه
 (في المؤنث) (و) (كذلك) اى كما نقول في لفظ الحادى فيما فوق العشرة كذلك نقول في المرتبة
 الثانية عشرة (الثانى عشر) في المذكر (والثانية عشرة) في المؤنث بحيث ينتهى مذكروه
 (الى التاسع عشر) ينتهى مؤنثه الى (التاسعة عشرة) ولما كان حكم اسم العدد في التذكير
 والتأنيث اذا وقع على صيغة اسم الفاعل مخالفا لحكمه اذا لم يقع كذلك اراد ان يبينه عليه
 فقال (واعلم ان حكم اسم الفاعل) حال كونه (من المدد سواء كان) اى ذلك الاسم الفاعل
 مستملا (معنى المصير) كافى الاعتبار الاول (اولا) اى او لم يكن كذلك بل كان مستملا باعتبار
 حاله فعلى التقديرين حكمه (حكم اسماء الفاعلين من غير المدد) (في التذكير) اى بان يكون
 مذكروه بغير التاء (والتأنيث) بان يكون مؤنثه بالتاء على القياس (فتقول في المذكر الثانى والثالث
 والرابع) منتبها الى العاشر وفي المؤنث) اى ونقول في مؤنث (الثانية والثالثة والرابعة)
 منتبها الى العاشرة وكذا في جمع المراتب (مما فوق العشرة) (من) (العدد) (المركب) بالتركيب
 التعدادى كما اذا ركب الاحاد مع العشرة (والمعطوف) اى ومن العدد المركب بمعطف الاحاد
 على احد المقود الثمانية مثل الاول (نحو الثالثة عشرة) بالتثنية في الجزئين ثم يبين كونهما بالتثنية
 بقوله (تؤنث الاسمين) اى تجعل انت هذين الاسمين اللذين احدهما عشرة والاخر اسم
 فاعل مأخوذ مما قصد من اسماء العدد الاحاد مؤنثين بالتاء (في المركب) المؤنث (كما ذكرهما)
 اى كما تجعل ذينك الاسمين اذا اردت بهما مذكرا مجردين من التاء (في المذكر نحو الثالث عشر)
 ثم يبين وجه تذكير الاسمين ههنا على القياس مخالفا لما اخذوه عنها من الاصول السابقة فقال
 (واما ذكر الاسمين) اى اذا كان على صورة اسم الفاعل (لا) اى لان الثالث مثلا (اسم
 لواحد مذكور) وهو العدد الواحد الذى بعد اثنين لانه اسم لمجموع الاحاد الثلاثة فاذا كان
 اسما لواحد لا للمجموع (فلا معنى لتأنيث فيه) لعدم داعى مقتضى اعتبار التأنيث فيه من
 كون المدد مؤنثا ومن كونه اسما للمجموع المصحح لاعتبار التأنيث (بخلاف ثلاثة عشر

وجلافة) اي هذا الاسم اسم (لجماعة) اي لمجموع الواحدات الثلاثة عشر
 فاسب فيه اعتبار التانيث (وقول في المعطوف الثبات والعشرون) بترك التاني في المذكر
 (والثلاثة والعشرون) بالتاني في الجزء الاول في المؤنث ثم شرع المصنف في بيان الفرق بين
 الاعتبارين بقوله (ومن ثمة) وفسره المشرح بقوله (اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين)
 للاشارة الى ان من اجلية بمعنى اللام والى ان ثمة ههنا مجاز بطريق الاستعارة المصراحة
 لان اصل وضعه للاشارة الى المكان واستعمل ههنا للاشارة الى ماسبق من الفرق بين
 الاعتبارين يعني بهما (اعتبار تصيره واعتبار حاله) وقوله (اختلف اضافتهما) مقدر ههنا
 ليمتلق به الجار حتى يكون قوله من ثمة مقعولا له يعني انما اختلف الاضافة في الاعتبارين
 لاجل ما تقدم من الاختلاف وقوله (فلا خلاف اضافتهما) للاشارة الى ان قوله (قيل في
 الاول) معطل باختلاف اضافة وهو معطل باختلاف الاعتبارين والى ان قوله من ثمة
 متعلق بقيل بالواسطة يعني من اجل وقوع الاختلاف حصل الاختلاف في الاضافة ومن
 اجل حصول الاختلاف في الاضافة قيل في الاول وقسر الاول بقوله (اي في المفرد من
 المتعدد المقول باعتباره تصيره) وقوله (ثالث اثنين) نائب فاعل للفظ قيل اي اذا اريد
 بالعدد الاخير الذي يميز باسم الفاعل معنى كونه جاعلا للاقص الذي اضيف اليه قيل فيه
 ثالث اثنين ورابع ثلاثة وخامس اربعة وقس عليه (بالاضافة) اي باضافة ذلك الاسم الذي
 عبر به عن العدد (الى الاقص بدرجة) اي بواحد ومعناه (اي مصيرهما) وقوله (اي
 الاثنين) تفسير لضمير التثنية وهو مفعول اول لقوله مصير ومفعوله الثاني قوله (ثلاثة)
 وهو محذوف من كلام المصنف اي ذلك الواحد جعل الاثنين الاقص منه بواحد ثلاثة
 ثم بين المصنف ما يستحق الثالث منه فقال (من) اي هو مأخوذ من (قولهم) (الثمما)
 (بالتخفيف) اي بخفيف اللام من الثلاثي وانما قيد به المشرح لانه ليس بمأخوذ من ثلثهما
 بقصد اللام من التثنية لانه حيث يكون مأخوذا من قولهم ثلث بالتشديد وهو الشراب
 الذي طبخ حتى ذهب ثلثه بل انه مأخوذ من قولهم ثلث القوم كقَالَ في الصحاح وثلثهم من
 باب ضرب اذا كان ثلثهم وكلمهم ثلاثة بنفسه (اي صيرت الاثنين ثلاثة) وهذا تفسير للمجوع
 قوله (و) (قيل) (في الثاني) عطف على قوله في الاول واليه اشار المشرح بتوسيط لفظ
 قيل بين الماطف والمعطوف ثم فسر الثاني قول (اي في المفرد اي في العدد المفرد) من المتعدد
 المقول الذي اريد الاخبار به (باعتبار حاله) وصيرته (ثالث ثلاثة) (او اربعة) اي رابع
 اربعة (او خمسة) اي خامس خمسة (بالاضافة) اي باضافة اسم الفاعل (الى عدد يساوي)
 اي ذلك المضاف اليه منه (عدده) اي عدد ذلك الاسم ومأخذ اشتقاقه كما كان في ثالث ثلاثة
 (او يكون) اي او باضافته الى عدد يكون ذلك المضاف اليه عددا (فوقه) اي فوق مأخذ
 اشتقاقه كما كان في ثالث اربعة او خمسة او ستة ومعناه (اي احدها) اي المراد من الثالث
 احدها اضيف اليه من الاعداد المذكورة ولما توهم من قوله احدها ان المراد من احدها ثلث

على الحروف ايضا يقال
 نحو جاءني زيد والزيدان
 والزيدون انها معرفة
 فقال والذي يثلث في ظني
 ان المتقدمين لم يضموا
 القاب الاعراب ايضا اعني
 الرفع والنصب والجر الا
 للحركات العينة فالرفع
 كالنصب والنصب كالمفعول
 والجر كالنكر ثم انهم
 يطلقون على الحروف
 لقيامها مقام حركات
 الاعراب اسماء الحركات
 مجازا فقولهم في نحو رابت
 الزيدان ان الزيدان
 منصوب مجاز فأي شيء
 المانع على هذا ان يطلق على
 الحروف القائمة مقام
 حركات البناء اسماء تلك
 الحركات مجازا فيقال في لا
 وجلين انه مفتوح مثلا
 وهذا كما ترى قوله
 وحكمه قيل حقه ان يؤثر
 من تقسيم المبنى الا انه قدمه
 لان غيره جملة تبرينا
 للمبنى لبيان على ان حكمه
 الذي لا يعرف الا بعد
 معرفته فكتب تعريفه بقوله
 وحكمه ثانيا على وجه
 المدوله ثم قيل وفيه نظر
 لان حكم المبنى مطلقا ليس
 ذاك بل حكم ما ناسب مبنى
 الاصل منه واما الذي بناؤه
 لعدم التركيب فيحكمه ان
 يختلف آخره باختلاف
 العوامل وكلامه اردي اما
 الاول فلان التقسيم انما هو
 لطو في البيان بتعريف
 كل واحد من الاقسام
 وبيان حكمه وهذا حكمه

الاعداد هو احدها سواء اعتبر وقوعه في مرتبة اول او اراد الشارح ان يقيد بحيث يتدفع عنه ذلك الوهم استدرك فقال (لكن لا مطلقا) اى ليس المراد منه انه احد من اعدادها (بل باعتبار وقوعه) اى وقوع ذلك المفرد في مرتبة من المراتب كوقوعه (في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا) اى وان لم يرد به هذا الاعتبار بل اريد به على اطلاقه (بلازم جواز ارادة الواحد الاول من عشر العشرة) لانه يصدق عليه انه احد العشرة مع انه ليس عاشرها بل اولها (وذلك) اى وذلك الجواز (مستبعد جدا) اى قطعا بمعنى كونه مستبعدا من المرام قطعى ثم شرع في بيان مافوق العشرة باعتبار الثاني فقال (وقول) (في اضافة ما زاد على العشرة) يعنى في اضافة المفرد الذى هو في مرتبة من المراتب التى هي مافوق العشرة (حادى عشر احد عشر) (باضافة المركب الاول) وهو حادى عشر (الى المركب الثانى) وهو احد عشر وقوله (اى واحد) تفسير للمركب المضاف وقوله (من احد عشر) تفسير للمركب المضاف اليه مع الاشارة الى ان الاضافة فيه بيانية بمعنى من وقوله (مناخر) بالرفع صفة للواحد وتفسير على ما سبق من ان المراد بالاحد ليس على اطلاقه بل باعتبار وقوعه في المرتبة الاخيرة بمعنى انه واحد متأخر مسبوق (بمشر درجات) اى عشر واحدات سابقة على ذلك الواحد الاخير وذلك الاخير في مرتبة اخيرة بعد انقضاء لعشرة وقوله (بناء) بالنصب للاشارة الى ان كلمة (على) متعلق به لكونه مفعولا له لقوله تقول بنى تقول كذلك فيما فوق العشرة وانما يجوز ان تقول كذلك للبناء على (الاعتبار) (الثانى) لانه يقال كذا فى اعتبار الاول لانه لا يجوز فيما دون الاثنين ولا يجاوز العشرة كما سبق الاشارة اليه فى قوله الى العاشر والعاشر لا غير (وهو) اى الاعتبار الثانى الذى يجوز فيه فيما دون الاثنين وما فوق العشرة (اعتبار بيان حاله) كما ان المراد بالاعتبار الاول هو اعتبار التصيير وقوله (خاصة) (لان الاعتبار الاول منصوب اما على انه حال من الثانى واما على انه مصدر مفعول مطلق من قول يعنى الابتداء من الحادى والتجاوز الى مافوق العشرة مخصوص بهذا الاعتبار الثانى دون الاول وهو الاعتبار بالتصيير لا يجاوز العشرة كما عرفت) فى قوله لا غير ثم اشار الى المعنى الى جواز وجه آخر فقال (وان شئت قلت) وقد الشارح بقوله (فى اداء هذا المعنى) للاشارة الى ان اداء هذا المعنى كما يكون بالقول الاول ويكون ايضا بقوله (حادى احد عشر) فالمعنى باق فى صورتين ثم اشار الى عمل الفرق بين القول الاول وبين هذا بقوله (يحذف الجزء الاخير) وهو لفظ عشر (من المركب الاول) يعنى حادى عشر فان الجزء الاخير ثابت فيه وقوله (استثناء عنه) بالنصب مفعول له لقوله يحذف اى انما يحذف الجزء الاخير من الاول لوجود الاستثناء فاراعن ذكره وقوله عنه بيان للمستثنى عنه وقوله (بذكره) بيان للمستثنى به يعنى لفظ العشرة فرغ عن ذكره فى المركب الاول بسبب ذكره فى المركب الثانى ثم اشار المصنف الى منتهى ما يقال فى اداء هذا المعنى بطريق حذف الجزء الاخير وقسمه الى اثنين بقوله (وهكذا تقول) ليكون قوله (الى تسعة عشر) مقبلا ويكون قوله حادى احد

مطلقا اى من غير اعتبار اقسامه الى هذه الانسام فتحله عليه واما الثانى فلاه لاشئ من البنى يكون آخره مختلفا باختلاف العوامل والالكان مبرها فان المركب ليس الا ذلك على ما احاط به ذلك فهو حكم البنى مطلقا كيف لا واختلف آخر غير المركب باختلاف العوامل انما يتصور بعد التركيب لا قبله وحيث يكون خارجا عما نحن فيه بالضرورة قوله وبمضى الظروف قيل وانما قال بمضى الظروف ولم يقل بعض الموصولات مع ان اى مرة وحدها قلتما وللاشهرهم انه على مذهب من جملة اللذان والاثان مبرين لكن يبنى ان يقول وبمضى المركبات لان المركبات قسمان قسم معنى من نحو خمسة عشر وتسع ممرس وهو مابك وينبنى اذ يقول وبمضى الكسنايات ايضا يخرج فلان وفلانة وليس ببنى لان مدار الحكم غائب الامر قوله المضمرة ما وضع انكم قيل المشهور عند النحاة وضع هذه الضمائر لفهوم التكلم والمخاطب والغائب والتعريف وضمة الجزئيات مئة لهذه المفهومات والترتيب اظهر فيما هو التحقيق وبهذا استغنت عما تكلف الشارح لاخرهما وعلى طريقة النهاية يبنى ان يحمل

عشر مقياس عليه يعني وقس على حادى احد عشر من ثاقى اثنى عشر منها الى تاسع تسعة عشر وانما قال كذلك لانه هو الاختصاص في الجواز بتركيب حادى احد عشر ثم اراد المصنف ان يبين الفرق في حكم الاعراب بين القول الاول وبين القول الثانى فقال (قمر ب) (الجزء الاول) يعني انه حذف الجزء الاخير في المركب الاول يكون سيدا لاعراب الجزء الاول الباقي منه وقوله (من المركب الاول) ليظهر المراد من الجزء الاول الذى اعراب لان الجزء الاول يحتمل ان يكون المراد به الجزء الاول من المركب الاول ومن المركب الثانى فلا حتراز عن الاحتمال الاول قيده بقوله من المركب الاول وانما يعرب (لانتهاء التركيب) وقوله (الموجب) بالجر صفة كاشفة لتركيب اى لانتهاء التركيب الذى يوجب (البناء) قال عصام الدين ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ فيما ليس في آخره حرف علة في غير حالة التصب فانه في البناء ساكن الاخر وفي الاعراب ساكن الاخر ايضا الا في حال التصب انتهى يعني اذا قلت جادى حادى عشر احد عشر فحادى عشر مبنى بسكون الياء واذا قلت جادى حادى احد عشر فحادى معرب بسكون الياء لفظا وبضمها تقديرا فالتلفظ في الصورتين بسكون الياء لكنه مبنى في الاول ومعرب تقديرا في الثانى واما في حاله التصب قلت في الاول رأيت حادى عشر احد عشر بسكون الياء مبنيما وفي الثانى رأيت حادى احد عشر بفتح الياء منصوبا ولما تبين حال الجزء الاول من التركيب الاول على تقدير حذف الجزء الثانى منه وبقي حال الجزئين من التركيب الثانى مبهما اراد الشارح ان يبين حالهما فقال (وبنى الجزآن الباقيان) احدهما الاحد وانهما المشر من التركيب الثانى (لوجود موجب البناء فيما هو التركيب) اى لوجود وصف موجب لبناء في الجزئين وذلك الموجب هو التركيب ولما فرغ المصنف من مباحث اسماء العدد التى هي قسم من اقسام الاسم شرع في مباحث قسم آخر منها فقال (المذكر والمؤنث) فقوله المذكر ما مبداً خبره محذوف اى بحث المذكر ما سيجي اواخر محذوف المبداً اى البحث الاقنى بحث المذكر ثم بين الشارح وجه ذكر مباحثهما عقب بحث اسماء العدد فقال (ذكرهما) اى انما ذكر المصنف المذكر والمؤنث (بعد باب العدد لا بجراد مباحته) اى مباحث اسم العدد (الى ذكر التذكير والتأنيث) بان كان عدداً المذكر بدون التأنيث وعداداً المؤنث بها كافي ماعداً باب الثلاثة الى العشرة وبالعكس بان كان مذكراً بالتاء ومؤنثاً بدونها فاسمها يراد مباحثها بعد مباحث اسماء العدد بخلاف مباحث سائر الاقسام الاسم وقوله (وقدم المذكر) معطوف على قوله ذكرهما اى وانما قدم المصنف المذكر في الذكر على المؤنث (لا صلاته) اى ليكون المذكر اسلا لانه لا يحتاج الى علامة التأنيث لالفاظ ولا تقدير باختلاف المؤنث فانه يحتاج اليها لفظاً او تقدير او غير المحتاج اصل بالنسب الى المحتاج فكان المؤنث فرطه والاصل مقدم طبعا فالانساب لطريق التذكير والطبع وقوله (واخر) عطف على ما قبله اى وانما اخر المصنف (تعريفه) اى تعريف المذكر عن تعريف المؤنث على عكس السابق (لانه) اى لان تعريف المذكر (عدمى) لكونه عبارة عن عدم وجود علامة التأنيث فيه (وتعريف

التعريف هل اذا اراد ما وضع ليستعمل في متكلم بينه او مخاطب او قائل كذلك وهذا يندفع لفظاً المتكلم والمخاطب وليس من ضم المقام لان وضع الضمائر لادوات المتكلم والمخاطب والنائب بالاضافى الا ترى انك اذا قلت فمخاطب بهذا الكلام المتكلم به لا يكون المراد بانا الذات والا لامتنع الجمل والموضوع للمفهوم المتكلم والمخاطب وبهذا تبين فساد قوله والمراد ما وضع ليستعمل في متكلم بينه او مخاطب كذلك فخرج لفظ المتكلم والمخاطب ايضا لان معنى هذه العبارة هو الاستعمال بحسب المفهوم وانما ليس كذلك فان قلت اذا كان المتكلم والمخاطب موضوعين لهما باعتبار فهو بها المقيد لكون كل منهما موضوعا للنائب وهذا الصريح ان باعتبار ذاتهما لا حاجة الى قيد الحية فلنا الحاجة اليه لاخراج زيد اذا هرب من المسعى بزيده فانه يصدق عليه انه وضع لذات المتكلم والمخاطب لكن لا من هذه الحية وايضا هذه الحية لاظهار ذلك الاعتبار قوله ويخرج بهذا القيد اى قيد الوضع لكونه لاحد الامور الثلاثة فلهذا افراد القيد ولم يرد ان المراد منه اجراجهما لانه يخرج جميع الاسماء الغائية الغير

المؤنث (اى مفهومه (وجودى) لكونه عبارة عن ما وجد فيه علامة التأنيث والوجود سابق على العدم فى التصور لان الاعداد تعرف بملكاتها كما ان تصور العصى مؤخر عن تصور البصير لكونه عبارة عن عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا كذلك تصور المذكور مؤخر عن تصور المؤنث لكونه عبارة عن عدم التأنيث عما من شأنه ان يكون مؤنثا ثم شرع فى تعريف المؤنث الوجودى فقال (المؤنث) وهو مبتدأ وقوله (ما فيه) وهو الموصول او الموصوف خبره واعلم ان لفظ ما هنا محتمل ان يكون موصولا وان يكون موصوفا لكن الشئ المفسره بقوله (اى اسم) اشار به الى ان الاختار عنده هو ان يكون موصوفا لانه لو كان موصولا لكان الواجب عليه ان يقول اى الاسم بلام التعريف وقوله (كان فيه) للاشارة الى ان قوله فيه ظرف مستقر مقدر بفعل كاهو الراجع فيه وانما رجع الشئ جانب الموصوفية لوقوعه خبرا فى مقام التعريف وقوله (علامة التأنيث) مرفوع على انه فاعل الطرف والجملة صفة لما وقوله (لفظ) منصوب على انه حال من السلامة بالتأويل باسم المفعول كما فسره الشارح بقوله (اى ملفوظة كانت تلك العلامة) وقوله (حقيقة) بالنصب خبر بعد خبر لكانت اى كون تلك العلامة ملفوظة اما حقيقة بان تكون العلامة مذكورة فى اللفظ بالحقيقة وهى ايضا اما مؤنث حقيقة او غير حقيقة بالحقيقة اما من العقلاء (كامراة) اما من غير العقلاء فهو (ناقة) اما غير حقيقة فهو (غرفة او حكما) اى اوكون تلك العلامة ملفوظة حكما (كعرب) فان علامة التأنيث ملفوظة فيه لكنها ليست بملفوظة بالحقيقة لانها ليست فى العلامة فى اللفظ بل فيه حرف حكمه حكم علامة التأنيث (اذا الحرف الرابع فى المؤنث) وهو الباء فى المقرب (فى حكم ما للتأنيث ولهذا) اى ولكون الحرف الرابع فى حكم تاء التأنيث (لا يظهر التاء فى تفسير الرابعى من المؤنثات السماعية) يعنى ان تفسير الثلاثى كناد مثلا يقال فيه نورية فتظهر فيه التاء بخلاف تفسير الرابعى منها فانه لا يقال فى تفسير عقرب عقيرة بل يقال فيه عقير وقوله (او تقديرا) عطف على قوله لفظا (اى مقدرة) يعنى سواء كانت علامة التأنيث مقدرة يعنى انها (غير ظاهرة فى اللفظ) وذلك فى الالفاظ استعملت فى كلام العرب مؤنثة ولم تظهر فيها علامة التأنيث الا فى التفسير فى الثلاثى حقيقة وفى الرابعى حكما كما عرفت مثالها من الثلاثى (كدار و نار ونمل وقدم وغيرهما من المؤنثات السماعية) وجمعها ابن الحاجب رحمه الله فى قصيدة وهى هذه

(نفس الفداء لسائل واقفى . بمسائل فاحت كروض جنان)

(اسماء تأنيث بغير علامة . هى ياقى فى عرفهم ضربان)

(قد كان منها ما يؤنث ثم ما . خيرت فيه باختلاف معان)

(اما الذى لا بد من تأنيثه . ستون منها العين والاذنان)

(والنفس ثم الدار ثم الدول من . اعدادها والسن والكتفان)

(وجههم ثم السعير وعقرب . والارض ثم الاست والمضدان)

الموصوفة بما وصف به
الغائب بل انهما يخرجان فلا
يرد النقض بها وقوله فان
الاسماء الظاهرة على البيان
لصحة خروجها به مع
انها داخلان فى الغائب
ووجه الصحة انها
موضوعان للغائب مطلقا
فيخرجان بهذا القيد المشغل
على الغائب القيد او المراد
انه يخرج بهذا القيد على
كل من تفسير التكلم
والمخاطب اما الثانى فظاهر
واما الاول فامر التكلم
ظاهر واما امر الغائب
فنحى لان المخاطب موضوع
للمخاطب من حيث انه
مخاطب يتوجه اليه الخطاب
ذل معنى للمخاطب الا ما
يتوجه اليه الخطاب الا ان
يراد يتوجه الخطاب به
ولفظ المخاطب لم يوضع
للمخاطب يتوجه اليه
الخطاب بلفظ المخاطب
بخلاف انت فالا حصر الا
وضع ان يقال من حيث انه
مخاطب به ولا يذهب عليك
سائيه من الاضطراب
والانحراف عن سبيل
الصواب كيف وبيانه
ينطق تارة بان خروج
التكلم والمخاطب بما ذكر
فيهما من قيد الحيثية
واخرى يكون خروجهما
بما وصف به الغائب وايضا
بسر القيد بانه الوضع
لاحد الامور الثلاثة ويجب
عما اوردته على حيثية
المخاطب الاولى بالحل
على ما جملته الشارح

(ثم الجحيم ونارها ثم العصا * والريح منها والظلي ويدان)
 (والقول والقرودوس والفلك التي * في البحر تجري وهي في القرآن)
 (وعروض شعر والذراع وتلب * والملح ثم الفأس والوركان)
 (والقوس ثم المنجنيق وارنب * والحجر ثم البئر والفخذان)
 (وكذلك في ذنب فهد حكمهم * ابدا وفي حرب بكل مكان)
 (والعين لفيضوع والدرع التي * هي من حديد قط والقديمان)
 (وكذلك في كبد وفي كرش وفي * سقر ومنها الحرب والنعلان)
 (وكذلك في فرس وفي كأس وفي * انهي ومنها الشمس والعقبان)
 (والضكبوت تحوك والموسى معا * ثم اليمين واصبع الانسان)
 (والرجل منها والسراريل التي * في الرجل كانت زينة المريان)
 (وكذا الشمال من الاناس ومنها * ضبع ومنها الكف والساقان)

وانما فسر الشارح قوله تقديرا بقوله اى مقدرة غير ظاهرة اللفظ للشارة الى ما قال
 المص في الايضاح من ان التاء مقدرة في الجميع اى في الثلاثى كئاء وفي الرباعى كمقرب وان
 كانت في الثلاثى اوضح وقال الرضى واما الزائد على الثلاثى فحكمه وانه ايضا بتقدير
 التاء قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل وقد وردت التاء فيه ايضا شاذا نحو قوله في تفسير قدم
 وورثة في تفسير وراء فظهر ان ادخال نحو مقرب في اللفظي مخالف للعقل والنقل
 كذا قال في الامتحان ثم شرع في تعريف المذكر فقال (والمذكر بخلافه) وفسره
 الشارح بقوله (اى اسم) للشارة الى ان قوله المذكر مبتدأ وخبره محذوف وهو اسم بقرينة
 المقابلة وقوله (المتبسي) للشارة الى ان الباء في قوله بخلافه للملاسة وقوله (بمخالفة المؤنث)
 اشارة الى ان الضمير المحرور راجع الى المؤنث والى ان الخلاف بمعنى المخالفة لانه اسم بمتناه
 كما قال في الصحاح ان الخلاف بمعنى المخالفة كما قال الله تعالى فرح الخلفون بمقعدهم خلاف
 رسول الله اى مخالفة رسول الله فلي هذا يكون مضافا الى المفعول بى المذكر بخالف المؤنث
 ثم فسر المخالفة بقوله (اى لم يوجد في) اى المراد من مخالفة المذكر للمؤنث انه لم يوجد في الاسم
 الذى يكون مذكرا (علامة التأنيث لالفاظ ولا تقديرا) ولما توقفت التعريضا على معرفة
 علامة التأنيث وجودا وعدمها تعرض المصنف لبيانها فقال (وعلامته) وقوله (اى علامة
 التأنيث) تفسير للضمير المحرور (التاء والالف) وقوله (حال كونها) اى حال كون
 الالف اشارة الى ان قوله (مقصورة) بالنصب حال من الالف وقوله (كسلى)
 مثال للمؤنث الذى بالالف المقصورة من الاسم وقوله (وحيل) مثال له من الصفة وقوله
 (او معدودة) معطوف على قوله مقصورة وكذا قوله (كصحراء) مثال للمعدودة من الاسم
 وقوله (وصحراء) مثال لها من الصفة ثم اراد الشارح ان يذكر فيه ما زعم فيه بعضهم فقال
 (وقد زاد بعضهم) اى زاد بعض النحاة الضمائم (الباء) بان يجمعه علامة ايضا فيقال انها

وجه الله حبيبة اخرى
 مقابلة لها وضاد كل واحد
 من هذه الامور في غاية
 الظهور وانما المراد اعادة
 كون خروجها بقيد الوضع
 لاحد ما وذاك سر الافراد
 يدل على هذه دلالة قطعية
 قوله قدس سره فان الاسماء
 الظاهرة كلها موضوعات
 لغائب وبه ظهر ان ما سبق
 من قوله وبهذا استغنى عما
 تكلف الشارح لاخر اجابها
 مبنى على الفهم السليم والله
 الهادى الى صراط مستقيم
 قوله ويخرج بهذا التقيد
 الاسماء الظاهرة وان كانت
 موضوعات لغائب الصواب
 ويخرج بهذا التقيد الاسماء
 الظاهرة الموضوعات لغائب
 قوله او تقدير امثل ضرب
 غلامه زيد قبل جعل النقد
 رتبة داخل في التقدم انظروا
 لكن تقدير الاله انسب به
 منه اسائر الاقسام ثم نبه
 عليه انه شاع مقابلة انظروا
 لقوله تقدير اجل تقدير
 داخل تحتها وليس على
 بالبيان وهذا الاعتراض
 مما اورده الرضى لكنه
 ليس بشئ لانه لا مانع
 لكونه مقابلا لكل منها
 فهو مبنى على اعتبار المعبر
 واسم القيس والاخلال بما
 لتبين المراد بمسونة لفظ
 بحيث لا يذهب الوجه الى
 خلافه قوله من حيث المعنى
 لان من حيث اللفظ فان
 المرجع المتقدم ليس
 ملفوظا به وهذا كقول اللفظ
 بعبارة الشارح عين

من جملة علامات التأنيث (في قولهم) في مؤنث اسم الإشارة (ذى وتى) حيث انهما يستعملان في مؤنث ذواتنا (وزعم) اى ذلك البعض (انهما) اى الياء في هاتين الكلمتين (للتأنيث) لان مذكر هاء دون الياء ولو لا الياء للتأنيث فبالمكان كذلك واداد الشارح ان برداستدلال ذلك البعض فقال (وليس ذلك) اى ليس استعمال الكلمتين المذكورتين بالياء في المؤنث (بحجة) على ان الياء علامة من علامات المؤنث لان الحجة انما تصح اذا لم يكن احتمال في خلافها وهما ليس كذلك (لجواز ان يكون) اى لاحتمال ان يكون كل واحدة من الكلمتين (صيغة موضوعية للمؤنث مثل هي وانت) بكسر التاء فانهما ضميران موضوعان للمؤنث لانهما فرطان لهو وانت بفتح التاء وقال في الامتحان وفي هذا التعريف اباحت الاوالة ان اريد بالتاء ما يصبر هاء في الوقف يخرج نحو صافات واخترت وفت لانهما التأنيث مع انه لا يوقف عليها بالهاء وان اريد المطلق اى سواء كانت هاء في الوقف او لا فلا بد من التقييد بعدم الاسالة وايضا ان لم يحدد بالاخر دخل نحو ثراث وتكلمان مع انهما ليستا للتأنيث لان اصلهما الواو وان قيد الاخر بالاخر الحقيقي خرج نحو ضاربين لانهما للتأنيث ولبست في الاخر الحقيقي وان قيد الاخر الحقيقي بالاخر لكانت بعد اصول الحروف خرج اختر لان التأنيث ليست بعد اصول بل هي من اصول وان اريد ان المراد من التاء التأنيث لا مطلق التاء لزم الدور لتوقف تاء التأنيث على معرفة المؤنث ولو توقف هو على معرفة تاء التأنيث لزم الدور والبحث الثاني ان من المؤنث صيغة موضوعية كهي في الضمير المنفصل وهاء في الضمير المتصل وانت بكسر التاء ونحو ياء تضررين ونون ضربن وتاوتة وهذه وهذى وكتاوتة وتنان وكلمها خارجة عن المؤنث وداخلة في المذكر والبحث الثالث ان الالف قد يكون للحاق فان اريد بالفت التأنيث الالف مطلقا فلا يكون التعريف مانعا لدخول الف نحو موسى وعيسى فيلزم كونهما مؤنثين وان اريد بالالف التأنيث يلزم الدور ايضا والجواب عن الاول ان اريد بالتاء ما هو الاعم من الحقيقي نحو اختر والكون بمد الاصول نحو فاطمة وعن الثاني ان اقدر والتأني الاثنية المذكورة من نحو هي وغير ها ولا نسلم التأنيث بالصيغة طرد الباب وحفظا للقاعدة ونسبنا للاضبط وعن الثالث ان اريد بالالف هو الالف الذي صار مستقلا في منع الصرف فموسى مؤنث بهذا المعنى وذلك معلوم باستعمال العرب ويمكن ان يقال التعريف لفظي يراد به التبيين لانه تعريف حقيقي يراد به التحصيل فلا دور انتهى ما في الامتحان ملخصا واجاب بعضهم بان المعرف خاص اى المؤنث الذي سوى ما ذكر اعلم ان مذهب سيديوه في الالف الممدودة انها في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد لان الالف لازمه صار كلام الفعل فجازت زيادة المد قبله كما في كتاب وغلام فاجتمع الفان فلو حدثت احديهما صار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلت تأنيتهما الى حرف قبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وانما قلت همزة دون الواو والياء لانها لو قبلت الى احديهما لاحتيج الى قبلها ايضا كما في سائر ودائر كذا في المنهل وقال الجار بردي في شرح الشافية ان الالفين مما للتأنيث فلمن ذلك ان الالف الممدودة

التساع والتسامل ولا وجه لما قيل اراد بالذكر لان حيث اللفظ ان يكون اللفظ مقصودا باللفظ استعماله فيه والاشغى اللفظ باعتبارانه مدلول اللفظ مذكور لفظا قوله فكأنه متقدم من حيث المعنى قبل اى كان لفظ المعدل متقدم من اجل المعنى وتقدمه فصيحه كانه لفظ المعدل وقوله من حيث المعنى دليل والا فليبقى ان يقول فكأنه متقدم من حيث اللفظ وهذا عجيب جدا فان الكلام في اثبات المتقدم المعنوي دون اللفظي حتى يكون سبيل الى هذا هوهم والقول بلزوم القول فكأنه متقدم من حيث اللفظ وبذلك سقط ما قيل على قوله وكأنه تقدم ذكره معنى الظاهر فكأنه تقدم ذكره لفظا فان سبق القوانين واحد قال المس والتقدم المعنوي كقوله تعالى هو اقرب لقنوى فان قوله اعداوا للدل على المعدل صار كانه متقدم من حيث المعنى وقد يكون ذلك من لفظ وقد يكون من سياق وسباق كقوله ولا يوبى لانه لا تقدم ذكر الميراث دل على ان عمه موردنا جرى القهر عليه من حيث المعنى هذا كلامه قوله فانما جاء في ضمير الثان قبل لا يجمع المحصر ولو كان واجعا الى علة المعنى كان قوله لانهما ناجي

به من غير ان يقدم ذكره
مستدركا وكان الباء
المحررة فاما جاء في في ضمير
الشان قصدا الى ولا يخفى
انه لا سبيل الى احتمال وراه
كونه واجمالا الى ملة الجي
ودعوى لزوم الاستدراك
في الكلام باطلا لان ما زعمه
مستدركا مقيد لكونه
الجي به من غير ان يقدم
ذكره ولا يخفى انه لا بد منه
وبه ظهر قصور العبارة
المحررة قوله وهو مرفوع
ومنصوب ومجرور قبل
الاخير الاوضح والاول
مرفوع ومنصوب
ومجرور الثاني مرفوع
ومنصوب وفسد هذا
التبويب مستغن عن البيان
قوله الاول ضربت
وضربت قبل الاولى ان
يقول ضربت ويضرب الى
ضربن ويضربن لكون
انفراد الضمير المرفوع
المتصل مستوفاة ثم اوجب
بانه اشارة الى بيان الفاعل
المتصلة بانها دائرة على
التصريف المعلوم في
الصرف فلم يقتضها الضمير
ولمستقبل وغيرهما وانت
خير بانه لا سبيل الى كل
واحد من السؤل
والجواب لان المقسم هو
اللفظ الحقيقي اى الضمير
البارز قال في الدرر
شرعتان في قسم الضمير لانه
يوضع موضع الظاهر فكما
ان الظاهر يكون مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا فكذلك
جاء الضمير ايضا قال هذا

هي الالفان معادون الهمة فقط فلا يرد ما ورد في المصاحف من ان الالف التي تعدى التي قبل
الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة اجزاء في قوله الالف معدودة نظرا انتهى ثم شرع المصنف في
بيان اقسام المؤنث فقال (وهو) (اى المؤنث) (حقيقى ولفظى فالحقيقى ما) (وقوله (اى اسم)
تفسير لما و اشارة الى انها موصوفة كاسم (بازائه) (وقوله (اى فى مقابلته) تفسير لكون الازاء
بمعنى المقابلة والباء فى اوله بمعنى فى اى اسم حاصل فى مقابلة ذلك الاسم (ذكر) هو بالرفع فاعل
الظرف وقوله (من) (جنس) (الحيوان) بيان لما وانما زاد الشارح لفظ الجنس للتايد عليه ان
النحلة ايضا ذكر امع ان تأنيثها ليس بحقيقى اذ يقال فيه اشترى نخلة اثنى وقيد الجنس اخرجهما
عن التعريف اذ النحلة ليست من جنس الحيوان وقوله (كاسمراة) (فى مقابلة رجل) مثال
للمؤنث الحقيقي من العقلاء وقوله (وانثى) (فى مقابلة رجل) مثال له من غير العقلاء ثم شرع
فى تعريف اللفظى فقال (واللفظى بخلافه) (اى ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقي) واعرابه
وباعت التفسير مثل ما مر وقوله (اى ليس بازائه) اى حال تعريف التأنيث اللفظى هو انه اسم
مؤنث ليس بازائه ومقابلته (ذكر من الحيوان بل تأنيثه) اى كونه مؤنثا (منسوب الى اللفظ)
فلذا اطلق عليه اللفظى وانما نسب الى اللفظ (لوجود علامة التأنيث فى لفظه) فقط (حقيقة)
كافى غرقة (او تقدير) كمين (او حكما) كمقرب حال كون كل منها (بلا تأنيث) اى بلا وجود
تأنيث (حقيقى فى معناه) اى فى معنى كل منها (كظلمة) (مثال) اى هذه الكلمة مثال (للتأنيث
اللفظى حقيقة) لوجود علامة التأنيث حقيقة (وعين) (مثال) اى وهذه مثال (للتأنيث اللفظى
تقدير) وانما كان مثلا للتقديرى (فان تأنيثا لمقدرة فيها) اى فى كلمة العين (بدليل تصغيرها)
اى اذا اريد تغير كلمة العين تصغير (على عينه) باظهار التاء فيها ولما كان اللائق بالمصنف ان يمثل
امثلة للأنواع الثلاثة مع انه اقتصر على التمثيل للزوعين اراد الشارح اى بين وجه الاقتصار
عليهما فقال (ولم يورد) اى المصنف (مثالا) مؤنث اللفظى الحكيم كمقرب لقله وقوعه بالنسبة
الى النوعين الاخرين ولما فرغ المصنف من تعريف المؤنث وتقسيمه شرع فى مسايله بالنسبة
اسناد الفعل اليه فقال (واذا اسند الفعل) اى الفعل الاصطلاحي وانما قيده الشارح
بقوله (بلا فصل) اى بلا ادخال شئ غير المسند اليه بينه وبين الفعل لان الحكم الآتى مختص
بالاسناد بلا فصل وقوله (كما هو الاصل) اشارة الى قرينة حذف المصنف لهذا القيد يعنى
لا احتياج الى هذا القيد لانه ظاهر لكونه اصلا كما قال فى بحث الفاعل والاصل ان يلى قوله
يعنى انه اذا اريد اسناد فعل مع رعاية ما هو الاصل فيه علم ان المراد بالفعل الفعل وشبهه
وعبارة من الامتحان اشمل منه حيث قال ولو اسند للشتق وايضا ان المراد بالفعل الفعل
المتصرف فخرج منه باب نعم وعسى (اليه) (اى الى المؤنث) (وقوله (مطلقا) اشارة
الى ان المراد بهذا الحكم اعنى حكم الاسناد وهو وجوب التأنيث اعم من ان يكون المؤنث
(حقيقيا) نحو اسمرأة (او لفظيا) نحو ظلمة (ومظهرا) اى سواء كان مظهرا نحو ضربت
اسمرأة وظلمت ظلمة (او ضمرا نحو اسمرأة وضربت وظلمت ظلمت والفاء فى قوله (فبالتاء)

جوابية وفسره الشارح بقوله (اي فذلك الفعل) للإشارة الى ان قوله بالتاء ظرف مستقر
مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ المحذوف وقوله (ملتبس بالتاء) اشارت الى ان المخلوق المحذوف
ما خوذ من معنى الباء التي للملابسة وقوله (وجوبا) منصوب على المصدرية اي التباسا وجوابا يعني
ان الفعل اذا سندا الى المؤنث كذلك يجب كونه ملاسبا بالتاء والقرينة على كونه واجبا قوله فيها
سأيتي وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وقوله (ايذانا) بالنصب مفعول له لقوله ملتبس اي انما
يجب ان يكون ذلك الفعل ملاسبا بالتاء للاعلام (بتأنيث الفاعل من اول الامر) وان كان
تأنيثه مملوما في غاية الامر وذلك الوجوب حاصل في كل من الصور (الى اذا كان) اي الفعل
(مسندا) وقوله (الى ظاهر) متعلق به ومضاف الى قوله (غير) وهو مضاف الى قوله (الحقيقي)
وقوله (فانه) علة الاستثناء يعني انما استثنى هذه الصورة لانه (حينئذ الخيارات) الحاق التاء
وتركة وكل ما هو شأنه ذلك فهو ليس بواجب وليس بواجب لا يدخل في القاعدة المذكورة
وقوله (والى هذا) متعلق بقوله (اشار) اي اشار المصنف الى استثناء هذه الصورة (بقوله)
(وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار) قوله انت مبتدأ وقوله بالخيار ظرف مستقر خبره اي انت
مخير في الحاق التاء وتركة في الفعل المسند الى اسم الظاهر المؤنث الغير الحقيقي والما كان هذا
القول على صورة المسئلة المستتة مع انه يخصص للقاعدة كما يخصص قوله تعالى فاقبلوا المشركين
بقوله عليه الصلوة والسلام ولا تقبلوا اهل الذمة اراد الشارح ان يشير اليه بعد تقريره لصورة
الاستثناء فقال (نهو) اي فهذا القول من المصنف بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة وانما
قال بمنزلة الاستثناء ولم يقل انه استثناء لانه ليس باستثناء في الحقيقة لان استثناء الحقيقي يكون
باداة مخصوصة وهذا ليس كذلك ثم شرع الشرح في تطبيق الامثلة فقال (فلك) اي فجاز ذلك (ان)
تقول في مثل (طلعت الشمس) مما اسند في الفعل الى الاسم الظاهر المؤنث بتأنيث غير حقيقي
يجوز ان تقول طلعت بالتاء وان تقول (طلع الشمس) بغير التاء وهذا اذا اسند الى ظاهر منه
(بمخلاف الشمس طلعت) اي فيما اسند الفعل الى ضمير راجع الى المؤنث الفظي (فانه لا يجوز
فيه الشمس طلعت) بترك التاء وقوله (لكون التأنيث) علة لجواز الامرين فيما اسند الى ظاهر يعني
انما يجوز فيه الامر ان يكون التأنيث (فيه) اي فيما اسند الى الظاهر الى الظاهر الغير الحقيقي
(لفظيا) كالشمس لا حقيقيا كما مرأة وقوله (واستثناء) بالجر عطف على لكون اي ولا استثناء
ذلك المؤنث في العلم بكونه مؤنثا (عن الحاق التاء) بضمه المسند وقوله (لما في لفظه) متعلق
بالاستثناء اي وعلة له اي انما استثنى عنه للحالة التي في لفظ ذلك المؤنث (من الاشعار) اي من
الاعلام (ه) اي بانه مؤنث وهذا الحكم ملابس (بمخلاف) حكم (مضمرة) يعني اسند الى الضمير
الراجع الى المؤنث اللفظي يجب ان يكون الفعل المسند بالتاء (اي لا) (ليس فيه) اي فيما اسند
الى مضمرة (ما يشمر) اي علامة تلم (بتأنيثه) فيحتاج الى علامة اخرى ليعلم بان تأنيث فاعله لان
الفاعل حينئذ يكون تحتية فيجوز ان يكون الضمير راجعا الى مذكرا اذا لا يجب ارجاعه الى المؤنث
الذي تقدم ذكره فيشبه الامر فوجب الحاق التاء بضمه حتى يعلم من اول الامر ان الضمير الذي

المختل الذي ذكرناه في
المرفوع المتصل انما هو
باعتبار الفعل الماضي
والمفعول مالم يسم فاعله
دون غيره من الفعل
المنارح والصفات لان
لكل الافاظ مختص بها
وكان القائل لم يرفعه فيما
يبدو المرفوع الممثل بمنزلة
الخ قوله وضموا المتكلم
لفظين يدلان على ستة معان
قبل ظاهره انه معترك لفظي
والحق انه مشترك معنوي
فانه موضوع لمتكلم مع
الغير ايما كان ذلك الغير
والضاد لانه على اكثر
من ستة معان لانه يدل على
المتن المحلوط ايضا بخلاف
ضمير المتن ولا شيء في كلام
الشارح قد سسر به يشير
يكون دلالة هل مان
متعددة بحسب اوضاع
متعددة حتى يقال ظاهر
انه مشترك لفظي بل كلامه
صرح في كون الاشتراك
بحسب المعنى كالإيجي على
التأمل الخبير وقوله ايضا
دلالة هل اكثر من ستة
معان وهم ناشي من عدم
التأمل فان معانيه لا تزيد
بصورة الاختلاف لاند
جها تحت هذه الستة
والقياس هل المتن قياس
معه فارق قوله والخامس
غلامى الى غلامين ول الى
لبن قال المص وانما قلت
غلامى ولي تنبها على
ان هذا المضمير قد
يتصل باسم وقد يتصل
بمصرف جر كما قلت في
المرفوع المتصل ضربت

نحتمراجع الى المؤنث الذي تقدم ذكره ولما كان توجيه الشارح في ارجاع الضمير المجزور في قول المصنف واذا اسند الفعل اليه مخالفا لتوجيه بعض الشارحين يعني صاحب الوافية اشار الشارح الى وجه العدول عنه فقال (وجعل بعض الشارحين ضمير اليه) اي الضمير الذي في لفظ اليه في قوله واذا اسند الفعل اليه (رجعا الى المؤنث الحقيقي) حيث قال ذلك البعض في تفسيره اي المؤنث الحقيقي (او ضمير المؤنث اللفظي) يعني اذا اسند الفعل الى ظاهر المؤنث الحقيقي نحو ضربت فاطمة واسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظي نحو ظلمة ظهرت وعين جرت فحكمه كل منهما وجواب الحاق التاء وانما جعله ذلك البعض كذلك (بقرينة) اي باعانة قرينة (قوله) اي قول المصنف (وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار) لان المستفاد من التركيب الاضافي قيدان احدهما غير الحقيقي والثاني ظاهره فبقى في مخالفته ايضا قيدان احدهما الحقيقي والثاني ضمير غير الحقيقي اعني اللفظي فاذا كان حكم ظاهر غير الحقيقي اعني ظاهر اللفظي هو الخيار يكون حكم مقابله هو الايجاب فمقابله قسمان احدهما الحق في مطلقا اي سواء كان مسندا الى ظاهره او الى ضميره وثانيهما ضمير غير الحقيقي وغاية الامر في هذا التوجيه ان الضمير في اليه راجع الى ماسوى ظاهر غير الحقيقي فهو قسمان كما عرفت فحينئذ لا يحتاج الى الاستثناء لان قوله اذا اسند الخ وقوله وانت في ظاهر الخ حكمان مستقلان ليس احدهما دخلا في الاخر والفرق بين توجيه ذلك البعض وبين توجيه الشارح ان الاول جعل المستثنى متقابليين والش جعل الثانية مستتاة من الاولى بعد تعميم الاولى ثم تخصيصها حيث جعل الضمير راجعا الى المؤنث مطلقا ولما تقي صورة لم يستثنها المصنف نية الشارح عليه افعال (ولو كان) اي المصنف (يستثنى من هذه القاعدة) وهي قاعدة اسناد الفعل الى المؤنث مطلقا بوجوب الحاق التاء في مسنده (صورة الفصل) اي صورة وجود الفاصل بين المسند والمسند اليه (ايضا) اي كما استثنى صورة الاسناد الى ظاهر غير الحقيقي بان يقول وانت في ظاهر غير الحقيقي او في ماسواء اذا فصل بالاختيار وقوله (للاحتجاج) متعلق بقوله يستثنى يعني ان فائدة الاستثناء لا يحتاج حينئذ (الى التقييد) اي الى تقييد القاعدة (بقولنا بلا فصل) لانه لو استثنى منها صورة الفصل لم يبق في القاعدة شيء منه حتى يحتاج الى اخراجه بهذا القول (اكان) اي كلام المصنف (احسن) من كلامه الذي لم يستثن فيه صورة الفصل وقوله (استيفاء) بالنصب تمييز من الذات المقدرة في نسبة احسن الى فاعله اي اكان الكلام احسن من جهة كونه وائفا (لاحكام جميع الاقسام) اي اقسام المؤنث وانما قال احسن لان في كلامه هذا حسن في الجملة لاشارة الى استثناء هذه الصورة بتقييد القاعدة اعتمادا على المتبادر كما عرفت في توجيه الشارح ثم اراد الشارح ان يبين وجه الاختيار الى الاستثناء فقال (في صورة الفصل) يعني ان حكم صورة الفصل (ايضا) اي حكم ظاهر غير الحقيقي (لك الخيار) اي جاز لك الاختيار (في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فقول) اي فكما قول (حضرت القاضي) بتقديم المفعول وقوله (امرأة) بالرفع فاعله ولما وقع الفصل بين الفعل وبين فاعله بالمفعول جاز الحاق التاء في حضرت وان كان لفظ امرأة مؤنثا حقيقيا وتركه ظرف زمان اي زمانا

وضربت تنبيها على انه يكون في الفعل الماضي للفاعل والفعل بالمبسم فاعله له كما يحذف في آخر الكلمة المستترة قبل ظاهره يدل على ان العامل المستتر هو المحذوف وهو الذي ذهب اليه المصنف وقال لا ان التاء لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة لحذف الفاعل وهذا كلام ظاهرى والتحديق ماسبق في اوائل الفرح وقد مررت حقيقة الحال قوله اذا لم يكن مسندا الى الظاهر يرد عليه ما قيل لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في بيان واد استتار المرفوع التصل حتى يحتاج الى مثل ذلك التقييد وقوله مطلقا سواء كان متنى او مجزوا او واحدا او فوق الواحد وكأنه سهم من فلم الناسخ وفي الهندي واحد او متنى او مجزوا مذكرا او مؤنثا وكان الشارح غيره الى واحد او فوق الواحد لانه اخصر واوضح لانه لا يطلق في العرف المتنى على الاثنين بل على اللفظ المخصوص والجموع على ما فوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص فالصحيح انه ليس في الفرح متنى او مجزوا والا رفق بالمشهور تفسير مطلقا بوحده او مع النبر وهذا يرشدك الى ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف زمان اي زمانا

كما تقول (وحضر القاضي امرأة) فكلا التركيبين جائزان هذا مثال لوقوع الاستدمع
الفصل المؤنث الحقيقي وقوله (وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس) مثال للمؤنث
اللفظي التقديرى مع الفصل ايضا من استثنى منه صورة اخرى فقال (الا اذا كان المؤنث الحقيقي)
اى الحكم فى كل صورة الفصل كذلك الا فى صورة كون ذلك المؤنث الحقيقي (منقولاً عما)
اى عن العلم الذى (يغلب) استعماله (فى اسماء الذكور كزيد) مثلا (اذا سميت به) اى يزيد
امرأة فانه) اى فان مثل هذا (مع الفصل يجب اثباتها) اى اثبات التأنيق (نحو جاءت اليوم زيد)
اى امرأة مسماة بزيد الذى هو الغالب فى التسمية المذكورة وانما يجب اثباتها (لدفع)
هذا (الالتباس) الحاصل من غلبة الظن بانه اسم لرجل لو قال المصام لظاهران وجوب
الاثبات مفيد بما اذا لم تكن قريبة تدل على التأنيق فلا يجب فى جاءت اليوم زيد الكريمة
انتهى وقد يقال ان التأنيق فى الكريمة يحتل ان تكون لتدل على العلامة لا للتأنيق فلا يعتبر
بمثل هذه القرينة واعلم انه يلزم من قوله انه يجب ان يقال جاءنى طلحة وجاءنى طلحة
مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثا لفظيا وهو خلاف المشهور لان المشهور ترك التأنيق
فى فعله بناء على انه علم قصد فيه الاخراج عن موضوعه وجعل لغيره من هو له فصار
التأنيق فيه لسيا منسيا بالنظر الى موضوعه العلمى فلم يلتفت الى اللفظ واعتبرا المعنى فقط
ومما يجب ان يعلم ايضا ان تأنيق نعمة عند ابن السكيت كتنأنيق طلحة فيجب ترك التأنيق عنده
اذا ما ريد به المذكر وعلى هذا القول نى الامام ابو حنيفة رحمه الله الاستدلال على ان النعمة
فى قوله تعالى قالت نعمة ائنى لان لو كان ذكر لما جازت التأنيق فى فعله كما لا يجوز فى فعل
طلحة وروى انه قد ائنى نعمة على الناس فقال سلوى عثمان ثم كان ابو حنيفة
حاضرا وهو شاب فسأله عن نعمة سايان عاياه السلام كانت ذكر المائى فافهم فقال ابو حنيفة
بعد الافحام كانت ائنى فقبل له من اين عرفت فقال من كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى قالت
نعمة ولو كانت ذكر لقال قال نعمة كما يقال جاءنى طلحة واعلم ايضا انه اراد باللفظى ههنا غير
ما اراد فى باب غير المتصرف لان اللفظى ههنا فى مقابلة الحقيقي سواء وجد فيه علامة
التأنيق لفظا او لم توجد فلم يتناول المؤنث الحقيقي وجعله فى باب غير المتصرف فى مقابلة
المنوى سواء كان حقيقيا او لم يكن فتحوسلنى وسلمة علمين للمؤنث حقيقى على ما اريد ههنا
ولفظى على ما اريد فى باب غير المتصرف وايضا المؤنثات السماعية لفظية على ما اريد
ههنا ومعنوية على ما اريد فى باب غير المتصرف ولما فرغ المصنف من بيان احكام المؤنثات
الغير المأولة شرع فى بيان احكام المؤنثات بالتأويل فقال (وحكم ظاهرا الجمع) وقوله
(لاضميره) تفسير لفائدة قيد لفظ الظاهر اى حكم الفعل الذى استدلى بالجمع الظاهر لاحكام
الفعل الذى استدلى بالضمير الراجع الى الجمع وانما خص هذا الحكم بالظاهر لان الحكم ههنا
بالجيار فى التأنيق وتركها وحكم الاستدالى بضميره بايجاب الحاق احد الامرين لا بالجيار فى الاثبات
والترك والحكمان متقاران (فان الحاق التأنيق) الحاق (ضمير الجمع فيه) اى فى الاستدالى

مطلقا اولا منصوبا
لقوله يستتر ممردا
كان اوحالا او ظرفا
وانت خبر بان القائل
مصيب فى قوله ذلك
ولللمباردة كما قاله اى
واحد او فوق الواحد وما
نيل زائد من النسخ
والمراد بالواحد المتكلم
وحده وبما فوقه هو اذا
كان معه غيرهم من ان
يكون ذلك الغير واحدا
او اكثر وروح يكون كلام
الشراح موافقا لما ذكره
القائل وعليه كلام المص
فانه قال كفولك اقوم
فلم يبرزوه مع المتكلم اصلا
من حيث كان معه ما
يرصدك اليه فيصطد كغيره
من الضمير لان الهمزة
تدل على انه لمتكلم المفرد
والثبوت يدل على انه لاحد
الاربعة قال فان قلت كيف
آتوا به مستترا مع وجود
اللبس فيه قلت هذا اللبس
مفترى من البارز
والمتفصل كفولك ضربت
وضربت انا وضربت فلان
يقتصر على تحقيق الحق اولى
قوله وفى الصفة مطلقا قبل
ليس حالاً من الصفة كما
يشعر به قوله سواء كانت
اسم الفاعل والا لوجب ان
يقال مطلقة ولا من الضمير
المرغوع كما يشعر به قوله
وسواء كان اى الضمير
مفرد الخ لا سواء كان
الصفة والا لوجب ان يقال

ضميره (واجب نحو الرجال جاءت) بالحقائق التاء (اوجاؤا) اى او الرجال بالحقاق ضمير الجمع
فلا يقال الرجال جاء بترك التاء (غير) (جمع) (المذكر السالم) بالجر على انه صفة للجمع
على قول من قال ان لفظ الغير لا يكتسب التعريف بالاضافة الا اذا وقع بين الضدين في نحو
الحركة غير السكون او بتأويل الجمع بالكرة بان يكون الالف واللام زائدة فيه كما هو
عند الفاضل الهندى وقوله (لانه لو كان) علة للاستثناء بئى انما استثنى الجمع المذكور
السالم لانه لو كان اى المستداليه جمع المذكر السالم (لم يحز تأنيته) اى تأنيته فله اصلا
سواء كان مستداليا ظاهرا او الى ضميره (فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت)
بل يقال جاء الزيدون والزيدون جاؤا (مطلقا) اى هذا الحكم للجمع اطلاقا مطلقا
(اى سواء كان واحدة) اى واحد ذلك الجمع (مؤنثا) حقيقة نحو اذا جاءك المؤنثات فانه
جمع مؤنث سالم مفرد مؤنث (او كان واحده) (مذكرا) حقيقيا (نحو جاءت الرجال) وقوله
(حكم ظاهر غير) (المؤنث) (الحقيقى) بالرفع خبر المبتدأ الذى هو قوله وحكم ظاهر
الجمع اى حكم ظاهر الجمع مثل حكم الاسناد الى الاسم الظاهر الغير الحقيقى ثم فسر ذلك الحكم
بقوله (فان بالخيار) ثم فسر الخيار بقوله (ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت
الرجال وجاء الرجال) ثم شرع في بيان حكم الاسناد الى ضمير العاقلين فقال (وضمير)
بالرفع مبتدأ وتوسط الشارح قوله (جمع المذكور) لبيان موصوف قوله (العاقلين) اى جمع
المذكر العاقل وقوله (من جموع التكسير) تفسير وبيان بان العاقلين مخصوص بقوله
(غير) (جمع) (المذكر السالم) وانما استثنى جمع المذكر السالم من هذا الحكم (فانهم)
اى العرب (اذا جموا سألوا) اى اذا ارادوا ان يجمعوا العاقلين بالواو والون (فان ضميرهم)
اى الضمير راجع الى ذلك الجمع (الواو لا غير) اى لا غيره من هي ونحوه (يقال الزيدون جاؤا
ولا يقال) الزيدون جاءت) وهذه الحكم مخالف للحكم الذى يحجب بقوله وحكم ظاهر الجمع
مبتدأ وقوله (فعلت) خبره بمحذف المضاف (اى) حكم (ضمير فعلت وهو) اى ذلك
(الضمير المستكن) اى الذى كان مستكنا (فيه) اى في لفظ فعلت وقوله (المقرون) بالرفع
صفة المستكن اى الضمير المستكن الذى كان مقرونا (بالتاء الساكنة) حال كون تلك التاء
(للتأنيث) وحال كون ذلك التأنيث (بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت) فان جاءت اسند
الى الضمير المؤنث المفرد المستكن تحته الراجع الى الرجال بتأويل الجماعة اى جماعة الرجال
جاءت قوله (وفعلوا) معطوف على قوله فعلت (اى) حكمه كذلك (ضمير فعلوا يعنى)
بالضمير (الواو) وهو الضمير البارز لا المستكن كما كان في فطت ولاتأويل ههنا كفى
فعلت يقال الزيدون جاؤا وانما قالوا كذلك لانه هو الاصل (لكونها) اى لكون كلمة الواو
(موضوعة لهذا النوع من الجمع) وهو نوع جمع المذكر العاقلين ثم شرع في بيان الجمع المكسر
المؤنث وفي الجمع من غير العقلاء فقال (والنساء) وهو جمع المؤنث المكسر (والايات) وهو
الجمع من غير العقلاء فقوله والنساء مبتدأ وخبره ما سيجي من قوله فعلت وفطنت (اى ضمير

سواء كانت مفردة او
مثناة او جموعة مذكرة
او مؤنثة لانه لا يصح ح
قوله سواء كانت اسم
الفاعل بل ظرفاى زمانا
مطلقا سواء كان زمان
كون الصفة اسم فاعل
او غيره وسواء كان
زمان كقول المرفوع
التصل مفردا او غيره
فقوله سواء كانت الخ
بيان لمطلقا يعنى زمانا
مطلقا بحسب المعنى وليس
بشي لان قول المص
سواء كانت اسم الفاعل
لا يشتر بكون مطلقا
حالا من الصفة لفساد
المعنى وايضا المضمر في
قوله وسواء كان مفردا
لا يكون الضمير لذلك
ايضا بل هي الصفة
كيف والمبارقة في بعض
النسخ هكذا وسواء
مفردا قوله والالوجب
ان يقال سواء كانت
مفردة او مثناة ههنا
لان المراد من المفرد
والثني ذاتهما او ما صدقا
عليه اى سواء كانت
هذه النسوة او ذلك النسوة
وانما يلزم ما قاله لو كان
المراد بهما المفهوم ليس
فليس وكونه ظرفا يعنى
زمانا مطلقا بعيد من
الاعتبار بل الظاهر
التبادر كون التقدير
ويستغرق الصفة اعتارا
مطلقا قال المص انما جئت
بمطلقا لبيد ان الضمير
للمرفوع لا يكون في الصفة
اللاسترا كقولك زيد

النساء وما) أى وضيمير الجمع الذى (مائثها) أى يكون مائثا (فى كونه) أى فى كون ذلك المائث
(جمع المؤنث) كالنساء (وان لم يكن) أى ولم يكن ذلك الجمع المائث لها (من العقلاء) وفيه
إشارة إلى أن جهة التشديد بين النساء وبين مائثها كونه جمع المؤنث فقط سواء كان من العقلاء
كالنساء أو من غير العقلاء (كالميون) وهو الجمع العين المؤنث سمعوا قوله (وضيمير الأيام) عطف
على قوله أى ضيمير النساء أى حكم ضيمير الجمع الذى هو جمع كالأيام (وما) أى وضيمير الجمع
الذى (مائثها) أى يكون مائثا لكلمة الأيام (فى كونه) أى فى كون المائث (جمع المذكر غير
السالم) والحاصل أن حكم ضيمير هذين النوعين (فعلت وفعلن) ففسر الأول بقوله (أى
ضيمير فعلت مقرونا ببناء التأنيث بتأويل الجماعة) وفسر الثانى بقوله (وضيمير فعلن) ولما كان
الضيمير فى فعلن هو البارز ففسره بقوله (أى بالنون) بخلاف فعلت فإن الضيمير فيه لما لم يكن
بارزا بل كان مستكننا تحت وكان الزاء علامة له ففسره بقوله مقرونا ثم نبه الشارح على وجه
التخيير بين الحكمين فقال (أما فى جمع المؤنث) أى أما كونه بالنون فى جمع المؤنث كالنساء
والميون (فظاهر) لكونه على الأصل (لأن هذه النون موضوعة له) أى لجمع المؤنث
سواء كان عاقلا أو لا (وأما فى جمع المذكر) أى وأما كونه بالنون فى جمع المذكر (الغير
الماعل كالأيام فلأنه) أى فغير ظاهر لانه (لا أصل له) أى الجمع المذكر الغير الماعل (فى التذكير
كالرجال) بأن يكون ضيمير مخصوص وضع له كما وضع الواو للجمع الماعل والنون للجمع
المؤنث وقوله (فبراعى حقه فى التذكير) على صيغة المجهول والفاء للسببية وهو معطوف
على جملة لا أصل له وهو داخل فى المنفى أى لم يوجد أصل يكون سببا لمراعاة حق ذلك
الأصل والفاء فى قوله (فاجبرى) تفريضة لأن قوله اجبرى على صيغة المجهول تفريع
قوله لا أصل له ودخل فى المنفى إذا لم يكن لئلا هذا الجمع أصل ولم يجب أن براعى حقه اجبرى
ذلك النوع من المجموع (بجرى المؤنث) لأنه مناسب للمؤنث الماعل الناقص بالنسبة إلى
المذكر الماعل لأن فى الثانى كالأين دون الأول فإن فيه كالا واحدا وهو كونه من العقلاء وأما
نحن فيه من غير الماعل ليس له كمال أصلا وحاصل ما نبه الشارح من الوجوه أن الأمر ههنا
على ثلاثة أوجه ماله أصل فى التذكير وماله أصل فى التأنيث وما ليس له أصل منهما قالوا أو
موضوعة للأول والنون موضوعة للثانى واستعمالها فى الوجه الثالث لكونه جاريا بجرى
المؤنث وهذا مخالف لما فى الحواشى الهندية لأن ما ذكر فيها يرمى إلى كون الأمر ههنا على
وجهين حيث قال (وفى الحواشى الهندية) حال كون ما فيها (موافقا لشرح الرضى) هو
(أن النون) أى الضير المتصل (موضوعة لجمع غير العقلاء) سواء كان مؤنثا أو مذكرا
(كالواو) أى كان الواو (وضمت لجمع الماعلين) وحاصل تقييده أن الجمع أما جمع العقلاء
كالميون أو جمع غير العقلاء كالنساء والأيام (فاستعمالها) أى فإذا وضمت النون لغير العقلاء
مطلقا يكون استعمال تلك النون (فى النساء) أى فى قولنا النساء فلان ليس لكونها مؤنثا بل
(للحمل) أى لحمل نحو النساء (على جمع غير العقلاء) أى على نحو الأيام والميون على

ضارب وهند ضاربة
والزيدان ضاربان
والزيدون ضاربون
والهندات ضاربات قوله
فلو كانت ضمائر لا تتغير
الظاهر فى قوله فهما أى
الالف والواو فى الصفة
حرفاً الثانية والجمع قوله
أو بالفصل الواقع لفرض
قيل لا حاجة إلى تقدير
الماعل لا ظرف ولا بدعوا
إليه لفرض بل يصح تعلقه
بالفصل كما يصح تعلقه بما
قدم من غير فصل وليس
بشيء لظهور أن فرض
الشارح إغادة ما هو أولى
بالتعلق به قوله أى حذف
عامله قيل ينبغى أن يراد
حذف عامله دون عامله
حذف عامله يخرج من
الاتصال كما قولك زيدا
فلم يخرج الضمير بحذف
عامله عن الاتصال وكان
الأصل التمس على القائل
مع كون اللفظ صريحا
فى إغادة المقى وهو أن
يكون العامل محذوفا
فانه يتعذر أن يتصل به
الضمير لعدم كانه ماعل
والمفعول المحذوف فلهما
كما قولك إن أنت قتلت
ومنه قوله تعالى قل لو آت
تملكون فكيف يتصور
احتمال كون السامع
والمفعول محذوفين حتى
يتم بدفعه وبيان أن
المحذوف هو العامل فقط
قوله لأنه لا انفصل الضمير

عكس ما وجهه الشارح وإنما حمل المؤنث على غير العقلاء (إذا أناث) أي لأن الأنثى وقوله
(لقصان عقولهن) متعلق بقوله (مجرين) أي إنما أجريت الأنثى (مجرى غير العقلاء)
ولم تجرى مجرى العقلاء لكون عقولهن ناقصة فحصل من هذا الخلاف أن النون موضوعة
لجمع المؤنث على ما حققه الشارح وأما العقلاء على ما حققه الهندي فيقال رضى فحوالها
مضين ليس بحقيقة عند الشارح لأنها ليست بمؤنث وحقيقة عند الشارح الرضى لأنها من غير
العقلاء ولما فرغ المصنف من مسائل المؤنث شرع في بيان مسائل المثنى فقال (المثنى) أي الاسم
الذي يطلق عليه المثنى وهو في اصطلاح النحاة (ما) أي اسم (لحق آخره) ولما رجع ضمير
آخره إلى ما كانت كلمة ما عبارة عن نفس المثنى وكان آخره هو النون اللاحقة احتاج الشارح
إلى تقدير يصحح ما هو المراد فقال (أي آخر مفردة) يعني المراد باللاحق ما لحق آخر مفردة
لا آخر المثنى نفسه وهذا التوجيه (بتقدير المضاف) بين لفظ الآخر وبين الضمير المجرور
(أو قدر) أي أو التوجيه في تصحيح المراد أنه ليس بتقدير المضاف بل قدر (بمد قوله ونون
مكسورة قولنا مع الواحقة والمعنى على تقدير الأول أن المثنى هي الصيغة التي ركبت من
المفرد ومن الملحقات وليس المفرد جزء منه بل خارج عنه وعلى التقدير الثاني أن المثنى
هو المفرد والواحق أي مجموعهما فيكون المراد بالآخر هو آخر المثنى قال الأول أن
المثنى كل مفرد لحق آخره ألف أو ياء مع نون مكسورة ومال الثاني أن المثنى اسم في آخره
الف أو ياء مع نون مكسورة ثم أراد أن يبين وجه الاحتياج إلى التقدير فقال (والأ) أي
وإن لم يقدر المضاف وقولنا مع الواحقة (لا يصدق التعريف) أي تعريف المثنى على فرد
من أفراد (الأعلى مثل مسلم) أي على لفظ مسلم المفرد الذي هو جزء (من) لفظ المثنى الذي
هو لفظ (مسلمان) مثلاً في حالة الرفع (و) لفظ (مسلمين) في حالة النصب والجر (كما لا يخفى)
لأن الملحقات إنما تلحق بأخر لفظ المسلم فيكون المثنى عبارة عنه مع أنه مفرد غير داخل في أفراد
المحدود فيكون التعريف ما نلناه وجدد دخول الملحقات يكون المثنى عبارة عن الاسم الذي
يلحق بآخره أي بأخر لفظ مسلمان أو مسلمين ألف أو ياء فيلزم أن يوجد اسم يلحق فيه الألف
أو الياء بأخر لفظ مسلمان أو مسلمين ولا يخفى أنه لم يوجد اسم مثله فانه حينئذ يكون المثنى
هو المسلمان أو المسلمين وكذا ناصرنا أن وضارباناً فلا يصدق التعريف على شيء ولما
كان الاحتياج إلى هذين التقديرين إلا عند عدم الاكتفاء بظهور المراد بل لا احتياج إليه عند
إظهار المراد أراد الشارح أن يشير إلى جواز هذا الاحتمال فقال (ولو اكتفى) أي في تعريف
المثنى (بظهور المراد لاستقنى عن هذه النكلمات) يعني أن عبارة المصنف وأن وقت هكذا
لكن المقصود بالظهور هو أن يكون في آخره ألف ونون كما عرف به القاضي في كتاب اللب
فحينئذ لا يحتاج إلى هذين التقديرين الذين هما من التكلف ومعلوم أنهم جعلوا المقصود
الظاهر في كثير من الواضع قريبة على المراد وأعلم أن ههنا بحثاً من وجوه الأول أنه على تقدير
المضاف استشكل بأنه يصدق تعريف المثنى حينئذ على نحو مسلمون ومسلمين لأنه يصدق عليه

على خلاف الظاهر
الأولى أنه جعل انفصال
علامة إلى ما هو خلاف نعم
وجه يجعل الانفصال علامة
خلاف الظاهر أولى لما هو
خلاف الظاهر والأحسن أن
المقام يقتضى الاتيان
بالظاهر في مقام الاتيان
فالضمير فيه حل محل
الظاهر فكما لا يتصل المثنى
لم يتصل المفرد ولا يخفى
أن مقضى لما جعل جوابه
ما ضاراً ليس مما يلتفت إليه
لأن مجرد الانفصال لا
يكون علامة الرجوع إلى
خلاف الظاهر كيف يكون
القول بأنه جعل انفصال
الضمير علامة لرجوعه إلى
ما هو خلاف الظاهر أولى مما
قاله الشارح قدس سره
وما زعمه أحسن مما
لا ماس له بالمقام وإنما
جعل المضارع جواب لما
لنكتة هي إظهار استمرار
وأفادته أنه كلما كان كذا كان
كذا فتدبر قوله وإنما قال من
هي له دون ما هي له بل
أن الأولى بل هو أب ما هي
له وما ذكره من النكتة لا
يضمن ولا يخفى من جوع مع
أن كون العقلاء أصلاً
جربان الصفة عليهم مما
الأصل ما هو الأكثر
وليس بشيء لأن
إثبات الأحكام من التمت
والحال ما غير ما لا تدوى
العلوم غالباً فهي أصل
في ذلك كما اعترف به حيث

انه ملحق اخره مفردة واو اوياء مع انها جمع لامتى فلا يكون التعريف مانعا واجيب عنه
 بتحرير المردبان المفردة ههنا يراد به ما هو مفرد للثنية كما يراد به في الجمع ما هو مفرد للجمع لان
 المفرد يطلق بالاشتراك على ما يقال للثنية وعلى ما يقال للجمع فان ناصرا مثلا مفرد للثنية
 بالنسبة الى ناصران ومفرد للجمع بالنسبة الى ناصرون كما ان لفظا تاما مشترك بين ثنية المذكور
 والمؤنث وكذا الحال في سائر المشتركات فلا يصدق التعريف على نحو مسلمون لانه لم يلحق
 بمفردة الف ونون لان مفردة من حيث اريد جمعه ليس بمفرد لامتى الثاني انه على تقديره قولنا
 مع لواحقه لم يصدق على المتى الذى حذفت نونه بالاضافة في نحو مسلمان بلدة لانه على هذا
 التقدير يكون المتى مجموع المفرد والالف اولياء والتون ولانون في مثل هذا المتى واجب
 عنه بان المراد به اصل الوضع وحذف التون عند الاضافة لا ينافي كونها جزء من الدال
 لانه كالترخيم وقد اجيب عنه بان التون مقدرة ورد بان التون في حال الاضافة كالتوين
 فكما لا تقدير للتوين مع الاضافة كذلك لا تقدير للتون معها ويمكن ان يقال لانسلم ان التون
 كالتوين والحركة لانه قياس مع الفارق لان التوين والحركة لا يوجدان الا بعد التركيب
 مع العامل بخلاف التون فانها توجد قبل التركيب ايضا ولا معنى لجعلها عوضا عن الحركة
 او التوين كذا في الامتحان وسيجي في كلام الشارح ما يخالفه من جعلها عوضا عنهما
 الثالث ان الاستفاء عن هذه التكاليف على تقدير الاكتفاء بظهور المراد انما يتم اذا لم يكن
 في التعريف لفظ الحقوق كما لم يكن في عبارة اللب متن الامتحان اما على عبارة المصنف
 حيث ادخل الحقوق ففي كون ظهور المراد قرينة له نظر الا ان يراد من قوله ملحق انه على
 وجه الحقوق على ان يكون من قيل ضيق ثم البئر فقوله (الف) بالرفع فاعل ملحق
 فاشار الشارح بقوله (حالة الرفع) اى في حالة كون المتى مرفوعا الى ان كلمة اوفى قوله
 (اوياء مفتوح) لتقسيم المحدودين ان المتى قسمان احدهما ملحق اخره الف وهو ما كان
 مرفوعا والاخر ملحق اخره ياء وهو ما كان منصوبا ومجرورا كما فسر به فيما سيجي
 ولما كانت الياء مشتركة بينه وبين الجمع اراد ان يحرز عن التى في الجمع بقوله مفتوح (ما قبلها)
 ثم اراد يفسر الموصوف بقوله (اى مفتوح حرف) فقوله حرف تفسير لما وقوله (كان)
 اشارة الى ان قوله قبلها ظرف مستقر صفة للموصوف وقوله (قبل الياء) اشارة الى ان
 الضمير المجرور راجع الى كلمة الياء وقوله (حالى النصب والجر) للاشارة الى محل الياء وهو
 حال النصب والجر بالاشتراك وقوله (ليمتاز عن صيغة الجمع) اشارة الى علة كون ما قبل
 الياء مفتوحا يبنى انما فتح ما قبلها ليحصل الامتياز بين الياء التى فى المتى وبين التى فى الجمع
 لانها فيه مكسور ما قبلها ثم اشار الى وجه ترجيح الفتحة فى المتى بقوله (ولم يمسك)
 اى وانما لم يمسك الامر بان يكسر ما قبل الياء فى المتى ويضع فى الجمع (لكثرة الثنية
 وخفة الفتحة) اى لكون الثنية اكثر استعمالا من الجمع ولكونها اكثر تداولا فى الالة
 بخلاف الجمع فانه لما كانت له جوع مكسرة كانت معينة له فى الاستعمال فكان استعمال السالم

قال اذا اصل ما هو الاكثر
 ويجوز ان يكون من معنى
 ما كانت فى عدة مواضع
 وما ذكره الشارح احسن
 قوله وحكى سيويه تجوز
 الاتصال قبل لم يزل حكى
 الاتصال ليعلم انه حكاية عن
 النحاة لا عن العرب
 وحكاية سيويه عن
 النحاة دون العرب مع كمال
 تيممه دلائل ضمه كما صرح
 به فقال انما هو شئ قاسوه
 ولم يتكلم به العرب فوضوا
 الحروف غير موضعها
 واستجاد المبرد مذهب
 النحاة وانت خبير بان لا
 يعلم هذا من ذوا انما يكون
 كذا ان لو لم يتصور حكاية
 سيويه عن العرب فى شئ
 وبانه لا يستفاد من ذلك
 من نقله عن النحاة دون
 العرب وانه كثيرا ما ينقله
 الى كتابه عن النحاة ما يبنى
 به وكثيرا ما يقبس عالم
 يسمع على ما سمع ويحكم
 بجوازه من غير ضعف فم
 يستفاد ذلك من قوله انما
 هو شئ قاسوه ولم يتكلم به
 العرب فوضوا الحروف
 غير موضعها ثم ان سيويه
 الزم النحاة القائلين بجواز
 اعطاموك واعطاهانى
 تجوز مفتحتين اى
 مفتحتى نفسه وهذا دليل
 على انهم لا يقولون به
 قوله لكن غير الاسلوب
 تيممنا على انه ليس
 بضرورى ولو غيره الى

منه اقل بالنسبة الى التثنية لانه ليس لصيغة التثنية ما يعينها من الصيغ فلما كثرت المثنيات ناسب ان يمين لهما ما هو اخف من الحركات فبين لهما الفتحة قوله (وتون) بالرفع معطوف على احد الامرين المفهوم من الداخلة في التعريف وقوله (عوضا) مقول له لقوله لحق او حال من النون اي انما لحقت النون في آخر المثنى على كلا القسمين ليكون عوضا او حال كون النون عوضا (عن الحركة) اي الحركة التي مفردة مطلقا (او) عوضا عن (التوين) الذي في المفرد المارى عن اللام وقوله (مكسورة) بالرفع على انه صفة للنون وهذا احتراز عن النون المفتوحة التي في الجمع المذكور السالم وقوله (لثلاثون في الفتحات) علة لكون النون مكسورة يعني انما كسرت النون ههنا مع ان الفتحة اخف لثلاث فتحات متوالية (في صورة الرفع) اي في صورة كون المثنى مرفوعا بالالف (وهي) اي تلك الفتحات المتوالية اربع نالها موجوده وواحدتها مفروضة اما الثلاث الموجوده فاحديها تحقيقية واثنانها تقديرية بان اما الموجوده التحقيقية فهي (فتحة ما قبل الالف و) اما الموجوده التقديرية فهي (الالف التي) هي (في حكم الفتحتين و) اما الغير الموجوده المحترز عنها فهي (فتحة النون) وقوله (ليدل) متعلق بقوله لحق ولما احتمل في ارجاع الضمير في ليدل ثلاثة احتمالات اراد الشارح ان يشير اليها بقوله (ذلك الاحق) اي ليدل ذلك الاحق السابق ذكره في ضمن لحق (او) ليدل (اللاحق) الذي هو الالف والياء والنون (وحده) بدون الملحق هذا يلائم تقدير المضاف في قوله آخره كما مر (او) ليدل ذلك الاحق (مع الملحق) اي مع صيغة المفرد وهذا يلائم تقدير مع او احقه ولما كان بين كون النون من اللواحق وبين عدم دلالتها على المقصود توهم تناف اشار الشارح الى دفع ذلك التوهم بقوله (ولا بأس باشتغال) اي في اشتغال الاحق او تعريف المثنى (على لحوق النون) حيث قال ولحق نون مكسورة (وعدم دلالة) اي في عدم دلالة (لحوقها) اي لحوق النون (على ذلك) اي على ما سبق في قوله على ان معه مثله من جنسه لان النون لما كانت عوضا عن التوين او الحركة لم يبق لهما مدخل في الدلالة على المعنى قوله (لانه) متعلق بقوله لا بأس اي وانما لم يكن تناف بينهما لان عدم دلالة لحوق النون غير مسلم لجواز ان تكون النون لاحقة دالة على المقصود كافي باقى اللواحق (على تقدير تسليمه) اي تسليم عدم دلالتها فلا منافاة ايضا (اذا) اي لان الشائع الجائز في الاستعمال انه اذا (دل امران من امور ثلاثة على شيء) اي على معنى من المعاني لا يلزم منه ان يدل كل من الثلاثة على ذلك المعنى بل اذا دل الامران من ثلاثة على ذلك المعنى ولم يدل الواحد الاخير عليه (صح ان يقال) فيه (ان هذه الامور الثلاثة) باسرها (دالة عليه) اي على ذلك الشيء فلا يضر خروج احدها من الثلاثة عن عدم كونه دالا عليه وقوله (غاية ما في الباب) اشارة الى التحقيق يعني مع ان التحقيق ههنا ان في النون دلالة على المعنى ايضا لكن دلالتها ان يكون ليست كدلالة الامرين الاخيرين في القوة بل التحقيق (ان يكون دلالتها) اي دلالة النون (بواسطة هذين الامرين) يعني بواسطة الاسم المفرد الملحق وبواسطة الالف

ما هو المتبادر في التعريف لكان اولي وفي تغييره مع فوت كمال الموافقة اليهم خروج ضمير المتكلم من الحكم وليس بذلك لان الفرض المسوق له الكلام ههنا غير ما سبق له في التعريف واصرا لاجابهم قوله ونون الوقاية مع الياء لازمة قبل وتون الوقاية مبتدأ ومع الياء خبره ولازمة حال من ضمير الظرف وقوله وانت مع التون اه وقوله ويختار في لبت الخ وقوله عكسا لعل مل معطوفات على الحال وقوله ويختار مستثنى من الضمير وكذا عكسا لعل او غريبة على ان المراد باخوات ان ما عدا لبت وعل وذلك من عجائب الالهام لظهور ان لا سبيل الى كون لازمة وما بعده من الجمل احوال الفساد الظاهرة قال المس وهذه النون تنزم بقاء المتكلم مع الفعل الماضي لزوما فلا يجوز حذفها بحال وكذلك المضارع المرى عن نون الاعراب ومن ذلك علم ان الاثبات بقوله الياء وعدم الاكتفاء بالخبر اعني لازمة انما كان لا عادة لزوما الياء بمعنى انها لا توجد بدونها فانها انما هي بيان في آخر الفصل من الكسرة كما هو الظاهر من التسمية بنون

او الياء المفتوح ما قبلها لان النون لو وجدت مع الواو او مع الياء المكسور ما قبلها تدل
 بواسطتهما على معنى الجمع اعلم ان قوله ولا بأس دفع لما ورد في الحواشي الهندية حيث اراد
 بالدالة معنى اللحق بقرينة ان النون من الواو حق مع انها ليست فيها دالة على المقصود
 فلعل مراد المحشى الهندى حمل الدلالة في ليدل على الدلالة بلا واسطة وان المراد باستاده
 هو الاستناد الحقيقى وعلى توجيهه يحتاج الى تقدير قوله وانما يلحق حتى يشمل النون ولما
 دفع الشارح الجامى بما دفعه فهم منه ان مراده حمل الاستناد على المجاز تارة وتسميم الدلالة
 من الدلالة بالواسطة وبلا واسطة تارة اخرى واعترض المصام على الشارح الجامى بانه
 منع ما اجمع عليه من كونه علامة التثنية الالف او الياء واما النون فهي عوض عن الحركة
 او التنوين في المفرد وما ذكره على تقدير تسليمه في غاية السخافة وكيف لا وليس الغرض
 من الحاق الالف او الياء والنون الدلالة بل مجرد الحاق الالف او الياء انتهى بمعنى ان قوله
 على تقدير تسليمه يقتضى ان يكون عدم دالة النون غير مسلم مع ان عدم دلالتها يجمع عليه
 ومنع ما اجمع عليه غير مسموع هذا وجه السخافة والله اعلم بالصواب وقوله (على ان)
 متعلق بقوله ليدل اى انما يلحق باخره هذه الملاحظات ليدل بعضها على ان (مع) (اى مع
 مفردة) يبنى مع مدلول مفردة وقال المصام هذا التفسير يؤيد تقرير المفرد في التعريف
 انتهى واقول اما على تقدير عدم تقدير المضاف في التعريف فالضمير راجع الى ما في
 ما لحق آخره كذا في المغرب فقوله مع خبر مقدم لان وقوله (مثله) بالنصب اسمها اى مثل
 ذلك المفرد وقوله (في العدد) بيان لوجه التشبيه المفهوم من قوله مثله ليعنى ان المراد بالمائة
 بين المفرد وبين ما انضم اليه من مفرد آخر حتى يكون المجموع منهما معنى هى المائة في العدد
 (يعنى) بالعدد هو العدد (الواحد) وقوله (حال كونه ذلك المثل) اشارة الى ان قوله (من
 جنسه) حال من قوله مثله وقال في المغرب ان قوله من جنسه صفة لثله ويجوز ان يكون حالا
 لانه على تقدير كونه ظرفا مستقرا لا يحتاج الى عامل فيكون معنى التحقيق المستفاد من لفظ
 ان عاملا لها مخالف لما سمع من العرب انتهى وقوله (اى من جنس مفردة) اشارة الى ان ضمير
 جنسه راجع الى المضاف المقدر في التعريف وايضا اذا لم يقدر المضاف يكون راجعا الى ما كا
 مرو وما كانت الجانسة بين الشيتين تطلق على معنى ان هذين الشيتين يكونان تحت مفهوم واحد
 اراد الشارح ان يبين انهما مجانسان (باعتبار دخول) اى دخول كل واحد من المفرد وما هو
 مماثله دخول المماثل (تحت جنس الموضوع له بوضع واحد) وقوله (المشترك) بالجر صفة
 للموضوع يعنى ان المفرد والمفرد الذى ضم اليه داخلان تحت المفهوم الذى يشترك (بينهما)
 اى بين المفرد وبين ما ضم اليه من الافراد مثلا اذ قلنا مسلمان ومسلمين ففيه فردان احدهما المفرد
 الذى لحق به الالف والنون او الياء والنون وهو مذكور مجزؤه والثاني المفرد الاخر الذى
 دل عليه المجموع وهو غير مذكور مجزؤه وكل منهما داخلان تحت مفهوم المسلم الذى هو
 عاقل يقبل الاسلام وهو مفهوم مشترك يصدق على كل منهما بطريق الحقيقة وفي المصام ان

الوقاية ثم نقول لو ترك
 الشارح قوله اذا لحقه
 تلك الياء كان اولى قوله
 لنقى آخر الماضى من
 الكسرة المنعضة بالاسم
 التى هى اخت الجر
 قبل وهى كسرة تكون
 فى آخر الكلمة لا مطلق
 الكسرة ولذا لم يتعاش
 عن كسرة نون الوقاية
 مع ان الحرف ايضا
 يجب ان يسان من
 اخت الجر لانها تكونها
 على حرف واحد ليست
 كسرتها اخت الجر
 ومن هنا ظهر انه لو قال
 لنقى لماضى عن الكسرة
 الخ تم وان ذكر الاخر
 مما لا يحتاج اليه وليس
 بهى قوله وبخلاف
 كسرة لم يكن الذين
 كفروا وقال الحنفى
 مروضا لم يعلم مما سبق
 لزوم الكسرة للاخر
 حتى يفرع عليه بيان عدم
 ورود ما كان الكسرة
 عارضة فيه اللهم الا
 ان يقال يستفاد ذلك
 من وصف الكسرة
 بالضعفة بالاسم فان
 عانها الزوم دون
 العروض ولا يبنى ان
 يشوم من كلامها هذا
 الاعتراف بما سبق
 من القائل لظهور
 الفرق بين الاعتبارين
 وما قبل من ان العروض
 مشترك بينهما وبين
 ما قبل الياء وان يعزى مما
 تشبها للجر فالاولى
 الا هراض عنه والنسك

قوله تحت جنس الموضوع له بشكل بمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما لم يدخلا تحت جنس الموضوع له اى الابدل تحت جنس المراد بالاسد وهو الشجاع وكذلك ابوان على ما بينه فان الثانية باعتبار ارادة المسمى بالاب وهو ليس الموضوع له الاب فينبغي ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد ان يقال المراد بالاسد الموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازى في حكمه ويجعل ما ذكره في القمرين والابوين كاشفا عنه انتهى واعلم ان تفسير الشئ المماثلة بقوله في العدديين في الواحدي لا يتم لقول المص حيث زاد بعد قوله مثله قوله من جنسه ولو لم يفسره بهذا كان قوله من جنسه زائدا مستردا لان اسم الجنس المفرد السكرة حامل للمعنيين احدهما الوحدة والثاني الجنس ولما اريد بالمماثلة هي المماثلة في العدد بقي المماثلة في الجنس فاقاده بقوله من جنسه ثم اشار الى الشق الاخر بقوله (ولو اريد بقوله مثله ما) اى اريد به لاسم المفرد الذى (بماثلة) اى يماثل المفرد (في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى) اى كان التمرين مضميا (عن قوله من جنسه) لكونه مستفادا من لفظه ثم اريد بيان بعض القيود فقال (وقوله) اى قول المص (لبدل) ليس بقيد مدخل ولا مخرج بل هو (اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد) وهى المعنى الذى فهم من لحوق الالف والياء والنون (و) ايضا هو اشارة (الى انه لا يجوز تسمية الاسم باعتبار معنيين مختلفين) بان يكون لفظه موضوعا لمعنيين مختلفين بالجنس بوضعين مستقلين مثل القمر فانه لفظ واحد موضوع للطهر والحيض بالوضعين ولا يجوز تسمية القمر (فلا يقال قرآن ويراد بها) اى لفظه قرآن (الطهر والحيض) يعنى بان يراد باحد فردي هذه الثانية معنى الطهر وبالاخر معنى الحيض اذ ليس هناك المعنى الموضوع له بوضع واحد حال كونه مشترك بينهما كفى الرجلين والفرسين لان الموضوع له ههنا متعدد بعدد اوضاعهما لان القمر موضوع للطهر ووضع ايضا بالوضع الاخر للحيض بخلاف الرجلين والفرسين لان الرجل والفرس مثلا وضعان لمعنى مشترك بين افراد الرجل والفرس بوضع واحد (بل يراد بها) اى بل يجوز ان يقال قرآن ويراد بهما الثانية (طهران او حيضان على الصحيح) اى عند مذهب الجمهور من مذهب الحنفية (خلافا لمذهبهم) ثم انه لما ورد النقض عليه بسباب التقلب اراد الشارح تقرير ذلك النقض ثم جوابه فقال (فان قلت هذا) اى هذا الكلام الذى تقوله وهو انه لا يجوز تسمية الاسم باعتبار معنيين مختلفين (بشكل) اى يتقضى (بالابوين) اى يجوز اطلاق لفظ الابوين (للآب والام) اى حيث يراد به الآب والام (و) يتقضى ايضا (بالقمرين للقمر والشمس) فانه تنفى في الاول باعتبار تغليب الآب على الام لشرفه وفي الثانى باعتبار تغليب القمر على الشمس لكونه القمر مذكرا والشمس مؤنثا معايا وكذلك سائر باب التقلب كالقمرين كما ستعرف ما فيه وانما يتقضى به لصدق هذا الكلام عليه مع تخلف الحكم (فانه تنفى الآب) ههنا (باعتبار معنيين مختلفين) اى ذاك المعنى احدهما (الآب) والاخر (الام) مع انه يجوز ذلك وشائع في الكلام (وكذلك) في تقرير النقض (تنفى القمر باعتبار معنيين مختلفين) اى ذاك المعنى احدهما (القمر) والاخر (الشمس قلنا) في جواب هذا

(النقض)

بانه كالسكونى حيث لم يمد بها المحذوف لانقاء الساكنين فيه انه ليس المراد بالعروض هناك مجرد ثبوت الشئ بعد ان ان لم يكن والالكانت لكسرة المختصة بالاسم متصفة بالمروض وانما المراد ما يقابل لزوم كاشعيريه ولا يربى لزوم نون الوفاة وما زعمه اولى من نفسك بما تمسك به يرد عليه ما اورده جملة سبب الاعراض وهو حصول القوة بالمماثلة فان ما كان احدهما هذا كيف يكون في حكم السكون قوله قبل العوامل اى اللفظة لانها المتبادر ولا حاجة اليه الا انه ذكر توطئة لقوله او بعدها وما وان لم يكونا بعد العوامل مبتدأ وخبر لكن يصح التمييز فهما بالمبتدأ والخبر ليسا مشتقين حتى يجب انصاف ما قصد بهما فيقو بهما حين تطلق الحكم بهما هكذا قيل وقيل انه من قبيل الجمع بين الحنفية والمجاز وذلك جائز عند المص وقيل هو مبنى على عدم عموم المجاز يراد بالمبتدأ مثلا الجزء الاول من الاسمية وبالحبر الجزء الثانى منها قوله ولم يقل ضمير مرفوع لكان الاختلاف فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون

النقض يمنع الجريان وصدق هذا الكلام عليه بان نقول لان اسم الاب والام والشمس والقمر
معان مختلفة حتى لا يجوز التثنية فيها لانه (جاز ان يحمل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التاسب
بينهما) اى بين الاب والام وكذلك جاز ان يحمل الشمس مسماة باسم القمر (ثم يأول الاسم) اى
اسم الاب (بمعنى المسمى به) اى بمعنى من سمي بالاب (ليحصل مفهوم) وهو من يسمي بالاب
(يتناولهما) اى هذا المفهوم الذى يشمل الاب الحقيقى والاب ادعائى الذى هو الام فاذا كان
امر كذلك (فتجانبان) اى فيكون الاب والام اللذان يصدق عليهما مفهوم من يسمي بالاب
جنسا واحدا فاذا كانا من جنس واحد (فثنى) اى فيجوز ان يثنى (باعتباره) اى باعتبار جعلها
كالاب ادعاء (فيكون) اى فيجوز ان يكون (معنى الابوين) معنى (المسمين بالاب) وكذلك
الحال فى الشمس بالنسبة الى القمر) اى بان يعتبر الشمس قرا ويطلق عليها اسم القمر ادعاء
فيكونان داخلين تحت مفهوم من يسمي بالقمر ثم اورد على هذا الجواب بابطال السند بدليل
لزوم التناقض فقال (فان قلت) ان بين التأويل فى مثل الابوين وبين عدم جواز التثنية فى مثل
القرنين تناف لا له لوجاز اعتبار هذا التأويل فى مثل الابوين (وليعتبر مثل هذا التأويل فى القرين
ايضا) بل هو اولى لانه فى الاول احتاج الى ادعاء كون الام بابا وانه فى مثل القرين (بلا احتياج
الى ادعاء اسميته للطهر والحيض) اى الى ادعاء الاسمية لاحدهما بان يكون اسم القرين موضوعا
لاحدهما كفى الاب ويكون الاخر ادعاء (فانه) اى لان اسم القرين (موضوع لكل واحد منهما)
اى الحيض والطهر (حقيقة) لا ادعاء والحقيقة اقوى من الادعاء فى جواز الاطلاق (ولياول)
اى وليأول مفهوم القمر بهذا الاعتبار (بالمسمى به) اى بالقمر (ليحصل) به (مفهوم يتناولهما)
اى الحيض والطهر (فثنى باعتباره) اى باعتبار هذا التأويل ويقال قرآن بمعنى الحيض والطهر
(قلنا) اى فى جواب هذا البطلان يمنع ملازمة الشرطية القائلة بانه لو جاز الاعتبار ههناك للزم
جوازه هنا بانه لانسلم لزوم هذا الجواز لانه (لا شبهة فى صحة هذا اعتبار لكن الكلام) ليس
فى هذا بل (فى جواز تثنيته) اى فى انه هل يجوز التثنية (بمجرد اشتراك اللفظي بينهما) اى
بين الاسمين (وهو) اى هذا الجواز (الذى اختلف فيه) بين المص وغيره من الأئمة (والمص
اختار عدم جوازه) بدليل انه لم يوجد مثله فى كلامهم بالاستقراء والجزولى والاندلسى وابن
مالك اختار واجواز التثنية بمجرد الاتفاق فى اللفظ دون المعنى قال الاندلسى يقال العيان
فى عين الشمس وفى عين الميزان (و) قوله (بهذا الاعتبار) متعلق بقوله (صح) او التقديم
للحصر والمراد به تقرير مذهب المصنف يعنى ان المص للمجازية التسمية وجمعه بمجرد
الاشتراك فى الاسم كان حكمه بانه صح (تثنية الاعلام المشتركة حقيقة) نحو زيد (او ادعاء)
نحو عمرين (وجمعهما) اى والحكم بصحة جمع تلك الاعلام انما هو باعتبار معنى يشترك
بينهما كالمسمى به حتى يكون الاشتراك معنويا لا لفظيا (فزيد مثلا اذا كان علما) فقوله
زيد مبتدا وقوله (لكثرة) اى لكثرة الاشتراك متعلق بقوله (يأول بالمسمى
زيد) يعنى ان صحة قولنا زيدان وزيدون مثلا انما هى لاشتراك كل من الاشخاص

فيه اختلاف اذ كونه على
سبغة صرفوع منفصل
متعلق وان اختلف فى كونه
ضمير اسرفوعا كما سيجى
وفيه ان قوله سبغة صرفوع
يتبادر منه انه ليس بضمير
سرفوع فليس مشتركا بين
الجمع وامرا متفقا
فاختياريه لتثنيته على
وجعانه عنده هكذا
قبل والامر ليس
كذلك فان المص صرح
بمراده قائلا وانما قلت صيغة
سرفوع ثانيا على انه لم
يشين ان يكون ضميرا وانما
هو صيغة فيجوز ان يكون
ضميرا وان يكون غير
ضمير على ما سياتى هذا
كلامه وهو مراد الفارح
قدس سره قوله يسمي هذا
المرفوع فصلا لى الاولى
تسمى صيغة هذا المرفوع
فصلا وكان الفارح تاسع
لظهور المراد واديس بذلك
قوله التصريح على مثال العمل
من وقيل انصر لان
الله خول فيه مع الاستثناء
من الفصل كل الاستثناء
فيكون فيه ايضاح الغير
بطريق الاولى واديس
بضم قوله وبعض العرب
يجعله مبتدا أى يشمله
بحيث يحكم القاء بكونه
مبتدا قبل لو كان معنى
الجل مبتدا الحكم
بكونه مبتدا احتاج
الى هذا التوجه واما
لو كان معناه كما هو الظاهر
يجعله فى الاستعمال من

التي وضع لفظ زيد لها باو ضاع متعددة في المفهوم الذي هو من سمي زيد لا لانها مشتركة في افظ
زيد كما في مختار الخلفين للمصنف وانما احتاج الى هذا التأويل والاعتبار لكون الاعلام كثيرة
الاشتراك في التسمية فباول او بالاسمى زيد (ثم يثنى ويجمع) هذا حال الاعلام المشتركة حقيقة
واما حال الاعلام المشتركة ادعاء فقوله (وكذا امر اذا صار علما ادعائيا لا يبيكر) فقوله اذا صار
ظرف لقوله (ياول بالاسمى بمر) يعني ان صحة قولنا عمرين مثلا انما هي لا طلاق لفظ عمر على
ابى بكر ادعاء فحصل من هذا الاطلاق شخصان مسميان بمر احدهما حقيقة والاخر ادعاء
(ثم يثنى) يقال عمرين (ويجمع) وهذا الاعتبار انما هو لسهولة كثرة الاستعمال فقط وكفاية
هذه الملة في الاعتبار مشتركة بين الاعلام المشتركة وبين اسماء الاجناس (ورده بعضهم) اى قال
بعضهم ان بين الاعلام المشتركة وبين اسماء الاجناس فرقا لان في الاعلام المشتركة عطين احدهما
كثرة الاستعمال والثانية كون الحقة مطلوبة فيها (ولهذا قال) ذلك البعض (الاولى ان يقال
الاعلام) وقوله الاعلام مبتدأ وقوله (لكثرة استعمالها وكون الحقة مطلوبة فيها) متعلق بقوله
(يكفى) وقوله (لثبتيها) اى لصحة جعلها مائة متعلق بقوله يكفى وقوله (وجمعا) اى ولصحة
جعلها مجموعة عطف عليه وقوله (بمجرد الاشتراك) بالرفع على انه فاعل يكفى يثنى انما يكفى بمجرد
الاشتراك اى بمجرد الاشتراك في اللفظ والاتفاق (في الاسم) في صحة ثبتيها لعلام وجمعا لكثرة
استعمالها ولكون الحقة مطلوبة فيها فلا يحتاج الى اعتبار معنى مشترك بينهما كما نكتب به
المصنف (بخلاف اسماء الاجناس) كالقرء فانه يشترط فيها الاشتراك في المعنى ايضا فلذا لا يثنى
القرء فيحتاج الى اعتبار معنى مشترك بينهما فلي قول هذا البعض) اى البعض القائل بكفاية
بمجرد الاشتراك في الاسم (ينبى ان لا يذكر في تعريف الثنية قوله من جنسه) بخلاف المص لانه
غير قابل بكفاية ذلك بل يشترط عنده اشتراك كل من افراد الثنية في معنى وان كانت علما كما
عرفت ثم اراد الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المص من قوله فالقصور الخ فقال (ولما كان آخر
الاسم المفرد الذى لحقه علامة الثنية في بعض المواد) وقوله (عما) خبر كان اى بمواقع آخر
الاسم المفرد في بعض مادة من المواد من الاخر الذى (يسطر على التغيير) لحكم فن التغيير
من كون آخره الفاعلة مقصورة او معدودة حيث يمنع مع وجودها الحاق الالف (اراد المصنف
ان يبين حكم ما) اى حكم المفرد الذى اريد ثبتيه مع امه (يسطر) ويمرض (اليه) اى الى
ذلك الاسم (التغيير) وانما خص بيان حكم ما يسطر الى التغيير ولم يتعرض لحكم ما وراه
(لان حكم ما) اى حكم المفرد الذى (وراه) اى وراه حكم ما يسطر الى التغيير (يلم
من تعريف المتى) لكون ذلك الاخر قابلا للحركة التى اقتضتها الالف بغير تغيير
يقتضيه فن التغيير (فقال) لاجله (فالقصور) وهو مبتدأ والجملة الشرطية بعده
وهو قوله ان كان الفه عن واو وهون ثلاثى قلبت واوا خبره يعنى وحكم المقصور ولما كان
المقصور في اصطلاح النحويين مشتركا بين الاسم الذى اشتمل على الالف المقصورة وبين
ذات الالف التى ليس بعدها همزة تقتضى مدها فسر بالشارح بقوله (اى الاسم المقصور)

افراد المبتدأ فلا يحتاج الى
هذا التوجيه لان جعل
شيء متصفا بمفهوم شيء لا
يتوقف على معرفة مفهوم
ذلك الشيء وذلك سقيم
اولا فلان مدار هذا
التفسير ليس مازمهم من
اعتبار جعل الشيء مبتدأ
بمعنى الحكم بكونه مبتدأ
كيف ومعنى قوله قدس
سره والا فلا مهاب لا
يعرف المبتدأ والخبر انه
ليس معنى مبتدأ الحكم
بابتدائية واما ثانيا فلان
معنى جعل الشيء متصفا
باخر وصلته به ومن المعلوم
ان القلاء لا يصحون شيئا
بما لا يعلمون مفهومه قوله
ولا يبعد ان يقال معنى
الكلام ويقع مقدما
من غير سبق مرجع
الفهم قبل مقتضى صيغة
التقدم ان يكون هناك
متاخر فهو اخرجه في هذا
التوجيه عن مقتضى وجمله
لمجرد ان لا يسبق اليه
المرجع وهذا خروج عن
مقتضى التقدم وجعل الجملة
غير مضاف اليه للتقدم
وهو معنى هذا التركيب
قد اخرج التركيب
ايضا من مقتضى
فلا يخفى انه في غاية
البعد وان سماء بعض
الناس وجها وجها وقوله
وذلك بحسب المفهوم اهم
من ان يكون قبل
الجملة او لا بشر بان
التقييد بقوله قبل
الجملة لا يخرج المفهوم

للايدان الى ان المراد به ههنا هو المنى الاول بقرينة كونه مذكرا لانه لو اريد المنى الثاني
لقال والمقصورة ثم عرف الاسم المقصور بقوله (وهو) اي الاسم المقصور في اصطلاحهم (ما)
اي الاسم الذي (في آخره) اي يقع في آخر ذلك الاسم (الف مفردة) اي غير مقرونة بنمزة
كحمراء (لازمة) اي غير زائدة كالالف الذي في آخر زيد في نحو ضربت زيدا اذا وقعت
عليه ولما كان القصر في اللغة يطلق على ضد الممدود وعلى الحبس وعلى ضد الطول في نحو زيد
قصير اراد الشارح ان يبين ان المناسبة بين المنى الاصطلاحى وبين المنى اللغوى يحتمل على
المعنيين الاولين فقال (ويسمى) اي ذلك الاسم (مقصورا لانه ضد الممدود) اي ضد ما في
آخر الف ممدود ويكون حينئذ من الاضداد (و) اي ويسمى مفصورا (لانه) اي لان ذلك
الاسم (محبوس من الحركات والقصر) في اللغة هو (الحبس) وقال المصمم ولك ان تجعله
مأخوذا من القصر على وزن الحبس حتى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى
المقصور يقال قصر ككرم فهو قصير وقصره كضربه جعله قصيرا كل ذلك في القاموس
انتهى واشترنا اليه آخرا ايضا (ان كان الفه) اي الف الاسم المقصور وهو بالرفع اسم كان
وانما زاد الشارح قوله (منقلبة) للإشارة الى ان قوله (عن واو) خبر لكان وتذكير كان
لكن لفظ الف مذكرا وتأنيت منقلبة للإشارة الى جواز اعتبار التأنيت فيه باعتبار كونه
كلمة وفيه إشارة الى انه استند الى الظاهر يختار التذكير في امثاله كما اختاره المصمم وان اسند
الى الضمير يختار التأنيت فيه كما اختاره الشارح في قوله منقلبة لكونه مسندا الى الضمير
الذى يرجع الى الالف ولما كان الانقلاب عن الواو على نوعين احدهما ظاهر والاخر غير
ظاهر فسر بقوله (حقيقة) ليكون إشارة الى انه مشتمل على النوعين بنى سواء كان انقلاب
الالف عن الواو انقلابا عنه في الحقيقة بان يكون انقلابه عنه ظاهرا (كصوان) تنية
عصا اسم ما يستمد عليه من الخشب او غيره وانما عرف كون اصله واو لانه لم يرسم بالياء ولم
يسمع فيه الامالة (او حكما) اي سواء كان انقلابه عنه في الحكم اي في الاثر المترتب على كونه
واويا (بان كان) ذلك الحكم بطريق كون ذلك الالف (مجهول الاصل) اي لم يعرف كون
اصله واو او ياء (ولم يعل) اي ولم يسمع من لغاتهم امالته فانه ان سمع فيه الامالة الحق بالياء
لان الامالة امالة الياء (كالوان) بكسر الهجزة وباللام المفتوحة تنية الى بكسر الهجزة
وبالالف المقصورة وهو اسم مقصور وان كان اصله من الحروف الجارة فان المراد ههنا
استعماله (في المسمى) اي في الشخص الذى سمي (بالى) بنى كونه علماله لافى استعماله
في اصل وضعه فانه حينئذ لا يبنى وفي حاشية المصمم انه يبنى ان يقول ولم يعل او اميل
وكان لامالته سبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضى شرطه في قلب عديم الاصل
ومجهوله بان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء
انتهى يبنى اذا كان لامالته سبب غير انقلاب الالف عن الياء كالربوا فانه اميل لكن سبب
امالته كسر الراء التى قبله فهو حينئذ واوى حكما وان كان مما اميل ولما كان هذا الحكم

من الامة لا للاختراز
من متقدم لم يسبق عليه
صريح ليس قبل الجملة
لعدم ما يحتزبه ههنا مع
ان هناك ما يحتزبه ههنا
وهو ضمير ثم رجلا
وضمير به رجل ولا
بعد ان قال اراد بقوله
قبل الجملة كونه قبل بلا
فصل ذكره ليعلم به عدم
جواز الفصل بين ضمير
الثان والجملة بتمييز الضمير
او بجملة مفرقة ومن
الظاهر ان مراد الشارح
لوقيل ويتقدم ضمير فائب
من ضمير ان يقال قبل الجملة
لانهم منه ان الغرض
بالافادة لزوم التقدم
بدون سبق المرجع وهذا
يكون على وجهين احدهما
ان يكون قبل المفرد
وثانيها ان يكون قبل
الجملة وعلى كلا التقديرين
يحصل التأخر هناك
وهو اما الجملة فقامها او
شيء من اجزائها ولما
كان المطلب هو الثاني اعني
كونه قبل الجملة اتى بهذا
التركيب واذا مررت
ذلك فساد قول القائل
اخرجه عن مقتضاه وجعله
لمجرد ان لا يسبق عليه
المرجع فانه قدس سره
قد اعتبر مقتضى التقدم
وانما قال كذا ابرازا
لكون عدم سبق لازما
واظهارا لكونه مرادا
في المقام ومررت ايضا ان
قوله اخرج التركيب من
مقتضاه مما لا حاصل له جدا

وان قوله التقييد لاخراج
المفهوم من الامة خارج
لامقال ذلك واحترازها
مقتدين كذا ذكرنا ان
كلام الشارح مما لا غبار
عليه واما ما ذكره القائل
وحكم بعدم بعمه فما
لا يلتفت اليه قوله اي
قبل هذا الجنس من
الكلام بمناء القنوي
اي ما هو اعم من المفرد
والكلام والا فهو يتقدم
نفس الكلام لانواعه ثم
اهل ان الحامل على ذلك
التفسير التكرير الجلة في
التركيب فان الظمنة ان
ليس المراد واحدا والا
لوجب الاشعار لحد
الاول على الجنس والثانية
على الخمسة ومنه ولعل الاولى
ما ذكره الهندي من ان
المس وضع المظهر موضع
المفهر لزيادة التمكن في
الفهم لان هود ضمير
السان الى الجلة خلاف ما
عليه شان الضمير فكان
من مظان التقرير قوله فانه
لادخل في التسمية في هذا
الحكم قيل لا يقتضي
الدخول في القاعدة ان
يكون له دخل فيها وعليه
لثبوتها بل يكفي ان يكون
لتقييد ضمير الغائب وتعيينه
وانت خبير بان هذا الامر
حاصل في صورة الاعتراض
فالقول بدخوله في القاعدة
لذلك هم قوله وايضا يلزم
استدراك قوله الخ قبل فيه
بحث لانه قاعدة اخرى
مقبنة لوجوب تفسيره بهذا

ليس على الملاقاة بل بشرط كونه ثلاثيا قيذا لا انقلاب المذكور بقوله (وهو ثلاثي) وفسره
الشارح بقوله (اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي) للاشارة الى كون الواو والحاء والياء الى ان الجلة
حالية من الضمير المجزوء في الفه الراجع الى الاسم المقصور اي حال كون ذلك المقصور ثلاثيا
ولما كان الثلاثي يطلق على الثلاثي المجزوء وعلى الثلاثي الاعم من المجزوء ومن المزيد فيه ففسره
بقوله (اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا) يعني ان المراد به هنا هو الثلاثي المجزوء المقابل
لرابعي والخماسي لا الثلاثي الاعم وقوله من في (من الرابعي) بيانية لما في قوله غير ما يعني ان
المراد بما فيه هو الرابعي اي المجزوء (الثلاثي المزيدي) وهو شامل للرابعي المزيد على الثلاثي
والخماسي والسداسي المزيدين عليه ما وقوله (قلت) جملة جزائية يعني ان كانت حال المقصور
كذا ذكر فحكمه اذا اريد ان يثنى ان قلب (الفه) (واو) امكن الحاق الف التثنية واما قلبت واو
(اعتبارا) اي للنظر (للاصل) الذي هو اصله (حقيقة) اي في الحقيقة (او حكما) اي او في الحكم
كما سر وفي نسخة لا اعتبار الاصل باظهار الانلام في مثله يستقيم عطف قوله (وخفة الثلاثي) بالجذر
عطف على قوله لا اعتبار واما على النسخة التي ليس فيها اللام فيحتل ان يكون بالنصب على انه
معطوف على قوله اعتبار او ان يكون مجزوءا معطوفا على قوله للاصل يعني انقلاب الفه واو
لنظر الى اصله الذي هو الواو مقطوعا او موهوما واختصاص ذلك الحكم بالثلاثي لكون الثلاثي
اخفيا بالنسبة الى ما فوقه من الرابعي فصاعدا وهذا التخفيف ملابس (بخلاف ما) اي بخلاف
المقصور الذي هو (فوقه) اي فوق الثلاثي في ان يكون اكثر حرروفا (حيث لا يرد) اي لانه
لا يرد الواو ولا ينقلب الالف (فيه) اليه لانه لو لم يرد الالف الى اصله اجتمعت الالفان فوجب
حذف احدهما فيلتبس بالمفرد ولا يقال يفرق بينهما بنون التثنية لانا نقول حال الاضافة نسقط
النون ايضا (المكان الثقل) اي لم تكن الثقل ونبوتها فيما كان زائدا عليه لكونها اكثر حرروفا
وقوله (والا) عطف على قوله ان كان (اي وان لم يكن) ذلك المقصور (كذلك) اي كما ذكر
وذلك (بان كان الفه) اي كونه مخالفا بطريق كون الف ذلك المقصور (منقلبة عن ياء) وذلك
الاتقلاب اما بان يكون اصلها ياء (حقيقة كرجان في رحي) لان الف اثني في آخر كلمة رحي
منقلبة عن ياء في الحقيقة ومعلوم الاصل (او) لا يكون اصلها ياء لاني الحقيقة بل يكون اصلها ياء
(حكما) اي في الحكم (بان كان) يعني ان يكون المقصور يائيا في الحكم انما هو بسبب كون المقصور
(مجهول الاصل) اي لم يعرف له اصل من الواو والياء وذلك في المتكسر الاصل كخسبا بمعنى
فرد (او عديمه) اي او كان سبب كونه حكما كون اصله معدوما وذلك بان لا تكون
منقلبة عن واو او ياء بل هي اصلية كمتى وعلى والي من الحروف الجارة فان الالف
في الاسماء الطريقة البناء اصل كذا في الرضى وقوله (وقداميل) جملة حالية من
قوله مجهول الاصل اي ان كان مجهول الاصل او عديم الاصل حال كونه مالا وقوله
(كثيان) مثال لما هو معدوم الاصل مما لا وهو بفتح الميم والتاء بعدها ياء مفتوحة
وبعد الياء الفاي وتقول متيان قلب الف مفردة ياء (في متى) اي في ثنية متى فانه معدوم

الجملة دون آخر من
تغير او حرف تفسير
فلم اعلم انه يجوز ذكر
التغير من غير سبق
صريح اذا تبين المرجع
من غير حاجة الى تفسير
ويصح ان يكون نسب
الشان منه باعتبار انه
راجع الى الشان او القصة
لتبين في المقام فيكون ما
بده خبرا صريحا لا غير
التغير وانبات انه يرجع
الى الشان المتعين في المقام
وذكر على الابهام فسر
دونه خرط القادر وكلاما
باطل اما الاول فلضرورة
ان التغير المتقدم على
الجملة المشروط بكونه
ضمير شان الجملة او قصتها
لا يحتمل ان يكون مفسرا
اي شئ سوى هذه الجملة
لانه ضمير هذه الجملة فلا
يكون له مفسر غيرها
فيكون قوله مفسر بالجملة
بده مستدركا لامالة
فيجب ان لا يكون
بيان التسمية داخلا في
القاعدة واما الثاني فلما
ذكر المص وغيره من
ان هذا التغير على
خلاف باب الضمائر واما
وشموه لترض التنظيم
في القصة لان ذكر
الشيء مبها ثم تفسيره
اوقع من نفس من
ذكر مفسرا من اول
الاصح قد روا لذلك
الحديث المهود في القصة
ثم اخبروه لهذا الغرض
وجعلوه قابلا لانه النائب

الاصل وقد اقبل في قراءة متواترة واليه اشار بقوله (حيث جاء متى محالا) اي وقد جاء مفردة
الذي هو اسم متى بالامالة واما الى وعلى من الحروف الجارة وان كانتا مكتوبتين بالياء لكن
لم يرد فيهما الامالة ولم تكونا مثل متى وقوله (او كان) عطف على قوله بان كان يعني ان
الداخل في الحكم الذي بينه بقوله والا هو ما كان الفه مقلوبة عن ياء حقيقة او حكما او المفرد
الذي كان مبنا (على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالف الاعلى والمصطفى)
فان الفهها اصلية لان كلمة الى على اسم تفضيل مبني على اربعة احرف و آخره الف وكذا
كلمة المصطفى اسم مفعول مبني على الالف ولكن الفهها ليست بمقلوبة عن ياء فان الاعلى
من الملو والمصطفى من الصفوة وهما واويان (او زائدة) سواء كانت الالف التي في آخر
هذا الرباعي زائدة (كحلي) فانه الفه حرف التأنيث وليست من الكلمة وقوله (فبالياء) جملة
جزئية لقوله والا والتقدير (اي قاله مقلوبة بالياء) يعني ان كانت حال المفرد المقصور
كذلك فيقلب الفه في التثنية بالياء فيقال رحيان ومتيان واعليان ومصطفيان وقوله (اعتبارا
للاصل) بيان لوجه انقلابه بالياء في النوعين وعلة لقوله قاله مقلوبة وقوله (فيما اصله
الياء حقيقة او حكما) متعلق بقوله اعتبارا يعني ان وجه الانقلاب في المفرد الذي كان اصل
الفه ياء حقيقة او حكما هو الاعتبار بالاصل والرجوع اليه وقوله (وتخفيفا) عطف على
قوله اعتبارا اي وجه الانقلاب (فيما زاد على ثلاثة احرف) هو التخفيف كما عرفت ولما
فرغ من حكم الممدود اذا اريد تثنيته فقال (و) (الاسم) (الممدود) وانما وسط الشارح
لفظ الاسم بين المعطوف وبين الحرف العاطف للإشارة الى انه معطوف على قوله فالمقصود
واعلم ان الهمزة التي في الاسم الممدود اما اصلية واما التأنيث واما ليست كذلك فشرع في بيان
حكم الاول بقوله (ان كانت همزة اصلية) ثم فسر الشارح الهمزة اصلية بقوله (اي
غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة) يعني المراد بالاصلية هي الهمزة التي ليست بزائدة
ولا منقلبة عن همزة اصلية ولا عن همزة زائدة (ثبت) اي ان كانت همزة اصلية ثبتت
تلك الهمزة على طريق الوجوب (في الاشهر) يعني بخلاف ما حكاه ابو علي عن بعض
العرب كما سيذكره وقوله (لا صالتها) متعلق بقوله ثبتت يعني ان وجه ثبوت الهمزة
كولها اصلية ومثاله (كقراء) اي مثل لفظ القراء (بضم القاف وتشديد الراء) وهذا
اللفظ اما موضوع (لجيد القراءة) اي لمن حسن تجديد القرآن (او) موضوع (للمتسك)
اي لمن اتبع وعلى كلا الوضعين انه مأخوذ (من قرأ اذا تفك) يعني انه يقال قرأ فلان
اذا تعبد بقرأة القرآن فتكون الكلمة مهموزة اللام فالهمزة من جوهر الكلمة وقال المعاصم
ان هذا سهو وفي القاموس القراء ككتمان الحسن القراءة وجمعه قراؤن لا يكسر وكرمان
النائب المتعبد كالقاري والمتقري وجمعه قراؤن وقواي انتهى وعلى كلامي التقديرين
ليست همزة زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة فتكون اصلية واذا اريد ان يثبت
فيقال قرآن ثم اراد ان يبين غير ما هو الاشهر فقال (وحكي ابو علي) يعني السيرافي (عن بعض

(العرب قلبها) أي قلب الهزمة الأصلية في ثنية (واو أو نحو قرأوا) وهذا خلاف الأشهر
 وإن كان مشهورا في نفسه ثم شرع في بيان الحكم الثاني بقوله (وإن كانت) (الهزمة)
 (للتأنيث) ثم فسر الشارح بقوله (أي متقلبة عن الف التأنيث) للإشارة إلى أن قوله
 للتأنيث خبر لكانت وإلى أن معنى كون الهزمة للتأنيث أنها متقلبة عن الف التأنيث
 لأن الهزمة ليست بموضوعة للتأنيث بل هي متقلبة عن الحرف الذي للتأنيث وهو
 الالف (حكماء) يعني مؤنث أحر (فإن أصلها) أي أصل كلمة حراء (كان) أي ذلك
 الأصل (حراء بالفتحة) ثم فصل الالفين بقوله (أحديهما للمد في الصوت) يعني أن كلا الالفين
 ليسا للتأنيث بل الالف الذي بعد الراء ليس بدال لشيء بل مجرد رفع الصوت ومدّه
 (والثانية) أي الالف الثانية موضوعة (للتأنيث فقلبت) الالف (الثانية) التي
 للتأنيث (هزمة) لالتزوم اجتماع الساكنين أولفيرة بل (لوقوعها) أي لوقوع تلك
 الالف (طرفا) أي في آخر الكلمة حال كونها (بعد الف زائدة) وهي الالف الأولى كما
 أن الواو والياء إذا وقعتا بعد الالف الزائدة قلبتا هزمة فكذا الالف إذا وقعت بعد الالف
 الزائدة قلبت هزمة وقوله (قلب واو) جملة جزائية لقوله أن كانت للتأنيث يعني أن الاسم
 الممدود إن كانت هزمة للتأنيث قلبت تلك الهزمة في ثنية واو وعلى طريق الإيجاب (فيقال)
 في ثنية حراء (حراء وإن) وإنما قلبت واو ولم تجعل ثابتة كما في الأصلية ولم يجز فيها
 الأمران كما ينبغي (لأن الهزمة) مطلقا (حرف ثقيل) لكونها من أقصى الحلق الذي
 يخرج بعده ولكونها من الحروف الشديدة ولذا تبدل في الأكثر وتسهل ويمد الحرف الذي
 قبلها إن كان حرف مد ويسكن إن لم يكن كذلك وقوله (من جنس الالف) أما حال من الضمير
 الذي في لفظ ثقيل أو خبر بعد خبر يعني أنها حرف ثقيل حال كون ذلك الحرف من جنس
 الف أو حرف ثقيل كائن من جنس الالف ومعنى كونها من جنس الالف أن الهزمة أما
 الف متحرك أو الف ساكن وبدل على الأول أن الالف إذا تحرك يصير هزمة كأي حراء
 وإنما اختار ذلك لأن مجرد كونها حرفا ثقيل لا يوجب ذلك القلب فإن قوله (فيبنى أن لا تقع
 بين الالفين) مفرع عليه يعني إذا كانت الهزمة كذلك فيجب أن لا تقع تلك الهزمة بين
 الالفين أحديهما الالف الممدودة والثانية الف الثنية ولما توجه عليه أن حال الهزمة الأصلية
 كذلك فلم يثبت تلك وقلبت هذه فاراد أن يشير إلى علة تقتضي القلب هنا فقال (مع أنها)
 أي مع أن هزمة التأنيث (غير أصلية) فإن علة الثبوت هي كونها أصلية فلما انعدمت علة الثبوت
 تميت علة الانقلاب وقوله (والواو أقرب) جملة حالية وإشارة إلى علة وجوب الانقلاب
 إلى الواو يعني والحال أن الواو أقرب (إلى الهزمة من الياء لثقلها) أي لثقل الواو بالنسبة
 إلى الياء فانسبت الواو الهزمة واشتركتها في الثقل بخلاف الياء فانها أخف بالنسبة إلى الواو
 وهذا بيان لعلها انقلابا عن الواو دون الياء وقوله (ولهذا قلبت) تأكيد لأقربية (الواو)
 إلى (الهزمة) يعني كون الواو أقرب إلى الهزمة من الياء يعني إذا وقعت في أول الكلمة

على التحقيق وسواء
 النحويون ضمير الشأن
 والتمسكة لانه في التحقيق
 اضمار لما ضافوه إلى ما
 هو ضمير له كيقول في زيد
 ضربت الهاء ضمير لانها
 المراد بالاضمار فلا يستقيم
 ضمير ما لايها هذا كلامهم
 وإذا كان شأن ضمير الشأن
 ما ذكر كيف يتصور جملة
 كذلك واعتباره بحيث
 يخالف موضوعة قوله فعل
 هذا لو لم يحصل التقدم على ما
 ذكرنا انتهى القاعدة
 بقولنا الشأن هو زيد قائم
 قيل لا رأى أن توجيهه
 السابق لقوله يتقدم به
 أبده يتوقف تمام القاعدة
 عليه إذا لاء لا تنقض
 بهذا القول وجه
 الانتقاض أنه لا يجب
 تفسير هذا الضمير
 بالجملة بل يصح بالمفرد بأن
 يقال الشأن هو زيد
 ولا يخفى أن هذا التركيب
 مصنوع مستغنى عنه بمجرد
 هو زيد قائم فلا مبالاة
 بانتقاض القاعدة وليس
 الأمر كذلك وإنما يقول
 لم يفسر قوله ويتقدم بكون
 التقدم على المرجع أو بأن
 يقال أي يتقدم ذلك الضمير
 على ما يتقدم عليه من غير
 سبق مرجع لصديق
 المذكور في الكتاب على
 ضمير سبق مرجعه كما
 يظهر من المثال وقوله وإذا
 كان متصلا يكون مستترا

وبارز اليل فالاول عدم
الفصل بين هذا التفصيل
والتصل باللفظ وكان
القائل لم يدرك ان ليس
البروز والاستتار من
اقسامه الاولية بخلاف
الاختصاص قوله فان كان
عاطله ممنويا قيل لم يأت
بحق التفصيل وحقه ان
يقال ان كان ممنويا او
حرفا وهو مرفوع كان
منفصلا والا فان كان
مرفوعا يكون مستترا
والا فبارز او انت خبير
بان صداد المس ما قاله
الشارح قدس سره فانه
قال فيكون متصلا
ومنفصلا ونستتر او بارزا
على حسب النوازل
واعتبر فيه قياس باب
الضمير فاذا وقع مبتدأ
وجب ان يكون مرفوعا
منفصلا واذا وقع فاعلا
وجب ان يكون مستترا
لانه ضمير مفرد ظاهري
لي لعل فلا يكون الا
مستترا واذا وقع منصوبا
فلا بد ان يكون بارزا الا
يستتر المنصوب ثم قال
الرضي ويكون منفصلا
اذا كان مبتدأ واسم
ماله منطور فيه قوله
مع ان المفتوحة اقوى شيئا
بالفعل من المكسورة قيل
فيه بحث لان ان المفتوحة
كسرة وان المكسورة
كفرو ليس مما يثبت اليه
اجماعهم على ان المفتوحة
لاقوى شيئا بالقل من

مضمومة قلبت الواو اليها (في مثل اقلت) من الافعال (و) في مثل (اجوه) من الاسماء
والمراد من امثالهما ان تكون الواو مضمومة في اول الكلمة فان اصل الاول وقت وهو
ماض مجهول من التوقيت وهو مثال واوى واصل الثاني وجوه جمع الوجه ولكن
الاغلب في الاول الهمزة وفي الثاني الواو ولما اختار المصنف مذهب الجمهور وهو قلب
الهمزة للتأنيث واوا وجوبا وفيه مذهبان آخران من غير الجمهور اراد الشارح ان بينهما
فقال (وربما صححت) يعني ان عند البعض ثبتت تلك الهمزة كاتبت في الاصلية (ف قيل)
في ندية حراء (حرا آن) باثبات الهمزة بين الفين (وحكى المبرد عن المازني قلبها) اي قلب
الهمزة التي للتأنيث (يا نحو حرايان والاعراف) اي المسلك الاعرف (قلها) اي قلب
الهمزة (واوا) ولذا اختار المصنف وقوله (والا) معطوف اما على القريب وهي جملة وان
كانت للتأنيث او على البعيد وهي جملة وان كانت اصلية وتفسيره بقوله (اي وان لم تكن
الهمزة اصلية ولا للتأنيث) للاشارة الى ان الاسمكة من حرف الشرط ومن الحروف القائمة
مقام الجملة الفعلية وذلك (بان تكون) اي بسبب ان تكون الهمزة (للاخلاق كملباء) بكسر
العين المهملة وبسكون اللام وبالباء الموحدة غضب المتق كذا في الصحاح من علب فاذا لم تكن
الهمزة اصلية لكونه من علب ولم تكن للتأنيث لكونه مذكرا لكونه اسم العصب ولم تكن
منقلبة عن واوا وياه (فان همزة) اي همزة لفظ علباء (للاخلاق) اي الخلق (قرطاس) اي
بوزن مثل قرطاس (او) عدم كونها اصلية ولا للتأنيث بان تكون الهمزة منقلبة عن واو
اوايه اصلية ككساء) هذا مثال لكون اصلها واوا (ورداء) وهذا مثال لكون اصلها ياء
كما قال (فان اصلهما كساو) وهو من الكسوة (ورداء) وهو من الردية وقال في المتوسط
واعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا وفي حكمه ليشمل ما فيه همزة زائدة للاخلاق نحو حرايا
تقول حرايان لكونها في حكم الهمزة الاصلية والمخذوف المعجز نحو اخ واب ير دالي
الاصل نحو اخوان وابوان وفي نحو يدودم وجهان انتهى وقوله (فالوجهان) مبتدأ
وقسره الشارح بقوله (المذكوران) للاشارة الى ان الالف واللام فيه للمهاد خارجي
وخبر ذلك المبتدأ مخذوف وهو (جاثران) والجملة جزائية ثم فسر الشارح ذينك الوجهين
بقوله (احدهما) اي احدهما الوجهين الذين جازاهما هو (ثبوت الهمزة) وقوله (وقاؤها)
عطف تفسير للاشارة الى ان معنى الثبوت ههنا هو البقاء والا فلا يثبت الثبوت البقاء
لان الكسوة قد ثبتت ولا يثبت (لان الهمزة في الصورة الاولى) اي في مثل علباء التي همزة
للاخلاق (منقلبة عن واوا وياه) وقوله (ملاحظة) بالجر على انه صفة لكل واحد من الواو
والياء وقوله (بالاصل) متعلق بملاحظة يعني ان الهمزة في الصورة الاولى كان اصلها واوا
اوايه زيدت للاخلاق بالاصل كسين قرطاس (وفي الاخرى) اي وفي الصورة الاخرى
(عن اصلية) اي منقلبة عن واوا وياه اصلية (فشابهت) تلك الهمزة حيث (همزة قراء)
في كونها اصلية من حيث ان احدهما منقلبة عن حرف اصلي والاخرى ملحقة بحرف اصلي

(ثبتت) تلك الهمزة (في صورتين) أي في صورة الالحاق وفي صورة الانقلاب عن الواو
 أو الياء الأصلية (كقافي قراء) أي كآبفت في لفظ قراء (وقائهما) أي ثاني الوجهين الجائزين
 هو (قلب الهمزة واو) فيقال علياواون وكساواون ورداواون (لأن عين الهمزة في صورتين
 ليست بأصلية) أي ليست كهمزة قراء (فشابهت) تلك الهمزة في كونها غير أصلية (همزة
 حمراء) وإذا كانت كذلك (فأقبلت) على صيغة المجهول يعني إذا كانت حال الهمزة كذلك
 فقلب الانقلاب (مثلها) أي مثل همزة حمراء (واوا) ثم أراد الشارح أن ينقل ما في بعض
 الشرواح من الخالفة لهذه القاعدة فقال (وفي الترجمة الشريفة) وهو اسم كتاب يعني أنه
 وقع فيه هذا الكلام وهو (أن اللازم من هذه العبارة) وهي عبارة المص حيث قال والا
 فالوجهان حيث عرف الوجهان بالالف واللام والظاهر أنه إشارة إلى الوجهين المذكورين
 فيما قبل فيلزم منه (أنه لا يجوز أن يقال في رداء) أي في المهموز الذي أصل همزته ياء لا يجوز في
 تميم (الأحد الوجهين) أما (ردا أن بالهمزة واو رداواون بالواو) ثم قال (لكن المشهور) يعني
 لكن هذا اللازم من عبارة المص هو اختلاف ما شتر بين النحاة لأن المشهور عندهم في مثله أن
 التثنية فيما إذا كانت همزة منقلبة عن ياء مثل رداء يجوز أن يقال فيه (رداين بالياء) أي بالياء
 التثنية ثم قال فإذا كان هذا اللازم من كلامه مخالفا لما هو المشهور (فكان ينبغي أن يقول المص
 والأوجهان بغير لام المهد) يعني أن بغير بكرة (ليكون) أي ليكون لفظ الوجهان (عبارة)
 عن وجهين غير مذكورين فيما قبل فإنه إذا كان نكرة يكون المفهوم منه أنه وجهان من الوجوه
 فيشمل الوجهين السابقين والجهين الآخرين وهما قوله (عن اثبات الهمزة) وهو أحد
 الوجهين (وردها إلى الأصل) أي وعن رد الهمزة إلى الأصل وهو الوجه وقوله
 (لا إشارة) بالنصب عطف على قوله عبارة يعني ليكون الوجهان عبارة عن اثبات الهمزة وعن
 ردها إلى الأصل من الواو والياء وأن يكون لفظ الوجهين إشارة (إلى الوجهين المذكورين)
 وهما اثبات الهمزة وقابها واوا (كهاو) أي تبيين الوجهين المذكورين (المتبادر من اللام)
 في كلام المصنف فإنه للمهد الجارح منها فكونه للمهد هو الذي يتبادر للذهن وإن كان غير
 المتبادر احتمال حمله على المهد الذي هنا انتهى نقل الشارح الملاءة كلام صاحب الترجمة
 اعتراضه على المصنف فورد الاعتراض إيراد لفظ الوجهان باللام ثم قال الشارح العلامة
 بعد نقله كلام صاحب الترجمة (الكنافة تصفحنا) أي تبييننا وهذا منع قوله لكن المشهور يعني
 لأن لم أن اللازم من كلام المص هو خلاف المشهور لأن دعوى الشهرة تحكم لا نقاد تبييننا
 كتب التفتاة كالفصل والمتاح والباب فا وجدنا فيها) أي في تلك الكتب (أثرا) أي دلالة
 خفية فضلا عن الدلالة القوية الظاهرة (عما) أن من الآثار التي (حكم) على صيغة المعلوم
 أي حكم صاحب هذه الترجمة (بإشتراره) حيث قال لكن المشهور وقوله (غير ما وقع)
 بالنصب صفة لقوله أثار يعني فوجدنا أثرا غير الآثار التي وقع (في شرح الرضي) وقوله
 (من أنه) بيان لما أي الواقع الذي وجدنا في كلام الرضي هو أنه (قد قلب المبدلة من أصل)

(وقوله)

المكسورة لفظا ومعنى أما
 لفظا فلأنها مثل شدمد
 وعلى انفظان بأن اتيناوا
 معنى فدلالتها على معنى
 زائد على التأكيده كالفعل
 والمكسورة لا تدل إلا على
 التأكيده وهو معنى الزوائد
 وكان مراد القائل أن جهة
 كونها أقوى كونه على زنة
 مد وهذا ليس بتام لأن أن
 أيضا على وزن فريكسر
 الفاء وانت غير عافية على
 أنه يمكن لكونها أقوى
 تحقق الاشبهة من جهة
 المعنى قوله وهو ذاي
 أسماء الإشارة ذحال
 كونها قبل فيه أن ذال ليس
 خبرا بل الخبر المصنوع
 فليس ذا فاعلا فنسبة
 حتى يصح جملة ذحال
 بل الفاعل هو المصنوع
 من حيث المصنوع ولولا
 هذه التقضية لكان
 لتوجيه القضية والجواب
 أن الخبر المصنوع هو
 المصنوع لكن لا يلزم من
 ذلك عدم صحة الحالية لأنه
 بين الهيئة الفاعلية باعتبار
 أنه اسم الإشارة لا باعتبار
 أنه أسماء الإشارة قوله
 أن هذان السحاران
 على أحد الوجوه نقل
 عنه أن ثاني الوجوه
 كون أن بمعنى ثم وهذا
 أن مبتدأ وساحر أن
 خبره وثالثها حذف ضمير
 الشأن أي أنه هذان
 لساحران واعتراض على
 الثاني بأن لام الابتداء

وقوله قلب انما ينبي عن ضعف هذا الوجه لاعن قوته وشهرته كإزعمه صاحب الترجمة
يعني انه اذا اريد ثنية مافي آخره همزة ليست باصلية بل مبدلة من اصل آخر سواء كان ذلك
الاصل واوا او ياء قد قلب تلك المبدلة (ياء) وهذا نهاية كلام الرضى ثم قال الش (وهذا) اى
قوله المبدلة من اصل (اعم من ان يكون هذا الاصل واوا) نحو كساء (اوياء) نحو رداء فيكون
الحاصل من المذاهب ثلاثة اوجه الاول الاثبات والثاني قلبها واوا-سواء كان اصلها واوا
اوياء وهما الوجهان اللذان ذكرهما المصنف والوجه الثالث وهو الذى ذكره الشيخ الرضى
بقوله وقد قلب وادعى صاحب الترجمة شهرته وهو انه ان كان اصلها واو قلب اليه فقط
وان كان ياء قلب ياء كما قلب واوا اكتفى الش بالنقل عن كلام الرضى واما الحثى المصام
عصمه الله عن الاثبات فقد نقل عبارة كل من الفصل وغيره حيث قال كتب يعنى الش فى الحاشية
فعبارة الفصل هذا ومافي آخره همزة لا يخلو ما ان يسبقها الالف او لا فالتى سبقها الالف
على اربعة اضرب كقراء ومنقلبة عن حرف اصى كراء وكساء او زائدة فى حكم الاصل
ككلاء ومنقلبة عن الف تأيت كحمراء فى هذا الاخير قلب واوا لا غير كحمراء وان والقياس
فى البواقي ان لا قلب وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا واما الممدودة فاذا كانت
للتأيت قلبت همزتها واوا والام قلبت سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف
اصل ككساء او عن جار مجرى الصحيح وهو ان تكون للالحاق ككلاء وقد رخص فى القلب
وعبارة الباب توافق مافي المتن هذا كلامه فى الحاشية اقول ولعل الشارح اختار عبارة
الرضى لكونها بسيطة قد الداخلة على المضارع حيث قال وقد قلب وهو اكثر فى افادة
الضعف واما عبارة غيره فقد الداخلة على الماضى فلا تعيد التقليل والله اعلم ثم شرع
المصنف فى بيان مسألة اخرى من مسائل المتن فقال (ويحذف نونه) (اى نون التثنية)
(للاضافة) وقد فسره الشارح بقوله (اى لاجل الاضافة) للاشارة الى ان اللام فيه اللام
الاجلية فانه مفعول له ليحذف لان اللام فيه للتوقيت بان يكون مفهوم مالا فيه كافى للمعرب ثم
بين علة حذفها باضافة الى آخر فقال (اذ النون) اى لان نون التثنية وقوله (لقيامها مقام
التنوين) متعلق بقوله (توجب تمام الكلمة) وجلة توجب خبر لقوله اذ النون وقوله
(واقطاعها) بالنصب اى اقطاع الكلمة وهو عطف تفسير لتمام وقوله (والاضافة) بالرفع
عطف على النون وقوله (توجب الاتصال) عطف على توجب وقوله (والامتزاج) عطف
تفسير للاتصال ايضا يعنى ان بين وجود النون وبين الاضافة منافاة لان النون تقتضى
الاقطاع والاضافة تقتضى الاتصال واذا حصل بين اللازمين منافاة حصل بين الملزومين
كذلك (فيتأنيان) اى فيتأني النون والاضافة ولما كان القياس فى تنافى الاسماء التى آخرها
تاء التأنيث ان لا تحذف تلك التاء وقد وقع بعض التثنية على خلاف ذلك القياس وبقي باقيا
على القياس اراد المصنف ان يذكر ما وقع على خلافه فقال (وحذف تاء التأنيث) ولما احتمل
ان يكون هذا الحذف موقفا للقياس ومخالف لاهل وصفه الشارح بقوله (التى قياها) ان لا تحذف

لا يدخل على خبر المبتدأ
وعلى الثالث بان حذف
ضمير الشاذ ضعيف قوله
وته وذه بقلب الالف
والياء اى الالف من تاء
والياء من ذى فالأظهر
والياء هكذا قيل وهو
سهو ظاهر لان الكلام
ليس فى الهاميل فى ته وذه
فلا يصح الانفصال قوله
ولا يثنى من افاته ليل اى
لا يوجد على صورة المتن
والا فلا ثنية فى المعنى
بل اللفظ بتمامه موضوع
لمبين ولو كان مثنى لم
يكن فى مفهومه تعيين
لان المعرفة لاثنى الا بعد
التشكيك وقساده اظهر
من ان يثنى قوله ولا يمد
ان يجعل ذلك اشارة الى
كلمة ذلك قبل يمد ان كلمة
ذلك هناك مشار اليه
متوسط يستغنى ذاك
وكأنه غفل عن شروع
احتمال كل من هذه
الكلمات الثلث مقام
الاخرين نعم يبيده
الاجام المنال لمقام البيان
قوله ولا يصبر جزأنا
ان كان يتم من الافعال
الناقصة قيل فى ضمير
الكلام على القولين فى
الاضال الناقصة القول
الثانى انه لا حصر لها
والاول انه مضمرة فيما
ضبط وما عداها مما التزم
بعد مرفوعه منصوب
افعال تامة لا تنفك
من الاحوال فالنصوبات

عن آخر المتى كشجرتان وتمران) ليكون اشارة الى ان حذفها (في خصيان واليان) (على خلاف القياس) يعني ان تاء التأنيث حذفت في هذين اللفظين على خلاف القياس لان القياس فيهما خصيتان واليتان بالتاء قبل الالف التثنية لكن لا وجوب ايل (مع جواز اثباتها) اى اثبات تلك التاء (فيهما) اى في هذين اللفظين (على القياس اتفاقا) اى اتفقوا في جواز اثبات اتفاقا ثم بين الشارح نكتة لتخصيص العدول عن القياس بهذين اللفظين فقال (ووجه حذفها) اى حذف التاء (فيهما) اى في هذين اللفظين دون غيرها (ان كل واحدة من الخصيين والالين) وان كانا اثنين لفظا ومعنى بان يكون كل منهما عبارة عن العضوين المخصوصين لكنهما لما اشتدا اتصالهما بالآخرى اى اتصال كل واحدة من مفرد الخصيين والالين بالمفرد الآخرى من كل واحدة منهما يعني ان الخصية متصلة بالخصية الاخرى والالية متصلة بالالية الاخرى (بحيث) اى اتصالا ملائما بحيث (لا يمكن الانتفاع بها) اى بكل واحدة من الخصية والالية (بدونها) اى بدون الخصية الاخرى والالية الاخرى وقوله (صارنا) جواب لما معنى لما اشتدا اتصالهما صارنا اى صارت كل واحدة من اللفظين المذكورين (بمثلة) اى في منزلة (مفرد) واذا كانتا مع كونهما متين في منزلة مفرد يكون آخرهما النون وتاء التأنيث تدخل في الاخر واللازم منه ان يقول خصينة والينة ولما لم تقع التاء في الاخر على مقتضى هذا اللازم تبين وقوعها قبل الالف اثبتة وهذا خلاف القياس لانه قد صرفت التاء في المفرد تقع في آخره وكذا فيا هو بمثلة وهما مفرد وقع في وسط الكلمة اى في حشوها (وتاء التأنيث لا تقع في حشوه) اى في حشوها وبمثلة المفرد ثم نقل الشارح وجها آخر في حذفها منها فقال (وقيل) ان اصل الاختلاف هنا ليس على القياس وعلى عدول عنه بل هو مبنى على اختلاف اللغة في مفرد هاتين الكلمتين فان فيهما الفين احديهما خصية والية بالتاء وهو الاكثر فيكون تثنيتهما خصيتان واليتان بالتاء وتأتيهما (خصى والى) بغير تاء وهما (مستعملان) وهما لفتان في خصية والية وان كانتا اى ولو كانت هاتان اللفتان (اقل استعمالا منهما) اى من اللفتين اللتين بالتاء فيجئ تكون تثنيتهما على مقتضى اللتين خصيان واليان بغير التاء فهما فيكون الحذف مبنيا على اللغة القليلة والتاء مبنيا على اللغة الكثير وهذا مراد هذا القائل ولكن ضعفه الشارح اعتمادا على ما هو الظاهر المتبادر من كلام المص حيث قال وقد حذفت ولم يقل وقد يحذف والمتبادر من دخول قد على الماضي ان تكون للتحقيق وهذا يشعر بان الحذف هو الاكثر وما فهم من قول هذا القائل مشعر بقلته وبينهما منافاة ثم اراد الشارح ان يبين نكتة فيما بين المستثنين من تغير العبارة حيث قال في المسئلة الاولى وقد يحذف بصيغة المضارع وفي المسئلة الثانية وقد حذفت بصيغة الماضي فقال (ولما كان حذف النون) اى نون التثنية في حال الاضافة (قاعدة مستمرة) فيما بين اللغات (اى) اى اى المصنف (في بيانه) اى في بيان حذف النون (بالفعل المضارع المفيد) اى الذى يفيد (للاستمرار) وهو المطلوب ههنا وهذا (بخلاف حذف تاء التأنيث) في الكلمتين (اذ ليس له) اى لانه ليس لتلك الحذف

(قاعدة)

بمدها حوال وقد ساهو
الراجع في البيان الا انه
جعل المنسوب هنا تميزا
ولا يبعد ولو جملة حالا
لكان اوفق بما تقرر في
عمله وجعل بمذكوره
فلا ناقصا بمعنى صار
وهو غير ظ والظ انه
بمعنى كان وجعل الجزء
الثام بمعنى الجزء الاول
واراد بالتأنيث جزء
الجزء وهذا انما يتم لو
كان البندأ والخبر
والمفعول مجموع الصلة
والموصول وليس كذلك
بل هو الموصول والصلة
تفسيره ولا يصيب له من
اخراب الموصول فبني
قوله الاصلة الامتارنا
بها لا الا ما عودا معها
وهي هذا يبنى ان
يسلك في بيانه ما اشتهر
في امثال لا يتم الدليل
لا يتم البيان من ان البيان
تمام بدون التمام والتركيب
كناية من في البيان
والدليل فالمتى هنا
مالا يكون جزا الامع
صك ولا يخفى من الفطن
المصنف ان الحق بيد
الشارح فان كونه جزا
تميزا اسد والنسب
وليس يتم من المترجم بده
ذكر المنسوب حتى
يكون جملة حالا اوفق بما
تقرر في عمله ولو قال اى
لا يكون جزءا تاما لكان
عين ما ذكره في العادة
المتى الاول فيلزم الالتباس
ح من جهة اللفظ فاختر
صبر ليتفع الحال في ادى

(قاعدة) فضلا عن المستمرة (بل وقيم) ذلك الحذف (على خلاف القياس في مادة مخصوصة)
وهي مادة الحصة والالية (فهذا) أي فلو وقع هذا الحذف على خلاف القياس (أي) أي
المصنف (في بيانه) أي في بيان هذا الحذف (بالفعل الماضي) ليكون دالا على عدم الاستمرار
ولما فرغ المصنف من تعريف التثنية واحوالها شرع في بيان تعريف الجمع واحواله فقال
(الجموع) أي تعريف الاسم الذي يقال له الجموع (مادل) ولما كان في الجموع اعتباران
احدهما مجموع حروف مفردة مع الزائد التي تلحقه وتأتيها بحروف مفردة فبالاعتبار
الاول تكون الزائد حروف معنى أي لها معنى تدل تلك الحروف عليه فحينئذ لا يكون اسما
لكونه ليس بكلمة بل هو مركب من كلمتين فيكون لفظا وبالا اعتبار الثاني تكون الزائد حروف
معنى لا حروف معنى فحينئذ تكون كلمة فيكون اسما كذلك في شرح الباب والمراد هو الاعتبار
الثاني فربما ذكر الجموع في ابواب الاسماء فسر الشارح بقوله (أي اسم) واورد معه
لفظ (دل) ليكون قوله (على) متعلقا بديل يعني ان الجموع اسم دل على (جملة) (احاد
مقصودة) وانما قيد الشارح الاحاد بقوله جملة لئلا يتوهم ان استعماله في هذا التعريف
كاستعماله في تعريف اسماء المدد في كونه اعم من الاحاد جملة ومتفرقة طائفة طائفة او اثنين
اثنين او واحدا واحدا فيدخل في قوله مادل على آحاد نحو رجل ورجلا هكذا في العمام
وقوله (أي يتعلق) تفسير لقوله مقصودة يعني على آحاد وافراد يتعلق (بها) أي بتلك
الاحاد (القصد) أي قصد القائل (في ضمن ذلك الاسم) يعني الاسم الجموع
وسيجي ان هذا القيد مع قوله (بحروف مفردة) للاجترار عن اسماء الاجناس وانما
فسره الشارح بقوله (أي بحروف هي مادة) ليكون اشارة الى ان اضافة الحروف
الى المفرد بيانية والمراد ان الاحاد مقصودة بالحروف التي هي مادة (لمفردة الذي
هو) أي ذلك المفرد (الاسم الدال على واحد من تلك الاحاد) مثلا ان الرجال
اسم يدل على رجل متعدد يتعلق القصد بتفسير جملة تلك الاحاد باسم واحد مشتمل على حروف
هي مادة رجل وقوله (حال كون تلك الحروف ملتبسة) للاشارة الى ان قوله (بتفسير ما)
حال من الحروف والى ان الباء للملازمة وما صفة للتغير ذكر للايهام يعني بتفسير أي تغيير
كان بعد كونه (بحسب الصورة) كما اشار الشارح الى هذا التسميم بقوله (ابا زيادة) أي
سواء كان ذلك التغير بزيادة حرف واحد او حرفين او حروف (او نقصان) كحذف التاء
من المفرد (او اختلاف) يعني او كان بسبب اختلاف (في الحركات والسكنات) وسواء كان
ذلك الاختلاف (حقيقة او حكما) كلفظ الفلك كاسيحي وانما قال هذا ليدخل في الحد مثل
هجان بكسر الهاء فان لفظه حال الافراد كلفظه حال الجمع يقال في مفردة ناقة هجان وفي
جمه نون هجان لكن حركته في الافراد مخالفة لحركته في الجمع تقديره فان الهجان حال
كونه مفردا كحمار وحال كونه جمعا كرجال والاختلاف بينهما في الحكم لاني الحقيقة ثم
نعرض الشارح لاعرابه وبيان فائدة قيوده فقال (فالجار في قوله بحرف مفردة) وهو

النظر وقد قال قدس
سره ان المراد بالجزء التام
ولا يحتاج في كونه جزء
اوليا للتركيب الى انضمام
آخره كالبدء والجزء
ولا ريب في ان الموصول
لا يكون جزءا كذلك
بدون الصلة واما اذا
انضم الصلة اليه يكون
طرفا من التركيب مستقلا
في ذلك مثل الحكم عليه
والحكم به والمفعول
وغير ذلك فلا يكون
بدونها محكوما عليه
ومنع ذلك ودموى
كون الموصول وحده
احد هذه الامور امر
قبيح والاستدلال على
ذلك بانه لا نصيب لصلته
من اعراب الموصول
كذلك لا ترى انك اذا
قلت زيد قائم ابوه هل
تحكم على زيد بالقيام كلا
بل تحكم عليه بالقيام ابوه مع
ان ابوه لا نصيب له من
اعراب قائم هل ان في كلام
الشارح ما يمنع ذلك الا
يراد به وقوله او ليا ينحل
اليه المركب لا ترى ان ما
ينحل اليه قوله الذي
يكتب في الدار هو
الكتاب في الدار لا قوله
الذي في الدار واذا تدبرت
في مقالتي هذه وتحققت
المذكور عرفت انه لا يصح
ان يرتكب ما ارتكب
اليه القائل مادل عليه
بقوله وعلى هذا ينبغي
الخ قوله والمراد بالصلة

الباء (اما متعلق بقوله مقصودة) اى فقط (اى بقوله دل) اى فقط (او بهما) اى هو متعلق
بقوله مقصودة وقوله دل حال كون الوجه الاخير (على سبيل التنازع) بان يجعل معمولاً
لاحدهما ويجعل معمول الاخير محذوفاً اى مادل بحروف مفردة على آحاد الحروف التى
تقصد تلك الاحاد بحروف مفردة. واعلم ان المقصود رجوع الاول من الوجوه الثلاثة
وزيف الاخيرين لان مادة مفردة كما هى مادة لفردة مادة ايضا للجمع والمذخلة فى الدلالة
كما كانت للحروف كانت للهبة ايضا كالانحني والمراد بحروف مفردة ما عم من حروف مفردة
المحقق كافي رجال ومن حروف مفردة المقدر كما فى نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد
فى الاستعمال وهو نساء بضم النون على وزن غلام فان صلة بكسر الفاء من الاوزان المشهورة
للجمع الذى مفردة على وزن فعال بضم الفاء ثم قال واما ما فى الحواشي الهندية من ان المراد
بالاحاد اعم من الاحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة فى جمع امرأة ليس بشئ اذا
من جمع الاولى قصد آحاد حقيقة وانما التفاوت بين المجموع فى تحقيق المفرد وقدره اما
فى المقصود فعلى هذا لا مدخل للحروف فى الدلالة استقلالاً حتى يجوز تطلق الجار بقوله دل
بل لها مدخل فى مقصود الاحاد استقلالاً (وقوله) اى قول المصنف فى التعريف (بتفسير
ما ظرف مستقر حال من الحروف) كما سبق فى تفسيره واراد به ان الباء ليست بمنعلقة بما
قبلها كافي الباء الاولى ثم بين التفسير بالزيادة فقال (ودخل فى قوله بتفسير ما بهما السلامة)
بني بهما جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم (لان الواو والنون فى آخر الاسم) اى
فى آخر الاسم الذى هو جمع المذكر السالم (من تمامه) لان الواو عوض عن الحركة
الاعرابية والنون عوض للتوئين وكلاهما من تنمة الاسم وليس باجنبين (وكذا الالف
والهاء) فى جمع المؤنث السالم واذا كانا كذلك (فتغيرت الكلمة) اى كلمة المفرد (بهذه الزيادات
الى صيغة اخرى) لان مفردة معرب بالحركة ونام بالتوئين بخلاف صيغة الجمع (وقوله) اى
قول المصنف (مادل على احاد جنس) اى للتعريف (يشمل المجموع) التى هى الافراد
(واسماء الاجناس) اى ويشمل ايضا اسماء الاجناس التى هى من الاغيار (كتمر ونخل فانها)
اى فان اسماء الاجناس التى كتمر ونخل (وان لم تدخل عليها) اى على الاحاد (وضما) لكونها
غير موضوع لها (فقد تدل) اى ولكنها تدل (عليها) اى على الاحاد (استمالة) فانه كما
يجوز ان يقال فى واحد من التمر هذا تمر يجوز ان يقال ايضا فى ثمرات متعددة هذا تمر وكذا
التحل وهو شجر التمر وقوله (واسماء المجموع) بالنصب عطف على قوله واسماء الاجناس اى
ويشمل قوله مادل على احاد اسماء التى هى مفردة ولكنها لا تطلق الى على جماعة (كرهط
ونقر) وقوله (وبعض اسماء المدد عطف ايضا على ما قبله) اى يشمل هذا الجنس ايضا بعض
اسماء العدد بمعنى غير الواحد والاثنتين (كثلاثة) وهو اقل ما يجوز اطلاقه عليه (وعشرة)
وقوله (وقوله مقصودة بحرف مفردة) متعلق بقوله خرجت اسماء الاجناس) اى
ان قوله فى التعريف مقصودة بحروف مفردة بمنزلة فصل يخرج من تعريف المجموع اسماء

منها الفوى لا
الاصطلاح اه كلام
المص صريح فى ان
منها الاصطلاحى قال
وليس ذلك اى قولنا
الموصول ما لا يتم جزاً
الممثل قوله العالم من
قام به العلم لان حد
الموصول فى الاصطلاح
لا حد الموصول له ولو
جعل موضع قوله جملة
لا دفع الاشكال ولكنه
جرى فى ذلك على
الاصطلاح فى تسميتها
صلة ولذلك لم يرد
ليرفع الاشكال هذا
كلامه قال الرضى يريد
ان هذا ليس من باب
تعريف الشئ بنفسه
وذلك ان المجهول فى
قولنا العالم مية العلم
لاكونه ذاهم اذ كل احد
يعلم ان الفاعل ذو الفعل
فلو بين العلم فى الحد وقال
العالم من به قام المية
الغالبية ثم الحد وكذا
هنا كل احد يعرف
ان الموصول الذى يلقى
به صلة دائماً الاشكال
فى مية الصلة اى شئ
هو تعريف الموصول
بالصلة تعريف الشئ بما
لا يشكل من ذلك الشئ
الاهو ثم اعترض على
المص بانه قال انما قلنا
انه ليس من هذا الباب
لان المراد بالموصول
الموصول فى الاصطلاح
لا فى اللغة ثم قال انما قلت
بصلة ولم اقل جملة جريا
على اصطلاحهم فعلى
هذا وقع فبما فيه لان

الاجناس التي هي من الاغيار ولما كانت اسماء الاجناس حاملة لمنين احدهما الجنس اعني
مثل الرجلية في نحو رجل والثاني معنى الافراد ولما كان قوله مقصودة بحروف مفردة
مركبا من قدين احدهما مقصودة والاخر بحروف مفردة وكان خروج اسماء الاجناس
بمعنيها ناظرا الى القيد ان يفسر ان يفصله ويقسمه فقال (فاذا قصد بها) اي باسماء
الاجناس (نفس الجنس) يعني نفس الرجلية مثلا في رجل (لا افراده) وهو بكسر
الهمزة مصدر اي كونه مفردا يعني ان قصد بها احدا لمنين القيد هو الجنس ولم يقصد
المعنى الاخر الذي كونه مفردا (بقوله مقصودة) يعني فحينئذ تخرج اسماء الاجناس
بقوله مقصودة دون قوله بحروف مفردة فانها حينئذ وان دلّت على آحاد لكونه فردا
منفصلا وشاملا لكل من النصف هذا الجنس لكن تلك الاحاد ليست بمقصودة بل المقصود
منها فرد من افراد هذا الجنس الحامل للمعنى الرجلية مثلا (واذا قصد بها) اي باسماء الاجناس
(الافراد) اي كونه مفردا (استمالة) اي على ما وقع عليه الاستعمال (بقوله) اي فتخرج
اسماء الاجناس من التعريف بالقيد الاخر وهو قوله (بحروف مفردة لان الافراد الذي قصد
باسم الجنس ليس مقصودا بحروف مفردة لانه ليس له مفرد حتى يقصد بتغيير ما وانما قال
استمالة لان دلالتها على معنى الافراد ليست بوضعية (وكذلك) اي وكما خرج (بقوله
بحروف مفردة) اسماء الاجناس (خرجت) به ايضا (اسماء المجموع) كرهط وقوم ونحوهم (و)
اسماء (العدد) نحو ثلاثة لان دلالة كل واحد منها على الاحاد ليست بحروف مفردة
اذ لا مفرد لها ولما وقع اختلاف في اسماء الاجناس التي يفرق بينهما وبين واحدها بالتاء و
سم الجمع بانها جمع اولا ذكر المص ما هو الاصح عنده من المذاهب فقال (فمحوتم) والعاء
للتفريع يعني انه فرغ هذا الكلام على تعريف الجمع يعني اذا عرف المجموع بهذا التعريف
فمحوتم وركب ليسا بجمع وفسره الشارح بقوله (ما) هو (الفارق) ومن في قوله بما يمانية
وما موصولة وقوله الفارق مبتدأ وخبره قوله التاء والجملة صلة ما يعني المراد بنحوتم هو
الاسم الذي يفرق (بينه) اي بين ذلك الاسم (وبين واحده) الذي هو من لفظه (التاء) يعني
من غير تغيير في لفظه فان التاء مثلا اسم جنس كما يطلق على متعدد يطلق ايضا على واحد فاذا
اريد واحد يلحق التاء باخيه فقال تمر (و) (نحو) (ركب) وابراد الشارح لفظ نحو
للاشارة الى انه معطوف على تمر يعني ونحو ركب ايضا (ما) لى من الاسماء التي (هو
اسم جمع) (ليس بجمع على الاصح) وهو مذهب سيدي كاسيحي ثم اضرب الشارح عن
قول المصنف بقوله (بل الاول) اي نحوتم (اسم جنس والثاني) اي نحو ركب (اسم جمع
كالجماعة يعني كما ان لفظ الجماعة اسم مفرد دال على الجماعة كذلك الركب اسم الجماعة الركب
من غير ان يقصد جمية الراكب عليه وانما وقعت الموافقة في الحروف اتفاقا من غير قصد
وقوله (وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع) للاشارة الى وجه التفريع يعني ان نحو
تمر وركب ليس بجمع لان الاول اسم جنس والثاني اسم جمع وقد علمت من قيود التعريف

معنى كلامه اذن ان
الموصول في الاصطلاح
هو المختار الى ما يسمى
صلة في الاصطلاح اذ
معنى الموصول والمحتاج
الى الصلة شيء واحد ثم
قال وفسرت الصلة بعد
قوله وصلته جملة خبرية
ليرفع الاشكال فقد
اقر بان في نفس الحد
اشكالا من دون التفسير
هذا كلامه وليس الاصل
كما زعمه فان المص لم
يرد بتعريف الموصول
بين حقيقة الصلة لما اخذ
به ولا يلزم من كون
الصلة المأخوذة في
التعريف اصطلاحية
كون المعنى الموصول في
الاصطلاح هو المحتاج
الى ما يسمى صلة
في الاصطلاح حتى
يكون هذا بواسطة
كون الموصول بمعنى
المحتاج الى الصلة تعريف
لشيء بنفسه وانما المراد
من ذلك تعريف للمص
الاصطلاح وهو ما لم يتم
جزء الابصلة ولما توجه
ان يقال انك قد اخذت
الصلة في تعريفه فلزم
الاشكال لانه لا يدري ما
هي قال لم الان قد درست
ذلك الاشكال بتفسير
الصلة عقب التعريف
واذا تم هذا عرفت
ان ما ورد الرضى ساقط
لاوجه له وما قاله الهندي
من ان المص قال اردت

انهم ليسوا بجمع فينج انما ليسا بجمع ثم اراد الشارح ان يبين الفرق بينهما فقال (والفرق بينهما) اي بين اسم الجنس واسم الجمع هو (ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضما) لكونه موضوعا على حقيقة وكما وجدت تلك الحقيقة جاز اطلاقه عليها سواء وجدت في ضمن فرد او فردين او افراد (بخلاف اسم الجمع) فانه لا يقع على الواحد ولا على الاثنين ولما وقع الاعتراض على هذا الفرق بلفظ الكلم اراد ان يدفعه فقال (فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين) يعني ان قولك في الفرد بينهما بان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين منقوض لان لفظ الكلم لا يجوز اطلاقه على مفردة الذي هو الكلمه وعلى مشاء الذي هو الكلمتان (وهو) اي والحال انه (جنس) فاجاب عنه بالمتن فقال (قيل ذلك بحسب الاستعمال) يعني انه لان لم يسم عدم اطلاقه على الكلمة والكلمتين لان مرادنا بجواز الاطلاق ما هو بالوضع وهذا لا ينافي عدم اطلاقه بحسب الاستعمال لم يجوز ان يكون عدم وقوعه عليهما بحسب الاستعمال (لا بالوضع) اي لا بحسب الوضع ثم زعي بالعلامة فقال (على انه لا خير) يعني انما سلمنا ان يكون عدم وقوعه على الواحد والاثنين بحسب الاستعمال ما لم ايضا لكن لان لم يسم ان الكلم اسم جنس لانه لا ضرر (في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال) اي وانما قيد المصنف قوله ايس بجمع قوله (على الاصح وهو) اي والحال انه (قول سيبويه) مخالفا للجمهور مع ان مسلك المصنف ان يذهب الى ما عليه الجمهور (لان الاخفش قال جميع اسماء المجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل) وهو جمع جمع (وباقر) وهو جمع بقر (وركب) وهو جمع راكب وكل واحد منهما (جمع) داخل في المجموع وقال فيما نقل عنه وكذا في القاموس اجلل زوج الناقة والجامل القطيع من الابل مع رعاته واربابه والبقر اسم جنس والبقرة تقع على الذكر والانثى والهاء للواحد من الجنس والباء مع رعاتها والركب اسم لجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعية الراكب عليه وانما وقع للموافقة في الحروف اتفاقا من غير قصد وهذا مذهب الاخفش في ان امثال هذه الاسماء التي هي من اسماء الجموع كلها داخلة في افراد المجموع فانه يصدق على كل منها انها دالة على جملة آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغير ما واما اسماء الاجناس فليست بدخلة في الجمع عند الاخفش بل اتفق فيها مع سيبويه (وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس) يعني كما ان اسماء الجموع داخلة في افراد الجمع كذلك اسماء الاجناس داخلة فيه لوجود مفردة فيها (كتمرد وتمر ونخل ونخلة) يعني التي يفرق بينها وبين واحدها بالتاء فصل من هذا ثلاثة مذاهب الاول انهما ليسا بجمع وهو مذهب سيبويه وهو مختار المصنف والثاني ان بعض اسماء الجموع داخلة لاسماء الاجناس وهو مذهب الاخفش والثالث ان بعضهما داخلان وهو مذهب الفراء ثم ذكر ما فيه الاتفاق بقوله (واما اسم جنس اوجع لا واحده من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق) لعدم وجود المفرد فيها من الفاظها ثم شرع في بيان ما هو من الافراد ويصدق عليه التعريف فقال (ونحو فلك) (بما) اي حال

بالصلة العمرة فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه اذا المراد بالوصول الاصطلاح انك عظيم فان المص لم يقل ههنا شيئا سوى ما خلتاه له فلا تلتفت الى اعتراضه بانه لو لم يرد بالصلة الاصطلاحية لاتي الحد على انه قال بعد ذلك انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فيتناقض كلامه فان مبناء فاسد فاظنك بالميتي قوله وذكر العائد مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة الخ قبل هذا تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون ذكر ما لا يتم لغوا لدخوله في مفهوم الصلة وقد مررت ان مراد المص ذلك ولا تقول بان العائد مأخوذ في الصلة الاصطلاحية لان الصلة في الاصطلاح ليس الا ما فسر المص به ولا يلزم من ذلك ان يسمى كل جملة خبرية صلة لان ذلك معتبر في هذه الصورة من غير ان يجعل لفظ الوصول او معناه جزء من تعريفها الا ان يذكر بعد تمام التعريف لمزيد الكشف والابضاح فقد مررت من هذا ان بيان الشارح منظور فيه قوله او مالى معناه قبل الحاجة الى هذا التأويل لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما مركبان تامان

كونه من الاسماء التي (الجمع والواحد فيه) اى في ذلك الاسم وقوله الجمع مبتداً وقوله
(متحد بالصورة) خبره والجملة صلة لما يعنى ان الجمع الذى تكون صورته وصورة
مفردة واحدة (جمع) (لصدق الحد) اى حد المجموع (عليه) اى مثل لفظ الفلك
(فان التغير المأخوذ فيه) اى تعرضه وقيد معتبر (اعم) اى والحال ان ذلك التغير اعم
(وان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير) بقرينة ذكره مطلقا كإفسره الشى بما ذكر
فيما قبله واذا كان التغير اعم وغير مختص بالتغير الحقيقى (فضمة فلك اذا كان مفرد) اى
اذا استعمل مفردا كإى قوله تعالى في الفلك المشحون فانه مفرد لا تصافه بالمراد الذى هو
المشحون وقوله فضمة مبتداً وقوله (ضمة قفل) خبره يعنى ان ضمة قاء الفلك اذا استعمل
مفردا تكون كضمة القفل الذى هو وزن المفرد (واذا كان) اى لفظ الفلك اذا استعمل
(جمعا) كإى قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم فان جرين جمع مؤنث وضمير الجمع
راجع الى العلك فيكون جمعا فضمته (ضمة اسد) اى جمع الاسد والحاصل ان وزن فعل
بضم الفاء وسكون العين من الاوزان المشتركة بين المفرد والجمع ولما فرغ من تعريف
المجموع شرع في بيان انواعه فقال (وهو) (اى المجموع نوعان) (مصحح ومكسر) اى
النوع الاول جمع مصحح والثاني جمع مكسر (فالمصحح) (اى الجمع الصحيح تارة يكون
(لذكر) (تارة يكون) (لثؤنث) وانما افسره بقوله تارة لتلايتهم من العطف بالواو
اى يكون لذكر المؤنث معا بان يكون مشترك بينهما (ف) (الجمع الصحيح) (المذكر) وسلك
الشارح في التقدير مسلك الهندى حيث قدر الموصوف للمذكر وقدر بعضهم الصفة
وفسره بالمذكر اجمع صحيحا وكلا التقديرين جائزان كإى للمعرب (ما) اى هو جمع (لحق
آخره) (اى آخر مفردة) (واو) وهو فاعل لحق وقوله (مضموم) بالرفع صفة واو وقوله
(ما قبلها) نائب فاعله وقوله (في حالة الرفع) اشارة الى كون الواو علامة للرفع وقوله
(اوپاء مكسور ما قبلها) معطوف على قوله واو ومكسور صفتها ايضا وكل من الصفتين
صفة جبرت على غير من حمله ولذا ذكرى في الموضعين مع كونهما صفتين للمؤنث لوجوب
الموافقة في مثلها الى ما بعدها في التذكير والتأنيث وكلمة او ههنا لتقسيم المحدود وهو
جمع المذكر يعنى انه على قسمين وقوله (في حالتي النصب والجر) يعنى ان كون ذلك الجمع
بالياء مشترك بين الحالتين وقوله (ونون) بالرفع معطوف على كل واحد من النوعين
اى واو ونون وباء ونون وقوله (عوضا) بالنصب حال من النون يعنى حال كون تلك
النون عوضا (عن الحركة) فقط تارة (اوالتونين) اى او عوضا عن التونين فقط تارة
اخرى وقوله (على سبيل منع الخلو) اشارة الى ان ههنا المنفصلة مانعة الخلو يعنى انه لا تخلو
النون في الجمع عن ان تكون عوضا عنهما بان تكون لثنى آخر منهما بل ولكن يجوز جمعهما
بان تكون عوضا عنهما مما فان الجمع المذكور على ثلاثة انواع احدها المعروف باللام نحو
الضارين والتون فيه عوض عن الحركة فقط اذ لا تنوين في مفرد ما الذى هو الضارب

خبر بان وان خبر بان
اسم الفاعل وكذا اسم
المفعول يقال له جملة
خبرية بل يحكمون بانه
مفرد كيف وقد ذكر
المص بعد ذلك صورة
كون الفاعل والمفعول
صلة وجعلها معطوفة
على صورة كون الصلة
جملة خبرية ومن ذلك
قد ظهر ان الاحتياج الى
التعميم انما هو في صورة
الاكتفاء بالجملة عليها
قوله والعائد ضمير لا غير
فيل لم يفرق المالكى
في التسهيل بين العائد الى
المبتداً والموصوف
فالخلف ان المراد بالضمير
اعم منه وما يوجب مناه
وليس المراد ذلك لان
المص قال وانما قلت
والعائد ضميره اذ لم يرد
بالعائد الا ذلك واحتج
اليه لان الذى لما وضع
لغرض التعريف وضع
مبهما فاحتج الى ربطيته
وبين صلتها لئلا يكون
اجنبية عنه وعن
الموصوف هذا كلامه
قوله وصلة الالف واللام
اسم فاعل او مفعول قيل
اى اسم فاعل مع ما يتعلق
به من الفاعل او المفعول
وغيرهما وكذا اسم
المفعول يريد ان صلتها
من بين الجمل هذه الجملة
فالغرض لها ليس لانها
لم يدخل في تعريف
الصلة وان الصلة المعرفة
ما عداها بل لاخصاص

والالف واللام ببعض
الجل وهي اسم الفاعل
مع فاعله او اسم المفعول
مع مفعوله والاولى
ان يقول وصلة الف
واللام فقط اسم فاعل
او مفعول لا غير وذلك
في حيز المنع كما ترى قوله
والذين كاتبتين لجمع المذكور
مكدا وجدنا في بعض
النسخ وهو من قلم
الساحب والصواب
كاللذين فان الشابت
هذا دون ذلك على
انه لو وجد لثمين الجمع
المؤنث لانه يكون ح
جمع التي قال الرضي
وجمع التي من غير لفظه
الاولى بوزن السلي
واللذين ربما ونسب
وجرا وبجدة الذود
فيقال اللاتي بضمزة
بهدما ياء ساكنة
كما قالوا وقد جاء
اللاؤن وربما مثل الذود
واللذين لنسب وجرا
قال وجمع التي اللاتي
على وزن الفاعل وهو
اسم كالجاسم واليافر
واللاتي بالهمزة مكان
اللاتي وهو كثير في جمع
المؤنث واللاتي واللاتي
كانهما جمعا لجمع وقد
يحذف الياءات من
الاربعة قال ولاولى
جمع التي ايضا لامن لفظه
قالتى والتي يشتر
كان في الاولى واللاتي
الا ان الاولى في جمع
المذكر اكثر واللاتي
بالمكسر لا اذا كان
فاعلا قبل يبنى التثنية
بالمفعول لاخراج الفاعل

وتأنيها المضاف الى ياء المتكلم نحو ضاربي اذ لا حركة في مفردة لكونه مضافا الى ياء المتكلم بل هي
عوض عن التنوين فقط دون الحركة وتأنيها نحو ضارين يعني بغير اللام فانها عوض عنهما في
مثله لان مفردة ضارب بالحركة والتنوين وقوله (مفتوحة) بالرفع صفة النون وقوله (لنعادل
خفة الفتحة قبل الواو والضممة) على وتوجيه لكون النون مفتوحة يبنى انما فتحت النون في
الجمع لتكون خفة الفتحة عديلا لتقل الواو المضموم ما قبلها بخلاف النون في التثنية كما عرفت
فيها سر وقوله (اي دل) اتماما للتعريف بذكر علة الغائية يبنى انما لحي تلك اللواحق ليدل (ذلك
اللاحق) اي المذكر ضمنا في لحي (او اللاحق فقط) بدون ملحوق (او مع الملحوق) اي
او اللاحق مع المحقوق (على ان معه) (اي مع مفردة وانما فسر به وبقوله (الواحد من حيث
معناه) ليوجد التقابل بينه وبين قوله (اكثر من) لان مقابل الكثرة هي الواحدة لا الافراد
وقوله من حيث معناه للاشارة الى ان الواحدة ههنا ليست بوحدة حقيقية بل المراد منها هي
الوحدة الاعتبارية ولما ترك المصنف في تعريف الجمع المذكور التقييد بقوله من جنسه اراد
الشي ان يذكر نكتة لتذكر ههنا فقال (ولم يقل) اي المص (من جنسه) بان يقول ليدل على ان معه
من جنسه اكثر من (اكثر من) اي لا رادة الا كتفاء (عما) اي باللفظ الذي (ذكره في التثنية)
بني ان قيد من جنسه كما هو لازم في التثنية لازم ههنا كذلك لكن تركه للاكتفاء لالعدم لزومه
ههنا ولما كان لفظ الاكثر صيغة فضيل وكان قوله منه اي من المفرد مفضلا عليه والقاعدة
تقتضي توجده الكثرة في المفضل عليه ايضا وورد عليه سؤال يحتاج الى الجواب فقرر ان الش هذا
السؤال مع جوابه فقال (فان قيل اسم التفضيل) يعني ان القاعدة مقررة في ان اسم التفضيل
(يوجب) اي يقتضي (ثبوت اصل الفعل) وهو الكثرة ههنا (في المفضل عليه) وهو المفرد
(ولا كثرة) اي والحال انه لا كثرة (في الواحد) لكونه مقابلا لها (قيل) في جوابه (ثبوت
اصل الفعل) اي في المفضل عليه على قسمين (اما ان يكون محققا) نحو قولك زيد اعلم من عمرو
(او على سبيل الفرض) بان يفرض فرضا عقليا بوجود اصل الفعل في المفضل عليه حتى يطابق
القاعدة (كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فانه وان لم يكن المفضل عليه ههنا مما ليس
من شأنه ان يوجد فيه الفقه او العلم لكونهما حارا وجدازا لكن يجوز ان يكون فقيها
وعالما بحسب الفرض يعني لو فرض ان يوجد الفقه في الحمار والعلم في الجدار لكان
فقه فلان وعلمه اكثر منهما وكذلك ههنا وان لم توجد الكثرة في المفرد بتحقيقها
لكن توجد فيه فرضا شرع المصنف في بيان بعض التغيرات الطارئة بوقوع الباء او
الالف في آخر مفردة فقال (فان كان آخره) وهو بالرفع اسم كان وفسره الش بقوله (اي آخر
مفردة) ليكون اشارة الى انه يحذف المضاف وقوله (ياء) بالنصب خبر كان وقيد الشارح
بقوله (ما فوطة كالتقاضى) يعني الاسم المفرد الناقص الذي هو معرف باللام
(او مقدرة كقاض) يعني الذي هو غير معرف باللام ليشمل هذا الحكم النوعين من
النقوض وقوله (قبلها كسرة) صفة لياء يبنى الياء التي وفست قبلها كسرة وقوله

(حذف) (اي الياء) جزاء الشرط يعني ان كان كذلك حذف منه الياء التي في آخره فان قلت كيف يصدق في الثاني اي الياء المقدرة قوله حذف فينبني اي يخص بالياء المذكورة قلت نعم الياء المحذوفة بحذف التنوين لاحقاقها والجمع اوياء ثم تحذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها وليست على حذفها الذي كان قبل لان علة الحذف السابق التاء الساكنين بين الياء والتنوين وعلة الحذف بعد الاحقاق التقاء الساكنين بين الياء وعلامة الجمع كذا في المعاصم وتقرر السؤال ان قوله حذف ليس في محله لان الياء في مثل قاض ليست بمذكورة في جمعه حتى يطلق عليه الحذف وتقرر الجواب ان علة الحذف في المفرد غير علة في الجمع لان سبب التقاء الساكنين في المفرد هو التنوين وفي الجمع سكون واو الجمع (مثل قاضون) بضم الصاد (جمع قاض فان اصله قاضيون) فنقلت ضمة الياء الى ما قبلها (وهو الضاد) (بعد سلب حركة ما قبلها) وهي كسرة الضاد (طلبنا للبخفة) لان الكسرة قبل ضمة الياء قبلة (وحذف الياء) اي الساكنة (لالتقاء الساكنين) احدهما الياء والثاني واو الجمع الساكنة وهذا في حالة الرفع (وعلى هذا القياس) اي وواقع على هذا القياس في الحذف لالتقاء الساكنين (حالت النصب والجزم مثل قاضين فان اصله قاضيين) يعني يأتين بعد الضاد احدهما ياء الكلمة وتأتيها ياء الاعراب (حذف كسرت الياء لتقل اجتماع الكسرتين) احدهما كسرة الضاد وتأتيها كسرة الياء وهما الكسرتان (الحقيقتان) (والباين) اي وتقل اجتماع الباين وهما الكسرتان التقدير يتان (فقطعت) اي ياء الكلمة بعد حذف كسرتها (لالتقاء الساكنين) احدهما الياء الاصلية التي اسكنت والثاني الياء الاعرابية التي هي علامة الجمع وقوله (وان كان) عطف على قوله فان كان يعني ان كان (آخره اي آخر الاسم الذي اريد جمعه) وفسر الشارح الضمير الجرور ههنا بخالف التفسير في الاول للفتن اعلم ان قوله اخره ليس موجودا في نسخ المتن التي اختارها صاحب المتوسط وصاحب المعرب واما في النسخ التي اختارها الشارح الجامي فهو موجود في النسخة التي اختارها الاولان فاماراجع الى الاسم الذي اريد جمعه او الى آخر ذلك الاسم كافي المعاصم وقال صاحب المعرب اعني الزبي زياده والاول هو الراجع لان المقصور والمدود من انواع الاسماء المتمكنة وجعل الاخر مقصورا اما مساحمة او على مقتضى اللغة لاعلى الاصطلاح النحاة واما قولهم في هؤلاء هؤلاء مقصور وممدود مع انه مالم يسم من الاسماء المتمكنة لكونه ما مبتدئ انتهى وتفسير الشق قوله (مقصورا) قوله (اي العا مقصورة) يدل على انه يختار ان يكون المراد بالمقصود معناه القوي وقوله (حذف الالف) جزائية وقوله (لالتقاء الساكنين) اشارة الى علة الحذف يعني وان كان آخره كذلك حذف تلك الالف في الجمع لالتقاء الساكنين من تلك الالف ومن الواو والياء اللتين للجمع (وبقي) (بعد الحذف) اي بعد الحذف الالف وقوله (ما قبلها) فاعل يقي وفسر الشارح بقوله (اي حرف) للاشارة الى ان لفظ ما موصوف وبعبارة عن الحرف وقوله (كان قبل الالف) للاشارة الى ان قوله قبلها ظرف مستقر صفة لما والى ان الضمير الجرور والمؤنث راجع

فلا يرد ان الحذف لا يخصه بل يعم الجرور والرفع ايضا ولا يخفى ان عذر التقييد ضيف والاولى ان الحذف فيه اكثر فلما خصه وحذف المرفوع اذا كان مبتدأ يجوز بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون مبتدأ او يطول الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء وفي الارض اله فانه طالت الصلة بالمعطف عليه وحذف الجرور بشرط ان يجر بحرف جر متعين بطله الصلة او باضافة صفة ناصبة تقديرها نحو الذي اذا ضارب زيد اي ضاربه والفاعل اخذ هذا من الرضى ولذا ذكر كلامه ليبيين الحال وبطل تحصيل المقال قال ان الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او سرفوا فالمنصوب يحذف بشرطين ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاءني الذي ما ضربت الا ياء واما في غيره فلا منع والشرط الثاني ان يكون مفصلا نحو الذي ضربت زيد لان الضمير اذن ضلة بخلاف الضمير الذي اتصل بالحرف الناصب فلا يذف في نحو الذي انه قائم واما الجرور فيجوز حذفه بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة تقديرها نحو الذي

الى الف وقوله (على ما كان عليه) تفسير ليقى وقوله (مفتوحا) بالنصب حال من فاعل يقى وهو
الموصوف وقوله (ولم يتبر) على صيغة المجعول وثائب الفاعل راجع الى ما يعنى وانما لم يتغير
ذلك الحرف الذى قبل الالف (ليدل الفتحة) اى الفتحة التى بقيت بعد حذف الالف (على
الالف) اى على ان فى آخره الفاحذفت لعلها فاهو غير من الفتحة الى حركة اخرى لم يعلم
كون آخره الف (مثل مصطفون) بالواو الساكنة المفتوح ما قبلها (فى حالة الرفع ومصطفين)
بالياء الساكنة المفتوح ما قبلها فى حال كون ذلك اللفظ (فى حالتي النصب والجرفان اصلها) اى
اصل هذين اللفظين اللذين يفتح الفاء (مصطفون) يفتح الفاء وضم الياء (ومصطفين) يفتح
الفاء وكسر الياء (قلب الياء) فيهما (الفاء لتحركها) اى لكوا الياء فى اللفظين متحركة
بالضمة فى الاول وبالكسرة فى الثانى (واختناج) اى ولا يحتاج (ما قبلها وحذفت الف) اى
المقلوبة منهما (لا لتقاء الساكنين) من تلك الالف ومن الواو الياء الساكنين ولما كان الاسم
الذى اريد جمعه بالواو والنون على نوعين ولكل منهما شرط اراد ان بين شرط كل منهما فقال
(وشرطه) (اى شرطا) لا (اسم) الذى (اريد جمعه اى اريد جمعه وادعاه) (جمع الصحيح)
بالنصب مفعول مطلق نوعى حذف فعله وجوابه تضمن قوله جمعه اى اريد ان يجمع ذلك الاسم
جمع الصحيح (المذكور) من انواع الجمع ولما اختلف الاقوال فى كون هذا الشرط شرطا
لتذكيره او شرطا لجمعه قال بعضهم انه شرط التذكير وهو المصنف وقال بعضهم ان شرط
ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا خاصا اراد الشارح ان يذهب عليه فقال (يعنى) اى يريد
المصنف بقوله شرطه (شرط محبة جمعه) اى ان اريد ان يجمع جمعا محبا لله شرطه (ان كان)
(ذلك الاسم) اراد به ما يقابل الفعل والحرف وهو الاسم بالمعنى الاعم وقوله (اسما) اراد به
ما يقابل الصفة وهو الاسم بالمعنى الاخص ولذا فسر الشارح بقوله (اى اسما محض من غير
معنى وصفية فيه) فحينئذ لا بد عليه ان اسم كان وخبره امتحان فلا يجوز الحمل فان ما كان
اسما فهو الاسم بالمعنى الاعم وما كان خبرا فهو الاسم بالمعنى الاخص فلا اتحاد بينهما ذنا وقوله
ان كان اسما بشرط وقوله (فذكر) الفاء فيه جزائية وهو خبر للمبتدأ المحذوف وقوله (علم)
خبر بعد خبر اوصفة للمذكر وفسره الشارح بقوله (اى فكونه مذكرا علما) اشارة
الى المبتدأ المحذوف وجلة (يعقل) صفة للعلم او المذكر قال العصام اشار الشارح
بهذا التفسير الى دفع اعتراض الرضى على كلام المصنف حيث قال قوله وشرطه ان
كان اسما فذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون شرطه مبتدأ وما
بعده خبره مركبا من الشرط والجزاء لان قوله فذكر فى معنى فهو مذكر والضمير
راجع الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدأ ولم يكن لهذا الكلام معنى كما
لا يخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان
اسما ثم قال وفيه محذورات ثلاثة الاول دخول الفاء فى خبر المبتدأ الذى لم يتضمن معنى
الشرط وهو ضعيف على مذهب الاخفش واثباتها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون

انما ضرب زيد اى ضاربه
او يجزى بحرف جر
متعين وانما شرط التبيين
لانه لا بد بعد حذف
المجرور من حذف
الجار ايضا لا يبقى
حرف جار بلا مجرور
فينبئ ان يتعين حتى
لا يلتبس بعد الحذف
بغيره كقوله تعالى انسجد
لما تأمرنا اى تأمرنا به
وتعين حرف الجر قياسا
اذا جر الموصول او
موصولة بحرف جر مثله
فى المعنى وتماثل المتعلقات
فهو صرحت بالذى صرحت
اى صرحت به فالجار
ان مما تالان وكذا ما
تملأ بها ومثال
الموصوف صرحت بزيد
الذى صرحت قال
وربما يحذف المجرور
بحرف وان لم يتبين نحو
الذى صرحت بزيد اى
صرحت به ومذهب
الكسائى فى مثل هذا
الحذف التدرج ومذهب
سيبويه والاخفش
حذفها مما اذ ليس
حذف حرف الجر قياسا
فى كل موضع والمجوز له
هنا استعانة الصلة ومع
هذا المجوز فلا بأس
بحذفها مع المجرور
بها قال واما الضمير
الرفوع لا يحذف الا اذا
كان مبتدأ اذ غير ذلك اما
خبره وكون الضمير خبر
المبتدأ اقل قليل فلا يكون
اذن فى الكلام دليل على ان
خبر المبتدأ هو المحذوف

مذكر او لكون علما وليس في العبارة ما يجعلها مصدريين وثالثها انما الشرط المتوسط بين
 المبتدأ والخبر ولا يجوز في السعة فاجاب الشرط قوله ان قوله مذكر بمعنى كونه مذكر او هو
 خبر قوله شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ما اورده الرضى من انه ليس في العبارة ما يجعله
 مصدرا لانه يندفع بهذا الحجة اى قد ذكر علم من حيث انه مذكر علم فيعود الى كونه مذكر اعلم بان
 انه يلزم الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر في السعة وكان الشارح لم يلتفت اليه لانه متع
 الهندي اختصاصه بالشعروبي ايضا هـ هل يسمع منع الهندي لما ادعى الرضى من غير سند
 موثق به كذا في المعاصم ملخصا ووجه القاضل الهندي هذه العبارة بان قوله شرطه مبتدأ
 وخبره محذوف اى شرطه ماسيد كرو قوله فذكر جملة جزائية لقوله ان كان اما كافي
 قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل سبق في صدر الكتاب وقيد الشارح قوله علما يعقل
 بقوله (من حيث مسما لا من حيث لفظه) ليندفع به ما شبههم من ان التذكير والعلمية صفة
 اللفظ وكونه ماقبل صفة المعنى فلا يجوز وصف علما بقوله يعقل فاشار بهذا القيد الى ان هذا
 الوصف من قبيل وصف الدال بحال المدلول ثم ذكر الشارح وجه هذا الاشتراط فقال
 (وانما اشترط ذلك) اى انما جعل كونه مذكرا وعلميا للعقل شرطا في صحة جمعه بالجمع
 الصحيح اذا كان اسما (لكون هذا الجمع) اى الجمع الصحيح (اشرفا لجمع) وانما كان اشرف
 (لصحة بناء الواحد) اى لعدم تغيير بناء مفرد (فيه) اى في ذلك الجمع بخلاف الجمع المكسرة
 لانه غير بناء مفرد هـ فيه فكل ما ليس فيه تغيير فهو اشرف مما يدخل فيه تغيير فالجمع الصحيح
 اشرف من الجمع المكسر (والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره ما من المؤنث وغير العاقل
 واذا كان كذلك) فاعطى (الاشرف) وهو الجمع الصحيح (للاشرف) وهو المذكر العلم العاقل
 (فان فقد) على صيغة المجهول وهو ضد وجد اى وان لم يوجد (فيه) اى في الاسم الذى اريد
 جمعه جمع الصحيح (الكل) اى كل من الشروط الثلاثة بان يكون مؤنثا ليس يعلم للعاقل (كالمين)
 فانها مؤنث سماعى ليس يعلم ولا يستعمل في العاقل فان كلاما من معانيها خالية عن الشروط
 المذكورة وقوله (او اثنان) عطف على قوله الكل اى وان لم يوجد الاثنان من الشروط
 (كالمرأة) فانها وان كانت موضوعا للعاقل لكن لم يوجد فيها الشرطان الاخران وهما
 التذكير والعلمية (او واحد) اى او وجد فيه الشرطان ولم يوجد الشرط الاخر (نحو اعوج
 علما للفرس) فانه علم مذكر لانه قال في القاموس اعوج باللام فرس لى هلال فيكون حينئذ
 علما للفرس خاص لكن لم يوجد فيه الشرط الاخر وهو كونه علما للعاقل والحاصل انه اذا
 فقد شرط منها (لم يجمع هذا الجمع) اى لم يحجزان بجمع بهذا الجمع بل يجمع اما بجمع التكنين
 فتجمع العين بالعين او بالالف والتاء كما قيل في جمع اعوجى اعوجيات ولما اورد الرضى
 على كلام المص بانه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر ان يقول فجرد عن التاء لتلا
 يتنقض بدخول نحو طلحة ونحروج نحو سلمى وورقا ما اراد الشارح ان يحجب بتحرير مراد

بل يحمل على ان المحذوف
 هو المبتدأ لكثرة
 وقوعه ضميرا واما
 الفاعل فلا يجوز حذفه
 واما خبران وحكم حكم
 خبر المبتدأ واما اسم ما
 الحجازية ولا يحذف
 اصلا لضعف عملها قال
 ويشترط في المبتدأ
 المحذوف ان لا يكون
 خبره جملة ولا ظرفا
 ولا جارا ومجرورا اذ
 لو كان احدهما لم يعلم
 بعد الحذف انه حذف
 شيئا اذ الجملة والظرف
 يصلحان مع العائد فيهما
 لكونهما صلة واذا
 حصل المبتدأ المشروط
 فالصبريون قالوا ان كان
 في صلة اى جازا الحذف
 بلا شرط آخر نحو قوله
 تعالى ايمم اسد على
 الرحمن غيا لم يحصل
 الاستطالة في نفس
 الوصول بسبب الاضافة
 وان لم تطل الصلة وان لم
 يكن في صلة اى لم يحذف
 الا بشرط استطالة الصلة
 كقوله تعالى وهو الذى
 في السماء آله وفي الارض
 آله طالب بالمطف
 عليها واما الكونسيون
 فيجوزون الحذف بلا
 شذوذ مطلقا في صلة
 اى كان او في غيرهما مع
 الاستطالة او بدونها كما
 قرئ في السواذ على
 الذى احسن بالرفع ثم
 قول لما كان الحال على
 هذا النوال استشكل
 الشارح قدس سره
 عبارة المص ونحوه

المصنف بقوله قد ذكر فقال (واراد) اى المصنف (بالمذكر) فى قوله قد ذكر (ما يكون)
 اى اسم يكون (مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة) اى سواء كانت التاء ملفوظة فى نحو طلحة
 او مقدرة فى نحو انار وغيرها من المؤنثات السباعية وانما وجه مراده بهذا التوجيه
 (يخرج عنه) اى عن هذا الحكم (نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والتون) يعنى يصدق
 عليه انه مذكر غلما للعامل مع انه لا يجوز أن يجمع بالواو والتون عند الجمهور (خلافا
 للكوفيين وابن كيسان) فانهما اتفقا فى جواز الجمع فى نحو طلحة بالواو والتون مخالفتين
 للجمهور لكنهما اختلفا فى انه يسكون اللام او فتحها (فانهم) اى الكوفيين (اى جازوا
 طلحون يسكون اللام وابن كيسان) اى واجاز ابن كيسان (فتحها) اى فتح اللام وقوله ابن
 كيسان بالرفع عطف على الضمير المرفوع المتصل فى اجازوا وهو جائز بلان كيد المنفصل فى
 وجود الفصل وقد وجد الفصل ههنا وقوله (ويدخل) عطف على قوله للتلا يخرج يعنى انه
 حل مراد المصنف على هذا الدحل (فيه) اى فى هذا الحكم (نحو ورقاء) بالالف الممدودة
 (وسلمى) بالالف المقصورة حال كونهما (اسمى رجلين فانهما) اى نحو ورقاء وسلمى اذا سمى
 بهما رجل كانا مذكرين (مجمعان بالواو والتون) فيقال ورقاؤن وسلمون (اتفاقا) من النحاة
 مع انهما ليسا بمذكرين باعتبار لفظهما لكنه لما يريد بالمذكر ما يكون بغیر التاء سواء كان
 بالالف ممدودة او مقصورة دخلا فى الحكم المذكور وقوله (لان علم التأنيث) يعنى ان
 يكون علة الاتفاق فى جواز الجمع فى الاسم الذى فيه الف دون ما فيه التأنيث يعنى انما
 اتفقوا فى جواز الجمع بالواو والتون فيما هو بالالف دون ما هو بالتاء لان علم التأنيث (هو التاء
 لا الف) يعنى ان التاء والف وان اشتركتا فى كونهما علامة التأنيث لكن منزلة الف
 ليست كمنزلة التاء (فلا يمنع) اى اذا لم يكن المؤنث بالالف كالنؤث بالتاء لا يمنع ما كان مؤنثا
 بالالف (من الجمع بالواو والتون لان الممدودة) نحو ورقاء (قلب) اى همزته (واوا)
 اذا اريد جمعت كما مر من القاعدة فيقال فيه ورقاؤن (فتسمى) وهو بفتح التاء وسكون التون
 ومضارع من الانحاء وهو قبول المحوى اذا انقلب الهمزة فى الجمع واوانكون (سورة علامة
 التأنيث) قابلة للمحو وان كان اصل التأنيث ثابتا فيها هذا حال الممدودة (والمقصورة)
 اى وحال الف المقصورة نحو سلمى (تخذف وتبقى الفتحة) التى (قلها) حال كونها (دالة
 عليها) اى على الف المحذوفة هذا توجيه الشارح وقال المعاصم فيما اجاب به عما ذكره
 الرضى انه كان عليه ان يقول بدل قوله قد ذكر فجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو
 سلمى وورقاء على رجلين ولا يخفى ان هذا الجواب ضعيف انتهى وفى شرح اللب ان المراد
 بالمذكر هو المذكر القنوى يعنى ما كان معناه مذكر الاسطلاحى الذى هو ما ليس فيه
 علامة التأنيث فلا استدراك فيه دخل نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بهذا الجمع
 بالاتفاق ونحو طلحة يجمع على طلحون يسكون اللام عند الكوفيين وفتحها عند ابن كيسان
 فكان المصنف اختار قولهما واما كون المراد من المذكر ما يكون مجرد عن التاء ولو مقدرة

المائد المفعول يجوز
 الحذف فان كتب نهاية
 للمسمى مالا سبيل الى
 ارتكابه مع انه لا حاصل
 ولقد صرح بانه اراد
 تخصيص ذلك الجواز
 بالمفعول فانه قال فى
 الفرح والآن قد شرحت
 الى تبين ان المائد
 المفعول يجوز حذفه
 لتبنيه على انه انقسم امره
 الى ما يجوز حذفه ولى
 ما لا يجوز فترضت لما
 يجوز وهو المفعول
 قول جاءنى لئذى ضربت
 ويجوز ضربت كل ذلك
 فيصح ولذلك تقول
 جاءنى اقدان ضربت
 والذين ضربت لما فى
 الكلام من قوة الاشعار
 به ولا يحذف المرفوع
 لانه فاعل والفاعل احد
 جزئى الجملة فلا يستقيم
 حذف ولا يحذف
 المجرور لان حذفه
 يستلزم حذف جار
 فتكثر الحذف هذا كلامه
 فان قلت لا نزاع فى جواز
 الحذف فى المرفوع
 والمجرور ايضا على ما
 سبق فخصبه فالمصنف
 غطى قلنا بل هو مصيب
 وذلك لان مراد
 الاسم بالجواز سكون
 التاء مع خلاف هذه
 الصورة على سواء من
 جهة فصاحة والاختيار
 الا ان يمنع منه مانع ويصدم
 الجواز ما ليس كذلك
 سواء ثبت جوازه مطلقا

ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورفاء وسلمى فمذكونه مخالفا للثلاثة الاصطلاح غير مفهوم
من اللفظ اصلا لعدم القرينة انتهى ولعل الشارح ارتكب هذا التكلف لتطبيق كلام المصنف
للمجهول بقدر الطاقة والله اعلم ثم شرع في بيان شرط النوع الثاني فقال (وشرطه) (اي شرط
الاسم الذي اريد جمعه مع المذكر الصحيح) (ان كان) اي ذلك الاسم (صفة) (من الصفات)
وقوله (غير علم) بالنصب خبر بعد خبر احوال من اسم كان وقال المصنف ان قوله غير علم
لا فائدة فيه ولقائل ان يقول اما لان علم انه لا فائدة في ذكره بل فيه فائدة ما لان بعض الصفات
نحو صالح وطاره اذا كان علما يخرج من هذه القاعدة ويجمع بالواو والتون بلا شرط
شي من شروط كونه صفة ويحتمل ايضا ان الشارح تبع لما قيل ان الصفة غير مقابل للاسم
فالاولى ان يقول وان كان غير اسم كذا قيل ولكن هذا التوجيه غير موافق لما قيل فانه
لو كان كذا فعليه ان يقول غير اسم (كاسي الفاعل والمفعول) (فذكر بمقل) قال في شرح
اللب ولو قال يعلم بدل يقل لتناول نحو قوله تعالى قم الماهدون اذ لا يطلق العاقل عليه
تعالى انتهى ولما كان له شروط آخر اشار الشارح بقوله (اي له) اي لصحة جمعه بالواو
والتون (شروط) بعضها وجودي اي بشرط شيء وبعضها عديمي اي بشرط لا شيء (فالشرط
الاول) وجودي وهو (كونه مذكرا يقل لاسم) (و) (الشرط الثاني) مع ما عطف عليه
كالحاكم عديمي وهو مع كونه مذكرا قاعلا (ان لا يكون) (ذلك الاسم الكائن صفة) (افعل فعلاء)
(اي مذكرا) يعني ان لا يكون مذكرا (غير مستوفي صفة الصفة) وقوله (الكائن) بالجر
صفة جرت على غير من هي له لصفة تكون فاعله مذكرا وهو قوله (ذلك الاسم) وقوله
(اياها) خبر لقوله الكائن وراجع الى الصفة وقوله (مع المؤنث) ظرف للمستوفى وهذه القيود
كلها مستوائية لانها قيود لغير المستوي لان الصفة نوعان احدها ان تكون صيغة مذكرا
مساوية لصفة مؤنثها نحو ضارب وضاربة وانما يوجد الفرق بينهما بالناء وعدمها والثاني
ان تكون صيغة مذكرا غير مساوية لصفة مؤنثها بل تكون صيغة كل منهما صيغة مستقلة
كاحمر المذكر الذي صيغة مؤنثه غير مساوية له بل لها صيغة مستقلة وهي حمراء وكذلك
وزن فعلا غير مساو لوزن مؤنثه الذي هو فعلى فاراد المصنف ان يخص صيغة الجمعية
بالواو والتون بالنوع الاول واراد الشارح ان يفسره على مراد المصنف وحاصل التفسير
ان لا تكون تلك الصفة هي الصفة التي يكون مذكرا غير مساو في صيغة الصفة التي هي
صيغة مؤنثها بل الشرط ان تكون تلك الصفة هي الصفة التي يكون مذكرا مساويا
لمؤنثها في الصيغة التي كانت صيغة مؤنثها فعلى هذا يكون قوله (بل يكون المذكر على صيغة
افعل والمؤنث على صيغة فعلاء) اضرايا عن قوله غير مستوي اي لا يكون المذكر في افعل
فعلاء مساويا بل يكون المذكور فيه على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء (مثل احمر
حمراء) فانه لا يصح ان يجمع احمر بالواو والتون فلا يقال في جمعه احمران لان صيغته
غير مستوية مع صيغة مؤنثه وقوله (للفرق) بيان لمع كون هذا الشرط شرطا له يعني وانما

لكن على ضعف او ثبت
في بعض الصور
بدون البعض المكن
لا من حيث هو هو
بل باعتبار امر واشترط
شي وهذا الاصطلاح
شائع ذائع وكثيرا
ما يحكم المس بامتناع شيء
مع تصريحه بانه جائز على
ضعف ومما يقطع بانه
حري هنا على ذلك
الاصطلاح قوله
في الايضاح ان الغدير
المفعول الصائد على
الموصول يجوز حذفه
كقوله تعالى الله يسطر
الرزق لمن يشاء اما اذالم
يكن مفعولا لحذفه
ضعيف قال وانما ضعف
اذا لم يكن مفعولا لانه
يكون احد جزئي الجملة
في غير الجر وفي الجر يلزم
من حذفه حذف الجار
فيؤدي الى الاختلاف
او لحذف الكثير بخلاف
المفعول فانه فاعله مفرد
ثم اعلم انه اراد بقوله
في الشرح ولا يحدف
لرفع فاعله لانه فاعل المبتدأ
والجواب ايضا لانه تعرض
لذكر الفاعل في التماثيل
لكنه اصلا قوله وبعد
بيانهم طريقة الاخبار
قول يشربان تمرين المنظم
كان بعد تعليمهم طريق
واذا غير لازم لان الامر
بالاخبار يجوز ان
يكون قبل التسليم
فذكر فيه مستند تصدير
الذي وضع الضمير

لا يصح ان يجمع ليحصل الفرق (ينه) اى بين وزن اقل الذى لغير اسم التفضيل (وبين اقل التفضيل) اى وبين وزن اقل الذى للتفضيل (كافضلون) فى جمع افضل اذا كان للتفضيل فلا يجوز فى جمع احر احررون ليحصل الفرق بين كونه للتفضيل وبين كونه لغير وقوله (ولم يعكس) جواب للسؤال المقدّر فكأنه قيل واذا كان المطلوب من هذا الاشتراط العدمي تحصيل الفرق بينه وبين اسم التفضيل ودفع الالتباس عنه مع ان هذا الفرق يحصل على عكس الامر بانه لا يجوز الجمع فى اقل التفضيل وان يجوز فى مثل احر ولم يعكس فاجاب عنه بانه لم يعكس (لان معنى الصفة فى اقل التفضيل كامل لدلالته) اى لدلالة اقل التفضيل (على الزيادة) وما يدل على معنى مع الزيادة كامل بالنسبة الى ما يدل عليه بلا زيادة فاعطى للكامل من الجمع تحقيقا للمناسبة (و) (الشرط الثالث) العدمي (ان) (لا) (يكون ذلك الاسم) (فعلان فعلى) (اى) (والشرط الثالث ان لا يكون) (مذكرا غير مستوفى تلك الصيغة مع المؤنث) (وزن فعلان ليس بمساو) (بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى) (مثل سكران سكرى) (فانه لا يقال فيه سكرانون) (وانما لم يصح ههنا (الفرق) اى لتحصيل الفرق ودفع الالتباس (ينه) اى بين وزن فعلان الذى مؤنثه فعلى (وبين فعلان فعلانة) اى وبين وزن فعلان الذى مؤنثه فعلانة بالتاء (كندمانون) فان مؤنثه ندمانة بالتاء فانه كما كان وزن اقل من الاولان المشتركة بين اقل التفضيل وبين غيره كذلك وزن فعلان مشترك بين ما كان مؤنثه فعلى وبين ما كان مؤنثه فعلانة (ولم يعكس) اى وانما لم يعكس ولم يحمل الحكم بالعكس ورجح عدم الصيغة فى الاول دون الثانى مع ان الفرق المقصود يحصل به ايضا (لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكور والمؤنث) (وانما كان اصلا (لانه فيه بالتاء وعدمها) هكذا وجدنا النسخ التى اطلعنا عليها فى لان يغير الضمير وفى بالتاء الباء واظن انه سهو من قلم الناسخ ونبني ان تكون النسخة الصحيحة هكذا لانه فيه اى بالضمير المتصل المنسوب الراجع الى الفرق فيكون المعنى لان الفرق فيه اى فى ندمانة بين مذكرو مؤنثه بالتاء وعدمها اى صيغة مذكرو مساوية لصيغة مؤنثه وهو الاصل فى باب التذكير والتأنيث لان التاء اصل فى علامة التأنيث وما هو مشتمل على الاصل فهو اصل فاعطى الكامل من الجمع للاصل بخلاف فعلان فعلى فانه مشتمل على الالف التى ليست باصل فى علامة التأنيث (و) (الشرط الرابع) العدمي (ان) (لا) (يكون الاسم المذكور مذكرا) (مستويا فيه) (اى فى هذه الصفة) (وتذكير ضمير فيه انما هو) (بتأويل الوصف) (والاقلزم التأنيث لكونه راجعا الى الصفة (مع المؤنث) (طرف لمستويا ايضا فيكون المعنى وان لا يكون الاسم الذى هو الصفة مذكرا مستويا فى تلك الصفة مع المؤنث وقال الرضى هذه العبارة اسخفت من العبارة السابقة لان ضمير ان لا يكون عائد الى الوصف المذكور فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يسوى الشئ فى نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكور مع المؤنث لكان حسنا ويكون المعنى وان لا يكون الصفة يستوى فيه المذكور مع المؤنث بان يكون كلاهما

موضع الخبر عنه وتأخير الخبر عنه لانه من فروع المسائل النحوية وليس من مواضعهم فى هذا الباب ولك ان تقول ان تمرين المتعلم فيما نقله من المسائل انما يكون بما كان طريق جوابه قد حصل من قبل المعلم حتى يمكن المؤاخذة بعد ذلك فانه اذا لم يبين له طريق الاخبار لا يتم الغرض بالتمرين لانه معذور على ان تذكر تصدير الذى ووضع الضمير موضع الخبر عنه وتأخير الخبر عنه ان كان بسبب التعلم والاخذ من المعلم فهذا عين ما قاله الشارح قدس سره وان لم يكن به فليس مما نحن فيه لان الكلام فى تمرين المتعلم وقوله وليس هذا من مواضعهم فى هذا الباب ليس به لظهور ان مسئلة تصدير الذى مع ما عطف عليه لا يوجد فى غير هذا الباب قوله اى باستعانة الذى قيل او بما يعبر عنه بالذى قال به صلة للاخبار وقساده غنى من البيان قوله واخره اى الخبر عنه من الضمير قيل اعتبر التأخير بالنسبة الى الضمير والظاهر اعتباره مقابلا لتصدير فيكون بالنسبة الى الحلة وفيه انه يلزم كون الكلام عندهم الجدوى فان

مصدرها يستمدى
تأخيرها لاهالة على ان
تقدم الضمير من جهة ما
يجب معرفته فيكون
بالسبة اليه لانه قوله
ليصح بناء اسم الفاعل
او المفعول منها قبل بشر
سلامه بان ذلك في الاخبار
من زبدى المثال المذكور
أخذ اسم الفاعل او
المفعول فنقول الضاربه
انما زيد ونقول المضروب
لى زيد ثم قيل ونبيه
بالتمثيل على ما صرح به
الشارح من شروط الجملة
الفعلية ولذا اتى به مع انه
ليس من دأبه تمثيل
المسائل ومن الظاهر
ان كلامه ليس بمرتبة
الاشعار بل هو صريح في
ذلك ولا يستفاد من تعليقه
الشروط التي ذكرها
الشارح بل المستفاد منه
الاختصاص بالفعلية فقط
قال في الشرح وانما حكمنا
باختصاص ذلك بالفعلية
والاسمية لايصح بناء ذلك
منها فنقدر ان يسبك
منها مفرد يصح دخول
الالف واللام عليه قال
فالجملة الفعلية يخبر فيها
بالاصري والجملة الاسمية
لا يخبر فيها الا بالذي قال
الا انك اذا اخبرت
بالالف واللام وكان
الفعل مستندا الى ضمير
غير المخبر عنه في المعنى
فقد جرى اسم الفاعل او
المفعول على غير من هوله
فيصير ان الضمير كاهو

على صيغة واحدة واجاب الهندي بان ضمير ان لا يكون طائدا الى المذكر لالى الوصف فلا يلزم
ما ذكر من وجه السخافة فالشارح فسر الصادرة على ما اجابه الهندي ولم يلتفت الى شبهة
الرضى كذا في المعاصم وقال بعضهم فاذا ذكره الفاضل الهندي وغيره من الشارحين يندفع به
الاشكال واماذكره الش بقوله ان الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور اى الذى اريد
جمعه مذكرا مستويا فيه اى في الصفة مع المؤنث فلا يندفع به الاشكال لان الاسم المذكور
والصفة واحد فيلزم استواء النثنى في نفسه مع غير ما لا ان يحمل على حذف المضاف ويكون
المعنى ان لا يكون مسمى الاسم المذكور مذكرا يستوى ذلك المذكر مع المؤنث في تلك الصفة
الى الاسم اعلم اولا ان وزن الفعل اذا كان بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث
وان وزن الفعل بالعكس يعنى اذا كان بمعنى الفاعل يستويان فيه ايضا فقوله (مثل جريح)
مثال للاول فانه بمعنى الجروح (وصبار) مثال للثاني فانه بمعنى الصابر (قال رجل جريح)
اى مجروح (وصبور) اى صابر هذا في المذكر (وامرأة جريح) اى مجروحة (وصبور)
اى صابرة وهذا في المؤنث (فلا يجمع) اى ذلك الاسم المستوى (بالواو والنون) بان يكون جمعا
مذكرا صحيحا (ولا بالالف والتاء) بان يكون جمعا مؤنثا يعنى لا يجمع بالجمع الصحيح اصلا (فانه
لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما) اى بالمذكر او بالمؤنث
فيكون نظير الخنثى المشكل الذى لم يحكم بذكوره ولا بانوثته (بل المناسب ان يجمع جمعا يستويا) ان
اى يستوى المذكر والمؤنث (فيه) اى في ذلك الجمع ولذى يستوى بان فيه هو وزن فعل (مثل
جريح وصبرى) (و) (الشرط الخامس العدى) (ان) (لا) (يكون الاسم المذكور مذكرا)
وقوله (ملتبس) للاشارة الى ان الباقي قوله (بناء التانيث) (للملاسة وذلك) (مثل علامة)
فانه اسم ملابس بناء التانيث مع انه مذكر فمثل هذا الاسم لا يجمع بالواو والنون فلا يقال
علامتون وقوله (كراهة) بالنصب مفعول له للفعل التفهم من هذا الشرط يعنى وانما
لا يصح جمعه لكرهه (اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث) فانه لما اختص هذا الجمع بالمذكر
الحال لزم ان لا توجد فيه رائحة التانيث وقوله (ولو حذف التاء لزم اللبس) كالدليل
للمقدمة الرافعة يعنى اذا امتنع الجمع بذكر التاء لزم حذفها لكن الحذف لا يجوز ايضا لانه
لو حذف لزم اللبس فانه لو حذف التاء قليل علامون لم يعرف انه جمع فعال او جمع فعالة
وقيل هذا الشرط غير محتاج اليه لان اشتراط التذكير وعدم المساواة يعنى عنه فان العلامة
يستوى فيه المذكر والمؤنث فيكون مثل جريح وصبور كذا في المعاصم وذكر بعضهم
ان وجه ذكر المصنف لهذا الشرط بيان ان المراد بالتذكير اعم من المذكر معنى ولفظا فحق
جريح من المذكر لفظا ومثل علامة من قبيل المذكر معنى كذا قيل (ويحذف نونه) (اى نون
الجمع) (بالاضافة) (كما صفي التثنية) من علة حذفه وغيره من الاحكام يعنى انه يجب حذف نونه
بالاضافة (وقد شد) اى خرج عن القياس (نحو سنين) وانما قيد الشارح بقوله (بكسر
السينين جمع سنة فتدحها) للتنبيه على ان هذا الجمع ليس بجمع سلامة حقيقة لانه لو كان جمع سلامة

حقيقة لفتحت السين كافي مقرده (وارضين) (فتح الراء) وقيد به ايضا للتنبيه على ان هذا الجمع جمع على غير قياس او حملا على ارضات (وقد جاء اسكانها) اى قد جاء في بعض اللغة اسكان الراء كقفرده وعلى التقديرين هو (جمع ارض بسكونها) اى سكون الراء (وانما حكم بشذوذها) اى بشذوذسين وارضين (لانثناء التذكير والعقل) اى لانثناء الشروط المذكورة في صحة الجمع بالواو والنون وهو كونه مذكرا وعاقلا وقوله (وعدم) بالجر عطف على الاستثناء اى ولعدم (كونهما) اى كون هذين اللفظين (علما وصفة) وقال في حاشية المصام ان شذوذسين من وجهين احدهما انه قد لا يحذف نونه بالاضافة نحو دعاني من نجد فان سنيه ، وثانيهما ظاهر وبهذا علم انه لا يتجه ان حق بيان الشذوذ ان يقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له الا بما ذكر قبل حذف النون ولا تعلق له بحذف النون انتهى وتام البيت هـ لقين بناتيبا وشيتا مراد هـ فان نون سنيه متعقب الاعراب ولذا لم يحذف بالاضافة وهذا ايضا مخالف لما في الباب حيث قال فيه وقد يجعل النون في متعقب الاعراب فابقى في الاضافة على خلاف القياس كافي هذا البيت وفي قوله هـ وماذا ينتهي الشعراء منى هـ وقد جاوزت حد الاربعين هـ فان نون الاربعين متعقب الاعراب ولذا جعلت مكسورة واعلم ان الحكم بشذوذها انما هو رأي الجمهور ومنهم المصنف (وقد ادرج) اى ادخل (صاحب الباب) وهو اسم كتاب في النحو (بعض هذه الاسماء) وهو الارضون والسنون والحرون والاوزون والنون والقلون ونحوها من المجموع التي وقعت بالواو والنون (تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها) اى من المجموع التي اخرجتها القاعدة المذكورة من الشذوذ (سين وامثاله) من النون وهو جمع التبة بمعنى وسط الخوض وبمعنى الجماعة (وابقى) اى وابقى صاحب الباب (بعضها) اى بعض تلك المجموع (على الشذوذ) لعدم اندراجها تحت القاعدة التي ذكرها (منها) اى من المجموع التي ابقاها (ارضين) جمع الارض (وامثاله فن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه) اعلم ان عبارة الباب هكذا والزيادة في نحو ارضين واوزين عوض عن نقص الكلمة لفظا كارضون او توها كاوزون انتهى وقبل في شرحه ان المراد بنحو ارضين هو ما لم يكن مذكرا علما عاقلا وبمعنى قوله كارضون ان الواو والنون في امثاله عوض عن التاء المحذوفة من ارض فان اصله ارضة بدليل ارضة اى في تصغيره ثم قال في الشروع وكذا في سنون وثبون وقوله او توها كاوزون فان الزيادة فيه عوض عن نقصان الحركة بالادغام وانما قال توها لانه لا يجب ان يكون اصل اوز بالادغام اوز زجكة تحريك الزاي الاولى حتى يكون قصاصه تحقيقا لا توها انتهى ما قال في الباب وما قال في شرحه واقول ان في قول الشارح العلامة في هذا النقل نوع مخالفة لان صاحب الباب بعد ذكر تلك القاعدة اخرج كلا من الارضين وامثاله عن الشذوذ كما اخرج نحو السنين فلا فرق في دخول الارضين والسين تحت تلك القاعدة فحينئذ يكون بين قوله اخرجتها من الشذوذ منها سين وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله

مذهب البصريين فاذا اخبرنا من زيد من ضربت زيدا قلت الضاربة انا زيد لان الالف واللام تزيد والضارب مبتكلم وهو غيره فقد على غير من هو قوله كالسين وسوف وحرف التي قبل فيه بحث لان السين تزيد التأخير كما ان صيغة المستقبل تزيد ذلك وصيغة الماضي تزيد التثنية فاذا لم يبالوا في الاخبار بالالف واللام بطوت الزمان الدال عليه الجملة جاز ان لا يبالوا بطوت ما يفيد السين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يؤخذ من الفعل المتني اسم الفاعل المدلول فيقال في الاخبار عن زيد في لم يظم زيد لا قائم زيد وليس يوارد لظهور امكان انهما معنى الماضي من الفاعل والمفعول هل ان ذلك مما اعتبره النحويون واوجبوه كما صرح به في شرح الرضي وغيره فالقول بانه جاز ان لا يبالوا من قبيل مالا يمتنه وما استدله من جواز اخذ اسم الفاعل المدلول من الفعل المتني شاهد عليه فانه لو جاز عدم المسالة بذلك الحرف لجاز ان يؤخذ من الفعل المتني الفاعل المحصل وليت شمرى لم لم يتنظن للمسألة

وبين نقله واحالته على المراجعة نوع مخالفة ولو قال وابقى بعضها على الشذوذ منها قلوب
وحرون عالم يكن في اصله تاء لكان الثقل صحيحا موافقا للمنقول والله اعلم ولقد در صاحب
الرواية حيث قال ان قول المصنف وقد شذ الخ جواب عن سؤال المقدر وكأنه قيل في صورة
التقص لقوله وشرطه كونه مذكرا عاقلا ان هذا متقوض بخلاف السين جمع سنة والارضين في
جمع ارض والاوزون والحرون والقلون والشبون مع استثناء الشرط المذكورة فاجاب عنه
بقوله وقد شذ نحو سنين ثم قال وقد تكلف قوم في توجيهها ومحلها ان الواو والياء والنون فيها
ليست للاعراب بل هي عوض عن تاء التأنيث المقدرة كافي ارض او عن الاعلال والادغام
كافي سنة وحررة وهو غاية السجاسة انتهى ملخصا ولا يخفى ان هذا موافق لما في الباب فقوله
(المؤنث) بالرفع معطوف على قوله فالذ كبر الصحيح وهو شروع في مباحث النون الثاني من
الجمع الصحيح وفسره الشارح بقوله (اي الجمع الصحيح المؤنث) للاشارة الى ان قوله المؤنث
صفة للموصوف المحذوف كما مر مافيه وقوله (ماخلق) شروع في ترجمه وقوله
(اي جمع لحق) اشارة الى ان الموصوف عبارة عن الجمع وانما فسر ههنا ولم يفسره
تعريف المذكور الصحيح للاهتمام به بعد المسافة ههنا بخلاف الاول (آخره) (اي آخر
مفردة) اي مفرد ذلك الجمع (الف وتاء وشرطه) (اي شرط الجمع الصحيح المؤنث) يعني
ان لصحة الجمع بالالف والتاء ايضا شروطا متنوعة بحسب مفردة اما صفة واما
اسم فان كان صفة فاما صفة لها مذكر واما صفة ليس لها مذكر فرفع (ان كان) فقوله كان
من الافعال الناقصة اسمه ضمير مستتر تحته راجع الى المفرد وفسره الشارح بقوله
(مفردة) وقوله (صفة) بالنصب على انه خبره والواو في قوله (وله) حالية وله خبر
مقدم (اي لذلك المفرد) وقوله (مذكر) مبتدأ مؤخر والجملة حالية من اسم كان يعني
ان كان مفرد ذلك الجمع صفة ذات مذكر (فان يكون) اي فشرطه ان يكون (مذكرا)
(اي مذكرا ذلك المفرد) وقوله (جمع) ماض مجهول وثائب فاعله تحته راجع الى ذلك
المذكر والجملة خبر ان يكون ان كان كذلك فشرطه اي يكون ذلك المذكور مما يجمع
(بالواو والنون) بان استجمع فيه الشروط المذكورة في الجمع المذكور الصحيح وحينئذ
لم يجز جمع مثل محمراء وسكري وفيل بمعنى المفعول وفعل بمعنى الفاعل ومفعال
بمعنى المفعيل هذا الامتناع مذكوره بالواو والنون وانما اشترط هذا (للايلزم) اي
لكراهة ان يلزم (مزية الفرع) وهو المؤنث (على الاصل) وهو المذكر لانه لو لم
يجمع مذكوره بالواو وجمع بجمع التكسير كفعلاء افضل مثل حمراء واحمر وفعل فلان
كعطش عطشان وجمع مؤنثه بالالف والتاء يلزم للمؤنث الفرع مزية على المذكر الاصل
حيث جمع هو بالجمع الصحيح ولم يجمع مذكوره وقوله (وان لم يكن) معطوف على
قوله ان كان يعني ان لم يكن (له) (اي المفردة) يعني للمفردة التي هي صفة وليس له (مذكر)
وقوله (جمع بالواو والنون) اشارة الى ان الثاني في قوله لم يكن عائد الى القيد الاخير يعني

من ان استفادة معنى النفي
لا يكون من الفاعل ح
بل من حرف النفي
النضم الى الفاعل قوله
والصدر العامل قبل
الاخضر الاوبر والعامل
وفساده ظاهر لان عملة
الاستناع هو الادا الى
كون المفسر حاملا وهذا
مختص به لا يكون في غيره
واطلاق العامل بضم
وغيره من العوامل فلا
يصح قوله وما الاسمية
قبل تحقيقها للموصولة
وبيان انه ليس مما يختص
بالوصلات وكذا ما
ذكر في اخواته فليس
بائنا لما ليس بموصول في
بابه قريبا كما ظن هذا
والوجه ذاك الظن كما
صرح به المصنف قائلا لكان
في المبنيات ما يوافق لفظ
الموصول لم يجعل له باب
برأسه وبين في ضمن
الموصلات كما بين ما
وافق اسم الفعل في اللفظ
من المبنيات في اسماء
الافعال كتاب لغار وباب
يا فاساق وباب يا فاساق ولو
فقد الاختصار ورعاية
الناسبة اللفظية لكان
القياس يقتضي ان يجعل
ابوابا برأسها قوله فانها
اما كانه نحو انما زيد قائم
الخ اورد عليه انها قد
يكون مصدرية وقد
تكون زائدة ايضا قوله
ربما تكبره النفوس
ويجوز ان تكون كافة
نقل من المصنف انه قال

ان لم يكن لذلك المفرد الصفة مذكرة يجوز جمعه بالواو والتون كافي حراء وعطشى وقال
المصام لا وجه لتقييد كلام المتن بما قيده بل المراد انه ان لم يكن لمفردة مذكرة اصلا لان
ما يكون له مذكرة لم يجمع بالواو والتون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكرة جمع بالواو
والتون انتهى ولعل الشارح اراد بهذا التقييد تحصيل المقابلة بين النفي والاثبات مع انه لا تنافي
في مثل هذا اذ يراد به نفي القيد والمقيد معا (فان لا يكون) وقوله (اي فشرط صحة جميعه)
تفسير وفيه اشارة الى ان قوله ان لا يكون خبر لمبتدأ المحذوف والجملة جزائية بمعنى ان لم يكن
لذلك المفرد مذكرة كذلك فشرط صحة جميعه شئ عديم وهو (ان لا يكون) ذلك المفرد
(مجردا عن تام التانيث) (كالحائض) فانه لمدام طلاقه على المذكر ليس له مذكرة لكنه لكونه
مجردا عن تام التانيث لا يجوز ان يقال في جمعه حائضات وكذا الطامث فلا يقال في جمعه
طامثات بل يقال فيه حوائض وطوامث لا غير فان الحائض والطامث المجرد عن التاء بمعنى
من ثبت له الحيض والطمث في الجملة فيكون بمعنى التبوث والصفة الثابتة لا تختص بزمان
دون زمان والجارية على الفعل تختص بزمان دون زمان نحو الان او غدا بخلاف الحائض
بالتاء (لانه يقال في جمع حائضات حائضات) وكذلك في جمع الطامثات طامثات فانها اذا كانتا
بالتاء تطلقان على من حدث لهما الحيض والطمث كذا في شرح القلب فيكون مشابها للفعل
في اللفظ والمعنى لانه بمعنى الحدوث كالفعل فالخبر به علامة جمع المؤنث (فلو قيل في جمع
حائض ايضا) يعني الذي يشير التاء (حائضات لزم الالتياس) اي التباس الصفة التي
لم يثبت فيها الحدوث بالصفة التي اعتبر فيها الحدوث لما عرفت من انه اذا لم يعتبر الحدوث
بل اعتبر فيها التبوث يجمع الحائض على حوائض لنفسان مشابهة للفعل واذا اعتبر
فيها الحدوث يقال حائضات لكمال مشابها للفعل ويجمع على حائضات والحاصل انه
اذا قيل في جمعه حائضات فهو جمع الحائضات لاجمع الحائض واذا قيل حوائض فهو جمع
الحائض دون الحائضات ثم شرع في بيان النوع الذي يصح فيه ان يجمع بالتاء والالف
بلا شرط شئ فقال (والا) (عطف) اي قوله والامعطوف (على قوله ان كان صفة)
وانما اشار الشارح اليه لدفع توهم انه معطوف على قريبه الذي هو قوله وان لم يكن لانه
لا يجوز ان يعطف عليه لان قوله وان لم يكن من اقسام الصفة وهذا الشرطية قسمها وقوله
(اي وان لم يكن المؤنث صفة) اشار الى ان لفظ الامر كمن حرف الشرط ومن الحرف
القائم مقام الجملة بقريته المقابلة وقوله (بل كان اسما) اضرب عنه اي ان كان مفردة
اسما مقابلا للصفة وقوله (جمع) على صيغة المجهول جواب ان في الاوناب فاعله تحت
اما راجع الى مصدره كقوله تعالى وحيل بينهم اوراجع الى المفرد وتفسير الشارح له
بقوله (هذا الجمع) يحتمل هذين الامرين اما الاول فظاهر واما الثاني فيحذف
المضاف اي مفرد هذا الجمع وقوله (مطلقا) مقول مطلق مجازي اي جمع جمعا مطلقا
وقوله (اي من غير اعتبار الشرط) تفسير لمطلقا يعني ان صحة جميعه هذا النوع

(بالالف)

ان النواة اختاروا كونها
موصوفة ثلاثا يلزم
حذف الموصوف واقامة
الجار والمجرور مقامه
يعنى من الامر وذلك
تليل الا بشرط قد هنا
ثم قال الثالث والاولى
ان يقال ان النواة
اختاروه ولاستثنائه
من تكلف من حذف
المبين او تقييد نكره
يستدعي كلمة من او الحكم
بزيادة من او جعلها
للتبيين والتبادر منه
البيان بهذه كلمة ما وقوله
فرجة جملة فعلية حالية
متعلقة بالامر وعبرة
المس هذه والموصوفة
مكتولة ربما تنكره
النفوس من امر فتكره
جملة واقامة صفة لما كان
قبل رب شئ تنكره
النفوس من الامر
ولو قيل ان هذه هي
التي في قوله ربما زيد
قائم لكان مستقاما وهي
المهيئة لدخول رب على
الجملة وانما استحسن
ذلك اجراء لرب على
بابها الكثير ولما يلزم
من حذف الموصوف
واقامة الصفة مقامه
وهي جار ومجرور لان
قوتك من الامر صفة
على هذا التأويل على
معنى تنكره النفوس
شيئا من الامر وما
ذكره القائل من
حذف المبين والزيادة
ليس مما يلتفت اليه
والوجهان الآخران
مرجوحان كما اشار اليه
الشيخ الرضوي حيث قال بعد

بالالف والتاء ليست بشرط بشرط مذكور من اشتراط ان يكون له مذكروا ان لا يكون
 مجردا وذلك الجمع (مثل طلحات وزيات في جمع طلحة) اى الذى تأنيته لفظي (و) في جمع
 (زيب) اى الذى تأنيته معنى ثم قبله الشارح اعتراض الرضى للمصنف في قوله مطلقا
 فقال (و) في شرح الرضى ان هذا الاطلاق اى قوله مطلقا (ليس بسديد) لانه مشروط بكونه
 مسموعا من العرب بقرينة تخلف الصحة في بعض المواد (لان الاسماء المؤنثة بناء مقدرة) يعنى
 المؤنثات السماعية (كنار وشمس ونحوها من الاسماء التى تأنيثها غير حقيقى لا يطردها)
 اى في تلك الاسماء المؤنثة الغير الحقيقية (الجمع بالالف والتاء) فلا يقال نارات وشمسات
 (بل هو) اى الجمع بالالف والتاء (فيها) اى في تلك الاسماء (سموع) اى مقصور على السماع
 (كالمسوات) في جمع السماء (والكائنات) في جمع الكائن (وذلك) اى ووجه كونه مقصورا
 على السماع ثابت (لخفاء هذا التأنيث) وانما خفي تأنيثها (لانه) اى لان هذا التأنيث (ليس
 بحقيقى) بان يكون من الحيوانات التى بازائها مؤنث بل تأنيثها حكمى يعرف باستعمالها
 مؤنثا وقوله (ولا ظاهر العلامة) كثرة وسلمى بالنصب عطف على خبر ليس يعنى تأنيثها
 ليس ظاهرا علامتها فيه كافي طلحة قوله ولا ظاهر العلامة الى ههنا كلام الرضى الا انه
 وقع فيه بدل قوله كنار وشمس ونحوها كقدر وبار وعقرب وعين ووقع ايضا فيه بعد
 قوله والكائنات والشمالات في الرياح فحصل مراد الرضى النقض لكلام المصنف يعنى ان
 قوله مطلقا ليس بصحيح ويمكن ان يجاب عن هذا النقض بان يقال انه يحتمل ان يكون مراده
 بالمطلق هو المطلق الاضافى اعنى بالنسبة الى الشرط المذكور يعنى انها جمع مطلقا من غير
 اعتبار شرط من الشرط المذكور في الصفة فلا ينافى ان يكون له شرط آخر من كونه
 سماعيا او غيره ولو قال من غير اعتبار شرط من الشرط المذكور فخلص من الاعتراض وانه
 اعلم ولما فرغ المصنف من تعريف النوع الاول من المجموع ومن مسائله شرع في تعريف النوع
 الثانى منه فقال (جمع التكسير) اى تعريف الجمع المكسر الذى يقال له جمع التكسير ايضا
 وهو النوع الثانى من المجموع (ماتفر) والنسخة التى اختارها الشارح بياء مضمومة
 ان يكون مجهول المضارع من غير تغير والنسخة التى اختارها صاحب المغرب بفتح التاء على انه
 ماض معلوم من تغير يتغير وفسره الشارح بقوله (اى جمع تغير) للاشارة الى ان لفظ ماض موصوف
 وتغير صفة فعل النسخة التى اختارها التث يكون قوله (بناء واحدة) مر فوا على انه نائب
 فاعل تغير وعلى النسخة الاخرى يكون فاعلا له وقيد الشارح بقوله (من حيث نفسه واموره
 الداخلة فيه) ليكون اشارة الى دفع ما ذكره الرضى من ان جمع السلامة بالواو والتون وكذا
 بالالف والتاء تغير بناء واحده ايضا بسبب الزيادتين لانك بذيت بهما بناء مستأقافا لمفرد صار
 كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية اذا ضمت اليها اثنين صارت عشرة ويكون المجموع الثانى غير
 المجموع الاول وهذا هو التغير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد
 الجمع بتغير ما انتهى فلما بدا الشارح ان يدفع هذا بان مراد المصنف بالتغير المذكور في تعريف

نقل كلامه المأذون ولا
 يمنع ان يكون من متعلقة
 بتكره وهى قنبض
 كالى اخذت من الدراهم
 اى من الدراهم شيئا
 فكذا ههنا منتهى تكره
 من الامر شيئا ويجوز
 ايضا ضم بين تكره معنى
 تشتر وتقبض والقول
 بان له درجة جلة فطيلة
 حالية مطلقه بالاسم
 يرى والصواب ما قاله
 الرضى من ان اوله
 درجة صفة الاسر لان
 اللام غير مقصده ولقد
 ذكره بعض اصحاب
 الحواشى فظن الناقل
 انه يتكلم من عند نفسه
 فاجترى على رده بما ورد
 على نفسه قوله وصفة
 نحو اضربه ضربا مالى
 ضربا مالى ضرب كان قبل
 او ضربا حقيرا او عظيما
 او نوع ضرب فان
 التوصيف بما اما
 التميم والاعظم او التحقير
 او التوهية ويضافون
 معناها بحسب المقامات
 واختار المصنف كون
 ماضية اسية لاحرفية
 وفيه انه اذا كان حرفا
 لا يكون صفة وايضا
 المعنى المتغير في صورة
 الاسمية ما ذكره في
 الشرع لا تغير قال المصنف
 والصفة كقولك اضربه
 ضربا مالى ضربا اى
 ضرب كان وهذه عند
 بعضهم حرف قليل
 قوله الا في التامة
 قيل من الباحث

جمع التكسير غير التغير الذي ذكره في تعريف مطلق الجمع لان مراده بالتغير هنا هو التغير
من حيث نفسه يعني من حيث الامور التي دخلت في نفس المفرد من الحروف والحركات
والسكنات بان يقع التغير في نفس المفرد فلا يبقى نفس البناء على ما كان عليه وقيد الحية
متمبر في التعريفات وقوله (كما هو المتبادر) اشارة الى قرينة قيد الحية يعني ان المتبادر
من لفظ التغير ان يحمل الشيء الثاني غير الاول وذلك لا يحصل الا بتغير نفس المفرد وبتغير
حروفه (فلا ينتقض) اي فاذا اريد من التغير هذا المعنى المتبادر لا ينتقض تعريف جمع
التكسير منها (بجمع السلامة) اي بدخول جمع السلامة فانه حينئذ لا يدخل فيه لان تغيره
ليس بتغير نفس بناء واحد بل بتغير (لتغير بناء واحد بل حقوق الحروف الخارجة الزائدة)
وقوله (به) متعلق بالحقوق اي بل حقوقها بذلك الواحد ثم انه لما توهم الانتقاض بالجمع
الصحيح الذي حصل تغير واحد محذوف آخره اراد ان يدفعه ايضا بقوله (وايضا المتبادر)
وكما لا ينتقض التعريف بجمع السلامة لا ينتقض ايضا بما غير بناء واحد بعد الجمعية لان
المتبادر (من تغيره) اي من تغير واحد ليس التغير الذي عرض عليه بعد حصول الجمعية
بل المتبادر منه (تغير يكون لحصول الجمعية) اي بسبب حصول الجمعية او مع حصول الجمعية
(فلا ينتقض) اي تعريف جمع التكسير (ايضا) اي كما لا ينتقض جمع السلامة معنا (بمثل
مصطفون) من الجموع السالبة التي يكون آخر مفردا بالالف المقصورة او بالياء المكسور
ما قبلها كقاضون (فان تغير الواحد فيه) اي في مثله (يلزم) اي بحكم قاعدة التعريف
(بعد حصول الجمعية) اي بعد الحاق الزائدين لا قبله ثم انه لما توهم منه انه ان كان المتبادر من
لفظ التغير هو التغير في نفس الواحد فلم يحمل على المتبادر نظيره الذي هو التغير المذكور في
تعريف مطلق الجمع اراد الشارح دفعه فقال (واما التغير المذكور في تعريف الجمع) حال
كونه (مطلقا) اي سواء كان سالما او مكسرا (فهو) اي فهذا التغير (اعم) من ان يكون من حيث
ذات الواحد (كما كان في جمع التكسير) (ومن حيث الامور الخارجة الزائدة) كما كان في جمع
السلامة وقوله (كما يدل عليه ما لا بهامية) كالشاهد على خروج التغير من معناه المتبادر
في تعريف مطلق الجمع يعني يدل على ارادة المعنى الاعم ايراد كلمة ما المنسوبة الى الابهام
(المفيدة) اي قيد تلك الابهامية (للعموم في قوله) اي في قول المص (بتغير ما) اي حيث
وصف التغير بما فالوصف بالتغير هنا وتركه في تعريف جمع التكسير يدل على ان المراد
بالاول غير المراد بالتاني وقوله (سواء كان) اشارة الى تصرف آخر في التعريف لانه لما حمل
التغير هنا على المتبادر وكان المتبادر منه هو التغير الحقيقي خرج عن التعريف جمع التكسير
الذي تغيره تغير اعتباري كالملك مع ان امثاله داخلة في جمع التكسير فيقتضي ان ينتقض
التعريف جمعا فاضطر الى اخراج التغير عن المتبادر حتى يدخل فيه مثل فلك فاشارة الى
بقوله سواء اي المراد من التغير في تعريف المكسر ليس معناه المتبادر بل اعم منه يعني
سواء كان (ذلك التغير حقيقيا) (كرجل وافر اس) لان الواحد في الاول متغير حقيقة

الجمعة التي لا يبنى ان
يدعه الناظر في هذا
المقام ان من وجودها
لذوي العلم ولا تقع
على ما لا يعلم الا تنظيرا وما
لما لا يعلم الا تنظيرا ووصفة
المالم فتقول ما زيد في
السؤال من صفة
وللتجهول مية وحقيقة
ومنه مية الشيء وهو في
الاصل مائة نسبت
الى لفظ ما والمهزة تزداد
في ثنائي مقصورا اريد
به نفسه فيقال لفظه
ماء ولان قلبت المهزة
هاء او تقول انه منسوب
الى ما هو على تقدير جعل
الكلمتين ككلمة واحدة
كذا في الرضى ولا يخفى ان
امثال هذه المباحث وان
كانت من المهمات لكنها
ليست من وظيفة
المؤلفين فالقول بان لا
يبنى ان يدعه الناظر
في هذا المقام ليس
كما ينبغي قوله واجب
بان اي الواقعة هذا
لا يراد ودفعه كلاما من
كلام الرضى فانه قال واي
تقع صفة ايضا بالاتفاق
فلا ادري لم لم يذكره
المص هنا بل جعلها
كن التي لا تقع صفة
ولعله رأى ان الصفة في
الاصل استهامة لان
معنى رجل اي رجل اي
رجل عظيم يستل من
حالة لانه لا يعرفه كل
احد حتى يدال عنه ثم
فلت من الاستهامة
الى الصفة هذا
كلامه وانت خير بان

بكسر راءه وادخال الالف بين الجيم واللام وفي الثاني بادخال الهمزة في اوله واسكان الفاء
وادخال الف بين الراء والسين (او اعتباريا) اى او كان ذلك التغير اعتباريا بالتغير في بناء
واحد (كفلك كاسم) من انه داخل في مطلق الجمع ولما يصدق عليه تعريف التون الاول
ان يكون داخلا في التون الثاني وانما حمل اللفظ الواحد على المتبادر بالنسبة الى منع الجمع
السالم ثم حمل على غير المتبادر بالنسبة الى ادخال اعتبارى لان القاعدة ان اللفظ اذا اطلق
يحمل على معناه المتبادر فلا يخرج عن الحمل عليه الا لوقوع ضرورة تقتضى حمله على غير
المتبادر فهنا لما لم يكن داعيه الى اخراجه عن المتبادر اعنى بالنسبة الى اعتبار اموره
اللاحقة ابقى على اصله المتبادر ولما اضطر الى حمله عليه واخراجه عنه في الثاني اعنى بالنسبة
الى التغير الاعتبارى ليدخل فيه نحو فلك اخرج عن معناه المتبادر كذا في المعاصم ثم قال
بعد دفع هذا الاشكال بى ان تغير نحو افراس ايضا باعتبار اللاحقة من زيادة الالفين وسكون
الفاء ثم دفعه بقوله الان يقال لا ينكر في افراس التغير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير باعتبار
الامور لداخلة حيث عرض لفاء سكون وصيرورته حرفا ثانيا بعد ان كان اولا والفصل
بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به وهو الفرق بين التكسير والتصحیح باختصاص التكسير
بالتغير باعتبار الامور الداخلة وهو المتصرف في تعريفه يعنى بخلاف تعريف المصحح فان التغير
لم يصرف في تعريفه ثم قال والاوجه ان يقال المراد بالتغير هو التغير بغير الحاق الو او التون والياء
والالف والتاء يعنى ان الواجه اعتبارا للتغير في التعريفين وادارته في الثاني غير ما يريد في
الاول بقرينة المقابلة لما ل التعريف الاول ما غير بالحاق الزوائد المخصوصة وما ك الثاني
ما غير بغير الحاق المذكور ثم قال لا حاجة الى التكلف في اخراج الجمع السالم لان الجمع السالم
يتغير مفردة بتغير آخره لا بتغير صيغته لان ما بطراً على الاخر لا بتغير الصيغة فقوله ما لتغير
بناؤ ماى صيغته لاخراج الجمع السالم حيث لم يتغير صيغته وان تغير بتغير آخره انتهى ملخصا
ثم شرع المصنف في تقسيم آخر لمطلق الجمع وهو تقسيمه الى جمع القلة وجمع الكثرة فقال (جمع
القلة) وهو مبتدأ وما يذكر بعده خبره من قوله افضل الى قوله والصحيح والصحيح هو
الصحيح من الاعراب الصحيح ولما كانت القلة والكثرة من الاسماء الذسية اشار النسخ الى
ما هو المراد منه عند استعمال ارباب الكلام فقال (وهو) اى جمع القلة (ما) اى جمع (يطلق
على ثلاثة) وهو اقله (وعشرة) وهو انتهاء (وما بينهما) اى ويطلق على الاعداد
التي بين الثلاثة والعشرة وهو اربعة اوزان احدها (افضل) بفتح الهمزة وسكون
الفاء وبضم الميم وقوله (اى جمع يكون على وزن الفعل) اشارة الى ان افضل خبر للمبتدأ
الذى هو جمع وفسره لتحصل المطابقة بين المبتدأ والخبر لانه لو لم يكن كذلك بل اريد به
الوزن لم يصح الحمل عليه للمقابلة وهو (كافلس جمع فلس) (وافضل) (اى جمع يكون على
وزن افضل) بفتح الهمزة (كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس) اى التقدير فيه يعنى
قوله جمع يكون على الوزن الفلاني (معنى البواقى) من الوزنين الاولين يعنى بقدر

الزخشرى ايضا جميل اى
كن ولم يمتدح صورة كونها
صفة قوله وهى مبررة
بالافتاق وحدها لا بعد
ما قبل نص المصنف بقوله
وحدها على رد اعراب
الاذان وذو الطائفة وقد
ضبح الشارح رحمه الله ما
قصده بجعل بيانه مخصصا
بما هو المنقح قوله ولم
يستثنى الموصوفه لانه
مثل يا ايها الرجل كما
استثنى النحى حذف
صدر صلتها الخ فيه
نظرا ما اولافلان بيان
اعرابه لم يكن مطلقا بل
بالنظر الى الاوصولات
كاي دل عليه قوله وحدها
للايصح استثناء الموصوفة
واما ثانيا فلان بناء
الموصوفة ليس بواجب
متادى بل وجه بناءها
ما ذكره المصنف في الايضاح
والندكر كلامه شامله
ولغيره زيادة البيان
قال رحمه الله اى مبررة
في الاستفهام والجزاء
مبدية في الصيغة متفصلة
في الصلة الى معرب ومبنى
فاما اعرابها في الاستفهام
والجزاء فدون بقية
الاسماء الاستفهام
فلائهم لم يستعملوها
الا مضافة والاضافة
من خواص الاسماء
فقوى امر الاسمى فيها
فردت الى اصلها في الاعراب
واما بناؤهم لها اذا
كانت موصوفة فلانها

في قوله (وافعة) اى جمع يكون على وزن افعة يعنى بكسر العين (كارغة جمع رغيف)
 (وفعة) بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام (كفلة جمع غلام) وقوله (و) (الجمع)
 (الصحيح) عطف على ما قبله ايضا وكذا كل جمع يجمع بالجمع الصحيح جمع فة (مذكرا
 كان) ذلك الصحيح (كسليم او مؤثنا كسلمات وفي شرح الرضى ان الظاهر) اى الراجع
 (انها اى جمى السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصحان) اى جمى
 السلامة (لها) اى للقلة والكثرة يعنى ان الظاهر ان جمى السلامة موضوعان لمطلق الجمع
 من غير نظر الى القلة والكثرة واذا كان كذلك فيصلحا للقلة والكثرة (وما عدا ذلك)
 وهو مبتدأ وخبره قوله جمع كثرة اى اجمع الذى عدا وتجاوز ذلك (المذكور من الاوزان)
 اى الاربعة المذكورة (والجمع الصحيح) اى وما عدا الجمع الصحيح (جمع كثرة) (يطلق
 على ما) اى لعدد الذى (فوق العشرة الى ما لا نهاية) فيرتقى جمع الكثرة ثلاثة وعشرين
 وزنا . فعل . كمر . وفلان . بضم الفاء كغفران جمع غفير وبكسرهما كغلمان جمع غلام
 . وفعل . كجرى بفتح الفاء . وفعل . بكسر الفاء وفتح العين كغرف جمع فرقة . وفعل .
 بضم الفاء وتشديد العين كصوام جمع الصائم . وافلا . كاولياء جمع الولي . وفعل . بضم
 الفاء وتشديد العين كبيض . وفواعل . كصواحب . وفعل . بضم الفاء كجلى . وفعل .
 بكسر الفاء كرجال . وفعل . بضم الفاء وفتح العين كغرف . وفعة بالفتحات كبرة
 . وفئاتل . كترائب . وفعة بضم الفاء وفتح العين واللام كقضاة . وفعالى . بفتح
 الفاء كيتامى . وفعة . بكسر الفاء وفتح العين واللام كقرطة بوزن عبة جمع القرط
 . وفيل . كسيد جمع المبد . وفول . بضم الفاء كوجوه . وفلاء بضم الفاء وفتح العين
 كالظرفاء . وفعل . بكسر الفاء كضرار . وفعالى . كمافى . وفعالى . بضم الفاء كاسارى
 ولما جاز استمال احدهما مكان الاخر في السمة اشار اليه الشارح بقوله (وقد يستمار احدهما)
 اى كل واحد من القلة والكثرة (للاخر) لا في الضرورة بل (مع وجود ذلك الاخر)
 يعنى يستعمل اللفظ الموضوع للقلة في الكبير مع وجود لفظ آخر يدل على الكثرة ويستعمل
 ايضا اللفظ الموضوع للكثرة في القلة مع وجود لفظ يدل على القلة (كقوله تعالى ثلاثة قروء)
 فان القروء على وزن وجوه جمع كثرة وقيل استعمل في القلة (مع وجود اقراء) اى مع وجود
 لفظ موضوع للقلة وهو لفظ اقراء وفي الصحاح القراء بالفتح وجمه اقراء كافراخ وقروء
 كفلس واقروء كافلس ونقل العصام عن الرضى ان هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن
 كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها ففى القلة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا
 لم ينحصر فيه الجمع والافه مشترك كاجادل ومصانع انتهى ما نقله وقال بعضهم ان الفرق
 بين المجموع بالقلة والكثرة انما هو عند كونها فكرة ما اذا كانت معرفة باللام ففى مشتركة
 بينهما غير مختصة باحدهما وكذا اذا كانت مضافة الى المعرفة وقال العلامة التفتازانى

غير مضافة واما الموصولة
 فلاها اذا كانت صلتها
 تامة فالامراب وملك كلمة
 الجزئية والاستفهامية
 وان كانت صلتها عذوة
 الصدر فالبناء افصح
 كانهما لا تضمنت معنى
 الجزء صارت محتاجة
 الى اسم آخر من وجه
 آخر فتوى شبه الحرفية
 فيها فليت والوجه
 الآخر انها امرت
 لاجل الاضافة على ما
 تقرر في الاستفهامية ولم
 يمتد بهذا التضمن كانه
 جعل حذفا من غير
 تضمن كقولك من قبل
 ومن بعد في الوجهين
 جميعا فالحا اذا تضمنت
 المحدث بيت وان لم
 تضمنه امرت وبنائها
 الافصح وكذلك هنا
 هذا كلامه واذا تحققت
 وجه النظر الاول مررت
 ان السؤال بالموصولة
 لا يجبه حق يحتاج الى
 دفعه قوله فا مبتدأ
 وما بعده خبره او
 بالكس قال المس وفيها
 اذا وصفت وجهان
 احدهما ان يكون ذا
 بمعنى الذى فيكون
 التقدير اى شئ الذى
 صنعت فلا يكون مالا
 مبتدأ لتذر ان تعمل
 الصلة موصولة او يميل
 جزء من الخبر الى مبتدئ
 ويكون ذا بمعنى الذى في
 موضع رفع خبرها قوله
 ما كان اى اسم كان قبل
 الظاهر اى اسماء ثم قيل

في التلويح اعلم انهم لم يفرقوا في هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكسرة انتهى فدل كلامه
بظاهره على ان التفرقة بينهما اعماهي في جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة يختص بال عشرة فادونها
وجمع الكسرة غير مختص بما فوق العشرة ثم قل وهذا وفق الاستعمالات وان صرح بخلافه
كثير من الثقات واقول فعمل مراد العلامة من ماذكره في التلويح من عدم التفرقة انه مسلك
الاصولين وما ذكره بعض التفرقة هو مسلك اهل اللغة فلا منافاة بينهما والله اعلم ثم شرع
المصنف في بيان مسائل المصدر من اقسام الاسم (المصدر) وهو اللغة اما مصدر ميمي
بمعنى الصدور او اسم مكان وفي الاصطلاح (اسم الحدث) وازداده الاسم الى الحدث
من قبيل اضافة الدال الى المفعول اى اسم يدل على الحدث اى الفعل اما دلالة مطابقة
كالضرب الحالى عن قصد النوع والعدد او تضما كالجلوس والجلوس قائما سر كبان من الحدث
ومن النوع او العدد ولما كان المتبادر من ذكر الحدث ان يختص بما هو صادر عن الفاعل اراد
الشارح ان يبين ان المراد به ما هو اعم فقال (بمعنى اى المصنف) (بالحدث) اى المذكور
في تعريف المصدر (بمعنى قائما بغيره) اى فاعله (سواء مصدر) ذلك المعنى (عنه) اى عن ذلك
الغير (كالضرب والمشي) فانهما صادران عن الضارب والمشي (او لم يصدر عنه كالطول
والقصر) فانه اذا قيل طال زيدا وقصر فانه بمعنى ان الطول او القصر قائما به لا بمعنى
انهما صادر عنه اذ ليس الاوان والطول والقصر والحسن وغيرها حدثا اذ السواد بمعنى
وسياحه ليس يحدث بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم كذا في المعاص
وكذا المراد من قوله هو المعنى القائم ليس المعنى المقابل بالمعنى بل المراد به هو الامر المعنوي
سواء كان من مقولة الفعل كالسكر او من مقولة الافعال كالانكار ولما كان المراد بالمصدر
هنا هو المصدر الذى يقع مفعولا مطلقا لا المصدر الذى هو مأخذا لاشتقاق مع ان قوله اسم
الحدث شامل له اراد ان يحترز عن المعنى الثانى فقال (الجارى على الفعل) بمعنى ان المراد
بالحدث في تعريف المصدر هو الحدث الذى يجرى على الفعل لا الحدث المطلق ثم الشارح
فسر الجريان المذكور بقوله (والمراد بجريانه على الفعل ان يقع للاشارة الى ان المراد بجريان
الحدث على الفعل ان يقع الحدث (بعد اشتقاق الفعل منه تأكيده) اى فذلك الفعل
(او بيان النوع او عدده) اى تنوع الفعل او عدده (مثل جلست جلوسا) وهذا التأكيد
(وجلسة) بفتح الجيم لبيان نوع الجلوس (وجلسة) بكسر الجيم لبيان عدد الجلوس
اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل لمعان منها جريان النسب على ما يقوم ذلك النسب به
مبتدأ او موصوفا او ذالحا او متبوعا فيقال ان الخبر جار على المبتدأ والصفة جارية على
الموصوف والحال جارية على ذى الحال والصفة جارية على الموصول والمعطوف جار على
المعطوف عليه ومنه قولهم صفة جرت على من هي له او على غير من هي له ومنها جريان اسم
الفاعل على الفعل بمعنى موازنه اياه في حركاته وسكناته فيقال التاصر مثلا جار على

ومن حق اسماء الانفال
ان لا يكون لها اعراب
كلامى والاصو وقيل
هي مرفوعة المحل
بالابتداء فهو مبتدأ
وقاعله سد مسد الخبر
كما في قولنا اقام زيد
وهذا هو الذى اختاره
المصنف في ايضاح الفصل
وان فاته بيان المبتدأ في
هذا الكتاب ولا يذهب
عليك ان الظاهر خلاف
ما ادعاه ظاهرا الا ترى
الى قوله كان وكان
القائل وقع فيه من قوله
اسماء الافعال ولم يدركه
من قبيل المجرورات ما
اشتمل على علم المضاف
اليه وبيان الاختلاف في
ان لهما عظم من الاعراب
ام لا مالا يليق بشان
المتنصيرات فتقوله وان
قائه بيان المبتدأ في هذا
الكتاب كما ترى وقد
ذكر هذا الاختلاف
الفرح وبين القولين فيه
بيان افيد من بيان
الايضاح قوله وحال
بمعنى الامر المشتق من
الثلاثي قيل معنى من
الثلاثي صفة الامر يتغير
المشتق وتقدير الكائن
اعرف ويصح ان يكون
حالا من ضمير معنى الامر
اى كائنا من الثلاثي ولا
يخفى ان كون النسب قياسا
لا يقتضى ان يجزى من كل
لفظ في كلام العرب بل
بقتضى ان لا يجب التوقف
الى اخذه من السماع فلك

ينصر اى موازن له ومنها جريان المصدر على الفعل اى ان يقع به بعد الاشتقاق منه تأكيذا
له او بيانا لنوعه او عدده ولما كان المراد هنا هو المنى الاخر ففسره به وما يجب ان يعلم
ايضا ان كلامنا هذه الماعى مشهور عندهم في مقامه فلا تلزم القرابة والابهام في التعريف
واما يلزم لو لم يكن مشهورا في واحد منها كذا في العصام ولما اعتبر في هذا الجريان امران
احدهما ان يشتق منه الفعل والثاني ان يقع بيانا خارج عنه المصدر الذى لم يوجد فيه احد
الامر من المتعبرين او كلاهما فاشارة الى الشارح بقوله (قتل القادرية والعالمية) اى بما وجد
في آخره الياء المصدرية الدالة على معنى المصدر وهذا ان المقتال مثال للاسم الذى يوجد فيه
كلا الامر من المتعبرين لان القادرية وامثاله مما يكون مصدرا بالياء لا يشتق منه الافعال لكون
اصله اسم فاعل ولا يقع مفعولا مطلقا وقوله (ومثل ويلاله وبخاله) معطوف على قوله قتل
القادرية اى من المصادر التى لم يوجد لها فعل يشتق منه بان قال وخال وخال ويلاله وويل
(ما لم يشتق الفعل منه) بيان لكل من الامثلة الاربعة لانها مشتركة في عدم اشتقاق الفعل من كل
منها فقوله قتل القادرية مبتداً وقوله (لا يكون مصدرا) خبر ماى قتل هذه الاربعة من
النوعين لا يكون مصدرا في اصطلاح النحويين لانعدام الامر من النوع الاول
والانعدام عدم الاشتقاق في الثاني واليه اشار بقوله (وان كان الاخيران) اى ولو كان
مثل ويلاله وبخاله بالنسب (مفعولا مطلقا) يعنى وان وجد فيهما الامر الثاني من الامر من
المتعبرين لكن لما يوجد فيهما الامر الاول الذى هو اشتقاق الفعل لم يكونا مصدرين
لعدم صدق الجريان المتعبر عليهما واعتراض عليه العصام بانه ان اراد جواز وقوع
لفظ الويل والويل مفعولا مطلقا فلا يختص هذا الجواز بل يجوز بهذين المثالين في
مثل العالمية ايضا لان شرط وقوع المفعول المطلق كون اللفظ دالا على فعل اى على
حدث لا كونه صيغة من صيغ المصادر وان اراد وجوب وقوع نحو الويل مفعولا
مطلقا فبرده قوله تعالى ويل للمطففين يعنى ان لفظ الويل لم يقع ايضا مفعولا مطلقا بل
وقع في هذه الآية مبتدأ انتهى ملخصا ونبه عليه بقوله فتأمل فاعلم وجه انه يمكن
ان يجاب عنه بغير المراد بان يقال ان الظاهر انه اراد جواز وقوعهما مفعولا مطلقا
في كلامهم واستعمالهم يعنى التجويز المادى لا التجويز العقلى الشامل للاولين ونحو
العالمية وان جاز وقوعه عقلا لكن لم يجز وقوعه مفعولا مطلقا في كلامهم اذ لا يقال علم
عالمية ولما كان المصدر على نوعين بحسب الحكم احدهما انه يحكم عليه بانه سماعى والاخر
يحكم عليه بانه قياسى شرع المرص في بيان انه اى نوع منه يحكم عليه باحد هذين الحكمين فقال
(وهو) (اى المصدر) والضمير المرفوع مبتدأ وقوله (من الثلاثى) (المجرد) ظرف مستقر
حال اما من الضمير المرفوع المستكن في الخبر وهو قوله (سماع) فانه لما جاز تأويله
بالصفة جاز وقوع الضمير فيه كاستعرف واما من المبتدأ على قول ابن مالك واما من
الضمير المجرور في عليه في الكلام المتفهم من هذا القول يعنى حكمت عليه بانه سماع

ان تأخذ من كل فعل وان
لم تسمعه من العرب فتكون
فقال قياسا يقتضى ان
يصح لك ان تأخذ قوام
من قام وان لم يجز فلا
يتأني كونه قياسا عدم
سماع قوام يعنى فعمل
انه يصح ان يكون المراد
بكونه قياسا ان يناء
وكون يناء على الكسر
قياسا غير متوقفين
على السماع ولا يستراب
في بعد امر الحالية
وتقدير الشئ احسن
من تقدير الكائن لان
المتبادر في امثال هذا
المقام كونه من صلة
للاشتقاق مع ما في تقدير
الكائن هناك من هيئة
التكرار وقوله ان يكون
القياس قياسا الخ شديد
لاخبار عليه واما قوله
على انه يصح ان يلبس به
لتعين المراد وظهر
امتناع ما ذكره قال المص
معنى كونه قياسا ان كل
فعل ثلاثى فلك ان تنفى
منه فعال بمعنى افضل
كقولك تزل بمعنى ازال
وضراب بمعنى اضرب
وتراك بمعنى اترك قال
ولوقيل ان هذه الصيغة
من الثلاثى قبل امر
لم يكن بيضا لانها
جرت من الفعل على صيغة
واحدة بجريان صيغة
افضل ولكنه لم يقله احد
منهم لما راوا ضال من
صيغ الاسماء ولما راوا
دخول الكسر فيه مع
تجنب العرب من ادخال

فعل التقادير يكون مضاف حال كون ذلك المصدر من ثلاثي المجرد وأما قيده الشارح بقوله المجرد لئلا يدخل الثلاثي المزيد فيه في هذا الحكم وإنما فسر قوله سماع بقوله (أي سماعي) للإشارة إلى أن المقصود منه أما بحذف المضاف أي ذوسماع أو المصدر بمعنى المفعول مجازا أي مسموعا وليس المراد تفسيره بالسماعي أنه على حذف ياء النسبة منه لأن ياء النسبة لم يثبت حذفها في كلامهم في أمثاله كذا في العصام (ويرتق عدده) أي عدد المصدر الثلاثي السماعي (إلى اثنين وثلاثين كايين في كتب الصرف يبنى في المراح وغيره على مذهب سيويه وضبطه على ما ذكره بعض شراح المراح أن تقول عينه أما ساكن أو متحرك فإن كان ساكنا فاما أن يكون بزيادة شيء أو لم يكن فإن لم يكن بزيادة شيء فالفاء منه أمام مفتوح نحو قل أو مكسور نحو فسق أو مضموم نحو شغل وإن كان بزيادة شيء فذلك الزيادة أما تاء أو الف أو الف ونون فإن كانت الزيادة تاء فالفاء أمام مفتوح نحو رحة أو مكسور نحو نشدة أو مضموم نحو كدرة وإن كانت الفاء فالفاء أيضا أمام مفتوح نحو دعوى أو مكسور نحو ذكرى أو مضموم نحو بشرى وإن كانت الزيادة الفا ونونا فالفاء أيضا أمام مفتوح نحو ليلان أو مكسور نحو حرمان أو مضموم نحو غفران وفي هذا القسم وزن آخر الخلق به وهو زروان بفتح النون والزاي وإن كان العين متحركا فاما أن يكون بزيادة شيء أولا فإن كان الثاني فالفاء أمام مفتوح أو مكسور أو مضموم فإن كان مفتوحا فعينه أما مفتوح نحو طلب أو مكسور نحو خلق ولم يحجى مضموم العين بالاستقراء وإن كان الفاء مكسورا فهو مفتوح العين لا غير نحو صفر وإن كان الفاء مضموما فهو مفتوح العين لا غير نحو هدى إذ أصله هدى وإن كان بزيادة شيء أما أن يكون تاء التأنيث فقط أولا فعلى الأول فالفاء أما مفتوح نحو غلبة أو مكسور نحو سرقة ولم يحجى منه مضموم العين أيضا فإن لم يكن بزيادة التاء فاما أن يكون فيه مدة أما الالف أو الواو والياء فإن كانت الفاء معها زيادة أخرى أولا فإن لم تكن فالفاء أما مفتوح نحو ذهاب أو مكسور نحو صراف أو مضموم نحو سؤال وإن كانت معها زيادة أخرى فذلك الزيادة أما التاء فقط فهو إما بفتح الفاء نحو زهادة أو مكسور نحو دراية أو مضموم نحو بغاية ولم يذكره سيويه اندرته وإن كانت الزيادة التاء والياء فالفاء مفتوح لا غير نحو كراهية ولم يذكره أيضا وإن كانت المدة واوا فهو أيضا أما معها زيادة أخرى أولا فإن لم تكن فيه زيادة أخرى فالفاء أما مضموم نحو دخول أو مفتوح نحو قبول ولم يحجى منه مكسور العين وإن كانت معها زيادة أخرى فذلك الزيادة هي التاء ولم يحجى إلا مضموم الفاء كصبوبة وإن كانت المدة الياء فلم يحجى منه إلا مفتوح العين نحو وجيف وإن كان فيه ميم زائدة فلا تكون إلا مفتوحة فاما مع زيادة شيء آخر أولا وعلى الثاني فالعين أما مفتوح نحو مدخل أو مكسور نحو مرجع على الشذوذ وأما مضموم العين نحو مكرم ومعون وهما نادرا إن أيضا وإن كان مع زيادة شيء فذلك الزيادة هي التاء بحكم الاستقراء وعينه أما مفتوح نحو مسعدة أو مكسور نحو محدة وقوله (ومن

الكسر في الأفعال موله وأما في الرباعي فاقفوا على أنه لم يأت إلا نادرا وهو قرأ بمعنى صوت من التصويت ومرار أي تلاعبوا أبا الصبيان بالمرمرة وهي لعبة لهم قال المبرد فقرأ حكاية الصوت الرعد ومرار حكاية صوت الصبيان كما يقال فاق فاق قال السمراني في حكاية الأصوات أن لا تخالف الأول فيها الثاني مثل فاق فاق ولوا وادوا الحكاية لقالوا قار قار ومار مار وارتضاء الرضى وعند الأغشى فلال اسرا من الرباعي قياس فعلى قول الشارح لم يأت إلا نادرا أن اسم الفعل بمعنى الاسم لم يؤخذ من الرباعي إلا نادرا إلا أن فعال بمعنى الأصم لم يأت إلا نادرا لأن فعال بمعنى الأصم لم يأت من الرباعي وأما الآن ما ذكر من قرأ ومرار وليس فعال أوله وفعال مصدرا معرفة لما كان من المبتنيات ما يوافق يقال في الصيغة وإن لم يكن من أسماء الأفعال ذكر معه ولم يجعل له باب آخر كما فعل في الاستفهامية والكسرية والموصوفة على ما تقدم وهو على ثلاثة أضرب إما موصود معرفة كالجبار وما هو في معنى الصفة مثل يا

فساق وبأخباره هذا
ان اليا بان مبنيا باتفاق
لما بينهما فقال القدي
هو اسم الفعل من حيث
العدل ومن حيث الزنة
اما العدل فلان فجار
ممدول من التمجوز
او الفجرة فساق ممدول
من قاسقة واما الزنة
فلا تهاهما معاني بناء
فقال والمرب الثالث
وهو ما وضع علما للاعيان
مبنى في لغة اهل الحجاز
مشابهة ما تقدم في العدل
والزنة وهذا العدل
وان كان تقديرها اذ
ليس لنا قاطعة وغالبة
عدلها محققا انما وجب
المصير اليه فلم يأنهم
لا يبنون الا مانع من
الاهراب ولا مانع يمكن
صوى ما قدر ملزم المصير
اليه وهو عرب في لغة
بني تميم اهراب مالا
تصرف لاما كان آخره
واه فانهم يوافقون
الحجازيين في بناءه الا
القليل منهم فاتهم بمسود
الاهراب في جميع الباب
وهذا جملة ما ذكره
المص واختاره ووردناه
تسليلا وتيسيرا قوله
ومن اراد الاطلاع
عليه فليراجع اليه ولقد
سبق مناقشتي المقام
في مباحث غير المنصرف
لفظه على ذكر منك قوله
مؤنا صفة علما وذكره
لغتيه الخ قبل فان قلت
الاظهر انه احتراز عن
قطام اذا سمي به مذكرا فانه

غيره) حال من المبتدأ المحذوف بقرينة السياق اي وهو حال كونه من غيره وفي نسخة
في غيره ويجوز كونه حالا من الضمير المستكن في قياس لكونه مأولا ايضا بمعنى المفعول
اي مقيس فلا يجوز عطفه على قوله من الثاني وعطف قوله قياس سماع لعدم تقدم
الجرور اذ قوله من الثلاثي منصوب المحل وهذا لا يجوز عند المصنف خلافا للفرأ فانه
لم يشترط قدما لجرور فيجوز هذا المطلق عنده كذا في المغرب (اي غير الثلاثي المجرد
يعني) اي يريد المصنف بذلك الغير (الثلاثي المزيدي والرابع المجرد) (الرابع) (المزيد
فيه) (قياس) (اي قياس كما قول) ولما اكتفى المصنف بإيراد الامثلة فقط بعد قوله
كما قول اراد ان يفسر مراده فقال ان مراد المص من القياس انه يجوز ذلك ان تقول
يجوز (كل ما) اي كل مصدر (كان ماضيه) اي ماضى ذلك المصدر (على افعال) اي ما يكون
على وزن افعال (فصدره) اي فصدر ذلك الفعل يكون (على) وزن (افعال) بكسر الهمزة
(وكل ما) اي كذلك قول كل مصدر (كان ماضيه) اي ماضى ذلك المصدر يكون (على)
وزن (استفعل فصدره) يكون (على) وزن (استفعال) وقس عليه كل ما هو مصدر غير
الثلاثي (مثل اخرج اخرج واستخرج استخرج) اي قول اخرج اخرج في مصدر اخرج
واستخرج اخرج في مصدر استخرج قاعدة مطردة (الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف)
اي قول كذلك في سائر المصادر التي هي مصدر غير الثلاثي من الاوزان التي حفظتها بها
في فن التصريف ولما فرغ المصنف من بيان تعريف المصدر وتقسيمه شرع في بيان كونه عاملا
فقال (ويعمل) (اي المصدر بالقطع) اي يعمل المصدر نفسه من غير احتياج ان يكون العمل له
اولفعله وانما يقيد به ليحصل التقابل بين القسمين الذين سيبحثان وبين هذا القسم لان في هذه
المسئلة ثلاثة احكام الاول ان العمل للمصدر فقط دون فعله والثاني ان العمل للفعل فقط
دونه والثالث انه يجوز ان يكون العمل له اولفعله وقوله (عمل فعله) بالنصب على انه
مفعول مطلق تشبيهي اي ان نوع عمل المصدر من انواع عمل الفعل الذي يناسب المصدر
وقوله (المشتق منه) اشارة الى تلك المناسبة هي مناسبة الاشتقاق اي فعله الذي يشتق
ذلك الفعل من ذلك المصدر وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (ماضيا) حال من الفعل
اي حال كون ذلك الفعل الذي اشتق من المصدر واخذ المصدر منه العمل ماضيا (نحو
اعجبني ضرب زيد عمر امس) فان الضرب مصدر اشتق منه ضرب الذي هو الماضى لكونه
مقيدا بامس ولما كان فعله ههنا ماضيا متعديا يرفع الفاعل وينصب المفعول الواحد وذلك
المصدر رفع محل زيد الذي هو فاعله وقضايف اليه ونصب عمر الذي هو مفعوله وقوله
(و) طائفة ووسط الشارح قوله (حال كونه) بينها وبين قوله (غيره) للاشارة الى انه
معطوف على قوله ماضيا (اي غير الماضى) اي حال كون ذلك الفعل غير الماضى وقوله
(مستقبلا) تفسير للغير اي مستقبلا (كان) اي ذلك الغير (او حالا) مثال المستقبل والحال
(نحو اعجبني كرام عمرو خالد اعدا او الان) يعني ان قيده بقدا يكون مثالا للمستقبل

وان قيده بالان يكون مثالا للحال فان الاكرام ههنا مصدر اشتق منه يكرم وهو فعل مشترك بين المستقبل والحال فان كان مقيدا ابتداء يكون عاملا بعمل المستقبل وان كان مقيدا بالان يكون عاملا بعمل الحال وقوله (وذلك العمل) اشارة الى الواسطة التي يعمل بها المصدر يعني ان عمله عمل المصدر كعمل فعله (لناسبة الاشتقاق) الثابت (بينهما) اي بين المصدر وبين ذلك الفعل (للاعتبار الشبه) كما هو واسطة بينه وبين اسم الفاعل وغيره من الصفات (فلهذا) اي فلعدم كون المشابهة واسطة في عمل المصدر (لما يشترط فيه) اي في المصدر (الزمان) اي كونه لزمان المستقبل او الحال بل لعدم ذلك الاشتراط في الماضي وغيره (كاسم الفاعل والمفعول) اي كما اشترط الزمان في اسمي الفاعل والمفعول بان عملهما مشروط بكونهما مقارنين للمستقبل والحال فلا يجوز اعمال المقارنين للماضي فانهما يصلان لمشابهة الفعل لفظا ومعنى وذلك لا يتحقق الا اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال اذ لو كانا للماضي كانا مشاهدين للفعل الماضي معنى لالفاظا ولا مضارع لالفاظا لا معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما وقوله (اذا لم يكن مفعولا مطلقا) قيد لقوله ويصل عمل فعله مع اعتباره بالقطع كما فسرنا الشئ بقوله (يعني عمل المصدر) اي يريد المص من هذا التقييد ان عمل المصدر (عمل فعله بالقطع) ليس بجائز على اطلاقه بل ذلك العمل (مشروط بان لا يكون) ذلك المصدر (مفعولا مطلقا اصلا) اي صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل (فانه) اي المصدر (اذا كان مفعولا مطلقا) نحو ضربت ضرب زيد محررا صرفا (فسيجي حكمه) فلا يدخل في العمل القطعي وما يجب ان يعلم ههنا ان المراد بالمفعول المطلق الذي اشترط عمل المصدر بدمه هو المفعول المطلق حقيقة سواء كان تأكيديا او بيانيا للنوع او العدد واما اذا كان مفعولا مطلقا مجازيا فيعمل حينئذ مثل عمل فعله كما في النصارى فقلنا عن الرضى ثم اراد المصنف ان يذكر بعض المسائل المتعلقة بهذا النوع فقال (ولا يتقدم معموله) (اي معمول المصدر) فسر به الضمير لثلاثتهم ارجاعه الى الفعل او غيره (عليه) اي على المصدر وانما لم يجز تقديم معموله عليه (لكونه) اي لكون المصدر (بتقدير الفعل مع ان) يعني ان الضرب بتقدير ان يضرب (وشيء مما) اي وممولى من معمولات التي وقعت (في حيزان) اي في مكان هو من الامكنة التي بعد ان مصدرية (لا يتقدم عليه) اي على لفظ ان المصدرية (فلا يقال) اي فحينئذ لا يجوز ان يقال (اعجبني عمر اضرب زيد) بان يتقدم محررا على عاملة الذي هو الضرب لانه حرف مصدرى والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف المصدرى وممولى الصلة لا يتقدم على الموصول لان للموصول حق الصدارة اعلم ان في جواز تقديم معموله عليه وعدم جوازه اختلافا بين جمهور النحاة وبين الرضى حيث قال ان معمول المصدر اذا وقع ظرفا يتقدم عليه نحو قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقوله تعالى فلما بلغ معه السعي لان المانع للتقديم تأويله بان مع الفعل كما عرفت وليس الاول بشئ في حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالتسم للعامل للاستئناس به

ليس علم مؤنثا لك هو علم مؤنث لان الزائد على التثنية لا يخرج بتسميته مذكر من التأنيث بقى ان الاظهار اجترأه من ذهب اذا جعل علم المذكر ولا يخفى ان بناء فعال مؤنثا للاعيان يقتضى بذهاب اذا جعل محلا لتؤنثه لا يبنى اتفاقا الا ان يقال المراد بكونه محلا في الاصل وصفة من غير نقل من غير العلم وحيث كلام النحاة ايضا ان قيده مؤنثا ليس للاختلاف ولا يخفى ان التردد في ذلك ناش من التردد في المسئلة وعدم اتفاقها فان الكلام في الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا فكيف يصح ابراء ذلك ولقد صرح المصنف بان قيده مؤنثا لتثنيته على انه لم يقع الا كقولك قوله اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان قيل بل على لفظ العرب وفساده ظاهر قوله والمراه بالاصوات هنا ما كانت باقية على ما هي عليها من غير نقلها على سبيل الحكاية قيل قال الفاضل الهندى لانه ح اسم لا صوت وبه يشر قول النحاة ومن هذا الاعتبار ليست باسماء له وجه ثان ذكره الفاضل وهو انه

في الاغلب فيدخل فيما لا يدخله الا الجانب وانه معمول ضعيف يكفيه راحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النون نحو قوله تعالى ومآلت بنعمة ربك بجنون والجمهور منمو مطلقا ومنهم المصنف وقدر والمامل فيما ذكر من الاليتين ونحوهما كذا في الشرح اللب وابار اليه المعاصم ثم شرع في بيان مسئلة مخصوصة بالمصدر دون فعله فقال (ولا يضر) وهذا فعل مجهول يقتضى نائب فاعل ونائبه اما ضمير مستتر تحت والظرف الاتي واما الشارح بقوله (اي معموله) الى الاول يعني ان نائبه مستتر تحت وراجع الى معموله يعني لا يجوز ان يضر معمول المصدر من الفاعل فيكون على هذا التفسير قوله (فيه) مفعولا فيه لقوله لا يضر اى لا يضر معمول في المصدر وقوله (او يكون) اشارة الى التوجيه الثاني يعني او لا يكون نائب فاعله مستترا بل يكون (الظرف) وهو لفظ فيه المذكور (مفعول مالم يسم فاعله) اى نائب فاعل لقوله لا يضر وقوله (لانه لو اضر) دليل لعدم جواز الاضرار يعني انه لو جاز ان يضر الفاعل (فيه) اى في المصدر المفرد (لا يضر في النون والجمهور) اى للزم ان يجوز اضرار الفاعل في مثنى المصدر ومجموعه يعني في لفظ ضربات قياسا على الواحد) لان كل ما يجوز الاضرار في واحد من الفعل والفعل والصفة يجوز الاضرار في مثناة وجمعه لكن الاضرار في مثنى المصدر وجمعه غير جائز لان الاضرار اذا كان جائزا فيهما فيلزم اجتماع التثنيين والجمعين (في صيغة واحدة احدهما (نظر الى المصدر) الاخر نظرا الى (الفاعل) اعلم ان هذه المسئلة تنوقف على مقدمتين احدهما ان نشية المصدر وجمعه بالنظر الى نفسه ونائبتهما ان نشية الفعل والصفة وجمعهما بالنظر الى فاعلهما لكن الفرق بينهما ان الضمير في الفعل بارز وفي الصفة مستتر فاشار الى المقدمة الثانية بقوله (ولما كان نشية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل) بان يكون ضميرا بارزا في نحو ضرب او ضربوا (وكذا اى كان كالفعل) (في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) اذا ما وقع عليه اسم الفاعل هو ما وقع عليه مرفوعة قوله (لا يلزم) جواب لما اى لما كان كذلك لا يلزم (فيها) اى في المذكورات من الفعل وغيره الصفات (محذور) وهو اجتماع التثنيين والجمعين لانه مقصود ان بالنظر الى الفاعل ما ذكرتم اشارة بقوله (بمخلاف المصدر) اى المقدمة الاولى يعني ان نشية المصدر وجمعه ليسا بالنظر الى الفاعل (فان له) اى للمصدر (في نفسه) اى في معناه الذي يدل عليه بالطلاقة (نشية وجمعا) فانا اذا قلنا ضرب اردنا به وقوع حدث واحد واذا قلنا ضربان اردنا به الحدين الواقعين المختلفين اما بالتوعد او بالعدد وقوله (ولاشبهة) اشارة الى دفع ما يرد على المصنف بانه يلزم عليه ان يقيد الاضرار بالاستتار لان الاضرار المطلق شامل للبارز والمستتر وعدم الجواز محصور في الثاني لان الاضرار بالبارز جائز كما في نحو ضرب زيد فاوجب عنه بالانتم ان كلام المصنف حال عن هذا القيد فانه لاشبهة (ان الاضرار) اى الذي دل عليه قوله لا يضر مقيد بقوله (فيه) والاضرار المقيد بكونه داخلا فيه (يستلزم) يعني وان لم يدل مطلق الاضرار

(على)

لا تفاوت بين القسمين فيقال قال زيد نبح وقال قال زيد فاق فيصير القسمان قسما واحدا وفي الوجه الاول نظر لان المثنى من الصوت احضاره بذاته اما الحكم على المحضر او ليطلب منه ما هو الفرض من صدوره كما هو في الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت وليس باسم لا يقال بردانه اسم حكما وفي احكام الاسماء يعتبر الاسم حقيقة او حكما لانا نقول الاصوات مطلقا اسماء حكمية ولذا عدد قسما من الاسم المبنى وكذا في الثاني لانه لا يلزم من عدم انقسامه الى قسمين بهذا الاعتبار لا يكون الاصوات مشبهة مطلقا بحيث لا يخرج عنها بهذا الاعتبار ويكون انقسامه بغير هذا الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات وكذا كل قسم من اقسام المبنى ما يتعمل المراد به نفسه والمستعمل ما هو الفرض منه والا لكان بيان المبنيات في الكتب النحوية قاصرا وتريف الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع حتى صوت او صوت به لسانهم وكله من عدم التدبر اما نظره الاول فلان المراد بالحكم عليه بانه اسم في

على الاخبار بطريق الاستتار بالمطابقة لكنه لما كان مقيدا بلفظه دل عليه بالتزام (قانه
اذا كان) اى الضمير بارزا كما سبق في ضربى زيدا (لم يكن) ذلك البارز (مضمرا فيه)
قانه لا يدخل تحت الفعل او نحوه حتى يصدق عليه انه فيه قانا اذا قلنا ضربا تقول ان
فاعله ضمير بارز واذا قلنا ضربان تقول ان فاعله ضمير فيه اى مستتر فيه وهو ما فيكون
التصير بانه مضمرا فيه مقصودا بالضمير المستتر فلا يشمل الضمير البارز لانه لا يكون مضمرا
فيه (بل) يكون (مضمرا مطلقا) والمطلق مصروف الى الكامل والكامل في باب الضمائر
هو البارز وقوله (فلا حاجة) تفرغ لما قبله اى ولما قيد قوله لا يضمير بقوله فيه لا حاجة (الى
اعتبار قيد الاستتار على حدته) وقوله (ليخرج) متعلق بالحاجة المنفية وعلة لها يعنى
ان الحاجة الى اعتبار هذه القيد انما هو ليخرج عن قوله لا يضمير (مثل ضربى زيدا حاصل)
فاذا لم يصدق عليه هذا القول لم يحتج الى اعتبار قيد لاخر اجه اعلم ان توجيه عدم جواز
الاستتار في المصدر بهذا التعليل هو ما اختاره الشارح العلامة رحمه الله لكن قال شارح اللب
ان في التعليل بحثا اما اولاه فلا تمنع قياس تنبئة المصدر وجمعه على الواحد لوجود المانع
في التنبئة والجمع المقيد دون الواحد فكان كالفعل واما ثانيا فلا نه لا يجرى في التأكيده
واما ثالثا فانهم ان ارادوا الاجتماع في اللفظ حقيقة فباطل اذا كلام في الاستتار انه لا بد من
علامة في استتار ضمير المتى والمجموع ولما اتحد في الصفة اكنفى بتنبئتهما فلم يلزم
الاجتماع بخلاف المصدر فرفع لزومها واسند اليه اسم الفعل والحاصل ان التماثل العارى
عن هذه المنوعات ما عاقل به شارح اللب بانه انما لا يجوز اضماره في المصدر وجاز
في الفعل والصفة لان النسبة الى المرفوع مأخوذة في وضع الفعل والصفة فيحكم
بالاستتار عند عدمه واما المصدر فالواضع نظر في وضعه الى ماهية الحدث فقط
لا الى ما قام به فاقضاه للمرفوع عقلى لا وضع فلا يحتاج الى امر الحكمى انتهى ثم شرع
في ذكر مسألة مختصة بالمصدر ايضا دون فعله فقال (ولا يلزم ذكر الفاعل)
(اى فاعل المصدر) وهذا التفسير للاشارة الى ان الالف واللام في الفاعل للمهدا الخارجى
والقربة فيه ان الفاعل وان لم يذكر صراحة لكنه مذکور ضمنا لانه لما كان المصدر عاملا
كفعله كان المفهوم منه انه يكون عاملا في الفاعل فيكون من قبيل قوله تعالى وليس الذكر
كالاتى وقوله (لا مظهر او لا مضمرا) تفصيل لذلك او عدم الزوم يعنى انه لا يلزم ذكره
حال كونه مظهرا او حال كونه مضمرا لما عرفت انه لا يضمير فيه (نحو ما يحجبني ضرب) بالتون
زيدا فان الضرب في هذا المثال مصدر لم يذكر فاعله لا مظهرا ولا مضمرا وان كان له
فاعل في الحقيقة وقوله (لان النسبة) علة لقوله لا يلزم يعنى وانما لا يلزم ذكر الفاعل لان نسبة
المصدر (الى فاعل غير مأخوذة في مفهومه) اى في مفهوم المصدر واذا لم تؤخذ النسبة
في مفهومه (فلا يتوقف تصور مفهومه) مفهوم المصدر (عليه) اى على فاعل ما (بخلاف
الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) قانه لما كانت النسبة الى فاعل ما مأخوذة

هذه الصورة لا صوت
اقادة ان المراد ح لفظه
هل ما صرح به المص حيث
قال قانه وقع شيء مركبا
من هذا الباب فانما قصد
به اللفظ كقولك نخ
صوت البعير وفاق حكاية
صوت الغراب وتقول
قلت قاني وقت نخ وتقول
نخكي صوت الغراب بناني
وبناخ البعير بنخ فلا
يكون من هذا الباب
والعجب من القائل كيف
اجترى على الحكم بانه
صوت ايضا قانه لو كان
كذلك لكان قد ضرب
في قولك قد حرف
وضرب فعل ماخى من
الاصوات وقد تكلم في
اثبات مطلبه بما لا يتكلم
به من له ادنى مسكة
واما نظراء الثانى فلان
الهندي انما اتى بالوجه
الثاني حيث قال واپس
المراد به اى بقوله كل
لفظ حكى به صوت
حكاية الصوت في نحو
فاق صوت به الغراب
لانه اسم لا صوت
ولا سواء التسمين من
حيث يقال ايضا نخ صوت
اناحة البعير فبصير
التسمان قسما واحدا
لا فائدة انه لو كان المراد
ذلك المعنى لكان قوله
او صوت به الهائم حشا
يجب حذفه واما ما زعمه
حشا فقد عرفت بطلانه
مما سبق من كلام المس في
ابطال النظم الاول وما
ذكرناه في شرح كلام

الهندي ودهوى التصور
 مثبتة لما عنده من
 التصور قوله ينى مثلا
 قبل الاول ان يجعل
 ذكر البهائم للتحليل حتى
 يعمل الطيور وغيرها
 على جعل التليل للتحليل
 ليشمل دواعى اخرى
 فتصويت به من قضاء
 فحجب او تسكين توجب او
 تخفيف تحجر فيشمل
 القسم الاول ايضا
 بتكلف واحد لا بد منه
 لغيره دخول هذا
 القسم واما ما وجه به
 الدارع اقتفاء الفاضل
 فهو على ما ترى قدح
 ما كدروا خدما صفا ولا
 يحق على اصحاب البصائر
 ان هذا مما لا سبيل
 اليه ثم نقول الظاهر
 من كلام المصنف انه لم يذكر
 البهائم على سبيل التحليل
 فانه قال بعد تحقيق المقام
 ومن جعل نوح وبابه مما
 يصوت به فبهائم من
 اسماء الافعال فهو
 غلط لانه لا يكون معنى
 الامر فيؤدى الى ان
 يكون طالبا مما لا يصل
 امتثال الامر بالخطاب
 وذلك مما لا يصدر الا
 من لفظة هذا فلا وجه
 لادراج الطيور وغيرها
 فيه فالوجه ان
 يكون ذلك محولا على
 المقابلة كان بعضهم جعل
 صوت المتوجع والتعجب
 ونحوهما طبعيا وتسميهم
 الشارح قدس سره ونحن
 لا نقول بذلك لان
 المصنف قد اعتبر الوضع في

في مفهوم كل منها فلا بد لها من ذكر فاعل اما حقيقة او حكما ثم شرع في مسألة اخر للمصدر
 بالنسبة الى فاعله فقال (ويجوز اضافته) اى اضافة المصدر (الى فاعله) كما يجوز عدم
 اضافته بان يكون متونا ملاق فاعله ولما كان عمل المصدر في فاعله قسمين احدهما عمله فيه
 حال كون المصدر متونا نحو عجبني ضرب زيد بقون ضرب و برفع زيد والآخر عمله فيه
 حال كونه مضافا الى فاعله بغير تنوين وبلا رفع زيد لفظا ويجوز كلا الامرين لكن اختلفوا في
 اولوية احدهما فاشار الشارح الى ان الاولى من احدا الامرين هو القسم الاول كما قال (مع
 ان اعماله) اى اعمال المصدر (متونا) اى حال كونه متونا (اولى) منه حال كونه غير متون
 ينى مع الاضافة واستدل عليه بقوله (لانه) اى لان المصدر (حينئذ) اى حين كونه متونا
 (اقوى مشابهة للفعل) منه حال كونه غير متون ومضافا وقوله (لكونه) دليل على زيادة
 قوة المشابهة حين كونه كذلك ينى انما يكون حال كونه غير متون اقوى مشابهة لوقوع
 النون (نكرة) ومما يشبه النكرة للفعل اقوى من مشابهة المعرفة لان الفعل يدل على حدث
 نكرة مثلا ان ضرب يدل على ضرب لاعلى الضرب المعرفة فانه مع التنوين منصوص
 بكتارته بخلاف حاله مع الاضافة فانه قد يكون معرفة (نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس)
 وهذا مثال لاضافة المصدر الى فاعله وفيه اشارة ايضا الى ان المصدر هنا حال اضافته
 معرفة باضافة الى المعرفة وهذا ما اختاره الشارح تبعا لصاحب الوافية وقال العصام هذا
 خلاف ما صرح به الرضى فانه قال واذا اضيف المصدر الى معموله الارجح جعل ذلك
 تابعا للفظه وجاز جمله تابعا لمجمله ايضا عند الاكثر انتهى والمراد بمعموله الارجح هو الفاعل
 ينى اذا اضيف المصدر الى معموله الاشراف يجعل المصدر تابعا للفظ الفاعل بان يكون معموله
 مرفوعا وهذا يقتضى عدم الاضافة ثم قال وجاز جمله تابعا لمجمله ايضا يريد به ان جعل
 المصدر تابعا لمجمله المعمول الارجح بان يكون مرفوعا لمحل لوجود المانع عن الرفع لفظا وهو
 كونه مجرورا بالاضافة هو الاولى لانه كذلك عند كثرة النحاة وعندا كثرة الاستعمال وقوله
 عند الاكثر يقتضى ان الاضافة اولى من عكسه اقول ايراد الشارح في الاستشهاد مثلا بنحو
 قوله تعالى دفع الله الناس يشير الى عكس ما ادعاء لانه في هذه الآية مضاف باضافات القرات
 والله اعلم ولما بين مسألة اضافته الى الفاعل اراد ان يبين مسألة اضافته الى غير الفاعل من
 الممولات فقال (وقد يضاف) (اى المصدر) (الى المفعول) اورده هذه المسئلة قد يكون
 اشارة الى قلة اضافته الى المفعول ولما كان الظاهر من ايراد المفعول بغير التقيد شموله لجميع
 المفعولات اشار الى ان عمومه بقوله (سواء كان) اى ذلك المفعول الذى يضاف اليه المصدر
 (مفعولا به او) كان (ظرفا او) كان (مفعولا له) (وقوله على قلة بالنسبة الى الفاعل) اشارة
 الى قلة هذه الاضافة كما هو المستفاد من قد كعارف وقوله (نحو ضرب الامس الجلاد) مثال
 لاضافته الى المفعول به وهو الامس وقاعله الجلاد بالرفع (و) نحو (ضرب يوم الجمعة) مثال
 لاضافته الى الظرف (و) نحو (ضرب التاديب) مثال لاضافته الى المفعول له ولما فرغ من بيان

الاصوات فليست
الافاظ الدالة بحسب
الطبع من قبيل الاصوات
عنده قائم قال انما
في هذا النوع ينسب
الاصوات لان وضه على
ان ينطق به مفردا الا
تري انك اذا قلت فاني
حاكيا لصوت الغراب
لم ينسب اليه بتركب منه
لان وضه على حكاية
لا غير وكذلك اذا قلت
نح وشبهه بجمع وغيره
لغتم لم نقصد لا الى
اسماء هذا الصوت
جري المادة باناخته او
غيرها عنده فلم ينسب
ماختار العلي الذي وضع
له الى جزء آخر بتركب
منه هذا كلامه فان قلت
على هذا لا يصح ما مر
من ادخال الشارح ذلك
في الاصوات وقوله وهي
هذه الاعتبار ليست
باسماء لعدم كونها دالة
بالوضع وذكرها في باب
الاسماء الى آخره فلنا
نعم قائم تبع فيه ذلك البعض
فوقع فيها وقع اذا لا ريب
ونحن في الوضع في كل
لفظ حكمي به صوت
او صوت به اليها ثم اظهر
ان موضوع لاحد من
الاصوات قوله قبل ذلك
لما كانت هذه العبارة
مستغنى عنها زعم بعض
الناس ان قبل سبغة
المجهول فقال ان قائم
المندى والاظهر انه من
الظروف قوله اي
المركبات المدودة من

ما كثر اعمال المصدر فيه شرع في بيان ما قل فيه اعماله فقال (واعماله) (اي اعمال المصدر)
وقوله (ملتبس) للاشارة الى ان قوله (باللام) حال من الضمير المحرور في اعماله والى ان
الباء فيه للملابسة وتفسير اللام بقوله (اي بلام التعريف) لتلاظن ان المراد بها هي اللام
الجارة او الابتدائية وقوله (قليل) خبر لقوله واعماله يعني ان استعمال المصدر المعروف باللام
عاما لقليل وقوله (لانه) دليل لقوله اعماله في هذه الصورة يعني وانما كان اعماله قليلا حين
التباسه باللام لان المصدر (عند عمله) اي عند كونه عاملا ليس من ذاته بل هو (مقدربان) اي
المصدرية حال كونها (مع الفعل) يعني ان معنى قولنا العجبي ضرب زيد هو ان يضرب زيد حتى
تحقق المشابهة للفعل وهذا التقدير يقتضي ان لا يدخل عليه ما لا يدخل على الفعل فاذا دخل
ضعيف العمل واذا كان كذلك (فكما لا يدخل لام التعريف على ان) المصدرية حال كونها
(مع الفعل) يعني ان لا يدخل اي لام التعريف (على المصدر المقدرب) اي على المصدر الذي
قدربان مع الفعل ثم انه لما توهم من ان مقتضى هذا الدليل وان اللام منه ان لا يجوز اعماله
اصلا ومقتضى لفظ القليل ان يجوز اعماله وان كان مع قلة استدراك عليه بقوله (ولكن
جوز ذلك) اي اعماله مع اللام (على قلة فرقا) اي ليحصل الفرق (بين شي) وهو ان مع
الفعل ههنا نحو ان يضرب (وبين المقدرب) اي وبين المصدر الصريح نحو الضرب قال
ان يضرب اصل والضرب فرع ولو لم يفرق بينهما لزم مساواة الفرع للاصل وهو غير
مرضي عنده ثم قل وجها ضعيفا في زعمه فقال (قل لم يأت في القرآن شيء من المصادر
المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح) بل قد جاء في الشعر وهو قوله وضعف التثنية
اعداءه فان التثنية مصدر صرف باللام وقد عمل في اعداءه كذا في الواقية (بل قد جاء) اي
في القرآن (عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء) فان قوله بالسوء متعلق
بالجهر المعروف باللام وهو عامل فيه ثم شرع في النوع الذي يكون العمل للفعل فقط فقال
(فان كان) (اي المصدر مفعولا) (مطلقا) ولما كان قوله مفعولا مطلقا شاملا لما يأتي
من كونه بدلا من الفعل مع ان حكمه مخالف لما ههنا فسر بقوله (صرفا) اي وان كان مفعولا
مطلقا محضا وهو ان يكون (من غير اعتبار ابداله) اي كونه بدلا (من الفعل) قائم اذا اعتبر
كونه بدلا من الفعل لم يكن مفعولا صرفا بل يكون حكمه ماسد ذكر وانما ان كان صرفا
(فالعمل للفعل) وقوله (من غير تجوز ان يكون) اي العمل (للمصدر) احتراز عما سيجي
من تجوز ان يكون له او للفعل وقوله (اذلا يجوز) علة لعدم تجوز عمله مع وجود الفعل
يعني وانما لم يجز اعماله مع وجود الفعل لانه لا يجوز (اعمال الضعيف) اي المصدر (مع وجدان
القوى) اي الفعل (سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذورا غير لازم)
وانما قيد المحذوف بقوله غير لازم للاحتراز عما اذا كان محذورا لازما بان يكون من
المواضع التي يجب حذف فعله فيها كما سبق فان حكمه ماسيحي فان حذف فعله نوطان احدهما
واجب الحذف نحو سقيا وشكرا والاخر عين واجب الحذف (نحو ضربا زيدا) فان قلة

المفعول المطلق ههنا محذوف لكن حذفه ليس بلازم لانه ليس من الموضع التي وجب الحذف فيها ثم شرع في بيان ما يجوز فيه الوجهان فقال (وان كان) وقوله (اي المصدر) تفسير للضمير المستتر في كان وهو اسمه راجع الى المصدر وقوله (مفعولا مطلقا واقما) اشارة الى ان قوله (بدلته) خبره المنسوب والى ان المراد به ليس البديل الاصطلاحي الذي هو من التوابع الخمسة بل المراد به بمعنى العوض اعني وقوع ذلك المصدر المعرف ههنا بعني الذي هو المفعول المطلق بدلا اي عوضا منه (اي من الفعل وهو) اي المصدر الذي وقع عوضا من الفعل (ما) اي المصدر الذي (كان حذف فعله لازما نحو سقيا له ورعا له وشكرا له وحدا له) فان كان واحد من المصادر المذكورة وقع مفعولا مطلقا مع لزوم حذف افعالها اعني سقيت ورعيت وشكرت وحذت حذفنا لازما ساعيا وجعلت المصدر المذكورة عوضا عن الافعال المحذوفة (فوجهان) (اي يجوز فيه) اي في اعمال هذا النوع (وجهان) احدهما (عمل الفعل) بان يكون اللام في هذا المثال اعني في سقيا له متعلقا بالفعل المحذوف وان يكون مفعولا له وانما اعطى العمل الى الفعل (للاصالة) وهذا مذهب السيرافي اي لكون الفعل اصلا في العمل كما اعطى فيما لم يلزم حذفه (و) الوجه الاخر (عمل المصدر) يعني سقيا ونحوه بان يكون الجار متعلقا به ومفعولا له وانما جاز اعطاء العمل للمصدر مع تقدير الفعل (لليابة) اي لكون المصدر ههنا نائبا عن الفعل وعوضا عنه قيامه مقام الفعل للمصدرية وكونه مقدرا بان مع الفعل وهذا مذهب سيبويه حيث جوز تقديم مفعوله عليه واستتار الضمير فيه لجملة كالظرف العامل (وقيل) اي قال بعضهم ان المراد بالوجهين هو العلتان لعمل المصدر لا العملان اللذان احدهما عمل الفعل والاخر عمل المصدر كما هو المختار عند الشارح بل العمل للمصدر فقط كما كان في النوع السابق وانما المراد بقوله وجهان هو التوجيهان في عمله احدهما (عمل المصدر للمصدرية) اي لكونه نائبا عن الفعل كما سر (و) الاخر (عمله للبدلية) اي لكونه مصدرا فقط لالكونه نائبا عن الفعل (ففي قوله) اي فحينئذ يكون في قول المصنف (فوجهان) فقوله فوجهان اي فلفظ وجهان بدل من القول في قوله وقوله (وجهان) اي توجيهان مبتدأ مؤخر عن الظرف اعني في قوله احدهما ان يراد به عمل المصدر وعمل الفعل والاخر عمل المصدر لنيابته وللمصدرية اعلم ان الشارح تبع في نقل هذا التوجيه لصاحب الوافية حيث قال ويمكن ان يقال ان معناه جاز ان يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملا وجاز ان يكون المصدر من حيث انه بدل من الفعل عملا انتهى ولكن هذا التوجيه ليس بوجه كما قال المعاصم لان المصنف لما صرح بالبدلية بقوله بدلا منه لم يلائم حمل كلامه على ان عمل المصدر للمصدرية ولما وقع في كلام المصنف فصل بين قسمي المصدر اراد الشارح ان يبين وجه الفصل فقال (وانما فصل) اي المصنف (بين قسمي المصدر اعني) اي اريد بالقسمين (ما) اي المصدر الذي (لم يكن مفعولا مطلقا وما كان) اي والقسم الاخر

البنيات قبل يشتر عبارة هذه بانه جعل اللام للمفعول كل اسم الخ عليها مالا يصح فلا يصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل اسم تعريضا لمحذوف اي المركب كل اسم لا يلائم جعل التعريف في اخوانه لانه كورات على ما هو ظاهر كلام المصنف وبيان الشارح جعل اللام للجنس فيبطل الجمعية لا يلائم جعل نظائرها مفعولات هذه العبارة من المصنف داعية الى حمل المذكورات على الاجناس لا على المفعولات ولقد سبق في هذه التوابع ان كل لا يؤثر به في الحدود فاذا وجد في شيء منها ظهوره فمحم زيدا ففرض يحصل به مثل التاكيد ونحوه فيندفع الاشكال بمحذوفه ولا سبيل الى ما ذكره القائل من حمل المذكورات على الاجناس كما لا يخفى على الناقد البصير قوله قل اسم ليس صرح بجنس المركب وامر به ههنا بما هو اهم اعتمادا على تعيينه بالقرينة كما هو في اخوانه لان القرينة تخصه بالاسم المبني لانه في قسم الاسم المبني والمركب المحذوف ههنا اهم من الاسم المبني لا ترى ان يملك معرب

هو المصدر الذي كان (اياء) اي مفعولا مطلقا (بالجل المتعرجة) وهي قوله ولا يتقدم مفعوله وقوله ولا يلزم ذكر الفاعل وقوله يجوز اضافته وقوله وقد يضاف الى المفعول وانما فصل بين المستثنين بذكر تلك الجمل مع ان المناسب ان يذكرهما متصلين وان يذكر تلك الجمل بعدهما (ليان) اي لقصد بيان (بعض احكام عمل المصدر) وهو عدم جواز تقدم مفعوله (لان عمل المصدر في القسم الاول) اي في المصدر الذي لم يكن مفعولا مطلقا (اكثر واظهر) من القسم الثاني الذي كان مفعولا مطلقا (فلو اخرجت) اي ولو اخرجت تلك الجمل (عن القسمين) بان ذكرت بعدهما (لتوهم تعلقه) اي لتأق ما ذكر من القواعد المستفادة من الجمل (بالقسمين على السواء) بان لم يكن في احدهما اظهر واكثر وقال العصام ان مراد الشارح من هذا التوجيه هو الجواب عن سؤال تقريره ان هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي ان تؤخر عنهما فاجاب بان ذكره عقب القسم الاول مع الاشتراك بينهما على انه مزيد باختصاص بالقسم الاول ثم قال وفيه ما عرفت من ان امتناع تقديم المفعول يخص بالقسم الاول انتهى اقول ولعل الشارح اشار بقوله لبيان بعض احكام الجمل الى هذا اعني عن المشترك بعضها لاجمعها واقعا علم ثم شرع في بيان اسم الفاعل فقال (اسم الفاعل) وهو مبتدأ وقوله (ما) مع صلتها التي هي قوله (اشتق) خبره (اي اسم اشتق) (من فعل) وهو يسكون البين مع كسر الفاء الفعل اللغوي كما اشار اليه الشارح بقوله (اي حدث) يعني المصدر فان سيويه يسمي المصدر فعلا وحداثا وحداثا وفيه اشارة الى انه ذهب الى مذهب غير السيراني فان مذهبه ان اسم الفاعل ليس بمشتق من المصدر بلا واسطة بل اشتق من الفعل الاصطلاحي الذي هو ضرب ويضرب وهما مشتقان من المصدر واما مذهب غيره فانه مشتق من المصدر بلا واسطة وقوله (موضوعا ذلك الاسم) للاشارة الى ان اللام في قوله (لمن) متعلق باشتق بتضمينه معنى الوضع والى انه حال من الضمير المستتر في اشتق يعني راجع الى الاسم يعني حال كون ذلك الاسم المشتق موضوعا لمعنى وهو من (قام) (اي الفعل) وهو الحدث وقوله (به) متعلق بقام وقوله (اي لذات) ضمير لمن وقوله (ما) صفة لذات للاشارة الى ان الذات مبهمه وقوله (قام بها الفعل) للاشارة الى انه ليس بموضع لذات مبهمه من غير قطع النظر عن الحدث بل هو موضوع بمقديم الحدث به ليحصل الفرق بين اسم الفاعل وبين الفاعل لانه اسم الفاعل صفة عبارة عن الذات مع الفعل واما الفاعل فهو عبارة عن الذات المجرد واعترض عليه الرضى بانه اخرج هذا القيد عن التعريف مثل زيد مضارب عمرو ومقرب من فلان او متبعده عنه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب لا تقوم باحد المنتسبين مينا دون الاخر وقال العصام ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضرب بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ما قبل باب المفاعلة لحدث مشترك بين الاثنين فالمضارب

وهذا سقط ما ذكر الرضى مع انه ساقط في نفسه من ان قوله اسم غير محتاج اليه كالي سائر الحدود المقدمة لانه في قسم الاسماء على اقسام قولنا كل ما هو من كلين عدم صحة جعلها قسما من الاسم يدعو الى التصريح بقوله كل اسم حتى انه لا يصح ح وصف المركبات بالمدودة من الملبسات الا ان يراد بالمدود من البنى اهم من المدود بنفسه او بجزء ولا ينبغي ان القرينة اذا كانت غصنة لما هو اهم من الاسم بالاسم المبني هي غصنة له به ايضا بل هذا اولي بالطريق فكيف يسقط بذلك الوجه الساقط اعترض الرضى على ان ما اراد دفعه بعض منه وتام كلامه هذا لا يطلب في الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان مبهمه الشيء ولم يكن قوله اسم ايضا محتاج اليه كالي سائر الحدود المقدمة لانه في قسم الاسماء وله ذكره البيان الواحدة اي اسم واحد حاصل من تركيب كلين وليس من هذا الوجه ايضا محتاج اليه لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في اجواب النصوص كلها مفردة وهذا الامتناع والرد

مشتق من مصدر هو المضاربة ان قام به المضاربة اى ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بمضاربه وكذلك الاقتراب معناه القرب من شخص هو ايضا متصف بحرب من الشخص الاول فكل منهما مقرب بمعنى انه قام به قرب متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لا يقرب باحد المتسعين معنادون الاخر فلا معنى له اذا الحدث لا بد ان يقوم بعين ولا معنى للقيام بشئ الاعلى التمين انتهى ما حققه المعجم جوا بالاعتراض الرضى وهو مفيد للطالين ولما كان لفظ من مختصا بالمفلا و كان اسم الفاعل شاملا له ولغيره كان اللائق على المصنف ان يعبر بمباراة شاملة و اشار اليه الشارح بقوله (ولو قال) اى المصنف (لما قام به الفعل) بدل لم (لكان) اى لكان هذا القول (اولى) من قوله لمن قام ثم اشار الى وجه اولويته بقوله (لان ما جهل امره) اى لان الشئ الذى لم يعلم كونه عاقلا او غير ماقول (يذكر) اى يعبر عن ذلك الامر الجاهول (بلفظ ما) وقوله (واما) شروع في تأويل كلام المصنف وفي وجه تصويره باولى يعنى وانما قلت انه اولى ولم اقل انه باطل لان قوله قابل للتصحيح بالتأويل يعنى المصنف (قصد) بقوله لمن (التغليب) اى التغليب المفلا على غير المفلا كافي قوله تعالى رب العالمين وقوله (بمعنى الحدث) حال من المستتر في اشتق اى ملتبس بذلك الاسم المشتق بمعنى الحدث لا بمعنى الثبوت (يعنى) اى المصنف (بالحدث) في قوله بمعنى الحدث (تجدد وجوده) اى وجود الحدث (له) اى لذات مهية وقوله (وقيامه به) عطف تقدير اى قيام ذلك الحدث بذلك الذات ليس بمطلق بل (مفيدا باحد الازمنة الثلاثة) اما في الحال فحقيقة بالاتفاق وفي الاستقبال مجاز بالاتفاق وفي الماضي مختلف ثم شرع في بيان فوائد القيود وفي بيان وقوع المخالفة بين بيان المصنف في شرحه على كافيته وبين بيان غيره من الشراح فقال (قال المصنف في شرحه) فالشرح امامضاف الى قاعله وهو المصنف او الى مقوله وهو التعريف كما اشار اليه المعجم في تفسير الضمير المجرور بقوله اى المصنف او التعريف (قوله) اى قول من عرف اسم الفاعل بهذا التعريف (ما اشتق من فعل يدخل فيه) اى يدخل بهذا القيد في تعريف اسم الفاعل (المحدود) وهو اسم الفاعل (وغير) اى ويدخل ايضا غير اسم الفاعل وقوله (من اسم المفعول) بيان لغير وهو اسم المفعول (والصفة المشبهة وغير ذلك) من اسم التفضيل فان كلا منها يشتق من الفعل فكما صدق هذا الحد على المحدود صدق ايضا على غيره من الاغبار فاحتاج الى قيد يخرج ماعدا المحدود (وقوله لمن قام به يخرج منه ماعدا الصفة المشبهة) ويعنى بماعدا اسم المفعول واسم التفضيل (لان الجمع) اى لان ماعدا الصفة المشبهة (ليس لمن قام به وقوله) اى وقول المصنف ايضا في شرحه ان قول المعروف (بمعنى الحدث) قيد (يخرج) اى ذلك القيد (الصفة المشبهة) من تعريف اسم الفاعل وانما خرجت بهذا القيد (لان وضعها) اى وضع الصفة المشبهة (على ان تدل) اى مبنى على قصد ان تدل تلك الصفة (على معنى ثابت) اى غير متجدد بل مستمر ودائم وهذا بخلاف المحدود الذى هو اسم الفاعل كما عرفت ثم انه لما كانت عبارة المصنف في شرحه مخالفة لما قال بعض الشارحين في اسناد خروج

(اسم)

بين وجه كل عامر غير صرة وقال انه اى باسم لذلك البيان ولما بلغ الكلام الى هذا المقام غملى وجه دافع للاعتراض ولوروده مبقيا لكلامنا السابق على حاله وهو ان المراد بالاسم المسمى به اى العلم وهذا في غاية الحسن ونهاية العطف لان المحدود هو العلم الحاصل من الكليات الموصوفتين بانتظام النسبة بينهما فلا يتم الحد بدون الاسم بهذا المعنى قوله ليس بينهما نسبة اصلا لاقى الحال ولا قبل التركيب قبل رد لبيان الرضى حيث قال اى ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الرد انه عدول من عموم المباداة بلا داع لكنه ليس بذلك لان الاسم مستثنى من الوصف والتقييد بانتفاء النسبة في الحال فالحاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل التسمية لمحل على العموم يوجب اعتبار ما لا يحتاج اليه في التعريف ثم قوله قبل التركيب احسن من قوله قبل العلمية لشموله خمسة عشر وتقول لم نصب الشارح قدس سره في ذلك الموضع لان قول المصنف ليس بينهما نسبة وصف الكائنين المركب منهما الاسم اى هو المركب من مثل هاتين الكلمتين

اسم التفضيل حيث اسندوه الى قوله بمعنى الحدوث واسند المصنف الى قوله لمن قام قال
(والظاهر) اي المستفاد من كلام المصنف هنا حيث اسند خروج غير الصفة الى قوله
لمن قام فاستفيد منه (ان اسم التفضيل داخل في الجميع) اي فيما عدا الصفة المشبهة (الذي)
اي الجميع الذي (حكم عليه) اي على ذلك الجميع (بانه) اي بان مجموع ما عدا الصفة من اسم
المفعول واسم التفضيل (ليس) اي ليس موضوعا (لمن قام به) ثم صرح الشارح
حقيقة كلامه في الاسناد فقال (والحق) اي الاسناد المطابق لنفس الامر (ذلك) اي
قول المصنف لا قول بعض الشارحين المتخالفين له فيما يأتي ثم بين حقيقة قوله (لان المتبادر
من قوله) اي من قول من عرف اسم الفاعل وهو قوله (ما اشتق لمن قام به) والذي
يتبادر منه (ان يكون) اي اسم الفاعل المحدود (موضوعا لمن قام به ويكون) اي والمتبادر
منه ايضا ان يكون قوله لمن قام به (من قام به تمام المعنى الموضوع له) قوله (من غير زيادة
ونقصان) بيان لتمام اي بنى بتمام المعنى كونه من غير زيادة ونقصان وهذا ظاهر في اسم
الفاعل لان الناصر مثلا انما اشتق لذات قام به النصرة ولم يستبر فيه زيادتها على غيره
ولا نقصانها منه فخرج اسم المفعول منه ظاهرا لانه ليس موضوعا لمن قام بل لما وقع واما
خروج اسم التفضيل منه فلما بينه بقوله (فلو ضم الى اصل الفعل) اي الى تمام معنى الفعل
الذي قام بالفاعل (معنى آخر) اي معنى غير داخل في تمامه واصله (كلا زيادة فيه) اي كاضم
في اسم التفضيل بنى او جمات تلك الزيادة خضومة الى اصل المعنى (ووضع له) اي لذلك
المعنى المشتمل على تلك الزيادة (اسم) وقوله (لا يصدق) جواب لو اي فحينئذ لا يصدق
عليه ان ذلك الاسم (موضوع لمن قام به الفعل) اي الى تمامه (بل) يصدق عليه انه
موضوع (لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع
(لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل) فحينئذ يكون الحق ان خروج اسم التفضيل
مسند الى قوله لمن قام كما فعله المصنف لا الى قوله بمعنى الحدوث ثم ذكر الاسناد الغير
الحق بقوله (وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل الى
قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا) اي الشارحون المذكورون (اخراج الصفة المشبهة اليه)
اي الى قوله بمعنى الحدوث ثم بين موضع غلطهم بقوله (ظننا منهم) اي حصول الغلط منهم
(ان الاشتقاق) اي المذكور في ضمن قوله ما اشتق (ان قام به شامل لاسم التفضيل) اي
بمجرد اعن القيام وعن ملاحظة الموضوع له (ولم يتبينوا) اي ذلك الغلط فاسد لانهم لم يتبينوا
لما هو معلوم وهو (ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت) اذ مجرد الاشتقاق من غير
الوضع غير موجود فكل ما هو مشتق فهو بملاحظة الوضع واذا كان كذلك (وليس
اسم التفضيل موضوعا لمن قام به) بمجرد اعن الزيادة (بل) هو موضوع (له) اي لمن قام به
(مع الزيادة) ولما كان قوله لمن قام قيدا مخرجا لاسم التفضيل من تعريف اسم الفاعل على
ما قرره من اسناد المصنف خروجه الى هذا القيد دون قيد الحدوث وان كان محميا بالنسبة

لا غير وهذا انما يكون
رد المركب الذي فيه
نسبة قبل العلية اذ لا
يوجد النسبة بين
المفردات بدون التركيب
ولا يساعد اللفظ فيها
باعتبار الحال فيحق
العبارة ما قاله الرضي
وفهم الرخصة مقرر
لا يكون علما وهم قال
رخصة مقرر اسم لربة
من مراتب العدد وعلم
اهل قوله ولا يخفى انه يخرج
بهذا القيد نحو رخصة
مقرر قبل اراد نحو
رخصة مقرر رخصة مقرر
ويثبت مما يتضمن
الثاني منه معنى حرف
عطاف كان او حرف
جر كالي يثبت قالا ولي
ان يقول في التعليل
لان بين جزئيه قبل
التركيب مثل نسبة
المطف وهذا اندفاع
ما يمكن ان يقال تبين
النسبة على وجه يخرج
نحو رخصة مقرر ليس
بمستند ولا متسر على
ما يستفاد من كلام
لا مكان تبينه نسبة
غير المطف لكن يرد
ارما ذكره بقوله
والاحسن ليس الاتيين
النسبة على وجه يخرج
منها هذه النسبة فلم
يكن من الصورية في شي
ثم تبينه بما ذكره العاضل
الهندي حيث قال اي لا
نسبة اسناد ولا إضافة
ولا علم ولا افادة معنى
فخرج نحو تأبط شر
او جداقة والنجم
ويزيد ليس وجه

الى اسم التفضيل لكن يكون مضرا من جهة اخرى اذ اذا الشان يشر اليه مع جوابه فقال
 (ونحنه) من الاخذاش وهو من الحدة والحدة في الاصل هو السى والكسب كافى
 الصحاح والمراد به هنا ازالة السى بان يكون همزة لازالة يبنى انه يتوجه على هذا الكلام شئ
 يجب السى الى ازالته ودفعه بادن سى وهو انه ان كان المراد من قوله ان قام مجرد تمام المعنى من
 غير زيادة ولا نقصان يرد عليه (ان صيغة المبالغة) مثل نصار (على هذا التقدير) اى على تقدير
 كون خروج اسم التفضيل مبنا على وجود الزيادة فيه (تخرج) اى على هذا التقدير تخرج
 صيغة المبالغة (من التعريف) اى من تعريف اسم الفاعل لان قيام النصرة فى مثل نصارا عما هو
 مع اعتبار المبالغة فيه قوله (ولا يبعد) اشارة الى ازالة تلك الحدة ببنى لا يبعد (ان يلزم ذلك)
 ببنى ان قول ان خروج صيغة المبالغة من التعريف ليس بمضر لتأجل خروجها لازم وقوله
 (وبدل عليه) معطوف على ولا يبعد من قبيل عطف الدليل على المدلول ببنى بدل على
 خروجها منه (حصر صيغ اسم الفاعل) اى بدل على ان مراد المصنف اخراج صيغة المبالغة
 من التعريف حصره صيغ اسم الفاعل (فيا حصر) اى فى الصيغة التى حصر المصنف فيها فى
 قوله الاتى وهو قوله وصيغته من الثلاثى المجرد على فاعل ومن المزيد على صيغة المضارع وقوله
 (وجعل) بسكون العين مصدر وهو بالرفع عطف على قوله حصره ببنى وبدل عليه حصره
 وجعل (احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل) حيث قال بعد ذكر احكام اسم الفاعل
 وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله فدل مجموع ذلك على
 ان صيغ المبالغة ليست من اسم الفاعل وانما قال ولا يبعد للاشارة الى ان فى خروجها خفاء
 ما ووجه الخفاء من وجهين احدهما ان قوله منه يدل على ان صيغ المبالغة من اسم الفاعل
 وداخل فيه فان الظاهر ان كلمة من لبيان ويمكن دفعه بان صيغة المبالغة وان جاز عدها من اسم
 الفاعل باعتبار انها ان قام باصل الفعل لكنها خرجت منه بالتعبير والثانى انه ان استلزم
 ذكرها بعد خروجها منه لزم خروج المتى والمجموع من ايضا لانه ذكرها ايضا بعد فقال
 والمتى والمجموع مثله فلذلك خفى علينا مراد المصنف ولا التزم الشارح خروجها تكلف
 فيها بعمده يحمل المتى والمجموع على متى المبالغة ومجموعها كما اشار اليه المصام ثم الشارح
 اراد ان يؤيد كلامه بما ذكر فى الترجمة الشريفة بقوله (وفى الترجمة الشريفة ما مناه)
 اى وقع فى الترجمة الشريفة كلام معناه (ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على فاعل
 كضارب وقاتل وماش وآكل) قوله (وكل) مبتدأ وقوله فهو ليس خبره ببنى وفيها ايضا
 ان كل (ما انتق من مصادر الثلاثى) حال كونه مشتقا موضوعا (لن قام بالا على هذه
 الصيغة) اى ايس على صيغة فاعل (فهو ليس باسم فاعل بل هو) اما (صفة مشبهة او فاعل
 التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب) ببنى ان هذا الكلام يدل على خروج
 صيغة المبالغة منه ثم شرع فى بيان صيغه من النوعين اعنى الثلاثى المجرد وغيره فقال
 (وصيغته) (اى صيغة اسم الفاعل) والاولى عند المصام ان يقول اى صيغة اسم فاعله

يخرج نحو خمسة عشر
 وهذا من جملة الاوام
 اما اولاه فلا تمل على تقدير
 ان يكون المراد نحو
 خمسة عشر ذلك لا يصح
 ان يقال فى التعليل لان
 بين جزئية قبل التركيب
 مثل نسبة الطف
 لضرورة ان ضمير
 جزئية يعود على خمسة
 عشر سلطانا جموعه الى
 مثل خمسة عشر لكن
 لا يصح ايضا الفساد المعنى
 واما ثانيا فلا يمكن
 ان يقال فى صورة ارادة
 خمسة عشر بخصوصه
 لاصعوبة فى تعيين النسبة
 على وجه يخرج من هذه
 النسبة لا مكان ان يقال
 ليس بينهما نسبة غير
 العطف لان ذلك لا
 يكون بتعيين نسبة بل
 بتقدير امر وتقيدها به
 على انه لو امكن ذلك
 القول لما اندفع بما قاله
 لا مكان ان يقال نسبة
 غير مثل العطف واما
 ثالثا فلان صعوبة تعيين
 النسبة كذلك انما هو
 فى صورة ان يراد سلب
 النسبة التى قبل التركيب
 وما ذكره من الوجه
 الاحسن هو ان يراد
 سلبها بعد التركيب
 فكيف يرد عليه ما
 اوردته ثم قول نبع
 الشارح قدس سره فى
 ذلك الرضى فانه قال
 خرج من هذا الحديث
 الحدود لان التركيب
 القدر فيه حرف عطف

نحو خمسة عشر او حرف
جر نحو بيت بيت بين
جزئية نسبة وهي نسبة
المظف وغيره ولا
يدخل في هذا الحد الا
ركب لاجل العلية
نحو ممدى كرب وبطيك
هذا كلامه وكأنه زعم
انه ركب خمسة عشر
واستعمل كذلك ثم جعل
علما وهذا يدعي
البطالان بل هو مثل
بطيك مما ركب لاجل
العلية وليس لائق
ان يقول ان نسبة العطف
حاصلة قبل التركيب
لضرورة ان النسبة بين
الاصري لا تحقق بدون
التركيب ولا تركيب بين
الحسة والعشرة قبل ذلك
فلا يخرج خمسة عشر
بالحكم بل زعم انتفاء
النسبة قبل العلية واماما
ذكره الشارح من
الوجه الاحسن لما
يلفت اليه قال المص في
الفرج انما قلت ليس
بينهما نسبة ليجر عنه
باب المضاعف والمضاف
اليه فانه وان كان مركبا
فليس مبنيا وليخرج
عنه باب تأبط شرافانه
عكى على اصله قبل
التسمية به وليس الترض
هنا الا حصل بناؤه
بالتركيب هذا كلامه
تأمل تهنت قوله وانما
اورد مثالين ليعلم ان
البناء قبل لم يجعل مدار
البناء كون الجزئين
عديين حتى نبه على
ان صيغة القاسم
المشتق من العدد في

اسم الفاعل بان يكون تركيبا اضافيا ويجعل علما بخلاف توجيه المصنف في شرحه بان المراد
انه اسم يكون له مزيد اختصاص بالفاعل وقوله (من) (مجرد) (الثلاثي) نظرف مستقر حال
من المبتدأ او من الضمير المستكن في الخبر واضافة الجرد الى الثلاثي من قبيل جرد قطيفة يعني
من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها كذا في العرب اي صيغة الاسم الذي يقال له اسم الفاعل
حال كونه من الثلاثي الجرد المبنى (على) (زنة) (فاعل) وقوله (ومن غيره) عطف على قوله
من مجرد الثلاثي اي صيغته من غير الثلاثي الجرد ثم فسر ذلك الغير بقوله (ثلاثيا) وهو ما
عطف عليه منصوب على انه حال وانما فسر به هذا الصورة لتطبيق التفسير بالمفسر لان المفسر
معطوف على قوله من مجرد الثلاثي يعني حال كون ذلك الغير الثلاثي الجرد ثلاثيا (منزدا فيه
اورباعيا مجردا او) اورباعيا (منزدا فيه) وقوله (على صيغة المضارع) وقوله (المعلوم) بالجر
على انه صفة للمضارع وانما فسر المضارع به التصريح بان المراد ان اسم الفاعل مشتق من المضارع
المعلوم لان المجهول وانما عمل المص هذا القيد لان قوله (بهم) الى آخره مفعن عنه كما لا يخفى
يعني انها على صيغة المضارع لكن حال كون صيغة اسم الفاعل مقارنا بهم وفسره بقوله (اي
مع هم) للاشارة الى ان الباء للمصاحبة وقوله (مضمومة) بالجر صفة الهم ثم بين الشارح
موضع تلك الهم بنو صيغها بقوله (موضوعة في موضع حرف المضارعة) ثم فسر حرف
المضارعة بقوله (سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا) ليشمل مضارع الرباعي لان حرف
المضارعة مضموم فيه مثل يكرم ويدحرج او مفتوحا كافي الخامس والسادس مثل يفعل
ويستعمل وقوله (و) (مع) كسر ما قبل الاخر) عطف على قوله بهم ولما وسط الشق قوله
مع وقوله (وان لم يكن) وصلية اي يكسر الحرف الذي قبل الحرف الاخير فان وجد في ذلك
الحرف كسر فيها ونمت وان لم يوجد (فيها) اي في الحرف الذي (قبل آخر المضارع كسر)
اي يجعل مكسورا ايضا (كما في الابواب الثلاثة وهي) (في يتفعل ويتفاعل ويتفعل) يعني ما
في اول ماضيه تاء زائدة في كسر فيها ايضا ذلك الحرف ثم شرع في بيان امثلة من غير الثلاثي الجرد
فقال (نحو مدخل) فانه اسم فاعل من ادخل يدخل ومثال (فيها) اي في اسم الفاعل الذي
(وضع الهم موضع حرف المضارعة) وقوله (المضمومة) بالجر صفة الحرف اي موضع الحروف
التي هي مضمومة في مضارعه فان حروف المضارعة مضمومة في مضارع الرباعي اي رباعي كان
(ومستغفر) اي ونحو مستغفر فانه اسم فاعل من استغفر يستغفر ومثال (فيها) اي في اسم
الفاعل الذي (رضعت) اي الهم (موضع حرف المضارعة المفتوحة) فان حرف المضارعة في
يستغفر مفتوحة في المعلوم واعلم ان الشق في كلمة موضع حيث ذكر حافي الاول وانتهى في الثاني
مع انها في الموضعين مستندة الى الهم فانها في الاول اسندت الى ظاهرها فجاءت زائدة كبر والتأنيث
اذا اسند الفعل الى ظاهر الغير الحقيقي وامافي الثاني فاسندت الى ضميرها فجاءت زوج تأنيثها
وانما فسر المثالين بحيث عين الاول في الحروف المضمومة والثاني في المفتوحة لانه لو لم يكن
مراد المصنف في التخييل كذلك لوجب عليه ان يذكر امثلة اخرى يعني ان يذكر مثلا الخامس

المزيد على الثلاثي وعلى الرباعي ومثالا الرباعي المجرد ثم قال (ولو اقيم) اي ولو اقام المصنف
 (متفاعل) اي مثالا من باب التفاعل (مقام مستغفر) اي في مقام كلمة مستغفر يعني التي من
 باب الاستفعال وقوله (لكانه) جواب لو اقيم يعني كذلك كانت الفائدة اتم بما ذكره
 لان متفاعل كما يكون مثالا لما وضعت فيه الميم مقام حرف المضارعة المفتوح يكون
 (مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا) والمناسب ان يقول فيما قبل آخر المضارع
 كالا يخفى اللهم الان قال ان المراد من الاخر فيما عدا حرف قابل للاعراب يعني آخر
 الحروف التي بنيت واقعا لم يوافق كذا كان مثال هذا القسم ايضا (مذكورا) في المتن وانما
 كل اسم لانه لو كان كذلك (فكما يكون) فقوله كما يكون (لكل من قسمي الميم مثال) متعلق
 بقوله (يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال) يعني يكون كلام المصنف اتم لانه لو اقيم كذا
 يوجد مثال لكل من قسمي الكسر احدهما الكسر الغير الواقع في آخر المضارع وهو متفاعل
 وتانيهما الكسر الواقع في آخر المضارع وهو مدخل لان الاقسام ثلاثة الاول الميم الموضوعة
 موضع الحرف المضموم فيكون ما قبل الاخير مكسورا هاء البتة ولم يوجد المفتوح منه والثاني
 الميم الموضوعة موضع الحرف المفتوح والثاني ايضا على قسمين احدهما مكسور ما قبل
 الاخر والثاني مفتوح ما قبل الاخر فهو مدخل يكون مثالا للقسم الاول ونحو متفاعل
 يكون مثالا للقسمين الاخرين واما المصنف لما اورد نحو مستغفر مثالا لاخبر غير مذكور
 ثم شرع في بيان عمل اسم الفاعل وبيان شروطه فقال (ويصل) (اي اسم الفاعل) وقوله
 (عمل فعله) بالنصب مفعول مطلق تشبيهي يعني يعمل مثل عمل فعله ثم بين انشراح وجه
 التشبيه على وجه التفصيل بقوله (فان كان فعله) اي فعل ذلك الاسم (لازما) اي غير متعد
 الى المفعول الصريح (يكون هو) اي ذلك الاسم (ايضا) اي كفعله (لازما) فلا يعمل
 في المفعول صريح (ويعمل عمل فعله اللازم) كلفظ خارج فان فعله خرج وهو لازم فيعمل
 لفظا خارجا كمفعله (وان كان) اي فعله (متعديا الى مفعول واحد) كضرب (يكون هو ايضا)
 اي اسم فاعل الذي هو ضارب (متعديا الى مفعول واحد) تقول انا ضارب زيد انا تقول
 ضربت زيدا (وان كان) اي فعله (متعديا الى اثنين) اي الى مفعولين كاعطى وعلم (كان
 هو) اي اسم فاعله الذي هو معطى واما (ايضا) اي كفعله (كذلك) اي يتعدى الى مفعولين
 فكما يجوز ان تقول اعطيت زيدا درهما يجوز ايضا انا معطى زيدا درهما (وكان فعله)
 اي وكما ثبت ان فعل ذلك الاسم (يتعدى الى الطرفين) يعني طرف الزمان والمكان (والحال
 والمصدر) اي المفعول المطلق (والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات) اي الى سائر
 ما هي فضلة اي غير الفاعل والمفعول الصريح (كذلك يتعدى هو) اي اسم الفاعل (اليها)
 اي المذكورات ولما لم يكن اسم الفاعل عاملا لاصاله بل كان عاملا للمشابهة للفعل كان عمله
 بشرط شي وعنه المصنف بقوله (بشرط معنى الحال او الاستقبال) ولما كان قوله بشرط
 حالا عند الشارح فسر مع الاشارة الى عامله او صاحبها فقال (او يعمل) وهو اشارة الى

حكمه بل على ثقتين معنى
 الحرف واذ لم يكن شي
 من جزئية عدا نحو
 يت بفتح الاول ان يقال
 لورد مثالين احدهما
 لتقت الحدود المرف
 بكل اسم الخ ومن الظاهر
 انه خلاف اللفظ بل
 المتبادر من هذا التركيب
 التركيب العددي فلا
 محذور قال المصنف وهو
 على ضربين ضرب
 يتضمين الثاني معنى حرف
 فيبيان جمعا كخمسة عشر
 وحادي عشر اما الثاني
 فلتضمنه معنى الحرف
 اما الاول فليكون
 احسبه صدر الكلمة
 فوجب ان يكون فيها
 قال وكذلك وقوا في
 حيص ويص وهو
 جاري يت يت وسهات
 الهزة بين يت وتفرقا
 شفر يفر وشدر يذر
 وجنع مذع وشجه
 قوله وجوابه ان المراد
 بسبغة الفاعل الخ قيل
 حاصل الجواب ان المراد
 يتضمين الثاني حرفا اهم
 من ثقتين الثاني في الحال
 اولى الاصل الحادي عشر
 في الاصل احد عشر الا انه
 غير الاحد الى الحادي
 فتضمن المظف وان لم يوجد
 في الضبر اليه لكنه
 موجود في الغير عنه
 والاولى ان معنى المظف
 موجود في حادي عشر
 مطوف معنى على واحد
 ثقتين الحادي لا على
 الحادي اذا المنى على

مامل الحال وقوله (اسم الفاعل) اشارة الى ذى الحال وقوله (حال كونه) اى حال كون
اسم الفاعل اشارة الى كونه حالا وطر فاستقرا متعلقا بقوله (ملتبسا بشرط) وقوله (اى
بشيء يشترط) تفسير للشرط يعنى انه يشترط (عمله) اى عمل اسم الفاعل (به) اى بذلك الشيء
وقوله (من معنى) بيان لذلك الشيء وقوله (هو) اظهار لتلك المعنى اى وذلك المعنى الذى
يشترط به هو احد الزمانين اما (زمان الحال او زمان) (الاستقبال) فالظاهر ان هذه المتفصلة
حقيقة لانهم لا يجتمعان ولا يجوز الاشتراط عنهما ولما كان الزمان المضاف غير باين للحال
والاستقبال المضاف اليهما ولم يحجز ان تكون الاضافة لامية اراد الشارح ان يشير اليه بقوله
(فلاضافتان) اى احدهما ماضية الزمان الى الحال ولاخرى اضافة الاستقبال (بانياتان)
يعنى ايمتا بلايتين حتى يلزم مباينتهما بل اضافتهما من قبيل اضافة خاتم فضاء يعنى من
فيكون مضاهيا انه زمان هو الحال وزمان هو الاستقبال ثم شرع في بيان وجه الاشتراط فقال
(وانما اشترط احدهما) انما جعل وجود احد زمان الحال وزمان الاستقبال شرطا في عمله
(لان عمله) اى عمل اسم الفاعل ليس بالاصالة كالفعل بل (لشبه المضارع) اى ليكون اسم
الفاعل مشابها اى للفعل المضارع بالمشبهة التامة يعنى لفظا ومعنى واستعمالا اما لفظا فلموازته
واما معنى فلقبول الشبوح والخصوص واما استعمالا فلوقوعها صفة للتكررة فاذا كان عمله
لمشابهة للمضارع (فيلزم) حيثئذ (ان لا يخالفه) اى لا يكون اسم الفاعل مخالفا للمضارع
(في الزمان) ايضا لانه لو كان مخالفا له الزمان بان يكون زمانه ماضيا لقصت المشابهة بينهما
ادرج مثالهما في مثال واحد فقال (نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان) هذا مثال لما كان معنى
الحال وقوله (او غدا) اشارة الى مثال ما كان بمعنى الاستقبال يعنى او نحو زيد ضارب غلامه
عمرا غدا فان الضارب في مثالين عمل فعله حيث رفع فاعله وهو غلامه ولصوب مفعوله
وهو عمرا لا يعتمد على المبتدأ ولكونه بمعنى احد الزمانين ولما كان المتبادر من كونه
مقارنا لاحد الزمانين ان يكون مقارنا له في الحقيقة وكان على ذلك المتبادر نحو قوله تعالى
وكلبهم باسط خارجا عن المقصود اراد الشارح ان يبين المراد على وجه لا يخرج منه نحوه
فقال (والمراد بالحال والاستقبال) ليس مختصا بما كان بالحقيقة بل هو (اعم من ان يكون)
اى احد الزمانين (تحقيقا) نحو ماسر من زيد ضارب الان (او حكاية كقوله تعالى
وكلبهم) اى كلب اصحاب الكهف (باسط ذراعيه بالصيد) اى بشبه النار (فان باسطا ههنا)
اى في تلك الآية مامل في مفعوله الذى هو باسط مع انه يعنى الماضى بالنسبة الى نزول
الاية لكنه (وان كان ماضيا) تحقيقا (لكن المراد به) ليس ماضيا بالمراد منه (حكاية
الحال ومعناها) اى ومعنى تلك الحكاية على وجهين احدهما (ان قدر المتكلم باسم الفاعل
العامل) وهو هنا لفظ الباسط الذى (يعنى الماضى) بالنسبة الى وقت الاخبار لكن المتكلم
الذى هو اصدق القائلين قدر ذاته (كأنه موجود في ذلك الزمان) اى زمان بسط الذراعين
فيكون زمان التكلم مقارنا لزمان البسط وقوله (او يقدر) شروع في الوجه الثانى لمعنى

ذات له الواحد والعشرة
في كلام الرضى الذى هو
اصل الجواب الذى
ذكره الشارح بعد
تنبيهه واختصاره ما يدل
على ذكرنا حيث قال
عطف الذى لفظا على
تلك الصورة يعنى
الحادى الذى غير اليه
الاحد وهو مطوف
من حيث المعنى على
العدد المشتق ذلك
الفاعل منه فهو عدد
مطوف على عدد لا
متعدد ولا عدد على
متعدد لاستحالتها كما
يتالكن المطوف عليه
في الحقيقة مدلول
المطوف عليه ظاهرا
هذه عبارته ولا يخفى
على الناظر في المقام
اقتضاح الدليل بهذا
الكلام الضرورة ان
حادى عشر واحد
من اجزاء احد عشر
فكيف يتصور القول
بوجود معنى المطوف فيه
وكونه مرادفا لامتبرا
بمعنى ذات له الواحد
والعشرة وهل يوجد
شيء في كلام الرضى يدل
على ذلك الباطل كلا
قوله والا ضرب الثانى
قبل في مسامحة والمعنى
اجرى الا ضرب على
الثانى والا فالعرب
بالا ضرب الجارى على
الركب هو مجموع المركب
لا الجزء الثانى وقول
الشارح ان لم يكن قبل
التركيب مبيحا لغير الحكم
ليوافق ما هو الاظهر
والاولى والا فقد نقل

الحكاية وهو ان قدر ذلك المتكلم (ذلك الزمان) اى زمان البسط الذى وقع فى الماضى
 (كأنه) اى كان ذلك الزمان الماضى (موجود الآن) ثم انه لا يخفى ان المفهوم من كلام
 المصنف ان شرطية زمان الحال او الاستقبال عام فى مطلق العمل وقيل ان هذا الاشتراط
 فى نصب المفعول به لافى الفاعل مضمرا او مظهرا ولا فى الظرف كذا فى شرح اللب وحكى
 عصام الدين عن الرضى انه قال وظاهر كلام النجاة ان شرط معنى الحال والاستقبال ايضا
 اذا وقع بعد حرفى التثنية والاستفهام ثم قال الاول ان الاشتراط فى ذلك اقوة معنى الفعل فيه
 بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخل اللام هذا كلام الرضى ثم قال العصام اقول
 لا نسلم ان يكون هذا ظاهرا لكلام النجاة لانه انما يكون كذلك اذا عطف قوله او الهزة او ما
 على قوله على صاحبه واما اذا كان معطوفا على قوله على معنى الحال او الاستقبال والاعتماد
 على قوله صاحبه فحينئذ يكون مقابلا لاشتراط احدهما انتهى ملخصا ثم شرع فى بيان شرط
 آخر للفعل فقال (و) (بشرط) (الاعتماد) وانما قدر الشئ لفظ بشرط للاشارة الى ان قوله
 والاعتماد مجرور ومطوف على قوله معنى الحال اى ويعمل بشرط الاعتماد ثم فسر الاعتماد بقوله
 (اى اعتماد اسم الفاعل) للاشارة الى ان اللام فيه عوض عن المضاف اليه او الى انهما للعهد
 الخارجى وان المراد بالاعتماد هو اعتماد اسم الفاعل بقرينة انحصاره فى هذا الباب كما كان
 الانحصار بقرينة العهد فى ركب الاميز وقوله (على صاحبه) متعلق بقوله الاعتماد والمراد
 بالاعتماد عليه وجود العلاقة بينهما واستاداه عليه كذا فسر المعنى وفسر الشارح لفظ الصاحب
 بقوله (اى على النصف به) اى على الاسم الذى انصف ذلك الاسم باسم الفاعل (وهو)
 اى الاسم الذى ينصف باسم الفاعل (المبتدأ) وذلك بان يكون اسم الفاعل خبرا عنه وذلك
 اهم من ان يكون مبتدأ حالا او منسلا خابد خول التواسخ عليه نحو كان زيد ضاربا عمرا وان
 زيد ضارب عمرا وعلمت زيدا ضاربا عمرا (او الموصول) عطف على مبتدأ ثم انه لا يخفى انه
 يرد على الشئ ان فى ذكر الموصول ههنا تكرارا لان مراد المص من صاحبه غير الموصول
 لا ما به بقرينة ما سأتى من قوله فان دخلت اللام يتوسى الجميع لان الموصول فى اسم
 الفاعل لا يتصور بشير اللام كفى فى شرح اللب حيث حمل كلام الشارح على الوهم واقول
 ولعل ذكره هنا للاستطراد اوليان ان علة عدم الاشتراط فيها دخلت فيه انما هى لوجود
 الاعتماد فلا توهم واقعا علم (او الموصوف) بان يكون اسم الفاعل صفة اصطلاحية لذلك
 الاسم ويكون ذلك الاسم موصوفا به (او ذو الحال) بان يكون اسم الفاعل حالا من الاسم
 ويكون ذلك الاسم متصفا به لكونه صاحبه وقوله (لنقوى فيه جهة الفعل) علة للاشتراط
 اى انما يشترط فى العمل كونه ممتدا على صاحبه لتكون جهة الفعلية اقوى من جهة الاسمية
 وقوله (من كونه) بيان لتلك الجهة اى حال كونه تلك الجهة ناشئة من كونه اسم الفاعل
 (مسندا الى صاحبه) ان الفعل يقتضى شيئا للاستناد اليه لكونه دالا على فاعل ما بالالتزام
 وان الاسم لا يقتضى شيئا كما قرر فى علم الوضع ولما كان اسم الفاعل ونحوه من اسما

الرضى جواز امراب
 الجزء الثانى المبني بعد
 التركيب كما هو ظاهر
 عبارة المص فى هذا
 المقام وفى بحث نصب
 النصرف والاولى ان
 كان قابلا لامراب مكان
 قوله اذ لم يكن مبنا قبل
 التركيب لان كل اسم
 مبني قبل التركيب عند
 المص والاصح كذا غير
 ان المراد بقوله امراب
 الذى حاصل بلا تساع
 فيه قال فى الشرح الضرب
 الثانى من نصب المركبات
 ان لا يضمن الثانى
 معنى حرف كىاب بديك
 فبقي الاول فى هذا
 الباب لتزله منزلة الجزء
 ويصرب آخر الاسمين
 بامراب المفرد فلا
 ينصرف فلتبين هذا
 هو النصح بقوله فى
 الاضمح اى امراب الثانى
 مع منع النصرف وبناء
 الاول انما هو النصح
 القات قبل تكلف فى
 عبارة المص فكثيرا
 لفائدة والا فالواضع منها
 ليس الا ترجيح بناء
 الاول وامراب الثانى
 على غيره ولا ترجيح
 بناء الاول ومنع صرف
 الثانى غيره وتوجيه ما
 ذكره جعل قوله كىابك
 وتقييد الامراب الثانى
 لا تميل الى حسب وليس
 بذلك فان المص صرح
 بذلك فى الشرح وقد
 نقلناه بعض كلامه آنفا
 ولا يبعد هذا من باب

الصفات عاملا لمشابهة الفعل كان له جهتان الاسمية وهو عد الاستناد وجهة الفعلية
وهو اقتضاء الاستناد فلزم في العمل ان تكون جهة الفعلية اقوى من جهة الاسمية ثم شرع
في امثلة كل منهما فقال (نحو زيد ضارب ابوه) هذا مثال الاعتماد على المبتدأ (و) نحو (جاء
الضارب ابوه) وهذا مثال الاعتماد على الموصول (و) نحو (جاء رجل ضارب
ابوه) وهذا مثال الاعتماد على الموصوف (و) نحو (جاء زيد راكبا فرسه) وهذا
مثال الاعتماد على الحال ومثال للمعامل في الضمير المستتر وفي المفعول فان فرطه بالنصب
مفعوله وفاعل راكبا مستتر تحته راجع الى ذى الحال وقوله (او) (اعتماد) (على)
الهمزة) عطف على قوله على صاحبه ولنا وسط الشارح بين العاطف والمعطوف لفظ
الاعتماد ولما كان هذا الحكم غير منحصر في الهمزة فسر ما الشارح ووصفها بوصف
(الاستفهامية) و اشار الى عدم انحصارها بقوله (ونحوها) اى وكذا الاعتماد على نحو الهمزة
ثم بين لفظ النحو بقوله (من الفاظ الاستفهام) سواء كان حرفا كهل واسماء نحو من وما نحو
من خاطب الخالد ان وما صانع البكرات وقوله (او ما) عطف على الهمزة او على صاحبه يعنى
او بشرط الاعتماد على ما وفسرها الشارح بوصفها بقوله (النافية) للاعتزاز على الاسمية
الموصلة والموصوفة ثم قال (ونحوها من حروف النفي كلا وان) بكسر الهمزة تاء النافية
وانما فسر النحو في الاول بالافاظ وفي الثانى بالحروف لان الاستفهامية توجد في الحرف
وفي الاسم ولو قال من الحروف لم يوجد الشمول واما النفي فيوجد في الفعل كليس وفي
الحرف كاولا ولما لم يدخل الفعل في هذا الحكم بقى الحرف وانما حصر المصنف في ذكر الهمزة
وذكر ما لم يقل او الاستفهام والنفي كما قل غير للاشارة الى اصابة الهمزة والاستفهام والى
اصالة ما في النفي ثم شرع بيان توجيهه على الاشتراط باحدا من المدام او الاول لتحصل
قوة الفعلية بجهة اخرى فقال (لان الاستفهام والنفي) وقوله (الفعل) متعلق بقوله (اولى)
وهو خبر ان يعنى ان دخول الاستفهام والنفي على الفعل اولى من دخولهما على الاسم
كما بين في محله ولما دخل احدهما على اسم الفاعل (فزاد ادبهما) اى بسبب دخول احدهما
على اسم الفاعل (شبه) اى شبه اسم الفاعل (بالفعل نحو اقامم زيد و اقامم الزيدان وما قامم
زيد وما قامم الزيدان وزاد بعضهم الاعتماد على النداء نحو يا طالع اجلان طالع العمل في جلا
لاعتداه على حرف النداء كزاده صاحب اللب وقال شارحه ان هذا عند ابن مالك واعترض
عليه ابنه وابن هشام بانه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل لان حرف النداء
مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقالوا اعتمد في مثله على الموصوف المقدور فعنى
يا طالع يا رجلا طالعوا هذا اما اختار ما بين الحاجب ثم قال الشارح المذكور واقول نصرة
لابن مالك رحمه الله ان حرف النداء قائم مقام ادعوه فهدا يكتفى في التقريب ولو اجيز الاعتماد
على الموصوف المقدور لكان شرط الاعتماد اذ لا بد لكل صفة من صاحب تحرى عليه
ملفوظ او مدبر انتهى ملخصا ثم انه لما كان اسم الفاعل اما الزمان الحال او الاستقبال او

التكلف لانه ليس لتصح
اللفظ بل لبيان المراد
وشرح ما هو كذلك
في الاصح قوله ولا كل
بعض قيل لا فرق بينه
وبين كل ما يكتفى به
والصواب ولا بعض مهم
وكان السهو من الناس
وانت خبير بانه لا فرق
بين ولا بعض مهم وبين
ولا كل بعض الا ان
عبارة الشارح قدس
سره انسب بالتعبير هنا
وذلك لان البعض التكر
يصح اطرافه على كل
بعض فقول اليه وبذلك
ظهر الفرق بين المراد
بقوله كل ما يكتفى به وبين
المراد بكل بعض وبند
وان هذا ليس من ذلك
قوله ولذلك لم يقل بعض
الكنايات قيل بل انه
ما وجه الاصطلاح في
الكنايات دون الظروف
وكان القائل نسي ان لا
مشاحة في الاصطلاح
وان سؤال تعيين
الطريق ساقط على ان
الوجه ظ وهو شيع
لفظ الظروف دون
الكنايات قوله وانما جانا
لان كل الخ قيل لا يخفى ان
بهذا الوجه لا يصح من
شي من قسمي المبني لان
من مشابه مبنى الاصل
ولا مما وقع غير مركب
وله نظائر ترك عليك
واحد بعد واحد فلا
تفضل وهذا من لغة
التأمل وعدم التبع
قال المصنف بعد قوله

الماضي وفرع من بيان حاله في الاول شرع في بيان حاله في الثالث فقال (فان كان) وفسر الشارح اسم كان بقوله (اي اسم الفاعل) للإشارة الى ان اسمه ضمير مستتر تحت وراجع الى اسم الفاعل واورد له وصفا بقوله (المتعدي) للإشارة الى ان الخلاف في هذه المسئلة في وجوب اضافته الى المفعول وهو انما وجد في المتعدي (لماضي) ولما كان كونه للماضي على وجهين احدهما بالاستقلال والاخر بوجوده في الاستمرار اشار الشارح اليهما بقوله (اي للزمان الماضي بالاستقلال) يعني سواء كان المراد بكونه للماضي انه مقارن للزمان الماضي دون الحال والاستقبال نحو ما ضارب زيد أمس (او) وجد ذلك الماضي (في ضمن الاستمرار) بان يراد استمرار وجوده ووجود الماضي في ضمنه نحو ما ضارب زيد ثم الشئ ضم قوله (واريد ذكر مفعوله) قوله فان كان الإشارة الى انه لو لم يرد ذكر مفعوله لم يتم حكم المسئلة (وجبت الاضافة) (اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله) (معنى) وفسره بقوله (اي اضافة منصوبة) للإشارة الى انه مفعول مطلق مجازي الاضافة وليان نوع تلك الاضافة وقوله (لفوات) الخ علة له دم كون تلك الاضافة لفظية مع انها صفة مضافة الى مفعولها يعني انما كانت تلك الاضافة منصوبة لالفظية لانعدام (شرط الاضافة اللفظية) وهو كون الصفة مضافة الى مفعولها فاسم الفاعل هنا ليس بمضاف الى مفعوله لعدم شرط العمل فيه وهو كونه للحال او الاستقبال ومثاله (مثل زيد ضارب عمرو أمس) فان الضارب في هذا المثال لما كان للماضي لكونه مقيداً بلفظ أمس وهذا عند الجمهور بناء على اشتراط في عمله بكونه مقارناً للحال او الاستقبال (خلافاً لكسائي) او خوفاً خلافاً وذلك الخالف لهم هو الكسائي (قاه) اي الكسائي (ذهب الى عدم وجوب اضافته) اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وانما لا تجب الاضافة عنده (لانه) اي اسم الفاعل (يسمى) اي يعمل في مفعوله (عنده) الكسائي بلا شرط (سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال) وانما اخر الحال عنهما لكونها ذات الطرفين فزمان الحال وان كان مقدماً على الاستقبال في الوجود لكنه مؤخر عنه في الملاحظة فروجت هنا الملاحظة للتفنن (فيجوز) اي واذا لم تجب الاضافة يجوز (ان يكون) اي مفعوله (منصوباً) اي لفظاً (على المفعولية) ويجوز ان يكون مضافاً الى مفعوله (وعلى تقدير اضافته) كما هي الجائز عنده ايضاً (ليست اضافته) اي تلك الاضافة (اضافة منصوبة) كما كانت عند الجمهور (لانها) اي وانما لم تكن تلك الاضافة منصوبة عنده لان تلك الاضافة (عنده) اي عند الكسائي (من قيل اضافة الصفة الى مفعولها) وكل اضافة شالها كذلك فهي اضافة لفظية فاذا كانت لفظية لم تكن منصوبة (وتمسك الكسائي) اي استشهد على الحكم بعدم وجوب الاضافة (بقوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه بالصيد) حيث كان الباسط عاملاً في مفعوله فواصله مع كونه بمعنى الماضي ولو لم يحجز اعماله مع كونه للماضي لم يقع المفعول منصوباً في هذه الآية (وقدم الجواب) من طرف الجمهور (عنه) اي عن قوله تعالى بالاول وبالْحِكَايَةِ ثم ذكر المصنف تصرف الجمهور فيها اذا وجد ذلك الفاعل مفعول

واما سكت وزيت فاما بينا لانها واقعان معا موقع الجملة ولا اعراب للجملة من حيث كونها جملة فاجريتها مجرماً وهذا البناء يصح ان يقال انه مما ناسب الاصل لانه اشبه الجملة التي لا اعراب لها لفظي ولا قد يرى من حيث هي جملة ويصح ان يقال انه مما وقع غير مستحب لانه لما كان حكاية عن الجملة تصدر وقوعه مستحباً فانه يركب التركيب المقتضي للأعراب المفردات واما تركيبة الجمل من حيث كونه جملاً فلا يقتضي اعراباً هذا كلامه وعلى غيره فلهذا حتى تدفع عنك ما يوردونه القائل من النظر واحد اميد واحد ولا تفضل قوله لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان يحكم هذا هو المصهور فيما بينهم وقد قيل الوجه ان يقال نصب مميزكم الاستهامية لانه جعل مميزكم الخبرية كالطرفين دفعا فتحكم بل جعل مميزكم الاستهامية مثلاً او مثل احد مالا لتبس بكم الخبرية فيعمل كالوسط تميزاً ولم يمسك لان كم الخبرية متقدمة على الاستهامية لتكون الاستهامة فرع الخبر فيعمل كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط وفيه ما به قوله لكن يجوز الزعزعي

آخر منصوبا (ان كان له) (اي لاسم الفاعل) اي وان وجد لاسم الفاعل الذي كان
للماضي (معمول آخر) وقوله (غير ما اضيف) صفة كاشفة للمعمول الاخر
اي المراد بذلك المعمول الاخر هو غير المعمول الذي اضيف (اسم الفاعل اليه)
من نحو المفعول الثاني لباب اعطيت او علمت (يفعل مقدر) (اي فانتصاب)
ذلك المعمول وكونه منصوبا انما هو (بفعل مقدر) وقوله (لاباسم الفاعل) للإشارة
الى ان القصر المستفاد من اضافة الانتصاب قصر قلب لان الكسائي قائل بان انتصابه
باسم الفاعل (نحو زيد عمرو درهما امس) (قدرهما) اي فان لفظ درهما في هذا
المثال (منصوب باعطي المقدر) اي بفعل اعطى الذي قد ورد قوله زيد معطى عمرو بان يكون
جملة مستأفة وجوابا لسؤال نشأ مما قبله (فانه لما قيل معطى عمرو قيل) اي سئل بقوله
(ما اعطاه فقيل درهما اي) فاجيب عنه بانه (اعطاه درهما) ولما فرغ من مسائل اسم
الفاعل المجرد عن اللام شرع في المسئلة التي هي حين دخول اللام عليه فقال (فان دخلت
اللام) واورد الشارح وصفها بقوله (الموصولة) لتخصيص معنى المراد بدخول اللام
(على اسم الفاعل) هي اللام الموصولة وقال العصام ان النش قيد اللام بالموصولة احترازا
عن لام التعريف فانه اذا دخل على اسم الفاعل لا يقني عن شرط من شرائط العمل صرح به
الرضي ثم قال ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله بشرط معنى الحال
والاستقبال والاعتماد على صاحبه انتهى ثم ذكر رجوعه قاعدة وهي ان اسم الفاعل
والصدر التمددين الى المفعول به بانفسهما قد يقويان باللام ونسب لامت التقوية في غير نحو
علم وعرف ودرى وجهول وفي اسم الفاعل من هذا لافعال يكون التقوى بالباء لجواز زيادتها
مع افعالها ايضا يقال علمت بان زيدا قائم كذا في الرضى وقوله (استوى الجميع) جزاء
لقوله فان دخلت يعني اذا كان كذلك استوى (اي) استوى (جميع الازمنة) من الماضي
والحال والاستقبال ولم يشترط في محله اقترانه بالحال او الاستقبال ولا اعتماده على شيء
من المواضع (فتقول) اي فحينئذ يجوز ان تقول (مررت بالضارب ابه زيدا امس)
اي حال كونه مقارنا للماضي (كما تقول) اي كما يجوز ان تقول (مررت بالضارب ابوه
زيدا الان او غدا) وقوله (لانه) علة لاستوى الجميع وعدم الاشتراط حال دخول اللام
الموصولة عليه يعني انما لم يشترط في العمل مقارنته باحد ازمنة الحال والاستقبال فان علة
الاحتياج الى اشتراط احدها متفية هنا لان علة احتياج انما هي لتقريبه من الفعل
ولتقوية مشابهته ولما دخلت الموصولة عليه ههنا كان اسم الفاعل صلة له والصلة (فعل
بالحقيقة حينئذ) اي حين كونه صلة لان اصل الضارب الذي ضرب ولما بدل لفظ الذي
الى صورة اللام (عدل عن صيغة الفعل) اي ضرب مثلا (الى صيغة الاسم) الفاعل وهو
ضارب وانما عدل عن هذا الاصل (لكراهتهم) اي لكراهتهم العرب (ادخال اللام) اي الذي
هو من خواص الاسم (عليه) اي على الفعل ثم شرع في بيان احكام صيغة المبالغة فقال

قيل هذا وقد قول الرضى
ولا يدل على جوازه
كتاب من كتب هذا الفن
لانه دل عليه كلام
الرخنصرى في تفسير
الآية وما برده ما ذكره
فيل هذا الكلام انه
يجوز جر ميمكم
الاستفهامية المجرورة
بحرف الجر نحو على كم
جاء في بيتكم بكم رجل
مررت والجرور قصد
نطابق كم وميمه جرا
والجر عند الزجاج بسبب
اضافة كم الى ميمه كما
في الخبرية وعند النحاة
هو مجرور بمن مقدرة
وجوز اضماعها قصد
النطابق وبهذا صرفت
وجه محضة قوله وكم
الاستفهامية ميمها
منصوب مفرد من غير
استثناء بكم رجل
مررت لانه داخل في
قوله ويدخل من فيهما
وليس من سلامة الفهم
لان الشارح قد سره
لا يريد به الرد على الرضى
ولا يصح له ذلك لان
يجوز الرخنصرى في
الكشاف لا بدفع القول
بانه لم يدل عليه كتاب من
كتب هذا الفن وكذا
يجوز الرضى جر ميم
الاستفهامية بشرط
الجرار الاستفهامية
بحرف الجر ويان كون
الخبر ح اما بسبب
اضافة كم الى ميمه او
بتقدير من على اختلاف
القولين لا برده منه ذلك
لان الجرار المميز من

(وما وضع) أى حكم الاسم الذى وضع (منه) (أى) حال كونه (من اسم الفاعل) ولما كان
 فى دخول صيغة المبالغة فى تعريف الفاعل تخديش بناء على ما فى الترجمة الشريفة وجه
 الشارح قوله منه على وجه يقتضى خروج صيغة المبالغة فقال (بتغيير) أى وضع بتغيير
 (صيته) أى صيغة اسم الفاعل (الى صيغة أخرى) أى الى صيغة أخرى حال كون ذلك التغيير
 ملابسا (بمبحث يخرج) أى ذلك الاسم الموضوع (عن حد اسم الفاعل بتغيير صيته الأصلية و
 ضم المبالغة فى معناه وقوله (للمبالغة) متعلق بوضع ولما كان فى المبالغة احتمال كونها فى الفاعل
 كالكثر الذى فى باب التفعيل اراد ان يشاء ان يدفع هذا الوهم بتبيد المبالغة بقوله (فى الفعل
 المشتق منه) أى ان تلك الاسماء موضوعات للمبالغة الحاصلة فى الفعل الذى اشتق ذلك الاسم
 من ذلك الفعل واوزانها المتفق عليها ثلاثة فمال بتشديد العين وقول ومفعول بكسر الميم
 وزاد سيويه فيعلا وفلا بكسر الميم وسلك المصنف مسلكه فقال (كضراب وضروب
 ومضرب) حال كون تلك الثلاثة ملابسة (بمعنى كثير الضرب) يعنى للمبالغة فى الفعل
 كما اشار اليه (وعليم) (بمعنى كثير العلم) (وحذر) (بمعنى كثير الحذر) وكون هذين
 الاخيرين للمبالغة عند سيويه وقوله (منه) بالرفع خبر للموصول اعنى ما وضع وقوله
 (أى مثل اسم الماعل) تفسير لا ضمير المحرور وقوله (فى العمل واشتراط ما يشترط به عمله)
 تفسير وبيان لوجه الشبه يعنى ان ما وضع للمبالغة كاسم الفاعل فى كونه عاملا كفعله
 وفى اشتراط الوجوه التى يشترط بها عمل اسم الفاعل ولما كان ظاهرا كلام المصنف مبينا
 على خروج صيغة المبالغة من حد اسم الفاعل كما فصله الشارح فيما سبق حل الشارح
 عبارة عليه وفسره به الى هنا وادان فيه ان كلامه قابل ايضا على احتمال ان يكون داخلا
 فى الحد فقال (هذا) أى حملنا لفظ المثل على المثلية فى العمل والاشتراك (على تقدير ان تكون
 صيغة المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل) ولم تكن منه بمعنى الدخول فى افراذه يعنى المراد
 بذلك الاشتراط هو الاشتراك فى الحكم لا الاشتراك فى المفهوم (واما) أى وامانوجه كلام
 المصنف (اذا كانت) أى صيغة المبالغة (داخلة فيه) أى فى حد اسم الفاعل ومشاركة معه
 فى المفهوم (معنى هذا الصبغة) أى فىكون معنى قوله مثله (ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت) أى
 وقت كون اسم الفاعل (للمبالغة) أى ذلك الفرد منه (مثله) أى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن) أى
 مثل الفرد الذى لم يكن (للمبالغة) نحو زيد ضرب ابوه عمرا الان او غدا) يعنى فلان يجوز
 ان يقول امس كالا يجوز فى ضارب وهذا مثال لوجود الاعتماد عليه المبتدأ ولوجود واحد
 المضمين من الحال والاستقبال (و) نحو (مررت بزيد الضراب ابوه عمرا الان او غدا) وامس
 وهذا لما دخلت عليه اللام الموصولة واستوى فيه جميع الازمنة وقوله (وما فيه) أى واسم
 الفاعل الذى حل فيه معنى (من معنى المبالغة) أى قام ذلك المعنى (منابها) أى مقام
 المعنى الذى (قامت من المشابهة اللفظية) التى كان اسم الفاعل عاملا بتلك المشابهة وهى موازنته
 له فى الحركات والسكنات وقد قامت ذلك بتغييره الى صيغة المبالغة فثبت المشابهة

(المضوية)

المقدرة فى صورة المحرور
 الاستفهامية بحرف
 الجر لا يقتضى جواز
 المحرور به الظاهرة
 من غير المحرور الاستفهامية
 بحرف الجر كيف
 ولا مناسبة بين هاتين
 المثلتين وبذلك تحققت
 بطلان قوله وبهذا
 عرفت وجه صحة قوله
 الخ على انه لا وجه لذلك
 الاستثناء لعدم دخول
 حكم المحرور بحرف
 الجر تحت حكم المحرور
 عنه قوله لو قال وكذا
 هما الخ قيل نعم ما قبل
 اذلى تذكرة كلاهما
 تذكرة لان تأنيث كم كما
 شاع فى السنة الخامسة
 لتأويلها بالكلمة قوله
 كم الاستفهامية فى تأويل
 كلمة كم الاستفهامية والفظ
 فيه التذكير وقوله فهو
 على تأويل كلا هذين
 النوعين كما ترى واو قيل
 بالتأويل فالظاهر كلا
 هذين اللفظين او الا
 سمين وفيه نظر وقوله أى
 كل واحد منهما قابل اشار
 الى وجه المراد المحرور
 وجوه ان كلا مفرد
 اللفظ وهما وجه لطيف
 قدس لفظه وهو انه
 به ان كليهما واحد
 بالذات والتعدد اعتبارى
 وذكر كلاهما بكلف
 اعتبار التعدد لا يتوهم
 تخصيص اعتبار الارباب
 باحد اعتبارى كم ولا يخفى
 ان مراد الشارح قدس
 مره بذلك التفسير ليس

المضوية والاستعمالية ولما زيد معنى المبالغة فقد جبر به ذلك نقصان لقيامه مقامه اعلم
ان في قوله وما ناب اشارة الى الاختلاف الواقع بين البصريين والكوفيين فقال الكوفيون
ان ما كان للمبالغة ليس مثل اسم الفاعل لانه لا يعمل مثله لفوات المشابهة بتغيير
الصيغة وان جاء بعده منصوب يكون منصوبا بفعل مقدر وقال البصريون انه عامل مثله
فاجابوا عن قولهم بانه فاعل المشابهة اللفظية بان معنى المبالغة جارية لماقات من المشابهة اللفظية
فاشار الشارح الى ذلك الجواز بقوله وما ناب ورده المصام بان المبالغة كالزيادة التفضيلية
انما تجعل الاسم بعيدا من مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا وقال في شرح اللب ويمكن ان
يدفع بان الاصل في افعال التفضيل الزيادة على الغير فلا حظ للغير هي التي بعده من المشابهة
واما مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد الغير الثاني للفعلية ولما لم
يختلف المفرد من اسم الفاعل والمتى والجموع في هذا الحكم اشار المص الى عدم الفرق بينهما
فقال (والمتى) وهو مبتدأ وقوله مثله خبره اي المتى (من اسم الفاعل وما وضع من المبالغة)
نحو ضاربان وضربان ولما لم يكن لاسمى انواع واقسام بخلاف المجموع حيث ثبت له الاقسام
اشار اليه وفرقه عن المتى بقوله (و) (كذلك) (المجموع) (منهما) اي من اسم الفاعل
وما هو للمبالغة واشار الشارح الى تعميم هذا الحكم لاقسامه بقوله (مصححا كان) سواء كان
ذلك المجموع منهما مصححا كضاربون وضربان (او مكسرا) كضربة (مثله) (اي مثل
اسم الفاعل) وقوله (اذا كان مفردا) قيد لاسم الفاعل المقيس عليه وقوله (المعمل وشروطه)
اشارة الى وجه الشبه وقوله (لعدم تطرق) اشارة الى علة عدم الفرق بيني وانما لم يفرق
بين مفردة وبين مثاء وجهه لعدم عروض (خال) مانع عن عمله (الى صيغة المفردة من
حيث ذاتها) اي ذات الصيغة المفردة (بالحاق) اي بسبب الحاق (علامتي التثنية) من الالف
والتون او من الياء والتون (والجمع) اي علامة الجمع من الواو والتون والياء والتون
لبقاء صيغة المراء فيهما (قول الزيدان ضاربان او الزيدون عمرا الان او غدا) هذا
مثال الاعتماد على المبتدأ للتثنية والجمع وقوله (والزيدان الضاربان او الزيدون الضاربون
عمرا الان او غدا او امس) وهذه مثال لهما حين دخلت اللام عليهما وحين استوى الجمع
وقال المصام ان هذه الملة يعني قوله لعدم تطرق انما تنفي لوجه عمل المصحح لانه لا تتغير صيغة
مفردة فيه وما في عمل جمع المكسر فلا تنفي لانه تتغير صيغة مفردة الان يعتبر معه قصد اطراد
الباب وقال الرضي ان جمع المكسر محمول على الواحد لانه اصله انتهى (ويجوز حذف التون)
وتعير التون بقوله (اي تون المتى والمجموع) اشارة الى تعميم تلك المسئلة في تون المتى
والمجموع وقوله (مع العمل) متعلق بجوز وظرف له وقوله (في معموله بتعبه على المفوضية)
تفصيل لكيفية العمل وصورته اي ان حذف التون جائز في الموردة اي عمل اسم الفاعل في
معموله بسبب نصب اسم الفاعل العامل لذلك المعمول على المسمولية نحو نحن الضاربون ازيدا
زيدو عمرو الضاربون بكرة ويجوز ايضا ذكر التون في هذين المثالين وقوله (بخلاف ما اذا

لثنيه على وجه افراد
الخبر لان الحكم الجارى
على كلمة كل انما يكون
باعتبار ماضيف اليه
وما لا يكون خبره بحسب
الظاهر الا مفردا بل
السارة لان معناها حسبا
يقتضيه الظاهر كل شئ
بعده فعل وليس ذلك
مراد المص بدلالة قوله
فما يبدو كذلك اسماء
استفهام والشرط وبذلك
يبين بطلان قوله ومن
وجوهه الخ وانما
زعمه خفي لظنه معنى
فاسد ناشى عن سوء
فهمه قوله وعمله لا
يكون الا بحسب مبرزه
فمن كلامه الرد على
الشج لرضي في قوله ان
المص اراد تفصيل مواضعها
في الاعراب يعني اذا كان
بذلك فعل لم يشتغل عن
نصبكم بنصب الضمير
راجع اليه كالى نحوكم
وجل ضربت او بنصب
متعلق ذلك الضمير كالى
نحوكم رجلا ضربت غلامه
كانكم منصوبا بممولا
على حسب القضاء فان
المتى المفعول به فكلم
منصوب المحل بانه مفعول
به نحوكم رجلا ضربت
ضربت وكلام ملك
ملك والاولى ان يقول
ممولا على حسب وحسب
المبرز مما وذلك انك
تقول كم يوما فكلم
منصوب على الطرف
مع القضاء الفصل

المفعول به والمصدر
والمفعول فيه وغير ذلك
من المنصوبات فتبين
لاحد المنصوبات انما
هو بحسب الفعل وحسب
الذي يفعله كيو مانين
لظرفية ولو قلت كم رجلا
لكان انتصابه يكونه
مفعولا به وقلت كم ضربة
لا تنصب يكونه مفعولا
مطلقا هذا كلامه ويؤيد
ما ذكره الشارح قدس
سره قول المص في شرح
الامالي من انه منصوب
على حسب الفعل السلط
عليه مفعول به او مصدرا
و ظرف كقولك في
المفعول كم ضربت وكم
رجلا ضربت وتقول
في الطرف كم يوما ضربت
وتقول في المصدر كم
ضربة ضربت لانه مثل
قولك ضربت رجلا
ضربت وكثيرا من
الفلان ملكك وعشرين
ضربة ضربت وكثيرا
من الضرب ضربت
واعشرين يوما ضربت
وكثيرا من الايام ضربت
هذا قوله من ابوك نظير
لأمثال وقد وقع في بعض
النسخ كم رجلا اخوتك
وهذا اول لان الظاهر
في امثال ذلك التثنية
قبل بعض تلك القاعدة
بكم رجل صبيك قاله
يتبين هناك كم ضربت
لان النكرة لا تكون
مبتدأ المعرفة
بالاثنان فيما عدا

كان) بيان لفائدة قيد الجواز بقوله مع العمل يعني انما قيد المصنف جواز حذف التون بقوله
مع العمل للاحتراز عن خلافه وهو اسم الفاعل الذي كان (مضافا اليه) الى معموله بان يجزمه
بالاضافة (فان حذفها) اي حذف التون حينئذ (واجب) لكونه مضافا فلا يجوز ذكرها
وقوله (و) (مع) (التعريف) بالجر معطوف على قوله مع العمل ولذا وسط الشارح لفظ مع
فيكون من قبيل عطف شرط شيء على شرطه الاخر يعني اشتراط لجواز حذف التون
شئان احدهما كونه تاملا والثاني كونه مع التعريف ثم ذكر علة جواز الحذف بقوله (تخفيفا)
واشار الشارح بقوله (مفعول له للحذف) الى ان المقصود هو التخفيف واليه اشار بقوله
(اي يجوز حذفها) وجود هذين الشرطين (يعني العمل والتعريف) (لقصده مجرد التخفيف)
وقوله (لطول الصلة) اشارة الى علة ذلك القصد يعني انما قصد التخفيف في هذه الصورة
لوقوع التثقل بكون الصلة طويلة (بها) اي بسبب التون اذا كانت مذكورة لان اسم الفاعل
اذا كان باللام يكون صلة له واذا كان ناصبا لمعموله تكون الصلة مشتملة للفاعل والمفعول
والمشتمل اهم اياكون اطول مما هو مشتمل للفاعل فقط فيوجب التخفيف واما اذا لم يكن تاملا
الانصب له ظاير كان مضافا الى ذلك المفعول فانه يوجد التخفيف المقصود بالاضافة واذا لم يكن
باللام لم يكن صلة فلا يضر تطويله ومثاله (كقراءة من قرأ) اي كقراءة القاري الذي قرأ
قوله تعالى (والمقبى الصلوة) في سورة الحج (ينصب الصلوة على المفعولية) بخلاف القراءة
انتواترة التي هي مجرد الصلوة وباضافتها اليه واعلم ان القاري بهذا هو المطوع في واحد وجهيه
وفي الوجه الى قراءة زيادة التون وهذه قراءة شاذة غير متواترة مع ان زيادة التون مخالف
لرسم ثم اشار الى ضعف حذفها اذا لم يكن مع اللام فقال (واما على تقدير التكبر) اي واما
حذف التون على تقدير كونه نكرة (مثل قوله تعالى اذا فؤا العذاب) الا لم اذا قرى لفظ الا لم
بالنصب (فحذفها) اي فحذفها التون على ذلك التقدير (ضعيف) وقوله (لان اسم الفاعل) اشارة
الى علة الضعف يعني انما يكون حذفها ضعيفا على ذلك التقدير لان اسم الفاعل (لم يقع صلة
اللام) فحينئذ لا يضر وقوعه طويلا حتى يحتاج الى التخفيف هذا بيان لضعفه دراية وقوله
(والقراءة) جواب للسؤال المقدرك ان قالنا يقول لم يكون ضعيفا مع وجود القراءة فيه فاجاب
بان قراءة النصب ليست بمتواترة والقراءة الغير المتواترة (عما لا اعتمد عليه) فلا يرد حينئذ
على الشارح ما اعترض به بعض المحشين بان قوله القراءة عما لا اعتمد عليه ليس بما ينبغي لان القراءة
اصل في العمل لو ردها من معدن البلاغة فان مراده في الاعتماد على الغير المتواترة والقراءة
بنصب العذاب في الاية المذكورة لم توجد في المتواترات ولما فرغ المصنف من مسائل اسم
الفاعل شرع في مسائل اسم المفعول فقال (اسم المفعول) (هو) (ما اشتق من فعل) (اي
حدث موضوعا) (لمن وقع) اي ذلك الحدث (عليه) (اي لذات ما) يعني انه اسم اشتق من
حدث حال كونه موضوعا للذات وقع ذلك الحدث عليه وفي العصام ان قوله لمن وقع عليه
يشكل بخروج نحو مضروب في قولنا يوما للجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب له فان

المضروب في هذين المثالين لا يصدق عليه انه موضوع لمن وقع عليه الضرب بل لمن وقع فيه الضرب اول من وقع له الضرب وقد يجاب عنه بان المضروب في المثالين المذكورين المفعول به وانما ذكرت كفة في اللام للظرفية والعلية لالا نه نجي وضع لهما لان المضروب ليس يوم الجمعة ولا التأديب بل هو شخص آخر وقع عليه الضرب في يوم الجمعة وللتأديب فيصدق عليه حينئذ انه موضوع لما وقع عليه الفعل وهو الشخص او يقال ان الاستعمال على خلاف الوضع بشرط الظرف والسبب منزلة المفعول وقوله (من حيث وقوع الفعل عليها) للاحتراز عن اسم التفضيل الذي صنع للمفعول نحو اشهر واعرف بمعنى المشهور والمعروف فانهما موضوعا لما وقع عليه التهمة والمعرفة لكنه ليس بهذه الحجية لانه من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على الغير كذا في بعض الحواشي ولكن اختصاص قيد الحجية في تعريف اسم المفعول لاجراج اسم التفضيل وعدم اعتباره في تعريف اسم الفاعل وتكلفه فيه بما تكلف ليس بظاهر الوجه وقوله (فمضروب) شروع في تطبيق الحد بالافراد يعني ان لفظ مضروب مثلا اسم مفعول ويصدق عليه تعريفه لانه (موضوع لذات ما) اي لذات من الذاتات مابين وقوله ما صفة الذات وقوله (وقع عليها الضرب) صفة بعد صفة اي لذات المهمة التي وقع عليها الضرب (واعذار اقامة من) اي الاعتذار من المرف لا قامت لفظ من حيث قال لمن وقع (مقاما) اي ولم يقل لما وقع مع انه الظاهر لمعوم ما اي هو الاعتذار الذي (مرفي اسم الفاعل) فلا يلزم تكراره (قوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة) وقوله (من المصدر) متعلق بالمشتقة لانه بيان لبيان الامور المشتقة يعني بالامور المشتقة كل اسم مشتق من المصدر وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (وقوله لمن وقع عليه) فصل (يخرج) اي من هذا التعريف (ماعدا المحدود) اي غير المحدود الذي هو اسم المفعول وذلك الغير (كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل) فان اسم الفاعل موضوع لمن قام به الفعل والصفة المشبهة لما كانت مشتقة من الفعل اللازم امتنع فيها وجود ما وقع عليه الفعل لان وجود ما وقع عليه الفعل انما هو في التمدى ولما كان اسم التفضيل جهتان جهة كونه بمعنى الفاعل وجهة كونه بمعنى المفعول اشار الى خروج كل منهما بهذا القيد بقوله (مطلقا) ونفس ذلك المطلق بقوله (سواء وضع) اي سواء وضع اسم التفضيل (لتفضيل الفاعل) نحو اعلم (او لتفضيل المفعول) نحو اشهر فكلاهما خارجا بهذا القيد (قانه) اي فان اسم التفضيل مطلقا ليس بمشتق من فعل الموصوف مطلق بل هو (مشتق من فعل الموصوف زيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول) بخلافه فان (موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط) اي من غير اعتبار زيادته ثم شرع في بيان سبقته من الثلاثي وغيره فقال (وصيغته) اسم المفعول حال كونه (من الثلاثي المجرد على) (زنة) (مفعول) (كمضروب) (ومن غيره) (اي غير الثلاثي المجرد) من الثلاثي المزيد فيه او الرباعي المجرد او الرباعي الكلام الى هنا ولم يجر

مثل من ابوك ومرت رجل افضل منه ابوه وكان اخذ ذلك من قول الرضى ومثال كونه مبتدأ كم رجل جاءني واما كم مالك فالاولى فيه ان يكون خبر الا مبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة لكنه قد فعل مما ذكره اي الرضى في مباحث المبتدأ من ان المبتدأ يقع نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها ما التنجسية على مذهب سيدي والثاني المبتدأ الذي هو فاعلا في المضي والثالث المبتدأ الذي خبره ظرف او جار ومجرور والاربع كلمات الاستفهام او ما يقع بعد حرف الاستفهام الخامس ما بعد واو الحال السادس بعد اما السامع الجواب قال وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له قوله فكم منا منصوب المحل اولا قيل مكدا ذكره لرضي وهو غير مرضي لان الرفع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية وهي النائية من الخبر هذا وما فيه اظهر من ان يخفى قوله اي مثلكم في تأني الوجود الاربعة الاربعة قبل جعل المشار اليه بكذلك قوله فكل ما بعده وان تحمل المشار اليه من قوله ولها صدر الكلام الى هنا ولم يجر

المزيد فيه (على صيغة اسم الفاعل) أى على صيغة اسم الفاعل لهذا الباب ولكن كون تلك الصيغة لاسم الفاعل وبين كونها لاسم المفعول فرق وهو ما ذكره بقوله (بفتح) أى حال كون تلك الصيغة فى اسم المفعول ملازمة بفتح (ما) أى الحرف الذى (قبل الآخر) وإنما اختيرت الفتحة فيما قبل آخر اسم المفعول (لحقة الفتحة) أى لكونها اخف الحركات (وكثرة المفعول) أى ولكون اسم المفعول أكثر استعمالا بالنسبة الى اسم الفاعل لان لفعل فاعلا واحدا سواء كان لازما او متعديا الى واحد او الى اثنين او الى ثلاثة ولكن يوجد له مفعولات ولذا اختيرت الفتحة حتى تكون خفتها مصادرة للثقل الحاصل من الكسرة (كاستخرج) وهذا مثال له حال كونه (بفتح الراء) ثم شرع فى بيان عمله فقال (وامره) (أى شانه وحاله) وقوله وامره مبتدأ مشبه وقوله كما مر خبر ومثبه وقوله (فى العمل) متعلق بالامر كذا فى المرب وبين لوجه الشبه ولما كان عمله فى نائب فاعله غير مشروط بشئ اختص احتياجه الى الشرط فى عمل غير نائب الفاعل فاشار اليه الشارح بقوله (أى) فى (حمل النصب) وقوله (والاشتراط) بالجر عطف على قوله فى العمل فاشار الشارح بتفسير الاشتراط بقوله (أى اشتراط عمله) الى ان اللام فى الاشتراط للمهد الخارجى وليس المراد منه اشتراط آخر بل الاشتراط الذى ذكر فى اسم الفاعل وهو انه يشترط عمله فى المفعول به (ياحد الزمانين) أى الحال والاستقبال (والاعتماد) أى اشتراط عمله بالاعتماد (على صاحبه او الهمزة) أى او الاعتماد على الهمزة (او) على لفظ (ما) (كما مر اسم الفاعل) (أى مثل شانه وحاله) وقال المصنف نقل عن الرضى ان قوله وامره كما مر اسم الفاعل موافق لكلام المتأخرين كابى على ومن بعدهم فانهم صرحوا باشتراط عمله بزمان الحال والاستقبال كاسم الفاعل واما المتقدمون فليس فى كلامهم ما يدل على اشتراط عمل اسم المفعول باحد الزمانين ثم قال ولو اكتفى بقوله وامره كما مر اسم الفاعل فى العمل لكفى انتهى ثم ذكر الشارح باقى الحال والشان بقوله (واذا كان) أى اسم المفعول (مرقا باللام) نحو المضروب (بممل بمعنى الماضى) أى اذا كان بمعنى الماضى (ايضا) أى كما يعمل بمعنى الحال او الاستقبال او كما يعمل اسم الفاعل اذا دخلت عليه اللام (فهو) أى اسم المفعول (رفع ما) أى المفعول الذى (يقوم) ذلك المفعول (مقام الفاعل) فيكون نائبه عند حذفه (ولو كان) أى بعد رفعه لذلك المفعول بالنائية اما ان لا يوجد مفعول آخر او يوجد فان وجد (هناك مفعول آخر) أى غير المفعول الذى جعل نائباً (سبق) أى ذلك المفعول الآخر (على نصبه) أى على نصبه الاول على المفعولية وهذا الكلام من الشارح توطئة لما مثله المصنف بقوله (نحو زيد ملى غلامه درهما) فقوله ملى بفتح المعطاء اسم المفعول رفع الغلام الذى هو مفعوله الاول وبقي درهما منصوبا به على حاله وقد اشرح المثال بقوله (الان او غدا) وقد امله المصنف لظهوره واحمل ايضا بيان ما كان مرقا باللام ولذا ذكر الشارح بقوله واذا كان مرقا باللام ووارده مثلا بقوله (او الملى غلامه درهما الان او غدا او امس) ثم شرع فى بيان الصفة المشبهة فقال (الصفة المشبهة)

(بفتح)

الوجوه الاربعة فى كل اسم استفهام او شرط اوله الشارح بان المراد انه يتأق تلك الوجوه فى جميع هذه الاسماء وجعل غيره التأويل فى التشبيه فقال معنى قوله وكذلك ان مثل كم فى بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ولا يخفى ان فى قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط حوازة لانه لا بد ان يراد جميع اسماء الشرط وباقى اسماء الاستفهام يريدان كم الاستفهامية قد مر ذكرها ولكن لمجرد ذلك لا يثبت الحوازة فى التركيب لافظا ولا معنى لاسيما على توجيه الشارح قدس سره كاهو اللفظ قوله أى ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه لانه فى صورة الرفع لا يكون تمييزا وما قبل والاظهر ان المراد ما هو تمييز بحسب الظاهر محالا وجهه قوله فكان الالبق ناخبر هذا عن قوله وقد يحذف فى مثل كم ماله وكم ضربت قبل فى هذا التوجيه مع التحمل فى التمييز بحسب التوجيه فى بعض الوجوه فرأت حسن الترتيب فالاولى ان يقال المراد بالاوجه الثلاثة نصب حمة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد

بقوله وقد يحذف انه
قد يحذف مثل ميزكم
كم مرة فـ يا جبر
وخلة فانه الذي سبق
آخفا فيكون اشارة
الى ثلثة اوجه آخر
باعتبار الميز المحذوف
ويكون نحوكم ماله
وكم ضربت تنظير
المحذوف هذا الميز
وتبيننا لاحتمال
المحذوف بان يكون
الصدر كما في ضربت
او المقدار كما في ماله
وهنا من جملة
الاهام لان المراد
بالوجه المنقطة في
القياس النصب على
الاستفهام والجر على
التحريم والرفع على
معنى كم مرة حلبت
على معانك كما صرح
به الزمخشري في
الفصل والنس في
شرح الايضاح وغيرهما
وايضا الجبر مع الجمعية
لا يتصور في هذا
المثال فيبطل ما زعمه
جدا ويكون المراد
بقوله وقد يحذف ما
اقاده مما لا سبيل
اليه قطعا قوله
والشاري جمع مشراء
هكذا في بعض النسخ
والصواب المشار
بدون الياء داما
شاري في البيت
هو تركيب اضال

اي الصفة التي ليست باسم الفاعل ولا باسم المفعول ولكنها شبهة (باسم الفاعل من حيث انها)
اي تلك الصفة (تثني وتجمع ونذكر وتؤنث) كما يثنى اسم الفاعل ويجمع ويذكر وتؤنث
فقوله الصفة مبتدأ وخبره قوله (ما اشتق) اي اسم اشتق (من فعل لازم) وهذا القول
(احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين) اي المشتقين من المتعدي نحو ضارب
ومضروب وايس باحتراز عما اشتقا من اللازم نحو قائم وذاهب ونحو ممرور به وكذا يخرج
عنه افضل التفضيل من المتعدي نحو زيد اعلم من عمرو وكذا في الوافية (لن) اي موضوعا لمن
وفسره بقوله (اي لما) اختصارا يعني ان اصل التعبير في امثاله ان يكون بما فعدل عنه المصنف
في التعاريف الثلاثة واعتذر عنه واعتذار المذكور ههنا كذلك (قام به) وقال في الوافية
ايضا ان قوله لن قام به يخرج عنه اسم الزمان والمكان والالة ولم يتعرض له الش العلامة
ولما دخل في تعريف الصفة المشبهة اسم الفاعل والمفعول اللذين اشتقا من اللازم اخرجهما
بقوله (على معنى الثبوت) يعني انها موضوع لا يستمر ويلزم (لا بمعنى الحدوث) كاسم
الفاعل والمفعول وهذا (احتراز عن نحو قائم وذاهب) اي عن اسم الفاعل الذي من اللازم
واشار اليه بقوله (بما اشتق) وهو بيان لنحو في نحو قائم يعني المراد بنحو قائم كل اسم اشتق
(من فعل لازم لن قام به بمعنى الحدوث فانه) اي فان ذلك الاسم (اسم فاعل) لكونه بمعنى
الحدوث (لا صفة مشبهة) لعدم كونه بمعنى الثبوت وفي الوافية وكذا يخرج بقوله بمعنى
الثبوت افضل التفضيل الذي اشتق من اللازم نحو افضل الخ وفي العصام ان المراد بالثبوت
في كلام المصنف هو الثبوت المقابل للحدوث على تفسير المصنف واشار اليه الشارح ايضا
بقوله لا بمعنى الحدوث بخلاف ما حققه الرضى فان المراد بالثبوت عنده هو الثبوت المشترك
بين الحادث والمستمر المجرى عن الحدوث والاستمرار فانه قال والذي ادى الى ان الصفة المشبهة
كما انها ليست موضوعا للحدوث ليست موضوعا للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث
والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيهما فليس معنى نحو حسن في الوضع الا انه ذو حسن
وان كان في بعض الازمنة او في جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيد في حقيقة
في القدر المشترك بينهما وهو الانصاف بالحسن ولكن لما اطلق ذلك ولم يكن بمعنى الازمنة
اولى من بعض ولم نجد فيه في جميع الازمنة كانك حكمت بشيئه فلا بد من وقوعه في زمان
كان الظاهر وقوعه في جميع الازمنة الا ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان
هذا حسنا فقبح الخ اقول فهنا ثلاثة اشياء الاول المتجدد وهو المراد بالحدوث باطلاق
بين المصنف والرضي والثاني المتجدد المستمر في جميع الازمنة وهذا القسم باعتبار تجدد
حادث وباعتبار استمراره في جميع الازمنة مستمر بهذا المعنى غير مجرد عن الحدوث والثالث
المستمر الغير المتجدد والمراد بالثبوت عند المصنف والشارح هو هذا القسم وعند الرضى هو
القسمان الاخيران والله اعلم وقد فصله الشارح قول (واللازم) اي المراد من قوله من فعل
لازم (اعلم من ان يكون لازما ابتداء) اي حين وضعه نحو حسن فانه مشتق من حسن اي

من الباب الذي اختص باللازم (او عند الاشتقاق) اى سواء كان لازما حين الوضع او لم يكن بل عرض كونه لازما عند اشتقاقه مثال العارض عند الاشتقاق (كرحم فانه مشتق من رحم بكسر العين) ففند كونه في هذا الباب ليس بلازم يقال رحم زيد عمر فلم يكن ما اشتق منه صفة مشبهة بل اسم فاعل فيقال فيه راحم وان اريد اشتقاق الصفة المشبهة منه لم يجوز اشتقاقها منه مادام باقيا في ذلك الباب فانه لما يصدق تعريفه حينئذ عليه بل اشتق الصفة المشبهة التي هي كلمة راحم (بمد قلبه) اى نقل رحم من الباب الذي بكسر العين (الى رحم) اى الى الباب الذي (بضمها) اى بضم العين حتى يكون لازما بنقله ويصدق عليه تعريفه ويمتاز من الرحم الذي هو اسم الفاعل فاذا كان كذلك (فلا يقال) اى فلا يجوز ان يقال (رحيم) حال كونه صفة مشبهة مشتقة من رحم بكسر العين (الا) اى غير ان يقال انه مشتق (من رحم بضم الحاء) ثم فسر الجواز بنقله بقوله (اى صار الرحم طبيعة له) اى طبع الفاعل عليه يعنى انه اذا نقل الى هذا الباب يكون معناه كذلك ليكون هذا الباب موضوعا للطبائع فان كل فعل يحى من الباب الذي بضم العين في الماضي والغابر يستفاد منه ان هذا الحدث يكون طبيعة لما قام به مثاله (ككرم) اى فعل ماض بضم العين (بمعنى صار الكرم طبيعة له) اى لمن قام به الكرم (والمراد بكونه) اى كون المذكور من افراد الصفة المشبهة ملابس (بمعنى الثبوت انه) اى المراد كونه (يكون كذلك) اى كونه مشتقا من فعل لازم (بحسب اصل الواضع) سواء كان اصله كذلك او بعد قلبه حين اشتقاقه حتى لا يكون في اصل وضعه وحين اشتقاقه مشتقا بمعنى الحدوث ثم عرض الثبوت في الاستعمال (فيخرج عنه) اى عن اللازم بهذا المعنى فلا يكون صفة مشبهة (نحو ضامر) وهو اسم فاعل يطلق على ناقة ضامرة اى مهزولة ضعيفة فكان في اصل وضعه بمعنى الحدوث (وطالق) اى ويخرج عنه ايضا لفظ طالق فانه ايضا اسم فاعل يطلق على من وقع منه الطلاق (لانها بحسب اصل الواضع للحدوث ثم عرض لهما) اى لهذين اللفظين (الثبوت بحسب الاستعمال) حيث كان الاول يجري مجرى الاسم للثاقة وان لم تكن مهزولة حتى يستوى فيه التذكير والتأنيث وكان الثاني للرجل الذي يطلق امرأته وان لم يصدر عنه الطلاق ثم شرع في بيان صيغتها المعينة فقال (وصيغتها) (اى صيغة المشبهة) وهذا تفسير للضمير وقوله (مع اختلاف انواعها) للإشارة الى ان نفس الصيغة غير مختلفة بل الاختلاف حاصل من تنوعها بان تكون باللام نحو الحسن وجهه او بالاضافة نحو حسن الوجه او مجردة عنهما نحو حسن وجهه بالتثنية وانما اعتبر لتلك الانواع فان حكم كل منها مخالف لحكم الآخر فقوله صيغتها مبتدأ وقوله (مخالفة) بكسر اللام خبره وقوله (لصيغة) (اسم) (الفاعل) متعلق بمخالفة ولما كان لفظ الفاعل الذي اضيفت اليه الصيغة يحتمل ان يكون يعنى انه صيغة على وزن المضارع مع الميم المضمومة وكسر ما قبل الآخر فيكون بهذا المعنى شاملا لصيغ الثلاث ولغيره ويحتمل

(ان)

قالها فيها كلمة مستقلة اضيف اليها لفظ العشار ولبست من نفس الكلمة قوله لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها وكون الفعل بحيث وقع خبر الايتمه ذلك من عمله فلما قيل المبتدأ الا ترى انك تقول همرا زيد يضرب وهمرا زيد ضارب ويوم الجمعة زيد ضارب قوله فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا قبل يعنى حذف لان اللام يبنى فغناه ههنا فيكون ذكره ذكر المالا حاجة اليه ثم قبل وك ان تقول حذف ازالة الابهام كون بعض الظروف اسما كاسماء الاشارة ومن الظاهر ان لاحذف في المقام وما جوزه من ازالة الابهام امر لا ينساق اليه او هام ذوى الابهام ثم انه كان على الشارح قد سره حذف ذلك القول لتبيين كون اللام بهذا كالى الاخوان والممود هو الظروف المبر عنها عند ذكر اقسام المبنى ببعض الظروف كما اعترف به نفسه فاقى بتصور ان يذكر البعض ويقال

ان يكون بمعنى انه على صيغة وهي لفظ الفاعل فيخص حينئذ بصيغة الثاني المجرد اشار
 الشئ بتوسط لفظ الاسم الى الاحتمال الاول بقوله (او الصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم
 الفاعل من الثلاثي المجرد) الى الاحتمال الثاني يعني ان المراد بقوله لصيغة الفاعل هي لفظ
 الفاعل وقوله الذي هو لبيان الاعتذار عن ترك غير الثلاثي يعني انما اعتبرت المخالفة مخصوصة
 بصيغة الفاعل دون غيره من صيغ اسم الفاعل لان الفاعل اصل بالنسبة الى غيره لانه الذي
 هو ميزان وزن اسم الفاعل من الثلاثي المجرد الذي هو اصل بالنسبة الى ما فوقه من الرباعي
 وقال العصام انه يرد على التوجيه الاول مع حذف شرط الاسم ان صيغة الصفة المشبهة
 من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل انتهى واقول
 يحتمل ان يرد الشارح بهذا التوجيه اشارة الى مذهب غيره من الجمهور وبقوله (فلانجي)
 صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا) اي للاتفاق في التوجيه الثاني يعني اذا كان المراد
 من الفاعل وزنا مخصوصا بالثلاثي المجرد يكون الحكم بالمخالفة حكما قطعيا كما عرفت وقوله
 (على حسب السماع) للاشارة الى ان صيغتها سماعية وليس لها وزن مخصوص كاسم
 الفاعل وقوله (اي كائنه) للاشارة الى ان قوله على حسب السماع ظرف مستقر حال من المستكن
 في مخالفة حيث قدر المتعلق مؤنثا وقوله (على قدره) للاشارة الى ان الحسب ههنا بمعنى المقدار
 وقوله (بحيث لا يتجاوز) تفسير للمقدار يعني ان الصيغ المخالفة لصيغة الفاعل على مقدار
 المسموع لا يتجاوز تلك الصيغ ذلك المقدار المسموع وقوله (فالظرف) شروع في بيان
 الاعراب الجائز في قوله على حسب السماع يعني ان الظرف المستقر (منصوب على انه حال من
 المستكن في مخالفة) وهذا هو الاعراب الذي اختاره الشارح لما عرفت من تفسيره (او صفة)
 اي او الظرف المستقر منصوب على انه صفة (لمصدر محذوف اي مخالفة كائنه على قدر ما يسمع)
 وفي العصام انه يرد على قوله كائنه على قدره ان وزن افضل من الالوان نحو احمر ومن العيوب
 نحو اعور واعمى من الثلاثي قياسي في اسم الفاعل مع انها مخالفة لصيغة الفاعل فاجاب
 عنه بقوله الا ان يقال يحتمل ان تكون مع ذلك في غير الثلاثي سماعية بان لا يكون مجيها
 من غير الثلاثي قياسيا مقصورا على ما سمع انتهى ولما خصص المصنف المخالفة بصيغة
 الفاعل مع انها مخالفة لصيغة المفعول ايضا اراد الشارح ان يبين وجه ذلك التخصيص فقال
 (وخص مخالفتها) اي مخالفة صيغة الصفة المشبهة وقوله (لصيغة اسم الفاعل) متعلق بالمخالفة
 وقوله (باليان) متعلق بخص والباء داخلة على المقصور ههنا يعني ان المخالفة بمنازة بيانها
 لصيغة اسم الفاعل دون بيان صيغة اسم المفعول (مع انها) اي مع ان صيغة الصفة المشبهة
 (مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا) اي كائنها مخالفة لصيغة الفاعل وللألم على المصنف حينئذ
 ان يقول مخالفة لصيغة الفاعل والمفعول دون ان يخص البيان بالاول لكنه عدل عنه (لزيادة
 اختصاص) اي لوجود زيادة الاختصاص (لها) اي للصفة المشبهة (باسم الفاعل) ولم يوجد
 ذلك الاختصاص الزائد باسم المفعول وذلك الاختصاص الزائد (لكونها) اي لكون الصفة

بعض الظروف منها
 قوله ما الى ظرف فصره
 بذلك تنبيه على ان
 المراد بما لا يتجاوز
 ما اجري مجراه بدلالة
 قوله واجري مجراه لا غير
 ليس غير وزعم بعض
 الناس جواز لقاء ما على
 هو مع اشارة الى ان من
 الظروف في باب الذي
 ما قطع عن الاضافة
 من كل وجه حتى لم يبق
 اثر من الاضافة كالى
 ما عوض عن المضاف
 اليه شئ فانه ح كانه
 لا قطع فيدخل في
 الظروف ما اجري
 مجراه قوله لشهبا بغير
 في كثرة الاستعمال
 وعدم تمرلها بالاضافة
 قبل السجبان يقال لان
 حسب بمعنى لا غير
 اذ لا فرق بين ان يقال
 جاء زيد لحسب وبين
 ان يقال جاء زيد لا غير
 واللفظة عن هذا الوجه
 اعجب وليت شعري
 انه لم لم يحصل حسب
 مناسبا للقياسات في الابهام
 لانه لا بهام لا يتعرف
 كغير وفيه انه لو كان
 ذلك بسبب التقارب
 في المعنى او الاتحاد
 لكان كثيرا من المعربات
 الموافقة لمعاني البيانات

المشبهة (مشبهة) أي باسم الفاعل في كونها صفة لما قام به الحدث المشتقة هي منه فهي بمعنى
 ذو مضافا إلى مصدرها فحسن بمعنى ذو حسن كأن اسم الفاعل للحدث المشتق هو منه
 فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما إلا من حيث الحدث أو الإطلاق كاذ كرنا كذا
 في الرضى ولا يخفى أن هذا الوجه يصلح توجيهها لزيادة الاختصاص بخلاف الوجه الأخير
 فإنه مشترك بين اسم الفاعل واسم المفعول (ولكون عملها) أي وأيضا أن ذلك الاختصاص
 حاصل لكون عمل الصفة المشبهة أنما هو (لما بهتها) أي لما بهتها تلك الصفة (أياء) أي اسم
 الفاعل (فيما ذكر) في الأوصاف الذي ذكرت واسم المفعول بخلافه وقوله (كحسن)
 مع ما بهده خبر للمبتدأ المحذوف أي وتلك الأوزان المسموعة منحوحن بفتح الحاء والسين
 (وصب) بفتح الصاد وسكون العين (وشديد) ولها أوزان أخرى وقد جمعتها بعضهم
 في بيت هزده أمد بنظم وزن صفات حسن وضيق وشجاع وجبان أحول وشكس
 وصلب وسر وسليم بس خلوع وخشن وجنب وعطشان نفسا أمد وذكر قيوم
 بس امام وندس ذكر حيوان ثم شرع في بيان عملها فقال (وتعمل) أي الصفة المشبهة
 (عمل فعلها) أي كعمل فعلها الذي هو الفعل اللازم وقد عرفت أن عمل الفعل اللازم وهو
 رفع الفاعل فقط ولا ينصب المفعول وقال في المعاصم اعلم أنه يزيد عملها فأنها تنصب المشبهة
 بالمفعول دون فعلها فإنه لا ينصب مفعولا ولا شبه انتهى وأقول إن عبارة المصنف مطابقة
 لما يأتي من أن النصب على التشبيه أنما هو مذهب البصريين وأما عند الكوفيين فهو
 منصوب على التمييزية فبإراده مطابقة لمذهبهم وقوله (مطلقا) منصوب على أنه حال
 من المستكن في تعمل أي تعمل الصفة المشبهة حال كونها مطلقة وأنما ذكر المطلق باعتبار
 الوصف كذا في المغرب وفسر الشارح المطلق بقوله (أي من غير اشتراط زمان) أي
 من الأزمنة الثلاثة كما اشترط في اسم الفاعل وقوله (لكونها) علة لعدم الاشتراط يعني أنها أنما
 لم تشترط بالمقارنة للزمان لكون الصفة المشبهة (بمعنى الثبوت) لا بمعنى الحدوث المقتضى
 للزمان لكونه متجددا فأنما كانت بمعنى الثبوت (فلا معنى) أي فلا فائدة (لاشراطه) أي
 لا اشتراط الزمان (فيها) أي في الصفة المشبهة فأنها لكونها بمعنى الثبوت لا تقتضى الزمان الذي
 هو عبارة عن المتجدد وقوله (وأما اشتراط الاعتماد) الإشارة إلى أن قوله مطلقا مصروف
 إلى اشتراط الزمان فقط وأما اشتراط الاعتماد أي على صاحب (فتستبرفها) أي في الصفة
 المشبهة أيضا (لا) أي لكن بينهما فرق آخر وهو (أن الاعتماد على الموصول لا ينشأ)
 أي لا يحصل ولا يقع (فيها) أي في الصفة المشبهة كما أنه معتبر في اسم الفاعل وأنما يحصل
 (لأن اللام الداخلة عليها) أي على الصفة المشبهة نحو الحسن وجهه (ليست) أي تلك اللام
 (بموصولة بالاتفاق) بخلاف اسم الفاعل فإن اللام الداخلة عليه قد تكون موصولة
 وقد تكون غير موصولة كما إذا كانت بمعنى الثبوت العارض له في نحو الضامر والحائض
 كما عرفت تحقيقه واعلم أن قوله بموصولة بالتذكير في أكثر النسخ مع أنه خبر لقوله ليست

داخلة تحتهما وليس
 كذلك ووجه التشبيه
 في الإجماع بالغير
 دون الفاعل مكنونه
 أدنى مرتبة منه
 فيه قوله وأنما ينبت
 على الفهم كالتسايف
 لأنها غالبية الإضافة
 إليه فيه نظر والصواب
 ما ذكره المص من
 أن حيث أنما ينبت
 لاحتياجها إلى جملة
 تبين معناها كاحتياج
 الوصول إلى ذلك
 ولذلك لا يضاف إلا
 إلى جملة لأن وضعها
 لمكان نسبة فلذلك
 انفردت إلى الجملة
 كافتقار الوصول وما
 جاء مضافا إلى غير
 جملة فشاذا لا يحصل
 عليه ولذلك بقيت
 على بنائها قوله ولذلك
 أي لكون معنى
 الشرط فيها قبل
 الأولى أن يراد بقوله
 ولذلك لكون معنى
 الشرط فيها غير قوية
 كإنه عليه بقوله
 وفيها معنى الشرط
 وهذا فاسدا لأن
 الثابت بذلك اختيار
 الفعل وليس فليس
 على أن القول بأن
 المص نبه بقوله وفيها
 معنى الشرط على
 ضعف معنى الشرط
 الثابت فيه وهم
 محض كيف وقد
 اعتبر المص هنا قيدا

ليست ولعل وجهه كون لفظ الموصول خارجا عن الوصفية الى الاسمية ولما كان للصفة المشبهة
اقسام ولكل قسم منها حكم متاير للآخر عنونه بقوله (وتقسيم مسائلها) ولم يقل وهي
اما كذا واما كذا وفسر الشارح لفظ التقسيم بقوله (اى جعلها قسمين) وفيه اشارة الى
ان التقسيم ههنا هو المصدر بمعنى الفاعل وفاعله محذوف فانه لو اراد معنى المفعول لقال
اى كونها كما هو المتعارف في تفسير المصدر المبني للفاعل والمبني للمفعول يبنى ان الجماعل
جمل كل قسم منها مذكورا باستقلال وقوله (ويان) عطف على قوله وجعلها وانما زاد
هذا لان المسئلة عبارة عن قضية كلية فحيث لا بد لها من موضوع ومحمول فقوله وجعلها فاطر
الى الاول وقوله ويان (حكم كل قسم) فاطر الى الثانى يبنى ان الجماعل المذكور بعد جعلها
اقساما يبين حكم كل قسم من تلك الاقسام وقوله (ويسمى) شروع في وجه النسبة وانما
يسمى المصنف (كل قسم مسئلة) ولم يقل قاعدة مع انها قواعد ولم يقل ايضا واقسامها
(لانه) اى لان الشارح يسأل عن حكمه) اى عن حكم كل قسم (ويبحث عنه) اى ويحمل
عليه حكمه فكل قضية كذلك جاز ان تسمى مسئلة اى من حيث يسأل عنها وقوله
(ان تكون الصفة) خبر للمبتدأ يبنى ان لها اقساما بحسب ذاتها وبحسب معمولها وبحسب
اعراب معمولها وقوله (ملتبسة) للاشارة الى ان الياء في قوله (باللام) للملازمة والى انه
ظرف مستقر خبر لقوله ان تكون يبنى ان اقسامها بحسب ذاتها على قسمين فالتاها اما ان
تكون ملتبسة باللام نحو الحسن (او مجردة عنها) اى او تكون مجردة عن اللام نحو
حسن ثم شرع في تقسيمها الثانى بحسب معمول وانما زاد الشارح قوله (و) (على كل من
التقديرين) ليكون اشارة الى ان هذا التقسيم تقسيم ثان لها يبنى ان الصفة المشبهة على
تقدير كونها باللام وعلى تقدير تجردها عنها يكون (معمولها) اى معمول تلك الصفة وزاد
الشارح لفظ (اما) على قوله (مضاف) ليكون مقابلا لقوله (او) (ملتبس) (باللام) او مجرد
عنهما) فقوله معمولها عطف على اسم ان تكون وقوله مضافا عطف على خبره وقوله (اى
عن اللام والاضافة) تفسير لضمير الجرور المتى في عنهما والفاء في قوله (فهذه) للفعلية
يبنى فاذا اخست الصفة كذلك فهذه (اقسام) (ستة) (حاصلة من ضرب الاثنين) وهما
كونها باللام او مجردة (فى الثلاثة) وهى كون معمولها مضافا او باللام او بغير الاضافة واللام
ثم شرع في تقسيمها بحسب الاعراب فقال (والمعمول) وفسره بقوله (اى معمول الصفة
المشبهة) للاشارة الى ان اللام المهمل الخارجى وقوله (فى كل واحد) ظرف مستقر صفة
للمعمول بتقدير الكائن اى المعمول الكائن فى كل واحد (منها) (اى من هذه الاقسام
الستة) وهى الحسن وجهه او الحسن الوجه او الحسن وجهه او حسن وجهه او حسن
الوجه او حسن وجهه فالمعمول الذى هو الوجه مثلا ثلاثة اقسام (مرفوع) (نارة)
(ومنصوب) (نارة) (وجرور) (نارة اخرى) وزاد الشارح قوله (فعلى هذا) ليكون
توطئة لقوله (سارت) اى فبناء على كون المعمول المذكور معربا بالاعراب الثلاثة

يبطل ذلك الوهم بجميع
اجزائه فان قال ونها
معنى الشرط فاما فلذلك
اختير بسببها الفاعل
وبذلك قيد ظهوره
قوله يختار فانه لو كان
بمعنى الشرط دائما لما
كان هذا غطاء بل
واجبا وهذا القائل
الفاصل محل عدم الو
جوب على ضعف ذلك
المعنى وقد صرفت حقيقة
الحال فاذا بعد الحق
الاضلال قوله والمراد
بثبوت المبتدئ غلبة
وقوله بسببها وقيل
لزم المبتدئ في غير
باب الاضمار على شريطة
التفسير قوله اى حال
مكونها لاستفهام
وشرط كانه جعل
استفهاما حالا منها
مساعدة بتقدير ذاتي
استفهام لان الاستفهام
مثناهما والظاهر ان
المس جملته ظرفا يدل
عليه قوله ومعنى لزمان
فيها والامر كذلك
قوله والمشهور فتح
الهمزة والنون وقد جاء
كسرهما قيل يتبادر
من هذا العبارة ان
يبنى كسرهما كجنى
قسمها وليس كذلك
قال الرضى وكسر
همزته لفة سليم وقال
الاندلسي كسرتونه لفة
هذا او اختلف في اصله
فيل هو ابن زيد بن

صارت (اقسام مسائلها) اى تحولت وارتفعت اقسام مسائلها (ثمانية عشر قميا)
 (حاصلة) اى تلك الاقسام حاصلة (من ضرب الاقسام الثلاثة التى للمعمول من حيث
 الاعراب) وهو كونه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا (فى الاقسام) اى فى الاقسام الستة
 (الحاصلة من قبل) اى من الاقسام التى ذكرت قبل هذه الاقسام ثم شرع فى بيان
 الواسطة فى كل من الاعراب الجائز فيها فقال (الرفع) اى الحاصل الجائز (فى المعمول)
 (على الفاعلية) (اى فاعليته للصفة) المشبهة ببنى بناء على كونه ذلك المعمول فاعلا لتلك
 الصفة (والنصب) اى وكون المعمول منصوبا مبنى (على التشبيه) (اى تشبيه) اى مبنى
 على جعل (معمول الصفة) شيئا (بالمفعول) وقوله (فى) (المعمول) (المعرفة) ظرف
 للظرف المستقر اعنى على التشبيه اى كونه منصوبا على التشبيه انما هو اذا كان المعمول
 معرفة نحو الحسن الوجه او حسن الوجه وقوله (وعلى التمييز) معطوف على قوله على
 التشبيه وانما زاده هنا قوله (اى جعل معمولا للصفة تميزا) للاشارة الى مفارقة الاعتبارين
 لان النصب فى الاول انما هو على التشبيه بالمفعول وليس فى الممولات معمولى معين يقال له
 التشبيه فليس فيه الجمل واما هنا فلما كان التمييز معمولا لامعنا اعتبر فيه الجمل (فى) (المعمول)
 (النكرة) (هذا) اى الفصل بين كون المعمول المنسوب معرفة وبين كونه نكرة بان يكون
 نصبة فى الاول على التشبيه وفى الثانى على التمييز (عند البصريين) حيث فرقوا بينهما وتسميهم
 المصنف (وقال الكوفيون بل هو) اى المعمول المنسوب للصفة المشبهة (على التمييز) اى
 منصوب على التمييز (فى الجميع) اى فى جميع الصورتين اللتين احدهما كونه معرفة والثانية
 كونه نكرة ولما كان حكم البصريين بكونه منصوبا على التشبيه فى الصورة الاولى مبني
 على عدم جواز التمييز معرفة حيث اضطروا الى الحكم بالتشبيه اراد الشارح ان يبين ان
 البصريين مضطرون الى هذا لعدم جواز التمييز معرفة عندهم ولكن الكوفيين لم يحتاجوا
 ولم يضطروا الى حكم معمولا غريب (لانهم) اى لان الكوفيين (يجوزون تعريف المميز)
 اى يحكمون بجواز كون التمييز معرفة ثم ذكر الشارح مذهبا آخر فقال (وقال بعض النحاة
 على التشبيه بالمفعول) اى يحكمون بان النصب (فى الجميع) اى فى جميع الصورتين (وقال
 الشارح الرضى) اى حاكم الشارح الرضى بين المذاهب الثلاثة فقال (والاولى) اى
 الاخر والانصب (التفصيل) اى مذهب فيه التفصيل وهو مذهب البصريين حيث
 فصلوا وقالوا ان كان المعمول معرفة فصبه على التشبيه وان كان نكرة فصبه على التمييز فقوله
 (والجرح) بالرفع عطف على الرفع البعيد او على النصب القريب اى الجرح (فى المعمول)
 اى فى معمولا للصفة المشبهة مبنى (على الاضافة) (اى اضافة الصفة اليه) اى الى ذلك
 المعمول اضافة لفظية ثم شرع فى تفصيل الاقسام فقال (وتفصيلها) ولما احتتمل ارجاع
 الضمير المجرور الى المسائل والى الاقسام اراد ان يفسره بقوله (اى تفصيل هذه الاقسام)
 للاشارة الى ان ارجاعه الى المسائل سهو ظاهر وقوله (فى ضمن) جواب لمن قال ان الضمير

ياه وادغم الياء فى الياء
 وعليه جرى اهل اللغة
 حيث ذكروها فى باب
 النون وقيل اصله اى
 اضيف الى اوان حذف
 منه الياء والمهزة وادغم
 الياء فى الياء وقيل اصله
 اى ان حذف المهزة
 وزيفه الرضى بانه لم
 يجيى الا ان خاليا
 عن اللام ولم يجيى
 اى مضافا الى المفرد
 المعرفة وزيف الاول
 بان ابن للكان واين
 للزمان وكان القائل
 اراد انه لم يثبت ايان
 فى لغة من القنات
 بكسرهما مما يثبت
 بالكسر فى لغة بنى
 سليم وذلك اما فى اوله
 او آخره على اختلاف
 القولين مستدلا على
 ذلك بظاهر كلام
 الرضى امكن كلامه ليس
 بنسب لانه لا يمنع
 مجيى المهزة والنون
 مكسورتين مما رقبه
 لقيل هو ابن زيد
 فيه ياء وادغم الياء
 فى الياء ناقصا والنام زيد
 فى ابن بتشديد واللف
 فوزه وزن فصل
 وقوله حذف الياء
 والمهزة وادغم الياء
 فى الياء فلفظ والصواب
 حذفت المهزة مع الياء
 الاخيرة فبقى ابوان
 فادغم الواو فى الياء وقد
 يقال حذفت المهزة مع

الواو قوله قال صاحب
الفصل وقد صرح المص
في الصرح بذلك قائلا
تقول كيف زيد معناها
على حال هو هذا
كلامه وعليه غيره قوله
بمعنى اول المدة قيل اى
معنى مذومنداول المدة
وانما يختص باول مدة
زمان الفصل المتقدم
عليها بقريته سبق ذلك
الفصل فلا يراد به
ان يقول بمعنى اول
زمان الفصل المتقدم
ولا يحتاج في دقة الى
ان التام للمعنى وهو
من المضاف اليه اى
مدة ذلك الفعل ولا
بحسن تفسير قوله او
المدة باول مدة زمان
الفصل المتقدم لانه
ليس مراد المص ولا
يغنى ان مبنى التفسير
كذلك هو الاستعمال
دون الوضع وذلك
مراد المص صرح به
حيث قال اى اول المدة
التي انتقلت فيها الرؤية
يوم الجمعة فقوله ولا
بحسن تفسير قوله الخ
ما لا يلتفت اليه قول
المفرد اى الاسم المفرد
لالمثنى والمجموع قبل
اواريد بالمفرد ما قابل
المثنى والمجموع لم يعلم
انه لا يصح ما رأيت مذكرة
ايام اذا ثلثة مفرد
بهذا المعنى بلاشبهة
فينبغي ان يراد بالمفرد

المجرور راجع الى المسائل لانها هي المذكورة فيما قبل ورده بان الإرجاع الى المسائل يأتي عنه
السباق ولان التفضيل انما يتجنى في الجزئيات والمسائل كليات وتفصيل المسائل انما يكون بذكر
احكامها فلم يذكر احكامها فيما بعد بل الحق انه راجع الى الاقسام ثمانية عشر فقها وان لم يكن
مذكورة مجموعة بلفظ واحد لكنها مذكورة في ضمن (امثلة جزئية قولنا) فقوله تفصيلها
مبتدأ وقوله (حسن وجهه) خبره وقوله (متون الصفة) بيان لتلك التفصيل اى اذا قرأت
الصفة بالتون انقطع احتمال اضافة فتكون الصفة مجردة عن اللام وعن الاضافة وقوله (ورفع)
بالجر عطف على التون اى فتح اذا قرأت معمولها الذى هو (وجهه) برفعه مرفوعا (بالفاعلية)
اى يكون فاعلا للصفة (او نصبه) اى او قرأت ذلك المفعول بنصبه (على التشبيه بالمفعول) وارده هنا
بلى حيث قال على التشبيه وفي الاول بالباء حيث قال بالفاعلية لتحصل الاشارة الى ان الفاعلية
معنى متغلة لاقتضاء الاعراب بخلاف الثانى فانه امر اعتبارى ومختلف فباين النحاة وقوله
(وبحذف التون وجرووجهه) معطوف على قوله بتون الصفة يعنى واذا قرأت الصفة المذكورة
بحذف تنوينها تكون الصفة من قسم المضاف فتكون مضافة الى معمولها الذى هو وجهه فيكون
وجهه مجرورا (بالاضافة) اى بسبب اضافة الصفة اليه ثم اورد الش قوله (فهذا التركيب) لربط
قوله (ثلاثة) حتى يكون خبرا للمبتدأ المحذوف (اى) تركيب حسن وجهه يكون (ثلاثة امثلة)
حال كونها (من الامثلة المقصود) اى التى قصد (ذكرها) اى ذكر تلك الامثلة وقوله لتوضيح
الاقسام) متعلق بالمقصود وعللة القصد المذكور يعنى انما قصد ذكر الامثلة لتكون الاقسام واضحة
(باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا) (وكذلك) وهذا شروع في بيان امثلة
اخرى فقوله (اى مثل هذا التركيب) اشارة الى المشار اليه واليه والى ان الكاف بمعنى امثل وقوله
(في كونه ثلاثة امثلة) اشارة الى وجه التشبيه يعنى تركيب (حسن الوجه) بغير تنوين الصفة
وبمعرفة المعمول مثل تركيب حسن وجهه (بالوجود المذكورة) اى حال كونه ملاسبا بالوجود
المذكورة من رفع معموله ونصبه اذا قرأت بالتون ومن جروا اذا قرأت بحذفها فيحصل
ثلاثة ايضا فيكون هذا مثالا للصفة التى هي مجردة عن اللام والاضافة حين كون معمولها مرفوعا
ومنصوبا والصفة التى بالاضافة حين كون معمولها مجرورا (وحسن وجهه) (عطف) اى
هذا التركيب معطوف (على) تركيب (حسن الوجه) وقوله (اى هو ايضا) تفسير لصورة العطف
يعنى ان تركيب حسن وجهه ايضا حال كونه (بالوجود المذكورة) فقوله هو مبتدأ وخبره (ثلاثة
امثلة) فان لفظ حسن حين كون معموله مرفوعا يكون مثالا للصفة المجردة المرفوعة معمولها
وحين كون معموله منصوبا يكون مثالا للصفة المجردة المنصوب معمولها وحين كون معموله
مجرديا يكون مثالا للصفة المضافة المجرور معمولها فيحصل امثلة ثلاثة وقوله (الحسن وجهه)
بترك الواو معطوف ايضا بالمعطف المقدر كذا في العرب حال كون هذا التركيب (بادخل
اللام على الصفة ورفع اى ورفع (وجهه بالفاعلية) اى بسبب كونه فاعلا (او نصبه)
اى او بنصبه (بالتشبيه) اى بسبب تشبيهه (بالمفعول) فلى هذين التقديرين يكون مثالا

للصفة الملائمة باللام المرفوع معمولها او المنسوب معمولها (او جرده بالاضافة) اى او مجرد
 معمولها بسبب كون الصفة المذكورة مضافة اليه فيكون مثالا للصفة الملائمة باللام وبالاضافة
 الجرد ومعمولها فان هذا بالاضافة لكونها اضافة لفظية لا يمتنع جمعها مع اللام اذ لا يشترط
 تجريد ما عنهما كما سبق ثم ان المصنف لما غير الاسلوب حيث اتى في الامثلة السابقة بذكر العاطف
 وانى في الامثلة الالية بحذفه اراد الشارح ان يبين وجه ذلك التغير فقال (وانما غير) اى
 المصنف (الاسلوب) اى طريق التركيب (بترك العاطف) اى بسبب تركه (اشارة) اى
 لتحصيل الاشارة (الى انه) اى الى ان قوله الحسن وجهه (شروع) فى قسم آخر من الصفة
 المشبهة) اى ما ير للقسم السابق وقوله (لان الامثلة السابقة) علة لكون هذا القسم منها ما يرا
 للاول منها يبنى هذه الامثلة مفارقة للامثلة السابقة لان الامثلة السابقة (كانت) اى كانت مثالا
 (للصفة المجردة عن اللام وهذه) اى هذه الامثلة كانت مثالا (الصفة ذات لام) فيكون
 هذا المثال ايضا مثالا لوجوه ثلاثة احدها للصفة الملائمة باللام مع رفع معمولها والثاني
 للصفة باللام مع نصب معمولها والثالث للصفة باللام مع جر معمولها (الحسن الوجه) حال
 كونه (بالوجوه الثلاثة) فى معمولها يبنى الرفع والنصب والجر مع كون معمول باللام ايضا
 (الحسن وجه) (ايضا) اى كالتركيب السابق (بهذه الوجوه) اى برفع معمول ونصبه
 او جرده مع كون معمول مجردا عن اللام والم بطابق تفصيل المصنف للاجمال اراد الشارح
 ان يبين لاختياره وجهان فقال (وانما قدم) اى المصنف (الصفة الكائنة باللام فى اول قسم
 المسائل على الصفة المجردة عنها لان مفهوم الاول) اى لان مفهوم الصفة الكائنة باللام
 (وجودى) لدلالته على وجود اللام (والثاني) اى ومفهوم الصفة المجردة عن اللام
 (عدمى) لدلالته على عدم اللام فاهو وجودى مقدم على عدمى طبعا فاراد المصنف تطبيق
 الاجمال بالترتيب الطبيعى وقول (وعكس) بصيغة الماضى المعلوم عطف على قدم اى وانما
 عكس (الترتيب فى تفصيلها) حيث قدم امثلة الصفة المجردة واخر امثلة الصفة باللام (لان
 اقسام الصفة المجردة اشرف) من اقسام الكائنة باللام وانما كانت اشرف (قسما واحدا
 منها مختلف فيه) هو حسن وجهه كما سأتى (وسائر الاقسام) منها (صحیح) وهو حسن الوجه
 حسن وجه (بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها) وهما الحسن وجهه والحسن وجهه
 (ممتنع) اى كل واحد منهما وقسم منها صحيح فالقسم المشتمل على الصحيحين اشرف من القسم
 المشتمل على الصحيح الواحد وقوله (كاقال) لتطبيق كلام المصنف بكلامه فانه لما قال فان
 قسمين منها تمتع تصادق كلام المصنف وهو قوله (انان منها) لكلامه يبنى ان اثنين
 (اى من تلك الاقسام) يبنى من اقسام الصفة الكائنة باللام (عنمان) اى تمتعان بالامتاع
 المادى دون الامتاع الذاتى فان امتاعهما لوجود المخالفة للقياس (احدهما) اى احد
 الوجهين الممتعين (ان يكون الصفة) وقوله (باللام) صفة الصفة وخبر تكون هو قوله
 (مضافة) اى تكون الصفة الكائنة باللام مضافة (الى معمولها) وقوله (المضاف) بالجر

الواحد كما فى قوله فيما
 سأتى وتقول فى الرد
 من المتعدد اى يقع
 بهما الزمان الواحد
 المتبروحدثه التبرماق
 تمدده وانت خبر بان
 مراد الشارح قدس
 سره جعله مقابلا لما
 باعتبار المعنى اى التمدد
 اللازم لما هيتهما فيكون
 المراد به الواحد الذى
 لا يتعدد معناه وان كان
 فى صورة التثنية او الجمع
 كقول على ذلك نصريح
 عبارته قوله نحو ما
 رأيت من اليونان الاذان
 صاحبنا فيها قيل لما
 دفع عنهم من كلام
 الرضى انه لا ينقص
 ما يليهما بالرد بل قد
 يكون التثنية بتأويل
 الفرد بما هو اهم من
 الفرد حقيقة او حكما
 وقد اخذ هذا التأويل
 من تقييده الجهى مثنى
 بقوله اذا لم يكن المقصود
 عدد اولم ينصرف
 الهندى الى الفرد وجعل
 المثال المذكور محال
 ينتفى الى المس لفتك
 وقوله فادام لا يلاحظ
 هذان اليونان اصرا
 واحدا لا يحكم عليهما
 بارية المدة حق الا انه
 اعمل بيان وجه ملاحظة
 اليومين اصرا واحد
 بل او هي يانه انه مجرد
 ملاحظة

صفة الممولى يبنى ان تكون الصفة الكاتبة باللام مضافة الى معمولها الذى يضاف ذلك الممولى ايضا (الى ضمير الموصوف اى الى الضمير الراجع الى موصوف تلك الصفة (بواسطة) اى سواء اضيف بواسطة المتعلق (او بغير واسطة) اى او اضيف بغير واسطة المتعلق والماتى المضاف فى مثال ذلك القسم المتمتع بالمثال الذى اضيف بغير واسطة حيث قال (مثل) (الحسن وجه) ضم اليه المثال الذى اضيف بواسطة ليكون البيان تاما فقال (والحسن وجه غلامه) وانما تتمتع هذا القسم (لعدم اعادة الاضافة) وهى اضافة الحسن الى وجهه او الى وجه غلامه (فيه) اى هذا القسم (خفة) فان اضافتها الى معمولها اضافة لفظية وقد تقرر ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا التخفيف اما فى المضاف فقط او فى المضاف اليه فقط او فيها معا لم يوجد ههنا شئ من الثلاثة (لان الحقة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين) اذا كانت مفردة (او) بحذف (التنوين) اذا كانت تثنية او جمعا سالما (الحسن وجهه) اى كما وجدت الحقة فى هذا الترتيب اذا قرئ (بالاضافة) اى باضافة لفظ حسن الى معموله فانها لما كانت مضافة وجدت الحقة المطلوبة فى المضاف فقد فوجده شرط الاضافة اللفظية وقوله او بحذف معطوف على قوله او بحذف التنوين يعنى الحقة فى الصفة المشبهة اذا لم توجد فى الصفة فلا بد ان توجد فيما اضيف اليه من معمول (او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة) وهو لفظ وجهه فى المثال الاول (او) بحذفه (بما اضيف اليه الفاعل) اى من متعلقه الذى اضيف اليه الفاعل وهو لفظ الوجه فى المثال الذى اتاه الشارح وهو لفظ غلامه وقوله (واستتاره) بالجزم معطوف على كل واحد من قوله بحذف ضمير ومن قوله بحذفه بما اضيف اليه يعنى بان يحذف ضمير الموصوف الاول ويجعل اللام عوضا عنه اوبان يحذف الضمير الذى اضيف اليه متعلق الفاعل ويجعل اللام عوضا عنه ايضا وبان يستتر الضمير ان المزبوران فى الصفة مثل الحسن الوجه) فان اصله الحسن وجهه فحذف الضمير الراجع الى الموصوف وعوض عنه اللام واستتر ذلك الضمير تحت الحسن (و) مثل (الحسن وجه الغلام) فان اصله الحسن وجه غلامه فحذف الضمير الذى اضيف اليه متعلق الفاعل وهو الغلام وعوض اللام عن المضاف اليه فى الغلام وجعل ذلك الضمير مستترا فى الحسن بان يكون فاعلا له فحينئذ وجه التخفيف المطلوب فى هذين التركيبين من جانب المضاف اليه وقوله (او بحذفها معا) يعنى ان الحقة فى الصفة المشبهة تكون بحذف التنوين من الصفة وبحذف الضمير من معمول فوجدت الحقة على ذلك التقدير فى الجائين نحو حسن الوجهه بالاضافة بحذف التنوين من الصفة وبحذف الضمير من الوجه فان اصله حسن وجهه وقوله (ولا خفة) فى معرض ابطال كل شئ من الثلاثة فكانه قال ان الحقة اما فى المضاف فقط او فى المضاف اليه فقط او فيها معا ولا خفة (فيه) اى به مثل الحسن وجهه (بواحد منها) اى من التخفيفات الثلاثة فكل تركيب اضافى باضافة لفظية لم يوجد فيه التخفيف متمتع فهذا التركيب متمتع وقوله (وتانيهما) معطوف على قوله احدهما اى وتانى الوجهين المتمتعين (ان تكون

اليومين يصيرهما واحدا وليس كذلك فتقول هذان اليومان لوحظ بينهما زمان المصاحبة الا انه جئ بالثنى ليتبين انه فى زمان المصاحبة وليس كما يبنى فانه لا يفهم من كلام الرضى انه لا يحسن ما يليهما بالفرد لانه معترض يكون المرد هنا بمعنى غير المتعدد وقد قال ويجوز كون الزمان المراد به الاول ممدود ايضا بغيرط ان لا يكون السدد مقصودا بل يكون المراد مجرد الزمان الخصوص نحو ما رآه منسفة الجامعة ومنذ شهر رجب ومد يوما لقائكم هذا كلاما وهل ينضم منه مخالفة قمص وانبات الهى المتعدد من الشئ والمجموع كلا ولا يرتاب ذو مسكة الى حصول الذى يكسأله من كلام الفرج ومقاله قوله لحصول التبيين الذى من كونه مرة الخ قبل الاظهر الا وضع ان يقول يوم لثنتى فيه فى قوة يوم الملاقة وليس بذلك لظهور ان هذا اقيد لذلك الغرض قاله المص وانما وليهما المرة ليفيد نصيتهما الذى هو الذى بالذ كر فكلا

الشارح قدس سره من
وما ذكره القائل
لحصوله صريحا يدون
المعنى قوله أى الزمان
الذى قصد بيانه حال
كونه ملتبسا بالعدد جعل
الباء فى قوله بالعدد
لمصاحبة وقطعة
من التى الذى يطلب
صلة الباء لما قاله الرضى
انه لو لم يأول بهذا
لكان العبارة فيلبس
المقوله العدد فلك المراد
بالعدد اسم العدد
بقرينة جملة مقصودا
به والكون مقصودا
به شأن اللفظ وانما
شأن المعنى كونه
مقصودا واختار التى
بالعدد على العدد
ليشمل التى والمجموع
والفرد المقيد بالوحدة
بحر ما رأيت مذ يوم
ويومان ومذ أيام لانها
ليست اعدادا لكنها
تفيد التى بالعدد من
تعيين الافادة وذلك
خبط ناش من قلة
التدبر فى كلام الرضى
ولنقله بعبارة حق
يبين لك ان ما يجب
به القائل برأى
من الصفة والعدد
قال رحمه الله معنى
قوله التى بالعدد أى
التى مع العدد والباء
بمعنى مع والا لكان
الواجب ان يقال التى
بالعدد لانك قصعت
بقوله يومان عددين

الصفة) أى الكائنة (باللام مضافة الى معمولها المجرد) أى الى معمولها الذى تجرد (عن
اللام) وهو ايضا مابلا واسطة (مثل) (الحسن وجه) (او) بواسطة متعلقه نحو الحسن
(وجه غلام) وانما امتنع هذا (لان اضافة الحسن) يعنى الصفة الكائنة باللام الى وجه) أى الى
معمول نكرة (وان) أى ولو (اقتدت) أى تلك الاضافة (التخفيف) من جانب المضاف اليه
(بحذف الضمير) فان اصله الحسن وجهه حيث حذف الضمير المجرور والراجع الى الموصول
(واستاره) أى وباستار ذلك الضمير (فى الصفة) كما حذف واستتر فى الحسن الوجه
(لكنهم) أى لكن النحاة (لم يجوزوها) أى لم يجوزوا تلك الاضافة كما جوزوا فى الحسن
الوجه (لان اضافة المعرفة) يعنى الصفة ذات اللام (الى نكرة وان كانت) أى ولو كانت
اضافة المعرفة الى النكرة (لفظة مفيدة للتخفيف) حيث خفف ما ضيف هو اليه وكان
ذلك التخفيف كافيا فى الاضافة اللفظية لعدم اقتضائه اكتساب التعريف او التخصيص
(لكنها) أى لكن تلك الاضافة (فى الصورة) وهى اضافة المعرفة الى النكرة (تشبه) أى
صارت تلك الصورة مشابهة (عكس المصود من الاضافة) لان المصود والمعرف فى الاضافة
اضافة النكرة الى المعرفة لا اضافة المعرفة الى النكرة وكل تركيب يشبه عكس المصود ومتمتع
فهذه التركيب متمتع ولما فرغ من القسمين المحكوم عليهما بالامتناع شرع فى بيان ما هو مختلف
فيه فقال (واختلف فى) أى وقع الاختلاف بينهم بحكم الامتناع والجواز (صورة كانت
الصفة فيها) أى فى تلك الصورة (مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف) أى الى
معمولها الذى هو ايضا مضاف (الى ضمير الموصوف) وانما وسطا الشارح قوله فى صورة
الحرفين حرف الجر الذى هو لفظ فى بين مجروره الذى هو قوله (مثل) (حسن وجهه)
لتحقيق ان لفظ المثل اشارة الى ان الاختلاف ليس مقصودا على شخص هذا التركيب
بل هو شامل لصورته النوعية فلذا اورد بلفظ المثل ولم يقل فى حسن وجهه ثم اراد
الشارح ان يبين ويبين الذين اختلفوا فقال (فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها)
أى يحكمون بجواز تلك الصورة (على قبج) جواز كائنا مع قبج ولا يجوزونها مع
حسن وقوله (فى ضرورة الشعر) متعلق بقوله يجوزونها أى انما يجوزونها مع قبجها
فى ضرورة الشعر لافى السعة ولا فى ضرورة الشعر مع حسن وقوله (والكوفيون) عطف
على فسيبويه أى والكوفيون (يجوزونها) أى تلك الصورة (بلا قبج فى السعة وجه
الاستباج) أى وجه حكم الاولين بقبحه (انهم) النحاة (انما ارتكبوا الاضافة) أى اضافة
الصفة المشبهة أى تلك الصورة من صورها مع وجود الصورتين لاخيرين لها وقوله (اقصد
التخفيف) متعلق بقوله انما ارتكبوا أى انما اختاروا صورة الاضافة مع وجود غيرها لتحصيل
القصد الى التخفيف واذا كان ارتكابهم لها لذلك القصد (فيقتضى الحال) أى حال القاصدين
(ان يبايع) أى التخفيف (الى انهم) أى اعلى (ما يمكن منه) أى تخفيفا لا تخفيفا اعلى منه
وقوله (ويجب) بالنصب على ان يبايع أى يقتضى تلك الحال ان يقبح (ان يقتصر على

اهون التخفيفين) اى على اسفله وقوله (اعنى) تفسير لاهون التخفيفين اى اريد باهون
التخفيفين (حذف التوين) اى من الصفة المضافة فقط دون حذف الضمير المعمول الذى
اضيفت اليه تلك الصفة (و) قوله (لا يترضى) بالنصب عطف على قوله ان يقتصر اى يقيح
بمجموع الامرين وهما الاقتصار على ايهون التخفيفين وعدم الترضى (لا عظمتها) اى لا اعظم
التخفيفين (مع امكانه) اى مع كون الترضى او مع كون اعظم التخفيفين يمكنها ان تكون
المعمول وجه (وهو) اى واعظم التخفيف (حذف الضمير) اى الضمير المحرور فى قوله وجه
او فى قوله غلامه (مع الاستثناء) اى مع وجود كون التركيب مستغنيا (عنه) اى عن ذلك الضمير
المحرور وقوله (بما) متعلق بالاستثناء لان وجود الاستثناء يقتضى شيئين احدهما المستغنى عنه
وهو الضمير هنا والثانى المعنى يعنى سبب الاستثناء واراد ان يذكره بقوله بما (استكن فى
الصفى) السبب كونه مستغنيا عن الضمير امكان ان يحمل الضمير مستكنا تحت الصفة حتى يفيد
ما يفيد المحذوف وهذا دليل مذهب البصريين وقوله (والذى اجارها) الخ دليل الكوفيين
وقوله (بلاقيح) متعلق باجازها وقوله (والذى مبتدأ) وقوله (نظر) خبره يعنى والداى الذى دما
الى اجازة مثل هذه الاضافة بلاقيح نظره واعتباره (الى حصوله) من التخفيف فى الجملة
وهو حذف التوين) وان كان ذلك التخفيف ايهون فلا يقتضى عدم التعرض الى اعظمه
لاستباح هذه الاضافة ثم شرع المصنف فى بيان احكام سائر الاقسام فقال (والباقى) اى
الاقسام التى بقيت (من الاقسام الثمانية عشر) وقوله (التي خرجت) للاشارة الى ان المراد
من الباقى التى من الثمانية عشر هو ما بقيت منها بعد ما خرجت (منها الاقسام الثلاثة المذكورة)
اى بعد ما خرجت الاقسام الثلاثة التى اسماها بمنحان وواحدها مختلف فيه (وهى) اى التى
بقيت بعد خروج الثلاثة (خمسة عشر قسما) واحكام هذه الخمسة عشر ثلاثة احسن وحسن
وقيح وقوله والباقى مبتدأ اول وقوله (ما كان فيه ضمير واحد) مبتدأ ثان وخبره
ما سائى من قوله احسن يعنى ان الباقى على ثلاثة انواع الاول ما كان فيه ضمير واحد
والثانى ما كان فيه ضميران والثالث ما لا ضمير فيه وقوله (منها) ظرف مستقر حال
من الموصول وقوله (اى من تلك الباقى) تفسير للضمير المحرور وانما اتى به ليحصل العائد
من الجملة الصغرى وهى قوله ما كان الى المبتدأ الاول اعنى الباقى ولما كان موضع الضمير
المذكور موضعين احدهما نفس الصفة والاخر معمولها اراد الشارح ان يفصل ان اى
قسم منها يوجد الضمير الواحد فيه فى الصفة واى قسم منها يوجد فى المعمول فقال (اما
فى الصفة) اى ذلك الضمير الواحد اما من شانه ان يوجد فى نفس الصفة دون معمولها
(وهو) اى القسم الذى يوجد فى الصفة (سبعة قسام) من الاقسام الخمسة عشر احدها
(الحسن الوجه) حال كونه (بمنصب المعمول) فانه فى هذا القسم اى الصفة المعرفة باللام
ومعمولها ليس بفاعل اهل الكونه منصوبا فيقتضى ان يكون فاعله ضمير امستراحتة فيوجد
فيه ضمير واحد فى الصفة (و) ثانيها (الحسن الوجه بحره) اى بحر الوجه فان هذا القسم

لا انك قصدت بالمدد
يومين قوله او الفعل
قيل الاولى او الجملة
ليسم ان الزمان المقدر
مضاف الى الجملة لا الى
مجرد الفعل كما توهمه
عبارته وليس بمستقيم
لان الفرض انما يتعلق
بالجملة الفعلية فلا يقيد به
الجملة وحدها لا شرا كها
بينما وبين غيرها
ومجموع الجملة الفعلية
تطويل بلا طائل
لظهور ان الفعل بدون
الفاعل لا مقصودا
فى الاستعمال ولا
يكون مضافا لمدم
حصول معناه المطابق
بدونه فلا يذهب او هام
الموام المحرومين من
سلامة الالهام الى انه
اريد بالفعل هنا ما
ليس بجملة قوله اى
ما كتب على هذه
الصورة قبل اراد ان
يجمع عبارته ان مثله
وعطفه قائل الكتابة
باستعمالها فى لاقم
معناها الى ما كتب على
هذه ولا يخفى انه بوجه
ان يقرأ وما كتب على
هذه الصورة ولا يشك
ما قل ان عبارة الكتاب
ليست كذلك فالحق
ما قيل انه اكتفى من
تكرار الكتابة
بتجديدها بالتشديد
والتحفيف فانه كثيرا
ما غلط المصنفون وعلمك
محيط بانه لا يمنع فى

التي تكون الصفة فيه باللام مضافة الى معمولها ففاعلها قد رتخت فوجد في هذه الصفة
ايضا ضمير واحد (و) ثالثا (حسن الوجه بنصبه) اي بنصب لفظ الوجه وفي هذا القسم ايضا
ضمير واحد مستكن في الصفة اعني هذا القسم ما تكون الصفة فيه مجردة عن اللام والاضافة
ومعمولها منصوبا بالتشبيه (و) رابعا (حسن الوجه بجره) اي بجر لفظ الوجه وهذا
القسم الذي كانت فيه الصفة مضافة الى معمولها وقام لها ايضا مستكن تحته (و) خامسا
(الحسن وجهها) بنصبه اي كون الصفة باللام وكون معمولها منصوبا على التمييزية (و) سادسا
(حسن وجهها بنصبه) اي بتون الصفة بنصب معمولها على التمييزية مع كون الصفة مجردة
اللام والاضافة (فيهما) سابعا (حسن وجه بجره) اي بان تكون الصفة مضافة الى معمولها
مجردة على اللام ففي كل هذه الاقسام السبعة ضمير واحد مستكن في الصفة وقوله (واما
في الممول) عطف على قوله اما في الصفة اي ذلك الضمير الواحد ما يوجد في معمولها ضمير
بارز اراجعا الى موصوف تلك الصفة (مثل حسن وجهه والحسن وجهه) اي مثل الحسن
وجهه وقوله (رفعه) قيد للممول في المثالين اي حال كون الممول مرفوعا بالفاعلية
(فيها) اي في هذين المثالين الا ان الصفة كانت مجردة عن اللام في الاول وغير مجردة
عنها في الثاني (وحا) اي اللذان يكون الضمير الواحد في الممول (فسمان) اي هذان
القسمان من البواقي الخمسة عشر (والجموع) اي المجموع من السبعة من القسمين
(تسمة) اي ما فيه ضمير واحد تسمة تساموه التسمة (احسن) اي يحكم بام احسن
الوجوه فانشب منها تسع مسائل بان يحد مثلا تركيب الحسن الوجه احسن لانه تركيب فيه
ضمير واحد وكل تركيب فيه ضمير واحد حسن فهد التركيب احسن فقس عليه البواقي
فكبري هذا القياس مسئلة موضوعها قسم من الاقسام الخمسة عشر وما دلهما حكم من الاحكام
الثلاثة وقوله (لان الضمير) دليل لاحسنية القسم الذي فيه ضمير واحد اي وانما كان ما كان
فيه ضمير واحد احسن الوجوه لان الضمير (فيه) اي هذا القسم كائن (بقدر الحاجة)
لان الحاجة انما هي للضمير الواحد الراجع الى الموصوف سواء كان فاعلا مستتر تحت
الصفة او ضميرا مجرورا ايضا اليه الممول ففي تلك الاقسام يوجد ذلك الضمير المحتاج اليه
(من غير زيادة) اي من غير زيادة ضمير آخر عليه (ولا نقصان) اي ومن غير نقصان من المحتاج
اليه بان تكون متروكة الضمير بالكلية كما كانت في الاقسام القبيحة وكل تركيب يكون مساويا
لما يحتاج اليه احسن لان الزيادة من غير الاحتياج تطويل والنقصان منه اختلال وكل منهما
منحط عن درجة الاحسنية في البلاغة ثم شرع فيما يحكم بانه حسن فقال (وما كان)
وهذا معطوف على الجملة الصغرى يعني البواقي ما كان التركيب الذي وجد (فيه ضميران)
(منها) اي من تلك البواقي ولما امتنع ههنا ان يوجد الضميران في الصفة مما اوفى الممول
ما اشار الى ما هو الواقع بقوله (احدهما) اي الواقع الممكن ههنا ان يوجد احد الضميرين
(في الصفة) الضمير (الاخر في الممول) لانهما وجدان معاني الصفة اوفى الممول فانه تمتع

عبارة الكتاب من
هذه القراء وما زعم
حشا انما يتم لي
صورة ان يكون
عبارة المصنف هكذا
وان متددة وعنفة
وليست كذلك ولا
ارى ان احدي قال
كلها وانما قيل لم
يذكر المصنف ان
المتددة اعتقادا على
تصوير ان بالتشديد
والتحفيف معا ولا
رب ان حاصل هذا
القول ما ذكره
الفاخر قدس سره
من انه اراد ما كتبت
او كانت على هذه
الصورة على اختلاف
النسخ قوله يرد عليه
انه يلزم ان يكون
الابتداء في مثل قوله
مد يومان نكرة والمجر
معرفة ليس يمكن
دفع السادس الثاني
بجمل مد بمعنى جميع
مدة زمان ما رأيت
فيه ويرد عليه ايضا
انه يلزم تأخير المبتدأ
لها كما معرفتين لها
وأبشه مذ يوم الجملة
ويندفع بما ذكر من
الجواب وهي ان مبهات
بمد الطلب بل كانت
قال المصنف وهذا
منه لان المعنى واللفظ
ياياه اما المعنى فلاك
تخرج من جميع المدة
بانها يومان وذلك
خبر محقق ولما لفظ
فلان يوما نكرة
لا يصح لها فلا

(مثل حسن وجهه والحسن وجهه) وقوله (بنصبه) قيد للمثاليين أى حال كونه المثاليين ملائسين بنصب الممول وقوله (فيهما) متعلق بالنصب أى في هذين المثاليين ولما كان الممول ههنا مشتملا للضمير ولم يجعل فاعلا للصفة لكونه منصوبا لمفعولية احتاجت الصفة الى فاعل فاستقر فاعلها فيها فيكون التالان مشتملين على الضميرين احدهما في الصفة والاخر في الممول وكل منهما راجع الى الموصوف الواحد (وهما) أى وهذا ان التالان (قسبان) من الاقسام الخمسة عشر ومشتملان على الضميرين وقد عرفت ان كل قسم كذلك فهو (حسن) وانما كان حسنا لانه بين الاحسن وبين القبيح لانه (لاشتماله على الضمير المحتاج اليه) يكون حسنا أى غير قبيح لانه لو لم يشتمل على ذلك الضمير المحتاج اليه كان قبيحا وقوله (وغير احسن) بالرفع معطوف على كلام المصنف يعنى هو حسن لاشتماله وغير احسن (لاشتماله على الضمير الزائد على قدر الحاجة) ثم شرع فيها يحكم عليه بالقيح فقال (وما لاضمير فيه) أى والقسم الذى لاضمير فيه (منها) أى من تلك البوائى الخمسة عشر (وهو) أى الذى لاضمير فيه اصلا لا فى الصفة ولا فى الممول مع الحاجة اليه (اربعة اقسام) احدها (الحسن الوجه) أى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل الظاهر المرفى باللام (و) ثانيا (حسن الوجه) أى الصفة المجردة عن اللام والرافعة للفاعل الظاهر المرفى باللام (و) ثالثا (حسن وجه) أى الصفة المجردة عن اللام والرافعة للفاعل الظاهر المرفى باللام فيها لكونها غير مضافة (و) رابعا (الحسن وجه) أى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل المجرد عن اللام وقوله (برقمه) قيد للاربعة أى حال كون الممول (فيها) أى فى الامثلة الاربعة مرفوعا بالفاعلية ولما كانت الصفة رافعة للظاهر لم يحز تقدير الضمير فيها ولما كان الممول مجردا عن الاضافة فى كل منها لم يشتمل الضمير فى كل منها بلا ضمير فهذا القسم (قيح) (لعدم الرابطة) أى لعدم وجود العائد الذى يربط الصفة (بالموصوف لفظا) وان وجد معنى ثم اراد الشارح ان يذكر توطئة لقوله ومتى رقت فقال (ولما كان وجود الضمير غير ظاهر فى الصفة) فانه اذا قبل الحسن الوجه لم يظهر لنا ان تحت لفظ الحسن ضمير مستترا لا بعد تأمل وقوله (مثل ظهوره) بالنصب مفعول مطلق مجازى لقوله ظاهر وداخل فى المنفى أى لم يكن وجود الضمير فى الصفة ظاهرا كظهوره (فى الممول) فانا اذا قلنا الحسن وجهه فالضمير المجرد فى وجهه ظاهر وقوله (احتيج) جواب لما (الى قاعدة) أى احتاج المصنف الا ذكر قاعدة (يظهر بها) أى بسبب الملكية الحاصلة بتلك القاعدة (وبجوده وعدمه) أى يظهر الحكم بان الضمير موجود فى هذه الصفة او غير موجود فى تلك الصفة (فقال) أى فلذلك قال المصنف (ومتى رقت) أى متى رقت ايها المخاطب وزاد الشارح قوله (ممول الصفة) للاشارة الى ان مفعول رقت محذوف وهو ممول الصفة فحذف لمعلومية وقوله (بها) متعلق برقت والباءية والضمير راجع الى الصفة يعنى وكل زمان اذا قرأت الممول مرفوعا بالصفة بسبب كونه فاعلا لها كما كانت فى الاقسام الاربعة التى يكون

يستقيم ان يكون مبتدأ
وكون خبره اسم زمان
مقدم على واية لا يستقيم
ذلك وانما يستقيم ان لو
كان ظرفا لالترى لو
قلت جميع المدة يومان
لم يستقيم ان يكون
مبتدأ وما تقدمه خبره
وان كان اسم زمان لما
لم يكن ظرفا لقوله ولدن
بضم اللام قبل فيها تخفى
لغات لا يحتمل بيان
الكتاب الاربعة فانهما
ما بقى من بيان الشارح
من لدن بكسر الدال
الا انه يقال كأنه اكتفى
بالمس فى البيان بتجيد
الدال بالفتح والكسر
مما لم يكن فى بيان
لدن بضم الدال ايضا
بالتيقيد بان يقيد الدال
بالحركات مما لا يفوته
التلييه على اصاله لدن
بضم الدال ولا يخفى
ان الا نسب ذكر لدن
يفتح الدال مع لدن
بضم الدال وجمع لدن
بضم اللام مع لدن
بضمها فدفات شرح
الشارح الانسب وهذا
كأرى قوله وبنائهما
لوضع بعضهما وضع
الحروف وحل البقية
عليه وكلها بمعنى عند
صرح بذلك المس
حيث قال وانما بنيت
لا وضع لدن ولد
ولد وضع الحروف

المعمول فيها مرفوعا بالفاعلية (فلا ضمير فيها) (اي) فهذه علامة ظاهرة على انه لا ضمير
 (في الصفة لان معمولها) اي لان معمول الصفة (ح) اي حين كان مرفوعا بالفاعلية (فاعل لها)
 اي تلك الصفة اذ لا مرفوع غير الفاعل (فلو كان فيها) اي وبعد كون فاعلها ظاهرا لو كان للصفة
 المذكورة (ضمير) مستكن تحته بان يكون فاعلا لها (يلزم تعدد الفاعل) احدهما الفاعل الظاهر
 والاخر الضمير المستتر واللازم باطل فكذا الملزوم الذي هو وجود الضمير واذ كان للصفة
 فاعل ظاهر (فهي) (اي تلك الصفة) يبنى الصفة التي ترفع المعمول (حينئذ) اي حين رفعها
 لفاعلها الظاهر (كالفعل) اي تكون كالفعل الذي يرفع الفاعل الظاهر (فكمان الفعل)
 اذ ارفع الفاعل الظاهر (لا يثنى ولا يجمع) اي كالايجوز فيه ان يحمل مثنى ولا يجمعوا (بتثنية
 فاعله الظاهر) اي بسبب كون فاعله الظاهر مثنى (وجمعه) اي وسبب كون فاعله الظاهر جمعا
 حيث يجب ان يقال ضرب الرجلان ولا يجوز فيه ان يقال ضربا الرجلان وضربوا
 الرجلان للزوم تعدد الفاعل (كذلك تلك الصفة) اي الصفة التي ترفع الفاعل الظاهر كالفعل
 في هذا الحكم حيث (لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها) اي بسبب كون معمولها المرفوع تثنية
 (وجمعه) اي وسبب كون المعمول جمعا فلا يقال الحسان الوجهان ولا الحسنون الوجوه
 بل يجب ان يقال الحسن الوجهان والحسن الوجوه قوله (والا) عطف على قوله مثنى
 رفعت (اي وان لم ترفع) ايها المخاطب (معمول الصفة بها) اي بتلك الصفة (بل تنصب)
 بان جعلت ذلك المعمول منصوبا على التشبيه بالمفعول او على التمييزية (او تجر) بان جعلت
 الصفة مضافة الى معمولها (ففيها) فقوله ففيها ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (ضمير
 الموصوف) مبتدأ مؤخر اي حينئذ يوجب في تلك الصفة ضمير راجع الى الموصوف (ليكون)
 اي ذلك الضمير (فاعلها) اي تلك الصفة فاذا وجد الضمير المستكن فيها (فتؤنث)
 وفسره الشارح بقوله (انت) الاشارة الى ان قوله فتؤنث صيغة مخاطبة كما كان رفعت كذلك
 وانما خص الشارح التفسير به مع ان المناسب ان يفسر رفعت به ايضا لظهور كون رفعت
 مخاطبة بقرينة قوله بها فان وجودها قرينة قوية على انه لا يجوز ان يكون قوله رفعت فلا غابا
 مع استتار ضمير الصفة فيه فانه حينئذ يكون المعنى رفعت الصفة بالصفة واما هنا فلا قرينة
 مثلها والله اعلم اي فاذا وجد الضمير تحت الصفة فيجوز ذلك ان تؤنث (الصفة) ايضا بتأنيث
 الموصوف فتقول هند حسنة وجه) يضافها الى معمولها حينئذ لم يرفع المعمول فاذا لم يرفع
 فتعلم ان الضمير الراجع الى هند مستتر تحته (او) اي او تقول هند (حسنة وجهها) اي بنصب
 معمولها على التمييز لكونه نكرة فالضمير ايضا مستتر فيها وقوله (وتثنى) عطف على قوله
 فتؤنث (اي) وتثنى انت (الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه) باضافة
 الصفة الى معمولها (او حسنان وجهها) اي الزيدان حسنان وجهها بنصب المعمول على التمييزية
 ايضا وكذا قوله (وتجمع) عطف على احدهما اي وتجمع انت (ايضا الصفة اذا كان
 الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنا وجه) اي بالاضافة (او حسنون) اي والزيدون

فاجرى بقية الفئات
 مجراها لاخاتها مما في
 لفظها ومضاهها وهذا
 اشبه ما يطل به بناؤها
 ولو لم يجز الا لذي
 ونحوها من لغاتها لم
 يكن لبنائها وجه لانها
 مثل هند ولا يختلف
 في اصحاب عند هذا
 كلامه وقيل لدن بجميع
 لغاتها بمعنى من عند
 ولدى بمعنى عند على
 ما في الرضى وسكان
 القائل لم يتدبر في كلام
 الرضى لانه صريح في
 كون لدى بجميع لغاتها
 بمعنى عند كلدى فانه
 قال ولدى بمعنى لدن
 الا ان لدن ولغاتها
 المذكورة يلزمها معنى
 الابتداء فلذا يلزمها
 من اما ظاهرة وهو
 الاغلب او مقدرة فهي
 بمعنى من عند بخلاف
 لدى فانه لا يلزمه
 معنى الابتداء فلا يلزمها
 من والقائل لما رأى
 قوله فهي بمعنى من عند
 جزم بان هذا معنى
 لدن من حيث هو
 هو ولم يدرك انه ابراز
 لمن المقدرة والحب
 انه لم ينطق لذلك
 من انه لو كانت من
 داخلة تحت مفهوم لدن
 على رايه لا حكم
 يلزم من ظاهرة
 او مقدرة قوله لكونه
 مقطوعا من الاضافة
 قبل هذا جتنى

استدراك ذكره بعد
ذكر النجاة وذلك
الاقتضاء من قوله بدليل
امراه مع المضاف اليه
قيل الدليل غير همك
لجواز ان يكون ما يرى
منصوبا مفتوحا بالبناء
لان عوض جاء مفتوحا
وجبته مكسورا ومفتوحا
يجمعه من كونه مقطوعا
عن لاضافة لان نظاره
لا يكون الا مضموما
وليس مما يلحق اليه
وذلك لان المضاف
لا يصير مبنيا على النفع
وايضا معنى عوض في
صورة كونه مبنيا على
الفهم هو عوض العائنين
فيكون مبنيا لا تقطاعه
عن الاضافة بالضرورة
ولو قال الشارح وانما
ثبت لظنهما عن الاضافة
لان المعنى عوض
العائنين كما تقول دهر
الداهرين على ما صرح
به المص لاضل القائل
قال المص ولولا ذلك
لم يكن كالم بين ابدال المالم
يقصد فيها هذا المعنى
والقائل وقع في ذلك
من قول الرضى وجاء
في عوض فتح ايضا
وكسرهما ايضا لكن لم
يقته من ان هذا انما وقع من
كلام الرضى بدقوله وبناء
عوض على الفهم ان يكون

حسنون (وجها) ولما كان حكم اسم الفاعل واسم المفعول اللذين لهما باجمعتين حكم الصفة
احال مسئلتها على مسئلتها فقال (واسم الفاعل والمفعول) فقوله اسمانية مرفوع
بالاين على انه مبتدأ ضيف الى ما بعده فخذت نونه للاضافة فاجتمع الساكنان من الاين
واللام التي في الفاعل فخذت الاين لفظا فصارا عراه تحديرا وقوله (غير المتعديين)
بالرفع صفة لذلك الاسم (اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول) ولما كان بين اسم الفاعل
وبين اسم المفعول فرق هنا اراد ان يفصل مسئلة الفاعل عن مسئلة المفعول بقوله (واسم
المفعول) الخ وذلك الفرق هو ان اسم الفاعل لما جاز اشتقاقه من كل من الفعل اللازم والمتعدي
يكون المراد من اسم الفاعل الغير المتعدي ما هو مشتق من الفعل اللازم الغير المتعدي الى
مفعول اصلا بخلاف اسم المفعول فانه لما يجز اشتقاقه من الفعل اللازم بلا كان هو مشتقا
من الفعل المتعدي لا محالة يكون المراد من اسم المفعول الغير المتعدي ما لا يكون متعديا الى
غير المفعول الواحد يعني ان حكم اسم المفعول (الغير المتعدي ايضا) اي حكم اسم الفاعل
الغير المتعدي لكن اسم المفعول اذا تعدي (الى مفعول) واحدا وانما كان التعدي معتبرا في
اسم المفعول (لاشتقاقه) اي لا تحصر اشتقاق اسم المفعول (من الفعل المتعدي الى مفعول
واحد) لانه مشتق من الفعل اللازم الذي لا مفعول له اصلا فانه لم يتصور فيه لما عرفت
(فاذا بنى) اي فحينئذ اذا اريد بناء (اسم المفعول منه) اي من الفعل المتعدي الى مفعول
واحد (اقيم ذلك المفعول) بعد حذف الفاعل (مقام الفاعل فبق) اي فبق اسم المفعول
المذكور (غير متعدي الى مفعول) كما كان اسم الفاعل المشتق من اللازم غير متعدي له والحاصل
ان اسم الفاعل المشتق من الفعل اللازم وان اسم المفعول المشتق من الفعل المتعدي الى مفعول
واحد (مثل الصفة) اي حكمهما حكم الصفة (المشبهة) (في ذلك) (اي فيما ذكر من
من الاقسام الثمانية عشر) اي في الاحكام التي ذكرت من كون بعضها ممتعا وبعضها مختلفا
وبعضها جائزا مع قبح وبعضها جائزا مع حسن وكون بعضها احسن من البعض ثم فضله
الشارح بقوله (غير فاعل) اي فيرفع كل (الفاعل) اي ان كان الرفع اسم فاعل (ومفعول
مالم يسم فاعله) ان كان الرفع اسم مفعول كما رقت الصفة المشبهة فاعلها (ويصحبها)
ويجوز ان ينصب اسم الفاعل واسم المفعول ما يذكر في مقام الفاعل في الاول وفي مقام مالم
يسم فاعله في الثاني على التشبيهية بالمفعول او على التمييزية كما كان في الصفة المشبهة فيكون
فاعله ونائب فاعله مستترين (ويضافان) اي يجوز ان يضافا (اليهما) اي ان كان اسم فاعل
الى فاعله وان كان اسم مفعول الى نائب فاعله فيكونان ضميرين مستترين ايضا (تقول) في
اسم الفاعل (زيد قائم الاب) اي قائم ابوه كما تقول زيد حسن الوجه (و) في اسم المفعول زيد
(مضروب الاب) اي مضروب ابوه (رفع لفظ الاب) فيها فحينئذ لا ضمير فيكون قبيحا
(ونصبه) اي وينصب لفظ الاب فيها على التشبيهية بالمفعول لكونه معرفة فيكون الضمير
مستتر فيهما (وجوه) اي وبجر لفظ الاب بالاضافة فيكون ضمير الفاعل ونائبه مستترين

مقطوعا من الاضافة
كقبل وبعد بخليل
امراه مع المضاف
اليه نحو موسى
العاشرين اى دمر
الداهرين وايضا لم
يدرو ان يحيى الفتح
والسكر ليه انما هو
في سورة الانفراد
وعدم الاضافة وان
سبب البناء على هذه
الفة ايضا ليس الا
الاقطاع من الاضافة
اذ لا مدخل في علة
البناء المحصور الفتح
او الفهم او خبرها
لانها الاقطاع لا
غير والتصريح بالفهم
لتبيين قوله تعالى
ملتبس بينه ان بذاته
التيئة قيل لمرئيه
بذاته التيئة وهذا
انما يتم لو جاء العين
بمعنى ذات التيئة ولا
يساعده الفة اذ ما
يناسب هذا المقام
من معاني ذات التيئة
او نفس التيئة كما في
قولهم جاء زيد نفسه
وجاء زيد بنفسه وح
الباء زائدة فيكون
المعنى المعرفة ما وضع
بمعنى بنفسه لا لاسم
متعلق به وهو ح
يتناول كل لفظ موضوع
اذ ما من موضوع
لشيء الا وهو رصم
لذلك التيئة بنفسه لكن
شاع فيما بينهم تسمية
قوله بينه في امثال هذا

ايضا فلي التقديرين الاخيرين يوجد ضمير واحد فيكونان حسنا واذا قلنا زيد قائم ابوه او قائم
اباه او قائم ابيه فالأخيران بالضميرين فيكونان احسن والاول بالضمير الواحد فيكون حسنا
هذا اذا كانا لازمين واما اذا كانا متعددين فاذكره بقوله (واذا كانا) يعني واما اذا كان اسم
الفاعل والمفعول (متعديين لا يجوز اضافتهما) اى اضافة اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول
المتعدي الى ازيد من مفعول واحد (اليهما) اى الى فاعله ان كان المضاف اسم فاعل والمى نائب
فاعله ان كان المضاف اسم مفعول (ولا نصبهما) اى ولا يجوز ايضا نصب اسم الفاعل للمفعول
الذى هو فاعله ولا نصب اسم المفعول للمفعول الذى هو نائب فاعله وانما لم يحجز اضافتهما
ولا نصبهما على التشبيهة بالمفعول او على التمييزية (للتلازم الالتباس) اى التباس الفاعل
في الاول ونائبه في الثاني (بالمفعول فاذا قلنا مثلا) في اسم الفاعل المتعدي (زيد ضارب
اباه) في اسم المفعول المتعدي الى المفعولين (زيد معطى اباه لم يعلم ان) لفظ (اباه) اى
المنسوب (في المثال الاول) هل هو (مفعول الضارب) على ان فاعله مستتر تحت (او) هو
(فاعل له) اى للضارب لكن (نصب تشبها) اى جعل منصوبا على التشبيهة (بالمفعول) هذا
في اسم الفاعل (و) كذا لم يعلم (في المثال الثاني) اى في قوله زيد معطى اباه (انه) اى ان لفظ
اباه هل هو (مفعول ثان لمعطى او) هو (مفعول اول) اى الذى (اقم مقام الفاعل وانصب
تشبها) اى ولكنه جعل منصوبا على التشبيهة (بالمفعول والمفعول الثاني) او على تقدير جملة
نائب فاعل منصوب بالتشبيهة لفعله الثاني (محذوف) ولما كان الاسم المنسوب ملحقا بالصفة
في الحكم المذكور واهمله المصنف اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (وكذلك) اى وكما
كان اسم الفاعل واسم المفعول المذكوران (مثل الصفة المشبهة) كان (المنسوب) ايضا
كذلك (قول زيد تسمى الاب) حال كون الاب (مرفوعا) على انه فاعله (ومنصوبا) بالتشبيهة
وفاعله مستتر (ومجرورا) بالاضافة ولما فرغ المصنف من مسائل اسمى الفاعل والمفعول
ومن مسائل الصفة المشبهة شرع في مسائل اسم التفضيل وفي تعريفه وموضع عمله فعال (اسم
التفضيل) ومعنى الاضافة انه اسم دال على تفضيل احدا لآخرين على الآخر ومعناه في
الاصطلاح انه (ما اشتق) وقوله (اى اسم اشتق) اشارة الى ان ما موصوف وجلة اشتق
صفته اى اسم جعل مشتقا (من فعل) (اى حدث) واثار بهذا الى ان المراد من الفعل
هو الفعل القوي المعبر عنه بالحدث يعنى المصدر وقوله (لوصوف) نظرف مستقر حال من
ضمير اشتق اى اشتق ذلك الاسم حال كونه موضوعا لصفات موصوف اى لذات وصف بالفعل
او وصف بالزيادة على غيره ككنا في المصام وسيجيء ولما كان الموصوف اعم من الفاعل نحو
اعلم ومن المفعول نحو اشتهر على تقدير جعل الموصوف بمعنى انه موصوف بالزيادة اراد الشارح
ان يفسره على وجهيه يمهما فقال (قام به الفعل) كما كان في اسم التفضيل الذى بمعنى الفاعل
(او وقع عليه) اى الموصوف وقع عليه اى الفعل ثم بين وجه تسميته على قصد التعميم فقال
(والتعميم) اى جعل قوله لوصوف على وجه العموم (لقد شمول قيسى اسم التفضيل)

اي لوجود قصد المص شموله على القسمين من اسم التفضيل (اعني) اي اريد القسمين (ما)
اي اسم تفضيل (جاء للفاعل) نحو اعلم (و) القسم الاخر (ما جاء للمفعول) نحو اشهر واعرف
وقال المعاصم معترضاً لهذا التعميم ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع
عليه الشيء فالتعميم لا يثبت في الاعلى تقدير جمل صلة الموصوف الزيادة يعني ان كان
المراد بالموصوف المذكور في تعريف المصنف ذاتاً موصوفاً بالزيادة فحينئذ يجوز ان يراد به
القسمان واما اذا اريد بصفة الموصوف الفعل بان يكون المعنى انه موضوع لذات يوصف باصل
الفعل فيكون التبادر منه ما قام به لا ما وقع عليه ثم قال والاولى ان يقال المتصف بزيادة على
غيره او معنى الفعل المتصف بالزيادة سواء وصف بها اولا انتهى وقال في اللب ان قياس
اسم التفضيل ان يكون للفاعل وقد جاء سماعاً للمفعول كاشهر وقال في شرحه وانما كان
القياس كذلك اذ لو كان لهما الكثرة لاشتبه في علمه قياساً في الاكثر وهو الفاعل انتهى وكذا
المصنف قال في ماسيجي ومع وجود هذا في كلام المصنف لم يناسب التعميم المذكور
والله اعلم (بزيادة على غيره) والمراد بالغير سوى الموصوف سواء كانت المغايرة حقيقية
او اعتبارية كافي قولهم هذا بشرط اطيب منه رطباً لان الموصوف بالزيادة ههنا هو الواحد
المفرد اليه وهو موصوف بزيادة اطيب باعتبار كونه بسراً على اعتبار كونه رطباً
فالمغايرة فيه اعتبارية كذا في المعاصم وتفسير الشارح رحمه الله بقوله (في اصل
ذلك الفعل) للاشارة الى ان الجار والمجرور محذوف ههنا والتقدير بزيادة على
غيره فيه والاحتياج الى تقدير الجار والمجرور ليخرج نحو زيد زائد علماً فانه اشتق
لموصوف بزيادة على غيره لكن في المشتق منه كذا وجه المعاصم ثم قال لا فائدة لادراج لفعل
الاصل ولا يمكن ان يقال ان فائدة الادراج نحو زيد ان تكون للتأكيد والله اعلم ثم شرع
الشارح في بيان اعراب المتن وفي بيان فوائد القيود فقال (والباء في قوله بزيادة اما نظرف
لفعل الموصوف) فيكون المعنى (اي لذات) مبهمه (متصفة بتلك الزيادة) فلي هذا التفسير يجري
التعميم على ما مضى لان الزيادة اعم من ان توجد في جانب مقام به او في جانب ما وقع وقوله
(او نظرف مستقر) بالرفع عطيف على قوله اما نظرف لغو اي الباء فيه اما نظرف مستقر فيكون
المعنى (اي لموصوف ملتبس بتلك الزيادة) ولا يخفى ما فيه من المسابحة فان الباء ليس بنظرف
لغو ولا مستقر بل الجار مع مجروره قد برز ثم شرع في بيان فوائد القيود فقال (قوله ما اشتق
من فعل شامل لجميع المشتقات) اي من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا من اسماء
الزمان والمكان والآلة (وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة) وانما يخرج
(لان المراد بالموصوف ذات مبهمه) متصفة بالزيادة (ولا يهاهم في تلك الاسماء) فان قولنا مسجد
مثلاً اشتق لموصوف معين وهو المكان الذي وقع فيه السجدة وقال المعاصم انه لا حاجة في
الخراج الى حمل الموصوف على ذلك لاسماء الزمان والمكان والآلة لم توضع لزمان او مكان او
آلة موصوف بل لزمان او مكان او آلة مضاف يعني ان المسجد موضوع لمكان السجدة والمطلع

المقام بالمتعين فلا يبعد
ان يكون من مواضع
الادب وان يصرح
ان ولا يخفى عليك
ان الفائل من قلة
بصيرته وقع في حيس
وبيس حيث رد اولا
محكون معنى بينه
المعين وادعى ان
منه معنى نفسه
على ما سبق في التأكيد
والياء زائدة فشرع
في البيان على هذا فلا
رأى ان الباطل لا
يوصل الا المط لان
التكررات ايضا بأسرها
موضوعات لاشياء
نفسها فلا يخرج ح
التكررة عن حد المعرفة
اعترف بعد الانكار
بكون معنى بينه
المتعين قوله المعلومة
للمتكلم والمخاطب قيل
لا اعتداد بعلم المتكلم
في التعريف ولذلك
يقال حقيقة التعريف
بالاشارة الى ما يعرف
المخاطب وليس بمستقيم
لظهور ان الشيء لا
يكون معرفة ما لم
يتحقق في علم المتكلم
فتق الا اعتداد بعلم
المتكلم فاسد كما ترى
وليس قولهم حقيقة
التعريف بالاشارة الى ما
يعرفه المخاطب بلبساً على
عدم الاعتداد بل على
ضرورة تحققه بحيث لا

يحتاج الى التوضيح له
وذكره قوله وقوله
بينه يخرج به التكررة
بقي بعد والتكررة التي
كانت علما تكثر
بالأويل وهو مما
جعله الرضى من قب
هذا التعريف فعدل
فيه الى ما لا يحتل المقام
بيانه ولا يبعد ان يقال
اطلاق التكررة عليه
تجاوزا لما انه في حكم
التكررة ويأمل به مما
ملئها كذا قيل
والصواب ان يقال
ان هذا الحد باعتبار
اصل الوضع لا انه
الضابط والعلم المتكرر
مخووب سعاد وزينب
لقبها انما خرج من
التعريف بمعارض
الاستعمال وبذلك
يندفع ما اورده الرضى
ايضا من ان المضمير
في ربه رجلا وبش
رجلا داخل في الحد
والحق انه منكر قوله
واشار بترتيبها الى الذكر
الى ترتيبها بحسب
الترتبة ليل اتبع في ذلك
الهندي وليس بذاك
فان البهائم منها ما
يساوى اذ اللام
والمضاف الى احدهما
معنى منه يساوى
العرب باللام ومنه
ما يفوقه والامر كذلك
وفيه امر وراء ذلك
وهو انه صرح بميد
ذلك بان هذا الترتيب

لزمان المثلوع والمفتاح لالة الفتح انتهى وانتصر بعض المحشين لجانب الش بما صرحوا
ان اسى الزمان والمكان موضوعان لزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل فيهما ولا يخفى ان
اسم الفاعل موضوع لذات باعتبار صدور الفعل منه واسم المفعول موضوع لذات باعتبار
وقوع الفعل عليه وكل منهما موصوف فلا بد وان كل من اسى الزمان والمكان لموصوف
فظهر لك من ذلك ان كلاما من اسماء الزمان والمكان والالة لموصوف فلا بد من العناية ليخرج
انتهى فحينئذ سقط ما قاله العصام من انه لا حاجة في الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك
(وقوله) اى قول المصنف في التعريف (بزيادة على غيره يخرج) اى هذا القيد (اسى الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة) فان كلاهما ليس بموضوع لموصوف ملابس بالزيادة على غيره
في اصل الفعل بل كل منهما موضوع لموصوف ملابس باصل الفعل كما مر وقال العصام ان قوله
يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكتفى في كون التعريف مانعا مالم يتعرض
لخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له انعم
خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة يعنى زيادة المبالغة على اصل الفعل الا ان يقال
لم يوضع بالزيادة على الغير ولم تعتبر اضافة زيادته على الغير ولذا وجب ذكر المفضل
عليه في اسم التفضيل دونه اذ لم يكن المراد الزيادة المطلقة او التفضيل على جميع ما عداه
فانه لا يذكر المفضل عليه للاستثناء عن الذكر بالفهم انتهى ولما فرغ من تعريف اسم التفضيل
شرع في بيان صفته وشرط بنائه وظله فقال (وهو) (وقوله) (اى اسم التفضيل) تفسير
لرجوع الضمير وقوله (من حيث صيغته) قيد للموضوع يعنى ان هذا الكلام ابيانه من حيث
الصيغة (افعل) اى صيغة وزن افعل حال كونه (لامذكرو) ووزن (فعل) بضم الفاء حال كونه
(لثؤنث) ولما خصص الصيغة على هذا الوزن واشتبه بخروج بعض ما غير من تلك الصيغة
اشار الى دفع توهم الخروج بتحرير المراد فقال (وان كان) اى ولو كان هذا الوزن (بحسب
الاصل) اى اصل الوضع يعنى وان كان مغيرا من هذا الاصل (فيدخل) اى حين اذا كان المراد
هو الاعتبار لاصل الوضع يدخل (فيه) اى في وزن اسم التفضيل لفظ (خير) لفظ (شر)
فانهما من اسم التفضيل (لكونهما) اى لكون هذين اللفظين (في الاصل اخيرا وشررا فحقفا)
اى فاريده تخفيف هاتين الكلمتين (بالحذف) اى بحذف الهمزة من اولهما (لكثرة الاستعمال
وقد يستعملان على الاصل) وقال العصام لا يكتفى بمجرد ذلك لدخول خير وشر مؤنثين لانها
ليسا في الاصل اخيرا وشررا بل خورى وشرى على مقتضى قوله وقيل للمؤنث وتحقيقه
ان افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر وقيل للمؤنث والثنية والثنية والجمع للجمع
وخير وشر مغيرا خيرا وشررا للجمع لانها مغيرا خيرا وشررا المستعملين من انتهى ثم شرع
في بيان شرط بنائه فقال (وشرطه) اى وشرط اسم التفضيل من حيث بنائه (ان يبنى)
بصيغة المجهول ونائب فاعله راجع الى اسم التفضيل (اى) ان يحمل (اسم التفضيل) مبينا
(من) (حدث) اى من مصدر (ثلاثي) وقوله (لارباعي) قيد للثلاثي يعنى ان بنائه مقصور على

الذي ذكره وهو
مذهب سيوريه فان فيه
اختلافات كثيرة وليس
في مذهبه الثبات بين
ضمير المتكلم والمخاطب
بحسب الرتبة وايضا
الانواع هذه خمسة
وهنا ستة قوله
فالوضع كلي والموضوع
له جزئي مخصص قيل
كان ينبغي الاكتفاء
بالجزئي لان التحقيق
ان الموضوع له جزئي
اضافي فربما يكون
كلها ومما ينبغي ان
يعلم ان الوضع الكلي
للموضوع له الجزئي
مما فارق به بعض محقق
المسأخرين والقديماء
لم يمتروا عليه حتى
المس لجعل معنى
قوله اثنى بينه
لافاضة شئ بينه
وقال الواضع وضع
المفرد مثلا للمفرد
كلى يستعمل في جزئي
من جزئياته وشرط
ان لا يستعمل في مفهومه
الكلي ففهموه الكلي
محبوب في الاستعمال
واللام في قوله اثنى
بينه ليس صلة
الوضع بل فرضه
والشارح لما رأى امكان
تطبيق عبارته على
ما هو الحق شرحه
به تطبيقا لما هو الحق
ولم يلتفت الى ما قصد
به والا امر كذلك الا

الثلاثي ولا يجوز ان يبنى من الرباعي (مجرد) وقوله (لا مزيد فيه) ايضا قيد للمجرد يعني المراد
من اشتراط الثلاثي هو الثلاثي المجرد لا الثلاثي الذي زيد عليه حرف آخر وقوله (ليمكن
البناء) (اي بناء اقل وفعل منه) اي من الثلاثي المجرد يعني انما اشتراط لبنائه ان يكون مبنيا من
الثلاثي المجرد ليحصل امكان بناءه منه (اذا البناء) اي فان بناء اقل للمذكر وبناء فعلي للمؤنث
حال كونه (من الرباعي) اي المجرد نحو دحرج والثلاثي (اي ومن الثلاثي) (المزيد فيه) اي من
نحو اكرم واكتب واستخرج حال كونه (مع لحاظه على تمام حروفه) اي من غير حذف
حرف منه (متمذر) اي غير يمكن (لان هذه الصيغة) وهي اقل وفعل (لا تسع) اي لا تحتمل
(الزيادة على ثلاثة احرف) فانه اذا اريد حرف آخر او حرفان يزول هذا البناء (ومع اسقاط
بعضها) اي والحاصل انه اذا اريد بناؤه من الرباعي قصاعد يجب اي يلزم احد الشقين
احدهما محافظة اصل الحروف تمامها والاخر اسقاط بعضها فالاول متمذر والثاني ممكن
لكن غير جائز فانه لو اسقط حرف او حرفان من الرباعي او من المزيد فيه لتصحيح بناءه
(يلزم الناس) اي التباس ما يبنى من الرباعي مثلا بما يبنى من غيره وانما يلزم الالتباس باختيار
الشق الثاني (فانه لا يعلم انه) اي اقل او فعل (مشتق) اي هل هو مشتق (من الرباعي او) هو
مشتق من (الثلاثي المجرد او) هو مشتق من الثلاثي (المزيد فيه) يعني اذا قيل اخرج على وزن
اقل من دحرج باسقاط داله لم يعلم انه مشتق من دحرج او من حرج وكذا لو قيل اخرج
على وزن اقل من استخرج باسقاط زوائده لم يعلم انه مشتق من اخرج او من استخرج
فان هذه الحروف الثلاثة) وهي الحاء والراء والجيم متلاق اخرج (تحتل ان تكون تمام
حروف ثلاثي مجرد) بان يكون اسم تفضيل من حرج (او بعض) اي ويحتمل ان تكون بعض
(حروف رباعي مجرد كلها اصول) لكن اسقط الدال من دحرج ففي ثلاثة احرف بان يكون
اسم تفضيل من دحرج (او تكون) اي ويحتمل ايضا ان تكون (من حروف المزيد فيه) اما
من اصوله) يعني احتمال كون الحروف الثلاثة من المزيد فيه على نوعين اما احتمال ان تكون
الحروف الثلاثة اثنى ركب منها اسم التفضيل من الحروف الاصلية باسقاط الزوائد كلها
(او من زوائده) يعني او الحروف الثلاثة من الحروف الزوائد باسقاط الحروف الاصلية
كلها (او تترجا منها) اي من الاصول والزوائد بان يكون بعض الثلاثة المذكورة
من حروف الاصلية وبعضها من الزوائد والكل محتمل فحينئذ يلزم الالتباس المحذور منه
(فلا يتبين ماهو المشتق) اي الاصل الذي يشتق اسم التفضيل (منه) اي من ذلك الاصل
واذا لم يتبين (فلا يتبين المعنى) ايضا يعني فلا يعلم ان اخرج هل هو بمعنى زيادة خروج او زيادة
اخراج او زيادة استخراج وقوله (ليس بلون) صفة للثلاثي المجرد الذي ليس دالا على
(اي من ثلاثي مجرد ليس بلون) اي شرطه ان يكون من الثلاثي المجرد الذي ليس دالا على
لون من الالوان كالحمرة والصفرة (ولا عيب) اي ولا دالا على عيب (ظاهري) يعني
من عيب ظاهري وسبجي فائدة القيد بالظاهري انما اشتراط بعد كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون

لونا ولا عيا ظاهريا (لانه منها) فاللام في لان متعلق بليس وقوله منها اي من اللون
والسبب متعلق بمحذوف وهو (اشتق) وعلى هذا التقدير يكون قوله (افعل) نائب فاعل
لاشتق وعلى هذا يكون اسم ان ضمير الشأن المحذوف يعني ان وزن افعل الذي اشتق
من اللون والسبب يكون (لغيره) (اي لغير اسم التفضيل) يعني لاسم الفاعل (كاحمر
واعور) فان الوزن الاول من الحرة التي هي لون من الالوان والثاني من العور الذي هو
عيب من السيوب الظاهرة وكلاهما على وزن افعل لكهما لغير اسم التفضيل (فلواشتق)
اي فحيث لو اشتق (اسم التفضيل ايضا) اي كما اشتق اسم الفاعل الذي على هذا الوزن
(منها) اي من الحرة والعور (لالتبس) اي التبس اسم التفضيل بغيره ولم يعلم (ان المراد)
اي بوزن احمر (ذو حرة و) بوزن اعور (ذو عور) بفتح الواو على ان يكونا اسمي فاعل
(او) اي المراد بوزن احمرانه (زائدا الحرة او) بوزن اعورانه (زائدا العور) ولما كان
المتفهم من قوله لان منها افعل اثيره ان بناء افعل لصفة مقدم على بناءه للتفضيل اراد
الشأن ان يقرر معنى يجوز ان يورد على هذا فقال (وهذا التعليل) اي جعل علة امتناع بناءه
من اللون والسبب كون هذا الوزن معينا لغير اسم التفضيل فان نفي التفضيل منه ايضا لازم
الالتباس (انما يتبع) اي هذا التعليل (اذ اتين) وظهر (ان افعل الصفة مقدم بناؤه) اي
بناء افعل الصفة (على افعل التفضيل) بان يبين هذا الوزن للصفة اولا (وهو) اي وكون
بنائه للصفة مقدما على كونه للتفضيل (كذلك) اي الواقع هو (لان ما يدل على ثبوت
مطلق الصفة مقدم بالطبع) اي يتقدم طبيعي (على ما يدل على زيادة على الاخر
في الصفة) فان الاول هو المزيد عليه والثاني هو المزيد والمزيد عليه مقدم على المزيد
(والاولى موافقة الوضع) وهو اعتبار كون هذا الوزن للصفة مقدما على اعتباره
للتفضيل (الطبع) يعني لكون الاعتبار الاول الطبيعي مقدما على الاعتبار الثاني
الوضعي ثم اراد ان يمثل له بقوله (مثل زيد افضل الناس) وقوله (فان الافضل) لبيان
ان هذا المثال مطابق للمثل فان لفظ الافضل (اشتق من ثلاثي مجرد) وهو لفظ الافضل الذي
من فضل بفضل والشرط الوجودي الذي هو كونه مشتقا من الثلاثي المجرد موجود
وكذا شرطه المسمى فان الافضل المذكور (ليس بلون ولا عيب وهو) اي الحدث الذي
اشتق منه لفظ افضل (الفضل) وهو ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وكل ما هو شأنه كذلك
يصح ان يكون مثالا له فهذه المثال يصح ان يكون مثالا له ثم شرع في بيان اسم التفضيل الذي
اريد معناه بغير هذا اللفظ مع انه ليس بثلاثي مجرد ايكون من لون او من عيب فقال (فان قصد
غيره) وفسر الشارح الضمير المجرور والمضاف اليه بغير قوله (اي غير الثلاثي المجرد) وفسر
لقصد بقوله (بان يراد) يعني ان طريق قصد غير الثلاثي المجرد طريق ان يراد وقوله (ان يدل)
نائب فاعل يراد يعني ان يراد الالة باللفظ الذي هو غير وزن افعل (على ان لاحد) اي على معنى
وهو ان لاحد (زيادة فيه) اي في هذا الفعل (على غيره) اي على غير ذلك الاحد ولا شك

ان القائل لم يصب في
الاعتراض لان ما سبق
من تقرير الشارح
قدس سره صريح في
اختصاص الجزئي
الموضوع بالتخصيص
بحيث لا يمكن اعتباره
كلية وان اراد ان
ذلك متحقق في غير
هذا من ذلك القسم فم
كيف وقد صرح
بمنزوع هذا المعنى
وحاصل بكائه في
رسالة المصولة لذلك
البحث بكونه منقضا
وتفصيل الكلام مما
لا يساعده المقام قوله
من حيث مطلوبته
ومهموديته بل يبادر
منه لسابق كلامه
المحذوف في ذهن
التكلم والمخاطب
والتحقيق ما مررت
فلاتنس وكن متذكرا
ويشكل تصوير العلم
الشخصي بانه الذي
تصور الذات بينه
وضم بازائه بلفظ
الله فانه لم يقع تصوره
تعالى لغيره بشخصه
فلا يمكن وضعه ان
كان الواضح لغيره
وان كان اياه فلا
يمكن معرفة وضعه
لغيره حتى يترتب
فاذة الوضع السلي
وهو ضم التخصيص بشكل
بوضع الآباء الاعلام
لانياتهم في حيثية
الابناء قبل رؤيتهم
بوضع السلم للشخص

ان هذا المعنى بعينه هو معنى اسم التفضيل ولكن يمتنع ان يشتق منه الوزن المخصوص الذي هو افضل لكون المشتق منه غير الثلاثي المجرد او كونه لونا ووعيا فصح ان قصد هذا المعنى بغير افضل (توصل اليه) (اي الى غير الثلاثي المجرد) (ياشد) اي بلفظ اشد (ونحوه) اي توصل ايضا بنحو لفظ اشد من لفظ اكثر واسرع يعني اذا امتنع اشتقاق لفظ افضل من مادة الحدث الذي قصد الزيادة فيه جعل لفظ اشد ونحو سيبالو صلة هذا المعنى وفي المصام اللام ان فيما تسريه الشارح من قوله الى غير الثلاثي المجرد والمعهدي غير الثلاثي المجرد والمعهدي الموصوف بما ليس بلون ولا عيب فحينئذ لا يرد على الشارح ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثي بل اخص منه وهو الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب ثم اورد المصنف امثلة ثلاثة على ترتيب الف المراتب (مثل هو اشد منه استخراجا) واراد الشارح ان يعين هذا المثال بقوله (مثال) اي هذا مثال (للتثاني المزيدي) وهو الاستخراج يعني انه لو ارد ان يدل لفظ على ان استخراج زيد مثلا زائد على استخراج عمر ومع ان اشتقاق لفظ افضل من استخراج يمتنع توصل الى هذا المعنى بآراء لفظ الاشد الدال على زيادة الاستخراج الذي هو مرجع ضمير هو في اشد و مرجع الضمير المستتر في اشد لاستخراج الاشد و مرجع الضمير المجرد و في منه الاستخراج المفضل عليه وجعل الحدث المطلوب تميزه فصل المفضل وهو قاع لفظ اشد والمفضل عليه وهو مجرد و من قوله (و) اكثر (بياضا) معطوف على قوله اشد في المثال الاول يعني اذا قصد بيان زيادة بياض احد على زيادة بياض الاخر قيل فيه هو اكثر بياضا منه وهذا المثال (مثال لكون) وقوله (وعمى) عطفت على قوله بياض اي وهو اكثر عمى منه وهذا المثال (مثال للعيب) ولما قيد الشارح قوله ولا عيب بقوله ظاهري اراد ان يبين وجه الاحتياج الى هذا التقييد فقال (وحيث قيدنا العيب) اي لفظ العيب المتني الواقع في كلام المصنف (بالظاهري) اي قولنا الظاهري حيث خرج منه العيب الباطني الذي هو الجهل والبلادة ونحوهما وبقي في جواز البناء منه (لا يراد) اي لا يراد النقص على كلام المصنف (نحو اجهل وابله) وتقرير النقص ان قوله بشرط في البقاء ان لا يكون عيبا باطلا لانه جار على نحو اجهل وبلد وحكم المدعي متخلف فانهما جائزان فيلزم وجود المشروط بلا شرط فيجواب عنه تحرير المراد بان لا نسلم ان قوله ولا عيب جار على امثاله فان مراد بالعيب المتني هو العيب الظاهري كالعمور والعمى والمرج واما مثل الجهل والبلادة فهو عيب باطني فيجوز البناء منه وقوله (ولكن) استدراك على قوله لا يراد يعني ان التقييد بهذا القيد يدفع ما يرد عليه من النقص المذكور ولكن لا يدفع الايراد الاخر الذي يرد على هذا التقييد فانه (رد) عليه (انه صح على هذا التقدير) يعني صحة البناء على تقدير كون العيب باطنا تستلزم ان يصح (اشتقاق) لفظ (احق على معنى التفضيل) اي اذا قصد بهما الاشتقاق دلالة على زيادة حماة احد على غيره بان يقال زيد احق من عمرو فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحق اي وبين الحق فاذا صح الاولان يلزم ان يصح الاخير ايضا وقوله (ولكنهم) اشارة الى المقدمة الاستثنائية فيه يعني لو صح

معناه يتبدل شخصاته
من اول عمره الى آخره
يوما فيوما فلم يصور
مسي على شخصه
حين وضع العلم للشخص
فانه موضوع له
بشخصاته المتبدلة من
اول عمره الى آخره
فلا يمكن تصوره
بخصوصه الذي وضع
اللفظ بهذا المخصوص
وماضيه من التبادر
هو كونه مملوفا المتكلم
والخاطب وما حال عليه
من تحقيره هو ما سبق
من عدم الاعتداد بحال
المتكلم وقد صرحت انه
وهم باطل فلا تلتفت
اليه وخذ من عبارة
الشارح ما هو المتبادر
منها والاشكالات التي
او ردها لا يعتد بها
اذ ليس المدعي بالاعلام
الشخصية لزوم تصور
الذات قبل الوضع ماله
وعليه على سبيل الكنه
بل بوجه يتبين وبقره
مما عده فلا يرد شيء
من ذلك كما يعرف بآدني
تأمل قوله ما عرف
بآدني تأمل قوله ما عرف
باللام الهدية او الجنسية
او الاستغرافية قيل فيه
ان اللام مضمرة في
الهدية والجنسية
والاستغرافية والهدية
والذهنية من فروع
الجنسية فتنسبها الى

صح اشتقاق الاحق لكن حجة اشتقاق الاحق غير جائز لاهم (حكموا بشذوذ) اى
 بشذوذ اشتقاق الاحق الواقع (في نحو احق من ابن هبنقة) فانه لو كان محجبا بناء على كونه
 من السيوب الباطنة لم يحكموا بشذوذ فانه اللفظ الجارى على القياس لا تكون شاذاً ولكنهم
 حكموا بشذوذ فيلزم ان لا يصح اشتقاقه ولم يصح اشتقاقه لم يصح اشتقاق امثاله ايضا
 وقال في القاموس في القاف وكملس الاحق والقصير وهبنقة لقب ذى الودعات يزد بن
 ثروان فجعله لقباً لا كنية (والجواب) اى والجواب عن النقض (بان المراد) يعنى حاصل
 الجواب بمنع الجريان بحري المراد من لفظ الاحق في نحو احق من هبنقة يعنى لان لم ان العيب
 فيه غير ظاهري كالجمل فان المراد (بالحق) اى المذكور في ضمن الاحق في نحو احق من
 هبنقة ليس بالحق الغير الظاهر الذى يصح البناء منه قياساً بل المراد منه الحق الذى لا يصح
 البناء منه فان المراد به (ما يبدو) اى ما يظهر (من اثر البلادة) وقوله (في الظاهر) متعلق ببند
 فيكون حينئذ عيباً ظاهراً باقياً لا يكون على القياس (كما حكى) اى ويؤيد كونه عيباً ظاهراً بما حكى
 عن ابن هبنقة من تعليق خرزات) اى حكى عنه انه عاق خرزات (وعظام وخيوط على عنقه
 وهو ذوالحية طويلة فسل) اى من هبنقة (عن ذلك) اى عن التكلفات المذكورة من التعليق
 المذكور (فقال) اى هبنقة في جوابه (لا عرف) اى تعليق لهذه الاشياء انما هو لتحصيل عرفاني
 (بها) اى بتلك المملقات (نفسى ولا اضل) اى وللا اضل نفسى وقوله (وتقلد) تأييد لكمال
 حماقة الظاهرة بانه تقلد (ذات ليله اخوه) اى اخو هبنقة (بقلادة) اى بقلادة اخيه هبنقة (فلما
 اصبح) اى فلما دخل هبنقة صباحاً ورأى ان قلادة في عنق اخيه (قال) اى لاخيه (يا اخي انت
 انا) يعنى انت هبنقة لكون القلادة الدلالة عليه فك اذا كان كذلك (فمن انا) لاني لو كنت
 انا لكنت القلادة في ثم اعترض الشارح على الجيب بهذا الجواب فقال (ففيه) اى ففي
 هذا الجواب (شائبة من حق) اى حصة في الجيب من حماقة (ابن هبنقة) والمراد بالجيب
 هو الفاضل الهندي (فانه) اى فان الحاصل من هذا الجواب (مقتضى جواز اشتقاق احق)
 اى لفظ الاحق (من حق) اى من الحق الذى لمن (لا يكون بهذا الظهور) اى كظهوره في
 هبنقة (قياساً) لكونه حماقة ظاهري (وان يكون) اى ويقتضى ايضا ان يكون (اشتقاق اجهل
 وابله ان يكون آثار جهله وبلادة) فقوله (طاهرة) بالنصب خبر اقوله يكون في لمن يكون
 وقوله (على سبيل الشذوذ) خبر لقوله وان يكون الثانى يعنى يقتضى ان يكون هذا الاشتقاق
 لمن يكون فيه الجهل الظاهر والبلادة الظاهرة مشتقين على سبيل الشذوذ لاعلى سبيل
 القياس لكونهما عيباً ظاهرياً (ولا يقول بذلك) احد (عاقل) اى هذا الجواب فاسد
 لانه لا يحكم بذلك عاقل بل يحكم به ملك ايها الجيب في عدم العقل فانه لم يقل احد ولا يقول
 ايضا بان الجهل والبلادة نوعان احدهما انهما في الباطن فيكون الاشتقاق قياساً والاخر
 انهما في الظاهر كالحماقة الظاهرة في هبنقة فيكون اشتقاقه شاذاً كمثل بل قال كل واحد
 من القلاء ان مثل اشتقاق الجهل والجهل قياسى لكونهما عيين غير ظاهرين وقال العمام

الجنسية والاستغرافية
 قسم لثني الى نفسه
 وقسمه وهكذا الى
 الهدية والجنسية في
 وجه هذا ومدار كلام
 الشارح قدس سره
 ما شاع في علماء العربية
 والمفسرين من التعبير
 بان اللام الجنس او
 الاستغرافية او العهد
 وليطاب تحقيق الكلام
 من مقام احق بهذا
 المرام قوله والميم
 في قوله ليس من
 امير امصيام في اسفر
 بدل من اللام قيل
 لمح سقط ما ذكره
 في قوله ومن خواصه
 دخول اللام انه
 لو قال دخول حرف
 التعريف لكان شاملاً
 للميم الا انه لم يذكر
 الميم اعدم شهرته لانه
 اذا لم يكن حرف
 تعريف بل بدلاً منه
 فلا يشمله حرف
 التعريف وهذا
 الاشكال وارد الا
 ان يقال ليس المراد
 بكونه بدلاً من اللام
 انه ليس حرف
 تعريف حتى ينجبه
 ذلك وفيه نظر قوله
 ولم يذكره المتقدمون
 هكذا فيما رأينا
 من النسخ فكيف
 يتصور عدم ذكر

وقد شنع الشرح رحمه الله تشييعا على الفاضل الهندي وذلك لانه كان منه امر ابدى اولا
يرضى بمثله عن مثله مثله وقد اخذ كثيرا من فوائد شرحه هذا من حواشيه واعجب منه انه
ليس ما نقل من الهندي مرضياله كيف وقد كتب فيه فيه اشارة الى القدح فيه كما هو دأبه
انتهى يعني ان الفاضل الهندي لم يلزم حجة هذا حيث اشار اليه بقوله فيه واذا لم يلزم
فلا يلبق التشنيع بهذا والله اعلم ثم الشارح اراد ان يؤيد كلامه بما حكى عن الشارح
الرضي فقال (والشارح الرضى عد احق) اى عد لفظ احق من يشتق قياسا على انه
من قبيل ابله) مشتقا من البلادة (حيث قال) اى حيث قال الرضى (ويبنى ان يقال) اى
يبنى للمصنف ان يقول في بيان الاشتراط (من الالوان والعيوب الظاهرة) يعنى ان يقول
مفيد للعيوب الظاهرة (فان الباطنة) اى فان العيوب الباطنة (بني منها) اى يصح ان يبنى منها
(افعل التفضيل نحو فلان ابله من فلان واحق منه) ولما فرغ المصنف من بيان شروط بناءه
شرع في بيان ما يشتق على القياس وما يشتق على خلافه فقال (وقياسه) وهو مبتدأ وقوله
(اى القياس الواقع في اسم التفضيل) تفسير لمرجع الضمير المحرور والمضاف اليه وقوله
(استنقاه) اشارة الى خبر المبتدأ يعنى ان خبره محذوف والى ان قوله (للفاعل) متعلق
بذلك المحذوف على انه ظرف لقوله وانما افسر الشرح الضمير المحرور بقوله اى القياس الواقع
ولم يقل اى قياس اسم التفضيل للاشارة الى ان هذا القياس ليس قياس نفس اسم التفضيل
ونفس كونه اسم تفضيل بل هو قياس وقوع لفظ افضل اسم تفضيل يعنى اذا وقع لفظ افضل
اسم تفضيل فقياس وقوعه ان يكون مشتقا للفاعل اى دالا على زيادة قيام الفعل بفاعله
على غيره (لالمفعول) اى ليس قياس الواقع فيه ان يكون مشتقا دالا على وقوع الفعل على
احد زائد على غيره وانما كان القياس كذلك (فانه لو اشتق) اى اسم التفضيل (الكل منهما)
اى من الفاعل والمفعول (قياسا) اى استقانا على القياس (مطرذا) اى غير متخلف بان كان
لفظ الفعل مشتركا بين ان يكون للفاعل وبين ان يكون للمفعول (لكثرة الالتباس) اى لزم
كثرة الالتباس فاما اذا قلنا زيد اعلم من عمر ويلتبس لانه هل المراد به زيادة العالمية او زيادة
المعلومة واما اذا قلنا القياس المذكور فلم ان المراد به زيادة العالمية (فاقتصروا) اى
ولدفع هذا الالتباس اقتصروا وحصروا القياس في واحد منهما ثم رجحوا الاقتصار
(على الاشرف) اى على ما هو الاشرف منهما وهو الفاعل لانه اشرف من المفعول ثم اشار الى
جواز وقوعه على خلاف القياس فقال (وقد جاء) اى اسم التفضيل (للمفعول) اى مشتقا
للمفعول حال كونه (على خلاف القياس في مواضع قليلة) وحمله على معنى المفعول بمعونة
القرائن (نحو اعذر) مشتقا (لمن هو اشد معذورية) لانه هو اشد معذورية (والوم) (لمن هو
اشد ملومية) لانه هو اشد لا ثمية (و) (على هذا القياس) (شغل واشهر) (واعرف) انما
وسط الشارح قوله على هذا القياس بين الماطف والمطوف لانه ترك تفسير هذه الكلمات
الثلاث وفسر الكلمتين الاولىين اعنى اعذر والوم يعنى ان تفسير الثلاث الاخيرة مقيس على

التقدمون وارجاع
الضمير الفاعل فعمل
الفتى الى المس مع
تصريح الشارح قدس
سره في شرح قوله
وهي المضمرات بان
المضمر ستة على
رأى المس قائلا اى
المعرفة ستة انواع
بالاستغناء واشار
بقريبها في الذكر
الى ترتيبها بحسب
الرتبة فالاول المضمرات
فلا تلتفت الى ما قبل
من انه قدس سره
قال ولم يذكره
لرجوعه الى ذى اللام
مع انه مذكور في
المتون وكانه لم يكن
في متنه ثم قال القائل
ووجه كونه في اصل
يايها الرجل خفي
فالاظهر ما لى الرضى
ومن لم يسه من الضميرين
للكونه فرع المضمرات
لان تعريفه لولوعه
موقع كاف الخطاب
والصواب هندی
ما يخشاه الشارح
قدس سره وذلك
لانه هل ما ذكره
الرضي يلزم ان يكون
يارجلا مرة لتفقد
هذه اللة فيه بخلاف
مختاره قدس سره
فانه لما كان الخطاب
لتعريف معين لم يكن
اصله يا ايها الرجل
واما ان اصل

تفسير الاولين بان يفسر الاشغل بقولنا ان هواسد مشغولية والاشهر بقولنا ان هواسد مشهورة والاعرف بقولنا ان هواسد مشروقة وكذا احب اى اكثر محبوبة واخوف اى اكثر مخوفة وغير ذلك مما سمع من العرب فان معنى اسم التفضيل للمفعول سماعى كالى الرضى الا انه قال فى التحفة هذا كثير مطرد اذا من اللبس اما لانه لم يستعمل الامينا للمفعول نحو حب وسقط فى يده وعنى بكذا على صيغة المجهول واما القرينة نحو اشغل من ذات التحين كفى التكب للسيوطى وفى شرح المعاصم اذا قصد فى هذه الامثلة التفضيل للفاعل توصل باشد ونحوه قال الله تعالى والذين آمنوا استجاب الله لاني احب شاع فى المفعول واذا قصد التفضيل للفاعل فيما لم يحى له اقل توصل به كذلك انتهى كذا فصله وحكاية زنى زاده فى العرب للكافية ثم قال بعد ما حكاها فلفظه فانه من التفاسر والمطالع ثم شرع المصنف فى بيان القياس فى استعماله فقال (يستعمل) (اى اسم التفضيل) (على احدى اوجه) وقيد المعاصم بان استعماله على احدى تلك الثلاثة اذا لم يحمل معدولا كفى آخرها ولم يحمل اسما كفى الدنيا او اذا لم يخرج عن مضاه نحو آخر بمعنى غير فتقول جادى رجل آخر انتهى وانما اعمل الش ذكرها لكونها خارجة عن الاصل ومدولة عنه والخارج لا يحتاج الى الاخراج بقىود ولذا لم يذكر المعاصم هذا المذكور على سبيل الاعتراض عليه باهاله بل على سبيل التنبية والتميم للفائدة ولما ذكرت الواجهة الثلاثة فى تركيب المتن واراد الشارح ان يذكر وجه الحصر فى الثلاثة اراد ان يذكر الوجوه الثلاثة قبل ذكر المصنف فقال (وهى) اى الوجوه الثلاثة (استعماله) اى استعماله اسم التفضيل (بالاضافة او من) وهو اصل استعماله (او اللام) اى استعماله باللام ولما كان ما ذكر هذا الكلام الى تركب قضية شرطية منفصلة بان يقال ان اسم التفضيل اما يستعمل بالاضافة واما يستعمل بمن واما يستعمل باللام وكانت القضية المنفصلة على ثلاثة اقسام وهى المنفصلة الحقيقية بمعنى مانعة الجمع والخلو معا ومانعة الجمع فقط ومانعة الخلو فقط اراد الشارح ان يذكر ان هذه المنفصلة من اى قسم من الاقسام الثلاثة فقال (على سبيل الافصال الحقيقى) يعنى ان بين هذه الاستعمالات الثلاثة منافاة فى التحقيق والاستقاء بمعنى انها لا يتفقان بان لم يوجد واحد منهما ولا يجتمعان بان وجد الاستعمالات فى كلمة واحدة بل تحقق واحد منهما فقط وقوله (فلا بد من واحد منها) تقرير على كونها على سبيل الافصال الحقيقى يعنى اذا كان هذا التقسيم على هذا السبيل فلا بد من تحقق واحد من الاقسام الثلاثة المذكورة فى اسم التفضيل وقوله (لان وضه) علة لوجوب تحقيق واحد منها ولا متاع خلوه عن واحد منها اى انما لم يجز الخلو عن احدها لان وضع اسم التفضيل (لتفضيل الشئ على غيره) لما عرفت فى امره فكان اسم التفضيل امرا نسبيا يقتضى ان ينسب احدا الشئين الى الاخر اعنى انساب الزيد على المريد عليه واذا كان امرا نسبيا (فلا بد فيه) اى فى اسم التفضيل (من ذكر التبر الذى هو المفضل عليه يعنى المريد عليه ويسمى المريد عليه فى الاصطلاح

يارجل ذلك فالظاهر من ان يخفى قوله ولا يستلزم صحة الامانة الخ قبل لا يخفى انه تكلف جدا والتبادر صحة الاضافة الى كل من الخمسة ولهذا جعل الهندى المرجع الامور اربعة وهوان كان يبدأ فى اللفظ لكنه عار من التكلف فى المعنى وكافته عبارة المتقدمين الذى لم يذكره النداء ولم يسبق على كلامهم هذا الا لادوية فلما زادوا ورد هذه العبارة بعده اختل الضمير وامك ترجيح ما اختاره الشارح قدس سره قوله واحترز به الخ قبل لوقال ملو وضع بوضع واحد يعينه لكان اخضر واوضح وانت خير بما به من السجاجة ثم ان المس قالى الا مالى قولنا بوضع واحد وضع نوح من بنوهم ان زيدا اذا وضع علما لواحد ثم وضع بعد ذلك علما لا آخره قد تناول ما شبه فلا يكتفى به بقوله غير متناول ما شبه لخروج مثل هذا عنه لانه متناول اشبه بما قرر فاذا زيد

بالمفضل عليه كما يسمى المزيد بالفضل و لما كان ذكر المفضل عليه متفاوتا في الظهور بان يكون لزوم ذكره بديهيا في بعض من الثلاثة ونظريا في بعض آخر اذ ان ينسب عليه بقوله (وذكره) اى ذكر المفضل عليه حال كونه (مع من و) مع (الاضافة ظاهر) اى وجوب ذكره فيها ظاهر لا يحتاج الى البيان فانه اذا قلت زيد اعلم عمرو زيد اعلم عمرو والمفضل عليه الذى هو عار ومذكور فيهما بالبداهة (واما مع اللام) اى واما وجوب كونه مذكورا حال كونه اللام (فهو) اى المفضل عليه (في حكم المذكر ظاهر) اى في حكم المحقق الذى يذكروا ظاهر او قوله (لانه يشار) على كونه في حكم المذكر يعنى انما يكون عدم ذكر المفضل عاياه في صورة كون اسم التفضيل باللام كالمذكور في الحكم لان التشارك اليه (باللام) انما يشار (الى معين) كما هو وضع التعريف فاسم التفضيل المعين الذى يشار اليه هو المعين (بتين المفضل عليه) وقوله (مذكور) بالجر صفة معين يعنى الى المعين المذكور (قبله) اى قبل اسم التفضيل (افظا او حكما) وقوله (كما اذا طلب شخص) شروع في تصوير كونه مذكورا لفظا يعنى اذا قلت اول شخص من الاشخاص بان يكون شخصاهما ما غير معين (افضل من زيد) فالمفضل هو الشخص والمفضل عليه هو زيد وقد استعمل اسم التفضيل ههنا بمن ثم اذا ذكرت حال كونه بهما واردت ان تعين ذلك الشخص (قلت عمرو والافضل) بان تستعمله باللام مريدا لتعين ذلك الشخص ولترك المفضل عليه خوفا من التحويل وقوله (اى الشخص الذى) تفسير للارادة المذكورة يعنى انما يصح التصوير المذكور اذا اردت بعمرو الشخص الذى (قلنا انه افضل من زيد) عمرو ولا غير الشخص الذى قلنا فانه حينئذ لا يصح التصوير المذكور واما تصوير كونه مذكورا حكما كما اذا انصورت في نفسك طلب شخص افضل من زيد فوجدته عمروا قلت بمد تأمل يا عمرو والافضل فان الانسان قد يتفكر في مطلوب الغير فاذا لاحظته تصدى الى الجواب عنه لنفسه وينزل نفسه منزلة ذلك الغير فيتكلم كأن الغير حاضر ثم فيكون المهيدين الاثنين حكما كذا قال الحشى محمد العيني ثم قال ان مقصود الشارح من هذا التكلف توسيع دائرة الاحتمال ثم جعل قوله (فعل هذا لا يكون اللام في افضل التفضيل الا للمهد) تفريرا على قوله كما اذا قلت يعنى اذا كان المراد بعمرو الافضل هو الشخص المذكور لفظا في قوله شخص افضل من زيد او منصورا كما كان في المذكور الحكمى يجب ان يكون اللام في اسم التفضيل المستعمل بها الخارجى الا يلزم ان يكون المفضل عليه غير مذكور فيطل ارادة الزيادة التى لازمة له وقوله (فيجب) تفرع على كون التقسيم اخصا لا حقيقيا مستلزما لعدم الخلو يعنى انه اذا كان اسم التفضيل غير خال عن احد تلك الاستعمالات يمتنع خلوه عن احدها وايضا انه تمهد وتنبه على ان مراد المصنف بقوله اما مضافا او بمن او مضافا باللام انه يجب (ان يستعمل اما) (مضافا) وهو وما بعده منصوب على انه بدل من محل قوله على احد ويؤيده تقدير قوله ان يستعمل اى مضافا الى المفضل عليه ومثال الذى استعمل مضافا (نحو زيد افضل الناس) (او بمن)

بوضع واحد اندفع هذا الافتراض لانه وان تناول ما اشبهه فانما تناوله بوضع ثان لم يدخل اسماء الاجناس لانها خارجة بالجنس الاول بقوله ما وضع لشيء بينه وهو في الحقيقة غير محتاج اليه والافتراض يزيد اذا سمي به باعتبار تعدد وضعه من دفع من غير حاجة الى زيادة بوضعه واحد وذلك ان الواضع لما وضعه لشيء بينه في جميع تقديراته لم يضعه للاخر اصلا فهو غير متناول ما اشبهه قطعا فلا حاجة الى قولنا بوضع واحد في التطبيق هذه عبارة قوله اراد التنبه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب قبل يشر بانه لا ترتيب فيما بين اصناف المبهات وسيصرح به وقته مررت ان اسم الاشارة احرف من الوصول وبانه لا ترتيب بين اصناف المضاف الى احدها معنى وتعريف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه كما صرح به فالاول ان يقول

اى او استعمل عن الداخلة على المفضل عليه (نحو زيد افضل من عمرو) (او مرقا باللام)
 اى او استعمل مرقا باللام الداخلة على نفس اسم التفضيل (نحو زيد افضل) كما عرفت
 ما هو المراد منه قاله في قوله (فلا يجوز) تفصيلية وقاعلا لا يجوز لفظ نحو زيد افضل
 فانزع الشارح من هذا الكلام ان مراد منه بيان عدم جواز الجمع بين الثلاثة ومنزع ذلك
 المترع بكلام المصنف وجعل قوله (الجمع الاثنين منها) فاعلا لقوله لا يجوز يبنى
 ان الاتصال بين الثلاثة حقيقى فانه لا يجوز خلوا اسم التفضيل عن احدها لا يجوز ايضا
 الجمع بين الامرين منها بناء على قوله المصنف (نحو زيد افضل من عمرو) يبنى لا يجوز
 هذا التركيب لانه جمع فيه بين الاستمالين وهما كونه باللام وكونه بمن (والا) اى
 وان جاز هذا التركيب الجامع لهما (يكون) احدا الحرفين لنوا اما (ذكر اللام) يكون انوا
 ومن مفيد المقصود (او) يكون ذكر (من لنوا) فيكون اللام مفيد المقصود ولما توجه على
 المصنف نقض بوقوع استعمالها معاني قول الاعشى اراد الشارح دفع هذا النقض بقوله
 (واما قوله) ولست بالاكثر منهم حصى . وانما العزة للكثرة (حيث وقع الجمع في لفظ
 الاكثرين اللام وبين من يبنى في قوله منهم) (ف قيل) اى فاجب عنه بتأويل هذا البيت
 حيث قيل (من) يبنى ان هذا البيت ليس مادة لنقض لانه قيل ان لفظ من (فيه) اى في هذا
 البيت يبنى في قوله منهم (ليست) اى تلك الكلمة (تفضيلية) اى ليست من التفضيلية
 التى هي من خصائص اسم التفضيل واما استعمال فيه (بل) كلمة من في هذا البيت (للتبعض)
 ومعنى للتبعض ليست بالتفضيلية (اى ليست) يبنى ان معنى البيت ليست يا علقمة (من بينهم
 بالاكثر حصى) وهذا البيت من قول الاعشى فانه كان يفضل عامرا على علقمة فقال لعلقمة
 ولست بالاكثر منهم حصى اى عددا يبنى اتباع عامرا اكثر من اتباعك وانما العزة للتكثير
 وهذا المثال من المصنف اشارة الى عدم جواز الجمع بينهما ثم اشار الى عدم جواز خلوه
 عن احدا الاستمالات الثلاثة بقوله (ولا) الواو فيه طائفة ولا زائدة للإشارة الى انه
 معطوف على قوله فلا يجوز والمعطوف في قول المصنف نحو زيد افضل وفي قول
 الشارح هو قوله (يجوز خلوه) اى خلوا اسم التفضيل (من الكل) اى كل من الاستمالات
 الثلاثة (ايضا) اى كالا يجوز جمع الاثنين منها وانما لا يجوز الخلو (لفوات الغرض) وهو
 بيان زيادة الفضل في احد على غير موداك لا يتحقق الا بذكر المفضل عليه كما عرفت وقوله
 (نحو) (زيد افضل) معطوف على المثال الاول اى كالا يجوز الامثال الاول الذى يقدر فيه
 جمع الاثنين كذلك لا يجوز هذا المثال الذى خلا فيه اسم التفضيل من الكل فان افضل ههنا لم
 يستعمل باحد الثلاثة وخلا عنها فلا يعلم ان زيادة فضيلة فضيلة زيد على اى شخص فتح فوات الغرض
 وقوله (الا ان يعلم) استثناء مفرغ من المفعول فيه المحذوف ليستعمل اى يستعمل اسم التفضيل
 باحد من الاستمالات الثلاثة في جميع الاوقات والوقت ان يعلم الحصول الغرض فقوله يعلم
 فعل مجهول ونائب فاعله مستتر راجع الى (المفضل عليه) ولنا فسرنا النسخ بقوله

اراد التنبه على ترتيب
 اصنافها فيما يكون فيه
 هذا الترتيب ويحتاج
 الى التنبه ولا يخفى
 عليك ان كون اسم
 الاعادة امرى من
 الوصول لا يستلزم
 جريان الامر فيه فيما
 بين اصناف احدها
 وان معنى قوله فيما
 يكون فيه هذا الترتيب
 فيما جرى فيه ذلك
 بحسب ذاته كما هو
 المتبادر ومن الظاهر
 ان جريان الترتيب
 في اصناف المضاف
 انما هو بواسطة
 المضاف اليه فلا
 وجه لتصرف القائل
 قوله ثم المضمير مخاطب
 قيل وليس وجه
 كون المضمير مخاطب
 احرف من النداء ظاهرا
 الا ان يجعل تعريفه
 لتكونه في الاصل مرقا
 باللام ولم يصدر
 عن فهم المقام لضرورة
 ان المقال في اصناف
 المضمير من حيث هي
 هي فلا سبيل الى
 السؤال بما ليس منها
 وليته كان ممن تدبر
 في الكلام فلم يقدم
 على تسويد وجوه
 قراطيسه البيض بامثال
 هذا الا وهما قوله
 الكعبة آحاد الاشياء
 الخ فيل اشار الى جواب

ذكره الهندى عن
اشكال الرضى حيث
قال يخرج منه الواحد
والاثنان لانهما وان
وضعا للكسبة لكن
لم يوضع لكسبة
الاحاد بل لكسبة
الواحد والاثنين
ومحصل الجواب ان
واحدا وضع لكسبة
الاشياء منفردة لا
بجمعة ونحن نقول
قد حقي الرضى في
بحث التبريد باللام
ان الجمع المحل باللام
يشمل كل واحد واحد
وكل اثنين اثنين
وكل جماعة جماعة
فلذا يصح استثناءه
ايما شئت عنه فنقول
جاءني العطاء الا
واحد الاثنين او جماعة
فانه بمعنى جاءني كل
واحد من العطاء وكل
اثنين وكل جماعة
والمضاف المنفرد
كالحصل باللام فاحاد
الاشياء في معنى كل
واحد منها وكل اثنين
منها وكل جماعة منها
فلا اشكال ثم قبل
وفي كون كم سؤالا
من العدد المبنى بحث
كيف ولا ينكر صحة
الجواب عن كم رجلا
متدك بقوله الوفاء
مأن الا ان قال هذا

المفضل عليه ومثال ما علم فيه المفضل عليه ولم يحتاج الى ذكره (مثل الله اكبر) لانه لما كان
المفضل هو الذات الواجب علم ان المراد به الزيادة على مساواتهم اختلفوا في التقدير في مثله
انه على اى استعمال من الثلاثة فلما امتنع الاول وهو تقدير اللام تعين الاخران في الجواز
ولذا قال الشارح (ويجوز ان يقال في مثله) اى فيما يجوز ان يستعمل خاليا عن الوجوه
الثلاثة لكونه معلوما (ان المحذوف هو المضاف اليه) وقوله (باعتباراته) حال من قوله
ان يقال يعنى يجوز ان يقال كذلك حال كون هذا القول بسبب اعتبار ذلك القائل على
ان اسم التفضيل في مثل الله اكبر (مستعمل بالاضافة اى الله اكبر كل شئ) اى كل موجود
سواء ثم حذف المضاف اليه وهو جائز كافي قبل وبعد قوله (او انه) معطوف على قوله
ان المحذوف اى يجوز ان يقال المحذوف في مثل الله اكبر لفظ (من مع مجرور ماى) الله اكبر
من كل شئ) يعنى باعتبار انه مستعمل بمن قال الصام انه اورد على قوله الله اكبر كل شئ
في التقدير الاول انه لا بد من تمويص المضاف اليه يعنى انه لا يجوز التقدير الاول لكون
المحذوف بلا تمويص واجيب بانه لم يوضع لان المضاف غير منصرف وهو مناف للتوين ثم
اورد على هذا الجواب ان تنوين الموضع غير مناف لغير المنصرف بل المناف له تنوين
التمكين كاسبق ولو سلم فاي مانع يمنع من تمويص الضمة عنه كافي قبل وبعد من الغايات ثم
قال واعلم انه ربما يحى بعد اسم التفضيل ما هو في صورة المفضل عليه بمن وليس بمفضل عليه
لعدم صحة قصد التفضيل وعدم قصد المشاركة مع المفضل عليه في اصل الفعل تحقيقا
نحو زيد افضل من عمر واو تقدير نحو زيد اعلم من الحمار ونحو زيد اكبر من الشمر فانه ليس
القصد الى تكبير الشمر وزيد وتفضيل زيد في الكبر بل افضل التفضيل يخرج عن معناه
التفضيلي الى التجاوز والتباعد الذى يلزمه فان التفضيل بعد المفضل عن المفضل عليه
فكما قال زيد متباعد من الشمر ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلاثة
بجملة بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وسما عنه غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى
وهو اهون عليه اذ ليس شئ اهون عليه تعالى من شئ وما كان بهذا المعنى فلزوم صيغة
افعل اكثر من المطابقة اجرا له مجرى الاغلب الذى هو الاصل اى افعل من انتهى ويمكن
ان يجاب ان قوله بجملة بمعنى اسم الفاعل يدل على ان باب المجاز مفتوح فلا يلزم منه
انتقاص كلام المصنف مع ان كثيرا من الاوصاف الالهية وافعالها غير مقيس على
القواعد التى بنيت للامور الحادثة كما قيل في تريف لفظه الجلالة والله اعلم ثم شرع
في بيان القواعد بالخصوصة بكل من الاستعمالات الثلاثة فقال (فذاضيف) (اى اسم
التفضيل) يعنى ان في كل من الثلاثة مثثة مخصوصة اما المسئلة انى اذا استعمل
بالاضافة فانه اذا كان اسم التفضيل مستملا بالاضافة (فله) اى فيجوز ان يكون لذلك
(مضبان) اى جائز ان يراد واحد منهما (احدهما) اى احدا المضين الجائزين وقوله
(وهو الاكثر) جملة معترضة داخلة بين المبتدأ الذى هو قوله احدهما وبين الخبر

الذي هو قوله (ان قصده) وانشاء تلك الجملة الى كون هذا المعنى اكثر استعمالا من الاخر
الذي سيجي. يعني احد المعنيين ان قصد باسم التفضيل الذي اضيف الى المفضل عليه
(الزيادة) ولما كان لفظ الزيادة مجحلا بماي شئ قامت ارادة الشئ ان يفسر بمجموع الكلام
بقوله (اي احدهما) للاشارة الى ان قوله ان قصد خبره وقوله (زيادة موصوفة)
للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وهو موصوف اسم التفضيل وقوله
(المقصودة) بالرفع صفة للزيادة للاشارة الى ان قوله تقصد فعل مجهول مأول باسم المفعول
وقوله (به) متناق بالمقصودة والضمير المجزور راجع الى اسم التفضيل وانما فسر لم يصح
الحل بين مبتدأ الذي هو احدهما وبين الخبر الذي هو ان قصد لان المبتدأ عبارة عن المعنى
والخبر عبارة عن القصد بمعنى المفعول اي المقصودة وهو صفة للمعنى الذي هو الزيادة
فصفة الشئ لا يكون محمولا قبل حل موصوفه فلامنى لان يقال ان احد معنى اسم التفضيل
هو المقصود بل المعنى الصحيح ان يقال ان احد المعنيين الزيادة مقصودة كذا في الحواشي
الهندية وقال بعضهم ان الاولى ان يفسر بزيادة وصف موصوفه الخ لان زيادة الموصوف
غير مقولة بل المقول زيادة الوصف وذكر المصام وجوها ثلاثة في تصحيح الحل
المذكور احدها جعل محذوف المضاف اي قصد احدهما وتانيهما جعل ان قصد
محذوف الجارى احدهما حاصل بان قصدوا ثلثها جعل محذوف المضاف اي ذوان قصد
ثم قال والشارح اشار الى دفعه الى دفع السؤال الوارد على الحل بقوله احدهما زيادة
موصوفة المقصودة به وكأنه جعل ان قصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المال
وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تسف انتهى ما قال
الحق المصام وقوله (على من) متناق بالزيادة (اضيف اليه) وفسره الشارح بقوله
(اي علاما) للاشارة الى ان من بمعنى ما يشمل غير العقلاء وقوله (اضيف اسم التفضيل
للاشارة الى ان نائب الفاعل في اضيف مسترور راجع الى اسم التفضيل وقوله اليه) راجع
الى الموصول وقوله (باعتبار تحققه في ضمن بعضهم) اشارة الى بيان وجه جواز ارادة
الزيادة على غيره حيث يقتضى هذا القصد ان يتحقق الفعل في المزيد عليه والباء متعلق
بالقصد والضمير في تحققه راجع الى ما في بعضهم راجع اليه ايضا باعتبار افراده يعني
ان قصد الزيادة على الغير بسبب اعتبار الفاعل تحقق المعنى الذي يوجد في ضمن بعض افراد
ذلك المعنى والمراد بالمعنى الذي وجد ذلك المعنى في ضمنه وهو ما عدا المفضل ولا يخفى ما في
تركيب الشارح من الاضطراب في اقادة المعنى المراد وهو ان معنى اسم التفضيل وجد
في الطرفين لكن في المفضل زائد على المعنى الذي وجد وتحقق في المفضل ووجه
الجنى محمد المعنى كلامه بما ذكرناه وانما قال المصام الاولى في ضمن ما عداه يعني الاولى للشئ
ان يقول في ضمن ما عداه المفضل عليه لا ان يقول في ضمن بعضهم لئلا يتوهم انه
يصح قصد التفضيل باعتبار اي بعض كان انتهى وقوله (والا) بيان لعل توجب الشارح

ليس جوابا عن السؤال
بكم بل اعترافا بعدم
العلم بما شئت منه وبيان
ما يستل قدر الاستطاعة
وكلا القولين من قلة
التعبير اما الاول فاشي
من المفعول من لفظية
الكسبية ولو كان لا خطا
لا عترف بفساد المعنى
واما الثاني فظهور ان
السؤال بكم لا يكون
محال ليس بمعنى وصحة
الجواب بالكثرة الغير
الحقيقية على سبيل الحقيقة
بل هو من باب المجاز
كانه يقول لانسأل
من كسبة ما عندي
من الرجال فانهم لكثرتهم
لا يمكن لي تبيينهم ولا
يمكن وصفهم وحفظهم
قوله فالاشياء هي
المعدودات واحادها
كل واحد واحد منها
اي ذلك هو الحاصل
من العبارة وقيل جعل
الاحاد اجزاء المعدودات
فيلزم ذكرها وبكفي
ان يقول لكسبة الاشياء
فيلبى ان يقال المراد
بالاحاد الواحدات
بالاشياء واسم العدد
موضوع لكسبة واحدات
الاشياء لا لكسبتها هذا

وقساد ما اختاره
 اظهر من ان ينجى
 ثم ان الآحاد بمعنى
 ذكره الشارح قدس
 سره لا يكون اجزاء
 العدودات لعدم تركيبها
 منها وبغيرها بل هي
 جزئيات لها اذا المعنى
 كل فرد فرد اى كل
 فرد من افراد العدودات
 واحدا الاستفتاء عما
 اورده الرضى لكنه
 غير مسلم لظهور الحاجة
 اليه على تقدير التسليم
 فهو زيادة البيان
 قوله اى اصوله اسماء
 العدد التى يتفرع منها
 باقيا اما بالحق ناه
 التائيت قيل لم يجعل
 المؤنث فى الواحد
 والتائيت من الاصول
 .وقد احسن لانه
 من الفروع الخاصة
 بالحق ناه التائيت او
 والله وكذا لم يجعله
 فيما فوقها الى عشرة
 منها لانه يتفرع منها
 باسقاط علامة التائيت
 فتلك اصل وثبت فرع
 وقد اشار الى حيث
 قال واحد الى عشرة
 ضد الواحد والعشرة
 من الاصول لكن
 يجب على الشارح ان
 يقول كذلك الى عشرة
 ثم قيل وحصر الاصول

لكلام المصنف بان هذا التصديقا يصح بهذا الاعتبار لانه ان لم يعتبر تحقق ذلك المعنى فيما
 عداه وابقى على اطلاقه يعنى سواء تحقق فى الفرد الذى يوجد فى المفضل اى فى المفضل عليه
 (يلزم تفضيل الشيء على نفسه) فانه اذا قيل زيد افضل الناس وارىد وجود الفضل
 فى زيد وافراد الناس على السوية فيصدق على زيد لكونه من افراد الناس وداخلا فيهم
 ان فضيلته زائدة على فضيلتهم بخلاف ما اذا اعتبر فى الناس انه الذى ماعدا زيدا فيكون
 زيد خارجا عنه ثم اراد ان يبين وجه الاكثرية فقال (وانما كان هذا الاستعمال) اى
 استعمال المضاف مع قصد هذا المعنى (اكثر) اى من المعنى الذى سيجي (لان وضع افضل
 لتفضيل الشيء على غيره) كما عرفت فى تعريفه واذا كان وضعه لذلك (فالاولى) اى المعنى
 الموافق للوضع (ذكر المفضول) وهو الغير الذى ارىد بقوله على غيره وكل استعمال يوافق
 التعريف يكون اولى عالم يوافق وكل ما هو اولى فهو الاكثر فهذا المعنى اكثر ثم اراد تفضيل
 اشترط هذا الاستعمال فقال (فيشترط) (فى استعماله) اى فى استعمال اسم التفضيل المضاف
 (بهذا المعنى) اى بمعنى ان يقصد به الزيادة على غيره (ان يكون) وهو بناويل المصدر نائب
 فاعل يشترط وفسر الشارح الضمير المستتر فى يكون بقوله (موصوفه) للاشارة الى انه راجع
 الموصوف المذكور فى ضمن قوله الزيادة لانه فى معنى زيادة موصوفه كما عرفت يعنى ان يكون
 موصوف اسم التفضيل (بعضا) (منهم) شرط فى هذا الاستعمال ولما كان كون
 الشيء بعضا من شيء اهم من ان يكون داخلا فيه بحسب المفهوم او بحسب الارادة اراد ان
 يميز بينهما بان المراد بكون المفضل الموصوف بعضا من المفضل ان يكون (داخلا فيهم
 بحسب مفهوم اللفظ) فان لفظ الناس بحسب المفهوم صادق على زيد الموصوف (وان
 كان) اى ولو كان الى الموصوف (خارجا عنهم) اى عن لا يصدق عليه لفظ الناس
 بحسب الارادة لانه لو كان داخلا ايضا (بحسب الارادة) يلزم تفضيل الشيء على نفسه كما
 عرفت وقوله (لان المقصود) بيان لمة الاشتراط اى وانما اشترط لهذا الاستعمال بهذا
 المعنى كونه بعضا منهم لان مقصود المستعمل (من استعماله بهذا المعنى) حيث قال زيد افضل
 الناس ولم يقل افضل غيره فقوله من استعماله مصدر مضاف الى فاعله وقوله هذا مفعوله
 وقوله (تفضل موصوفه) بالرفع خبر لان يعنى ان مقصوده من استعمال هذا التفضيل بهذه
 الصورة هو ارادة تفضيل موصوفه (على مشاركته) اى على مشاركة ذلك الموصوف
 (فى هذا المفهوم العام) وهو مفهوم الناس الشامل لذلك الموصوف وغيره من الناس (مثل
 زيد افضل الناس) (اى افضل من مشاركته فى هذا النوع) اى فى نوع الناسية يعنى فضيلة زيد
 زائدة على الفضائل الموجودة فى المشاركين له فى كونهم ناسا وهذا مثال لما وجد فيه شرط
 الاستعمال وقوله (فلا يجوز) تقييد على ما لم يوجد فيه الشرط المذكور وانما قيد الشىء عدم
 الجواز بقوله (بهذا المعنى) للاشارة الى انه يجوز التركيب الاقنى اذا قصد به المعنى الثانى
 وقوله (قولك) للاشارة الى ان قوله (يوسف احسن اخوته) مثال مصنوع لانه استفهام

من كلام البقاء ولا ان الاشتراك المزبور بناء على عدم جواز هذا التركيب بل الامر بالمعكس يعني ان عدم جواز هذا التركيب لانعدام الشرط وقوله (لخروجه) اشارة وتنبه على ما قلنا من توهم المعكس يعني انما لا يجوز هذا القول لانعدام الشرط الذي يشترط به الاستعمال بهذا المعنى وهو دخول موصوف اسم التفضيل فيمن يضاف اليهم وههنا ليس كذلك لان يوسف الذي وصف بالاحسنية خارج (عنهم) (اي عن الاخوة) وقوله (ياضافتهم) متعلق بقوله لخروجه وبيان لسبب الخروج يعني ان كون يوسف خارجا عنهم بسبب اضافة الاخوة (اليه) اي الى الضمير الراجع الى يوسف وهو الضمير المحرور في اخوته لان حكم الاضافة ان تكون المضاف مبينا للمضاف اليه ولو كان يوسف داخلا في الاخوة لزم اضافة التثنية الى نفسه فيكون المعنى ان يوسف ومن معه من اخوته اخوة يوسف وهذا محال كما لا يخفى ثم شرع في ثانی المعنيين فقال (والثاني ان قصده) اي باسم التفضيل (زيادة مطلقة) وقوله (اي ثانی معنيته) اشارة الى ان قوله والثاني مبتدأ والى انه معطوف على قوله احدهما يعني على الاحد المضاف الى الضمير المتني الراجع الى معنيين والى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وانما فسر بهذا ولم يفسره بحذف الموصوف اعني بقوله اي المعنى الثاني لتحصل المقابلة بين المعطوف والمعطوف عليه وقوله (زيادة) للاشارة الى ان الاتحاد بين المبتدأ الذي هو عبارة عن المعنى وبين الخبر الذي هو قول ان تقصدا انما يقع بان يحمل عليه لفظ الزيادة لانه هو المعنى والى ان قوله ان تقصد انما حمل على المعنى مجازا بان يراد به ذوان تقصد كما عرفت ثم فسر قوله ان تقصد بتقدير جملة صفة المعنى بقوله (مقصودة) وهو بالرفع صفة الزيادة وقوله (مطلقة) بالرفع صفة بعد الصفة لازيادة وقوله (غير مقيدة) بالرفع صفة كاشفة للمطلقة اوردها لتصحيح تعلق قوله (بان تكون) يعني معنى كون الزيادة المقصودة مطلقة هو انها غير مقيدة بكونها زائدة (على المضاف اليه وحده) لاعلى غيره كما قصد في المعنى الاول بل المقصود منها ان هذه الصفة زائدة في الموصوف سواء كانت الزيادة على المضاف اليه او على غيره وقال العصام ان قوله غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده يوهم ان معنى الاطلاق انه غير مقيدة بهذا القيد يعني كونها زائدة على المضاف فقط فحينئذ لا يتأني هذا الكونها زائدة على المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه يعني يوهم قوله وحده كون القصر اضافيا للاحقيا وليس كذلك بل القصر ههنا حقيقى صرح به الرضى ثم قال الا انه يشبه ان يكون بجمع ماسواه يعني ان تصرح الرضى بان المراد منه جميع ماسواه وان كان ظاهره ارادة القصر الحقيقي لكن المتبادر منه انه قصر عرفي بان يراد بالجميع هو الجميع الذي من شأنه ارادة الزيادة عليه اذ لا معنى لان يقول يوسف احسن اخوة ويقصده ان زيادة حسنة ليست بمقيدة بكونها على اخواته بل مطلقة على غير اخوته من الحبر والشجر وهذا ليس بما يراد بل المراد منه ان حسنة زائدة على غير من الناس سواء كان اخوة او غيره وهذا خلاصة ما اورده العصام ثم نشأ من بيان

في اتي عشرة كلمة انما يصح لو حمل لفظ البضع من اسماء العدد او جعل واريد اصول اسماء العدد الضمير اليهم قال الرضى بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلاثة الى التسعة تقول بضعة وجمال وبضغ نسوة وبضعة عشر رجلا وبضغ عشرة امرأة اذا لم يقصد التبيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ عشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود هذا والاول واراد والثاني ليس به اذ الكلام فيما بين الا ترى الى قوله لكعبة آحاد الاشياء ثانی بعد البضع منها قوله او امتزاجا كنيسة عشر قبل الصواب او ضمينا وفيه ما فيه قوله ولما غير الواحد والواحدة الخ قبل وتصريح بقوله احد وعشرون احدي وعشرون نكتة اخرى سوى ما ذكرنا وهو انه اراد التنبيه على المراد بقوله ثم باليلطف بلفظها

المعنى الثانى سؤال وهو انه اذا لم يقصد به الزيادة على من اضيف اليه فالفائدة في الاضافة فاراد
 الامر ان بين فائدة اضافته الى ما بعده فقال (ويضاف) وهو قول مجهول وفسر الشايب
 فاعله بقوله (اسم التفضيل) وفسر ما اضيف اليه بقوله (الى اضيف اليه) وصح هذا
 التفسير لكون الاضافة المذكورة في ضمن قوله يضاف من الاسماء النسبية المستلزما للطرفين
 اعنى المضاف والمضاف اليه واحمل المضاف ذكرها الملوحيتهما يعنى ان اسم التفضيل
 اذا استعمل في المعنى الثانى يضاف الى ما بعده (لتوضيح) يعنى فائدة الاضافة هو التوضيح
 وفسر الشارح بقوله (اى توضيح اسم التفضيل) للاشارة الى ان الالف واللام عوض
 عن المضاف اليه والى انه مصدر مضاف الى مفعوله وان فاعله محذوف اى توضيح
 القاصد لاسم التفضيل (و) قول (تخصيصه) بالجر عطف على قوله لتوضيح وهذا
 العطف يحتمل ان يكون عطف تقييد حيث قال الصمام زاد قوله وتخصيصه لان
 الاضافة اذا كانت الى النكرة تكون لتخصيص ثم قال بعد بيان وجهه الذكر وفيه نظر
 اذ لا وجه الى ذكره لان الاضافة اذا كانت لتوضيح تشمل التعريف والتخصيص ولا تقابل
 بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة
 للتخصيص انتهى واقول يمكن ان يحمل وجه الذكر على تخصيص التوضيح واقطع اعلم وقوله
 (كما يضاف سائر الصفات) للاشارة الى ان تلك الاضافة لتلك الفائدة شاملة مستعملة في سائر
 الصفات وليس باستعمال غريب (نحو مصارع مصر) فان قوله مصارع يضم الميم اسم فاعل من
 المصارعة ففائدة اضافته الى مصر انما هي تخصيص المصارع بمصارع مصر (و) كذا قوله
 (حسن القوم) يعنى ان اضافة الحسن الى القوم ليست باضافة لفظية لانه ليس بمضاف الى
 معموله بل اضافة معنوية يعنى انه ليس المراد باضافة المصارع الى مصر وباضافة الحسن
 الى القوم ان المضاف ليس بداخل في المضاف اليه بان يكون من اضافة المباني الى المباني
 بل المراد بها توضيح المضاف فيجوز دخول المصارع في اهل مصر ودخول الحسن في القوم
 وقوله (علا التفضيل فيه) بيان لقوله سائر الصفات يعنى المراد بسائر الصفات الصفات التى
 هي غير اسم التفضيل وقوله (فلا يشترط) تقييد على قوله ويضاف لتوضيح يعنى انه
 لا لم يقصد به الزيادة على المضاف اليه بل قصد بالاضافة توضيح اسم التفضيل لا يشترط (كونه)
 اى كونه الموصوف (بعض المضاف اليه) وقوله (فيجوز) عطف على قوله فلا يشترط
 ويجوز ان يكون تقييدا عليه يعنى اذا لم يكن كونه بضم من المضاف اليه شرطا فيجوز (بهذا
 المعنى) اى بالمتى الثانى (ان تضيفه) اى ان يحمل اسم التفضيل مضافا (الى جماعة) وقوله
 (هو) مبتدأ راجع الى موصوف اسم التفضيل وقوله (داخل فيهم) اى فى الجماعة خبره
 والجملة صفة للجماعة يعنى انه يجوز ان يضاف اسم التفضيل الى الجماعة الذى كان ذلك
 الموصوف داخلا فيهم كما يضاف المصارع الى المصارعين الذين هو واحد منهم وكما يضاف
 الحسن الى القوم الذين هو واحد منهم واعلم ان هذا المعنى لما كان يحكم الجواز اشتد لاهل

تقدم عطف المقود
 على الزائد عليها فصرح
 بصورة العطف فقال
 ثم بالمطف لتبادر
 منه تلك الصورة
 ولهذا لم يصرح فى ماء
 والى بصورة المطف
 بن اجل ما يصل المطف
 فى قوله ثم بالمطف
 على ما تقدم على المطف
 المطلق الا هم من
 عطف الاكثر على
 الاقل وبالعكس هذا
 على طبق ما ذكره
 الشارح متبعة لما
 فى الحواشي الهندية
 اعلم ما ذكره الرضى
 من ان عطف الاقل
 على الاكثر جائز
 فى الكل والعكس
 اكثر فلا يتم هذه
 النكتة وليس مما
 يلتفت اليه لانه من
 الخلل الظاهر له اذ
 بصورة قوله فنقول ماء
 وواحد واحد قبل
 قوله او واحدة عطف
 على قوله واحد وقوله
 ماء واثنان او اثنان
 عطف على ماء وواحد
 او واحدة وايك وان
 نجعل قوله وماء مضافا
 على واحدة ونجعل
 واحدة وماء مضافا
 على ماء وواحد
 لانه مع ان فيه
 قوت المناسبة بين ماء

وواحد اذ المناسب له
واحد ومائة بمنه قوله
فيما بعد ويجوز ان يكسر
الطغ في الكل وبما
تقتضيه من الرضوان
عطف الاكثر على
الاكل اكثر عرفت
ماق قوله ويجوز ان
يكسر الطغ في الكل
طبق ما في الحواشي
الهندية لانه يؤهم ان
عطف الاقل على
الاكثر ارجح وليس
كما ينبغي اما اولا فان
التبني على ما في به
صورة العطف مما
لا يحتاج اليه اذ لا سييل
ال عطف مائة على واحدة
خدا لانه اسر بابه ظاهر
اللفظ ولا يساعده
السبب والطاق ومن
يجوز ذلك فليس الكلام
مهله لانه ممن لا يحصل له
النظر لهذا الكتاب
واما ثانيا فلان كلام
المص مقصود على قاعدة
صورة عطف الاقل
على الاكثر وقاعدة
جريان مكس ذلك من
الشارح قدس سره مع
تعلق النظر عن كثرة
بسبب الاستعمال او قلته
فيه فلا يتعارض عليه بان
الرضي صرح باكثرية
ذلك وهذا لا يستفاد من

ثلاثة انواع لانه اما ان يضاف الى جماعة او يضاف الى غير جماعة فالاولى اما داخل فيهم
او غير داخل فيهم ولما اختصر المصنف في التمثيل بما هو مضاف الى جماعة غير داخل فيهم
اراد الشارح ان يستوفي الانواع فذكر النوع الذي هو ان يضيف الى جماعة هو داخل فيهم
بقوله (نحو قولك نينا عليه السلام افضل قريش) فان لفظ افضل مضاف الى جماعة
قريش والموصوف بالافضالية وهو نينا عليه السلام داخل فيهم ولكن المراد بالزيادة ليس
زيادة مقيدة بكونها من قريش فقط بل المراد بالزيادة مطلقة شاملة الى جميع الناس ولذا قال
(اي افضل الناس من بين قريش) ثم مهد لما ذكره المصنف بالتمثيل فقال (وان تضيفه) يعني
يجوز ايضا بهذا المعنى ان يضيف اسم التفضيل الى جماعة من جنسه (اي من جنس الموصوف
وقوله (ليس داخل فيهم) صفة للجماعة ايضا يعني الى الجماعة التي ليس الموصوف داخل
فيهم وان كان من جنسهم ثم صرح بمثال المص فقال (كقولك) (يوسف احسن اخوته)
(فان يوسف) اي مثال المص مطابق لهذا النوع فان الموصوف الذي هو لفظ يوسف
(لا يدخل) اي لا يجوز ان يدخل (في جملة اخوة يوسف) لان المضاف اليه غير المضاف لما
تبين من ان اضافة الاخوة الى ضمير راجع تمنع جواز دخوله فيهم ثم ان هذا المثال بالنسبة
الى كلام المص فاعل لقوله فيجوز وبالنسبة الى كلام الشارح بدل من قوله كقولك ثم شرع
الشارح في بيان النوع الاخر الجائر الذي اهمله المص ايضا فقال (وان تضيفه) اي فيجوز
بهذا المعنى ايضا ان تضيف اسم التفضيل (الى غير جماعة) اي الى غير الجماعة التي اريد
تفضيله عليهم (نحو قولك اعلم بغداد) فان اعلم ليس بمضاف الى الجماعة التي اريد تفضيله
عليهم كفسره بقوله (اي اعلم بمساواة) يعني المراد به انه اعلم بمساواة (وهو) اي لكن المراد
بالاضافة ان ذلك الفلان (مختص) اي بمنازعة من سائر الاعلين (بغداد) اي بكونه
مضافا اليها (لانها) اي لان بلدة بغداد اما (منشأؤه) بان ولد فيها (او مسكنه) يعني هذه
الضافة قادت تخصيصا ما لانها قادت تخصيص الاعلمية باهلها ثم شرع في بيان الفرق
الاخر بين النوعين فقال (ويجوز في) (النوع) (الاول) ثم فسر الشارح بقوله (من
نوع اسم التفضيل المضاف) فان الاول في كلام المص يحتمل ان يراد به القسم الاول من
الاقسام الثلاثة المستعمل بها وان يراد به النوع الاول واذا قدر الشارح موصوف الاول
بأنواع اجمالا واراد تفصيله بالتمييز بان المراد بالنوع الاول هو اول النوعين من اسم
التفضيل المضاف ثم عني بقوله (وهو الذي) اي النوع الذي هو الاول من النوعين هو
النوع الذي (يقصده الزيادة على من اضيف اليه) يجوز فيه الاستعمالان احدهما
(الافراد) والاخر المطابقة (اي افراد اسم التفضيل) يعني ان المراد بالافراد ان يجعل
اسم التفضيل مقردا (وان كان) اي ولو كان (موصوفه) اي موصوف اسم التفضيل (متى
او مجموعا) وقوله (وكذا التذكير) يعني يجوز ايضا تذكير اسم التفضيل (وان كان) اي ولو
كان (موصوفه) اي موصوف اسم التفضيل (مؤنثا) وامثلة الافراد (نحو زيد او الزيدان)

او الزيدون) وامثلة التذكير (او حندا والهندان والهندات) وقوله (افضل الناس) متعلق
بالكل يعني يحمل قوله افضل حال كونه مفردا مذكرا على كل واحد من المذكورات فيقال
زيد افضل الناس والزيدان افضل الناس وكذا يقال هند افضل الناس والهندان افضل الناس
ثم شرع في علة هذا الحكم بقوله (وهذا) اي جواز افراد اسم التفضيل وتذكيره وعدم
تطبيقه بالموصوف ثابت (لانه) اي لانه ان اسم التفضيل الذي يستعمل مضافا (يشابه افعلا
من) اي يشابه اسم التفضيل الذي يستعمل بمن (الذي) صفة لا عمل من يعني افعلا الذي (ليس
فيه) اي فيها يستعمل بمن (الا افراد والتذكير) كما ينبغي حكمه وقوله (في كون المفضل
عليه مذكورا معه) بيان لوجه الشبه يعني ان ما هو مستعمل بالاضافة مشابه لما هو مستعمل
بمن في كون المفضل عليه مذكورا مع كل واحد منهما لان في قولنا زيد افضل الناس وزيد
افضل من عمرو ويذكر المفضل عليه بخلاف ما يستعمل باللام اعني قولنا زيد افضل فان
المفضل عليه ليس بمذكور فيه صراحة وقوله (والمطابقة) بالرفع مطوف على قوله
الافراد اي يجوز فيه المطابقة ايضا ولما كان لفظ المطابقة مصدرا يقتضي فاعلا اعني المطابق
بكسر الاء ومفعولا اعني المطابق بفتحها وما به المطابقة اعني صورتها اشار الشارح بقوله
(اي مطابقة اسم التفضيل) الى فاعله وقوله (افراد وتذكير) وتأنيثا الى
صورته وما ذكر المصنف بقوله (لمن هو) اشار الى مطابقة وانما اورد به باللام مع ان مطابق
متعد بنفسه لان من الاستعمال المقرر ان الفعل ان كان متعديا بنفسه ثم ابدل الى صورة المصدر
يدخل في مفعوله اللام للتقوية فكذلك هذا مبدان يطابق اسم التفضيل من هو (اي اسم التفضيل
صفة) (له) والضمير الجور في قوله له راجع الى الموصول وهو من بني الموصوف (نحو
الزيدان افضل الناس والزيدون) اي ونحو الزيدون (افضلهم) اي افضل الناس وهذا ان
المثالان للمطابقة في التثنية والجمع وقوله (وهند افضل النساء والهندان فضلياتهن والهندات
افضلياتهن) اي فضليات النساء وهذا الامثلة الثلاثة للمطابقة في التأنيث وانما جاز المطابقة
او صوف في صورة الاضافة (لشابهة) اي لحصول مشابهة المستعمل بالاضافة (ما) اي اسم
التفضيل الذي (فيه الالف واللام) من جهة اخرى (في كونه) اي في كون ما هو المستعمل
بالاضافة (معرفة) باضافته الى المعرفة يعني ان المستعمل بالاضافة مشابه بوجه لا يستعمل
بمن وجه آخر مشابه لما يستعمل باللام فيجوز الاعتبار في كل من المشبهتين فمن حيث كونه
مشابها للاول يأخذ حكمه الذي هو الافراد ومن حيث كونه مشابها للثاني يأخذ حكمه
الذي هو المطابقة ثم شرع في بيان حكم النوع الثاني بقوله (واما) (النوع) (الثاني) حال
كونه (من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو) اي النوع الثاني من النوعين الذي يقصد به
زيادة مطلقة وقوله (و) (القسم) (المعرف باللام) عطف على المبدأ وانما قدر الموصوف
في الاول بالنوع وفي الثاني بالقسم ليحصل الفرق بينهما لان الاول من اقسام المستعمل بالمضاف
والثاني من اقسام مطلق التفضيل لكن المراد به هنا هو المعرف الذي يكون من الثاني واشار

علامه بل عبارة نوحهم
الاقلية مما لا يليق
بشان المصلين قوله
لا فرغ من بيان حاله
الح قيل يوم ذلك
ان الباب معقود
ليسان حال اسماء
العدد و يميزها
والظاهر انه معقود
ليسان اسماء العدد
وبيان المميز راجع
الى بيان احوال اسماء
العدد كان بيان المفرد
من المتعدد راجع الى
بيان احوال اسماء
العدد والمرجع في
ذلك المعرفة الفطنة
الصافية وهذا هم
ضيف بشهادة الفطنة
الصافية فانهم يزا عدد
لا يكون من العدد
وليس الغرض هنا
اثبات المميز لاسماء
العدد حتى يكون
راجعا الى بيان احوالها
بل المقصود بيان
حال ذلك المميز
امها با وافرادا الى
غير ذلك فيكون
هو بحثا مستقلا منفردا
على ما سبق كدل عليه
عبارة الشارح قدس
سره قوله ولا يجوز
اضافة العدد الى جمع
المذكر السالم قيل
قدنبه بذلك على ان
قول المصنف وسكان
قياسها مات او متين بغير
مستقيم والقياس ما لا

الش الى بقوله (منه) اى من النوع الثانى يعنى ان حكم اسم التفضيل الذى يقصده زيادة
 مطلقة وحكم المرف الذى يقصده به زيادة مطلقة واحد وهو قوله (فلا بد) اى لا بد
 (فيهما) اى فى النوع الثانى وفى المرف منه (من المطابقة) وانما اورد الش قوله فيهما
 لبيان السائد المحذوف من الجملة الخيرة الى المبتدأ (اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا
 وثنية وجما وتذكرا وتانيثا) وباعت التفسير ما مر سابقا وقوله (لزوم مطابقة) بيان لمة
 وجوب مطابقة (الصفة لموصوفها) وامتناع عدمها يعنى انما وجب تطبيق اسم التفضيل
 لموصوف فى هذين الاستمالين لكون تطبيق الصفة لموصوفها فى الافراد والثنية والجمع
 والتذكير والتانيث اصلا لا يبدل عنه (مع عدم قيام المانع وهو) اى المانع الذى يصح المدول
 عن الاصل عند قيامه (امتزاجه) اى لزوم كون اسم التفضيل بمنزلة (بمعنى انفة ضليعية لفظا)
 كافى المستعمل بمن فى نحو زيد افضل من عمرو (او معنى) بكافى المستعمل بالاضافة الى معنى
 بمعنى حرف الجر فى نحو زيد افضل الناس لانه بمعنى انه افضل من الناس بخلاف النوع الذى
 يقصده به الزيادة المطلقة والذى هو المرف باللام لانه لم يوجد هذا المانع فيهما (لعدم ذكر
 المفضل عليه بهما) اى بعد النوع الثانى والقسم المرف باللام منه واذا لم يذكر المفضل عليه
 فلا يتصور وجود من فيهما لانه لو كان موجودا اقضى مجرورا ومالا مجرور له لا جاره واما
 عدم كون المفضل عليه مذكورا فى المرف باللام فظاهر واما فى النوع الثانى فانه لو لم يقصده به
 زيادة على من اضيف اليه لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه بل هو شئ آخر كما مر (و) (اسم
 التفضيل) (الذى) (استعمل) (بمعنى مفرد مذكر لا غير) (اى لا غير المفرد المذكر
 لكراهتهم لحوق اداة الثنية والجمع والأيث المختصة بالاخر بما هو فى حكم الوسط باعتبار
 امتزاجه بمن التفضيلية لكونه الفارقة بينه وبين باب احرف كانها من تمام (الكلمة) ولما فرغ المص
 من بيان مسائل اسم التفضيل ومبادئه واقسامه شرع فى بيان شروط عمله فقال (ولا يعمل)
 اى لا يعمل (اسم التفضيل) وقوله (فى) (اسم) (مظهر) متعلق بلا يعمل وظرف لقوله
 وهذا بيان لعموله الذى فرض عمله ثم نقي وزاد الش قوله (الرفع بالفاعلية) وهو بالنصب
 مفعول لا يعمل للاشارة الى ان المراد بالنقى نقي عمله بالرفع حال كونه بالفاعلية وانما فسر به
 (قربة الاستثناء) يعنى ان الاستثناء بقوله الا اذا كان قربة دالة على ان المراد بالنقى ههنا نقي رفته
 بالفاعلية وقالوا المصام وجه كون الاستثناء قربة ان العمل فى المستثنى بالرفع على الفاعلية يعنى ان
 وجه كون المستثنى مثبتا للعمل على طريق كونه رافعا لمفعوله بالفاعلية يعنى انه مقيد به فيقتضى هذا
 ان يكون النقى المفهوم من المستثنى منه ايضا مقيدا به ثم قال وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء
 اصل العمل على عمومته يعنى لا يعمل اصلا فى مظهر فاعلية والعمل فى هذا المظهر لا يتصور الا
 بالفاعلية انتهى ولا يخفى ان فى عبارة الشارح مخالفة لسائر الشراح قائم قالوا ان المعنى انه لا يعمل
 فى مظهر الا اذا كان الح والكلام فى مقام النقى والاثبات فى عمله فى المظهر لاقى رفته بالفاعلية مع
 انه يومهم جواز رفته بنفى الفاعلية والله اعلم ثم اراد بيان وجه تخصيص النقى بالمظهر فقال (وانما)

غيره وتقول الظ
 من كلام الشارح قدس
 سره ذوق وهذا المظ
 وقع فيه من قول الرضى
 ان لمة جميع احدهما
 فى صورة جمع المذكر
 السالم وهو مؤن وقد
 تقدم ان العدد لا
 يضاف اليه فلم يبق
 الامات يضاف اليها
 كما فى تلك هورات
 لكنهم سكرهوا
 ان يلى التمييز المجموع
 بالالف والتاء بمد
 ما هو فى صورة المجموع
 بالواو والنون اعنى
 هورين الى تسعين
 فانقصوا على المفرد
 مع كونه اخضر هذا
 كلامه وهو محجب
 منه فان ما تقدم من
 كلامه وما تأخر منه
 سببه اما التقدم
 فانه قال ان الجمع
 السالم لا يقع بميز
 العدد عند سيويه
 ان كان الا نادرا فلا
 يقال ثلثة مسلين
 ولا ثلث مسلين اذا
 لطف من التمييز تعيين
 المجلس والصفات
 قاصرة فى هذه الفاشدة
 اذا كثرتا المصوم
 فلذا لا قول فى جمع
 المكسر وسفائة
 طرقات واما غير الوصف
 فان كان علما قل
 وقومه بميزا لان جمع
 العلم لا يبدى من السلام

خص) والظاهر انه على صيغة المعلوم معنى وانما خص المصنف (المظهر) بالذكور ولم يقل ولا يسم
 في الفاعل (لانه) اى لان اسم التفضيل (يسمى في المضمر بلا شرط) وانما كان عمله بلا شرط
 (لان العمل في المضمر ضعيف) وقوله (لا يظهر) صفة لقوله ضعيف قائم مقام علة الحكم
 بضعفه يعنى انه ضعيف لانه لا يظهر (اثره) اى اثر العامل (في اللفظ) لكون المضمر مبنيا
 فاعرابه على واذا كان عمله في المضمر ضعيفا (فلا يحتاج) وهو بصيغة المجهول (الى قوت العامل)
 اى الى قوة عمله بضم الشروط واعترض عليه الصاميان ذكر المضمر بالاطلاق غير مرضى
 وليس كذلك لان الشارح الرضى قيده بالمستر فلا يجوز عند زيد افضل هي منه وما ذكره
 من التعليل انما يتم في المستركف والمراد بعدم ظهور اثر العمل في المضمر انه لا يظهر في
 لفظه اثر العمل والالجاز عمله في سائر المبنيات انتهى يعنى ان قوله في المضمر يوم ان ضعف
 عمله في المضمر لكونه مضمرا لا لكونه مبنيا فحصل من الحصر في علة عدم ضعف عمله
 في سائر المبنيات وقوله فلا يجوز عند زيد افضل هي منه يقتضى ان يكون المراد بالمظهر
 هو معناه الاقوى يعنى الذى ظهر في اللفظ سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا لان لفظه
 في هذا المثال اسم ظاهر بالمعنى الاول ثم شرع في بيان وجه تخصيص النفي بالفاعل فقال
 (وانما خص) اى المصنف (بالفاعل) يعنى اراد الكلام بين عمله في الفاعل وعدم عمله فيه
 ولم يشترط لغير الفاعل من الممولات (لانه) اى لان اسم التفضيل (لا ينصب المفعول به
 سواء كان) اى المفعول به (مظهرا او مضمرا) ثم رقى في اهتمام عدم عمله فيه بقوله (بل ان
 وجد بعده) اى بعد اسم التفضيل وقوله (ما يوم ذلك) نائب فاعل وجد يعنى ان وجد بعده
 لفظ يوم كونه مفعولا به لاسم التفضيل (فاعل دال) اى فعين وجد ان ذلك اللفظ كذلك
 لا يكون لفظ اقل عاملا في ذلك اللفظ الذى يتوهم كونه مفعولا به بل يكون اقل قرينة
 دالة (على الفعل) المحذوف (الناصب له) اى ذلك المفعول بالمفعولية (كقوله تعالى هو
 اعلم من بضل عن مثيله) فان من بضل يوم كونه مفعولا به لاعلم لكنه ليس كذلك لان
 المعنى (اى اعلم من كل واحد) ولفظ اعلم يدل على الفعل المحذوف وهو (يعلم من بضل) ثم
 شرع في بيان حال عمله في سائر المتعلقات فقال (واما الظرف والحال والتمييز فيعمل) اى
 اسم التفضيل (فيها) اى في هذه المتعلقات (ايضا) اى كما انه يعمل في المضمر (بلا شرط)
 وانما لم يشترط العمل بشئ في هذه المذكورات (لان الظرف والحال) اى هذان الانسان
 من الثلاثة (تكفيهما) اى في عملهما (راحة من الفعل) فلا يحتاج الى قوة مشابهة عاملهما
 بالفعل باشتراط شئ مثلهما (نحو زيد احسن منك اليوم راكبا) فان احسن عمل بلا شرط
 في الظرف الذى هو اليوم وفي الحال اى هي راكبا (والتمييز) وهو بالنصب عطف على
 قوله لان الظرف اى وانما يعمل في التمييز بلا شرط لان التمييز (ينصب ما يخلو) اى ينصب
 العامل الذى يخلو (عن معنى الفعل ايضا) اى كما ينصب الفعل وما بمناء ومثال الذى
 ينصب التمييز حال كونه خاليا عن معنى الفعل (نحو رطل زيتا) فان عامل التمييز في هذا

والغرض الاهم من
 تمييز العدد ببيان
 الجنس لا التمييز
 فميزه منكر في الاغلب
 وان حكان مجرورا
 فلذا نكتة الزيد
 وثالث الزيدات وان لم
 يكن علما فان جاء فيه
 مكسر لم يميز بالسالم
 في الاغلب فلا يقال
 ثلث كسرات بل تقول
 ثلث كسر لفة تمييز
 العدد بالسالم في غير
 هذا الموضع وقد جاء
 قوله تعالى سبع
 سنبلات مع وجود
 سنابل وان لم يأت له
 مكسر يميز بالسالم
 كقوله تعالى ثلث
 عورات فثبت ان
 الاغلب في تمييز الثلاثة
 الى المثرة الجمع
 المكسر لى امر
 تأنيها وتذكيرا
 عليه دون جمع السلامة
 هذه عبارة و مراده
 بها افادة كون الجمع
 المكسر اول بالتمييز
 والاكثار بحسب
 الاستعمال من الجمع
 السالم من غير فرق
 بين مذكوره ووثق
 وهما صرح بعدم
 جواز كون الجمع
 المذكر السالم ميمزا
 مع تين جمع المؤنث
 السالم لذلك فيكون
 مناقضا لما قبله من
 وجهين ففى الجواز
 والفرق بين الجمع

المثل هو لفظ وظل لكونه اسما مطلقا وهو جاء عن معنى الفعل وعن رائحة ثم شرع في بيان علة عدم عمله في الفاعل فقال (وانما لم يعمل) اي اسم التفضيل مع بقاء معنى الزيادة فيه (الرفع بالفاعلية) ويحتمل ان يكون قيد الرفع بالفاعلية قيدا وقوعيا لا احترازا كما قلنا عن المصام لانه لم يتصور رفعه بغير الفاعلية حتى تكون فائدة التقييد احترازا عنه (لان هذا العمل) اي عمل اسم التفضيل في الفاعل المذكور (بالاصالة) اي حال كون ذلك العمل بالاصالة لا بالمشابهة (انما هو) اي ذلك العمل الذي بالاصالة (عمل الفعل) اي عمل الفعل فقط لا العمل الذي في غيره قوله انما خبر لان وانما كسرت مع انها في مقام الخبر لان كون مادة الاسم النون اذا وقعت خبرا فلما اوجها واحد ما وقعها خبرا عن اسم العين نحو زيد انه قائم والاخر وقوعها عن اسم المعنى فكسر في الاول ونفتح في الثاني وهذا المقام وقعت خبرا عن اسم العين وهو قوله هذا الفعل (وهو) اي والحال ان اسم التفضيل (لم يعمل عمل الفعل) اي العمل الذي بالاصالة وانما لم يعمل عمل الفعل (لانه) اي الشأن (ليس له) اي لاسم التفضيل (فعل بمناه) اي فعل ملتبس بمعنى اسم التفضيل (في الزيادة) بان يوجد فعل يكون دالا على اصل مصدر مع ضم الزيادة عليه وقوله (لم يعمل) متعلق بليس بالنفي يعني ليس له فعل كذلك حتى يعمل اي اسم التفضيل بمشابهة ذلك الفعل الدال على الزيادة (عمله) اي كعمل ذلك الفعل بخلاف اسم الفاعل وغيره من الصفات فانه يعمل عمل فعله لمشابهته بالفعل لانه لم يوجد فيه معنى الزيادة المانعة عن المشابهة ولما بطل احتمال كونه عاملا بمشابهته للفعل بطل كذلك مشابهته لاسم الفعل فاراد الشارح ان يذكر علة الثاني ايضا بقوله (ولانه) اي وانما بطل مشابهته باسم الفعل لان اسم التفضيل (لما كان) فكان يحتمل ان تكون ناقصة وتامة فان كانت الاولى فاسمه ضمير مستتر راجع الى اسم التفضيل وقوله (فما هو الاصل فيه) متعلق به وقوله (وهو استعماله بمن) جملة معترضة فينتهي بكون قوله (لا يثنى) وما بعده خبرا عنه يعني لما كان اسم التفضيل في استعماله الذي هو الاصل في اسم التفضيل لا يثنى (ولا يجمع ولا يؤنث) وان كان الاحتمال الثاني فقوله لا يثنى وما بعده حالات منه اي لما وجد اسم التفضيل في الاستعمال الذي هو الاصل فيه غير مثنى وغير مجموع وغير مؤنث (بعد مشابته) يعني لما كان كذلك كانت مشابته بعيدة (عن اسم الفاعل) واذا كانت بعيدة (فلا يعمل) اي اسم التفضيل (بمشابته) اي بسبب مشابته لاسم الفاعل (ايضا) اي كالم يعمل بمشابهته للفعل وقوله (الا اذا كان) (اسم التفضيل) استثناء مفرغ يعني لا يعمل في الفاعل الظاهري في وقت من الاوقات الا وقت كونه (صفة) وفسر الشارح الصفة بقوله (اي وصفاسييا) اي وصفا لا يكون فاعله ما جرى عليه بل يكون ذكر ما جرى عليه سبب متعلقه الذي هو فاعله فيكون الوصف سببا منسوبا الى سببه الذي هو المتعلق وقوله (هو في اللفظ) تمهيد لقوله (لثني) واشارة الى ان تعلق الصفة اثني تعلق لفظي والى انه مقابل لما صرحه المص بقوله الاتي وهو قوله وهو في المعنى يعني ان اسم التفضيل

السالمين على ما ان تقدم من كلامه لا ينبغي اولوية المكسر من السالم كما يعرف بالتأمل الصادق فانه قد اعترف بان السالم كما لا يجمع ميمنا اذا كان وصفا لا نادرا لا يجمع المكسور ايضا الا ترى الى قوله فلا تقول ثلثة طرفاه وماتى به من التثليل في صورة العلية لا يختص بالسالم بل بهما وغيره بالضرورة ومقال من انه اذا لم يكن السالم وصفا ولا علما فلا يجره عند وجود المكسر فهو مع كونه دعوى بلا دليل يزعمه قوله عن وجل سبع سنبلات فبطل قوله ثبت ان الاقلب الخ واما التأخر فهو وقوله وقد جاء في الشعر ثلث مثنى وخمس مثنى على ان ما ذكره في عدم كون المئات ميمنا لا يكون صفة كما هو الظاهر فالاولى في التثليل ما قاله المص من ان القياس ان يقال ثلث مائتا مثنى لكنهم كرهوا الجمع صكما تكرر معنى التأنيث فاملوه بالحققة لذلك الا ترى انك اذا قلت

إذا كان صفة لشيء في اللفظ فسرره كونه صفة لشيء بقوله (معمدا عليه) أي معنى كونه
صفة له كونه معمدا على ذلك الشيء في الانظم فسر طريق الاعتماد وسببه بقوله (بأن يقع لفظه)
بني أن اعتماد اسم التفضيل على ذلك الشيء أما أن يكون لفظه أي لفظ الشيء (أو)
يكون (خبراً عنه) أي عن ذلك الشيء (أو) يكون (حالا) من ذلك الشيء ولما بين لفظه
اللفظ شرع في بيان لفظه المعنى بقوله (وهو) الواو فيه حالية يعني إذا كان اسم التفضيل
صفة لشيء في اللفظ والحال أنه (في المعنى) (صفة) (السبب) واعلم أن المعصام حكى
عن الرضى أن الأشهر في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لاسميا وقال الهندي أتى بغير
المشهور للتنبيه على محته وتحققه ونحن نقول المسبب جعل سببا ولهذا يقال لا واجب
مسبب الأسباب أي اجعل الأسباب أسبابا فالأسباب حينئذ كانت سببا وإنما عدل عن
السبب إلى المسبب للتنبيه على أنه لا يلزم أن يكون في المعنى للسبب الواقع بل يكفي أن يكون
لما جعله المتكلم سببا صحيحا كان جملة أو سقيا انتهى ما قال المعصام مائضا وقال بعضهم
المشهور في اصطلاحهم أن يطلق على متعلق اسم المسبب دون السبب ولا مناقعة فيه ولعله
سماه سببا لأن الكحل في هذا المثال مثلا مسبب عين الرجل وعين زيد لأن عينهما سبب
للكحل وهو مسبب لهما انتهى وحاصل التوجيه الذي ذكره في نكتة
المدول عن التمييز بالمتعلق أو بالسبب أن إطلاق المسبب على المتعلق أو على السبب
إطلاق مجازي وفائدة الإشارة إلى كون المسبب جمليا بمعنى أنه مجهول
السبب وإنما قدر الشارح قوله صفة للإشارة إلى الخبر المحذوف وإلى أن قوله
لمسبب صفة للصفة أي هو في المعنى صفة كائنة لمسبب وقوله (مشرط) بالجر صفة
تفسيرية للمسبب للإشارة إلى أن شرط ذلك المسبب أن يكون مشتركا (بين ذلك الشيء)
وهو ما يكون اسم التفضيل صفة له في اللفظ وجاريا عليه (وبين غيره) أي بين غير ذلك
الشيء وسيأتي فوائد القيود وقوله (مفضل) بفتح الصاد المشددة وبالجر صفة لمسبب ونائب
فاعله مستتر تحتها وهو راجع إلى ما فسر الشارح بقوله (ذلك المسبب) وقوله (باعتبار
الاول) ظرف مستقر على أنه حال من المستتر في مفضل كذا في المرب واما ضمير الشارح
بقوله (أي باعتبار تقيده) هنا وفي قوله باعتبار غيره فيقتضى أن يكون المراد تعلق
البائن بقوله مفضل واعتراض عليه الرضى بأنه كيف تعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار
الثاني بالمفضل وقد اتفق النحاة على أنه لا يعتمد الفعل بحرفين متماثلين إلى اسمين من نوع فلا
يقال جلست في الدار في الصحراء ويقال جلست في الدار في اليوم ثم لو صح جعل الثاني بدلا
من الاول صح كما يقال في البلد في الدار فيبدل البعض من الكل واجاب بأن قوله باعتبار
الاول حال مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثاني حال من قوله على نفسه كذا قل المعصام
عنه ومن ثمة اختار زخني زاده الحالية قال التفسير أن في ذلك المسبب اعتبارين أحدهما
اعتباره مفضلا والآخر اعتباره مفضلا عليه فاما الاعتبار الاول فهو اعتبار تقيده ذلك

ثلاثة امرأة فبحث
مائة صار فيها هو
كالاسم الواحد ثابثان
وجمع فتروا جمعه
لذلك بخلاف ثلثة
رجال وبخلاف ثلثة
آلاف هذا ولا يمدى
قاله الهندي وإنما
فدوا ذلك لكرامتهم
أن يرجوا به التزام
المفرد في أحد عشر
إلى تسعة وتسعين
فهجرى إلى الجمع
الذي طال عهده في
ثلثة إلى عشرة قال
وأما رجعوا إلى
الحقن محرزاً من
أعداد الثلثة إلى
التسعة من كل وجه
قوله فأنه لما صار
منصوباً صار لفة
فاعتبر المراد ليكون
الصفة قبلها قبل
الظاهر قليلة ثم قبل
ولخص هذا الوجه
أن الجمع بمنزلة تلك
مفردات لا عماله
فصاعدا فلو جمع
الصفة صارت في الكلام
كثرة فافرد لفظها
والاول ليس بهي
والثاني خلاف الظاهر
فإن المتبادر أن حروف
الجمع أكثر من
حروف المفرد ومن
المعلوم أن جمعي التمييز
لتعيين الذات وهو
حاصل بالأفراد
فلا وجه لتكثير

المسبب (بذلك الشيء الذي اعتبر أولا) وهو جريان صفته عليه في اللفظ فقوله اعتبرنا
اولا اشارت الى ان اولية ههنا اعتبارية لا ذاتية فانه ان اعتبر جانب اللفظ يكون الاول والاوان
اعتبر جانب المعنى يكون الثاني اولا والمراد بالشيء الذي قيد به المسبب هو ما ذكر بقوله
لشيء فكون اعتبار الاول اولا كان مبني على اعتبار كون الشيء اولا وقوله (على نفسه)
متعلق بقوله مفضل وقوله (اى) على (نفس ذلك المسبب) تقييد للضمير المحرور اى
ذلك السبب كما كان مفضلا باعتبار جريانه على الشيء يكون هو ايضا مفضلا على نفسه حال
كونه (باعتبار غيره) (اى باعتبار قيده) اى قيد ذلك المسبب (بنفرضه اى غير
ذلك الاول) وهو التقييد بالشيء (فيكون) اى المسبب (باعتبار الاول مفضلا وباعتبار
الثاني مفضلا عليه) وقوله (منبيا) (خبر بعد خبر لكان) يعنى اذا كان صفة كذلك منبيا
(او) انه منصوب على انه (حال عن اسمه) اى اسم كان وهو ضمير راجع الى اسم التفضيل
(او) منصوب على انه (صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منبيا) فيكون مفعولا
مطلقا مجازيا لقوله مفضل وقال زيني زاده في معرب الكافية ان كونه مفعولا مطلقا
انصب لقوله الاتى وهو قوله لانه بمعنى حسن لان المقصود باشتراط كونه منبيا هو
تحصيل كونه بمعنى حسن ولا يحصل هذا الا بنى التفضيل اما بلا واسطة او بالواسطة
وعدم الواسطة انما يكون بالاعراب الاخير وفي الاولين بواسطة اسم التفضيل والله اعلم
(مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد) (فرجلا) اى لفظ
رجلا (هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل) وهو احسن (في اللفظ) لكونه بالنصب
صفة لرجلا وقوله في عينه متعلق باحسن والضمير المحرور راجع الى رجلا وبمحوzan
يكون حالا من الكحل (والكحل) بالرفع على انه فاعل لاحسن وهو (مسبب مشترك بين
عين الرجل وعين زيد) اى وبين غير ما الذى هو عين زيد وقوله (مفضل) بالرفع خبر
لقوله والكحل اى ذلك الكحل كما كان سببا ايضا كان مفضلا (باعتبار عين الرجل مفضل
عليه) اى هو ايضا مفضل على نفسه (باعتبار عين زيد) ولا يخفى على المتفطن ما فيه
من التسامح في قوله باعتبار عين الرجل وباعتبار عين زيد لانه في الحقيقة ليس الموصوف
بالمفضل وبالمفضل عليه هو عين الرجل وعين زيد بل الموصوف بهما هو الكحل الذى
في عينهما ولعل المدول عن الحقيقة للاشارة الى ان لغة التفاضل الاعتبارى هي تباين اثنين
والله اعلم ثم شرع الشارح في بيان وجه الاشتراط بقوله (وانما اشترط ان يكون) اى اسم
التفضيل وقوله (في اللفظ) متعلق بقوله (ثابتا) اى انما جعل كون اسم التفضيل ثابتا
في اللفظ (لشيء) وجازيا عليه (و) ايضا كونه ثابتا (في المعنى لمسيبه) شرطا في عمله
في الفاعل الظاهر (ليحصل له) اى لاسم التفضيل (صاحب) اى موصوف (يستمد)
اى اسم التفضيل (عليه) اى على ذلك صاحب بان يكون خبرا او صفة او حالا كما سر
(ويحصل له) اى وايضا ليحصل لاسم التفضيل (مظهر يتعلق بذلك صاحب)

اللفظ بلا حاجة فيما
بعد من قبيل الفضلات
قوله لان استعمال
جميع مائة في الاعداد
مرفوض لا يقال
ثلثمائة رجل كما يقال
آلاف رجل قبل
هذا الوجه انما يتم لم يحز
مأت رجل من غير
اضافة عدد اليها لانه
جاء مات رجل قال
الرضي وان لم يكن مائة
مضافا اليها ثلث واخواته
جئت واضيفت الى
المفرد ايضا نحو مائة
رجل وليس بشيء
لظهور انه لو قيل
وجمعا لزم جواز
ثلثمائة رجل وقد صرح
نفيه فيكون خطأ
وذلك مراد الشارح
قدس سره واما ان
مأت رجل ثابت
فليس بضار لعدم
الغايات بين هذا
وبين ذلك قوله واذا
كان المدد مؤنثا
الخ قيل تلقوا هذه
الضابطة عنه بالقبول
حق الرضى الا انه ذكر
الرضي سابقا ما يوجب
تخصيصه حيث قال
وثلاثة واخواتها اذا
اضيفت الى مائة وجب
حذف تاها سواء كان
مبزا لمائة مذكرا
او مؤنثا نحو
ثلاثة آلاف رجل

حتى تكون الصفة به وصفا سببيا لأن بالاعتماد تحصيل السببية وبكونه وصفا سببيا يحصل كون فاعله مظهرا لانه لو لم يكن سببيا كان فاعله مضمرا او مستترا واليه اشارة بقوله (حتى يتيسر عمله) اى انما قصد تحصيل هذين الامرين ليقع بذلك تيسر عمل اسم التفضيل (فيه) اى فى المظهر وقوله (كالصفة المشبهة) اشارة الى دفع ما يتوهم من ان اشتراط الاعتماد كاف فى عمله كما كان كافيا فى اسم الفاعل حيث لم يشترط فيه كون المطلق متعلق الموصوف وانشار الى دفعه بان اسم التفضيل كالصفة المشبهة فى عدم الكفاية المذكورة (لا يحطاط رتبتهما) اى رتبة اسم التفضيل والصفة المشبهة (عن رتبة اسم الفاعل فانه) اى لان اسم الفاعل (يميل فى مظهر) اى فى الظاهر الذى يقع (بعد سواء كان) اى ذلك الظاهر (من متعلقات الموصوف) نحو زيد ضارب غلامه (او لم يكن) اى او لم يكن ذلك الظاهر من متعلقات الموصوف (مثل زيد ضارب عمرا) فان عمرا وقع مفعولا ظاهرا له ونصبه الضارب مع انه لم يكن من متعلقات زيد ولهذا الفرق الحاصل بينهما وبين اسم الفاعل اشترط فيها كون الظاهر من متعلقات الموصوف ولم يشترط ذلك فى اسم الفاعل واقتل ان يقول ان الكلام فى عمله فى الفاعل الظاهر وما قاله الشارح فى عمله فى المفعول الظاهر وقد وقع الالتباس فى عمل اسم التفضيل والصفة المشبهة فى المفعول فان قيل ان مراده من متعلق الموصوف ما كان فاعلا ومن غير ما كان مفعولا قلنا حمل كلام مثل الشارح على هذا المعنى البعيد غير لائق واقفه اعلم ثم شرع الشارح فى بيان فائدة قيد المسبب بالاشتراك فقال (وانما اشترط) اى فى العمل (ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادها بالذات) يعنى ان المفضل والمفضل عليه وان كانا متحدين بالذات لكن اشترط فى كونه عاملا اعتبار التباين بينهما بالوصف وهو كونه مفضلا ومفضلا عليه فان اعتباره مفضل غير اعتباره مفضلا عليه ففائدة ذلك الاشتراط (ليخرج عنه) اى عن اسم التفضيل الذى ذكرناه (مثل قولك مارأيت رجلا احسن كل عينه من كل عين زيد) فانه غير جائز صرح بذلك فى الحواشى الهندية ثم ذكر الشرح وجهه بقوله (فانهما مختلفان) اى انما خرج مثل هذا القول لان الكحل فى هذا التركيب لما ذكره مكررا كانا مختلفين (بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا) اى سواء كان فى عين الرجل او فى عين زيد يعنى ان الكحل الواحد الملحوظ فى المسئلة السابقة متعلقان يشتر مفضلا ومفضلا عليه لانه الملحوظ (المقيد تارة بهذا) اى بكونه فى عين الرجل (وتارة بذلك) اى بكونه فى عين زيد (فانه) اى فان الكحل الملحوظ المقيد بالاعتبارين (واحد بالذات مختلف بالاعتبار) بخلاف المذكورين فى هذا المثال فانهما مختلفان بالذات فقول فانها ملح دليل للخروج وقوله (ولتلايق) دليل لقصد الاخراج يعنى انما قصد اخراج هذا المثال منه حيث قيد باتحادها بالذات لتلايق اى لتحصيل اندام فاء اسم التفضيل (على ما) اى على الاستعمال الذى (هو الاصل فى اسم التفضيل وهو) اى وذلك الاصل

او امرأة لان مبرها
المائة والالاف لاما
اضيفت اليه المائة
والالاف هذا كلامه
وانت خير بان هذه
الضابطة بحيث لا يمكن
تسببها الى ما كان
المميز فيه لمائة او
الالف لانها ليسا
بجدة المثابة كما ترى
ولا يرد ان هذا
الحكم حقه ان يذكر
عند بيان التذكير
والثاني لا بعد بيان
المائة والالف لعدم
اتحادهما تذكيرا او
ثانيا لان هذا حكم
يلحق بانه عقيب
المميزات قوله هبان
مميز الواحد منه قيل
ليه اشارة الى منع
الاختلاف لجواز افادة
التاكيد كما فى الواحد
والأثنين اثنين وذلك
عم قوله لما التزموا
الخولا يبعد ما قبل لما
التزموا الموافقة بين
المميز والعدد فى سائر
الاحاد فى الدلالة المتقدمة
ينسب ان يشتر
فى اثنين ايضا قوله
وتقول فى الفرد
باعتبار حاله اى
مرتبته قيل لا يخفى
ان التعبير ايضا
حال من الاحوال
فلا يحسن مقابلته
بالحال وليس الحال

(التأثير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه) وقوله (يسهل) دليل لقوله لتلايق
 يعني انما اعتبر اخر اجه مما هو اصل في استماله ليكون (اخراجه) اى اخراج اسم التفضيل
 (عن المعنى التفضيل بالنفي) سهلا (كاستيضاح فائدة) اى فائدة الاخراج وانما كان اخر اجه
 بهذا التقدير سهلا لعدم قوة المعنى التفضيل لكونه تابنا من وجهه دون وجهه لعدم تحققه
 باعتبار اتحاد الذات وان كان متحققا باعتبار الاختلاف بالا اعتبار ثم شرع في بيان وجه اشتراط
 العمل المذكور بكونه منفيا فقال (وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ) اى لان اسم
 التفضيل (عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل وبمعنى عمله) ثم الشارح جعل هذا الدليل تمهيدا
 لكلام المصنف فقال (وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل) ليوجد ربط كلامه
 وهو قوله (لانه) بقوله منفيا يعني انما قال المصنف منفيا لانه (اى) لان (احسن في هذا المثال
 اى في المثال الذى اورد المصنف وهو قوله ما رأيت رجلا اح) (بمعنى حسن) ثم اشار الى تعميم
 هذا الحكم بقوله (وكذا) اى كان لفظ احسن الذى من مادة الحسن اذا سطر عليه النفي يكون
 بمعنى حسن كذلك (كل افعول) اى كل ما هو على وزن افعول في المواد الاخرى اى سواء كان مشتقا
 من الحسن او من غيره من المواد نحو اكرم واعلم اذا سطر على النفي يكون (بمعنى فعل) مثلا اذا
 قلنا ما رأيت رجلا اكرم من زيد او اعلم من زيد يكون بمعنى كرم وعلم لنفي الزيادة فيه وفي بعض
 الحواشي انه يظهر من ذلك ان كونه بمعنى الفعل ثبت بعيد كونه منفيا لا بجميع الشرروط كما هو
 مقتضى ظاهر عبارة المتن وان الشرروط الاول ليتحقق الاعتماد او الشرروط الاول ليتحقق الثاني
 ليحصل له مظهر يتعلق بذلك المصاحب حتى يعمل في المظهر ولقد احسن الشارح في بيان
 القيود والشروط انتهى ولما كان توجه النفي على اسم التفضيل محتملا لمعنيين اراد الشارح ان
 يشير الى ذلك الاحتمال فقال (وهذه المبارة) اى عبارة قوله ما رأيت رجلا احسن في عينه الخ
 (تمثل معنيين احدهما) اى احدا لمعنيين المحتملين (ان يكون احسن) اى لفظ احسن وقوله
 (مثلا) للاشارة الى ان احدهما من الاحتمالين غير منحصر في لفظ احسن بل هو شامل لكل
 ما هو على وزن افعول واقام في حيز النفي فقوله احسن اسم ان يكون وقوله (بعد النفي) حال منه
 وقوله (بمعنى حسن) ظرف مستقر خبره يعني ان كل ما هو على وزن احسن اذا وقع بعد النفي
 يكون بمعنى حسن اى بمعنى فعل ذلك الوزن وانما يكون كذلك (لانه اذا استولى النفي على اسم
 التفضيل توجه النفي الى قيده) اى الى قيد اسم التفضيل (الذى) اى القيد الذى (هو الزيادة
 في قيده) اى يفيد هذا التركيب مع استيلاء النفي على زيادته معنى وهو (انه ليس حسن كحل عين
 رجل زائد على حسن كحل عين زيد) واذا توجه النفي الى القيد الذى هو الزيادة الزائدة على
 اصل الفعل فقط لا على مجموع القيد والمقيد (فيقتضي) (اصل حسن كحل عين رجل)
 حال كون ذلك الحسن الباقي (مقيسا الى حسن كحل عين زيد) اى الى في عين زيد وقياس الحسن
 الباقي الى زيد بحسب ما يفيد هذا التركيب يجوز بوجهين (اما بان يساويه) اى
 يساوى حسن كحل عين الرجل المقيس حسن كحل عين زيد بحيث لم يكن في احدهما

بالمرتبة لانه لو قصد
 باعتبار حاله بمعنى
 انه واحد من تلك
 المدودات من غير
 بيان مرتبة لقال
 واحدا للثلاثة او الاربعة
 وواحدتها ولا يستحق
 له لفظ الاول ولا
 الكفى الى غير ذلك
 ومن الظاهر ان سراد
 الشارح قدس سره
 يتقرب الحال بالمرتبة
 المجردة عن اعتبار
 لتصيير افادة حسن
 المقابلة لقوله اذ فوجه
 مركبات لا يتيسر
 اشتقاق اسم الفاعل
 منه قبل ينقض بمجادى
 عشر احد عشر
 ونظائره اذ اخذ اسم
 الفاعل من اول جزء
 لتلك المركبات وهذا
 نافي من عدم التدبر
 لان الاشتقاق على
 ما هو المعتبر المصطلح
 عليه انما يكون من
 الفعل فيكون الاسر
 كما قاله قدس سره
 وان اثيرت الاشتقاق
 بوجه غير ذلك فكلامه
 ايضا سديد لان عدم
 تيسر الاشتقاق باعتبار
 ونيسره باعتبار وليس
 سراد الشارح قدس
 سره نفي ذلك على
 اطلاقه قال المصنف انك
 تشتق من لفظ المدود

زيادة على الآخر (او بان يكون) اى او بان يكون حسن كل عين الرجل (دونه) اى منحصرا عن حسن عين زيد (و المساواة) اى الاحتمال الاول الذى هو كون كل من الكحلين مساويا للآخر وان كان جائزا بحسب ما يفيد التركيب لكنه غير ملائم في هذه المسئلة لانه (بأبها) اى يرد ارادة (مقام المدح) لان المقصود ههنا مدح الكحل الذى في عين زيد (ف يرجع المعنى) يعنى فاذا لم يكن ارادة المساواة مناسبا وملائما لقربة المقام يرجع معنى هذا التركيب (الى انه حسن في عين كل واحد) - سوى زيد (الكحل) يعنى بقى بعد النقي اصل حسن الكحل الذى في عين من سوى زيد لكن الحسن الباقى (دون حسنه) اى منحصرا عن الحسن الذى (في عين زيد) واذا كان المعنى كذلك فينقلب المعنى (فيكون) لفظ (احسن) حال كونه (مع النقي) اى باعتبار اسناده الى من سوى زيد (بمعنى حسن) اى بالمعنى الذى هو اصل الفعل فاذا لم يقصد المساواة يكون باعتبار اسناده الى كحل عين زيد بمعنى احسن اى مع الزيادة (وثانيهما) اى ثانياً المشين الذين تحتملها هذه العبارة هو (ان يجعل احسن من غيره وان حسنه زائد على غيره وهذا المعنى الذى جرد قوله رأيت رجلا احسن اما احسن من غيره وان حسنه زائد على غيره وهذا المعنى الذى جرد فيه من الزيادة من قطع النظر عن النقي جائز (صرا) وان لم يجز لفظه وانما جاز ذلك في المرفوع (لان نقي الزيادة لا يلائم المدح) لان النقي بالمدح اثبات الزيادة لحسن زيد وهذا النقي لا يحصل بنقي زيادة الحسن عن غيره لان نقي زيادة الحسن عن غيره اعم من ان يكون مساويا وان يكون بدونه والاعم لا بد على الاخص الذى هو النقي وهو اثبات ان يكون بدونه (بنقي) اى فمع نقي (اصل الحسن) قبل توجه النقي لما مر من التجريد قبل النقي (وتوجه النقي الى حسن رجل) مقيداً بكونه (مقياساً الى حسن زيد) يعنى ان النقي يتوجه الى القياس يعنى ان حسن احد لا يقاس الى حسن زيد ولا مشابهة فيه وذلك القياس الذى قصد فيه (امام المساواة) بان يكون المعنى ما رأيت حسن رجل حال كونه مساويا لحسن زيد (او بكونه دونه) بان يكون المعنى ما رأيت حسن رجل هو دون حسن زيد (والقياس) اى القياس حسن رجل الى حسن زيد (بكونه) اى يكون حسن رجل (دونه) اى دون حسن زيد (لا يناسب المقام) لا ما اذا قلنا ما رأيت الرجل الذى حسنه دون حسن زيد لا يقتضى كون حسن زيد زائداً بل يقتضى اما كون حسن الرجل مساويا له او احسن منه وهذا مناف لقصد المدح واذا لم يجز الشق الثانى فحين الشق الاول وهو نقي قياس المساواة (ف يرجع المعنى) اى معنى هذا التركيب (الى ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه) اى تحسن الكحل الذى (في عين زيد فائق) اى فمع النقي (المساواة (والزيادة) اى اذا انتفى المساواة انتفاء الزيادة (بالطريق الاولى) ولما كان انتفاء مساواة شاملا لما يكون ناقصا وزائدا اراد ان يضم اليه معونة اقتضاء المقام فقال (لما اقتضاء المقام) يعنى ان حمل نقي المساواة على نقي الزيادة لامر اقتضاء مقام المدح ثم شرع في بيان الوجه الاخر الذى يجوز حمل الكلام عليه فقال (ولا يبعد ان قصد بنقي المساواة) يعنى في قوله ليس عين الرجل مساويا لعين زيد حيث يجوز ان يقصد بهذا

انما المفرد منه فلو
باعتبار قصيره لانه
هو الذى صير ما انضم
اليه على العدد المشتق
هو من اسمه فنقول
الثاني المذكور والثانية
المؤنث الى الصائر
والصائرة لا غير
اى الابتداء باعتبار
هذا المعنى الصائر
والصائرة لانه انما
اطلق باعتبار كونه
مصريا عدد اللى منه
بواحد الى ذلك
العدد الذى اشتق
منه وذلك من قولهم
ثلثتهم وربتهم وانما
يكون ذلك فيما كان
اللى منه بواحد واما
ما نمدى المصرة
فليس ثم فعل بمعنى
جعلهم احد مفر
لما فوّه ليشق منه
اسم لذلك وثارة
باعتبار حاله من غير
ان يصرح فيه الى
انه مصير لكن
معناه واحد من
جمله هذا العدد
فاذا قلت الثانى لمناه
واحد من اثنين واذا
كان كذلك استمكن
فيما زاد على المصرة
ايضا لذهاب مانع
فقول الحادى عشر
الى غير ذلك هذا
كلامه وهو صريح في عدم
الاشتقاق في صورة

في عين الكحل منه في عين زيد وبين ما رأيت رجلا أفضل ابوه من زيد (فان المفضل والمفضل
عليه في المثل المذكور) وهو المثال الجائر الذي اوردته للنس في المتن (متحدان بالذات) وهو
الكحل الذي هو واحد بالذات ومتقارب بالاعتبار كاسم (والاصل في اسم التفضيل) يعني ان
المثال المذكور وقع على خلاف الاصل لان الاصل فيه (ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه
مختلفين بالذات) اي كما كانا مختلفين بالاعتبار كما وقع في مادة التقض فان المفضل فيه هو ابوه
والمفضل عليه هو زيد وهما مختلفان بالذات (في صورة الاتحاد) وهي صورة المثال الاول
الجائر حيث اتحاد فيه بالذات (ضعف المتن التفضيل) لوجود خلاف ما هو الاصل فيه
والمعدل عنه (فاذا زال) يعني اذا ضعف المتن التفضيل باستعماله على خلاف الاصل وزال
ايضا ذلك المعنى الضعيف مرة اخرى (بالنفي) اي بتسليط النفي عليه (زال) اي زال ذلك المعنى
التفضيل الضعيف (بالكلية) اي لم يبق له معنى تفضيل اصلا (ولم يبق له) اي لاسم التفضيل
(قوة ان يعود حكمه) وهو عدم جواز العمل في الظاهر اصلا (بعد الزوال) اي بعد ان يكون
ذلك الحكم زائلا للنفي (بمخلاف ما رأيت) اي بخلاف مادة التقض وهو قولنا ما رأيت
(رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل) وهو ابوه (والمفضل عليه) وهو زيد (فيه مختلفان
بالذات) اي مختلفان في هذا المثال فحينئذ كان استدلاله على الاصل فاذا استعمل على الاصل
(فلا ضعف في معناه التفضيل) فاذا المدم الضعف (فله) اي فجاز للمعنى التفضيلي (قوة ان
يعود حكمه بعد الزوال وهو) اي الحكم المذكور (عدم جواز عمله في المظهر) ثم انحاء
لما جوزوا عمل اسم التفضيل في المظهر اذا وقع على الصورة المذكورة اثبتوا جواز ذلك
بكونه بمعنى حسن ولما كان اقتضاء الجواز وجه آخر وهو عدم العمل اراد ان يشير
الى وجه ترجيح العمل على غيره بحيث يقتضي وجهها فربما لوجوب فقال (مع انهم)
فقول مع منصوب على انه معمول فيه يعمل اي الذي يتعلق به اللام في قوله لانه بمعنى حسن
يعني ان اسم التفضيل يعمل في هذه الصورة لكونه يعني حسن ولعدم جواز خلافه
وهو رفع احسن لان الرب (لورفعوا) (احسن مثلا بالحبرية) ولم تكن منصوبا بانته
(و) رفعوا (الكحل بالابتداء) ولم يكن فاعلا لاحسن (لرفعوا) اي لازم على من رفعه
كذلك فساد وهو الفصل (بين احسن ومموله) اي وبين معمول احسن وقوله (اي ما عمل
فيه) تفسير للمعمول يعني ان المراد بممول احسن هو المعمول الذي عمل فيه (احسن من حيث
انه) اي احسن (اسم تفضيل فيه معنى القطعية) وانما قيده بهذه الحيفة ليدقق اجنية الكحل
في وقت كونه مبتدأ بالنسبة الى خبره الذي هو احسن فيما سيأتي لان احسن حال كونه خبرا
عامل في المبتدأ الذي هو الكحل على رأي ضعيف وهو ان العامل في المبتدأ هو الخبر فحينئذ
يرد عليه انه لان لم الفصل المذكور لان الكحل معمول لاحسن ايضا وليس باجنبي (وذلك
المعمول) اي المراد بالمعمول الذي عمل فيه احسن من حيث كونه اسم تفضيل لان من حيث كونه
خبرا (قوله منه في عين زيد) اي هذا لفظ الذي وقع مفضلا عليه وتعلق جاره باحسن في هذه

اسم فاعل حقيقة وامم
الفاعل لا بد له من فعل
ومصدر ولم يثبت
فعل ومصدر مبدآن
من العدد الذي فوق
الشيء قوله ومن ثم
اي ومن اجل اختلاف
الاعتبارين قيل
الاولي ان المراد من
اجل ان الاول بمعنى
ما قام به الفعل وهو
التصوير من عدد اقل
الى مرتبة السند
المشتق هو منه مجرد
انضمامه اليه اضيف
الى ما هو اقل منه
بحرية والتصر على
ما جاء الفعل فيه اذا
ما يؤدى معنى فعلية
لا بد من ان يشتق من
فعل وذلك من اثنين
الى عشرة فانه جاء
من تلك التسمية الفعل
على حد ضرب بمعنى
التصوير الا فلما لاه
حرف خلق فانه جاء
فيه حذف ايضا ولم
يحيى مما دون اثنين
لاحتناهما مثلا ومما
فوق العشرة لا متناه
استقراء بخلاف
الثاني فانه باعتبار حاله
وليس فيه معنى فعلية
فهو اسم فاعل صورة
لاستيعاب اشياءه
من نفس السند
ويصح اضافته الى
ثلاثة مثله وما فوقه لانه

بمعنى واحد في مرتبة خاصة من ذلك العدد ولا يخفى عليك ان هذا الذي ذكره وان كان صحيحا في نفسه الا ان الحكم باولوية مما لا يثبت جزما قوله الى عدد يساري عدده قبل اي العدد الآخذه منه فلا تافاة لادنى ملازمة ويجب ان يقول بالاضافة الى عدد لان اثنين يبينه عدد اخذ منه الثاني لاثبات ذلك العدد هكذا قيل وكأنه قدس سره اراد بالمساواة المشاركة في حروف الاصول قوله والاي لم جواز اعادة الواحد الاول من طائر العشرة لانها في المرتبة السائرة كل منهما باعتبار مبدأ ومنتى فيليني ان يقول والا يلزم جواز اعادة الواحد الثاني او الثالث مثلا كذا قيل وذلك بط اذلا يشك فافل في الواحد الاول من العشرة لا يكون الواحد العاشر منها فان هذه مرتبة اولي غير مسبقة بالآخرى وتلك مرتبة طائفة متأخرة بنسب درجات

المسئلة وقوله (يا جني) متعلق بقوله لقولوا (وهو) اي ذلك الاجنبي (الكحل) وقوله (اذ كل ما ليس) اشارة الى كونه اجنيا يعني ان الكحل وان كان معمولا ايضا لاحسن بناء على هذا الرأي الضعيف لكنه ليس بمعمول من حيث كونه اسم تفضيل بل هو معمول من حيث كونه مبتدأ وماملة خبر موكل ما ليس (معمولا له من هذه الحقيقة) اي من حيث كونه اسم تفضيل (فهو) اي فذلك المعمول (اجنبي له) اي لمعمول ذلك العامل حال كون الاجنية حاصلة (من) هذه الحقيقة (وان لم يكن اجنيا له من حيث اخرى وقوله (لا يجوز) بغير واو في النسخ التي رأيناها فيكون ح اما صفة لاجنبي او ابتداء يني يكون الكحل ح هو الاجنبي الذي لا يجوز (تحاله) اي وقوعه (ينه) اي بين احسن (وبين معمولا له من هذه الحقيقة) اي من حيث كونه اسم تفضيل اعلم انهم اختلفوا في ان العامل في المبتدأ هل هو الخبر بان يكون ماملة عاملا لفظيا او هو معنى الابتداء فعل الاول يحتاج الى قيد الحقيقة في اثبات اجنية الكحل ولذا قيده الشارح بالحقيقة ناظر الى المذهب الاول وقوله (ولا يخرج) ما عرض له الى آخره ناظر الى المذهب الثاني وهو المذهب المتصور يعني انه ان كان العامل في الكحل حال كونه مبتدأ هو معنى الابتداء فلا يخرج الكحل (عن هذه الاجنية) ايضا (ما عرض له) اي للكحل (من معنى الابتداء العامل في المبتدأ والخبر) هو انما لا يخرج (اذا العامل بالحقيقة ح) اي حين اذ كان ماملة معنى الابتداء هو (معنى الابتداء) فقط (لاسم التفضيل) فيكون الكحل اجنيا ايضا من حيث كونه معمولا لمعنى الابتداء ولما كان لزوم الفصل مبتدأ على كون الكحل اجنيا اقتضى جواز الفصل به على تقدير وقوعه غير اجنبي واثار اليه بقوله (بخلاف ما) اي ان الاجنية المذكورة انما حصلت اذا لم يكن احسن عاملا في الكحل او كان عاملا لكن من حيث كونه اسم تفضيل واما (اذ عمل) اي احسن (في الكحل بالفاعلية) اي يكونه فاعلاله (فانه لم يبق) اي الكحل (اجنيا حينئذ) اي حين اذ كان فاعلا لاحسن وانما لم يبق اجنيا (فانه) اي لان الكحل حين كونه فاعلاله (من معمولا له) اي من معمولات احسن (من حيث انه اسم تفضيل) لان من حيث انه خبر قوله (ولو قدم قوله منه) اشارة الى شبهة نقلت عن المصنف وهي انه لو قدم لفظ منه (في عين زيد على الكحل) فيقال ما رأيت رجلا احسن منه في عين زيد الكحل (لم يلزم الفصل) المحذور منه والمهر وب عنه وهو الفصل (بين احسن ومعموله) وهو قوله منه في عين زيد بالاجنبي الذي هو الكحل فانه على هذا التقدير مؤخر عنه وحال كون ذلك المعمول معمولا له (من حيث انه اسم تفضيل) فحينئذ لا محذور في هذه الصورة مع انهم حكموا بعدم جواز هذه العبارة فقل عن المصنف الجواب عنه بان لو قدم لزوم عود الضمير يني الذي هو ضمير منه الى ما لم يذكر لفظا ورتبة يني الكحل لانه لو اخر مع كونه مبتدأ يلزم ارجاع الضمير اليه فاجاب الهندي معترض على المصنف بانه لا نسلم الركاة حينئذ فان الكحل اذا وقع مبتدأ مؤخر ايجوز ارجاع الضمير المقدم اليه فانه وان كان مؤخر اللفظ لكنه لكونه مبتدأ فهو مقدور رتبة فلا تركيك فيه ولما لم ينفذ الشارح الى الجواب المنقول عن المصنف

قوله المؤنث مالمه
الح قبل يخرج من
تعريف المؤنث المؤنثات
الصيغة كهندي وانه
والتي وانت وتدخل
في تعريف الذكر
ولو خص التعريف
بالمؤنث بالسلامة
وما يقابلها اقصر حاجة
بيان الاحكام لانها
تصير مختصة بالمؤنثات
بالسلامة مع عدم
اختصاصها وزوم
اطلاق الذكر على
هذه الصيغ وهذا
من غلة الاطلاق
لانها تهم نيل ان الصيغ
الموضوعة للمؤنث
لا تدخل في تعريف
المؤنث بل هي مذكرات
لا غير وما يرشدك
الى هذا ان الفن
من العلوم الاولية العقلية
فلا يتبر فيه اولا
وبالذات الا جانب
اللفظ فاللفظ الموضوع
لمؤنث لا يكون بمجرد
ذلك مؤنثا الا ترى
الى لفظ المؤنث فانه
مذكر لامحالة قال
المس وقد زاد بعضهم
الياء في قولهم هندي
لانه وزم انها
لتنائيت وليس ذلك
بحجة لجواز ان يكون
صيغة موضوعة
لمؤنث او يكون الياء

فاجاب في دفع هذه الشبهة بان ترجيحهم اعمال اسم التفضيل الذي العامل الضعيف على
كونه مبتدأ في هذا التركيب الذي يختص عن المحذور ليس هذا الترجيح لازوما للاضمار قبل
الذكر فان كون الكحل مبتدأ جائزه فلا يقتضي ترجيح اعمال العامل الضعيف (ولكن
في معناه) اي لكن حصل بهذا التغير من التقديم والتأخير في معنى ذلك التركيب (تعقيد
ريك) اي تعقيد مناف لافصاحة والتعقيد في نفسه غل بالفصاحة واذا كان ريكاً يزيد
اخلاؤه فان التعقيد ان كان في النظم فقط بان قدم بعض اجزائه على بعض فهو تعقيد لفظي
وان كان في الانتقال الى المقصود فهو تعقيد ريك وهذا كذلك اما في النظم فبسبب التقديم
والتأخير واما في الانتقال فلان الانتقال من الملزوم الى اللازم غير ظاهر ثم قال (وكذا) اي
كما وردت الشبهة ودرست بلزوم ركا كنه لزمت الشبهة المذكورة ايضا (لوقيل) اي لو عبر
هذا المعنى الذي هو معنى العبارة المشهورة (بهذا العبارة) وهي قوله (مارأيت رجلا احسن
من الكحل في عبه هو) بان عبر الكحل بالضمير واربده (اي الكحل في عين زيد) وقوله
(لا يخلو) جواب لو اي لو عبر كذلك لا يخلو هذا القول (عن ركا كنه وتعقيد ايضا) اي كما
لا يخلو القول الاول عنهما (مع انهما) اي ان العبارة المذكورتين مع وجود التعقيد
والركا كنه مخالفتان له مقصود لان المقصود هو الاستدلال بالعبارة المشهورة وانهما (ايضا)
من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود) والعبارة المشهورة هي مسألة
الكحل (والكلام) اي والحال ان الكلام (فيها) اي في العبارة المشهورة وقال العصام
هكذا ذكره الهندي ووافقه الشارح وهو ما يقتضي منه لانه كيف يجاب به القدر فيما ذكر من
وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل الوجه ان العرب كانوا
مضطرين في اعماله وحاصل القدر مع الاضطرار انه يمكنهم تقديم لفظ منه فلا توجه لادفعه
بانه او قدم لم يسبق التركيب على ما هو المشهور واورد الرضى ايضا بان هذا الوجه يجري في
الاثبات ايضا كأن يقال رأيت رجلا احسن في عبه الكحل منه في عين زيد واجاب الهندي
بانه لم يسمع وهو كالسابق منه فلا يلتفت اليه واجيب بانه النفي يصف المعنى التفضيل فيعمل
افضل مع الاضطراب بخلاف ما اذا كان المعنى التفضيل قويا فانه لا يعمل مع الاضطرار
ايضا انتهى ولما ذكر المصنف عبارة اخرى يجوز ان تغير العبارة المشهورة اليها اراد الشارح
ان يذكر مقدمة تكون قائمة مقام التوجيه لذكره فقال (والماقد) اي المصنف مسألة الكحل
اي مسألة يجوز عمل اسم التفضيل في المظهر (لا ين شراطلها) اي شراطلها التي يعمل
في المظهر باجتماع تلك الشروط (وما عبر عنها) اي وبين ايضا عبارة التي يعبر بها عن تلك
المسألة (على وجه) اي على طريق من طرق التعبير (بطابق) اي يطابق ذلك الطريق
(المقصود) اي المعنى المقصود (بالزيادة ولا نقصان) اي بلا احتياج الى حذف شيء والى
اثبات شيء بل هو عبارة تؤذي المقصود على طريق المساوات (اراد) اي ولما كان كذلك
اراد المصنف هنا (ان يبين على ان التعبير عنها) اي عن المسألة المذكورة (غير منصرفيا

بدلاً من الهاء في
قولك هذه امة
قال في الكلام في
الذكر والمؤن في
قسم المتكسر وهذه
من قسم المبنيات فلا
وجه لذكرها وانما
اوردنا كلامه ذلك
لتضمنه الرد على
القائل من وجهين
قوله او ممدودة
لصعده قيل لا يخفى
ان الالف التي تعد
هي التي قبل الهزة
وعلاوة التأنيث
الهزة اجابا وان
اختلف في انها منقلبة
عن الالف المقصورة
او اصلية في قوله
والالف ممدودة
نظر الا ان يجعل
رصف الالف
بالممدودة وصفاً محال
التعلق اي الالف
الممدودة ما قبلها وتعرف
علامة التأنيث بالناء
والالف مقصورة
او ممدودة ينتضى
بمرقات وفي وكساء
وتقييد الحروف بما
هو قاتل لا يستلزم
الدور وفي قوله علامة
التأنيث التاء ود على
الكوفيين حيث جعلوا
علامته الهاء والتاء
مفيدة فيها والكل
باطل اما الاول
فلان علامة التأنيث
في ميمه ملامه

ذكر بل يمكن ان يغير عنها اي غير تلك المسئلة (سبابة اخصر منه) اي بلا اخلال يحصل
في السبابة ويتضمن حسناتها (وعلى ترتيب) اي يمكن ان يغير عنها ترتيبا (غير ترتيبه)
بان يقدم بعض اجزائه على بعض معفاء الاداء وقوله (ويقتل) بالنصب معطوف على ان
ينتهي اي واداء ايضا ان يقتل (بهذا التقريب) او يذكر ما يقرب به (الي ما) اي الى شمر (الشده
سيويه واشتهده) اي بهذا الشعر او بهذا الانشاد وجعل هذا البيت شاهداً (في اثبات
هذه المسئلة ويطبق) اي وان يطبق (بعض هذه الصور) اي الصورتين اللتين سيذكرهما المص
(عليه) اي على ذلك البيت (فقال) اي المصنف (ولك) اي وجاهلك (ان تقول) (ما رأيت
رجلا) (احسن في عينه الكحل من غير زيد) اي يحذف لفظ منه يعني الجار والمجرور معا
وقوله (باقامة) بيان اسباب جواز الحذف لان لفظ منه مفضل عليه ولا يجوز حذفه لانه
لو حذف لزم خلو اسم التفضيل من احد الاستعمالات الثلاثة ولذا قال ان جواز حذفه
بسبب اقامة (من عين زيد مقامه في عين زيد) يعني يحذف في من في عين زيد ويحذف الضمير
المجرور في منه فاقم العين مقام الضمير المجرور بان ادخل الجار عليه وقوله (وهو اخصر
منه) بيان لانه اذا اريد اختصار هذا التركيب باخراجه عن المساواة الحاصلة قبله جاز
حذفه منه فيكون التركيب اخصر من التركيب الاول المساوي للمقصود وقوله (بمقدار
ضمير منه وكذا في) يعني ان لا خصرية تحصل بحذف كلمتين في الجملة احدهما ضمير منه
والاخر كلمة في من في عين ولما افتتح باب الاختصار اراد ان يشير الى جواز وجه اخصر
من الاول فقال (ولورفع) اي ولو ارد بالاختصار بطريق اخصر من الاول ورفع (لفظ
العين من العين) وازيل منه (واكتفى) اي واربداً الاكتفاء (بمن زيد كان) اي هذا
التركيب (اخصر) من تركيب من عين زيد لانه حذف ههنا ثلاث كلمات وهي الضمير
وكلمة في كما في الاول وكلمة عين وكما اكثر الحذف كثر الاختصار وقوله (مع ظهور
المعنى المقصود) اشارة الى جوازه يعني ان هذا التركيب يجوز مع حذف الكلمات
الثلاث لعدم اخلال الحذف بظهور المعنى المقصود فان ظهور المعنى المقصود لو لم يكن
باقيا مع الحذف لم يجوز حينئذ حذف شيء منه وقوله (وعلى كل تقدير) اشارة الى وجه
بقاء المعنى يعني وانما بقي ذلك لانه على كل تقدير اي على كل من ارتكاب الحذفين
المذكورين (فالنبي) اي قالني الظاهر المقصود باق (عريما) اي على الظهور الذي
(كان) اي ذلك المعنى (عليه) اي على ذلك الظهور الذي كان (قبل هذه التسمية) وانما
بقي المعنى على اصله مع ان المفضل عليه في اصل التركيب المشهور هو الكحل الذي
هو مرجع ضمير منه وما اقيم مقامه هو عين زيد فحل الشارح تلك الشبهة بقوله (لان
اصله) اي اصل هذا التركيب ليس هو التركيب المشهور بل اصله من كحل عين زيد
يعني اذا قرر بذكر المفضل المفضل عليه على اصله الذي هو قوله ايها بالذات فيرجع
الاصل على هذا الى قولنا ما رأيت رجلا احسن في الكحل من كحل عين زيد ولما اراد التمييز

عنه بالعبارة المشهورة جعل الظاهر ضمير راجعا الى الكحل حتى يتحد المفضل والمفضل
عليه لقصد اخراجه عن اصله كما مر (والمعنى) اى المعنى الاصل على هذا لتقرر - يتبسط
من لفظ من عين زيد (على حذف المضاف) وهو لفظ الكحل وهو شائع فى كلام العرب
وقوله (فانه) بيان لوجه المدول عن هذا الاصل فى العبارة المشهورة يبنى انما عدل عن هذا
الاصل الى العبارة المشهورة لانه (لو كان كذلك) اى لو بقى على هذا الاصل لا يحصل المقصود
الذى هو اخراج اسم التفضيل عن استعماله الاصل وهو تفضيل الشيء على غيره متغيرة ذاتية
والمقصود بخلافه وهو تفضيل الشيء على نفسه ولو كان باقيا على اصله (لا يكون) اى اسم
التفضيل حينئذ (من قيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل حينئذ) يعنى وانما لا يكون
كذلك لانه لو ابقى على اصله لتمدد لفظ الكحل فلا يكون من القيل الذكور ولما فرغ من
جوازه وبقاء ظهوره بالتغيير بالحذف وقال المصنف لم يلتفت المصنف الى الوجه الاخر
الذى ذكره الشارح بقوله ولورفع بناء على عدم تحققه فى كلام العرب وان لم يوجد المانع
عنه قياسا انتهى شرع فى بيان جوازه بتغيير آخر بالتقديم واراد الانتقال عنه الى ذكر الشمر
المذكور فقال (فان قدمت) (على ذكر اسم التفضيل) (ذكر العين) اى ان اردت تغيير
العبارة المشهورة بتقديم ذكر العين (التي كان الكحل فيها) اى فى تلك العين حال كونه
(منضالا عليه) وفيه اشارة الى ان المراد بالعين المقدمة هى العين التي كانت طرفا للكحل
المفضل عليه واحترزه عن العين التي كانت طرفا للكحل المفضل كما ستره (فان ما رأيت
كعين زيد احسن فيها الكحل) ثم ذكر الشارح اصل هذا التركيب فقال (كان اصله
ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد) يعنى بتقدير الموصوف لاسم التفضيل
وبذكر الضمير فى مقام عين زيد (فلما ذكر عين زيد) حال كونه (مقدما عليه) اى على
احسن (استغنى) اى حصل الاستغناء (عن ذكره) اى عن ذكر قوله منه (ثانيا) اى بعد
قوله احسن بان يقال كعين زيد احسن منه فيها الكحل ثم الشارح اراد ان يشير الى جواز
كون كعين زيد فى هذا التركيب الذى اورده المصنف صفة العين ولى جواز كون الكاف
كافا اسمية بمعنى المثل رداعلى ما فى شرح الرضى فقال (وتقديره) اى تقدير قوله ما رأيت
كعين زيد الى آخره (ما رأيت عينا) فقوله عينا بالنسب مفعول اول لقوله ما رأيت وقوله
(مماثلة لعين زيد) اشارة الى كون الكاف بمعنى المثل والى ان قوله كعين زيد صفة لقوله عينا
وقوله (فى اصل التكحل) اشارة الى وجه الدية يعنى ان فى وارده على هذا التقيد وان المراد به
فى اصل التكحل واذا انتفى الاصل انتفى مساواته وزيادته فلا يرد ما ذكره الرضى من الاحتياج
الى حذف المعطوف فى الموضعين وستره وقوله (احسن فيها الكحل من عين زيد) فقوله
احسن بالنسب اما مفعول ثان لقوله ما رأيت ان كان من افعال القلوب بمعنى علمت او حال من
مفعول رأيت ان كان بمعنى ابصرت بخلاف ما قدر الرضى حيث قال ان قوله كعين زيد مفعول
رأيت وقوله احسن فيها الكحل بدل الكل من الكل ثم استدل عليه بان معنى ما رأيت كعين زيد

الالف المدودة
بالافتاق وانما الاختلاف
فى هذه الالف المدودة
فى عند سيبويه فى
الاصل مقصورة
زدت قبلها الفاء
لزيادة المد وذلك
لان الالف لزومه
صار كلام الفصل
فيما زادت الف المد
قبله كان حال وكتاب
فاجتمع اللسان فلو
حذفت احديهما لبقى
الاسم مقصورا كما
كان وضاع العمل
فقلت ثانيا الى
حرف تقييل الحركة
دون اولى لتبقى
على مدتها وعند غيره
مدودة على ظاهر
حاشا ولعل القائل
وقع فى هذه الورطة
مما قبله الرضى من
مذهب سيبويه وذلك
لعدم تأمله اذ لم يرد
فكره ورؤيته واما
الثانى فلان الجمول
علامة كاهن المتبادر
من جملة سلامة هو
الرائد المنزل منزلة
نفسه وناهى مرقات
صارت بمنزلة الباء
فى مسلين ولذا لم
يؤثر فى منع صرفه
واللسان فى فنى
وكما ليسا من
من الزوائد بل هما
من الاسول لكون
شكل منهما لام
الكلمة فلا حاجة

الى ما ذكره من
التقييد الردود واما
الثالث فلان الكوفيين
لا يقولون بان ليست
النساء علامة بل
يقولون بان النساء
التي هي علامة
التأنيث اصلها الهاء
فكيف يتضمن العبارة
الراء عليهم قوله فانه
مع الفصل يجب اثباتها
قبل الظاهر ان
وجوب الاثبات مقيد
بما اذا لم يكن قرينة
تدل على التأنيث
خلاص في جاءت
اليوم زيد الكريمة
واعلم انه يجب ان
يستثنى من قوله وان
في ظاهر غير الخلق
بالجواز علم المذكر
مع النساء نحو طرفة
فانه مؤنث غير حقيقي
ولا خيار فيه بل يجب
تذكير الفصل اذا
تأنيث التأنيث علم المذكر
الا في منع الصرف
والجمع بالالف والهاء
ويجب ان يستثنى ايضا
اسم جنس اريد به
مذكر من افرادة فانه
يجب ترك النساء فيه
هند ابن السكيت
ليعلم ان المسند اليه
مذكر من افراده
وهذا يتم استدلال
الامام ابي حنيفة رضي الله
عنه بالقدر ان على ان تلة

ما رأت كمين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولا مثلها
حذف المطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى ثم قال ولا يجوز ان يكون احسن فيها
الكحل صفة لقوله كمين زيد لانه يكون المعنى ما رأت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل
فيها زائدة على عين زيد في حسن الكحل فيها ثم اورد سند القول ولا يجوز بقوله وكيف يكون
مثل الشيء زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة انتهى فالش اشارة الى انه لا مانع من جعل
احسن صفة لقوله كمين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا
فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف لان التاقض الذي ذكره الرضى في السند مندفع اما
بجمله الممانعة بمعنى الممانعة في اصل الكحل لافي الفضل في حسنه واما بجمله الممانعة بمعنى الممانعة
في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ و اشار الى الثاني بقوله (او تقول) يعني ان دفاع
التاقض الذي ذكره الرضى اما بما ذكرنا في التقدير الاول او بان تقول (معناه) اي معنى قوله ما
رأت كمين زيد الى آخره (ما رأت عينا كمين زيد) فقوله (في كونها احسن) اشارة الى ان وجه
التشبيه ههنا هو الاحسية وهو الفضل المتني والضمير في كونها راجع الى العين وقوله (فيها)
متعلق باحسن والضمير الى العين ايضا وقوله (الكحل) بالرفع فاعل احسن وهو المفضل وقوله
(منه) اشارة الى المفضل عليه وقوله (في غيرها) حال من الكحل ثم اشار الى طريق استعراج
المعنى المقصود وهو نفي الممانعة المساوية بقوله (ويلزم من هذا) اي من نفي الحسن الزائد
(على ابلغ وجه) لكونه على طريق الكناية التي هي ابلغ من الصريح يعني انه يلزم من عدم رؤية
عين متصفة بالاحسية من غير هاء ممانعة لعين زيد عدم رؤية عين ممانعة لها في الحسن الناقص منها
فيلزم (ان للكحل في عين زيد حسنا ليس في غيره) فيلزم انتفاء الحسن المساوي ايضا بالبرهان
وقوله (وانما جازت هذه الصورة) الى آخره جواب سؤال مقدر برده على قوله ولو قدمت ذكر
العين الى آخره بناء على عدم لزوم المحذور المذکور تقدير السؤال انه لا ضرورة في اعمال اسم
التفضيل في هذه العبارة اذ يمكن ان يكون احسن مرفوعا على انه خبر والكحل مبتدأ حيث
لا يلزم الفصل بين احسن ومعموله باجنبي اذ لا معمول احسن في هذه العبارة وهو منه فاجاب
عنه بقوله وانما جازت هذه العبارة (وان لم يكن) اي ولو لم يكن (فيها) اي في هذه الصورة (فصل
ظاهر) اي لزوم فصل بالاجنبي بين احسن ومعموله في الظاهر وان كان ذلك اللزوم ايضا باقيا
ههنا في الحكم وقوله (لو رقت اقل) قيد لقوله فصل ظاهر يعني ولو لم يكن ههنا الفصل الظاهر
الذي يلزم من كون اقل مرفوعا (لا ابتداء) كالزم في العبارة المشهورة (لانها) اي لكن جواز
هذه الصورة شيء آخر وهو انها (فرع الاولى) لانه قد مر ان اصله ما رأت عينا احسن فيها
الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استثنى عن ذكره ثانيا فالضرورة
حيث مذمومة حكما في هذه الصورة ايضا اعتبارا باصلها وقوله (ولان) الخ جواب آخر بعد
تسليم انعدام الفصل يعني ان الفصل يقتضي اضطراب كون الكحل معمولا
لاحسن موجود في هذه الصورة ايضا لان (من التفضيلية مع مجرورها)

وهو لفظ منه (مقدرة فيها) أي في هذه الصورة (أيضا) أي كما كانت ملفوظة في العبارة المشهورة (كاذكرنا) أي بقولنا وتقديره أي قولنا كان أصله فيلزم حينئذ الفصل بالاجنبي تقديرا وقال المصنف ان المصنف فرق بين التركيب الاخير وبين تركيب تقديم العين بالاشارة حيث قال في الاول فلك ان تقول وقال في الثاني فان قدمت ذكر العين ولم يقل وان تقول بمطقة على قوله فلك ان تقول لان التركيب الاول متعين بتقرير العبارة المشهورة بخلاف الثاني فانه محتمل ان يقرر بوجه يطابق الاول كما اشار اليه الشارح بقوله وتقديره وان يقرر بوجه لا يطابق الاول الاعتبار كما اشار اليه بقوله او تقول الى آخره ثم المصنف استشهد على التركيب الاخر بقوله (مثل ولا يرى) ثم اراد الشارح بيان اعراجه بقوله (مثل) أي لفظ مثل ههنا (منصوب على انه صفة مصدر محذوف) تقديره (أي قلت ما رأيت كمين زيدا) قول لا يماثل قول الشاعر واما ترك (أي المصنف (صدر البيت) وهو كسائي قوله سررت على وادى السباع (ليكون) أي تركه لقصد ان يكون المصنف (مبتدأ بما) أي باللفظ الذي (هو مبتدأ المائة) أي به تحصل عائدة قوله للشاعر فان عائدة قوله وهو كمين زيدا حاصلة لقوله كوادى السباع في ان يكون بالكاف ومقدما على اسم التفضيل وقوله (وترك) عطف على قوله واما ترك ولا يخفى فغيرهما بمنزلة المفعولين فحينئذ يصح المطف يعني ان المصنف كما ترك صدر البيت في قول الشاعر ترك ايضا (موصوفا احسن في المثال) فان موصوفه في المثال هو قوله عينا كما كان في الشعر قوله واديا فالمائة الكاملة ان يذكر الموصوف في المثال ايضا لكنه تركه (وان كانت) أي ولو كانت (المائة الكاملة في ذكره) أي في ذكر الموصوف في المثال وقوله (اذ هو) دليل لوجود المائة الكاملة في ذكره أي المائة المذكورة انما كانت بذكر الموصول لان موصوفا احسن وهو قوله عينا (في مقابلة قوله) أي قول الشاعر وقوله (واديا) بدل من قوله (وهو) أي والحال ان اللفظ المقابل في الشعر باللفظ المقابل في المثال وهو لفظ واديا (مذكور) في قول الشاعر واللازم على المصنف ان يذكر في المثال ايضا ما يقابله ولكنه تركه في المثال ولم يقل ما رأيت عينا كمين زيدا (لانه) أي لان المصنف (كان في مقام بيان الاختصار) وقوله (في المثال المذكور) مفعول فيه لترك وقوله (اولا) مفعول فيه ايضا لكن الاول مكاني والثاني زماني يعني ان المصنف لما كان قائلا في مقام الاختصار اراد ان يشير الى المقام الموضحين فرجع ترك الموصوف في المثال في الذكر الاول (و) ترك (تمام البيت مع ما) أي مع اللفظ الذي (يليه) في الشعر ثانيا وتمام البيت الذي تركه هو قوله (وسررت على وادى السباع ولا يرى) كوادى السباع حين يظلم واديا - اقل به ركب اتوه ثنية - واخوف الاما وفي الله ساريا - ثم اراد الشارح تطبيقه باصل المثال الذي ذكره المصنف فقال (كان اصله) أي كان اصل هذا البيت (لا يرى واديا اقل به ركب) فقوله لا يرى اشارته الى مبتدأ التي وقوله واديا مفعوله وقوله اقل اسم التفضيل وهو بالنصب صفة لواديا وهو في اللفظ جار على واديا

سليمان عليه السلام
كانت اشي وهو من
مشكلات النحو ولا
وجوب في شيء من
ذلك الباب سوى
السند الى الضمير
الم متصل فان العلامة
لازمة لرافعه سواء
كانت التأنيث حقيقيا
اولا وكلام المص
ينحى على الاغلب
بحسب الاستعمال
فانه قد حكى سيبويه
عن بعض العرب
قال فلانة استفتأ
بالمؤن الظاهر من
علامته وانكار المبرد
كما لا يلتفت اليه اذ
لا وجه لانكار ما
حكى سيبويه مع
ثبته وامامة فاذا
ثبت ان الاغلب
اثبات الصلابة مع
الفصل يتم كلام
الشارح قدس سره
وبطل قول القائل
الظاهر ان وجوب
الانبات مقيد بمسند
القربة لان الوجوب
في عبارته باعتبار
الغلبة الاستعمال الا
ان استفاد من كلام
الرضي كون صورة
الفصل من باب الجار
مطلقا فانه قال اما
الفصل بنفي الاستثناء
فالالحاق اجود
لان السند اليه في
الحقيقة هو المرتفع في
الظاهر وايضا الخ

وقوله به متعلق بأقل والضمير راجع إلى الوادى وقوله ركب بالرفع فاعل اسم التفضيل وهو بالنسبة إلى الركب الموجودين في الوادى مفضل وبالنسبة إلى قوله (منهم) أى من الركب المذكورين حال كونهم واقفين (في وادى السباع) وهذا الأصل بيته كاصل المثال السابق وقوله (قدم) إشارة إلى بيان المدول عن هذا الأصل بنى أريد الاختصار بأن قدم لفظ (وادى السباع) يعنى الذى ذكر حالا بقوله وادى السباع فغير إلى قوله كوادى السباع فصار إلى قوله لا أرى كوادى السباع (واستقى) أى فلما قدم استقى (عن ذكره ثانيا) أى بقوله في وادى السباع كاقدم وجهه في تقديم لفظ كعين زيد في المثال السابق ثم شرع في بيان بعض لغاته فقال (الركب) يعنى بفتح الراء وسكون الكاف (اسم جماعة الركبان) بنى إياه اسم جمع لأنه جمع (وهو) أى الركب في العرف (مخصوص براكي الأبل) وإن كان في اللغة عاما للراكين على شئ مطلقا كإلانة الدابة شامل في اللغة لكل من يدب على الأرض ثم خصوص في العرف بذات القوائم الأربع (والثنية) وهو بفتح التاء وبمد هاء مكسورة وبمد الهمة ياء مشددة فاصلة تأييد بسكون الهمة وبمد هاء ياء المكسورة التي بمد هاء مفتوحة مصدر من ابى يؤى كمدى بمدى تمدية وهو مشتق (من ابى) يعنى بفتح الهمة وبالياءين كاهى لغة في أمثاله نحو حى فلك الأقدام (او) من (أى) يعنى بالأقدام وهو جاز أيضا وقوله (كالتجبة) خبر يعنى أن لفظ الثنية حال ثلاثية أبى أو أبى على وزن التجبة التى هى مصدر (من حى) فلك الأقدام (أو حى) يعنى بالأقدام وقرئ بهما في قوله تعالى ويحيى من حى عن بينة (وهو) أى معناه في اللغة (المكث والثانى وساريا) أى وقوله ساريا بالراء والياء يعنى إياه اسم فاعل مشتق (من السرى وهو) أى معناه في اللغة (السرى في الليل) ومنه قوله تعالى سبحان الذى أسرى بعبده (فقوله لا أرى) يعنى المنى بقوله لا أرى فإنه متكلم معلوما (أما) مشتق من رؤية البصر) بأن كان بمعنى ابصرت معديا إلى المفعول واحد (أو) هو مشتق (من رؤية القلب) بأن كان من أفعال القلوب بمعنى أعلم متديا إلى مفعولين (فعلى الأول) أن فعلى تقدير كونه من رؤية البصر يكون (واديا مفعوله وكوادى) أى ويكون كوادى (السباع حال منه) أى من المفعول الذى هو الوادى ويكون المعنى لا أرى واديا حال كونه مماثلًا لوادى السباع (قدم عليه) أى على تقرير كونه حالا يقتضى أن تقول أنه قدم على واديا لأن هذا التقديم واجب ههنا لكون صاحبها نكرة (وعلى الثانى) أى وعلى تقدير كونه من رؤية القلب يكون (واديا مفعوله الأول) يكون (كوادى السباع مفعوله الثانى) وقال العصام وهناك احتمال ثالث يبلغ بحسب المعنى وهو جمل أرى مجهولا أى لا أظن ونفى الظن يبلغ من نفي الرؤية البصرية والطمية انتهى وأقول لعل الشارح لم يلتفت إلى هذا الاحتمال لكونه مقتضيا لقراءاتى بضم الهمة وهو غير موافق للرواية فإنه لو وجدت الرواية لتب عليه (وعلى التقديرين حين يظلم) أى يكون لفظ حين يظلم (نظرف التشبيه المستفاد من الكاف) يعنى أن المراد من تشبيه الوادى المرتقى بوادى السباع تشبيه به وقت

(ظلامه)

اغتر طول الكلام
ولكونه لا يبان
باللغة اذن وهذا
بالنقطة مع تأخير
المود وقوله واعلم
أن يجب أن يستنى
الح باطل لفرورة
جواز جابى طلة
وقوله ويجب أن
يستنى أيضا اسم الجنس
باطل أيضا لا يأتى
الجمهور على خلافه
وقوله وبهذا يتم
استدلال الامام الخ
م لأنه وجه آخر
ليس المقام مقام بيان
فليطلب في محله قوله
فانه لو كان جمع المذكور
السالم لم يجوز تأنيها
قيل يجب أن يستنى
عنه بنون فانه لنفیر
إن فيه يجعل كالمكسر
فيجوز جاءت بنون
قال الله تعالى آمنت
به بنو اسرائيل وكذا
المجسوات بالسواو
والنون التي حتمها
أن يجمع بالالف والتاء
كأرضون وسنون
ونبون والعجب من
القاتل أنه بصدما
اعترف بأن بنون
لتخبر إن جعل كالمكسر
كيف أمكنه القول
بوجوب الاستثناء
فان المراد بجمع
المذكور السالم
ههنا ما كان مفردا سالما
وأما نحن سنون فقدم

ظلامه حتى يكون مؤديا للخوف لان الخوف انما يقع في وقت الظلام لافي النهار (والواو) اى الواقعة (ولا ارى اما اعتراضية) كذا قل الرضى وتبعه الش (او) اى الواو الواقعة في ولا ارى واو (حالية) وسبغى ترجيح الحالية (واقول) يعنى قوله اقل بالنصب (صفة واديا والجارى) اى الباء الجارة الواقعة (في) قوله (به متعلق باقل والجورور) اى والضمير الجورور (ماندى واديا وركب) بالرفع (فاعل اقل) وهذا محل الاستشهاد (وجملة اتوه) مرفوعة المحل على انها (صفة له) اى للركب (وثنية) بالنصب على انه (تميز عن نسبة اقل) اى انه تميز عن نسبة واقعة من نسبة اقل (الى ركب) اى الى فاعله الذى هو ركب (او) اى او لفظ ثنية (منصوب على المصدرية) اى على انه مفعول مطلق مجازى لان اصل المفعول المطلق هو قوله ايانا لكونه بمعنى فاعله الذى هو اتوه وقوله ثنية صفة ذلك المصدر فاقبمت الصفة مقام ذلك المصدر كما فسره بقوله (اى ايانا ثنية) يعنى ان الركب الذين بانون اتوا ذلك الوادى بنواتيان وهو الايتان على طريق التاني (واخوف) وهو اسم تفضيل ايضا وهو بالنصب (عطف على اقل وهو) اى لكن هذا وقع على خلاف القياس كما مر من انه اذا كان بمعنى المفعول يكون على خلاف القياس فان الاخوف (بمعنى المفعول) اى زيادة مخوف (اسند) اى اسند لفظ اخوف (الى ضمير واديا) اى الى المستتر الراجع الى الوادى (والمنفى) اى المنفى الحاصل لليت بالنسبة الى موضع الاستشهاد اعنى الحاصل من كون اسم التفضيل صفة واديا ومن كون الركب فاعلا له ومن تعلق الجارى به باقل (واديا) يعنى ولا ارى واديا (اقل به ركب منهم) اى من الركبان وادى السباع واخوف منه) اى ولا ارى ايضا واديا مخوفته زائدة من مخوفية وادى السباع ثم شرع في انعام اعراب البيت فقال (وما) يعنى ان كلمة الواقعة (في) جملة (ما وفي) اى مفيدة للمعنى المصدرى لما دخلت عليه من الفعل يعنى يكون معنى وفي الله بمدد دخولها وقاية الله (وساريا) اى ولنظ ساريا لتفسيره بقوله (اى راكبا ساريا) تفسيره لمناء وقوله (مفعول وفي) تفسيره لاعرايه يعنى لفظ ساريا حال كونه بمعنى الراكب السائر بقربة الركب مفعول قوله وفي (والمستنى) اى المستند المصرح بقوله الا ما وفي الله (مفرغ) يعنى انه مستنى من عموم الاوقات بقربة كون المستنى مصدره بما المصدرية لتوقية ولما كان مستنى من عموم الاوقات وكان عموم الاوقات محذوفا كان المستنى مفرغا (اى واديا) وهذا تفسيره بمد التصرف بالنسبة الى المستنى يعنى يكون معنى مجموع البيت لا ارى واديا (اقل واخوف في كل وقت) وهذا اشارة الى ان المستنى منه محذوف والى انه عموم الاوقات لتصديره بكل والى انه مفعول فيه لاخوف وقوله (الافى وقت وقاية الله ساريا) مستنى وقال في المغرب هذا التوجيه يعنى كون المستنى مفرغا عند الجمهور وقيل ما بمعنى اسم موصول كافي قوله تعالى وما بناها فيكون ما منصوب المحل على الاستثناء من الركب او من المستكن في اخوف وجملة في الله لا عمل لها صلة ما والماندى الى الموصول محذوف اى وقام الله تعالى وقيل مصدرية غير وقية والمستنى منقطع اى لكن

دخوله تحت جمع المذكور ظاهر الا ترى انه اذا اريد الادخال بر تكب التأويل قوله غير المؤنث الحقيقي قبل يشمل المذكور الاول تفسير قوله غير الحقيقي بمؤنث غير الحقيقي لا بغير المؤنث الحقيقي وليس بشئ لان القرينة المقامة معينة للمراد فلا يسبق وهم احد الى تفريك المذكور فيه قوله في كونه جمع المذكور الغير السالم قبل الظاهر غير الناقل وليس بذلك لا استواء العبارتين في المؤدى واحتياج كل منهما الى مؤنة المقام قوله اى آخر مفردة بتقدير المضاف قبل لا ينفى انه يصدق على مسلمون ومسلات فقد تبدل بهذا التقدير اشكال باشكل وهذا من عدم الاطلاع على معنى الثنية وحده وكلام الشارح قدس سره فيه ومصادره اذ لا ينفى على احد ان نحو مسلمون ومسلات لا يصدق عليه انه امر لحق آخر مفردة الف او بانه مفتوح مانها الخ قوله مع لواحظه قيل

وقاية الله نثية تقول مررت على واد منسوب الى السباع لكثرة فيها) وقوله (والحال انى لا ارى) اشارت الى ان الواو فى ولا ارى حالية والى ان حجة لا ارى مضارع منى حال من فاعل مررت وقوله (مثل وادى السباع) اشارت الى ان الكاف فى كوادى بمعنى المثل وفيه اشارة الى ان الشارح اختار كون حجة ولا ارى حالية ولا اختار ما قاله الرضى من انها اعتراضية وقوله (حين احاط به الظلام) اشارت الى معنى حين ينظم (واديا) وقوله (يكون توقف الركبة) اشارت الى ان توقف الركبان امر عادى حين وقوع الخوف فالقربة تكون هى العادة وقوله اقل من توقفهم (وادى السباع) اشارت الى ان زيادة لاقية ونقصانها بالنسبة الى توقفهم لان التوقف لازم من الخوف وقوله (ويكون ذلك لو ادى) اشارت الى انه لما سلط النسي على الزيادة فى اقل واخوف انشئت الزيادة والمساواة فى معنى ان ذلك الوادى اى الوادى الذى مررت به يكون (اخوف من وادى السباع) اى عما عدا هذا الوادى من الاودية الموصوفة بتلك الصفات (فى كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى ركبا ساريا سارا بالليل فيه عن الاوقات والحافات) اى موضع الخوف ولما كان ما يعبه هذا المعنى طرفين احدهما جعل المفضل عليه الركبان كما هو المفهوم من العبارة التى هى اصله وتأتيها جملة وادى السباع كفى عبارة المصنف بعد تفسير هذا الاصل اراد ان يشير الى العبارتين المذكورتين فقال (ولو عبرت) اى لو اردت ان تعبر معنى البيت (بالعبارة الاولى) اى بالعبارة التى هى الاصل (اقلت) اى تفسيره بان تقول ان المراد به انه (ولا ارى واديا اقل به ركبانوه) اى من الركب الذى (يؤدى السباع) فان الاقل صار صفة للوادى وسند الى الركب بالنسبة الى الوادى الذى ليس يمر فى بل الرؤية منفية بالنسبة اليه وضمير منه راجع الى الركب ايضا بالنسبة الى وادى السباع المرئى المثبت فيكون المفضل والمفضل عليه هو الركب لا الوادى (ولو عبرت بالعبارة الثانية) اى بالعبارة التى وقع فيها التصرف بتقديم وادى السباع كما هى عبارة المتن (اقلت ولا ارى واديا اقل به ركبانوه من وادى السباع) وهذا اللفظ الاخر هو ما به يحصل الفرق بين العبارتين حيث عبر فى الاولى بلفظ وادى السباع وعبر عنها بمن وادى السباع فانه لما قدم كوادى السباع هنا وجملة مفعولا او حالا لقوله لا ارى واستثنى به عن ذكر منه ثانيا جعل المفضل عليه هو الوادى الذى تقدم فادخلت من التفضيلية على وادى السباع وهذا آخر ما قصدنا تحشيتة من مباحث الاسم ونتم بناية الله تعالى وبهذا شرعنا فى تحشية القسمين الباقيين من الكلمة اعنى قسمي الفعل والحرف واسأل الله تعالى ان يعينى بهذا ايضا بالنسبة الى اعادتها بلفظه وكرمه فاقول ولما اراد الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المصنف من قوله الفعل قال (ولما قسم المصنف) وهو تخفيف السين واما التشديد فتبر مستعمل فى كلمة قسم ما ضيا (الكلمة) اى المذكورة فى صدر الكتاب حيث قسمها بعد التعريف (الى اقسامها الثلاثة) حيث قال وهى اسم وفعل وحرف (على وجه) اى تقسيما مذكورا على الطريق الذى (علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها) والمراد من دليل

فح يكون النثية مجموع المفرد والا لف او الياء والنون فلم يكن مسلما البلد تثنية اذ لم يوجد مع تلك الواو لا يقال النون مقدرة لان النون فى حال الاضافة كالتنوين فكما لا تقدر التنوين معها لا تقدر النون وهذا المحض مما سبق فيها فان دعوى الثبوت النثية بلانون مما لا يجرى عليه الادب ولا يشك احد فى ان النون الساقط بسبب الاضافة فى حكم المذكور والقياس على التنوين غير صحيح لانه ليس من اجزاء اللفظ وحده سقوطه غير صلة سقوطه على ان ذلك الوهم الفاسد او ورد على ذلك لورد على حد النثية مطلقا كما لا يذهب على من له دراه فى ادراك المعنى قوله لانه على تقدير تسليه قبل هذا منع ما اجمعوا عليه من كون علامة النثية الالف او الياء وكون النون عوضا عن الحركة او التنوين فى المفرد وما ذكره على تقدير التسليم فى غاية

الانحصار قوله بعد التقسيم لانها امان تدل على معنى في نفسها الخ ثم قال وقد علم بذلك حد كل واحد منها قوله (ولم يكتب) مطوف على قوله قسم يعني ان الظاهر من قوله وقد علم الخ ان يكتبي بذكر تعريف كل من الثلاثة في صدر الكتاب لكنه لم يكتب (بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه) حيث قال الاسم مادل على معنى الى آخره (فلما وصلت التوبة) اي بمدا تمام مباحث الاسم ومراغها (الى مباحث الفعل سلك) اي المصنف فقوله سلك جواب لما في ولما قسم (تلك الطريقة) وهي طريقة مباحث الاسم (وصدرها) اي وصدر ايضا مباحث الفعل (بتعريفه) اي يذكر تعريف الفعل (فقال) اي المصنف رحمه الله (الفعل مادل) وفسره الشارح بقوله (اي كلة) اشارة الى ان ما موصوفة عبارة عن الكلمة وبقوله (دلت) الى ان تذكر دل باعتبار رجوع ضميره الى لفظ ما والا فهو راجع الى الكلمة ولوظهر المعنى الذي هو عبارة عنه لزم تأنيته (على معنى) متعلق بقوله دل وقوله (كائن) بالجبر للاشارة الى ان قوله (في نفسه) ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة لمعنى وقوله (اي في نفس مادل) اشارة ان الضمير المجرور في تركيب المصنف راجع الى لفظ ما لا الى معناه كما هو الظاهر لفظا لكن الراجع ان يرجع الى ما ويكون المعنى ان المعنى المدلول في نفس الكلمة وقوله (يعني الكلمة) للاشارة الى ان المصنف وان ارجع الضمير الى ما بقرينة ابراده مذكر الكثر يريد بقوله في نفسه اي في نفس الكلمة لكونها عبارة عنها ولما كان المالك ان المعنى في نفس الكلمة اراد ان يبينه على تفسير ذلك المال فقال (والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها) على معنى حاصل مشابه للظرفية وهو دلالة الكلمة (عليه) اي على معناها اي حال كون تلك الكلمة المفهومة منها (من غير حاجة) اي غير محتاجة (الى ضم كلة اخرى اليها) اي تلك الكلمة الدالة كما احتاجت في دلالتها في الحرف كما سيجي وانما لم يحتج الى الضم (لاستقلاله) اي لكون المعنى المذكور مستقلا (بالمفهومية) اي بكونه مفهوما من تلك الكلمة فيكون اللفظ مشابها للظرف والمعنى مشابها للمظروف وكان المظروف اذا استقر في مكانه لا يحتاج الى ضم مكان آخر اليه كذلك المعنى اذا كان في مفهومه من تلك الكلمة غير محتاج الى انضمام شيء ثم شرع في بيان توجيهه يمكن هنا بلا عدول عن ظاهر اللفظ فقال (ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى) توجيهها للقرب وموافقة في التذكير كما هو الظاهر في اللفظ (وحينئذ) اي وحين اذ ارجع الضمير الى المعنى (يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله) اي كون ذلك المعنى مستقلا (بالمفهومية) اي بكونه مفهوما من اللفظ (فرجع كون المعنى نفسه) كما هو التوجيه الثاني (وكونه) اي ومرجع كون المعنى (نفس الكلمة) كما هو التوجيه الاول يعني يرجع مال التوجيهين (الى امر واحد هو) اي الامر الواحد الذي رجع اليه (استقلاله بالمفهومية) اي كون المعنى مستقلا بالمفهومية اما ان كان المراد بكون المعنى في نفس الكلمة مظاهرا اذا لمعنى لكون المعنى في نفس الكلمة الا ان يكون مفهوما منها مع قطع النظر

الضافة وكيف لا وليس الغرض من الحقائق الالف او الياء والنون الدلالة بل من مجرد الحقائق الالف او الياء وانت خبير بان الرد على القول الناطق نسبة الدلالة الى التثنية الدال منها الانسان تصح ولو باعتبار ان دلالة هذه التثنية بواسطة ذينك الامرين بان ليست الدلالة مقصودة من مجموع التثنية في غاية الضافة ونهاية البشاعة قوله تحت جنس الموضوع له قبل يشكل بمثل اسدين بمعنى شجرا عين فانهما لم يدخلتا تحت جنس الموضوع له الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد وكذلك الابوان على ما بينه فان التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب وهو ليس موضوعا له للاب فيلبي ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يجب ان يراد بالموضوع له اهم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازي في حكمه ويجعل ما ذكره في القميرين والابوين كاشفا عنه وكان القائل

عن غيرها وهو معنى دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها واما ان كان المراد يكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فلانه لا معنى لتكون المعنى حاصل في نفس المعنى الا انه لا يحتاج في حصوله الى شيء آخر بان يكون آلة للملاحظة غيره حتى يحتاج في حصوله الى شيء آخر حيث لا يحصل بدون حصوله كما في الحرف ثم الشارح للمساوي بين الارجاعين ورجع الارجاع الى الكلمة ولم يرجع الوجه الذي هو الظاهر بحسب اللفظ بقرينة قربيه وتذكيره حيث لا يحتاج فيه الى التصرف اراد ان يبينه على وجه الترجيح فقال (لكن المطابق) يعني ان ارجاع الضمير الى المعنى وان كان مطابقا للمراد لكن التوجيه الذي يطابق (لما ذكر) المصنف (في وجه الحصر) وهو قوله في صدر الكتاب لانها اما ان تدل على معنى في نفسها حيث اورد الضمير هناك بالتأنيث (ارجاع الضمير الى مادل كالاينفي) فمعين ارجاعه الى الكلمة اي فيكون الوجه المطابق لما ذكره ارجاعه الى مادل في التعريفات الثلاثة ولما كان للفعل معان بعضها مستقل بالمفهومية كالاسم وبعضها غير مستقل بها كالحرف اراد ان يبينه على ان المراد بالمعنى هنا هو المعنى المستقل بالمفهومية حتى لا يرد على التعريف نقض بالحرف فقال (اعلم ان الفعل) يعني انه مخالف لآخيه لان الاسم مشتمل على معنى واحد مستقل والحرف مشتمل على معنى واحد غير مستقل والفعل ليس كذلك بل هو (مشتمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وتانيها الزمان) ماضيا كان او حالا او مستقبلا (وثالثها النسبة الى فاعل ما) اي الى فاعل غير معين وعدم تمام دلالة الفعل يحتاج الى تعيينه بذلك لفظ آخر اعلم ان نسبة الفعل على نوعين احدها نسبة الحدث الداخلي الذي هو مدلول الفعل وهذه نسبة الافعال التامة فاذا قلنا ضرب زيد بنسبة الضرب الذي هو مدلول ضرب الى زيد وتانيهما نسبة حدث خارج عن الفعل الى مرفوعه وهذه نسبة الافعال الناقصة لانا اذا قلنا كان زيد قائما فقد لسبنا القيام الخارج عن كان الى زيد فان الحدث الداخلي في كان ليس هو القيام بل الكون واذا عرفت هذا فان كان مراد الشارح بقوله النسبة الى فاعل ما ادخال نسبة الافعال الناقصة وجعلنا كلامه بتعظيم النسبة بان قول سواء كانت النسبة الى فاعل ما هي نسبة الحدث الذي هو مدلول الفعل او نسبة حدث خارج عنه وان كان مراده عدم الشمول بل التخصيص بنسبة الافعال التامة كما هو المتبادر من كلامه حيث قال الى فاعل ما قلنا ان نسبة الافعال الناقصة تعلم منه بطريق الدلالة بقى هنا اشكال ينشأ عما قلنا بعضهم ان المشهور فيما بينهم كما ذكره الشارح انها ثلاثة لكن التحقيق ان الفعل مشتمل على اربعة معان ثلاثها ما ذكره هنا واربعا هي قيد الحدث او النسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي غير مستقل انتهى واجيب عنه بان لكل القوم ما علم يلتفتوا الرابع لاستلزام دلالة العقل على مجموع ما سواء واقعا علم (ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي) اي غير مستقل بالمفهومية (هو آلة للملاحظة طريقها) اي طرفي النسبة يعني ان المقصود بالذات هما الطرفان والنسبة حالة بينهما يلاحظ بها الطرفان ويعرف حالهما بان احدهما مستند والاخر

لم يفهم المراد بنفس الموضوع له ولم يتعطل لذلك من قوله قدس سره فيجانبان تأمل تدرك قوله ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه قيل هذا كلام الهندي وبنه الشارح وليس بذلك لان هذه الارادة بعيدة بالنظر الى ما ذكر في تعريف الجمع حيث قال ليدل على ان منه اكثر من جنسه فان الناظر فيه لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر وبهذا ظهر ضعف الاحتمال المائل الى اللفظ كما كما ذكره الهندي ولك ان تقول ان ما ذكر في تعريف الجمع لا يبعد هذا الكلام وذلك انهم يقولون ان بقوله من جنسه اهتماما لبيان مذهبه باحتمال ان لا يحتمل التولية على مايم الجنسية متعين ان المراد بمثله ما يماثله في الوحدة فقط او اللفظ كذلك وهذا ان الوجهان واحد بحسب المال ولذا اكتفى قدس سره باحدهما للا

مسند إليه وإذا كانت النسبة المذكورة كذلك (فلا تستقل بالمفهومية) وإذا لم تستقل بالمفهومية (فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة) فاعلموا أريد به تلك النسبة لزم الحلف وأيضا يقتضى تعريف الفعل بالحرف ولما بطل إرادة المعنى الثالث بقي صحة إرادة الأولين فأراد إبطال إرادة الثاني أيضا فقال (ولما وصف ذلك المعنى) أى المعنى المراد بدلالة الكلمة عليه (بالاقتران بالزمان) حيث قال على معنى مقترن باحدا لازمة يعنى أن المفهوم من الوصف المزبور أنه لا يريد بالمعنى المعنى المطلق بل المعنى الموصوف بالاقتران والمعنى الموصوف بالاقتران ليس بمستقل ولما خرجت النسبة عن كونها مرادا بقيد في نفسه لم يبق إلا الحدث والزمان فلما خرج الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان (تعين أن يكون المراد به) أى بقوله على معنى في نفسه (الحدث) ولما انجز الكلام إلى إرادة الحدث من المعاني الثلاثة وكان الحدث جزء من مجموع المعاني الثلاثة أورد عليه أنه يلزم على هذا أن يوجد مجاز في التعريف لأنه إذا أريد من الكلمة الموضوع للمعاني الثلاثة معنى معين منها تكون دلالة تلك الكلمة على ذلك المعنى مجازا بذكر الكل وإرادة الجزء أيضا إذا أريد بالمعنى في قوله ما دل على معنى معناه المطابق مع أنه المتبادر عند إطلاق المعنى فلا يصح إرادته لأن معناه المطابق ليس بمستقبل في نفسه لكونه مركبا من المستقل ومن غير مستقل فالركب منهما يكون غير مستقل وإذا أريد به معناه التضمني يلزم تخلف الفعل عن ما أريد في الاسم والحرف لأن تعريفهما أيضا ما دل على معنى فلا يجوز إرادة التضمني منه فيهما لما يلزم من لزوم عدم الاطراد بين الأقسام الثلاثة للكلمة وإذا أريد معناه الالتزامي يلزم كون الحرف غير دال على معنى أصلا فلما كان بطلان إرادة الأخيرين ظاهرا لبطلان الأول فقط قال (فالمراد بالمعنى) أى في قوله على معنى (ليس معناه المطابق) أى ليس المراد به المعنى الدال على المعاني الثلاثة (بل) المراد بالمعنى (اعم) أى سواء كان مطابقا أو تضمنيا لتكون دلالاته على المجموع وعلى جزء منه حقيقة ولما ورد عليه أيضا بأنه إذا كان موضوعا على المعنى الأعم عادا للحدود أيضا حين أريد به الحدث فإنه حينئذ يكون من قبيل ذكر العام وإرادة الخاص استدرك الشارح بقوله (لكن لا يتحقق إلا في ضمن التضمن) يعنى أنه لا يلزم منه المجاز لأنه إنما يلزم لو كان المراد بالمعنى الأعم هو المعنى الأعم مطلقا لا بشرط شيء وليس كذلك بل المراد منه الأعم الذى اشترط تحققه في ضمن التضمني وقوله (فخرج بهذا القيد) تفرغ لقوله في نفسه يعنى أنه لما قيد المعنى في تعريف الفعل بكونه في نفسه بمعنى أنه مستقل بالمفهومية وأريد بالمعنى معناه الأعم المتحقق في ضمن التضمني خرج (الحرف) عن تعريف الفعل (لأنه) أى لأن الحرف (ليس مستقلا بالمفهومية) كما سيبي في بحثه لكن كان الاسم داخلا في التعريف لأنه أيضا مستقل بالمفهومية ولما قيد المعنى بقوله (مقترن) (وضما) أى اقترنا وضما لأعقليا وسيجيئ فائدة زيادته (باحدا لازمة الثلاثة) وقوله (في الفهم عن لفظه الدال عليه) للإشارة إلى أن مفهومية احدا لازمة متفهم مع اهتمام المعنى

يكون قوله من جنسه حسوا ولما اكتفى المنى في الجمع بقوله على أن معناه أكثر منه ولم يزد عليه قيد من جنسه وكان العلوم من مذهبه أن الاسم في الجمع كما أنه في الثنية فلا يجوز العبور بسين الماء وقرص الشمس وعين الذهب كما لا يجوز القرائن البيض والظفر على ما صرح به في الصرح وغيره قالوا لم يصرح به هنا في استثناء عما سبق في حد الثنية فهل يلزم من فعله ذلك أن لا يتحمل مثله المسألة بحسب الجلبية كلا وبذلك تبين حال قوله وبهذا ظهر ضعف احتمال المسألة في اللفظ ثم الحق أن المتبادر من مثله هو كونه كذلك في اللفظ والمعنى جميعا فلما لم يرد المسألة المعنوية بقي في دلالته على المسألة اللفظية فكان الظاهر أن يقال في اللفظ يدل قوله في العدد ألا أنه قال كذلك ليوافق قوله في الجمع يدل على أن معناه أكثر منه وهذا الذى أوقع القائل في هذه الوردة قوله أو حكما

الموصوف بالاقتران من لفظ الفعل الدال الموضوع للدلالة على الحدث المقارن بذلك الزمان
 يعني ان مجموع اللفظ بهيته ومادته دال على معنى اعم لكنه بشرط الدلة بهيته على الزمان
 المعين وبمادته على ذلك الحدث المقارن (فهو) اي لفظ مقترن (صفة بمد صفة للمعنى)
 وهذا تفريع على كونه قيداً مخرجاً يعني اذا توارد القيدان المخرجان على ذات يكون كل
 منهما صفة له فالصفة الاولى للمعنى قوله في نفسه وهو قيد مخرج للحرف والصفة الثانية له
 قوله مقترن (مخرج به) اي بهذا القيد (الاسم عن حد الفعل) فان الاسم وان كان دالاً على
 معنى موصوف بكونه في نفسه لكونه غير مقترن باحد الازمنة ثم اراد الشارح ان يذكر
 فائدة زيادة لفظ وضما حيث غفل المصنف عنه فقال (ويقولان) وهو معطوف على قوله وبه
 يعني انه خرج يقولان (وضما يخرج اسما بالافعال) نحو هيات وتزال (لان جيبهما منقولة) يعني
 ان اسما بالافعال ليست دلالتها على احدا لازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاولى لان مجموع تلك
 الاسماء من الاسماء المنقولة (اما) منقولة عن المصادر او غيرها اي او منقولة عن غير المصادر
 (كاسبق) في بحثها فهي وان دلت على الزمان لكن دلالتها عليه ليست في اصل معناها
 الموضوعه بل دلالتها عليه بعد نقلها الى معنى آخر فقوله (وبدخل) معطوف على متعلق
 يقولان يعني ان لنا وضما كاخراج به اسما بالافعال التي من الاغيار دخل به (فيه) اي في
 حد الفعل (الافعال المنساختة عن الزمان نحو عسى وكاد) وانما دخلت (لاقتران معناها)
 اي معنى الافعال المنسلخة عنه (به) اي باحد الازمنة (بحسب الوضع) وان انسلخت
 عنه في الاستعمال وقال المصنف وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث تدخل به في حد الفعل
 لان الافعال الناقصة تامة في اصل الوضع منسلخات عن الحدث صرح به بعض المحققين
 في الفوائد الفياضية انتهى يعني ان كلامنا من الافعال المنسلخة والناقصة موضوع على الحدث مع
 الزمان فيكونان حينئذ داخلين في حد الفعل فيصدق عليهما انهما دالان على حدث مقارن
 باحد الازمنة فلا يضر طريان الانسلاخ عليهما في الاستعمال قوله (ويصدق) اشارة الى
 ما يتوهم من ان المضارع لما دل على الزمانين اعني الحال والاستقبال توهم خروجه عن حد
 الفعل فاراد الشارح دفعه فقال ان تعريف الفعل يصدق (على المضارع) لانه يصدق عليه
 (انه) اي المضارع (اقترن باحد الازمنة الثلاثة) لانه اقترن بالزمانين كليهما لانه لما دل
 على الزمانين لزمته دلالة على احدهما (لوجود الاحد في الاثنين) وهذا اشارة الى ان
 وضع المضارع اعني الحال والاستقبال من اميل عموم المشترك يعني انه وضع بالاشتراك على
 كل واحد منهما والجامع لهما هو الاتان (ولانه) اي ويصدق على المضارع ايضا انه اقترن
 باحد الازمنة لان المضارع (مقترن بحسب كل وضع) اي باعتبار كل واحد من الوضعين
 حال كونه مستقبلا مع قطع النظر عن الوضع الاخر انه مقترن (بواحد) اي بواحد من
 الزمانين فانه من حيث كونه موضوعا للحال يدل عليه دون الاستقبال ومن حيث كونه
 موضوعا للاستقبال يدل عليه دون الحال (وان عرض) اي ولو عرض (الاشتراك)

(يعني)

بان كان مجهول
 الاصل ولم يعل كالو
 ان في معنى بالي قيل
 الالف في الاسماء
 المريضة البناء كفى
 وصل والي واذا
 اعلاما عديم الاصل
 ومجهول الاصل ما هو
 في اسم متضمن لم
 يعرف اسما فعمل
 الى علما مجهول
 الاصل محل نظر
 وينبغي ان يقول ولم
 يعل او اميل وكان
 لامالته سبب غير
 انقلاب الالف من
 الياء فان الرضى شرط
 في قلب عديم الاصل
 ومجهول ياء ان يكون
 مما سمع فيه الامالة
 ولم يكن هناك سبب
 للامالة غير انقلاب
 الالف من الياء ولا
 يلزم من تقييد الرضى
 فيه كذلك التقييد
 هنا بذلك كيف
 والرضى موافق في
 ترك التقييد ومباداة
 هذه فان سمع فيها
 الامالة ولم يكن
 هناك سبب للامالة
 غير انقلاب الالف
 من الياء وجب قلبها
 ياء وان لم نسمع قالوا
 اول لانه اكثر
 وقال بعضهم بل الياء
 في التوهمين اولي سمعت
 الامالة اولاً ونظرة
 مدفوع بان معنى كلام

الشارح قدس سره
كون الاعلام من
الاسماء البنية في حكم
متكسر الاصل
والفرق كذلك مذهب
البعض قوله بان كان
بجوهل الاصل او
هديه وقد اميل قبل
لا بد من قيد آخر
وهو ان لا يكون
لاماك سيبا سوى
كون الالف متقلبة
عن الياء كما مر في
قنا اتيان الرضى به
ليس لتوقف الحكم
عليه بل لفرض
الايضاح وزيادة
البيان كما يدل عليه
ما قل من قوله سمعت
الامامة اولا قوله
كقراء بضم القاف
وتشديد الراء لجيد
القراءة او لتسلك
من قراء اذا لم يمسك
قبل هذا سبوا في
القاموس القراء
ككتان الحسن القراءة
جمه قراؤن ولا
يكسر و ككرمان
الناسك المتشبه
كالقاري والمقرئ
جمه قراؤن وقراوى
قنا بل كلام الشارح
قدس سره مبنى
على ما هو المتعارف
المذكور في الكتب
من ان القراء بضم
القاف وتشديد الراء
جيد القراءة وقد يكون

بني الاشتراك الثاني (من تعدد الوضع) ثم شرع بعد تحديده في بيان خواصه كما هي عادة
فقال (ومن خواصه) (اى) بعض (خواص الفعل) (دخول قد) وانما كان دخول
قد مختصا بفعل ولا يوجد في غيره من اقسام الكلمات (لانها) اى لان كلمة قد (انما تستعمل)
بني استعمالها مقصور على احد المقاصد الثلاثة اما (لتقريب الماضى) اى لقصد جعل
الزمان الماضى قريبا (الى الحال) وهذه احد المقاصد الثلاثة (اول تقليل الفعل) اى
لقصد اخبار قلته وهذا ثانيها (او تحقيقه) اى اول قصد اخبار تحقق الفعل وثبانه وهذا
ثالثها (وشئ من ذلك) اى وكل واحد من المقاصد الثلاثة (لا يتحقق الا فى) ضمن (الفعل)
وما لا يتحقق الا فى الفعل يوجد فيه ولا يوجد في غيره قد دخول قد خاص بالفعل (و)
(دخول) (السين وسوف) وانما كانا من خواص الفعل (لدلالة الاول) اى لدلالة السين
(على الاستقبال القريب والثاني) اى ولدلالة سوف (على الاستقبال البعيد) و زمان الاستقبال
في كل منهما جزء من الموضوعه والاستقبال لا يوجد الا فى الفعل وما لا يوجد ان الا فى
الفعل وقال المصام ان دلالة الاول على الاستقبال دلالة عليه مع التأكيده صرح به المحقق
التفتازانى في شرح التلخيص انتهى وقال شارح القالب ان فى قوله لدالتهما على الاستقبال
الذى لا يوجد الا فى الفعل نظر الانه ان اريد انه لا يمكن وجوده فممنوع وان اريد ان وجوده
في غيره ممكن لكن لا بد فسلم لكنه غير مفيد للمطلوب الذى هو دعوى اختصاصهما اذ لا
يلزم من عدم الدلالة في غيره عدم وجودهما فيه الا ترى الى قولك ضربى زيد اغدا مرادهم
قال فالصواب فيه وفي امثاله الاستدلال بالاستقراء انتهى وقال الرضى واما السين وسوف
فسماهما سيبويه حرفى التنفيس و معناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم
التنفيس فى الحال يقال نفس الخناق اذا وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وقيل
ان السين منقوض من سوف لدلالة قليل الحرف على تقريب الفعل انتهى (و) (دخول)
(الجوازم) بني ومن خواصه دخول الجوازم عليه وانما خص دخولا عليه دون الاسم
(لانها) اى الجوازم (وضمت اماثنى الفعل كالم ولما) فانها وضمتا لثنى الحدث الذى
في مدخولهما (او) اى او وضمت تلك الجوازم (المطلبة) اى لطلب الفعل (كلام الامراء)
وضمت (لتنهى عنه) اى عن الفعل (كلاما نهائية) وهذا فيما عملت فى الفعل الواحد (او)
وضمت تلك الجوازم (لتعليق الثنى) اى سواء كان ذلك المطلق فى ضمن الجملة الفعلية
او فى ضمن الجملة الاسمية (بالفعل كادوات الشرط) سواء كانت حرفا مثل ان او اسما كهما
ومنى (وكل من هذه المائى) اى من ثنى الفعل وطلبه ونهيه عنه وتعليق الثنى به (لا يتصور
الا فى الفعل) وزاد المصام فى التعليق بان العمل اشارة الاختصاص لان الثنى مالم يخص
الثنى لم يعلم فيه واعترض عليه شارح القالب بانا لانسلم ان اختصاص العمل اعنى الجزم
يستلزم اختصاص الدخول لم لا يجوز ان يختص عملها لانفسها الا ترى ان هذا ولا يختصان
بالفعل ولا يستلزمان فيه انتهى ويمكن ان يجاب من طرف المصام بان مراده من قوله مالم

جما لقارى ويجوز ان يكون فراء بضم القاف ايضا مبالغة بمعنى السابد وقع القاف غير مذكور في الصحاح قوله لكننا قد تصفينا كتب الثقات كالفصل والباب والفتح الخ قبل كتب في الحاشية فبارة الفصل هكذا وما في آخره همزة اما ان يسبقها الف على اربعة اضرب اولاً قاتن سبها الف اصلية كقراء ومنقلة عن حرف اصل كدواء وكساء وزائدة في حكم الاصل كلباء ومنقلة عن الف التأنيث كقراء هذه الاخيرة قلب واو الاخير كقراء وان في الباب في البواقي ان لا يطين وقد اثير القلب ايضا وعبارة الفتح هكذا اما المدودة فاذا كانت للتأنيث قلبت همزتها واوا والالم قلبت سوا كانت اصلية كقراء او منقلة عن حرف اصل ككساء او من جاز مجرى الاصل وهو ان يكون للالحاق كلباء وقد رخص في القلب وعبارة الباب

يخص الشيء لم يعمل فيه ان الملزوم اخص واللازم اعم وكل شيء يعمل فهو مختص بدون المكس يعني وبهض ما خص لم يعمل وما ولا من هذا القليل والله اعلم (ولحق تأنيث) ولما غير المصنف عبارة هنا بذكر الحقوق اشار الشارح الى مراده بقوله (عطف) يعني ان الحقوق بالرفع معطوف (على) قوله (دخول قد) فانه اذا عطف على لفظ قد يلزم كون الحقوق مدخولا لدخول فلا معنى له (وانما خص به) اي وانما اقتصر على الفعل (لحق تاء التأنيث) واما تاء الفعل به عن الاسم (لانها) اي لان تاء التأنيث (تدل) اي لا تدل الا على تأنيث الفاعل) ولما لم يكن هذا التعليل كافيا لانتقائه بالصفات ضم اليه قوله (ولا تلحق) اي لا تلحق التاء المذكورة ايضا (الاباء) اي باللفظ الذي (له فاعل) اي باللفظ الذي لا بد له من فاعل او نائبه وذلك هو الفعل لا غير (والصفات) اي الصفات التي لا بد لها من فاعل ايضا كاسم الفاعل والمفعول لا تكون نقضا علينا فان تلك الصفات (استغنت عنها) اي عن تاء التأنيث (لما) اي بسبب شيء (لحقها) اي لحق لتلك الصفات (من التاء المتحركة الدالة على تأنيثها) اي على تأنيث تلك الصفة (و) على (تأنيث فاعلها) اي فاعل تلك الصفات فان التاء المتحركة في قائمة متلا مادلت على تأنيثها وعلى تأنيث فاعلها استغنت عن ذكر تاء تدل على التأنيث واذا كان كذلك (فلا جرمها خص) اي لحق تلك التاء (بالفعل) لان الفعل غير مستغن عنها وقوله (ساكنة) بالنسب (حال عن تاء التأنيث) لكونها واردة بالثبوت وقوله (احتراز) بالرفع عطف على قوله حال اي هذا اللفظ حال واحتراز (عن) التاء (المتحركة لاختصاصها) اي لاختصاص المتحركة (بالاسم) كما عرفت (و) (لحق) (نحو تاء فعلت) يعني من خواصه ايضا لحق التاء التي شبهت بالتاء المضمومة التي في المتكلم الماضي ثم فسر مراده فقال (اراد) اي المص (نحو) اي بقوله نحو (تاء فعلت الضائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة) وقوله (قد دخل) فتريع لهذا التعميم الحاصل من كلمة نحو يعني فتح تدخل (فيه) اي فيها يختص لحوقه (تاء فعلت) اي التاء المفتوحة الدالة على المخاطب والمكسورة الدالة على المخاطبة (ايضا) اي كما تدخل تاء المتكلم وقوله (وذلك) شروع في بيان وجه اختصاص المذكورات بالفعل يعني كون المذكورات مختصة بالفعل ثابت (لان ضمير الفاعل لا يلحق الاباء) اي الا باللفظ الذي (له فاعل) فان تلك التاءات ليست دالة على التأنيث كما كانت التاء الساكنة فتعين لحوقها لبيان الفاعل فحيث يلزم وجودا لفاعل فيما لحقته (والفاعل انما يكون للفعل وفروعه) يعني من الصفات التي هي قروع الفعل في العمل مثل اسم الفاعل والمفعول (وحط) بصيغة المجهول اي ولما كان رتبة القروع منقطة عن رتبة الاصل حط لذلك (فروعه) اي فروع الفعل (عنه) اي عن ذلك الفعل (منع) اي بسبب منع (احد نوعي الضمير) اي البارز والمستتر فان الفعل لكونه اصلا جامع لهما ولو كانت القروع جامعة لتوعين ايضا يلزم تساوي الفرع للاصل فلزم منع احد النوعين (تحرزا) اي لقصد التحرز (عن لزوم تساوي الفرع مع الاصل) ولما كان هذا التعليل مستلزما لمنع احد النوعين من غير تعيين ولم يكن مستلزما لمنع البارز شار

يوافق ما في المتن
هذا كلامه قدس
سره والطباء عصب
المنق كذا في الصحاح
قوله غير ما وقع في
شرح الرضى من انه
قد قلب المبدلة من
اصل به وقال الرضى
ولا يهاس عليه خلافا
للكشاف هذا ووجه
ذلك ما ذكره المس
حيث قال واما قلب
همزة النائية واداء
غلتها زائدة لا اصل
لها في الهمزة لانها
الف في الاصل وانما
قلبت همزة لتسدر
اجماها مع الالف
التي قبلها فلما وقعت
في الموضع الذي صارت
فيه كالتوسط قلبت
حرف لين ايجاتا
بزادتها ومما رتبها
الاصلية وخصص
بالواو لانها مثل
الهمزة في النقل فكانت
اقرب اليها من الياء
قال وانما جاز الاصل
ان فيها سوامها ودا
له الى التشبيه بكل
واحد منها كقولك
كساك وكساوان
فن جمة كونها غير
زائدة اشبهت همزة
قراء بغير همزة ومن
جمة كونها ليست همزة
في الاصل اشبهت همزة

الى بيان وجه ترجيح البارز لمنع على المستكن فقال (وخص) اى امتاز (البارز) بلطعن
عن المستكن (لان المستكن اخف) لكونه غير مذكور لفظا (واخصر فهو) اى اذا كان
المستكن اخف من البارز واخصر منه فترجىح المستكن بكونه شاملا (بالتميم اليق واجدر)
من البارز يعنى اختص البارز بالفعل وعم المستكن الفعل وفروعه ولما فرغ المصنف من
تعريف الفعل ومن بيان خواصه شرع في بيان انواعه وتعريف كل نوع منها مع بيان
مسئلة مخصوصة بهذا النوع فقال (الماضى مادل) قوله (اى فعل دل) اشارة الى انما
موصوفه عبارة عن الفعل ومتزلة منزلة النفس وقوله (بحسب اصل الوضع) اشارة الى
ان المراد بالدلالة ههنا هى الدلالة الوضعية لا العقلية وقوله (فانه المتبادر من الدلالة) اشارة
الى قرينة حمل قوله دل على الدلالة هى الدلالة الوضعية يعنى انما فسرنا الدلالة بهذا
التفسير لان المتبادر من اطلاق الدلالة هى الدلالة الوضعية وقوله (على زمان) متعلق
بدل وقوله (قبل زمانك) ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة للزمان يعنى على الزمان
الذى يحصل قبل زمانك وفسر الزمان الثانى بقوله الحاضر الذى للاشارة الى ان المراد بقوله
قبل زمانك يعنى ما كان مضافا الى المخاطب وهو قائل الكلمة هو الزمان (الحاضر الذى
انت فيه) اى فى هذا الزمان عند تكلمك بالفعل الماضى وقوله (قبلىة ذاتية) تفسير لكلمة
قبل فان القبلىة اما ذاتية كقبلىة الملة على الملول او زمانية كقبلىة الامس على اليوم فالمراد
بقوله على زمان قبل زمانك هى القبلىة الذاتية لكن لا مطلقا بل الذاتية لى (تكون) وتوجد
(بين اجزاء الزمان) وانما فسر به للاشارة الى دفع ما قبل ان قبل ظرف زمان فيلزم ان
يكون للزمان زمان لان معنى التقدم الزمان ان يكون المتقدم فى زمان سابق والمتأخر فى زمان
لاحق الكلام فى ذلك الزمان فيلزم التسلسل فاراد الشارح ان يدفع هذا السؤال بقوله
تكون بين اجزاء الزمان يعنى ان المراد بتقدم الزمان على الزمان ههنا هو تقدم بعض اجزاء
الزمان على بعض (فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض) وان كان قدما بالزمان لكنه
ليس قدما بزمان آخر بل هذا التقدم (انما يكون بحسب الذات) ومن عمه قال قبلىة ذاتية
(لا بحسب الزمان) فان لو كان بحسب الزمان لزم المحذور المذكور فاذا لم يكن ذلك التقدم
الحاصل بين اجزاء الزمان زمانيا (فلا يلزم) اى منه (ان يكون للزمان زمان) اعلم ان هذا
اشارة الى مسئلة حكمية وتحققها ان الحكماء ذهبوا الى ان الزمان لا بداية له ولا نهاية بدليل
انه لو كان له بداية يلزم وجود قبل فى ابتداءه وذلك القبلىة زمان ايضا فيلزم التسلسل فاجيب
بانه انما يلزم التسلسل لو كان ذلك التقدم زمانيا يحتاج الى زمان بل زمان ذلك الزمان هو
نفس ذلك الزمان فالتقدم عارض آخر للزمان بالذات وتغيره بواسطتها لان التقدم والتأخر
ناشئان من ذواتهما فان ماهية الزمان هو التجدد اعنى عدم الاستقرار فاذا فرض فيها اجزاء
طارضة لهما يكون التقدم والتأخر لذاتها هذا ثم اعلم ان المراد ههنا بالتقدم بالذات ان يكون
منشأ والمذات لا التقدم بالطبع فانه معنى آخر فان المتقدم بالطبع يجتمع فيه التقدم مع التأخر

الثابت قلت واوا
 قيل فاذا كان هذا
 مما لا يحاس عليه
 لا ينفع في بيان
 القاعدة هذا القلب
 بل يكون من الشواذ
 اذ الخارجة من
 القاعدة قوله وهذه
 اهم من ان يكون
 هذا الاصل واوا
 او ياء دفع لما جاز
 ان يتوهم من قول
 العريف وردما الى
 الاصل ان يكون
 مبنى ما ذكره من
 القلب الى الواو ما لم
 يكن الاصل فيه ياء
 قوله ان لا يهدف
 آخر المتن قبل اى
 من آخر مفرد المتن
 فلا ينال قوله وتاء
 الثابت لا يقع في
 حصوه فالاول ان
 يقول ان لا يهدف
 من المتن وهذا كما
 ترى قوله المجموع
 ما دل اى اسم دل
 قبل لا يخفى ان مسلمين
 ليس باسم لانه ليس
 بكلمة بل هو كسلي
 مركب فالمراد بالاسم
 اهم من الاسم حقيقة
 او حكما وهذا لشدة
 الامتزاج اسما واحدا
 وامرايا باعراب واحد
 وفيه ما فيه قوله
 بمحروف مفردة اى
 بمحروف هي مادة

وههنا ليس كذلك فان الامس لا يجتمع اليوم كذا في بعض الحواشي وفيه مباحث آخر
 والوجه في تركها ما قال المصام ولتحقيقه علم آخر ولقوله مخاطب آخر ثم شرع في بيان فوائد
 قيود التعريف فقال (فقوله مادل على زمان شامل لجميع الافعال اى من المضارع وغيره
 فانه يصدق على كل منهما انه فعل دل فكان هذا القول بمنزلة الجنس (وقوله قبل زمانك
 يخرج ما عداه) فان ما عدا الماضي امدال على الحال واما على المستقبل فلا يصدق قوله قبل
 زمانك على واحد منهما فان الحال هو زمانك والمستقبل هو زمان بعد زمانك ولما توهم
 انتقاض التعريف مضاباته يصدق على لفظ الامس فانه دل على زمان قبل زمانك مع انه
 لا يصدق عليه المرف لكونه اسما اجاب عنه بقوله (والمراد بالموصول) يعنى ما فى قوله
 مادل (الفعل) كما فسر الشارح بقوله اى فعل واذا كان المراد بالموصول فعلا (فلا ينتقض
 منع الحد) اى حد الفعل (بمثل امس) اى من الاسماء التى وضعت على الزمان الماضى فانه
 لما قال فعل خرج عنه ثم اراد دفع توهم آخر بالانتقاض بالمنع فى قوله لم يضرب فانه مضارع
 مع انه يصدق عليه انه فعل دل على زمان قبل زمانك وبالجمع بالماضى الذى وقع شرطا
 وجزاء فانه ما ضيان يعنى يصدق عليهما المحدود مع انه لا يصدق عليهما الحد فانهما يبدلان
 على المستقبل لاعلى زمان قبل زمانك فاجاب عنهما بقوله (و) المراد (بالدلالة ما هو بحسب
 اصل الوضع) يعنى المراد بالدلالة التى فى ضمن دل هي الدلالة بحسب الوضع فاذا اريد بها
 هذا المعنى (فلا ينتقض منه) اى منع الحد (لم يضرب) فانه ليس موضوعا فى اصل الوضع
 للماضى بل معنى الماضى عرض عليه فلا يصدق عليه انه دل على زمان قبل زمانك بحسب كونه
 موضوعا بل وضعه للمستقبل او الحال ودلالته على الماضى بحسب الاستعمال (وجعه)
 اى وكذا لا ينتقض جمع الحد بان لم يكن جامعا للافراد (بان ضربت) فيما وقع فى حين
 الشرط (ضربت) اى فيما وقع فى حين الجزاء فانه موضوعان للماضى عرض لهما الاستقبال
 بسبب وقوعهما فى حين الشرط والجزاء ثم شرع المصنف فى الاشعار ببعض خواصه المعنا
 بهما عن اخوانه من الافعال لان اخوانه معرفة بعد الفراغ من حده فقال (مبنى على الفتح)
 واراد الشارح بيان اعراب لفظ المبني فقال (خبر مبتدأ محذوف اى هو مبنى) اى يرجع
 الضمير (الماضى) وهو بالنصب مفعول مبنى (مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب) يعنى اذا كان
 آخره حرفا صحيحا (او) وهو مبنى على الفتح (تقدير ان محذوف) يعنى اذا كان آخره حرف علة
 ثم شرع الش فى بيان وجه كونه مبني على الحركة فقال (واما البناء على الحركة) ثم انه ترك
 التعرض لوجه نفس البناء لظهوره فان وجهه ان الاصل فى الفعل البناء لفقد المعانى الموجبة
 للاعراب فى الفعل بخلاف الاسم فان المعانى الموجبة للاعراب معتورة عليه وهي الفاعلية
 والمفعولية والاضافة ولاشئ منها موجود فى الفعل واذا كان الاصل فيه البناء ولا مقتضى
 للمدول عنه وهي المشابهة التامة كما فى المضارع اتى الماضى على الاصل فلذا ادار الكلام
 بين كونه مبني على الحركة وبين كونه مبني على السكون فقال واما وجه كون الماضى مبني

على الحركة أى التى غير الأصل فى المبنى (دون السكون الذى هو الأصل) أى ترك ما هو الأصل
 (فى المبنى فلمشابهته) أى مشابهة الماضى (المضارع) أى الذى هو متحرك لكونه معربا (فى
 وقوعه) أى وقوع الماضى (موقع الاسم نحو زيد ضرب فى موقع زيد ضارب) فإن ضرب
 ههنا وقع فبما يجوز وقوع المضارع فيه وهذا الموقع من مواقع الاسم (وقوله شرطا وجزاء)
 بالنصب معطوف على قوله موقع الاسم بنى أن الماضى مشابه للمضارع أيضا فى وقوع
 الماضى شرطا وجزاء كما وقع المضارع (قول) أى يجوز أن قول (أن ضربتني ضربتنيك
 فى موضع أن تضربني أضربك وأما الفتح) أى وأما وجه كونه مبنيا على الفتح بعد اختيار
 الحركة على السكون (فلكونه) أى فلكون الفتح (أخف الحركات) ولما كان كونه مبنيا
 على الفتح مشروطا بشئ بلاشئ أى بشرط عدمى قال (مع غير الضمير المرفوع المتحرك)
 (قائه) أى فإن الماضى (مبنى على السكون معه) أى مع الضمير المذكور (نحو ضربتني) وهو
 الجمع المؤنث الغائب (ألى ضربتني) أى منتبها إلى نفس المتكلم مع الغير بنى طرفى الصيغ
 الثماني معلوما ومجهولا وهى ضربتني وضربت وضربتني وضربت وضربتني وضربتني
 وضربت وضربتني فإن الضمير المتصل بكل منها ضمير مرفوع متحرك بخلاف ضربيا وضربت
 وضربتني وقوله (كراهة) بالنصب مفعول له لقوله قائه مبنى على السكون بنى أنه إنما بنى
 على السكون لا لكون السكون أصلا ممدولا يمنع منه مانع فزال المانع ههنا فعاد الأصل
 بل بناؤه على السكون المرجع آخر وهو كراهة (اجتماع أربع حركات متواليات فيما) أى
 حاصلة من اللاحقين الذين (هو) أى أحدهما مع الآخر (كالكلمة الواحدة) بنى اجتماع
 أربع حركات ليس بكره إذا كان موضعها كلمتين ليس اتصال أحدهما بالآخرى شديدا
 بحيث تجعل كالكلمة الواحدة بل هو كره فى الموضع الذى حصل اجتماعها من الكلمتين
 اللتين كان اتصال أحدهما بالآخرى شديدا بحيث تجعل أحدهما مع الآخرى كالكلمة
 الواحدة وإنما جعل ههنا كذلك (لشدة اتصال الفاعل بفعله) بنى أنه لما كانت تلك
 الضمائر فاعلا كان اتصالها بالفعل شديدا لكون الفاعل متصلا بفعله أشد اتصال لكونه
 مدلولاً بالفعل دلالة التزامية كما عرفت (وإنما قيد) أى المصنف (الضمير المرفوع بالمتحرك
 احترازا) أى لقصد الاحتراز (عن مثل ضرب قائه) أى فإن فعل ضربا بنى الفعل الماضى
 الذى هو مثنى ضرب (أي كقرده) (مبنى على الفتح) لكون الضمير المرفوع غير متحرك
 فيه وقوله (و) (مع غيره) (الواو) معطوف على قوله الضمير فاشارة الشارح إليه بتوسط
 لفظ مع غير بينه وبين العاطف بنى أن كون آخر الماضى مبنيا على الفتح مشروط بشرطين
 أحدهما أن لا يكون مصاحبا للضمير المذكور والثانى أن لا يكون مصاحبا لواو الجمع
 المذكور (قائه) أى لأن الآخر (يضم) أى يجعل مضموما (مهما) أى مع كلة الواو وقوله
 (لجانبها) بيان لوجه ترجيح الضم على الفتح بنى أن آخر الماضى إنما كان مبنيا على الضم
 إذا كان مع واو الجمع ليكون الواو من جنس الضمة من الحركات (لفظا) بنى أنه يضم لفظا

لفرده ليل ومادة
 أيضا والقصد هو
 الدلالة بحروف
 المفرد بمعنى المدخلة
 لحروف المفرد فيه
 لا الاستقلال إذا
 المبنى أيضا ما دخل
 فى الدلالة والمراد
 بحروف مفردة أهم
 من حروف مفردة
 المحقق كما فى رجال
 أو من حروف مفردة
 المقدر فيه كالتى نسوة
 قائه بقدره مفرد لم
 يوجد فى الاستعمال
 وهو نساء على وزن
 غلام فإن فصلة من
 لا وزان المبهمة
 للجمع المفرد على لسان
 وإنما ما فى الحواسنى
 الهندية أن المراد
 بالأحاد حقيقة كرجال
 أو اعتبار كمنسوة
 فى جمع أصراة فليس
 جنى إذا من جمع
 إلا ويقصد به آحاد
 حقيقة وإنما الظاوت
 بين الجمع فى تحقق
 المفرد وتقديره ثم
 لا ينفى أن المراد
 بالمراد ههنا ما ليس
 يمتنع ولا يجمع
 بالترتيب به دورى
 واعتراضه على الهندى
 من لغة الانصاف
 لأنه قالى تحليل كلامه
 القول لأنها لما كانت على

(كسروا) يعني اذا كان الحرف الاخير محببا (او تقديرا) اي او يضم تقديرا يعني انه كان مضموما في الاصل ثم عرض له الاعلال فصار مقبلا مفتوحا (كروا) ففتح الميم يعني اذا كان الحرف الاخير حرف علة فان اصل رموا رميوا ومقابل الواو مبنى على الضم ايضا لكن لم يبق ذلك في اللفظ وفي بعض الحواشي ان هذه العبارة من الش موافقة لعبارة الرضى وغيره من كتب النحو والظاهر ان المراد يبنى على الضم لقصد مجازتها للحرف العلة لما صرح به في المهمل وغيره انتهى ولما قرع من بيان خواص الماضي وتعرفه شرع في بيان حد المضارع وخواصه فقال (المضارع ما شبه) بفتح الهمزة على صيغة المعلوم وقوله (اي فعل) تفسير لما وضمير (اشبه) راجع اليه وقوله (الاسم) بالنصب مفعوله وقوله (بأحد حروف تأنيث) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من فاعل اشبه كما فسره بقوله (اي حال كونه) اي كون ذلك الفعل (ملتبسا بأحد حروف اتين) وفيه اشارة الى ان الباء للملابسة ويحتمل ان يكون الظرف لنوا بان يكون الباء متعلقا بانه والباء حينئذ تكون للسببية كما قدم زيني زاده هذا في معرب الكافية وقوله (في اوائله) حال من الحروف او صفة له يعني حال كون تلك الحروف في اوائل المضارع (يعني) اي المصنف بحروف تأيت (الحروف التي جمعها كلمة تأيت) وانما عدل المصنف عن تركيب اتين لان فيه تفرقا بين حرفي التكلم وتقديما للحرف الخطاب على حرف النية وهو خلاف الترتيب اذ الغائب متوسط والمحاطب ينتهي الكلام بخلاف هذا كذا في بعض الحواشي واعلم ان ترتيب صيغ الفعل في علم الصرف مخالف لترتيبها في علم النحو فان ترتيبها في الصرف من الغائب الى التكلم فيكون المحاطب متوسطا وفي النحو من التكلم الى المحاطب فيكون الغائب متوسطا وايضا الكلام التي جمعت تلك الحروف ثلاث اتين وتأيت وتأيت في الابداء في الاول متكلم وحده ثم المحاطب ثم الغائب ثم التكلم مع الغير فلما وافقه لاحد من الترتيبين والكلمة الثانية من المتكلمين ثم الغائب ثم المحاطب وفي هذا موافقة لترتيب النحو في الجملة ولذا اختارها المصنف واهة اعلم ثم اورد الشارح قوله (وهذه المشابهة انما تكون) للاشارة الى ان اللام في قوله (لوقوعه) متعلق بفعل محذوف وقال صاحب المعرب ان اللام فيه متعلق بقوله اشبه ثم قال ان تقدير المتعلق تكلف انتهى واقول لعل ارتكاب الشارح هذا التكلف لبيان ان المصنف في صدد بيان وجوه المشابهة بين المضارع والاسم وهذا انما يكون بتغيير الكلام الى ما ترى وفسر الضمير الجهر وبقوله (اي لوقوع ذلك الفعل) للاشارة الى ان الضمير راجع الى الفعل المضارع والى انه مضاف الى فاعله وقوله (مشارك) مفعوله يعني تلك المشابهة لتكون الفعل المذكور من الافعال التي تشترك بين المتشين يعني (بين زمان حال والاستقبال) وقوله (على الصحيح) اشارة الى ان في استعمال المضارع في الزمانين قولين احدهما انه حقيقة فيها يعني انه من لافاظا المشتركة والثاني انه حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال فالصحيح منهما هو الاول وهو انه مشترك (كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين) اي كلفظ العين فانه اسم وقع مشترك بين الذهب والشمس وغيرها

او زمان المجموع واستعمالها في التانيث والرد في التصغير وامتناع النسبة ومنع الصرف عند تحقق صيغة منهي المجموع مثل جابيه بمعنى الفرق من الناس اعتبره واحد تقديرا كعدل عمر من نحو عباد وهود ونساء على وزن فعال يضم الفاء كغلام وعلمه هذا كلامه فانظر هل نجد اسما فيها اقد القائل وراه ما ذكره الهندى او مفاير له في كلام وقوله ثم لا يخفى ان المفرد اه وهم باطل لعدم توقف معرفة الجمع على معرفة المفرد المتوقف على معرفته الجمع قوله ففعله ما دل على آحاد جلس يشمل المجموع واسما لا اجناس اه قيل المتبادر من الدلالة المطابقة فيخرج بقوله ما دل اسما لا اجناس قوله فهو نمر مما الفارق بينه وبين واحدة التاء قبل خص نحو نمر باسم جنس له واحد من لفظ ليصع تنيده بقوله على الاصح واما اسم جنس لا واحده من لفظ فليس يجمع

(وتخصيصه) وهو (بالحرف عطف على قوله وقوعه) وقوله (اي وتلك المشابهة) الخ
 لبيان الاهتمام في تفسير مراد المص كما قلنا يعني ان المضارع مشابه للاسم وتلك المشابهة
 (انما تكون) اي لا تكون تامة الا (لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه) اي ولكونه
 مخصصا (بواحد من زمانى الحال واستقبال) بمد كونه موضوعا لهما ومشاركا بينهما
 بحسب الوضع وانما اتى الشارح به ليحصل صلة وقوله وتخصيصه لان التخصيص انما
 يتمدى باحد الزمانين وقوله (يعنى الاستقبال) تفسير لقوله بواحد يعنى ان المراد بالواحد
 الذى خصص الفعل به هنا هو معنى الاستقبال وقوله (بالسين) متعلق ايضا بقوله
 وتخصيصه رالياه سببية يعنى ان تخصيص المضارع بالاستقبال بسبب دخول السين عليه
 وقوله (قانه للاستقبال القريب) بيان لوجه كون السين سببا للتخصيص وهو كون
 السين موضوعا للاستقبال القريب (وسوف) اي وتخصيصه بالاستقبال بسبب دخول
 سوف عليه (قانه) اي قان لفظ سوف (الاستقبال البعيد كما مر) في بيان الخواص وقوله
 (كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن) تقرير للشبهة بينهما فان شرطها
 اتصاف كل من الطرفين بوجه الشبه لما صرف اتصاف المضارع من متن المصنف اكل الش
 بيان اتصاف الاسم ايضا قانه اذا قلنا طلع العين يكون العين مختصا بالشمس التى هي واحد
 معانيه بقرينة ذكر طلع ثم ان المصنف لما عدل عن تعريفه المشهور وهو ما وضع للحال او
 الاستقبال او بما فى اوله حرف من حروف اتين اراد الشارح ان يبين وجه عدوله فقال
 (وانما صرف) اي المصنف (المضارع بمشابهة الاسم) حيث قال ما شبه ليكون التعريف
 مطابقا للفظ المضارع (لانه) اي لان هذا الفعل (لم يسم مضارعا الا لهذا المعنى) اي
 لكونه مشابها (اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة) وقوله (مشتقة) بالنصب حال من
 المضارعة وفيه اشارة الى ان كونه بمعنى المشابهة منقول من معنى آخر وهو كونها
 مشتقة (من الضرع) وقوله (كأن كلا الشبهين) اشارة الى ان اطلاق المشابهة على
 المضارعة من قبيل تسمية اسم المشبه للمشبه فان الشبهين المشابهين شبا بالاخوين اللذين
 (ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضعا) ثم شرع المصنف في بيان تعيين كل واحد
 من الحروف الاربعة بصيغة مخصوصة فقال (فالهزمة) وقوله (من تلك الحروف) اما
 صفة احوال يعنى المراد بها الهزمة الكائنة من تلك الحروف (الاربعة) يعنى حروف
 نأيت فالقاف في قوله فالهزمة تفصيلية والهزمة بالرفع مبتدأ وقوله (للمتكلم) ظرف مستقر
 خبره وقوله (مفردا) بالنصب على انه حال من المتكلم يعنى ان الهزمة معينة لنفس المتكلم
 حال كونه مفردا (مذكرا) اي سواء (كان) ذلك المفرد المتكلم مذكرا (او مؤنثا مثل
 اضرب) ولا يخفى ان المصنف غير ترتيب ما ذكره في الاجال الذى هو لفظ نأيت حيث
 قدم فيه النون وقدم ههنا الهزمة للاشارة الى ان الترتيب المطابق لترتيب الافعال هو
 تقديم الهزمة لان الابتداء فيه من التكلم المفرد ثم التكلم مع الغير كما اشرنا اليه ولذا قال

بالانفاق كما سبذكره
 ولا يخفى انه ح يجب
 ان يقيد نحو ركب
 بماله واحد من لفظه
 فان اسم جمع لا واحد
 له من لفظه فان نحو
 ابل وغنم ليس بجمع
 بالانفاق كما سبذكره
 ولا يخفى انه يجب ان
 يقيد نحو ركب بماله
 واحد من لفظه قانه
 اسم جمع لا واحدا
 من لفظه نحو ابل
 وغنم ليس بجمع
 بالانفاق كما سبذكره
 ايضا ولك ان يزيد
 فهو نمر مطلق اسم
 الجنس ونحو ركب
 مطلق اسم الجمع
 وتقيده بقوله على
 الاصح لان السلب
 الكلى ايضا اختلال
 وبهض نحو نمر وركب
 جمع عند البعض لكن
 ما ذكره من التوجيه
 اصح واعذب ولك
 ان تجعل تقيده نحو
 نمر واطلاقه نحو
 ركب اشارة الى
 التوجيهين ولا يذهب
 عليك انه لا بد من
 تقييد تعريف المجموع
 بقولنا على الاصح
 ليعم تعريف قوله
 فهو نمر وركب ليس
 بجمع على الاصح
 عليه هذا وقوله

(والتون له) أى التون له (أى للمتكم المفرد) الذى سبق مع تسميته المذكور والمؤنث لكن لا
 أنه اذا كان وحده سواء كان كلهم مذكرا أو كلهم مؤنثا أو مختلطاً بل (اذا كان) أى ذلك المفرد
 (مع غيره) (واحداً كان) أى سواء كان (ذلك الغير) واحداً فيكونان اثنين (أو أكثر
 فيكونان جمعا) (مثل تضرب) فإن لفظ تضرب مشترك بين كون المتكلم اثنين وبين كونه
 جمعا فلم توضع لمذكره ومؤنثه والتمتأة وجمعه صيغة مخصوصة لقوة القرينة في المتكلم فإن
 السامع أن كان مشاهداً للمتكم يعلم بالضرورة أفراده وتذكيره بالمعينة وإن كان سامعاً
 من وراء الحجاب يحصل له أيضاً من رقة صوته وغلظته ومن صوت الواحد
 وغيره فلذا اكتفوا بالصيغتين كما هو مصرح في كتب الصرف وقوله (وكأنهما) إيان
 وجه ترجيح الهمزة للمفرد والتون للمتكم يعنى أن اظن أن الهمزة في اضرب والتون في
 تضرب (مأخوذاً) أى الهمزة مأخوذة (من) همزة (أنا) التون مأخوذة من تون
 (نحن) (والهاء للمخاطب) (واحداً كان) أى سواء كان ذلك المخاطب واحداً (أو متين
 أو مجموعاً مذكراً) أى سواء كان ذلك المتين والمجموع مذكراً أى سواء (كان) كل من
 الواحد والمتين والمجموع مذكراً نحو تضرب وتضربان وتضربون (أو مؤنثاً) نحو تضربين
 وتضربان وتضربن وقوله (والمؤنث) عطف على قوله للمخاطب أى التاء مبنية للمؤنث
 أيضاً وقوله (الواحد) صفة للمؤنث ولما علم وحدته من صيغته ومن ذكره في مقابلة قوله
 (والمؤنثين) تركه المصنف ولما كان قوله (غنية) بالنصب حالاً وشرط الحال أن تكون
 مبنية للهبة أراد أن يضمره الشارح على وجه يجوز وقوعه حالاً فقال (أى حال كون المؤنث
 والمؤنثين غائبات) وهذا تفسيره بتأويله مشتاق وقوله (أو ذوى غيبة) تفسير على وجه
 يحمل عليه نحو تضرب وتضربان (والياء للغائب غيرهما) وقوله (أى غير القسمين)
 تفسير لضمير غيرهما أى المراد بغيرهما غير القسمين (المذكورين) وقوله (وهما) تفسير
 لقسمين يعنى المراد بالقسمين أحدهما (واحداً المؤنث الغائب) الآخر (متاه) فبقى للياء
 من صيغ الغائب أربع صيغ لأن الغائب ثلاثة والغائبة ثلاث فالجموع ست صيغ ولما تبين
 القسمان منهما التاء بقى أربعة أقسام وهى الغائب المفرد وتثنيته وجمعه وجمع المؤنث الغائبة
 نحو يضرب ويضربان ويضربون ويضربن (فقوله غيرهما) أى غير القسمين المذكورين
 (بالجر على البدلية من الغائب) وأما جاز كونه بدلاً (لأنه) أى لأن لفظ غير (وإن لم يصر
 بالاضافة) أى لم يصر بسبب اضافته إلى الضمير (معرفة لكنه) أى لكن الشأن أنه (خرجت
 بها) أى بالاضافة (عن النكرة الصرفة) وإذا خرجت كلمة الغير عن النكرة الصرفة
 (فهو) أى لفظ غير (في قوة النكرة الموصوفة) وإنما أورد الشارح هنا وجوز كونه
 بدلاً وأشار بذلك إلى الرد على من قال أنها صفة الغائب بأنه لا يجوز أن يكون صفته لأن غير
 لا يتعرف بالاضافة إلى المعرفة فلا يصح صفة المعرفة ثم أورد عليه بأنه لا يجوز أن يكون بدلاً
 منه أيضاً لأن النكرة إذا كانت بدلاً من المعرفة فالتعريف واجب مثل بالناسية ناسية كاذبة

يجب أن يقيد نحو
 ركب أو صيغ الأنا
 الشارح قدس سره
 ترك التثنية اكتفاء
 بما ذكره في نحو
 تمر فإن حاله كماله
 إيجاباً وسلباً وذلك
 أن تريد نحو تمر الخ
 وكذا قوله وإن كان
 يحمل تقيده الخ عما
 لا يلتزم إليه وقوله
 ولا يذهب عليك أنه
 لا بد الخ ناش من
 عدم الوصول إلى
 صرام المس قال في
 الشرح مقصودة
 بمحروف مفردة يخرج
 منه نحو رطب قائم
 لا مفرد له بمحروف
 ونحو ركب وتمر
 لأنها وإن أطلقت
 على آحاد ظلت
 مقصودة بمحروف
 مفرد ما كما قصد
 بنحو رجال بل هي
 في وضعها كوضع
 رطب وتمر وإنما
 أطلق أن ثم لفظاً
 مراقفاً لفظها يطلق
 عليه مفرد قال وإنما
 حكمتنا بذلك لدليل
 دل عليه فاما نحو
 تمر فالذى يدل على
 أنه ليس بجمع أنه
 في وضعه للجنس
 كوضع رجل وراه فكما
 أن هنا السو ليس بجمع
 فكذلك هذا الذى
 يدل على أنه كذلك صفة

اطلاقه على القليل
والكثير ومنها ان
تصغيره تغير ولو كان
جما لكان جمع كثرة
اذ ليس من ابناء الالة
ولو كان جمع كثرة
لم يصغر على بناءه
وايضا فان فضلا لم
يثبت كونه من ابناء
الجموع ومثل ذلك
لا يثبت الا يثبت واما
نحو ركب فلا يستقيم
ان يدي به انه كوضع
عسل لانه مفهوم
منه احاد فيلبي
الوجهان الاخران
وهو التصغير وكونه
على بناء فعل هذا
كلامه فنقول هذا
الصرف ليس يختص
باصطلاح من لا يجعل
الفرد والركب جميعين
كما وهم القائل حتى
يقيد بمثل ذلك بل
هو تبرئ للجمع
على كلا الاصطلاحين
صادق على نحو غير
وركب ايضا لان
القائلين بالجمعية
يقولون بان كل واحد
منها دل على احاد
مقصودة بحروف
مفردة والذاهبون
الى خلاف ذلك
يتمنون ذلك القصد
ويقولون بان هذا لا
كون مفردة مطابقا
لفظه انما كان بحسب
الاتفاق فليس منه
داخل في الحد فالمراد

فاجاب عنه بقوله لانه الخ يبنى انه انما يحتاج الى التوصيف اذا كانت التكرة تكرة صرفة
كما في الناسبة واما اذا كانت تكرة مخصصة بوجه ما فلا يحتاج الى التوصيف وقوله (او
بالنصب) اشارة الى احتمال اعراب آخر على تقدير نصبه وهو انه (حال) من الغائب ثم روجه
فقال (وهو الاولى) اي ان الاولى من الاعرابين هو كونه حالا لا كونه بدلا وقوله (واذا فاته
السابق) بيان وجه انحصار الاولوية في كونه حالا يبنى ان كونه اولى لحصول الموافقة والناسبة
للسابق وهو قوله غيبة فانه كما عرفت لا يكون الا حالا ولا يجوز كونه بدلا وفيه اشارة الى انما
الرد المذكور يبنى وجه اولوية كونه حالا ليس لضعف كونه بدلا كما نوهم بل لوجه آخر ثم
شرع في مسائل حروف المضارعة فقال (وحروف المضارعة) اي الحرف التي تحصل
بها المضارعة والمشابهة بينه وبين الاسم (مضمومة في الرباعي) ولما كان المتبادر من لفظ
الرباعي هو الرباعي المجرد اراد الشارح ان يفسره على وجه يراد به معنانيا لا عمال فقال (اي فيما)
اي في المضارع الذي (كان ماضية) مبنيا (على اربعة احرف اصلية) اي سواء كانت تلك
الاربعة مجردة عن الزوائد (كيد حرج اولا) اي اوليست جميع الاربعة اصلية بل كان
احدها زائدا اود ذلك في الثلاثي المزيدية (كيد حرج) وكذا باقتل ومنها الابواب الستة التي
الحقت بالرباعي المجرد (ومفتوحة) اي حروف المضارعة مفتوحة (فبا سواه) (اي فيما)
اي في المضارع الذي (سوى ما) اي هو غير المضارع الذي (ماضية) يكون مبنيا (على
اربعة احرف) بل كان ماضية على خمسة احرف (مثل يد حرج) على ستة احرف مثل
(يستخرج ونحوها) اي نحو يد حرج ويستخرج وهو ما كان ماضية على ثلاثة احرف
مثل ينصر ويضرب اما وجه كونها مضمومة في الرباعي فلانه لما فتح اول الماضي يبنى ان
يخالفه المضارع لمكان التباين والتغاير بينهما واما وجه اختصاص الضم بالرباعي فلان الثلاثي
لما كان كثيرا الاستعمال استدعت كثرة ان يخفف بالفتحة واما غيره من الخماسي والسداسي
فلانه لما كان كثيرا الحروف حصلت فيهما النقلة المستدعية للتخفيف ايضا كذا في بعض الحواشي
(ولا يرب من الفعل غيره) (اي غير المضارع) وانما لم يرب غير المضارع (لعدم علة
الاعراب) وهي المشابهة التامة للاسم (فيه) اي في ذلك الغير ولما توجه على عبارة المتق
بانه لم يحجز تعلق قوله اذا لم يتصل به بقوله لا يرب اراد الشارح ان يمهّد مقدمة يندفع بها
ذلك الانحاء فقال (ولما كان هذا الكلام) الخ واما الانحاء فهو انه اذا تعلق قوله اذا لم يتصل به
بقوله لا يرب يكون حاصله ان غير المضارع من الافعال لا يرب بشرط عدم اتصاله
التأكيده واما اذا اتصل به يكون معربا ولا يخفى بطلان هذا المعنى لان المراد ان غيره
لا يرب اصلا سواء اتصل به النون او لم يتصل فيلزم صرف عبارة الى وجه يوافق المراد
وهو انه لم يتصل بمطلق الكلام كما نوهم بل هو متعلق بمفهومة فانه لما كان قوله لا يرب
من الفعل غيره (في قوة قولنا وانما يرب المضارع) فقوله (صح) جواب لما اي لما كان في هذه
القوة صح (ان يتصل به) اي قولنا لا يرب (قوله) (اذا لم يتصل به نون) فانه لما تعلق اعراب

غير المضارع انهم منه اثبات اعراب المضارع فان يكون من قيل قولنا ما جاني غير زيد فانه
يقضي انحصار الجيئة في زيد يعني ان اعراب المضارع بشرط ان لا يتصل بذلك المضارع نون
(تأكيد) (قيلة كانت) اي تلك النون نحو يضرب فتح التون المشددة (او خفيفة) نحو
يضرب بسكونها وقال الصام وفي توجيه الشارح تبعاً لصاحب الوافية نظر فان قوله
ولا يرب من الفعل غيره في قوة انما يرب المضارع بمعنى ما يرب الا المضارع له دخول انما عليه
فيكون اتصال الطرف به قيد الحصر الاعراب فيه بقيت الشبهة بحالها وانما تدفع الشبهة اذا
كان هذا القول قيد الحصر اعرابه في وقت عدم الاتصال وليس كذلك حتى تدفع الشبهة
ثم قال فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المقابلة وقيل لها اي يرب مقابلة في وقت عدم
الاتصال فانه لا يكون لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احد النون انتهى ملخصا
واقول ان هذا التوجيه مع ما فيه متعب الذي غير موافق لما هو المتبادر من مراد المصنف فانه
في صدد بيان حال المضارع لا في صدد بيان غيره والله اعلم بالصواب (ولان نون جمع المؤنث) اي
وانما يرب المضارع اذا لم يتصل به نون جمع المؤنث نحو يضرب وانما لم يرب بالاتصال تترك
النون (لانه اذا اتصل به) اي بالمضارع (احديهما) اي نون التأكيدي او نون جمع المؤنث (يكون)
ذلك المضارع (مبذرا) وانما يقضي اتصال احديهما كونه مبذرا (لان نون التأكيدي لشدته
اتصاله) اي لكون اتصاله بالفعل اتصالا شديدا تكون النون المذكور (بمنزلة جزء الكلمة فلو
دخل الاعراب) يعني اذا كان بمنزلة جزء الكلمة يمتنع دخول الاعراب عليه فانه لو دخل
اما يدخل الاعراب (قبلها) اي قبل النون او يدخل على النون فان دخل قبلها (يلزم دخوله)
اي دخول الاعراب (في وسط الكلمة) لكون النون المذكور بمنزلة آخر الكلمة (ولو
دخل) اي الاعراب (عليها) اي على النون (لزم دخوله) اي دخول الاعراب (على كلمة
اخرى حقيقة) فان محل الاعراب هو نفس المضارع راما النون وان كانت بمنزلة الكلمة
لكنها كلمة اخرى في الحقيقة ولما امتنع دخوله على كل تقدير امتنع كون المضارع مربيا وقوله
(ولان) الخ بيان لعدم كونه مربيا مع نون جمع المؤنث لان (نون جمع المؤنث في المضارع
يقضي ان يكون ما قبلها ساكنا) وانما يقضي ذلك (لمشابهتها) اي اشابهة نون جمع المؤنث
الداخلة في المضارع (نون جمع المؤنث) الداخلة (في الماضي) يعني في كونها لجمع المؤنث ولما
انقضت سكون ما قبلها (فلا قبل) اي المضارع الذي اتصل به نون جمع المؤنث (الاعراب)
ولما ثبت كون المضارع مربيا وقد كانت انواع الاعراب مختلفة شرع في بيان تمييزه فقال
(واعرابه) اي اعراب المضارع انواع ثلاثة احدها (رفع) (ثانيا) (نصب) (بشارك) اي
يشارك المضارع (الاسم فيهما) اي في كون كل منهما مرفوعا ومنصوبا (وجزم) اي وثالث
الانواع جزم (مختص) اي يكون الجزم مختصا (به) اي بالمضارع (كالجزم) اي كما كان الجزم
مختصا (بالاسم) حيث قال في صدر الكتاب ومن خواصه الجرم كما قال ههنا ومن خواصه
دخول الجوازم وقال الصام ان قوله واعرابه رفع لا يعني الرفع الذي هو علم الفاعلية بل

بعد اتمام التعريف
قال فهو تميز وركب
وليس يجمع على
الاصح تمييزا على
ما هو المختار عنده
ولو كان هذا مستقاردا
من ظاهر التعريف
لما احتج الى هذا
التنبيه ولما صح قوله
على الاصح وبالجملة
انه لا يرب في اشتراك
هذا المذهبين الفرقتين
فلا يصح القول بغير
جعل على الاصح من
اجزاء المعرف فضلا
عن لزومه قوله بكامل
قيل في القاموس هو
جمع جل وبآخر جمع
وكانه اراد بجموله
جمع جل اسم الجمع
او تكلم في الموضعين
على المذهبين والثاني
هو الانسب بحال
صاحب القاموس
قوله فالجمع الصحيح
المذكور الخ الاظهر
ان لموله فالدكر
بتقدير مضاف اي
فجميع المذكور الصحيح
يرشدك اليه قوله
فالصحيح المذكور حيث
لم يقل فالصحيح المذكور
هكذا قيل قوله
وشرطه اي شرطه
اسم او يد جمه
والظاهر رجوعه الى
الجمع فلا يلزم نشر
الضمير اي اتشابه
في قوله فذكره لم يقل
لانه في تأويل فكونه

مذكرا يقل لانه
 في تأويل فكونه
 مذكرا يقل كما
 يستعمل اليه ضمير
 كونه ليس الى الجمع
 بل الى ما يريد جمعه
 قال المصنف في شرحه
 شرط التذكير مع
 انه مستغنى عنه بكون
 الكلام في جميع المذكر
 اما التذكير الفاعل
 عن كونه الكلام
 في المذكر واما التثنية
 الغافل المتوهم ان
 جمع المذكر مجرد
 تسمية كتنسية اسود
 بابيض قال الرضي
 هذان عذران بارد
 ان الابرد ان قلنا
 محروقا بناوالاغتياه
 وقال الهندي مناط
 فائدة العطف انما هي
 وصف المذكر دون
 نفسه كانه قال شرط
 ما جمع بالواو والنون
 ان يكون مذكرا
 خامسا ونحن نقول
 جمع المذكر السالم
 شامل لسين وارضين
 وثين وقلين مما
 مفردة وثنت وكيف
 لا ولم يضم هؤلاء
 الى جمع المذكر السالم
 في بيان الاعراب كما
 ضم اولو و عشرون
 مثلا فلم يندرج
 في جمع المذكر السالم
 انضم اليه كضم الواو
 عشرون واخواتها فلا
 يستغنى بكون الكلام

بمعنى ضمة او نون وان اقتضاء العامل لا بمعنى ما به يتقوم المعنى مقتضى الاعراب بل بمعنى
 ما اوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة فاعراب الفعل ليس لمعنى وكذا قوله ونصب
 وجزم يعني انه بمعنى السكون او حذف نونه او حذف حرف اقتضاء العامل انتهى ثم شرع
 المصنف في بيان انواع المضارع بحسب الاعراب الفاعلي والتقديرى كما بينهما في الاسم فقال
 (فالصحيح) (منه) اى من المضارع ولما كان في تعريف الفعل الصحيح فرق بين الصرفين
 وبين النحاة وهو انه في اصطلاح الصرفين ما لم جميع حروفه من حروف اللمة وعند
 النحاة ما لم آخره من حروف اللمة فيشمل الناقص فقط اشار الشارح بقوله (وهو) اى
 الصحيح (عند النحاة) لا عند الصرفين (ما) اى لفظ (لم يكن حرفه الاخير حرف علة) سواء
 كان لامة او عينه او كلاهما حرف علة فكلمتا وعدو قال محبجان عند النحاة وغير محبطين عند
 الصرفين وانما قال حرفه الاخير ولم يقل لامة لاختلاف الاصطلاحين فقوله فالصحيح
 مبتدا وخبره الاتى قوله بالضممة (المجرد بالرفع صفة الصحيح وقوله (عن ضمير بارز
 مرفوع متعلق بالمجرد وزاد الشارح قوله (متصل به) ليدخل فيه قوله وما يضرب الا هو فانه
 يصدق عليه ان لفظه يضرب لم مجرد عن الضمير البارز المرفوع فان فاعله الضمير الذى ذكر بعد
 الا هو بارز مع انه من الصحيح المجرد واذ قيد المرفوع بالتصل يصدق عليه انه مجرد عن
 المتصل وقال العصام والاشبه انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى التجريد عن الضمير
 ان لا يتصل به يدل عليه قوله المتصل به ذلك انتهى وقوله (لثنية) صفة ثالثة لقوله الصحيح
 معنى الصحيح المجرد الكائن للثنية (مذكرا كان) اى تلك الثنية (او مؤنثا) وقوله مثل يضربان
 وتضربان اشارة الى تميم الثنية للغائب وهو يضربان وللغائبة والمخاطبة وهو
 تضربان وقوله (والجمع) بالجر عطف على الثنية وزاد الشارح وصفه بقوله (المذكر
 ليحصل تميم الجمع الى المذكر والمؤنث وقوله (مثل يضربون وتضربون) اشارة الى تميم
 آخر معنى سواء كان ذلك الجمع جمعا مذكرا غائبا او مخاطبا (و) قوله (المؤنث) بالجر عطف على
 قوله المذكر اى الجمع ايضا شامل للجمع المؤنث (مثل يضربن) وهو للغائبة (وتضربن) هو
 للمخاطبة وقوله (والمخاطبة) بالجر عطف على ما قبله وصفه بقوله (المؤنث) ليختص
 بالمخاطبة (مثل تضربين) ولما اشترط للحكم الذى سيجد ان يكون الصحيح مع ما مجردا عن
 الضمائر المذكورة فرع عليه قوله (فهذه اربع صيغ) يعنى انه بعد اشتراط المذكرات بقى
 فى الحكم اربع صيغ احدها (يضرب فى الواحد الغائب المذكور) ثانيها (تضرب) حال كونه
 (فى الموضوعين فى الواحد الغائب المؤنث والواحد) اى وفى الواحد (المخاطبة المذكور)
 ثالثها (اضرب) بفتح الهمزة حال كونه (فى المتكلم الواحد) رابعها (تضرب) حال كونه
 (فى المتكلم مع الغير) (بالضممة) خبرا للبدا يعنى ان اعراب الصحيح الذى يكون مجردا عن
 الضمائر المذكورة بالضممة (فى حال الرفع) (والفتحة) (فى حال النصب) (لقطا) وقوله (اى حال
 كون الضمة والفتحة لفظيتين) اشارة الى ان قوله لفظا حال من كل منهما وقوله لفظا موجود فى

النسخ التي وجدها الش وليس بوجودها وجد صاحب الوافية وزني زاده (والسكون)
 اى بالسكون (في حال الجزم) ثم قالى الصام لم يفيد به قوله لفظا كما قد اخويه لان السكون
 لا يكون الالفاظا بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع قد يكون بالضمة قديرا وكذلك
 النصب اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون قديرا اذا حرك الجزم ولاساكنين
 نحو لم يضرب القوم انتهى واعترض بعضهم على هذا التوجه بان هذا ناش عن عدم الفرق
 بين اللفظي والتقديرى قال به في قوله لم يضرب القوم ليس ساكن قديرا بل في الاصل ثم
 حرك المارض ولم يتبر القوم التقديرى في السكون كما اعتبر في الحركات الثلاث تأمل
 ومثال كونه ممرى بالضمة (مثل يضرب) (و) مثال كونه ممرى بالفتحة (لن يضرب) (و) مثال
 كونه ممرى بالسكون (لم يضرب) فان يضرب فعل صحيح مجرد عن الضمير البارز المرفوع
 المتصل وقال الصام ان المتصل اكتفى بمثال المرفوع وترك الاخرين فانهما الشارح ولعل
 وجهه انه اراد ان يمثل للصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع لانه اراد ان يمثل لاعرابه حتى
 يكون التمثيل قاصرا او المتبادر من كلام الش انه صرف كلامه الى تمثيل الاعراب فاعه بما الحق به
 انتهى ملخصا (و) (المضارع) (المتصل به) فقوله المتصل مرفوع على انه مبتدأ وخبره ماسياتى
 من قوله بالتون وموصوفه محذوف وهو المضارع كما قدره الش والالف واللام موصول
 عبارة عن المضارع الموصوف وقوله به متعلق والضمير المجرور راجع الى الالف
 واللام وقوله (ذلك) فاعله وقوله (اى الضمير البارز المرفوع) تفسير له وقوله (وذلك في
 حصة مواضع) جملة مترسزة اوردها الش في تعيين عدد مواضع ذلك المتصل يعنى المضارع
 الذى يتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع يكون اعرابه (بالتون) وقوله (حالة الرفع)
 ظرف للنسبة اى كونه بالتون في حالة كونه مرفوعا (وحذفها) وقوله (اى بحذف التون)
 للاشارة الى ان قوله وحذفها بالجر معطوف على قوله بالتون والى ان الضمير المجرور راجع
 الى كلمة التون وقوله (حالى الجزم والنصب) ظرف له ايضا يعنى ان اعراب هذا القسم
 ناقص حيث اعطى حذف التون الى حاله وقوله (فان النصب فيه) اشارة الى التنبيه على
 ان حذف التون اعراب في حاله والى تعيين التابع والتبوع الاصل منهما يعنى ان الجزم
 اصل فيه والنصب (تابع للجزم كان) اى كانت ان (النصب في الاسماء تابع للجر) يعنى
 انما اعرب بحذف التون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة في المفرد فكما تسقط الحركة
 في المفرد حال الجزم فكذلك التون وانما تسقط التون حال النصب فيه لان الجزم بمنزلة
 الجر في الاسماء فكما ان النصب فيها تابع للجر فكذلك النصب فيه تابع للجزم وانما وجه
 اعراب المذكرات بالحروف فلمشابهتها صورة المتى والجموع في الاسماء كذلك في بعض
 الحوائش ثم شرع في بيان امثلة فقال (مثل يضربان) وهو تسمية الغائب حيث رفع
 بالتون واتم الشارح بقوله (وتضربان) يعنى وكذلك تسمية الغائبة والمخاطب والمخاطبة
 (وتضربون) مثال الجمع الغائب (و) كذلك تضربون (وتضربين) مثال المفرد المخاطبة

في جمع المذكر من
 اشتراط التذكير
 وانت خير بان جعل
 ضمير شرطه الى اسم
 اريد جمعه انما هو
 بالهاء الخبر فانه لو لم
 يجعل كذلك لكان
 الحكم لولا والتحليل
 بما افاده قوله لا يلزم
 نفي الضمير الخ ليس
 بذلك ولقد اطلع من
 ذلك الهندى حيث
 قال اى شرط ما جمع
 بالواو والياء والتون
 اوبيان شرط الكلام
 او شرط هذا النوع
 من المجموع ان كان
 اى الاسم الذى اريد
 جمعه او المذكر على
 هذا مدار افادة
 فهو مذكر علم بمقتل
 هذا كلامه وبه
 الاطلاق على كلام
 الهندى يظهر حسن
 تصرف الشارح قدس
 سره واماما ذكره
 القائل من ان جمع
 المذكر الشامل لسين
 الخ فاع مافيه يا بابه
 ان نحو سنين واربعين
 وامثالها داخل في الحد
 بهد ذلك الشرط
 ايضا ولا نه غفل
 عن قول المس فيما
 بعد وقد شد نحو
 سنين قوله واراد
 بالمذكر ما يكون
 مجردا من التاء
 ملفوظة او مقدرة
 اشارة الى دفع

وهذا كله في حالة الرفع واما حالة الجزم فهو قوله (ولم يضربوا) حالة النصب فهو قوله (لن يضربوا الخ) يعني لم يضربوا ولم تضربوا ولم تضربوا ولم تضربوا وكذلك النصب ولما فرغ من بيان اعراب المضارع الصحيح شرع في بيان اعراب الممثل منه فقال (و) (المضارع) (الممثل) (الاخر) اى اعراب المضارع الذى يكون آخر حروفه حرفا من حروف العلة ولما كان بين كونه متلا بالالف وبين كونه متلا باخويه فرق اشاران هذا الحكم مختص بما يستل آخره (بالواو والياء) لا بالالف كما سيحكي حكمه يعني انه اذا كان كذلك يكون اعرابه (بالضممة تقديرا) (في حال الرفع) وانما كان تقديرا لالفاظا (لان الضمة) يعني لما كان آخره واوا او ياء وكانت الضمة (على الواو والياء ثقيلة) عند اهل الصرف تحذف انت الضمة المذكورة (تقول) فيما وقع فيه الواو (بدعو) فيها وقع فيه الياء (يرمى) فيكونان مرفوعين بالضمة التقديرية (والفتحة) يعني ان اعراب ذلك الممثل بالفتحة (لفظا) (في حال النصب) وانما كان لفظا (لفتح الفتحة) اى لعدم كون الفتحة ثقيلة (عليهما نحو) اى مثاله من الواوى نحو (لن يدعو) من اليائى نحو (ان يرمى) (والحذف) تفسيره بقوله (اى يحذف الواو والياء) للإشارة الى انه بالجر عطف على قوله بالضمة والى ان الالف واللام في اوله عوض عن المضاف اليه وقوله (في حال الجزم) تعيين للحالة التى يكون اعرابه بحذف الاخر فيها وانما كان اعرابه بحذف الحرفين في حال الجزم (لان الجزم لالم بحركة) في آخره (اسقط الحرف المناسب لها) اى للحركة لان حرف العلة مناسب للحركة في كونهما قائلين للسقوط كذا في المعاصم فلا عن الرضى وفي بعض الحواشى انه لعل وجه المناسبة كون حروف العلة بمنزلة الحركتين يعني فالواو بمنزلة الضمتين والياء بمنزلة الكسرتين والالف بمنزلة الفتحتين فأمل (نحو) اى مثال الجزوم من الواوى (لم يرموا) من اليائى (لم يرمى) وقوله (و) (المضارع) (الممثل) (الاخر) شروع في حكم الممثل بغير ما بين ان المضارع الذى يمتل في آخره (بالالف) يكون اعرابه (بالضمة والفتحة تقديرا) وانما لم يكن لفظا بالفتحة كما كان اخواه (لان الالف لا قبلها الحركة) بخلاف الواو والياء (تقول) في حالة رفعه (يرمى) في حالة نصبه (لن يرمى) (والحذف) (اى يحذف الالف في حال الجزم) كما كان في الاولين (تقول لم يرمى) ولما فرغ من بيان ما حمله من ذات الاعراب شرع في بيان المواضع التى حمله فيه نوما من انواعه فقال (ويرقع) وقوله (المضارع) تفسير للضمير المستتر في رقع وهو قاعله وقوله (اذا تجرد عن الناصب والجازم) ظرف مكان وزمان لقوله يرقع يعني انه قبل الرفع بما عين له من علامات الرفع وقت كونه مجردا عن الناصب والجازم يعني جنسهما (نحو) اى مثال الجرد المرقع (يقوم زيد) ولما وقع اختلاف بين الحاجة في السامع للمضارع فقال بعضهم هو التجرد وقال الاخر هو وقوعه موقع الاسم حمل الشارح كلام المصنف على الاول بقرينة ما يبادر من كلامه فقال (سواء كان السامع) يعني انه مرفوع محقق سواء كان المنى الذى يمتل (فيه هذا التجرد

ما اورده الرضى من انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر فجرد من التاء ليجر نحو طلة ويدخل نحو سلى وورقاء على رجلين ومن الظ مافى من ارتكاب التخصيص بلاخص من قوله لان علم التأنيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجملة بالواو والنون مما يجب حذفه قوله العسر الاول كونه مذكرا يعقل قبل جعل التذكير والمثل شرطا واحدا مع انها شرطان متابئة لما ذكره الهندي ان مناط النسائية الوصف دون قوله مذكر لانه مستثنى عنه لتكون الكلام في جمع المذكر وقد عرفت ما به ولا يخفى ان المراد هنا ايضا بالذكر يجب ان يكون ما ارد بالذكر ساجدا والا لكان الكلام مطلقا مع انه لو اكثرت من التذكير هنا بالتجرد عن التاء لزم صحة جمع جمراه مثلا بالواو والنون واستدراك قوله ولا يكون بناء التأنيث ولم يسبق في كلام القائل شئ يرد على الهندي بل لم يورد عليه شيئا وقوله ولا يخفى ان المراد الخ

كما هو المتبادر (من عبارة ماى من عبارة المصنف) وذلك (اى كونه تامله معنى التجرد) مذهب
 (الكوفيين) اى اكثرهم اذ الكسافى منهم يجعل العامل حروف اتين وان الشارح تبع
 فى ذلك الرضى حيث قال هو المتبادر الا انه اورد التبادر مكان لفظ الايماء وعبارة الرضى
 هكذا هذا ولم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء للايماء
 الى ذلك المذهب انتهى ووجه التبادر والايماء ان المصنف ذكر فى ارتفاع الفعل المضارع
 لفظ التجرد الذى هو العامل عند بعض النحاة وقال ويرفع حين التجرد ولم يقل اذا لم يدخله
 الناصب والجازم فيتبادر منه ان العامل هو التجرد كما هو مذهب البعض وانه اختار مذهب
 البعض كذا فى بعض الحواشى ثم ذكر مذهب بقوله (وسواء كان العامل) بنى ان عبارة
 المصنف ليست بصريحة باختياره احد المذهبين بل محتملة لاختيار واحد منهما لكن
 التبادر هو الاول والحاصل ان يقوم فى قوم زيد مرفوع لكونه مجردا عن النواصب
 والجوازم لكن ذكر التجرد لايبين اختيار المذهب الاول بل يوحى اليه ويتبادر منه لانه
 لم يجعل الرفع له التجرد كيف وقد قال فى بيان المنصوب منه وينصب بان الخوف فى بيان المجزوم
 وينجزم لم الخ ولو كان مراده ان يجعل العامل فى المرفوع التجرد لقال ويرفع بالتجرد ولما لم
 يقل ههنا كذلك بل قال ويرفع اذا تجرد عن الناصب والجوازم يتبادر منه انه لم يجعل العامل
 التجرد فيحتمل ان يكون مراده المذهب الثانى وهو كون العامل (فيه وقوعه) اى وقوع
 المضارع (موقع الاسم كفى زيد يضرب) حيث وقع فيه يضرب فى موقع الاسم (اى ضارب
 او مرت برجل يضرب) حيث وقع حال من زيد وهو موقع ضارب ايضا (او رأيت رجلا
 يضرب) حيث وقع صفة وهو موقع ضارب ايضا فان قيل واذا كانت عبارة محتملة لهذا
 المذهب فوجه دلالة عبارته اعنى قوله ويرفع اذا تجرد على هذا المعنى قيل فى وجه
 دلالتها انه وان لم يدل قوله ويرفع اذا تجرد على وقوعه موقع الاسم صراحة لكنه يدل
 عليه التزاما لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذا تحقق الناصب والجوازم
 بمتع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخله ناصب ولا جازم ففى لم يضرب لا يصح ان
 يقال لم يضرب وكذلك النواصب فحيث يلزم وقوعه موقع الاسم لقوله وترفع اذا تجرد
 وانما لم يقل المصنف ويرفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفى فى كثير من
 الموضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتدى بسهولة والمقصود الاصل فى هذا المقام تميز الاقسام
 الثلاثة بعضها من بعض لا بيان العامل انتهى ملخصا من حاشية الفاضل المعاصم ثم التزم
 الشى هذا المذهب حيث تعرض الى قصصه وتحقيقه فقال (واعا رقع بوقوعه) اى المضارع
 (موقع الاسم لانه) اى المضارع (اذن) على تقدير وقوعه كذلك (يكون كالاسم) لاشتراكه
 معه فى هذا الوقوع واذا كان كالاسم (فاعطى) اى اعطى حيث ذلك المضارع (اسبق اعراب
 الاسم) اى اعرابه الذى هو اسبق من النصب والجر لانها بواسطة العوامل اللفظية (واقواء)
 اى لكون ذلك الاعراب اقوى من النصب لكونه علامة المسند اليه من الفاعل والمبتدأ

غير وارد ليس المراد
 بالذكر هنا مجردا
 لتجرد من التاء كيف
 ولم يصرح الشارح
 بذلك ولا يلزم من
 كلامه هذا لان ما
 قوله واراد بالذكر
 ما يكون عبارة من
 المذكر كما بينه المقام
 ثم نقول لاسيلى الى
 كون مدار قول
 الشارح كلام الهندى
 لانه مبنى على ان
 يكون اسم كان المذكر
 بل الوجه فى هذا
 واحدا وقوعه بقل
 صفة فتدبر قوله
 اى مذكروه غير
 مستوفى صيغة الصفة
 الخ قيل اشارة الى
 ان الجمع بالواو والنون
 فى صفة لا يستوى
 فيها المذكر والمؤنث
 فى الصيغة ولا يكون
 الفرق بين المذكر
 بمجرد التاء بل يكون
 بالسبغة خلاف
 الاصل لساكنتهما
 بالاسم فى ان الناصب
 فيه الفرق بين المذكر
 والمؤنث بنفس
 اللفظ او الاشتراك
 بينهما كالمرء والافان
 والجل والنساء
 والانسان والفرس
 كما ذكره الرضى
 فالاول ح ان يبين
 عدم جمع مثل احر
 وسكران بالواو
 والنون بانها كالاسماء
 فى عدم استوائ المذكر
 والمؤنث فى الصيغة
 وجمع افضل التفضيل

اذا هما الممدتان في الكلام (وهو) اى وذلك الاعراب الذى هو اسبق واقرى (الرفع وذلك) اى وكون العامل في المضارع المرفوع وقوعه موقع الاسم (مذهب البصريين) وهو المذهب الذى اختاره المصنف في كثير من الاحكام (واورد عليه) اى اورده بعضهم على مذهب البصريين بان كون عامل الرفع في المضارع كونه واقفا في موقع الاسم باطل بدليل (انه) اى المضارع (يرفع في مواضع) يبنى انه كما يقع مرفوعا في المواضع التى يقع فيها موضع الاسم كذلك يقع مرفوعا في المواضع التى (لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة) اى ومنها وقوعه مرفوعا في الصلة (نحو الذى يضرب وفي نحو سيقوم) اى ومنها وقوعه مرفوعا بعد دخول حروف التفسير التى هي من خواصه في نحو سيقوم (وسوف يقوم وفي خبر كاد) يبنى ومنها وقوعه مرفوعا في خبر كاد وهو ايضا من خواصه (نحو كاد زيد يقوم) وانما خص خبر كاد مع ان خبر عسى كذلك لكون الاصل في كاد ان يكون مجردا عن ان وان استعمل من ان ايضا بخلاف عسى فان الاصل فيه عكسه والابرار المذكور مبنى على تقدير تجرده (وفي نحو يقوم) اى ومنها وقوعه في موضع يمتنع وقوع الاسم فيه ولا يجوز في موضع يقوم (الزيدان) ان يعبر عنه باسم مفرد بان يقال الزيدان قائم فان المفرد لا يصح ان يكون خبرا عن المتى (واجب) عن هذا الابرار من جانب البصريين (عن نحو الذى يضرب) اى عن الواقع في الصلة (ويقوم الزيدان) اى وعن المفرد المسند الى التثنية (بانه واقع موقعه) وهذا اشارة الى منع قوله لا يقع فيها بان الاسم عدم وقوعه موقع الاسم وقوله (لانك تقول) اشارة الى سند المنع بصورة الدليل يبنى انه انما لم يقع اذ لم يحز قولك (الذى ضارب هو) بان يكون جوازا منناه (على ان ضارب خبر مبتدأ) وهو الضمير المرفوع حيث كان ضارب خبر مبتدأ (مقدم) بالجر صفة مبتدأ اى ان ضارب خبر للمبتدأ الذى قدم ذلك الضارب (عليه) اى على ذلك المبتدأ فيكون جملة اسمية صفة واذا جاز قول كذلك بحكم انه وقع موقع ضارب (وكذا) اى يجوز ايضا ان تقول (قائمان الزيدان) بان يكون قائمان مسندا الى المستتر تحت ويكون خبرا مقدما والزيدان مبتدأ مؤخر (وكيفينا وقوعه) اى وقوع المضارع (موقع الاسم) في هذين الموضعين في الجملة وهذا يكفى في غلبة المانع (وان كان) اى ولو كان (الاعراب) اى الاعراب يضرب ويقوم وهو الرفع لكونهما مضارعين (مع تقديرهما) يبنى مع كون يضرب على تقدير ضارب وكون يقوم على تقدير قائم (غير الاعراب مع تقديره) اى مع تقدير كل واحد من يضرب ويقوم (فلا) فانهما حين كونهما فملين يرتفعان بالمضارعية وحين تقدير كل منهما اسما يكون مرفوعا بالخبرية ولا يضرن تلك المغايرة (وعن نحو سيقوم) اى واجب عن سيقوم (ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده) يبنى انه لم يحز انه يقوم منفردا عن الفعل قوله (والسين) بالرفع مبتدأ اى والحال ان السين (صار كاحدا جزاء الكلمة) وقوله (وسوف) جواب لسؤال مقدر يبنى ان قيل ان عدم قبلى السين منفردا مسلم لكن سوف بخلافه قائم وحده فاجاب

بالواو والنون بانه لجر نقصان عمله حيث لم يسل في المظهر وفيه مالا يذهب على الفطن التثنية قوله لفرق بينه وبين فصلان وفصلان قيل فهم منه جواز جمع امثال نعمان بالواو والنون ولم يرض به الرضى وقال من قال به قاس من غير مساعدة السماع قلنا الامر كذلك ولا يستفاد من كلام الرضى عدم الارتضاء فان جازته هذه واجاز سيبويه نعمانوا لقبوله التاء وكذا اسديانون لقولهم سفينة قال سيبويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب في فصلان الصفة ان لا تلحق التاء فندمات وسفينة كانهما من قبيل الطود والاولى ان لا يجمعان بهذا الجمع حلا على الاغلب الامم وما ذكره القائل من انه قال به قاس من غير مساعدة السماع فريه قوله الشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور ملتبسا بباء التأنيث قبل يبنى منه اشتراك التكسير وعدم السواة فان الامة يستوى فيه المذكر والمؤنث وكان القائل لم يطلع على كلام

عنه بان سوف وان جاز قيامه وحده في الحقيقة لكنه (في حكم السين) الذي هو بمثابة
في الحكم بانه لا يقوم وحده ببنائه لا يقوم حكما كما كان السين لا يقوم حقيقة (وعن نحو
كاذب يقوم ان الاصل فيه) اي في خبر كاذب (الاسم وانما عدل عن الاصل) الى الفاعل
هو غير الاصل (لما) اي للوجود الذي (يجي) اي ذكره (في باب افعال المقاربة ان شاء الله
تعالى) وينصب (اي المضارع) يعني قبل المضارع نصب (بان) وقوله (ملفوظة)
بالنصب حال من كلمة ان وانما يقيد به لان المضارع اذا لم يقع بعد الحروف التي يجوز فيها
تقدير ان كاسيحي لا تكون مقدرة فكأنه قسمها الى قسمين احدهما ملفوظة والثاني مقدرة
واشار الشارح بالقيد الى ان المراد ههنا هو القسم الاول (ولن) اي وينصب ايضا بكلمة
لن واختلاف في اصلها (قال الفراء اصله لا) اي التام فية بقرينة كونه النفي الاستقبال (ابدا
الالف نونا) وردبانه لامناسبة بين الالف والنون الا ان قال النون الحفيفة قلب في الوقف
الفاو كذا التسون كذا في حاشية العمام (وقال الخليل اصله لا ان) اي انها مركبة
من النافية والمصدرية (فقصركايش) يعني انه حذف الف من لا والهمزة من ان واوصلت
اللام المفتوحة بالنون يعني ابقى حرف من اوله وحرف من آخره كاقصر (في اي شيء)
يعني في استفهام باهية الشيء فابق من الكلمة الاولى الهمزة والياء ومن الثانية الشين فصار
ايش وقبل فيه انه ضيف بانه لو كان كذلك لزم ان يتبع تقديم معمول الفعل الذي دخلت
فيه عليه لان ما في حيزان لا يجوز تقديمه عليها لكونها موصولا حرفيا وقد حكى سيبويه
قديم معمول عليه عن بعض العرب في قولهم عمرالن اضرب ويمكن ان يقوى مذهب
الخليل واجيب عن هذا الردبانه لا يلزم من ان يكون الشيء مركبا من شيء وغيره كون حكمه
سكهم جزئه لان الحروف تتغير احكامها ومعانيها عند التركيب اذ هو وضع مستألف الا يرى
ان لفظة لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا فيحدث فيه معنى التخصيص نحو لو لا
اخرى كذا في بعض الحواشي (وقال سيبويه انه) اي لفظ لن (حرف برأسه) يعني ليس
مركبا من الحرفين ولا مأخوذا من لا واحدث العمام مذهبا آخر بقوله اقول لن مركب
من لا والنون الحفيفة التي حقها ان تلحق الفعل الا انه لحقه لا لتصريح بانه لتأكيده الثاني
بل التأكيده الفعل المتني حتى يفيد اللفظ في التأكيده عمل ليكون آخر الفعل على هيئة
يكون مع النون ولذا خص لن من بين حروف النفي بتأكيده الثاني استهواقه اعلم (واذن)
وهو ثالث التواصب (قبل اصله اذن خفف) يعني ان مركب من اذالظرفية التي للماضي ومن
ان المصدرية ههنا عند الجمهور (وقيل اصله اذ) يعني بكسر الهمزة وبالف والالف وبعد اذال وهي
(الظرفية قنن عوضا عن المضاف اليه) كانوا اذ حين حذف المضاف اليه في مثله يومئذ
وحينئذ والمضي في نحو اذ اكرمك لن قال انا آتيك اكرمك وقت آتيانك (وكي) وهي رابعا
اي ينصب بكي ولما فرغ من التواصب الملقولة نشر في بيان جواز تقدير بعضها في مواضع
مخصوصة فقال (وبان) واما ما جاز ههنا لدفع توهم التكرار وقيد بقوله (مقدرة) لدفع

المس قاته قال وكان
يستغنى عن قولنا
ولا بناء التأنيث
لانا قد قلنا شرطه
ان يكون مذكرا
وعلمة مؤنث وانما
ذكره لتطرح وهم
من يتوهم ان المراد
بالنذكر هو التذكير
من جهة المضي قوله
وان لم يكن له مذكر
الخ قيل لا وجه لتقدير
كلام المضي بما قبله
بل المراد انه لم يكن
لفرده مذكر اصلا
لان ما يكون له مذكر
لم يجمع بالواو والنون
قد علم حكمه من قوله
قان يكون مذكرا
جمع بالواو والنون
هذا والاولى لتليل
وجوب حذف ذاك
التقدير اظهر باه السباق
والحقاق قوله قان
لا يكون مجرد قبل
الاخصر قان يكون
بالهاء وهو كما ترى
قوله تقدير بناء واحده
من حيث نفسه واموره
الداخله فيه كما هو
المتبادر قبل فيه
ان التفسير في التبريد
محمول على ما هو
المتبادر والالم يتناول
نحو ذلك اذ التبريد
الاعتباري خارج
عن المتبادر الا ان
يقال لا خروج المتبادر
اللازمة والضرورة
واعية بالنظر الى التبريد
الاعتباري دون التبريد

توهم المبينة لانه لما قيد بالمقدرة بقى المملوف عليه ملقوطة والمملوطة غير المقدرة يعنى
انه كما يتصب بان حال كونها ملقوطة يتصب بها ايضا حال كونها مقدرة لكن لا مطلقا بل
اذا وقع المضارع (بعد حتى) (نحو سرت حتى ادخلها) يعنى سرت الى ان ادخلها البلدة
(و) (بعد) اى وكذا اذا وقع بعد (لام كي) يعنى بعد اللام التى بمعنى كي (نحو سرت
لا دخلها) اى سرت كي ادخل البلدة (و) (بعد) (لام الجعود) اى بعد اللام التى اكدها
الثنى السابق (وهى اللام الجارة الزائدة فى خبر كان الثنى) اى بحرف من الحروف الثمانية
(نحو قوله تعالى وما كان الله ليُعَذِّبهم) وانما قد ران بعد المذكور (لان هذه الثلاثة
جوار) اى حروف جارة والجزم من خواص الاسم (فيتبع دخولها) اى الحروف الثلاثة
(على الفعل) بحال (الابجمله) اى يتصرف فى ذلك الفعل بان يحمله مصدرا بتقدير ان
اى بسبب تقدير ان (المصدرية) حتى يكون الجار داخلا فى الاسم (و) (بعد) (الفاء)
اى وكذلك يتصب المضارع اذا وقع بعد الفاء العاطفة (نحو زرني فاكركم) (و) (بعد)
(الواو) اى الواو العاطفة (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) (و) (بعد) (او) (نحو
لازمك او تعطني حتى) وانما كان منصوبا بعد الفاء والواو (فان الفاء والواو) ههنا
(ما طفتان واقفتان بعد الانشاء) يعنى ان الفاء والواو لما دخلتا طافتين على المضارع
الذى هو الخبر وكانا واقفتين بعد الانشاء كانتا المعطف الخبر على الانشاء (وقد امتنع)
اى والحال انه قد امتنع (عطف الخبر على الانشاء) اى بنى تأويل احدهما بما يوافق
الآخر (لجعل) اى ولدفع ذلك الامتناع وقربه الى الامكان والجواز قصد ان يجعل
المضارع (مفردا يكون من عطف المفرد) اى الذى فهم من المضارع (على المفرد المفهوم)
اى على المفرد الذى فهم (من ذلك الانشاء) حتى يسقط الامتناع ويحصل الجواز
(فيكون المعنى في زرني فاكركم) انه (ليكون زيادة منك لي فاكركم منى اياك) يعنى طلب
المتكلم ان توجد الزيادة من المخاطب وان يوجد عقبا اكرام منه للمخاطب (وفى لا
تأكل) اى فيكون المعنى فى لا تأكل (السمك وتشرب اللبن) انه (لا يكثر منك اكل السمك
وشرب اللبن معه) يعنى ان المتكلم طلب من المخاطب ترك الجمع بين اكل السمك وشرب
اللبن واما او فعلى ههنا اما بمعنى الجار اذا كانت بمعنى الى ان فيكون المعنى لا لزمنك الى ان
تعطينى حتى او بمعنى الا ان يكون المضارع مستثنى بمعنى لا لزمنك فى جميع الاوقات الا
وقت ان تعطينى فعلى التقديرين يكون حكمه حكم المفرد لما فرغ المصنف من تعداد التواصب
اجمالا شرع فى تفصيل المسائل المختصة بكل منها وشروط نصبها فقال (فان) بفتح الهمزة
وسكون النون يعنى (التي يتصب بها المضارع) (مثل اريد ان تحسن الى) (مثال التصب)
اى هذا مثال لكون المضارع منصوبا بها (بالفتحة) (و) (مثل) (ان تصوموا خير لكم)
(مثال التصب) اى هذا مثال لكون المضارع منصوبا (بمخف النون) اى نون الجمع اعلم
ان قوله وان تصوموا من القرآن وكان اللازم عايه ان يقول قوله تعالى ولله تركه

باعتبار الاسرار اللاحق
فروى التبادر فى
الاول دون الثاني
فى ان تغير نحو الفراس
ايضا باعتبار الامور
اللاحقة من زيادة
الالفين وسكون
الفاء الا ان يقال
لا يكثر فى الفراس
التغير باعتبار اللاحق
لكن فيه التفسير
باعتبار الامور الداخلة
حيث عرض للفاء
السكون وسبورة
حرفا ثانيا بعد ان كان
اولا والفصل بين
الراء والسين به
ان كان متصلا به
والفرق بين التكسير
والفتح باختصاص
التكسير بالتغير باعتبار
الامور الداخلة وهو
المستبعد فى تفرقه
والاوجه ان يقال
المراد التفسير بغير
الحال الواو والياء
والنون والالف
والفاء ثم نقول
لا حاجة الى التكلف
فى اخراج جمع المؤنث
السالم لان الجمع
السالم نصب مفردة
بتغير آخره لا بتغير
صفة لان ما يطرأ
الآخر لا يغير الصفة
قوله ما تغير بناؤه
اى صفة وان تغير
بتغير آخره والاعتراض
على ما هو التبادر
نحو فاك وسكدا
ما جابه كلاهما من
سوء الفهم لظهور انه

المراد دعوى كون
التبادر من اطلاق
النير المستند الى البناء
ما هو بحسب الذات
ولا نظر في هذه
المرتبة الى ماصدق
عليه ذلك المقيّم
انا بعد ذلك لما
وجدتم بدون انك
جما باعتبار اس
فيه يحصل المذابة
لمفرد كاسبق قسمنا
ذلك الى قسمين حقيقي
و اعتباري فكلام
الشارح قدس سره
مما لا يثنى عليه التبادر
كلا لا يخفى على اولي
النهي وذو الابصار
وقوله بقى الى قوله
و الاوجه ناش من
عدم التأمل فان
المعتبر في الحمد نصير
بناء الواحد من حيث
نفسه ولا ريب ان
ما هو بحسب نفس
الواحد واجزائه
الاصلية لا يشمل
ما هو بحسب الامور
اللاحقة لان الاحق
غير الداخل على ان
الدوال نحو افراس
ممالا حاصله فان
الكلام موقوف لمركبه
لا غير وقوله والاوجه
الح مع بصوره في
الافادة محتوي على
تسلف قوله جمع
الفقه قد استدلوا على
اخصاص امثلة التكسير
الاربعة بالثقة بنبذة
استعمالها في تمييز الثلاثة
الى العشرة واختيارها

ليكون من قبيل الاقتباس صيانة للطالين عن ترك حرمة كلام الله بالمرس بلا طهارة
او بالتأويل بالرأي لما فيها من الخطر والله اعلم ومثال النصب بحذف نون التثنية مثل ان يصلحها
بينهما وتركه المصنف واهمله الشارح لظهوره ثم اراد ان يبين اماره الفرق بين المصدرية
وبين المخففة من المشددة بقوله (و) (كفان) (التي تقع بعد العلم) وقوله (اذا لم يكن
بمعنى الظن) قيد العلم يعني ان المراد بالعلم هنا هو العلم الذي لا يكون الظن اى اذا كان العلم
مستعملا في معناه الاصلى وهو الاعتقاد الجازم الذي يكون بمعنى التحقق واليقين لا اذا
كان مستعملا في معنى الظن الذي هو الاعتقاد الراجح المحتمل لخلافه كما سيبي حكمه
وقال المصنف وهذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو
سلم فللمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم
او الرؤية او الوجدان او الظن او غير ذلك انتهى واجاب عنه بعض الاساتيد بضم
حججه بمعنى الظن من الرضى وسائر الشروح وصرح به الفاضل الهندى فقال وان الى
بعد العلم النير الماول بالظن وان اول به يصح وقوع المصدرية فيجوز علمت ان يخرج زيد
بالنصب بمعنى ظننت الخ ثم قوله ولو سلم فللمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا الخ
ليس بشئ اذ كون المراد منه العلم وما في معناه كعرف وظهور وتحقيق وغير ذلك لا ينافي
محبة التقييد اذ يمكن في محته محي بعض منها بمعنى الظن كما لا يخفى على ان المراد لا نسلم ان
المراد منه العلم وما في معناه بل المراد منه العلم فقط ويعلم حال ما في معناه منه انتهى قوله وقوله
والتي مبتدأ وقوله (هي) مبتدأ ثان وزاد الشارح لفظ (ان) للاشارة الى انها موصوف
لقوله (المخففة) وهو خبر للمبتدأ الثاني والجملة خبر الاول يعني ان كلمة ان التي وقعت بعد لفظ
مشتق من العلم هي المخففة (من) (ان) (المتقاة) وهي التي من الحروف المشبهة بالفعل
لانها المصدرية وانما كان كذلك (لان المخففة) موضوعة (للتحقيق) اى لتحقيق نسبة
خبرها الى اسمها واذا كانت لتحقيق (فتناسب العلم) لانه لكونه بمعنى اليقين يكون مخبرا
عن التحقيق (بخلاف الناصبة) اى هذا بخلاف المصدرية الناصبة للمضارع (فالها) اى
لان ان المصدرية الناصبة ليست لتحقيق والتيقن بل هي موضوعة (للمرجع والطمع)
وهذا لان على ان ما بعدها غير معلوم التحقيق والعلم يدل على ان ما بعدها معلوم التحقيق
واذا كان كذلك (فلا تناسب) اى لا تناسب المصدرية معنى العلم ثم انه لما افاد المصنف ان ما
وقعت بعد العلم هي المخففة اراد ان يثبت هذا الكلام بابطال تقيضه بالاستشهاد فقال
(وليست) وقوله اى ان الواقعة بعد العلم تفسير للضمير المستتر وهو اسم ليست وقوله
(هذه) منصوب المحل خبره وقوله (اى ان الناصبة) تفسير للمشار اليه اى انها مخففة لانها
لوم تكن مخففة لكانت مصدرية اذلا احتمال الى غير القسمين وهنا ولو كانت مصدرية لما
يلازم دخول السين او سوف او قد او حرف النفي عليها لكن دخلت المذكورات على المضارع
المذكور فلا يناسب كونها مصدرية واذا لم يناسب كونها مصدرية ثبت كونها مخففة واليه اشار

بالتبديل بقوله (نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم) ثم شرع فيما يحتمل الوجهين فقال (و)
 (ان) (التي تقع بعد الظن فيها الوجهان) يعني كونها مصدرية ومخففة وانما يصح فيها
 الوجهان (لان الظن باعتبار دلالة) يعني ان الظن يلائم التيقن من وجه وعدم التيقن من
 وجه آخر لانه يدل على الاحتمال القالب باعتبار دلالة (على غلبة الوقوع) اي كون جانب
 الوقوع غالباً على عدمه وليس المراد بظلية الوقوع كثرة كاهو المتبادر كذا صححه المصام
 (يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق) وبهذا الاعتبار تكون مخففة من المثقلة فتعمل حينئذ
 في ضمير الشأن وتكون الجملة المضارعية بعدها خبراً غالباً في قوله باعتبار دلالة متعلق
 بقوله يلائم هنا وكذا في قوله (واعتبار عدم التيقن يلائم ان المصدرية) يعني ان الظن لما لم
 يدل على الاعتقاد الجازم الذي لا يحتمل التيقن بل دل على الاعتقاد الراجح الذي يحتمل
 المرجوح بالاحتمال العقلي دل على عدم التيقن فيلائم الرجاء والطمع وما يدل عليه هو ان
 المصدرية واذا وجد في الظن استمداد الاعتبارين (ويصح وقوع كليهما) اي من المخففة
 والمصدرية واذا صح وقوع كل منهما (فيجري في ان) اي في كلمة ان (التي) وقعت (بعده)
 اي بعد الظن (الوجهان) اي كونها مخففة ومصدرية (ولن) وهي تالية للنواصب وهو
 مبتدأ وقوله (مثل لن ابرح) خبره والجملة معطوفة على جملة فان مثل اريد تحسن يعني ان
 كلمة ان مثل ما وقع في لن ابرح (ومعناها) (اي معنى) كلمة (لن) (لن المستقبل) اي في الفصل
 الذي وجد في الزمان المستقبل وقوله (ضياؤك كما لا مؤبداً) يحتمل ان يكون منصوباً على
 المصدرية وان يكون على الحالية يعني ان معناها الذي وضعت تلك الكلمة له هو لن في الفصل
 فقيامؤك كما لا نفياً مجرداً عن التأكيدي كافي لا يقوم ولا قيامؤبداً كما قال بعضهم ورد ما الشارح
 بقوله (والا) اي وان كان المراد بالنفي قيامؤبداً (يلزم) التناقض المتأني للكلام الله تعالى بل
 للكلام العقلاء لانه ان كان مؤبداً يلزم (ان يكون) اي ان يوجد (في قوله تعالى) حكاية عن
 بعض اخوة يوسف عليه السلام (فلن ابرح الارض) اي لن ازال في الارض اي ارض مصر
 (حق يا ذن لي) اي الى ان يا ذن لي (اي) وهو يعقوب عليه السلام يعني فاذا اذن لي في البراح
 عنها ابرح ولو كان مراد هذا القائل من قوله لن ابرح لن في البراح في المستقبل مؤبداً بان يكون
 مراده لن ابرح ابدالاً للكان المستقبل شاملاً لوقت اذن ابيه وعدم اذنه فيلزم حينئذ يوجد
 (تناقض) في كلامه وهو التأييد وعدمه (لان لن) على ما زعمه (تقتضي التأبيد) لانه فرض
 عليه وقدره على صحة قول من قال به وهذا يدل على التأبيد (وحتى) اي وتبيان لفظ حتى
 يقتضي عدم التأبيد لان حتى (تقتضي الانهاء) والانتها. متناقض للتأييد ومنه ظهرت فائدة
 اختيار المصنف في التبديل هذه الكلمة القرآنية (واذن) وهي تالية للنواصب وهي مبتدأ
 وخبره وقوله مثل اذن تدخل الجنة كما سياتي وقوله (التي ينصب بها المضارع) صفة
 احترازية يعني ان لها حالين احدهما كونها ناصبة للمضارع والاخرى كونها غير ناصبة له
 والمذكورة هنا هي التي ينصب بها المضارع وانما ترك الشارح هذا القيد في لن لانها لم

فيه على سائر المجموع
 ان وجدت واعلم انه
 اذا لم يأت للاسم
 الالباء جمع القصة
 كارجل في الرجل
 والاجمع الكثرة
 كرجل في الرجل فهو
 مشترك بين القصة
 والكثرة قوله يعني
 بالحدث معنى قائماً
 بغيره قبل ان يفسر المعنى
 القائم بغيره مطلقاً
 حدثاً اذ السواد
 بمعنى سياهى ايس
 حدثاً بل بمعنى سياه
 بودن فهو المعنى القائم
 بغيره ان اراد ان
 هذا لا يدخل فيه
 مطلقاً كيف ونحو
 ترب وجندل مما فعله
 فاعل فعل مذكور
 حدث ايضاً كما صرح
 به في الامالي وايضاً
 قد صرحوا بان كل
 معنى يوجد في شيء
 فهو حدث قائم به
 ون اراد انه ليس
 بمراد في هذا المقام
 لانه لا يكون مصدراً
 في علم لان قيد الجارية
 على الفعل لاخراج
 امثال ذلك كما صرح به
 في الفصح لكن سوق
 كلامه ليس كما ينبغي
 قوله وان كان الاخير
 ان مفعول مطلقا قبل ان
 اراد جواز وقوعهما
 فلا اختصاص له بهما بل

توجد الاناسبة ولهذا لم يذكر فيها الشروط التي ذكرت في الثلاثة الباقية وقوله (اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها) انظر في الانتصاب المفهوم يعني انتصابها له وقت عدم ذلك الاعتماد او ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف فتكون الجملة معترضة وقوله (اي لم يكن ما بعدها) تفسير للاعتماد يعني ان المراد بالاعتماد المتنى هو ان لا يكون ما بعدها كلمة ان من الفعل المضارع (معمولا) اي للعامل الذي وقع (قبلها) اي قبل كلمة اذن بان يسبق المبتدأ مثلا ويكون ما بعدها خبرا له كما تستر في وانما اشترط في نصبها عدم ذلك الاعتماد (فانه) اي لانه (اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا يتنصب) اي لا يكون المضارع الواقع بعدها منصوبا بها وانما لا يتنصب (لانها) اي لان كلمة اذن (لضعفها) اي لكونها عاملة ضعيفة (لا تقدر) اي كلمة اذن (ان تفعل) اي ان تكون مؤنزة (فيما) اي في المضارع الذي (اعتمد على ما) اي على العامل الذي (قبلها) اي قبل كلمة اذن فانه اذا وجد عامل صالح لا يكون عاملا له يلزم تنازع العاملين احدهما اذن والاخر ما قبلها فرجع الاول للعمل لقوته ولضعف الثاني واذا كان المضارع معمولا للعامل الذي قبلها (فصار كأنه) اي صار المضارع مشابها لما كان سابقا على كلمة اذن (سبقها حكما) اي سبقا حكما بان حكم عليه انه سابق على اذن والمسبوق لا يكون عاملا للسابق عليه لكونه عاملا ضعيفا (وكان) (عطف على لم يعتمد) ولما كان الظاهر حين كونه معطوفا على لم يعتمد ان يرجع اسمه الى فاعل لم يعتمد والحال انه ليس كذلك اراد ان يفسره على وجه يوافق المراد فقال (اي يتنصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان) (الفعل) (المذكور) وهو الفعل المضارع الذي ذكر (بعدها) اي بعد اذن (مستقبلا) وقوله (لكونها جوابا وجزاء) بيان لوجه الاشتراط لكون المضارع خاصا بالاستقبال يعني انما يشترط في النصب كونه مستقبلا لكون كلمة اذن واقعة للجواب والجزاء (وهما) اي والحال ان الجواب والجزاء (لا يمكنان) اي لا يمكن وقوعهما في زمان من الازمنة الثلاثة (الا في الاستقبال) فان الجواب هو القول المقابل للقول والجزاء هو الفعل المقابل للمقابل لا بد وان يكون بعد المقابل له فيكونان في الزمان الاتي الذي هو المستقبل (فان فقد) اي عدم (احد الشرطين من عدم الاعتماد وكون المضارع مستقبلا بان يكون معتمدا على ما قبله) نحو انا اذن احسن اليك (او بان لم يكن للمستقبل (و) هو) (كقولك لمن يحدك اذن اظنك كاذبا او كلاهما) اي او عدم كلا الشرطين بان اعتمد مع كونه غير مستقبل وهو (كقولك لمن يحدك انا اذن اظنك كاذبا) فان المضارع في المثال الاول كان خبرا عن المبتدأ وهو اما كان معمولا لمعنى الابتداء او المبتدأ فالعدم الشرط الاول وان وجد الشرط الثاني وهو كونه مستقبلا وفي المثال الثاني وان لم يكن معمولا لما قبله لكن كان بمعنى الحال فان قوله اذن اظنك لما وقع حين التحديث يدل على معنى اني اظنك في الحال التحديث ولا يدل على معنى اني لم اظنك في الحال بل اظنك فيما يأتي وفي المثال الثالث وجد الاعتماد مع كونه بمعنى الحال وقوله (وجب الرفع) جواب ان فقد يعني اذا انعدم احد الشرطين او انعدم كلاهما وجب

يجري في الاولين ايضا
اذلازمة في المفعول
المطلق وان لو اد
وجوب وقوعها
فبرده قوله تعالى ويل
قمطين قلنا المراد
هو الاول وجران
الجواز في الاولين هم
لظهور انه لا يكون
شيء منها اسم ماض
فاعل فعل مذكور
عنه وبما ذكره
قدس سره ظهر
الفرق بين المصدرين
ففيه قوله فيلزم
اجتماع التثنيين قبل
اعترض عليه الرضى
بانه فليضرب اليه الفاعل
المتنى والمجموع كما
يضم الى اسم الفعل
والظرف فلا يلزم
اجتماع التثنيين
والجنيين واجاب عنه
الهندى بان القول
بالاستقار في اسم الفعل
والظرف مجاز يعني
الاستقار في الذي
يتوهم عنه وهو زمان
مضاهي معنى الفعل
والمصدر غير قائم
مقام غيره والاظهر
الاخير ان يقال
لما كان يحذف فاعله
لما ضم فيه لا يتيسر
بالحذف وليس
بشيء لان المحذوف
ايضا الفاعل وليس
المحذوف غير المضمر
حتى يلزم الالتباس
المحذوف قوله ويجوز
اضافته الى الفاعل قبل

رفع المضارع الذي وقع بعدها وفي العمام ان في تليل الشرط الثاني بقوله لكونها
جوابا وجزاء وحالا لا يمكن الا في الاستقبال بخلاف لان لم وجوب كونها مستقبلين
لان جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء يجوز
ان يكون في الماضي نحو قولك في جواب من قال اسلمت صار جزاء اذن عصم مالك ودمك
ثم قال فلوجه ان يقال اذن لضعفها لا قدر ان تعمل في الحال الذي هو جار للماضى الذي
هو مبنى الاصل انتهى واجاب عنه بعضهم ان مراد الشارح الفاضل انحصاره بالاستقبال
اذا كان مدخولها مضارعا كما فهم من كلام الرضى فحصل كلامه ان اذن التي يتنصب بها
المضارع اذا لم يعتمد وكان المضارع مستقبلا لاحالا وانما شرط كون المضارع مستقبلا لكون
اذن التي يتنصب بها المضارع وقت دخولها على المضارع يكون جوابا وجزاء اى على
الاغلب وهما في المضارع لا يمكن الا في الاستقبال اذا لم يدخل للجزاء في الحال فاشترط
بموجب ما كان على الاغلب واقعا علم (مثل) (قوله لمن قال اسلمت) وانما قدره الشارح
ليظهر كون قوله (اذن تدخل الجنة) صريحا في الجواب السابق عليه وقوله (مثل بمثل)
بيان لوجه اختيار المصنف في التخييل مادة دخول الجنة يعنى ان المصنف اختار مثلا
(لا يحتمل الا الاستقبال) اى لا يحتمل المضارع الذي اختاره وهو تدخل الجنة حيث لم يقل
تدخل البلد وتمصم دمك ونحوهما بما يحتمل الحال ثم شرع في بيان الاعراب فقال (قوله)
اى قول المصنف (اذن) حيث يراد به اللفظ والكلمة (مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف) اى
لغو (للاعتصاب الملعوظ معها) اى مع كلمة اذن (كاشير نالیه) وهو قوله التي يتنصب بها
المضارع (وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ) وقوله (تمثيل اذن) اشارة الى دفع
ما يتوهم من ان المصنف عدل هنا عن مادته في اخواتها وذكر مثال خبرا من غير فصل
حيث قال فان مثل ان تحسن ولن مثل لن ابرح ولم يقل ههنا واذن مثل اذن تدخل الجنة
بله وسط بينهما وبين مثالها بيان للشرط فاراد الشارح ان يشير الى دفعه بقوله ان تمثيل
المصنف لكلمة اذن (بهذا المثال) ليس بمدول عن الطرق السوابق هو (على طريقة
تميلات اخواتها) وهى ان اولن (الا انه) اى لكن الشان (لما كان انتصاب المضارع بها)
اى بكلمة اذن (مشروطا بشرطين اشارة اى اراد ان يشير (اليها) اى الى الشرطين (فيا
بين) اى معترضة فبها بين (المبتدأ) وهو اذن (والخبر) وهو مثل (واذوقمت) (اى
اذن) (بمدالوا والفاء) يعنى العاطفتين (قالو جهان) فقوله (جا تزان) للاشارة الى
ان قوله وجهان مبتدأ وخبره محذوف والجهة اسمية جوابية ثم فسر الوجهين بقوله
(النصب بناء على ضعف الاعتماد) للاشارة الى ان الالف واللام في الوجهان للمهد والاراد
بهما ما سبق من النصب والرفع وقوله بناء مفعول له للجواز يعنى ان جواز النصب البناء على
ضعف اعتماد ما بعده على ما قبلها (المعطف) اى بسبب وجود المعطف وقوله (لاستقلال
المعطوف) علة لضعف الاعتماد يعنى ان كون المعطف سببا لضعف لكون المعطف دالا

وهو اقوى الصادر
في السبل لا التوهم
كما ظن به الرضى واذا
اضيف المصدر الى
مفعوله الارجح جملة
تابع ذلك المفعول
تأبها له ايضا عند
الاكثر وانت خبير
بان اكثر النحاة من
التأخير في صرحوا
بكون اقوى القسم
المصدر في العمل المنقول
ثم خالفهم الرضى
زعماء من الاقوى
ما اضيف الى الفاعل
لكون الفاعل اذن
كالجزء من المصدر كما
يكون في الفعل فيكون
عند ذلك اشد شبها
بالفعل لكن لما رأى
الشارح قدس سره
ضعف كلامه وان
ما ذكره هم اقوى
وهو ان عمله متونا
اولى بلبه انه ح اكث
متابعة للفعل لكونه
نكرة ح كاللعل
ورأى ان كلام المص
ايضا ظاهر فيه فانه
يظن من قوله ومجوز
اضافته الى الفاعل
ذلك لم يثبت اليه بل
تبع المشهور ونعم ما
فعل قوله وقيل
عمل المصدر المصدرية
وعمله البدلية قيل
ان عمله البدلية لا
لمصدرية هذا التوجيه
ليس بوجيه ولا ينجي

ان هذا المنع غير
مسموع اذ لكل
ملك ملك ولكل
وجه هو موليا
قوله وانما فضل بين
قسي المصدر افعي مالم
يكون مفعولا مطلقا
او ما كان اياه قبل
بني هذه الاحكام
مشتركة بين قسي
المصدر فينبغي ان
تؤخر عنهما فاجاب
بانه ذكرها عقب
القسم الاول مع
الاشتراك فيها على
انها من باب اختصاص
بالقسم الاول وفيه
ان امتناع تقديم
المعمول يخص بالقسم
الاول وهذه فرية
بلا صرية اذ لا يستفاد
من كلام الشارح
لقد سره اشتراكها
في هذه الالام
باسرها بل كلامه
صريح في خلافه
الا ترى الى قوله
ليان بعض احكام
عمل المصدر وكذا
قوله لان عمل المصدر
في القسم الاول صريح
في اختصاص النظر
بجهة العمل بحيث
لا يجاوز امر تقدم
المعمول وتأخره
قوله موضوعا ذلك
الاسم لن قام آه
قيل به على ان الالام
الجارة صلة قوله
اشتق بضمته معنى
الوضع ولك ان يحمله
لتعليل اى لاجل اعادة
من قام به الفعل فيستثنى

على الاستقلال وانما يكون المظوف مستقلا (لانه) اى لكون المظوف (جمله) والجملة
من حيث هي جملة تكون مستقلة بنفسها وقوله (والرفع) عطف على قوله والنصب بنى
اما جواز كونه مرفوعا (باعتبار الاعتماد) اى بسبب الاعتبار والنظر لعدم استقلال الجملة
لكونها متمدة على ما قبلها (بالعطف) اى بسبب العطف من وجه (وان ضف)
اى ولو كانت جهة الاعتماد ضعيفة من الاستقلال (وكى) وهى رابعة التواصب
وقوله (التي ينصب بها المضارع) للاشارة الى ان عملها ايضا ليس على اطلاقه
كما عرفت فيما سبق وهو مبتدأ وقوله (مثل اسلمت كى ادخل الجنة) بالرفع خبره
وقوله (ومضاه السببية) جملة مترضة بين المظوفين ولما كان السببية نسبة
تقتضى سببا ومسيبا فسرهما بقوله (اى سببية ما قبلها) وهو مضمون الفعل الذى
ذكر قبل كلمة كى (لما بعدها) وهو مضمون المضارع الذى دخلت فيه (كسبية الاسلام)
اى في هذا المثال وهو قوله اسلمت الذى ذكر قبل كى (لدخول الجنة في المثال المذكور)
(وحتى) (التي ينصب بها المضارع بعدها بتقدير ان) فقوله حتى مبتدأ وخبره ما سياتى
من قوله مثل اسلمت وقوله (اذا كان) (اى المضارع) (مستقبلا) ظرف للفعل الانتصاب
الملحوظ كما سبق يبنى كون المضارع منصوبا بها وقت كونه مستقبلا (بالنظر الى ما قبله)
وقوله (وان كان) وصلية يبنى ولو كان ذلك المضارع (بالنظر الى زمان المتكلم مضيا
او حالا او مستقبلا) (بمعنى كى) (اى حال كون حتى بمعنى كى) وقوله (للسببية مستقر
صفة لكى يبنى معنى كلمة كى الكائنة للسببية (او الى) اى او كان حتى بمعنى الى الكائنة (لانتها
الغاية) وانما قيد كى بكونها للسببية وقيد الى بكونها لانتها الغاية للاجترار عن كى المصدرية
والى التى بمعنى مع فلا يرد ما قال المعاصم انه لا فائدة لتقييد كى بقوله للسببية سيما وقد علم معنى كى
قبل ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاجترار عن الى بمعنى مع انتهى واورد على الثانى
ان الى حال كونها بمعنى مع لانتها الغاية ايضا وقوله (مثل اسلمت حتى ادخل الجنة) خبر
لمبتدأ الذى هو حتى يبنى حتى التى ينصب بهما المضارع مثل ما وقعت في هذا المثال وفيما يجي
من المثالين (مثال) اى وهذا مثال (لحتى بمعنى كى ولا استقبال) اى ومثال ايضا لوقوع (المضارع)
ههنا مستقبلا (بالنظر الى ما قبله) وهو وقوع الاسلام الذى هو مضمون اسلمت (و) مثال
لكونه مستقبلا (بالنظر الى زمان التكلم ايضا) اى كما كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله يبنى ان مضمون
قوله ادخل الجنة وهو دخول الجنة يقع مستقبلا ومتأخرا عن الاسلام لكونه سببا وقد
وجدت محجة الانتصاب بهذا القدر مع انه مستقبل ايضا بالنظر الى زمان التكلم لوقوع المتكلم
في الدنيا ووقوع الجنة في العقبى وقوله (وكنت سرت حتى ادخل البلد) مجرور تقديرا
على انه معطوف على المثال السابق (مثال) اى هذا مثال (لحتى) حال كونها (بمعنى كى) اذا
اردت به اخبار كون دخول البلد سببا لكونه عرضا ومقدما لك على السير في الدفن
(او) بمعنى (الى) اذا اردت به اخبار كون دخول البلد سببا لكونه عرضا (والاستقبال

المضارع) اى ومثال ايضا لكون المضارع مستقبلا (بالنظر الى ما قبله) فقط كما هو الشرط
(واما بالنظر) اى واما المضارع الذى هو مدخول حتى ههنا حال كونه بالنظر الى زمان التكلم
فيحتمل ان يكون ماضيا) اذا خبرت بهذا الكلام بعد السير والدخول (او حالا) اذا خبرت به
حال الدخول بمضى انقضاء السير (او مستقبلا) اذا خبرت قبل الدخول وحال السير (واسير
حتى نقب الشمس) (مثال) اى هذا مثال (لحى) حال كونها (بمعنى الى) فقط فانه لا يحتمل
ان تكون غيبة الشمس سببا لغير فاته انما يكون سببا لما قبله اذا كان ما قبله محصلا وسببا
لوجوده كما كان الدخول في المثال السابق حاصلا بالسير بخلاف هذا المثال لان غيبة
الشمس ليست بحاصلة من السير (ولا استقبال) اى ومثال ايضا لكون (ما بعد ما) اى ما بعد
كلمة حتى وهو المضارع الذى هو نقيب مستقبلا (تحقيقا) اى محققا لان الغيبة تقع بعد السير ثم
اراد المصنف ان يصرح على تقدير المضارع بكونه مستقبلا فقال (فان اردت) بضم اذالم ترداها
المخاطب (بالفعل الذى دخله) لفظ (حتى) مستقبلا بل اردت (الحال) وفسره الشارح
بقوله (بمعنى زمان الحال) للاشارة الى ان المراد بالحال ههنا هو الحال الذى بمعنى الزمان
لا الحال الذى هو من المعولات (تحقيقا) وقوله (اى بطريق التحقيق) اشارة الى ان قوله
تحقيقا يميز من الحال فانه لو كان حالا من الحال لفسره بقوله محققا ثم فسر طريق التحقيق بقوله
(بان تكون) اى الحال (هى زمان التكلم بعينه وسببها) وفى تخصيص هذا المثال بقوله
تحقيقا ضبط لجواز ان يكون الحال بالنظر الى زمان التكلم كذا فى بعض الحواشى (او حكاية)
(اى بطريق الحكاية عن غيره) بقوله ان اردت شرط وجزاؤه ما سيجي فى قوله كانت حرف
ابتداء ولما كان كلام المصنف حالبا عن بيان التحقيق فى تصور طريق الحكاية اراد الشارح
ان يخبره فقال (كما تقول) بضم اى ان مثال ما يراد فيه الحال بطريق الحكاية مثل ما تقول (كنت
سرت اس حتى ادخل البلد) بايراد لفظ كنت الدال على وقوع كل من السير ودخول البلد
فى الزمان الماضى (فادخل) اى فان لفظ ادخل وهو مبتدأ (فى هذا الموضع) اى فى ما به
قربته دالة على وقوع كل من مضمون ما قبلها وما بعد ما فى الماضى وقوله (حكاية الحال
الماضية) خبره بضم اى ان لفظ ادخل باعتبار مضى مضمونه ماضى فبإبرته اللائقة له ان يقول
حتى دخلت ولكن لما عدل عنها فقال حتى ادخل كانت عبارته دالة على اعتبار مناسب
للتلفظ وهو انه (كأنك كنت فى زمان الدخول) بضم اى تخيلت زمان الدخول الواقع فى الماضى
بحيث انك قدرت نفسك فى ذلك الزمان (هيت) بتشديد الياء وسكون الهمزة على صيغة
الماضى المخاطب وقوله (هذه العبارة) مفعولها اى جعلت هذه العبارة موافقة لهيت
الساقطة فى تيسير (وتحكيها) اى كأنك تحكى الحال الماضية مع هيئتك فيها (فى زمان الكلام)
حال كوك (على ما) اى على هيئة (كنت هيته) اى على هيته واذا كان اعتبارك كذلك
(وكان ما) اى المضارع الواقع (بعد حتى) وقوله (فى هذه العبارة) متعلق بقوله (سرفوعا)
فانك اذا كنت دخلت البلد وتكلمت بهذه العبارة عند الدخول يكون زمان دخول البلد

عن التضمن ولا يخفى
ما فيه قوله اى لذات
ما قام بها الفعل هنا
يكفى ويبنى عن قوله
اى الفعل وقد اشار
الى ان المراد بمن اهم
من الغلاء واشار الى
وجه صحة المشار اليه
بقوله لكان اول
وقوله انه قصد
التفاسير ويبنى ان
يتم ان المراد بمن قام
به الفعل الذات مع
الفعل وقبامه به اذ
اسم الفاعل للجميع
لا مجرد من قام به الفعل
وهو المتبادر من عبارة
من قام به الفعل وقد
اعترض الرضى بانه
اخرج هذا القيد
عن التعريف مثل
زيد مضارب عمر
او مقرب من لان
ومتبذ منه ويجمع
مع فان هذه الاحداث
نسب بين الفاعل
والفعل لا يقوم باحد
هما مبتدأ دون الاخر
ويمكن وقه بان معنى
المضارب ايسر المتصف
بالضربين بل المتصف
بضرب متعلق ببعض
يصدر عنه ضرب
متعلق بفاعل الضرب
الاول وهذا معنى
ما قبل من ان باب
الفاعلة لحدث مشترك
بين اثنين فالضارب
مشتق من مصدر هو
المضاربة لمن قام به المضاربة

هو زمان الحال تحقيقا لمباراة التي تؤدي هذا المقصود هو ادخل بالرفع فاذا اردت ان تحكي ذلك الزمان في زمان المنكلم وقرضه موجودا فيه فكأنك هيئت تلك العبارة تحكيها (فأقيته) بينه (على ما كان عليه) من الرفع (وحكيته) أي حكيت ما وقع بعينه عن غير تبديل شيء منه واعترض الصام على هذا التوجيه بأن الشارح جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف الظاهر والاظهر ان المراد زمان الحال المحكية من حيث انه حال بأن تبرزه في نظر السامع في معرض الحال انتهى فاجاب عنه بعض المحشين بأن مراد الشارح في هذا الكلام توجيه الرفع عند الحكاية لانه معنى حكاية الحال لانه يريد حكاية اللفظ الدال على الحال فانه حينئذ يكون مخالفا لمباراة المص وقوله (ففي زمان الحكاية) كالمعلم لما كان قبله يعني انما تبين الرفع في زمان الحكاية لانه (ايضا يكون مرفوعا) في زمان الحكاية كما كان مرفوعا في زمان الوقوع (اذ) أي لانه (لا يمكن حينئذ) أي حين كان مراده حكاية الحال (تقديران) أي المصدرية (لأنها) أي لأن المصدرية (علم الاستقبال) وإذا نصبت يكون منصوبا بأن فيتبادر الذهن إلى ارادة الاستقبال فهي منافية لارادة الحال الماضية (كانت) جزأ لقوله فان اردت فقوله (أي حتى) إشارة إلى ان الضمير المستتر في كانت راجع إلى حتى وتأويل الكلمة وقوله (عندها لارادة) قيد لكونها (حرف ابتداء) (لا جارة) أي لم تكن جارة حتى تكون بمعنى إلى ان (ولا عاطفة) حتى تقتضي تأويل المضارع بالفرد ثم انه المتبادر إلى الوهم ان التسمية لها بحرف الابتداء تقتضي وجود المبتدأ بعدها اراد ان يفسر معنى الابتداء فقال (ومعنى كونها) أي كون كلمة حتى (حرف ابتداء ان يبتدأ بها) على صيغة المجهول ونائب فاعله قوله (كلام مستأنف) أي يبدأ الكلام المستأنف بكلمة حتى (لان بقدر) أي ليس معنى كونها حرف ابتداء ان يقدر (بعدها مبتدأ يكون الفعل) أي المضارع الذي وقع بعده أي المبتدأ (خبره) أي خبر ذلك المقدر وانما يقدر المبتدأ على زعمه (لتكون حتى داخلة على اسم) وهو المبتدأ المقدر (كما توهمه بعضهم) وإذا كانت حتى حرف ابتداء عندها لارادة واتسع تقدير المصدرية (ليرفع) (أي ما بعد حتى) وهو المضارع الواقع بعدها وانما يرفع (لعدم الناسب والجازم) (ويجب السببية (أي كون ما قبلها) أي ما قبل حتى (سببا لما بعدها) هذا بخلاف كي فان ما بعدها سبب لما قبلها كما عرفت وانما تجب السببية (ليحصل الاتصال المنوي) وهو سببية احدها للآخر (وان فات) أي ولو فات (الاتصال اللفظي) وهو متعلق حتى الجارة حين كونها جارة وعطف ما بعدها على ما قبلها حين كونها عاطفة ولما لم تكن جارة ولا عاطفة فات ذلك التعلق يقتضي للاتصال اللفظي ولما فات ذلك الاتصال احتاج إلى تحصيل اتصال آخر وهو الاتصال المنوي ليكون جارا للمافات حتى لا يتخالف لوضعها وضعت لاقادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة وجارة (مثل مرض فلان حتى لا يرجونه) وزاد الشارح قوله (الآن) ليظهر التصريح بأن المراد بهذا المضارع هو معنى الحال (مثال) أي هذا مثال

أي ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بشاربه وكذلك الاقتراب معناه التقرب من شخص هو ايضا منتصف قرب من الشخص الاول فكل منهما مقرب بمعنى قيام قرب به متعلق لمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لا يقوم بأحد المتلبيين معينا دون الآخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد وان يقوم بمعين ولا معنى لقيام بهي لا على الصيغين ثم لا يسمي النسبة إلى احد هما معينا بل الواحد منهما يجب ان يكون منصوبا اليه على الصيغين لقوله هذا من قبيل اشتباه النسبة بالاتساق واما ما اجاب به الهندي من ان القيام في هذه الاحداث امر اعتباري والقيام المذكور في التصريف اهم من الاعتباري والحقيق ليس حتى لان اطلاق المضارب مثلا ليس باعتبار قيام الضربين بالقامل جميع ذلك مما قبل ولا يخفى ان سؤال الكفاية والافناء من جياة التصرف لكنه لا حاصل لقوله وشار ال وجه صحة المشار اليه بقوله

(لما) اى المضارع (اريد) بذلك المضارع (الحال) اى الدلالة على زمان الحال (تحقيقا)
 وانما كان مثال له (فانه) اى لان المتكلم (قصد به) اى بقوله لا يرجوه (نفي الرجاء في زمان
 التكلم) حيث رفع المضارع بالتون ولو ارد به الاستقبال لقال حتى لا يرجوه بخذف التون
 ويجب فيه ان قصد كون المرض سببا لنفي الرجاء وقال العصام ان هذا المثال كما كان مثالا لما
 اريد به الحال تحقيقا محتمل ايضا ان يكون مثالا لما اريد به الحال حكمية انتهى لكن الشارح
 خصه بالتخيل لما اريد به تحقيقا واورد لما اريد حكاية ماسبق من قوله كنت سرت
 امس حتى ادخل البلد (ومن ثمة) فالجار متعلق بما سأتى من قوله امتنع وجاز على سبيل
 التنازع وقوله (اى ومن اجل هذين الامرين) اشارة الى ان من هنا اجلية والى انه ثمة
 اشارة الى الامرين وقوله (اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء الامرين يعنى
 ان احدهما كونها حرف ابتداء (و) الاخر (وجوب سببية ما قبلها لما بعد) وهذان
 الامران موجودان في هذا المثال كما عرفت واذا لم يوجد احدهما امتنع الرفع ولذا (امتنع)
 (نظرا الى الامر الاول) وهو كون حتى للابتداء ولما لم يصح كونها للابتداء امتنع (الرفع)
 (اى رفع ما بعد حتى) (فى) (قولك) (كان سبرى حتى ادخلها) وقوله (فى) (وقت
 حصول كان) (الناقصة) (فى هذا القول) قيد لامتناع الرفع يعنى انما امتنع الرفع فى هذا
 المثال اذا جعلت كان فى كان سبرى ناقصة (بان يحمل) كذا (كان فيه ناقصة) لا تامة كما يحتمل
 فى المثال الجائز الذى سأتى فانه حينئذ اقضى اسما وخبرا فيكون سبرى اسما له وحتى ادخلها
 خبرا له فيكون معناه كان سبرى متبها الى دخول البلدة (انما امتنع الرفع على هذا التقدير
 لانها) اى لان حتى (لو كانت حرف ابتداء) يعنى انه لو فرض كونها حرف ابتداء لزم فساد
 المعنى فانها على تقدير كونها حرف ابتداء (انقطع ما بعدها) اى لزم انقطاع ما بعدها وهو
 المضارع (مما قبلها) وهو كان لكن انقطاع ما بعدها عما قبلها غير صحيح ههنا فانه لو صح
 الانقطاع المذكور امتنع تعلق المضارع المذكور بكان (قسبى) اى فحينئذ تسبى (الناقصة) اى
 لاتم الاجزى منصوب (بلا خبر) اذ لا تعلق لها من حيث الاعراب بما قبلها وان كان لها
 تعلق معنى فلا يقدر لها حامل فلا يكون ادخلها بالرفع قريبة على المحذوف بخلاف
 ما اذا كانت جارة فانها تعلق بالجار والمجرور فلا بد ان يقدر قبلها الفعل العام فلا يتوجه
 ما قبل ان الخبر فى صورة التصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر فلك ان قدره
 بقرينة محبة حتى ادخلها بالرفع على تقديره كذا فى بعد الحواشى جوابا لما اعترضه
 العصام واذا بقيت بلا خبر (فيقصد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة فانها لا تقضى الخبر) وانما
 خص البش الامتناع فى هذا المثال بالنظر الى الامر الاول فان الامر الثانى وهو كون ما قبلها
 سببا لما بعدها متحقق ههنا لانه يجوز ان يكون السير سببا للدخول فى البلد (و) (امتنع
 الرفع نظرا الى الامر الثانى) وهو كون ما قبلها سببا لما بعدها ولما لم يصح تقدير السببية
 امتنع الرفع (فى قولك) (اسرت حتى تدخلها) اى بهزقا للاستفهام وانما امتنع السببية

لكان اولى وقوله
 ولله قصد التعليل
 لان هذين القولين
 اعتراض وجواب
 وليس كما زعمه من كان
 يجب على الشارح قدس
 سره احد الامرين
 اما ترك التفسير كذلك
 لترك السؤال ودفعه
 بهذا الطريق وقوله
 ويبنى ان يعلم آه محالا
 وجهه لان وضحه
 ليس الا لمن قام به
 الفعل والذات المجرد
 من قيام الفعل به
 لا يكون من قام به
 الفعل تقتضيه هذين
 الامرين من باب المحشو
 الواجب حذره وما
 ذكره فى دفع ما
 اورده الرضى لا يفيد
 شيئا بل هو اعتراف
 بعدم القيام بواحد
 معين واعراضه على
 الرضى من سوء الفهم
 لانه لا يقول بان
 النسب بين الفاعل
 والمفعول لا تقوم
 بمعين كيف وكلامه
 صريح فى انها لا تقوم
 باحدهما هل التبيين
 وهذا لا يستدعى
 ذلك لانها متضمنان
 للاسناد اليهما فيكون
 القيام بالمعين ولقد
 اعتدى حيث قال نعم
 لا يتبين النسبة الى
 النسبة الى احدهما
 ميتا لكنه مثل بعد
 ذلك بل الجواب ما
 ذكره الهندي
 واعتراض القائل عليه
 بان اطلاق المضارب

في هذا المثال (لانه حيثئذ) اي حين اذا كان حتى حرف ابتداء (يكون ما بعدها) اي ما بعد حتى وهو قوله تدخلها (خبراً مستأنفاً مقطوعاً بوقوعه) يعني لكونه كلاماً مستأنفاً يكون اخباراً عن الدخول الذي قطع الحكم بوقوعه (وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه) يعني لو فرض حيثئذ ان ما قبلها سبباً لما بعدها لزم جعل المشكوك فيه سبباً للمقطوع به وانما كان ما قبلها مشكوكاً فيه (لوجود حرف الاستفهام) وهو الهمزة التي في اسرت واذا جعل كذلك (فيلزم الحكم بوقوع المسبب) وهو دخول البلد (مع الشك في وقوع السبب) وهو السير (وهو) اي الحكم بوقوع المسبب مع الشك في السبب (بحال) قوله (وجاز) عطف على قوله امتنع اي ومن ثم جاز رفع المضارع الذي بعده (في) (وقت حصوله) (الثامة) وفاعل جاز قوله (كان سيري حتى ادخلها) اي بتقدير حتى ابتدائية وبتقدير ما بعدها كلاماً مستأنفاً فانه لا يلزم تعلق ما بعدها بما قبلها تعلقاً لفظياً (فان معناه) اي معنى كان سيري (بت سيري) ومعنى حتى ادخلها (فان ادخل الان) بتقدير المبتدأ المحذوف وبارادة معنى الحال من المضارع (ولا فساد فيه) من المفاسد التي تلزم لما سبق وهو منافاة كون حتى ابتدائية لما اقتضى تعلقاً لما قبلها (و) (جاز) (ايهم سار حتى يدخلها) اي وجاز الرفع ايضاً في التركيب الذي يصدر بكلمة اي الدلالة على العموم وقوله (بالرفع) متعلق بقوله جاز اي جاز هذا التركيب برفع المضارع الواقع بعد حتى لانتهاء المحذور الثاني فيه وهو كون المشكوك سبباً للمحقق (لان السير في هذا المقام محقق) لانه لما قال ايهم سار فكأنه قال ان السير من اي فاعل صدر يكون سبباً لدخول البلد (والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب) وهو الدخول (محقق الحصول) فكأنه قال السير المحقق الحصول الذي هو سبب الدخول المحقق سائر اي هو (قوله) اي قول المصنف (ايهم عطف) اي معطوف (بتقدير جاز على جاز) اي على قوله جاز (في الثامة) على طريق عطف الجملة على الجملة (لا على كان سيري) اي لا يجوز ان يكون معطوفاً على قوله كان سيري (حتى ادخلها) بان يكون من قبيل عطف مثال على مثال وانما لم يحجز (لعدم صلاحية تقيده) يعني لعدم صلاحية هذا التركيب لان يكون مقبداً (قوله في الثامة) كالمعطوف اي كما كان المعطوف (عليه) صالحاً فانه المعطوف عليه لفظ كان موجود فيصالح للتقييد واما في المعطوف فلما لم يكن فيه لفظ كان لم يكن صالحاً للتقييد بالثامة وغيرها (وفي بعض النسخ) اي نسخ الكافية (هكذا) اي وقع هذا وهو قوله (وجاز في كان سيري حتى ادخلها في الثامة) اي بتأخير قوله في الثامة (اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصوله) (الثامة فعل هنا) اي على بعض النسخ (قوله ايهم سار عطف) اي يجوز ان يكون قوله ايهم سار معطوفاً (على) تركيب (كان سيري ولا فساد فيه) اي في كونه معطوفاً على فاعل جاز لان التقييد اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يسري في المعطوف بخلاف ما اذا تقدم على المعطوف عليه فانه يسري فيه ذكر العلامة التفاضلية في شرح الكشاف ولهذا عطف في النسخة

مثلاً ليس باعتبار قيام الفريين بالفاعل من قلة التدرج قوله وان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع الخ قبل فيه بحيث لانه لا يخرج منه اسم الفاعل المشتق من باب المثالية نحو طائفة فطنت طولاً ماناً طائفة اي ذو غلبة بالطول فهو لمن قام به الحدث مع زيادة الا ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه ولو فحجز الا انما لم يشر عليه في كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للثامة والرضى صريح في تحقيق تعريف اسم التفضيل بان طائفة لازيادة في المشتق هو منه حتى جعل التعريف منقوضاً به ومن الظاهر ان هذه الزيادة ليست في المشتق بل في المشتق منه وحصولها فيه بحصولها فيه وليس هذا من باب التجوز بل هو حقيقة فيه فلا تلتفت الى قوله الا ان يقال الخ قوله وجعل احكام صريح المبالغة مثل احكام اسم الفاعل قبل فيه اسر ان احدهما انه جعل احكام المتى والمجموع ايضاً مثل اسم الفاعل وبذلك لا يقول ما قبل به لم يجعل المتى والمجموع من اسم الفاعل وتأتيها انه قال وما وضع

الاولى بتقدير الفعل (ولام كي) وهو مبتدأ وقوله (التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان) اشارة الى ان انتصاب المضارع الذي بمد تلك اللام ليس باللام بل بان المقدرة وقوله (مثل اسلمت لا دخل الجنة) خبر ماى اللام الجارة التي تكون بمعنى كذا وينصب المضارع الواقع بعدها بتقدير ان مثاله مثل لا دخل في اسلمت لا دخل الجنة (وانما يقدر ان بعدها) اي بمد تلك اللام (لانها) اي تلك اللام (جارية) وامتد دخول الجارة على الفعل لكونه الجر من خواص الاسم (ولام الجحود) (التي ينصب بها المضارع) وزاد الشئ قوله (هي) للاشارة الى ان قوله (لام تاكيد) خبر لمبتدأ المحذوف لا لقوله لام الجحود فان خبره مثل وما كان الله وقوله (لذي) بيان لماؤكده اللام لان المؤكد بالكسر يقتضي مؤكدا بالفتح وقوله (بمد المنى) ظرف تاء كيد وقوله (لكان) اي لفظ كان متعلق بالني اي بعد النفي الذي فصبه نفي كان يعني ما كان مشتقا من الكون وقيل ان فيه بحثا لان مضاء على تقدير تعلق قوله لكان بقوله بعد النفي هي لام التاكيد بعد النفي لفظ كان وهو غير صحيح لان النفي لا يتعلق باللفظ بل بالمعنى اجيب انه صحيح بتقدير المضاف اي بعد حرف النفي الموضوع لدخول كان هو المعنى او بعد النفي لمعنى كان فحينئذ يستقيم المعنى انتهى ولما كان المراد بمعنى كان هو المعنى الماضي المدلول له وكان ذلك المعنى تارة منفهما من لفظ كان وتارة اخرى منفهما من لفظ آخر اراد الشئ ان يثبت عليه بقوله (لفظا) اشارة الى الاول يعني ان المثال الذي اورده المص مثل لا يفهم من لفظ كان وهو قوله (مثل وما كان الله يمدبهم) وقوله (او معنى) اشارة الى الثاني ومثاله (نحو لم يكن ليفعل) فان قوله لم يكن ليس بلفظ كان بل المعنى المذكور مدلول لما كان بمعنى كان (وهي) اي لام الجحود (ايضا) اي كلام كي (جارية ولهذا) اي ولكونها جارية (قد ر بعدها) اي بعد تلك اللام (ان) اي كذا ان تمامه لما كان لفظ الجلالة في قوله وما كان الله اسم كان وقوله يمدبهم خبره واشترط في الخبر اتحاده مع الاسم وخفي الاتحاد ههنا اراد الشارح ان يدفع هذا الخفاء فقال (فان قيل اذا صار الفعل) اي الواقع بعد لام الجحود سواء كان في المثال المذكور في المتن او فيها اورده الشارح (بمعنى المصدر بان المقدرة) فانه يكون المضمون وما كان الله يمدبهم ولم يكن زيد فعلة (فكيف) اي فحينئذ كيف (يصح الحمل) اي حمل التمدب والفعل على الاسم (قيل) اي اجيب عنه (على حذف المضاف) يعني انه وان لم يحز حله بالحمل التواطى بلا حذف لكنه يصح مع تقدير المضاف اما (من الاسم) اي من جانب الاسم (اي ما كان صفة الله يمدبهم او من الخبر) اي من جانب الخبر (اي ما كان الله ذا يمدبهم) وقوله (او على تأويل المصدر) مسطوف على قوله او على حذف المضاف يعني ان لتوجيه العبارة وتصحيحها طريقين احدهما طريق المجاز الحذف والاخر طريق المجاز في الكلمة فتقوله على حذف المضاف اشارة الى الاول وقوله او على تأويل المصدر (باسم الفاعل) اشارة الى الثاني (اي ما كان الله يمدبهم) وقال المصموردا على الشارح بان الاولى في التقديم في جانب الاسم ان يقدر وما كان فعل الله يمدبهم واجاب عنه بعضهم

منه للبالغة فصرح
بإدراج لفظته ان
صنع البالغة من
افراد اسم الفاعل
وتنبه الشارح للاسب
الثاني فتكلم في
تطبيقه على ما ذكره
هنا بما أخرجه مخرج
النصف كما ترى
وقلاهما ليس بشئ
اما الاول فلا
الحكم بكون الثانية
والجمع مشتركة في هذه
الاحكام محتاج اليه
فانما قد يفار ان
المفرد الا ترى ان لها
اسم وراه ذلك وهو
جواز حذف النون
بخلاف ما وضع للبالغة
فهو او كان داخلا
في اسم الفاعل لما
احتجج الى افراده
بالذكور الحكم
عليه بانه مثل الفاعل
واما الثاني فلان
قول المص ما وضع منه
لا يكون شاهدا عليه
فانه لو كان صنع
البالغة من افراد
اسم الفاعل لما قيل
كذلك لما كان منه
على انه لو كانت
صيغة البالغة من
افراد لزم انتقاض
التعريف باسم
التفضيل فان القائل
صرح بعدم خروجه
بالمدح لانه قد يكون
لقبوا ايضا ولا يكون
خارجا عما ذكره الشارح
قد سمره لتعق الز
بادة في الجانبين قوله على

بان تقدير وما كان صفة الله اولى من تقدير فعل الله لانه في التعذيب لانه اذا لم يكن صفة
الله تعالى تعذيبهم لا يتصور منه التعذيب فلا يصلح التعذيب اصلا انتهى اقول ولعل الفاضل
المصام اوردته نظرا الى ان التعذيب من صفات الفعل وهذا الجيب المعاون للشارح نظر
الى جانب المبالغة في التثنية ولكل وجهة (والفاء) وهو مبتدأ خبره قوله بشرطين وأشار
الشارح بقوله (التي يتصب المضارع بعدها بتقدير ان) الى صفة تميز هذه الفاء عن غيرها
من الفات وقوله (فتقدير ان بعدها لا تنصب المضارع) للتوطئة بان قوله بشرطين متعلق
بقوله مشروط وهو خبر للمبتدأ وبان الحذف في قوله بشرطين انما يصح بتقدير لفظ المبتدأ اي
تقدير ان بعد الفاء لا تنصب المضارع (مشروط) (بشرطين احدهما السببية) (اي) قصد
(سببية ما قبلها لما بعدها) يعني احدا الشرطين كون ما قبل الفاء سببا لما بعدها الذي هو مضمون
المضارع وقال المصام ان قوله فتقدير ان حيث جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدأ لا ضرورة
داعية اليه ومع ذلك لا وجه لفاء في قوله فتقدير ان الاولى ان تقدير الكلام ناصبة بشرطين
وانما اشترط في كون المضارع منصوبا بعد الفاء السببية (لان عدول عن الرفع) اي الذي هو
الاصل في المضارع (الى النصب) اي الذي هو ليس باصل فيه (للتعويض) اي ليكون النصب
نصا (على السببية) اي على ان المقصود هو السببية (حيث يدل تغير اللفظ) وهو جعل المضارع
منصوبا (على تغيير المعنى) وهو قصد السببية يعني ان تغيير المعنى يحتاج الى تغيير اللفظ حتى
يدل على قصد ذلك المعنى وقوله (فاذا لم يقصد السببية) كالدليل على ما قبله يعني اذا قصد
السببية يحتاج الى تغيير اللفظ فانه اذا لم يقصد السببية (لا يحتاج الى الدلالة) اي دلالة الملفوظ
(عليها) اي على تلك السببية المقصودة (والثاني) اي الشرط الثاني للانتصاب بالفاء (ان
يكون قبلها) (اي قبل الفاء) فقوله قبلها ظرف مستقر خبر ان يكون واسمه في قول المصنف
قوله امر او نهى الخ وفي قول الشارح قوله (احدا الاشياء الستة) وانما اشترط ان يوجد قبل الفاء
احدا الاشياء (ليعد) اي لكون المضارع بيما (بتقديم الانشاء) اي بسبب تقديم الانشاء (او ما
في معنى) اي او بسبب تقديم شيء هو معنى الانشاء (من التثنية) وهو بيان وقوله (المستدعي صفة
للتثنية وبيان لوجه كون التثنية معنى الانشاء وهو اقتضاء كل من الانشاء والتثنية) (جوابا) وقوله (عن
توهم كون ما بعدها) متعلق بقوله ليعمد يعني ليعمد المضارع بسبب تقدم الانشاء وما بمعناه عليه
عن توهم كون ما بعدها اي ما بعد الفاء (جملة مسطوفة على الجملة السابقة) وهي الانشائيات وما
بمعناها يعني ان الفاء للمعطف فيقدر ان يعطف المفرد على المفرد المتصل من الانشاء المتقدم
فلا بد من اشتراط ذلك حتى يتقطع احتمال العطف بالكلية وهو عطف الجملة الاخبارية على
الجملة الانشائية واما اذا كان المضارع في حكم المفرد بتقدير ان المصدرية يكون من قيل عطف
المفرد فيزول المحذور وقوله (امر) بالرفع اسم ان يكون وهو من الاشياء الستة يعني ان يوجد
قبل الفاء امر (نحو زرتي فاكرمك) بالنصب (اي ليكن منك زيارة فاكرمني) يعني ان
مضمون قوله فاكرمك هو الاكرام مطوف على مضمون قوله زرتي وهو الزيارة (او نهى)

زنة فاعل قيل قال
المسبو به سمي لكثرة
الثلاثي فلم يقل اسم
الفعل ولا المستعمل
فجعل اسم الفاعل
بمعنى اسم له مزيد
اختصاص بهذه الهيئة
وفيه نظر لانه وان
كان وجهها مقبولا
لكن لنا شاهد على
ان قصدهم ليس
الى ذلك بل قصدهم
باسم الفاعل الى اسم
موضوع لذات من
قام به الفعل وليس
الفعل والمستعمل
وغيرهما بهذا المعنى
والشاهد انهم سموا
اخوات اسم الفاعل
بالاسم المضاف الى
الدلول لالى الوزن
كاسم الالة واسم
المكان واسم التفضيل
وقيل كون اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد
على زنة الفاعل هو
القياس وقد يأتي على
وزن المفعول كقوله
تعالى وكان وعد ما نيا
وقال الرضي والاولى
ان المآل في الآية بمعنى
المقصود من آيت
الامر فمكة فهو
بمنزلة قوله في الآية
الاخرى وكان وعد
مفعولا ونحن نقول
يحمل ان يكون المراد
وكان اهل وعد ما نيا
بوعده لجعل اهل
الوعد في كونهم ما نيا

اي اويوجد قبلها نهي (نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فاضرب مني) وقوله
(ويندرج فيهما) الخ رفع اشكال وهو انه ما بال المصنف ترك (الدعاء) فاراد دفعه بانه
يندرج في الامر والهي (نحو اللهم اغفر لي فافوز) وهذا دعاء بصورة الامر (ولا تأخذني
فاهلك) وهذا بصورة الهي وكذا يرد عليه خروج التحصيل والترجي فيندفع بما سيأتي
من ادراج الشارح لهما في محلهما (او استقهما) اي اويكون قبلها استقهما (نحو هل عندكم
ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فاشرب مني) (او نقي) اي اويكون قبلها نقي (نحو ما
تأتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحدثت ويندرج فيه) اي في النقي (التحضيض) اي
تخريص المخاطب الى فعل وسبأ في بحث الحروف (نحو) قوله تعالى حكاية عن الكفار
(لولا انزل عليه) اي على الرسول عليه السلام (ملك فيكون) بالنصب اي فيكون ذلك الملك
المنزل (منه) اي مع الرسول (نذيرا) وانما كان المناسب ادراج التحضيض في النقي (لا ستزاه)
اي لكون التحضيض مستلزما (نقي فعل) وهو نقي الانزال ونقي كون الملك نذيرا مع الرسول
يعني لم يوجد واحد منهما فاذا دل التحضيض على النقي بالانتماء (فيندرج) اي مناسب ان يندرج
(في النقي) (او تمن) اي يكون قبلها تمن (نحو ليت لي ما لا فاققه اي ليت لي ثبوت مال فاقفاني
ويدخل فيه) اي في التمني (ما) اي التمني الذي (وقع على صيغة الترجي) وهو لعل (نحو) قوله
تعالى حكاية عن فرعون (لعل ابلغ الاسباب) وقوله تعالى (اسباب السموات) بدل من الاسباب
وقوله (فاطلع بالنصب على قراءة حفص) وهو بالحاء المهملة وبالفاء وبالصاد المهملة اسم
لاحد راوي عاصم الكوفي (او عرض) اي اويكون قبلها حمزة عرض (نحو) لا تنزل
فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خيرا مني) ثم اراد اجمال الكل بقوله (نقي
جملة هذه المواضع) فقوله في متعلق بالنسبة التي بين المبتدأ الذي هو قوله (معنى السبية)
وبين الخبر الذي هو قوله (مقصود) وقوله (والفاء بدل عليها) جملة معطوفة على جملة
معنى السبية مقصود يعني ان السبية مقصودة يعني ان في هذه المواضع التي وقعت الفاء بعدها
والفاء حرف دال على السبية (وما) اي المضارع الذي وقع (بعدها الفاء في تأويل مصدر
معطوف) اي بالفاء (على مصدر آخر مفهوم) اي فهم ذلك المصدر الاخر (بما) اي من
الفعل الذي وقع (قبل الفاء) اي بما ذكر من الانشائيات وملحقاتها (واما نحو) اي قول
الشاعر (سترك منزلي لبي تميم) والحق بالحجاز فاستريحنا) يعني بنسب المضارع الذي هو
استريح وهو متكلم من يستريح من الاستراحة والمعنى سترك المنزل الذي كان لبي تميم واصبر
ملحقا بالحجاز لا كون مستريحا وقد وقع في هذا البيت المضارع الذي بعده الفاء منصوبا
حال كونه (بدون التقديم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشمر) اي هذا القول محمول
على ضرورة الشمر وقال العصام جملة لضرورة الشمر ومع ذلك توجيه العطف بقولنا سيقع
من ترك منزلي والحق بالحجاز فلا استراحة ويمكن توجيهه بما يخرج عن الضرورة وهو ان
تجمل سترك والحق من معنى الامر اي لا ترك ولا لحق فاستريحنا انتهى (والواو) (التي)

لوعده بمنزلة الوعد
المنتفع بالفارقة من
غنه فاستد الساتي
الى الوعد قيل بيان
الصيغة من وظائف
التصريف وفتح نحو
استطرادا قول بيان
الصيغة كالنصريف
تصوير وتعيين لموضوع
الاحكام النحوية هذا
وما اعترض به هل المعنى
اسله كلام الرضى فانه
قال بهد نخل كلامه
وهو ذاك وبه سبي
لكثرة الثلاث فيجملوا
اصل السباب له فيه
نظرا لانه ليس القصد
بقولهم اسم الفاعل
اسم الصيغة الانية
على وزن اسم الفاعل
بل المراد اسم ماضل
الشيء ولم يأت الفعل
والمفعل بمعنى الذي
فعل الفاعل حتى يقال
اسم الفعل والانصاف
ان هذا وارد على
المسئ ولو قال اطلقوا
اسم الفاعل هل من
لم يعل الفعل كالنكر
والتنوين والجاهل
والضاهر لان الاظ
فيما يجمل هذه الصيغة
ان فعل فلا كاتقام
والقاصد والمخرج
والمستخرج لكان
شيئا واما ما أتى به في
معنى الكريمة فبأباه
البلاغة القرآنية وما
ذكره في وجه البحث
من الصيغة كما ترى بل

كلمة الواو التي (يتصّب بعدها المضارع بتقدير ان) فتقدير ان بعدها (مشرط) وجعل الشرط
ههنا قوله الواو مبتدأ بلا تقدير كافي الفاء واستحسنه المصنف (بشرطين) (احدها) اى
احدا الشرطين (الجمعية) ولما كان على المعنى ان يقول كونها للجمع وقد عدل عنه فقال الجمعية
بانيا المصدرية اشار اليه الشرط بقوله (اى مصاحبة ما قبلها) يعنى ان المراد بالجمعية امر نسبي
وهو كون ما قبل الواو مصاحبا (لما) اى لمضمون المضارع الذى (بعدها) وليس المراد
منه كونها للجمع حتى يلزم عليه ان يقول كذلك (والا) اى وان لم يكن المراد بالجمعية هذا المعنى
(فالواو للجمع) يعنى يلزم ان يكون اشتراط الواو بها حشوا لان الواو للجمع (دائما) سواء
كان ما خلا على المضارع او على غيره اعلم ان كون الواو للجمع اعم من ان يكون ما قبلها وما
بعدها مجتمعا في زمان واحد ولا واراد المصنف ان يشير الى ان المراد بالاشتراط اشتراط
كونه للجمع بالمعنى الثانى اعنى اجتماعهما في زمان واحد لا بالمعنى الاصح وكأنه قال ان انتصابه
بعدها واو مشروط بكون الواو مستعملا بالمعنى الثانى فحينئذ لا حشوفيه وانما اشترط هذا
لما قال بعض الشارحين من ان الواو للعطف كالفاء فاضمر ان بعدها تعلم الجمعية اى مصاحبة
ما قبلها لما بعدها يعنى اجتماعهما في زمان وانما دل النص على هذا الاختصاص لان لغير
اللفظ من الاصل الذى هو الرفع الى الفرع الذى هو النصب يدل على تغيير المعنى الذى هو
مطلق الجمع ويلزم منه جعل الفعل الذى قبله في تقدير المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم
كذا في بعض الحواشي (و) (ثانيهما) اى وثانى الشرطين (ان يكون قبلها) وفسره الشارح
بقوله (اى قبل الواو) للاشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى الواو والى ان قبلها اسم
لان يكون وقوله (مثل ذلك) خبر منصوب له ويؤيده اننا وجدنا في بعض نسخ الشروح
ههنا اى ما قبل الواو زيادة لفظ ما وايضا يؤيده تفسيره بقوله (اى ما يماثل الواقع)
يعنى ان الشرط الثانى ان يكون اللفظ الذى وقع قبل كلمة الواو لفظا يماثل اللفظ الذى وقع
(قبل الفاء) وقوله (في كونه) اشارة الى وجه الممانعة وهو كونه (احدا الاشياء الستة
المذكورة) يعنى من الاسماء والنهى وغيرها (وامثلها) اى امثلة ما وقع بعدها الواو (امثلة
الفاء بعينها) لكن (بإبدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زنى واكرمك اى ليجمع الزيادة
ولا كرام) وهذا مثال ما وقع قبلها امر (ولانما كل السمك وتشرب اللبن اى لا يجمع
منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس) اى وقس عليهما لاستفهام هل عندك
ماء واشربه والثنى نحو ماتنا وتحدثنا والثنى نحو ليستلى مالا وافقه والعرض نحو
الانزال وتصيب خيرا (واو) (التي يتصّب المضارع بعدها بتقدير ان) فقوله واى كتبها
مبتدأ وقوله (بشرط) ظرف مستقر خبره اى كونها ناصبة للمضارع الذى بعدها بشرط
وجود (معنى الى ان او) وجود معنى (الان) ولما توهم من ظاهر عبارة المصنف انه يشترط
كون كلمة او دالة على معنى الجار او الاستثناء مع ان دلالتها عليهما دلالة تضمنية اراد ان يبين
ما هو المراد منها بقوله (اى بشرط ان تكون) لفظا او ملابسا (يعنى الى او الا لا اختلين على ان

البحث عنها اما من
قبيل البادى او لتضمين
المصنعة بما ليس
منها قوله بشرط معنى
الحال او الاستقبال
قال الرضى وظاهر
كلام النحاة انه يشترط
معنى الحال او الاستقبال
ايضا اذا وقع بعد
حرف النفي او
الاستعظام والا ولى
ان لا يشترط ذلك
لقوة معنى الفعل فيه
بسبب الحرفين كما
لا يشترط ذلك فيه
اذا دخله اللام هذا
كلامه اقول انما قال
ظاهر كلام النحاة
لان اللفظ عطف
قولهم او الهزة
او ما على صاحبه
ويجوز ان يجعل
عطف على معنى الحال
اى بشرط معنى الحال
او الاستقبال والاعتماد
على صاحبه او بشرط
الهزة او ما كذا
فيل ربه ما فيه قوله
فان دخلت اللام
الموصولة قيد اللام
بالموصولة احتراز
عن لام التثنية فانه
اذا دخل على اسم
الفاعل لا ينفى من
شرط من شرائط
المسل ولا ينفى
ان قوله فان دخلت
اللام استثناء فى المعنى
من قوله بشرط معنى
الحال او الاستقبال
والاعتماد على
صاحبه فان اللام
الموصولة داخل في

المقدرة) اى المصدرية الواقعة (بعدها) اى بعدا وبنى المجردتين من ان (لا) اى ليس المراد به
(ان ان ايضا داخل في مفهومها) اى في مفهوم او (والا) اى ولو لم يكن المراد هذا بل كان المراد
به انها بمعنى الى او الامع ان (يلزم من تقدير ان بعدها) اى بعدا و (تكرار) يعنى ان يكون لفظ
ان مكررا احدهما انه ذكر في ضمن او والاخر انه قدر في المضارع وليس كذلك بل هى مقدرة
في المضارع فقط (نحو لا زمك او تعطنى حتى اى الا ان تعطنى حتى او الا ان تعطنى حتى)
وانما قدرنا في قوله معنى الى ان قولنا وجود معنى الى ان لما قاله زبني زاده في معرب الكافية
من ان المراد بقول المصنف معنى الى ان او الا ان وجود هذا المعنى في التركيب لا لكونهما
معنى او كافي الامتحان انتهى وفي بعدا الحواشي وانما يلزم تقدير ان لانها اما بمعنى الى او الا
والاول حرف جر لا يدخل الاعلى الاسم ولا يدخل على الفعل فوجب اخبارا ان ليصح
دخولها على الفعل والثاني كلة استثناء وهى لا تنصب المضارع فيلزم تقدير ان انتهى ولما
وقع بين الجمهور وبين سيويه اختلاف في تقدير او في انها بمعنى الا او بمعنى الى اراد
الشارح ان يذكر كلام المذهبين فقال (فسيويه قدرها) اى قدر او (بالا) اى بمعنى الا
وقوله (بتقدير مضاف) اى بتقدير اسم اضيف الى مضارع مصدر بان (اى لا زمك) يعنى
معنى قولنا لا زمك او تعطنى حتى هو لا زمك في كل وقت (الا وقت ان تعطنى حتى
وغیره) اى وغير سيويه من النحاة (قدرها) اى قدر ذلك الغير كلة او (بالي) اى بمعنى الى
(تأويل مصدر مجرور باو التى بمعنى الى اى لا زمك) اى معنى قولنا لا زمك او تعطنى
حتى عند غير سيويه هو لا زمك (الى اعطائك حتى) فقوله (والماطفة) مجرور معطوف
على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى يعنى ان المضارع ينصب بان المقدرة بعد حتى وبعد
الحروف الماطفة ولما ذكر بعض الحروف الماطفة من الواو والفاء واو وتبادر الى الذهن
ان المراد بها ههنا هى ما عدا ما ذكره لقاعدة المقررة وهى اذا ذكر المام بعض الخاص يراد به
ما وراء الخاص مع ان المراد ههنا ليس كذلك اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (اى الحروف
الماطفة مطلقا) يعنى ان المراد بالماطفة ههنا الحروف الماطفة مطلقا (سواء كانت) تلك
الماطفة (من الحروف الماطفة المذكورة) من الواو والفاء واو (اولا) اى اولمكن
من المذكورة (كنتم) فانها لم تذكر فيا قبل (واذا كانت) اى الماطفة (منها) اى من غير
المذكورة (فمن غير اشتراط ما ذكر) في كل منها (من الشروط) فان كلة ثم متلا لما كانت
من غير المذكورة لم يشترط لها الشروط السابقة (لصحة تقدير ان بعدها) اى بعد غير
المذكورة (اى ينصب) اى في حينئذ ينصب (المضارع) الذى بعدها (بها) اى بتلك
الماطفة (بتقدير ان) وقوله (اذا كان المعطوف) ظرف للمقدرة الملحوظة بواسطة المعطف
يعنى ان كلة ان قدر بعد الماطفة اذا كان المعطوف (عليه اسما) صريحاً نحو اعجبني ضريك
زيد او تشتم بالنصب اى وان تشتم (او تشتم) اى فان تشتم (او تشتم تشتم قم) اى فلفظ ثم
(ليست من الحروف الماطفة المذكورة) وقد تقدير ان بعدا الواو والفاء ليس مشروطا بالشرط

الصاحب وقد دل
ما سبق على انه
لا يمكن الاعتماد على
الصاحب فاستثنى
منه اللام لانه يمكن
الاعتماد عليه وبما
لا بد من معرفته في
هذا المقام ان اسم
الفاعل والمصدر
المتدبين الى المفعول
به بانفسهما وقد
يقومان باللام وبسى
لام التقوية في غير
نحو علم وعرف
ودرى وجعل وفى
اسم الفاعل من هذه
الافعال يكون التقوى
بالباء لجواز زيادتها
مع الماهل ايضا
فيقال علمت بان زيدا
قائم ولا يقوى الفعل
باللام الا اذا تقدم
مفعوله فيقال زيد
ضربت مكدا قبل
مطمعا من الرضى
وهو كذلك الا ان
الفاعل تفرد بالتنبيه
على الاستثناء وبطلانه
اظهر من ان يحذف
قوله وما فيه من
معنى المساواة فاب
مناب ما قاله من المشابهة
اللفظية قيل ليه ان
معنى المبالغة كالزيادة
التفضيلية يحصل
الاسم بمبدأ من
مشابهة الفعل فكيف
يكون جابر النقصان
المشابهة اللفظية
ومن المعلوم ان ليس
المفاد كونه جابرا
لنقصان المشابهة اللفظية

المذكورة) اى بالشروط التى ذكرت (فيهما) اى فى الواو والفاء وقال المصام
ان الشارح قيد الاسم بالصرح ليخرج نحو اعجنى ان يضرب زيد فتشتم فانه حينئذ
لا تقدر ان الجواز عطفه على مدلول ان ونصبه بكلمة ان السابقة ثم قال وفيه نظر لانه
يشكل باعجنى انك استاذ وتعلم فانه يجب فيه تقديرا ان فى الاولى ان لا يقيد الاسم بالصرح
ويمنع كون المعطوف اعجنى ان يضرب زيد فتشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل
والتأويل بالاسم متأخر عن العطف انتهى والحاصل ان التقيد بالصرح ليس بتقييد يجب
ذكره ثم شرع فى بيان اعراب قوله والماطفة فقال (قوله والماطفة اذا كان مرفوعا
فهو معطوف على اول المدودات الناسبة بتقدير ان اعنى) اى اريد باول المدودات (قوله
حتى اذا كان مستقبلا) لان حتى مبتدأ خبره محذوف وهو قولنا ينصب المضارع بتقدير
ان واذا كان مستقبلا ظرف له (او على آخرها) اى او انه معطوف على آخر المدودات
(وهو) اى آخرها (او بشرط معنى الى ان) لان او مبتدأ وقوله بشرط معنى الى ان خبره
وبالجملة ان قوله اذا كان ليس بداخل فى المقصود فانه ليس بخبر لحتى بخلاف قوله بشرط
معنى فانه اشارة الى او والله اعلم (وقيل) اى فى اعرابه (هو) اى قوله والماطفة (مجرور
معطوف) اى على انه معطوف (على حتى فى قوله) اى الواقعة فى قوله (وبان مقدرة
بعد حتى) لان حتى مجرور المحل لكونه مضافا اليه لبعد فيكون المعنى ان المضارع ينصب بان
المقدرة بعد حتى وبعد الماطفة ثم اراد الشان ان بين الاعراب المرضي عنده من الاعراب فقال
(وظاهر) وهو خبر مقدم وقوله (ان هذا) الخ مبتدأ مؤخر يعنى ظاهرا ان هذا اى كونه
مجرورا (وان كان) اى ولو كان كونه مجرورا معطوفا على مدخول بعد (ابعد) اى من
كونه مرفوعا معطوفا على ذات حتى (بحسب اللفظ لكنه) اى لكن هذا الاعراب (اقرب)
للمقصود (بحسب المعنى) بخلاف الاول فانه بالعكس (لانه) اى الشان وهو اسم ان وخبرها
قوله يلزم وقوله (على التقدير الاول) منطلق يلزم وقوله (ان جعل) قيد لقوله يلزم وقوله
(الماطفة) نائب فاعل لجعل وقوله (اعم بما ذكرنا) بالنصب مفعوله الثانى يعنى انما
كان كونه مجرورا قرب بحسب المعنى من كونه مرفوعا لانه على تقدير كونه مرفوعا معطوفا
على اول المدودات او على آخرها اما ان يراد بلفظ الماطفة الحروف والماطفة الاعم بما ذكر
من الواو والفاء واوكا ذكرنا فى قولنا سواء كانت الخ او يراد به ما عدا ما ذكرنا فان اراد به
الاول (يلزم ان يذكر فى التفصيل ما) اى اللفظ الذى (لم يكن) اى لم يوجد (فى الاجمال) فان
الاجمال هو قوله الماطفة ان اراد به المعنى الاعم اعنى سواء كانت الحروف السابقة داخلة
فيها ولا يلزم ان يذكر الحروف الثلاثة فى التفصيل بلا دخولها فى لفظ الماطفة لانه لا يلزم من
وجود الاعم وجود الاخص لجواز ان توجد الماطفة الغير الشاملة لها (وان خصت) اى وان
خصت الماطفة (ه) اى بما ذكر من الحروف الثلاثة (يلزم تخصيص الحكم) وهو كون المضارع
منصوبا (ليس) يعنى انه ليس كذلك لانه خلاف الواقع لانه ليس بالحكم المذكور (فى الواقع

كيف وهذا مالا
سبيل اليه بل كونه
جابر النقصان المشابهة
بالفاعل بسبب انتفاء
هذا الوزن فيه قال
المص واما حملت هذه
الصيغة وان كانت
ما ذكرناه من الزنة
لان فيها معنى المبالغة
ما يقوم مقام ذلك
الشبه اللفظى وينوب
مناها فلذلك حملت
مع انها خلف عن اسم
الفاعل بمعنى الحال
او الاستقبال ولذلك
لم يعمل الماضى قوله
لعدم تطرق خلل
الى صيغة المفردة الخ
هذه الالة لا تشل
المكسر قالوا
التفصيل كلفه الرضى
حيث قال اما الثانى
وجما السلامة
فظاهرة لبقاء صيغة
الواحد التى بها كان
اسم الفاعل يشابه
الفعل واما جمع
المكسر فللكونه
فرع الواحد قوله
مع العمل فى مفعوله
ينصبه على المفعولية
يعنى اطلاق العمل
غير مستقيم ولا بد
من تقييده بالنصب
على المفعولية اذ لا
يهدف مع جملة رفع
الفاعل لان حذف
النون لاستطالة
الصلة بذكر المفعول
وكما ان اطلاق العمل
محل قوله مع التعريف
محل اذ اللام الموصولة
لا تقيده اسم
الفاعل تقيده ولا

مخصوصا به) اى بما ذكر (للمسبق من جريانه) اى جريان الحكم (فى ثم ايضا) اى جريانه
 فيها ذكر (وورد عليه) اى فحين تخصيص الحكم بما ذكر يرد على ذلك الخصوص (انه كان
 المناسب حينئذ) اى حين اذا ريد به التخصيص كان المناسب (ذكرها) اى ان يذكر كلمة
 العاطفة (مرتين مرة فى الاجمال) وهو الذى وقع بقوله والعاطفة (ومرة فى التفصيل)
 بان يقول وبان مقدرة بمدالوا والعاطفة والفاء العاطفة او والعاطفة (كاستر ما ذكر) وقال
 المصنف ويمكن ان يحجب عنه بان العاطفة فى تقدير ان على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض
 فى الشرط والثانى اشتراك الجميع فيه فمدالوا والخصوصات بالشرط لتبسط وفصل عقربها
 شرائطها ثم اتم العبد بذكر تناسب المشتركات فى الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى
 التفصيل ومع العاطفة اى مع العاطفة مطلقا اذا قدر ان يعدها بالشرط المشترك بين الكل
 بخلاف العاطفة المقدرة ان يعدها بشرط مخصوص كافصل فى حتى واخوانها وهو من قوله
 والعاطفة الى هذه الحروف التى ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل
 فتأمل انتهى ثم لما فرغ المصنف من بيان المواضع التى يتنصب المضارع فيها بان المقدرة شرع
 فى بيان ما يجوز فيه اظهارها وما يجب فقال (يجوز اظهار ان مع لام كى) اى كما يجوز
 تقديرها (نحو جئت لان تكرمى) وقوله (ومع ما الحق) معطوف عن مع لام كى فى كلام
 المصنف ويسى هذا عطفًا تلقينيا وهو عطف قول احدهما القائلين على قول القائل الاخر
 وانما سمي تلقينيا لما فيه من تلقين السامع الى المتكلم بهذا المعطف كقوله تعالى قال ومن ذريتي
 يعنى انه كما يجوز اظهار ان مع لام كى يجوز ايضا اظهارها مع ما الحق (بها) اى بلام كى
 (من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم) فان اللام فيه زائدة (و) (مع الحروف) (العاطفة)
 (نحو المحببى قيامك وان تذهب) فان قوله ان تذهب معطوف بالواو على قوله قيامك وقوله (لان
 هذه الثلاثة) علة لقوله ويجوز اظهار ان يعنى انما جاز اظهارها فى ما وقع مع لام كى ومع الحروف
 العاطفة ومع اللام الزائدة لان هذه الثلاثة (تدخل على اسم صريح) ومثال اللام الداخلة على
 الاسم الصريح حال كونها بمعنى كى (نحو جئت لاناكرام) مثال العاطفة الداخلة عليه نحو
 (المحببى ضرب زيد وغضبه) مثال اللام الزائدة الداخلة عليه نحو (اردت لضربك)
 فانه بمعنى اردت ضربك وقوله (فجاء) فربيع لقوله تدخل يعنى اذا كانت عادة هذه الثلاثة
 ان تدخل على الاسم الصريح وهى مأنوسة به غير مستوحشة منه جاز (ان يظهر معها)
 اى مع تلك الثلاثة (ما) اى حرف (قلب الفعل الى اسم صريح وهو) اى الحرف
 الذى يقلب الفعل الى الاسم الصريح (ان المصدرية) ثم لما خصص جواز اظهارها مع هذه
 الثلاثة دون ما عداها اراد بيان وجه الاختصاص فقال (واما لام الجحود) يعنى وجه عدم
 جواز اظهار لام الجحود (فلما) اى ثابت لان لام الجحود لما (لم تدخل على الاسم الصريح
 ولم تكن متعادية به) (لم يظهر بعدها) اى بمد لام الجحود (ان) اى لفظ ان ولم يحجز ان يقول ما كان
 لان يقول (وكذا) اى كلام الجحود (حتى) يعنى انها ايضا لم تدخل على الاسم الصريح (لان

يهدف النول مع لام
 التعريف هكذا قيل
 وليس بذلك لظهور انه كما
 قال الرضى اراد بالتعريف
 دخول اللام وبالصل
 التمتع كقوله الحافظوا
 سورة الشجرة
 لا ياتيهم من ورائهم
 نطف والقول بان
 اللام الموصولة ليست
 لام التعريف مما
 لا يثبت لانه لا يستراب
 فى صحة اطلاق حرف
 التعريف على مطلق
 اللام قوله اسم المفعول
 فى تقدير المفعول على
 الحذف والاصال
 اذا المفعول هو الحدث
 وما وقع عليه الحدث
 مفعول به واما ما ذكره
 المص فى اسم الفاعل
 ان اضافة الاسم الى
 البنية التى هى الكلمة
 فى باب اسم الفاعل
 فلا حاجة الى الحذف
 والاصال وكأنت
 الذى جزاء على
 ما قال هكذا قيل
 ولا يخفى ان القائل
 لم يرد قول المص وصيته
 من الثلاث على مفعول
 وبه سمي ايضا لكثرة
 الثلاث فى كلامهم
 فصار كانه الاصل
 قوله لن وقع عليه
 قيل بشكل بخروج
 مضروب فى قولنا يوم
 الجملة مضروب فيه
 والتأديب مضروب به

الان قال الاستعمال
على خلاف الوضع
بتنزيل الظروف
الست منزلة المفعول
وذلك من جهة الوداع
فان يوم الجمعة والتأديب
في هذين المثالين ليسا
بمضروبين بل المضروب
من وقع عليه ذلك
لأجل التأديب فوله
وصيغتها مخالفة لصيغة
اسم الفاعل اول صيغة
الفاعل الذي هو
ميزان اسم الفاعل
قبل ويرد على التوجيه
الاول مع حذف شطر
الاسم ان صيغة الصفة
المشبهة من غير التلاقي
المجرد على وزن اسم
الفاعل صرح به ابن
مالك في التسهيل وانه
يحيى على وزن اسم
فاعل المبالة الا ان لا
يحصل صيغة المبالة
اسم فاعل والتاخير
بان هذا السؤال انما
نشأ من قلة الوقوف
والاطلاع فان ابن
مالك لا يقول بان
الصفة المشبهة من
غير التلاقي المجرد
لا يحيى الا على وزن
اسم الفاعل بل صرح
بانه قد وقع وبذلك
الاختلاف يحصل
المخالفة لصيغة اسم
الفاعل فان المراد
ذلك دون ان لا يحيى
على وزن اسم الفاعل
قطعا قال المصنف في

الاعراب فيها) اى فى حتى (ان تستعمل بمعنى كى) اى وان كان الاستعمال الغالب فيها غيره
(ومعنى) اى حتى حال كونها ملايسة (بهذا المعنى) اى معنى كى (لا تدخل على اسم صريح
وحمل عليها) اى حمل على حتى التى بمعنى كى (حتى التى بمعنى الى) وانما حمل عليها
(لان المعنى الاول) هو معنى (اغلب) اى من معنى الى (فى حتى) اى فى كفة حتى
(التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو) بنى واما وجه عدم جواز اظهارها بعد هذه
المواطف الثلاثة (فلانها) اى قابت لان المواطف الثلاثة (لما اقتضت) اى لما اوجبت
(نصب ما) اى المضارع الواقع (بعدها) اى بعد المواطف الثلاثة المذكورة (للتعريض)
اى لقرض ان يكون نصلا (على معنى السببية) اى كافى الفاء (والجمعية) كافى الواو (والانتهاء)
اى كافى او (صارت) اى تلك الثلاثة (كمواصل النصب) حتى عدها بعضهم من النواصب
لعدم التخلف فى النصب (فلم يظهر الناصب بعدها) حتى لا يجتمع العاملان الناصبان
احدهما ان المقدرة والاخر احد هذه الحروف التى توحمت عاملة ولما فرغ من بيان ما يجوز
اظهارها فيه شرع فيما يجب اظهارها فيه فقال (يجب) (اى اظهار ان) (مع لا)
(الداخلة) اى حال كونها مع كفة لا التى دخلت (على المضارع المنصوب بها) اى بان ففوله
مع لا يجوز ان يكون ظرفا ليجب او حالا من المستكن فى يجب وكذا قوله (فى) متعلق بيجب
بتقدير المضاف اى يجب الاظهار فى (صورة دخول) (اللام) حال كون تلك اللام
ملايسة (بمعنى كى) وقوله (عليها) كافى نسخة الجامى متعلق بالدخول المقدر (اى على ان)
وانما يجب اظهارها (لاستكراه اللامين المتوالين) احدهما (لام كى) والاخر (لام لا) نحو
قوله تعالى لا يعلم اهل الكتاب) ولما كان لا ضمرا ان مواضع اخر غير هذه المواضع اراد ان
ان ينفه عليها فقال (واعلم ان ان الناصبة تضمن) اى وقت مضرة (فى غير المواضع المذكورة
كثيرا) اى وقوما كثير الكثرة لا تضمن حال كونها عاملة وناصبه بل تضمن حال كونها (من
غير عمل لضمها) اى لضمها ان المضرة فى العمل ولذا اشترط فيما سبق من المواضع التى تكون
عاملة مع اضمارها شروط اقتضت النصب (نحو قولهم نسمع بالمعدي خير من ان تراه) فان
قوله نسمع فعل مضارع مبتدأ وقوله خير خبره ووقوع الفعل مبتدأ بالناو وبه بالاسم لا يجوز
فحينئذ تقدر ان حتى يكون مأولا بالمفرد فيكون مضاء سماعك بالمعدي خبر من رؤيتك اياه
ولكن لم ينصب تلك المضرة للمضارع بل سماع بالرفع وقوله (او مع العمل) عطفت على قوله
من غير عمل يعنى اضمارها من غير عمل كثير ومع العمل واقع (مع الشذوذ كقوله لا يهذأ
اللاثمى احضر الوغى) فقوله احضر فعل مضارع متكلم وهو بتأويل المصدر مفعول
اللاثمى والوغى هو محل الخصومة يعنى اياها الذى يكون لاثما لحضورى موضع الخصومة
وكونه على الشذوذ (فى رواية النصب) اى نصب احضر واما فى رواية الرفع فليس بشاذ
فانه يكون حينئذ كالكلى الاول وقوله (ولكن) استدراك من الجموع يعنى ان اضمارها سواء
بعمل او بغير عمل (ليس قياس كافى تلك المواضع) اى كما كان قياسا فى المواضع السابقة

(ولذلك) اى ولكون ذلك الاخبار غير قياسى (لم يذكرها) اى لم يذكر المصنف هذه
المواضع الاخيرة وبما فرغ المصنف من بيان التواصب شرع في بيان الجواز م قال (ويجزم)
(اى يكون) المضارع مجزوما (لم ولما ولا الامر ولا) (الستمة) (فى) (منه)
(النهى) وقال المصام اضاف اللام لانها قابله للاضافة ولم يصف لانها علم لنفسها فلا
تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله فى النهى صفة لا فاحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور
تقدير الظرف بالكرة فالموافق للمشهور ان يكون التقدير ولا مستعملة فى النهى بحمل فى النهى
حالا لان الانسب بالنهى تقدير المعرفة فافعله ارجح لان رماية جانب المعنى اهم من رماية
جانب اللفظ انتهى وفى بعض الحواشى وانما قال المصنف ولا فى النهى ولم يقل لا النهى
بالاضافة فغنى في العبارة لالمدام الجواز كقوله المصام فانه لو حمل كلامه على ما حمل عليه
المصام لورد على قوله فيما بعد ولا النهى بانه غير جائز قالوا لى ان يحمل على التثنية وانه اعلم
(احتران) اى قيد لا بقوله فى النهى للاحتراز (عما) اى عن لالتى (استعمل فى معنى النهى)
نحو لا ينصر قالها استعملت فى معنى النهى وهو اخبار نقي صدور النمر بخلاف النهى فانه
لطلب ترك الفعل كاسيحي وكذا وقع الاحتراز عن لالتى لم تستعمل فى شئ من النهى والنهى
نحو لا قسم (وهذه الكلمات) اى الحروف الاربعة المذكورة تجزم فعلا واحدا وانما تركه
المصنف هذا البيان اعتمادا على قرينة المقابلة فانه لما قال قياسى وكلم المجازاة تدخل على
الفعلين علم منه ان غير هذا الكلم لا تدخل على الفعلين وقال المصام يلزم ان قيد قوله تجزم
فعلا واحدا بقوله بالا صالة فانه قد يتعدد مجزوما بالمطف فتقول لا تضرب وتقول انتهى
(وكلم المجازاة) بالجر معطوف على ما قبله فتقوله (اى ويجزم المضارع بكلم المجازاة) تفسير
لا هرا به وقوله (اى كلمات الشرط والجزاء) تفسير لفظ المجازاة وهى مصدر من باب المخافاة
اسله مجازية قلبت الياء الفاء وتكتب ناؤه قصيرة لا طوية لتكونها مصدرا لاجما وقوله (التي
بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا) توجه لاختيار لفظ الكلم على لفظ حروف
المجازاة او اسما المجازاة يعنى تكون بعضها من الحروف وبعضها من الاسماء (اختار) اى
المصنف (لفظ الكلم) فانه شامل للمعروف والاسم (والجزوم بها) اى بتلك الكلم (فملان)
كاسيحي يعنى قد يكونان فعلين كذا فى المصام (وهى) (اى كلم المجازاة) (ان ومهما واذما
وحينما) ولما كان بين المذكورات فرق فى الجزم مطلقا وفى الجزم بالمقارنة اشار اليه بقوله
(فاذ وحيث يجزم ان المضارع) اذا كانا (مع ما وما ابودونها) اى بدون كلمة ما فلا اى فلا
يجزم ان (واين ومتى) (وما يجزم ان المضارع مطلقا سواء كانا) مقارنين (مع ما او لا) اى
اوليا بمقارنين لها (وما ومن واى) بالتثنية (وانى) وهذا الكلمات انجزم المضارع
بها قياس (واما) (انجزم المضارع) (مع كيفما واذنا) اى مجزما من ما (فتشاذ) وقوله (لم يحى)
فى كلامهم وجه الاطراد صفة كاشفة لقوله شاذ ثم شرع فى وجه عدم الاطراد فيهما فقال
(امامع كيفما) اى وجه كون الجزم شاذ مع كيفما (فلا نمناه) اى معنى كيفما (عموم

المرح وصيتها
مخالفة لصيغة اسم
الحامل على حسب
السمع لانهم لم يجزوا
نهما على قياس يضبط
باسم كالم اسم الفاعل
والفعل بل ابوابها
مختلفة الصيغ مع
اتفاق صيغة الفعل
فى كتب منها ولم
يات شئ منها على
قياس الا لوان
والخلى فاتها انت على
افضل كاسود وابيض
وادمج واشعل
والقول بان به
حذف شطرى الاسم
ليس شئ قوله اى
كاشفة على قدره قبل
يرد عليه انه فى الا
لوان واليوب الظاهرة
قياسية على وزن
الفعل وانه فى الثلاثى
المزود فيه والراعى
على وزن اسم الفاعل
الا ان يقال بحمل
ان يكون مع ذلك
فى غير الثلاثى سماعة
بان لا يكون مجعلا
من غير الثلاثى قياسا
بل يكون تصورا
على ما سمع وقد مر
ما سمعت من الاستثناء
ان الحكم مبناه على
الكتاب وقد سبق
ايضا ما يفتيك من الكلم
فما اوردته تاليا قوله
ويصل عمل فعلها
مطلقا اى من غير
اشتراط زمان قبل
لا يفتى اختلال عبارة
المتن الا ان يقال به على

(الاحوال) وهو يتألف من التعليق اللازم للمجازاة (فاذا قلت كيفما قرأ قرأ) اي بالجزم
 فيهما (كان معناه على اي حال وكيف قرأ انت انا ايضا اقرأ عليها) اي على تلك
 الحال (ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما) اي واما وجه
 كون الجزم شاذاً (مع اذا فلان كلمات الشرط) اي مع اعداد ان قاتها هي الاصل في الشرط
 ودلائلها عليه بالمطابقة بخلاف ما عداها من كلمات الشرط فان معناها في الاصل ظرف او
 استفهام او غيرها وبعض هذه المعاني لا يقتضي الجزم وكلمات الشرط (انما تجزم) اي تلك
 الكلمات (لتضمنها) اي لتضمن تلك الكلمات (معنى ان التي هي موضوعة للابهام)
 لا لتحقيق واليقين المقطوع به (واذا) اي والحال ان اذا بخلافها قاتها (موضوعة للاصر
 المقطوع به) (وبان مقدرة) اي حال كونها مقدرة وهو (عطف على قوله لم اي ويجزم
 المضارع بان مقدرة وسيجي بيانه ان شاء الله تعالى) ولما ذكر الكلمات الجازمة على وجه
 الاجال شرع في بيان تفصيل كل منها مع ما يختص بكل منها من المعاني والاحوال فقال
 (فلم) اي كلمة لم موضوعة (لقلب المضارع ماضياً وفيه) (اي في المضارع) المراد من
 المعنى القلوب هو الزمان اي قلب زمان المضارع الى زمان الماضي ومن المعنى المنفي الحدث
 اي تنفي المضارع الذي يقارن بزمانه المقلب الى زمان الماضي هذا على تقدير ارجاع
 الضمير في فيه الى المضارع كما فسره الشارح ثم اشار الى الاحتمال الاخر الذي يجوز
 بحسب المعنى ويناسب بحسب اللفظ فقال (ولا يبعد) اي الجعل الذي يذكره بقوله (لوجعل
 الضمير) اي الضمير المنسوب في فيه (عائد الى ما) اي الى مرجع (هو اقرب اعني) اي
 بالمرجع الاقرب (ماضياً) فحينئذ يكون المراد انها تنفي الحدث الماضي في التوجه الاول
 بالنظر الى المقلب والثاني بالنظر الى المقلب اليه (ولما) اي كلمة لما (مثلها) (اي مثل)
 كلمة (لم في هذا القلب والنفي) اي في كون كل منهما لقلب المضارع ماضياً وفيه وهذا ما به
 الاشتراك واما به الامتياز فهو قوله (وتختص) (اي) تمتاز (لما) من لم (بالاستفراق)
 والباء هنا داخلة على المقصور لان الاستفراق مقصور على لما لان لما مقصورة على
 الاستفراق فيكون من قيل واختص بواو وقوله (اي استفراق ازمة الماضي من وقت
 الانتفاء الى وقت التكلم بلما) تفسير للاستفراق بحسب المشمول اليه يعني المراد به اكون
 الازمنة مستفرقة بالنفي من وقت كونه منقياً الى وقت التكلم بكلمة لما واما اختصت
 بالاستفراق لازدياد معناها زيادة كما قالوا ان لما كان في الاصل لم زيدت عليه ما (قول ندم
 فلان ولم ينفعه الندم) اي عيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم
 بها) اي بكلمة لم (واذا قلت ندم فلان ولا ينفعه ائندم ائندم استمرار ذلك) اي انتفاء
 الندم (الى وقت التكلم بها) اي بكلمة لما فعل هذا جاز ان يقول في آدم عليه السلام انه
 ندم ولم ينفعه الندم وفي ابليس انه ندم ولم ينفعه الندم ولا يجوز ان يسكن ويقول ندم آدم
 ولم ينفعه وندم ابليس ولم ينفعه فتأمل (وجواز حذف الفعل) وقول الشارح (اي و

الها لا تنفك من
 الاعتماد وليس ينبغي
 لظهور المراد قال
 في الترح معنى مطلقاً
 من غير شرط في الزمان
 لانها بمعنى الثبوت
 فلا وجه لاستفراط
 الزمان واما الاعتماد
 فذلك مأخوذ في اصل
 وضوعها ومحملها به
 الهمزة وما قد علم
 في باب البتة وانما
 ذكر مع اسم الفاعل
 على سبيل التلبيه
 والايضاح والاعلام
 بانتهاء عمله في مثل
 قائم الزيد ان قوله
 وعلى كل من التقديرين
 معمولها اما مضاف
 او متبني باللام قيل
 او هذه مائة لا اجتماع
 اللام والاضافة في
 زيد حسن الضارب
 اللام بخلاف اخوه
 قائمها للاختصاص
 الحقيقي وينبغي ان يراد
 بمعمولها معمولها
 الظاهر لا يدخل
 زيد الحسن فيما هو
 بصدده فيلزم كذب
 قوله متى رفعت بها
 فلا ضمير فيها ينبغي
 ان يراد بالمضاف
 المضاف الى الضمير
 بلا واسطة او بواسطة
 يدخل زيد الحسن
 وجه غلامه بالاضافة
 في المجرر من الاضافة
 فلا يخرج من المتع
 وزيد الحسن وجه

تختص ايضا) الى آخره اشارة الى ان قوله وجواز الجرم معطوف على قوله بالاستعراق
 اى كالتخصيص لما وتمتاز من لم يكونها للاستعراق تختص ايضا (بجواز حذف الفعل المتنى
 بها) ان بلما وهذا الحذف ليس بجائز فيمكن جواز الحذف ليس بمتعلق بل (ان دل عليه
 دليل) اى قرينه على المحذوف (نحو شارفت) اى قاربت (المدينة ولما اى لما ادخلها
 وتختص) اى لما (ايضا) اى كالتخصيص بما ذكره المصنف من الوجهين وتمتاز من لم (بعدم
 دخول ادوات الشرط عليها) اى على لما (فلاقول) اى فلا يجوز ان قول (ان لما يضرب
 ومن لما يضرب كما قول) اى كما يجوز ان قول (ان يضرب ومن لم يضرب) ثم ان
 وجه اختصاصها بعدم دخول ادوات الشرط لما كان غير ظاهرا اراد ان يذكر له وجهها
 ظاهرا فقال (وكان ذلك) بقصد التوضيح اظن ان وجه ذلك الاختصاص وهو الاحتراز
 عن الفصل بفاصل قوى بين العامل ومعموله فان ذلك الفصل حاصل في لما (لكونها) اى
 لتكون كلمة (فاصلة قوية) تفصل (بين العامل) الذى هو اداة الشرط (و) بين (معموله)
 الذى هو الفعل المجزوم بخلاف لم قاتها وان كانت فاصلة في الجملة لكنها لقلة حروفها
 بالنسبة الى ما ليست بقوة في الفصل كقوله لما فيه وقال المصنف ان فيه بحثين لان (ان في ان لم
 اضرب) يعنى مثلا ليس تاملا في اضرب ولا فعل اضرب معمولا له فانه ليس بمجزوم باداة
 الشرط بل هو مجزوم بلم فالجزم فيه انما هو اثر لما لان ان قاتران في مجموع لم اضرب انتهى
 واجيب عنه باننا لم ان الفعل المتنى ليس بمعمول لاداة الشرط لان معمول ان ومدخوله في
 لم اضرب هو الفعل المتنى بلم لا تركيب لم اضرب فالمعمولة تطلق على الفعل لا على
 الحرف ولا على الفعل مع الحرف تأمل (وتختص) اى لما (ايضا) كالتخصيص بالذكورات
 (باستعمالها) اى باستعمال كلمة (غالبا) اى في غالب الاستعمال (فى المتوقع) اى فى الامر
 الذى ينتظر وقوعه (اى بنى بها) اى بلما (فعل) الى حدث (مترب متوقع قول لمن يتوقع
 ويتنظر (ركوب الامير اى تستعمل فيه لما وقول (لما يركب الامير) ولاقول لم يركب
 وقوله (وقد تستعمل) اشارة الى فائدة قوله غالبا يعنى الاختصاص بالاستعمال الغالب
 لا لطلق الاستعمال قاتها قد تستعمل قليلا بالنسبة الى الاستعمال الاول (وفى غير المتوقع
 ايضا نحو ندم فلان ولما ينفع الندم) لانه لا يتوقع نفع ندمه ولقائل ان يقول ان ذلك
 الاستعمال القليل فى قوله ولما ينفع الندم انما هو لندم جواز استعمال لم فيه فان المادة مادة
 الاستعراق فلا يجوز فيها استعمال لم فيضطر لاستعمال لما ولكون الاختصاصات
 التى ذكرها الشارح نظرية لما يتعرض المصنف لها واكتفى بما ذكره من الوجهين
 (ولام الامر) وهو بالرفع مبتدأ وزاد الشارح قوله (هى) لتكون فاصلا بين كون
 قوله (اللام) خبرا للمبتدأ وبين كونه صفة فكأنه اشاره الى ان اللام خبر لصفة كما هو
 شان ضمير الفصل وقوله (المطلوب) بالرفع صفة اللام وقوله (بها) متعلق بالمطلوب
 والضمير راجع الى الالف واللام لكونه يعنى التى وانما كان المطلوب مذكرا لكون

وجه محله بالرفع
 فى التبع وفيه مالا
 يخفى على التأمل التبع
 قوله وحسن وجه
 عطف على حسن
 الوجه الخ نقل عنه
 قدس سره القول
 بان صورة الخطبة
 لا تصلح الا الوجهين
 فانه لا بد من صورة
 النصب من ثبات
 الالف وقبل هذا
 انما يتبع لو كان مراد
 المس بالامثلة الثلاثة
 ما محتملة صورة الخط
 لما لو كان مراده
 الاحتمالات الثلاثة
 لمعول الصفة من حيث
 الاعراب فلا وليس
 مراد الشارح قدس
 سره بخطبة المس
 وح حتى يقال كذلك
 قوله انسان منها
 مجتمع قتل اى
 بالاتفاق كما مرح به
 الرضى طرية واختلف
 فى حسن وجه وفيه
 بحث لان امتناع
 الحسن وجهه ممل
 بعدم افادة الاضافة
 التفتيش وهو عند
 الفراء بقيد التفتيش
 باعتبار تقدم الاضافة
 على اللام كما فى قولنا
 الضارب زيد وليس
 الامر كما زعمه قدس
 سره اذ قد ان يكون
 الصفة باللام مضافة
 الى معمولها المضاف
 الى ضمير الموصوف
 قبل هذا يصدق
 على قولنا زيد ان
 الحسنة وجهها مع

نائبه مذكرا وهو قوله (الفعل) يعني ان لام الامر التي ينجز بها المضارع هي اللام التي طلب بها الفعل اي الحدث ولما كان الامر من الاعلى ولم يطلق على الداء ولم يكن الداء داخلا في الامر اشار بقوله (وتدخل فيها لام الداء) الى انه وان لم تدخل بهذا الاعتبار لكننا تدخل باعتبار صورتها (نحو ليغفر لنا الله) ثم شرع في بيان بنائها فقال (وهي) اي لام الامر (مكسورة) للفرق بينها وبين لام الابتداء التي دخلت على المضارع ولانها لما كانت عامة عملا عمتها بالفعل شبهت باللام الجارة التي تعمل عملا عمتها بالاسم فكسرت كما كسرت كذا في بعض الحواشي (وقتحها) اي وقتح لام الامر (لانه قد تسكن) اي قد تجعل ساكنة اذا وقعت (بمداووا والفاء) وضم مثال الواو والفاء (نحو قوله تعالى ولتأت طائفة اخرى) هذا مثال الواو (لم يصلوا فليصلوا) هذا مثال الفاء وهذا في آية واحدة (وتم ليفضوا) هذا مثال ثم وقد قرى الاخير بالكسر ايضا وانما اسكنت مع هذه الحروف للتخفيف كما اسكنت في باب كتف وكتف لان سكون العين قياس في فعل نحو كتف وكتف بكسر العين وسكونها كذا في الشافية ويجوز اعتبار وزن فعل من بعض اجزاء المركب نحو ووصلوا تأمل (ولاء النهي) بالاضافة وفي بعض النسخ ولاء النهي كذا العرب مبتدأ (هي لا) (المطلوب بها الترك) خبره كما مر وقوله (اي ترك الفعل) للإشارة الى ان الف واللام عوض عن المضاف اليه اي يطلب بها ترك الفعل الذي هو حدث مدخولها فلا يدخل فيها نحو ترك فانه لطلب الترك لا لطلب ترك فان ما هو من الافراد هو لا ترك كما حقق في محله (وفي بعض النسخ) اي نسخ الكافية (ولاء النهي) ضدها اي لاء النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يسلب بها ترك الفعل (وقال العصام) ان لاء النهي فلا يصح اضافة العلم وكأنه نكرة او جعل النهي مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى لاناهاية انتهى وفي شرح الب والواو لاء النهي بالاضافة فكثير المضاف او تجوز نحو زيد الشجاع او الوصف او البيان بتأويل الدال على النهي ثم انه لما كان فرقا بين لام الامر ولاء النهي يجوز الدخول في جميع انواع المضارع وفي بعضها اراد ان فيه عليه فقال (وهي) اي كلمة النهي وفي بعض النسخ وهو اي النهي (بدخل) بالهاء على النسخة الاولى وبالياء على الثانية (على جميع انواع المضارع) وقوله (المبني للفاعل والمفعول) بالجر بدل من الانواع او بالرفع خبر للمبتدأ المحذوف اي تلك الانواع وبالنصب مفعول اعني اي لاء النهي يجوز دخوله على المضارع الذي بني للمفعول وبمدشمول دخوله على التوعين يجوز ايضا دخوله علم ما سواء كان (محاطا او قابيا او متكلما) نحو لا تنصر لا ينصر الخ وهذا بخلاف الامر فان كان الفعل مبني للمفعول لم يمتد مطلقا واما ان كان مبني للفاعل فلزمه مستد الى التكلم والغائب قول لينصر لينصر لينصر والانصر لتنصر واما في غيرهما تندر كقوله تعالى فذلك فتفر حوا فانه اذا اريد التحاطب فالتصير له بالامر ينير اللام قول انصر انصر انصر وا انصر اي انصرن يعني ان النهي الغائب والحاضر مشترك بدخول لام الامر فان كان غائبا تدخل اللام وان كان حاضرا قد دخلها تادركا سيحي

انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع وهو عدم التخصيف فينبغي ان يكون من قبل حسن وجهه ويكون مختلفا فيه وليس بذلك فان الكلام في مثل الحسن وجهه وهذا ليس كذلك لقوله لا شغاله على ضمير زائد على قدر الحاجة قيل قال قياس ان ينقص الحسن بزيادة الضمير فيكون زيد حسن وجهه ينصب الوجه احسن من زيد حسن وجهه مثل حسن وجه ابيه الا ان يقال المراد ضمير لا فائدة فيه لا الرابط كالي حسن وجهه ولذا لم يحكم يكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب ابه ومن زيد ضرب ابه في دارة لال مأسوي ضمير ضرب ليس الرابط بل لتبين لابن وموضع الضرب ولتأت بما ذكره المص لبيان المقام وتكشف الشبه والاولاهم قال في الا مالى انك اذا حملت قائما نعله فيها كان من سبيه فلا بد من ضمير يربط بينه وابنه فاذا حصل الضمير من غير زيادة ولا تقصا ان على وفق ما يقتضيه الكلام من الايمان بالحجاج اليه وترك التفتة واذ لم يكن فيه ضمير كان قبيحا من

حال الامر بغير اللام (وكلم المجازاة) اى الكلمات يقال لها كلم المجازاة سواء كانت حرفا او اسما وقوله (المذكورة من قبل) اى التى ذكرت فى الاجمال والتفصيل من الكلمات المحصورة المعدودة وانما اوردها مظهر قائلها وحي يبنى بالضمير لتوهم رجوعه الى التمهى لقربه وهو مبتدأ وقوله (مدخل) خبر ماى كلم المجازات التى ذكرت من قبل انما تدخل (على الفعلين لسبية) اى لتصدسية (الفعل) (الاول ومسية) (الفعل) (الثانى) ولما كان السبب اعم من السبب الحقيقى ومن السبب الجعلى وكان المراد به هذا الاعم ولم تصاعدا عبارة المص فى كافيته لافادة المراد اراد ان يفسر مراده فقال (اى لجعل الاول سببا والثانى مسببا) وقوله (وفى شرح المصنف) للاشارة الى قرينة التفسير يبنى انما فسرناه بهذا لان المصنف نفسه قال فى شرحه (وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين) يبنى فملين (لتجمل الاول سببا والثانى) وهذا قرينة على ان مراده السبية هو المعنى الاعم يبنى سواء كان سببا فى الحقيقة او فى اعتبار المتكلم ولما اسند الجمع الى تلك الكلم اشار الى ان اسنده اليها مجاز فقال (ولاشك) اى من البديهي (ان كلم المجازاة لا تجعل لشي سببا لشي) واذا بين عدم جواز اسنده اليها (فالمراد بمجملها) اى بمجمل الكلم المذكورة (لشي سببا) يبنى فى عبارة المصنف فى شرحه هو (ان المتكلم اعتبر سبية لشي) وقوله (بل ملزومية لشي) اشارة الى ما حققه الرضى بان المراد بها جعل الاول ملزوما لثاني لا يرد نحو وما بكم من نعمه فن افة اى شئ اتصل بكم من نعمه فن افة وقوله (وجمل) عطف على اعتبر يبنى ان المتكلم اعتبر السبية بين الفعلين وجعل (كلم المجازاة دالة عليها) اى على تلك السبية (ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا لثاني لا خارجا ولا ذهنا بل يبنى ان يعتبر المتكلم بينهما) اى بين مضمونى الفعلين (نسبة يصح بها) اى بتلك النسبة المتصورة (ان يوردها) هو فاعل يصح اى يصح بتلك النسبة المتصورة اراد الفعلين (فى صورة السبب والمسبب بل الملزوم) اى بل فى صورة الملزوم (واللازم) كما هو متحقق الرضى وان لم يكن بينهما ملازمة فى الحقيقة (كقولك ان نشتنى اكرمك فالشتم) اى فان الشتم الذى هو مضمون الفعل الاول (ليس سببا حقيقيا للاكرام) وقوله (والاكرام) مدفوف على الضمير المرفوع المستتر فى ليس يبنى وايس الاكرام ايضا مسببا حقيقيا لاذنها) اذ الشتم فى الحقيقة سبب للاهانة فى الذهن (ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما) اى بين الشتم الذى والاكرام (اظهار) اى لقصد الاظهار (لمكارم الاخلاق) يبنى انه اى يزيد المتكلم بهذا الجمل افادة ان تصير نفسه (هنا) اى من المكارم (ممكن) اى بمنزلة (يصير الشتم الذى هو سبب الاهانة عند الناس سببا لاکرام عنده) اى عند المتكلم المذكور (ويسميان) (اى هذان الفلان) الذى ان اعتبر لسبية بينهما (اولهما) (شرطا) وانما سى الاول شرطا (لانه) اولان الفعل الاول (شرطه لتحقيق الثاني) فقوله اولهما اشارة الى ان الضمير البارز هو نائب فاعل يسمى يكون نشية وكان مقتضى الواو فى قوله وجزاء ان لا يعتبر الترتب فاقضى التوزيع والتفصيل يبنى ان الفعلين الذين

حيث صار كانه اجنى
ولا بد ان يكون بينه
ربين الاول تعلق
ولولا تقدير الضمير
الضمير لم يجز ابنة
فهذا الذى وقع منه واذا
كان فيه ضمير ان لم
يكن كالاول فى الحسن
ولا كالثاني فى القبح
لانه اندفع الوجه
الذى استقيم لاجله
وهو عدم الضمير
وانما حصل ضمير
زائد غير محتاج اليه
لهو الذى يفسد من
الوجه الاول فى
الاحسنة وهو مع
ذلك حسن قوله وما
لا ضمير فيه الخ قبل
فيه انه لم يقع ثم
الرجل زيد فالفرق
بين وبين زيد الحسن
الوجه برفع الوجه
ومما يبان فى الاشغال
على التمراف العدى
الثاني من الضمير
فى الربط الا ان يقال
لم يكن الربط فى ثم
الرجل بالضمير فاكفى
فيه بالهد بلائع
بخلاف الحسن
الوجه لكن مع ذلك
يبنى ان يتفاوت القبح
فى الحسن الوجه والحسن
وجه وذلك من مجازات
الاورام فالما نحن
به لا يصح بدون
تقدير الضمير كما هو
الظاهر وباب ثم
الرجل زيد لا يصح
فيه ذلك التقدير لانه
المذكور ظاهرا كقوله
لا ترى الموت يمسى

الموت شيء في معنى
يسبقه شيء فان الرجل
عبارة عن نفس
زيد وهما في الحقيقة
شيء واحد كصرح
المحققون في محله
وليس اللام فيه نائبا
مناب الضمير ولقد
سقط بذلك قوله
لكن مع ذلك الخ
قوله لان معمولها
فاعل لها فلو كان
فيها ضمير يلزم
الفاعل قبل فيه مح
لايه يجوز ان يكون
المعمول بدلا لفاعل
فيبنى ان يقال يلزم
تعدد الفاعل او
النباس البدل بالفعل
وليس مماثلت اليه
لانها كالفعل رافعة
بعدة بالاتفاق فلا
يخطر بالبال صورة
الابدال قوله فليها
ضمير الموصوف قبل
القياس يقتضي فيه
تفصيلا وهو انه ان
كان الجر للاضافة الى
الفاعل لا يكون فيها
ضمير وان كان للاضافة
الى التمييز اولشبه
بالمفعول يكون فيها
ضمير الا انه خولف
القياس لان الاضافة
الى المرفوع الذي هو
عين الصفة تجة
كضافة الشيء الى نفسه
فيجمل المرفوع حين
الاضافة منصوبا
باعتبار الضمير في الصفة
وجله كالمفعول الذي
هو في الغالب اجنب
يلزم حين الجر اعتبار

يسمى احدهما شرطا والاخر جزاء اولهما يسمى شرطا (و) (ثانيهما) يسمى (جزاء)
قوله (من حيث انه) اشارة الى وجه التسمية يعني ان تسمية الثاني جزاء ناشئ من اجل
كون الثاني (يبنى على الاول ابتداء) اي مثل ابتداء (الجزاء على الفعل) يعني انه من قبيل
تسمية المشبه باسم المشبه بقوله (فان كانا) شروع في تفصيل الفعلين الذين وقع شرطا وجزاء
وفي بيان حكم كل من انواعهما (اي الشرط والجزاء) يعني ان كان الفعل الذي وقع شرطا
والفعل الذي وقع جزاء (مضارعين) (نحو ان تزدني اذرك) (او الاول) اي ان كان الفعل
الاول الذي وقع شرط (فقط) اي دون الثاني فقوله او الاول بالرفع معطوف على الضمير
البارز المرفوع الذي هو اسم كان ولا حاجة الى تأكيده بالمنفصل لوجود الفصل وخبره
محذوف قدره الشارح بقوله (مضارعا نحو ان تزدني فقد اذرك) وهذا من قبيل عطف
الشيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد وقوله (فالجزم) مبتدأ وخبره محذوف وهو
قوله (واجب) والجملة جزائية يعني ان كان الفعلان مضارعين او الاول مضارعا فالجزم واجب
(في المضارع) اي الواقع شرطا وجزاء او شرطا فقط (لدخول الجازم عليه) اي على ذلك
المضارع الواقع (وهو) اي ذلك الجازم الذاهل عليه اما (ان) اي الحرف الذي هو اصل
في الشرط (واما) اي او الكلمات التي (يتضمنها) اي يتضمن معنى كلمة (ان) (مع صلاحية المحل)
لكون المضارع مفعلا قابلا للجزاء اي مع كون الفعل الواقع صالحا لقبوله لفظا وتقديرا وهو
المضارع بخلاف الماضي فانه ليس صالح لقبوله لفظا وتقديرا بل صالح لقبوله محلا لبناء الاصل
(وان كان الثاني) وهو معطوف على قوله ان كانا وخبره محذوف حيث اشار اليه الش بقوله
(مضارعا) (او الاول ماضيا) (فالوجهان) (اي فقيه) اي فيجوز في الثاني الواقع (الوجهان)
احدهما (الجزم لتعلقه بالجازم) مع عدم النظر لضعفه (وهو) اي ذلك الجازم الذي
يتعلق ذلك المضارع به لكونه جزءا له (اداء الشرط) من كلمة ان او غيرها (و) ثاني الوجهين
(الرفع لضعف التعلق) اي بالنظر الى ضعف تعلقه به وذلك الضعف (لحيولة الماضي)
اي لكون الماضي الذي وقع موضع الشرط حائلا بينه وبين الجازم (والفصل) اي ولو فروع
الفصل بينه وبين مامه الذي هو الجازم (بغير المعمول) اي بغير المعمول الذي ليس صالحا
لقبول العمل لفظا او تقديرا وهو الماضي فانه ليس بمعمول فذلك الجازم بخلاف الفصل
في الصورة الاولى اعني التي وقع في محل الشرط مضارع فانه وان كان فصلا لكنه ليس فصلا
مضرا اعني الفصل بغير المعمول بل هو فصل بالمعمول (نحو ان اتاني زيد آت) يعني بالجزم
(او) ان اتاني زيد (آتية) يعني بالرفع ولما فرغ من المسائل التي تتعلق بوجوب الجزم وجوازه
شرع في المسائل التي تتعلق بوجوب ادخال التاء وجوازه وامتناعه فقال (واذا كان الجزاء
ماضيا) فقوله (بغير قد) نظير مستقر صفة لقوله ماضيا اعني ماضيا كما بنا بلا تيان كلمة قد ولا
يجوز ان يكون حال منه لكونه نكرة وقوله (لفظا) منصوب على انه حال من فاعل الظرف اي
ماضيا كما بنا بغير قد حال كون ذلك الماضي ماضيا لفظا واليه اشار الش بقوله (تفصيل للماضى) اي

قوله لفظاً تفصيل للماضى ومثال ما وقع لفظاً (نحو ان خرجت) بضم التاء او فتحها (خرجت) بفتح التاء على تقدير ضم الاول وبضمها على تقدير فتحه فان خرجت ماضى لفظى (او معنى) اى او كان ماضياً بمنوياً (نحو ان خرجت لم اخرج) فان لم اخرج ماضى فى المعنى لكونه جحداً مطلقاً وان كان مضارعاً لفظاً (ومحتمل ان يكون) اى قوله لفظى او معنى (تفصيلاً لقداى لم يقرن) اى ذلك الماضى الواقع جزاء (قد- واء كان) اى لفظ (قد مطلقاً كقوله تعالى وان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او منوباً) مقدراً (كقوله تعالى وان كان قبضه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت) والحاصل ان الجزاء ان كان كذلك (لم يحز الفاء) نى لم يحز ادخال الفاء (فى الجزاء) اى فى الجزاء الواقع كذلك وانما لم يحز (لتحقق تأييد حرف الشرط فيه من جهة المعنى) وذلك (القلب) اى لتأيد الحرف الجازم فى قلب (معناه) اى معنى ذلك الماضى (الى الاستقبال) وان لم يتحقق تأييد لفظاً اما فى ان ضربت ضربت فظاهر واما فى ان خرجت لم اخرج فلان الجزم لم يلان اقرب لم وعدم سبق ان لان ان دخل على لم اخرج لاعلى اخرج حتى يكون سابقاً فى الطلب ويتصور فيه التنازع واذا تحقق تأييد الشرط فيه (فاستقوا فيه) اى فى ذلك الجزاء (عن الرابطة) الدالة على كونه جواباً لاهى الفاء (كقولاك) فى الماضى الملفوظ ان اكرمتى اكرمتك وفى الماضى المنوى (ان اكرمتى لم اكرمتك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضى المحقق الذى لا يستقيم ان يكون لشرط تأييد فيه) حاصل بان (كقولاك ان اكرمتى اليوم فقد اكرمتك امسى) فانه لما قيد الاول بالحال والثانى بالماضى لم يتحقق تأييد الشرط فيه واذا لم يتحقق التأييد لم يكن حكمه كحكم السابق فيقتضى ان يخرج ذلك من هذا الحكم (لوجوب دخول الفاء فيه) اى فى الماضى المقارن بقد ملفوظاً او مقدراً (وان كان) (اى الجزاء) (مضارعاً متنبأ او منفياً بلا) (احتراز) اى قوله بلا احتراز (عما) اى عن المضارع (اذا كان) اى ذلك المضارع (منفياً) وانما وجب الاحتراز عنه (فانه) اى فان المضارع المتنبى لم (مندرج فيما سبق) اى فيما يكون حكمه عدم جواز الادخال فيه (الكونه) اى لكون المتنبى لم (ماضياً معنى) وقوله (او بلن) معطوف على قوله اذا كان منفياً لم يبنى كما يكون قوله او منفياً بلا احتراز عن المتنبى ثم كذلك هو احتراز عن المتنبى بلن (حيث) اى لانه (محب فيه) اى فى المتنبى بلن (الفاء لعدم تأييد اداة الشرط فيه معنى) لان معنى الاستقبال حاصل بلن فلا دخل لتأثير ان فيه والحاصل انه كان الجزاء كذلك (قالو جهان) احدهما (الانسان بالفاء) تانى الوجهين (تركها) واما وجه جواز اتيانه بالفاء فقوله (لان اداة الشرط لم تؤثر) اى لم تكن مؤثرة (فى تغيير معناه) اى معنى ما ذكر من المضارع المتبى او المتنبى بلا (كما تأثر) اى كما كانت مؤثرة (فى الماضى) واذا لم تكن مؤثرة (فيؤتى) اى فتح يجوز ان يؤتى (بالفاء) واما جواز تركها فقوله (وارت) وهو معطوف على قوله لم تؤثر يبنى ان اداة الشرط لما كانت لها صفة التأثير من وجه وهو تأييدها (فى تغيير المعنى حيث خلصت) والظاهرة ان بتشديد اللام من التلخيص يبنى جملة تلك الاداة المضارع الذى

الضمير الى الصفة كقبح النصب يقال فى التركيب الزيد ان الحسن وجهها بالرفع الزيدان الحسنان وجهها بالجر وانت مستثنى عن مثل ذلك التفصيل بما عندك من الاجمال المقيد وهو ان الفاعل لا جبر بالاضافة او نصب على التشبيه بالفعول خرج من حقيقة كونه فاعلاً فلا جرم يكون فيها ضمير يكون فاعلاً لها قوله فتوث انت الصفة قبل جعل توث على صيغة الخطاب والفعول محذوفاً ولا دأى اليه بل الانسب بالسابق جملة صيغة مجهول مستندة الى ضمير الصفة وانت خبر بان الدأى الى ذلك قوله ومنى رقت بها وكان القائل فعل عنه فاجترى على القول بان الانسب بالسابق جملة صيغة مجهول قوله الموصوف قام به الفعل او وقع عليه قبل صلة الموصوف لما محذوف اى موصوفة بالفعل او الزيادة لا يخفى ان التبادر من الموصوف بالشئ ما قام به الشئ ما لا وقع عليه الشئ فالتميم لا يتأتى الا على تقدير جعل

دخلته خالصا خاصا (لغى الاستقبال) لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال لان لاصحاحه
 لهما على الصحيح ولما وقع في حيز الشرط اختصا بمعنى الاستقبال (فترك الفاء) اى فحينئذ
 جاز ان يترك الفاء (لوجود التأثير) فيه اى لكون تأثير اداة الشرط موجودا (من وجه
 وهو تأثيرها في المعنى (وان لم يكن) اى ولم يكن التأثير في المعنى (قويا) اى كتأثيرها في اللفظ
 مثال الترك (نحو قوله تعالى «وان يكن منكم القليلوا الفينه») ومثال الايمان نحو قوله تعالى
 («ومن عاد فينتقم الله منه») فان يطلو في المثال الاول ويتقم في المثال الثانى مضارعان مثبتان
 وقما جزء فترك الفاء في الاول وذكرت في الثانى وقال المعاصم يبنى ان يقيد المضارع
 المثبت بغير الجزوم بلام الامر نحو ان تكرم زيدا فليكرمك لانه يلزم الفاء لعدم تأثير حرف
 الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا بلام الامر وينبنى ايضا ان يقيد بغير الدعاء والتمنى فانهما
 مستقبلا نحقا قبل دخول ان فلا تأثير لهما فيهما معنى وكذا الاستهزاء على ما سيجي انتهى
 (والا) (اى وان لم يكن الجزاء الماضى او المضارع المذكرين) اى لم يكن ماضيا ولا مضارعا
 او كان ماضيا قد او مضارعا متفيا لم او بلى (قاله) (لازمة فيه) اى ذلك الجزاء (لان الجزاء
 حينئذ) اى حين اذا كان ماعدا (اما ماضى قد لفظا كما تقول ان اكرمتى اليوم فقد
 اكرمتك امس او قد براه كما تقول ان اكرمتى اليوم فاكركم امس) حال كون الثانى
 (بتقدير فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين) اى من كونه قد لفظا وبتقدير (لا تأثير) اى
 لا يوجد جنس التأثير (لحرف الشرط في الماضى) اما في لفظه فظاهر واما في معناه فلانه لما كان
 مقارنا قد استمع ان يراد به الاستقبال واذا كان كذلك (فاحتاج اى ذلك الجزاء الواقع ماضيا
 كذلك (الى رابطة) تربطه الى اداة الشرط (وعلى) اى تلك الرابطة (الفاء) وقوله (واما جملة)
 معطوف على قوله اما ماضى يعنى الجزاء اذا لم يكن مثل ما ذكر فهو اما جملة (اسمية) نحو
 ان تكرمنى فانت مكرم (او امر) نحو ان تكرمنى فليكرمك زيد (او نهى) نحو ان تكرمنى
 فلا يشتمك احد (او دعاء) نحو ان تكرمنى فاكركم الله (او استهزاء) نحو ان لم يضرمك زيدا
 فتضربه (او مضارع منى بما نحو ان لم يضرمك فأتضربه (او) (لم) تضربه (او) (لمن)
 تضربه (الى غير ذلك كالتنبي والعرض ففي جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء
 فاحتاج (الى الجزاء) الى الفاء) اما عدم التأثير في الاسمية فظاهر واما في الامر والنهى والدعاء
 والتمنى والعرض والتنبي بلن فلان زمان المذكورات هو الاستقبال قبل دخول حرف الشرط
 واما في الاستهزاء فلانه يبقى على حاله لا يصلح للتصير الى الاستقبال كاجملة الاسمية واما
 التنبي بما فلانها تنبي الحال صريح فيه ويكون المراد بالتنبي بما الحال مع كونه جوابا للشرط
 وقوله (ويجى اذا) استغرافية وقوله (التى للمفاجأة) تفسير لا اذا وصفة احترازية لها
 وقوله (مع الجملة الاسمية) ظرف ليجى وقوله (التى وقعت جزاء) قيد للجملة للاحتراز
 عما وقعت غير جزاء واهمل المصنف هذين القيدين لظهورهما بقرينة المقام وكذا قوله
 (موضع الفاء) ظرف ليجى يعنى انه يجوز ان يستعمل اذا التى للمفاجأة في موضع الفاء

(الجزائية)

صلة الموصوف الزيادة
 والاولى ان يقال
 النصف بزيادة على
 غيره اذ معنى اقل
 النصف بالزيادة
 سواء وصف بها او لا
 والمراد بغيره غير
 ما سواء كان الماضية
 حقيقة او اعتبارية كما
 في قولهم هذا سرا
 اطيب منها وطيبا
 ولا يخفى عليك انه
 لا سبيل الى الشئ الاول
 لان التسميم لا يتأتى
 على هذه الصورة انك
 اذا اوقعت فعلا على
 ذات صحتك ان تقول
 وصفت فلانا بقتل
 كذا فهو الموصوف
 به لاصحاحه لان قوله
 بزيادة باهأ والحكم
 بادلوية مازعه اولى
 مما لا يصدر عن
 اصحاب المعرفة والتمييز
 قوله في اصل ذلك
 الفعل يعنى ان الجار
 والمجرور محذوف
 والتقدير بزيادة على
 غيره فيه والاحتياج
 الى التقدير ليخرج
 زائد عن التعريف فانه
 ليشتمك الموصوف
 بزيادة على غيره لكن
 لا في المشتق منه ولا
 قائدة لادراج لفظ
 الاسل والمراد بالزيادة
 في اصل ذلك الفعل
 اهم من ان يكون له
 ذلك الفعل اذ لم يكن
 لكن يكون الزيادة على

الجزائية اذا كان الجزاء جملة اسمية وانما لم يقل ويكتفى باذامع الجملة الاسمية مع انها خصر
ليكون اشارة الى ان الفاء واذا لا يجتمعان كفا في حاشية المعاصم وانما استعملت موضعها لان
معناها اي معنى اذا (قريب من معنى الفاء) وانما كان قريبا منه (لانها) اي لان اذا المفاجأة
(نبي) اي قيد وتغير (عن حدوث امر بعد امر) فاذا قيل خرجت فاذا السبع يكون مفهومه
انه حدث حضور سبع بعد خروجي واذا كان المفهوم منها ذلك (فهيها) اي فيحصل في اذا
(معنى الفاء التقيية) لان غاية التقيية ان يحدث امر عقيب امر وهما مشتركان في تلك
الافادة (ولكن الفاء اكثر) اي اكثر استعمالا في هذا المعنى من اذا (وانما اشترط اسمية
الجملة الجزائية) في قولها موضع الفاء (لاختصاصها) اي لكون اذا المفاجأة مختصة
(بها) اي بالجملة الاسمية ومقصورة عليها وانما اختلفت بها (لان اذا الشرطية) اي التي
كان مضاهها الظرفية مع تضمن الشرط غير المفاجأة (مختصة) اي مقصورة (بالفعلية) ولما
وجب ان يفرق بين ما كانت شرطية وبين ما كانت واقعة في موضع الجزاء فرق بينهما
باختصاص احديهما بالفعلية وباختصاص الاخرى بالاسمية ولما اختلفت الشرطية بالفعلية
(فاختصت هذه) اي التي للمفاجأة (بالاسمية فرقا) اي لقصد الفرق (بينهما) اي بين
الشرطية والمفاجأة (كقوله تعالى) يعني مثال ما وقعت اذا المفاجأة موضع الفاء الجزائية
قوله تعالى (و ان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يخطون) اي فهم يخطون فان قوله
هم يخطون جملة اسمية وقعت جزاء ويلزم ان تكون الفاء حتى تربطها بالشرط فكان اصله
يخطون بالفاء فجاء في التثنية باذا موضع الفاء ولما فرغ من مسائل الجزاء شرع فيما يكون
الجازم مقدرا فقال (وان) ولما جاز فيها امر بان احدهما كون ان مبتدء وكون قوله مقدرة خبره
وكون بعد الامر ظرfa الفاعل المقدرة والثاني ما اختار ما الشارح وهو ان كلمة مبتدأ وفسرها
الشارح بقوله (التي تجزم بها المضارع) وقوله (حال كونها) للاشارة الى ان قوله (مقدرة)
بالنصب حال من المبتدأ او من الضمير المستكن في الخبر وقوله (انما كانت مقدرة) للاشارة
الى ان قوله (بعد الامر) خبر لا مقدر وهو كانت وقال المعاصم لا حاجة الى هذا التقدير بل
التوجيه العاري من التكلف هو الاعراب الاول ومثال ما كانت مقدرة بعد الامر (نحو
زرني اكرمك) فالشرط مع الجازم مقدر (اي ان تزرني اكرمك) (و) بعد (التي)
(نحو لا تقبل الشرير يكن خيرا لك اي ان لم تقبله يكن خيرا لك) (والاستفهام) اي وبعد
الاستفهام (نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه) (والتمني) اي وبعد
التمني (نحو ليت لي مالا اتقته لان المعنى ان يكن لي مال اتقته) (والعرض) اي وبعد
العرض (نحو لا تنزل نصب خيرا اي ان تنزل نصب خيرا) وانما قيده بقوله (اذا) (كان
المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الحقة صالحا لان يكون مسييا لما تقدم) لان قصد السببية
متوقف عليه لانه لو لم يكن للمضارع صلاحية لان يكون مسييا لم يحجز قصد السببية وقال
المعاصم لا حاجة في تقدير ان الى اشتراط الصلاحية بل يكفي قصد السببية فان تحقق

تقدير ثبوته كالي زيد
انته من الحار هكذا
قبل وهو سد غير
ان كلام الشارح
قدس سره لا يستوجب
تقدير فيه في اللفظ
لحصول التي بدونه
بل اظهر في خلافه
وان الترض لفظ
الاصل والقول بانه
لا فائدة لادراج
ايس كما ينبغي قوله
او صوف يخرج
يخرج اسماء الزمان
والمكان والا لكان
المراد بالموصوف
الخ قبل لا حاجة في
الاخراج الى حمل
الموصوف على ذلك
لان اسماء الزمان
والمكان والا لكان
يوضع لزمان او مكان
او آلة موصوف بل
زمان او مكان او آلة
مضاف وقوله يخرج
اسماء الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لا
يكفي في كون التبريف
مانعا مالم يتعرض
بمخروج صيغة المبالة
ولو حمل كلامه على
مذهب من جعل اسم
الفاعل شاملا لجميع
خروجه لانه لموصوف
بالزيادة الا ان يقال
لم يوضع للموصوف
بالزيادة على الغير
ولم يعتبر اضافته
زيادته الى الغير ولذا
وجب ذكره المفضل
عليه في اسم التفضيل
دونه اذا لم يكن

المراد الزيادة المطلقة
 أى التفضيل على جميع
 ما عداه فإنه لا يذكر
 الفصل عليه للاستثناء
 من ذلك كراهية
 وقوله لا حاجة إلى
 الإخراج إلى حمل
 الموصوف على ذلك
 باطل لأن مراد المخرج
 قدس سره بيان لية
 الخروج بالموصوف
 وعدم كون هذه
 الأسماء موضوعة
 لموصوف وما ذكره
 صريح المجابفة ليس بغير
 ظهور وخروجها بذلك
 القيد حيث لم يقصد
 فيها الزيادة على
 الغير قوله وهو أى
 اسم التفضيل من
 حيث صيغة قبل
 قدر تمييزاً ليصح حمل
 أفضل على اسم
 التفضيل والاول
 حذف المضاف بجمل
 وهو بتقدير وضيفته
 لأنه الجادة وملك
 محيط بكون ما اختاره
 قدس سره أولى
 بحسب اللفظ والمعنى
 قوله وفى المؤنث
 قيل لا وجه للاختصار
 على ضم المؤنث لتسم
 كلام المتن لأن له
 اثنين وجميعاً أيضاً
 وليس بذلك فإن ما
 ذكر ما هو للمؤنث
 إنما كان لاسم
 أحدهما دفع توهم
 اشتراك أفضل بين المذكور
 والمؤنث والآخر السلوك

السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا انتهى (و) وقوله اذا (قصد السببية) ظرف للانجزام
 المفهوم أى انما ينجز المضارع وقت قصد السببية (أى سببية ما تقدم) وهى الاشياء الخمسة (له)
 أى للمضارع الذى ينجز بان يكون مبيها (لخيتن) أى فحين اذا قصد ان يكون المضارع الذى
 اريد انجز مبيها لما تقدم (قدرا) أى التى للشرط (مع مضارع) أى مع المضارع الذى
 (يؤخذ) أى ذلك المضارع (بما تقدم) أى من مادة ما تقدم من الامر والنهى ومن متعلقات
 مدخول الاستفهام والنهى والرض وغير هاتئنا يؤخذ المقدرة فى ذوقنا كرمك لفظ ترونى
 وفى لا تقبل الشران لا تقبل وهكذا قوله (ويجمل) عطف على قوله قدر أى فحينئذ تقدر ان
 مع مضارع ويجمل (المضارع الواقع بعده هذه الاشياء) أى الخمسة (ينجز وما يما) أى بان المقدرة
 وجزاء للشرط المقدرة فتكون الاشياء المذكورة قريبة على ذلك المقدرة وتكون السببية قريبة
 للشرط فإنه لو لم يقصد السببية لم ينجز الجزم بل يرفع فيكون اما صفة او حالا او متشافا
 (وانما اختص تقدير ان بما بعد) أى وانما كان تقدير ان مقصودا على المضارع الذى وقع بعد
 (هذه الاشياء لانها) اما لان الاشياء الخمسة المذكورة (تدل على الطلب) أى طلب الفعل
 او طلب التزم فى الامر والنهى وطلب العلم فى الاستفهام وطلب الوقوع فى النفى والمرض
 (والطلب غالبا) أى فى الاغلب (يتعلق) أى الطلب (بمطلوب) يعنى ان الطلب الصادر
 من العاقل يتعلق بمطلوب البتة لكن الغالب فى انه يتعلق بمطلوب (يترتب عليه) أى على ذلك
 المطلوب (فائدة) لأنه يتعلق بمطلوب مطلقا أى سواء ترتب عليه فائدة ام لا وقوله (يكون)
 صفة لفائدة يعنى يترتب عليه الفائدة التى يكون (ذلك المطلوب سببها) أى لتلك الفائدة
 (وهى) أى الفائدة (سببية) أى لتلك المطلوب انما قال غالبا لان الطلب قد يتعلق
 بمطلوب يكون هو مقصود الفاعل (فإذا كان المضارع الواقع بعدها) أى اذا كان مضمون
 المضارع الذى وقع بعد الاشياء المذكورة قوله (تلك الفائدة) خبر كان يعنى اذا كان المضارع
 الواقع عين تلك الفائدة المترتبة على ذلك المطلوب قوله (وقصد) على صيغة المجهول عطف
 على قوله كان يعنى ومع ذلك اذا قصد (سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها) أى لتلك الاشياء
 (قدر) جواب اذا يعنى اذا كان الامر ان احدهما كون المضارع تلك الفائدة وثانيهما قصد
 السببية لزم ان يقدر (ان مع ذلك الفعل) يعنى مع فعل الشرط (ويجمل) عطف على قدر أى
 وبعد تقدير الحرف مع فعل الشرط ويجمل (المضارع) المذكور (الواقع بعدها) أى المذكور الذى
 وقع فى التلفظ بعد الاشياء الخمسة (جزاء) أى يجمل جزاء للشرط المقدرة قوله (فينجزم) عطف
 على يجمل بسبب الجمل المذكور يكون المضارع الذى ذكر بعدها مجزوما (بها) أى بان
 المقدرة (نحو اسلم تدخل الجنة) بكسر اللام فى تدخل لكونه مجزوما على حد لم يكن
 الذين وهذا المثال يصح ان يكون مثالا للممثل المذكور (فان المطلوب باسلم) أى بالامر الذى
 يدل على طلب الفعل وذلك الفعل المدلول هو المطلوب الذى (هو الاسلام وهو) أى
 الاسلام (مطلوب فائدة دخول الجنة فهو) أى الاسلام (سببها) أى لتلك الفائدة

الى سبيل الاستطراء
ولا وجه لبيان الثنية
والجمع في هذا الموضع
قوله فيدخل فيه
غير وشي لكونها
في الاصل اخبر واشر
قبل لا يكتفي مجرد
ذلك لدخول غير
وشي وثنيين لانهما
في الاصل اخبر واشر
بل خوري وشري
على مضي قوله وقبل
لثبوت وتحقق ان
الفعل قد يكون لجميع
الامور وقد يكون
لشكر وفعل وثبوت
والثنية الثنية والجمع
لجميع وغير وشي
مضيا اخبر واشر
لجميع لانها مضيا
اخبر واشر المستقلين
بمن والعجب من القائل
انه ادعى اولاً لزوم
القول باصالة خوري
وشري ثم رجع
وحقق انتفاء ذلك
على انه لو كان في
اصحها هذان ايضا
لما استحق الشارح
قدس سره بتكرار
المواخذة كما لا يخفى
قوله ليس برون ولا
عيب قبل يفتي ان
قول ولا حجة لانه
لا يستحق من الجمع
بمعنى كون الحاجين
غير متصلين الجمع
للتفضيل بل لفصاحة
وليس بشي قوله
فيه شائبة من حق
ان حجة قبل له
تكرر من الشارح

(وقصد اداء تلك السببية) اي قصد هذا التركيب اقادة كون الاسلام سبباً لدخول الجنة وكون
دخول الجنة هو المطلوب الاصل (قدر) اي فذلك القصد قدر (ان مع الفعل) اأخوذ من اسلم
وجعل تدخل الجنة جزاء له) اي فذلك المقدور (فيل ان لم تدخل الجنة) وهذا مثال لما وقع بعد
الامر (لا) (نحو) (لا تكفر تدخل الجنة) وهذا مثال لما وقع بعد النهي (اي ان لا تكفر تدخل
الجنة) وانما قدر الشرط بان تكفر ولم يقدّر بان تكفر (لان النهي قرينة للفعل المنفي) وهو لا تكفر
(لا المنيب) اي لانه قرينة للفعل المنيب حتى يقدّر بالنيب (و) (لهذا) (امتنع) (فعله امتنع
عطف على ما قبلها بحسب المعنى وكأه قبل جاز التركيبان الاولان وامتنع تركيب) (لا تكفر تدخل
النار) فانه امتنع (عند الجمهور) (خلافاً للكسائي) (فانه) (اي الشان) (لا يمتنع ذلك) (اي مثل هذا
التركيب مما يكون المقدور مثبتاً مع وقوعه بعد النهي) (عنده) (اي عند الكسائي) فانه يجوز ههنا ان
يقدّر ان تكفر تدخل النار بمعونة القرائن قوله (فامتاعه) اي فامتاع مثل هذا التركيب انما
يكون (عند الجمهور) ليكون قوله (لان التقدير) دليلاً لاجمهور بني انهم انما حكموا بامتاعه
لكون التقدير عندهم (على ما عرفت) اي من قولنا في تقدير الدليل وهو قوله لان النهي قرينة
الفعل المنفي لا المنيب وقوله (ان لا تكفر) (تدخل النار) خبر ان بني انما انحصر التقدير
عندهم فيما وقع بعد النهي بالنفي كان تقدير هذا التركيب كذلك (وهو) اي هذا التقدير (ظاهر
الفساد) فان عدم التكفر ليس بسبب لدخول النار بل هو سبب لدخول الجنة كما هو في التركيب
الجائز هذا تقدير دليل الجمهور وهو امتناعه (واما عدم امتناعه عند الكسائي فانه) (اي الكسائي
(قول مناه) اي معنى هذا التركيب (بحسب العرف) يعني بانضمام عرف الشريعة (ان تكفر
تدخل النار فالعرف في هذا ما هو اضع قرينة الشرط المنيب) وان كان النهي قرينة الشرط المنفي
(والعرف قرينة قوية) اي لانما راضا قرينة النهي يعني ان في مثل هذا التركيب تمارض مذلول
القرينة بين احدهما قرينة النهي فقتضاء الامتناع والاخرى قرينة العرف فقتضاء الجواز فاعتبر
الجمهور الى الاولى والكسائي الى الثانية (هذا) اي هذا الحكم الذي هو انجزام المضارع حاصل
(اذا قصدت السببية) اي المذكورة فيما قبل (واما اذا لم قصد) اي السببية (لم يجز الجزم)
اي في المضارع الواقع بمد تلك الاشياء الخمسة (قطعا) اي عدم جوازهم مقطوع عند الكل (بل
يجب) حينئذ (ان يرفع) اي ذلك المضارع الواقع (اماً بالصفة) اي اذ ترفع اما لكونه
صفة (ان كان) اي ذلك المضارع (صالحاً للوصفية) بان يوجد متصفاً يكون ذلك المضارع
صالحاً للوصفية (كقوله تعالى وهب من لذك وليا يرثني فمين) اي في قراءة من (قرأ)
اي قرأ لفظ يرثي (مر فوطاى وليا وارثا مني) فان يرثي وقع بعد الامر وهو فهب لي لكنه
يجوز ان يقصد كون الهبة سبباً للارث فيكون التقدير ان تهب لي يرثي فحينئذ يكون مجزوماً
ومجوزاً ايضا لان يقصد به السببية فحينئذ يكون يرثي صفة لقوله وليا يعني ان المقصود ان
يهب له وليا وارثا والقراءتان متواترتان قراءة الجزم على الاول والرفع على الثاني (او بالحال
كذلك) اي او يجب ان يرفع الحال (كقوله تعالى وقدرهم) اي قاتل الكافرين (في طيناتهم

بمعهم (أي يخبرون) فإن يسمون مضارع واقع بعد الأمر الذي هو فذره لم لكنه ما لم يقصد
 أن يكون التركيبا لصيغة لم يحجز انجزامه بل يجب أن يكون مر فوالعدم وقوع القراءة بمحذف
 النون بأن تكن الجملة منصوبة المحل على أن يكون سالما من مفهوم ذره (أي عهدين) يعني أن تركهم
 متعبرين في طياتهم (أو بالاستئناف) أي ويجب الرفع حيث أن يكون مستأنفا (كقول
 الشاعر ووقال رائداهم أرسوا نزاولها فكل حقا مرسى يجرى بمقداره) فإن نزاولها
 مضارع واقع بعد امر وهو أرسوا لكنه ما لم يقصد السببية لم يحجز الجزم بل وجب أن يكون
 مر فوطا بأن يكون جملة مستأنفة ومعنى البيت أن الرائد هو من يتقدم لطلب الماء والكلام وأرسوا
 أمر من الأرساء وهو أرساء السفينة أي حبسها ونزاولها من المزاولة وهو المعالجة والمحاولة
 وضمير نزاولها راجع إلى الحرب أي قال رائد القوم وهو مقدمهم أقيموا قتال فإن موت كل
 من يجرى بمقداره أي بقدره الذي قدره الله لا الجبن يخيه ولا الإقدام يرديه وقيل الضمير
 للسفينة وقيل للحرب فالأمر بأرساء لم يقصد به سببية للمعالجة والمحاولة ولما فرغ المص من
 مسائل الفعل المضارع بأنواعه شرع في مسائل الأمر فقال (الأمر) قال الشارح (هكذا في
 بعض النسخ وفي بعضها) أي وفي بعض النسخ (مثال الأمر) أي زيادة لفظ المثال كما هو في شرح
 المصنف ثم أراد أن يوجه النسخة الثانية فقال (وكان المراد به) أي اظن أن مراد المصنف
 بقوله مثال الأمر (صفة الأمر فاتهم) أي فإن النحاة (يطلقون أمثلة الماضي وأمثلة المضارع
 ويريدون) أي بالأمثلة (صنفهما) أي صنف الماضي وصنف المضارع وقال المصنف أقوى الشاهد
 على إرادة الصيغة أنهم يقولون لهذا الأمر بالصيغة فقوله مثال الأمر بمنزلة قولهم الأمر
 بالصيغة انتهى وفي شرح القلب الأمر بالصيغة مقابل للأمر باللام أفرد بالذ كر لكونه قسما
 من الفعل برأسه مقيرا للمضارع لفظا ومعنى وحكما بخلاف انتهى والأمر باللام فأنهما
 مع الحرف ليسا قسمين من الفعل كالتنفي وبدونها كالمضارع لفظا وحكما انتهى ثم نقل توجيهها
 آخر فقال (وفي بعض الشرح) والظاهر شروح الكافية في بيان التكنة لزيادة لفظ المثال
 (أما قال) أي مصنف (مثال الأمر ولم يقل الأمر لان الأمر) أي لان لفظ الأمر (كما اشهر)
 أي استعمال ذلك اللفظ (في هذا النوع من الأفعال) كذلك (اشهر) أي استعماله (في المعنى
 المصدر أيضا) يعني من أمر يأمر أمرا (فأراد) أي المصنف (النص على المقصود) أي ما
 يكون نصا على أن المراد به في هذا المقام هو هذا النوع من الأفعال (وهو) أي لفظ
 الأمر (في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالأمر بالصيغة كإذ كره المصنف في
 شرحه) والحاصل أن عبارتهم فيه مختلفة فيصنفهم قال صيغة الأمر وبعضهم قال الأمر
 بالصيغة وقال المصنف أن ما قال في بعض الشروح من أنه إنما قال مثال الأمر ليندفع توهم
 كونه بمعنى المصدر توهم بعيد على أنه لا يندفع به لانه يجوز مع ذلك أن يكون الأمر بمعنى
 المصدر صيغة الأمر كما قال لأم الأمر والوجه أن يقال الأمر في السنة الصريقين يشمل
 الأمر باللام وهو الاصطلاح المشتهر في بين المحصلين فخلق أن يحمل الأمر عليه فزاد

ابن هبنة واطنه
 سهوا صححه الهندي
 هبنة من غير ذكر
 ابن وقال في القاموس
 في الغاف المبتق كملس
 الاحق وهبنة لقب
 ذي الودعات يزيد
 بن ثروان لعله اقبا
 لا كنية وقال في العين
 الودعة ويحرك جمه
 ودعات حرز بيض
 يخرج من البحر بيضاء
 شفها كشدق التواة
 تلقى لدفع الصين
 وذات الودع محرك
 الاوتان وسفينة نوح
 صلوات الله عليه
 وسلامه والكعبة
 شرفها الله تعالى وتقدس
 لانه كان يلقى الودع
 في ستورها وذو
 الودعات هبنة يزيد
 بن ثروان يضرب
 لطفه المثل والصحاح
 وافقه وزاد أنه أحد
 بني قيس بن ثمامة
 وكان يضرب به المثل
 في الحق وقال الشاعر
 عش بجدوكن هبنة
 القيسي أو مثل شبيبة
 بن الوليد وقد شنع
 الشارح تشبها بالفاضل
 الهندي وذلك كان
 منه أمرا بديعا ولا
 يرض بمثله من مثله
 لثله وقد أخذ كثيرا
 من فوائد شرحه هذا
 من حواشيه وارجب
 منه أنه ليس ما نقله من
 الهندي مرضيا كيف

المثال ليكون في قوفا لتسير عنه بالامر بالصيغة انتهى واقول ان هذا التوجيه بيان للنكتة
الاخري فلا تنافي بين تعدد النكات وقوله (صيغة) بالرفع خبر للمبتدأ أي الامر او مثال
الامر صيغة (يطلب بها) أي بتلك الصيغة (الفعل) (شامل) أي قوله يطلق بها الفعل
جنس شامل (لكل امر قائما كان) نحو لينصر (او مخاطبا) نحو انصر (او متكلما)
نحو لا انصر لتنصر (معلوما) أي وسواء كان ذلك المجموع معلوما نحو لينصر انصر
(او مجهولا) نحو لينصر لتنصر مع ان افراد المحدود منها هو المخاطب المعلوم (من
الفاعل) (احتراز) أي هذا القول بمنزلة الفصل للتعريف احتريزه (عن المجهول مطلقا
أي قائما ومخاطبا ومتكلما) (قائه) أي وانما حصل به الاحتراز لان المجهول (يطلب به
العمل عن المفعول لاعتن الفاعل) (المخاطب) (احتراز) أي هذا فصل آخر يحتريزه (عن
القائب والمكلم) قائه يطلب بهما في الاول من الفاعل القائب وفي الثاني من القائب المتكلم
والياء في قوله (يحذف حرف المضارعة) متعلق بقوله يطلب ايضا لكن الاول مطلق
والثاني مقيد لان الاول متعلق به باعتبار مطلق الطلب والثاني متعلق به باعتبار الطلب
بالصيغة من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه فلا محذور (احتراز) أي وهذا القول يحتريز
به (عن مثل قوله تعالى وفي ذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب) قائه يصدق عليه
انه صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب لكن هذا الطلب ليس يحذف حرف المضارعة
وانما قال فيمن قرأ على صيغة الخطاب قائه فيمن قرأ على صيغة القائب يخرج بقوله من
الفاعل المخاطب (وعن مثل) أي قوله يحذف احتراز ايضا عن مثل (صه) بمعنى اسكت
(ورويد) بمعنى امهل قائما وان صدق عليهما انه يطلب بهما الفعل من الفاعل المخاطب
لكن هذا الطلب ليس يحذف حرف المضارعة ثم شرع في بيان حكم هذا الامر من
الاعراب والبناء فقال (وحكم آخره) (أي آخر الامر) هذا تفسير للضمير المحرور والمراد
بالحكم هو الاثر الحاصل في آخر الكلمة وقوله (في الحقيقة) تفسير لفظ الحكم يعني وانما
قال وحكم آخره ولم يقل انه مجزوم لان هذا الامر في الحقيقة ليس بمجزوم (عند
البصريين) بل هو (الوقف والبناء على السكون) وانما لم يكن مجزوما (لانتفاء) أي
لانتفاء السبب الذي (يقضي اعرابه وهو) أي السبب المقتضي للاعراب هو (حرف
المضارعة لان مشابهته) أي مشابهة المضارع (بالاسم المقتضية) أي المشابهة التي تقتضي
(للاعراب انما هي) أي تلك المشابهة حاصلة (بسيبه) أي بسبب ذلك الحرف فاذا انتفى
السبب انتفى السبب ايضا وقوله (وفي) (حكم الصورة) معطوف على قوله في الحقيقة يعني
انه في الحقيقة مبني وفي حكم الصورة حكم آخره (حكم المجزوم) وقوله (أي مثل حكم
المضارع المجزوم) إشارة الى ان قوله حكم المجزوم خبر للمبتدأ والى ان الحل انما يصح
بتقدير المضارع وهو تشبيه بليغ والى ان موسوف المجزوم محذوف وهو المضارع وقوله
في اسكان الصحيح) إشارة الى وجه مشابهة الاثر في المبني لآخر المجزوم يعني ان اثر

وقد كتب فيه إشارة
الى القدر فيه كما هو
دأبه وما ذكره من
زيادة ابن حق لان
الزحيري وغيره
من التفات جعلوا
المثل احق من هيئة
من غير ابن واما
ما في به في الاقراض
على الشارح قدس
سره حيث شنع
على الهندي فكذلك
فليس بذلك لان
هذا ليس الاياه به
بإبراز هفوتها وضعا
من ديبته باظهار
سقطاته بل تبيها
على المرام حسبما ظهر
له من الرد والقبول
والنقض والابرام كيف
ورفع قدره قدس
سره اعلى من ان
يردم نحوه ويحوم
حواله فان هذا
شان القاصرين ليس
الاصول واما قوله
ولست بالاكثر منه
حصى الخ قبل والا
قرب ان يقال اللام
الفضيلية لعدم فلا
مانع لاجتماع لام
الجلس مع من ومع
ذلك قليل مربا من
صورة اجتماع مالا
يجوز اجتماعها وهذا
القول باطل لانهم
لم يأتوا بن الاييان
المفضل عليه واللام
بيد ذلك فلم يكن
لجمع بينهما معنى
ايضا فان معنى
التعريف باللام جملة

للمعهود المفضل على
من عهد فضله عليه
ومعنى من فضله على
من ذكر بعد هادون ما
سواء فيصير باعتبار
المهد لا باعتبار
المعهود ذلك متناقض
وايضاً فان من تشر
باحتياجه وتقصاه
وللام تشر باستثناء
وكاله فلو جمع بينهما
لكان كالجعم بين
التقيضين ثم ان القائل
سمى لام المهد بلام
الجنس بناء على ما
زعمه من ان لام
المهد متفرع على
الجنس وهذا كما
ترى ولم يلتفت للشارح
قدس سره الى
سائر الوجوه التي
ذكروها من زيادة
اللام وتسلق من
بمحذوف اى لست
بالاكثر اكثر منهم
والمحذوف بدل استثناء
بالاحسن قوله ويجوز
ان يقال في مثله
ان المحذوف هو
المضاف اليه اى
اكبر كل شئ اورد
عليه انه لابد من
توضيح المضاف اليه
واجيب بانه لم لان
المضاف غير منصرف
مناف لتويز وينتقض
بالتوضيح في جوارحه
من جهة تنوين الموضع
على انه لا مانع من جهة
تنوين الموضع على انه لا

الامر المبني على الوقف كالمضارع المجزوم في كون آخره ساكناً عند كون الآخر صحيحاً
(وسقوط) اى وفي سقوط (نون الاعراب) وهى نون التثنية وجمع المذكر والمخاطبة
(وحرف العلة) اى وفي سقوط حرف العلة اذا كان آخره حرف علة وانما كان
حكمه كذلك (لانه) اى الامر بالصيغة (لما شاء) اى ذلك الامر (ما) اى امر الغائب
الذى (فيه اللام) اى لام الامر حال كون ذلك الامر الذى باللام (من المجزوم) اى من
المضارع المجزوم (معنى) اى من جهة المعنى في كونها للطلب (اعطى له) جواب لما اى
لما كان كذلك اعطى ذلك الامر الحاضر المبني (حكمه) اى حكم امر الغائب المجزوم
(تقول اضرب) بسكون الباء (اضربا اضربوا) يسقط النون فيهما وكذلك في اضربى
واضربا (واخش) اى وتقول ايضا خش يسقط الالف في آخره (واغزو ارم) يسقط
الواو والياء فيهما (كما تقول) اى في المجزوم (لم يضرب لم يضربوا ولم يخش
ولم يغزو ولم يرم) هذا مذهب البصريين وذهب اليه المصنف (وذهب الكوفيون الى انه) اى
الامر بالصيغة (معرب مجزوم بلام مقدرة) فاتهم قالوا ان حذف حرف المضارعة مع عدم
اللام مطرد لكثرة استعمال المخاطب في محاوراتهم بخلاف الامر الغائب فانه اقل استعمالاً
وبقي مجزوماً بسلك اللام المقدرة وقال في شرح اللب ان وجه بناء الامر الحاضر عند البصريين
على السكون في المفرد الصحيح وجمع المؤنث لكونه اصلاً في البناء وحركه عند لحوق
ضمير الفاعل الساكن بحركة مجازية واما حذف الآخر في الممثل فللخفيف فيما كثر
استعماله وهو السبب في تجريد الصيغة لهذا الامر دون الغائب والمتكلم ثم قال ان بعضهم
استحسن ما قبل ان اصل اقل لتعمل بالاتفاق اذا الطلب مفهوم من اللام لكونها منوية
مقدرة عند الكوفية فيكون مجزوم ومنهية عند البصرية فيكون موقوفاً فلا حذف
في الفرع وانما يبدى ذوال الجازم لما مر انتهى واقول خذ ما صفا والله اعلم ولما فرغ
المصنف من بيان حكم آخر هذا الامر شرع في بيان حكم اوله فقال (فان كان) الفاء
تفصيلية مبنى ان في حكم اوله تفصيلاً لانه اما ان تقع بعد حرف المضارعة حرف متحرك
او حرف ساكن ولما كان المصنف متعرضاً للشق الثاني فقط كان على بيانه ان يكون اسم
كان قوله الا في ساكن واداد الشارح ان يذكر الشق الاول ما زج بالقول المصنف بان يجعل
اسم كان في قوله ان كان (بعده) (اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه) قوله (حرف متحرك
اى ان كان بعد حرف المضارعة الذى اريد بحذفه او بعد حذفه بالفعل حرف متحرك
(اسكن) اى حكمه انه اسكن (آخره) فقط (وجمل ما بقى) من جوهر مر (امر اتقول في تعد)
بعد حذف التاء منه (عد) لان العين التي وقعت بعد التاء متحركة (وفي تضارب) اى ويقول
في تضارب من المضاربة بعد حذف تائه (ضارب) ثم اراد ان يستدرك من طرف المصنف لتذك
بيان هذا الشق قوله (ولم يذكر المصنف هذا القسم) اى ما كان بعده متحرك (الظهوره)
لعدم احتياج تصرف ومعالجة فيه بخلاف القسم الاخر ثم اوصل الشارح بقوله (وان

كان بعده حرف) لقوله (ساكن) الى قوله فان كان بعده والواو في قوله (وليس) حالة
 وفسر اسمه بقوله (المضارع) وقوله (رباعي) خبره والجملة منصوبة للحال على انها حال من
 قوله ساكن يعني ان كان بعد حرف المضارعة او حذف حرف ساكن حال كون ذلك المضارع
 غير رباعي زيدت همزة الوصل اعلم ان الرابط للحال الى ذوى الحال في هذه الجملة هو
 الواو فقط فانه ليس في الجملة ضمير راجع الى ذى الحال الذى هو قوله ساكن كذا في المغرب
 وفيه ايضا لم يتقدم الحال على ذى الحال مع ان ذا الحال نكرة محضة لكونه مقترنا بالواو
 لان الحال اذا اقترن بالواو كافي جافى زجل والشمس طالعة لم يحز تقديم الحال على ذى
 الحال فضلا عن الوجوب رعاية لاصل الواو الذى هو المطلق كما صرح به عصام الدين
 في الحاشية انتهى ولما كان قوله رباعي شاملا للرباعي المزيد على الثلاثي وللمجرد يوم
 شموله ههنا وليس كوكك فان الرباعي المجرد من القسم الذى وقع بعده متحرك فاذا اذ الشارح
 ان يفسر الرباعي ههنا فقال (والمراد بالرباعي) اى المثنى (ههنا) اى في علم النحو (ما) اى
 رباعي (يكون ما ضيه على اربعة احرف) حال كونه (من المزيد فيه) لا من المجرد هذا
 تخصيص للرباعي من المزيد على الثلاثي وهو ابواب ثلاثة اعنى الافعال والتفصيل والمفاعلة
 وقوله (وانما هو باب الافعال لا غير) تخصيص آخر يعني ان المراد بالرباعي هو باب الافعال
 لا غير كذا خصه الرضى وتبينه الشارح وقال العصام وفي قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعي
 لا يخص المزيد وقوله انما هو باب الافعال ايضا لا يتم لانتقاضه بفاعل وفعل الا ان يشكك
 ويقال ان ضمير هو لا يعود الى الرباعي بل الى الرباعي الذى بعده حرف مضارعة ساكن وكذا
 قوله ههنا بمعنى في مضارع رباعي بعد حذف حرف مضارعة ساكن انتهى وقوله (زدت)
 جواب ان يعني ان كان بعده ساكن كذلك فحكمه انه تزداد (همزة وصل) (على ما)
 اى على جوهر اللفظ الذى (بقى) ذلك الجور (بعد حذف حرف المضارعة) عليه وانما
 زدت تلك الهمزة (لتوصل بها) اى بتلك الهمزة (الى النطاق بالساكن) لتذرا لابتداء
 بالساكن وقوله (حال كون تلك الهمزة) اشارة الى ان قوله (مضمومة) بالنصب حال
 من الهمزة وقوله (ان كان بعده) فيد لقوله مضمومة يعني ان كون الهمزة مضمومة وانما هو
 عند كون ما بعده (اى بعد الساكن) (ضمة) يعني من الباب الذى يكون عين فعل مضارعه
 مضموما وانما كانت مضمومة ولم تكن مفتوحة (دفعنا) اى لقصد الدفع (الى التباس) اى الواقع
 (بالمضارع) اى بسبب وجود المضارع العلوم المتكلم على تلك الهيئة ايضا (على تقدير الفتح)
 اى على تقدير كونها غير مضمومة فانها حينئذ اما مفتوحة او مكسورة فان كانت مفتوحة
 يلزم ذلك الالتباس (فانه اذا قيل فى اقل) بضم الهمزة (اقل بفتح التاء) وفتح الهمزة
 (التبس بالواحد المتكلم المجهول) اعلم ان نسخة الجامى ههنا هكذا فانه اذا قيل فى اقل
 اقل بفتح التاء وقال العصام وهذا يعني قوله بفتح التاء الى آخره سهو من قلم النسخ لان
 الكلام فى ابطال فتح الهمزة وكسرها لتبين الضمة فلا معنى للتكلم فى ابطال فتح التاء

مانع من البناء على
 الضم كما في قبل
 هكذا قبل وفيه
 ما فيه قوله احدهما
 وهو الاكثر ان
 يقصد به الزيادة
 استشكل حل القصد
 على المعنى الذى هو
 المتى واجيب بوجوه
 احدهما جعل احدهما
 محذوف المضاف اى
 قصد احدهما وتامهما
 جعل ان يقصد محذوف
 الجار اى احدهما
 حاصل بان قصد
 وثالثها جعله محذوف
 المضاف اى ذوان
 يقصد والشارح الى
 دفعه بقوله اى احدهما
 زيادة موصولة
 المقصودة به الخ
 وكانه جعل ان يقصد
 مصدرا مضافا الى
 الزيادة بحسب المال
 وجعله بمعنى المفعول
 وجعل الاضافة بيانية
 ولا يخفى انه تكلف
 بل تصف كذا قبل
 وتخصيص ما اختاره
 الشارح قدس سره
 بالنسبة الى التكلف
 مما لا وجه له والوجه
 البرئ منه ان يقال
 ليس المراد بالمعنى
 المعنى بل الناية على
 ما هو المتعارف فلا
 اشكال فى حل القصد
 عليه قوله باعتبار
 تحقته فى ضمن بعضهم
 قبل الاولى فى ضمن
 ما عدا المفضل لئلا
 يتوهم انه يصح قصد
 التفضيل باعتبار اى

وكسرها على انه لا يطلب احد بانه لم يفتح التاء اولم يكسر حتى يكون ليانه فائدة
والصواب انما اذا قيل فيه اقل ففتح الهمزة التيسر بواحد المتكلم المعروف في حالة الوقف
واذا قيل بكسرة الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقل انتهى فعلى هذا
يكون قوله (وبالماضي المجهول من الرباعي وبالمضارع المعلوم من الرباعي اذا قيل اقل بكسر
التاء) سهوا ايضا فانه يقتضى صرف كلام المصنف الى ما يريد في الظاهر وقوله وتحركا عن
الخروج من الكسرة الى الضمة يعني انها انما ضمت لانه يلزم على تقدير فتحها الالتباس فابعد
دفعه ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر اى على تقدير كسر الهمزة
وقوله (ومكسورة) بالنصب معطوف على قوله مضمومة (فمساواة) وقوله (اى سوى
ساكن) تفسير للضمير المجرور يبنى انها زيدت همزة الوصل على ما بقى حال كونهما مكسورة
في صورة ساكن سوى ساكن (بعده ضمة) وانما قلنا في صورة ساكن لان الهمزة لاتزاد
في نفس الساكنين ولا معنى لان يقال انها زيدت في ساكن كذا في بعض الحواشي وقال العصام
انه ليس كسر الهمزة فيها سوى ساكن بعده ضمة بل فمساواة من المضارع بعده ساكن فيه
بعد حذف حرف المضارعة ضمة فضمير سواء الى صيغة الامر الذى من مضارع بعد حذف حرف
المضارعة فيهما ساكن بعده ضمة او كلمة ما عبارة عن الوقت اى في وقت سوى وقت يكون بعد
الساكن ضمة انتهى فاذا كان ما عبارة عن الصورة استغنى عن التكلف وقوله (سواء كان
بعده) اشار الى شمول الحكم المذكور الى صور يبنى ان كسر الهمزة فاذا كان بغير الصورة
التي لم يقع بعد الساكن فيها ضمة يشمل لما كان بعده (كسرة او فتحة فانه) يلزم الالتباس في كل
صورة منها فانه (لوضم) اى الهمزة (في مثل اضرب) يبنى فيما وقع بعد الساكن كسرة
(لالتبس) اى ذلك الامر (بالماضى المجهول من الاضراب ولو فتح) اى الهمزة على
تقدير كسرة ما وقع بعد الساكن ايضا (لالتبس بالامر منه) اى من الاضراب (ولو ضم)
اى الهمزة (في علم) يبنى فيما وقع بعد الساكن فتحة (لالتبس بالمضارع المجهول) للمتكلم
(واو فتح) اى الهمزة على ذلك التقدير ايضا (لالتبس بالماضى الرباعي) (نحو اقل) (مثال
لما) اى للامر الذى (يكون بعد حرف المضارعة ضمة) (واضرب) (مثال لما يكون بعده
كسرة) (واعلم) (مثال لما يكون بعده فتحة) وهذا كله اذا لم يكون رباعيا (وان كان رباعيا)
اى من باب الافعال (فتوحة) فقوله (اى فالهمزة مفتوحة) اشار الى انها خبر للمبتدأ
المحذوف والجملة الاسمية جزاء الشرط يبنى ان كان المضارع المذكور مضارعا من باب الافعال
فالهمزة بعد حذف حرف المضارعة مفتوحة وهمزة قطع وانما كانت كذلك (لانها) اى لان
تلك الهمزة (همزة وصل) اى داخلة في حروف الكلمة قوله (ردت) على صيغة المجهول
اما صفة للهمزة واستثافية يبنى انها هي الهمزة التي كانت في اصل الكلمة وهي همزة
افعل وكانت محذوفة لكنها صارت مردودا لان (لارتفاع موجب حذفها) اى لارتفاع
المالغ الذى يوجب ويقتضى حذفها (وهو) اى ذلك الموجب (اجتماع همزتين في المتكلم

بعض كان قلنا بل الامر
بالعكس لان التبادر
من ما عدا المفضل
ما ليس ممن اضيف
اليه فيفسد المعنى
بخلاف عبارة الشارح
قدس سره قوله
لان وضمة لتفضيل
العين على غيره الخ
قيل لا يخفى ان هذا
الوجه لا يندرج
التزام الاضافة ولو
الى غير المفضلة عليه
كالى القسم الثانى من
الاضافة وهذا من
ليل لا يبينه اذ لا
مقزم للاضافة وليس
الكلام الا صورة
الاضافة الا ترى
الى قوله فاذا اضيف
ومن البين ان ما ذكره
الشارح قدس سره
وجه وجبه متكفل
بافادة اولوية هذا
القسم من ذلك القسم
وجه كونه اكثر
قوله مطلقة غير
مقيدة بان يكون على
المضاف اليه وحده
قيل يوم ان الاطلاق
مستأن الاطلاق
من المضاف اليه
وليس كذلك
بل مستأن الاطلاق
بمعنى الزيادة على
جميع من سواء صرح
به الرضى الا انه
يشبه ان يكون المراد
بجميع من سواء
الجميع حقيقة او مرعا
ما يبادر عرفا لصد
تفضيله عليه وليس مما

يلتفت اليه لان هذا
الكلام يرى من مثل
ذلك الابهام ولوسلم
فلا اعتبار به لتعريح
الشارح بمثلين المراد
بالفضل عليه كليهما
الجميع قوله ويضاف
لتوضيح اسم التفضيل
وتخصيصه قبل زاد
قوله وتخصيصه لان
الاضافة اذا كانت الى
النكرة لتخصيصه وبه
انه لا حاجة الى ذكره
لان الاضافة لتوضيح
يحمل التعريف
والتخصيص ولا تقابل
والاضافة لتوضيح
وانما التقابل بين
الاضافة لتعريف
تخصيص وقوله نحو
فوقك نبينا صلى الله
عليه وسلم قول ونحو
محمد الفضل البدر
حيث يراد انه افضل
جميع المخلوقات ومن
جنس البشر وليس
الامر كما زعم القائل
بل مطلق التخصيص
على التوضيح من قيل
عطف التفسير كما
يرشدك اليه شرح
المصنوعين الرغزري
بالخصيص دون
التوضيح وانما عدل
من عبارة التلخيص
اختصاص الاضافة
بالنكرات فان الامر
ليس كذلك بدليل

الواحد) وهو اكرم وقوله (لا همزة وصل) عطف على قوله همزة اصل يعني ان تلك
الهمزة ليست بهمزة وصل لان همزة الوصل انما تزداد ابتداء الكلمة لا لاقادة معنى زائد على
الاصل المادة وهذه الهمزة ليست كذلك بل هي تزداد لاقادة معنى زائد على المعنى الذى اقاذه
الثلاثى المجرد من المتندى وغيره من معانى باب الافعال وقوله (مقطوعة) بالرفع خبر بعد
خبر اوصفة للمفتوحة وقوله (لذلك يبينه) اشارة الى ان علة كونها مقطوعة هي بينها
علة كونها مفتوحة وهي كونها اصلية فان كل همزة هي اصل في الكلمة لازائدة لاجل
شئ فهمي همزة قطع ولما كانت صيغة الفعل المجهول مخالفة لصيغة المعلوم شرع في بيانه
فقال (فعل ما لم يسم فاعله) يعني الفعل المجهول وقوله (اي فعل المفعول الذى) اشارة الى
ان ما في قوله ما لم يسم موصولة وعجاجة عن المفعول وقوله (لم يذكر فاعله) اشارة الى ان
لم يسم يعني لم يذكر لا بمعنى انه فعل لم يكن له فاعل لانه محال والمراد من المفعول هو نائب الفاعل
الذى ذكرتموه في المرفوعات بقوله مفعول ما لم يسم فاعله وقوله وازدادة الفاعل شروع
في تصحيح اضافة الفاعل الى الضمير الراجع الى الموصول الذى هو عبارة عن المفعول
كما هو الظاهر فقال (واضافة) لفظ (الفاعل اليه) اي الى الضمير الذى يرجع اليه (لادنى
ملازمة) فان الفاعل انما يضاف الى الفعل لا الى المفعول وانما يضاف اليه بملازمة فعله
وقوع ذلك الفعل عليه وقوله (او على حذف مضاف) معطوف على قوله لادنى ملازمة
يعني هذه الاضافة انما تصح ما يحتملها على كونها لادنى ملازمة او على حذف مضاف اي
بين الفاعل والضمير في قوله فاعله (اي فاعله فعله) وقوله (الواقع عليه) للاشارة الى ان
اضافة الفعل الى الضمير الراجع الى المفعول ايضا لادنى الملازمة وهي مناسبة وقوعه عليه
وهذا التوجه انما يحتاج اليه اذا كان الموصوف عبارة عن المفعول واما اذا لم يكن عبارة
عنه بل كان عبارة عن الفعل فلا يحتاج الى هذين التوجيهين واليه اشار بقوله (ولا يبعد
ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله) فحينئذ يكون المراد من المضاف هو الفعل
العام ومن المضاف اليه الفعل الخاص فيكون المعنى فعل الفعل الذى لم يذكر فاعله (ويكون
اضافة الفعل) اي العام الشامل له ولغيره (اليه) اي الى الفعل الخاص بالمجهول (بياناً)
نحو خاتم فضة وهذا عند البعض واما عند الجمهور فهي الاضافة لامية من قيل اضافة العام
الى الخاص كيوم الاحد كذا في المغرب لزي زاده فقوله ما لم يسم فاعله مرفوع على انه
مبتدأ وقوله (هو) ضمير فصل ان كان ما موصولة وقوله (ما حذف) خبر لقوله فعل
او يكون هو ضميراً مرفوعاً منفصلاً مبتدأً ثانياً وما حذف خبره والجملة خبر للمبتدأ الاول
هذا على النسخة التي فيها الواو في هو كما هي النسخة التي اختارها صاحب المرب واما على
النسخة التي وجدناها في بعض النسخ المتن وهي هكذا وهو ما حذف فاعله فيكون حينئذ
قوله فعل ما لم يسم مبتدأً محذوف الخبر وهو ماسياً في او نحوه وجملة هو ما حذف تكون
جملة اخرى فتأمل يعني ان فعل ما لم يسم فاعله هو فعل حذف (فاعله) اي فاعل ذلك الفعل

ولم يذكر ظاهر ولا مضمر الجارز ولا مستكنا وضم الشارح قوله (واقم المفعول مقامه) الى قول المصنف لكونه مراد به ثم اعتذر عن المصنف لتركه فقال (ولم يذكر) اى المصنف (هذا القيد) اى قولنا واقم المفعول (هنا) اى فى تعريف المجهول وقد ذكره فى تعريف نائب الفاعل مع انه المراد فى كل من الوضعين (اكتفاء بذكره) اى بذكر المصنف او بذكر ذلك القيد (فيما سبق) فى تعريف نائب الفاعل حيث قل كل مفعول حذف فاعله واقم هو مقامه وقال المصنف ولك ان تقول لم يذكره اعتمادا على اشتها رانه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه انتهى ثم شرع فى تفصيله من حيث التفسير فقال (فان كان) وقوله (الفعل الذى) تفسير للمضمر المستتر فى كان يعنى ان ذلك الفعل اما ماض او مضارع فان كان الفعل الذى (اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه) وانما فسر حذف واقم بقوله اريد حذف واقامة لانه من قيل واذا قرأت القرآن يعنى بذكر الفعل وبرا سببه (ماضيا) وجواب ان فى كلام المصنف هو قوله ضم اوله ولكن لما كان الجزاء فى الحقيقة هو التثنية وكان الضم سببا له قدره الشارح بقوله (غيرت صيغته دفعا للباس) اى للباس المجهول بالمعروف وأشار بقوله (بان) (ضم اوله) الى ان علة التثنية هى دفع اللباس والضم سبب له فاقم السبب مقامه وقوله (وكسر ما قبل آخره) عطف على ضم اى غيرت بان يحمل الحرف الاول منه مضموما والحرف الذى يقع قبل آخره مكسورا (مثل ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (ودحرج) بضم الدال وكسر الراء (واعلم) بضم الهمزة وكسر اللام ثم ذكر الشارح وجه اختيار التثنية فى المجهول مع انه اذا كان المعروف فى هذه الصورة يحصل المقصود فقال (واختبره هذا النوع) وقوله (من التثنية) بيان لجنس النوع يعنى ان للتثنية الذى اندفع به اللبس انواعا يحصل بها المقصود لكنهم انما اختاروا هذا النوع وهو ضم الاول وكسر ما قبل الآخر مع انه ان عكس الامر بان كسر الاول وضم ما قبل الآخر حصل المقصود (لان معناه) اى معنى المجهول (غريب) اى معنى غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول والاصل اسناد الفعل الى الفاعل (فاختبره) اى للدال على المعنى الغريب (وزن غريب) وقوله (لم يوجد) صفة كاشفة للغريب لان وزن الغريب هو وزن لم يوجد (فى الاوزان) اى المتداولة عند البلغاء وانما كان هذا الوزن غريبا غير موجود (لخروج من الضمة) اى لوجود الخروج فيه من الضمة (الى الكسرة) وقوله (ووزن فعل) جواب عن سؤال وهو ان وزن فعل بكسر الفاء وضم الميم ايضا غريب ولم اختاروا الاول عليه فاجاب عنه بان هذا الوزن الخ وقوله (بالخروج من الكسرة الى الضمة) متعلق بقوله (وان كان) يعنى ان هذا الوزن وان كان (غريبا) بسبب وجود الخروج من الكسرة الى الضمة مع حصول المقصود وهو انه (يدل على غرابة المعنى ايضا) اى كما يدل الوزن الاول (لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اقل) اى من عكسه واذا كان اقل من الاول (فلا ضرورة فى اختياره) اى فى اختيار الاقل على الثقل (بمد حصول المقصود) اعنى دلالة غرابة اللفظ على غرابة المعنى (باخف منه) اى بالثقل الذى

يوسف احسن اخوته
وليت شعري ما وجه
التثنية بمحمد افضل
البشر قوله ولا
يحمل اسم التفضيل
فى اسم مظهر الرفع
بالضمة وتقدمه ثم
بقريضة الاستثناء
قبل وجه يكون
الاستثناء قريضة ان
العمل فى المستثنى بالرفع
على الفاعلية وفيه
بحث لانه يصح
الاستثناء قبل وجه
كون الاستثناء قريضة
ان العمل فى المستثنى
بالرفع على الفاعلية
وفيه بحث لانه يصح
الاستثناء مع بقاء
الفعل على محسومه
يعنى لا يحمل اصلا
فى مظهر الا لا يظهر
كذا غاية ان العمل
فى هذا المظهر لا
يتصور الا بالفاعلية
وليس بذلك فان المعنى
ولا يحمل فى مظهر
فى جميع الاوقات
الا فى وقت محضا
فحين ما قاله الشارح
قدس سره وزود
اختصاص المظهر
للمذكور بالفاعل لانه
يعمل فى الطرف
والحال والتمييز بلا
شرط شئ كما فى شئ
كالى التمرح قوله
وانما خص المظهر لانه
يسل فى الضم والرفع
قيد بالمستتر فلا
يجوز هند زيد افضل

هو منه وما ذكره
من التعليل انما يتم
في المستتر كيف والمراد
بعدم ظهور اثر المصل
في المضمر لانه لا يظهر
وجود المضمر حتى
يعرف اثر العمل فيه
محلا لا انه لا يظهر
في افطه اثر العمل
والاجاز عمله في
سائر المبتدات والعجب
من القائل حيث لم
يخطر بباله ما هو
اقرب الى الوقوع
ولم يقل ان الشارح
قدس سره اراد
بالمضمر المستتر وترك
التقييد به اعتمادا على
ظهور كونه صادقا
كما ذكره في التعليل
فانه انما يتم في المستتر
الى آخر ما ذكره
قوله وانما خاص بالفاعل
لانه لا ينصب المفعول
به سواء كان مظهرا
او مضمرا قبل وبما
قدمناه ظهر لك انه
ينبغي ان يراد بالظهور
المفطور مظهرا كان
او مضمرا بارزا ونظيره
قوله وانه اظاهر
في تعريف المبتدأ
فانه يراد بالظاهر
فيه المفطور ظاهرا
كان او ضميرا بارزا
فلا حاجة الى التخصيص
بالعامل لانه يصح
الحكم بانه لا يصل في
مفطور ارض بالفاعلية

هو اخف بالنسبة الى الاقل قوله (ويضم) بحركات الميم فقل مضارع مجهول ومجزوم كما
في لم يدل لانه معطوف على ضم يعني على الجزاء يعني ان كان الفعل المجهول ماضيا ضم اوله وكسر
ما قبل آخره ويضم (الثالث) اي الحرف الذي وقع ثالثا (مع حمزة الوصل) اي انما يضم
الثالث اذا وقع ذلك الماضي بـ حمزة الوصل (نحو انطلق) يضم الهمزة والطاء الذي هو الحرف
الثالث وبكسر اللام الذي هو ما قبل الآخر (واقدر) يضم الهمزة والتاء التي هي الثالث
وبكسر الدال (واستخرج) يضم الهمزة والتاء التي هي الثالث وبكسر الراء وانما يضم الحرف
الثالث مع حمزة الوصل (لئلا يلتبس في الدرج بالامر) الذي (من ذلك الباب) يعني لو اقتصر
على ضمة الهمزة وهي حمزة وصل تحذف الوصل لئلا يلتبس حينئذ بصفة الامر من ذلك الباب
في الوقف بخلاف غير ذلك في الدرج وغير حال الوقف فانه متميز بحركة الهمزة وحركة الآخر
وقوله (و) (يضم) (الثاني التاء) اعني قوله والثاني معطوف على قوله الثالث واليه
اشار الشارح بزيادة يضم ان المجهول الذي ضم اوله وكسر ما قبل آخره امام صدر بالهمزة
او بالتاء فان كان مع الهمزة يضم الحرف الثالث وان كان مع التاء يضم الحرف الثاني (مثل نعم)
يضم التاء والحرف الثاني الذي هو العين وبكسر اللام الذي هو ما قبل الآخر (ونحو هل)
يضم التاء والجيم وبكسر الهاء مجهول تجاهل قلبت الالف واواني المجهول لانضمها ما قبلها
(وتدحرج) يضم التاء والدال وبكسر الراء وانما يضم الحرف الثاني اذا وقع التاء (لئلا
يلتبس) اي ذلك الماضي الواقع مع التاء اذا كان مجهولا (بصفة مضارع علمت وجاهلت
ودحرجت) يعني انهم لو اقتصروا في التمييز على ضم التاء وقالوا في مجهول تلم اعني بفتح
التاء تلم يضم التاء وفتح العين لئلا يلتبس بمجهول المضارع من علم يعلم فانه اذا كان مع التاء يضم
تاؤه في مجهوله يكون يضم التاء وفتح العين ولم يعلم انه هل هو مجهول تلم الماضي او مجهول
تلم المضارع وكذا في جاهل يجاهل اذا قيل تجاهل لم يعلم انه هل هو مجهول تجاهل الماضي او
مجهول تجاهل المضارع وكذا اذا قيل في مجهول ماضى تدحرج يضم التاء وفتح الدال لم يعرف
انه هل هو مجهول تدحرج الماضي او مجهول المضارع من دحرج وانما غير العبارة
هنا حيث اورد بقوله ويضم ولم يقل وضم للاشارة الى ثبوت ضم اول الحرف في جميع
صور الماضي المجهول وحدوث ضم الثالث والثاني في بعض الاحيان واشار الشارح ايضا
بإيراد علمت وجاهلت ودحرجت بالتاء الى كونها ايضا في الماضي وقوله (خوف اليمس)
بالنصب مفعوله ليضم واليه اشار بقوله (هذه اقله لقوله ويضم الثالث والثاني) وفصله
الشارح كما عرفت ولما كان في الماضي المجهول من الناقص لغات اراد ان يذكر ما هو الاصح
منها وهو غير ذلك فقال (ومثل العين) وهي مبتدأ الاول وخبره جملة الافصح فيه قيل
وبيع ولما كان مثل العين شاملا لمثل العين وحده ومع اللام اراد ان يفسره على وفق المراد
فقال (اي ما يكون عنه فقط معتلا لا يرد عليه مثل طوى وروى من اللغيف) يعني المراد
منه ما يكون عنه معتلا لا ما يكون عنه ولا منه معتلين فان الحكم الاتي خاص بالاول ولو

والنصب بكونه مفعولا
به الا اذا كان لشي
الخ فلا يصل الرفع
بالفاعلية والنصب
بكونه مفعولا به ولم
يقل لا يصل للمفعول
به لانه يصل فيه
بحرف التقوى فيقال
انا اضرب منك زيد
وقد صرحت كيفية
ما قدمه وانه من اى
قيل وقوله لانه يصح
الحكم بانه لا يصل
الخ باطل لانه ايضا
قد خصص بهذين
لعدم اختصاص الصل
سما وقوله فانه
يصل الرفع بالفاعلية
والنصب بكونه مفعولا
به باطل ايضا لانهم
عمل انا لا يصل
النصب بكونه مفعولا
به مطلقا قوله وانما
لم يصل الرفع بالفاعلية
الخ قيل ما ذكره من
الدليل لا يخص بنى
عمل الرفع بالفاعلية
بل يجرى فى ثل عمل
النصب بكونه مفعولا
به فلا وجه لتخصيص
الدهوى وقوله لانه
لما كان الخ الاولى
ترك اعادة اللام لانه
مع السابق وجه واحد
لنى عمل الرفع وليس
وجها مستقلا كما يفيد
اعادة اللام وذلك
من الاوهام لان
الكلام فى رفع الفاعل

لم يكن كذلك يرد عليه ان مجهول طوى هو طوى بضم الطاء وكسر الواو وان مجهول
روى هو روى بضم الراء وكسر الواو ويرد عليهما انها من مثل العين مع انها لا تبنى منها
صفة مثل بيع وقيل بكسر الفاء (فانه لا يمتل عنه) بان قلب واو هايا وان تكسر فاوها
لوقوع الياء بعدها كما كان فى بيع وقيل وانما لم يمتل عين الفيف (لثلاثى) اى لثلاث يكون
اعلال العين موصلا (الى اجتماع اعلايين فى روى ويطوى) اى فى مضارعهما المجهول
فانه اذا اعل طوى مثلا بان يحذف ضمة الطاء قبل كسرة الواو ثم تنقل كسرة الواو الى
الطاء ثم يقلب الواو ياء لزم ان يوجد فى مضارعه اعلايان احدهما قلب الياء التى هى لام
الفعل الفا والثانى نقل حركة الواو التى هى عين الفعل الى ما قبلها ثم قلبها الفبا بخلاف
مضارع بيع مثلا وهو يباع فانه ليس فيه اعلايان بل فيه اعلال واحد فقط لكونه صحيحا
(قبل الا صوب) اى او رد صاحب الوافية على عبارة المصن بان الا صوب فيها (ان يقال مثل
العين المتقلبة عنه الفا) بنى زيادة قوله المتقلبة عنه الفاحنى يخرج عن الحكم المذكور الممثل
الذى لم يقلب عنه الفا (لثلاثى رده عليه) بنى لانه لو كان شاملا للذى لم يقلب عنه يرد عليه
(مثل عور) بضم العين وكسر الواو (وصيد) بضم الصاد وكسر الياء فانه يصدق عليهما
انهما متلا العين مع انه لا يجوز ان يقال فيهما غير وصيد ولو قيد بهذا القيد لم يردا عليه
فان عينهما لا تنقلب الفا (وانما خص مثل العين) اى انما من بين المشتلات (بالذكر) اى
بذكره مع حكمه دون سائر المشتلات (لزيادة غموض واختلاف فى المبنى للفاعل منه كما ذكر
وبتعبه ذكر مثل العين فى المبنى للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا) اراد به ان المصنف
انما ذكر مثل العين دون مثل الفاء ومثل اللام لوقوع زيادة الغموض والاختلاف لوقوع
زيادة الاختلاف فى اللغة دون سائر المشتلات اما زيادة الغموض فلما فيه من نقل الكسرة الى
ما قبلها ثم ابدال الواو ياء بخلاف نحو روى ودعى فانه لا نقل ولا ابدال فى روى ولا نقل
فى دعى وانما زيادة الاختلاف فلاختلاف اللغات فيه على ثلاث لغات كاسيحي ولا اختلاف
فى غيره وفيه ايضا فائدة اخرى وهى انه يذكر بعبته ومناسبتة احكام مثل العين فى المبنى
للمفعول كما سيأتى وهو قوله وباب الماضى المجهول الخ وقال المصنف ان فى كلام الشارح
اختلالا فصولا ان يقول وانما خص مثل العين بالذكر لزيد غموض واختلاف فى الماضى
كما ذكر وبعبته ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا انتهى معنى هذا الاختلال ان ما
ذكر ايس المبنى للفاعل منه بل الماضى المبنى للمفعول فلى هذا كان حق العبارة ان يقول
فى الماضى بدل قول فى المبنى للفاعل منه والله اعلم وقوله (الافصح) مبتدا وقوله (فيه)
ان لم يكن فى المتن كافى نسخة يكون من تقدير الشارح وانما زاده ليحصل المأخذ من هذه
الجملة الى المبتدا الاول بنى الافصح فى ماضى مثل العين ان يقال فى الواو (قيل و) فى
البابى (بيع) بنى بكسر الاول بكسرة خالصة ويسكون محض الياء (اسلها) بنى اصل
قيل (قول) بضم القاف وكسر الواو (و) اصل الثانى (بيع) بضم الباء وكسر الياء نقلت

الكسرة من العين) بنى كسر الواو في الاول وكسر الياء في الثاني (الى ما قبلها) اى الى حرف واقع قبلها وهو القاف في الاول والياء في الثاني (بعد حذف حركته) اى حذف حركة ما قبلها من القاف والياء لاستقلال الضمة قبل الكسرة (فصارا) اى فحينئذ صار الثاني (بيع) بكسر الباء وسكون الياء فانهى الاعلال فيه ولم يمتد في الاول (و) سارا الاول (قول) بكسر القاف وسكون الواو (قابدل واو قول ياء لكونها) اى لسكون الواو (وانكسار ما قبلها فصار) بعد ذلك القلب (قيل) ثم شرع في بيان اللغة الثانية فقال (وجه الاشياء) ويحتمل ان تكون هذه الجملة مرفوعة المحل على انها مبطونة على الجملة الصغرى بتقدير العائد اى ومطلق العين جاما الاشياء فيه ويحتمل ان تكون استئنافية او اعتراضية كذا في المغرب ولما كان المقابل للافصح اثنين اعنى الاشياء ومحض الواو توهم ضرورة المقابلة ان كلا منهما فصيح فاراد الشارح ان يشير الى الفرق بين اللغتين فقال (وهو فصيح) يعنى الاشياء فصيح بخلاف الواو والخالصة فانها على ضعف كما يشير اليه قوله (نحو قيل وبيع) يوم ان فصاحة الاشياء محصورة فيهما دون ما سيجي ثم اختلفوا في حقيقة هذا الاشياء باقوال ثلاثة واثار اليه بقوله (وفي شرح الرضى حقيقة هذا الاشياء ان تنحو) اى ان تميل (بكسرة فاء الفعل نحو الضمة) اى جانب الضمة (تميل) اى وبعد امالة الكسرة الى الضمة تميل (الياء الساكنة بعدها) اى بعد الضمة (نحو الواو قليلا) اى ميلا قليلا لا الى حد تكون واو خالصة (اذمى) يعنى انما املت الياء نحو الواو لان الياء (ناجمة الحركة ما قبلها) يعنى ان كان ما قبلها فتحة قلب الفا وان كان كسرة استرحت في حالها وان كان ضمة اضطرب حالها (هذا) اى ما قرره الرضى من معنى الاشياء بانه عبارة عن مجموع المبلين اعنى الكسرة والياء هو (مراد النحاة والقراء بالاشياء في هذا الموضع) اعنى في نحو قيل وبيع وكذا في شئ وجى وخيل ونحوها مماوردت به الرواية في القراءة المتواترة (وقال بعضهم الاشياء ههنا) في هذا الموضع (كالاشياء حالة الوقف اعنى) به (ضم الشفتين فقط كسر الفاء خالصة) يعنى من غير امالة في الفاء ولا في الياء بل هو عبارة عن ضم الشفتين حال القراءة (وهذا) اى قول هذا البعض (خلاف المشهور عند الفريقين) يعنى النحاة والقراء قاه لارواية عند القراء بتلك القراءة (وقال بعضهم) الاشياء هو ان تأتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا) اى هذا القول (غير مشهور) كفى القول الثاني (عندهم) اى النحاة والقراء بل لم يقل به احدهم انما لقراءة (والفرس من الاشياء الايدان) اى الاعلام (ان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف) يعنى الحروف التى تقع في فاء الكلمة من ماضى مثل العين (و) (جاء) (الواو) قوله والواو بالرفع معطوف على الاشياء ولذا اشار اليه الشارح بتوسيط جاء بين العاطف والمعطوف يعنى وجاء الواو (ايضا) اى كما جاء الاشياء لكنه (على ضعف) اى لا على لغة فصيحة كالاشياء (قيل) اى فاذا اريد ان يقرأ على هذا اللغة قيل فيها (قول وبيع بالاسكان) اى بالسكان الواو (بلا نقل)

وعده فلا وجه لتشريكه
المفرد به على انه اذا
ثبت عدم واقفيتها ثبت
عدم فاقفيتها لمفعول
به بطريق الزوم ولا
يجوز ترك اللام لان
كل واحد منهما وجه
مستقل وليس الامر
كما زعمه القائل كيف
والاول ما ذهب اليه
المس والآخر ما ذكره
الا قدمون قال في
الشرح وانما لم يرفع
الظاهر لتقصانه مما
تقدم من حيث كان
في اصله لا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث وشبه الصفة
انما كان بذلك لضعف
من شبه الفعل قال
هذا قول النحويين
وخبرته ان يقال انما
عمل ما تقدم حمل الفعل
لان له فعل بمناه
واما هذا فليس له
فعل بمناه في الزيادة
فلم تمل لتلك وانما
عمل عند حصول
هذه الخرائط لكونه
فيها بمعنى حسن ولتصدر
الرفع على الابتداء
لتصوره من غيره
قوله الا اذا كان
اسم التفضيل صفة
اى وصفا سيبا هو
في اللفظ لئى قيل
الا ولى ان يقال اذا
كان اسم التفضيل صفة
سببية لئى اووصفا
سببيا ولا معنى لتقدير

الصفة وتفسيره
بالوصف قال الرضي
هذه شروط رفع
افعل الفاعله الظاهر
قياسا مستترا بلا ضف
يعني لا اشتراط اصل
معله حتى لا يوصل
بدون هذه الشروط
لان يونس حكى من
ناس من العرب رفعه
لفاعل بلا اعتبار
تلك الشروط نحو
صروت برجل خير
منه مما ولا يخفى
ان الحكم باولوية
مازحه اولي مما صدر
عن ادب التخصيل
وليس مراد الرضي
ذلك لانه قال برفع
الاسم الظ في الاصل
الاشر الا بشروط
قتين ان هذا اشتراط
الاصل لكن على
ما هو الاصل الاشر
قوله مشترك بين
ذلك الشيء وبين
غيره قيل على ما حل
قول المص يخرج
منه ما رأيت زيدا
احسن في عينه الكمل
اليوم منه في عينه اسي
فينبغي ان يطلق السبب
ولا يضر غيره في قوله
باعتبار غيره بنسب
الاول بل يضر في غير
تحيده السابق بالاول
وليس مما يلتفت اليه
قوله والمساواة بأياه
مقام المدح قبل هذا
البيان بخصم مثالا
بكون اتق منه المدح

اي من غير نقل حركة فاء الفعل الى الكسرة وهذا اي محض الاسكان ظاهر في الاول اعني
في الواو واما في الثاني فيحتاج الى تصرف واليه اشار بقوله (وجعل الياء واو السكونها)
اي لسكون الياء (وانضمام) اي ولا انضمام (ما قبلها) ثم شرع المصنف في بيان ما قيس على
ما سبق في هذا الحكم فقال (ومثله) (اي مثل باب الماضي المجهول من مثل العين من الثلاثي
المجرد) فقوله ومثله مبتدأ وخبره باب اختير ولكن الش من جهة بقوله (باب) (الماضي المجهول
من مثل العين من باب الافعال والانفعال نحو) (اختير) وهو الماضي المجهول من باب
الافعال (واقيد) وهو الماضي المجهول من باب الافعال وقوله (في معنى اللغات الثلاث فيه)
اشارت الى وجه المماثلة وقوله (اذ خير وقيد) بيان لوجه المماثلة يعني ان مقتل العين الواقع في
مجهول الماضي من هذين البابين يعني (فيهما) اللغات الثلاث لان ما ضمهما من الثلاثي المجرد
منه (مثل قبل وبيع بلا غاوت) اي بلا تفاوت بين خبر بكسر الحاء وقيد بكسر القاف وبين
قبل وبيع (دون استخبر) اي دون استخبر يعني بضم الهمزة والتاء وبكسر الحاء بمجهول
استخار (واقيم) اي ودون اقيم يعني بضم الهمزة وبكسر القاف بمجهول اقام فانه لا ينبغي
اللغات الثلاث فيهما (اذ) اي لانه (اي ذلك) اي ليس استخبر واقيم (مثل قبل وبيع) وانما
لم يكو نامتلهما (لسكون ما قبل) اي لسكون الحرف الذي وقع قبل (حرف الة فيهما) وهو
الحاء في الاول والقاف في الثاني كانسا كنين (في الاصل) اي قبل الاعلال فيهما (اذا سلهما
استخبر) يعني بضم الهمزة وسكون السين وضم التاء وسكون الحاء وكسر الياء (واقوم)
يعني بضم الهمزة وسكون القاف وكسر الواو واليه اشار بقوله (بالياء والواو المكسورين
والقياس فيهما) اي في استخبر واقوم (اذا سكن ما قبلهما) اي كافي حالهما قبل الاعلال (ان
ينقل حركتهما) يعني حركة الياء في الاول وحركة الواو في الثاني (اليه) اي الى ما قبلهما
من الحاء والقاف (وقلب) اي وبمد النقل المذكور قياسا كنين مكسورا ما قبلهما فحيث
قلب (العين) اي عين فعل الواو (ياه اذا كانت) اي عين فعله (واو) اي في اقوم (فقال)
حيث (استخبر) اي بضم التاء وكسر الحاء (واقيم) بضم الهمزة وكسر القاف (لفه واحدة)
اي حين كون الة فيهما الة واحدة بسكون الياء فقط ولا يحمي الاشياء والواو فيهما لعدم
كون ما قبلهما مضموما في الاصل كما كان في اختير واقيد ولما فرغ من بيان الماضي المجهول
شرع في بيان حكم مضارعه فقال (وان كان) وقوله (اي الفعل الذي اريد حذف فاعله و)
اريد (اقامة الممول مقامه) اشارة الى مرجع الضمير المستتر في كان وقوله (مضارعا)
خبر كان وقوله (ضم) فعل بمجهول جزاء الشرط اي ان كان ذلك المجهول المتل مضارعا
فعلمه ان يضم (اوله) (وهو) اي ذلك الاول (حرف المضارعة) وانما افسر الاول بحرف
المضارعة لتلايتهم بالاول (نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج) وانما فسر الش
اسم كان يقول اي الفعل الذي اريد حذف فاعله حيث قيده بالارادة لانه اذ لم تعتبر
الارادة لم يصح تعلق الجزاء بالشرط لاتحادهما لان فعل ما لم يسم فاعله هو ما ضم اوله

الحرف الخارج فاعتبر الارادة لتحصل المفارقة بينهما كذا قيل وقوله (وتفتح) مطوف على قوله
ضم يني ان المضارع المجهول يحصل بمجموع امرين احدهما ان يضم اول حروفه وتانيهما ان
يفتح (ما قبل آخره) اي الحرف الذي وقع قبل آخر الكلمة وانما فتح ما قبل الاخر في المجهول
(لحقة الفتح) اي بين الحركات (وتقل المضارع بالزيادة) اي بسبب زيادة حرف المضارعة في
طرف اوله (ومثل العين) وهو مبتدأ وقيد الشارح بقوله (التي للمفعول) ليتحرز به عن
المتني للفاعل لان الحكم الذي افاده بقوله (تقلب) (العين) (فيه الفا) يختص بالمتني للمفعول
يني ان عين فعل ذلك المضارع قلب (الفا) (يا كانت) اي سواء كانت تلك العين ياء (او واو نحو
يقال) اصله قول (وبباع) واصله يسع (ويختار) واصله يختير بضم الياء وتفتح التاء (ويستاد)
واصله يستيد بضم الياء وتفتح الفاء (ويستفار) واصله يستخير (ويقام) واصله يقوم وانما قلب
العين الفاء في هذه المذكرات (لتحركاتها) اي ليكون العين متحركة في كل منها اما (حقيقة) كافي
يستاد اذا صله يستيد بالياء متحركة (او حكما) اي بعد النقل كافي قيام فاه كان في الاصل متحركا
(وانفتاح ما قبلها) اي ولكون الحرف الذي وقع قبل تلك العين مفتوحا في كل منها حقيقة لا غير
ولما فرغ من من قسم الفعل بحسب الصيغة شرع في تقسيمه بحسب توقف فهمه على الاخر
وعدم توقفه فقال (المتعدي وغير المتعدي) اي بختلما فبا سباني او ما ساذكره بختلما فكأنه
قال الفعل مطلقا اما متعدي او غير متعدي ثم فصل كلا منهما فقال (فالتعدي) وقيد الشارح
بقوله (من الفعل) لتخصيص المهدود بالتعدي الذي هو قسم من الفعل لان المتعدي
اعم من الفعل وغير هذا تعريف فان المتعدي المطلق الشامل للفعل وغيره من
الصفات والصادر لا يمكن تسميته بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه
على شيء فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والسر في ذلك ان النسبة الى الفاعل
والمتعلق بالمفعول جزآن لخصي الفعل وما سوى المصدر مما يشبه فقول المصدر المتعدي
ما يشق منه الفعل المتعدي فالتعدي المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهم
ما يشق هو منه عليه وكأنه لذلك قال المتعدي من الفعل (ما يتوقف) اي فعل يتوقف
(فهمه) اي ثقل مضمونه (على متعلق) بفتح اللام ولما كان المتعلق اعم من الفاعل وغيره
وكان المراد ههنا هو الثاني فسر بقوله (اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به) اي بذلك
الامر الغير الفاعل وقوله (ويتوقف) عطف على قوله يتعلق يني لا يكتفي فيه بمجرد
التعلق بل المراد منه انه يتعلق بحيث يتوقف (فهمه) اي فهم الفعل (عليه) اي على
ذلك الامر ثم ذكر وجه التخصيص بغير الفاعل بقوله (فان كل فعل) اي انما يشمل
المتعلق للفاعل لان كل فعل (لا بد له من فاعل وفهمه) اي والحال ان فهم الفعل (موقوف
على فهمه) اي على فهم ذلك الفاعل (لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور)
كقام (و) بطريق (القيام) بطريق (الاسناد فيقال هذا الفعل صادر من الفاعل
وقائم به ومنذ اليه ولا يقال في الاصطلاح) اي في اصطلاح النحاة (انه) اي الفعل

ومحل اسم التفضيل
المذكور لا يختص مقام
المدح فربما يكون النفي
نفيالزيادة مع فاء افادة
اسل الفعل سواء كان
على وجه المساوات او على
وجه يكون دون حسن
المفضل الى الذي وعلى
هذا عرفت ان المتمد
هو هذا الوجه دون
الثاني لعدم اطراده في
في تركيب ليس في مقام
المدح بخلاف هذا الوجه
فان اصل بيانه يجري في
الجميع وان كان لا يجري
بعض ما ذكره الشارح
ولا يتوقف عليه اصل
البيان وان خبير بانه
على تقدير جريان هذه
الصورة في غير المدح
وجود الضابط فيه ايضا
لاخبار على بيان الشارح
قدس سره كما لا يخفى
على من رأى قوله وهذه
المباردة تحتل معنيين
قوله وتانيهما ان يجعل
احسن قيل تسليط النل
عليه مجردا عن الزيادة
عرفا قيل لايتأتى في ذلك
مع وجوده من التفضيلية
اذ لا يبق وجه لذكرها
وكان القائل قوله عرفا
على ان ذلك السؤال
لا يجبه من اصله لزوم
اصل التفضيل باحد
الثلاثة لانه غير منافية
لذلك على ما سبق
بينما قوله ولوندم
قوله منه في عين زيد
على التكميل قيل

(متعلق به) أي بالفاعل وأعماله يقال في اصطلاحهم كذلك (فان التعلق) أي لفظ التعلق
 يخص به (نسبة الفعل إلى غير الفاعل) لأنه مطلق النسبة يعني سواء نسب إلى الفاعل أو غيره
 وبقرينة هذه الاصطلاح فسر المتعلق بغير الفاعل وقوله (فالحاصل ان فهم الفعل ان كان
 موقوفا على فهم شيء غير الفاعل فهو المتعدي) تعيد تطبيق قوله (كضرب) إلى الممثل
 وأشار إلى ان قوله كضرب خبر لمبتدأ المحذوف ثم أشار إلى وجه تطبيقه فقال (فان فهمه)
 يعني ان كون ضرب مثالا للمتعدي صحيح لان تعلق فهم الضرب الذي هو مضمونه (موقوف
 على تعقل المضروب) فان الضرب اذا تعقل بدون المضروب يكون ضربا غير واقع فقوله (ولا
 يمكن تعقله) أي تعقل الضرب (الابتداء تعقله) كاليان لقوله موقوف على تعقله وليكون توطئة
 لقوله (بخلاف الزمان) فان المقابلة بين المفعول وبين غيره هو امكان التعقل وعدم امكانه
 وتوقف الفهم وعدم توقفه عليه لازم له يعني ان المراد بالتوقف وعدم التوقف هو امكان
 التعقل بدون وعدم امكانه فالتعدي كضرب لا يمكن تعقله بدون المضروب ويمكن تعقله بدون
 الزمان (والمكان والناية) يعني المفعول له (وهية الفاعل أو المفعول) يعني الحال (فان فهم الفعل
 وتعقله بدون هذه الامور يمكن) (وغير المتعدي بخلافه) (أي بخلاف المتعدي يعني) أي
 يريد بقوله بخلافه انه (لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل) ويمكن تعقله بدون تعقله
 ومثاله (كقعد) ويصح ان يكون مثالا لعدم التعدي (فانه وان كان له تعلق بكل واحد
 من الزمان والمكان والناية وهية الفاعل لكن فهمه) أي تعقل القعود (مع الفعلة
 عن هذه المتعلقات جائز) أي يمكن ثم شرع في بيان الاسباب التي يكون غير المتعدي
 متعديا بها فقال (وغير المتعدي يصير) أي يتقلب ويحول (متعديا) باسباب (اما بالهزمة)
 أي بقله إلى باب الافعال (نحو اذهب زيد او بتضعيف العين) أي بقله إلى باب التفعيل (نحو
 فرحت زيدا او بالالف المفاعلة) أي بقله إلى المفاعلة (نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو
 استخرجت او بحرف الجر) أي بدخول حرف الجر على ذلك المتعلق مع بقاء الفعل في تجرده
 (نحو ذهب زيد) اعلم ان الصرفين لم يذكر والف المفاعلة وسين الاستفعال من اسباب
 التعدي ولعلهم لم يذكروها اكتفاء بذكر غيرها والافلا فرق بينهما وبين التضعيف والهزمة
 كذا في بعض الحواشي والمتعدي يصير ايضا لازما بنون الافعال نحو اقطع وبناء الفعل
 نحو نذرت ثم شرع في اقسام المتعدي بحسب التعدي إلى واحد أو إلى زائد فقال
 (والتعدي) ذكره بالمظهر مع ان المقام مقام الضمير لئلا يتوهم رجوعه إلى غير المتعدي في اول
 النظر وان لم يحز عقلا يعني ان المتعدي (يكون) (متعديا) (إلى) (مفعول) (واحد كضرب)
 (وهذا) أي التعدي إلى الواحد (في الكلام كثير) بالنسبة إلى التعدي إلى الاثنين والثلاثة
 (والاثنين) ولما كان هذا القسم نوعين كما اشار إليه المصنف بالتاليين اراد الشارح ان يبين
 كل نوع منهما بمنزلة التاليين فقال (فانما) يعني ان التعدي إلى اثنين اما متعديا إلى المفعولين الذين
 فانما (غير الاول) (كاعطى و) اما متعديا (إلى اثنين فانما عين الاول) لا يعني ان مفهوم

اشارته إلى شبهة خلعت
 من المصنف من انه فليقدم
 منه على الكل حق لا
 يلزم الفصل بين العامل
 والمفعول ولم يلتفت إلى
 جواب نقل عنه وهو
 انه لو قدم لم يرد الفهم
 إلى ما لم يذكر لانه رده
 الهندي بانه لا فساد
 وفي رجوع الضمير
 إلى ما لم يذكره لفظا
 وهو مذكور رتبة كما
 هو في هذا المثال لان
 الكل المؤخر لكونه
 مبتدأ مقدم رتبة واجاب
 بانه يلزم تفيد ذلك
 فرجع الفعل مع ضمفه
 عليه ويمكن ان يجعل
 ما ذكره المصنف راجعا
 إلى ما ذكره يعني يلزم
 رجوع الضمير إلى ما
 لم يذكر لفظا فيكون
 فيه تفيد ويمكن ان يجعل
 جوابه محمرا لما ذكره
 المصنف قوله مع انهما
 ليسا من قبيل العبارة
 المعهودة الواردة الخ
 قيل هكذا ذكره
 الهندي ووافقه الشارح
 وهو مما يقتضي منه
 العجب لانه كيف يجاب
 به القدر فيما ذكره
 من وجه اعمال العرب
 اسم التفضيل الضمير
 في المل فان حاصل الوجه
 ان العرب كان مضطرا
 في اعماله وحاصل القدر
 منع الاضطرار بانه كان
 يمكنهم تقديم منه فلا
 يتوجه توجيه لدفعه بانه
 لو قدم لم يبق التركيب
 على ما هو المشهور واورد
 الرضي ايضا بان هذا

الوجه يجري في الاتبات
ايضا كان يقال رجلا
احسن في جنبه الكحل
منه في عين زيد فاجاب
الهندي بانه لم يسمع فهو
كالسابق منه فلا يفت
اليه واجيب بانه في النفي
ينضبط المعنى التفضيل
فيحصل الفعل مع الاضطراب
بجلا ما اذا كان معنى
التفضيل قويا فانه لا يصل
مع الاضطراب ايضا ولا
يخفى عليك ان منشأ
هذا التعجب مما يورث
الفصاحة لان حاصل
لان حاصل الوجه ليس
اضطراب العريب ولا
يتصور القدرح بالنسبة
اليهم لانهم اهل السان
ولاننا الا التمسك
باستعمالهم باى وجه كان
بل هم لما عملوه في هذه
الصورة دون غيرها على
ما هو الاعرف منك
انها ملك بيان ذلك
كاهو دأبهم فوجهوه
بوجه وجه عليه ذلك
فدفع وجهين لزوم
التعبد ولزوم الخالفة
لما هو الوارد منهم وهذا
مما لا يشك فيه فاقول
واورفع لفظ الدين الخ
قبل لم يفتت اليه المصنف
على عدم محققه في الكلام
العريب وان لا مانع منه
قياسا وفيه قوله وعلى
كل تقدير فالعنى على ما
كان عليه قبل هذا التعبد
لان اصله من كل عين
زيد آت قبل ودعى تقدير

احدهما عين مفهوم الاول بمعنى انه عين الاول (فما صدق عليه) يعني ان الثاني يصدق على
ما صدق عليه الاول (نحو علم) فيقال للنوع الاول باب اعطيت ولثاني باب علمت (والى)
(مفاعيل) (ثلاثة) اى ونوع منه متعدد الى ثلاثة مفاعيل (كاعلم وارى) حال كون ارى بمعنى
اعلم) يعنى بمعنى رؤية البصر (وما) اى علم وارى (اصلا في هذا القسم)
اى في القسم الذى يتعدى الى مفاعيل ثلاثة وانما كما متعدد الى الثلاثة (فانها) اى فان
هذين الفعلين (كما قبل ادخال الهززة) اى حين كما ماثلاثين كما (متعددين الى مفعولين فلما
ادخلت عليهما الهززة) اى فلما حلت الى باب الافعال (زاده مفعول آخر يقال له) اى للمفعول
الاخر الزائد (المفعول الاول) فانما اذا قلنا علم زيد عمرا فاضلا ثم قلنا علم زيد بكر عمرا فاضلا
فالزائد ههنا هو بكر ولما كان المقصود ان يفرق بين الافعال المتعدية الى الثلاثة بما هو اصل
فيها وبما هو ليس كذلك منج كلام المصنف بكلامه واثار الى ما هو الاصل منها فارد ان يشير
الى ما ليس باصل منها فقال (واما الافعال الاخر) (و) (هى) اى جملها (اسبأ ونبا وخبر واخبر
وحدث) (فليست) هذه الافعال الخمسة (اصلا في التعدية الى الثلاثة مفاعيل بل تعديتها)
اى تعدية الخمسة (ايها) اى الى الثلاثة (انما هى) اى تلك التعدية (بواسطة اشتراكها) اى اشتراك
الخمس (على معنى الاعلام) يعنى انهم الحقت في بعض استعمالها بعلم التعدى ولم يلحق سيبويه
من هذه الخمسة الانباء ولما فرغ من بيان انواع التعدى شرع في بيان احوال المفاعيل فنبه
بعض منها الى بعض آخر فقال (وهذه) وفسره الشارح بقوله (الافعال المتعدية الى ثلاثة
مفاعيل) للاشارة الى ان قوله هذه اشارة الى القريب وهو مبتدأ وقوله (مفعولها الاول)
مبتدأ ثان وقوله (كمفعول) (باب) (اعطيت) خبر لثاني والجملة خبر الاول وقوله (في)
جواز الاقتصار عليه) بيان لوجه الشبه يعنى ان حكم المفعول الاول له حكم المفعولين لباب
اعطيت بحيث يجوز ان يقتصر على ذلك الاول ويحذف الاخير ان (كقوله اعلمت زيدا)
فانه اقتصر فيه على ذكر المفعول الاول فقط وحذف الاخير ان وقوله (والاستثناء) بالجر
عطف على قوله الاقتصار يعنى وفي جواز الاستثناء (عنه) اى عن المفعول الاول بان يحذف
ويكتفى بذكر الاخيرين (كقوله اعلمت عمرا منطلقا) فانه وذكر المفعول الثالث ولم
يذكر المفعول الاول وهو زيد وكذا في عدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشيء واحد فكما
لا يجوز ان يقال اعطيت درهما لا يجوز ايضا ان يقال اعلمت عمرا فاضلا كما في المصنف ثم شرع
في بيان حكم الاخيرين منها فقال (والثاني) وهو مفعول على قوله الاول يعنى مفعولها
الثاني (والثالث) ومن في قوله (من مفعولها) بيانية لا تبيضه ولما لم يقل من مفاعيلها
(كمفعول اعلمت) (فوجوب ذكر احدهما عند الآخر) يعنى انما اذا ذكر احدهما وجب
ذكر الاخر فلا يجوز ان يقتصر على احدهما فكما لا يجوز ان يجوز يقال علمت زيدا بدون
ذكر المفعول الثاني وعلمت منطلقا بدون ذكر الاول لا يجوز ايضا ان يقال اعلمت زيدا عمرا
بدون ذكر الثالث واعلمت زيدا منطلقا بدون ذكر الثاني وقوله (وفي جواز تركهما معا)

منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعال) اى من الزعم والوجدان و
الرؤية وغيرها هذا اما اختاره الشارح حيث راجع ضمير عنه الى الموصول وجعله عبارة
عن مضمون الافعال الداخلة وجعل مضمون تلك الجملة ناشئا عنه وقال المصام
الاظهر ان المراد لبيان ما هى اى الجملة المذكورة عنه اى عبارة عنه يعنى بمجمل الموصول
عبارة عن مضمون الجملة وبارجاع ضميرى الى الجملة وضمير عنه الى الموصول الذى هو
عبارة عن مضمون الجملة ثم قال وهذا الكلام سواء كان يعنى ماذكره الشارح او يعنى
ما ذكرناه يقتضى ان تكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمقتضى ان الداخلة
على الجملة لبيان انه امر محقق فلا تقيد مع قواعدها فائدة عامة ولا يصح السكون عليها
مع انها خلاف ما عليها الاستعمال فالوجه ان يقال معنى الكلام لبيان ما هى الافعال عبارة
عنه والمقصود من ذلك التنبيه على انها ليست من نوايج الجملة الاسمية بل مذكورة لبيان
معانيها وهى مناط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست كسائر دواخل الجمل فافهم انتهى
ما قاله المصام فتقوله (فتنصب) معطوف على قوله تدخل (اى) تنصب (هذه الافعال)
عقبيه (الجزئين) (اى جزئى الجملة الاسمية المسند والمستداليه على اتها) اى نصبها لهما
بناء على انهما اى الجزئين (مفعولان لهما) اى لتلك الافعال ثم شرع فى بيان خصائص تلك
الافعال فقال (ومن خصائصها) (هى) اى الخصائص (جمع خصيصة وهى) اى
الخصيصة (ما) اى معنى وكيفية (يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره) وهذا تفسير اللفظ
الخصائص وقوله (اى ومن خصائص افعال القلوب) تفسير للضمير يعنى ان المعنى الذى
لا يوجد فى غير تلك الافعال كثير وبمضها (انه اذا ذكر احدهما) اى احد مفعولها
(ذكر الاخر) وقوله (فلا يقتصر) بيان اللازم يعنى انه اذا وجب عند ذكر احدهما
ذكر الاخر يلزمه ان لا يجوز الاقتصار (على احد مفعولها) وان جاز ان لا يذكر ما
كبقوله تعالى ويوم يقول نادوا شركائى الذين زعمتم اى زعمتموهم اياهم وقال المصام ان
مراده ان هذا هو الشائع وخلافه قليل على ما فصله الشارح ثم قال اقول هذا يقتضى
ان لا يصلح علمت ضربى زيد اقاما وعلمت كل رجل وضيفته فاحد المفعولين غير مذكور
فى المثالين فان الاول بمعنى علمت ان هذا الضرب واقع فيكون تقديره علمت ضربى واقعا
والثانى بمعنى علمت كل رجل وضيفته حاضرا بل يجب فى المثالين ان يقتصر على ذكر
احدهما لكون الخبر فيه ما يحذفه واما جوابا كما مر فعلى هذا ان الحكم بوجوب ذكر احدهما عند
ذكر الاخر بعيد جدا فكأنه اريد انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر او ما ينوب منابه انتهى
ولعله اراد بقوله ما ينوب منابه القرينة الدالة عليه كذا فى شرح اللب (وسبب ذلك) يعنى
سبب وجوب ذكر احدهما عند ذكر الاخر (مع كونهما) اى مع كون المفعولين لهذه
الافعال (فى الاصل مبتدأ وخبر او حذف) اى والحال ان حذف (المبتدأ والخبر غير قليل
ان المفعولين معا) اى سببه ان المفعولين (بمقتضى اسم واحد لان مضمونها معا هو

الاضرى الى قوله ولوراء
لفظ العين من العين
واكتفى بمن زيد كان
اخصر مع ظهور المعنى
الذى بل يعنى انه لا فرق
بين هذا التركيب وبين
ما تقدم بحسب المعنى
ويؤيد كلام المصام شارحا
لقوله ولك ان تقول
يعنى ان لك فيها بعد
المرفوع عبارة اخصر
من تلك والمعنى على
ما كان كيف ولو كان
مبتدأ الخلف والتقدير لما
صح هذه صورة اخرى
لان المقدر كالمحذوف
وقوله توقف العمل على
تفريق المفضل والمفضل
عليه بالاعتبار دون
الحقيقة ثم لا يلائمه قوله
بل يمكن كذلك بحسب
المآل والصورة كما لا
يذهب على الناقد ذى
البصيرة قوله وتقديره
ما رأيت فيها مماثلة لغير
زيد فى اسل التسلل
احسن فيها الكمل من
عين زيد قبل اللفظ من
عبارة المصام ان بين
التركيبين الاخصرين
فرقا بان لا يتعين فى ما
رأيت رجلا احسن فى
عينه الكمل من عين
زيد هذا التركيب بل
جاز ان يقال ما رأيت
رجلا احسن فى عينه
الكمل من عين زيد هذا
التركيب بل جاز ان يقال
ما رأيت رجلا احسن فى
عينه الكمل منه فى عين

المفعول به في الحقيقة) وهو مصدر الثاني المضاف اليه الاول اذ معنى علمت اذك زيد اعلمت
 زيدا يا خيك (فلو حذف احدهما) اى فيجئذ لو حذف احدا المفعولين عند ذكر الاخر
 (كان) اى ذلك الحذف (كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة) في التقدم المعنى عند
 حذف وقوله (ومع هذا) اشارة الى جواز حذف احدهما بقربة بينى انه مع عدم جواز
 هذا (فقد ورد ذلك) اى حذف احدهما مع ذكر الاخر (مع القرينة على قلة) اى نادر
 في الاستعمال لا بمعنى انه ضعيف (اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسن
 الذين يحلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم) (على قراءة) بنى حذف المفعول الاول
 بناء على قراءة من قرأ (ولا يحسنين بالياء المنطوقة من تحت بنقطتين اى لا يحسنين هؤلاء)
 بنى الذين يحلون وهو اشارة الى قاعله وقوله (بخلفهم) هو المفعول الاول الذى حذف
 وقوله (هو خير لهم) مفعوله الثاني الذى ذكر (فحذف بخلفهم الذى هو المفعول الاول)
 بقربة لفظية وهى يحلون وانما قال على قراءة قانه على قراءة الخطاب لم يكن مما نحن فيه قانه
 حينئذ لا يقتضى قاعلا ظاهرا لاستناره في الفعل وهوانت فيجئذ يكون الذين يحلون
 مفعولا اول وهو خير لهم مفعولا ثانيا فلا حذف على هذه القراءة (واما حذف الثاني فكما
 في قول الشاعر لا تخننا على غرائك انا طاملا قدوشى بنا الاعداء فقوله لا تخننا
 من خال بخال بمعنى الظن ومفعوله الاول الضمير المنصوب المتصل ومفعوله الثاني محذوف
 (اى لا تخننا جازعين على غرائك الملك بنا فلا حذف جازعين الذى هو المفعول الثاني) ونقل
 عصام الدين عن الحاشية اى لا تخننا جازعين على غرائك الملك بنا اذ قدوشى بنا قبل ذلك
 الوشاة بمعنى لا تظن اما جازعون اى خاقون لا غرائك اى لانبائك الملك ولا نملك حالنا ليه
 لانه قدوشى بنا وانما ليه قبل ذلك الوشاة والنامون عند الملك فلا يضرنا (بمخلاف)
 اى هذا الحكم كائن بمخلاف (باب اعطيت) (قانه يجوز فيه) اى في هذا الباب
 (الاقتصار على احدهما) اى على احدا المفعولين (مطلقا) اى سواء قدر ذلك المحذوف
 او لم يقدربنى كان نسبيا (قال) اى يجوز ان يقال (فلا يعطى الدانير) بنى بذكر المفعول
 الثانى الذى هو المعطى فقط فيجوز هذا الذكر (من غير ذكر معطى له) بنى المفعول
 الاول ومن غير تقديره وهذا مثال لحذف الاول وذكر الثانى وقوله (او يعطى الفقراء)
 مثال لحذف الثانى وذكر الاول وهو المعطى له فيجوز هذا (من غير ذكر المعطى) وهو
 الدانير او الدراهم (وقد يحذفان معا) اى المفعولا معا (كقولك فلان يعطى ويكسو)
 بمجردا استادا لاعطاء والكسوة الى فلان من غير ذكر المفعولين (اذ يستفاد من مثله فائدة
 بدون المفعولين) بنى احذف المفعولين بما كان من باب اعطيت بعيد فائدة نائنة من ذلك
 الحذف ولا يوجد تلك الفائدة في ذكرهما اوفى ذكر احدهما (بمخلاف مفعولى باب علمت)
 قانه لاستفاد من حذف مفعولى تلك الفائدة (فالم لا تخذفهما) اى المفعولين (نسبيا)
 فلا تقول علمت وظننت بنى لا يجوز ان تقول كذلك (لعدم الفائدة) اى في ذكر الفعلين

زيد بخلاف ما اذا قد
 ذكر لمن قانه يتعين ان
 يقال ما رأيت كمين زيد
 احسن فيها الكحل ولا
 يصح ان يقال ما رأيت
 كمين زيد احسن فيها
 الكحل منه في عين زيد
 لانه لم يذكر الاستعمالات
 في هذا التركيب المفضل
 عليه وما يتعلق به حيث
 قال قانه قدمت ذكر
 العين قلت ولم يقل فلك
 ان تقول كما قال سابقا
 ولك ان يجعل معنى قوله
 قانه قدمت الخ انك ان
 قدمت ذكر العين وجب
 ان تنصب احسن وليس
 لك ان ترفعه بناء على انه
 لا فصل بالاجنبى وليس
 بمعنى حسن مع اتحاد
 الفضل والمفضل عليه
 اذا ابدكر هناك مفضل
 عليه هو عين المفضل
 لانه وانما يذكر لكنه
 مقدربنى اعمال احسن
 متخفان نظرا الى الكلام
 وعلمك محيط بان ذلك
 من قبيل الاوهام قال
 المص بنى اراك مبادرة
 فالتة وهى ان تقدم المفضل
 عليه في المعنى قبل الفعل
 فيستغنى عما بعد المرفوع
 وجازت هذه المسئلة وان
 لم يكن فيها فصل ظاهر
 لورقت لانها فرعا
 ولان الفصل فيها مقدر
 ايضا مل تقدير رفع احسن
 وهذه المسئلة الثالثة مثل
 ما انشد سيويه مررت

المذكورين بلا تقدير مفعول (اذن المعلوم) يعني وانما توجد فيه تلك الفائدة لان من المعلوم
 (ان الانسان لا يخلو من علم وظن) اعلم ان هذا التفريق بين البابين عمالا يخلو عن تأمل وقال
 شارح اللب واما حذف المفعولين مما فترك بين باب اعطيت وبين باب علمت تقدير اكان
 نحو من يسمع يخل وسأل زيد عمر ادرى ما فاعطى او نسيا كقوله تعالى قل هل يستوى الذين
 يعلمون والذين لا يعلمون وفلان يعطى وينع تم قال وهذا هو الصحيح ثم خطأ من خالف
 بقوله وقال بعضهم لا يجوز الحذف لسياق مفعولي باب علمت لعدم الفائدة اذن المعلوم ان
 الانسان لا يخلو عن علم وظن وهذا لا يقيد في الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقي
 الا ترى ان علماء المعاني اوردوا الآية السابقة مثلا للتزيل منزلة اللازم فاقول العلم في الآية
 بمعنى المعرفة فقول العلة مشتركة وقديسي العلم مضرب من التجوز انتهى وهذا التفريق اذا
 حذفنا نسيا بقرينة (واما مع قيام القرينة) اي واما الحذف مع تحقق قرينة دالة على المفعولين
 (فلا بأس بمحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا) ويحذفه على الكذب (ومنها)
 (اي ومن خصائص افعال القلوب) (جواز الالغاء) والالتقاء بالعين المعجمة مصدر التي يلحق
 اي جملة اقوا وفسره بقوله (اي ابطال عملها) لفظا ومعنى اللفظا فظاهر واما معنى فليكون
 كل من المفعولين راجعه الى اصلهما في الغاء بخلاف التطبيق كما سيجي ولعل الشارح اعلم
 هذين القيدين اعتمادا على ما سبذ كره في تفسير التطبيق كما سيجي ولما كان المراد بالالغاء ههنا
 الابطال بمرض لا الالغاء مطلقا وكان هذا المارض المصحح له التوسط والآخر قيد المصنف
 بقوله (اذا توسطت) اي جواز الالغاء انما هو اذا توسطت تلك الافعال (بين مفعولها نحو زيد
 ظننت قائم) (او تأخرت) اي تلك الافعال (عنهما) اي عن المفعولين (نحو زيد قائم ظننت)
 وقوله (واما يجوز الالغاء على التفسيرين) (بالاشارة الى ان قوله (لا استقلال الجزئين) متعلق
 بالجواز وعله وقيد الجزئين بقوله (الصالحين لان يكونا مبتدء وخبرا او مفعولين لها) وقال
 العصام الظاهر الوادون او (كلاما) تميز عن نسبة الاستقلال الى الجزئين او حال من
 الاستقلال وانما قيد الشارح بقوله (انما) لصلاح قوله لا استقلال علة لجواز الالغاء فانه لو لم يكن
 تاما لم يجز الالغاء فانه ما حينئذ لا يكونان صالحين لان يكونا مبتدء وخبرا كذا قيل وقال عصام
 الدين لا تظهر فائدة في وصف الجزئين يعني بالصلاحية لهما وكذا الفائدة في قيد الكلام بانام
 وكلاميته غير مفيدة في التقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليهما ايضا الا ان يحمل الكلام
 اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المصنف انتهى وقوله (على تقدير الالغاء) قيد لقوله
 كلاما تاما يعني تمامية مشيرة على تقدير ابطال عملها وقوله (وجعلهما) بالجر عطف
 تفسير للالغاء اي ذلك الالغاء بان يجعلهما (مبتدء وخبرا مع حذف عملها) فذلك الضعف
 (بالتوسط) اي بسبب توسط تلك الافعال (او التأخر وقد قل الالغاء عند التقديم)
 اي عند صكون الفعل باقيا في عمله الاصل (ايضا) اي كما جاز عند التوسط
 والتأخر (نحو ظننت زيد قائم) لكن هذا الجواز مع قبح ذلك لضعف عمل افعال

على وادى السباع ولا
 ارى كوادى السباع حين
 يظلم واديا اقل به ركب
 اتوه نادية واخوف الا
 ماوق قد ساريا لانه قدم
 ذكر المفضل عليه قيل
 اصل فكان مثل قولهم
 مارأيت كمين زيدا حسن
 فيها لكحل فكذلك قوله
 ولا ارى كوادى السباع
 اقل به ركب اتوه فاعل
 به صفة للمفعول ارى وركب
 فاعل مرتفع يائل ارتفاع
 لكحل باحسن ولو
 عبرت بالعبارة الاولى
 لقلت ولا ارى واديا اقل
 به ركب اتوه بوادى
 السبع ولو عبرت بالعبارة
 الثانية لقلت ولا ارى
 واديا اقل به ركب اتوه
 منه بوادى السبع ولو
 عبرت بالعبارة الثانية
 لقلت ولا ارى واديا اقل
 به ركب اتوه منه
 بوادى السباع هذا
 بطوله من كلامه جشا به
 بالبين المرام اوله لانه
 لو كان في مقام بيان
 الاختصار قبل والا حسن
 ان يقال نبه بذكر المثال
 والتخيل بالشعر على جواز
 حذف الموصوف وذكره
 وبطلانه ظاهر مما سبق
 قوله اعلم ان الفصل
 مشتملا على ثلاثة معان
 قيل هذا هو المشهور
 فيها بين لقوم والتحقيق
 انه مشتمل على اربعة معان
 رابعا قيد المحدث
 والنسبة بالزمان وهو
 ايضا معنى حرف غير
 مستقل عليك تقول
 ذاك ليس امر وراه

القلوب لان تأثيرها ليس بظاهر كالعلاج (لكن الجمهور على انه لا يجوز) لانها قويت
 بالتقدم ولان حامل النصب لفظي فمع تقدمها يتلبس العامل المنصوب ثم شرع في بيان احوال
 هذه الافعال حين كون عملها لقوا فقال (وهذه الافعال) اي افعال القلوب التي يجوز
 الفاؤها واولاها ان تكون (على تقدير الفاعل) اي ابطالها (بمعنى الطرف فتزيد قائم ظننت)
 يعني على حالها التي الفيت بسبب التأخر (زيد قائم في ظني) يعني يكون زيد مرفوعا على انه
 مبتدأ وقائم بالرفع خبره والجملة استئنافية وقوله في ظني ظرف للنسبة (وفي قوله جواز
 الالفاء) اي وحصلت في قول المص جواز الالفاء حيث قال ومنها جواز الالفاء ولم يقل
 ومنها الالفاء حصلت منه (اشارت الى جواز افعالها ايضا) اي كما حصلت الاشارة الى جواز
 الابطال (على تقدير التوسط والتأخر) لكن من غير اشارة الى اولوية احد الطرفين (وفي
 بعض الشروح) اراد به شرح الوافية اي وقع فيه اشارة الى الاولوية حيث قال (ان الاعمال
 اولى على تقدير التوسط) مع جواز الاعمال واستفيد منه ان الاعمال اولى على تقدير التأخر
 (وفي بعضها) اي وفي بعض آخر من الشروح (انها) اي الالفاء والاعمال (متساوية) يعني
 على تقدير التوسط (والالفاء اولى على تقدير التأخر) وانما كان متساويين لان هذه الافعال
 متقدمة من وجه متأخرة من وجه فهي مستوية على الجزء الثاني كان الابداء مستول على
 الجزء الاول ثم ذكر الشارح وقوع الالفاء في صورة اخرى ولم يذكرها المصنف فقال (وقد
 يقع الالفاء) اي في هذه الافعال (اذا توسطت) اي تلك الافعال (بين الفعل) اي بين فعل
 من افعال الجوارح (ومرفوعه) اي وبين مرفوعه (نحو ضرب احسب زيد) حيث توسط
 احسب بين ضرب وبين مرفوعه ويكون معناه ضرب زيد في حسابي وظني (وبين اسم
 الفاعل) اي وقع الالفاء ايضا اذا توسطت بين اسم الفاعل (ومعموله) اي وبين معموله (نحو
 لست بمكرم احسب زيدا) حيث توسط احسب بين المكرم وبين معموله الذي هو زيد ومعناه
 ايضا اني لست بمكرم زيد في حسابي (وبين معمولى ان) يعني ان اسمها وخبرها (نحو ان زيدا
 احسب قائم) حيث توسط احسب بين اسمها وخبرها (وبين سوف ومصحوبها) يعني انه
 يقع الالفاء ايضا اذا توسطت تلك الافعال بين سوف وبين ما كانت مصاحبة وداخلة عليه
 من الفعل (نحو سوف احسب يقوم زيد) حيث توسط احسب بين سوف وبين ما دخلت عليه
 وهو يقوم (وبين المعطوف) اي ويقع ايضا توسطت تلك الافعال بين المعطوف (والمعطوف
 عليه نحو جاءني زيدا احسب وعمر) حيث توسطت ههنا بين زيد وعمر وقعناه جاءني زيد في
 حسابي وظني وعمر يعني ان مجي زيد محقق ومجي عمر معه مظنون (ولا شك ان الالفاء)
 اي الفاء تلك الافعال (في هذه الصور واجب) يعني في صورة توسطها بين الفعل وفاعله وبين
 اسم الفاعل ومعموله وبين معمولى ان وبين سوف ومدخولها وبين المعطوف والمعطوف
 عليه فانه يتمتع الاعمال ههنا لم يوجد في تلك الصور اسم صالح للمعمولية لها (فلهذا) اي
 فلكون جواز الاعمال مختصا بالتوسط بين المعمولين لا بين الاجنبيين (قيد) اي المصنف

هذه الثلاثة لا شأنا لها عليه
 فلا وجه لمدوا بما قوله
 ولا شك ان النسبة الى
 فاعل ما معنى حرف قيل
 اختلف في ان معنى الفعل
 النسبة الى فاعل او الى
 فاعل معين ولا شك انها
 على الثاني معنى حرف
 لا يعضم عالم ينضم الى
 الفعل ذكر الفاعل وعلى
 الاول معنى يشغل يشغل
 فاعل ما اجبالا وهو
 متفهم بذكر الفعل من
 غير ذكره فيكون معنى
 مستقلا ونظيره لفظ
 الابداء فان معناه
 يشغل يشغل متعلق اجبالا
 متفهم من غيره وهذا
 محقق انه يمكن حل
 المعنى في تعريف الفعل
 على المعنى المطابق على
 تقدير كون معناه النسبة
 الى فاعل ما وفيه نظر
 لا يخفى قوله او لتقبل
 الفعل فان قلت المراد
 بالفعل الحدث اذ لا معنى
 لتقبل الفعل الاصطلاحي
 وتحققه فلا يصح قوله
 وشئ من ذلك لا يتحقق
 الا في الفعل قلت كانه
 اراد الفعل الاصطلاحي
 واراد بقوله لتقبل
 الفعل مدلول الا ان
 الظاهر ان بقول وشئ
 من ذلك لا يتحقق الا
 فيه بالنسبة هكذا
 قيل وليس بمستقيم
 لان مدلول الفعل
 الاصطلاحي لدى
 الاطلاق هو المجموع
 المركب من الثلاثة بل

الفعل الاول بمعنى الحدث
والثاني بمعنى الاصطلاح
فلا يصح التعبير لم كان
الاحسن ان يقال لانه
موضوع لتعني الفعل
مع التقرب والتوقع
في الماضي اذ مع التقليل
في المضارع كما قاله الرضي
لكنه قد سره واقى
الهندي بناء على ظهور
المراد قوله لدلالة الاول
على الاستقبال القريب
قبل مع التأكيد فلما
ليس جز معناه الموضوع
له كيف وقد سماه
سبويه حرف التفتيس
وكذا سوف الا انه
اكثر تنفيسا من السين
ومعناه تأخير الفعل الى
الزمان المستقبل وعدم
التضييق في الحال يقال
نلت الحناق اي
وسعت قوله لانها
وضعت الخ قيل ولان
القيء ما لم يخص بالقيء
لم يمتل فيه وليس
بني قوله ولحق نحو
تاضلت قبل الاخر ان
يقول ولحق نحو تاه
فكك وضكت ويستلحق
عن قوله ولحق تاه
التأنيث ساكنة ثم
قيل والاول ان
يقر نحو تاه فكك
بالضمير البارز المرفوع
مطلقا ولا يخفى بالانحراف
لاختصاص البارز
المرفوع المتصل مطلقا
بالفعل كبديل عليه بيان
الشارح والاول من
قيل مالا يبينه والثاني

(جواز) اي جواز الالفاء (البنى) اي لفظ الجواز الذي يجبر (عن جواز الاعمال ايضا) اي
كما هو مبني عن جواز الالفاء حيث قيد (بقوله اذا توسطت) يعني به توسط تلك الافعال (بين
مفعولها او تأخرت يعني) به ايضا تأخرها (عنهما) اي عن المفعولين لها وبالجمله ان قيد التوسط
والتأخر بالمفعولين يكون احتراز عن التوسط والتأخر بالنسبة الى غيرهما من الاجنبيات
فحصل الاحتراز عن الالفاء الواجب كافي تلك الصور وحصل به الاحتراز ايضا عن صورة
التقدم فانه لا يجوز ابطال العمل فيه بل يجب اعماله عند الجمهور ولما كان للالفاء مثنان
احدهما الالفاء المقيد بعارض وهو التوسط والتأخر كما نشره ناليه وهو الالفاء والجائز والثاني
الالفاء المطلق اعني سواء كان بعارض التوسط والتأخر او بعارض آخر كما كان فيما ذكره
الشارح من الالفاء الواجب ولما خصه المصنف بالاول اراد ان يشير الى وجهه فقال (وانما
خص) اي امتاز (هذا الالفاء الخامس بالذكر) من ذكر مطلقه (مع ان مطلقه ايضا) اي كفيده
(من خصائصها) وقوله (لشيوعه) متعلق بخص يعني ان وجه الاختصاص بذكره لكون المقيد
شائعا (وكثرة وقوعه) اي كثر وقوع المقيد في الكلام (ومنها) (اي من خصائص افعال
القلوب (انها) اي افعال القلوب (تطلق) يعني يحكم عليها بانها تطلق يعني يمرض لها
ما يقاله التعليق في اصطلاحهم وهو قوله (وتعليقها) يعني المراد من تعليقها (وجوب
ابطال عملها لفظا) لم تؤثر في نصب الجزئين (دون معنى) بان اقبيا على ماها عليه من معنى
المفعول وقوله (سبب وقوعها) اشارة الى ان المتبر في اصطلاحهم انه بسبب مخصوص ذكره
المصنف بقوله (قبل) (معنى) (الاستفهام) وقوله (بلا واسطة) اشارة الى انه يشتمل القسمين
يعني سواء كان بلا واسطة مضاف (كما يحكى مثاله او بواسطة كما اذا كان) اي اذا وقع ذلك الفعل
(قبل المضاف) اي قبل اسم اضيف (الى ما) اي الى تلفظ (فيه) اي في ذلك اللفظ (معنى الاستفهام
نحو علمت غلام من انت) فقوله علمت متعلق مع ان يتبين ما فيه معنى الاستفهام وهو من
واسطة وهو الغلام المضاف الى من وقال المصنف فيه بحث يعني لا حاجة الى هذا التعميم لان
علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة ايضا في هذا المثال الذي اورد والشارح لان المضاف الى
ما فيه الاستفهام وحروف الجر الداخلة عليه يترجان معه امتزا جانا ما بحيث يرى الاستفهام
في المضاف وحروف الجر ويصير معتبرا قبلهما ولذا جاز تقديمها على كل تضمن الاستفهام انتهى
(و) (قبل) (البنى) (الداخل) يعني ويمرض التعلق ايضا بسبب وقوعها قبل النفي الذي
يدخل (على معمولها) اي معمول تلك الافعال (و) (قبل) (اللام) اي بسبب وقوعها قبل
اللام (اي لام الابتداء الداخلة على معمولها) (مثل علمت ازيد عندك ام عمرو) (مثال للتطبيق
اي هذا مثال للتطبيق الواقع (بالاستفهام) فان علمت لما دخل على حمزة الاستفهام بطل بسبب
ذلك عمله في زيد عمر ولكنهما في المعنى مفعولان له ايضا (وترك) اي المص (مثال اخوه)
اي اخوى الاستفهام من النفي واللام (بالمقايسة) اي بسبب سهولة تخرجهما بالمقايسة (فقال
النفي علمت ما زيد في الدار) فان علمت فيه مطلق بسبب دخوله على حرف النفي الذي دخل على

عمل نظر لاختصاص
البارز المرفوع المتصل
بالحركة قوله بالتحركة
لم يكن للاحتراز بل
ليبين هذا ان قلنا ان
الف ضربا واو وكالواو
في هاتوا فليست ضميرا
هي دلالة على ان المتصل
فيما اتصلت هي به ضمير
الجمع لا الواحد وان قلنا
بمخلاف ذلك كما هو
الراجح فنقول لم يلتفت
اليها لجرد ثبوتها في
قضية الاسم ووجه وان لم
يكونا فيه بضميرى الرفع
البارز وحل فعلت على
وجه يم الساكن ايضا
وان صح بحسب المعنى
لكنه بعيد من جهة
اللفظ قوله قباية ذاتية
تكون بين اجزاء الزمان
قبل التقدم بين اجزاء
الزمان زمانى وهو
التقدم الذى لا يجتمع
فيه التقدم مع التأخر
وهو بالذات بين اجزاء
الزمان وبالعرض بين
الامور الواقعة فيها
والتقدم بالذات انما
يكون بين السلة
الثامة والمطلوب ويحققه
علم آخر ويضم مخاطب
آخر ولزوم ان يكون
الزمان زمان انما يتقدم
لو كان متفعا التباس
التقدم بحسب الزمان
لكن متفعا ان قبل
لازم الطريقة فهو متعلق
بحدث وقع صفة الزمان
فيكون المعنى مادل على

معمولية (ومثال الالام علمت لزيد متعلق) فان علمت متعلق بسبب دخول لام الابتداء على
معمولية ثم اراد ان يبين وجه اختصاص التعلق بالاسباب الثلاثة فقال (وانما تعلق) اى انما
عرض التعلق لها بسبب وقوعها (قبل هذه الثلاثة) يعنى الاستفهام والنفي واللام (لان هذه
الثلاثة) اى لان خصائص هذه الثلاثة هي لها (تقع في صدر الجملة وضما) فلا يجوز مخالفة مدعى
موضوعه له فاذا كان كذلك (فاقتضت) اى هذه الثلاثة (بقاء صورة الجملة) اى بمر فوعيتها من
الابتداء والخبر على حالهما قبل دخول تلك الافعال (وهذه الافعال توجب تغييرها) اى تغيير
الجملة (بمنصب جزئها) على المعنوية لها لكونها عاملة لفظة فتح تمارض المقتضيان واستمع
جمعهما (فوجب التوفيق) بينهما (باعتبار احدهما) اى احدا المقتضيين (لفظا والاخر) اى
وباعتبار الاخر (مضى فن حيث اللفظ روى الاستفهام والنفي ولا لام الابتداء) بان اقيمت الجملة
على حالها بابطال مقتضى الافعال من العمل (ومن حيث المعنى رويت هذه الافعال) بان جعل
الجزء آن مفعولين لها في ثم شرع في بيان المعنى العرفي للتعلق وفي بيان وجه المناسبة بين هذا المعنى
وبين الاصطلاحى فقال (والتعلق ما خوذ قواهم امرأة معلقة اى) يعنى انهم يقولون كذا بمعنى
انها مفقودة الزوج) وبسبب كون زوجها مفقود (تكون) اى تلك المرأة (كاشى المعلق) اى
كاشى الذى يتوقف وقوعه على شئ آخر وتلك المرأة (لامع الزوج لفقدانه) اى لعدم
حضوره عندها - فى يجوز لها الخروج من بينة المؤنة بيتا (ولا) انها بلا زوج لتجويرها) اى
لاعتقد تلك المرأة (وجوده) اى وجود زوجها المدم فيها بموته او بتطايقه (فلا تقدر) اى فتح
لا تكون قدرته (على الزوج) اى بزوج آخر (فالفعل المعلق) وفى نسخة فان الفعل المعلق يعنى
فالفعل الذى عاق (منوع) ايضا (من العمل لفظا) لكونه كالفعل الذى ليس له مفعول حاضرا
(عامل) اى (وهو عامل) اى وهو عامل (معنى وتقديرا) لا مكان عماله فى الجملة (لان معنى علمت
لزيد قائم) هو انه (علمت قيام زيد) ولما كان هذا المضمون هو انما المقصود فهو (كما كان) اى
المعنى (كذلك) وهو تعلق العلم بقيام زيد (عند انتصاب الجزئين) اى عند كونه ناصبا بالجزئين
فى حال كونه غير معلق فان معنى علمت زيد اقامت علمت قيام زيد وهذا بينه مضمون معنى المعلق
(ومن ثمة) اى ومن اجل عدم الفرق بين مضمون ما هو متعلق وبين مضمون غير المتعلق (جاز
عطف الجملة المنصوبة جزئها) اى بالمفعولية لعدم المانع (على الجملة التعليلية) اى على الجملة التى
وقع فيها التعلق (نحو علمت لزيد قائم) حيث جاز عطف قوله (وبكر اقايدا) على قوله لزيد
قائم مع ان المظوف بنصب الجزئين وان المظوف عليه برفع الجزئين حيث عطف جزأ الثانى
على جزئى الاول ولو لم يكن الجزأ أن له معلق مفعولية معنى لما جاز هذا العطف ثم بين ما بين الالغاء
والتعلق من الفرق فقال (والفرق بين الالغاء والتعلق) مع كونهما مشتركين فى معنى
الابطال (من وجهين احدهما) اى احدا الوجهين اللذين هما ما به الامتياز هو (ان الالغاء
جازا لا) انه (واجب والتعلق) بخلافه (واجب والثانى) من الوجهين (ان الالغاء
ابطال العمل فى اللفظ والمعنى والتعلق) بخلافه (ابطال العمل فى اللفظ لا فى

المعنى وقال المصنف فيه بحث لانه لو كان الالفاء جائزا لكان قوله ومنها جواز الالفاء استدراكا بمعنى لكون الجواز داخلا في مفهومه والاصح ما تقدم من ان الالفاء واجب في الصور المفصلة يعني فانه يقضى الى ان يقال ان الجائز واجب وهو لقولهم قال وقاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالفاء والتعليق بل اراد ان يقال الفرق بين خصيص الالفاء والتعليق في هذا الباب بان الالفاء جائز ولذا قيده بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل ساق الكلام فيه بحيث يقبله الوجود قد بر استهوى اقول فكان المحشى اراد ان يوجه مراد الشارح من قوله الالفاء جائز يعني ان الالفاء مختص وبنماز من التليق بالجواز وان وجد الوجوب في بعض افراده كما في الصور المفصلة وان القيده بالجواز في كلام المصنف قيد بخواصه التي يمتاز بها من التليق والله اعلم (ومنها) (اي ومن خصائص افعال القلوب) فقوله منها مبتدأ او خبر مقدم وقوله (انه يجوز ان يكون فاعلها) في تأويل المراد خبره او مبتدأ يعني ومن خصائصها جواز كون فاعلها (اي فاعل افعال القلوب) (ومفعولها ضميرين) (متصلين) (لثنى واحد) (وانما قلنا) اي قيدنا قوله ضميرين بقولا (متصلين لانه اذا كان احدهما) اي احد الضميرين (منفصلا لم يختص جواز اجتماعها بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت) يعني فتح التاء على صيغة الخطاب فان اياك ضمير منصوب منفصل على انه مفعول ظلمت والضمير المرفوع المتصل بالفعل فاعله مع ان الضميرين عبارة عن عن ثنى واحد وهو المخاطب فجاء هذا مع ان الفعل ليس من افعال القلوب (مثل علمتني متطلقا) فان فاعله ومفعوله الاول ضمير ان متصلا بعبارة عن التكلم (وعلمتني) فتح التاء (متطلقا) وهذا مثال لكونهما عبارة عن المخاطب (ولا يجوز ذلك) اي كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لثنى واحد (في سائر الافعال فلا يقال) اي فلا يجوز ان يقال (ضربتني وشمتني) يعني شتم التاء فيهما (بل يقال) اي بل اذا اريد ان يعبر عن هذا المعنى يقال فيه (ضربت نفسي وشمت نفسي وذلك) يعني ان وجه عدم الجواز في غير افعال القلوب وان وجه العدول الى لفظ نفسي حين اريد الاداء بهذا المعنى (لان اصل الفاعل اي الاصل في الفاعل (ان يكون وثرا) وقوله (والمفعول به) بالرفع معطوف على المستر المرفوع في ان يكون وذلك جائزه لوجود الفصل يعني لان الاصل في الفاعل ان يكون مؤثرا وان يكون مفعوله (متأثرا واصل المؤثر ان يغير المتأثر) وانما كان التاثير اصلا فيه لتاثير اكثر افراد المؤثر والتاثير اي وان لم يكن هذا واجبا عقليا لكن لكون اكثر افرادها كذلك بحكم الاستقرار حكما عليه بان الاصل فيهما التاثير ولا يتحقق الاتحادى اي اتحاد المؤثر الا نادرا واذا كان كذلك (فان اتحاد) اي فحينئذ ان اتحاد المؤثر والمتأثر (معنى) بان كانا متكلمين او مخاطبين (كره) على صيغة المجهول اي استكره (اتفاقهما لفظا) اعتبارا للاصل الذي هو التاثير في الجملة (فقصده) عطاف على كره اي وبسبب استكرام الاتفاق في الضميرين (مع اتحادهما معنى) اي في صورة كونهما متحدتين (فتاثيرهما لفظا بان يحمل احد الضميرين

زمان واقع في زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون الزمان زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبدل لفظ قبل بلفظ متقدم بان يقال ما دل على زمان متقدم على زمانك وقولهم بكون الله وحسن توفيقه قال الحكماء المتقدم على خمسة اوجه الاول بالولية كتقدم المعنى على الضوء وحركة الاسبع على الحاتم فان العقل يحكم بانه محرك الاصبح لمحرك الحاتم ولا عكس الثاني التقدم بالذات كتقدم الواحد الاثنين وهو المسمى بالتقدم الطبيعي فانه لا يمثل ذات الاثنين وهو ذلك هذا الواحد وذلك الواحد ولا يتم له ذات الا بذاتهما فهذا التقدم مخصوص بجزء المعنى مقبلا الى كلمة دون سائر عطه النافذة وذلك على رواية صاحب المواقف والمشهور في الكتب ان المحتاج اليه ان كفى في وجود المحتاج كان متقدما عليه بالية كالقوة المستعج بعرائط النثر وارتفاع موافقه وان لم يكف كان متقدما عليه بالذات والطبع الثالث لتقدم بالزمان كتقدم موسى على السلام فانه ليس لادام موسى ولا ثنى من مؤثره الا زمان فناء

معبراً بالاسم الظاهر المتبني عن التناير (قدر الامكان فن تمة) اى ولاجل قصد التناير (قالوا)
 اى عبروا في الصورة التي اتحد فيها معنى بقولهم (ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني)
 وانما عدلوا عن تسيير المفعول بالضمير الى تسييره بالنفس حيث لم يقولوا ضربتني (فان الفاعل
 والمفعول فيه ليسا بمتنايرين) اى في قولنا ضربتني (قدر الامكان) يبنى في اللفظ (لا تفاقهما)
 اى لكونهما متفقين (من حيث كون كل واحد منهما ضميراً متصلاً) والحال انه اعتباراً لتنايرهما
 لفظاً بقدر الامكان هذا حلف (بخلاف ضربت نفسي) يبنى انه يوجد فيه التناير بقدر
 الامكان (فان النفس باضافتها) اى بسبب كونها مضافة (الى ضمير المتكلم صارت) اى
 تحولت الى الحال التي شابهت (كأنها) اى بحالها اى النفس (غيره) اى غير المتكلم
 مع انها عين في الحقيقة وانما صارت كذلك (لغلبة مقابلة المضاف للمضاف اليه فصار) اى
 فحينئذ حصل المقصود الذي هو اعتبار التناير بقدر الامكان لانه حينئذ صار (الفاعل
 والمفعول فيه متنايرين بقدر الامكان) هذا في غير افعال القلوب (واما افعال القلوب فان
 المفعول به) اى فلا يخصص فيها اعتباراً لتنايرها بقدر الامكان لان المفعول به (فيها) اى في افعال
 القلوب (ليس) اى المفعول به (المنصوب الاول) اى الذي وقع منصوباً اولاً (في الحقيقة)
 حتى يجري فيه ما يجري في غيرها من الافعال من اصالة تناير الفاعل والمفعول به (بل) اى
 المفعول به في الحقيقة (مضمون الجملة) فان المفعول به في قولنا علمت زيداً قائماً ليس زيداً فقط
 بل هو مجموع قيام زيد فكان قولنا علمت قائماً بمنزلة علمت قيامي وهو بمنه قولنا ضربت
 نفسي (جواز) اى حينئذ جاز (اتفاقهما) اى اتفاق الفاعل والمفعول الاول في كونهما ضميرين
 (لفظاً لانهما) اى لان الفاعل والمفعول به (ليس في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به وانما اجري) اى
 ومن بعض الافعال التي اجريت (يجري افعال القلوب في جواز كون الفاعل والمفعول به
 ضميرين شيئاً واحداً هو فعل (فقدتني وعدمتني) بضم التاء فيها وانما جرياً مجرياً (لانها)
 اى لان هذين الفعلين (تقيضاً وجدتي) بضم التاء (فحلاً) اى ولكونهما تقيضه حملاً
 (عليه) اى على وجدتي (حمل التقيض على التقيض وكذلك) اى وكما جرى هذان الفعلان
 مجرياً افعال القلوب (اجري) مجراها ايضاً (رأى البصرية) اى من حيث جاز فيها رأيتني
 بمعنى ابصرتني (والحلمية) اى رأى الحلمية اى ما رأى في النوم حيث جاز فيها رأيتني
 في النوم (على رأى القلية) اى حملاً على رأى القلية التي بمعنى العلم (فجوز) اى بسبب كونهما
 محمولين على رأى القلية (فيهما) اى في رأى البصرية والحلمية (ماجوز فيه)
 اى في رأى القلية وقوله (من كون) بيان لما يعني ان ما جوز في رأى القلية هو كون
 (فاعلهما) اى فاعل رأى البصرية والحلمية (ومفعولهما ضميرين شيئاً واحداً كقول
 الشاعر ولقد اراني للمراح درية من عن يميني تارة وامامي) هذا شاعداً لما وقع في رأى
 البصرية وقوله الدرية يهز ولا يهز الحلقة التي يتلم عليها الطعن وهو مفعول لا يرى ومن
 عن يميني اى من جانب يميني فمن اسم يعني الجانب وانما اقتصر على ذكر اليمين للعلم

الى موسى وجد في زمان
 ثم انقضى ذلك الزمان
 وجاء زمان وجد فيه عيسى
 ومنابرته للاولين بينة
 الرابع التقدم بالشرف
 كتقدم ابي بكر على عمر
 رضي الله عنهما الخامس
 التقدم بالرتبة بان يكون
 اقرب الى مبدأ معين
 والرتبة اما عقل كافي
 الاجناس او وضي كما
 في صفوف المسجدين فان
 المتكلمون فهنا نوع
 آخر من التقدم كالاجزاء
 الزمان بعضها على بعض
 فانه ليس بالعلية ولا
 بالذات لعدم الافتراق
 واستحالة فهمين اجزاء
 الزمان مع ان التقدم
 والتأخر في هذين
 النوعين من التقدم
 يجوز اجتماعهما بل يجب
 ولا بالشرف والرتبة
 وهو ظاهر فان اليوم
 والامس مثلاً متساويان
 في الفضيلة وليس بين
 اجزاء الزمان ترتيب
 عقل ولا وضي بل
 قول امتناع لا اجتماع
 كاف في نفى هذه الازمنة
 ولا بالزمان والا لزم
 التسلسل في الازمنة بان
 يكون كل زمان في زمان
 آخر وارجب منه بان ذلك
 هو التقدم بالزمان وانه
 لا يمرض الزمان فاذا
 اطلق على غيره كان ذلك
 قدماً بالمرض كما ان
 القسمة تمرض الحكم اولاً
 وبالذات فاذا عرفت

بان اليسار كاليمين واما الظاهر فان القارس لم يتمكن من اخذه ومعنى اليقظة والقدرة ايت
ففى مرارا كثيرة للمراح بمنزلة الحلقة التى يتعلم عليها الطعن فتأتى من الجوانب كلها
ثم سلمت ورجعت من الحرب (وكقوله تعالى انى ارانى اعصر خيرا) مثال لراى الخلية
يعنى انى ارانى فى المنام ولما كان بعض افعال القلوب متعديا الى مفعول واحد على خلاف ما هو
الاصل فيه اشار الى التنبيه عليه فقال (ولبعضها) (اى لبعض افعال القلوب) وهذا تفسير
لضمير الجبرور وقوله (ماعد احسبت وخلت وزعمت) تعيين لذلك البعض وهو اما يدل
من بعضها واو خبر مبتدأ محذوف يعنى وذلك البعض ماعدا هذه الافعال الثلاثة فقوله ولبعضها
خبر مقدم وقوله (معنى آخر) مبتدأ مؤخر وقوله (قريب) بالرفع صفة بعد صفة للمعنى
يعنى ان ذلك المعنى ياترئها ولو لم يكن ليس ببيد بل قريب (من معانيها الاول) يضم الهمزة
جمع الاولى (وهى) اى تلك المعانى القريبة (اما العلم والظن) يعنى انها انسان فعينذ يكون
المراد من المعانى على ما وقع فى بعض النسخ ما فوق الواحد كذا فى حاشية المصام وقوله
(بحيث) قيد للقريب يعنى ان قربها ملابس بحيث (يمكن ان يتوهم) فى اول الوهلة (انه)
اى ذلك الفعل [بهذا المعنى ايضا متعدد الى مفعولين] كما كان فى معناه الاول ثم بعد النظر
الدقيق يتفطن انه ليس بمعناه الاول وانه هذا المعنى غير متعد الى مفعولين (وانما قيدنا بذلك)
اى انا قيدنا المعنى الاخير بقولنا انه قريب بهذه الحجة (للايضاح) اى لا يرد على قول
المصنف بانه (لا وجه للتخصيص ببعض) اى بما عدا هذه الثلاثة (لان لكل واحد منها)
اى من افعال القلوب (معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت داخل وحسبت) اى جاء
(بمعنى صرت احسب وزعمت) جاء (بمعنى كفلت) اى كنت كفيلا له ومنه قوله تعالى
وانا به زعيم ووجه الدفع ان هذه المعانى ليست قريبة من معناها الاول ولا يتوهم منها انه
متعد الى المفعولين لكونها بعيدة من العلم والظن وقوله (يشمدى به) صفة بعد صفة للمعنى
يعنى ان ذلك البعض يكون به (اى بذلك المعنى الاخر) متعديا (الى) (مفعول)
(واحد) (الاشئين) اى كما هو المتوهم من قربته ثم فصله بقوله (فظننت) اى والفعل
الذى هو ظننت يكون (بمعنى اهتم) مشتقا (من الظنة بمعنى التهمة فظننت) اى يقال
ظننت (زيدا) بمعنى لتهمة اى اخذته مكان الوهمى والوهم نوع من العلم) يعنى انه قريب
منه (ومنه) اى ومن هذا القليل (قوله تعالى) وما هو على الغيب بظنينه) اى على قراءة
من قرأ بالظاء فظانين بمعنى المفعول (اى بمتهم) فتح الهاء يعنى ان محمدا عليه السلام ليس
بمتهم فى خبره عن الغيب بان يتوهم ان يخبر كخبر الكاهن الذى يخبر عن الغيب حتى يكون متما
(وعلمت) اى فعل علمت يكون متعديا الى واحد اذا كان (بمعنى عرفت) (قوله علمت
زيدا) بمعنى عرفت شخصه وهو (اى العرفان) (العلم) اى معناه علم ايضا لكنه علم (بشئ
شئ من غير حكم عليه) فانه اذا كان علما به مع الحكم عليه يكون متعديا الى المفعولين (ورأيت
بمعنى ابصرت) (ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالخاصة) اى بالحاسة البصرية

لفيرة كان بواسطة لكم
وذلك لا يوجب لكم كما
آخر فاذا تمهدت هذا
عرفت ان الشارح قدس
سره لم يصب فى دفع
السؤال واما القائل وان
اتفق اصابته فى القول بان
التقدم بين اجزاء الزمان
زمانى الا انه اخطأ فى
التقدم الذاتى فان ما زعمه
ذاتيا هو التقدم بالمية
اتفاقا وايضا قد اضعف
احد الافتضاح حيث قال
لزوم ان يكون لزمان
زمان انما يندفع الخفاة
لأمر فى ورود السؤال
واندفاعه بين المتقدم وكذا
قبل ولا يتصور ان يكون
منشأ السؤال ذلك الا
لتباس وقد اخطت
بحقيقة الحال خبرا قوله
بأحد حروف التين فى
اوائله قبل الظاهر فى
اوله وكان القائل
مخل عن سر الجملة
وهو تسداد انواع
المضارع قوله كوقوع
الاسم مشتركين المعانى
المتعددة كالمين قبل لا
يعنى ان الماضى ايضا يكون
مشتركا فيكون مضارعا
للاسم الا انه ليس كل
ماضى مشتركا بخلاف
المضارع فان اشتراكه
الذى بسبب زيادة واحد
حروف تأيت دائمى
فلذا قيد مشابهته
بأحد حروف تأيت
ولو جعل مشابهته بأحد
حروف تأيت لوقوعه
مشتركا بمنزل مثل قاته

مشترك بين الزمان
والمكان والمصدر بسبب
زيادة حرف كان عند
مسايقه وانت خبير بان
القول باشتراك الماضي
خط صريح وكأنه سبق
وهو الى ان بعض
اللفاظ الماضية قد
يستعمل في معان مختلفة
وهي موضوعة لها
ولم يدرك ان هذه حقيقة
اخرى وقوله ولو جعل
مسايقه الى آخره ايضا
من قصور فهم كما هو
الظاهر قوله اي لا يتكلم
المفرد قيل يجب ترك
فيه المفرد لان التكلم
لا يكون الا واحدا
سواء تكلم باضرب او
بضرب واذا وصف في
اضرب بالمفرد بمعنى انه
ليس معه غيره كما يدل عليه
وصفه في ضرب بكونه
مع الغير فلا يجمع الافراد
مع كونه مع الغير والامر
كقوله ولما كان هذا
الكلام في اداة قولنا وانما
يعرف المضارع صح ان
يشترك في الفعل فاعلم
يقع على عبارة المتن
انه قيد ان عدم اعراب
غيره مفيد بوقت عدم
الافعال نون التأكيد
اونون جمع مؤنث هو
باطل لانه لا يرب
غيره مطلقا ولا يبعد
انه لا يرب اذا اتصل به
نون التأكيد اونون
جمع مؤنث مع انه مقصود
بالبان فقال مال البيان
انه انما يرب اذا لم
يصل به نون تأكيد
ونون جمع مؤنث ولله ان

(ومنه) اي من هذا القليل (قوله تعالى فانظر ماذا ترى) اي ما الذي تبصرون في كون قوله
تعالى فانظر من هذا القليل انظر فانه ليس من رؤية البصر لانه لم يأمره برؤية شيء ولا من
رؤية القلب لانه يطلب مفعولين على قراءة الفتح وثلاثة على قراءة الضم بل هو مني
لرأى الذي هو الاعتقاد والمشاورة كذا في كتب وجوه القراءات (ووجدت بمعنى اصبت)
(قوله وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة) ثم الشارح اراد ان يبين ان تفسيره
مطابق لمراد المصنف بالاستدلال بالسباق فقال (ولما كان مراده) اي مراد المصنف بقوله
ولم يضره معنى آخر (ان لهما معاني اخرى قريبة من معنى العلم والظن) كما فسره ناه به لان مراده
منه ان لهما معنى آخر مطلقا (لم يضره) جواب لما اي لم يضره المصنف (لم) اي لفعل
علم حال كونه (بمعنى صار مشقوق الشقة لطيا) فانه بعد معنى من معنى العلم (ولو وجدت) اي
ولم يضره ايضا لفعل وجدت اي لم يضره الثلاثة احدها وجدت (جدة) ثانيا (وجدت
موجدة) ثالثا (وجدت وجدا اي استفتيت) يعني معنى الاول استفتيت (و) معنى
الثاني (غضبت) معنى الثالث (خزنت) وانما لم يضره لهما (لانهما) اي لان تلك المعاني
(ليست بمعنى العلم والظن) الذين هما من معاني القرينة يعني ان عدم تعرضه دليل على ان
مراده ما فسره ناه (الافعال الناقصة) (انما سميت) اي تلك الافعال (ناقصة لانها) اي لكون
تلك الافعال (لا تتم بمفعولها) بل تحتاج الى ذكر الحدث القائم بمفعولها وليست (كلافعال
الغير الناقصة) فانها تتم بمفعولها لادالة مادة الفعل على الحدث الخاص القائم بالمفعول وقال
المصنف وفيه نظر لانهم لا يسمعون افعال المدح الذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غير ما بالزمان
ثم قال ولك ان تقول سميت به نقصان عدد ما بالنسبة الى الافعال التي تتم بمفعولها وفي ما به
انتهى وقال في الامتحان والتسمية بالفعل اصطلاح جديد والناسبه كون بعض افرادها جزء
بعضا فردين للفعل القديم يعني الفعل الذي سبق تعرضه انتهى فقوله الافعال مبتدأ وقوله
(ما وضع) خبره (اي افعال وضعت) وانما فسر الموصول بالجمع ليحصل التطبيق بين المبتدأ
والخبر واللام في قوله (لتقرير الفاعل) متعلق بوضع اما صلة فيكون بيانا للموضوع له
واما التعليل كما سيفصله الشارح وقوله (على صفة) متعلق بالتقرير والمراد بالفاعل هو اسم
الافعال الناقصة الذي اصله المبتدأ والتميز بالفاعل هو اصطلاح بعضهم ومنهم المص والمعاد
بالصفة خبر تلك الافعال والمعنى انها وضعت لتقرير الفاعل وبيان تمكنه للحدث المفهوم
من الخبر فحينئذ لا فرق بينهما وبين الافعال التامة فاما اذا قلنا قام زيد وقلنا ايضا كان زيد قائما
فبني الكلام ان القيام ثابت لزيد في الزمان الماضي فاراد الشارح ان يفسره على وجه
يحصل به الفرق فقال (اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة)
يعني ان الصفة وتقرير الفاعل عليهما معتبر في الافعال كلها لكن الفرق بين الناقصة والتامة
هو كون احدهما معتبر عمدة فالعمدة في الناقصة هو التقرير وحده وفي التامة هو التقرير مع
الصفة وقوله (ولاشك ان هذه الصفة) جواب عما ورد عليه وهو انه اذا كان ما في ما وضع

عبارة عن الفعل والفعل لا يخلو عن الحدث والفاعل والزمان لكونها اجزائه فيكون ذكر
 الفاعل والصفة مستدركا فاجاب عنه بان هذه الصفة (خارجة عن ذلك التقدير الذي هو العمدة
 في الموضوع له) اي للافعال الناقصة (لان ذلك التقرير) اي الذي هو العمدة (نسبة) اي عبارة
 عن النسبة التي (بين الفاعل والصفة) اي بين القيام وبين زيد (فكل من طرفها) اي من طرفي
 النسبة وهو القيام وزيد في قام زيد (خارج عنها) اي عن تلك النسبة (فخرج) اي فهذا
 التفسير لم يراه خرج (عن الحد) اي عن حد الافعال الناقصة (الافعال التامة لانه) اي لان
 الافعال التامة (موضوعه لصفة) اي لحدث (وتقرير الفاعل) اي ونسبة الفاعل (عليها)
 اي على تلك الصفة (فكل من الصفة والتقرير عمدة فيها) اي في المعنى الذي (وضعت) اي
 تلك الافعال الناقصة (له) اي لتلك المعنى على السوية بلا ترجيح احدها (لا التقرير وحده)
 اي العمدة ليس التقدير وحده كافي الافعال الناقصة (وانما جعلنا التقرير المذكور) يعني
 النسبة التي بين الفاعل والصفة (عمدة في الموضوع له في الافعال الناقصة لانها) حيث لم
 يقل في التفسير ان التقرير هو تمام وضمت له بل قال هو العمدة فيها وضمت له لانه لو جعلناه
 كذلك لكان حمل الكلام على خلاف الواقع لان الموضوع له ليس بنام بمجرد التقرير
 (لاشتمالها) اي لكون الافعال الناقصة مشتقة (على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان
 في الكلام) اي في كل من تلك الافعال (والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها) فان صار
 للانتقال وكان الدوام وما برح للاستمرار كاسيحي وقوله (ولو جعل الموضوع له) اشارة الى
 تصحيح الحد في معاني الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقرير بدعوى خروج ما زادها على
 التقرير عن معناها وكونها قيودا لها يعني انه لو جعل الموضوع له (جزئيات ذلك التقرير) ولم
 يجعل زائدا وخارجا عنه كما جعلنا (فيقال صار مثلاموضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه
 الانتقال) اي طريق الانتقال الفاعل (اليه) اي المذكور في مقام الصفة (في الزمان
 الماضي) وفي يصبر في الزمان المستقبل (وكذا) في (كل فعل منها) اي من تلك الافعال الناقصة
 وقوله (فلا شك) جواب لو يعني لو جعل كذلك لا خلل الحد لانه شك (ان كل جزئي)
 من (تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة) اي وان الصفة (خارجة عنه اي
 عن تمام ما وضع له) (فخرج الافعال التامة منها) اي من الافعال الناقصة فان الصفة التي
 هي الحدث والنسبة الى فاعل ما ليست بخارجة عن تمامه كذا وجه الشارح على تقدير
 جعل اللام في التقدير الفاعل صلة لوضع وقال العصام ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام
 الموضوع له مع ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخل في الافعال التامة تكلف
 وتحكم انتهى ثم اراد ان يوجهه على تقدير جعل اللام للتأويل فقال (ولا يبعد ان يجعل اللام
 في قوله لتقرير الفاعل لفرض لاصلة الوضع) كافي السابق وقوله (ولاشك) اشارة الى ان
 هذا التوجيه غير بعيد عن التوجيه السابق لانه لاشك (ان الفرض من وضع الافعال الناقصة
 هو التقرير المذكور لا الصفات) والصفات خارجة عن الفرض ايضا (بخلاف الافعال التامة

قوله ولا يعرب من الفعل
 تحيره في قوة وانما يعرب
 المضارع بمعنى ما يعرب
 الا المضارع فيكون
 اتصال الطرف به قيد
 المحصر الامر اب فيه
 فيكون الشبهة محالها
 للمحصر وانما اقدم الا
 اتصال حق بتدفع الشبهة
 فالحق ان قوله اذا لم
 ينصل يتعلق بمعنى المقابلة
 وقيد لها اي لا يعرب
 مقابلة في وقت عدم
 الاتصال فالتقدير تقدم
 الفجر بحيث يشمل المضارع
 المتصل به احدي التوئين
 ومن المطلوب ان مرجع
 الكلام الشارح الى
 ما قاله الهندي من انه
 ظرف لفهوم ماسبق
 من الكلام فانه اذا قال
 لا يعرب غير المضارع
 فهم منه ان المضارع
 يعرب واعرابه مقيد
 بهذا القيد وانما ذكره
 القائل من الاعتراض
 عليه وما زعمه حقا
 في المقام فساد له
 من البيان وقوله واعرابه
 رفع لا يعني علم الفاعلية
 بل بمعنى ضمة او نون
 اقتضاها العامل لا يعني
 ما به يتقوم المعنى المقضي
 للاعراب بل بمعنى ما
 اوجب كونه آخر الكلمة
 على هيئة مخصوصة فان
 اعراب الفعل ليس لمعنى
 وقوله ونصب بمعنى نصب
 او حذف نون او جهما
 العامل وقوله وجزم بمعنى
 سكون او حذف نون
 او حرف اقتضاها العامل
 هكذا قيل وفيه نظر قوله

فان الفرض من وضعها (اى من وضع التامة) مجموع التقرير والصفة
 (لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت) اى الافعال التامة (عن حدها) اى عن حد الافعال
 الناقصة هذا ما وجهه الشارح للحد على التقديرين فى الامتحان شرح الب انه لا يجوز ان
 تكون اللام صلة لوضع والا فلا يشمل صير بالتشديد بمعنى جعل معلوما ومجهولا ثم قال ولما
 كان تعريف الكافية شاملا للفعل التام فان ضرب متلا وضع لاثبات الضرب وتقريره لفاعله
 تكلف الشراح فى الجواب بعضهم بنى الفاضل الهندى خص الصفة بالخبر اى بمحدث خبر
 الفعل الناقص وبعضهم بنى التعريف خصها بالخارجة عن مدلوله وبعضهم بنى صاحب
 المتوسط والسيد عبد الله خصها بتر مدلول مصدره وشئ منها لا يفهم من اللفظ فالتقييد
 بالخروج اعتراف بفساد الحد مع انه نفع كونه جامعا لخروج ليس حينئذ لانه ليس لتقرير
 الفاعل على الصفة بل على قبيها ولو اريد بالمصدر الموجود فى الاستعمال دخل نحو تعالى
 بل اسما لافعال كلها وقد عرفت فساد جعل ما عبارة عن الفعل ثم رد ما قاله الجامع بقوله
 وبعضهم قال معنى الحد ان الصفة فيها وضعت له هذه الافعال هو التقرير المذكور لا غير
 بخلاف الفعل التام فان الصفة فيه عمدة ايضا وجعل الزمان والانتقال والدوام ونحوها غير
 عمدة وهذا التوجيه بعد عدم تمحيته فى ليس وكونه تحكما يجعل التقرير عمدة بخلاف
 الزمان لا قربته له يمتد بها عليه فلا يلتفت اليه فى الحدود ولو بدل الفاعل بالمبتدأ او بالاسم
 وفسر بالمبتدأ بعد دخول الفاعل عليه ما كان اقرب انتهى ملخصا ورده المصام ايضا حيث
 قال جعل التقرير بمعنى النسبة يحتاج الى التقرير الافادة لان الفرض من وضع اللفظ افادة
 المعنى لانفسه ثم قال والاوجه عندى ان المراد بالتقرير ما اشتهر فى بيان فائدة التأكيذ والافعال
 الناقصة موضوعات امراض تقرير الفاعل على صفة وتأكيذ الصفة بالصفة فانها موضوعات
 للنسبة وكيفية اياها من الزمان وغيره والتزام دخولها على الجمل الاسمية الدالة على النسبة
 المدلولة بها فتأكد النسبة المدلولة لجعل بدخولها عليها ولا ريب فى ان الفرض افادة
 الزمان ايضا غاية ان الصفة افادة التقرير بمعنى التأكيذ هذا على تقدير كون اللام لفصلة
 واما على تقدير جعلها للفرض فقال فيها ايضا انه على هذا التقدير ايضا لا بد من حمل قوله
 ما وضع لتقرير الفاعل على ان الصفة تقرير الفاعل انتهى ما فى حاشية المصام واما
 حكينا ما قاله الفاضل فى هذا المقام لكونه من مشكلات ذوى الافهام فخذ ما هو الاوجه فيه
 (فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا) (وهى)
 (اى الافعال الناقصة) (كان وصار واصبح وامسى واضى وظل وبات وآس)
 بمدا الميزة (وعادو غدا وراح وما زال وما اختلف وما قفى) (بالمهزة) بنى بمدا التاء
 المكسورة (وقيل بالياء) بنى المفتوحة بمدا التاء (وما برح وما دام وليس) وهذا مذهب
 الجمهور (ولم يذكر سيويه منها) اى من المذكورات (سوى كان وصار وما دام وليس
 ثم قال) اى سيويه (وما كان نحوهن) بنى انه لم يحصر تلك الافعال على المذكورات

متصل به نحو يضرب
 وما يضرب الا هو قائم
 وان لم يجرد من الضمير
 البارز لكنه جرد
 من الضمير البارز
 المتصل قبل والاشبه انه
 لا حاجة الى قوله متصل
 به فان معنى التبريد عن
 الضمير ان يتصل به بدل
 عليه قوله والمتصل به
 ذلك وليس مما يلتفت
 اليه قوله لثنية ميل لا
 حاجة الى ذكر هذه
 القيود لانه ليس ضمير
 بارز مرفوع متصل الا
 لثنية والجمع والمخاطب
 ولقد اجاب من ذلك
 المص حيث قال يبين
 لتفصيل انواع الافعال
 باعتبار الاحزاب لان
 لفظه مختلف الى انواعها كما
 اختلف فى انواع الاسماء
 فيصير نحو تبيينه فى الاسماء
 وبين اللفظ والتقرير
 فى كل واحد منهما لسهولة
 امره فكل صحيح مجرد عن
 ضمير بارز مرفوع فرعا
 بالصفة ونصبه بالصفة
 وجزمه بالسكون كشوك
 هو يضرب ولن يضرب
 ولم يضرب ولا يكون هذا
 الضمير البارز المرفوع
 المتصل فى مقارعة الاثنية
 والجمع والمخاطب المؤنث
 وانما ذكر تبييننا له هذا
 كلامه قوله والمؤنث قيل
 فيه ان الضمير البارز فى
 الصحيح المرب لا يكون
 يجمع المؤنث لا تنقض
 فالجمع المطلق فى هذا
 المقام ينصرف الى

بل ذكر بعضها وأشار الى عدم الانحصار بقوله وما كان اى الافعال التى كانت نحوهن
اى مثل كان وصار ومادام وليس وقوله (من الفعل) بيان للنحو وقوله (علا يستقى)
بيان للفعل اى من الافعال التى لا تستقى (عن الجبر) يعنى لا يتم بمر فوعه كلاما (والظاهر)
اى الراجع من المذهبين اعنى الانحصار وعدمه (انها) اى الافعال الناقصة (غير محصورة)
وقد يتضمن كثير من الافعال الناقصة معنى الناقصة كما تقول تم التهمة بهذا عشرة) وقال
المصام التضمنين ملاحظة بمعنى الفعل اللازم بمعنى فعل مع ملاحظة مناه وامحاله بهذه
الملاحظة ولا يرازه فى مقام التفسير طريقان جعل الاصل ثابتا والمتضمن حال فيقال فى
تفسير تم التهمة بهذا عشرة تم بهذا صائرة عشرة وثانيهما عكس هذا يعنى بان يجعل
الاصل حالا والمتضمن ثابتا انتهى وقد اختار الشارح فى التفسير الطريق الثانى حيث
جعل الاصل الذى هو تم حالا وجعل المتضمن اصلا فقال (اى تصير عشرة تامة)
فالناقة هو المخرج من الاصل الذى هو تم لا انه صفة العشرة كما توهم وكذا اختار
فى قوله (وكل زيد طالما اى صار زيد عالما كاملا) حيث اخذ من كل لفظ الكامل وجعله
حالا واقام مقام كل لفظ صار وجعل زيد اسما له وطالما خبره (وقد جاء) (جاء فى قوله)
فى نسخة فى قوله وجاء فعل ماضى وقوله (ما جاءت حاجتك) المراد منه لفظه وهو فاعل
جاء وجملة وقد جاء معطوفة على ما قبلها فكانه قيل قد جاءت الافعال المذكورة ناقصة
وقد جاءت ما جاءت حاجتك (ناقصة) اى حال كون كلمة جاء ناقصة (ضميرها) يعنى ان
الضمير المؤنث المستتر تحتها (اسمها) اى اسم كلمة جاءت (وحاجتك) بالنصب (خبرها)
اى خبر تلك الكلمة الناقصة ثم وجه الشراح هذه العبارة بتوجيهات وقد اشار الشارح
اليها بقوله (اما بان يكون) يعنى كونها من الافعال الناقصة اما بطريق ان تكون (ما)
اى لفظة ما فى ما جاءت (نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها) اى فى تلك الكلمة (ضميرها)
تقدم اى راجع لما قبله (من الفرادة) بالفتن المعجمة من الضرورية (ونحوها) اى ونحو
الفرادة من حالة تدل على النغلة (اى لم تكن) يعنى فناء على هذا التقدير انه لم تكن
(هذه) اى الفرادة (على قدر ما يحتاج اليه) اى الى هذا القدر فقوله (واستفهامية)
معطوف على قوله ما نافية اى واما بان تكون ما فى جاءت استفهامية (والضمير) اى المستر
(فى ما جاءت) اى الى ما (وانما انت) اى وانما جعل ذلك الضمير مؤنثا مع كون
مرجعه مذكرا (باعتبار خبرها) وهو لفظ الحاجة فانه مؤنث لفظا ثم استشهد على جواز
تأنيث الضمير باعتبار الخبر بقوله (كافى من كانت امك) فان من كانت استفهامية
مر فوعة المحل على انها مبتدأ وكانت من الافعال الناقصة اسمها مستر راجع الى من وخبرها
امك والجملة خبر المبتدأ وانت ضمير كانت باعتبار خبره الذى هو اللام وكذا هنا التركيب
وهذا التوجيه هو ما ارتضاه الشيخ الرضى حينئذ حاجتك بالنصب خبر جاءت وتكون
بالجملة خبر المبتدأ (ومناه اية حاجة صارت حاجتك) وفيه وجوه اخرا ذكرها زنى

المذكور ذلك مع قوله
فيما بعد والتصل به ذلك
بانون وحذفها اذ لو كان
المشار اليه بذلك شاملا
لفصير جمع المؤنث لا
تنقض الحكم بجمع
المؤنث وفيه ما فيه قوله
والسكون فى حال الجزم
قيل لم يفيد بقوله انظرا
كما قيد اخويه الالفاظ
بجلاى الحركة وهناك
انظر لان الرفع قد يكون
بالضمة قدبرا وكذلك
النصب اذا واقف على
المضارع والجزم قد
يكون بالسكون قدبرا
اذا حرك بالجزم
لما كنى نحو لم يضرب
القوم ولقد سبق ان
ذلك تبين لتفصيل
انواع الافعال باعتبار
الامراب لان افعله
مختلف فى انواعها لان
الامراب لا يتصور فى
ذلك الالفاظ حتى يفهم
النظر بقوله والمضارع
المتمصل به قبل لا يخفى ان
الظاهر من سياق كلام
المس ان قوله والتصل
معطوف على المجرى
وهو مع ما قبله تفصيل
للمصحيح لكن الصحيح
عطفه على الصحيح المجرى
لاملى مجرد المجرى فيه
الشارح عليه بقوله
والمضارع المتصل تم قيل
ولو مثل المس بقولنا
يدعوان وتدعوان الخ
يدل يضربان وتضربان
لكان واضحا وليس
بذلك قوله والمضارع
المتلا الاخر قيل
المثل عندهم ما قبل
الصحيح وهو ما كان

زاده هي ان تكون ما الاستفهامية منصوبة المحل خبر مدم لجاءت وحاجتك مرفوعة فاعله
 ثم ان الاحتمال في حاجتك من الرفع والنصب ليس الاحتمال العقلي بل هو معنى على الرواية قال
 في متي القريب روى رفع حاجتك فالجمله فعلية ونصبها فالجمله اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار
 فعل الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثاني ما مبتدا واسمها ضمير ما وانت حلا على
 معنى ما وحاجتك خبر ما انتهى وهذا الكلام اول من قالها الخوارج قالوه لابن عباس رضى الله
 تعالى عنهما حين جاء اليهم رسولاً من امير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه (و) (جاء ايضاً)
 (قعدت) (ما قصة في قولهم رُفِعَ شَفْرَتُهُ) اى حدد سكينه (حتى قعدت اى صارت الشفرة)
 وفيه اشارة الى ان الضمير المستكن في قعدت راجع الى الشفرة ففتح الشين وهي السكين العظيم
 وقوله (كانها) حرف تشبيه وهي مع اسمها الذى هو ضمير المؤنث وخبرها الذى هو قوله
 (حربة) خبر لقوله قعدت وقوله (اى ربح قصير) تفسير للحربة والمعنى انه حدد سكينه حتى
 صارت تلك السكين مشبهة بالروح القصير ولما فهم من كلام المص كون قعدت وجاء مستعلاً
 ناقصاً في هذين التركيبين فقط وان المصنف ذهب الى مذهب من قال انه لا يتجاوز اشارة الى
 المذهبين فقال (قال الاندلسي لا يتجاوز وقد) عن (الموضع الذى استعملها العرب فيه)
 اى في ذلك الموضع (خلافاً للفراء) فانه قال يتجاوزها الموضع الذى استعملها العرب فيه
 قال المص الاولى اطرا دجاء في مثل جاء البر فقيرين قال الرضى واجاز المصنف وقيل هو حال
 قال الرضى وليس بشئ لانه لا يراد ان البر جاء في حال كونه فقيرين ولا معنى له ثم قال المصنف
 يبنى في بعض تصانيفه واما قعد فلا يطرء وان قلنا بالطرء فاما يطرء في الموضع الذى استعمل فيه
 او لا يبنى قول الاعرابي فلا يقال قعد كائناً حال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كأنها حربة
 كذا في بعض الحواشي والحاصل ان المصنف اختار قول الاندلسي وصاحب اللب اختار قول
 الفراء (و) قوله (ندخل) اذا وقع بغير واو كافى اكثر النسخ يكون خبراً بعد خبر اى وهي
 تدخل وقوله (هذه الافعال) اشارة الى مرجع المسترقوله (وما كان نحوهن) الى عموم
 هذا الحكم يبنى الافعال الناقصة وكذا الافعال التى كانت مثلهن في كونها نواسخ المبتداً
 والخبر من افعال القلوب وغيرها تدخل (على الجملة الاسمية) وقيدها الشارح بقوله
 (المركية من المبتداً والخبر) للاحتراز عن مثل اقام زيد وما قام زيد قائماً جلتان اسميتان
 لكنهما يستأمر كيتين من المبتداً والخبر بل هما سكتان من المبتداً والفاعل وقوله (لا عطاء
 الخبر) متعلق بتدخل ومفعوله ولنا فسر بقوله (اى لاجل اعطائها) اى اعطائها تلك
 الجملة وهو اشارة الى ان فاعل الاعطاء محذوف والمضاف اليه وهو قوله (الخبر) مفعول الاول
 وقوله (حكم منها) بالنصف مفعوله الثانى وقوله (اى معنى هذه الافعال) اشارة الى
 ان الضمير المحرور راجع الى الافعال لا الى الجملة وقوله (بمعنى اتره المترتب عليه) اشارة
 الى ان المراد بالحكم الاثر الذى ترتب على ذلك المعنى يبنى ان تلك الافعال انما تدخل على تلك
 الجملة لاجل تحصيل المقصود وهو ان تعطى تلك الافعال خبر تلك الجملة اتره الذى ترتب

(على)

آخره صرف ملة لكن
 المتبادر من كلام الشارح
 ان المثل عام اريد به
 الخاص ولعل المتبادر ان
 ليس المراد بزيادة الاخر
 التنبيه على كون مثل
 الوسط وغيره من الاسم
 المثل المصطلح بل ايقه
 ليجرد البيان قوله هذا
 التجرد قيل لم يجردوا
 التجرد في المضارع
 وقيدوه في المبتداً حيث
 قالوا هو التجرد للاسناد
 اهم من الاسناد اليه كالى
 قسم المسند من المبتداً
 لانه يحتاج الى التقييد
 في المبتداً دون المضارع
 لا يبعد منناه بدون
 التركيب مع الغير غير جـ
 منه ما تجرد عن العامل
 وليس بمعرب بخلاف
 المضارع فانه لا يستعمل
 بدون التركيب فلا يوجد
 التجرد منه غير مرفوع
 وذلك عجيب فان التجرد
 فيما سبق عام وانه خاص
 فكيف يكون ثم مقيداً
 وفيه مطلقاً على ان ما في
 بهى البيان ينادى باهل
 صوت على لزوم اعتبار
 القيد في جانب المضارع
 دون المبتداً وليت
 شعري لم لم يفتن
 لصواب من قول الشارح
 قدس سره هذا التجرد
 ولم يغفل عن قوله من
 الناصب والجازم قوله كما
 هو المتبادر من عبارته
 قيل المتبادر من
 بيانه لاقسام المضارع
 انه لم يجعل الرابع

على معناه (مثل صار زيد غنياً فبنى صار) وهو الفعل الداخل هنا معناه (الانتقال وحكم معناه أي اثر المرتب عليه) أي اثر الانتقال الذي ترتب على ذلك المعنى (كون الخبر) وهو المعنى (منتقلا إليه) أي من المعنى الذي كان متصفاً به إلى المعنى الذي هو اثر مني الانتقال (فلما دخل) أي ذلك الفعل (على الجملة الاسمية اعني) بتلك الجملة (زيد غني واقاد) حكم ان ذلك الفعل (معناه الذي هو الانتقال اعطى) جواب لما بيني ولما دخل واقاد اعطى ذلك الفعل وهو فاعله وقوله (الخبر) بالنصب مفعوله الاول وقوله (الذي هو غني) تفسير للخبر وقوله (اثر ذلك الانتقال) بالنصب مفعوله الثاني وقوله (وهو كون المعنى منتقلا إليه) تفسير للاثر وكأن الشئ اشار به الى ان اضافة الحكم الى المعنى في قوله حكم معناه اضافة بمعنى اللام فمعناه كل من الحكم ومعناه معنى على حدة وقيل اضافة بيانية ومعناه لاعطاء الخبر حكماً هو معناه والفاء في قوله (فترفع) عاطفة وقوله ترفع معطوف على تدخل من قيل عطف المسبب على السبب يعني انه بسبب دخول هذه الافعال على الجملة الاسمية ترفع (هذه الافعال الجزئية) (الاول) (لكونه) أي لاجل كون الجزء الاول (فاعلاً) (وتنصب) (الجزء) (الثاني) (لشبهه) أي لكون الجزء الثاني مشابهاً (بالمفعول به في توقف الفعل عليه) يعني كأن الفعل التمدي موقوف في تحقق معناه على المفعول به كذلك هذه الافعال موقوفة على الخبر في كونه كلاماً تاماً (مثل كان زيد قائماً) والفاء في قوله (فكان) تفصيلية يعني ان المصنف اراد تقسيم كان الناقصة الى اقسام ثلاثة احدها ما كانت هي ثبوت خبرها لفاعليها ماضياً والثاني يعني صار والثالث ما فيه ضمير الشأن فشرع في بيان القسم الاول فقال ان كنه كان (تكون ناقصة) فقدر الشارح كلمة (كائنة) للإشارة الى ان قوله (ثبوت) ظرف مستقر منصوب المحل على انه صفة لقوله ناقصة يعني انها تكون الناقصة التي هي لبيان ثبوت (خبرها) أي خبر كنه كان وقوله (لاسمها) متعلق بالثبوت وقوله (ثبوتاً) للإشارة الى ان قوله (ماضياً) مفعول مطلق لثبوت وقسمه بقوله (أي كائناً في الزمان الماضي) للإشارة الى ان المراد بوصف الثبوت بالماضي كونه في الزمان الماضي ولذا قل الصام الاول جمل ماضياً مفعول فيه ووجه تنكيره لبيان انه لزمان معين من الماضي وقوله (دائماً) بالنصب على انه صفة ماضياً للتقسيم يعني ان يكون ثابتاً في الزمان الماضي اما ان يكون ماضياً دائماً يعني بالديموم (من غير دلالة على عدم سابق واقطاع لاحق نحو كان زيد قائلاً) ومن امثال قوله تعالى وكان الله عليهما حكماً وقوله (او منقطعا) عطف على قوله دائماً يعني (واملاً ان يكون منقطعا) (نحو كان زيد غنياً فاقتر) يعني اقطع غناه بعد ثبوته له في الزمان الماضي ولا يخفى ان القسم الاول يختص بالواجب تعالى لان العدم السابق والاقطاع اللاحق محال في حقه عز وجل واماماً سواء فكله مسوق بالعدم ولا جق الاقطاع اذ كل شئ حالك الاوجهه والله اعلم ثم شرع في القسم الثاني فقال (وبمعنى صار) (عطف) يعني ان قوله بمعنى معطوف على قوله ثبوت خبره لا (أي كان) يعني كنه تكون

له البجرد كيف وقد قال في بيان المنصوب منه وينصب بان الى آخره وفي بيان المجزوم وينجزم بلم الخ فلما لم يقل هنا ويرفع بالبجرد من الناصب والمجازم تبادر منه انه لم يحمل العامل البجرد وانما قال ويرفع اذ البجرد لان تحقق العامل انما يكون وقت البجرد لانه اذا تحقق الناصب او المجازم يتبع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخل عليه ناصب الفعل ولا جازمه فلم يضرب لا يصح ان يقال لم ضارب وانما لم يقل ويرفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم حتى في كثير من المواضع فلا يجزبه الرفع عند المبتدئ بسهولة والقي الاصل في هذا المقام تمييز الاقسام الثلاثة بعضها عن بعض لبيان العامل وليس مما يفتت اليه لان من له ادنى بصيرة يفهم من قوله ويرفع اذا تجرد جواز كون العامل فيه البجرد وهذا هو المعنى المتبادر ولو قال ويرفع بالبجرد لما صح النسبة الى التبادر لان كون العامل البجرد يكون مقطوعاً به قال الرضي في قوله ويرفع اذا تجرد عن الناصب والمجازم وهذا وان لم

ناقصة كائنة بمعنى صار) يعني دال على الانتقال من صفة الى صفة لا بمعنى ثبوت الخبر للاسم
 واذا كان كذلك (فهو) ان هذا المطلق (من قيل عطف احد القسمين على الآخر) يعني من
 قيل عطف احد القسمين على القسم الآخر (لا) انه من قيل عطف القسم (على ما) اي على
 القسم الذي (هو) اي المطلق (قسم منه) اي من المطلق عليه اراد به دفع توهم كونه معطوفا
 على احد القسمين الذين هما قسيان لكونها ثبوت اعني قوله دائما واما عطفها (كقول الشاعر
 وبنياء قفر والمطى كأنياء قطا الحزن قد كانت فرخا بيوضها) والباء في بنياء بمعنى في والبناء
 فتح المشاة الفوقية وسكون الياء التحتية وبالمد الممازة والقفر فتح القاف وسكون الفاء المكان
 الحالى والمطى جمع مطية وهي المركب والقطا جمع قطاة وهي طائر سريع الطيران والحزن فتح
 الهاء المهملة وسكون الزاي ما غلط من الارض وارتفع وكانت بمعنى صارت بمعنى الانتقال
 من صفة الى صفة لا بمعنى ثبوت الاسم مع الخبر والبوض جمع بيض والمعنى كنت بمفازة بخبر فيها
 السالك والحال ان المطا في سرعة سيرها كأنياء قطا الحزن اي كأنياء الطائر الذي يبيض في المكان
 المرتفع قد كانت بيوضها فراخا فتسرع اليها وقوله (اي صارت فراخا بيوضها) اشارة الى ان اسم
 صارت هو قوله بيوضها وقوله فراخا بالنصب خبره فقدم على اسمه وقوله (فان بيوضها) اشارة
 الى قرينة كونها بمعنى صارت فانها لو كانت بمعنى كانت يقتضي كون البيض باقيا في وقت كونها فراخا
 وليس كذلك فان بيوضها (لم تكن فراخا) ولا يجوز ان يقال البيض فراخ فان الفراخ لا تثبت
 على البيض (بل) اي بل المعنى الجائز انها (صارت فراخا) اي انتقلت من البيضة الى الفراخية
 فلم تبق البيضة بعد كونها فراخا ثم شرع في القسم الثالث فقال (ويكون) وقوله (فيها) خبر
 ليكون وقوله (ضمير الشأن) اسمه (هذا) اي قوله يكون (ايضا) كقوله بمعنى صار (عطف على
 قوله لثبوت) خبرها (اي كان تكون ناقصة) و (يكون فيها ضمير الشأن اسمها والجملة الواقعة)
 اي وكانت الجملة التي وقعت (بمدها) اي بمدة كان (خبر مفسر للضمير) وقال العصامي واما
 ذكر الشارح قوله هذا ايضا عطف الخ مع كونها غير خارجة عما هو بمعنى صار ومقابله لانه مختلف
 فيه فعند بعضهم انها تامة والجملة فمفسر لضمير الشأن وهو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده ثم قال
 والاظهر انه عطف على تكون ناقصة والاول بيان لها باعتبار معناها والثاني بيان لها باعتبار
 عدم ظهور عملها في جملة بمدها بالاتفاق وان اختلف في كونها ناقصة او تامة ولذا جمع معها
 كونها تامة وزائدة بجماع عدم ظهور العمل في جملة بمدها انتهى (كقول الشاعر واذا مت كان
 الناس صنفان شامتة وآخر متن بالذي كنت اصنع) والقرينة كون قوله صنفان مأخوذا
 بالالف فانه لو لم يكن فيه ضمير الشأن لكان بالياء لكونه خبر المكان ولكنت لكان بالالف اتقضى
 ان يكون اسم كان ضميرا تحتها وان يكون قوله الناس مبتدأ وصنفان بالرفع خبره والجملة
 مفسرة للضمير وقوله شامت بالرفع خبر للمحذوف من الشامتة وهو الفرح بمصيبة السدو
 ومتن اسم فاعل من اتى عليه بالخبر والمعنى اذا مت كان الناس نوعين نوع يفرح ونوع يحزن
 وبني بذكر الذي كنت اصنعه في حياتي ولما فرغ من بيان اقسامها حال كونها ناقصة شرع

بصرح بان العامل الرفع
 هو الخبر ومن العوامل
 كما هو مذهب الفراء
 ايماء اليه قال ولعل
 اختيار الفراء لهذا حتى
 يسلم من الاعتراضات
 الواردة على مذهب
 البصريين وهو ان
 ارتفاعه موقعه موقع
 الاسم وقال المص
 في الشرح هذا اقرب
 على المتعلم من قوامه ويرفع
 اذا وقع موقع الاسم لانه
 ترد اعتراضات شكا
 ويحتاج الى الجواب عنها
 هذا وذلك ظاهر في
 اختياره مذهب الفراء
 وسنيل لما قيل من انه
 لو كان العامل عنده هذا
 لقال ويرفع بالخبر
 وذلك ان لم يقل ويرفع
 بوقعه موقع الاسم بل
 قال ويرفع اذا وقع
 موقع الاسم على ان التعبير
 كذلك وجعل الخبر
 مجرورا بالحرف مما يراه
 السليقة فان هذا ليس
 مثل قولهم وينصب بان
 وينجز بلم كما يعرف
 بالتأمل الصادق قوله
 ابدال الالف نونا قيل
 فيه انه لا مناسبة بين الالف
 لفترون الان يقال
 النون الحنيقة قلب في
 الوقف الفا وكذا
 التنوين وهذا كما ترى
 قوله وقال الخليل اصله
 لا ان يرد ان لا
 ان تقرب في تقدير
 لا ضربك وهو ليس

في كونها تامة فقال (وتكون تامة) (عطف على قوله تكون ناقصة) فان قولها تامة مقابل
 لكونها ناقصة (اي كان) يعني كنهه (تكون تامة) وقوله (تم بالرفع) صفة كاشفة
 يعني ان معنى كونها تامة انها تم برفعها (من غير حاجة الى المنصوب) اي الى خبر
 منصوب بين مادة الفعل المذكور وقوله (بمعنى ثبت) صفة للثامة اي ملازمة بمعنى ثبت
 (ووقع) فان مصدر كان هو الكون وهو مرادف لمعنى الثبوت والوقوع واذا افهم هذا
 المصدر الثابت على مرفوعه من لفظها لا يحتاج الى ذكر منصوب يدل على المصدر الثابت
 عليه (كقولهم كانت الكاشفة) اي ثبت ثابت ووقع ما وقع (و) كقولهم (المقدر كان)
 اي ما قدر في الازل ثابت وواقع (وكقوله تعالى: كن فيكون) اي اظهر واوجد وقال
 الصمام ان قوله كن في موقع الايجاب بمعنى ثبت فعنه اذا قلنا اوجد فيوجد وفي موقع
 جعل شئ موصوفا بشئ بمعنى كن كذا بل يحتمل ان تكون في الجميع ناقصة وتكون
 بمعنى الايجاب وايضا بمعنى كن موجودا انتهى (و) (تكون) (زائدة) وانما
 وسط الشارح قوله تكون للاشارة الى انه مطوف على قوله تامة يعني ان كان كما
 تكون تامة تكون ايضا زائدة (وهي) اي الزائدة (اي وجودها وعدمها) سواء وقوله
 (لا يحفل) صفة كاشفة لها يعني ان معنى كون وجودها وعدمها سواء ان وجودها وعدمها
 لا يحفل (بالمعنى الاصل) اي المعنى الذي استفيد من مدخولها قبل زيادتها يعني ان اصل
 المعنى لا يزيد بزيادتها ولا ينقص بنقصانها بل هو باق على الحالين (كقوله تعالى) حكاية
 عن قول قوم عيسى عليه السلام (كيف تكلم من كان في المهد صيبا) اي كيف تكلم من
 هو في المهد حال كونه صيبا) وفي هذا التفسير اشارة الى ان قوله صيبا حال لا انه خبر منصوب
 (فكان زائدة) اي هنا (لتحسين اللفظ) لا لافادة معنى زائد وقوله (اذ ليس المعنى
 على الماضي) دليل على كونها زائدة يعني انها لو لم تكن زائدة لدل على المعنى الذي وجد
 في الزمان الماضي ولودل على هذا المعنى لكان المراد انه كان في الزمان الماضي في المهد
 لا في حال التكلم وليس كذلك فانه في المهد حال التكلم وليس المراد انه كان في الزمان الماضي
 في المهد فانه خلاف المقصود (وانما ذكر) اي المصنف (هذين القسمين) اي كونها تامة
 وزائدة (مع كونها) اي مع كون لفظه كان في القسمين (غير ناقصة) وهذا اشارة الى دفع توهم
 الاستدراك في ايراد المصنف هذين القسمين يعني ان المقصود من المقام بيان كونها ناقصة
 فكونها تامة او زائدة ليس بمقصود فلم يذكرها المصنف فاجاب بقوله وانما ذكرها لاستيفاء
 الجميع حالاتها (استمالاتها) اي ليكون الذي ذكره مستوفى بحيث لا يبقى حال واستعمال لم يذكر
 ههنا سواء كان مقصودا من الباب اولا وفي الصمام ان كونها زائدة مختص بلفظ كان اي
 بلفظ ماضيه بخلاف ما سبق يعني من كونها تامة وغيرها فانها شاملة لجميع تصاريدها من
 مضارعه وامره واسم فاعله والمافرق من بيان معنى كان واقسامها شرع في بيان معاني سائر
 اخواتها فقال (وصار) يعني ان كلمة صار تكون (للانتقال) اي لبيان ان مرفوعها انتقل

بكلام بخلاف ان تصرف
 القول ان مركب من لا
 والنون الحقيقة التي
 حقا ان يلقى الفعل
 الا انه الحق بلا تصريح
 بأنه لا كيد النفي لا
 لا كيد الفعل المنفي حتى
 يفيد اللفظ النفي لا كيد
 فاعمل عمل المنصوب يكون
 آخر الفعل على هيئة
 يكون مع النون ولذا
 خص لن بين حروف
 التي لا كيد النفي كذا
 قيل وهذا من مجاز
 الامام فان الرد كذلك
 والقول بان لا ان تصرف
 في تقدير لا ضربك وهو
 ليس بكلام عملا بقوله
 اولوا الايام قال الشاعر
 يرجي المرأ ان يلاق
 ويمرض دون اقربه
 المخطوب اي لن يلاق نم
 لورد بانه مفردا اذ لا
 معنى للمصدرية في ان كان
 كانت في ان ولاه جاء
 تقدير معمول معموله
 عليه حكم سيبويه من
 العرب همران يضررب
 لكنه مندفع ايضا لانه
 لا يمنع ان تنقير الكلمة
 بالتركيب عن مقتضاها
 معنى وعملا اذ هو وضع
 مستأنف وما تقدم به
 من ان اسله لامع النون
 الحقيقة وحدها باطل
 اذ لا تركيب كذلك
 في كلام العرب قوله
 بعد حتى نحو سرت
 الخ قيل ما ذكره
 الشارح في تفصيل

الى منصوبها ثم فصل ذلك الانتقال (اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما) ينقل من
انتقل من صفة الجهل الى العلم (او من حقيقة الى حقيقة نحو صار العطين خرقا) اى انتقل من
حقيقة الطينة الى حقيقة الجزية (وتكون) اى وكلة صار كما تكون ناقصة تكون ايضا
(تامة بمعنى الانتقال) اى اذا اريد به الانتقال (من مكان الى مكان) من غير تحول الفعل
(او من ذات الى ذات) فتكون حينئذ بمعنى انتقل وذهب (وينتدى) حينئذ بالى نحو صار
زيد الى بلد كذا) اى ذهب وهذا مثال للانتقال من مكان الى مكان (او من بكر الى عمرو) اى
انتقل هذا مثال للانتقال من ذات الى ذات ثم ذكر ملحقاته بقوله (ويلحق صار مثل آل) بمد
الهمزة (ورجع واستحصل وتحول) وارتد قال الله وقار تدبصيراه) اى صار بصيرا يبنى انه
انتقل من صفة كونه غير بصير الى صفة البصير التى هو كان عليها من قبل يبنى ان يعقوب عليه
السلام كان بصيرا ثم ابيضت عيناه بالحزن على يوسف فلما اتى عليه فيه رجوع بصره
الاول بزوال الابيضاض ولقد اعبر بارتد للاشارة الى بصره القديم وزوال العارض والله
اعلم بالصواب (وقال الشاعر) ان العداوة تستحيل مودة وقاله فيالك من لمعى يضم تحولن
ابؤساء) قوله لتسحيل اى تسير العداوة مودة اى تنقل منها اليها وقوله من لمعى يضم تحولن
الى التهمة وكذا البؤس يضم الباء جمعا لبؤس من قواهم يوم بؤس ويوم نعم كذا فى الصحاح
وقوله فيالك استغاثه من اجل تحول التمسى بالضم وهى التهمة وضير تحولن اليه لارادة
التمتدة بالمقدر كذا فى المصام وكان المعنى انه قال ان العداوة التى يبنى وينك تنقل الى
المودة فاجاب بقوله فيالك انت اخبرت خلاف ما اطلب فان العداوة كانت نمة والمودة
كانت بؤسا وهمة واذا كان الامر كما قلت تحولت النمة التى هى العداوة التمسى التى هى المودة
والله اعلم ثم شرع فى بيان صنف آخر من الافعال الناقصة فقال (واصبح وامسى واضهى)
(تكون) (لاقران مضمون الجملة باوقاتها) وقوله (المدلول عليها) بالجر صفة الاوقات
ينى ان الافعال الثلاثة موضوعة لاجل بيان اقتران ثبوت منصوباتها لرفواتها بالازمنة
التي دلت تلك الافعال على تلك الازمنة (بموادها) وهى الصباح والمساء والضهى (لا) انها
لاقترانها بالاوقات التى دلت عليها (تصورها) لان الاوقات التى تدل عليها بصورها مشتركة
فى جميع الافعال سواء كانت ناقصة او لا وهى الزمان هو مدلول الفعل (مثل اصبح زيد
فأما وامسى زيد مسرورا واضهى زيد حزينا فالتل الاول) وهو اصبح (يدل على اقتران
مضمون الجملة وهو) اى المضمون (قيام زيد) يبنى القيام الذى دل عليه القائم الثابت
لزيد مقارن (بوقت الصباح) الذى دل عليه اصبح بمادته (وعلى هذا القياس المثالان
الاخيران) يبنى بهما امسى واضهى فبنى امسى زيد مسرورا ان سرور زيد مقارن بوقت
المساء ومعنى اضهى زيد حزينا ان حزنه مقارن بوقت الضهى (و) (تكون) اى تلك الافعال
(بمعنى صار) (نحو اصبح اوامسى او اضهى زيد غنيا اى صار) يبنى معناه صار زيد غنيا
واشار بقوله (وليس المراد) الى انه اذا كانت تلك الافعال بمعنى صار لا يكون المراد منها

المحروف التى بعده
بمعناها ان شروع فى الفعل
قبل آدائه فان المسمى
سينصلها بفعل ما ذكره
مقام تفصيل المسمى وفيه
قوله اذا لم يكن بمعنى
الظن والتمسوره لا
يستعمل الا فى اليقين
ولو سلم فالمراد ليس
لفظ العلم حتى يصح قيده
بهذا بل ما يدل على
اليقين سواء كان لفظ
العلم الرقبة او الوجدان
او الظن الى غير ذلك
ومن المعلوم ان استعماله
فى معنى الظن شائع ذائع
ولا يكون مثل الظن
والوجدان بمعنى اليقين
جزما وايضا لا يشك
ما قبل فى ان المراد
الوقوع بعد لفظ العلم
والظن كما يسهل الامثلة
قوله لكنها جوابا وجزاء
وما لا يمكن الا فى
الاستقبال قبل به بحث
لان جواب كلام القائل
لا يكون الا بكلامه
ولا يجب ان يكون
مستقبلا وكذا الجزاء
لجواز ان يكون فيها
مضى نحو ط لوك
فى جواب من قال
اسلمت صار جزاؤه ان
مضى مالك وملك
قالونه ان قال اذن
لضمها لا قدر ان تصل
فى الحال الذى هو جار
لماضى الذى هو مبنى
لاسل ولا يبنى ان الخارج
قدس سره تبع فى ذلك
صاحب الوافية قال

(انه صار في الصباح او المساء والضحى على هذه الصفة) يعني ان مضمون الجملة ليس مقارنا
بالاوقات المذكورة كما كانت كذلك في الاول بل المراد منها حينئذ انها لا تدل على هذه
الاولات اسلا ولا لم يحصل الفرق بين الاعتبارين (و) (تكون) اي تلك الافعال الثلاثة
كما تكون نافعة بالمعنيين الاولين تكون (تامة) كائنه (بمعنى الدخول في هذه الاوقات
قول اصبح زيدا اذا دخل في الصباح) الفرق بين كونها نافعة وبين كونها تامة مع
الدلالة على الاقتران بتلك الاوقات انها اذا كانت نافعة يكون معنى الدلالة على
دخول الخبر في هذه الاوقات فاذا قلت اصبح زيد طالما كان المعنى ان العلم منسوب
الى زيد في وقت الصباح دون غيره من الاوقات واذا كانت تامة يكون معناه ان فاعلها
داخل في هذه الاوقات كذا ذكره المصنف في شرح الفصل ثم شرع في بيان صنف آخر
منها فقال (وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتهما) فاذا قلت (ظل زيد سائرا فغناه
بنت له) اي زيد (ذلك) اي السير (في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فغناه بنت له
ذلك في جميع ليله) (وبمعنى صار) اي ويكون هذان الفعلان ملابيين بمعنى صار (نحو
ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار) زيد غنيا وبات عمرو فقيرا يعني بلا دلالة على هذين
الوقتين ايضا (وقد يحكى هذان الفعلان) اي ظل وبات (تامين ايضا) يعني كاجاءت الافعال
الثلاثة والاول (نحو ظلت بمكان كذا وبت ميتا طيبا اي دخلت في النهار ودخلت
الليل بميت طيب) (لكن لما كان مجيئهما) اي مجيئ الفعيلين اعني ظل وبات حال كونهما
(تامين في غاية اللفظ جملة) جواب لما اي لما كانا كذلك جعل المصنف مجيئهما تامين (في
حكم العدم ولذلك) اي ولكونه في حكم العدم لفظه (لم يذكرهما) اي لم يذكر المصنف اجابا
(تامين) كما ذكر في الثلاثة الاول بل اكتفى بذكر مجيئهما للمعنيين فقط (ونقصهما عن
الافعال الثلاثين السابقة) مع كونهما مشتركين في المعنى ولما ترك المصنف ايضا ذكر افعال
اخر من الافعال النافعة اراد الشارح ذكرها وبيان وجه تركها فقال (وآش) بعد
الهمزة (وعاد وعاد وادور اح فهداه الافعال اربعة نافعة اذا كانت بمعنى صا) يعني لهذه الاربعة
معنيان احدهما معنى صار واذا كانت بمعنى تامة تكون نافعة وتاميهما كونها تامة واليه اشار
بقوله (وتامة) اي هي تامة اذا كانت بمعنى الرجوع (في مثل قولك آش او عاد وزيد من
سفره اي رجع وغدا) اي كذا غدا وراح يكونان تامين اذا كان معنى غدا اذا مشى
في وقت النداء (معنى راح اذا مشى في وقت الرواح وهو) اي وقت الرواح (ما بعد
الزوال الى الليل) والحاصل انه اذا كان الاولان بمعنى رجع والاخيران بمعنى مشى
تكون تامة وقوله (واسقط المصنف) بيان لكثرة تركه يعني ان المصنف اسقط (ذكر هذه
الافعال الاربعة) يعني آش وعاد وغدا وراح (من الين) اي من بين الافعال النافعة (في
مقام التفصيل) اي مقام تفصيل كل واحد منها بالوجوه المختصة بها (مع ذكرها في مقام
الاجاب) مع انه لم يسقط سائر ما ذكره في الاجال فالظاهر ان يذكرها ايضا (وتأن

كذلك وعنه بان جواب
المعنى وجزءه لا يكون
الا بعد ان يتي فلا يمكن
الاي الاستقبال لاقتضائه
البعدية ذلك والتحقيق
ما قاله الرضى من ان اذن
اذا واية المضارع احتمل
ان يكون للشرط في
المستقبل كاذ وان يكون
لحال فلا يتضمن معنى
الجزاء كما قول بان يحدت
بحدت اذن اظنك كاذبا
فانه لا معنى للجزاء هنا
اذ الشرط والجزاء اما
في المستقبل او في الماضي
ولا مدخل للجزاء في
الحال فلا احتمل اذن اني
يليه المضارع معنى الجزاء
فالمضارع بمعنى الاستقبال
وان احتمل معنى مطلق
الزمان فالمضارع بمعنى
الحال وقصد التنبيه
على معنى الجزاء في اذن
نصب المضارع بان المقدرة
لانهما محاسن المضارع
للاستقبال فيحصل اذن
على ما هو الطالب فيه اعني
كونه للجزاء لاستحالة
عمل المضارع اذ ذلك
على الحالب المألوفة من
الجزاء وذلك بسبب
النصب الحاصل بان اني
في علم الاستقبال وقال
الهندي اذن انما عمل
لمشابهة اني الاستقبال
فاذا فات التشبه
فات العمل واما ما
ذكره القائل
من الوجه فليس بوجه
صحاو الظاهر

قوله وان كان بالنظر الى زمان التكلم الاولى سواء كان او ترك المستقبل كذا قيل قوله بمعنى كسبية قيل لا فائدة لتقييد كى بقوله كسبية سيما وقد علم معنى قبل ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الضاية للاحتراز من الى بمعنى مع ثم اورد القائل سؤالا وجوبا قائلا فان قلت حتى ايضا بمعنى انتهاء الضاية فلم قال بمعنى الى ولم يقل اذا كان معناها اومعنى كى فلتكأنه اراد به انه لا يشترط فى حتى هذه ان يكون مجروره آخر جزء مما قبله او متصلا باخر جزء منه وفيه بن السؤال غير صحيح لان حتى ليس معناها انتهاء الضاية وحده بل هى مشتركة بينه وبين اليبية لانها تستعمل بهذا المعنى قالوا قال المص ويكون بمعنى كى غالبا كقولك اسلمت حتى ادخل الجنة وقد يكون بمعنى الى قولك اسير حتى تقيب الشمس لقوله فيحصل ان يكون ماضيا او حالا واستقبالا قيل لا يحتمل الاستقبال وذلك وهم باطل اذ لا مانع من التكلم بذلك الكلام قبل الدخول الى البلد قوله كما تقول كنت سرت امس قبل ذكر

الوجه) بتشديد النون يعنى اظن ان الوجه (فى ذلك) اى فى اسقاطها (انها) اى الاممال الاربعة ليست معدودة منها بالاصالة بل هى (من الملحقات ولذا) اى والشاهد على كونها من الملحقات انه (لم يذكرها صاحب الفصل) وفى عدم ذكرها دلالة عليه (وقال صاحب الباب) اى وصرح صاحب الباب بقوله (والحق بها اضى وعاد وغدا وراح) وفى هذا صراحة عليه (فاسقطها) اى المص (عن الين اشارة) اى لفقد الاشارة (الى عدم الاعتماد) اى الى عدم اعتبار النصاة (بها) اى بتلك الاربعة وانما لم يعتبروها (لانها من الملحقات) ثم شرع فى نوع آخر منها وهو ما فى اوله لفظ ما فقال (وما زال) ولما احتمل لفظ زال اشتراكا اشار الى تعيين ما هو المراد ههنا فقال (من زال يزال) يعنى مما كان مضارعه يزال (لا) انه مأخوذ (من زال) الذى كان مضارعه (يزول فاه) اى لان ما كان مضارعه يزول نامة لا ناقصة وفى الصحاح زال الذى من مكاه يزول زوالا فلان يفعل كذا انتهى (وما برح) بفتح الراء (بمعناه من برح اى زال) اى بمعنى ما زال يقال ما برح زيد يفعل كذا اى ما زال (ومنه) اى من هذا القبيل (البارحة ليلية الماضية) وهى اقرب ليلية ماضية يقال لها لزوالها (ماضى) (ايضا بمعناه) وفى الصحاح وماضى اى ما زال وما برح ويختص بالجد وقوله تعالى فاقه تفتا تذكر يوسف اى ما تفتا بى ما زال فى ذكره (وما اذك) وفى الصحاح ما اذك فلان قائما اى ما زال قائما وانما لم يقل بمعناه كما قال فى الاولين لان الزال ههنا مدلوله اللزوم لعدم الاضكك ولذا اشار الى معناه الاصل الذى دل عليه بالمطابقة بقوله (اى ما انفصل) وقوله (لاستمر اخبارها) نظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف يعنى تلك الافعال الاربعة المنفيات موضوعة لافادة معنى لسي وهو كون خبرها (اى خبر تلك الافعال) مستمرا (لفاعلها) اى لفاعل تلك الافعال ولما قال المص ههنا لفاعله لم يقل لاسمها وعبر عنه بالفاعل اشار بمضمم الى بيان فائدة هذا التعبير ونقله الش بقوله (قيل سمي اسمها فاعلا) اى عبر المص عن الاسم بالفاعل (تنبيه) اى قصد للتنبيه (على ان اسمها) اى اسم تلك الافعال (ايضا بقسم على حدة من المرفوعات) لان اسمها فى الحقيقة فاعل خبرها واذا قلنا كان زيد قائما فزيد فاعل القيام لا فاعل كان فكأنه قال ان اطلاق الاسم عليه اصطلاح لانه قسم بنفسه من المرفوعات ولذا لم يمد المص المرفوعات وقوله (كما ان خبرها قسم) خبر ليس يعنى ليس اسمها مثل خبرها فى كونه معدودا لان خبرها قسم (على حدة) اى برأسه من غير تسمية لآخر (من المنصوبات) من حيث انه ركن من الكلام لانه الفائدة بدونه بخلاف غيره من المفعولات فانه تم الفائدة بدونه والحاصل ان مراد هذا القائل ان اسماء الافعال الناقصة داخلة فى تعريف الفاعل فانه يصدق عليه انه ما اسند اليه الفعل الخ فكل ما هو يصدق عليه هذا يجوز ان يطلق عليه الفاعل ولذا لم يمد المصنف فى المرفوعات اسم كان واخوانها واما الخبر فلانه محال فالما لمفعول من حيث انه ركن والمفعول ليس بركن عنده من المنصوبات حيث قال خبر كان واخوانها واهلها وانما اورد الشارح

هذه التسمية بطريق الحكاية ولم يلزمه وانما بصيغة التمرىض لا يانه في غير عمله لان محله في قوله
ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وقال المصام ولا يخفى ان هذه التنية ليس في مرتبة
لاختصاص الاطلاق ببعض الافعال ثم قال ونحن نقول نبه في هذا الكلام بجميع الخبر مع
الفاعل بمعنى حيث قال لا استمرار خبرها لفاعلها بخلاف قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة
فانه لم يقل فيه لتقرير الفاعل على خبر فلا يلزم هذا التنية هناك بخلاف هذا المقام فانه لما جمع
بينهما احتاج الى التنية على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل مجامع الاصطلاح على التسمية
بالخبر على اصطلاح من يسمى الاسم فيه فاعلامسمى باسم المفعول بل الاسم يسمى فاعلا واسما
كما يسمى الخبر مفعولا وغيره انتهى ملخصا وقوله (مذ) مبنى على السكون ظرف من
الظروف البنية اما بمعنى اول المدة وهو مبتدأ عند المصنف او خبر مقدم عند الزجاج وما بعد
خبر مبتدأ وقوله (قبله) من قبل قبل كالم يعلم ماض من القبول وفاعله مستكن راجع الفاعل
الضمير الراجع الى الخبر منصوب المحل مفعول كافسره بقوله (اي قبل فاعلها خبرها) وعند
اكثر الكوفيين مذ منصوب المحل مفعول فيه للاستمرار وجملة قبله مجرورة المحل مضاف
اليها المذوف في شرح التسمبل لابن مالك وهذا هو الصحيح وهكذا في شرح اب الالباب للسيد
عبدالله كذا في المغرب فضاء على الاول ان اول مدة استمرار زمان قبل فاعلها خبرها اي
صار صالحا لقبوله وعلى مذهب الكوفيين ان الاستمرار حاصل في زمان صار الفاعل صالحا
لقبوله الخبر (اي من وقت) وهذا تفسير لمذني ان المراد بقول مذ قبله ان الخبر مستمر للفاعل
وابتداء ذلك الاستمرار هو الزمان الذي (يمكن ان قبله) اي ان قبل الفاعل ذلك الخبر
(عادة) اي في العادة لا في العقل (فمنى ما زال زيد اميرا استمرارا) اي المفهومة من الخبر
الذي هو اميرا (من زمان قابلية وصلاحيته للامارة) فقوله وصلاحيته عطفت تفسير لقابلية
واشارة الى ان المراد بالقابلية هو الصلاحية لا كونه قابلا به بالفعل وهو وقت البلوغ الذي
يمكن قيام الامارة في ذلك الوقت لا من حالة الصباوة فانه لو كان زيد اميرا حين ولادته يصدق
عليه انه متصرف بالامارة لكنه لا يقدر على التصرف بان يأمر او ينهى وليس المراد من انه
مستمر من وقت قلدها وهذا بيان لفائدة قوله مذ قبله ليحصل الاحتراز عن الوهم المذكور
ثم شرع في بيان وجه دلالة تلك الافعال على الاستمرار فقال (اما دلالتها) اي وجه دلالة
تلك الافعال (على الاستمرار فلان التني مأخوذة) اي فلكون التني مأخوذة (في معاني هذه
الافعال) وهو ظاهر (فاذا دخلت ادوات التني عليها) اي على تلك الافعال (كانت معانيها)
اي معاني تلك الافعال (تني التني) لان معاني كل منها دلالة على التني وهو الزوال والانفصال
فاذا دخلت عليه حرف التني يكون تني التني اعني تني الزوال والانفصال (وتني التني) اي
القاعدة العقلية ان تني (استمرار الثبوت) وذلك ان استمرار التني لا يقتصر الى سبب
بخلاف استمرار الوجود وقوله (واعتيار الصلاحية) شروع في بيان فائدة قوله مذ قبله
بني كانه قيل ان الاستمرار مدلول لتلك الافعال وهذا ظاهر واما دلالتها على الصلاحية

اسمع مع ماض قبل
المضارع لا يجمل المضارع
حكاية حال ولا يتوقف
كون المضارع حكاية حال
على ذكر اسمع مع الماض
قبل لجعل هذا المثال
لحكاية الحال دون واحد
من الامة المذكورة
القابلة لذلك في كلام المص
بحكم وذلك من سوء
الفهم اذ ليس واحد
يمضي توقف كون
المضارع لحكاية الحال
على ذكر اسمع بل ذكره
انما هو لتفهيم بعض
الناس ان ذلك ضرب
الحكاية واما ان لا يجمل
المضارع حكاية واما ان
لا يجمل المضارع حكاية
حال فما لا يصدر من
اصحاب الفكر الرؤية لان
السبب التصل بالدخول
اذا كان واحدا في
الامس كيف يصور
خلاف ذلك وقد صرح
المص في القرع مثله قال
الشواح قدس سره حيث
قال ومثال الحكاية قولك
وقد سرت ودخلت فلما
مضى سرت حتى ادخل
بله اسس اذا قصدت
الاخبار عن تلك الحال
الواقعة لغرض الحكاية
قوله كانه كنت في زمان
الدخول هيئات هذه
العبارة الخ قيل جعل
حكاية الحال بمعنى حكاية
لفظ الدال على الحال
وهو خلاف عبارة المص
والاظهر ان المراد زمان

الحال المحكى من حيث انه
حالى بان يبرزه في نظر
السامع في معرض الحال
وذلك واردة بحسب
الظاهر لان الترض
حكاية الحال دون حكاية
المباراة فلا ارتباط في ان
اللازم من تصور الحكاية
ان يقال بان تحكيه حالا
ما ضيا بحيث كانت تتكلم
في تلك وتكمل تلك الخلل
موجودة وقت التكلم
قوله لا يحاط الاستقبال
قبله انما علم الاستقبال
حقيقة او بانظر الى ما
قبله وهو لا يتالى الحال
الان يقال يتالى اقادة
الحال فلا يصح ذكره في
مقام اقادة وذلك من
قبيل الاحام لان ان
متضمن في الاستقبال
بدله عليه دلالة قطعية
واراد هنا خلافا فكيف
يتصور الاتيان به قوله
مثل معرض لان حق لا
يرجوه الان ليل يحتمل
للتال الحال تحقيقا او
حكاية ولهذا استكتفى
المص به فجملة مثلا
لحال تحقيقا يخالف
حال التحقيق وليس
كذلك المص خص ذلك
بالتحقيق كسائر الامثلة
الذكورة في المتن اتى
بتال الحكاية في المرح
كما لا يخفى على من نظر
فيه وكيف يتصور
تسمي هذا المثال مع
ظهور قصد لفي
الرجاء في زمان التكلم

فليست بمدلولها ولا اعتبارها فقال واعتبار الصلاحية (والقابلية معلوم عقلا) اى بمعونة
المادة والحاصل ان الفرق بين الداليتين هو ان الاولى وضعية اى داخلية والثانية عقلية
اى خارجية وقال العصام وجملة هذه الدلالة خارجة عن الوضع مع انه ظاهر عبارة المصنف
بما لا مقتضى له انتهى يعنى ان المصنف لما قيد بقوله مذقبه اقتضى عدم التفريق بين
الداليتين لاعتباره القيد مع المقيد ويمكن ان يحاجب ان مراده تحقيق للواقع لا تفسير
لكلام المصنف يعنى انه في الواقع كذا (ولزمها) (اى هذه الافعال الاربعة) تفسير
للتصغير المنصوب وقوله (اذا اريد بها استمرار الثبوت) اشارة الى ان ذلك اللزوم ليس
بلازم لها بل هو لازم لارادة الاستمرار منها وحين كونها افعالا ناقصة (التي) وهو
بالرفع فاعل يلزمها ثم اشار الى تسميم التي بقوله (بدخول ادواته) اى ادوات التي
(عليها) اى على تلك الافعال (لفظا وهو) اى وكونه لفظا (ظاهرا) كما كانت الافعال
على سورة ما ذكرت في المتن (او تقديره) كقوله تعالى حكاية لكلام اخوة يوسف لا يسهم
يقوب عليه السلام (ه تالة تنقو تذكر يوسف اى لا تنقو) ولا تزال وانما يلزم التي (فانه
للمندخل ادوات التي عليها) اى على تلك الافعال (لم يلزم في التي المستلزم للاستمرار
المقصود منها) (ومادام) وهو مبتدأ اى كلة مادام وقوله (لتوقيت امر) ظرف مستقر
خبره وقوله (اى تعيينه) تفسير لتوقيت يعنى المراد بالتوقيت تعيين امر اى امر خارج
عن الفعل مذكر ما قبلها (بعدة ثبوت خبرها) اى مضمون خبر تلك الكلمة وقوله (لفاعلها)
متعلق بالثبوت يعنى كلة مادام لا اقادة بيان وقت امر وتعيينه بوقت امتداد كون الخبر تابعا لفاعل
(بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له) اى لذلك الامر (وذلك) اى اقادة ذلك المراد
ودلالته على الوقت حاصل به (لان لفظا ما) في مادام (مصدرية نهى) اى كلة ما (مع
ما بعده في تأويل المصدر) يعنى ان ما المصدرية موصولة حرفية وما بعدها من الفعل صلتهما
والموصول مع الصلة في تأويل المصدر (وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان
قبله) اى قبل لفظ ما (فلا بد هناك من حصول كلام) اى لزم هناك حصول كلام مركب
من المجموع بحيث (يفيد فائدة تامة الى هذا اشار بقوله) اى مفيد لما ارادة المتكلم وقال
عصام الدين رحمه الله ان قوله وتقدير الزمان الخ يفيد ان تقدير الزمان لكونه من المصادر
وليس كذلك بل تقدير الزمان من خواص كلة ما في مادام لا لكونه مصدرا فان مادام صار علما
في تقدير الزمان حتى يتسع ذكر الزمان معه وليس الامر به ذمالماتبقى من المصادر انتهى
وقوله (ومن ثمة) متعلق بقوله احتاج (اى ومن اجل انه لتوقيت امر بعدة ثبوت خبرها
لفاعلها) (احتاج) اى احتاج لفظ مادام (الى) (وجود) (كلام) (مستقل بالافادة
وقوله (لانه) متعلق باحتاج اى انما احتاج اليه لان لفظ مادام (حيث) اى حين كونه كما ذكر
(مع اسمه وخبره) (ظرف) اى لذلك الامر (والظرف فضاء) اى ليس بمدد في الكلام
وقوله (غير مستقل بالافادة) صفة كاشفة لفظة او خبر بدخبر (نحو اجلس مادام زيد جالسا)

ف قوله اجلس هو الامر الذي اريد تعيينه وقوله مادام ظرفه (اى اجلس مدة دوام جلوس زيد) والفاء في قوله (فادام) تربية (لم يشفع مادام) وفي هذا الكلام ظرافة ظاهرة فان المراد بمادام الاول معناه وقوله لم يشفع على صيغة المجهور من التشفيغ وهو جعل التثنية زوجا لآخر وقوله مادام المراد لفظه وهو نائب قاعل يشفع والجملة صلة ما في مادام الاول وهو ظرف لقوله لا يفيد وقوله (باجلس) متعلق لم يشفع وقوله (ولم يحصل من المجموع كلام) مستقل عطف على لم يشفع عطاف بيان وقوله (لا يفيد) هو الامر الذي اريد توقيته يعنى ان قولنا في المثال المذكور وهو مادام زيد باسلا لا يفيد (فائدة تامة) وقت عدم تزويج لفظ مادام بلفظ جلس وترقيقه به وقوله (بخلاف الافعال المصدرية) اشارة الى الفرق بين مادام وبين سائر المائيات من الافعال فان سائر الافعال التي تصدر (بحرف التثنية) ليس كذلك وقوله (فانها) اشارة الى محل الفرق وهو ان سائر الافعال (مع اسمائها) واخبارها كلام مستقل بالاقادة (واذا كان مستقلا) فلا حاجة الى وجود كلام اى آخر منها (وراءها) اى وراء تلك الافعال (وليس) مبتدأ وفي الصحاح اى ليس كة لثني وهو فعل ماض واصلها ليس بكسر الياء فسكنت استقلا ولم قلب لفاء لانها لا تنصرف من حيث استعملت بلفظ الماضي للعالم والدليل على انها فعل قولهم لست ولستوا لستم كقولهم ضربت وضربتما ضربتم انتهى وقوله (لثني مضمون الجملة) ظرف مستقر خبره وقوله (حالا) بالنسبة اليه مفعول فيه لثني (اى في زمان الحال) يعنى ان لفظ ليس الذي هو محدود من الافعال الناقصة كائن لثني مضمون الجملة اى فيها مفعولها ومنصوبه في زمان الحال يعنى هو المتبادر منه سواء كان مثبتا في الماضي والمستقبل او لا (مثل ايس زيد قائما) فان مضمون الجملة هو قيام زيد وهو متنى في الحال (اى الان وهذا) اى تعيين وضعه وتخصيصه في زمان الحال (هو مذهب الجمهور) اى غير سيبويه واختاره المصنف (وقيل) وقوله (هي لثني مضمون الجملة) اشارة الى ان قوله (مطلقا) مطوف على قوله حالا الى ان محل الخلاف هو نقط لامع ما قبله وقوله (ولذلك) الخ اشارة الى دليل ذلك القائل يعنى ان كلمة ليس لكونها غير دلالة بخصوصها بزمان الحال (بعيدا بزمان الحال كما قول ايس زيد قائما الان وانه بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله) فان الخلق المتنى ماض عن وقت التكلم وليس بممتدالى وقت الاخبار (وانه بزمان المستقبل نحو قوله تعالى والايوم يا ايهم ايس مصر وقاعهم) فان لثني الصرفة في يوم القيمة وهو استقبال بالنسبة الى وقت النزول (وهذا) اى هذا المذهب (مذهب سيبويه) ثم شرع في بيان مسئلة مقسمة الى انواع تلك الافعال وهي جواز تقديم اخبارها على اسمائها وعلى انفسها فقال (ويجوز تقديم اخبارها) (اى اخبار الافعال الناقصة) وانما فسر الضمير بالاشارة الى شمول هذه المسئلة حيث اكد المصنف هذا الشمول بقوله (كلها) وقوله (على اسمائها) متعلق بالتقديم وقوله (اذ ايس فيها) اشارة الى دليل الجواز يعنى ان جواز تقديمها لعدم المانع للتقديم المذكور لانه ليس في هذه المسئلة (الا تقديم المنصوب على المرفوع فيها) اى في العمولات التي عاملة

كقوله الشارح قدس سره قوله امتنع نظر الى الامر الاول قيل فيه نظرا لامتنع نظرا الى الامرين لان كان سبى لا يصلح سببا لدخول لان السبب وقوع السبب وكان سبى يحتمل ان يكون في تقديره كان سبى متنفيا الى غير ذلك قال لم يتحقق خبر كان لا يصلح للبيانية لجعل مانع الرفع مجرد انتفاء الشرط الاول لانتفاء شرط صحة التأمل وكان القائل من انتفاء شرط صحة التأمل لم يدور صراح الشارح قدس سره ولم يصل الى المعنى الصحيح وذلك ان اعتبار الشرط الثاني وكون الاول سببا لثاني او لا انما يكون بعد حصول المعنى وصحته واما اذا قصد المعنى في معنى فلا يمل امتناع ذلك الثنى الاجساد معناه وكلام المصنف يرجع الى ذلك فانه قال في بيان ملة امتناع ذلك التركيب انك اذا جعلت الفعل حالا وجب الحكم به على سبيل الاستقلال وتقامت الجملة عملها والكلام في كان الناقصة فيبقى بنوعه فيفسد معناها قال وامتناع سرت حق تدخلها بالرفع لانك اذا جعلت الفعل فعل حال وجب ان يكون ما قبلها

سبباً لا بعد ما يكون
 حاكماً بوقوع السبب
 شاكلاً بوقوع السبب
 لا لك استغنت عنه قوله
 في الناقصة بلا خبر قيل
 لا يخفى ان الخبر في سورة
 النصب ليس حتى ادخلها
 بل الفعل التام المقدر
 متعلقا حتى فك ان خبره
 بقرينة توقف صحة حتى
 ادخلها بالرفع على تقديره
 ويكنى في ابطال ذلك ما
 نقلناه من المس فاه
 شاهد صدق بان حذف
 الخبر من باب كان ما
 كان او خاصا عن وقوع قوله
 قوله ايهم مطلق بتقدير
 جازيل لا يخفى بعده في
 نفسه وبالنظر الى سابقه
 لان قوله استوت حتى
 تدلها عطف من غير
 تقدير الا انه دعاء اليه
 ما ذكره وانما اذا عطف
 على غير سبقه قيد بشارك
 المصطوف عليه في ذلك
 القيد لا محالة واما اذا
 عطف على ما خلفه قيد
 فالشركة محتملة وانت
 خير بوجوب تقدير
 الفعل والخبر مثل وكذا
 ايهم ثلثا يلزم المحذور
 الذي ذكره قدس سره
 وما ذكره القائل
 من جهة البعد مع
 ما يليها بين السقوط
 قوله اي ما كان صفة الله
 تعذيبهم قبل الاول
 ما كان فعل الله تعذيبهم
 وفيه نظر ظاهر قوله
 والفاء التي ينصب

فعل) وهذا غير مضر بل هو جائز في ما بين سائر معمولات الفعل ولما احتمل الجواز ههنا الى
 متعين احدهما الامكان الخاص والاخر الامكان العام اشار الى انه ان اريد الاول يحتاج الى
 قيد وان اريد الثاني يحتاج الى قيد آخر فقال (فان اريد بجواز التقديم لفي الضرورة عن
 حاجي وجوده عدمه) اي ان اريد به استواء الطرفين على ما هو مقتضى الامكان الخاص
 (فينبغي ان يقيد اي الجواز) بمثل قولنا ما لم يمرض ما يقتضي (يعني انه يجوز تقديمها ما لم يمرض
 شيء يقتضي (تقديمها) اي تقديم اخبارها (عليها) اي على اسمائها وانما ينبغي ان يفيد به ايخرج
 ما اذا عارض ما يقتضي القدم والتأخر لانه حينئذ يكون التقديم والتأخير واجبا لا جائزا
 فيبطل ارادة ذلك الامكان اعني استواء الطرفين لانه حين وجود ذلك المقتضي يجب تقديمها
 ويتمتع تأخيرها على الاصل (نحوكم كان مالك) فان كلمة كم خبر كان فيجب تقديمها على نفسها
 فضلا عن اسمها لاقتضاء الصدارة حينئذ لم يحز تأخيرها وقرأها على الاصل وقال المصام
 الظاهر ان هذا بمنزلة عما هو في اذالكلام في تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل
 في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا يخبر على قوله قسم بجواز انتهى ومولا (او تأخيرها عنها)
 بالنصب معطوف على تقديمها يعني اولم يمرض ما يقتضي تأخيرها (نحو صار عدوى
 صديق) فاه لما انتهى اعراب الجزئين واستغنت القرينة ايضا وجب تقديم اسمائها على اخبارها
 فوجب التأخير وامتنع التقديم (وان اريد به) اي بالجواز (في الضرورة عن جانب عدم
 فقط) يعني لا عن جانب الوجود على هو مقتضى الامكان العام المقابل للامتناع لا يعني
 الامكان الخاص المقابل للوجوب (فينبغي ان يقيد) اي الجواز (بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع)
 يعني لا يحتاج الى التقييد بما ذكر لان الصورة المذكورة ايضا من صور الجواز بالمعنى المذكور
 لكن ينبغي ان يقيد بما لم يمنع (من التقديم) مانع (وحيث) اي حين اريد بالجواز في
 الضرورة عن جانب عدم باعتبار القيد المذكور اعني ما لم يمنع مانع (يجوز ان يكون
 واجبا كالمثال المذكور) يعني نحوكم كان مالك وامثاله ويجوز ان يكون جائزا كما اذا لم
 يمرض هذا المقتضي وقال المصام يمكن ان يختار الشق الاول ويراد به يجوز تقديم اخبارها
 على اسمائها يعني انها لا تمتنع عن التقديم والمواقع المارضة علم حكمها فلا حاجة الى
 التمرض لها هنا انتهى قلت وهذا لم يذكر صاحب اللب هذه الامثلة وقال في شرحه انه لم
 يذكر جواز تقديم الاخبار على الاسماء لظهور اذلو نظر الى الاصل فقد مر جواز تقديم
 الخبر على المبتدأ ولو الى الحال فقد علم جواز تقديم المفعول على الفاعل فكذا شبه انتهى
 ما وجهه صاحب الامتحان ولما فرغ المصنف من تقديم الافعال الناقصة بحسب ذاتها شرع
 في بيان قسمها بالنسبة الى جواز تقديم اخبارها عليها وعدم جوازها فقال (وهي) وفسر
 الشارح مرجع ذلك الضمير بقوله (اي الافعال الناقصة) وترك ما هو الانسب وهو
 رجوعه الى الاخبار لان قوله وهو ان كان الى راح يقتضي ان يصرف الارجاع اليها
 كذا في المصام يعني انه لو رجع الضمير الى الاخبار لم يحز حيث ارجاع ضمير هو الى

المضارع بعدها بتقدير
ان فتقدير ان قبل جمل
خبر الفاء جلة مذكورة
البتدا ولا ضرورته
واعية اليه ومع ذلك
لاوجه لفاء في قوله
فتقدير ان والاولى
ان بتقدير الكلام والفاء
خاصة بشرطين ونفي
الضرورية في موقعه واما
في الفاء من قوله فتقدير
ان فليس بمستقيم اذ لا
يحصل بدونها الارتباط
واما ما زعمه اولي شافعي
لان الفاء بنفسها لا تكون
خاصة قال المس والفاء
تنصب الفعل باضمار ان
لانها او نصبت بنفسها
لنصب في غير هذا
الوضع لما لم تنصب
دل على ان السائب
غيرها ولا ناسب بتقدير
سوى ما تقدم ان على
الاولى والفاء ما في تقدير
ان بعدها متبسي
بشرطين او معروطة
بهما قوله من الذي
المستدعي جوابا قبل
وصف الذي بما يكشف
عن كونه في معنى الافتاء
وند سبق منه مواها
لما اشتهر ان نصب
بالفاء يوجب تقدير ان
ليصير مفردا فيصح
صلته على المفرد المسقط
من الجلة الانتائية لان
الفاء طائفة ولا يمكن
العلق على الجلة انتائية
لاختلاف خبرا وانما
وهذا يدل على ان الفاء

القسم لان المقسم خلاف القسم لان المقسم ان كان خبرا لم يحجز ان يقال ان قسما من الخبر هو كان
اخوانها لان كان ليس قسما من الاخبار بل هو قسم من الافعال وقوله (في تقديمها) متعلق بالخبر
وهو قوله على ثلاثة اقسام (اي في تقديم اخبارها) وفيه اشارة الى منشأ هذا التقسيم يعني انها
منقسمة عليها بسبب تقديم اخبارها (عليها) (اي على تلك الافعال) وقوله (واقعة) اشارة
الى ان قوله (على ثلاثة اقسام) خبرا لمبتدا وقوله (قسم) بالجرب بدل بعض من ثلاثة اقسام
بحذف المائد او بالرفع اما لكونه خبرا عن المبتدا المحذوف اي الاول قسم واما لكونه مبتدا
بتقدير الصفة اي كائن منها فحتمه يكون قوله (محجوز) خبرا له كما كان التقدير الاول
صحة له يعني ان قسما من الثلاثة محجوز (تقديم اخبارها) اي اخبار تلك الافعال (عليها)
اي على تلك الافعال (وهو) اي ذلك القسي وهو مبتدا وقوله (من كان) ظرف مستقر
خبره اي من لفظ كان منها (الى راح) (وهو) اي هذا القسم (احد عشر فعلا) يعني بها
كان وصار واصبح وامسى واطل وابت وخر وعاد وغدا وراح وقوله (لكونها)
بيان لعل الجواز يعني انما يجوز تقديمها في المذكورات لكون المذكورات (افعالا وجواز
تقديم المنوب على المرفوع في الاحوال) يعني ان ذلك الجواز لا يحتاج الى علة فان كون تقديم
المنسوب على المرفوع جائزا بديهي (لثبوتها) اي لكون الافعال قوية في العمل لاصالتها وقوله
(وقسم) بالجواب بالرفع عطف على اقسام الاول اي وقسم من الثلاثة (لا يجوز) تقديم اخبارها
(عليها) اي يمنع (وهو) (اي هذا القسم) (ما) اي قبل (في اوله) اي وقع في اول ذلك الفعل
وهو ظرف مستقر صفة اوصلة لما وقوله ما فاعل الظرف والمراد به كنهه واليه اشارة قوله
(كلمة) (ما) وانما افسره الكلمة ولم يقل لفظ وثلاثا ينتقض بما الزائد فانها واقعة في اول تلك
الافعال ولو قال لفظ ما كان شاملا لالكون اللفظ شاملا للمهمات وكذلك قال حرف ما لم يكن
شاملا للمصدرية ولو قال اسم ما لم يكن شاملا للنافية والتعير الشامل لهما هو الكلمة واشارة اليه
بقوله (نافية كانت او مصدرية) يعني ان كلمة ما الواقعة في اولها سواء كانت نافية كافي نحو
ما زال او مصدرية كافي مادام تمنع جواز تقديم اخبارها عليها (اما) يعني اما منعها
(اذا كانت) اي تلك الكلمة (نافية فلا متاع تقديم ما) اي تقديم الممول الذي يقع (في حيز
النفي) اي في محل عمله يعني للقاعدة المقررة وهي ان تقديم معمول ما يقع في حيز النفي يمنع وانما
يتمتع ذلك (لانه) اي لكون حرف النفي (مقتضى المصدر) اي يجب ان يتصدر في الكلام ولو
قدم الخبر على الفعل يلزم تقديمه على ما لا يمتنع الفصل بينه وبين مدخوله فحينئذ يلزم
قدمه على ما وجب له الصدارة (واما) منعها (اذا كانت) اي تلك الكلمة (مصدرية فلا متاع
تقديم معمول المصدر على نفس المصدر) ولما كان هذا الحكم متفعا عليه للجمهور ولم يخالفهم الا
ابن كيسان اراد المس ان يذكر ذلك الخلاف وقد راى قوله (ويختلف هذا الحكم) ليكون
اشارة الى ان قوله (خلافا) مفعول مطلق حذف فعله ومراد الش قوله (ثابتا) الاشارة
الى ان اللام في قوله (لان كيسان) متعلق بثابتا المقدور لانه متعلق بالخلاف فانه لو كان

هنا مبدء من المطف
بتقديم الانشأ المستمدى
فجواب قال الجواب لا
يمطف فينبغي تناف
ولا ينجى ان مادل كلامه
عليه من انه اذا لم يقصد
السببية في وزفى تا كرمك
لا يصح التنبه عليه
انه يشكل مع الرفع توجب
المطف الا ان قال ح
يكون من وضع الفعل
موضع المصدر كالى نسمع
بالمعنى غير من ان تراء
ولا يقول الشارح بان
الفاعل لا يكون عاطفة
ولا يلزم هذا من كلامه
كيف قد صرح قدس
سره فيما بعد بان في
هذا الواضع معنى
السببية مقصود والفاء
يدل عليها وما بعد الفاء
في تأويل المصدر موقوف
على مصدر اخر مفهوم
مما قبل الفاء وكان القائل
قائل عنه ومن اراد
تفصيل الكلام فليطالع
شرح المصنوع قوله اى
بشرط ان يكون بمعنى
الى الخ قيل هذا بعيد
والا ولى ان يراد به
ينصب بعدما يتقدير
ان بشرط ان يكون
في التركيب معنى الى
ان فيقدر ان يتم اللفظ
الدال على معنى الى ان
وانت خير بما فيه
من السجاعة وسوء
التكرار ومهاد الشارح
قدس سره دفع ما
او رده المسمى
من ان مقصود

متعلقا به يلزم ان يكون الجمهور مخالفا وابن كيسان مخالفا له وليس كذلك بل الامر بالعكس
فتعطين كما اشار اليه بقوله (بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانب) اى من جانب
ابن كيسان (لا من جانب الجمهور كما يتعصبه) اى كما يقتضى كون الخلاف من الجانبين (باب
المفاعلة) وهو تمييزه بالخلاف بمعنى المخالفة ولم يميز بالاختلاف كفاى القسم الا ترى ان باب
المفاعلة للمشاركة فيكون كل من الفاعل والمفعول شريكا في اصل الفعل وقوله (لتقدمهم)
اشارة الى دليل كون ابن كيسان مخالفا للجمهور لانه بالعكس يبنى انما كان المخالف هو
لكون الجمهور متقدما عليه ومتفها على ذلك الحكم (فكانه) يبنى فصار ذلك الخلاف
مشابها بالحكم (لا مخالفة منهم) اى من واحد من الجمهور (وذلك الخلاف) اى الذى ذكره
المصنف والذى وقع (منه) اى انما صار من ابن كيسان وقوله (في غير مادام اما مطلق
وظرف لقوله ثابتا لابن كيسان او خبر للمحذوف يبنى هذا الخلاف الثابت في غير مادام
يبنى في الافعال التى في اولها ما التافية لاقيا وقع في اولها ما المصدية فان ابن كيسان مع
الجمهور فيها في عدم جواز التقديم وانما فرق ابن كيسان وجوز التقديم في ما التافية ولم يجوز
في المصدية (لان اداة التاني لما دخلت على الفعل الذى مناه التاني) يبنى زال وانك
وافصل كما عرفت (افادت) اى تلك الاداة (لثبوت) لما سر من نفي التاني اثبات فتكون
تلك الافعال اما لا توتية لاني قبلها يكون معنى مازال واخوانه معنى ثبت واستمر (فصار
بمثلة كان اى صار ذلك المجموع من اداة التاني والفعل المتني بمثلة فعل ثبوت واذا
كانت احوالها كذلك (فلا يلزم تقديم ما في حيز التاني) اى فلا يجزى هذا الدليل عليها
حتى يلزم التقديم المتمتع وانما يلزم تقديم ما في حيز التاني عليه وهو جائز جدا لان تلك
الافعال وان كانت في ظاهرها متفية بحسب اللفظ لكنها ليست بمتفية (بحسب المعنى)
بخلاف غيرهما فانها ليست كذلك فيجوز عليها الدليل السابق والحاصل ان دليل الجمهور
انهم اطلقوا على تلك الافعال افعالا متفية نظرا الى اللفظ ودليل المخالف انه اطلق عليها
افعالا مثبتة نظرا الى المعنى (وقسم) وهو ايضا بالجر او بالرفع معطوف على ما قبله اى
قسم من الثلاثة وقوله (مختلف) بفتح اللام اسم مفعول اما بالجر صفة قسم واما بالرفع
صفة او خبر وثائب فاعله (فيه) اى في هذا القسم وقوله (ظهر في الخلاف) تفسير
لقوله مختلف يبنى ان قوله مختلف يدل بدلالة ظاهرة على ان هذا الخلاف ليس كاسبق
بل انه تاني (من الجمهور) وخلاف بينهم يبنى المختلف والمخالف له هو دائر في ما بينهم
كما قال (من بعضهم مر بعض) اى بعضهم مخالف للاخر منهم في الجواز وعدمه وقوله (فان
الاقسام) دليل لدلالة هذا اللفظ ووضع لما قيل ان هذا اللفظ من باب الاقسام فلا دلالة على
المشاركة فكيف يدل على الخلاف المشترك فيما بينهم وكأنه اجاب عنه بان الاقسام وان لم
يدل عليه لكنه دل عليه (ههنا) فان المراد به ههنا انه (بمعنى التفاعل المتقضى لمشاركة
امر من في اصل الفعل صريحا) يبنى كاد لفظ مخالف لكونه من باب المخالفة على المشاركة

صريحاً بالدلالة الوضعية يدل لفظاً مختلف عام أيضاً بالدلالة العقلية لان الاختلاف لم يوجد الا
بين اثنين فصاعداً ومخالفة بعضهم لبعض تستلزم مخالفة الآخر (وهو) اى القسم المختلف فيه
كقوله (الف) والانسب والاولى بان يقول فعل ليس ثم فصل الشارح لاختلاف المذكور وعين
المخالفين منهم فقال (فالمردوا والكوفيون وابن السراج والجرجاني) ثابتون (على انه) اى تقديم
خبر ليس على نفسها (لا يجوز مراعاة) اى لقصد مراعاة (للتنى) الواقع في ليس (اذ يمتنع) يعنى
انما راعوا التنى لانه يمتنع (تقديم معمول التنى عليه) اى على ذلك العامل الدال على التنى وكلهم
قالوا ان هذا مطلق يعنى سواء كان التنى مستفاداً من الخارج الاول (والبصريون وسيبويه
والسيرافى والفارس) ثابتون (على انه) اى التقديم (محمود بناء على انه) اى لفظ ليس (فعل و)
قوله (جواز) بالجر عطف على مدخول على اى بناء على انه فعل وبناء على جواز (تقديم
معمول الفعل عليه) اى على الفعل العامل (وبين المطايعين) اى الداخلتين في جملة الجمهور
(في حكم هذا القسم) وهو ما لم يكن في اوله مامع كونه للتنى (مما رضى ومجادلة بهذا) اى بهذا
البيان الصادق منى (ان دفع ما) اى اعتراض (فيل) وهو انه (كان من الواجب على المصنف ان
يجعل ما) اى القسم الثانى الذى (في اوله ما التافيه من القسم المختلف فيه) وانما كان الواجب
ان يجعله كذلك (لوقوع الخلاف فيها) اى في القسم اليس في اوله ما (من ابن كيسان) كما وقع
الخلاف منه في القسم الثانى وفي التفرقة بينها الطاب لا فائدة فيه كان وجه الدفع ان المراد
بالخلاف عدم اجتماع المخالفين وتأخر المخالف والمراد بالاختلاف كون المخالفين معاصرين
منازعين دل عليه بان يكون هذا الخلاف واقفاً ظاهر من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه
باب المفاعلة لقد مهم وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف كخالفه الاجماع وعدم ضعف جانب
في الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما قرر كذا في المصام ثم قال ويمكن وجهان آخران لتمييز ليس
عن الافعال المنفية احدهما ان المراد بالمختلف فيه ما اختلف فيه اهل اللغات لا ما اختلف فيه
التحاة فجعل المص اختلاف التحاة في ايس من قبيل اختلاف اهل اللغات ورفع الاختلاف
بينهم بخلاف مخالفة ابن كيسان فانه المخالف في اللغة وتانيهما انه لم يبين المخالفون عند المصنف
في ليس بخلاف النافية انتهى ما قاله المصام ولما فرغ من بيان الافعال الناقصة الغير المقاربة
شرع في بيان نوع آخر منها وهو افعال المقاربة فقال (افعال المقاربة) ثم شرع في تعريفها
بحيث يحصل الفرق بينها وبين الافعال الناقصة فقال (ما وضع) (اى فعل وضع) وقال
المصام اشار الشارح بتفسير الموصول بالمفرد الى ان التعريف لفعل المقاربة اذا لتعريف
للماهية بدون الافراد فقوله افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة وما وضع خبر
للمائد الى فعل المقاربة اى ما وضع انتهى فكأنه اشار الى يمكن ان يورد على تفسير
الشارح للموصول بالمفرد بانه يلزم منه حمل المفرد على الجمع فارد المحشى دفعه بانه اراد
اشارة الى هو اللاتى في باب التعريف وهو الافراد واما مضمرة المحل فدقوة بافتراق
الجلتين كما افهم من تقريره واللام في قوله (لذنو الخير) متعلق بوضع (اى بالدلالة)

بمعناها لادخاله في معناها
قوله اذا كان المطوف
عليه اسماً صريحاً قبل
لبد الاسم بالصريح لخرج
نحو المحشى ان تعرب
زيداً فتنضم فانه قد ران
لمجواز عطافه على
مدخول ان ونصبه
بكلمة ان الساغة وفيه
نظر لانه بشكل باهين
انك انسان وتعلم فانه يجب
فيه تقدير ان فالاولى ان
لا يقيد الاسم بالصريح
ويصح كون المطوف
عليه في المحشى ان تعرب
فتنضم اسماء المطوف
عليه هو الفعل والتأويل
بالاسم متأخر عن
العطف وليس يعنى
فان وجوب النصب لهما
انى به من المثال عم بل الظ
فيه الرفع ليس الا وعلى
تقدير التسليم ليس هو
من قبيل الفعل المأول
بالاسم فجاز ان دراجه في
الاسم الصريح قوله
ويرد عليه انه كان
المساحب ح ذكرها
صريحاً اجب بان لمطافة
في تقدير ان على نحو
احدهما ابتاز بعض
من بعض في الشرط
والثاني اشتراط الجميع
فيه لعدا ولا الخصومات
بشرط لينضبط وفصل
معيها شرائطها ثم اتم
العدد بذكر المشترك
في الشرط مرة واحدة
لمدح احتياجه الى
التفصيل وفيه قوله وكان

وإنما فسر به للإشارة إلى أن اللام ليس بصلة لوضع بل هي لام الغرض كما أشار
إليه في قوله لتقرير الفاعل بقوله ولا يبعد فارجع إليه وقوله (على قرب حصوله
للفاعل) إشارة إلى معنى الرنو وإلى أنه مضاف إلى فاعله وهو الخبر وإلى أن المراد
يقرب الخبر قرب حصوله للفاعل فإذا قلنا مثلاً عسى زيد أن يخرج فلفظ عسى موضوع
لمعنى أن الخروج يقرب حصوله لزيد وقوله (رجاء) إشارة إلى أنه على ثلاثة أنواع
لأنه إما دلالة رجاء أو حصول أو أخذ (منصوب) أي لفظ رجاء منصوب (على المصدية)
أي على أنه مصدر أي مفعول مطلق مجازي (بتقدير مضاف أي ذو رجاء) ثم أشار إلى
تفصيله بقوله (بأن يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم) وفيه إشارة إلى أن الرجاء فعل
المتكلم (وطمعه) بالجر عطف تفسير للرجاء وقوله (حصول الخبر) بالنصب مفعول للطمع
يعني أن المتكلم طمع في حصول الخبر (له) أي للفاعل وقوله (لا يجزمه) يجوز أن يكون حالاً
من فاعل طمعه يعني حال كون المتكلم غير جازم (به) أي بالحصول فمضى في قولك عسى
زيد أن يخرج يدل أي فعل عسى (على قرب حصول الخروج) وهو مضمون الخبر (لزيد)
وهو فاعل عسى (بسبب أنك ترجو ذلك) أي الحصول (وطمعه فيه لأنك جازم به) ثم
أشار إلى النوع الثاني منها بقوله (أو) قد صرفت أن لفظة أو لتقسيم المحدود يعني أن نوما
منها (وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل) وفيه إشارة إلى أن قوله (حصولاً) عطف
على قوله رجاء وإنما قال قرب ثبوته ولم يقل قرب حصوله لثبوت قاته لما علم الحصول
بتصريح المصنف غير المبالغة إلى الثبوت فإن الثبوت والحصول مترادفان (أي ذو حصول
بأن يكون أخبار المتكلم) بكسر الهمزة مصدر أخبر (بذلك الدنو لاشراف الخبر) أي لكمال
قربه فإن الاشراف إشارة إلى نزول من أعلى وهو أسرع حصولاً من الصعود فإذا شرع
الخبر في الهبوط يجزم بحصوله وكذلك مضمون الخبر لما كان قريباً إلى الحصول بهبة
الاشراف أخبر المتكلم بأنه مشرف (على حصوله) أي مضمون الخبر (للفاعل) فكاد في قولك
كاد زيد أن يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بل جزمك بقرب حصوله بخلاف النوع
الأول فإنه في الطمع بمد أو ليس فيه جزم (أو) (وضع لدنو الخبر ولرب حصوله للفاعل) (أخذاً
فيه) (أي دنواخذ) وقوله (وشروع في الخبر) بالجر عطف تفسير للاخذ يعني أنه بمعنى الشروع
فإن الأخذ إذا عدى بقي يكون بمعنى شرع فيه وإليه أشار بقوله (بأن يكون ذلك الدنو بسبب
جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر) والباب بسبب متعلق بالجزم أيضاً لكنها بمعنى
السببية يعني أن الجزم بالشروع بسبب كون الفاعل (بالتصدي) ومعتزلاً (لما يقضى إليه)
أي للأسباب التي تكون مفضية وموصلة إلى الشروع (فطلق في قولك طفق زيد يخرج
يدل) أي ذلك الفعل (على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه) أي
بشروع الفاعل (فيما) أي في السبب الذي (يفضي) أي يوصل (إليه) أي إلى خروجه
ثم شرع في بيان تعيين الألفاظ الموضوعية لكل من المعاني الثلاثة فقال (فالاول) (أي ما)

ذلك لكونها فاصلة قوية
بين العامل ومعموله قبل
فيه بحث لأن في أن لم
أضرب ليس عاملاً في
أضرب لأنه مدخول لم
ومعموله وإنما مدخول
أن لم أضرب وانت خبير
بأن ذلك كلام الرضى
وجارته هذه وكان ذلك
لكونها فاصلة قوية بين
العامل والحرى أو شبهه
ومعمولة وهذا البحث
من قلة الاطلاع لا من غفلة
على أن والاخوان لا
يعمل في غير الفعل قوله
ولأنهم قيل لا يصح
إضافة العلم وكأنه تكراها
أو جعل التهمى سرفوها
صفة لكلمة لا بمعنى
الناحية ولا يخفى ما في
دهوى العلمية من الغرابة
قوله لسببية الفعل الأول
قيل السببية بمعنى كون
الشيء سبباً لا بمعنى جعله
سبباً فالأولى أن يفسر
الكلام بإفادة سببية
الأول وسببية الثاني
فكان المعنى إرادته بعمله
سبباً في نظر المخاطب
وذلك ليس إلا بإفادة
سببية الأول وكان
الشراح أيضاً أرادوا
هذا المعنى إلا أنه يمد من
التعقيل ولا يذهب عليك
أن سر هذا الشرح هو
الاقتداء بالأمم
والانقضاء أثره وقد
بين قدس سره
وجه ذلك الصنيع
وما أفادة الفائق

التقدير (في جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج) وانما يقدر كذا (لوجود صدق الخبر) اى خبر الافعال الناقصة (على الاسم) اى على اسمها (وعلى هذا اى وعلى هذا التكلف من تقدير المضاف في احد الطرفين) عسى ناقصة) وهذا التوجيه هو الموافق لكون افعال المقاربة من الافعال الناقصة ثم نقل التوجيه الاخير الذى يقضى ان يكون عسى من الافعال التامة فقال (وقيل المضارع) اى الذى وقع بمضى حال كونه (مع ان) اى المصدرية (مشبه بالفعل وليس بخبر) كما كان في التوجيه الاول وانما لم يحمله خبرا (لعدم صدقه) اى صدق ان يخرج (على الاسم) اى على زيد هنا بالمواطاة فلا يقال ان زيدا هو ان يخرج (وتقدر المضاف) اى اتمسح بالحل (تكلف وذلك) اى وجه كونه تكلفا (لان المعنى الاصل) بنى المعنى الذى هو اصل في عسى هو قوله (فارز زيد ان يخرج اى الخروج) فليرى عسى في هذا المعنى الذى هو اخبار مقاربة زيد بالخروج كان لفظ ان يخرج مفعولا لقارب لكنه لم يبق على هذا المعنى كما ينبى بقوله (ثم نقل الى انشاء الطمع) فصار عسى زيد ان يخرج منقولاً من باصل مضاء الذى هو اخبار المقاربة الى معنى الانشاء فكان المتكلم قال انا انشأت طمعى بهذا اللفظ (فالمضارع) اى حين كونه منقولاً الى الانشاء فالمضارع الذى (مع ان وان لم يبق) اى ولو لم يبق (على المفعولية) اى عن كونه حاملا لمعنى المفعولية (صورة الانشاء فهو) اى ذلك المضارع (مشبه بالفعل الذى كان في صورة الخبر فانصب) اى واذا بقيت الصورة بعد زوال المفعولية كان ذلك المضارع قابلا للنصب (لشبهه بالفعل) اى في الصورة (وعلى هذا عسى تامة) فزيد فاعله وان يخرج منصوب مشابهة المفعول (وقال الكوفيون ان) اى المصدرية (يفعل) اى مع فعله الذى هو المضارع ليس بمنصوب بالخبرية كافي التوجيه الاول ولا بمشابهة المفعول كافي التوجيه الثانى بل هو (في محل الرفع) اى مرفوع محلا حال كونه (بدلا مما قبله) هو زيد (بدل الاشتمال) وانما كان بدل الاشتمال (لان فيه اجمالا) وهو ذكر زيد مجردا عن احواله (ثم تفصيلا) وهو ذكر الخروج بعده كل لفظين اذا قصد الاجمال بالاول والتفصيل بالثانى يكون الثانى بدل الاشتمال من الاول وقوله (وفيها ما الشئ) بيان لفائدة البدل وهو ان في ذكر الشئ شيئا (ثم تفسيره) اى ثم يفسر ويكشف (وقع عظيم) اى ايقاع عظيم (لذلك الشئ في النفس) بخلاف ما يذكر تفصيلا في الاول مرة لحصوله بعد الانتظار (وقال الشارح الرضي ولقد ارى) من الوجوه الثلاثة (ان هذا) اى توجيه الكوفيين (وجه قريب) ان كونه سالما من تقرير المضاف ومن اعتبار نصبه بالتشبيهة وجهه بدلا لطريق شائع ورد ابن هشام في معنى اليبس قول الكوفيين انه حيث يكون بدلا لازما يتوقف على فائدة الكلام وليس هذا شأن البدل واجيب عن رده الدمايني في شرحه حيث قال لهم ان يقولوا اى مانع يمنع من وقوع البدل لازما في بعض الصور مع محي مثل ذلك في بعض التواضع كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا او البدل اولى بذلك لانه مقصود بالحكم ثم شرع في بيان

الصور انما كان بالالف واللام مستثناة عن القواعد وان لم يستثنى وبه يندفع ما قيل من ان في اطلاقه نظرا حيث يمنع ترك الفاء في المضارع مصدرا باسمين او سوف قوله او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأخر اداة الشرط فيه معنى نيل الاولى اصلا لئلا يتوهم انه يحزم لان النصب بلن متعين لقربه وسبقه وليس بذلك قوله وان الذى يحزم به المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة الخ قبل هياوته مشعرة به جعل مقدرة في قول المس وان مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية من صلة صفة ان وجعل قوله بعد الامر منصوبا بمقدرة ومقدرة خبرا لانما كانت ولا ضرورة تدعو اليه والوجه ان مقدرة مرفوعة خبر لان قلنا انما اختار ذلك لزيادة فائدة لا يحصل بدونه على ان الظاهر من كلام المس في الصرح ان قوله مقدرة منصوب بالمعنى الذى ذكره الشارح قدس سره فانه قال في تفسير قوله وان مقدرة الخ اى يحزم ان مقدرة بعد هذه الاشياء اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء

الاستعمال الثاني بقوله (و) (قول) على الاستعمال الآخر (عسى ان يخرج زيد)
 (بان) يكون (يذكر مرفوع فقط) فانه حينئذ يكون زيد فاعل يخرج وهو في
 تأويل المفرد فاعل عسى (وهو) اى ذلك المرفوع المذكور (ما) اى مضارع
 (كان منصوبا في الاستعمال الاول) وهو ان يخرج (فاستغنى) اى ان كان لفظ عسى في هذا
 الاستعمال مستغنيا (عن الخبر) فانه لو قدر له الخبر قدر لفظ الخروج المنسوب الى زيد وهو
 حاصل فيه (لاشتمال الاسم) وهو ان يخرج (على المنسوب والمنسوب اليه) وهو زيد
 لكونه فاعلا له (كما استغنى) اى نظيره الاستغناء الحاصل للمعتبر (في علمت) اى في باب علمت
 (ان زيد قائم) بان يكون ان مع اسمه وخبره مفعولا اول فان المفعول الاول هناك مشتمل
 على زيد الذي هو مفعول الاول وعلى قائم الذي هو مفعول الثاني فكان علمت مستغنيا
 (عن المفعول الآخر) الذي هو مفعول الثاني (قائم) اى لاستغناء عن الآخر اقيم مضمون
 ان زيد قائم (مقامها) اى مقام المفعولين كما هو التقدير الراجح في باب علمت فان بعضهم
 يقدرون في المفعول الثاني كالتبوت والحصول كما عرفت (فهى) اى كفة عسى (في هذا الاستعمال
 ناقصة) كما كانت في الاستعمال الاول بتقدير المضاف قائما في هذا الاستعمال لما قدر ان
 ان يخرج مع فاعله اسم لها وانما مستغنية عن الخبرية واثم هو مقام الخبر اقتضى هذا التوجيه
 كونها ناقصة (وان اقتصر) بمعنى بخلاف ما اذا قصد فيها الاقتصار (على المرفوع من
 غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنسوب) حال كونها (بمعنى قرب خروج زيد فهى)
 اى فحينئذ كفة عسى (تامة لعدم القصد الى ملاحظة الخبر ههنا) ثم قال (وههنا) اى في
 صورة عسى ان يخرج زيد (احتمال آخر) اى غير احتمالين المذكورين (وهو ان
 يكون زيد مرفوعا) اى حال كونه مؤخر (بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير) اى مستتر
 (يعود الى زيد) اى المؤخر الذي هو اسم عسى ولا يلزم الاضمار قبل الذكر الذي هو مضمير
 في البلاغة فان زيدا وان كان مؤخر لفظا لكنه مقدم رتبة لكونه اسما لها (وان يخرج)
 اى ويكون ان يخرج (في محل النصب بانه غير عسى) قوله (وآخر) معطوف على قوله
 احتمال آخر بنى وههنا احتمال آخر ايضا (وهو ان يجعل ذلك) اى ذلك التركيب المركب
 من المجموع (من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد) فان عسى اقتضى اسما مرفوعا ويخرج
 اقتضى فاعلا مرفوعا ولفظ زيد صالح لهما تنازعا فيه (فان اعمل الاول كان اسم زيد عسى و)
 كان (ان يخرج خبرا له مقدما عليه) فحينئذ يقدّر فاعل يخرج مستكنا واجما الى زيد
 المؤخر لفظا والمقدم رتبة (وان اعمل الثاني) بان يكون زيد فاعل يخرج ففي عسى مجردا
 عن الاسم فحينئذ (كان اسم عسى ما) اى الضمير الذي (استكن فيه) اى في عسى (من ضمير
 زيد) بنى حال كونه ضميرا واجما الى زيد (وخبره) اى وكان خبره (ان يخرج زيد)
 بمجموعه (فهى) اى كفة عسى (على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا) اى كما تكون ناقصة
 في الاحتمال السابق اعلم ان التوجيه الاول يتوقف على ثبوت عسى ان يخرج زيدا ان

الحجة سالما الخ قبل
 لاجابة في تقدير ان الى
 اشتراط الصلاحية بل
 يكتفى بقصد السببية فان
 تحقق السببية كان الكلام
 سادقا والا كان كاذبا
 او ادعاء نكتة ولا غناء
 في كون هذا القول مما
 لا يبينه قوله وفي بعض
 الخروج انما قال مثال
 الاسم الخ قبل الاسم
 المعرف بالصيغة لا يحتمل
 ان يكون بمعنى المصدر
 فزيادة المثال لا دفع نوعه
 بسبب على انه لا يندفع لانه
 يجوز مع ذلك ان يكون
 الاسم بمعنى المصدر اى
 صيغة الاسم كما قال لام
 الاسم والوجه ان يقال
 الاسم السنة الصريدين
 يشمل الاسم باللام وهو
 الاصطلاح المشهور فيها
 بين المحصلين فغاف لها
 بجمل الاسم عليه فزاد
 المثال لكونه لى قوة
 التمييز عنه بالاسم بالصيغة
 هذا ولكل وجهة قوله
 صيغة يطلب بها الفعل
 شامل الخ قبل قوله يطلب
 بها اخراج النهى والا
 ستهام والاسم باللام
 لان الطلب فيها باللام
 والاستهتام ولا في النهى
 لبالصيغة فالحكم بان قوله
 يطلب بها الفعل شامل
 لكل اسم لا يتم ولا ينفى
 ان المراد صيغة فعل
 لان الكلام لى الفعل
 فلم يدخل اسما
 الاضمار في التعريف

بقتية الفاعل وجمعه وبموافقة ان يخرجنا لمرجه وايضا لو كان كذلك كان ينبغي ان يجوز
عسى يخرج زيد بحذف ان فانه حينئذ لا حاجة الى تأويله بالمفرد وان التوجيه الثاني تنوقف
محمته على ثبوت عسيان يخرج الزيدان ولو كان الاستعمال عسى ان يخرج زيدا فلاسيا
على مذهب البصريين من اختيار اعمال الثاني فانه اذا كان الزيدان فاعلا ليخرج اضمر فاعل
عسى فلزم ان يكون عسيما للثنية كذا في المعاص ثم شرع في بيان الاستعمال الاقل له فقال
(وقد يحذف ان) (عن الفعل) وقوله (المضارع) ما لجر صفة كاشفة للعمل وقوله (في
الاستعمال الاول) احتراز عن الاستعمال الثاني فانه لا يجوز ان يحذف ان منه بان يقال عسى
يخرج زيد وقوله (تشبيهها بكاد) مقوله بحذف يعني ان الحذف لقصد تشبيه كلمة عسى
بكلمة كاد لا يحتاج الى تقدير شيء وقوله (فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان) لفصل
للتشبيه يعني كاحذفت ان في المضارع الواقع بعد كاد ولم تذكر فيه (كذلك عسى زيد يخرج
لا يذكر فيه ان) وفيه اشارة الى وجه التشبيه وهو عدم ذكر ان (كقوله عسى اللهم الذي
امسيت فيه) يكون وراءه فرج قريب (كان الاصل) اي الاستعمال الاصل في ان يقال عسى
اللهم الذي (ان يكون وراءه حذف ان) وانما جاز حذف ان في الاستعمال الاول (دون الاستعمال
الثاني لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقوله كاد زيد يخرج) وقال المعاص هذا
واضح على تقدير ان يكون زيد فاعلا يخرج اما لو كان زيدا اسم عسى وان يخرج خبره او يكون
اسم عسى ضمير زيد كاجوزة فالاشابهة متحققة كما كانت في الاستعمال الاول . اعلم ان في
عسى صورتين احدهما عسى زيد ان يخرج بتقديم المرفوع على الفعل والاخرى عسى
ان يخرج زيد بمكسفه في الصورة الاولى اما تامة واما ناقصة فان كانت تامة فزيد فاعلا وان
يخرج في محل النصب على انه مشابه بالمفول او في محل الرفع على انه بدل اشتمال من
زيد وهو قول الكوفيين وان كانت ناقصة فزيد اسمها وان يخرج في تأويل المفرد خبرها
بتقدير المضاف باحد الطرفين وفي الصورة الثانية فهي ايضا اما تامة واما ناقصة فان كانت تامة
فان يخرج في تأويل المفرد مرفوع على انه فاعل عسى وزيد مرفوع على انه فاعل ان يخرج
وان كانت ناقصة فان يخرج في تأويل المفرد اسم عسى وزيد بالرفع فاعل ان يخرج
ولا خبر لها حينئذ لاستغنائها عنه او اسمها زيد وخبرها ان يخرج مستتر تحته
وراجع الى زيد او انها من باب التنازع فان كان زيدا اسم عسى ففاعل ان يخرج مستتر تحته
وان كان فاعل يخرج فاسم عسى مستتر تحته فخذ هذا (والثاني) اي النوع الثاني
من افعال المقاربة (اي ما وضع) يعني ان النوع الثاني هو ما وضع (لدنوا الخبر دون حصول)
(كاد) اي كلمة كاد (قول كاد زيد يحيى) (فتخير) اي قصدك من هذا الكلام ان تخبره
(عن دنوا الخبر) اي مضمونه هو الحي ههنا املك باشرافه) اي بسبب طلوع الخبر تلك (على
الحصول للفاعل) وقوله (في الحال) متعلق بتخير بني حصول الخبر لزيد في الاستقبال طلع
عليك باماراته القوية وتخير في الحال انه قريب من ان يحصل (فاعله) اي اسم كاد (اسم

حتى يصح انه خرج قوله
بحذف حرف المضارعة
وقوله صيغة يطلب بها
الفعل شامل بشرائه
جملها بمنزلة الجنس
والقيود بعده ماضولا
والاظهر ان صيغة
بمنزلة الجنس ويطلب بها
يخرج الماضي والمضارع
القائب والتكلم قوله
الفعل يخرج الهمي وقوله
من القائل احتراز قد
عرفت ما فيه وكذا قول
الخطاب احتراز من
القائب والتكلم وقوله
بحذف حرف المضارعة
احتراز من مثل قوله
تعال فلنظروا ومن
مثل ما قد عرفت ما فيه
والحق انه من قوة التعريف
والتعريف قد تم بدونه
بل شروع في كيفية
اشتقاق الامر بالتقدير
هو بحذف حرف
المضارعة او بحذف
مضارع والحق ما افاده
الشارح قدس سره
لان القول يكون الامر
باللام غير مطبوع الفعل
يصيغه بل باللام مالا
يتقوده العاقل ودعوى
كون المراد بالصيغة ما
يتمنى بالفعل مما
لا يساعده اللفظ والحق
اما الاول فظاهر لانها
منكرة واما الثاني
فلو قوضا في التعريف
موقع الجنس ولم يجعل
الشارح قدس سره
جنس التعريف بمجموع
قوله صيغة يطلب بها

عض كما هو الأصل) أى فى العاقل وهو ان يكون اسما محضالا أو لابه كما هو الجائز ايضا
(وخبره) أى خبر لفظ كاد (فعل مضارع ليدل) أى ذلك المضارع (على قرب حصول الخبر)
وقوله (من الحال) متعلق بقرب أى ليدل المضارع المجرد من حرف الاستقبال على كون
الخبر الحاصل فى الاستقبال قريبا من الحال التى هى زمان التكلم (باعتبار احد منييه
من غير ان) أى معنى المضارع المجرد فاته اذا كان مجردا من حرف الاستقبال يدل على احد
زمانين فقوله من غير ان مناط الفائدة لتركيها فى باب كاد وقوله (لدلالته) متعلق بمفهوم
الكلام يعنى انما اختبر المضارع مجردا من ان لانه لو كان مصدرا بان كما كان فى خبر عسى
لدل ذلك المضارع (على الاستقبال المتأني للحال) ولا يحمل حيثئذ على الحال فضلا عن
ان يكون قريبا منه فحيثئذ لا يحصل المقصود من ولا الفرق بين الاخبار بالرجاء والحصول
هذا ما اختاره الشارح من الوجود المذكورة فى ترك ان فى باب كاد واعتز على شرح
اللب بانه يتوقف على بيان ان كاد لا يدل على الحال وعلى بيان ان كلة ان المصدرية تدل
على الاستقبال البعيد ولو تم هذا لما استوى الاستعمال فى او شك مع كونه من القسم
الثالث الذى هو اقرب الى الحال من كاد بل الوجه الوجه عند ان المصدرية على الرجاء
وهو منافى للزم المقصود والله اعلم (وميدخل ان) (على خبر كاد تشبيهه به عسى) أى يرد
بالتشبيه (كانه) أى الشأن (يحذف ان عن خبر عسى تشبيهه بكاد) كذلك يدخل هو على خبر
كاد ايضا بناء على هذه لمشابهة لآخر شئ آخر فان عسى لما شابه لكاد فى معنى المقاربة المشتركة
لزم ان يشابه كاد ايضا لسترا كما فى هذا المعنى (كقولهم) وقال بعض المحشين ان الصواب
ان يقال كقوله لانه قول الشاعر لا قول العرب (د فكدك من طول البلى ان يمحصاه) واسم
كاد ضمير راجع الى رسم الدار والبلى بكسر الباء مصدر بلى بلى كرضى رضى ويصح مضارع
مصعع الشئ مصوعا يعنى ذهب واخضع والالب ليس للتثنية بل للاشباع والاطلاق وهو خبر
كاد وقد دخل عليه ان والمعنى قد قرب رسم الدار ان يذهب وينقطع من طول البلى (فلما كان
كل واحد منهما) أى من كاد وعسى (مشابها للآخر اعطى لكل واحد منهما حكم الآخر
من وجه) (واذا دخل التنى على كاد فهو) (أى كاد) (كالافعال) وفسره الشارح بقوله
(أى كسر الافعال) يعنى انه كبر فى الافعال وقوله (فى افادة ادوات التنى فى مضمونها)
بيان لوجه التشبيه بينه وبين باقى الافعال يعنى انه كما افادت ادوات التنى الداخلة على باقى
الافعال ان مضمون ذلك الفعل متنى كذلك كاد اذا دخل عليه التنى افاد تنى المقاربة التى
هى مضمونه وقوله (على) (القول) (الاصح) متعلق بالتشبيه المفهوم يعنى كونه
كباقى الافعال على القول الاصح وقوله (ماضيا كان او مستقبلا) اشارة الى تحقق
المقابلة بين الاصح وبين غيره بانه لا فرق فى الاصح بين الماضى والمستقبل بخلاف القول
الغير الاصح فعنى كاد زيد ان يخرج انه ما قرب زيد ان يخرج ومعنى لا يكاد زيد يخرج
انه لا يقرب ثم شرع فى بيان غير الاصح من القولين فقال (وقيل فيه) (أى تنى كاد)

الفعل بل لا لمجتمع فيه
يطلب بها الفعل الى
البيان بخلاف ما بعده
من القيود سكنت عنه
دون غيره ولما نبه
القائل لما دى اليه عمله
التبعية من الفساد وهو
لزم استدراك معنى
القيود ادعى انه ليس
من تمام التعريف فبطل
بمراحل من التعريف
والفائدة الشارح قدس
سره حسبا اراده القائل
فانه قال هذا حد لما
يسببه المصوبون والا
صوليون صيغة الامر
ولا يمتنون بصيغة ما يدل
على الطلب مطلقا وانما
ارادوا وانما من صيغة
وخصوه بهذا القاب
لفتنه فيه وهو كل ما
يطلب به الفعل من العاقل
المخاطب بحذف حرف
المضارعة فيخرج الفعل
زيد كذا لانه ليس فاعل
المخاطب ويخرج لفعل
كذا لانه ليس بحذف
حرف المضارعة وان
كان قولهم لفعل كذا
فيلامنه ومنه القراءه
الشاذة فى قوله تعالى
بذلك فلنفرحوا بالثناء
مذه مبارته قوله وفى
السورة حكم المجزوم
قبل الاول حكمه
حكم المجزوم وليس
يعنى لان التقدير وفى
السورة حكم اخره
حكم المجزوم وذلك
ظاهر قوله فى اسكان
الصحيح الخ قبل
لاخطاء فى اسكان

ليس كما ترافعل بل (يكون) (اى نفيه) (للانبات) وقوله (مطلقا) اشارة الى ان
فيه قولين احدهما انه للانبات (ما ضيا كان او مستقبلا) كما كان كونه لثنى مطلقا فى القول
الاصح فثنى قولنا ما كاد زيد يخرج على الاصح انه لم يقرب بالخروج فضلا عن ان يخرج
وعلى اقول اثنى انه لم يقرب بل خرج (اما فى الماضى) يعنى اما كونه للانبات فى الماضى
(فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون) اى وما كاد اهل البقرة من قوم موسى عليه السلام
يفعلون ما امروا به من ذبح بقرة موسوفة بما وصفه الله تعالى لهم فثناء على القول الاصح
انه لم يقربوا الى فعل الذبح فضلا عن ان يذبحوها وقال الخالف انه ليس المراد به هذا المعنى
(فانه المراد انبات الفعل لانفيه) اى انبات مضمون الخبر للفاعل وهو الفعل والمراد بالفعل
هو الذبح فاذا ثبت الفعل له صح ان نفي المقاربة اعم من انبات الفعل ومن نفيه الى تعيين معنى
الانبات (بدليل) قول قبلها (فذبحوها) فانه لو كان المراد به نفي الفعل لزم التناقض بين انبات
ذبحهم بقوله فذبحوها اى البقرة وبين نفيه بقوله وما كادوا يفعلون (واما) ' اى واما
كونه للانبات (فى المضارع فلتخطئة الشعراء) اى فليحمل الشعراء (قول ذى الرمة) وهو
الشاعر المشهور على الخطأ وهو قوله (د الى غير الهجر المحيين لم يكده ريس الهوى
من حمية يبرح) يعنى ان بعض الفصحاء خطأ ذى الرمة فى قوله هذا فقوله ريس الهوى
بالرفع اسم لم يكده والريس يقال لبقية النش وقوله من حمية اما حل من الرئيس
يعنى حال كونه باقيا من حمية او متعلق بقوله يبرح ومية فشد يد الباء اسم امرأة وقوله
يبرح يعنى يزول وهو خبر لم يكده والمعنى لم يقرب بقية المحبة حال كونه باقية من حمية
تزول يعنى لم يقرب من الزوال بل زالت وهذا المعنى مناف لمقام اظهار المشق الذى هو
مراد الشاعر ولو لم يكن المضارع المنفى عقيدا لهذا المعنى لم يكن كلامه خطأ ولما وقت
التخطئة من الفصحاء وسلم ذى الرمة تلك التخطئة حيث قال (فانه يدل على زوال ريس
الهوى وتسليمه) اى ذى الرمة (تخطئهم) اى تخطئ الفصحاء (وتغيره) اى وتغير ذى
الرمة بعد ظهور خطئه (قوله لم يكده بقوله لما جد) حيث قال لما جد ريس الهوى من
حب مية يبرح ليوافق الكلام بمراده (فلو لا كان نفي كاد للانبات لما حطوه ولما غيره
لخطئهم) بل يقول لهم حينئذ انه لا خطأ فى كلامى فان الاستدلال من له لم يكده نفي القرب
من الزوال وهو يقتضى البعد منه لانباته ولكنه لما علم انه كاذبا سلم خطئهم واعترف
بخطئه ومحمده بالتغير (واجيب عن الاول) بدفع التناقض الوارد عليه بقوله (بان قوله
وما كادوا يفعلون يدل على استفاء الذبح واستفاء القرب منه فى وقت ما وقوله تعالى فذبحوها
قربة) حيث اورده بصفة الماضى الدال على حدوث الذبح (يدل على ثبوت الذبح) بعد استفاءه
لاعلى ان الذبح استمر فى جميع الازمة (و) على (استفاء القرب منه) اى من الذبح فى الوقت
السابق (ولان تناقض بين استفاء النش فى وقت وثبوت) اى وبين ثبوت ذلك (فى وقت
آخر واما عن الثانى) اى واجيب عن الثانى بان التخطئة من بعض الفصحاء وتسليم

الصحيح وسقوط حرف
الدلة حكم الاخر واما
سقوط النون فليس حكم
الاخر لان النون ظلي
آخر الاسم الا ان يقال
لشدة الانزعاج بين
الضمير البارز والفعل
والنون نزل منزلة
كلمة واحدة فنزل النون
بمنزلة الاخر ولعلك
مستغن عن التنبيه على
ما به قوله فان كان
بعده اى بعد حرف
المضارعة قيل يعنى المعنى
بعد كون آخر فى حكم
الجزء ان كان الخ
ولهذا اكتفى ببيان
زيادة الهمزة ولم يبين
عمل الاخر فقوله اسكن
آخر مما لا حاجة اليه
ومع ذلك قاصر اذ ليس
فيما آخره نون او
حرف علة سكان الاخر
بل حذله فيبقى ان يقول
اسكن آخره او حذف
وليس يستقيم لان المعنى
قال شارحا لقوله فان كاد
بعده ما كن يعنى التثنية
اذا حذفت حرف
المضارعة ودعوى
القصور مطلق لان آخر
الاسم ما كن مطلقا
قوله ما شاء لكل
من غير ضمنية قوله
والمراد بالراعى ههنا
قيل ادى علم المعصوم
فى علم العرف هو
ما كان الحروف الاصول
فيه اربعة وفى قوله من

ذى الرمة تلك النخطة وتغير كلامه بناء على تخطئه خطأ (فلتخطئة بمض الفصحاء مخطئ
 ذى الرمة) اى الفصحى الذى حمل كلامه على الخطأ (وذا الرمة) ايضا اى كان محطته فى الخطأ
 فى النخطة كذا ذى الرمة ايضا فى الخطأ (فى تسليمه تخطئه) ثم قرر ذلك بقوله (روى عن عتبة)
 وهو على وزن طلبة من الاسماء الغريبة (انه) اى عتبة (قال قدم ذى الرمة الكوفة واعترض عليه
 ابن شبرمة) وهو المخطئ له (فغيره) اى ذى الرمة كلامه لتسليم تخطئه (فقال عتبة) اى مخاطبا
 لذى الرمة (حدثت ابنى) وهو ابو عتبة فصيح مشهور (بذلك) بان ابن شبرمة خطأ وسلم ذى الرمة
 كلامه وغيره لاجل ذلك (فقال) اى ابنى (اخطأ ابن شبرمة فى انكاره عليه) اى ذى الرمة
 (واخطأ ذى الرمة حين غيره) بل كلامه الاول صواب (وانما هو) اى هذا الكلام المشتل
 على لم يكده (كقوله لم يكده يراها) اى كلام الله المشتل عليه بعينه فان كان المراد به اثبات
 الفعل فانما مقر بخطائى وغيره الى لم اجد وان كان فيه فكلامى على الصواب (وانما هو)
 يعنى المراد بالفعل الواقع حبرا لكاد حال كونه متفيا مضارعا انما هو التى فانه فى معنى
 لم يراها فان المراد بذلك الاية تمثيل حال الكفار بمن كان فى ظلمات عظيمة وبلغت فى العظمة
 مبلغا ليس فوقها ظلمات اذا خرج اى ذلك الناظر يده اى اعضاء التى هو اقرب مرئياته
 لم يكده يراها اى لم يقرب لرؤية يده فضلا عن رؤية ما هو ابعد منها فحينئذ يكون مضاهيا له
 (لم يراها) وهو متنى ولو كان المراد به الرؤية فهو ظاهر الفساد (وقيل) وهو شروع
 القول الثالث وهو الفرق بين الماضى والمضارع عند ذلك القائل ان (يكون) (اى التنى
 الداخلى على كاد) نحو وما كادوا يفعلون (وميلشق منه) نحو يكده ويكاد (فى الماضى) يعنى
 ان كان فى الماضى يكون (للاثبات) اى لاثبات مضمون الخبر لفاعله كقوله تعالى وما كادوا
 يفعلون وهذا موافق (وفى المستقبل) يعنى وان كان فى المستقبل يكون ذلك (كالافعال) (اى
 كسائر الافعال فى افادة التنى) اى الداخلى عليه (فى مضمونه) اى مضمون ذلك الفعل وهذا
 موافق للقول الاول وقوله (تمسكا) ان كان مصدرا للمجهول يعنى التمسك بفتح السين يكون
 مفعولا له لقليل وان كان مصدرا للمعلوم يكون مفعولا له لقالوا المقدر اللازم لقليل يعنى
 لتمسكهم (فى الدعوى الاولى) يعنى فى كونه لثنى فى الماضى (قوله تعالى وما كادوا يفعلون)
 (وقد عرفت وجه التمسك) وهو ان المراد اثبات الفعل اى الذبح لاثنيه بدليل فذبحوها
 (والجواب) اى عرفت الجواب (عنه) اى هذا لم تمسك وهو ان الذبح يعلم من قوله فذبحوها
 لان التنى الداخلى على كاد وقال المعاصم لا يخفى على احد ان كادوا يفعلون ثنى القرب
 وكان وجه قول من قال انه فى الماضى لاثبات انه انما يتنى به فى الماضى اذا استعقب انتفاء
 القرب الوجود فلا يقال ما كاد زيد يفعل الا اذا كان قبله بعد ان كان يبدا عن الفعل
 يؤدبه انه قال واثباته فى اذلا معنى له الا ان اثبات القرب يستلزم تنى الفعل حينئذ وجه التمسك
 به تام والجواب عنه ضعيف انتهى (و) (فى الدعوى الثانية) وهى قوله انه فى المضارع
 كسائر الافعال وتمسكوا فيها (بقول ذى الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكده رئيس الهوى

المزيد فيه نظر لان الرابعى
 لا ينصرف بالمزيد فيه وقوله
 وانما ومن باب الاعمال
 ايضا لا يتم انتفاؤه بفادل
 وفعل الا ان يتكلف
 ويقال ان ضمير هو
 يعود الى الرابعى الذى
 بعد حرف مضارعة
 ساكن وكذا قوله ههنا
 يعنى فى مضارع رباى
 بعد حرف مضارعة
 ساكن وكذا قوله ههنا
 يعنى فى مضارع رباى
 بعد حرف مضارعة
 ساكن والمحجب من
 القائل انه عد المعنى
 المراد الظاهر الذى
 ينادى عليه المقام باعلى
 صوت من قبيل التكلف
 واستند ما لا يتبادر اليه
 الا دهان مع قطع النظر
 عما فيه من الفساد الى
 ظاهر اللفظ لتكس
 ما هو ذلك لما انه منكسر
 كذلك قوله ولما
 للالتباس قيل يعنى
 ضم الهمزة وجعلت
 كالمين ولما للالتباس
 المضارع هل تفدي رفيع
 الهمزة لقوله فانه اذا
 الهمزة لقوله فانه اذا
 قيل فى اقل الخسوس من
 فلم الناسخ لان الكلام
 فى ابطال فتح الهمزة
 وكسرهما ليعين الضمة
 فلا معنى للتكلم فى ابطال
 فتح التاء وكسرهما على
 انه لا يطالب احد بهانه لم
 يفتح الالم لم يكسر حتى
 يكون ليسانه فائدة
 والصواب انه اذا قيل

من حب مية بيرج) (حين اراد) ينى هذا التمسك حاصل حين اراد اى ذوارمة (بالنى
 الداخل على يكاد استقاء قرب ريس الهوى عن البراح اى الزوال فالتنى الداخل على
 يكاد كالتنى الداخل على سائر الافعال) فانه لو كان للانبيا لزم اثبات زوال بقايا المحبة وهو
 منافي لما اراده ثم اراد ان يرفى قول القائل بالمذهب الثلاث حيث تمسك فى الدعوى الاول
 بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وفى الدعوى الثانية بقول ذى الرمة ومخطم علب فيه فقال
 (وهذا) اى لتمسك بهذين الامرين (مسلم) ينى لو قلت انه فى الماضى للانبيا لقوله تعالى
 وما كادوا يفعلون وفى المضارع كسائر الافعال لوقوع الخطأ فى قول ذى الرمة لاجل
 استزاده الانبيا المتأني لوضعه (لكن لا يثبت مدعاء) اى مدعى ذلك الفارق بين الماضى
 والمضارع (بمجرد ذلك) اى بمجرد التمسك بالقولين (ما لم يثبت) اى ما لم يقع الانبيا منه
 (دعواه الاولى) وهى ان كونه للانبيا فى الماضى ثابت مسلم لان كون كاد للانبيا لما كادوا
 يفعلون مسلم بناء على وجود القرينة التى هى فذبجوها ودلائلها على ذلك ايضا مسلمة (وقد
 عرفت وجه القدرح فى تمسك عليها) اى فى تمسك القائل الثانى على دعواه حيث اجيب
 عن التمسك الاول بما اجيب ولم يكن كونه للانبيا بناء على استدلاله بقوله فذبجوها مسلما بل
 كان فى حيز المنع وما دأى يكون فى حيز المنع لم يثبت به المدعى وحاصله ان القائلين الاخيرين
 لم يثبتا دعواهما ولذا قال المص انه كسائر الافعال مطلقا فى الاصح ثم شرع فى بيان النوع
 الثالث من افعال المقابلة فقال (والثالث) (وهو ما وضع لدوا الخبر وقرب ثبوته) اى ثبوت
 مصحون الخبر (للفاعل) وهذا موال امر المشترك فى الانواع الثلاثة وقوله (دونواخذ وشرع
 فى الخبر) بالنصب مفعول مطلق واثاره الى ما به الامتياز فيما بين هذا النوع وبين الاولين
 ينى ان هذا النوع هو كـ (طفق) حال كونه (بمعنى اخذ) اى شرع (فى الفعل يقال طفق
 يطفى) بكسر الميم فى الماضى وفتحها فى المضارع (كلم لم يلم) ومصدر ينجى (طمقا) على
 وزن نصرأ (وطفوقا) على وزن دخولا (وقد جاء) فى بعض اللهجة (طفق يطفى) بفتح العين
 فى الماضى وكسر هاءى المضارع (كضرب يضرب) (وكرب) (بفتح الراء) حال كونه (بمعنى
 قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب) (وجمل) (بمعنى طفق) (واخذ) (بمعنى
 شرع) (وهى) (اى هذه الافعال اربعة فى الاستعمال) (مثل كاد) واثار الى وجه
 التشبيه بقوله (فى كون خبرها) اى خبر تلك الاربعة (المضارع بغير ان تقون طفق زيد
 او اخذ او كرب فعل او جمل) زيد (يقول) قاله اذ قوله تقول فى المضارع الاول معناه ينى
 امك تقول كذا فى مثاله وفى الموضع الثانى لقطه لانه جزء من المثال ولما وجد فى التزليل مثال
 الفعل الاول اورده بقوله (وقال الله تعالى وطفقا) اى آدم وحواء شرعا (مخضفان) (و
 او شك) حال كونه (بمعنى اسرع عطف على) قوله (طفق) (وهى) (اى) كلمة (او شك)
 (مثل عسى وكاد فى الاستعمال) ينى (فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهه) ينى على
 وجه تقديم اسمه على خبره وعلى وجه تقديم خبره على اسم (نحو او شك زيد ان ينجى) وهذا

فى القتل اقل بفتح الهزرة
 التيس بواحد المتكلم
 المعروف فى حال الوقف
 واذا قبل اقل بكسر
 الهزرة لزم الخروج من
 الكسرة الى الفتح وهو
 قبل وهذا القول لاحق
 مرج بذلك المص
 والرضى وغيرهما ومع
 قطع النظر عن التصريح
 هو متعين بحيث لا يدل
 الى خلافه قوله فيما سوى
 ساكن بعده ضمة اى ليس
 كسر الهزرة فيما سوى
 ساكن بعده ضمة بل
 فيما سوى اسر من مضارع
 بعد ساكن منه بعد
 حرف المضارعة ضمة
 فضمير سواء راجع الى
 صيغة الاسم الذى من
 مضارع بعد حرف
 المضارعة فى ساكن
 بعده ضمة وكلمة ما عبارة
 عن الوقت اى وقت
 سوى وقت يكون بعد
 الساكن ضمة مكما
 قبل وفيه ما به قوله مثال
 لما يكون بعد حرف
 المضارعة ضمة قبل
 والصواب مثال لما يكون
 بعد ساكن بعد حرف
 المضارعة ضمة وليس
 ينى لان التعبير كذلك
 انما كان لى هذا التعبير
 من الهجنة بسبب اعادة
 لفظ واحد مع ظهور
 المراد فان لو هم لا يذهب
 الى خلافه قوله او على
 حذف مضاف اى قائل
 فله يرد عليه ما قيل ان

هو الاستعمال الاول (واوشك ان يحى زيد) وهذا هو الاستعمال الثاني (ونارة يستعمل استعمال كاد بدون ان) وبما نتاج تقديم الخبر على الاسم (نحو اوشك زيد يحى) ثم شرع في بيان نوع آخر من انواع الفعل وهو فعل التعجب فقال (فعل التعجب ما وضع) اي فعل وضع (لانشاء التعجب) وهذه النسخة التي هي ايراد الفعل مفردا لا غير فيها لان الاصل في التعريف هو الجنس والاصل في الجنس الافراد بخلاف النسختين الاخرين حيث وقفنا على خلاف الاصل فمحتاج الى بيان نكتة مقتضية للمدول عنه فارد ان يشير اليها فقال (وفي بعض النسخ) القليلة (افعال التعجب) يعني بالجمع (وفي اكثر النسخ فعل التعجب بصيغة التثنية) وانما قيد هذا بصيغة التثنية ولم يقيد الاول بقوله بصيغة الجمع لان صيغة الجمع لا يتصور فيها الالتباس بالمفرد والتثنية بخلاف صيغة التثنية فانها وان لم تنسب في الرسم لكنها تنسب بالمفرد في اللفظ بحذف الالف لالتقاء الساكنين ثم صرح بنكتة كل من الثلاثة فقال (فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس) ولا يخفى انه لا يحتاج الى ايراد نكتة الافراد لانه الاصل كما عرفت الا ان يقال انه ذكر استطراد (وجمعه) ووجبا ايراده بالجمع كما وقع في بعض النسخ (بالنظر الى كثرة افراده) اي افراد الصيغتين (وثنيتها) اي و ايراده بالتثنية كما وقع في اكثر النسخ (بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير) اي الاخيرين (فالتعريف) فيكون التعريف (للجنس المفهوم) يعني لا مانع لكونه للجنس وان لم يكن مذكورا بالافراد صريحا لكنه مذكور (في ضمن التثنية والجمع ايضا) اي كما كان مذكورا مصرحا اذا كان كذلك (فهو ما وضع اي فعل وضع) يعني ما اعتبر في النسختين الاخرتين للمفرد المذكور في ضمن التثنية والجمع كان المال هو ما وضع يعني الى المفرد فلا يضر المدول عن الاصل في التعريف اعلم ان الشارح اراد بهذا التوجيه ان يزيل الجواب المذكور في الحواشي الهندية بان يقال ان اضافة التثنية كاضافة الجمع يجعل المضاف جنسا كذا يجب عنه في تلك الحواشي لكن فيه نظر لانه لما احل اضافة التثنية على اضافة الجمع في جواز كونها للجنس لزم ان تكون اضافة الجمع للجنس على نسق واحد وليس كذلك فانهم صرحوا على انه ليس بمنسق وان صرحوا في بعض المواضع واما كون التثنية كذلك فلم يصرح به احد ولا عدل الشارح عن هذا التوجيه ثم الشارح اراد ان يشير بنفسه الى الوصول بقوله فعل الى اندفاع النقض الوارد على تعريف فعل التعجب بدخول ما هو مستعمل في التعجب وليس بفعل تعجب بقوله (لان الكلام) هذه الاشارة الى باب مصحح التفسير يعني انما فسرنا الوصول بقولنا اي فعل وخصصناه بقرينة كون الكلام (قسم الافعال) واذا كان المراد كذلك (فلا ينتقض الحد) اي حذف فعل التعجب منها (بمثل قدره) فارسا والتعجب من حسن صنيعه على انه يخرج بقيد الوضع فيه لغة وهو المتبادر من الوضع (و) بمثل (واحاله) فانه صودت بلفظه عند التعجب خارج عن التعريف بحمل الوصول عبارة عن الفعل (لكن يقتضى نحو قاله الله من شاعرو) نحو (لا شل عشرة) فانه يصدق على قوله قاله وعلى قوله ولا شل انهما معلان وضما للتعجب فان الاول مستعمل فيما اذا تعجب من قول الشاعر بقوله

اضافة الفعل الى المفعول ايضا لادنى ملازمة فتقدير الفعل لم يزد في الكلام التقدير الاول مما ذكرنا ان اضافة الفعل ايضا الى ما لا دنى ملازمة ولم يثب له الا ان يدعى سداد المعنى في اضافة الفعل الى المفعول باعتبار تعلقه بخلاف اضافة الفاعل قوله ولا يبعد ان يراد بالوصول الفعل الذي لم يذ كر فاعله قبل الاولى الامر الذي لم يذ كر فاعله فيشمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانية وكا انه اراد بالفعل الفعل وشبهه على المساعدة الشايعة وفيه ان المذكور هو الفعل وهو المضاف الى الوصول فكيف يصح الالتئام بالامر العام في صورة كون الاضافة بيانية قوله وفيهم الثالث الى قوله خوف القبس قيل الاحصر ان يقول فان كان ماضيا كمرما قبل آخره ضم كل متحرك قبله خوف القبس يستغنى عن قوله وفيهم الثالث مع ضرورة الوصول والثاني مع التاء وليس بذلك لعدم صحة كون خوف القبس صلة اقسم كل متحرك قوله اي ما يكون منه فقط فتلايل ويمكن ان يقال اراد ما يمتل منه وعين الغيب لا يمتل وهذا اصوب لانه يدفع به

من شاعر بمن الجارة على ما هو المسموع وليست من الاستفهامية للتعجب لان من الاستفهامية
تدخل على المعارف لطلب التعيين غالبا ولا تدخل على التكرار كذا في بعض الجوانب
وقوله ولا شلل الشلل اليس في اليد واذا بها يقال شلت مرفقا ومجها ولا والمراد بالشر
الاصابع وهذا التعجب من حسن الرمي وقوله (فانه فعل وضع) اشارة الى دليل الانتقاض
يعني ان التعريف ينتقض معنا بهذين الاخيرين لانه يصدق على قائله ولا شلل ان كل واحد
منهما فعل وضع (لانشاء التعجب) وقوله (وليس) جواب لما قيل انه لا ينتقض لاما لان لم
انه وضع لانشاء التعجب بل انه وضع للدعاء فاراد دفعه بقوله ان كونه للدعاء لا يدفع النقض
لانه ليس (لحذف الدعاء) بل مركب من التعجب والدعاء وقوله (الا ان يقال) اشارة
الى جواب النقض والى ضعفه يعني انه لا يندفع الا بان يقال (هذه الافعال ليست موضوعة
للتعجب بل) امثال هذه الافعال مما وقع للدعاء مع التعجب (استعملت كذلك) اي للتعجب
(بمدالوضع) اي للدعاء وقوله (او المراد) معطوف على قوله هذه الافعال او يقال
في الجواب بغير المراد يعني انه لا ينتقض لان المراد بالوضع المذكور في تعريف التعجب
انه (ما وضع لانشاء التعجب بحسب) يعني احسن ذلك الوضع بالتعجب (بحيث لا يستعمل
في غيره) وهذا التعريف بهذا القيد لا يصدق الاعلى فعل التعجب (وماد كرم من مواد
النقض) وان استعملت في التعجب احيانا (فكثيرا ما يستعمل في الدعاء) وما يستعمل في الدعاء
ليس بمقتضى التعجب بهذا المعنى فهذا الحد لا يصدق على تلك المواد بهذا المعنى وقال
العصام ويمكن ان يحجب يعني لدفع النقض بنحو قائله ولا شلل بان المراد ما وضع لانشاء
التعجب في نفس مصدر هذا الفعل وهذا لا يجري في قائله وشل لان التعجب فيهما ناشئ من
حسن صفة لا من لفظ قائله وشل انتهى ملخصا ثم شرع في بيان صفة وحصرها في عدد
فقال (وله) وفسر الشارح مرجع الضمير بتفسيرين احدهما (اي لفعل التعجب)
والاخر قوله (او لما وضع لانشاء التعجب) فالاول مبني على انه راجع للمحدود والثاني
مبني على انه راجع للحد وكلاهما جائزان في امثاله فانه اذا قيل الانسان الحيوان الناطق
وهو ضاحك يجوز ان يرجع ضمير هو الى الانسان والى الحيوان والى الناطق فانه عينه
ورجع العصام الوجه الاول حيث قال الوجه هو الاول لان تعريف الشيء ينافي للحكم
عليه لا للحكم على التعريف فقوله وله خبر مقدم وقوله (صفتان) مبتدأ مؤخر ثم اشار الى
ما به الاشتراك في الصفتين والى ما به الامتياز فيهما فقال (احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه
تركيب) (ما فعله) (اخرهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب) (افعل به) فالفعل
المتضمن بفتح الميم هو ما به الاشتراك والمتضمن بكسر الميم هو هذان التركيبان المتغايران
احدهما بصيغة الماضي والاخر بصيغة الامر ولما توهم من قوله صفتان على تقدير
الارجاعين ان مقتضاء وجود فعل موضوع لانشاء التعجب وهذا الفعل لا يجب وجوده
في ضمن هاتين الصفتين واذا لم يجب لم يجب الحصر فيهما اشار الى دفعه بقوله (بشرط

الاصوب قوله وانما خص
ممثل العين بالذكر ازيد
عموم واختلاف في
البنى لفاعل منه كما ذكر
وبنيته ذكر ممثل
العين في المبنى للمفعول
وان لم يكن فيه ما ذكرنا
هذا كلامه وقد قيل
الصواب ان يقال وانما
خص ممثل العين بالذكر
لزيد عموم واختلاف
في الماضي لا ذكره بنية
ذكر مضارعه وان لم يكن
فيه ما ذكر وفيه كافي
قوله التمدى وغير
التمدى قبل هذا قيد
ان لتمي الفعل لا لسمان
فان لتمدى اهم من الفعل
وشبهه وكذا غير التمدى
الا ان التمدى مطلق
لا يمكن تفرقه بما يتوقف
فهمه على متعلق فان
المصدر لا يتوقف فهمه
على شيء فضلا عن المفعول
ولذا جاز حذف عامله
والسرى ذلك ان النسبة
الى الفاعل والمتعلق
بالمفعول به جزآن من معنى
الفعل وما سوى المصدر
ما يشبه فتقول المصدر
التمدى ما يشتمل منه
الفعل التمدى فالتمدى
المطلق ما يتوقف فهمه
على متعلق او يتوقف فهم
ما يشتمل هو منه عليه
وكا" به لذلك قال التمدى
من الفعل وفيه قوله فان
النطق نسبة الفعل الى
غير الفاعل قيل قد دل

ان تكونا في هذين التركيبين) يعني ان دعوى الحصر انما تنافي اشتراط وجود ذلك العمل
في ضمن هاتين الصيغتين ثم شرع في بيان هذه الصيغتين بالخواص من سائر الافعال فقال
(وما) (اي فعلا التعجب) يعني هاتان الصيغتان التان قصتنا فعل التعجب (غير
متصرفين) وفسر بقوله (فلا يتغيران) يعني المراد بكونهما غير متصرفين انهما لا يتغيران
(الى مضارع) معلوما كان او مجهولا (ومجهول) اي ولا الى ماض مجهول (وتأنيث)
اي ولا الى مؤنث بل هو ماض معلوم غائب مذكر في الصيغة الاولى وامر حاضر مفرد
مذكر في الثانية ابدا (وفي بعض النسخ وهي) يعني بدل وما فحينئذ كان راجعا الى
مؤنث والتقدير (اي افعال التعجب غير متصرفية) والمناسب ان يقول وفي بعض النسخ
وهي غير متصرفية بدل قوله وما غير متصرفين فلهذا اكتفى بذكره في التقدير وهذه
النسخة موافقة للنسخة الواردة بالجمع كاسبق (مثل ما احسن زيدا واحسن يزيد)
وهذه المسئلة هي الخاصة الواحدة له ثم شرع في بيان خاصة اخرى له فقال (ولا يبينان)
(اي فعلا التعجب) يعني ان فعل التعجب الموجودين في ضمن الصيغتين لا يجوز
بناءؤهما من مادة (الا) اي يجوز ان يبنيا حينئذ (بما يعني) اي من المادة التي يجوز
ان يبنى (منه) افعال التفضيل (للمشابهة) اي لوقوع مشابهة هاتين الصيغتين (له)
اي لافعل التفضيل وقوله (من حيث) اشارة الى وجه الشبه الواقع المشترك فيهما
يعني انهما مشابهان له من حيثية (ان كلاهما) اي من فعل التعجب وافعل التفضيل
يقعان (للمبالغة والتأكيذ) اما كون اسم التفضيل للمبالغة والتأكيذ فلما فيه من الزيادة
في الفعل المستلزم لتقدير الفعل لان المزيد يقتضي المزيد عليه ثبوت الزيادة موجب لاثبات
اصل الفعل بالضرورة فبه تأكيذ وتقرير لاصل الفعل واما كون فعل التعجب
للمبالغة والتأكيذ فلانه لا يشعجب من الشيء الا اذا زاد على غيره في الصفة وتجاوز حد
اشكاله فلا جرم يكون فيه من الزيادة المستلزمة تأكيذ اصل الفعل وتقريره كذا في
بعض الحواشي يعني ان التعجب وهو ادراك امر غريب حصل من جهل سبب الفعل الواقع
من الفاعل ولا جرم ان ثبوت الادراك فرع لثبوت ذلك الامر الغريب فانه اثبت اصل
العمل باثبات لازمه الذي هو الادراك فافهم والحق الشارح قوله (وكذا لا يبينان) الى
كلام المصنف يعني انهما لا يبينان ايضا (الا للفاعل) يعني يقعان على صيغة المعلوم
ولا يقعان على صيغة المجهول المبينة للمفعول (كافعل التفضيل) اي كما وقع افعال التفضيل
كذلك (وقد سئد) اي حكم بشذوذ ما وقع مجهولا قوله (ما شئ الطام) بصيغة المجهول
يعني يشعجب من الطام غير مشتهى وقوله (وما امقت الكذب) بصيغة المجهول ايضا اي
لم يصبر الكذب المذكور مفضوذا كما ان اسم التفضيل بمعنى المفعول محكما بشذوذه
ولما حكم بامتناع بناء فعل التعجب عما امتنع فيه بناء اسم التفضيل اراد ان يشير الى طريق
بنائه في ذلك فقال (ويتوصل في) (الفعل) (المتنع) فقوله يتوصل فعل مجهول من التوصل

بإدارة سياحة هذه العبارة
ان المتعلق اسم فاعل هو
الفعل فالمفعول هو المتعلق
اسم مفعول بالخدم
والايصال فما وقع في
التعريف اسم مفعول الا
ان التعلق من الجانبين
فكما ان الفعل يتعلق
بالمفعول فالمفعول ايضا
متعلق به فوضح بيان
تعلق الفعل معنى المتعلق
الذي هو المفعول والارتداد
في هذا المقام من محاب
الا وهام اذ لا يب في ان
المتعلق هو اسم فاعل
هو الفعل والمتعلق اسم
مفعول هو المفعول به
والد كور في التعريف
بمعنى المفعول ليس الا قال
في الفرح ان المعاني
انقسمت الى قسمين قسم
لا يتعلق به بغير من قام به
وقسم يتعلق بنفسه فما
تعلق لنفسه فهو المتعدي
وما يتعلق من غير متعلق
يسمى فغير متعدي قال ثم
المتعدي قد يتعلق بواحد
ليسعى متعدي الى واحد
وقد يتبعين باثنين ليسعى
متعديا الى اثنين فالنظر
هل ترى في كلامه سبيلا
الى كون المتعلق المذكور
في التعريف سبيلا للفاعل
كلامه قوله وهذه الفاعل
قبل قد حقق ان المفعول
الذي بين الحال هيئة
اخرى من المفعول به
فلا رجة لترك هيئة
المفعول في هذا المقام
فان اللازم كالتعدي له

وهو طلب الوصلة الى شئ يتكلف وقوله في المتع نائب فاعله ووسط الشئ قوله الفعل ليظهر
 موصوف المتع ولما كان المتع صيغة الفعل لكنه غير مستداليه بل الى متعلقه اشار الى ذلك
 المطلق بقوله (بناء صيغتي التعجب منه) اي من ذلك الفعل وقوله (من رباعي) بيان للفعل الذي
 يتمتع بناء التعجب منه وهو ما يتمتع منه بناء الفعل التفضيل فانه يتمتع بناؤه من فعل رباعي
 فصاعدا (او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد عما فيه لون او عيب) بل يجب بناؤه من ثلاثي مجرد غير
 لون وعيب فاذا اريد ان يبنى من الرباعي فصاعدا او من ثلاثي فيه لون او عيب يتوصل (بمثل
 ما اشدد استخرجه واشدد باستخرجه) فانه لما ارد بناؤه من استخرج يستخرج امتنع
 بناؤه فانه فعل يتمتع منه البناء لكونه غير ثلاثي فحينئذ يتوصل الى المطلوب بانشد واستخرج
 ونحوهما مما يجوز بناؤه منه واليه اشار بقول (اي يتوصل ببناءهما من فعل لا يتمتع بناؤه
 منه) وهو اشدهما فانه مشتق من شديتد وهو ثلاثي غير لون وعيب (وجعل المتع)
 اي وجعل الفعل الذي يتمتع منه وهو استخرجه (مفعولا) في الصيغة الاولى (او مجردا
 بالياء) في الصيغة الثانية ثم اشار الى خاصة اخرى لهما فقال (ولا يتصرف بهما) (اي
 في صيغتي التعجب) يعني ومن خواصه انه لا يجوز ان يتصرف في صيغتي التعجب (بتقديم
 اي تقديم جائز فباعدا صيغتي التعجب) من الافعال مثل التقديم الجائز في سائر الافعال
 (كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل) فانه مما يجوز في سائر الافعال مع انه يتمتع
 هنا (وتأخير) (اي تأخير جائز فباعدا) يعني ولا يجوز التصرف ايضا بتأخير
 يجوز فباعدا فعل التعجب من الافعال مثاله (كتأخير الفعل عنهما) اي عن الجار والمجرور
 ثم اشار الى قاعدة تقييد التقديم والتأخير بالجواز فقال (وانما قيدنا التقديم والتأخير) اي
 فسرناهما بالقيد (بما قيدنا) وهو الجائز منهما (لكون عذم التصرف بهما) اي بالتقديم
 والتأخير (من خواص صيغتي التعجب) وانما حذناهما على الوصف الخاص بهما بقريئة
 المقام (فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما) لبيان الاحكام المشتركة بينهما كعدم
 جواز تقديم الفاعل فانهما مشتركان في امتناعه وقوله (فلا يقال) تفريع لقوله ولا يتصرف
 يعني انه لا يجوز التصرف فيه بالتقديم والتأخير فلا يقال اي فحينئذ لا يجوز ان يقال (ما زيدا
 احسن) بتقديم المفعول (ولا يزيد احسن) بتقديم المجرور كما يجوز ذلك في سائر الافعال وانما
 لم يحز بهما (لانهما) اي لان هاتين الصيغتين (بعدا قبل) اي بعد نقل الاولى من الماضي
 والتالية من الامر (الى التعجب) اي لانشاء (جريا) اي كان هذان اللفظان جاريتين (بجري
 الامثال) واذا جرى بجرى الامثال في الاخراج عن موضوعها الاصل الى غيره وانما قال
 جرى الامثال ولم يقل انها من قبيل الامثال فانه لو قال كذلك لزم ان يكونا من قبيل الامثال
 حقيقة وليس كذلك لان التل هو القول السائر الممثل مضربه بمورده (فلا يتغيران
 كالانتغير الامثال) لانهما شبه المضرب بالمورد صار المضرب كأنه المورد فلا يغير ذلك
 اللفظ من تذكيره وتأنيته واغراضه وتثنيته وجمعه عند استعماله في المضرب بل يبقى على طريقة

تعلق بجمعة الفاعل
 والمفعول وذلك بين
 البطلان قوله كفصولي
 علمت في وجوبه ذكر
 احدهما عند الآخر لم قبل
 لوجه لتخصيص بيان
 المس بل مماثلة ما في
 خصائص آخر باب
 علمت ايضا فانه يجوز
 تطبيق علمت قبل الام
 والاشتهام التي تقول
 اعلمت زيد العرو قائم
 او عمرو قائم او ما عمرو
 قائم وايضا يجوز كون
 المفعول الثاني مع الفاعل
 ضميرين بشئ واحد
 فتقول زيدا اعلمت قاعدا
 وليس يستقيم فانه في
 صورة جريان هذه
 الاحكام فيه لا اساس
 لها بالبيان ولا يتجاوز
 المقام عما ذكره الشارح
 قدس سره على ما صرح
 به الرضی وقال المس
 شارحا لوجه الثاني
 والثالث كفصولي علمت
 اعني انك اذا ذكرت
 احدهما فلا بد من ذكر
 الاخر فان تركتهما معا
 ساء لانهما في المعنى
 موصولتا علمت وانما وجب
 عند احدهما ذكر الاخر
 لانهما في المعنى كالابتداء
 والمجر فكما انه لا بد من
 المبتدأ كذلك هذا اختلاف
 مفعولي اعطيت لانهما
 لا ربط بينهما فلم يلزم
 من ذكر احدهما ذكر
 الاخر فكان الاول

واحدة كما ان الامثال تكون على طرفة واحدة عند انحصارها في المورد للموارد لا اعتراض
على نصير المصنف بلزوم زيادة قوله وتأخير اشارته الى دفعه فقال (قيل) اي على المصنف
(عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس) يعني ان عدم التصرف
بالأخير يستلزم عدم التصرف بالتقديم ايضا وانما يستلزم التصرف باحدهما الآخر (لان تقديم الشيء
اي على الغير (يستلزم تأخير غيره) وكذلك تأخير) اي تأخير الشيء عن الغير (يستلزم تقديم
غيره) عليه لان من التقديم والتأخير تقابل التصانيف (قلوا كتنى باحدهما كتنى) وما وجه
ذكر كلمة زائدة (واجب بان ذكر التأخير انما هو قائما كيد) اي لتأ كيد معنى منهم مما قبله
ضمنا (لا لتأسيس) اي لانه ذكر لا قاعدة معنى جديد غير منهم مما قبله حتى يلزم ذكر من
لزوم الاكفاء فورد السؤال قوله وتأخير ومنشأه من السائل بان تأسيس وهذا الجواب منع
للتقضى وتقدير السؤال ان تركيب المصنف باطل لانه مستلزم للاستدراك وكل ما هو كذلك
فهو باطل فاجاب عنه الاول بانج الصغرى سنده كونه لتأ كيد يعني اما لان لم لزوم الاستدراك
وانما يلزم لو كان ذكره لتأسيس وليس كذلك بل هو لتأ كيد وقوله (على ان كل واحد منهما)
شروع في جواب آخر بالملاوة يعني مع انما لو سلمنا كونه لتأسيس لا يضر ولا يستلزم منه
الاستدراك المضر لان كل واحد من التقديم والتأخير (وان لم يفصل) اي ولو لم يفصل
احدهما (عن الاخرى بالحو) لكنه (اي يمكن احدهما) (يفصل عنه) اي عن الاخر
(بالقصد) اي بكونه مقصودا امتكلم اذ قد يكون قصد المتكلم الى تقديم الممول فلا يكون
تأخير مقصودا وقد يكون الى تأخير الفعل فلا يكون تقديمه مقصودا (مكانه) اي الظن
ان المصنف (اعتبر القصد) وبني كلامه على انفصال احدهما عن الاخر فيه فذكر كلاهما
على حدة لعدم اجتماعهما في القصد وقال المصنف لا يخفى على الظن ان شيئا من الجوابين ليس
بالمسكن والماء البادر لا يحصل من هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يقدم لفظ
احسن يعني في ما احسن زيدا على ما يعني الاستفهامية ولا يؤثر عما بعدهما ان في فعل التعجب
عن هذا التصرف وان كان هناك مانع آخر من تقديم احسن على كلمة ما فتنطق انتهى ولا يخفى
ان هذا التوجيه جار في الصيغة الاولى فقط واجاب بعضهم وبانه يجوز ان يكون المراد
تقديم شيء وتأخير بالنسبة الى شيء آخر كتقديم زيد على ما وجب تأخير عنه بحيث يتقدم على
نفس الفعل فقط كما يقال زيدا اما احسن او ما زيد احسن وتقدم احسن على الكل او تأخير
عنه كما يقال احسن ما زيدا او ما زيد احسن وان يكون المراد تقديم الممول على عامله - واه
تقدم على كلمة ما وذكرا بعد ما ولا يخفى ان ذكر التقديم على هذه التقادير لا يبنى عن ذكر التأخير
وبالعكس ويرد على هذا الجواب ان هذا الحكم جار في الصيغة الثانية والمقصود منه قوله
كلتا الصيغتين وايضا عدم التصرف بالتقديم على كلمة ما وتأخيرها لخصوصية له بصفتي
التمجب فانه يجوز مطلقا والكلام فيما له خصوصية اقول والوجه ما قبله الشارح من
الجوابين والله اعلم ثم شرع في بيان خاصة اخرى لفعل التعجب فقال (ولا) فسر الشارح

منها كالممول الاول
والثاني في المثلث الثاني
منها كالتنفي معاني اعلمت
هذا كلاما قوله وكما لهم
ارادوا بالشك الخليل
هذا من غلط الفقه
باصطلاح الزينيين والاول
في الفقه بالشك خلاف
اليقين وهذا وارد الا
ان يقال امسار الشارح
لقد سره ان الشك
اذا كان ما يقابل اليقين
فلا شك انه يتم الشك
المصطلح ولا يبنى منها
بهذا المعنى فلم يخصه
بالظن ولم يشرع لاهم
لانه اذا سقط الشك
فدققت الوهم اولى به
قوله لبيان ما هي في تلك
الجملة من حيث الاخبار
بما ناسية من قبل للاظهار
ان المراد لبيان ما هي
اي الجملة المذكورة منه
اي عبارة من معلوم يقيني
مكذبا وهكذا وهذا
المكلام سواء كان يقيني
ما ذكره الشارح او
يعني ما ذكرناه يقتضي
ان يكون هذه الاصل
ليان كيفية الجملة
الاسمية وبغزلة ان الدخلة
على الجملة لبيان كيفية
الجملة الاسمية وبغزلة ان
الدخلة على الجملة لبيان
انه امر محقق فلا يخفى
مع قواعدها قاعدة ثالثة
ولا يصح السكوت عليها
مع انه خلاف ما عليه

بقوله (يتصرف فيها بإيقاع) (للإشارة إلى أن قولى (مصل) مجرور معطوف على قوله بتقديم
أو على قوله وتأخير بمحذف مضاف وهو الإيقاع لأن الفصل عبارة عن كلمة وفعل المتكلم
التصرف إنما هو إيقاعه وقوله يتصرف للإشارة إلى أن الباء في إيقاع متعلق بما يتماق به
المعطوف عليه ولا زائدة بمعنى أنه كما يجوز أن يتصرف في فعل التمتع بتقديم وتأخير كذلك
لا يجوز فيه أن يتصرف بإيقاع كلمة تفضيل (بين المامل) أى الذى هو فعل التمتع (و) بين
(المعمول) أى الذى هو زيد فى الصيغة الأولى وزيد فى الصيغة الثانية (نحو ما أحسن فى الدر
زيدا وأكرم اليوم زيد) حيث فصل فى الأولى بقوله فى الدار وفى الثانية بقوله اليوم
فلا يجوز هذا فى التركيبين (لأجرائهما) أى لكون هذين المثالين جاريتين (مجرى الأمثال
كاسبق) من أن التغير كما امتنع فى الأمثال امتنع أيضا فى جرائها وهذا مذهب الجمهور
حيث لم يجوزوا ذلك التصرف مطلقا أى سواء كان بالظرف أو بغيره (وأجاز المازنى
الفصل بالظرف) (لما سمع من المعبر قولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق) حيث وقع الفصل
بين ما أحسن وبين معموله الذى هو أن يصدق بقولهم بالرجل ولو لم يكن جائزا لما سمع هذا
التركيب منهم ولما كان قوله بالرجل ظرفا يعنى جارا ومجرورا خص الجواز بالظرف عنده
وفى هذا الاستدلال رد على ما استدلل صاحب الوافية بأن تجوز المازنى للإسراع فى الظرف
ثم أشار إلى مذهب آخر لم يذكره المصنف وهو قوله (وأجاز الأكثرون الفصل بكلمة
كان مثل ما كان أحسن زيدا) حيث وقع الفصل بين وما بين أحسن بكلمة كان (ومعناه) أى
معنى التمتع الذى فصل بين ما وأحسن بكلمة كان (أنه كان له فى الماضى حسن واقع دائم) لما
دل عليه كلمة كان (الأنه) أى لكن ذلك الواقع فى الزمان الماضى (لم يتصل بزمان التكلم) بل
زال ذلك الحسن الآن (بل كان دائما قبله) أى قبل زمان التكلم ثم شرع فى بيان أعراب
الصفتين بالنظر إلى الأصل قبل النقل إلى التمتع فقله (وما) أى لفظ ما فى أحسن
(ابتداء) (أى مبتدأ) وإنما فسر الابتداء بالمبتدأ لأن مراد المصنف بالابتداء هو المبتدأ
بقرينة عدم جواز الحمل فانه لا معنى لقولنا أن المبتداء بل يجوز الحمل عليه إذا كان المراد به
المبتدأ وإنما عبر المصنف عن المبتدأ المراد بالابتداء ببناء (على أن يكون المصدر) وهو الابتداء
(بمعنى اسم المفعول) أى الذى هو المبتداء كأنفسه به (أو ذو ابتداء بتقدير المضاف) وهذا
إشارة إلى تفسير آخر يعنى أن تركيب المصنف يكون صحيحا بتصرفين أحدهما التصرف فى
نفس الكلمة كفى التفسير الأول فيكون مجازا لغويا والآخر بإيقاع الابتداء على مصدرية
وبتقدير مضاف فيكون مجازا حذفيا وفيه احتمال آخر لم يذكره الشارح وهو إيقاع المصدر
على حاله فيكون من قبيل رجل عدل مبالغة كفى العرب وهذا على أكثر النسخ
(وفى بعض النسخ وما ابتدائية) أى بالياء النسبية (ومعناه ظاهر) يعنى غير محتاج إلى
أن يصار إلى المجاز بأحد الوجهين وقوله (نكرة) خبر بمد خبر حال كونها (بمعنى
شئ) وإنما حمل ما على النكرة (لأن النكرة تناسب التعجب لانه) أى لأن التعجب

الاستعمال فالوجه أن
يقال معنى الكلام لبيان
ما أى أى الأفعال منه أى
عبارة عنه والمضى من
ذلك التنبه على أنها
ليست من نواجب الجملة
الاسمية بل مذكور لبيان
معانيها وهى منطوق
الفائدة لا الجملة المدخولة
وليست كسائر دواخل
الجلل وذلك من قبيل
الالهام الباطلة لفروقة
أن المراد أداة الشارح
قدس سره قال المص
لأن النسبة قد تكون
عن علم وقد تكون من
ظن فإذا قصد بيان أنها
من علم قلت علمت ونحوه
وإذا قصدت بيان أنها
من ظن قلت ظننت ونحوه
فيتبين بطلان النسبة
من علم فتعصب الجزئين
لأنهما متعلقان لها وقال
الشارح الرضى أى لتبيين
الاعتقاد الذى هو
منه أى تلك الجملة الاسمية
صادرة من ذلك
الاعتقاد قال قوله من
منه على حذف المضاف
أى حكمها منه حكم
التكلم من المبتدأ بمضون
الخبر صادر عنه ففى
قوله علمت زيدا قائما
حكمك بالقيام الذى
هو مضون الخبر على
المبتدأ الذى هو زيد
صادر من علم وقى
ظننت زيدا قائما من ظن
فالشارح قدس سره
للمرأى اعتبار الحقيقة فى
الكلام أهون من الحكم

يكون ميا) اى فى الفعل الذى (حقى سبه) وقوله (عندسيويه) متعلق بالنسبة بين
الابتداء والخبر يعنى ان كون مانكرة انما هو عندسيويه (وما بعدها) (اى ما بعدها) يعنى
الفعل الذى بعده لفظ ما (الخبر) اى خبر ذلك المبتدأ وهو احسن ههنا فتكون الهجزة
فى احسن للتعدية وقوله (من باب شر اهر ذاجاب) اشارة الى سؤال ورد على كون ما مبتدأ مع
كونها نكرة فانه لا يجوز ان يكون المبتدأ نكرة الا اذا تخصصت بوجه ما فاجاب انه نكرة
مخصصة من قبل هذا التركيب الجائز عند الكل وقال المصام وهذا من جعل المعنى
شر عظيم اهر ذاجاب لا شر حقير فالمعنى شئ خفى احسن زيدا لا امر جلى واما من جعل
معنى قوله شر اهر ذاجاب لا خير فلا يصح ان يكون معنى ما احسن زيدا من قبله لانه يكون المعنى
ما احسن زيدا شئ فيلزم انهاء الشئ من نفسه ثم قال فى تصحيح مذهب سيويه بوجه
آخر وهو قوله ولا يبدان يقال ما مبتدأ نكرة للمعوم فان المعنى كل شئ احسن زيدا وهو
مناسب لمقام التعجب جدا انتهى كلامه اقول وفى قوله لا يبعد بحيث كما يخفى على الفطن وقال
الرضى مذهب سيويه وان اختاره المصنف لكنه ضعيف من وجه وهو ان استعمال
مانكرة غير مضافة نادر نحو فتصامى وفى بعض الحواشى انه لم يسمع مثله فى مبتدأ
فعلى هذا يكون من باب شر اهر ذاجاب فى مجرد كون المبتدأ نكرة وما بعده خبر ما انتهى
ما فى بعض الحواشى فيكون مراد ذلك القائل تضعيفه بوجه آخر وتوجيه مراد الشارح
من قوله من قبل شر اهر الخ لا يرد عليه ما حكى عن المصام من عدم جوازه بالقياس الى
المعنى الثانى وقوله (وموصولة) عطف على قوله ابتداء وهذا شروع فى مذهب آخر غير
مختار للمصنف (اى ما) فى ما احسن (موصولة) (عند الاخفش) فتكون جملة احسن صلته
وهو مع صلته يكون مبتدأ (والخبر) اى وخبر ذلك المبتدأ (محذوف) (اى الذى احسن
زيدا) وهذا اشارة الى معنى الموصول (اى جملة احسن) اشارة الى الهجزة فى احسن
للتصورية وقوله (شئ عظيم) اشارة الى الخبر المحذوف ثم شرع فى توجيه آخر لم يذكره
المصنف فقال (وقال الفراء ما) اى لفظ ما فى مثل ما احسن (استفهامية) ومبتدأ يعنى اى
شئ (وما بعدها) اى الفعل الذى يمد كلة ما هو احسن مع فاعله ومفعوله (خبرها) اى
خبر ما الاستفهامية (قال الشارح الرضى وهو) اى توجيه الفراء (قوى من حيث المعنى)
وانما يكون قويا (لانه) اى المتكلم (كان جملا) اى جاعلا (سبب حسنة) اى حسن زيد
(فاستفهم) اى فاطلب فهم السبب فسأل (عنه) اى عن السبب والتعجب انما يكون فيما يحتمل
سببه ثم اكده بقوله (وقد يستفاد) يعنى يؤيد كون ما استفهامية دالة على التعجب وقوع
الاستفادة (من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى وما ادر ايك ما يوم الدين) وقال
المصام وانما لم يأت به اليه المصنف لانه لم يكن حينئذ احسن فعل التعجب بل يكون التعجب
من فوائد الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب لا يجمع هذا التوجيه انتهى ثم شرع فى بيان
المذاهب فى توجيه الصيغة الثانية واراد الشارح تعميم مقدمة فقال (وما احسن زيدا

محذوف المعنى فل كذلك
ويمع ما قبل والقول بان
علت لبيان ان زيدا قائم
عبارة من معلوم بغير
هكذا وهكذا فلفظين
فان زيدا قائم لا يكون
عبارة الا عن الحكم
عليه بالقيام واما ما رجم
اروجه فتساده ظمما سبق
وايضا قد علم بالسابق
ان ما حله على ذلك سوء
الهم قوله فتصعب
الخبرين على انهما مفعول
لما قبل لفظ مفعولا
وكانه اراد ان كلاهما
مفعول لهما ولا يخفى بشاعة
ذلك التوجيه ثم يقول
عبارة اكثر النسخ
هكذا على انهما مفعولان
لها ومعنى نسخة القائل
الا ياء الى ان كليهما
مفعول لهما يعنى انهما لما
لم يجوز ذكر احدهما
بدون الاخر صار
كأنهما جعلا مفعول
واحد وله ولا نقول علت
وظننت لعدم الفائدة قبل
هذا الا يوجب عدم جواز
حذف للمعولين نسبيا لعدم
وقوف افادتها على ذكر
المفعولين لان هناك جهات
افادة اخر كانه قول فلان
يظن كثيرا ويعلم قليلا
اى يقع الظن عنه كثيرا
ويقع اليقين قليلا ويقول
لا يعلم زيد الا بالبراهين
ولا يظن الا بالامارات
وتقول ما ظننت اليوم او
ما علمت اليوم وليس

فأفعل (يعني صيغته امر من باب الافعال في جميع الصغ فاشار الى ان كونه امر ليس امرا حقيقيا بل (صورة امر ومعناه الماضي من افعل) كما في الضيغة الاولى (بمعنى صار ذا فعل) يعني معناه ماض وهمة للصيرورة (كاللم اي صار ذا لم) وهذا محل الاتفاق وما ذكره المص بقوله (وبه) محل الاختلاف يعني ان كون احسن على صورة الامر وكونه بمعنى الماضي متفق عليه لكن في توجيه المجرور اقوال احدها انه (اي مجروره) (فاعل) (لهذا الفعل) وذلك (عند سيويه) فقال (والباء زائدة) (كما في كفي باله) (لازمة) اي لا يجوز حذفها فقوله (الا اذا كان المتعجب منه) استثناء من قوله لازمة يعني انه لا يجوز حذفها في وقت الوقت كون المجرور الذي نشأ من التعجب لفظ (ان) اي ان المصدرية الموصولة (مع صلتها) فحينئذ تكون مع صلتها مفعولا (نحو احسن ان تقول اي بان تقول) وانما جاز حذفها بناء (على ما) اي على الاصل الذي (هو الفياس) يعني جواز حذف حرف الجر من ان وان كاعرفت وقوله (فلا ضمير) اشارة الى ما توهم ان هذا التوجيه محل للقاعدة فان افعل لما كان امرا في الصورة اقتضى كون فاعله مستترا تحته على انه ضمير مخاطب وقد سبق الاتفاق على وجوب استتاره واذا كان المجرور فاعلا يلزم التعدد وهو غير جائز فدفع به لانه لا ضمير تحته مستترا (عند سيويه) (في الفعل) (لان الفاعل واحد ليس الا) اي ليس الا واحدا وقوله (وبه) شروع في بيان مذهب آخر في لفظ به (اي مجروره) يعني ان محل المجرور بالباء في به منصوب على انه (مفعول عند الاخفش) (لاحسن) لا كما قال سيويه انه فاعل فيكون التقدير عند الاخفش انه (بمعنى صار ذا احسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة) (والباء لتعدي) يعني ان مذهب الاخفش بعدم احكام بكون المجرور مفعولا لاحسن يحتمل في الباء توجيهان احدهما انها لتعدي وليست بزائدة وهذا اذا كان همزة احسن للصيرورة فانما اذا كانت للصيرورة يكون احسن لازما فحينئذ يكون الباء لتعدي (اي لجملة اللازم متعديا فالفعل صير ذ احسن) وقوله (او) شروع في بيان التوجيه الثاني في الباء يعني او (الباء) (زائدة) وهذا بناء (على ان يكون احسن متعديا بنفسه) (على ان) يكون همزة احسن لتعدي كاخرج) فحينئذ يستغنى الفعل عن حرف الجر الذي افاد تعديته (فقيه) (اي في الفعل) اي واذا كان المجرور مفعولا باحد التوجيهين فيوجد الباء في الفعل الذي هو احسن بصيغة الامر (ضمير) اي مستكن تحته ومستتر وجوبا (هو) اي ذلك الضمير (فاعله) اي فاعل ذلك الفعل فلا يلزم حينئذ على مذهب سيويه من تخصيص قاعدة ما هو واجب الاستتار (اي احسن انت يزيد) ان كانت الباء لتعدي (او زيدا) ان كانت زائدة (اي اجملة حسنا) ولا يخفى ملائمة هذا التفسير للتوجيهين (بمعنى صفة) اي صف زيدا (به) اي بالحسن ثم قل الشارح مذهبها اخري في التوجيه وهو قوله (وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد) لانه مخصوص بمخاطب معين وقوله (بان يحمل زيدا) متعلق بامر يعني كأن التكلم المتعجب

عن سلامة الفهم لان الكلام لما يكون انشأ به على وجه يتلقى بغيره قوله فلا ان يظن كثيرا ويبلغ قليلا وكذا لا يعلم زيدا لا بالبراهين ولا يظن الا بالامارات وما ظنفت اليوم وغيرها ليس من هذا القبيل فتدبر قوله لاستقلال الجزئين وكفا لقاعدة في تقدير الكلام بالتمام وكلاميته غير مقيدة بالتقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليتها ايضا الا ان يحمل الكلام احسن من الجملة على خلاف ظاهر كلام المص والكل باطل لان الواو الواصلة هنا غير جازمة بشهادة قوله وخبر ادنى قاعدة الوصف والتقدير محالا بينه وقوله وكلاميته غير مقيدة الخ فاقى من القهول من الاستقلال فانه على تقدير ترادف الجملة والكلام لا يحصل الاستقلال في صورة التمسك كما هو الظاهر قال المص في الفرح ومنها انه لا يجوز فيها الالفاء اذا توسطت او تأخرت لانه اذا توسطت او تأخرت لانه اذا الفيت استقلال الجزآن كلاما قوله بلا واسطة كما يحكي مثاله وبواسطة نحو علمت من انت قيل فيه بحث لان علمت واقع قبل الاستعلاء

بأمر كل من هو شاه الخطاب بجمل زيد (حنا) أي بالحكم بحسنه (وإنما بجمله كذلك) يعني أن مراده بهذا التعميم اعني بجمل زيد حنا (بأن يصفه) أي بطريق أن يصفه (بالحسن) وإنما قسر الجمل بالوصف فإن الأمر بجمله حنا غير مقدور للمخاطب بل مقدوره وصفه بالحسن الموجود (فكأنه قيل وصفه بالحسن كيف شئت) فإن فيه من جهات الحسن كل ما يمكن في شخص (واحد وفي توجيه القراء من المبالغة ما لا يخفى وقال المصام ويمكن أن تكون الباء سببية يعني أحكم بوجود الحسن بسبب زيد فإن الحكم بوجود زيد مستلزم للحكم بوجود الحسن انتهى ما عضا (أفعال المدح والذم) وفسر الشارح بقوله (يعني الأفعال المشهورة عند النحاة بهذا القلب) للإشارة إلى أنه ليس المراد به مفهوم التركيب الإضافي يعني ما ن يراد به مطلق الفعل الذي يدل على المدح والذم بل المراد به الأفعال المشهورة بين النحاة بهذا القلب فإنه لو كان المراد به مطلقا يقتضى الحمد من أجل مدحته وذمته وغيرها من الأفعال التي لم توضع للانشاء والظاهر أن يقال فعل المدح والذم في اصطلاح النحويين (ما وضع) الخ كما أن المراد من قوله فعل التمجيد هذا كذا في بعض الحواشي وفسر الشارح بقوله (أي فعل وضع) للإشارة إلى أن ما موصوفة وعبرة عن الفعل لكونه جنسها واختار كونها موصوفة للأئمة النكرة في الخبرية وإن كانت الموصولة ملائمة لمقام التعريف وقوله (للانشاء مدح أو ذم) متعلق بوضع وقوله (فلم يكن مثل مدحته وذمته) يعني من الفعل الذي يدل عليهما لكن لما قال لانشاء مدح لم تكن أمثال هذين الفعلين ممدودة (منها) أي من أفعال المدح والذم المصطلحة (لأنه) أي لأن كل واحد من مدحته وذمته (لم يوضع للانشاء) لأنهما موضوعان لأخبار المدح والذم الواقعين في الزمان الماضي للانشاءات هذين الفعلين ثم شرع في بيان أفرادها فقال (فتها) أي من تلك الأفعال فعل (نم وبش) يعني أن نم من المدح وبش من الذم لأنهما معاً من نوع واحد (وهما) أي نم وبش (في الأصل فلان) يعني مطابقاً لصيغة الفعل الماضي فانهما في الأصل (على وزن فعل بكسر العين) كعلم يعني أن أصل لم نم بفتح النون وكسر العين وأصل بش بش بفتح الباء وكسر الهمزة ثم شرع في بيان قصر فهما فقال (وقد اطر في لغة بني تميم في) كل (فعل إذا كان فاعله مفتوحاً) كان (عنه حلقاً) أي أحداً من حروف الحلق (أربع لغات) فقوله أربع فاعل اطر د يعني أنه مطرد في كل فعل شاء كذلك لأنه مختص بهما (أحديها) أي إحدى اللغات الأربع (فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي) أي وهذه اللغة (الأصل) كبش وصق (والثانية) أي واللغة الثانية (فعل باسكان العين مع فتح الفاء) وهي لغة في نم أيضاً كما قال في الصحاح وإن شئت قلت نم بفتح النون واسكان العين (والثالثة) أي اللغة الثالثة (اسكان الدين مع كسر الفاء) كما أنها مشهورة في هذين الفعلين (والرابعة) أي اللغة الرابعة (كسر الفاء) أي مع كسر العين (أبعا العين والأكثر في هذين الفعلين) يعني

بلا واسطة لأن المضاف إلى ما فيه الاستفهام وحرف الجر الداخل عليه بمنزلة متراجماً تماماً بحيث يسرى الاستفهام في المضاف وحرف الجر ويصير متبراً قبلهما ولذا جاز تقديمهما على كلمة تضمنت الاستفهام وليس جاز لأن معنى كلام الشارح قدس سره الظاهر وأما أورده أنما ذكره في توجيه تأخير الاستفهام من الجواز فلا يصح الاعتراض به نعم في هذا المثال نظر والظاهر نحو علم فلام من عندك قوله والفرق بين الالفاء والتعليق من وجهين أحدهما أن الالفاء والتعليق من وجهين جازراً ولا واجب والتعليق واجب قبله بحيث لأنه لو كان الالفاء جازراً لا واجباً لكأن في قوله ومنها جواز الالفاء مستدرأك ولما صرح ما تقدم من أن الالفاء واجب في الصورة المفصلة وغاية ما يمكن أن يقال أنه لم يرد الفرق بين مفهوم الالفاء والتعليق بل أراد الفرق بين حقيقتي الالفاء والتعليق في هذا الباب بأن الالفاء جازر ولذا قيده بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل ساق الكلام به بحيث يفيد

لوجوب وليس مما
يلتفت اليه لظهور ان
ليس المراد اعادة كون
المجوز جزم معنى الانشاء
الموضوع موله وكود
الوجوب كذلك
بالنسبة الى التعلق
كيف وهذا مما لا يتصور
جدا بل المراد بيان
الفرق بين الانشاء
والتعلق المتعبرين في
هذا الباب وهذا هو
المفهوم من كلام الشارع
قدس سره لا غير قال
المص والمرايد بالتعلق
ان يتبع افعالها العارض
فروما يختلف الانشاء
فان المراد به ان يجوز
ترك افعالها واعمالها
لعارض قوله وللمض
افعال القلوب ما عدا
حسب الخ قيل لا يصح
الاستثناء من بعض
افعال القلوب لا متصلا
ولا منفصلا فيجب حله
على البدل ثم ان لا قاعدة
في هذا البيان لكمال
ظهوره مع بيان
الشيء وذاك كما ترى
قوله اي المدة فيما
وضعت له هذه الافعال
هو تقدير الفاعل
قيل اعلم ان مدلول
كان نسبة الصفة الى
فاعل الزمان والنسبة
هي ثبوت الصفة للفاعل
وغير بينهما وبين التقرير
الذي هو صفة المتكلم
ان سكان مصدرها
مبليا للفاعل كما
هو الظاهر وبين
التقرير الذي هو صفة

في لم وبس (عند بنى تميم اذا قصد بهما المدح) اي انشاء المدح (والضم كسر الفاء
واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب) اي الكثير منهم (اتفقوا على اغة بنى تميم)
ثم شرع في بيان خواصهما فقال (وشرطهما) (اي شرط تميم وبس) (ان يكون الفاعل)
اي فاعل كل منهما مشروطا باحد شروط ثلاثة احدها ان يكون (مرفقا باللام) اي
باللام التي هي موصوفة (للمهد الذهن) يعني لحصة غير معينة من الجنس كما فسر بقوله
(وهي) اي تلك اللام (لواحد غير معين ابتداء) اي قبل ذكر المخصوص (ويصير مينا
بذكر المخصوص بعده) اي بمد ذلك المعروف (ويكون في الكلام) ويحصل من ذكر ابتداء
غير معين ومن تعينه ثانيا (تفصيل بمد الاجال ليكون) اي لقصد ان يكون ذكر الشيء
الواحد مرتين (او وقع في النفس نحو لم الرجل زيد) فكان المدح ذكر مرتين احدهما مابها
بالرجل وتانيهما مينا وهو ذكره زيد وقوله (او) (يكون) (مضافا الى المرف) بيان
لشرط ثاني يعني او يكون الفاعل مضافا الى المرف (ها) (اي باللام) التي للمهد الذهن
وهذا ايضا (اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام
الرجل) وهذا امثال ما يكون بواسطة واحدة (او نعم وجه فرس غلام الرجل) وهذا امثال
ما يكون بواسطة اثنين (وهلم جرا) وقوله (او) (يكون) (مضمر ايمزا بكرة منصوبة) وصف
النكرة المميزة لجزء التوضيح اذ التمييز اما منصوب او مجرور وهذا لا يجتمع الجرا الا ان يراد
الاحتراز عن المجرور بمن كافي قاله الله من شاعروك ان تريد به المنصوبة لا محلا فاحتز به
عن نحو ما في قضاها هي ليحسن التقابل بين النكرة وبين ما فاجب هذا التفصيل للتوضيح فافهم
وانما اتى بالانفصال رد المذهب ابي علي وسيبويه كذا قاله عصام الدين وقوله (مفردة) بالجر صفة
بمد صفة يعني ان تلك النكرة مشروطة بكونها مفردة اي غير مضافة وقوله (او مضافة الى
نكرة) معطوف على قوله مفردة يعني او مشروطة بكونها مضافة الى نكرة مثلها وقوله
(او معرفة) بالجر عطف على قوله الى نكرة يعني انها اما مضافة الى نكرة او مضافة الى معرفة
حال كون اضافتها اليها (اضافة لفظية) لان كنسب التعريف منها (نحو نعم رجلا) هذا امثال
للمضمر المميز بالمفردة (او ضارب رجل) يعني او نحو نعم ضارب رجل وهذا امثال للمضاف الى
النكرة (او زيد) بالجر عطف رجل اي نحو نعم ضارب زيدا اراد به التثنية لما وقع مضافا الى
معرفة بالاضافة اللفظية حال كون المضاف اسم فاعل مضافا الى معموله المفعول (او حسن
الوجه) اي او نعم اراد به التثنية لما وقع مضافا الى المرف باللام حال كونه صفة مشبهة
مضافة الى فاعله وقوله (انت) اشارة الى مخصوص الامثلة المذكورة وقوله (او) (يميزا)
عطف على قوله يميزا بكرة يعني ان هذا الفاعل المضمر ان يكون يميزا بكرة او يميزا
(بما) اي باللفظ الذي (يعني شيء) اي بمعنى الشيء النكرة حال كونه منصوب المحل على
التمييز (مثل قسماهي) (اي لم شيئا) فاعل نعم ضمير تحت وقوله ما يميزه وقوله (هي)
مخصوصة (وكون امثال هذا التركيب من النوع الثالث مذهب الجمهور واختاره المصنف

ثم اشار الى مذهب المخالف بقوله (وقال القراء وابو علي هي موصولة) اي ما في قسمها
 (بمعنى الذي) يعني انهما معرفة (فاعل لم) اي كما في نعم الرجل واذا كانت كذلك تكون
 موصولة تحتاج الى صلة فاجاب بقوله (فيكون الصلة باجمعا) اي بطريقها (في قسمها)
 محذوفة) وانما حذف (لان هي مخصوصة) بالمدح (اي نعم الذي قبله هي اي الصدقات
 وقال سيبويه والكافي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فخصها نعم التي هي) حينئذ لا يحتاج
 الى الصلة (فا) اي حينئذ لفظها (هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي) اي لفظه هي
 (مخصوصة) ثم شرع في مسائل مخصوص فقال (وبعد ذلك) (الفاعل) اي في الاقسام
 الثلاثة من فاعلها اذا وجد بشرطه يحصل بعد ذلك الفاعل (الخصوص) وهو مبتدأ
 مؤخر وخبره قوله بعد ذلك يعني انه يذكر الخصوص مفصلا بعد ذكر الفاعل مجلا وذلك
 هو المعنى (بالمدح او الذم) يعني ما اريد مدحه او ذمه مفصلا معناه ثم اراد ان يشير الى
 ان البعدية ليست بواجبة بقوله (وبعد ذلك) اي كون الخصوص المذكور مذكورا بعد الفاعل
 (انما هي) اي البعدية (بحسب الغالب لانه قد يتقدم الخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح
 به في المفتاح) ثم شرع في بيان اعراب الخصوص وهو على وجهين احدهما ما قاله (وهو)
 (اي الخصوص) (مبتدأ وما قبله) (اي الجملة الواقعة قبله غالبا) وهي الجملة الفعلية المركبة
 من لم وفاعله (خبره) اي على انها جملة صغرى مرفوعة المحل خبر مقدم للمبتدأ والمبتدأ مع
 خبره جملة اسمية كبرى وقوله (ولم يحتاج هذه الجملة الواقعة خبرا) يدفع لما توهم من ان الجملة اذا
 وقعت خبرا تحتاج الى ما نال المبتدأ فدفعه بان الواقعة خبر الانحتاج (الى ضمير المبتدأ القيام
 لام التعريف المهدى مقامه) وقوله (او خبر مبتدأ محذوف) اشارة الى ثاني الوجهين وهو
 ان الخصوص مرفوع على انه خبر للمبتدأ المحذوف (وهو) اي ذلك المحذوف (هو) اي
 لفظ هو راجع الى الفاعل (مثل نعم الرجل زيد) (فزيد في هذا المثال اما مبتدأ وجملة نعم
 الرجل مقدا عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير الـ وال) يعني انها جملة اسمية
 استثنائية جواب لسؤال سائل (فانه لما قيل نعم الرجل) اشار الى منشأ السؤال (فكأنه) اي
 المتكلم (سئل من هو) اي الممدوح (فقيل) اي فاجيب انه (زيد) اي هو زيد (فعل الوجه الاول
 نعم الرجل زيد جملة واحدة) اي اسمية خبرية مركبة من المبتدأ والجملة الفعلية الانشائية (وعلى
 الوجه الثاني جملتان) احدهما اي فعلية انشائية وثانيهما اسمية اخبارية ثم شرع في بيان شرط
 الخصوص ومسايله فقال (وشرطه) (اي شرط الخصوص) يعني شرط صحة وقوعه
 مخصوصا (مطابقة الفاعل) والجاز ان يكون اضافة المطابقة الى الفاعل من قبيل الاضافة
 الى المفعول ومن قبيل الاضافة الى الفاعل اشار الى الاول بقوله (اي مطابقة الفاعل) اي
 مطابقة الخصوص الفاعل حيث اشار بتقدير الضمير الى فاعله المحذوف واشار الى الثاني بقوله
 (او مطابقة الفاعل اياه) حيث اشار بتقدير الضمير المنصوب المتصل الى كونه مضافا الى الفاعل
 والى حذف مفعوله فان المطابقة لما كانت مصدرا من باب المفاعلة جاز فيه التقدير ان لكونه

الفاعل ان كان مبينا
 للمفعول فاذا ثبتت
 الصفة للفاعل مسماة
 لا يليق بمقام التعريف
 وذلك وهم محض لانها
 كلها اشتركت في ان
 وضعها على ان ينسب
 الى الفاعل باعتبار صفة
 له فلذلك لم يكن بد من
 الخبر هو لتقرير الفاعل
 على صفة وليست هذه
 النسبة بمعنى ثبوت الصفة
 حتى يكون ارادتها
 بالتقرير من قبيل المسماة
 بل هي بمعنى الجعل المستند
 الى من يستند اليه التقرير
 كالايضاح على التام
 الخبر قوله وكل من الصفة
 والتقرير عمدة قيل لو
 كان مجرد الدخول في
 الموضوع له مستلزما
 لكونه عمدة فلما وضع له
 لكان الزمان ايضا عمدة
 في هذه الافعال ولو كان
 موجب كونه عمدة
 امر آخر لا بد من بيانه
 حتى نتكلم عليه على ان
 كون كل من الصفة
 والتقرير عمدة في التامة
 يمنع خروجها بقوله ما
 وضعت لتقرير الفاعل
 بهذا المعنى الا ان يقال
 المراد ما يكون العمدة
 فيها وضعت لتقرير الفاعل
 على صفة فقط فيجبه
 ان البارة الاساعده
 وانت خبير بان الواجب
 لكونه عمدة والتقدم
 الى ما به يتنازع الافعال
 تامة عن الافعال

للمشاركة بين الاثنين وقوله (في الجنس) اشارة الى وجه المطابقة وهي في الجنس بان يكون
المخصوص من جنس الفاعل (حقيقة) او حكما (او تأويلا) فقوله حقيقة اشارة الى نوعي
الفاعل من كونه مميذا بكرة او بما في نعم جلازيد ونصاها فان الاول مطابق في الجنس حقيقة
حيث كان زيد من اصناف الرجال والثاني مطابق له فيه تأويلا بان ما يؤول بالشيء الذي
يكون عبارة عما يرجع اليه الضمير ويحتمل ان يكون اشارة الى ماسيأتي من التأويل بحذف
المضاف او غيره في الآية التي ستذكر (وفي الافراد) اي انه لا بد ان يطابق الفاعل
في الافراد (والثنية والجمع والتذكير والتأنيث) وقوله (لكونه) علة لوجه كونه
مشروطا به يعني انما اشترط ذلك لكون المخصوص (عبارة على الفاعل في المعنى) وان كان
منفصلا عنه في اللفظ فانه هو المقصود بالمدح والذم وانفصاله عن الفعل لفرض تحصيل
المعنيين اي الذكر مرتين اجمالا وتفصيلا (نحو نعم الرجل زيد) فان زيدا مطابق للفاعل
في الجنس والافراد (ونعم الرجلان الزيدان) هذا مثال للمطابق في الثنية (ونعم الرجال
الزيدون) هذا مثال للمطابق في الجمع (وبئست المرأة هند) هذا مثال للذم للمطابق في التأنيث
(وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات) مثال للذم للمطابق في الثنية والجمع وقوله
(ويجوز ان يقال) اشارة الى ان هذا الفعل كاجاز مطابقة لفاعله في التذكير والتأنيث يجوز
ان لا يطابقه فيجوز ان يقال (نعم المرأة هند وبئست المرأة هند) وانما جاز كذلك (لانها) اي
نعم وبئست (لما كانا غير متصرفين اشبهما بالحروف) اي كانا مشابهي للحروف في عدم جواز
التصرف واذا كانا مشابهي لها (فلم يجب الحاق العلامة بهما) اي الحاق علامة التأنيث
في التأنيث الحقيقي بهذين الفعلين كما وجب في سائر الافعال (و) (قوله تعالى) (وبئس مثل
القوم الذين كذبوا) و اشار الشارح بقوله (جواب سؤال مقدر) الى وجه ايراد المصنف
يعني ان هذا الايراد من المصنف في معرض الجواب لسؤال مقدر بالنقص بايراد ما لم توجد
فيها المطابقة وهي هذه الآية الكريمة (حيث وقع والمخصوص) فيها (اعني الذين كذبوا اجماعا
افرادا للفاعل وهو مثل القوم) فاراد ان يحجب عن بان تلك الآية الكريمة (و) كذا (شبه)
(عما) اي من المواضع التي (لا يطابق للفاعل) في تلك المواضع (المخصوص) انما يردها للنقص
اذا لم يكن متأولا لكنه (متأول) وتأويلين احدهما بتقدير المضاف في طرف المخصوص
بان يقال انه (بتقدير مثل الذين كذبوا) يعني بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا فيكون المثل
المقدر المضاف مطابقا للفاعل وتأتيها بحذف المحذوف كاقادده بقوله (او يجعل) لفظ
(الذين كذبوا صفة للقوم) لكون معناه جمعا وحذف المخصوص اي بئس مثل القول المكذبين
متلهم) ثم شرع في ما يجوز للمخصوص فقال (وقد يحذف المخصوص) وقيد بقوله (اذا
علم القرينة) ليكون اشارة الى انه لا يجوز حذفه اذا لم يعلم (مثل) (قوله تعالى) في قصة
ايوب عليه السلام انا وجدناه صابرا (نعم العبد) ونخصه محذوف (اي ايوب بحريته
ان ذلك في قصته) (و) (قوله تعالى) (نعم الماهدون) (اي نحن) يعني ان المدح هو ذاته

(تعالى)

الناقصة والزمان ليس
كذلك لظهور كونه
مشتركا بين المصنفين ومن
المعلوم ان المذكور في
التعارف بينه المحصر
من غير حاجة الى ذكر
اداته فالمرام ما في به
في صورة الاستثناء
وابراز المعنى الظاهر
الموافق لمراد في صورة
الاستبعاد من دأبه
القديم قوله ولو جعل
الموضوع له الخ قبل
اشارة الى تصحيح الحد
بالتصرف في معاني
الافعال الناقصة وجعلها
مجرد التقرير بدعوى
خروج ما زاد على
التقرير عن معناها وكونه
فيوداله ولا يخفى انه مع
ذلك ايضا لا يكون تمام
الموضوع له التقرير
بل التقرير والتقييد ان
يجعل الزمان خارجا
من هذه الافعال داخلا
في الافعال التامة تكلف
ونصف وذلك من
سوء الفهم لان تصحيح
الحد لا يتوقف على ذلك
الوجه حتى يكون هذا
اشارة الى بل هو وجه
آخر مفيد لا افاده الوجه
السابق بطريق آخر ولا
ارتباب في ان الصفة
ليست جزء الموضوع له
وانه بجميع اجزائه
داحل في التقرير على
هذا التوجيه فقوله
وجعلها مجرد التقدير
الى آخر المنقول
مما لا يخفى بطلانه

تعالى بقريته ما قبله وهو قوله تعالى والسما بيناهما يدا والارض فرشناها فقم
 الماهدون فان الباقي للسماء والعارض للارض وما بعدها هو الله تعالى وايراده بالجمع التعظيم
 (وساء) حال كونه من افعال القدم (مثل بش) (في افادة القدم) اى فى المدلول (والشرائط)
 اى فى الشرائط الثلاثة المذكور فى الفاعل (والاحكام) اى فى احكامه من جواز حذف
 المخصوص بالقرينة (ومنها) (اى من افعال المدح والذم (لفظ) (حب فى) (حبذا) واصل المتن
 ومنها حبذا لكن لما توهم انه مجموع حبذا اراد دفعه بالتفسير بان ما كان من جهة تلك الافعال هو
 حب فقط كما اشار اليه بقوله (وهو اى حبذا مركب من حب الشيء) بفتح الحاء (او من حب)
 بضمها (اذا صار) اى ذلك الشيء (محبوبا) هذا جزء المركب قوله (ومن ذا) اشارة الى
 الجزء الاخر قال المصام ان الشارح يريد بذلك ان فى حب لفتين حب بفتح الفاء ببنى الحاء كما
 هو القياس وحب بضم الحاء بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذا صله حب بضم الباء على
 وزن حسن وفى الصحاح تفصيله وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذافعه
 اى هو حبيب الخ ولذا قال المص (وفاعله) (اى فاعل هذا الفعل) (ذا) ثم اشار الى مسألة
 خاصة فقال (ولا يتغير) (اى حبذا) ببنى اصل فعله (وفاعله) اى ولا فاعله (او ذا) اى ولا
 لفظ ذا وهذا مثل قوله تعالى ولا تطع منهم نعماءا وكفورا ببنى لا آتاء ولا كفورا كما فى شرح
 اللب وقوله (عما هو عليه) متعلق بلا يتغير ببنى ان كلاً منها لا يتغير عن الشكل الذى كان عليه
 وفعله بقوله (فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص متى او جمعا ومؤنثا لجرها) اى
 لكون تلك الكلمة المركبة جارية لا يجرى الامثال التى لا يتغير كاسبق تحقيقه (فيقال حبذا
 الزيدان) حين كون المخصوص ثنية (وحبذا الزيدون) حين كون المخصوص جمعا وحبذا
 هند) حين كونه مؤنثا وهذا كالاستثناء من الحكم اذ كورى قوله وشرط المخصوص مطابقة
 الفاعل ثم شرع فى بيان بعض ما هو مشترك فيه ومختلف فيه فقال (وبعده) (اى بعد حبذا)
 (المخصوص) (كأى احواله) (واعرابه) (اى اعراب مخصوص حبذا) (كاعراب
 مخصوص نعم) (على الوجهين المذكورين) يعنى على كونه مبتدأ وما قبله خبره وعلى
 كونه خبرا للمبتدأ المحذوف وهذا هو الحكم المشترك بينهما وبين اخوانه وقوله (ويجوز
 ان يقع) شروع فى بيان الحكم المخصوص به يعنى انه يجوز فى حبذا فقط ان يقع (قبل
 المخصوص) وقصره بقوله (اى مخصوص حبذا) (للايتوهم الاشتراك) (وبعده)
 (اى بعد مخصوصه) (بميزا وحال) حال كونه كل منهما (على وفق مخصوصه) اى موافقته
 (فى الافراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو حبذا رجلا زيد) (وهذا مثال)
 لما يقع فيه التميز قبل المخصوص مفردا (وحبذا زيد رجلا) وهذا مثال لما وقع بعده
 وكذا اقولنا حبذا رجلين الزيدان او حبذا رجلا الزيدون (وحبذا راكبا زيد) وهذا
 مثال لما وقع حالا قبل المخصوص (و) كذا (حبذا زيدا راكبا) والاولى ايراده ايضا التلا
 يتوهم عدم جواز بناء على توهم كون المخصوص ذا الحال كما استعرفه لكنها اكتفى بالتمثيل

على ذوى العقول قوله
 ولا يبعد ان يجعل اللام
 فى قوله لتقرير الفاعل
 للفرض لاصلة الوضع
 ولا شك الخ قيل جعل
 التقرير بمعنى النسبة
 فيحتاج الى تقدير الافادة
 لان الفرض من وضع
 اللفظ افادة المعنى لافعه
 ولا وجه عندى ان
 المراد بالتقرير ما اختر
 فى بيان قاعدة التأكيد
 والامصال الناقصة
 موضوعات للرفع
 تقرير الفاعل على
 صفة وتأكيد الصلة
 بالصفة فانها موضوعات
 للنسبة وكيفية ايا من
 الزمان وغيره والتزم
 دخولها على الجلة
 الامة الدالة على النسبة
 المدلوله لما ثبتا كد
 النسبة المدولة للجميل
 بدخولها عليها ولا ريب
 فى ان الفرض افادة الزمان
 ايضا فثبت ان الامدة
 افادة التقرير على تقدير
 حمل اللام للفرض ايضا
 لا بد من حمل قوله ما
 وضع لتقرير الفاعل على
 ان الامدة تقرير الفاعل
 وليس لاسر كانه لان
 التقرير على جميع التقدير
 بمعنى الجميل والتثبت كما
 صرح به الرضى وغيره
 فان اراد بالنسبة ذلك
 المعنى فكونه بمعنى النسبة
 مسلم لكن دعوى
 الاحتياج الى التقرير
 باطل وان اراد به غير

بقوله (وحبذا رجلين اورا كين) اى او حبذا را كين (الزيدان وحبذا الزيدان ورجلين اورا كين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة العامل في التمييز والحال ما) اى الصالح للعامة الواقع (في) ضمن جملة (حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا) يعنى الفاعل (لازيد) اى وليس ذو الحال زيد وقوله (لان) بيان لوجه عدم جواز كون زيد صاحب الحال يعنى ان لم يحز ان يكون زيد وامثاله ذا الحال لان (زيدا مخصوص والمخصوص لا يحى الابعد تمام المدح والركوب) اى والحال ان الركوب الذى ذكر في ضمن را كيا (من تمامه) اى من تمام المدح ولو جعل حالا من المخصوص يلزم ان لا يكون المخصوص مذكورا بعد تمامه وقوله (فالراكب حال) نتيجة للقياس الذى اثبت بابطال تقيده يعنى ان لم يحز ان يكون حالا من المخصوص يتعين ان يكون حالا (من الفاعل لان المخصوص) وقال العصام والاولى ان يقول من الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل في التمييز في نعم ورجلا هو نعم ثم قال والظاهر ان العامل في التمييز من الذات المذكورة هو الاسم المبهم كافى وطل زيدا فالعامل في كلمة كذا كالضمير المبهم في ربه رجلا انتهى وقال في امتحان ويمكن ان يقال التمييز ههنا من النسبة كطاب زيد والداؤفة دره فارسا وانما قدم التمييز على الحال لكونه رجلا لكونه انساب للمدح والذم ولما فرغ المصنف من احكام الفعل واقسامه شرع الان في احكام الحرف فقال (الحرف) اى حقيقته وحده (مادال على معنى في غيره) وقوله (اى كلمة) تفسير لما وشارة الى انه عبارة عن الكلمة والى انه نكرة وقوله (دلت على معنى) اشارة الى ان تذكير الضمير بحسب لفظ ما وقوله (حاصل) اشارة الى ان قوله (في غيرها) ظرف مستقر صفة لمعنى وقوله (متعلق بالنسبة اليه) اى الى الفير صفة بمد صفة تفسير لكون المعنى في غيره يعنى ان المراد بكونه في غيره ان تمقله لا يمكن الا بالنسبة الى ذلك الغير وقوله (اى لا يكون مستقلا) تفسير لمعنى ذلك التعلق يعنى ان المراد بالتعلق بالنسبة الى الغير انه لا يكون مستقلا (بالمفهومية) وقوله (بحيث يصلح لان يحكم عليه اوبه) متعلق بالثبوت يعنى ان المراد بعدم استقلاله انه لا يصلح لان يحكم عليه بان يكون مبتدأ أو فاعلا او لان يحكم به بان يكون مسندا الى الغير بان يكون فعلا او خبرا (بل لا بدله) اى للحرف (في ذلك) اى في الدلالة (من انضمام امر آخر اليه) حتى يكون مستقلا بالمفهومية وقوله (من ثمة) متعلق بقوله احتاج وفسره بقوله (اى لاجل) للاشارة الى ان من اجله والى انه مفعول له وقوله (انه يدل على معنى في غيره) اشارة الى ان المشار اليه به هو قوله على معنى في غيره (احتاج) اى لم لحرف (في جزئته) اى في كونه جزء (للكلام ركنان كان) اى سواء كان ذلك الجزء ركنه لان يكون عمدة (او غيره) بان يكون فضلة (الى اسم) متعلق باحتاج اى احتاج الى الاسم الذى (يتعلق مضاه) اى معنى ذلك الحرف (بالنسبة اليه) اى الى ذلك الاسم (نحو من البصرة) لان معنى الابتداء الخاص لا يتعلل بالا بالاسم الذى هو البصرة (او فعل) (كذلك) اى كاحتياجه الى الاسم (نحو قد ضرب) فان معنى التحقق الخاص لا يتعلل

ذلك فم ومازعه اوبه مما لوجهه الا ان يرشح الى المعنى المراد المشار اليه وح لا يكون معنى غير ما اراد المس وحقه السراح وكلام الشارح ههنا لا يأتى اعتبار الزمان جزءا للموضوع بل سكنت عنه للسابق بيانه من وجهين فلو تعرض له ههنا لكان بيانه حشو واجب الازالة لقوله الفاعل ولا ريب الخ لكان مبيها على الاعتراض فمن سوء الفهم والافهم من قيل ما لا حاجة اليه قوله "بوتاما ضيا قيل الاولى جعل ماضيا مفعولا فيه اى في زمان ماضى وتذكيره لبيان انه ليس لزمان معين من الماضى وكان الفاعل غفل عن قوله اى كاشا في الزمان الماضى قوله هذا ايضا عطوف على قوله لثبوت الخ قبل وانما ذكره مع كونها غير خارجة عما هو بمعنى صار ومقابلة لانه مختلف فيه فلهذا بعضهم انها تامة والجملة تفسير ضمير شان هو فاعلها فصرح بما هو الحق ففنده والظاهر انه عطوف على يكون ناقصة والاول بيان لها باعتبار مضاهى والثاني بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها في جملة بعدها بالانفلاق وان اختلفت في كونها ناقصة

الافضل ضرب ثم شرع في بيان انواعه فقال (حروف الجر) مبتدأ وقوله (ماوضع) خبره يعني ان حروف الجر حروف وضعت (للافضاء بفعل) وقوله (اي ايصاله) تفسير الافضاء اي المراد بالافضاء انه يوصل الفعل وقوله (فان معنى) اشارة الى مصحح تفسير الافضاء بالايصال يعني انه يصح ان يفسر الافضاء بالايصال فان معنى (الافضاء الوصول) اي جعل الشيء واصلا الى الآخر وقوله (ولما عدى) جواب لسؤال مقدر يعني انه على هذا لا يجوز تفسير الافضاء بالايصال فانه لما كان معنى الافضاء الوصول لزم ان يفسره بالوصول اجاب بان الافضاء لما كان متعديا (بالباء) يعني بقوله بفعل (صار مناه الايصال) اي انتقل معناه من الوصول الى الايصال وقوله (او معناه) عطف على قوله بفعل يعني ان ذلك الافضاء اما افضاء بالفعل او افضاء بمعناه (اي معنى الفعل) ولما كان الظاهر من قوله معنى الفعل انه معنى يدل عليه الفعل الاصطلاحي من الحدث او الزمان او النسبة احتاج الى تفسيره حتى انكشف المراد فقال (وهو كل شيء) يعني المراد بمعنى الفعل كل لفظ سواء كان مشتقا او غير مشتق (استبطن) اي استخرج (منه) اي من الشيء (معنى الفعل) اي الحديث (كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور) نحو عليك نفسك (وغير ذلك) (الى ما يليه) اي ايصال معنى الفعل الى اسم يل ذلك الاسم ذلك الحرف يعني يذكر بعده متصلا (سواء كان) اي ذلك الاسم الذي يل ذلك الحرف (اسما صريحا مثل صررت يزيد واما ما يزيد او كان في تأويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي رحبا) يعني بسعتها قال به في بما وصل المعنى الذي هو حصول ضاقت الى الرحب الذي هو حاصل بعد تأويل ما رحبت (وسميت هذه الحروف) يعني كما سميت هذه الحروف بحروف الجر سميت (حروف الاضافة ايضا لانها) اي لكونها (تضيف الفعل او معناه الى ما يليه و) سميت (حروف الجر لانها) اي لكون تلك الحروف (تجر معاني الى ما يليه اولان اثرها فيما يليه الجر) اي اوسميت بها لكون الاثر الحاصل بها في الاسم الذي يليه هو الجر من انواع الاعراب فالاول بناء على كون الجر بمعناه اللغوي والثاني بناء على المعنى الاصطلاحي وهو التأثر في الاسم بالجر ثم اراد بعد التعريف ان يبين عددها اجالا ثم ما اختص بكل واحد منها من الخواص والمسائل فقال (وهي) (اي حروف الجر) (من) ابتداء بها لانها للابتداء وعقبها بالي فقال (والي) لكونها للانتهاء (وحتى) لكونها للقاية (وفي) ولما كانت هذه الحروف على نوعين احدهما ما اتحد اسمه ومعناه والاخر ما افرق اسمه عن معناه اراد اشارة ان يبينه عليه بقوله (ذكر هذه الحروف) اي ذكر المصنف هذه الحروف الاربعة (على سبيل الحكاية) اي على طريق حكاية الفاظها من الحركة والسكون بان كانت اعاربها تقديرية يعني مرفوعة تقديرا على انها خبر للمبتدأ (لانه) اي الشأن (ليس لها) اي لهذه الحروف (اسماء خاصة) اي كما كانت للحروف الاتية فان الحروف الاتية لها اسماء خاصة (يعبر بها) اي بتلك الاسماء (عنها) اي عن سمياتها (وبالباء واللام)

او تامة ولذا جمع معها كونها تامة وزائدة بجامع عدم ظهور العمل في جملة بعدها هذا وفيه مالا يخفى قال المص ويكون بمعنى صار ويكون فيها ضمير الشأن وهذه الى فيها ضمير الشأن من النافعة في التحقيق الا انه يشترط ان يكون حرفا ضمير الحديث فلا يكون خبرها الاجلة ولا يكون فيها ضمير هاد على المبتدأ فلما افردت بهذه الصفات جعلت قسما برأسه تقريرا على المبتدأ قوله وكقوله تعالى كن فيكون قيل الاظهر ان قوله تعالى كن في موقع الابداء بمعنى اثبت في موقع جعل شيء وصفا بشيء بمعنى كن كذا بل يحتمل ان يكون في الجميع فاقصة ويكون في مقام الابداء ايضا بمعنى كن موجودا وبأياه سياق النظم الجليل قوله يسمى فاعلا قيل قد فات هذا القائل هذا التنبيه في محله وهو قوله ما وجه لتقرير الفاعل على صفة ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس في سرقة لا احتصاص الاطلاق ببعض الافعال ونحن نقول به في هذا الكلام يجمع الخبر مع الفاعل على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل

بالرفع فيهما على انهما معطوفان على احد الحروف السابقة (ذكرهما) اى ذكر المصنفين
 الحرفين (باسمهما) فان مسميتهما بالباء واللام المكسورتان (لوجودهما) اى كون اسميهما
 موجودين (وكذلك ذكر الواو) اى سواء كانت القسم او بمعنى رب (والهاء) اى للقسم
 (والكاف) اى ذكر الثلاثة (باسمائهما حيث) اى لان اسمائهما (وجدت بخلاف ما بقى) اى
 الحروف التى بقيت (منها) اى من الحروف (ووب وواوها) (اى الواو التى تقدر
 بعدها رب) يبنى تقدر رب بعد تلك الواو ولما كان خلاف بين البصرية والكوفية
 فى ان الجار هل هو رب او واوها حيث قال البصريون ان العمل لرب وقال الكوفيون
 انه لا واو وكان اللائق على حال المصنف ان يحمل كلامه على مذهب البصريين اشار الشارح
 اليه بقوله (وفى عدها) اى فى عده واو رب (من حروف الجر) بان ذكرها على حدة (تسامح)
 بناء على جيل العمل لا على خلاف مذهب البصريين ولذا لم يجمع و والقسم معها كما
 جمع باء مع الباءات فرقا بين المدود مساعفة وبين المدود حقيقة وقال المصام والظاهر انه
 اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم للتصريح بانها جارة عند ولذا لم يذكر الفاء
 وبل مع ان رب مضمرة بعدها ايضا ولا يضمن بدون هذه الاحرف الثلاثة فى الشرايضا
 الاشاذ انتهى (وواو القسم وناؤه) اى فاء القسم وناؤه (وعن وعلى والكاف ومذ
 ومنذوخلا وعدا وحاشا) ولما كان بعض هذه الحروف مشتركا بين الحرف والاسم
 وبعضها بين الحروف والفعل اراد الشارح ان ينبه عليه فقال (فى العشرة الاولى) وهى من
 والى وحتى وفى والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وناؤه (لا تكون) اى تلك العشرة
 (الاحرف والخمس التى تليها) اى تلى تلك العشرة وهى عن وعلى والكاف ومذ ومنذ
 (تكون حرفا واسما) يبنى تستعمل فى بعض المواضع حرفا وفى بعض آخراسما (والثلاثة
 البواقى) وهى خلا وعدا وحاشا (تكون حرفا وملا) والفاء فى (فن) للتفصيل وهو
 مبتدأ يبنى ان لفظ من مبتدأ وقوله (للاستدعاء) وخبره فسر الشارح بقوله (اى لا ابتداء
 الفاية) الاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه ولما كانت الفاية عبارة عن الجزء
 الاخير للمسافة وكان الابتداء عبارة على الجزء الاول لها مع عدم الاتصال بينهما اراد ان
 يشير الى ان المراد به المجازة فقال (والمراد بالفاية المسافة) اى مجموع المسافة وقوله (اطلاقا
 لاسم الجزء) اشارة الى علاقة المجازة ببنى انه من قبيل اطلاق اسم الجزء الذى هو الاخير (على
 الكل) اى على المجموع وقوله (اذلا معنى) اشارة الى القرينة الصارفة عن ارادة المعنى
 الحقيقى يبنى انما كان المراد به كذلك لانه لو حمل على معناه الحقيقى لم يحصل
 منه المعنى المراد لان الابتداء فى الحقيقة متصل بالجزء الذى يلى الابتداء لابل الجزء الذى هو
 النهاية فحينئذ لا معنى لقولنا (لا ابتداء النهاية) لما عرفت (وقيل كثيرا) اى اطلاقا
 كثيرا (يطلقون الفاية ويريدون بها) اى بالفاية (الفرض والمقصود) اى من الفعل واذا
 كان كذلك (فالمراد بها) اى بالفاية (الفعل) اى فعل يرتب على فعل آخر (لانه) اى

بجامع الاصطلاح على
 التسمية بالفاعل بجامع
 الاصطلاح بالخبر وليس
 الخبر على الاصطلاح من
 يسمى الاسم فيه فاعلا
 يسمى باسم المفعول
 بل الاسم يسمى فاعلا
 واسما كما انه يسمى الخبر
 مفعولا وخبرا وايس
 الاسم كذا لان الفاعل
 المذكور فى الحد خبر
 متعين لان يكون اسما
 لباب كان الا ترى انه لو
 لم يصح اطلاق الفاعل
 على مرفوع كان وتسميته
 به بحسب الاصطلاح
 لكان الحد مما لا يشق
 عليه الفبار وقوله ولا
 يبنى ان هذا التنبية
 الخ مما لا يثبت ظهور
 ان هذا الاطلاق هم
 باب كان كنه وان اسمه
 لم يكن مجرورا عنه فى
 المرفوعات واما ما تردد
 به فسقوط فنى عن
 البيان قوله واعتبار
 الصلاحية والقابلية
 معلوم عقلا قبل حمله
 خارج عن الوضع مع انه
 ظاهر عبارة المصنف مما لا
 يحتمل له وكأنه لم يتدبر
 فيما قاله بتفطن لما اراده
 وهو ان دخول الاسم
 فى الموضوع له معلوم من
 جهة قاعده دخول النى
 على النى واما دخول
 اعتبار القبول فيه فمعلوم
 لا بشهادة عقلنا قال المصنف
 يبنى ان معناها ان هذا
 الخبر هذا للفاعل على

لان الفعل الذي يبرون عنه بالغاية هو (فرض الفاعل) وقوله (ومقصوده) بالرفع عطف
تفسير للفرض يعني ان المراد بفرض الفاعل هو ما قصد و اشارح الشارح بقوله قيل الى
ضنف هذا القول لان فيه تخصيص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التي لو اعرض كما قاله
المصام ثم قال والاحسن ان المراد بالغاية اى ان من الابتداء له نهاية لا لابتداء
ليس له نهاية كالأموال الابدية واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب ان يكون استمالة
في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية او التزلية ثم اشار الى نوعي الابتداء
بقوله (وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة) بمعنى شرعت في سيره ابتداء
ونهاية فابتداءه من حيث المكان هو البصرة (او من الزمان) يعني الابتداء اما من الزمان
(نحو صمت من يوم الجمعة) يعني ابتداء زمان صومي يوم الجمعة (وعلاوة من الابتدائية)
بمعنى القرينة على كونها للابتداء (مهمة ايراد الى او ما) اى او ايراد نهي (فيبدأ فأنتها) اى
فائدة الى وهي اقادة الانتهاء وقوله (في مقابلتها) متعلق بالاراد اى ايراد ذلك في مقابلة
من فنال مهمة ايراد الى (نحو سرت من البصرة الى الكوفة) مثال ايراد ما فيبدأ فأنتها (نحو
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وانما افاد ذلك فائدة معنى الى (لان معنى اعوذ بالله
التنجي اليه) اى الى الله فحينئذ يفيد ان ابتداء التجاني وفرادى من الشيطان وانتهاه
الى ربى (والتبيين) (بالجر عطف على الابتداء اى ويحيى من للتبيين ايضا) وهذا تفسير
للعطف وقوله (اى لاظهار والمقصود من امر مبهم) تفسير للتبيين بأنه بمعنى الاظهار يعنى
اظهار ما قصد من ذكر امر مبهم (وعلامته) اى وقربته كونه للتبيين (مهمة وضع الموصول
في موضعه مثل) قوله تعالى (فاجنبوا الرجس من الاوثان) فالك لو قلت) يعنى اذا اولت قوله
تعالى من الاوثان وقلت ان المراد به (فاجنبوا الرجس الذى هو الاوثان استقام المعنى) يعنى
يكون المعنى مستقما وقول (والتبعض) بالجر عطف على مقابلة كما افاده بقوله (اى
وقد يحى من التبعض وعلامته) اى علامة كونه لتبعض (مهمة وضع بعض) اى
وضع لفظ بعض (مكاه) اى مكان لفظ من (نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم)
(وزائدة) (بالرفع عطف على قوله للابتداء فانه) اى لا ر قوله للابتداء وان كان مجرورا
لفظا لك (مرفوع) محلا (بالجرية) وقوله (وزيادتها لا تكون) اى لا توجد (الا) اشار الى
ان قوله (في غير) متعلق بالزيادة التي تضمنتها قوله زائدة والى انها منحصرة في غير (الكلاء)
(الموجب) اى لا توجد في كلام مثبت بل هي منحصرة في كلام منفي (نحو ما جاني من احد
وهل جاك من احد) اوردته بالتالين للاشارة الى ان المراد بالتلقى اعم من ان يكون منفيا
بالصرحة نحو ما جاني او منفيا بالذلة نحو هل جاك فان الاستفهام للانكار وهو بمعنى
الذي وهذا الانحصار انما هو للجمهور من البصريين وقوله (خلافا للكوفيين والاخفش)
(فانهم) لم يحكموا بالصر في غير موجب بل (مجاوزون زيادتها) اى زيادة من (في الموجب
ايضا مستدين بقولهم) يعنى دليلهم على جواز الزيادة في الموجب هو قول العرب (وقد كان

سبيل الاستمرار مذ كان
قابلا في المتأخر لا تلا
يفهم من قول القائل
ما زال زيد اسيرا انه
كان كذلك في اول
وجوده قوله وقدير
الزمان قبل المصاد
كثير قبل جمل تقدير
الطرف هنا فرع تقديره
في المصاد وذلك من دوحه
عنه لان ما دام صار
على تقدير الزمان معه
حتى يمتنع ذكر الزمان
معه وليس الامر بهذه
المشابة في نهي من
المصاد وفي كلام قوله
وبجوز تقديم اخبارها
على اسمائها قيل كان
الامم ان يقول راصه
كاسر خبر المبتدأ وح لا
يشكل عليه ما اوردته
الشارح ايضا وانت خبير
بأنه لا سبيل الى النسوية
بين الاصوين وامرالا
براد سهل قال المراد هو
الاخير اى معنى الامكان
العام والحاجة الى التفسير
منوعة لما سبق من ان
منع الموانع مستثنى من
بيان الاحكام وال لم
يستثنى وما يل من ان
المراد هو الشق يعنى
الامكان الخاص والمعنى
الها لا تمنع من هذا
التقديم والموانع
البارزة للظاهر حكما
فلا حاجة الى الصرض
هنا من تصور الاطلاع
لان التبديح لا يكون
اذا لم يمنع مانع

ولا ينفك كون المعنى انما
لا تمنع من هذا التقديم
لان السؤال يثبت
الوجوب قوله نحوكم
كان مالك اورد على
هذا المثال انه يجرل عما
هو فيه اذ الكلام في
تقديم الخبر على مجرد
الاسم وهذا المثال داخل
في تقديم الخبر على نفس
القول نعم هذا تجه على
قوله قسم يجوز قوله
بهذا التدفع ما قبل كان
وجه الدفع ان المراد
بالخلاف عدم اجتماع
المخالفين وتأخر المخالف
والمراد بالاخلاف
كون المخالفين معا صرين
منازعين دل عليه قوله
بان يكون هذا الخلاف
واقعا ظاهر من جانبه
لان جانب الجمهور كما
يقضيه باب المقابلة
لنقدمهم وحاصل الكلام
ضمف جانب المخالف
في الخلاف فانه كخالفه
الاجماع وعدم ضمف
جانبه في الاختلاف
لان ليس فيه خلاف ما
قرر ويمكن وجهان
آخران لتمييز ليس من
الافعال النفية احدهما
ان المراد بالمختلف
فيه الثبات لاماختلف
فيه النفاة فبصل المن
اختلاف الثبات ووقع
الاختلاف بينهم بخلاف
مخالفة ابن كيسان
فانه لخطأ في ليس
وثانيهما انه لم يتعين
المخالفون عند المن في

من مطره) فان من قوله من مطر زائدة مع الها وقعت في موجب (فاجاب) اى و اراد
المصنف ان يحبيهم من طرف البصريين (عن استدلالهم) اى عن استدلال الكوفيين (بقوله)
(وقد كان من مطر وشبهه) وقوله (عما يشبههم) بيان للشبهه يعنى المراد بما يشبه هذا الكلام
هو كلام يتوهم (منه زيادة من في الكلام الموجب) التام وقوله وقد كان مراد به لفظ
وهو مبتدأ وقوله وشبهه عطف عليه وقوله (متأول) خبر والجملة استئنافية وقوله
(بكونها) متعلق بقوله متأول يعنى اذا وقع من في كلام موجب وتوهم بانها زائدة يكون
هذا التوهم فاسدا لان الى وقت في امثاله ليست بزيادة لانها اما متأول بالهاء (للتبويض او)
متأول بانها (للتبيين اى قد كان بعض مطر او شئ من مطر او هو) يعنى هذا وامثاله (وارد
على الحكاية) فالمراد بكونه في كلام غير موجب كونه في الحال او في الاصل كذا في المصام
(كأن قائلا قال هل كان من مطر) اى بالاستنهاء (فاجاب) اى القائل عنه بقوله (بانه
قد كان من مطر) فقوله من مظري يكون حكاية عن كلام السائل (والى) اى كله الى موضوعه
(الاستنهاء) (اى لاستنهاء الغاية) تى الزمان والمكان بلا خلاف ما هو المراد من الغاية واذا كان
كذلك (فهى) اى كلة الى (بهذا المعنى) اى حط كونها ملازمة بمعنى الانتهاء (مقابلة)
بكسر الباء (لمن) اى لكلمة من التى الابتداء يعنى مقابلة لها فى الجملة لان من املا ابتداء من
الزمان او لا ابتداء من المكان والى قد تكون للاستنهاء فى غيرها كذا فى المصام (سواء كان) اى
سواء وجد واستعمل (فى المكان نحو خرجت الى السوق والزمان) اى واستعمل فى الزمان
(نحو) قوله تعالى (اتموا الصيام الى الليل او غيرها) اى واستعمل فى غير المكان والزمان (نحو
قاي اليك) فان الانتهاء فيه ليس فى الزمان ولا فى المكان بل هو الانتهاء المطلق فان قلب
المخاطب منه الى اى ينهى اليه قلب التكلم (باعتبار الشوق والميل) وقوله (وبمعنى مع)
مطوف على قوله للاستنهاء يعنى ان كلة الى قد تكون بمعنى مع حال كون ذلك المعنى (قابلا)
اى فى زمان قليل او استعما لا قليلا (كقوله تعالى ولانأ كلوا اموالهم الى اموالكم) اى
لانأ كلوا اموال البتاسى (مع اموالكم) اى مخلوطة بها وقال فى شرح اللب والحق انها بمعنى
الاستنهاء بتضمن الضم انتهى يعنى ولانأ كلوا اموالهم مضمومة الى اموالكم وفى الصحاح
وقد يحى بمعنى مع كقوله الذود الى الذود ايل وقال الله تعالى وتأ كلوا اموالهم الى اموالكم
وقال الله تعالى من انصارى الى الله وقال الله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم انتهى وكل من
الذكورات بمعنى مع لكن يحتمل ان يكون فرعا للمعنى الانتهاء (وحق) اى كلة حتى (كذلك)
وقوله (اى مثل الى) تفسير للمشار اليه وقوله (فى كونها) اى فى كون كلة حتى (لانتها
الغاية) تفسير لوجه الشبه (وبمعنى مع) يعنى حتى تحيى بمعنى مع (كثيرا) وهذا
كالاستثناء من قوله كذلك يعنى ان حتى مثل الى فى جميع ما ذكر لكن بينهما فرق بوجهين
احدهما كونها بمعنى مع كثيرا بخلاف الى وثانيهما ان الى تدخل الظاهر والضمير بخلاف
حتى كما يبيى واليه اشار الشارح بقوله (ولم يكتف) اى المصنف (فى كونها) اى فى كون

ليس بخلاف الإقتل
 المنيعة ولا وجهه لذيتك
 القولين ضرورة كون
 التقسيم إلى ما اتفق عليه
 الجمهور وما اختلفوا
 فيه والخلاف بين الجمهور
 إنما وقع فيما كان فلا
 موضوعا للمنى التى كليس
 فمن نظر إليه من جهة
 معناه قال بالامتناع ومن
 نظره من جهة أنه فعل
 كسائر الأفعال قال
 بالجواز والمصدر بما
 الثانيه ليس من هذا
 القيل فلا يصح جعلها
 من ذلك القسم المختلف
 فيه قال المس وقسم
 غنائه فيه وهو ليس
 فمن راعى القلبية فيه
 جواز التقديم ومن
 راعى معنى التى في منع
 التقديم قال والصحيح
 الأول لما ثبت في مثل
 قوله تعالى الا يوم بأنهم
 ليس معروفا عنهم وإذا
 تقدم معمول العامل
 جاز تقديم العامل أيضا
 قوله على طمع واشفاق
 قيل فيخرج عن تريف
 المقاربة مع الاشفاق
 فيبنى ان يقول وجاء
 او اشفاق لا تقول على
 الاشفاقية موضوعا له
 الخبر وجاء لا تقول
 في الحقيقة مراد وكيف
 لا وافعال المقاربة قد
 يكون لبعضها معنى لا
 يكون باعتبارها منها
 وفيما فيه قوله بتقدير
 مضاف اما في جانب

كلمة حتى (بمعنى مع نسبها إلى كما اكتفى في كونها لاستفاء الغاية) وقوله لتفاوت الواقع
 بينهما) متعلق بقوله لم يكتب أى لم يكتب لوقوع التفاوت بين إلى وحتى حال كونها
 بمعنى مع (بالقلة والكثرة) فانه إلى قليل وفى حتى كثير وأشار إلى الفرق الآخر بقوله
 (وتختص) (أى حتى) (بالمظاهر) (أى بالاسم الظاهر) وفسره بالكتبة على ان الظاهر
 ههنا ما يقابل الضمير والياء ههنا داخل على المقصور عليه لان حتى مقصورة على الظاهر
 ولا توجد داخلة في الضمير واما الاسم الظاهر فليس بمقصود لها بل يوجد في إلى أيضا
 وقوله (فلا يقال) فترى عليه أى فبسبب اختصاصها بالظاهر لا يجوز ان يقال (حتاه)
 حال كونها داخلة في الضمير (يقال) أى كما يجوز ان يقال (إليه) وقوله (لأنها) إشارة
 إلى وجه عدم جواز دخولها في الضمير مع اشتراك إلى وحتى في معناه يعنى وإنما لم يجوز
 دخولها في الضمير لان حتى (لو دخلت على المضمر لالتبس) أى لزم ان يلتبس (الضمير
 المجرور بالنصب) أى بالضمير المنصوب (لجواز وقوعها) أى وقوع المجرور والمنصوب
 (بمعناها) أى بعد حتى بل المرفوع أيضا كما اذا استعمل للاستدعاء وللمطف وهذا عند الجمهور
 (حالا فالمراد) (فانه يجوز دخوله) أى دخول حرف حتى (على المضمر) كالى
 (مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل التدرج) وهو قوله فلا والله لا يبقى
 اناس . فنى حثاك يا ابن ابي زياد (والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا) فانه
 لا نقض لقاعدة بسبب ورود مخالفة نادرة (وفى) موضوع (للظرفية) ولما كانت الظرفية
 امرا للبيان الظرف والمظروف وكان لتلك الكلمة متعلق ومدخول اراد ان يبين تعيين
 الظرفين فقال (أى لظرفية مدخوله) ببنى ان المراد بكونها للظرفية كون مدخولها
 ظرفا (لشئ) وهو المتعلق سواء كانت ظرفية المدخول فيه (حقيقة) بان يكون زما ما او مكانا
 يدخل فيه المظروف (نحو الماء في الكوز او) لم يكن ظرفى حقيقة بان لم يكن زما ما او مكانا
 وكان (مجازا نحو النجاة في الصدق) لان الصدق في الحقيقة ليس بزما ن ولا مكان حتى
 يكون حقيقة بل هو مجاز اما بطريق الاستعارة بان يحمل الصدق كالظرف في الاشمال
 لكونه سبيلا للنجاة ومشتملا له او مجازا عقليا لانا لنجاة في الحقيقة من فعل الله تعالى
 وهو من غداقة عز وجل فاستدل الى سببه مجازا عقليا كذا قيل (وبمعنى على قبلا)
 أى كلة في نجى ونستعمل بمعنى على الاستعلائية (كقوله تعالى) حكاية عن فرعون
 حيث اعد السحرة المؤمنين بموسى وقال (ولا صلبكم في جذوع النخل) أى على جذوع
 النخل فان جذوع النخل لم تصلح ان تكون ظرفا حقيقيا للمصوب فهذه قرينة صارفة
 على انه ليس يستعمل فى ما وضع له بل هو مستعمل بمعنى الاستعلاء وفى شرح القبان المحققين
 قالوا انما للظرفية ايضا في هذا الالاء مجازا يمكن المصوب في جزوع النخل تمكن المظروف
 فى الظرف انتهى (والياء للالصاق) ولما كان الالصاق ايضا عبارة عن جعل التى ملصقا
 بشئ اراد ان يبين ما هو ملاصق فقال (أى لا قاعة لمصوق امر) أى متعلق الى مجرور والياء

الاسم قبل يظه ما جاء
في كلامهم من قولهم
صيت صائغا ويرجع
تأويل الخبر باسم الفاعل
ومن الظاهر انفساد
باب تأويل ان يفعل
بالفاعل وكيف يكون
هذا ضرطا لذلك مع
ثبوت انه دليل من جعل
الذكر بعد الاسم في
هذا الباب خبرا وانه
يقتدر فيها ليس كذلك
بقتدر المضاعف قال الرضي
التأخرون على ان عسى
يرفع الاسم وينصب الخبر
ككان والمقترون بان يند
اسم منصوب المهمل بانه
خبره استدلالا بالمثل
التامر من قول الزبائعي
الغويرا بوسا ولوله لا
تطى ان عسيت صائغا
قائه قاله ونقل سيويه
منع كون ان فعل خبره
لان الحدث لا يكون
خبرا عن الجئة وقوله
ابوسا وصائغا لضمين
عسى معنى كان فاجرى
في الاستعمال مجراه
قال وعبر التأخرين
ان يقدروا مضاعفا
الاسم اولى الخبر وقوله
قالضارع مع ان وانم
يعني على المفعولية في
صورة الانشاء قبل
لاولى ان يجعل منصوبا
على المفعولية باعتبار
الاصل وورده ايضا
نحو صيت صائغا
وهذا وهم باطل
اذلا معنى لجملة منصوبا

هذه) اى كونها كذلك (كجارى في سررت يزيد فان الباء فيه قيد لصوق سرورك بزيد اى
بمكان يقرب) اى ذلك المكان (منه) اى من زيد (والاستعانة) بالجر عطف على الالتصاق
(اى استعانة الفاعل) اى طلب فاعل الفعل المتعلق لها المون (في صدور الفعل عنه) اى
عن الفاعل (بمجروره نحو كتبت بالقلم) اى طلبت الاعانة في صدور الكتابة عنى بالقلم
(والمصاحبة) (نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فضاء مصاحبة السرج
واشتركا) اى وجعله شريكا (مع الفرس في الاشتراء) يعنى جعلت السرج شريكا للفرس
في الاشتراء ولما كان بين كونها للالتصاق وبين كونها للمصاحبة عموم وخصوص مطلق
حيث اجتماع في مادة واقترا في مادة اشار الى مادة الافتراق بقوله (ولا يلزم ان يكون
السرج حال اشتراء الفرس) اى في وقت صدور اشتراء الفرس (مليصا به) بل يجوز
ان يكون في مكان آخر ويجوز ان يكون مليصا به وعليه فان كان الاول يصدق عليه
ان الباء فيه للمصاحبة بدون الالتصاق وان كان الثانى يصدق عليه انه للمصاحبة والالتصاق
مما (فالالتصاق يستلزم المصاحبة) فان كل ما هو مليص بشئ فهو مصاحب به (من غير
عكس) يعنى ان المصاحبة لا تستلزم التصاق (والمقابلة) (اى لافادة وقوع مجروره
في مقابلة شئ آخر نحو بعت هذا بذاك) اى بمقابلة ذلك (والتعدي) (اى جعل الفعل اللازم
متعديا بتضمينه) اى لكون الفعل اللازم متضمنا (معنى التصير بادخال الباء) (اى بسبب
ادخال الباء (على فاعله) اى فاعل ذلك الفعل اللازم وهو المرور بالباء (فان معنى ذهب
زيد) في حال كونه لللازم (صدور الذهاب عنه) اى عن الفاعل (ومعنى ذهبت بزيد
صيرته ذاهبا) اى جعلته فاعلا للذهاب ومصدره وفيه فعلان احدهما الصبرورة حيث
استند الى المنكلم وهو المتعدي وثانيها الذهاب وفاعله في الحقيقة هو المجرور (والتعدي
بهذا المعنى) يعنى بمعنى حمل اللازم متعديا (مخضبة بالباء) وما وقع في عبارة الصرفين ان تعدي
اللازم مجرور الجرى الكل اى في الثلاثى المجرد وغيره فخصوص بالباء وايضا موقوف
على السماع وقيل في الاستعانة ولكنها مقوية لفهوم الجار وعمله (واما لتعدي بمعنى
ايصال معنى العمل الى معموله بواسطة حرف الجر فالجورى الحارة كلها فيها سواء
لاختصاصها بالمجرور وفدون حرف) (والظرفية) (نحو جلست بالمسجد اى في المسجد)
وقوله (وزائدة) بالرفع عطف على محل قوله للالتصاق يعنى ان الباء زائدة (في الخبر) متعلق
بزائدة وقوله (في الاستفهام) متعلق ايضا فالاول باعتبار كونه ظرف مكان والثاني باعتبار
ظرف زمان يعنى في وقوعه داخل في الخبر حالة الاستفهام (هل) يعنى ان الاستفهام مقيد بهل
لا يغير هامن اداه الاستفهام وأشار بقوله (لامطلقا) وفصله بقوله (نحو هل زيد بقائم فلا
يقال) يعنى انما احتس وقوعها بالاستفهام بهل لم يجز ان يقال (ازيد بقائم) فانه واقع في
الاستفهام بالهمزة وقوله (والنفي) بالجر عطف على قوله في الاستفهام وقوله (بليس)
قيد ايضا للنفي يعنى انها تكون زائدة ايضا في الخبر الذى وقع في النفي بليس (نحو ليس زيد

براكب وبما (اى فى التنى بكلمة ماالتى بمعنى ليس) نحو ما زيد براكب) ولما كان وقوعها زائدة على قسمين احدهما قياسا والثانى سماعا كما ذكره المصنف اراد ان يمهّد بقوله (نهى) بنى فالكلمة التى هى معنى الباء (تراد فى الخبر فى هذه الصور) بنى فى الاستفهام بهل وفى التنى بليس وبما (قلنا) اى زيادة قياس وقوله (وفى غيره) عطف على قوله فى الاستفهام (اى) فى (غير الخبر الواقع فى الاستفهام والتنى) (سماعا) ولما وقع سماعا هم بنى انه (سواء لم يكن خبرا) (نحو محسبك زيد) حيث دخلت فيه فى المبتدأ (وكفى بالله شهيدا) حيث دخلت فى الفاعل (والتنى بيده) حيث دخلت فى نائب الفاعل وتفسير الكل قوله (اى محسبك زيد وكفى بالله شهيدا) والتنى بيده او (بنى الواقع سماعا سواء) (كان شيئا) ولكن لا فى الاستفهام والتنى نحو محسبك زيد) حيث دخلت فيه فى الخبر (واللام) بالرفع مبتدأ وقوله (للاختصاص) ظرف مستقر خبره والجملة معطوفة على اخواتها ولما كان الاختصاص على نوعين اشار اليه بقوله (بملكية) بنى الاختصاص اما بسبب وقوع الملكية (نحو المال زيد) بنى مختص زيد لكونه ماله (وبلا ملكية نحو الجبل للفرس) فانه مختص للفرس معين لكن لا ملكية بينهما بل المالك لهما شخص آخر وقوله (والتعليل) بالجزم عطف على الاختصاص بنى انها للتعليل (اى لبيان علته) (اما) ذهنا نحو ضربت للتأديب) فان المتكلم لاحظ اولا فى ذهنه التأديب ثم شرع فى الضرب (او خارجا نحو خرجت لمخافتك) فان المخافة وقعت فى الخارج ثم شرع فى الخروج وقوله (وبمعنى عن) عطف على قوله للاختصاص بنى ان اللام تكون بمعنى عن حال كونها واقعة (مع القول) اى مع ما اشتق من القول (نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشئ اى قلت عنه) (وزائدة) اى واللام زائدة (نحو) قوله تعالى (ردف لكم اى ردفكم) (وبمعنى الواو) اى اللام بمعنى الواو اذا كان (فى القسم) وانما لم يقل بمعنى الياء فى القسم مع ان الياء اصل تنبيهها على انه كواو القسم لا كبائه (للتعجب) اى لافادة التعجب (نحو قل لا يؤخر الاجل) وانما لم يقل والله لاظهار ان مزاده بالآتيان هو التعجب (وانما تستعمل) اى اللام للتعجب (فى الامور لمظام فلا يقال) اى فيثبت لا يجوز ان يقال (قل لقد رطار الباب) بل يقال والله فان طيران الباب من الامور الحقيقية قوله (ورب) اما ان يقصد به الحكاية اولا فلان قصده الحكاية فهو مرفوع تقديره على انه مبتدأ وان لم يقصد به الحكاية فاما بتأويل اللفظ او بتأويل الكلمة فان كان الاول فهو مرفوع منون لكونه منصرفا وان كان الثانى فهو مرفوع غير منون غير منصرف العلمية والتأنيث كذا فى العرب وقوله (للتقليل) خبره ولما احتمل كونه للتقليل للاخبار والانشاء فصره بقوله (اى لانشاء التقليل) (و) (لهذا وجب) ليكون اشارة الى ان كونه للانشاء موجب لصدارته وان لم يذكره المصنف صراحة لكن يلزم ذلك فان قوله (لها صدر الكلام) مستوجب لكونه للانشاء فدل عليه بالالزام (كان كم) اى كائنت لكلمة كم الخبرية انها (وجب لها) اى

على المفعول به باعتبار
الاصل ولا يردده نحو
صيت صاعقا لا تعند
غير من اجل المنازع
فيه خبرا اما شاذ على
تضمن معنى كان او
محذوف منه ان اكون
قوله والذى ارى هذا
وجه قريب قيل رده
نحو صيت صاعقا وكان
الذيل فاعل من قول
الرضى بعد ما نقله الشارح
قدس سره واما صيت
صاعقا وهى الفورا
وسا فاشاذان على تضمينها
معنى كان وقال بعضهم
التقدير وهى الفورا ان
يكون هبوا وصيت
ان اكون صاعقا وجاز
حذف ان مع الفعل مع
كونها حرفا مصدريا
لقوة الدلالة وذلك
لكثرة وقوع ان بعد
موضوع صيت فهو
كحذف المصدر واياه
معموله كما ذكرنا من
مذهب سيوطى فى المفعول
بمعنى هذا بطوله من
كلامه قوله وفى يخرج
ضمير يعود الى زيد قيل
يتوقف صحة هذا
التوجيه على ثبوت
معنى ان يخرج الزيدان
وزيد ايضا انه لو كان
كذلك لينبئ ان يجوز
معنى يجوز يخرج زيد
بحذف ان ولله غفل
من ان التثنية على
مذهب الكوفيين
هكذا وعلى مذهب

لكلمة كم (صدر الكلام لكونها) اى اكون كلمة كم (لانشاء الكثير) وقوله (مختصة) خبر
بمخبر او خبر المحذوف يعنى ان كلمة رب مختصة (بنكرة) فلا تدخل على المعرفة لعدم
احتياجها (بني) انما اختصت رب بالنكرة لكونها غير محتاجة (الى المعرفة) وقال العصام
يرد على هذا التوجيه بان لا فرق فيه بين رب وسائر حروف الجر حتى تمنع عن المعرفة لعدم
حاجتها ولا يمنع غيرها فالوجه ما بينه الرضى وهو انه لا يتحقق التقليل فى المعرفة لانها اما
للكثرة فينا فيه واما لا واحد للمعين فلا يجرى فيه التقليل لانه انما يجرى فيها في مظنة الكثرة
ثم قال وذلك ان قول ان مجرور رب فى معنى التميز منها يعنى من كلمة رب لانها للتقليل كما ان كم
للتكثير فبها شائبة المدد الطالب للتمييز وهذا وجه وجهه وان خلا عنه بيانهم انتهى وقوله
(موصوفة) بالجر صفة نكرة اى موصوفة اما بمفرد او بمجمله وانما اشترط بالموصوفة
(ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب) وانما يتحقق التقليل حين كونه كذلك (لانه اذا
وصف الشيء سارا خص واقل عما) اى من الشيء الذى (لم يوصف) فان قولنا رجل عالم
اخص من مطلق رجل باعتبار ما صدق عليه واقل منه باعتبار الافراد وقوله (واشترط كونه
موصوفة انما هو) ليكون اشارة الى ان قوله (على) (المذهب) (الاصح) ناظر الى
كونها موصوفة بنى انهم اتفقوا على انها مختصة بنكرة لكنهم اختلفوا فى اشتراط كونها
موصوفة فالاصح على انها مشروطة بها فلا يجوز ان تكون نكرة مختصة (وهذا) اى هذا
المذهب الاصح هو (مذهب ابي على ومن وافقه) وقوله (وقيل) اشارة الى المذهب الغير
الاصح وهو انه (لا يجب ذلك) اى كون النكرة موصوفة بل يجوز كونها مختصة او موصوفة
(والخيار عند المصنوعين) ولذا اقل على الاصح (وهذا الذى ذكره من التقليل اصلها)
اى هو الاصل فى كلمة رب لكن اصله يدل عنه كثير او قوله (ثم استعمل فى معنى التكثير)
اشارة الى انها استعملت فى خلاف الاصل اكثر مما هو فى الاصل كفى مقام المدح والذم فيكون
المقام قريبة على استعمالها فى التكثير وكان الاستعمال اغلب من الاصل حتى كان (كالحقيقة
وفى التقليل) اى ونستعمل فى التقليل الذى هو الاصل اقل حتى كان (كالجهاز المحتاج الى
القربة) وانما قال كالحقيقة كالجهاز ولم يقل حقيقة وبماز عدم الاطلاع على معناها الحقيقي
ولكن الاستعمال الاول مشابه بالحقيقة فى عدم الاحتياج الى القربة والثاني مشابه بالجهاز
فى الاحتياج اليها (وفعلها) (اى فعل رب يعنى) اى يريد بالفعل الذى اضيف اليها (الذى)
اى الفعل الذى (تعلق به رب) وقوله وفعلها مبتدأ (فعل) (ماض) خبره وانما كان ماضيا
(لانها) اى لان كلمة رب (للتقليل المحقق) يعنى انها لالة معلومة (ولا يتصور ذلك) اى التحقق
والمعلومية (الا فى الماضى) فان المعلومية تتحقق بدمضية ولا يتصور ذلك فى المستقبل فانه ليس
بمعلوم فضلا عن كثرته وقلة (نحو رب رجل كريم اقبه) فان كثرة الملاقاة وتقليلها انما
تتحقق بعد وقوع الملاقاة وهذا مثال لماضى لفظا وقوله (اورب رجل كريم لم افارقة) مثال
لماضى معنى والمضارع لفظا وايضا الاول للمثبت والثاني للمنفى وقوله (محذوف) بالرفع صفة

البعريين صيا ان يخرج
الزيدان كما صرخ لرضى
وتحديه ولزوم هذا
الجواب مما سلمناه لكن
لائم عدم الجواز قوله
واخر وهو ان يجعل
ذلك من باب النازع
قبل يتوقف صحة هذا
التوجيه على ان ثبت
فى الاستعمال صيا
ان يخرج الزيد ان وليس
بذلك قوله لعدم
مشابهيته قوله صى
ان يخرج زيد بقولك
يخرج قبل هذا واضح
على تقدير ان يكون
زيد فاعل يخرج واما
لو كان اسم صى وان
يخرج خبره او ان يكون
اسم صى خبر زيد
كما جوزه فالتشابهة
مختلفة كما كانت
فى الاستعمال الاول
وذلك مما قوله فغير
من دون الخبر لملك
بشرافه على الحصول
للفاعل فى الحال قبل
لا يظهر ذلك فى قوله
قال وما كادوا يغفلون
وقوله لم يكدر سبى
الهوى من حيث مينة
يرج وهذا ضرب
فان الكلام فى كاد المجرى
من التنى واما اذا دخل
التنى عليه فهو كسائر
الافعال على ما صرح به
فى الكتاب قوله ولقد
عرفت وجه الملك به
والجواب عنه ان قيل
لا ينبغي على احد ان ما
كادوا يغفلون لنى القرب
فكان وجه قول من قاله

هنا وهذا التثنية وأب
من لا يقل ولا يقاوم إن
فعل وفعلهم بمذلة لا
ينال في مقارنتهم الفعل
قوله لأنه يلحق من ذلك
دأبه إلى الفعل ولو لا
مادل على الذبح من
قوله فذبحوا وشبه لم
يضم من نفي الفعل إلا
نفي المقارنة هذا كلامه
قوله بمجرد ذلك ما لم
يثبت دعواه الأولى قبل
فيه أن ما سبق يدل على
أنه جعل قوله وقيل يكون
في الماضي للآيات
وفي السجل كالافعال
دهوين وجعل الفاعل
لغيره صوابا وقد قدح
في الفاعل الأول فلا
قاعدة لهذا الكلام إلا
اطالة وفي قوله لا يثبت
مدعا بمجرد ذلك ما لم
يثبت مؤاخذه بغيرها
الظن وليس مما لا يلتفت
إليه فإن هذا الكلام
لأقادة أن بطلان هذا
المذهب إنما كان ببطلان
بعض ما يحتج به وكان ما
أثبت من المؤاخذه هو
أن المشار إليه بذلك إنما
المدعى نفسه أو جزءه
لكن بين السقوط لما أن
المشار إليه هي الإصابة
بما وكونه مسئلا فان قلت
بل أراد أن يثبت المدعى
عين دعواه فيه ما به
قلنا فكذلك أيضا لأن
المدعى هو المركب
المشتمل على كلاً
دعويته قوله وهي

أما خبره في كلام المص فهو قوله (تدخل) يعني أن أو رب حرف جرابضا كلمة رب
وحكمها حكمها في اختصاص دخولها (على نكرة موصوفة) لأنها في حكمها
في كل ما يجوز لرب فلا يروج ما وجه الصام بوجهه حيث قال وكأن الشارح بتقدير في
حكمها إلى أن الأولى للمصنف أن يقول وواوها في حكمها ولا يختص مشاركتها في الدخول
على نكرة موصوفة وكأن المصنف لم يقل وواوها في حكمها لئلا يلزم لحق ما الكافة بالواو
ودخولها على الضمير وقال تدخل على نكرة موصوفة تنبها على التفاوت بينهما في مجرد
اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجمل لعدم لحق ما الكافة بالواو
فلا يصح دخولها على الجمل انتهى ملخصا (مثل «وبلدة ليس بها أنيس» إلا العايفر والواو
الليس» (قوله «وبلدة بالجربا الواو البلدة كل جزء من الأرض فامر أو غامر والآنيس المؤنس
وكل ما يؤنس به من الإنسان والحيوان المأنوس به واليعفور ظبي واليس بالكسر الأبل
البيض تخالط بياضها شقرة ووجهه ليس بها أنيس صفة بلدة وقوله إلا العايفر بالرفع على أنه
اسم ليس يعني لقيت بلدة كثيرة ليس بها مأبونس به إلا الظليات والأبال ثم أنهم لما اختلفوا
في حقيقة هذه الواو فنجد جمهور البصريين غير سيبويه أنها جارة كما اختاره المصنف أراد
الشارح أن يذكر المذهبين الآخرين فقال (وهذه الواو للمطع عند سيبويه وليست
بجارة) كما قال به الجمهور ثم أشار إلى ضعفه بقوله (فإن لم تكن) يعني إذا كان امر كما قال به
سيبويه قبل عليه أن تلك الواو وإن لم تقع (في أول الكلام فكونها للمطع ظاهرا وإن كانت
في أوله) أي وإن وقعت في أول الكلام كما هو حكمها لاقتضاء الصدارة (فيقدر) أي فخذ
بقدر (له مطوف عليه وعند الكوفيين أنها) حال أي كلة الواو (حرف عطف) أي في الأصل
(ثم صارت قائمة مقام رب) حال كونها (جارة بنفسها) أي لا بتقدير رب بأن يكون العمل لها
وأنما تكون جارة (لصيرورتها) أي لا انتقال تلك الواو من أصلها إلى كونها (بمعنى رب)
وإذا كان الأمر كذلك (فلا يقدرون له) أي تلك الواو (مطوفة عليه) لأنه كان أصلا متروكا
وأنما لا يقدرون (لأن ذلك) أي لأن التقدير (نصف) (وواو القسم) أي الواو الجارة
الموضوعة للقسم (أنما تكون) بفتح الهمزة لوقوعها خبر يعني أنما تقع (عند حذف الفعل)
(أي فعل القسم) أي الذي يتعلق به الواو يعني فلا مشتق من القسم كما قسمت وأقسم (فلا يقال)
أي فحيث لا يجوز أن يقال (أقسمت والله وذلك) أي الزام حذف فعلها (لكنه استعملها
أي لكون الواو مستعملة بالاستعمال الكثير (في القسم فهي) أي الواو (أكثر استعمالا
من أصلها عن) أي أريد بأصلها (الباء) فقوله عند حذف الفعل خبر يكون وقوله (أعبر
السؤال) خبر بعد خبر (يعني لا يستعمل الواو في السؤال) يعني في الطلب (فلا يقال)
أي فلا يجوز أن يقال (والله أخبرني كما يقال) أي كما يجوز أن يقال في الباء (بالله أخبرني)
فإن الباء تستعمل في السؤال أيضا وإنما اختصت الواو بغير السؤال (حطال الواو) أي لجمل
الواو منحلة (عن درجة الباء) أي التي هي أصلها وقوله (مختصة) بالنصب خبر ثالث
(لقوله)

لقوله انما تكون بنى ان واو القسم تكون مختصة وعصوة (بالظاهر) (بني الواو مختصة بالاسم الظاهر) بان تكون داخلة عليه لا على المضمرة وهذا بيان للفرق بين الواو وبين اخويه من الباء والتاء والواو بهذا الحالة اخص من الباء وقوله (سواء كان) اشارة الى فرق آخر بالنظر الى التاء يعني ان مدخولها اعم من مدخول التاء لانه تدخل على الاسم الظاهر سواء كان (الاسم الظاهر اسم الله او غيره) بخلاف التاء فانه لا يدخل الا على اسم الله وقوله (فلا يقال) تفريع على كونها مختصة بالظاهر يعني لكونها مختصة بالظاهر لا يجوز ان يقال (وكذا فلان مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص) اى وجه اختصاصها بالظاهر وعدم جواز دخولها على الضمير (ايضا) اى كوجه اختصاصها بغير السؤال (لحظ رتبة) اى رتبة الواو (عن رتبة الاصل وهو) اى الاصل (الباء) وذلك الانحطاط (بخصيصه) اى بسبب اختصاص الواو (باحد القسمين) من الظاهر والضمير حيث جاز دخول الباء عليهما ولو جاز دخول الواو عليهما ايضا لما وجد الفرق بين الاصل والفرع فلزم اختصاص الفرع باحد القسمين اما بالظاهر او بالضمير (وخص الظاهر) اى وجه ترجيح الظاهر من القسمين (لا صالته اى لاصالة الاسم الظاهر في القسم) (والتاء) اى وتاما القسم (مثلا) (اى مثل الواو) وقوله (في اشتراطها) بيان لما به الاشتراك بينهما وهو جهان احدهما كون الواو مشروطا (بحذف الفعل) (والثاني اشتراط) (كونها لغير السؤال) وهذا ان الشرطان في التاء ايضا بخلاف الباء وقوله (مختصة) بالرفع وخبر بمدخولها او بالنصب حال من المضاف اليه في قوله مثلاً وهذا شروع في بيان ما به الامتياز بين الواو والتاء وهو ان التاء مختصة (باسم الله) (من الاسماء الظاهرة) بخلاف الواو فانه اعم منهما كما صرقت وقوله (حطال رتبة) مفعول به بنى ذلك الاختصاص لتحصيل انحطاط رتبة اى رتبة التاء (عن مرتبة اصلها الذى هو الواو بخصيصها) يعني ذلك الانحطاط انما يحصل بسبب تخصيص التاء (ببعض المظهر) كما كان في الفرق بين الواو والباء فان التاء لو جاز دخولها على جميع الاسماء الظاهرة كما لو لم يوجد الفرق بين الاصل والفرع فلزم اختصاص الفرق ببعضها (وخص منه) اى رجح في تعيين البعض (ما) اى اسمي ظاهر (هو اصل في باب القسم وهو) اى الاصل به (اسم الله) اى لفظة الجلالة من اسماء الله الحسنى (والباء اعم منهما) (اى من الواو والتاء) (في الجميع) (اى في جميع ما ذكر) هذا تقدير للجميع وقوله (من حذف الفعل) بيان لما ذكر اى المراد بما ذكر هو كون فعلها محذوفا (و) من (كونها لغير السؤال) كما هو شرط الواو (و) من (الدخول على المظهر) والمضمرة (مطلقا) اى سواء كان من اسم الله او لا كما كان اختصاص الواو بالظاهر مطلقا (او على اسم الله خاصة) اى ومن الدخول على اسم الله كما هو شرط في التاء وقوله (فهى) تفصيل للمعوم يعني المراد يكون الباء اعم منهما انها اى الباء (كما تكون) اى توجد (عند حذف الفعل تكون) اى توجد (عند ذكره الفعل مثال المحذوف) (نحو بالله) مثال المذكور نحو (قسم بالله) (اى وايضا ان الباء تكون

مثل على وكاد في الاستعمال قبل نفيه عليه انه يومه ان الاصل فيه استعمال خبره مع ان وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا تناقض ولا يخفى ان بيان الفارح قدس سره قاطع لفرق هذا الابهام وقوله وجهه بالنظر الى كثرة افراده قبل يبنى بمنزلة ذكرنا لكل في المرفعات فتنبيه على حال الطرد ولن قيل الجمع المضاف للاستمرار فيكون بمنزلة الكل ويكون التكتف به بينه ما يذكر كرك كل لكان اقرب وكلا الوجهين كما تراء فان الكل من هيوب المرفعات بل مقاسدها فكذلك ما قوم مقامها بل اراد الفارح قدس سره ان الاتيان بصيغة الجمع فتنبيه على كثرة الافراد وليس المرف ذلك بل المجلس المفهوم من ضمن هذا الجمع قوله وانما قيد التقديم والتأخير قبل الاطلاق غير من التقييد لانه متكفل بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى تذكر التقديمات الجائزة في غيرها وامتنة واماما ذكره من الباءت فلا يتفق لان منع فعل التسمي من التقديم والتأخير من خواصه وان كان منه مانع آخر وليس به فانه قدس سره يريد بيان اختصاصه وعدم حصول هذا المطلب

غير السؤال) أي كما توجد حين كون جوابه خبرا (تكون للسؤال) أي توجد حين كونه
 جوابا طلبيا (أيضا) مثال الخبر (نحو بالله لافان و) مثال الطلب نحو (بالله اجلس و) كما
 أي وأيضا أن الباء كما (تدخل على المظهر) أي على الاسم الظاهر (تدخل) أيضا (على
 المضمض) أي على الاسم المضمض مثال دخولها على الظاهر (نحو بالله لافان و) مثال
 دخولها على المضمض نحو (بك لافان و) وغير الباءة في قوله (وفي الدخول) للإشارة إلى أنه
 مقابل للاختصاص باسم الله كما أن الأول مقابل للاختصاص بالمظهر يعني أنه على جواز
 دخولها يجوز أيضا دخولها (على المظهر لا تختص) أي بحيث لا تختص (باسم الله خاصة)
 كما كانت التامر مختصة به بل يجوز دخول الباء على كل اسم من أسماء الله (نحو بالرحمن لافان و)
 والباء في هذه الأمور كلها ملائمة (بمخلافها) أي بخلاف الواو والياء (فإنهما) أي الواو
 والياء (مختصان ببعض هذه الأمور كما عرفت) وقوله (فالمراد) قريع على تفسير الشارح
 قوله في الجميع بما ذكره إذا فسر لفظ يعني الجميع بما ذكرنا يكون المراد (بالجميع جمع ما ذكر
 من الأمور المختصة بالاختصاص) أي لأن المراد بقوله أنها أعم منها في الجميع أنها أعم منها
 في اختصاصات المذكورة في كل منها يعني أنها مختصة أيضا بما ذكرنا توهم وهذا إشارة
 إلى ما ذكر في الحواشي الهندية من السؤال والجواب وتقرير السؤال أن قوله في الجميع يتناول
 الاختصاص المذكور أيضا في إعمية الباء منهما في الاختصاص لا يصح أن يقال أن الباء توجد
 مع الاختصاص بالظاهر وبدونه لازوم المناقاة وهما مختصة وغير مختصة وتقرير الجواب
 أن المراد بالجميع ما ذكر من الأمور المختصة (فلا يرد) عليه (أنه لا يصح أن يقال) أن (الباء توجد
 مع الاختصاص وبدونه لمكان التناهي) يعني أنه إذا أريد به ذلك يلزم المناقاة بين قوله أعم وبين
 قوله في الجميع فإن الأول يقتضي عدم الاختصاص والثاني يقتضي الاختصاص ثم شرع في بيان
 مسائل جواب القسم فقال (ويتاقي) (أي يحجب) يعني المراد بتاقي القسم جواب القسم يعني
 أنه يحجب (القسم) وقيد بقوله (الذي لغير السؤال) لتعصل الاحتراز عن القسم يعني
 للسؤال والطلب كما سنينه على وجهه وقوله (باللام) متعلق بيتاقي يعني أن جوابه يورد
 باللام (وأن وحرف النفي) (أي) يعني سواء كان حرف النفي كـ (ما) أو كـ (لا) ثم نبه على
 مواضع وقوع كل من الثلاث فقال (فاللام) أنما تقع (في الموجبة) أو في الجملة التي أريد إيجاب
 نسبتها (اسمية كانت) أي تلك الجملة الموجبة (نحو والله لزيد قائم أو ضلة نحو والله لافان كذا
 وإن) أي كلمة أن تقع في الجواب (فيها أي في الاسم) خاصة لا متاع دخولها في الفعلية (نحو
 والله أن زيد قائم وما ولا) أي تقع كل منها (أي المنفية) أي في الجملة المنفية (اسمية كانت) أي
 تلك الجملة المنفية (أو فعلية نحو والله ما زيد قائم) مثال للاسمية المنفية (ولا يقوم) أي ونحو والله
 لا يقوم (زيد) مثال للفعلية المنفية (وقد يحذف حرف النفي) أي في الجملة الفعلية (لوجود القرينة
 كقوله تعالى والله عتقون ذكر يوسف أي لا تختص) يعني بالله لا زال أن تذكر يوسف (وإما قسم
 السؤال) أي الطلب (فلا يتاقي) أي فلا يحجب (الابغافيه مني الطلب نحو بالله أخبرني وبالله هل

بدون ما ذكره ظاهر بحيث
 لا يتنازع فيه إلا مكاره قوله
 واجب الخ قبل أن شيئا
 من الجواب بين ليس
 بالممكن والماء البارد
 لا يحصل من هذه الموارد
 والاحسن أن يقال أن
 المراد أنه لا يقدم أحسن
 على ما لا يؤخر ما يبدوا
 لمنع فعل التعجب عن هذا
 التصرف وأن كان هناك
 مانع آخر من تقديم أحسن
 على كذا ما لا يتحقق على
 الفطن أن أبدأ الأجوبة ما
 أو تكتب إليه الفائل على أنه
 لا يبدى كونه قلنا أكيد
 كيف وقد نفق بمثله قوله
 عن سلطان لا يستأخرون
 ساعة ولا يستقدون
 قوله بهذا القبل أراد
 بالقب البستر لا المسلم
 الخصوص كما هو المتبادر
 في إطلاق الصوى
 والظاهر أن المراد بالفضل
 المدح والذم أفعال وضعت
 لإنشاء مدح أو ذم كما هو
 في نظائره ولأدعى إلى
 إرادة المظهر بهذا القبل
 في هذا المقام خاصة وأنت
 خبير بأن الداعي إلى ذلك
 شمول المرفق لدى
 الإطلاق وعدم
 اعتبار المهد لغير ما
 قصد بالتعريف بما يفيد
 المدح والذم ولقد أشار
 المص إلى ما ذكره الشارح
 قدس سره حيث قال
 أقوال المدح والذم
 الذي يتوابعها ما وضع
 الخ قوله إتيان لأم
 تعريف المهد قبل أي

قام زيد) فالاول مثال للطلب في ضمن الامر صرح بمحاو الثاني مثال للطلب في ضمن الاستفهام
(و) قد يحذف جوابه (اي جواب القسم) (اذا اعترض) اي وقت اعترض القسم (اي توسط
القسم) (بني معنى كونه معترضاً انه اذا توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل) اي تلك الجملة
(على جواب القسم) بان يكون بعض اجزائه مقدماً عليه وبعضها مؤخر (او تقدمه) (اي
القسم) (بني يحذف ايضاً اذا تقدم على القسم) (ما) اي الجملة التي (يدل عليه) (اي على
جوابه) بان تكون الجملة بجميع اجزائها مقدمة عليه مثال المتوسط (نحو زيد والله قائم فان
القسم في هذا المثال توسط بين المبتدأ والخبر (و) مثال المتقدم (زيد قائم والله) فان مجموع الجملة
تقدم على القسم وانما حذف جوابه في الصورتين (لاستقائه) اي لكون القسم مستتباً
(عن الجواب في هاتين الصورتين) وانما كان مستتباً (لوجود ما يدل عليه) اي على
الجواب وقوله (والجملة المذكورة) استئناف بني وانما قلنا ان الجواب محذوف والمذكور
دال عليه ولم يجعل المذكور جواباً له لان الجملة التي ذكرت ليست جواباً بحسب اللفظ والمعنى
فانها (وان كانت) اي ولو كانت (جواباً للقسم بحسب المعنى لكنه) اي الشان (بحسب اللفظ
لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب لزوم وقوع القسم في الصورتين في غير صدر الكلام
ووقوعه في غير صدر الكلام متمتع في القسم لانه انشاء فيستحق الصدارة ليتفهم السامع
من اول الامر على المقصود (ولهذا) اي ولمدم كون الجملة المذكورة جواباً للقسم (لا يجب)
اي لا يقع (لها) اي فيما يدل عليه (علامة جواب القسم) من دخول اللام وان وحرف النفي
(وعن) موضوع (للمجاوزه) وقوله (اي لمجاوزه شيء) اشارة الى ان المجاوزة من الامور
النسبية المقضية للطرفين وهما المجاوز والمجاوزه عنه وقوله (وبمديته) اشارة الى معنى
المجاوزه وهو كون الشيء بعيداً (عن شيء آخر وذلك) اي ويستعمل هذا بصور ثلاث
(امازواله) اي بان يكون الشيء الاول زائلاً (عن الشيء الثاني) وهو المجرور بمن
(ووصوله الى الثالث) وهو المجرور بالي (نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد)
فان السهم زال عن الشيء الثاني الذي هو القوس ووصل الى الشيء الثالث الذي هو
الصيد (او بالوصول) اشارة الى الصورة الثانية وهي كونه واصلاً الى الثالث (وحده)
بني لايزاله عن الثاني (نحو اخذت عنه العلم) بني ان العلم تجاوز عنه اي عن الثاني
ووصل الى لكن لم يزل عن الثاني (او بالزوال وحده) وهي الصورة الثالثة بني زال عنه
سواء وصل اولاً (نحو ادبت عنه الدين) بني زال عنه الدين (وعلى) اي لفظ على
موضوع (للاستلاء) (اي لاستلاء شيء على شيء) بني لاقادة كون الشيء عالياً على
شيء اما حقيقة (نحو زيد على السطح) او مجازاً ومثله الشارح بقوله (وعليه دين) (وقد
يكونان) (اي عن وعلى) اي قد لا يكونان حرفين بل يكونان (اسمين) وبقوله قد يكونان
اشاراً الى ان كونهما حرفين اكثر من كونهما اسمين بدخول من (يلم ذلك) (بدخول من)
بني انما تتعين اسميتهما بدخول حرف الجر (عليهما) فان الجر من خواص الاسم (نحو

العهد الذهني ليلام ما سبق ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتدأً بعيداً ان يكون اللام للعهد الذهني لانه صارة عن زيد كذا لا يظهر على هذا التقدير كون الضمير في ثم رجلاً زيداً ضميراً في الظاهر انه راجع الى زيد ورجلاً يتميز من النسبة الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم لزوم مع تمييزه صار بمنزلة ثم زيد ليس الضمير بل الضمير افرادة فالعائد في ثم رجلاً الرجل وصار الخبر مرتبطاً بالمبتدأ بهذا الاعتبار ولولا ان الخصوص قد تقدم على الجملة لكان الانسب جملة عطية بيان وهذا هو المرجح لكونه مبتدأً لانه لا يحسن تقديم التفسير على الابهام وما اورده على كون اللام للعهد الذهني وارد لان التعريف باللام الذهني لا يكون بتعريف واحد مبهود وانما هو لتعريف المبهود في ذهن وذلك مبهم ومن ثمة توهم كثير من التفسيرين انه لسوء فهمي ان يجعل الموهدي كلام الشارح قدس سره على العهد الخارجي وح لا يلزم المخذور واما ان المناسب لما سبق هو الحل على الذهني فالا يلفتت اليه لان هذا مقام وما سبق

من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليا اي من فوقه (والكاف) اي مسماه وهو الكاف
 المفتوحه موضوع (للتشبيه) اي لتشبيه شي بشي في صفة (نحو زيد كالاسد) اي زيد مشبه
 بالاسد في الشجاعة (وزائدة) اي الكاف قد تكون زائدة (نحو ليس كمثل شي اذا التقدير)
 اي وانما حكم بالها زائدة في الاية المذكورة لان تقديرها (ليس مثله شي) لان المقصود
 نفي ان يكون شي مثله لاني ان يكون شي مثل مثله بدليل سياق الكلام وهو قوله تعالى
 فاطر السموات والارض الخ وانما قال (على بعض الوجوه) لان في الاية وجهين آخرين
 على ان الكاف ايست زائدة فيهما احدهما ان المراد نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم
 يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاي زيد اخ بمعنى اخ زيد ليس بموجود لان اخ زيد ملزوم
 والاخ لازمه لانه لا بد لاي اخ هو زيد فنفي هذا الملزوم والمراد نفي اللازم اي ليس
 لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفي ان الله تعالى مثل مثل والمراد
 نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان فاعلامه واناني ما ذكره صاحب الكشف وهو انهم
 قد قالوا منكم لا يخل في البخل عن المثل والفرس فيه عن ذاته فاسلكوا طريق الكناية
 قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يمانه على اخص اوصافه وبسدمه فقد نفوه عنه
 كذا في بعض الحواشي وقال المعاصم ان الذين حكموا بالزيادة في الاية المذكورة حكموا
 بها بوجهين احدهما الحكم بزيادة الكاف كما عرفت والثاني بزيادة مثل لزيادة الكاف
 (وقد تكون) (اي الكاف) (اسما) حال كونه (بمعنى المثل) تعيين اسميتها بدخول عن
 عليها وتعيين حرفها لوقوعها صلة ويحتملها في نحو زيد كالاسد (نحوه يضحكن عن كابر
 المنهم) (فسره بقوله (اي عن اسنان) وهو اشارة الى الموصوف المذوف وقوله (مثل
 البرد) اشارة الى معنى الكاف والبرد هو حب الفمام وقوله (الذائب) اشارة الى معنى المنهم
 فانه اسم فاعل من الانهمام وهو الذوب وقوله (للطافه) اشارة الى وجه التشبيه والمصراع
 الاول قوله ثلاث بيض كمناج جم قوله لمانج بالكسر جمع لمة وهي بحر الوحش وقوله
 جم بضم الجيم جمع جماع وهي التي لا قرن لها والمنهم الذائب وقوله ثلاث مبتدا خبره
 يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب في الرقة والطلافة (ومخصص) (اي الكاف) يعني يمتاز
 الكاف من بين سائر الحروف الجارة (بالظاهر) (اي بالاسم الظاهر) فسره به ليكون
 اشارة الى ان المراد بالظاهر ما يقابل الضمير يعني من خواص الكاف دخولها على الاسم الظاهر
 دون الضمير وهذا (عند الجمهور) واختاره المصنف (فلا يقال) اي فيجئ لا يجوز ان يقال
 (ك) وقوله (استثناء) مفعول له يعني انما ذهب الجمهور الى عدم جواز دخوله على
 الضمير لكونه مستقيا (عنه) اي عن استعمال الكاف حال كونه في الضمير (بمثل ونحوه)
 اي بكلمة مثل ونحوها من كلمة الشبه يعني اذا اريد بيان تشبيه شي بشي معبر بالضمير يورد نحو
 مثله وشبهه فلا يحتاج الى التمييز عنه بـ (ك) (وقد تدخل في السمة) اي قد تدخل الكاف
 (على المرفوع) اي على الضمير المرفوع (نحو ما انا كانت) حاصلة انما جازا الجمهور ودخولها

آخر ولقد مررنا هو
 مختار المصنف هنا وهو
 الحق من انما استغنى عن
 العائد المبتدأ لا ذكر
 ظاهر كقول لا اري
 الموت يسبق الموت شي
 لا معنى يسبقه شي
 وقوله من قال انما استغنى
 من العائد لما في الفاعل
 من معنى الموصوف فاعلم
 اذ لم يقصد المتكلم مدح
 المجلس وانما قصد مدح
 ما يطابق هذا الفاعل
 او مطابقة الفاعل اياه
 قيل يعني الفاعل يحتمل
 ان يكون فاعلا وان
 يكون مفعولا وطفى
 ان المتببس بالفاعل
 يتعين للفاعل كما اذا
 التبس فاعل الفعل
 بالمفعول يتعين المتقدم
 للفاعل وذلك من قبل
 بعض الظن لظهور
 بطلان دعوى التعيين
 وعدم صحة الفاس على
 ما قال عليه قوله حقيقة
 او تأويل لا قيل لا يخص
 التعميم المطابقة في
 الجنس بل يجوز في
 المطابقة في غيره ايضا
 فالانساب تأخيره ومن
 البين ان التأويل انما
 يخص بالجنس لانه كثيرا
 لا يحصل المطابقة بينهما
 به بحسب الحقيقة
 فيحتاج الى التأويل
 لادراج فيه بخلاف
 التشبيه والجمع وغيرهما
 فان لا امر فيها مل حسب
 الظاهر قوله والعامل
 في التمييز او الحال ما

في السعة على المرفوع دون غير (خلافا للمبرد فانه) اي المبرد (اجاز ذلك) اي دخولها
 على الضمير (مطلقا) اي على المرفوع وغيره من الضمائر (نظرا) اي لانه ينظر نظر (الى)
 ما جاء في بعض اشعارهم (ومذومذ) بقوله مذومذ مبتدأ ومنذ عطف عليه وقوله (للزمان) ظرف
 مستقر خبر عما يعني كاشا للزمان وقيد الشارح بقوله (الماضي او الحاضر) للاشارة الى
 التسميم من وجه وان تخصيص من وجه اما التسميم فكونه اعم من الماضي والحاضر واما
 التخصيص فلمقدم شموله للمستقبل وقوله (فهما) (للابتداء) بدل اشتمال من قوله للزمان
 يعني انهما اما بمعنى من الابتدائية او بمعنى في الظرفية فقوله للابتداء بيان للاول وقوله
 والظرفية بيان لثاني معنى انهما بمعنى من (في) (الزمان) (الماضي) وفسره بقوله (يعني) انهما
 للابتداء (اذا اريد به الزمان الماضي) وقوله (فالمراد) تفصيل لقوله اذا اريد به الحاصل منه
 ان اريد به الزمان الماضي (ان مبدأ زمان الفعل) اي الذي تليق بكتابته (المبتدأ والتمني) اي سواء
 كان ذلك الفعل مبتدأ او تمنيا (هو) اي مبدأ صدور الفعل او الكف عنه (ذلك الزمان
 الماضي الذي اريد بهما) اي بمذومذ (لا) ليس المراد بهما (جميعه) اي جميع ذلك الزمان
 كما هو المراد حين استعمالهما في الحاضر (كما اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة كذا
 وهذا مثال للفعل المبتدأ) او ما رأيت فلانا منذ سنة كذا (وهو مثال للتمني) (بشرط) يعني حال
 كون هذا القول مشروطا بالارادة من السنة المذكورة في المثالين (ان تكون هذه السنة
 ماضية) لا حاضرة كإتياده بقوله (لا تكون) اي انت (فيها) فانه ان كان المراد بالسنة المذكورة
 السنة التي يصدر هذا الكلام فيها يكون ذا ثلاث في الزمان الحاضر فحينئذ يكون للظرفية واذا
 قلت كذا بشرط هذه الارادة تكون مذكرا للابتداء (فان مضاه حينئذ) اي حين اذا اريد به كذا
 (ان مبدأ) زمان (مسافرتي) كافي المثال الاول (او عدم رؤيتي) كافي المثال الثاني (كان)
 اي ذلك المبتدأ (هذه السنة وامند) اي ثبوت الفعل او نفيه (الى) هذا (الان) اي الى
 زمان التكلم وقوله (والظرفية) بالجر (عطف على) قوله (الابتداء اي وهما) مذومذ
 كاشا (للظرفية المحضة) يعني بمعنى وهذا تفسير لتصحیح معنى المطف وقوله (من غير
 اعتبار) اي مقيد من غير اعتبار (معنى الابتداء) لتحصيل المقابلة بين الارادتين حتى يكونا
 للظرفية المحضة وقوله (في) (الزمان) (الحاضر) معطوف على قوله في الماضي وهذا من
 قيل زيد في الدار والحجرة عمر و تفسير الحاضر بقوله (اي الذي اعتبرته حاضرا) اشارة
 الى ان كون الزمان ماضيا او حاضرا موقوف على الاعتبار وقوله (وان مضى بعضه) اي
 لومضى بعضه للاشارة الى ان كون الزمان ماضيا لا يضر بملك الارادة وقوله (يعني) شروع
 في تفسير الحاصل من المجموع اي يريد بالمجموع انه (اذا اريد بهما) اي بمذومذ (الزمان الذي
 اعتبرته حاضرا فالمراد) اي فيكون المراد بهما (ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان
 الحاضر) اي المذكور بعدهما (نحو ما رأيت منذ شهر فاما مذومذنا) اي ما رأيت في هذا الشهر
 وفي هذا اليوم (اي جميع زمان) ابتداء (انتماء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر

حيثا من الفعلية قبل
 الاولى من الفعل لان
 العامل هو حسب وهو
 فعل هذا القياس العامل
 في التمييز من الذات
 المذكورة انهم كما في
 رطل زيتا للعامل كلمة
 ذا والضمير اليهم كآربه
 رجلا وليس بمستقيم
 كآربه لما وجد فيه الفعل
 تعين للعاملية والمبهم
 انما يجوز كونه عاملا
 اذ لم يوجد الكلام في
 ما يصلح للعاملية غيره
 واقتطع الرضى وغيره
 من العلماء بان العامل
 فيهما حب واما ان كان
 الاولى من الفعل فبا
 لا يلحق بالقبول لانه
 مع قطع النظر عما في
 هذا التعبير من العبثية
 يوهم استقلال الفعل
 فيه واخراده وليس
 كذلك كيف وقد ذهب
 ابن السراج الى ان تركب
 حب مع ذا ازال فعلية
 حب لان الاسم توهي
 وقال آخرون بل لا تزل
 كيب ازال اسبيه اذ لان
 الفعل هو المقدم فالفعلية
 له فصار العامل كعش
 حروف الفعل وبذلك
 يظهر حسن تمييز الفارح
 قدس سره قوله فارا
 كب حال من العامل
 لانه المخصوص هكذا
 فيما رأينا من النسخ
 وقيل على ان يكون
 العبارة فان الراكب
 فيه مصادرة لان
 المدعى ان ذا ذو

عندنا) أي ما كان المتكلم والمخاطب فيه وقوله (لأنهما) إشارة إلى تحقيق معنى الظرفية المحضة
 يعني أن الظرفية المحضة في المثالين أعلاه تحقق إذا كان الزمان المذكور (لم يتقضي أبدا ولم يمتد
 زمان الفعل إلى ما وراءها فكيف يصح اعتبارها مبتدأ كزمان الفعل) فأنهما لو كانا كذلك لم يصح
 أن يكونا مثالين للظرفية المحضة (فالتالان المذكوران كلاهما) أي الظاهر أنهما مثالان
 (للظرفية) لكن هل يمكن أن يجعل الأول مثالاً للاول والثاني لثاني فتحكم صاحب الوافية على
 الامتناع حيث قال ولا يحتمل أن يكون المراد بالتال الاول في الكتاب ابتداء الغاية وبالتال الثاني
 الظرفية لأن الرب لا يريد به ما إذا دخل على اللفظ الدال على زمان أنت فيه الا الظرفية انتهى
 واليه أشار الش بقوله (ويكن أن يجعل الاول مثالاً للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر) يعني أن
 حمد المصنف على ترك المثال للاول لا يليق بل الظاهر حملة على أنه أو رد المثالين للمقصد
 كما هو الظاهر من حاله (لكن) هذا الامكان أعني الثاني (بتقدير مضاف أي ما رأيت مذكور
 شهرنا) بأن يجعل الابتداء من الدخول يعني لكون الشهر عبارة عن زمان ممتد له اول وآخر
 يصلح أن يكون دخوله ابتداء لزمان فيكون المراد منه الزمان الماضي (وحاشا وخلا وعدا)
 يعني هذا الثلاثة (للاستثناء) (أي للاستثناء ما) أي المجرور الذي (بعدها) أي بعد تلك الحروف
 (عما) أي من المذكور الذي (قبلها) أي قبل تلك الحروف الثلاثة (فإذا جررت) يعني أن
 كونها حروفاً جارة منوط على اعتبارك فأنك إذا جررت (بها) أي بتلك الحروف (بما بعدها)
 أي الاسماء التي ذكرت بعد تلك الحروف (تكون) أي تلك الثلاثة (حروفاً جارة وبهذا
 الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وخلا زيد وعدا زيد وإذا نصبت بها) أي
 وإذا نصبت أنت الاسماء التي بعدها (تكون) أي تلك الثلاثة (أفعالا) (الحروف المشبهة
 بالفعل) فقوله الحروف مبتدأ والمشبهة بفتح الباء مفتها وبالفعل متعلق بالمشبهة وقال المعاصم
 كان الانسب تقديمها على الحروف الجارة لأن عملها النصب والنصب مقدم على الجر لكنه روي
 أصالة حروف الجر في العمل. وفرعية هذه الحروف الخ (وجه شبهها) أي وجه مشابهة هذه
 الحروف بالفعل (أما لفظا) يعني أنها مشابهة له لفظا ومعنى أما مشابقتها في اللفظ (فلا تقاسمها)
 أي لقبول هذه الحروف التقسيم (كالفعل) أي مثل قبول الفعل لهذا التقسيم (إلى الثلاثي
 والرابعي والخامسي) يعني كالم يوجد في الفعل قسم ثنائي لم يوجد أيضا في تلك الحروف قسم ثنائي
 بخلاف الحروف الباقية منها من الحروف الجارة والمعلقة فانه يوجد فيها معنى على حرف واحد
 وعلى الاثنين (ولبنائها) يعني مشابقتها لفظا بوجوده وجه آخر وهو أن كل واحدة منها
 مبنية (على الفتح مثله) أي مثل ما كان الفعل كذلك (وأما معنى) يعني وأما مشابقتها في المعنى
 أو من جهة المعنى (فلا معانيها) أي لكون معاني تلك الحروف (معاني الأفعال مثل أكدت)
 يعني في أن وان (وشبهت) يعني في كأن (واستدركت) يعني في لكن (وتنبت) يعني
 في ليت (وترجيت) يعني في لعل والمراد بكونها كالأفعال الماضية أي أنها بمعنى الأفعال
 الماضية بأن يكون أن مثلاً بمعنى أكدت في الزمان الماضي بل المراد به أنهم الانشاء التأكيد

(واقشيه)

الحال لا يزيد وهر بينه
 أن الزاكب حال عن
 الفاعل لا من المخصوص
 فالصحيح قال الزاكب حال
 من الفاعل لا من
 المخصوص. كما في بعض
 النسخ ولا يكون هذا
 من باب المصادرة كما هو
 الظاهر لكن يكون ما
 لا معنى له ولله من
 خصائص نعمة القائل
 قوله وفي عدها من
 حروف الجر تسامح قيل
 ولذا لم يجمع واو القسم
 معها كما جمع باؤه مع
 الياءات فرأين المعداد
 مساهمة والمعداد حقيقة
 والظاهر أنه اختار
 مذهب الكوفيين ولم
 يجمعها مع واو القسم
 فتصريح بأنها جارة عنده
 ولذا لم يبد كر الفاء ويل
 مع أن رب يفعر بعدها
 أيضا ولا يفعر بدون
 هذه الأحرف الثلاثة في
 الشعر أيضا إلا شاذا
 وتخصيص جملة جارة
 بالكوفيين بأباه أسلوب
 كلامه في الشرح فانه قال
 أنها الواو التي يبدأ بها
 في أول الكلام بمعنى رب
 كقوله وبلدة قلعة
 أمودها وبلدة ليس بها
 أنيس على معنى ورب
 بلدة قد وقيل أن
 الحذف بها مقدرة
 وتقديره ورب بلدة
 وأن الواو وار
 العطف لا يكون في أول
 الكلام واجب بأنها قد

والتشبيه والترجي والتمنى في الحال فالتعبير عن معانيها بالأفعال الماضية لأنها بمعنى الأفعال المقصود بها الانشاء والشاء استعمال الماضي في الانشاء كصيغ العقود نحو اشترت وبت كذا في المعلم وقال في شرح اللب انها مشابهة له في معنى الدلالة على الحدث مثل التأكيد والتشبيه انتهى (وكان المناسب ان يبرعنا بالا حروف المشبهة على صيغة جمع القلة) يعني لما كان الحروف جمع كثرة والاحرف جمع قلة كان المناسب ان يبرع عن تلك الحرف بالا حروف المشبهة دون الحروف المشبهة (لكونها) وانما كان المناسب هذا لكون تلك الحروف قليلة لكونها (ستة لكنهم) استدراك على ارتكاب التحاة للتعبير الغير المناسب يعني انهم (الماعبروا عن الحروف الجارة) الحروف (العاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة) لكون النوعين اكثر من العشرة (لم يستحسنوا) اي لم يجعلوا (تغيير الاسلوب) مستحسنا بان يبرع في بعضها بصيغة القلة وفي بعضها بالكثرة (مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة) يعني مع انه يجوز ان تستعمل احدهما (في الاخرى) استعمالا شائعا وهذا ترقى من التوجيه الاول يعني انه لا يحتاج الى التوجيه الاول وانما يكون محتاجا اليه لو لم يحجر استعمال احدهما في الاخرى وليس كذلك وقوله (على انها) ترقى آخر يعني مع قطع النظر عن الوجه الاول والثاني ان هذا الاستعمال في موقفه لكون الحروف المذكورة اكثر من الستة (اذ لو حظت مع فروعهما الخاصة بتخفيف نواتم) فتكون ان بالكسر صيغتين بالتشديد والتخفيف وكذا ان بالفتح فتكون اربعة وكذا كان ولكن صيغتين فتكون اربعة (و) كذا باختلاف (لغات لعل) حيث جاء فيه على (تباع) اي اذا لوحظت كذا كان عدد تلك الحروف بالغا (مبلغ جمع الكسرة) وهو ما فوق العشرة وقال في شرح اللب ان فيه نظرا لان الحروف المذكورة اقل من العشرة فالتعجب رعاية تغيير الكثرة بالقلة ثم عدم تغيير الاسلوب وشيوع الاستعمال انما يكون مع القرينة والداعي فلا بد من بيانه والملاحظة المذكورة لانتفاء في اعداد المشبهة ثم قال والا قربان يقال ان لهذه الحروف مفهومات مثل ما وضع للافضاء وماشابه الفعل وعمل عمله الفرعى ونحوها ولها افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معها اجالاتهم تعرف الخارجية تفصيلا بانتعداد فيناسب صيغة الكثرة في الابتداء انتهى فخذ ما صفا ودع ما كدر وقوله (وهى) اشارة الى ان قوله (ان) وما عطف عليها بقوله (وان وكان ولكن وليت ولعل) خبر لقوله الحروف (اخرها) اي جعل ليت ولعل مؤخرين في التعداد (لكونهما) اي لكون هذين الحرفين مخالفين للاربعة الاول فانهما موضوعان (للانشاء بخلاف الاربعة السابقة) فان الاربعة السابقة موضوعا للاخبار (لها) (اي لهذه الحروف) اي الستة المذكورة (صدر الكلام) وهذه الجملة اما جملة الاسمية مستأنفة وقوله لها خبر بعد خبر وصدر الكلام يفاعل النظم المستقر وقوله لكونه معتمدا على المتبدا بالواسطة وقيد الشارح بقوله (وجوبا) للاشارة الى دفع ما يتوهم من اللام من معنى الجواز ان تلك الحروف واقعة

تستعمل بتقدير جملة اخرى مقدرة وضعف ايضا بان اضماع خرف الجر مملا على خلاف القياس هذا كلامه والشارح قدس سره سمع في ذلك ظاهر كلام الرضى فانه اسند جعل الواو جارة الى الكوفيين فعد كلام المص من قبيل المساحة لان دعوى تبعية المص الكوفيين صردودة ولا يجوزها الا الفاعل مما هو شانه ودأبه قوله كثيرا اما يطلقون الغاية الخ قيل به انه يلزم ان يخص من الابتداء بالافعال الاختيارية التي لها غرض ولا يصح على التقدير من اول النهار الى آخره الا حسن ان اراد الغاية النهاية اي لا ابتداء نهاية ولا يستعمل في الابتداء لا نهاية كالا مورا لا بدية ولما تفسر الغاية بمعنى المسافة فيوجب ان يكون استعماله في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة الحقيقية والتنزيلية وليس من فهم المقام لان من الابتداء لا غيره الزمان عند البصرية سواء كان الجبرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو والمميز لاستعمالها في الزمان ايضا انما هو بعض الكوفية استدلالا بقوله تعالى من اول يوم وقوله تعالى نودى لصلوة من يوم الجمعة قال

في صدر الكلام وقوما وجوبا لاجوازيها وانما وجبت الصدارة لها (يلزم) اي لافادة ان يعلم (من اول الامراته) اي كون هذا الكلام دخل عليه حرف من هذه الحروف (اي قسم من اقسام الكلام) يعني انه كلام اريد تحقيقه او تنبيهه (اذ كل منها) اي لان كل حرف من هذه الحروف (يدل على قسم منه) اي من الكلام (كالكلام المؤكد) اي مثل الكلام الذي اريد تأكيده مضمونه فيقال فيه ان زيدا قائم (والمشتمل) اي ومثل الكلام الذي اشتمل (على التشبيه) فيقال فيه كأن زيدا اسد (والاستدراك) اي اشتمل على الاستدراك (والتمني والترجي) وقوله (سوى ان) استثناء من الحروف المذكورة يعني ان كلا من تلك الحروف يجب صدارتها الا ان (المفتوحة) وقال في المغرب ان سوى اسم من ادوات الاستثناء منصوب على الظرفية تقديرها مفعول فيه للظرف المستقر اعني اياها ثم حكى عن الرضي وجه كونها للظرف بقوله وانما انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصول واقامت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افادة معنى البدل تقول انت مكان عمرو اي بدله لان البدل ساد مسد البدل منه وكان مكانا ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل مثل مستويا ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء (فهو) اي ان المفتوحة كائنة (بمكسها) (اي بمكس باقيا) وهذا التفسير للاشارة الى ان محجة قوله بمكسها موقوفة (على حذف المضاف) وانما حل على حذف المضاف اذا ضمير في بمكسها يرجع الى جميع هذه الحروف كما ان ضميرها يرجع اليه ولو لم يقدّر المضاف لزم ان ينعكس الشيء بنفسه فان يكون المعنى حيث ان الحروف الستة صدر الكلام والمفتوحة منها بمكس الحروف الستة فانه على تقدير ارجاع الضميرين الى الجملة الواحدة ثبتت للمفتوحة حكمان متناقضان اعني وجوب صدر الكلام وامتناعه ولو اخرج المفتوحة عن الضمير الثاني لاختلف الموازنة بين الضميرين لان الاولى حيث يكون راجعا الى كلهما والثاني الى بعضها ولقد صدق المأثلة بينهما ارتكبا هذا الخلف حتى يكون الضميران راجعين الى كلهما في الموضعين واعترض بعضهم عليه بانه لا حاجة الى هذا التقدير يعني الى تقدير المضاف لتصحيح ارجاع الضميرين وقوله (ان تقضي) اراد به تفسير بمكسها يعني ان المراد يكون المفتوحة بمكس الباقي انما يقتضي (عدم الصدارة) وانما فسر به لان العكس هنا لما كان مقابلا لوجوب الصدارة كان بمعنى جواز الصدارة فيقتضي ان يكون المفتوحة يجوز فيها الصدارة وعدمها وليس كذلك لانها يمتنع فيها الصدارة فاحتاج الى تفسير في المراد وهو ان المراد بها اقتضاء عدم الصدارة لاجوازها وانما تقتضي عدم الصدارة (لانها) اي لان المفتوحة (مع اسمها

المرضى اما لا ادري
الابتن من معنى الابتداء
في من ان يكون الفعل
المتنبي بن الابتدائية
شبهت مبتدا كالسير والشي
ونحوه ويكون الجبرود
بن الشيء الذي منه ابتداء
ذلك الفعل نحو سرت من
البصرة او يكون الفعل
المتنبي بها اصلا كشي
المتنبي نحو تبرأت من
فلان الى فلان فن في
الآيتين معنى في وذلك
لان من في الظروف
كثيرا ما يقع بمعنى في
وبذلك تبين سقوط ما
ذكره الفاضل اولا
وآخره واما قوله
والاحسن فهو مع
كونه خلاف الظاهر
صحح لانها قد يحسن
في بعض المواضع مستبعد
فيها الانتهاء لعدم القصد
اليه وتوفر الفرض
فمبتدأ منه كقولهم
اهوذا باق من الشيطان
الرجيم على ما ذكره المص
قوله فالالصاق يستلزم
المصاحبة ليل فيه بحيث
الجوازا ان يكون اشتراء
الفرس في مكان يقرب
من السرج ولا يصاحب
السرج الفرس في الاشتراء
ولا يذهب على اسد
انه لما كان معنى سرت
يزيد التصق ضروري
بالمكان الذي يلابسه
ظهر انه لا بد وان
يكون مقارنا له
ومصاحبا له بخلاف

و خبرها في تأويل المفرد) واذ كانت كذلك (فلا بد لها) اي فيلزم المفتوحة (من التعلق
بشيء آخر) لان المفرد لا يصلح ان يكون كلاما الا بضم شيء آخر اليه كما سبق (حتى يتم
كلاما) اي حتى يكون الكلام المشتمل على الجملة المفتوحة كلاما تاما بضم شيء آخر فان
المفتوحة مع اسمها وخبرها ان كان مبتدأ يقتضى خبرا وان كان خبرا يقتضى مبتدأ
وهكذا (وحينئذ) اي حين اذا كانت محتاجة الى شيء (لو وقت) اي المفتوحة (في الصدر)
كما وقع باقي اخواتها (اشبهت) اي التبت (بان المكسورة في صورة الكتابة) وان لم تلبس
بقراءة همزتها بالفتح والكسر لكن صورة المادة تحتلها واعترض في شرح اللب على
الشارح بان المقدمات التي ذكرت في دليل عدم الصدارة مستدركة فان المقصود منها ان
العلة لزوم الالتباس ولو قال انما تكون المفتوحة بعكسها لوقوع الالتباس لم المقصود
والاولى ان يذكر في التوجيه انها بعكس الباقي لانها لا تقع في الصدر اصلا انتهى ما عضا
واقول ان التعليل بانها لا تقع في الصدر يوم المصادرة على المطلوب كالا يخفى وقوله (وانما
حملنا) شروع في وجه تفسيره انكس بقوله بان يقتضى بئى انما حملنا قول المصنف (العكس
على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة) كما هو الظاهر بقرينة المقابلة (لان مجرد
الاستثناء) بئى بقوله سوى ان (يكفى في ذلك) اي في اقادة معنى عدم اقتضاء الصدارة بئى ان
المفهوم من الاستثناء عدم اقتضاء الصدارة وهو اعم من اقتضاء عدم الصدارة فلو حملناه على عدم
اقتضاء الصدارة يلزم التكرار والاخلال بالمقصود لان عدم اقتضاء الصدارة اعم من الوجوب
والجواز والمقصود اقتضاء عدم الصدارة فلذلك لم يكتب المص بالاستثناء وقال فهي بعكسها
وكذا في بعض الحواشي واعترض عليه بان الاقتضاء لم يذكر في المتن فالاستثناء يفيد ما يفيد
فهي بعكسها فهو مستدرك (وتلحقها) (اي هذه الحروف) اي الحروف الستة من غير
استثناء شيء منها (ما) (الكافة) اي كفة ما تلحق الكافة لا غيرها من الموصول ونحوه
(قلنى) بصيغة المجهول (اي تنزل هذه الحروف) فسر به للاشارة الى ان المراد بتلحق
لازمه وهو العزل اي تحيل الحروف بسبب لحوقها فلما يلزم ان تكون معزولة وقوله
(عن المعدل) متناق مع اعتبار بهذا المعنى اللازم وانما يلزم العزل بسبب لحوقها (لمكان
ما الكافة) اي لوقوعها وقوله (على الافصح) متناق بتلحق بئى كونها ملغاة بها على الافصح
(اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم) ومنه قوله تعالى انما الله هو الواحد وقوله (وقد
تميل) اشارة الى المفهوم المخالف من قوله على الافصح بئى انها قد تكون عامة مع وجود
مالكنه (على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم) وهو اشارة الى الاستدلال بقول
النابغة حيث قال : اليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا اوفصفه فقد حيث سمع منه لفظ
هذا الحمام بالنصب وقال المصام ان هذا الاستدلال انما يفيد جواز العمل في ليت فقط الا ان
يراد بان استماعه في البعض يشتر بمساعدة في الجميع (وتدخل) (هذه الحروف) حينئذ
(اي حين اذ تلحقها ما الكافة) (على الافعال) (لان ما الكافة اخراجها) بئى لما

بجملته اشترت الفرس
بهرجه فانه لا يصور
فيه مثل ذلك المعنى بل
يصح مع كون الفرس
في مكان والرج في
مكان آخر بعيد منه
لفتحقى المساجبة بدون
الاصاق بلا عكس قوله
مختصة بتكرار لعدم
احتياجها الى المعرفة
قبل لافرق بين رب
وسائر حروف الجر
حتى تمنع عن المعرفة
لعدم حاجتها ولا يمنع
غيرها فالوجه ما بينه
المرضى انه لا يتعلق
التفليل في المعرفة لانها
اما لكثرة فتأنيها واما
لواحد امين فلا يحزى
فيه التفليل لانه انما
يجزى فيها فيه مظنة
الكثرة ولك ان تقول
ان مجرد رب في معنى
التيه هنا لانه لتفليل
كما ان كم للتكثير لانه
شائبة العدد الطالب
للتبيز وهذا وجه
وجه وان خلا عنه
ببائهم هذا ولا يخفى
عليك ان القول باستواء
رب مع سائر حروف
الجر بين البطالان وليس
ما ذكره الشارح الا ما
صرح به المص حيث قال
ولا تدخل الا على تكرة
لان الامر من يحصل بذلك
فلو حرف وقع الصريف
سناها واما زعم القائل
وجها وجها فليس مما
يلحق بان يتكلم عليه
قوله فلا يدرون له
مسطورا عليه لان ذلك
يصف قبل وجوب
ارتكابه للفاء وبل يسجل
ذلك ويخرج من كونه

جعلت هذا الحروف خارجة (عن العمل) بطل وجوب اعمالها واذ بطل وجوب عملها
 (فلا يلزم ان يكون مدخولها) اى الواقع بعدها (صالحا للعمل) وهو كون مدخولها اسمها
 والفاء (فان) لتفصيل يعنى انه شرع في بيان الفرق بين المكسورة والمفتوحة وهوان
 (المكسورة) (للتغير معنى الجملة) وقوله (ولا تخرجها عن كونها جملة) عطفت تفسير يعنى
 المراد بانها لا تجعل الجملة التى دخلت هي عليها مفيدة لها لانخرج تلك الجملة عن كونها جملة ثم
 اوضحه بقوله (فان قلت ان زيد اقائم افدت) به اى بذلك القول (ما) اى المعنى الذى
 (افدت) اى ذلك المعنى بعينه (بقولك زيد قائم) يعنى قبل دخولها عليها لكنه (مع زيادة
 التاكيد) (وان) (المفتوحة) (مع جلتها) وهو ظرف للنسبة للتي بين المبتدأ والخبر يعنى
 كلة ان كانت في حكم المفرد مع جلتها وفسر الجملة بقوله (اى مع اسمها وخبرها ساهما جملة)
 للإشارة الى ان المراد بالجملة في قوله معنى الجملة حقيقة الجملة وهى ما تضمن الاشياء الثلاثة
 اعنى المسند والمُسند اليه والاستاد التام بخلاف ما ذكرنا فانه ليست بجملة حقيقة بل مجازا
 بملاقة الكون واليه اشار بقوله (باعتبار ما كانت عليه) يعنى اطلاق الجملة عليها ليس
 باعتبار كونها جملة في حال اعطاء حكم المفرد اليها بل باعتبار الوصف الذى كانت على ذلك
 الوصف (قبل دخولها) اى دخول كلة ان المفتوحة (عليها) اى على الاسم والخبر ولذا
 اوردها المصنف باسم الظاهر حيث لم يقل معها بل قال مع جلتها بقوله وان مبتدأ وقوله
 (في حكم المفرد) خبره يعنى ومعنى كونها في حكم المفرد انها لا تشتمل على اسناد تام يصح
 السكون عليه بل تقتضى جزء آخر حتى يقع ذلك الاسناد بينهما ثم فرع على هذا الحكم
 اعنى عدم التغير في المكسور والتغير في المفتوحة قوله (ومن ثم) (اى ومن اجل الفرق
 المذكور) اى التغير وعدمه (وجب الكسر) اى كسر همزة مادة لالف والنون (موضع
 الجمل) (اى في موضع يقتضى) اى ذلك الموضع (جملة) اى قام الجملة (و) (وجب) زاده
 الش للإشارة الى ان قوله (الفتح) معطوف على فاعله وجب (في موضع المفرد) (اى في وقت
 يقتضى المفرد) وفسر الش الاضافة في الموضعين بهذا الإشارة الى ان اضافة من قبيل اضافة
 السبب الى السبب لان الموضع سبب قوى لا يراد الجملة او المفرد ثم اراد تفصيله بقوله (فكسرت)
 على صيغة المجهول ونائب فاعله ضمير مؤنث مستتر راجع الى مادة الالف والنون فاشار
 اليه بقوله (ان) (ابتداء) وتفسيره بقوله (اى في ابتداء الكلام) اشارة الى ان قوله ابتداء
 منصوب على انه مفعول فيه لقوله كسرت اما بتقدير المضاف عند الجمهور اى في وقت
 ابتداء فيصح حذف فى او بلا تقدير عندنا على فان المصدر عنده ينزل منزلة الظرف كذا
 في المريب (لكونه) اى لكون ابتداء الكلام (موضع الجملة) اى سواء كان في اول كلام المتكلم
 (نحو ان زيد قائم) او في وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل
 فقوله انه فاضل كلام مستأنف وقع علة للاكرام كذا فى الرضى فالمراد بابتداء الكلام كلام
 المتكلم المستأنف (و) (كسرت ايضا) اى كما كسرت ان فى ابتداء الكلام كسرت كذلك اذا

تسفا وهذا وهم باطل
 جدا لان المحكوم عليه
 بالنسبة هو تقدير
 المعطوف عليه وهو لا
 يكون الا في صورة كون
 الواو صدر الكلام ولا يقع
 شئ من الفاء قبل ذلك
 فلا يكون فيه ذلك
 الا ان كان فضلا عن
 وجوبه وتفصيل الكلام
 على ما ذكره الرضى انه
 يختلف حرف الجر قياسا
 مع بقاء عملها اذا كان
 الجار رب بشرطين
 ولوه في الشر وكون
 بعد الواو والفاء اويل
 اما الفاء ويل فلا خلاف
 عندهم ان الجر ليس
 بها بل رب المقدرة
 بعدها لان بل حرف
 عطفت بها على ما قبلها
 والفاء جواب الشرط
 واما الواو فلم تطف ايضا
 عند سبويه وليس
 بجارة فان لم يكن في اول
 القصيدة والجزء كونها
 قد طفت فظاهر وان كانت
 في اولها كنوله قام
 الاعمى حاوى المعنى
 فانه قد مر معطوفا عليه كانه
 قال رب هول اذ مدت عليه
 وقام الاعمى وعند
 الكوفيين انها كانت
 كانت حرف عطفت ثم
 صارت قائمة مقام رب جارة
 بنفسها الصبر ورتبها معنى
 رب فلا يقدرون في نحو
 وقام معطوفا عليه لا
 ذلك لتساقطه وذلك
 لكثرة استعمالها في القسم
 فهي اكثر استعمالا من

وقمت (بمدالقول) أى بمد لفظ القول حال كونه مصدرا (و) بمد (مايشق منه)
من قال ويقول وقل وإنما كسرت ههنا (لأن مقول القول لا يكون إلا جملة نحو قال زيدان
عمر قائم (و) (كسرت أيضا) (بمد) (الاسم) (الموصول) وإنما كسرت بعده
(لأن صلة الموصول لا تكون إلا جملة نحو جاءنى الذى ان جاء قائم) (وفتحت) معطوف على
قوله كسرت يعنى انما وجب الفتح في موضع المفرد اقتضى ان تكون تلك المادة (ان) فتح
الهمزة (حال كونها) أى حال كون كلمة (مع جملتها) وإنما اوردنا للشارح ليكون اشارة
الى ان قوله (فاعلة) بالنصب حال من المستتر في فتحت (نحو بفتنى ان زيدا قائم) يعنى بفتنى
قيام زيد وإنما وجب الفتح لكون التأويل بالمفرد واجبا وإنما وجب التأويل ههنا
(لوجوب كون الفاعل مفردا لكونه من اقسام الاسم الذى هو من) نوع الكلمة الدالة
على المضى المفرد (و) فتحت ايضا (حال كونها مع جملتها) (مفعولة) (نحو كرهت
ان زيدا اشعر) أى كرهت شعره (لوجوب كون المفعول مفردا) لما سر (و) فتحت ايضا
(حال كونها مع جملتها) (مبتدأة) (نحو عندى انك فاضل) يعنى فضلك ثابت عندى
(لوجوب كون المبتدأ مفردا) (و) (حار كونها مع جملتها) (مضافا اليها) أى فتحت
ايضا اذا اضيف شئ اليها مع جملتها (نحو اعجبني اشتها انك عالم لوجوب كون
المضاف اليه مفردا) قال المصمم ان الشارح نبه بقوله حال كونها مع جملتها فاعلة
على ان فى كلام المصنف مسامحة لان ان مجردة ليست فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأة
ولا مضافا اليها لانها حرف بل هى مع جملتها احدهما الاشياء ويحتمل ان يكون مراد
المص كونها احد هذه الاشياء فى المعنى قالها بمعنى الثبوت وبهذا كانت مشابهة بالفعل
كأمر ومعنى عندى انك قائم عندى ثبوت قيامك فالمبتدأ فى التحقيق هو الثبوت الذى هو
مدلول ان وهكذا البواقى ومفعول عالم بسم فاعله مدرج فى المفعول على اسطلاحه والمراد
بالمفعول غير مقول اقول ومفعول باب علمت اذا دخل فى خبره لأم لا ابتداء نحو علمت ان
زيدا قائم فانه يجب كسر هاء مع انها مفعول والقياس ان يستثنى من المضاف اليه كلمة حيث قائمها
اذا اضيف حيث اليها تكون مكسورة ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور
بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم لانه داخل فى المضاف اليه عند المص كما سر من تعريضة
للمضاف اليه انتهى تنبيهات ذكرها المصمم رحمة الله عليه (وقالوا) وإنما غير العبارة
للاشارة الى انهم اختلفوا فى توجيه ان الواقعة بمدلولها مع اتفاقهم على فتحها فى عم المبرد
والكسائى ان الواقعة بمدلولها فاعل فاراد المصنف ان يشير الى ما هو المختار عنده فقال انهم
قرؤا (لولا انك) أى الواقعة بمدلولها (بفتح الهمزة بمدلولها الامتاعية) أى التى
وضعت لافادة امتاع الشئ لوجود غيره وإنما فتحوها (لانه) (أى ما يمد
لولا الامتاعية) (مبتدأ) يعنى هو المختار عندى (وكون المبتدأ مفردا واجب) أى
قد عرفت هذا (نحو لولا انك منطلق انطلقت) وهذا التمثيل تمثيل تقديرى يعنى تقديره

اصلا يعنى حذف فعل
القسم لظهور الواو فى
القسم بخلاف الباء لان
الواو أكثر استعمالا
وفيه نظرا لان الباء يستعمل
فى السؤال وغيره ومع
الظاهر والضيق فوجه
الظهور ان الباء معنى
كثرة شائعة غير القسم
بخلاف الواو كذا قيل
وليس يعنى لظهور ان
مراد الشارح قدس سره
انما أكثر استعمال الباء
الجارية فى غير القسم بخلاف
الواو ظهر كثره فيه
بخلاف الواو لمجازيه ما لم
يجز فيه يكون ماله ما
اختاره القائل وان لم
يتضمن له وعلم ان التعليل
كذلك قد فطرت الرضى فانه
قال ومن سر وطها حذف
جواب القسم معا وذلك
أكثر استعمالها فى القسم
هى أكثر استعمالا من
اصلا أى الباء وبه
الشارح قدس سره
والوجه عندى ما ذكره
المص من انهم جملوها
موضا من الباء والفعل
معا ومن ثم اوجب لا
استدل على جواز
الطف على ما بين بقوله
تعالى والليل اذا يئس
والنهار اذا تجلى بان واو
القسم جرت مجرى الباء
والفعل ما فصع اعمالها
باعتبارين فكانت كأنها
طامل واحد قوله فلا
يرد انه لا يصح ان قال
الباء فوجد مع الاختصاص

لكن يرد انه لو قال الباء
اهم من الواو لكنى
وليس بذلك كالا يخفى
قوله ويتلقى ان يجاب
قبل يقال تلقيت كذا اى
التي اليك فعمل الشارح
قوله ويتلقى ضم على
انه باقى الى القسم الجواب
بانلام الخ فيعمل القسم
ملقى اليه جوابه يجوز
فصار ماله ويجاب القسم
والاظهر ان المعنى انه
يتلقى القسم الى مخاطب
مع اللام فى جوابه اوان
او حرف التثنية وان
خير بان الجواب هو احد
سده الامور فلا بد وان
يكون يتلقى بمعنى يجاب
ولا وجه لما اتي به القائل
من التكلف اللاتقى بشانه
قال الرضى معنى قول
المعنى ويتلقى القسم
باللام يجاب به يقال تلقاه
بكذا واستنبه به اى
اجابه به هذا كلامه
ويصعبه كتب الفاء
قوله الحروف المشبهة
بالفعل قبل كان الانسب
تقديمها على الحروف
المجارة على طبق تقديم
المرفوع والنصب على
المجرور الا انه راعى
اصالة حروف الجرى
عملها ورفعة هذه
الحروف وفيه قوله كما
وقع فى بعض اشعارهم
قللى يشر بانه لسامع
يساعد الجميع وهو مختص
بليت وليس مما يلتفت
اليه قوله اى فى ابتداء
الكلام قبل يحتمل
ابتداء الكلام 'ول'
الكلام سواء كان وسط

(كذا حتى لا يكون ذكر الخبر منافيا لما سبق من ان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا واجب الحذف
كانه عليه العمام (وكذلك) اى كما انها اذا وقعت بعد لولا الامتناعية تكون مفتوحة
كذلك تكون مفتوحة اذا وقعت (بعد لولا التحضيضية) وانما تكون مثلها (لانها) اى لان
كفان (مع اسمها وخبرها) حال كونها (بعدها) اى بعض التحضيضية (معمول للمعمل)
الواجب) اى معمول للفعل الذى يجب (دخول لولا التحضيضية عليه) اى على ذلك
الفعل (نحو لولا انى معادلك) اسم فاعل من المعادلة (زعمت) وهذا اشارة الى تفسير الفعل
المحذوف (اى اوزعمت انى معادلك) اى كن معادلا ومثالى فيكون خيرا لك (ولولا
انك ضربتني اى لولا صدر الضرب منك) وقوله (و) (كذا قالوا) (لوانك) معطوف
على قوله لولا انك يعنى ان النحاة كافرؤا مادة الالف والثون اذا وقت بعد لولا بفتح
الهمزة كذلك قرؤوها اذا وقت بعد لولا بفتح الهمزة (لانه) (اى ما بعد لولا) (فاعل)
لفعل محذوف الفاعل) اى وقد صرفت ان الفاعل على يجب ان يكون مفردا وما لا يجب ان يكون
مفردا) يجب فيه الفتح (نحو لوانك قائم اى لو وقع قيامك) ولما فرغ من بيان الموضوعين الذين
يجب فيهما احدا الا من شرع فى بيان ما يجوز فيه الا مران فقله (فان جاز) (فى موضع)
(التقدير ان) اى (تقدير المفرد وتقدير الجملة) (جازا الا مران) اى احدا الا من شرع (اى
الفتح) حين يقدر مفردا (و) الاخر (الكسر) حين يقدر جملة وقوله (فى ان) متعلق بجاز
(الفتح) اى جواز الفتح مبنى (على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا) بان تكون
فى تأويل المفرد مبتداء (والكسر) اى جواز الكسر (على تقدير جعلها) اى جعل تلك
المادة (معها) اى مع اسمها وخبرها (جملة) (مثل من يكرمنى فاني اكرمه) وقوله (بما
وقع) بيان للمثل يعنى المراد بمثل هذا التركيب انها اذا وقعت (بعد الماء الجزئية فان كان
المراد من يكرمنى فانما اكرمه وجب الكسر لانها وقعت فى موضع الجملة) فيكون المبتدأ مع
خبره الذى هو الجملة الفعلية الجملة الجزائية فعلية او اسمية فيجوز فيه التقدير ان (وان كان
المراد من يكرمنى فجزاؤه اى اكرمه) يعنى بان يحتمل مدخول ان فى تأويل المفرد خبرا او يقدر له
مبتدا (او اكرامى ثابت له) يعنى بان يحتمل مبتداء محذوف الخبر (وجب الفتح لانها) اى لان
تلك المادة (وقعت فى موضع المفرد لانها امام مبتدأ) حيث يتعين فيجب فيه الافراد (او خبر
مبتدأ) يجوز فيه الافراد والجملة فيجوز فيه الافراد بل يرجع لكونه اصلا فيه وقوله (و)
منه (مثل قول الشاعر) شروع فى بيان موضع آخر يجوز فيه الا مران وواسطه بين العاطف
وبين قوله (واذا انه عبد القفا والهازم) ليكون اشارة الى انه معطوف على مدخول مثل
والى انه مثال آخر وبيان لموضع آخر والى انه استشهاد بقول فصيح وقوله (وما وقعت)
بيان للمثل ايضا بالنسبة الى المعطوف يعنى المراد بمثل هذا الشعر انها اذا وقعت (بعد اذا
المأجلة فيجوز فيها) اى فى تلك المادة (الكسر) بناء على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة
بعد اذا المفاجأة والفتح) اى ويجوز الفتح بناء (على انها) اى كذا ان (معها) اى مع

اسمها وخبرها (مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عجزت) يعني تقديره في هذا البيت اذا عجزت
 (للقفا والهازم ثابتة) بان يحمل مبتدأ محذوف الخبر فحينئذ يجب الفتح (وتام البيت
 وكنت اري زيدا كاقيل سيده اذا انه عبد القفا والهازم) قوله اري على صيغة المجهول
 يعني بضم الهززة (يعني اظن وزيدا) بالنصب (مفعوله الثاني) ومفعوله الاول مستتر تحته
 جعل نائبا (وسيدا مفعوله الثالث) فان اري جعلت ظانا (وكا قيل) اي وهذه
 الجملة (مترضة) دخلت بين الفعل ومفعوله الثالث يعني ان ظني كان موافقا لما اشتهر
 بين الناس بانه سيد وليس كذلك حيث تحققت انه ليس بسيد فان من كان سيدا يقوم
 يكون خادما وكونه خادما لا ينافي لسيادة (ومعنى كونه عبد القفا والهازم
 انه ليم يخدم قوما) اي رأسه (ولهازمه اي هبته ان يأكل ليعظم قناه ولهازمه والهازم من
 عظماء نائبان في اللعين تحت الاذنين جمعهما) اي قال الهازم ولم يقل الهازم من
 (بارادة) اي بسبب كون الشاعر مریدا بالجمع (ما فوق الواحد او بارادتها مع حوالها)
 اي من الاعضاء الثابتة لهما (تقليبا) ثم لما كان الحكم بجواز التقدير غير مختص بما ذكره
 اراد ان يشير الى شموله فقال (وشبهه) وهو (بالجر عطف على) تركيب (اذا انه عبد القفا
 الخ اي عبد القفا ومثل شبهه) اي في جواز التقديرين فيه (وما وجد ذلك) اي زيادة وشبهه
 (في كثير من النسخ) ثم انه لما كان اشباهه كثيرة اراد ان يبين الشارح بعضها فقال (فمن جهة
 اشباهه قوامهم اول ما اقول اني احمد الله) حيث جاز في قوله اني التقدير ان جاز فيه انقراء ان
 بالفتح وبالكسر (فان جعلت ما) في قوله ما اقول (موصولة) بمعنى اول القول الذي (او
 موصوفة) بمعنى اول قولي (كان حاصل المعنى اول مقولتي تبيين الكسر لان اول المقولات
 اني احمد الله) اي هذا الكلام المركب بالتركيب الاسنادي (لا) اي لا يكون الحاصل (المعنى
 المصدري) يعني حمدي الله (فان المعنى المصدري اعني) بالمعنى المصدري الذي ليس بمفرد
 (الحمد) اي لفظ الحمد هو (قول خاص) يعني انه عند ابتداء الكلام وتعلق بالله او انه مفرد
 (وليس من جنس المقولات وان جعلت ما) اي في قوله ما اقول (مصدريه كان حاصل المعنى اول
 اقوالي) حينئذ (لعين النسخ لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة
 مع جملتها) يعني الحمد (لا) اي لا يكون حاصله (ما هو من جنس المقول) كما كان الجمل الاول
 ثم اشار الى صدق تلك الدعوى اعني عدم تغير المكسورة وتغير المفتوحة بحكمهم بجواز
 العطف على اسم المكسورة بالرفع دون المفتوحة فقال (ولذلك) (اي لاجل ان) كلمة (ان
 المكسورة لا تغير معنى الجملة) التي دخلت هي عليها (كان اسمها المنصوب في محل الرفع)
 وهذا اشارة الى الحد الاوسط بين قوله لذلك وبين قوله جازا العطف بالرفع لان اسمها كان
 في محل الرفع وكل ما هو في محل الرفع جازا العطف عليه بالرفع وقوله (لاشياء) عطف على
 سفي انما كان اسمها في محل الرفع لاجل اي لكون ان المكسورة الذاحلة على تلك الجملة
 (في حكم المدم) فان جملة باقية على ما كانت عليه قبل دخولها (اذا قادت التاء كيد فقط)

كلام التكلم او اوله
 وعليه حله الشارح
 الرضى وجه انجبه عليه
 اهلا مقابلة بينه وبين
 كونه بعد القول وبعد
 الوصول بل ما تحت
 كون ان في ابتداء الكلام
 وقديه عليه في شرح
 كلام التي حيث قال
 وكذا يكسر بعد القول
 ويحمل ابتداء كلام
 التكلم اذ قبل لوسط
 كلامه وح ظاهرا كونه بعد
 القول والوصول لانها
 وسطا كلام التكلم ولا
 يراد عليه الا عدم استيفاء
 مواضع الكسر لان
 منها كونه في اول جملة
 وقسط خبرا او حالا
 او جوابا قسم والاراد
 بالقول ما يمكن به لا
 القول بمعنى الاعتقاد
 فانه في حكم الفعل
 والظن وذلك من جملة
 الادغام اذ لا سبيل
 الا لمخصص اول الكلام
 بوليه ما يفتح به التكلم
 فانه لا يلزم ان لا يكسر
 ان في قوله انكر زيدا
 انه فاضل وهذا باطل
 بالاقا وما ورد من
 انه يلزم النقاء المقابلة بينه
 وبين كونه بعد القول
 وبعد الوصول من سوء
 الفهم لا لجملة المصدرة
 بالقول قابل التي ليست
 بهذه الصفة وكذا ان
 وصول طان الوقوع بعده
 شان قابل خلاف ذلك
 قوله سال كونها مع
 جملتها فاعلم قبل به على
 ان في كلامه مسامحة
 لان ان ليس فاعلا ولا
 مفعولا ولا مبتدأ ولا

أي تأكيد مضمونها فقط لأنها تغير مضمونها وجعلها في حكم المفرد كما كان في المفتوحة
ولما ثبت كون اسمها في محل الرفع (جازا المطف على محل اسم) (ان) (المكسورة) وقوله
(من جهة أنه في محل الرفع) للإشارة إلى أن جواز المطف يترتب على كون اسمها في محل الرفع
لا على عدم تغييرها بالجملة بل ما يترتب عليه كون اسمها في محل الرفع كما عرفت وإن أهمل المص
منه حيث جعل لذلك متعلقا بمجاز في أول الوهلة وقوله (سواء كانت المكسورة مكسورة) توطئة
للتعميم المفهم من قوله (لفظا وحكما) قوله (بالرفع) متعلق بقوله المطف وقوله (إن
يكون المفتوحة) تفسير للمكسورة الحكيمية بمعنى أنها تكون مفتوحة في الصورة ومكسورة
في الحكم بطريق أن تكون التي وقعت بالفتح (في حكم المكسورة) في جواز المطف المذكور
(كما إذا وقعت) أي مادة الالف والنون (بمعالم) وما يشتق منه مثال المكسورة لفظا (مثل
أن زيد أقام وعمرو) مثال المكسورة حكما والمفتوحة صورة مثل (علمت أن زيد أقام وعمرو
عمرو) حيث جاز عطف عمرو في المثالين بالرفع على اسم أن باعتبار محله الذي هو الابتداء وقال
المصام أن النحاة اختلفوا في هذا المطف فجعل بعضهم المطفوف عليه اسم أن وبعضها مجموع
الاسم وكلمة أن ورجع المصنف الأول وتبهم الرضى وأوضحه انتهى وقوله (فان في هذا المثال)
بيان لكون المفتوحة في حكم المكسورة أعم من اللفظية والحكمية لأن كلمة أن في المثال الثاني
(وإن كانت) أي لو كانت (مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث تكون) أي لأنها
تكون (مع ما) أي مع المفعول الذي (علمت) أي تلك المفتوحة صورة والمكسورة حكما
(فيه بتأويل الجملة) لأنه نائب نائب المفعولين والمفعولان اللذان قام مقامهما جملة (نصح أن
يرفع المطفوف على اسمه جملا على محله) واعترض عليه بأنه لا يكون مع ما علمت بتأويل
الجملة لأن مفعول علمت في تأويل المفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع ما يمتلئق بها أن تأتي
مفعوليه كونه في تأويل الجملة ولم يجوز السير في المطف على محل اسم أن المفتوحة كذا
في المصام وقوله (دون) (ان) (المفتوحة) أما ظرف مستقر منصوب الجملة على أنه حال من
المكسورة أي حال كون المكسورة متجاوزة أو ظرف لجازي بمعنى جاز المطف بالرفع المكسورة
لا في المفتوحة ويؤيده تفسير الش بقوله (فانه لم يحجز المطف على محل اسمه) أي اسم أن
المذكورة (بالرفع) متعلق لم يحجز وأعمال لم يحجز هذا المطف في المفتوحة (فانها) أي لأن المفتوحة
(لما غيرت) أي المفتوحة (مضى الجملة) كما هو الأصل فيها (يصح فرض عدمها) أي لا يصح
حينئذ أن يفرض عدم المفتوحة حتى يكون يفرض عدمها مبتدأ مرفوعا ويأتي ذلك الرفع
ملحوظا كافي المكسورة فإن المكسورة لما لم تغير معنى الجملة صح ألا يفرض عدمها ومحة
فرض عدمها تقتضي بقاء فرض الرفع وفي المصام أن في تخصيص جواز المطف بالرفع
في المكسورة خلافا لبعض النحاة حيث جوزوا المطف في المفتوحة مطلقا وما في سائر التوابع
نمساوي البدل فيجوز فيه الرفع عند الجرعى والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها وسكت
الكل عن البدل ايضا قال المصام والقياس أن يجوز في كل التوابع انتهى ملخصا وقوله

مضافا إليه بل هي مع جملتها
أحد هذه الأشياء ويحتمل
وإن يكون مراد المص
كونها أحد هذه الأشياء
في المعنى قائما بمعنى الثبوت
ومعنى حدى أنك قائم
عندى ثبوت قيامك
قائما في التحقيق هو
الثبوت الذي هو مدلول
أن ومكذا البواق
ومفعول ما لم يسم فاعله
مندرج في القائل على
اصطلاح غير المص
ومندرج في المفعول على
اصطلاحه والمراد
بالمفعول غير مفعول القول
ومفعول باب علمت إذا
دخل في خبره لام الابتداء
نحو علمت أن زيد أقام فانه
موجب كسر هاء ما قبله
والقياس أن يستثنى من
المضاف إليه ماضيف إليه
حيث ولا حاجة مع ذكر
المضاف إليه إلى ذكر
الجرور بحرف الجر نحو
عجبت من ذلك قائم لأنه
داخل في المضاف إليه عند
المص كما عرفت في خبره
فالمضاف إليه فلم يفتح ذكر
الجرور بحرف الجر كما
يشعر به كلام الرضى وفيه
أن الواقع فاعلا ومفعولا
أو مضافا إليه إنما هو
المجسوم أي أن مع اسمها
وخبرها فلا يصح دعوى
كونها أحد ما أحد هذه
الأمور بتأويلها معنى
الثبوت وفيه كلامه
أيضا مجال مقال قوله
وقاموا لولا أنك الخ
قبل خمس ذكره

(ويشترط) متعلق بمائل ان المكسورة يعني ان جواز المطف بالرفع على اسم ان المكسورة مشروط بشئ وقوله (في المطف على اسم ان المكسورة بالرفع) اشار اليه يعني بشرط فيه (مضر الخبر) (اي ذكر خبرها) اي الشرط ان يذكرك خبر تلك المكسورة التي عطف على اسمها بالرفع (قبل المطفوف) اي قبل ان يطفف عليه شئ وقوله (لفظا) تمييز من ذات مقدرة بين المضاف والمضاف اليه في قوله مضى الخبر كافي قوله ان يجنب حسنه اياي مضى الخبر سواء كان ماضيا مذكورا من جهة اللفظ (مثل ان زيدا قائم وعمر و) (او تقدير) اي او لم يكن مذكورا لفظا بل يكون مذكورا من جهة التقدير (مثل ان زيدا وعمر وقائم خبر ان زيدا لكونه مفردا فانه لو كان خبرا عنهم لما كان نفية ح وان كان مذكورا بعد المطفوف لفظا لكانه في التقدير مقدم عليه) (اي ان زيدا قائم وعمر وقائم) وهذا تفسير التقدير المذكور وانما اشترط مضى الخبر (لانه) اي لان الخبر (لو لم يمتض قبله لفظا ولا تقدير الزم اجتماع عاملين على اعراب واحد) فان العامل في نصب لفظ زيد هو كلة ان والعامل في محله الذي هو الرفع هو العامل المعنوي ولما كان خبر المطفوف والمطفوف عليه واحدا مرفوعا لزمان يعمل في رفعه عاملان احدهما العامل اللفظي والاخر العامل المعنوي (مثل ان زيدا) يعني مثال عدم مضى الخبر ان زيدا (وعمر و ذاهبان فانه لاشك ان ذاهبان) اي لاشك في ان ذاهبان (خبر عن كل من المطفوف) اي الذي هو عمر والمرفوع (والمطفوف عليه) وهو زيدا المنصوب حيث اورد بصيغة التثنية (فن حيث انه) اي من حيث ان لفظ ذاهبان (خبر عن اسم ان) اي كلة ان وقوله من حيث متعلق بقوله (يكون) وقوله (العامل) اسمه وقوله (في رفعه) حال من العامل او متعلق بكون وقوله (ان) بكسر الهمزة خبر يكون يعني انه من هذه الحبيثية يكون العامل في رفعه لفظا (ومن حيث انه) اي ذاهبان (خبر عن المطفوف) وهو عمر والمرفوع (على اسمه) اي على زيدا المنصوب (يكون العامل في رفعه) اي رفع ذاهبان (الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعني اريد بالعاملين ان والابتداء على رفعه وهو) اي اجتماع عاملين في لفظ واحد (باطل) وخولف هذا الاشتراط (خلافا للكوفيين) فانهم لا يشترطون في محله هذا المطفوف مضى الخبر فان (ان) اي لفظه (عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر) اي واما الخبر عندهم فهو (مرفوع بالابتداء) لا بان (كما كان) اي كما كان الخبر مرفوعا بالابتداء (قبل دخول ان عليه) اي ذلك الخبر فلم يختلف العامل فيه حتى يختلف اثره (فلا يلزم) اي حينئذ (اجتماع عاملين على اعراب واحد) وقوله (ولا اثر) اشارة الى عدم الفرق عند الجمهور في هذا الحكم بين كون اسم ان معربا ومبني يعني لا فائدة موجودة (لكونه) (اي لكون اسم ان) (مبني) في جواز المطف بالرفع على محل اسم ان قيل مضى الخبر عند الجمهور يعني ان الجمهور لما قالوا ان جواز المطف بالرفع على اسم ان مشروط بمضى الخبر لفظا او تقدير او فرغ عليه عدم جواز قولنا ان زيدا وعمر و ذاهبان المحذوف في ذكره فخالف الكوفيون اراد المصنف الاشارة الى اختلاف آخر بين جمهور البصريين وبين المبرد والكسائي

لولا ولو بالترغير ودا
على الخالف فان المبرد
والكسائي زمانان مابعد
لولا فاعل وزعم
الكوفيون انما بعد
حرف الشرط مبتدأ
وقد يبد الشخ الرضي
حيث جعل قوله وقالوا
لولا جواب سؤال مقدر
وهو انه يجب بعد لولا
جمله اسمية فيجب كسر
ان ليكون الجملة اسمية
لانه مع غاية ضنف
السؤال لانه حرف سابقا
ان خبر لمبتدأ بعد لولا
محذوف لتمام وان الفتح
لا يوجب اللفظة لا يساعده
قوله ولو انك ولانه
فاعل لانه لا سؤال بعده
والظاهر انه لا ترغير في
هذا الكلام ولا رد على
احداه لا يبيد الا لفظا
بعد لولا ولا يخالف في
ذلك بل هو كما ذكره
الرضي على ما يدل عليه
صريح كلامه ان حيث
قال اردنا انما بعد لولا
من ان واسمها وخبرها
انما هو موضع المبتدأ
ولا يقدر جملة مستر
فتكسر لانه لو كان ك
لكان يجب عند حد
ان يقول لولا زيدا
لا كرمك وهو فيه
جائر واذا ثبت ان خبر
المبتدأ لا يبد من حذوه
فاذا وقعت فاعما تقع
في موضع المبتدأ خاصة
فلذلك وجب الفتح
واما لو انك انطلقت
لا نطقت وشبه فيتع

فان الجمهور ذهبوا الى ان الخبر اذا مضى على العطف لفظا او قديرا جاز العطف على اسمها بالرفع سواء كان الاسم مبنيا او معربا واذالم يعمى الخبر عليه لا يجوز العطف على اسمها سواء كان الاسم مبنيا او معربا فوافقهم المبرد والكسائي في الحكم بالجواز عند وجود الشرط سواء كان اسم معربا او مبنيا وفي عدم الجواز اذا كان معربا وخالف في الثاني اذا كان مبنيا فاشار بقوله ولا اثر الى ان حكم الجمهور عام وشامل في الصورتين ثم فرع عليه قوله (فلا يجوز عندهم) يعني لا يجوز عند الجمهور (انك وزيد ذاهبان) لانه لم يوجد فيه شرط الجواز وهو مضى الخبر مع كون اسم ان مبنيا فلا فائدة في بناءه لدفع الاشتراط وهذا محل الاختلاف في الجواز وعدمه وقوله (كانه لا يجوز ان زيد او عمرو ذاهبان) وهذا محل الاتفاق في عدم الجواز وقوله (فان المحذور المذكور) اشارة الى دليل الجمهور يعني انما يفيد كونه مبنيا للجواز لان المحذور الذي ذكره وهو اجتماع عاملين في لفظ واحد (مشترك بينهما) اى بين كونه معربا مبنيا (خلافا للمبرد والكسائي) (فانهما يجوزان) وقوله (في مثل انك وزيد ذاهبان) اشارة الى محل الخلاف يعني انهما يجوزان (العطف على محل اسم ان بلا مضى الخبر) اذا كان اسم ان مبنيا وانما يجوزان فيه (فانه) اى الشأن (لالم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة) اى لالم يكن اسمها معربا لم يكن امر به الذى هو اثرها ظاهرا بسبب واسطة (بنائه) اى بنما الاسم يعني لكونه مبنيا (فكأنها) اى فصارت كلمة ان مشابهة لتي (لم اعمل فيه) اى في اسمه في الصورة وان كانت عاملة فيه مؤثرة في محله (فلا يلزم المحذور المذكور) وهو اجتماع عاملين وكان الجمهور لم يفرقوا في المحذورين التأثير في اللفظ والتأثير في المحل وفرق بينهما (ولكن) اى كلمة لكن التى من الحروف الستة (في جواز العطف على محل اسمه) اى اسم لكن (كذلك) (اى مثل ان) يعني ان هذه المسئلة وهى جواز العطف على محل اسمه مشتركة بين ان المكسورة وبين لكن وانما كانت كذلك (لانه) اى لان حرف لكن (لا تغير معنى الجملة مما) اى عن الحال التى (كانت) اى تلك الجملة (عليه قبل دخوله) وانما لم يغير (فان مضاه) اى معنى لكن (الاستدراك) وهو دفع توهم تولد من السابق (وهو) اى الاستدراك (لا ينافى المعنى الاصلى) اى لا يكون منافيا للمعنى الذى كان في الجملة قبل دخوله (كانه) اى كما ثبت انه (لا ينافى) اى المعنى الاصلى الذى كان قبل الدخول (التأكيد) يعني في ان المكسورة (فيجوز) اى اذا لم تغير الجملة وبقي مضاهها الاصلى في لكن كابقي في ان يجوز (اعتبار محل اسمه) اى الذى هو الابداء الخ فانه قبل دخولهما كان مبتدأ مرفوعا فبقية راحته بعد دخولهما (وعطف شئ عليه) اى على اسمها (بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارجا وبكر حيث عطف بكر بالرفع على اسمه الذى هو عمرا وكان رفعه نائبا بالرفع محله الذى بقى (ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها) اى اسم سائر الحروف بل خص الجواز بالحرفين فقط (لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها) اى قيا عداها من الحروف (فلا يتبر محل اسمها) اى ان فظاها وامافي

ايضا لان ان وما حملت في قائل بالفعل المحذور بعد لو اى لو ثبت انك متعلق لا نطقك فذلك وجب النفع هذا كلامه وبذلك تبين وجه الانبان بل وانك ايضا وانه مما يسامد ذلك واما القول بانه قد علم مما سبق الخ فهو مذهب وقوله وان النفع لا يوجب الفعلة من سوء الفهم فان السؤال ليس بايجاب الاسمية الكسر قوله لو انك قائم هذا سهو من الناسخ والصواب قلت قوله لانها امامتدا او خبر قيل انحصار الرضى على الاول والثاني من زوائد الشارح وكان الرضى لم يثبت اليه لاستثناؤه المحذوف قبل الحاجة لكن لى كونه مبتدأ بحيث لانهم اوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كالتأخير وبالجملة قوله او اكرامى ثابت له يوم تقديم الخبر مؤخر وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر ثم اتى القائل بسؤال وجواب مما فان قلت خبرا مبتدأ ليس موضع المفرد لان الخبر يكون جملة ولذا لم يمدد المس من مواقع المفرد كما هو المبتدأ والمقول قلت الخبر للجزاء

كان لان كون اسمه مشبها حادث بعد دخولها واما ليت ولعل فلانها تغيرا لهما
من الاخبار الى الانشاء وانه اعلم ثم ذكر فرما آخر على عدم تغير المكسورة للجملة التي
دخلت عليها وتغير المفتوحة لها فقال (و) (ايضا) فتوله ايضا اشارة الى ان قوله (لذلك)
مطوف على قوله (ولذلك جازء) (اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة
اي ولا لاجل ان المفتوحة (تغيره) يعني لاجل مجموع الامرين (دخلت اللام) اي جاز
دخول اللام (التي هي) لتأكيدها معنى الجملة (مع المكسورة) اي مع ان المكسورة (التي
هي) اي تلك المكسورة (ايضا) اي كاللام (لذلك التأكيده) اي لتأكيده الذي استفيد
من اللام وهو تأكيده معنى الجملة ولو لم تكن الجملة باقية على حالها لم يجز تأكيدها باللام
لان التأكيده فرع وجود المؤكده (دونها) (اي دون المفتوحة) وهو ظرف مستقر حال من
المكسورة اي دون المفتوحة وهو اي حال كون المكسورة في هذا الحكم يعني جواز دخول
اللام متجاوزة للمفتوحة وانما لم يجز دخولها على خبر المفتوحة (لكونها) اي كون المفتوحة
مع اسمها وخبرها (يعني المفرد فلا يجتمع معها) اي لكون المفتوحة كالمفرد لا يجوز
ان يجتمع مع المفتوحة (ما) اي اللام الذي (هو التأكيده معنى الجملة) اذ لا مؤكده فلا تأكيده
وقوله (على الخبر) متعلق بدخول اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على
خبرها) يعني خبر المكسورة (نحو ان زيد قائم) (او) ووسط الشق قوله (دخلت) ليكون
اشارة الى ان قوله (على الاسم) مطوف على قوله على الخبر (اي على اسمها) يعني على اسم
المكسورة ولما كان بين دخولها على الخبر وبين دخولها على اسم فرق وهو ان دخولها
على الخبر اذا لم يفسد ودخولها على الاسم (اذا فصل) على صيغة المجهول ونائب فاعله
راجع الى مصدره يعني دخولها على الاسم وقت وقوع الفصل (بينه) (اي بين الاسم)
(وبينها) (اي بين ان) وذلك الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان (نحو ان في الدار زيد)
ومن قوله تعالى وان في ذلك لاية وانما هو ظرف متعلق الخبر نحو ان في الدار زيد قائما
ولا يدخل على الخبر الماضي المتصرف اذا لم يكن مع قد ولا يدخل على حرف الذي ولا على
حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو المصاحبة المقتضية عن الخبر فلا يقال ان
كل رجل لو ضيقت قد يتكرر اللام في الخبر المتعلق نحو ان زيد الصنك لراغب ويدخل على
انفسها اذا قلبت همزة هاء كقائمة فيقال لهنك قائم كذا فتله الصنك عن الرضى (او)
وسط الشارح قوله (دخلت) ليكون اشارة الى ان قوله (على ما) (وقع) مطوف
اما على قريبه الذي هو قوله على الاسم او على بعيد الذي هو قوله على الخبر يعني وايضا يجوز
دخول اللام على الاسم الذي وقع (بينها) (اي بين اسمها وخبرها) وليس باسم وخبر
بل متعلق بالخبر (نحو ان زيد الطامك آكل) فاسمها زيد وخبرها آكل وليس فيه لام بل
اللام في الطامك الذي هو مفعول آكل (وانما خص دخل اللام) اي وانما اقتصر جواز
دخول اللام (بهذه الصور) يعني دخولها على الخبر في صورة تأخره عن الاسم ودخولها على

لا يصح جملة لكن اطلاق
غير المتبادر الى مقام
تعديل وجوب التبع
قاصر وانت خبر بان
ما زعمه من زوائد
الشارح قدس سره
قد مرح به المص حيث
قال ان اردت قانا
اكرمه وجب الكسر
لانها وقعت في موضع
الجملة وان اردت من
يكرمني لجراؤه اني
اكرمه وجب الفتح
لانها وقعت في موضع
المفرد لانه خبر المتبادر
هذه عبارته وما
اوردته على الاول
ناش من عدم الفرق
بين المدكر والمؤنث
ومن الذحول عما
اذا كان احد ركبي
الجملة لا يكون ان
الداخل عليه الافتوحة
وبذلك تبين بطلان
قوله يوم الخ لانه
لا يتحقق الالتباس فيه
سواء قدر الخبر مؤخر
او مقدما على ان لا يابى
فيه بل هو صريح في
تقدير الخبر مؤخر
مكذبا فكل الرضى
ونسبة القصور من
انفس القصور لان
النقام لا يمتثل
التقيد لكون الخبر
فيه محولا على
الذكور في المثال قوله
وشبهه اتفق اشباهه
واجدها بالتعدي

الاسم في صورة تقديم الخبر عليه للاحتراز عن توالي حرفي التأكيد (لان فيما عداها يلزم توالي حرفي التأكيد والابتداء اعني) اي بحرفي التأكيد (ان المكسورة واللام) يعني ان هذه لان الابتداء المذكورة في جواب القسم وكان حقها ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء في التأكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء (وهم كروا ذلك) اي النحاة كروا اجتماع ان مع اللام متواليين (واختاروا تقديم ان) يعني انهما كما شامتا سوا في الاقدام في افادة التأكيد فليهما تقديم يلزم الترجيح بلا مرجح لكنهم اختاروا تقديم ان (دون اللام ترجيحاً لامل) اي الذي هو ان (على ما ليس بامل) وهو اللام لان العامل اخرى بالتقديم على معموله وخاصة اذا كان حرفاً اذا لحرف ضعيف العمل (و) (دخول اللام) (في لكن) (على اسمها وخبرها او على ما بينهما) اي بين اسمها وخبرها كدخولها في ان وانما غير العبارة وفسره بالدخول ليكون اشارة الى ان قوله (ضعيف) خبر لا مبتدأ المحذوف الذي دل عليه قوله دخلت وانما كان ضعيفاً (لانها وان لم يتغير معنى الجملة) كحرف ان لكنها (لا توافق اللام) اي لا تكون موافقة و مساوية مع (مثل ان) اي لموافقة ان (في معناه الذي هو التأكيد) وقد جاء مع ضعف في قول الشاعر (ولكنني من حبها لميده) الضمير مائد الى ليل والميد من عمدة المشق اذا اقله وقيل هو من ان كسر قلبه بالمودة واجيب عنه بان اصله ولكن اتى فقلت خربة الهزة الى النون وحذفت النون الاولى كراهة اجتماع التونات ثم ادغمت النون في النون كذا في بعض الشروح ثم شرع المصنف بعد بيان خواص كل من المكسورة والمفتوحة في بيان المسائل المتعلقة بتخفيفهما فقال (وتخفف) (ان) (المكسورة) وترك لفظ قد للاشارة الى ان تخفيفها شائع كثير كتشديد ها وانما تخفف (ثقل التشديد) وقوله (وكثرة الاستعمال) بالجر عطف على قوله لثقل من قبل عطف الملة عن الملول يعني انما حصل ثقل التشديد لكثرة استعمالها في الكلام (فيلزمها) عطف على تخفف بانفاء للاشارة الى ان القزوم متفرع على تخفيفها يعني اذا تخفف يلزم (بعد التخفيف) (اللام) في خبرها اما قبل التخفيف فدخولها غير لازم بل جائز (و) (حيث) اي حين اذا كانت عطفة (بجوز الفاؤها) اي ولا يلزم الفاؤها كزوم اللام (اي ابطال عملها) انقطاع بقاء معناها (وهو الغائب) يعني كما يجوز الفاؤها بجوز اعمالها لكن الائناء غالب استعمالها وانما كان الائناء غالباً على الاعمال (لفوات بعض وجوه مشابهتها) اي مشابهتها الحاصلة بالفعل) وانما قال ببعض وجود لانه لم يفت جميع وجوه مشابهتها لبقاء معناها الذي هو من جملة تلك الوجوه (كفتح الاخر) يعني مثال المشابهة الفاتحة كون آخرها ساكناً (وكونها) اي وكونها (على ثلاثة احرف) قائم لما خفت و بقيت على حرفين قامت المشابهة التي هي كونها على ثلاثة احرف كالفعل وقوله (كاجوز اعمالها) بيان لتحقيق معنى يجوز يعني انه كما يجوز الفاؤها يجوز اعمالها وبيان لجواز عملة الاعمال حيث قال (على ما هو الاصل) يعني الاعمال مبنى

لكثرة استعماله وخفاء اصله لا جرم قاله تعالى لا جرم ان لهم النار بالفتح فلا رد للكلام السابق عند الخليل وزائدة كما لا قسم عند الرضى لان في جرم معنى القسم وجرم فصل ما من عند سيبويه الخليل وفسره سيبويه بمعنى حق ومصدر بمعنى القطع كالرشد عند النراء وروى به عن العرب لا جرم على وزن الرشد فمعنى لا جرم ان لهم النار لا تطلع من ان لهم النار فهو كلابد بمعنى لا تطلع الا انه صار بمعنى القسم فتأكد الذي فيه حق يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لا يتك ولا جرم انك قائم بالكسر فالفتح بعده نظر الى الاصل واكسر نظر الى ارض القسمية وحكى الكوفيون فيه تغيرات اسقاط الميم وزيادة ذا بعد لا في الحاليين وزيادة ان وذا قبل جرم وتبديل همزة ان بالعين فما يتخفف به لا من ذا جرم ان زيداً قائم وله ان ذلك لا يبنى ان يمد من جملة اشياء ذلك فضلاً من

على حالها التي هي الاصل فيها (ولهذا) اي ولكون الاعمال اصلا فيها (لم يذكره) اي لم يذكر المصنف الاعمال (صريحا) بان يقول يجوز التأوها واعمالها بل ذكره ضمنا لانه الطرف الاخر للجواز وقوله (واللام) شروع في وجه قوله فيلزمها اللام يعني ان دخول اللام في خبرها (على كلا التقديرين) يعني الالغاء والاعمال (لازم لها) اي للمكسورة (اما في الالغاء) اي اما لزمها في تقدير الالغاء (فللفرق) اي فلتحصيل الفرق (بين المخففة) اي بين كون ان حال كونها مكسورة الهزة وساكنة النون فانها بعد التخفيف انتقلت الى تلك الصورة فصورة ان التي بمعنى التي كذلك فاحتيج الى فارق بينهما فجاءت اللام لازمة للمخففة حتى يحصل الفرق بينهما (و) بين (النافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم) في الاول للتي اي ما زيد قائم لعدم اللام في خبرها وفي هذا مخففة لدخولها في خبرها وهذا الالتباس حاصل في الحقيقة على هذا التقدير لان زيد مرفوع في الصورتين (واما) لزومها (في الاعمال) مع انه لا الالتباس فيه بينهما على هذا التقدير لكون زيد منصوبا في المخففة ومرفوعا في النافية (فلطرد الباب) اي وليكون باب المخففة مطردا وجاريا على نسق واحد من غير فرق بين النافيا واعمالها وقوله (ولان) معطوف على قوله فلطرد يعني لزم الدفع على تقدير الاعمال وان لم يقع الالتباس فلطرد الباب وان وقع فلدفع الالتباس لان الالتباس قديم ذلك التقدير لان (كثيرا من الاسماء يظهر فيه اعراب لفظي) حتى يكون قريبته على كونها مخففة عند النصب ونافية عند الرفع وعدم ظهور اعراب النفي اما (لكون اعرابا تقديريا) كما تقول ان موسى قائم وان موسى قائم (اولكونه) اي واما لكون الاسم (مبنيا) كما تقول ان هو القائم وان هو قائم ومنه قوله تعالى وان هو الاوحى يوحى فانها نافية لعدم اللام وقوله تعالى وان كانوا من قبل لفي ضلال مبين فانها مخففة لدخول اللام (وهذا) اي لزوم اللام في المخففة على الاطلاق يعني سواء ظهر اعراب او لم يظهر (خلاف مذهب سيويه وسائر النحاة قائم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل) قال ابن مالك هو حسن لانه يلزم اللام ان خيف الالتباس بالنافية وقال الرضي فعل قوله يلزم اذا كان الاسم مبنيا او مفعليا مقصورا وذهب المصنف الى مذهب الاطلاق ولذا احتجج الى التوجيه باطراد الباب وقوله (وبجوز) تفرغ آخر للتخفيف يعني انها اذا خففت يجوز (دخولها) اي دخول (ان) (المخففة) (على فعل من افعال المبتدأ) (اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غير) وهذا التفسير اشارة الى ان اضافة الافعال الى المبتدأ لا بد من ملازمة لان المناسبة بين تلك الافعال وبين المبتدأ هي كونها مختصة بالدخول عليه وانما زاد الشارح قوله والخبر لدفع توهم اختصاص دخولها على المبتدأ دون الخبر حتى يرد عليه بان هذا الكلام غير شامل على الفعل الذي دخل على الخبر فانه كما جاز قولنا ان كان زيد لقائم جاز ايضا ان كان قائما لزيد وقوله لا غير بالنظر الى غيرها من الافعال يعني ان

انضموا واحتموا بالترض
له لان الغالب بمده الفتح
كما صرح جوابه والقول
بان لا رد لما سبق عند
الخليل غلط والصحيح
مؤكد والرضي ليس
اول من قال بكونها
زائدة بل هو قول
غير الخليل والرضي
ليس ممن يقطع به
بل ممن يجوز كلا
الاحتمالين وبرجح
قول الخليل كما هو
الظاهر من كلامه
والقول عن القراء
محتاج الى البيان والقول
القديم من مذهب القراء
لا جرم كلمة كانت في
الاصل بمعنى لا بد ولا
مبالغة لانه يروى عن
العرب لا جرم والفعل
والفعل يشتر كان في
المصادر كما لرشد
والرشد والجل والجل
والجرم القطع اي لا
قطع من هذا كما ان
لا بد بمعنى لا قطع من
هذا كما ان لا بد بمعنى لا
قطع فكثرت وجرت
على ذلك حتى سارت
بمعنى التمس للتأكيد
الذي فيها وما حكاه
الكوفيون عن العرب
وجوه لا جرم ولا
جرم قوله جاز النطف
على اسم ان قيل
الظاهر لجاز ليرتبط
بما قبله وكانه حفظ

المكسورة والخففة لا تدخل الاعلى ذلك الافعال ولا تدخل على غيرها من الافعال وانما زاد
 الشارح قوله «ولا غير» وفسره مراد المصنف بقربة المقابلة اعنى قوله خلافا للكوفيين فى
 التميم يبنى ان البصريين خصصوا دخولها على تلك الافعال والكوفيين عموه لتلك
 الافعال ولتغيرها. ومثال افعال المبتدأ والخبر (مثل كان ووطن واخواتهما) وفى هذا اشارة
 الى ان تلك الافعال على نوعين احدهما من الافعال الناقصة مثل كان وكذا مثل عسى
 وكاد والاخر من افعال القلوب مثل ظن وعلم واعلم وغيرها وانما جاز دخولها على
 تلك الافعال دون ساثرها (لان الاصل) اى فى ان (دخولها) اى دخول ان حال كونها
 مشددة (عليها) اى على المبتدأ والخبر قائما فى قولنا ان زيدا قائم داخلة على المبتدأ
 والخبر (فاذا فات ذلك) يبنى اذا عدل عن الاصل بسبب كونها مخففة وبالنسبة عملها بسبب
 انعدام المشابهة (اشترط ان لا يفوت دخولها) اى جعل عدم فوت دخولها عليهما بالكلية
 شرط لانه وان فات دخولها على نفس المبتدأ والخبر رعاية لصورتها (على ما) الى على الفعل
 الذى (تختص المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان) اى وان امتنع دخولها عليهما
 حال كونها عامة ومؤثرة فيهما لكن لم يمتنع دخولها على ما هو مؤثر فيهما وهوتلك الافعال
 مثال ما دخلت على كان (كقوله تعالى وان كانت لكبيرة) ومثال ما دخلت على ظن كقوله
 تعالى (وان فلتك لمن الكاذبين) (خلافا للكوفيين فى التميم) يبنى ان البصريين انكروا
 التميم والكوفيين اقبلوه وقوله (اى فى تميم الدخول) اشارة الى محل الخلاف وهو تميم
 الدخول والتمخيص وقوله (وعدم تخصيصه) بالجر عطف تفسير لقوله فى تميم الدخول يبنى
 ان مراد الكوفيين من جواز التميم عدم تخصيص دخولها (بدواخل) اى بالافعال التى هى
 من دواخل (المبتدأ والخبر) وقوله (لا فى اصل الدخول) اشارة الى قاعدة قوله فى التميم اذ
 الاختلاف بينهما فى ذلك التميم لا فى اصل الدخول بان يقول البصريون بانها تدخل (على
 الفعل) والكوفيون يقولون انها لا تدخل على فعل اصلا وليس المراد من محل الخلاف ذلك
 (فانه) اى لان جواز الدخول على الفعل (متفق عليه) اى بين الفريقين (فالكوفيون خالفوا) اى
 انما خالفوا (البصريين فى تجوز دخولها) اى دخول المخففة المكسورة (على عبر دواخلها)
 اى على الفعل الذى هو غير دواخل المبتدأ والخبر وقوله (تمسكين) اشارة الى بيان تمسك
 الكوفيين فى جواز التميم اى انهم خالفوه فى حال كونهم متمسكين (بقول الشاعر دباقة ربك
 ان قلت لاسلماء وجبت عليك عقوبة التمسك) يبنى اقسام بالله الذى هو ربك انك قلت لاسلماء
 فوجبت عليك عقوبة من قل لاسلماء وهو التماس قالوا حيث دخلت المكسورة المخففة
 فى هذا القول على فعل قلت مع انه ليس من دواخل المبتدأ والخبر فاجاب بقوله (وهو شاذ)
 اى هذا البيت شاذ (عند البصريين) (وتخفف المفتوحة) يبنى انه كما تخفف المكسورة
 تخفف المفتوحة ايضا واليه اشار بقوله (كالمكسورة) وقوله (تتمل) اشارة الى محل
 الفرق بين المكسورة والمفتوحة فان المكسورة يجوز التأثها واعمالها بخلاف المفتوحة

كتابة المثلى وامرض
 من الربط وقد جاز
 كما فعله الهندى
 ولعل الواو والقاء
 سقط من قلم النسخ
 واما جعل كان من
 حروف المشبهة بالفعل
 فتح ما فيه من
 الزكاة بآياه قوله
 من جهة انه فى محل
 الرفع قوله حيث
 يكون مع ما حملت
 فيه الخ قيل رد
 ذلك بان مفعولى
 حملت فى تأويل المفرد
 فكيف يوجب كون
 المفتوحة ما يتعلق بها
 تابيا من مفعولى
 كونه فى تأويل الجملة
 والجواب النع قوله
 ولا اثر لكونه اى
 لكون اسم ان مبيا
 فى جواز الخ قال
 الشيخ الرضى الكسائى
 مع باى الكوفيين
 والفراء حاكم بين
 الفريقين فقال ان
 كان اسم ان فغير
 معرب لفظا جاز
 المطف على محله
 لان كون شي واحد
 خبرا لاسمين متنابرا
 لا عراب تقابرا ظاهرا
 مستنكر بخلاف كونه
 خبرا عن اسمين غير
 متخالى الا عراب فانه
 ليس بتلك المثابة من
 الاستكثار وليس بناه
 عدم الجواز فى ان
 زيدا ومرو قائمان

فانها (عند التخفيف) تعمل (على سبيل الوجوب) (في ضمير شان مقدر) فلا يجوز
 النافذها كالنكاح وروية ولما اوجبوا في المفتوحة العمل بعد التخفيف ولم يوجبوا في المكسورة
 اراد ان يبين سبب الفرق بقوله (والسبب) يعني ان السبب (في تقديره) اى في تقدير ضمير
 الشأن حتى لا تخلو عن العمل ولم يقدروه في المكسورة ولم يبالوا بخلوها عنه فاما الفرق
 بينهما فقال ان الفرق بينهما ان المفتوحة اكثر مقتضا للعمل من المكسورة وذلك لاقضاء
 (ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة) اى بالفعل (كاسبق) اى سبق
 ذكره ضمنا ان مشابهة المفتوحة بالفعل زائدة بوجه آخر على المكسورة وهو كون اول
 حروفها مبني على الفتح كالفعل حتى انه في بعض المواضع لم يفرق من الفعل في مثل قولك
 ان زيد فان قرئ زيدا بالنصب علم انه حرف وان قرئ بالرفع علم انه فعل ماض وزيد
 فاعله من ان يتن انا والمكسورة ليست بهذه المثابة في المشابهة وهذا دليل لكن يؤيده
 الاستعمال وقوله (واعمال المكسورة) شروع في دليل آخر على ايجاب عمل المفتوحة
 وهو ان عمل المكسورة (بعد تخفيفها في سعة الكلام وقع كقوله تعالى وان كلا لما
 لبوئنيهم) اى على قراءة تخفيف لا (واعمال المفتوحة) يعنى بخلاف المفتوحة فان اعمالها
 (بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه) اى من اعمال الاضعف وعدم اعمال الاقوى
 في سعة الكلام (بحسب الظاهر) اى بحسب كون معمولها ملفوظا (ترجيح الاضعف)
 وهى المكسورة (على الاقوى) وهى المفتوحة (وذلك) اى ترجيح الاضعف على الاقوى (غير
 جائز قدروا) اى فلذلك المحذور قدروا (ضمير الشأن حتى يكون) اى ذلك المقدر (اسما
 للمفتوحة بعد تخفيفها) ليظهر ترجيحها على الاضعف اذ ارجح اعمالها في سعة الكلام حين
 وجد معدولا ملفوظا فيرجح الاقوى عليها باناسا وجد او لم يوجد واما عمل او لم يعمل
 فمعمولها موجودا بالثبوت وهو ضمير الشأن المقدر وقوله (والجمل) بالرفع مطوف على اسم يكون
 اعنى المستتر تحت وذلك جائز لوجود الفصل يعنى قدروا ضمير الشأن حتى يكون ذلك
 المقدر اسما والجمل (المفسرة) بكسر السين (لضمير الشأن خبرها) اى للمفتوحة (فتكون
 عامة) اى حتى حصل بذلك التقدير وبذلك جعل عملها (في المبدأ والخبر كما كانت)
 اى تلك المفتوحة عامة (في الأصل فهي) اى المفتوحة حينئذ (لا تزال عامة بخلاف
 المكسورة فانها) اى المكسورة (قد تكون عامة) كما في تلك الآية (وقد لا تكون)
 كما في حال الالتقاء (والعمل) اى عمل المكسورة في السعة (في) الاسم (الظاهر
 وان كان) اى ولو كان ذلك العمل (اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في
 المقدر يقاوم العمل في الظاهر) فترجح المفتوحة القوية بدوام العمل على المكسورة التي
 ليست بشك القوة اذ دوام العمل في كل وقت يرجح على العمل (في وقت دون وقت فلا
 يلزم) اى حينئذ لا يلزم (ترجيح الاضعف على الاقوى) ثم شرع في بيان فرق آخر بين
 المكسورة والمفتوحة فقال (قد دخل) (اى المفتوحة) يعنى ان المكسورة لما يجوز دخولها بعد

هذه على انه يلزم
 اجتماع عاملين على
 معمول واحد في اثر
 واحد لان العامل في خبر
 ان عنده ما كان قبل
 دخولها وما ذكره
 المص مسندا الى
 المبرد والكسائي لا
 يوافق كتب النحو
 هذا ولا يذهب
 عليك ان عبارة
 المص توهم خلاف
 المص حيث قال
 خلاف المبرد
 والكسائي في مثل
 انه وزيد ذاهبان
 لانه يشعر بانهما
 لا يجانقان في انشاء
 اثر البناء مطلقا
 بل في قسم من البناء
 بان يكون المبنى هو
 المضمر قالوا ضع
 ترك في ليتصرف
 الخلف والتمثال
 كلاهما الى الحكم
 هكذا قيل ولا يخفى
 ان ما استند الى الرضى
 من القول بان
 ما ذكره المص
 مسندا الى المبرد
 والكسائي لا يوافق
 مكتب النحو كتب
 صريح قال الرضى
 صرح بان ما استند
 المص الى الفراء
 منسوب الفراء حيث
 قال الظاهر ان هذا
 مذهب الفراء
 والاطلاق مذهب
 الكسائي كما هو مذكور
 في كتب النحو وقوله

انتعيف على الفعلية التي فعلها من دواخل المتبدا والخبر والمفتوحة ليست كذلك فان
المفتوحة الخفيفة لما عملت في ضمير الشأن المقدور وكانت الجملة التي بعدها تفسير لذلك الضمير
فتاء على هذا جازد دخولها (على الجملة) (الصالحة لان تكون مفسرة للضمير الشأن) (مطلقا)
(سوا كانت) أي تلك الجملة (اسمية) نحو شاهدان لا اله الا الله (او قلية وداخلا) أي على تقدير
كونها قلية سواء كان (فعلها) من الفعل الذي (على المتبدا والخبر او غير داخل) على المتبدا
والخبر (وشذ اعمالها) (أي اعمال المفتوحة الخفيفة) (في غيره) (أي في غير ضمير الشأن
ولكن قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها) أي اعمال المفتوحة (في الضمير في السعة) أي في سعة
الكلام (نحو قولهم اظن انك) يسكون التون مخففة (قائم واحسب انه) يسكون التون مخففة
ايضا (ذاهب وهذه) وهو اشارة الى اعمالها في الضمير وانت باعتبار الخبر وهو قوله (رواية
شاذة) أي خارجة عن القياس (غير معروفة) بل المعروفة بقشيد التون فيهما (واما
في الضرورة) يعني اما اعمال المفتوحة الخفيفة في غير ضمير الشأن (جاء) أي كلام البلغاء
(في المضمرة فقط قال الشاعر فلو انك) تخفيف التون (في يوم الرخاء سأنتني) فراق لم يخل
وانت صديق) لرعى بالقصر مصدر رعى البال أي واسع الحال وفي الصحاح يقال رعى البال
أي واسع الحال بين الرخاء بالمد والصدق يتوى فيه المذكر والمؤنث تشبيها به فبطل معنى
المفعول يصف الشاعر نفسه بالجود وموافقة الحبيب ويقول لو انك يا محبوب في الرخاء والسعة
الذي لا يوجب الرقة سأنتني ان افارقك اجيب لك لكرهتي لردسؤالك وحرصا على رضاك ثم
شرع في بيان الوازم التي تلزمها المفتوحة فقال (ويلزمها) (أي المفتوحة الخفيفة) وهذا تفسير
للضمير المنصوب وقوله (حال كونها مقرونة) للاشارة الى ان قوله (مع الفعل) حال من مفعول
يلزم وقوله (أي الفعل المتصرف) تفسير لفعل الذي تارة وانما قال حال كونها مقرونة ولم يقل
حال كونها داخلة لان تلك الخفيفة ليست بداخلة في الفعل بل هي داخلة في ضمير الشأن المقدور كما
عرفت ايضا اشارة الى ان المراد به هو الفعل المتصرف بقرينة ذكره مطلقا فانه يصرف الى الكامل
الذي هو المتصرف أي الذي له مصدر وقرينة لزوم ما سياتي من الحروف لها التحصيل الفرق
بينها وبين المصدرية لا اشتراكهما في الدخول في الفعل والذي يحتاج الى الفرق هو الفعل الذي
له مصدر وهو الفعل المتصرف (بمخلاف غير المتصرف مثل) قوله تعالى (وان لبس للانسان
الاماسي) وقوله تعالى (وان عسى ان يكون قدامنا جلهم) فان لفظ ان في المثالين
مخفف قطعا ولا يحتمل المصدرية فانه لا مصدر ليس وعسى حتى يحتملها ولا حاجة الى
الفرق فلا يلزم ما يلزم مع المتصرف وقوله (السين) بالرفع (فاعل يلزمها) يعني يلزم السين
وما ذكره بعد اذا كانت مقرونة مع الفعل المتصرف (نحو) قوله تعالى (ه علم ان سيكون منكم
مرضي) فالخفيفة في هذه الآية دخلت على الضمير المقدور وحجة ان سيكون مفسرة له
وعلاوة كونها مخففة هي دخول السين في ذلك الفعل فانه لو كان التركيب علم ان يكون الغير
السين لم يفرق بين كونها مخففة وبين كونها مصدرية فانه لما كان للفعل هنا مصدر وهو الكون

(احتاج)

ان عبارة المس نوم
خلاف التي الخ كما
نرى نعم اما كانت
الثابت عند المس
الخلاف في مطلق المني
كان الانسب الاكتفاء
بقوله خلافا للمبرد
والكسائي قوله فلا
يلزم الهدور المذكور
يعني به ما سبق من
لزوم اجتماع عاملين
على امراب واحد
وفيه نظر اما اولا
فلان حلة امتناع
ذلك ان عامل التصو
عندهم كالمؤثر الخلق
والاثر الواحد الذي
لا ينفرد لا يصدر عن
مؤثرين مستقلين
في التأثير كما هو
المذكور في علم
الاصول لانه يستغنى
بكل واحد منهما
عن الآخر فيلزم
من احتياجه اليهما
مما استثناه عنهما
مما وذلك قائم
سواء ظهر الامر
او لم يظهر واما
ثانيا فلان العامل عند
الكسائي في خبر ان
ما كان عاملا في خبر
المتبدا لان ان
واخواتها لا تعمل عند
الكوفيين في الخبر
فالعامل في خبر
ان اسمها لان
المتبدا والخبر يقران
عنده فلا يلزم

احتاج الى الفرق ولما دخلت السين علم انها ليست بمصدرية لان الكون مصدر يكون لا مصدر
 سيكون (اوسوف) اى اويلزها سوف (كقول الشاعر) واعلم فلم المرء يشعها ان سوف
 يأتي كل ماقدراه فان ان الخففة كانت مقرونة بياق وهو فعل له مصدر وهو الايتان ولما
 دخلت سوف علم انها مخففة وليست بمصدرية بل هي داخلة على ضمير الشان وجهه سوف
 يأتي مفسر له وان مع سلتها مفعول لقوله اعلم وقائم مقام المفعولين (او قد) اى اويلزها
 معه لفظ قد (نحو) قوله تعالى (وليس ان قد ابلقوا رسالات ربهم) ولزوم هذه الامور الثلاثة
 يبنى السين وسوف وقد (للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية التامة وليكون) اى هذه الامور
 (كالعوض من التون المحذوفة) (او حرف النى) اى اويلز من حرف النى (نحو قوله تعالى
 (اداء برون ان لا يرجع اليهم) قولان الا فى هذه الاية مركبة من ان ولا ولما قرئ يرجع
 فى القراءة المواترة بالرفع علم انها ليست بمصدرية فانه لو كانت مصدرية لقرئ بالانصب
 ولما كان بين لزوم الامور الثلاثة وبين حرف النى ليس لما يلزم به امور الثلاثة السابقة لان لزومها
 النى (اى يكون يبنى) ان لزوم حرف النى ليس لما يلزم به امور الثلاثة السابقة لان لزومها
 لوجهين احدهما الفرق والاخر للعوض ولزوم حرف النى ليس كذلك بل هو لا يكون لازما
 الا ليكون (كالعوض من التون المحذوفة وانما يخص له (قانه لا يحصل بمجرد) اى بمجرد
 وجود حرف النى (الفرق بين المخففة والمصدرية قانه) اى حرف النى (يجتمع مع كل منهما)
 اى مع كل من المخففة والمصدرية كما فى قوله تعالى لتلا يكون وقوله ان لا تسبوا واما له
 (فالغارق) اى حين الاشتراك يحصل الفرق (بينهما) معنى ولفظا (اما) اى الغارق (من حيث
 المعنى فلانه ان عني) اى ان اريد (به) اى بحرف النى (الاستقبال) اى النى فى الاستقبال
 (فهى) اى مادة الالف والتون (المخففة والا) اى وان لم يبنى به الاستقبال (فهى المصدرية
 واما) (الغارق) (من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل المنى منصوبا فهى المصدرية والا) اى وان لم
 يكن منصوبا بل مرفوعا كما فى قوله تعالى ابرجع (فهى المخففة) (وكان) اى من هذا الحروف
 التى عدت من الحروف المشبهة بموضوع (للتشبيه ولما كانت هذه الحروف مخالفة لما سبق من
 الحرفين فى الخبرة والانشائية اشار اليه بقوله (اى لانشاء) اى التنبيه يبنى ان التشبيه حاصل به
 ولما اختلفت النحافة فى انها هل هي حرف برأسه او مركبة من الحرفين بينه بقوله (هى) اى وكلة
 كأن (حرف برأسه على الصحيح) اى من المذهب (حملا) اى لانها محمولة (على اخواتها) فان
 اخواتها من لعل وليت وغيرهما حروف برأسها بالاتفاق وهى كذلك وقوله (ولان الاصل
 معطوف على قوله حملا) اى استدلل صاحب هذا المذهب على عدم تركيبها بوجهين احدهما
 ما ذكره والثانى ان الاصل فى الحروف (عدم التركيب ومذهب الخليل) يبنى ان المذهب الغير
 الصحيح هو ما ذهب اليه الخليل وهو (انها) اى كلمة كأن (مركبة من الكاف وان المكسورة
 واصلها كان بكسر الهزة وانما عين المكسورة دون المفتوحة لان الجملة التى بعدها باقية
 على ما هي عليه ولم تغير بدخولها (واصل كأن زيد الاسد) هو (ان زيدا كالاسد) وهذا

مصدر اثر من
 مؤثرين ومذهب
 الفراءى ذلك مذهب
 الكسائى كما صرح
 به الرضى وغيره
 فلا يلزمه اينما
 توارد المستقلين على
 اثر واحد سواء
 ظهر الامراب او لم
 يظهر وانما الملة
 فى ذلك ما سبق
 من اختلاف النظر
 فى كون النى
 الواحد خبرا لاسمين
 قوله ولان كثيرا
 من الاسماء لا يظهر
 فيه الخ قبل هذا
 لا يبنى من اعتبار
 طرد الباب كما هو
 ظاهر العبارة فلا
 يحسن مقابلة بطرد
 الباب وليس اعم
 لان طرد الباب
 مأخوذ بالنظر الى
 صورة الاعمال مطلقا
 بخلاف ذلك الوجه
 الناطق بكون القصد
 الى الامتياز والاحتياط
 قانه وان تضمن طرد
 الباب لكنه بالنظر
 الى بعض مصاد
 الاعمال قوله اى
 من الاعمال التى من
 دواخل المبدأ والخبر
 لا غير قبل ادراج
 لا غير بقرينة قوله
 خلافا فكلوبين
 فى التميم دفعا لما
 اعترض به الرضى
 حيث قال قوله المص

اخبار لا انشاء لانه اخبره ان زيدا شبه بالاسد (قدمت الكاف) اى على ان (يعلم انشاء
التشبيه من اول الامر) كما هو شأن الانشائية (وقعت الهمزة) اى همزة ان (لان الكاف
في الاصل جارة وان خرجت) اى ولو خرجت (عن حكم الجارة) لكونها جزء كلمة
والجارة تكون مستقلة في كونها حرفا (والجارة انما تدخل على المفرد) اى الاصل انه
اذا اريد ادخال الجارة على مادة الالف والنون فتفتح الهمزة فيها فان الجارة تدخل على
مفرد حقيقة او على ما هو مفرد حكما فاحتاج الى تغيير الجملة والمغيرة لاجتماعها هي المفتوحة
(فراعوا) اى اعتبروا (الصورة) اى في صورتها على قدر الامكان (وتفتحوا الهمزة
وان كان المتنى) اى ولو كان المتنى الذى اريد بها (على الكسر) (وتخفف) (اى
كان) كما تخفف اخواتها من التونيئات (تلقى) (عن العمل) (على) (الاستعمال)
(الافصح) (لخروجها) يعنى وجه الثمانية بالفعل كونها خارجة (عن المشابهة لفوات
فتحة الاخر) بسبب اقتضاء السكون بسبب التخفيف (كقول الشاعر ونحمر مشرق
اللون . كأن ندياه حقان) والواو في ونحمر واو رب ونحمر مجرور بها والنحر بمعنى الصدر
ومشرق اللون بالجذر صفة يعنى رب صدر مشرق اللون لقبته وكأن عطفة وندياه تنية
تدى وهو مضاف الى الضمير الراجع الى صاحب الصدر ولما وقعت الرواية بالالف علم
الهام لتسلها فانها لو عملت يقتضى ان يقرأ بالياء هذا اذا لم تسلمها (وان عملتها) اى ان عملت
كأن (قلت كأن نديه) بالياء لانه يقتضى ان تكون التنية منصوبة (لكنه) اى لكن
القرائة بالياء (يسمى على الاستعمال الغير الافصح) فيكون اعمالها على الغير الافصح
(لما عرفت) وهو فوات المشابهة ولما كانت كأن في صورة المفتوحة وقد عرفت حال الخففة
المفتوحة بانها لا تسلم في الظاهر ابدا بعد تخفيفها مع انها لا تنفك عن العمل فاضطررر الى
ان يجعلوها عاملة في ضمير الشأن المقدر لتلافت عن العمل فراعوا تلك القاعدة في كأن
كذلك واليه اشار بقوله (واذا لم تسلمها لفظا) كافى ان المفتوحة حين تخفيفها (فبها)
اى فحينئذ يقتضى ان يوجد في كأن الخففة (ضمير شأن مقدر عندهم كافى ان) المفتوحة
(الخففة ويجوز ان يكون) اى كأن الخففة (غير مقدر بعدها الضمير) يعنى لا يحتاج الى
هذا التقدير (لعدم الداعى اليه) اى الى تقديره في كأن (كما كان) احتيج اليه (في ان)
المفتوحة (الخففة) فان الداعى في المفتوحة الى التقدير عدم اضاها عن العمل في جميع
الغات وكأن ليست كذلك فانها ماناه عن العمل في الافصح قال الصام وهذا هو الموافق
لبارة المتق منها حيث قال المصنف هنا وتخفف فعمل في ضمير شأن مقدر ولم يقل هنا
كذلك بل قال وتخفف فتانى على الافصح وايضا موافق لبارة في بحث ضمير الشأن حيث
قال وحذفه منصوبا ضعيف الاعم انه اذا خففت انتهى يعنى انه حصر حذف ضمير الشأن في ان
المفتوحة دون غيرها (ولكن) اختلفوا في تركيبها وعدمه فيها ايضا حيث قال (وهى
عند البصريين مفردة) اى حرف برأسها للوجهين السابقين (وقال الكوفيون هى مركبة

ويجوز دخولها على
فصل من الفصل
الابتداء ليس بوجه
والاولى ان يقول
واذا دخلت على
فصل من الفصل
الابتداء لكن عدم
دخولها على جميع
الفصل اوجب كونه
من نواحي الابتداء
لا نقول قوله لا غير
وان افاد وجوب
دخولها على فصل
من الفصل ابتداء
لكن اوجب دخولها
على الاسم وهو
قاسه لانا نقول
للمراد لا غير من
الافعال اذ جواز
دخولها على الاسم
علم من بيان جواز
الانشاء والاعمال
قائه لا يكون الا
اذا دخل على الاسم
وانما قال من دواخل
الابتداء والخبر ولم
يكفف بقوله من
دواخل الابتداء لتلا
يتوهم اختصاص
دخولها بمثل ان
كان زيد لفظا دون
ان كان قائما لزيد
وما وجدنا في
لسن الرضى ذلك
الاعتراض وانما كراهه
هذا فاذا دخلت
الخففة على الفصل
لزم عند البصرية
سكونه من نواحي
الابتداء حتى لا يخرج
من اسلمها بالكلية

من (لا) أي النافية (و) من (المكسورة) المشددة (الصدرية) أي التي صدرت (بالكاف الزائدة)
 واصله لا كأن فقلت كسرة الهمزة إلى الكاف وحذفت الهمزة (فصار لكن بكسر
 الكاف ونشيد النون (فكلمة) يعني تكون مركبة لأن كل جزء من لفظه يدل على جزء معناه
 فان (لا) النافية (فقدان ما بعدها) أي أن حكم ما بعدها من الجملة (ليس كما) أي كحكم ما (قبلها بل
 هو) أي ما بعدها (غالبه) أي لما قبلها (فقيامها بآثارها وكما أن تحقق مضمون ما بعدها) أي أن
 الجزء الثاني الذي هو كلمة أن يفيد معنى آخر وهو تحقق مضمون ما بعدها والتحقق يوافق المقام
 لأنه مقام تأكيد وتحقيق لأن السابق أو هم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافا وتردد
 فيه واعتراض الفراء على قولهم فقلت كسرة الهمزة بها قبل الحركة إلى المنحرك كذا في المصام
 فقوله لكن مبتدأ وخبره قوله (الاستدراك) وفسره الهندي بأنه طلب ردك السامع بدفع
 ما عسى أن يتوهمه فجعل السين للطلب لكن هذا التفسير لا يوافق ما في الصحاح حيث قال
 فلا استدراك ما فات وتداركه بمعنى كون لكن لا استدراك ما فات المتكلم باتهام كلامه ما ليس يوافق
 بإيراد رفع الكلام المتوهم وفسره الشارح بما يوافق لهذا فقال (ومعنى الاستدراك رفع توهم
 يتولد من الكلام المتقدم فإذا قلت جاءني زيد فكأنه توهم أن عمرا أيضا جاءك لما بينهما من الالف
 فرفعت) أنت (ذلك الوهم بقوله لكن عمرا لم يجيء) ولما فرغ من بيان معناه شرع في بيان
 موضع استعماله فقال (توسط) (أي لكن) يعني أنه يدخل (بين كلامين متباينين)
 (فيا وأبنا) يعني أنه كان الكلام الذي قبلها نفيًا يكون ما بعدها إثباتًا وبالعكس (معنى)
 وفسره بقوله (أي تباين معنوي) للإشارة إلى أنه مفعول مطلق ببيان أنواع التباين وهو
 التباين المعنوي يعني لا يشترط في التباين بينهما أن يكونا متباينين تباينًا لفظيًا بل يكفي فيه
 التباين المعنوي سواء وجد معه التباين في اللفظ أولا واليه أشار بقوله (والضروري) أي
 الذي يفيد التباين بينهما بالضرورة (هو) التباين (المعنوي ولهذا اقتصر) أي المصنف
 (عليه) ولم يكتف بالأطلاق الذي يفيد التباين الكامل وهو التباين اللفظي (والأعلى)
 أي والتباين اللفظي (فلا يكون) لنفي صريح أي قد يوجد (نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجيء)
 فان جاءني مقابله لعمري لفظًا ومعنى (وقد لا يكون) أي وقد لا يوجد التباين اللفظي
 (نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب) فان الحكمين متفقان في الإثبات لكن ما يفيد قوله
 حاضر مقابله لما يفيد قوله غائب فكأنه قال زيد حاضر لكن عمرا غير حاضر (ونحن نقف)
 (أي لكن) (قلتي) (عن العمل لخروجها) أي لخروج كلمة لكن بسبب التخفيف (عن
 المشابهة) أي عن المشابهة بالفعل التي هي سبب اسمها وإنما تلت عن العمل ولم يحز أعمالها
 في المقدر اعتبار الأصلها لأنها لما خفت وخرجت عن المشابهة (فأشبهت العاطفة لفظًا
 ومعنى) أي وبمد خروجها أشبهت شيئًا آخر غير عامل وهو لكن العاطفة فأنما لما حصل فيها
 المشابهة لها (فاجريت) أي لكن (بجراها) أي مجرى لكن العاطفة أما مشابقتها لفظًا فظاهر
 وأما معنى بمعنى الاستدراك (بمخلاف أن وإن المخفقتين) يعني المكسورة المخففة والمفتوحة

والكوفيون يسمون
 جواز دخولها على
 الاتصال قياسًا
 وأظن الرضى أصلي
 كبا ممن يترض
 بمثل هذا الاعتراض
 وقوله وإنما قال
 من دواخل المبتدأ
 والخبر الخ مما لا
 يلتفت إليه قوله
 وصدر مفرق اللون
 كأن تبيان حقائق
 اشترى بمعنى أضاع
 والتدنى بفتح التاء
 وبكسر خاص بالمرأة
 أو طام ومؤنث
 والخفة بالضم وطاء
 من ماشى والجح
 حتى كما في القاموس
 والطاهر حشاش
 وتبرأ أي أنه مثل
 خصيان ولا يصح
 أن يكون ثنية
 حتى جما أذجع
 مكسر سوى ما على
 سبعة مثني المجموع
 يصح ثنية بتأويل
 فرقتين لأنه لا
 يناسب معنى إذا
 وجه لجمع الحقة
 في نسيه التدي
 أفليس حسن التدي
 لي كونها عطية
 غاية العظم هكذا
 قيل وليس بذلك
 ليعبر مثل ذلك في
 كلامهم بحيث لا بد من
 ظهور خلافه ثم ان في
 بعض النسخ قد وقع
 ونحو موقع صدر
 وفيه وأعلم أن الرضى
 قال وإذا خفت

كان قالافصح الناذما
وقد جاء كان وريد به
رشاء احلب وقال وسدو
مشرق المركان تديه
حقان وح يكون في كلام
الشارح قدس سره وقوله
نظر وكأنه اعتمد في
ذلك على رواية الهندي
فانه قال قتلني من العمل
نحو وسدو مشرق كان
تدباه حقان قوله
واللفظي قد يكون نحو
جاني زيد اكن همرا
لم يحمي قيل هذا المثال
مما اشته الرضى واحكمه
الفراء حيث وقع فيه
وان ذلك لدر فضل
على الناس ولكن اكثر
الناس لا يشكرون
فنا قاتماني الاموس
لصحة حيث قال ولكن
وتخفف حرف ثبت به
التي للاستدراك والتحقيق
مما لا يلتفت اليها ويبنى
ان يعلم ان الكلامين
المتضاربين لا يجب
يتضادا تضادا حقيقيا
بل يكفى تضادهما
في الجملة كما في
الاية المذكورة فان
عدم الشكر لا ينافي
الافضل بل لا ينافي
اذا اللائق ان يشكروا
هذا ولا يخفى
ما في الكلام مع
صاحب الفاوس
اذ ذكر وصف لشي
لا ينافي ثبوت وصف
آخر له قوله فالجزآن

لخففة (قانه) اي لان الشان (ليس لهما) اي لا مسكورة المخففة والمتعوجة المخففة (ما اجرينا
عليه) يعني ان مادة الالف والنون مخالفة لما بعد التخفيف فانه ما بعد التخفيف وان خرجنا
عن المشابهة لكن لم يحصل لهما مشابهة اخرى بحرف غير عامل مثلها ما هذا في النسخ الكثيرة
من غير قيد (وفي بعض النسخ) بقيد قوله (على الاكثر) يعني قتلني على الاكثر (وكأنه)
اي اظن انه (اشاره الى ما جاء عن يونس والاخش من انه يجوز اعمالها) اي اعمال لكن بعد
التخفيف (قياسا على اخواتها المخففة) وهي ان وان وكان وقوله (وقال الشارح الرضى)
اشاره الى ضعفه والى ترجيح النسخة يعني ان الشارح الرضى ضعف اعمالها بناء على ما جاء
منها فقال (ولا اعرف له) اي للاعمال بعد التخفيف (شاهدا) اي كلاما منقول لا عن البالغاء
(ويجوز معها) اي مع لكن (مشددة) اي هذا الجواز شامل لهما سواء كانت مشددة (ومخففة)
(الواو) مثل قوله تعالى «ولكن اكثرهم لا يشكرون» وقوله تعالى «ولكن كانوا أنفسهم»
(وهي) اي تلك الواو التي دخلت على لكن (اما المطف الجلة على الجملة) بان يسطر قوله
لكن اكثرهم بان تكون مع اسمها وخبرها جملة مسطوفة على ما قبلها (واما اعتراضية وجعل
الشارح الرضى الاخير) اي كونها اعتراضية (اظهر) من كونها عاطفة من حيث المعنى
وان كان كونها عاطفة اظهر من حيث اللفظ ولعل وجه الاظهرية ان الاعتراضية متعلق بما قبله
واما يؤتى به لفرض من الاغراض كالنا كيد وغيره والاستدراك من جملة الافتراض فيكون
البقي بالاعتراض (وايت) اي هذا الحرف الذي هو من الحروف الستة موضوع (للتنني)
(اي لانشاء قدخل) تفريع لكونها موضوع لانشاء التنني يعني انها اذا كانت موضوعه
يجوز دخولها (على الممكن) اي على امر ممكن لكن بشرط ان يكون بعيدا الحصول حقيقة
نحو ليت البخل يجوز لتحصل المقابل بينهما وبين لعل حيث كان الممكن في جواز دخول
التنني مشروطا بكونه غير مرجو وفي جواز دخول الترجي مرجوا (نحو ليت زيد اقام
وعلى المستحيل) اي وعلى الامر المستحيل (نحو ليت الشاب يعود يوما) فان عود الشاب
مستحيل عادة ولما كان بين المحققين وبين القراء خلاف تركيب وقع فيه الجزآن ان الذي ان بعد
ليت منصوبين في ان الجزء الثاني هل هو منصوب بليت او بمحذوف ذكره المصنف بقوله
(واجاز القراء ليت زيدا قائما) (ينصب الممولين) وبالهام ممول لان ليت (بناء على ان ليت
للتنني فكأنه قيل آتني زيدا قائما) ولما كان ليت داخلا على الجملة وكان التنني راجعا الى
الاسناد ولم تصح دلالة تركيب زيدا قائما على معنى آتني زيدا فسر الشارح بقوله (اي آتناه
كأننا على صفة القيام) يعني آتني الذي دل عليه ليت متعلق بالكون الذي هو المقيد بمعنى
الاسناد لانه داخل على القيام الذي دل عليه قائما (فالجزآن) اي فذهب القراء الى ان هذين
الجزئين (منصوبان على المفعولية بمعنى ليت) ثم حكى مذهب الكسائي في مثل هذا التركيب فقال
(واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان اي) يعني تقديره (ليت زيدا كان قائما وتمسكهما)
اي متمسك به القراء والكسائي في اجازة نصب الجزئين هو (قول الشاعر) وبليت ايام العبا

رواجما) فالجزء الاول لفظ ايام والثاني لفظ رواجما وكلاهما وقمانصوبين في قوله
(قالقراء يقول مناه اتنى ايام الصبا رواجما والكسائي يقول اى ليت) ايام الصبا كانت
رواجما والمحققون) ومنهم المصنف (على ان رواجما منصوب على انه حال من الضمير المستكن
في خبرها المحذوف) اى خبر ليت (اى ليت ايام الصبا) فقوله ايام اسم ليت وقوله (لنا) متعلق
بخبره وهو قوله (اى كائنة لئلا حال كونها رواجما) اى هو حال من الضمير المستكن في كائنة
واعلم ان لفظ كان محذوف عند الكسائي وعند المحققين وعدوا هذا الحذف من المواضع
التي حذف فيها كان وجوبا لكن عند الكسائي من المواقع التي وجب فيها حذف كان
وعند المحققين من المواقع التي حذف فيها عامل الحال وجوبا كذا في المصام (ولعل
للترجي) (اى لانشاء ولا يدخل) اى اعمل (على المستحيل) وكذا على الممكن الغير الموجود
ولما كان مقابل المستحيل هو الامر الممكن سواء كان مرجوا او لا وليس المراد به المطلق
احتاج الى بيان معنى الترجي فقال (ومناه) اى معنى الترجي (توقع امر مرجو) اى انتظار
للامر الذي يرجى وقوعه (او) توقع امر (مخوف) اى او انتظار للامر الذي يخف من
وقوعه مثال الامر الذي يرجى (كقوله تعالى ولعلكم تفلحون) و) مثال الامر المخوف كقوله
تعالى (ولعل الساعة قريب) والغالب) اى غالب الاستعمال فيه (هو الاول) اى دخوله على
امر مرجو ولما كان في استعمال لعل لفتان احدهما ان مابعد منصوب وانه حرف ناصب
ومن الحروف المشبهة وهي اللفظة المقبولة المستعملة وثانيتهما ان مابعد مجرد وانه حروف
وهي اللفظة اذا اشار اليه بقوله (وشذ الجربها) (اى بكلمة لعل كجاء) اى الجربها (في اللفظة
المقبية) اى اللفظة المنسوبة الى عقيل وهو بضم الين المهملة وفتح القاف بالتصغير اسم قبيلة
(وانشد السيراني في ذلك) اى انشد شعرا يتضمن استعمال لعل جارا وهو قوله (وداع
دعايا من يحجب الى الندى) فلم يستجبه عند ذلك محجب) فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
دعوة) لعل ابي الفوارس منك قريب) فقوله وداع يحتمل ان يكون مر فوعا قد برأ على انه
مبتدأ وان يكون مجردا بواب رب فقوله دعا خبر على الاول وصفة على الثاني والندى
فتح النون النعمة وابي الفوارس لما وقع بالياء علم ان لعل مستعملة هنا بالجارة والفوارس بكسر
الميم فلم يستجبه محجب عند ذلك وهذا كناية عن كثرة فقراء اهل تلك البلدة فقلت للنادي
ادع دعوة اخرى وارفع صوتك بها اكثر من صوت الندى الاول لاني ارد جوان يكون ابو
الفوارس قريبا منك فيسمع صوتك ويحيبك (واجيب عنه) اى اجيب عن انشاد السيراني (بانه)
لا نسلم ان يكون انشاده دالا على استعمالها جارة لانه (يحتمل ان يكون) اى استعمال ابي في
ابي الفوارس (على سبيل الحكاية) لانه الشاد والانشاد قراءة شعر الغير فيجوز ان تكون قراءة
بالياء حكاية عن منشه لا لالتزامه لتلك اللفظة (كنا قال المصنف في شرحه يعني) اى يريد
(انه) اى افطاني الفوارس (وقع مجردا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان)
اى ويحتمل ان يكون (اشهر ذلك الرجل بابي الفوارس بالياء) ويكون لفظ اى منصوبا على

منصوبان على المفعولية
قبل لا وجه على هذا
التخصيص اجازة ليت
زيدا قائما بالقراء لان
اجازته متفق عليها
لكن توجيه مختلف
فيه ففند القراء منصوبان
بمعنى ليت وعند الكسائي
نصب الثاني بكان
المقدرة وعند المحققين
بالجارية قالوجه ان
القراء يصل ليت
تشيها بنيت ثم هذا
من مواقع وجوب
حذف كان عند
الكسائي ومواقع
حذف عامل الحال
وجوبا عند المحققين
وليس الامر كما زعمه
لان التخصيص بالقراء
هو جواز نصبها الجزئين
لكونها بمعنى اثنان لان
القراء اجاز التركيب
وكون الاسمين منصوبين
بأى عامل كان خاصة
كيف وهذا مما لا يحظر
بالبال ولا يساعد
سرق المثال قوله
او كان اشهر ذلك
الرجل بابي الفوارس
فيجب ان يحكى في
الاحوال الثلث بالياء
قبل ومنه ما وقع في
كتابه على رضى الله
عنه كتبه على ابن ابو
طالب قوله والافلا
حاجة الى التأويل بعد
ما جزم بوجود الجربها
وحكم بشذوذه قبل
الجزم بوجود الجرب
هذا التأويل والحاجة الى

انه اسم لعل وقريب خبره لكنه استعمل لفظ ابى في محل النصب بناء على شهرته بذلك
 (فيحب ان يحكى في الاحوال الثلاث بالياء) فلم لا يجوز ان يكون منصوبا لكنه ترجع نصبه
 لترجيح استعمال اللفظ الاشهر فانه اذا اشهر لفظ بمحل يستعمل عليها في الاحوال اثلاث كما
 يقال كتب على ابن ابوطالب بالواو مع ان مقتضى ان يستعمل بالياء لكونه مضافا اليه لابن وقوله
 (ولعل مراد المصنف) الخ جواب عما ورد على تأويل المصنف في شرح الكافية بانه بعد حكمه
 بالشدوذ لا حاجة الى هذا التأويل فاجاب عنه انى اظن ان يكون مراد المصنف (بما ذكره
 من التأويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل) مذهب (اللفظة الشاذة) بل هو مستعمل
 على اللفظة المقبولة واني المقوار منصوب بليل لكن لما وقع قول شاعر آخر مجرورا بحكاية هذا
 الشاعر يمينه (والا) اى ولم يكن مراد المصنف هذا (فلا حاجة) اى نورده عليه بانه لا حاجة
 (الى التأويل بمد ما جزم) اى بعد ما حكم المصنف نفسه حزملا (بوجود الجر بها) اى بوجود
 لفظة تقع كانه مل جارية فيها (وحكم) اى بعد ما حكم (بشدوذ) فحينئذ يحمل قول الشاعر على
 تلك اللفظة الشاذة فلم يحتاج الى تطبيقه على اللفظة القوية ولما فرغ من الحروف المشبهة شرع في
 مباحث الحروف العاطفة فقال (الحروف العاطفة) فالحروف مبتدأ والهائفة متفها وقوله
 الواو مع ما عطف عليه خبره ولما لم يرفه المصنف بتعريف خاص علم انه احال على معناها
 اللغوي فاشار الشارح اليه بقوله (المطوف في اللفظة الامالة) اى جعل الشيء مائلا الى شئ آخر
 يبنى ان معناه في اللفظة الامالة مطلقا وفي عرف النحاة امالة المطوف الى المطوف عليه كذا
 في الامتحان واليه اشار بقوله (ولما كانت هذه الحروف تميل المطوف الى المطوف عليه) اى
 اما في الحكم والاعراب كما في عطف المفرد على المفرد او في الحصول كما في عطف الجملة على الجملة
 كذا في بعض الحواشي وفي العاصم يحتمل ان تكون هذه الحروف سميت بها لانها تميل العامل
 الى المطوف ولنا (سميت عاطفة وهي) اى تلك الحروف (الواو والفاء وهم وحتى واواما)
 (بكسر الهمزة) احتراز عن اما بفتحها فانه ليس باطاف (وام ولا ويل ولكن) بسكون النون
 هذا ما عد عند الجمهور (وعند بعضهم) اى زاد بعضهم (اى) اى كلمة (المفسرة) بكسر السين
 (منها) اى من الحروف العاطفة وهو الكاكي وصاحب المستوفى وابو الباس المبرد واليه ذهب
 الكوفيون واما الجمهور فلا يمدونها منها لانها لو كانت عاطفة لما وقع ما يمد هاء مفسرا للضمير
 المجرور من غير اداة الجار والمرفوع المتصل من غير تأكيده بالافضل (وعند الاكثرين) اى
 واما عند اكثر النحاة فليست تلك الكلمة من الحروف العاطفة بل عندهم (ان ما يمدها) اى
 لفظ الذي يقع بعد كلمة (عطف بيان لما) اى اللفظ الذي يقع (قبلها) اى كلمة اى وعندهم
 البعض تكون الحروف العاطفة احدى عشر حرفا وبعضهم ثورها كما قال (كاذب) اى ان الخالف
 الجمهور مذهبان احدهما المذهب الذي ذكرناه والاخر المذهب الذي يذكر بقوله (بعض آخر
 الى ان يل التي يمد هاء مفرد) سواء وقت يمد الايجاب (نحو جاني زيد بل عمرو) او وقت يمد
 الثاني (و) هو نحو قوله (ما جاني زيد بل عمرو وليست) اى ليست كلمة بل التي تنصف بذلك الصفة

التأويل للا يقال يجر
 لعل للاشكال فيه مع
 انه لا سند له الا هذا
 البيت الواقع من قبيل
 وفيه ما فيه والفتن الحلي
 منه فوك ان الحكم
 بشدوذ الجر بها نظر
 الى الظاهر لا يقتضي
 الجزم بوجوه هذا الجرم
 الا ترى الى سداد فوك
 وجرها كالم هذا البيت
 شاذ وقد يقال لا جرم بل
 ورد على سبيل الحكاية
 قوله كاذب بعض آخر
 الى ان الخ قيل ما هو
 المثبت في الكتب ان
 بعض النحاة ذهب اليه
 اما انهم بعض آخر لم
 يمد عليه ونقول في
 كتب النحاة ان بعض
 النحاة ذهبوا الى ان
 اى من حروف العطف
 وذهب بعضهم الى ان بل
 ليست منها وهذا صريح
 فيها ذكره الشارح
 الا ترى انه لو لا كذا
 لقل بعض النحاة ذهب
 الى هذين الاسمين
 قوله وليس المراد
 اجتماع المطوف
 والمطوف عليه في
 الفعل قبل الاولى
 فيه في الحكم ليشمل
 زيد وعمرو الساتان
 وهذا ليس بجي قوله
 فوك جاني زيد
 وعمرو او عمرو او
 ثم عمرو اى حصل
 الفصل من كليهما

(منها) اي من الحروف العاطفة (لان ما يبدوا) اي لان ما يبدل حين وقوعها في عطف المفرد
 على المفرد (بدل غلط بما قبلها وبدل الغلط بدونها) اي بدون كلمة بدل (غير فصيح واما) اي
 واما بدل الغلط (معها) مع كلمة بدل (فصيح معطرد) اي مستعمل استعمال لا اطراديا (كلامهم
 لانها) اي كلمة بل في مثل هذا (موضوعه تشترك مثل هذا الغلط) وحاصله ان المراد بـ (ا) اي
 تصحيح تركيب بدل الغلط لان المراد بها العطف ويمكن ان يجاب ان تصحيح المذكور
 بالمعنى لا يبدل مجردة فتكون عاطفة ايضا ثم شرع في تفصيل كل منها في معانيها الخصوصية فقال
 (فالاربعة الاول) بضم الهمزة وتفتح الواو جمع الاولى صفة الاربعة والمراد بها الواو
 والفاء وثم وحتى يفي هذه الاربعة موضوعه (للمجوع) والمراد من الجمع (ا) اي ان يكون
 جمعا (مطلقا) اي من غير ملاحظة الترتيب كما هو واقع في الواو (او مع ترتيب) كما في الثلاثة
 الباقية وسواء كان الترتيب ايضا مطلقا او مع الملاحظة او مع ملاحظة الجزئية كما ستعرف
 وانما فسر الجمع بكذا ليكون شاملا للاربعة وقوله (و مراد الناحية بالجمع) بيان لتصحيح
 التفسير يعني انما يصح تفسير الجمع بما قلنا لان مراد الناحية (هنا) من قولهم هذا الاربعة
 ما يقابل احدا الا سري بنى (ان لا يكون) ذلك الحروف (احدا الشئيين او الاشياء كما كانت)
 كلمة (او واما) يعني قرينة المقابلة وقوله (وليس المراد) معطوف على قوله مراد الناحية
 وبيان لتصحيح اطلاق الجمع في الاربعة على الاشتراك وذلك لاشتراكه لا يحصل الا بان يقول
 ليس مرادهم بالجمع هو (اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل) بان يكون (زمان)
 واحد (او) في (مكان) واحدا فانه لو كان المراد هذا الاجتماع لم يجز ان يقال ان الفاء وثم
 للجمع فانه في تركيب جاءني زيد فهو لا يجوز ان يقال ان زيدا وعمر اجتماعا في الجملة
 في زمان واحد فانه ينافي التعقيب والامهال (فتقولك جاءني زيد وعمر) جاءني زيد (فمروا)
 جاءني زيد (ثم عمرو) اي عمرو حتى عمرو) قوله فتقولك مبتدا وقوله (اي حصل الفعل من كليهما)
 خبره يعني في قولك جاءني زيد الخ سواء عطف عليه بالواو او بالفاء او ثم ان الجملة
 حصلت من زيد وعمر وسواء كان في زمان واحد او في زمانين او في مكان واحد او في مكانين
 يعني المراد بالجمع هذا (لا) ان المراد بهذا القول انه حصل (من احدهما) اي من زيد مثلا
 (دون الاخر) اي من عمرو كما كان في المعطوف او ونحوه فانه لو اراد هذا المعنى لم يصح
 ان يقال انه للجمع ثم ميز المصنف بين ما هو من الاربعة للمطلق وبين ما هو لقييد فقال
 (فالواو) اي من الاربعة التي للجمع المقابل احدا لسري موضوعه (للمجوع) وقوله
 (مطلقا) حاد من الجمع لامن الواو لان الاطلاق وصف للجمع ولا معنى في ان يكون وصفا
 للواو (لا ترتيب فيها) (فقله لا ترتيب فيها) اي هذا الجملة (بيان لاطلاقها) اطلاق
 الجمعية ولذا ترك العطف بينهما فانه من مقام الفصل (اي لا ترتيب فيها) اي في كلمة الواو
 اذا عطف بها (بين المعطوف والمعطوف عليه) وقوله (يعني انه لا يفهم هذا الترتيب منها)
 بيان لاطلاقها يعني ان معنى اطلاقها عدم التقيد بالترتيب (وجودا وعدما) اي لا يفهم

مبتدا لا خبر له لان قوله
 اي حصل تفسير جاءني
 زيد آهوه بمنزلة عطف
 البيان لا الخبر وانما وقع
 فيه لنقل كلام الرضي
 غير تام فانه قال فتقولك
 جاءني زيد وعمر او
 عمرو او ثم عمرو اي
 حصل الفعل من كليهما
 بخلاف جاءني زيدا
 وعمر او حصل الفعل
 من احدهما دون الآخر
 فالخبر قوله بخلاف الخ
 فصل النس ووطن ما
 قبل قوله بخلاف الخ لانا
 فاقصر عليه كذا قيل
 ولعل اي من الساسخ
 او طين القوم والصواب
 يعني قوله والفاء
 فترتيب اي للجمع مع
 الترتيب بغير مهلة قيل
 فان قلت معنى الترتيب
 انساب الشيء الى
 المعطوف عليه قبل
 المعطوف مثلا فترتيب
 جعل على معنى الجمع
 فلا حاجة الى حمل
 قوله فترتيب على معنى
 الجمع مع الترتيب مع انه
 بعيد من العبارة قلت
 الترتيب قد يكون
 بترتيب نسبة التكلم
 وقد يكون الترتيب
 في الذكر فلا يستلزم
 الجمع وأشار الى
 خلل عبارة النص
 بقوله بغير مهلة وبه
 على انه فات منه
 قيد لا بد منه لا
 تقول يفهم من
 مقابله مع قوله

مناه وجود الترتيب في الواقع ولا عده في قوله جاءني زيد وعمر ولا يفهم منه ان الترتيب
الواقع مطابق للترتيب المذكور او غير مطابق له انها عقيدة بالاطلاق حتى يلزم استعمالها
في جميع موادها استملا مجازيا ضرورة انه لا تنك في الصور الخارجة عن التقيد
دون الاطلاق كذا في بعض الحواشي (والفاء) موضوع (لترتيب) وفسره الشارح بقوله
(اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة) للاشارة الى ان تقيد الترتيب بقوله للجمع لا بد منه
لان الترتيب لا يستلزم الجمع فان الترتيب قد يكون بالنسبة الى المتكلم وقد يكون في الذكر
فمضى كونه للجمع مع الترتيب انه يجمع المعطوف والمعطوف عليه مع كون الثاني يعقب
الاول من غير مهلة وتراخ حقيقة في الوجود نحو جاءني زيد فمر واوفي الذكر اللفظي
لا في الوجود الزماني فيكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه انما هو بحسب اللفظ الا ان
المعنيين مرعيان في الوقوع بحسب نفس الامر وهذا قد يقع كثيرا في عطف المفضل
على المجرى فان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجال نحو قوله تعالى «فقد سألتوا موسى
اكبر من ذلك فقالوا ان الله جهرة» وقد يكون في غير ذلك كقوله تعالى «ادخلوا ابواب جهنم
خالدين فيها بنس متوى المتكبرين» وقوله تعالى «واورثنا الارض نبتوا من الجنة حيث نشاء
فم اجر العالمين» لان ذكر ذم الشيء او مدحه يصح بعد ذكره او اعتبار حقيقة نحو قوله
تعالى «ثم خلقنا النطفة علقه فخلقنا العلقه مضغة فخلقنا المضغة عظاما فان التعقيب هو كون
الثاني تعقيب الاول من غير مهلة في هذه المعطوفات بالفاء بالنسبة الى ما قبلها حقيقيا للعلم بتراخي
ما بين ازمته لا طوار المذكورة على ما ورد في الحديث ولكن لما لم يتخلل بين الطورين آخر
اجنبي عن التطوير اعتبر ذلك تعقبا وعد الثاني كأنه وقع عقب الاول من غير تراخ هذا
ما قالوا فظهر منه ان الجمع حاصل في الترتيب في الذكر وذلك ان معنى الجمع في الذكر
حصول مضه وانها في الذكر كما ان معنى الجمع في عطف الجمل حصول مضه ونها نفس
الامر كذا في بعض الحواشي (وتم مثلها) (اي مثل الفاء في مطلق الترتيب) اي
لامقيدة الذي هو الترتيب بغير مهلة لان تم وان كانت مشتركة مع الفاء في كونها
للجمع الترتيب الا انها اي لكن كلمة تم (مقرونة) (بمهلة) وقال المصمم ان الفاء و تم قد
يصالحان لترتيب واحديان يكون المعطوف امرا متندا وكان انتهاؤه متراخيا عن المعطوف
عليه وابتدؤه عقبه بلامهلة تلك ان تعطف بالفاء نظر الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه
وان تعطف بتم نظرا الى بعد انتهاؤه وتراخيه عنه انتهى (وحتى مثلها) (اي مثل تم
في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في تم) واذا كان كذلك (فهى) اي كلمة حتى
(متوسطة بين الفاء التي لامهلة في اي اصلا) وبين تم المفيدة للمهلة وهذا فرق بين تم وحتى
وقوله (ومعطوفها) اشارة الى فرق آخر (اي المعطوف بحتى) وفي اشارة الى ان اضافة
المعطوف بضمير حتى لا تدنى ملازمة لان المعطوف ليس بمعطوف بحتى بل حتى آلة للمعطف
بمعنى ان حتى وان كانت مثلها فيا ذكر لكن المستبر في العطف بما ان المعطوف به (بحسب ما

ومثلها بمهلة لا نقول
فذلك من مقابلة
الحاصل بالعام وليس
كذلك فان الشارح
قدس سره لم يرد
البيان الذي ولا
يتوقف هو على زيادة
قيد فيه لان التبادر
من الترتيب هو الاصل
ولذا قيد في معنى
ثم بذلك امدح حصوله
بدونه على انه لا ترتيب
في انضمام الوصل
الذي في الفاء من هذا
القيد المذكور ههنا
فالواقي به فيه ايضا
لكن كلامه مشغلا
على مالا حاجة اليه
وقول الثاني فذلك
من مقابلة الحاصل
والعام من باب الاوامام
الظهور المقام في الاختواء
على تقابل المتباينين
قوله والفرق بين تم
وحتى بعد اشتراكهما
في الترتيب مع المهلة
من وجهين قبل بل
من ثلثة اوجه ثالثها
ما تقدم من ان المهلة في
حتى اقل من تم وكان
الفاصل لم يتصور معنى
قوله بعد اشتراكهما
في الترتيب مع المهلة
والا لا يقول بمنزلة
ذلك قوله هكذا
في بعض التبروح
ذكر الرضى في بحث
حتى الحارث انه لا يجوز
في الساطعة كون
المعطوف غير الجزء الاخير

اقتضاه وضعا) اى وضع حتى وهو كونها موضوعا لغاية (جزءه) قوى اضعف من حيث انه قوى اضعف) قديم ما يكون مصححا لتعلق قوله (من متبوعه) لانه متعلق بالجزء لتضمنه هذا المعنى وقوله (اى متبوع مطوفها) اشارت الى ان الضمير المذكور راجع الى المطوف وانما اشترطت بهذا (ليفيد) (اى المطلق بها) اى بحتى (قوة) (فى المطوف) (اوضفا) (فيه) اى فى المطوف وقوله (اى ليدل عليهما) تفسير لقوله ليفيد بنى ان المراد باقادة المطلق للقوة والضعف دلالة عليهما لان القوة او الضعف حاصلان فيه قبل المطلق بل المطلق دل عليه لانه اقاده وقوله (حتى يميز الجزء) اشارة الى ان المفيد للقوة المطوف اضعف انما هو العطف بحتى لا يميزه من الدواطف لان حتى يميز الجزء (بالقوة والضعف عن الكل فصار كأنه غيره) اى بسبب تميز حتى بين الجزء والكل صار اى ذلك الجزء المميز مشابها بما هو غير الكل وان لم يكن غيره فى الحقيقة (فصلح) اى واذا كان ذلك الجزء المميز مشابها للغير كان صالحا (لان يحمل غاية) وقوله (واتهاء) عطف تفسير لغاية بنى صالحا لان يحمل ذلك المطوف اتها. (لفعل المتعلق بالكل ودل اتها لفعل اياه) اى الى ذلك جزء المطوف (على شموله جميع اجزاء الكل) المفار لذلك الجزء المميز المخرج عنه بالمطلق فى القوة والضعف مثال الجزء القوى (نحو مات التاف حتى الانباء و) مثال الضيف نحو (قدم الحجاج حتى المشاة) فان الانبياء فى الاول جزء من الناس وداخلون فيه دخول الجزء فى الكل لكن لما اردت اتها الفعل الذى تعلق واستند الى الكل الذى هو الناس اذ كل جزء منه متبوع فى القوة الى الجزء الذى هو الانبياء ميزته واستخرج بالمطلق بما دل على الاتهاء فكأنهم كانوا غير آحاد الناس وكذلك المشاة من الحجاج وهو جمع الماشى اخرجت من آحاد الحجاج اضعف الماشى منهم وقوله (والفرق) شروع فى بيان الفرق (بين ثم وحتى بعد واتها كهما) اى مع كونهما مشتركين (فى الترتيب) اى فى كونهما بالترتيب (مع المهلة) فلم ياسبق ان الفرق بينهما (من وجهين احدهما اشترط كون المطوف بحتى جزء من متبوعه ولا يشترط ذلك) اى كونه جزء (فى ثم) فان المطوف فى ثم لا يشترط كونه جزء فلان حينئذ ان يكون المطوف عليه صالحا ليجزى فلا يقال جاءنى زيد حتى عمرو (وثانيهما) اى الوجه الثانى من الوجهين (ان المهلة المستبعدة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو) فان عمرا جاء بعد زيد بمهلة ولا يتصور عكسه (وفى حتى) ان المهلة المستبعدة فيه (بحسب القدر) لا بحسب الخارج (فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت ولا يغير الانبياء) لان غير الانبياء ليس لهم شرف مثل شرفهم حتى يستبعد موتهم لان حياة غيرهم وموتهم متساويان قوله (ويتعلق) بالنصب عطف على ان يتعلق بنى ان المناسب ان يتعلق الموت (بعد التعلق بهم) اى بغير الانبياء من الناس وقوله (بالانباء) متعلق بمتعلق (وان كان) اى ولو كان موت الانبياء بحسب الخارج فى انسابه الناس) فلا يجوز ان يقال فيه مات الناس ثم الانبياء فانه خلاف الواقع (وهكذا) اى كما كان

من الملاق له وكذا لم يذكره الشارح فى هذا المقام فتمسك ببعض الشروح وقوله ومن هذا ظهر الخ ردا على الحواشى الهندية محل نظر لانه نظر وان كان لا يصح على تحقيق الرضى تمثيله للجزء حكما بقوله تحت البارة حتى الصباح فانه لا يصح دخول الداطنة على الملاق للجزء اذ ليس الملاق فى حكم الجزء لكن لا خلاف فى جعل الجزء اهم من الجزء حقيقة او حكما ولا استغنا عنه لانه قال الرضى فى بحث حتى الجارة انما بعد الداطنة يجب ان يكون حزاً مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا وكثرة بالاختلاط نحو ضربت السادات حتى صيدهم على انه يمكن ان يقال لا يصح دخول حتى على الصباح عطفه على الليل باعتبار انه ملاق للجزء الا غير كما منعه الرضى ويصح باعتبار انه صادر بمزلة جزء الليل لكثرة خاتمه بالليل فى النوم كما اجازته الهندى فلا منافاة بين انى الرضى وتصحیح الهندى ثم ما ذكره وجها لندم دخول حتى على الملاق تكاف مستثنى عنه

المناسب ان يكون كذا في المثال كان (الناسب) في قوة المطفوف اوضفه فلا بد من ان يكون
مطفوفها قويا واوضفها اليكون ايضا (في القهن) بلن يقال في المثال الثاني (تقدم قدوم ركب
الحجاج) اي كان المناسب ان يكون كل ركب منهم مقدما (على رجالهم) بضم الراء مع تشديد
الجيم جمع راجل يعني ماش منهم هذا بحسب الذهن والملاحظة (وان كان في بعض الاوقات
على عكس ذلك بان قدم الركبان بعد المشاة واقدم بعض المشاة على بعض الركبان (ومع هذا)
المثال اي والحال انه مع وجود عكس (يصح ان يقال قدم الحجاج - في المشاة) يعني فلا يضر
وقوع العكس لصحة هذا التركيب بخلاف ثم قاته لا يجوز ان يقال في هذه الصورة قدم الحجاج
ثم المشاة لانه لا اعتبر فيها المهلة بحسب الخارج لزم ان يصح ايضا فيها وقع في الخارج كذلك
واعلم ان بينهما فرقا آخر وهو كون المهلة في - حتى اقل منها في ثم كاسبق من الشارح ولم
يذكر الشارح هذا الفرق هنا بل ذكره فيما قبل ولما كان الانتهاء في كلام المصنف مقيدا
بان يكون الجزء الاقوى او الاضعف جزء من متبوعه علم منه ان الجزء المجاور الذي هو
من مستعلمات حتى خارج عنه فاراد الشارح ان يجه عليه بقوله (واعلم ان الانتهاء
بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء باللاقى
للجزء الاخير يفيد ذلك العموم) يعني ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف يفيد
استناد الفعل الى كل من يصدق عليه المطفوف عليه بالضرورة فيفيد عموم الفعل وكذلك
يفيد ذلك العموم اذا كان المنتهى غير داخل في ما قبله بل مجاورا لجزئه الاخير
(كقولك تمت البارحة حتى الصباح) اي كنت قائما في الليلة الماضية الى هذا اليوم
حتى انتهى نومي الى الصباح فان الصباح غير داخل في اجزاء الليل لان البارحة
يطلق على الليل لكن الصباح غاية ينتهي اليها الجزء الاخير من الليل (قانه) اي فان هذا
الانتهاء الواقع في هذا التركيب (يقيد شمول اليوم لجميع اجزاء الليلة) مع ان حتى في هذا
التركيب جارة وليست بماطوفة (ولذلك) اي ولا فائدة الجارة هذا العموم (استعملت حتى
الجاردة في المعنيين جميعا) اي جازا استعمالها فيما يكون المنتهى جزء مما قبله وفيما لا يكون جزء
بل كان ملاقيا للجزء الاخير (الا انه) اي لكن الفرق بين الجارة وبين الماططة انه
(لم يأت في الماططة ما) اي لم يأت المنتهى الذي (يلاقى للجزء الاخير) ولذا قيد المصنف
بكونه جزء من متبوعه (فان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها) في الجارة
(فتكون الماططة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت) اي الماططة (محمولة عليها)
اي على الجارة (لم يستعملوها) اي الماططة (في معنيها جميعا ليقى للاصل) اي للجارة
التي هي الاصل فيه (على الفرع) اي على الماططة التي هي الفرع (مزية) اي شرف
وفضيلة وهذا بيان لتفريقهم فيما بينهما وهذا يقتضي ان استعمال الجارة في كل من المعنيين
وعدم استعمالها في البعض يدل على تعيين ذلك البعض لكون الطرفين مبهمين وقوله
(انما استعمالها بيان لوجه الترجيح في تعيين البعض للترك يعني انما استعمالها حتى

لانه اذا كان دخول
حتى على الجزء
الاضعف او الاقوى
ليفيد بطلان الجزء
على السك المقتضى
لمتأخرة قوته اوضفه
بحيث صبار مغابرا
لأثر الاجزاء خارجا
من السك لا يمع
ان تدخل على غير
الجزء لان مطف
غير الجزء على السك
لا يفيد القوة والاضف
هذا بطوله مما قيل
وهو مشتمل على
الخط الصريح قانه
حكم اولى بانه
لا يمع دخول الماططة
على الملاقى للجزء
اذ ليس الملاقى في حكم
الجزء وقال ثانيا بانه
لا خلل في جعل الجزء
احم من الحقيق او
الحكمي وجعل
الصباح احمى الملاقى في
حكم الجزء من البارحة
وهذا تناقض ظاهر
واعلم انما ذكره
الشارح قدس سره
في هذا المقام هو المختار
المتبر بين الحقيقين
الموافق لحرام المس
رحمته قانه قال وقد
شرط حتى ان يكون
المطفوف جزءا من
المطفوف عليه لان
الفرض كونه غاية لذلك
ومنتهى لتعدياته مخالفة
الاول فيما اوجب المهلة
من قوة او ضعف
وكلام الرضى صريح
في ان حتى في ذلك

الجاء التي هي الاصل وخصصوها بالاستعمال في المنتهى الملاقى وتركوا استعمال ذلك في الماطفة لان هذا المعنى ليس باظهر بالنسبة الى المعنى الذي هو كون المنتهى جزءا فاستعملوا الماطفة التي هي الفرع (في اظهر معنيها وهو كون مدخولها جزءا) اى من متبوعه وانما كان هذا المعنى اظهر من المنتهى الملاقى (اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل) لان الانبياء والمثناة المذكورين في المثالين لدخولهما في عموم ما قبلهما يكون اسناد الموت او القيد اليها اعرف بخلاف الصباح فان المبارحة لما كان ظرفا للنوم لم يكن وجود النوم في الصباح الذي هو الخارج عنها اعرف بما يكون جزءا منه وقوله (واكثر في الوجود) عطف تفسير لقوله اعرف يعنى ان المراد بكونه اعرف هو كون وجوده اكثر (من اتحاد المتجاورين) والمراد بالتجاورين الملاقي والجزء الاخير (هكنا) اى ذكر التوجيه كاقلاه (في بعض الشروح ومن هذا) اى ومن هذا التوجيه (ظهر وجه اختصاصه مطوفا بكونه جزءا من متبوعه) اى ظهر قوله ومطوفا بكونه جزءا من متبوعه (وعدهما الحاجة) وظهر ايضا عدم الاحتياج (الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل) الحقيق الذي هو المستعمل في الماطفة ويشتمل (للمجاور) الذي هو الجزء المجازى (ايضا كواقع في بعض الحواشي) وفيه اشارة الى ترجيح الوجه الاول * ولما فرغ من بيان الحروف التي تكون للجمع شرع في بيان ما لا يمكن للجمع فقال (واو واماوام) (كل من هذه الحروف الثلاثة) (لاحد الامرين) (اى للدلالة على احد الامرين والامور) وانما فسر بقوله للدلالة لان هذا الحروف ليست بموضوعة لاحد الامرين فان او مثلا في قولنا جاءني زيد او عمر وليست بموضوعة لزيد او لعمر وبموضوعة لتدل على ان هذا الفعل صدر من احدهما وزاد الشارح قوله والامور للاشارة الى ان مراد المصنف بقوله لاحد الامرين انه لاحد الامور ايضا لکننا كتنى باقله كما اكتفى في قوله الكلام ما تضمن كلمتين وفي قوله واذا تنازع الفعلان وقوله (حال كون ذلك الاحد) للاشارة الى ان قوله (مبهما) حال من احد وفسر الشارح المبهم بقوله (اى غير معين) وليس هذا التفسير لكون معنى المبهم خفيا محتاجا الى تفسير بل لايضاح ان المراد بالابهام ليس هو ما كان مبهما في الخارج بل المراد منه ما يكون غير معين (عند المتكلم) هذا بحسب اصل الوضع واما المعاني الاخر مثل الشك والابهام وغيرها فانما تعرض في الكلام فحينئذ لا يتجه ما قيل ان هذا التفسير انما يصح في او اذا كان للشك واما اذا كان للتفصيل كافي التفسيرات او للابهام فهو للمعنيين وقوله (ولايتوهم) رد على ما توهم (ان او في مثل قوله تعالى « ولا تطع منهم آثما او كفورا ») يعنى اذا وقع في حيز الثنى ليس لاحد الامرين بل (لكل من الامرين) حتى يحصل في نفيه في كل منهما كما هو المراد منه لاننى احدهما لانها ليس بمراد فاجاب بان هذا التوهم (لانها) اى كلمة او في مثل هذه الاية (مستعملة لاحد الامرين) ايضا كافي اثبات وباقي (على ما) اى على

المثال اعني تحت
البارحة حتى الصباح
لا يكون ماطفة ولا
علينا ان تأني بما ذكره
قصدا لزيادة البيان
قال ويشترك الجارة
والماطفة في انه لا بد
قبلها من ذي اجزاء
الا ان ذلك يجب
اظهاره في الماطفة
حتى يكون مطوفا
عليه نحو قدم الحاج
حتى المشاة واما في
الجارة فيجوز اظهاره
نحو ضربت القوم حتى
زيد ويجوز تقديره
نحو تمت حتى الصباح
اى تمت اقلية حتى
الصباح ويتفاوتان
ايضا بان ما بعد الماطفة
يجب ان يكون جزءا
عما قبلها نحو ضربت
القوم حتى زيد او جزءا
بالاختلاف نحو ضربت
السادات حتى عبيدهم
او جزءا لما دل عليه
ما قبلها كما في قوله الى
العصبة كي يخفف
رحلة والزاد حتى
نعله القاهما عند من
قال نعله مطف على
العصبة اى التي جميع
مامنه ويجب ايضا
دخول ما بعدها في
حكم ما قبلها فالقرب
في ضربت القوم حتى
زيد الامانة واقع
على زيد ايضا واما
الجارة فلا كثر
على مجوز كون
ما بعدها متصلا باخر
اجزاء ما قبلها كمت
البارحة حتى الصباح

المعنى الذى (هو الاصل فيها) اى فى كلمة او (والعموم) اى عموم التنى الذى هو المراد منه (مستفاد من وقوع الاحد المهيمن فى سياق التنى) يعنى ان كلاما من الائم والكفور واقع فى سياق التنى فيلزم تنى الامرين بناء على ما هو المقرر من ان التكرار اذا وقعت فى سياق التنى فقيد العموم (لا) ان العموم مستفاد (من كلاً) والحاصل انه جرت عادة العرب انه اذا استعمل لفظ اجدوا ما يؤدى معناه فى الآيات فمعناه الواحد واذا استعمل فى غير الموجب فمعناه العموم فى الاغلب ويجوز ان يراد بالواحد فقط فاحفظه ينفعك ولما كان بين ام المتصلة وبين المنقطعة فرق بحسب لزوم الهمزة وغيره اراد ان يبين خواص كل منهما فقال (وام المتصلة لازمة للهمزة الاستفهام) وفسر الشارح قوله لازمة بقوله (اى غير مستعملة بدونها) للاشارة الى دفع ما قيل من ان فى عبارة المصنف خلافاً لانه يقتضى ان تكون ام المتصلة لازمة للهمزة وهذا ليس بصحيح فانه لو كان كذلك يلزم ان لا توجد همزة الاستفهام بدون ام فانه لما كانت كلمة ام لازمة لها كانت الهمزة ملزمة بل العبارة الصحيحة ان يقول ام المتصلة ملزمة للهمزة فالجواب ان المراد باللازم ايسر اللازم المنطوق بل يعنى انها غير مستعملة بدونها (ايها) (اى يذكر بعدها بلا فاصلة) (احد المستويين) يعنى انها تذكر فى تركيب فى مستويان احدهما بلا ام المتصلة (و) (المستوى) (الآخر) (يل) (الهمزة) فقوله والاخر بالرفع عطف على اجدوا الهمزة (اى همزة الاستفهام) عطف على الضمير المنصوب المتصل فى يلها وقد اشار اليه بتكرير ذكر يل وهذا جائز لانه من عطف الشئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد وقوله (بعد ثبوت احدهما) ظرف لقوله يلها وقوله (اى احدهما المستويين عند المتكلم) للاشارة الى ان المتكلم يجب ان يكون عالماً بثبوت احدهما لاعلى التعين وجاهاً فى التعين فتستعمل ام المتصلة بهمزة الاستفهام فى السؤال عن الامرين المتساويين بحيث يلحق احدهما تلك المتصلة والاخر همزة الاستفهام بعد تحقق وجود واحد المتساويين بلا شك بخلاف كلمة او فانه لا شك فى التحقق وقوله (لطلب التمين) متعلق بقوله يلها اى انما يلها كذلك اقصى مطلب تمين ذلك الاحد الذى وقع بلا شك لانه دفع الشك وقوله (من المخاطب) متعلق بالطلب وفيه اشارة الى ان التمين للمم يوجد للمتكلم وجب احاطته الى المخاطب (ومن ثمة) (اى من اجل) ما ذكرنا من الشرط وهو (ان ام المتصلة يلها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التمين) (لم يحجز) (ركيب) (ارأيت زيد ام عمرا) (فان المستويين فيزيد وعمرو واحدهما) اى احدهما المستويين وهو عمرو (وان ولى) اى ولى كقوله (ام) حيث وجد فيه الشرط الواحد (لكن الآخر) وهو زيد (لم يل الهمزة) بل وقع بينه وبينها فعل وهو رأيت (هذا اى الحكم بعد جواز مثل هذا التركيب (ما) اى الحكم الذى (اختاره المصنف) حيث حكم بانه لم يحجز اصلاً (والتقول) يعنى ان ما اختاره المصنف لما قل (عن سيويه) لان المتقول عنه (ان هذا) اى هذا التركيب ليس بممتنع بل (جائز) لكنه ليس بالجائز الاحسن الا فصح بل هو جائز (حسن

(فصيح)

وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزءاً ايضاً منه نحو اكلت السمكة حتى رأسها بالجزء والسيراق مع جماعة اوجب كون ما بعدها ايضاً جزءاً ما قبلها كما فى العاطفة فلم يحجزوا تحت البارحة حتى الصباح جراً كما لم يحجز ليلها وهو مردود بقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر هذا كلامه وقد علم به ان نومه عدم التناظر بين تنى الرضى وتصحيح الهندى من عجائب الاوهام وعلى تقدير التسم لا يرد به شئ على الفارح قدس سره لانه لم يقطع بفساده بل بعدم الحاجة اليه وعلمك محيط بان ما ذكره قدس سره اسد تحقيقاً من كلام الرضى لاشغاله على وجه ذلك الاختصاص المتضمن لافادة القرة والضعف وسره قالا عراض بانه تكلف مستغنى عنه بما ذكر من المرام والقول بان التمسك ببعض الشروح من عدم تذكر ان الرضى جرى على ذلك معنى على عدم الاطلاع على مراتب

فصيح (و) تركيب (ازيدارأيت ام عمرا) بتقديم المفعول وهو مفعول رأيت بحيث يلى الهزمة
 (احسن وافصح) من التركيب الاول (وحيث) اى وحين كون المفعول عن سيئويه هذا
 (يكون تركيب رأيت زيدا ام عمرا حسنا فصيحاً وان لم يكون احسن وافصح) فحيث
 ثبت خلل فى كلام المصنف حيث كان مخالفاً لما نقل عن صاحب المذهب وقوله (وفى الترجمة
 الشريفة) اشارة الى تخليص المصنف عنه بان الحكم بعدم الجواز بناء على نسخة من نسخ
 الكافية بانه وقع (انه وجد فى بعض نسخ الكافية المقررة على المصنف وعليه خطه هكذا
 يلها احد المستويين والاخر الهزمة على الاقصى ومن ثم ضعف رأيت زيدا ام عمرا) وهذه
 ما وجد من النسخ الصحيحة المنصوصة وقوله (ولا يخفى) اشارة الى ان فى النسخة التى وجدت
 هكذا خلافاً لان حاصل اشتراط الولى للافصح والحكم بضعف هذا التركيب لا بطلانه
 لكن (ان) هذا (الحكم بضعفه) اى التركيب (لنزله) اى اقصد الاخبار (عن) نزله من
 (مرتبة الافصح الى) منزلة (الفصحى غير مناسب لان ما كان حسناً فصيحاً لا يعد ضعيفاً
 يعنى ان مدار تخليص المصنف اذا وجدت نسخة بانه لم يكن فصيحاً (وبالجملة) اى سواء
 كان الواقع من المصنف قوله لم يحز او قوله ضعف (فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب
 والحق ما نقل عن سيئويه) وقوله (و) (ايضا) (من ثم) شروع فى فريغ آخر وقوله
 (اى من اجل ما ذكر بيته) لبيان ان المشار اليه فيما سبق هو المشار اليه ههنا (كان جوابها)
 (اى جواب ام المتصلة) (بالتبيين) (اى) جواباً بصيحاً (بتعيين احد الامرين) بان اجاب
 بانه زيد او عمرو (لان السؤال عنه) اى عن التبيين (دون ثم) يعنى لم يحز ان يجاب بتم (اولاً)
 (لانها) اى لان ام ولا حرفاً تصديق لكنهما (لا يفيد ان التبيين) بل يفيد ان اقرار اصل
 الفعل او نفيه وهو خلاف المطلوب فانه اذا قيل زيد جاءك ام عمرو وقاجب عنه بتم او
 لا يفيد معنى انه جاء او لم يجرى ولا يفيد ان الجائى هو زيد او عمرو (بخلاف او واما مع
 الهزمة) وهذا شروع فى بيان الفرق بين ام المتصلة مع الهزمة وبين غيرها من حروف
 التردد وهى او واما فاتها ايضا تستعملان مع الهزمة (كما اذا قلت جاءك زيد او عمرو)
 قلت (جاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها) اى الجواب عنهما (بلا ونعم لان
 المقصود بالسؤال) اى باو واما (ان احدهما لاعلى التبيين جاءك اولاً) واذا قلت فى
 فى جوابه نعم يكون معناه ان احدهما جاء لاعلى التبيين واذا قلت لا يكون معناه ان احدهما
 لم يجرى بمعنى انهما لم يجرى قوله (وقد يجاب) عنه الخ متعلق بجواب ام المتصلة ان الجواب عن
 السؤال بالهزمة وام المتصلة لا يصح بتم بل اما بتعيين احدهما كما صرح به المصنف او (بني
 كليهما) بان قال لم يجرى زيد ولا عمرو (لاحتمال الخطأ فى اعتقاد المتكلم بوجود احدهما)
 يعنى قد يكون المستفهم مخطئاً فى دعواه ثبوت احداً الاخرين حيث اورده بالهزمة واما الدالين
 على ان المتكلم اعتقد ان احدهما جاء لكن طلب من المخاطب تعيين ذلك الاحد فيقال له
 على الرد لما توهمه من وقوع احداً الامرين ويذكر له بعد ذلك ما يرد به الى الصواب بنى كلا

الكلام قوله او غير
 معين عند المتكلم
 قيل هذا لى او
 فاشك واما التخصيص
 كما فى التخصيصات او
 للايضاح فهو معين
 عند المتكلم الا ان
 يقال انه اراد بيان
 المعنى المشترك بين
 الثلاثة ومعنى التخصيص
 والا فام لا يجرى فى
 او وهذا اندفع انها
 لى لا تطيع منهم
 آتاهم او كلوا بكلاً
 الامرين لانه لو سلم
 فالكلام لى المعنى
 المشترك بين الثلاثة
 وهذا غير جارى
 او واما ما اجاب به
 منه فلا يدفع الاشياء
 لانه وان كان فيه
 لاحد الامرين بهما
 والعموم لزوم من
 دخول الذى على
 احد الامرين بهما
 لكنه ليس لاحد
 الامرين بهما عند
 المتكلم وليس كذا
 لاجاهم على ان رضع
 او فى الاصل لاحد
 الامرين بهما والتبيين
 لى التخصيص والالهام
 انما مكانه بحسب
 الامراض المرعى فيها
 اصل الموضوع لا يرد
 ما اورده على الشارح
 قدس سره واما
 ما ذكره من البيان
 الواقع لى ضم فلا
 حاصل له قوله لازمة
 لهزمة الاستفهام
 لى غير مستغلة
 بدونها قبل لوم لى

الامرين بان يقال لم يحجى كلاهما واعتقادك وقوع احدهما خطأ ومنه ما وقع في الحديث ان ذا اليمين من الصحابة سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين سلم على راس الركبتين في احدي الصلوات الرباعية اقصرتا الصلوة ام نسيت يا رسول الله فاجاب عنه عليه الصلوة والسلام بقوله كل ذلك لم يكن وقال المصنف ان مراد الشارح ببيان هذا الكلام يحتمل ان يكون اعتراضا على المصنف بانه لا ينحصر الجواب في التمين وان يكون تنبيها على ان مراده بالحصص الحصص الاضافي يعني انه يصح التمين بنعم او لا فحينئذ لا ينافي هذا الحصر صحة وقوع جواب آخر ثم قال ونحن نقول ان حصر المصنف الاكتفاء في جواب بالتمين اولى بمذهب الينا الشارح فان الجواب بنفي كليهما ليس باجابة بل تخاطة للمتكلم واللازم للجواب ان يكون اجابة والا جابة انعام المسئول بالامتنان لقوله تعالى «واما السائل فلا تنهر» والرد ليس بانعام فلا يكون جوابا ولذا حصر المصنف حصرا حقيقيا صحة الجواب في الجواب بالتمين انتهى ملخصا ثم اراد الشارح ان يعترض على المصنف بوقوع التكرار في كلامه مع ارتكابه على زعم منه فقال (قال الشارح اليه نعمة) في قول المصنف ومن نعمة (في الموضوعين) اي في قوله ومن نعمة لم يحجز وفي قوله من نعمة كان (امروا واحد) فعلى هذا كان على المصنف ان لا يكرر كما هو شأن امثاله (لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع) ام (المتصلة) يعني باحدا الشرطين ولي احدهما الهمزة وبالاخر طلب التمين (فرع) اي المصنف (عليه) اي على المشار اليه (باعتبار كل واحد منهما) اي من الشرطين (حكما آخر) بان كان الحكم بانه لم يحجز فرعا على الاول بانحصر الجواب في الثاني وهذا اشارة الى زعمه وقوله (وجعلهما) اشارة الى الاعتراض وهو مبتدأ و (اشارة) بالنصب مفعوله يعني ذكر المصنف كلمة نعمة مكررة لقصد الاشارة (في كل موضع) اي من الموضوعين (الى شرط آخر لا يخلو) اي هذا الجمل بناء على هذا القصد (عن سماجة) وهو بالجم بمعنى القبح يعني لا يخلو عن قبح (ولو اقتصر على قوله) هذا اشارة الى المبارقة التي قيد المرام بلا قبح وهي الاقتصار على قوله (ومن نعمة لم يحجز) وقوله (في اول الكلام) متعلق باقتصر (وعطف قوله) اي ولو اقتصر على هذا وعطف قوله (كان جوابها بالتمين على قوله لم يحجز ونعلق) اي ولو جعل (كل حكم) متعلقا (بشرط على طريق الفف والنشر لكان اخصر واحسن كالا ينجني) ولما فرغ من بيان ام المتصلة شرع في بيان ام المنقطعة فقال (و) (ام) (المنقطعة) وهو مبتدأ وخبره قوله (كل) يعني ان كلمة ام التي قال لها ام المنقطعة مشابهة بالحرفين وهما بل والهمزة لوجود الاضراب والشك في معناها فن جهة كونها للاضراب مثل كلمة بل (في الاضراب) اي في كونها للاضراب (عن الاول) (و) (مثل) (الهمزة) (لشك في الثاني) اي ومن جهة كونها للشك في الثاني مثل همزة الاستفهام ولما كان في اللفظ الذي وقع بعدها وجهان ولم يتعرض المصنف لتفصيلها بل اكتفى بإيراد مثال واحد يصلح للوجه الاول اراد الشارح ان يفصلهما بطريق من كلام المصنف فقال (والواقع قبلها) اي الاسم الذي وقع قبل ام

(المنقطعة)

الفة بمعنى لم يفارق
فاللازم بمعنى غير الفارق
ويستعمل كثيرا في كتب
العربية بهذا المعنى
وكون اللازم جائز
الفارقة انما هو اللازم
الميزاني وهذا من
باب اللفظ اذ لم يثبت
في الميزان جواز اطلاق
اللازم على الفارق
وانما هو قسم من
الفرض قسم قد فارق
قوله لان ما كان
حسنا فصحا لا يند
ضميلا قيل لا كلام
في عدم عدده ضميلا
مطلقا اما عدم عدده
ضميلا بالاضافة الى
الاصح فظفر وليس
بشيء قوله وقد يجاب
بنفي كليهما قيل اما
اعتراض على المعنى
بانه لا ينحصر الجواب
في التمين او تنبيه على
ان مراده بالحصص
الحصر بالاضافة الى
الجواب بنعم او لا
ولذا صرح بنفيه اذ
يجاب بنفيهما ونحن
نقول الاجابة انعام
المسئول لارد السائل
فالجواب ما يطلبه ونفيها
منقطعة له في اعتقاده
لا اجابة سؤاله فالجواب
بالتمين دون نفي طلبها
وح انعم ان الاول
ان يكتفى بقوله كان
الجواب بالتمين ولا
يخص نعم ولا بالنفي
الا ان يقال لا شامل
لنفي كليهما ولا
يخفى ان القائل قد

المنقطعة (أما خبر) يعني ليس بإنشاء (مثل) (قولك) (إنها لا بل أم شاء) (أي) (ان) (القطيعة التي أراها لا بل) يعني إذا رأيت شجوا جزمت بأنها قطيعة (بل) (وهي) (أي) وهذا جملة (جملة خبرية فلما علمت) (أي) بعد أن جزمت (إنها ليست بابل) فظهر خطأ ذلك في الحكم والجزم (أعرضت عن هذا الإخبار ثم شككت) لكنك لم تجزم بأنها شيء معين فأتيت لجزمت بالثاني استعملت فيه بل لكنك لما لم تحصل لك علم في الثاني ولم تقع رجحان على شيء حصل الشك (في أنها) (أي) القطيعة المرئية (شاهوشى آخر فاستفهمت) (أي) طلبت من المخاطب الفهم (عنها) (قولك) أم شاء (أي) بل أم شاء (فيكون معناها مركبا من معنى بل والهمزة) (أي) ان استعمال أم المنقطعة في هذا المعنى هو الأكثر وقد يجيء لجرد الاضراب من غير شك إذا كان ما بعدها مقطوعا به نحو قوله تعالى أم أنا خير إذا لمعنى للاستفهام في هذا الكلام لأنه حكاية عن فرعون بأنه قال أم أنا خير ولا شك أنه جزم بكون خيرا في زعمه بقرينة المقام وكذا لو كان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى أم هل تستوى الظلمات والنور فإن وجود هل الاستفهامية يقتضى تجريد أم الاستفهام للاحتراز عن التكرار ثم اعترض على قولهم أنها لا بل أم شاء بأنه من عطف الانشاء على الإخبار وهو غير جائز بالإجماع واجاب الفاضل الهندى بأنه استفهام مستأنف ورد به يلزم أن لا تكون أم المنقطعة من حروف العطف بل تكون حرف استئناف والكلام عن تقدير عدها من الحروف العاطفة واجاب ثانيا بأن التقدير بل ليس كذلك أمي غير شاء أم شاء ورد به يلزم من أن تول المنقطعة إلى المتصلة واجب بمنع لزوم لأن معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام سواء كان بالترديد كما قال فقتل على معنى أم المتصلة أو بدونه فلا تشمل كأن يقتصر على أمي شاء وعلى أي تقدير يحصل الفرق بينهما بأن أم المتصلة مختصة بالاول والمنقطعة تشمل فيه وفي غيره وقال المصام بعد قل هذا الكلام ونحن نقول يجوز عطف قصة على قصة سيما في مقام الاضراب وايضا يجوز أن يؤول بل أمي شاء إلى قولك اشك وأتردد فيكون اضرا با عن الإخبار عن الشيء بالإخبار عن الشك والتردد فيه كذا حققه عصام الدين ثم شرع الشارح في بيان التوجيه الثاني فقال (وأما استفهام) يعني أن الواقع بعدها أما استفهام (كما قول أزيد عندك أم عمرو أي بل عمرو حين قصد) أي أنت (الاضراب عن الاستفهام الاول) وهو قوله أزيد عندك (بالاستفهام الثاني) وترك الاول ثم شرع في خواص أما العاطفة التي هي لاحد الأمرين أيضا فقال (وأما) وهو مبتدأ أي كلة أما بكسر الهمزة وقوله (قبل المعطوف عليه) ظرف للخبر وهو (لازمة) وقوله (مع أما) ظرف له أيضا وقوله (أي غير مستعملة إلا معها) تفسير لزوم وقوله (يعني إذا عطف شيء) تفسير المجموع أي يريد بالزوم أما إذا عطف أي إذا أريد عطف شيء (على آخر) بما يلزم أن يصدر المعطوف عليه (أولا) أي قبل العطف (بأما) أي بكلمة أما (ثم عطف عليه المعطوف) أي الشيء الثاني الذي أريد عطفها على الاول (بأن نحو جاءني أما زيد

أوقته لي هذا التردد
قوله التأمل في كلام
الشارح قدس سره
وما أتى به من القول
بأن الأجابة انعام
المسؤول الخ مخالف
لما عليه الاستعمال
فإن رد السائل ونقطة
من وجه يحصل
الابكام والاستعمال
جواب في العرف قوله
ومن الثاني أن الواو
الداخلة على أما الثانية
لمطفا على أما الاول
قبل هذا من مخترعات
الشارح اخذ من قول
الاندي حيث قال
المطافة كلنا هما
والواو لمطف احدهما
على الاخرى ليصلها
حرف واحد بمطف به
ما بعد الثانية على ما بعد
الا ولى يتجه على
الشارح انه لا يمكن
أما الاول لمطف
كيف يضح عطف
الثانية عليها بحرف
الجمع المبيد شركة
المطوف مع المطوف
عليه في حكم التركيب
والمنصور أن الواو
زائدة لتأكيد الجمع
الالتباس بغير العاطفة
حتى قبل التزامها فيها
دون لكن لزوما
مصاحبة لغير العاطفة
بخلاف لكن ولا يرد
ذلك على الشارح
قدس سره لأنه
لا يلزم من يحكون
المطوف في حكم

واما عمرو) وانما يلزم تقديم اما في المعطوف عليه (ليعلم) اى لقصد ان يعلم (من اول الامر ان الكلام مبنى على الشك) وقوله (جائزة) بالرفع خبر بعد خبر اى كلة اما قبل المعطوف ليست بلازمة (مع او) (يعنى) اى يريد بهذا الكلام انه (اذا عطف شئ على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه بما نحو جاءنى اما زيد او عمرو ولكن لا يجب) ذلك كما في المعطف بما بل يجوز في المعطف باو (نحو جاءنى زيد او عمرو) اى بلا نصير اما وهذا عند الجمهور وتبعهم المصنف (وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا) اى وان كانت من الحروف العاطفة لزم الحذف فان العاطفة (لم تقع) اى يجوز ان تقع (قبل المعطوف عليه) قوله (وايضا) اشارة الى دليلهم الاخر على عدم كونها عاطفة وهو انه لو كانت عاطفة لم يجوز دخول العاطفة الاخر عليها وليس كذلك فانه (تدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي) اى اما (ايضا) اى كالواو الداخلة عليها (للمعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغو او الجواب عن الاول) اى عن دليلهم الاول وهو منافاة التقدم للمعطف (ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للمعطف) يعنى انه لا يلزم من تقدم اما عدم كون الثانية عاطفة وانما يلزم لو كانت الاولى للمعطف وايس كذلك (بل هي) لتنبية على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني) اى والجواب عن الدليل الثاني وهو لزوم ايراد العاطفين بانه لا يلزم ايراد العاطفين معا وانما يلزم لو كان كلاهما عاطفين لشي واحد وليس كذلك بل (ان الواو الداخلة على اما الثانية لمعطفها) اى لمعطف اما الثانية (على اما الاولى واما الثانية لمعطف ما بعدها عن ما بعد اما الاولى فلكل منهما) اى من الواو واما (فائدة اخرى) اى فائدة مستقلة (فلا) تكون (لغو) آ وقال المصام هذا الجواب من مخترعات الشارح اخذه من قول الاندلسي حيث قال العاطفة كلتاها والواو لاحدهما على الاخرى ليجملها بحرف واحد بمعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وتجه على الشارح انه لو لم تكن اما الاولى للمعطف فكيف عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد لشركة المعطوف عليه في حكم التركيب والمشهور ان الواو زائدة لتأكيد المعطف ودفع الالتباس بغير العاطفة حتى قبل التزامها فيها دون لكن للزومها مصاحبة غير العاطفة بخلاف لكن انتهى وفي بعض الحواشي انما لا نسلم كونه من مخترعات الشارح الفاضل كيف وقد قال المص في شرح المفصل ان الواو في اما حرف عطف دخل على اما لفرض الجمع بينهما وبين اما المتقدمة ولا تكون اما نفيها لفرض الجمع بينهما وبين وما المتقدمة ثم قال المص فيه ان هذا صحيح فظهر منه ان هذا ليس من مخترعات الشارح بل الشارح ناقل وقوله وتجه على الشارح ليس في محله والمعجب منه انه بعد اعترافه اخذه من كلام الاندلسي كيف يجوز ان يقول انه من مخترعاته واظن ان قوله وتجه على الشارح سهو من قلم الناسخ بل العبارة الصحيحة ان يقول وتجه عليه بان يكون الضمير راجعا الى القول المذكور لا الى الناقل والله اعلم (ولا بد ولكن) (هذه الحروف الثلاثة) (لا احدهما) اى موضوعا لاحد الامرين كالخروف

المعطوف عليه كواو اما الاولى عاطفة ايضا بل اللازم هو التوافق في الفرض المسوق له ذلك وهو حاصل بدون هذا الاعتبار قوله حرف التنبية قيل الظاهر هذه الحروف ليست حروف المدافى بل اصوات وضعت لفرض التنبية فاللبي ان يحصل من قبيل حروف زيادة وذلك من قبيل الواو لان الموضوع للتنبية يكون معناه التنبية فهي من جملة حروف المعاني ولقد سبق التنبية على سادسهم القائل ان الاصوات من قبيل المدلات قوله يصدر بها الجزاء ولا تكون الا في صدر الكلام سوى هاء المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة واما اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة فهي في صدر الكلام نحو قوله تعالى حالتهم اولاء والاصل اتم ها اولاء وقل الفصل بينهما وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع الانفصل وغير القسم نحو هاتفة ذاتلمن هالسر وايه ذاتما ورفق الصالح بين اما والافعال اما متبقي الكلام الذي

يشو قول اما الذي اذا
 طائل بنى ٦٦ طائل
 هل الحقيقة دون
 الجواز واما الا فحرف
 يفتح به الكلام لتنبية
 قول الا ان زيدا
 خارج ومنه علم ان
 املم يستعمل للمجرد
 التنبية وبتناسب ان
 يجعل انما بعدها
 مكسورة هكذا قيل
 وفي نظر قوله ويلزم ما
 القسم قبل استعمال
 الزوم على خلاف
 ما هو مآذنه والالكان
 بقول وتلزم القسم
 وتقول اي والله
 واي الله يحذف حرف
 القسم ونصبه اذا
 كان قبله كلمة ما التنبية
 نحو اي والله ذا لانه
 مجرد لا غير لتيابة
 ما ساء الجار في ياء
 اي ثلاثة اوجه حذفها
 ومنها الساكنين
 واتياتها ساكننا مع
 النقاء الساكنين على
 غير حده لان المدة
 والمدغم في كلتين
 اجراءهما مجرى كلمة
 واحدة كاضل في ما الله
 وهذا ايضا من
 خصائص لغة الله هذا
 وفيه انما ذكره
 من ان النص قد استعمل
 الزوم على خلاف
 عادة نظر الى قوله
 في ام المتصلة لازمة
 لميزة الاستنهام من
 قبيل مالا يبينه قوله
 ومنى حكومتها زائدة
 ان اصل المنى بدوتها

الثلاثة السابقة لكن الفرق بينهما ان السابقة لاحدها مبهما وهذه الحروف لاحدهما (معينا)
 (اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين) وقوله (المعطوف والمعطوف عليه) يدل من الامرين
 (على التبيين) اي على وجه التبيين بخلاف او ونحوها فاقم على وجه الابهام ثم فصل الشكلا
 منها فقال (فكلمة لا) يعني كون كلمة لا من الثلاثة موضوعا لنفسه المذكورة هو انها (لنفي
 الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف) وهو متعلق بنفي (فالحكم هنا) اي الحكم الثابت
 متعين (للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه) اي في هذا (لزيد)
 اي ثبوته معين لزيد (لا لعمرو) فيكون الاحد المعين فيها هو المعطوف عليه (وكلمة بل) يعني
 انها تستعمل على وجهين احدهما بعد اثبات والاخر بعد النفي فان كانت (بعد الاثبات) تكون
 (لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني
 عمرو فحكم المجيء فيه) اي في هذا التركيب (للمعطوف) اي لعمرو (دون المعطوف عليه)
 اي دون زيد فيكون استعمال بل (على عكس) استعمال (لا والمعطوف عليه) اي في ما عطف
 عليه بل اذا انصرف حكمه الى المعطوف كان باقيا بلا حكم من النفي والاثبات فحينئذ يكون
 (في حكم المسكوت عنه) اي كما ان شيئا اذا لم يذكر لا يحكم عليه بشئ فكذا هذا المذكور
 لم يحكم عليه بشئ وقوله (فكأنه) تفريع لكونه في حكم المسكوت عنه يعني انه شابه بشئ
 (لم يحكم عليه بشئ لا بالمجيء) لانصرافه عنه الى المعطوف (لا بعده) لانه ثبت الحكم له
 قبل العطف (والاخبار الذي وقع منه) بكسرة الهززة وهو مبتدأ وقوله (لم يكن) خبره اي
 اخبار المتكلم عن مجيء زيد لم يكن (بطريق القصد) بل القصد اخباره بمجيء عمرو (ولهذا)
 اي ولكن الاخبار عن مجيء زيد غير مقصود (صرف عنه الحكم) اي عن زيد (بكلمة
 بل) فانه لو كان المقصود اثبات حكم المجيئة اليهما لقال جاءني زيد وعمرو ولو كان نفيه
 عن الاول لقال لم يجيء زيد بل عمرو ولما انعدم الحكم للاول بالوجهين ثم شرع في بيان
 الاستعمال الثاني لما فقال (واما كلمة بل بعد النفي) صدرها بالتفصيلية لوقوع الاختلاف
 في حكمها يعني انها اذا وقعت بعد النفي (نحو ما جاءني زيد بل عمرو فقيه خلاف) اي في كون
 الاول في حكم المسكوت عنه كافي الاثبات وفي كونه محكما عليه بالنفي (فذهب بعضهم الى
 ان كلمة بل لصرف حكم المنفي عن المعطوف عليه الى المعطوف) يعني انها تصرف حكم عدم
 المجيئة في هذا المثال من زيد الى عمرو فيكون المقصود نفيه عن عمرو فمضى قوله (نحو ما جاءني
 زيد بل عمرو اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه) يكون (في حكم المسكوت عنه) كافي الاثبات
 يعني لا يحكم عليه بنفي ولا باثبات (وبعضهم ذهب الى انها) اي الى ان كلمة بل اذا وقعت بعد النفي
 (ثبت الحكم المنفي) اي لا يثبت الحكم الذي ينفي (عن المعطوف عليه للمعطوف) يعني انها
 للحكم باثبات ما نفي قبلها للمعطوف (والمعطوف) اي فحينئذ يكون المعطوف (عليه في حكم
 المسكوت عنه) والحكم منفي عنه فمضى ما جاءني زيد بل عمرو (بل جاءني عمرو زيد اما)
 اي فحينئذ يجوز في زيد المعطوف عليه جازؤه (في حكم المسكوت عنه او المجيء) او لم يبق على

السكوت عنه بل يجوز ان يحكم عليه بان الحجي (منق عنه) (ولكن لازمة) تخفيف النون
وسكونها (لثني) (اي غير مستعملة بدون) اي بدون النون وقد مر ما فيه وما تبدل حكم كلة
لكن من حيث وقوعها المعطف المفرد او المعطف الجملة اشار اليه بقوله (فان كانت) يعني انها اما
لمعطف المفرد او المعطف الجملة فان كانت (لمعطف المفرد على المفرد فهي) اي فكلمة لكن
(قبضة لا) فان لا لما كانت لثني ما ثبت في الاول (تكون) لكن (لايجاب) اي لاثبات (ما انتق)
عن الاول (تكون) اي فحينئذ تكون كلة لكن (لازمة) هذا بيان وتقرير لقوله ولكن لازمة
لثني يعني ان لزوم كلة لكن بمعنى انها غير مستعملة بدونها شامل للاستعمالين فانها في هذا
الاستعمال لازمة (لثني الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو) فان الحكم
بالقيام منق عن زيد وذلك لازم فانه لو لم يرد ثني الحكم عن الاول لقال ما قام زيد ولا عمرو
وعطفه بالواو (وان كانت) اي كلة لكن (لمعطف الجملة على الجملة) اي موضوعه وفي بعض النسخ
في عطف الجملة اي مستعملة فيه (فهي) اي فحينئذ كلة لكن (نظيرة بل يحينها بعد النون والاثبات
يعني في جواز وقوعها بعد النون مثبتة وبعد الاثبات نافية (فبعد النون) اي فان وقعت بعد
النون تكون (لا ثبات ما بعدها وبعد الاثبات) اي وان وقعت بعد الاثبات تكون (لثني ما بعدها
نحو جاءني زيد لكن عمرو ولم يحج) فان قوله عمرو ولم يحج جملة عطف على جملة جاءني زيد فلما
وقعت فيه بعد الاثبات كانت لثني ما بعدها مثال لوقوعها بعد الاثبات وقوله (وما جاءني
زيد لكن عمرو قد جاء) مثال لوقوعها بعد النون (فعلى كل تقدير) من التقديرين غير مستعملة
بدون النون) وقد عرفت ان المراد بالازوم هو هذا المعنى (حروف التثنية لا واماوها) يعني
كلة لا تخفيف اللام وكلة اما تخفيف الميم ايضا وقال المصام الظاهر ان هذه الحروف ليست
حروف ممان بل اصوات وضعت لفرض التثنية والاليق ان يحمل من قيل حروف الزيادة
انتهى وانما قال الظاهر والاليق لا احتمال ان يقال ان المصنف فرق بينها وبين حروف الزيادة
بلزوم الصدارة لهما والله اعلم ولما كتني المصنف باضا قبحا الى التثنية في انها تقتضي الصدارة اراد
الشارح ان بينها فقال (يصدر بها) اي باحد الحروف الثلاثة (الجل كلها) اي سواء كانت
اسمية او فعلية وقوله (حتى لا ينفعل المخاطب عن شيء مما يليق المتكلم اليه) يعني انها وضعت
لتثنية المخاطب قبل الشروع في الجملة ليتفطن لما يقال له ويلقى اليه فلا ينفعل عنه اذ قد يفوته
بعض ما ذكر على تقدير النفلة (لهذا) اي ولكون الفرض منها هذا التثنية (سميت حروف
التثنية نحو الازيد قائم) (واما زيد قائم) (وما زيد قائم) ثم بين الفرق بين الاخيرة وبين الاولين
فقال (وتدخلها) اي كلة هامن الثلاث (خاصة من المفردات) يعني ان الاولين مختصان
بالدخول على الجملة بخلافها فانها تدخل على الجملة والمفرد اكن ليست بدخلة
في جميع المفردات بل تدخل منها (على اسماء الاشارة حتى لا ينفعل المخاطب
عن الاشارة التي لا يتعين معانيها) اي معاني تلك الاسماء (الايها) اي الا يفهم
(نحو هذا وهاتان وهاتان وهؤلاء) وقال الاشارة حتى تعين معناه الجزئي

لا يخلل قبل يوجب
ذلك البيان كون
ان ولا م الابتداء
من حروف الزيادة
ولذلك لم يكتف
به الرضى وقال مع
انها لم تعد المعاني التي
وضعا الواضع لها
فكانها لم تعد شيئا
بخلاف ان ولا م
الابتداء والالفاظ
التأكيد اسماء كانت
اولا فانها باقية هل
ما وضعت له هذا
ويظهر منه ان المعنى
الذي يفيد الحروف
الزوائد من موارد
الاستعمال وانت خبير
بان الرضى لم يقل
كذلك وانما عبارة
هذه قيل انما سميت
زائدة لانها لا يتغير
بها اصل المعنى بل
يزيد بسببها التأكيد
المعنى الثابت وتقويت
فكانها لم تعد شيئا
لما لم تغير فاعنيها
للاشارة الفاعلة
الحاصلة قبلها يلزمهم
ان يمدوا على هذا
ان ولا م الابتداء
والفاظ التأكيد
اسماء كانت اولاً
زوائد ولم يقولوا به
فالتأنيل اخذ اعتراض
الرضى به ان حرف
الكلم عن موضعها
واورده على الشارح
قدس سره وقد
عرفت ان هذا كرهه
ما ذكره في وجه

المصام ان الصدارة فيها لازمة الا في ما المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة
فيقال زيد هذا وقام هذا ومررت بهذا ثم قال وهذا اذا لم يفصل بينهما وبين اسم
الاشارة واما اذا فصل بينهما ففي صدر الكلام نحو قوله تعالى هاتم اولاء والاصل
اتم هؤلاء وقل الفصل بينها وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كاسبق وغير
القسم نحو هاتم ذا تعلموا ونحو هاتم الله ذا قسمي وقرى الصحاح بين اما والاقالة اما
تحقيق للكلام الذي يتلوه قول اما ان زيدا عاقل يعني انه عاقل على الحقيقة دون المجاز والا
يفتح بها الكلام للتبني قول الا ان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا قائم هذا كلامه ثم قال ومنه علم
ان اعلم يستعمل لجرد التبني وحيث يناسب ان يحمل ان بعدهما مكسورة فتأمل ثم اشار بقوله
فتأمل الى ان فيها قوله الصحاح نظرا (حروف النداء) اي الحروف التي تستعمل في النداء
خسة (يا عسما) اي احدها كلمة يا وهي اعم حروف النداء (استعمالا) اي من جهة الاستعمال
وانما كانت اسميا (لانها) اي لان كلمة (لا) تستعمل لنداء ما القريب والبعيد وكذا المتوسط قال
المصام اعلم ان ياءاتها اعم بحسب موارد الاستعمال اعم ايضا بجواز كونها محذوفة ومذكورة
ولا يحذف من حروف النداء سواها وايضا لا ينادى اسم الجلالة الا بها وكذا الاسم المستغاث
وايها وايتها والندوب لا ينادى الا بهما (واياها) اي هذه الكلمة موضوعة (للبعيد)
اي لنداء البعيد ومختصة به (واي) (فتح الهمزة وسكون الياء) (والهمزة) اي وكذا الهمزة
المفتوحة موضوعة (للقريب) ولما كان كلام المصنف خاليا عن ذكر المتوسط اراد الشارح
ان ياول كلامه بحيث لا يرد عليه النقض فقال (وكأنه) اي اظن ان المعنى اراد بالقريب
ما عدا البعيد (فدخل) اي فحين اراد به معنى انه ليس ببعيد يدخل (فيه) اي في القريب
(المتوسط ايضا) وانما ادخله في القريب (فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب
من غير زيادة وله) اي وضمت له اي لهذا القريب (كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب
وله) اي وضمت لهذا الاقرب الموصوف بالزيادة (الهمزة) اي مسمى الهمزة الذي هو
(بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان) واذا كان كذلك (فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب)
لا بالمعنى المقابل للبعيد (هو المتوسط بين كال البعد وكال القرب) (حروف الايجاب)
اي الحروف التي يجاب بها استوهي (نعم وبلى واي) وقوله (بكسر الهمزة وسكون الياء)
قيد للاخير للاحتراز عن اي التي يفتح الهمزة فانها حرف نداء او تفسير (واجل)
بفتح الهمزة والجيم (وجير) بفتح الجيم وسكون الياء (وان) (بكسر الهمزة وفتح
النون المشددة) وقوله (ومن بيان معاني تلك الحروف) متعلق بقوله (يتبين) اي يظهر (وجه
تسميتها بحروف الايجاب) اي من بيان معاني كل من الحروف قياسا على ذلك ان معاني
جميعها ايجاب وانبات الا انها تفرق في ان بعضها لا يجاب ما سبق من الكلام فبما
كان او اتبانا استنهما كان او خبرا وبعضها لا يجاب الا في قطع وبعضها لا يجاب الخبر
قط ثم اراد ان يفصل خواص كل منها مع اشتراكها في الكون للايجاب فقال (فمع مقرر

القسمية بلى وجه
تحقق في غيره ايضا
يستلزم كونه مسمى به
لان المراد بيان صحة
الاطلاق والمرجع
هو الارادة ولذا لم
يلفت الشارح اليه
قد مر سره ولم يتعرض
لإبراده ودفعه واعلم
ان هذه الحروف انما
سميت زوائد لانها
وقد تقع زائدة لانها
لا تقع الا زائدة بل
وقومها غير زائدة
وسميت ايضا حروف
الصلة لانه يتوصل
بها الى زيادة الفصاحة
او الى اقامة وزن او
سجع او غير ذلك قوله
وان يفتح الهمزة
وسكون النون تزداد
مع لما كثيرا قبل
بضم الكثرة من
تقديم المكسورة بقلة
زيادتها مع لا وكثرتها
في مقابلة زيادة ان
المكسورة لا الزيادة
بين لو والقسم حتى
لزم قلنا ذلك ان
تفهم الكثرة من تقديم
زيادتها مع الكاف
بالقلة وهذا وجه ثم
ان الوجه ظاهر فان
الاصح لا صرح بالقلة
في بعض المواضع تبين
ان ما لم يقيد بها

ليس بهذه المثابة بل هو متصف بالكثرة - قوله في بئر لا حود سري وما نشر قيل الحود الهلكة على وزن العرفة حكفا ذكر الجوهرى فتوهم الشارح ان الهلكة جمع ماك كالطلبة جمع طالب فوقع في ما وقع وانه لمصاب فقال الحود جمع سائر قال الجوهرى الهلكة والهلاك في القاموس الحود بالضم الهلاك وجمع احبور وفي شرح الايات اخبره بافك حتى اذا الصبح حشر الجار والجور منطلق بشعر ومعنى البيت ذلك الرجل العاشق سري في بئر المصاف وما علم انه سار فيها حتى اذا اضاء الصبح والحق الكاعف من الشبه علم ذلك لكن لا يتفه ذلك هذا والمراد بالافك الانصراف والاقلاب اعلم ان ما الكافة من السبل تنشق ان تحمل من الحروف الزوائد وسكنها ما في حيفا واذا ما لكن يحملوها من الحروف الزائدة لان لها اثر في الكلام وهو

للمسبقها (اي محققة لمضمونه) يعنى المراد بكونها مقررة انها محققة وقوله لمسبقها انه لمضمون مسبقها (استغناها ما كان) اي ماسبق (او خبرا فهي) اي فكلية نعم (في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب المقيم زيد بمعنى لم يقيم زيد) يعنى ان الفرق بين نعم وبل هو ان الاولى لتحقيق ماسبق فان كان نفيها فهي لتحقيق النفي وان كان اثباتا فهي لتحقيق الاثبات (وبل) يعنى بخلاف كلمة بل (في جواب المقيم زيد) يعنى يظهر الفرق بينهما في جواب النفي فانه اذا اجيب عنه بنعم يكون بمعنى لم يقيم زيد كما عرفت واذا اجيب عنه ببل يكون (بمعنى قام زيد) يعنى على خلاف لما قلت ثم اراد ان يؤيد هذا بقوله (فتعنى) والفاء في قوله فتعنى تعليمية يعنى ان كلمة بل بعد النفي لا يجاب النفي لان معنى (بل) في جواب الست بربكم انت ربنا) وقوله (ولو قيل) اشارة الى انه اثبات بابطال نقيضه يعنى كون كلمة بل لا يجاب النفي فقط ثابت لان المعنى الصحيح في تلك الاية هو انت ربنا فحينئذ لو قيل (في موضع بل هنا) ثم لكان كقرا فان معناه (انت) لست ربنا) لكون نعم محققة لمضمون ماسبق نفيها او اثباتا ومضمون ماسبق هنا منى لدخول ليس وهذا هو المختار عند اللغاة لما قرر في علم المعاني من ان مضمون النفي الداخل عليه همزة الانكار منفي وقال بعضهم ان مثل هذا المضمون اثبات بناء على ان معنى قوله تعالى اليس الله بكاف عبده انه هو كاف واليه اشار بقوله (وقبل يجوز استعمال نعم هنا) اي في جواب قوله تعالى الست بربكم (بمجملها) اي بناء على جعل كلمة نعم (تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي) يعنى ان الهمزة الداخلة عليه لما كانت للانكار اقتضى ان يكون مضمونه اثباتا كما كان مضمون قوله تعالى اليس الله بكاف هو انه كاف وكذلك يكون مضمون الست بربكم هو انا انا بكم فكلمة نعم تكون مقررة لمعنى انا انا بكم للمعنى الست بربكم (وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرا) يعنى يكون بمعنى انك على الف درهم (ويقوم) اي لفظ نعم (مقام بل) في هذا الكلام (لتقرير الاثبات) اي لتقرير الاثبات الذي حصل من الانكار والنفي (بعد النفي) (وبل) مختصة بايجاب النفي) يعنى انها غير مستعملة في تقرير النفي كافي كلمة نعم والباء في ايجاب النفي داخلة على المقصور والمعنى ان بل بمنزلة عن نعم بكونها لا يجاب النفي وقوله (يعنى) تفسير لقوله بايجاب النفي يعنى ان المراد بكونها لا يجاب النفي انها (تنقض النفي المتقدم) ونهذه (ونجمله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بل في جواب من قال ما قام زيد) يعنى اذا خبر احد بنفي قيام زيد بقوله ما قام زيد وقلت في جوابه بل كان معناه (اي قدم) ليكون رد عليه وكأنه قال انك اخطأت في هذا الاخبار (او مقرونا) اي او كان النفي مقرونا (به) اي بالاستفهام (فهي) اي كلمة بل (اذن) اي في وقوعها بعد النفي المقارن بالاستفهام تكون (تنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام) كما هو المختار لانها لتقرير الاثبات المقهور من نفي النفي كما هو غير المختار (كقوله تعالى الست بربكم قالوا بل) اي قالوا (اي بل انت ربنا وقديما) اي لفظ بل (على سبيل التذكير لتصديق ايجاب كما هو قول في جواب اقام زيد بل اقام زيد)

كف ما خلفه من العمل
وتصح دخوله على
الفعل في الكلام وكف
حيث اذا من الاضافة
وتصح مسكونها
جازمين قال الرضى
والعجب انهم لا يرون
تأثير الحروف تأثرا
معنويا كما نأيد
في الباء ورمح الاحمال
في الزائدة بعد الماطفة
على التثنية وفي من
الاستغرافية ويرون
تأثيرها لفظيا كما
ما نأيد من زيادتها هذا
كلام ونحن نقول
اذا لم يكن للراء
حين صحته فلا غرو
ان يرتاب والصبح
مسفر فلا يثنى ان
الحرف الزائد ما
لنف لا يفوت اصل
المنى اسمد نون
لونه عليه واما الكافة
ليست كذلك اذ
انما يذوقهم رفع زيد
لا يضمن ان المقصود
تأكيد الحكم على
زيد لولا كلمة مايل
وبما يقدر لان اسم
يحكم عليه بزيد
فانما ولي حيثما ضرب
يجزم تضرب لا يضمن
معنى الكلام بدون
ما هو سببية الاول
لثاني اذ لا يفيد حيث
بدون مالك السببية

(واي) بكسر الهزة وسكون الباء اي كلمة التي هي من حروف الإيجاب (اثبات بعد الاستفهام) يعني انها محتملة بكونها للاثبات الذي وقع بعد الاستفهام ولما كان مراده بان كونها كذلك غالي لازوم اشار اليه بقوله (لا شك في غلبة استعمالها) وقوله (مسبوقه) حال اي لا شك انها في استعمالها الغالي حال كونها مسبوقه (بالاستفهام) يعني انها تقع بعد الاستفهام (وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا) وعلى هذا التأويل لا يكون الاستعمال الاخير مخالفا لكلام المصنف (وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم) يعني انها مقرر لما سبق (وهذا مخالف لما ذكره المصنف) لانه يقتضى ان يذكرها مع نعم بان يقول نعم واي مقرر ان لما سبقها ولما ذكرها المصنف هنا بقوله انها اثبات بعد الاستفهام لم يكن كلامه قابلا لتأويل يوافق ما ذكره ابن مالك (ويلزمها) اي من خواص كلمة اي انه يلزمها (القسم) غير المص العبرة حيث لم يقل مثل ما سبق في لكن وغيره للفتن فان ما ل قوله واي لازمة للقسم وقوله يلزمها القسم هو ما سفسره بقوله (اي لا تستعمل) اي كلمة اي (الامع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اي وربى) يعني لا يجوز تصريح بذكر متعلقه كما يجوز تصريحه في باء القسم وهذه خاصة اخرى وقوله (ولا يكون القسم به الا الرب والله ولعمري) خاصة اخرى (نقول اي وربى واي والله لعمري) وزاد المصام خاصة اخرى لها وهي انها يجوز استعمالها بحذف حرف القسم ونصب المقسم به فنقول اي الله الا اذا كان قبله كلمة هاللتنيه نحو اي هاللة فانه مجرور لا غير لنيابة هاناب الجار وفي باء اي ثلاثة اوجه حذفها وفتحها الساكنين واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين على غير حده لان المدة والمدغم في كتيبن اجري لهما مجرى كلمة واحدة كالفعل في الله ثم قال وهذا ايضا من خصائص لفظ الله تعالى (واجل وجير) (بالكسر والفتح) اي بكسر الراء وفتحها فالكسر على اصل التقاء الساكنين كاسر والفتح للتخفيف كائ وكيف كذا في بعض الحواشي (وان) بكسر الهزة وتشديد التون يعني ان هذه الثلاثة (تصديق للمخبر) بكسر الباء اي لتصديق المتكلم الذي اخبر عن شيء (وفي بعض النسخ تصديق للمخبر كقولك اجل او جيرا وان للمخبر قد انك زيد او لم يأتك) فراك بك الجواب باحد الثلاثة في الاول تصديق له او رد مثالين للإشارة الى انها لتصديق الخبر موجبا ونافيا (اي قد اتى) وفي الثاني تصديق له نافيا اي (او لم يأت وجاء ان) اي دون اجل وجير (لتصديق الدعاء ايضا) اي كاجاء لتصديق الخبر (نحو قول ابن الزبير لمن قل له لمن الله فاقه حملتى اليك) وقال ابن الزبير له (ان وراكها اي لمن الله تلك الناقة وراكها وجاء) اي ان خاصة (بعد الاستفهام) ايضا اي كاجاء بعد الخبر والدعاء (في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى جهن ان اللقاء) الجوى قال في القاموس الجوى هو الحزن الباطن والحرقه وشدة الوجوداء في الصدر وكلها في المقام حسن والمعنى اني لا اعلم ولا اشعر هل يوجد شفاء للعاشق من داءه الذي حصل من جهن واجاب بقوله ان اللقاء (اي نعم اللقاء شفاء للمحب فيجب) اي مجي ان (في هذين الموضعين) اي في الدعاء والاستفهام (خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للمخبر) (حروف

(الزيادة) فإضافة الحروف من قبل إضافة الموصوف الى صفات الحروف الزائدة ويؤيد ما قلنا قوله (وانما سميت هذه الحروف زوائد) يعني انها سميت به (لانها قد تقع زائدة) فلا يتأني وقوع بعضها المعنى وقائدة (لانها) اي لان المراد بهذه التسمية انها اي تلك الحروف (لا تقع الا زائدة) فانه يتأني وقوع بعضها غير زائدة (ومعنى كونها زائدة) حين تقع زائدة (ان اصل المعنى بدونها) اي بدون تلك الحروف (لا يحتل) بل يبقى على المعنى الذي يفيد اللفظ خاليا عن تلك الحروف (لانها) اي ليس معنى كونها زائدة انها (لا فائدة لها اصلا) بل باتيانها تحصل فائدة زائدة ليست له عند خلوه عنها وانما كان المعنى كذلك (فان لها) اي لتلك الحروف (فوائد في كلام العرب امامضوية) اي اما ان يحصل له فائدة معنوية (واما) فائدة (لفظية فالمعنوية تأكيدي المعنى كافي من الاستقرائية والباء في خبر ما وليس) اي في قولنا ما من احد يجي وقولنا ليس زيد قائم (واما الفائدة اللفظية فهي ترتيب اللفظ وكونه) اي كون الكلام (زيادتها) اي بسبب زيادة تلك الحروف (افصح) اي من الكلام الذي ليس فيه تلك الزيادة (او) الفائدة اللفظية (كون الكلمة) اي التي زيدت فيها (او الكلام) او كون مجموع الكلام (بسببها) اي بسبب تلك الزائدة (متبياً) اي مستعدا وقابلا (لاستقامة وزن الشعر والحسن السجع او لغير ذلك) من محسنات الشعر (ولا يجوز خلوها اي كون تلك الزائدة خالية) (من الفائدةين معا ولا) اي وان فرض انها ليست في زيادتها فائدة من الفائدةين (امتدت) اي لازم ان تكون زيادتها (عبثا ولا يجوز ذلك) اي البعث او الزيادة من غير فائدة في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه و(تمالي) لكنها لما وقعت فيه فلا يجوز ان يخلو عن فائدة ما فقله حروف الزيادة مبتدأ وخبره قوله (ان) بكسر الهمزة (وان) فتحها حال كونها (مخففتين) (وما ولا ومن الباء واللام) اي هذه الحروف السبعة (فان) (بكسر الهمزة وسكون النون) وهذا القيد للاحتراز عن المفتوحة وقوله (تراد) للإشارة الى ان قوله (مع ما) متعلق به على انه خبر للمبتدأ يعني كلمة ان تراد مع ما (التافية) وقوله (كثيرا) لتحصل المقابلة بين زيادتها مع التافية وبين زيادتها مع المصدرية حيث قال فيه وقلت وقوله (لتأكيدي) بيان لفائدة معنوية حصلت من زيادتها (نحو ما ان رأيت زيدا) فان النفي مع تلك الزيادة يكون مؤكدا (اي مارأيت زيدا) وفي هذا التفسير اشارة الى التأكيدي المستفاد منه (وقلت) (اي زيادة ان) وفيه اشارة الى ان فاعل قلت ضمير مستتر تحت راجع الى الزيادة المفهومة من ترادى قلت زيادتها (مع ما المصدرية) (نحو انتظرتني ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه) (و) (قلت زيادتها ايضا) اي كما قلت في المصدرية (مع) (لا) (نحو ما ان قام زيدت) فان ان ههنا زيدت بين لما وبين مدخوله وهو قام (وان) (فتح الهمزة وسكون النون) اي كتبها وهو مبتدأ وقوله (تراد) خبره وقوله (مع ما) متعلق بتراد وقوله (كثيرا) للإشارة الى المقابلة ايضا (نحو فلما ان جاء البشير) (و) (تراد) (بين لو والقسم) اي وبين القسم (التقدم عليه) اي على

فكلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة حروف الباقى التي لو حدثت لا خلت دلالة اللفظ وما اورده على الشارح قدس سره ظاهرا الورود وانما اعترض به على الرضى فانه من انتفاء عين صحيحة وذلك انه لو لم يؤت بما في انما زيد قائم لقليل ان زيدا قائم فاصل المعنى وهو نبوت القيام لزيد لا يتوقف على ما الكافة طعنا بل هو ثابت بدونها ايضا ولا مدخل لان ايضا في اصل المعنى والعجب من الشائل انه نال نفسه في هذا الموضع فانه قال اولاً ان ما الكافة تسحق ان يحمل من الحروف الزوائد وكذا ما في حيفا واذا ما لكن لم يحملها منها لان لها اثر في الكلام ثم قال ان الحرف الزائد ما يجب ان يكون بحيث لو حذف لما اختلف اصل المعنى وهذه ليست كذلك فان المعنى يتجمل بعدما وهذا تناقض كآري بل الجواب عما اورده الرضى ان هذه لا ينضم تأنيها باللفظ من قال

لو (نحو والله ان لو قام زيد قت) (وقلت) (زيادتها) (مع الكاف) (نحو و كان ظلية
 تعطوا الى ناصر السلم) فان كلمتان زيدت بين الكاف وبين مجرورها الذي هو ظلية وهذا
 (على تقدير رواية ظلية بالجر) والمصراع الاول قوله و يوما توافينا بوجه مقسم كان
 ظلية تعطوا الى ناصر السلم فقوله توافينا من الموافقة وهو الايتان والمجازاة الحسنه وقوله
 مقسم بضم الميم وقع القاف وتشديد السين المهمة اي الحسن من القسام وهو الحسن وقوله
 تعطون من المعلوم هو التناول برفع الرأس واليدن اي تناول وعدي بالي لكونه متضمنا للمنى
 الميل والجملة صفة ظلية والناصر بالصاد المعجمة من نصر وجه اذا حسن واراد به الحضرة
 والطراوة والسلم فتحيتين جمع سلمة وهى شجرة عظيمة لها شوك والمنى يوما تأينا كظلية
 تمجيدها الى غصن ناصر من هذه الشجرة وانما شبهها بها في هذه الحالة لانهما تكون
 احسن (وما) اي كثر (ما تزداد) (مع اذا) الشرطية (نحو اذا ما تخرج باخرج بمعنى اذا تخرج
 اخرج) (و) (مع) (مضى) اي تزداد ايضا مع مضى (نحو متى ما تذهب اذهب) (و)
 (مع) (اي) (نحو ايا ما تذهب عوافله الاسما الحسنى) (و) (مع) (اين) (نحو اينما تجلس
 اجلس) (و) (مع) (ان) بكسر الهمزة (نحو اما ترين من البشر احدا) وقوله (حال
 كون تلك المذكورات مع ما) للإشارة الى ان قوله (شرطا) حال من جميع ما ذكر من
 مدخولات ان (اي) حال كون اذا ومتى واي واين وان (ادوات الشرط) اعلم ان قوله
 مع ما متعلق بالمذكورات لا بالكون حتى يلزم كون المجموع شرطا والواقع خلافه فان
 الشرط هو المذكورات وحدها لا المجموع من المذكورات كما صرح بذلك فى الرضى وغير
 وقوله (و) (مع) (بعض حروف الجر) بالجر عطف على ما قبله يعنى ان كلمة ما تزداد
 كثيرا مع بعض حروف الجر (نحو) قوله تعالى (د فبارحهم من الله ثلث لهم) (اي فبرحة
 (و) قوله تعالى (د بما خطيائهم اغرقوا) (اي من اجل خطيائهم) (و) قوله تعالى (د عما
 قليل) (اي عن قليل فكلمة ما فى هذا لايات زيد بين الجار ومجروره ولم يبلغ عمل كل
 منها بقرينة كون ما بعدها مجرورا وانما زيدت لتحسين اللفظ وقوله (وزيد صديقى كان
 عمرا اخى) مثال لما دخلت بين الكاف ومجرورها الذى هو جملة ان (وقلت) (زيادة ما)
 (مع المضاف) (نحو غضبت من غير ما جرم) اي من غير جرم (و) نحو قوله تعالى (وايما
 الاجلين قضيت) (اي اي الاجلين اديت ومنه قوله تعالى د مثل ما انكم تنطقون) اي مثل
 لنطقكم (وقيل ما) اي كلمة ما (فما) اي فى هذا لا مثله (كلها نكرة) اي تامة بمعنى شئ
 (ولجرور) اي المجرور الذى يقدر مجرورا (بمدها) وهو جرم والاجلين (يدل منها)
 والمضى فى الاول من غير شئ جرم وفى الثانى اي شئ الاجلين فعلى هذا التوجيه لا يلزم
 حمل الآية على الاستعمال القليل فافهم (ولا) (اي كلمة لا تزداد) (مع الواو) (الماطفة)
 (بمدا لنى) يعنى انها تزداد مع اذا عطف شئ على مدخول نفى سواء كان ذلك النفى
 لفظا سا مجازى زيدا ولا عمرا ومعنى نحو قوله تعالى (د غير المنضوب عليهم ولا الضالين) (

لم يرجع جانب اللفظ
 على جانب المعنى بل لما
 تأخر فى المعنى ايضا
 وتأخيرها القفى زائد
 على ذلك فلم يمد
 ذلك من الزوائد
 والاحسن ان موضوع
 الن فى اللفظ فثبت
 له حكم بحسب اللفظ
 وتأخير فيه لم يحمل
 من الزوائد وما لم يثبت
 له ذلك عند بعضها
 قوله اي بفعل متقرر
 فى معنى القول ام
 اشار الى توجيه
 ظلية المنى لفظ
 بان المعنى طرف
 اعتبارى يستأوله
 اداة الظرف ثم
 اعتبار اللفظ ظرفا
 للمنى هو الشائع
 حتى قال الهندي انه
 على القلب جعل القلب
 لسم الظرفية الاعتبارية
 حيث قال الظرفية
 اعتبارية او على القلب
 وفيه ان ظرفية اللفظ
 للمنى ايضا اعتبارية
 كما قيل قوله قوله
 ان اعيدوا الله فسير
 للضمير فيه اه قيل
 اشارة الى وجه قوله
 نهي لا ضمير لى الاكثر
 الا فمولا مقدرا اه
 من ان قوله لى الاكثر
 لانه قد يفسر فمولا
 المذكورا والى رد
 من تمك بالاية فى انه
 ضمير مفعول القول
 الصريح زعمانه
 ان قوله ان اعيدوا
 الله ضمير لما امرتى
 لاسكن قال الرضى

فان عمروا في المثال الاول معطوف على زيد داخل في حيز النفي اللفظي وهو ما والضالين
في النظم معطوف على المقضوب الذي هو مدخول غير وليس بنفي لفظا بل معنى (و)
(زاد) اي تزداد لا ايضا (بد) (ان المصدرية) (نحو قوله تعالى) خطابا لا بليس وقت
عصيانه باستكفاف السجود لادم (د مامتك) اي اي شيء منعك يا بليس (ان لا تسجد
اذا مرتك اي ان تسجد) فان لا الداخلة بين ان وبين منصوبه زائد اذا المعنى المطلوب
الجائز على تقدير كون المراد بما منعك المعنى الحقيقي هو مامتك ان تسجد لانه انما امتنع عن
السجود ولهذا ذمه بهذا القول فلو كانت لا غير زائدة كان المعنى مامتك عن عدم السجود
وامتناع عدم السجود هو السجود فيلزم ذمه على السجود وهو غير جائز وهذا اذا حمل
قوله مامتك على الامتناع واما اذا حمل على معنى مامتك فلا تكون لازمة فيكون معناه اي
شيء حلك على عدم السجود ومن حملها على الاول نظر الى نظائر في القرآن كواقع في غير
هذا الموضع بدون لا ومن حمل على الثاني نظر الى ان الحكم بمعنى الزيادة اولى من الحكم
بالزيادة كما هو شأن الكلام المنفي وذكر بعضهم نكتة خاصة في وجه زيادة لان فيها اشارة الى
انه لا مانع من السجود الا العزم على عدم السجود كاقيل (وقلت) (زيادة لا) (قبل اسم)
وان كثرت قبل القسم الذي جوابه نفي للايدان بان جوابه نفي نحو لا والله لا اقل كذا في المصام
(نحو قوله تعالى ولا اقسم بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلدة) فان معناها اقسم (والسر
في زيادتها) اي زيادة كلمة لا في هاتين الايتين قبل اقسم (التنبيه على جلاء القضية) يعني
تزداد لا قبل اقسم للتنبيه على ان المقسم عليه امر جلي (بحيث يستغنى القسم عن فيبرز لذلك)
اي لا فائدة هذا المعنى يبرز الكلام (في صورة نفي القسم) فكأنه سبحانه وتعالى يقول انه
لا يحتاج الى ان يقسم عليه (وشذت) اي (زيادتها) (مع المضاف) (كقوله) اي كقول
الشاعر (في بئر لاجور سري وماشمر) * بافكه حتى اذا الصبح جسر (اي في بئر
حور والاحور الهلكة جمع حائر اي هالك) مأخوذ (من حاراي هلك) والباء في بافكه
متعلق بلاشمر ومعنى البيت ذلك الرجل الماشق سري في بئر الهلاك وما علم انه سار فيها
بسبب افكه وكذبه الى اراضاء الصبح وظهر الحق الكاشف عن الشبه وكلمة لا دخلت بين
المضاف الذي هو بئر وبين المضاف اليه الذي هو حور (ومن والباء واللام تقدم ذكرها)
(مشتلا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها) يعني هذه الحروف تكون زائدة
ايضا في نحو قوله «ما جاءني من احد وكفى بالله ردف لكم» (حرقا للتفسير) اي اللفظ
الذي وضع لالتفسير حرقا احدها (اي) بفتح الهمزة وسكون الباء (فهي) اي كلمة اي
(تفسير كل مبهم) سواء كان (من المفرد نحو جاءني زيداى ابو عبدالله) فانه تفسير لزيد
(والجملة) اي سواء كان من الجملة (كما تقول قطع رزقه اي مات) فان مات تفسير لمضمون
جملة قطع رزقه (وان) اي وثاني الحرفين هو ان بفتح الهمزة وسكون النون (وهي)
(اي) كلمة (ان) غير تاملة كاي بل هي (مختصة بما) اي بتفسير الفعل الذي (في معنى القول)

تقدير امرتى به امرتى
بقوله اذا الامر لا يكون
فمن ان اعبدا لله بل
قوله لهم والضمير
مفعول قوله صريح
مقدر لكن قال ان
صريح القول المقدر
كالمفعول الاول بالقول
في عدم الظهور قال
الرضي رح ويضرب ان
يدل ان ما بعد ان
المسرة ليس من صلة
ما قبلها بل يتم الكلام
بدونه ولا يحتاج اليه
الا من جهة التفسير
لهم المقدر اوله
تعالى واخر دعوهم
الاجلدة رب العالمين
ليست ان في مفسرة
لان قوله اجلدة
رب العالمين خبر
الابتداء المقدم هذا ولا
يذهب عليك ان قوله
ذلك لا يتصور ان
يكون اشارة الى وجه
الاثبات بقوله في الاكثر
فان كلامه صريح في
جمله ناظرا الى قوله
لا لا يشع بعد صريح
القول وكون المعنى ان
امر الكرمية هكذا
الا يحظر بياك من
كون ان تفسر الا فانه
مخالفة لما عليه الجمهور
دلائل كما قوه من
الوقوف بعد صريح
القول غيره وانما اشار
اليه بقوله وقد يفسر
بها المفعول به الظاهر
آه وما نقله عن الرضى
مترجما بآيته هذه

كافسره الشارح بقوله (اي جعل مقرر في معنى القول مقرر المظروف في الطرف) فيه اشارة الى ان في اعني في قوله في معنى القول مجاز لان الفعل الذي بمعنى القول ليس داخل فيه بل دالا عليه فشبّه معنى القول بالطرف ولفظ الفعل المفسر بالمظروف في التقرير بقرينتان هذا الفعل (غير متفك عنه) اي عن معنى القول كالا ينفك الطرف عن المظروف فاطلق ما وضع للمشبّه على المشبه فان هذا الجواز شائع فانهم تارة يحملون اللفظ مظهر وقاوا المعنى طرفا وتارة بالعكس كما في اوائل الكتب ولما كان قوله مختصة بما في معنى القول غير شامل لتفسير صريح القول لكونه طرفا وحكم المظروف لا يشمل الطرف فرع عليه (فلا تقع بعد صريح القول) فلا يقال قال زيد ان جاء عمرو ويل يقال زيد جاء عمرو (ولا) تقع ايضا (بعدما) اي بعد الفعل الذي (ليس في معنى القول) لانه لو كان كذلك لزم انفكك الطرف عن المظروف ثم اشارة الى خاصة اخرى لها بقوله (فهي) اي كفة ان (لا تفسر في الاكثر) اي في اكثر الاستعمال (الا) تفسر (مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول) يعني انها لا تفسر المفعول اللفظي بل تفسر مفعولا مقدرا غير مذكور للفعل الذي هو ليس بصريح القول بل تكون تفسير المفعول فعل (مؤد مضاه) اي معنى القول (نحو قوله تعالى «و نادى امان يا ابراهيم» فنقله ان يا ابراهيم تفسير للمفعول نادى امان المقدر) اي لمفعوله المقدر وهو كفة بلفظ في قوله (اي نادى امان باللفظ) وهذا هو المفعول المقدر نادى امان الذي هو ليس بصريح قول وقوله (هو قولنا) تفسير لذلك اللفظ المقدر يعني ان اللفظ الذي نادى امان هو قولنا (يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان انت اي كتبت اليه شيئا هو انت فان) اي كفة ان في قولك ان انت (حرف دال على ان انت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت) يعني الذي هو لفظ شيئا ولما كان قوله انها لا تفسر في الاكثر الامفعولا مقدرا اقتضى ان تكون في الاقل تفسر مفعولا مذكورا فقله بقوله (وقوله تعالى «ما قلت لهم الا ما امرتني به ان عبدوا الله» فنقله ان عبدوا الله) يعني ان هذا مثال لوقوعها تفسيريا للمفعول المذكور فان قوله ان عبدوا الله (تفسير للضمير في به) وهذا اشارة الى جواز وقوعها تفسيريا للمذكور وقوله (وفي امرت معنى القول) اشارة الى رد من قال انها تفسير لصريح القول وهو ما قلت لهم يعني انه لا يجوز وقوعها تفسيريا لصريح القول وانه في هذه الاية تفسير لقوله امرت وفيه معنى القول (وايس تفسير الما) اي للفظ ما (في قوله تعالى «ما امرتني به» لانه) اولان ما (مفعول الصريح القول) وهذا لا يجوز (وقد يفسر بها) اي بكلمة ان (المفعول به الظاهر) اي الظاهر الصريح (كقوله تعالى «اوحينا الى امك ما يوحى ان اذفيه» فان قوله ان اذفيه تفسير لما يوحى) اي لهذا اللفظ (الذي هو المفعول الظاهر) الصريح (لا وحيها) وقال الرضي ويبنى ان يلم ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يصح الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير للمبهم المقدّر فنقله تعالى «و آخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين» وليست ان فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم هذا ويبنى ان يحمل من حروف التفسير القام في قوله تعالى «والزانية والزاني

وقوله ما قلت لهم الا ما امرتني به ان عبدوا الله فنقله ان عبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول ليس مفسرا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول الصريح وقد جوز بعضهم ذلك استدلالا بهذه الاية ولا استدلالا بالمحمل لقوله فالهزة اهم تصرفا اي التصرف فيما آه قبل جعل تصرفا في هزة ان نسبة اهم الى قامة اي اهم تصرفه وجعل اضافة التصرف الى الضمير لادنى ملاية لانه فني به لتصرف فيه وان ان يحمل التصرف فعل الهزة اي الهزة تصرف فيها اهم من تصرف هل لانها تدخل مواقع لا يدخل لها هل وكما يدخل بحصرف في الكلام مثله من الخبر الى الانشاء فاذا كان استعمالها اكثر كان تصرفها اهم ويبنى ان يراد بالاهم الامم من وجه لان ليل تصرفات ليست الهزة قال الرضي ويختص هل باحكام دون الهزة وهي كونها لا تغير في الانبيات نحو قوله تعالى هل توب الكفار اي المشرّبين فانها قادمة لئلا

حتى جاز ان يجي
بعدها الا قصد
الانجاب كقوله تعالى
هل جزاء الاحسان
الا الاحسان وان
يدخل الباء المؤكدة
ففي خبر المبتدأ الذي
بعدها نحو هل زيد
يقام ولا يفتق عليك
ان مراد الشارح
قدس سره بذلك
التفسير ابراز الاعمى
والكشف من مناهما
ولا يحتاج الى ذلك
التقدير وجعل الاضافة
من باب ادنى الملازمة
بل يصح كلامه في اسناد
التصرف الى الهمزة
كأهو الظاهر من
قوله فلا تصرف
تصرفها ثم ان جعل
الامم بمعنى الامم
من وجه قريب جدا
قال الامم عند
الاطلاق لا ابرا به
غير الاطلاق وايضا
اعتبار هذا العموم
نادر في تلك الامم
وايضا كلام المص
صريح في العموم
المطلق حيث قال
اعني انها تستعمل فيما
لا تستعمل فيه فنزل
ان زيد اضربت ولا تقول
هل زيد اضربت وتقول
تضرب زيدا وهو
اخوك مكر الضربة
وهو على هذه الصفة
فلا تستعملوا لاثبات
مادخلت على وجه
الانكار دون هل لاثبات
من استعمالها لاثبات ما

فاجلدوا الاية على مذهب سيويه انتهى ما افاده الرضي (حروف المصدر) اي حروف
المصدر هي (ما وان) (المتوحة المحففة) احتراز عما سيجي من المشددة وهو قوله (وان)
(المتوحة المشددة) (قلا ولان) (اي ما وان المتوحة المحففة) (الفعلية) (اي للجملة
الفعلية) وهذا تفسير لموصوف الفعلية وقوله (اي بدخلان على الجملة الفعلية) تفسير لللام
يعني المراد بكونهما للفعلية انهما بدخلان عليها وقوله (فيجعلانها) بيان لفائدة دخولهما عليها
يعني انهما انما دخلتا عليها لا افادة جعل تلك الجملة (في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاعت
عليهم الارض بما رحبت) يعني ان ما في بما رحبت مصدرية ودخلت على الجملة الفعلية التي
هي رحبت وجعلتها في تأويل المصدر حتى دخل عليها حرف الجر (اي برحبا بضم الراء
وهو) اي معنى الرحب (السعة) اي وضاعت عليهم الارض بسطها اي مع سعتها (ونحو
قولك اعجبتني ان خرجت) فان ان دخلت على جملة خرجت فجعلتها في تأويل المصدر حتى
جوزت كونها فاعلا لا اعجبتني (اي) اعجبتني (خروجك) ثم انما كان في اختصاص ما بالفعلية
خلاف بين سيويه وغيره اشار الى هذا الخلاف والى ان المصنف ذهب الى مذهب سيويه
فقال (واختصاص ما بالمصدرية بالفعلية) على ما ذكره المصنف (انما هو) اي ذلك الاختصاص
(عند سيويه وجوز غيره) اي غير سيويه (بعدها الاسمية) اي وقوع الجملة الاسمية بعد ما
المصدرية (وقال الشارح الرضي وهو) اي تجوز وقوع الاسمية بعدها وعدم اختصاصها
بالفعلية هو (الحق) لا ما ذهب اليه سيويه من عدم التجوز (وان كان) اي ولو كان وقوعها
بعدها (قليل) وهذا اشارة الى دليل سيويه يعني انه رجح عدم التجوز لقلة وقوعها لكن
غيره من الائمة رجحوا جوازها باعتبار الوقفا (كما وقع في نهج البلاغة) قوله (د بقوا
في الدنيا ما الدنيا باقية) فان ما دخلت في هذا الكلام الصادر من البليغ على الجملة الاسمية التي
هي الدنيا باقية (وان) (المتوحة المشددة) (للاسمية) (اي للجملة الاسمية خاصة)
ولا تدخل على الفعلية (الا اذا كتبت) اي تمت الفتوحة المشددة من العمل (بما) اي بسبب
الحاق ما الكافية بها (فيجوز) اي يجوز حيث تنفرد بها الاسمية والفعلية ومعنى كونها اي كون
المشددة المفتوحة انها (للاسمية) هو (انها تعمل في جزئها وتعملها في تأويل المفرد) وهذا
تفسير وتفصيل لان مدخول المشددة جملة اسمية داخلة على مشتق قبل التأويل واما اذا
لم تدخل على المشتق فامضى دخولها عليها فاراديباه فقال ان معنى كونها داخلة على الاسمية
ليس معناه انما جعلت الجملة في تأويل المصدر بل معناه انها لما عملت في جزء الجملة اعني الخبر
جاز ان تجعل الخبر فقط في تأويل المفرد (الذي هو مصدر خبرها) ان كان الخبر مشتقا
(نحو اعجبتني انك قائم اي قيامك او ما في معناه) اي تجعلها في تأويل المفرد الذي ليس بمصدر
صريح بل هو في معنى المصدر ان لم يكن مشتقا (نحو اعجبتني ان زيد اخوك اي اخوة زيد)
قلا اخوة وان لم تكن مصدرا اخوك الذي هو الخبر لكن في معنى المصدر له لكونه في معنى
اعجبتني ان زيدا اخوك او مواخيك (فان تعذر) اي تعذر مصدر خبرها او ما هو في معناه

بان يكون الخبر جامدا محضا (قدر) اى حين التعذر (لكون نحو اعجبني ان هذا زيد اى كونه زيدا) لان كل خبر جامد له نسبة الى الخبر عنه بلفظ الكون قول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن ومناها واحد (حروف التحضيض) اى الحث والتحريض على شئ هي اربعة (هلا والوا) (مشددتين) يتشديدا للام فيهما (ولولا ولوما) فهذه الاربعة للتحضيض (لها) اى للاربعة (صدر الكلام) (لدالاتها على احدا انواع الكلام) يعنى ان دلالة تلك الحروف على احد نوع مبهم من انواع الكلام تقتضى تعيين ذلك النوع (قصدت) اى للاحتياج الى البيان تجمل تلك الحروف فى صدر الكلام (لتدل من اول الامر) اولين قبل شروع التكلم فى الكلام (تدل) (على ان الكلام) اى الواقع بعدها (من ذلك النوع) اى من الكلام الذى يبنى الاهتمام والاعتناء به لامن الكلام الذى هو فيه (ويلزمها الفعل) اى الفعل لازم تلك الحروف يعنى انما تدخل على الفعل (وفى بعض النسخ وتلزم الفعل) اى تلزم تلك الحروف الفعل وقد عرفت انه اذا اريد بالترزم عدم الانكسار فلا انكسار فى كون الفعل لازما او ملزوما وقوله (لفظا) حال من الفعل اى حال كونه ملفوظا (نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا) (او تقديرا) (نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه) يعنى ان زيدا لما وقع بعد هلا وجدت قرينة نصب فصار منصوبا بفعل مضرة ما بعده كما عرفت فى باب الاضمار على شريطة التفسير ثم اراد اى شارح ان يبين الفرق بين دخولها على الماضى وبين دخولها على المستقبل فقال (فمنها) اى معنى التحضيض (اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل) يعنى ان مراد التكلم بقوله هلا ضربت زيدا اللوم على المخاطب على ترك الضرب والندامة عليه فكأنه قال كن نادما على تركك (ومناها فى المضارع) يعنى اذا دخلت عليه (الحض) اى الحدث والتحريض (على الفعل والطلب) بالرفع عطفت على الحض اى معناه الطلب (له) اى للفعل واذا كان معناه للطلب حين دخولها على المضارع (فهي) اى فتكون تلك الحروف (فى المضارع بمعنى الامر) فكأنه قال فى قوله هلا تضرب زيدا اضرب زيدا (ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات) فانه لا فائدة فى الحث عليه والطلب له (الا انها) اى لكن تلك الحروف (تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه) اى المخاطب (ترك الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل) اى على فعل يمكن وقوعه فى المستقبل (مثل ما) اى مشابه لفعل (فات) (حرف التوقع) (والتقريب) (قد) (سمى) اى لفظ قد (بهما) اى بحرف التوقع كما اكتفى به المصنف وبحرف التقريب كما زادما الشارح (لحيث) اى لحيث لفظ قد (اهما) اى للتوقع والتقريب (فان ههنا الحروف اذا دخلت على الماضى والمضارع فلا بد فيه) اى فى هذا الحرف (من معنى التحقيق فمما) هذا اشار الى ان كلا من المعنيين فرع لمعنى التحقيق اذ هو اصل لمعانيها وانما يصنفها المصنف الى اختصاص التوقع بها ولورد على من قال انها ليست للتوقع فى الماضى ومن ذهب الى انها ليست للتوقع مطلقا ولذا قال الشارح انه اى حرف قد

دخلت عليه على وجه
فى قوله ازيد عندك
ام عمرو دون حمل
وتدخل الهمزة على
حرف الالف كقوله
تعالى اثم اذا ما وقع
دون هل ولم يذكر
موضعا ثبت فيه
استعمال هل دون
الهمزة بل اقتصر على
هذا القدر وكلام
الرضي ايضا صرح
فى العموم المطلق وما
نقله منه مستدلا به على
دعواه لا يتغنى لان
الكلام فى النسبة بينهما
بحسب الواضع
والاستعمال فيها دون
الاحكام الثابتة لهما
واما النسبة بحسب ذلك
فعموم من وجه لا غير
لان لكل منهما احكاما
مختصين بها وقد
يجتمعان فى بعضهم كما
فعل فى المطولات ولم
يذكر الرضى جواز
دخولها على الخبر
بعد هل دون الهمزة
بل اقتصر على الاولين
قائلا ويختص هل
بحكمين وقد نقله
القائل من قوله وما كان
حصوله مقدارا للماضى
كان متجها قبل فيه
ان التقدير لا يشاق
الوجود بل يتم
الوجود والمعدم
وذلك من قبيل الاولام
لان المقدر هناك
يعنى به المحقق فلا
يتصور وقوعه للوجود
قوله يلزم لاجل

(ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى) اى معنى التحقيق فيضنون به فيقال قد حُرف تحقيق نظرا الى اصل في معانيها وهى اى كلمة قد حال كونها واقعة (في) الفعل (الماضى) الثبت المتصرف كاشته (التقريب) اى تقرب زمنه (عن) زمن (الحال) حال كونه مصاحبه (مع التوقع) اى الانتظار من مخاطب قبل اخباره ولذا فسر الشارح معنى تقربها الماضى من الحال مع التوقع بقوله (اى يكون مصدره متوقفا للمخاطب) حال كونه (واقعا عن قرب) اى واقعا في الزمان القريب من الحال سواء وقع بالفعل بان حصول مدلوله في الخارج او بالقوة بان اشرف على الوقوع وقدمت للاول بقوله (كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير) اى ينتظر حصوله (قد ركب) مقول القول (اى قد حصل عن قرب ما) اى الامر الذى (كنت تتوقفه) اى تنتظر حصوله و اشار الى الثانى بقوله (ومنه) اى من كون قد في الماضى للتقريب من الحال مع التوقع رهو خبر مقدم وقوله (قول المؤذن) مبتدأ مؤخر وقوله (قد قامت الصلوة) مقول القول اى اشرفت على القيام وشرع في مقدمتها تحقيقا والفاء في قوله (ففيها) الفاء للفصيحة اى اذا عرفت ما تقدم من المعانى ففي كلمة قد (اذن ثلاثة معان مجتمعة) احدها (التحقيق) والثاني (التوقع) والثالث (التقريب) هذا في الماضى وسيأتى لها معنى رابع في المضارع وهو التقليل وانما هذه المعانى اذا كانت قد حُرِفَ ما اذا كانت اسماء ففى معنى حسب قول قديري درهم اى حسب وقدنى دينار اى حسبى قوله (وقد يكون) اشارة الى ان هذا استعمال قليل ولذلك انكره الخليل اى قد تكون كلمة قد مصيبة (مع التحقيق والتقريب) فقط (من غير توقع) فلا تجتمع المعانى الثلاثة ومثل لذلك بقوله (كما تقول قد ركب زيد) اى تحقق ركوبه في الماضى القريب من الحال والجار في قوله (لمن لم يتوقع ركوبه) متعلق بتقول (وهى) اى كلمة قد حال كونها واقعة (في) الفعل (المضارع) اطلاقا المصنف المضارع قرينة التجريد ولذا قيده الشارح بقوله (المجرد عن ناصب وجازم حرف تنفيس) مثل يجوز فى قولك قد يجوز بالبخل ثم ان في توسيط الشارح كلمة بين الماطف والمطوف في قول المصنف وفي المضارع اشارة الى ان قوله (للتقليل) خبر للمبتدأ المقدّر المطوف على المبتدأ المصريح ومعنى كونها في المضارع للتقليل هو ان يكون وقوع مصدره قليلا وهذا مع التحقيق اذ المراد بدخول قد على المضارع انما هو تحقيق الامر لانه الاصل في معانيها كما تقدم والتقليل فرع عنه ولذا فسر الشارح المعنى بقوله (اى ينضاف) بالبناء للمجهول بمعنى يضم (الى التحقيق في الاغلب) احترازه عن غير الاغلب وهو استعمالها للمجرد التحقيق كاسيد كره وقوله (التقليل) بالرفع نائب فاعل ينضاف وحيث يجتمع المعيان كافى (نحو) قولهم (ان الكذب) المبالغ في الكذب (قد يصدق) بمعنى انه يكون وقوع الصدق منه قليلا عتقا وقوله (وقد تستعمل) اى كلمة قد (للتحقيق مجردا عن معنى التقليل) اشارة الى مقابل الاغلب كما عرفت وذلك (نحو قوله) تعالى (قد نرى قلبك وجهك) في السماء قوله قد يعلم الله الموقنين منكم اذ هي

انتفاء انتفاء معلق به ايضا قبل هذا اذا استلزم انتفاء المزموم انتفاء اللازم او يكون سببها وكلاهما محمولان ومنشأ القول عن معنى التعليل او وجود ما يعلق به في التركيب قوله وكون انتفاء الاكراه سببا لانتفاء الجهم في زعم المتكلم قيل فيه بحث اراد بالبحث ما سبق منه من منع السببية وفساده ظاهر قوله موضع منطلق اى الى موضع يلى ان يقع فيه منطلق اراد ان يبين وجهه بعد ان الواجب لو انك انطلقت كيف يصح ان يقال انطلقت وقع منطلق فوجهه بان الموضوع موضع منطلق نظرا الى اصالة افراد الخبر ويمكن توجيهه بان جعل الخبر ماضيا لئلا لدلالة لو على ما ضوئته وبان المراد موضع منطلق قبل دخول لو فان قولنا انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب وضع انطلقت موضع منطلق ويجوز لو انك منطلق بتقدير

هنا التحقيق فقط وقيل انها الآية الاولى للتحقيق مع الكثير . ثم انه شارح اراد ان يتم الكلام عليها فقال (ويجوز) اى لا يتمتع (الفصل فيها) اى كلة قد (وبين الفعل) الداخلة عليه والباء في قوله (بالقسم) اى اليمين متعلقة بالفصل وذلك (نحو) قولك (قد والله احسنت) قولك (قد لعمرى) بفتح اللام الموطئة للقسم واليمين المهمة اى الحياتى وبقائى (بت ساها) حيث فصل بالقسم بين قد ومدخولها اقول تكميلا للفائدة ويجوز ايضا حذف قملها تشبيها لها بلما في التوقع لانهم قد يمدخولون الفعل مع ما جعلهم ما عوضا عن الفعل لان لما كانت في الاصل لم ثم زيد عليها ما فصارت لما وذلك نحو وقول الشاعر : اذف الترحل غير ان ركابنا . لما نزل برحالتنا وكان قدء اى وكان قد زالت . (حرقا الاستفهام) اى طلب الفهم وما (الهمزة وهل) فقط واما قولهم ال فعلت بمعنى هل فعلت على ما حكاه قطرب عن ابى عبيدة قلقة في هل بقلب الهاء همزة و (لهما) اى الهمزة وهل (صدر الكلام) بحيث (لا يتقدمها في حيزها) لوجوب تقديمها عليه (لا لهما على احد انواع الكلام) وهو الانشاء اذ هو الانشاء الاستفهام (كما مر) في الكلام على كم الاستفهامية (وتدخلان) اى تدخل كل من الهمزة وهل (على) الجملة (الفعلية) (اقام زيد وكذلك) اى وتدخل (هل) على الجملتين ايضا (قول) اى عند دخول الهمزة (في) جانب الجملة (الاسمية) (ازيد قائم) عند دخولها (في) جانب الجملة (الفعلية) (اقام زيد وكذلك) اى وتدخل (هل) على الجملتين ايضا دخولا مثل دخول الهمزة عليها حال كونك (قول) عنه دخولها (فيها) اى الجملتين (هل زيد قائم) في جانب الاسمية (وهل قام زيد) في جانب الفعلية وقوله (الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية) اشارت الى ان قول المص وكذا هل ليس على عمومه بدليل قوله بعد الهمزة اعم تصرفا فكانه في معنى الاستثناء من هذا الحكم ولذا ذكره الشارح هنا وكان الاوجه ذكره في قوله قول ازيدا ضربت كما يشير اليه قوله لما عرفت فتأمل (سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا) نعم في الاسمية بالنسبة الى الهمزة (بخلاف هل قائم لا تدخل على) جملة (اسمية خبرها فعل) وذلك (نحو هل زيد قام) حيث لم تستعمل هذا الاستعمال على اى حال من الاحوال (الاعلى) حال (شدود) اى الاستعمال المغير الفصيح كما صرح في المفتحات (وذلك لان اصلها) اى اصل هل في الاستعمال (ان تكون بمعنى قد) التحقيقية فهي قد جاءت على الفرع الذى هو معنى الاستفهام (كما جاءت على الاصل) الذى هو معنى قد في قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فكما لا يقال قد زيد قام لا يقال هل زيد قام . قال الرضى فان قيل مقتضى ما ذكرتم ان لا يقال هل زيد قائم لامتناع ان يقال قد زيد قائم قلنا انما جاز حملها على اختها وهى ازيد قائم وانما لم نحمل على اختها في مثل هل زيد قام لان هذا الجملة اقرب لباب هل فاعتبارها نفسها اولى من حملها على اختها انتهى (فلما كان اصلها) اى اصل هل (قدوى) اى قد (من لوازم الافعال)

اسم مطلق وهاول
ما جاء في كلامهم من
امثاله واعلم ان جواب
لو اما ماضى منى
يلم او فعل ماضى دخل
عليه لام مفتوحة
ويحذف اللام قليلا
الا اذا وقعت الجملة
الشرطية صلة او
طال شرطها بدوله
فانه يكثر حذف
الكلام ح ولا يكون
جملة اسمية خلافا
لرخصته هكذا
قيل وفي بعض ما افاده
كلام قوله واذا تقدم
القسم اول الكلام
اى في اول زمان
التكلم بالكلام فيصح
ترك في آدفع لامراض
الهندي انه لا يصح
ترك في لعدم كونه
زمان ولا مكانا فيها
ووجه الدفع ان اول
طرف زمان اضيف
الى الكلام بمعنى اول
زمان التكلم بالكلام
ولا يبعد ما قيل ان
التبادر جعل اول
الكلام مكانا فالذهب
الى الزمان تكلف
سواء اذا كان مع
ما يوجب التسامح
والهندي صحفه
بتضمن التقدم معنى
الدخول اذا تقدم
القسم داخل اول الكلام
ونحن نقول اول الكلام

و مختص بها (فان) جواب لما (رأت فضلا في حيزها) اى وجدته في مكانها
 (تذكرت عموما بالحى) جواب الشرط والمهود جمع عهد والحى كالى ما يحى من
 الكلاء والمراد الارض التى فيها الكلاء (وحت) وهو اما بالتخفيف من الحنو بمعنى الميل
 او بالتشديد من الحنن بمعنى الشوق (الى الالف المألوف) اى الحبيب المحبوب (وعاقة)
 التزمته وضمته الى نفسها (وان لم تره في حيزها) اى لم تجده في مكانها (نسلت عنه)
 تكلفت السلوان عنه حال كونها (ذاهلة) هذا تمثيل لحال هل مع الفعل بحال العاشق
 مع الممشوق والمقصود انه اذا امكن سراجه حالها الاصل التزم والترك ولما كان قول
 المصنف فيما سبق وكذلك هل موها الامر بها والحصول المساواة بينهما وبين الهمزة في جميع
 التصرفات وكان الواقع بخلاف ذلك لان الهمزة هي الاصل في الاستفهام وهل فرعها
 فيه والفرع لا يتصرف تصرف الاصل اراد المصنف ان يرفع ذلك الابهام فقال (والهمزة
 اعم تصرفا) اى من جهة التصرف فهو تميز من النسبة ولذا فسر الشارح العبارة بقوله
 (اى التصرف فيها) يعنى الهمزة وقوله (باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها) قيد
 للاحتراز عن التصرف فيها من حيث الذات فانه لا تصرف في الهمزة بخلاف هل فانه
 يتصرف فيها بقلب الهاء همزة كما سبق آخفا فقوله التصرف فيها مبتدأ وقوله (اكثر من
 التصرف في هل) خبره (تقول) هذا شروع في بيان المواضع التى تستعمل فيها الهمزة
 دون هل وعدمها هنا رتبة احدها ماذ كره بقوله تقول (ازيدا ضربت) ملابسا
 (بادخال الهمزة على الاسم) يعنى زيدا (مع وجود الفعل) وهو ضربت في حيزها
 لما سبق من انها تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا (بخلاف هل زيد
 ضربت) بادخله على الاسم مع وجود الفعل في حيزها فانه لا يجوز (لما عرفت) من انها
 لا تدخل على اسمية خبرها فعل الاشدوذا للغة المتقدمة (و) الثانى ماذ كره بقوله
 (قول) منكرا (انضرب زيدا) الحال (هو اخوك) (باستعمال الهمزة لاثبات ما) اى
 الفعل الذى (دخلت) الهمزة (عليه) حال كون ذلك (على وجه الانكار) هذا المثال من
 قيل الانكار التويحيى وهو ان يكون ما بعد الهمزة واقعا وما كان ينبغي ان يقع وفاعله
 معلوم نحو : انمبدون ماتحتون والله خلقكم وما تمملون وقد يحى لانكار الابطالى
 وهو ان يكون ما بعد ما غير واقع ومدعيه كاذب نحو : افاصفاكم ربكم بالبين ومن حيث
 كون الانكار بقسميه مختصا بالهمزة قيل هنالو حمل الشارح المثال على مجيئها للانكار مطلقا
 بان يقول باستعمال الهمزة لانكار ما دخلت عليه لكان اشمل واقيدا (دون هل تضرب زيدا)
 الى آخره حيث لا يجوز (لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة) اذ لا معنى
 للاستفهام عن الضرب الذى هو معلوم الوجود في الانكار التويحيى ومعلوم الانتفاء في
 الانكار الابطالى بخلاف الرضا المفهوم من التميل بقوله (لان اصله اترضى بضربك زيدا
 وهو غير مستحسن منك) فانه امر خفي واقترانه بالحال الذى ينافيه يدل على عدم استحسانه

(وهل)

مكان تنزيلا لا حقيق
 والكان التنزيل كالهم
 لعدم ظهور كونه مكانا
 كما ان المكان المبهم
 غير ظاهر فينتصب
 بتقديم في بلاغة قوله
 واحترازه من توسط
 القسم بتقديم غير
 الشرط قيل وانما قال
 كذلك لان الاحتراز
 من توسطه بتقديم
 الشرط بقوله من
 الشرط وفي بحث لان
 الاحتراز من جميع
 صور التوسط حصل
 بقوله اول الكلام لا
 محالة لقوله على الشرط
 فلا بد من ذكره وهذا
 من باب الاوهام اذ لا
 سبيل الى كون قوله
 على الشرط قيدا
 احترازا لانه جزء
 المسئلة لا يفهم ما غ
 ذلك من كلام
 الشارح قدس سره
 حتى يقال انه اراد
 ذلك ثم يرد عليه بمثل
 هذا الرد وتوضيح
 المقام على وجه يتكشف
 الحق ويضمحل دجى
 الباطل ان الامر لو قال
 في افادة هذا المسئلة
 واذا تقدم القسم على
 الشرط لكان منافيا
 لقوله وان توسط
 بتقديم غيره لدخوله
 فيه فيلزم تنقاض هذا
 الحكم بذلك الحكم فافى
 باول الكلام ليخرج ذلك

(وهل ضعيف في الاستفهام) هذا من جهة التعليل (فلا يحذف فعلها) بسبب ضعفها لكونها فرعا
 فيه (بخلاف الهمزة) حيث يحذف فعلها (فانها قوية) في الاستفهام لكونها الاصل (فيه) كما
 تقدم (و) الثالث ما ذكره بقوله (قول) مستفهما عن احدا لا من (ازيد عندك ام عمرو)
 ملايسا (يحمل الهمزة معادلة لام المتصلة) اذ هي مختصة بها (فانه) الحال والشان (لما قصد
 الاستفهام عن احدا لا من) وهو اما حصول زيدا وحصول زيد عمرو (تعد المستفهم عنه)
 جواب لما اذا كان كذلك (فاستعمال الهمزة في باب الاستفهام والا قوي فيه)
 لكونها موضوعا له (انصب واليق) من استعمال هل عند العقل ثم انهم خصصوا الاستعمال
 بما هو الانصب عند العقل فلا يراد به لا يدل على عدم جواز جعل هل معادلة لام المتصلة بل على
 عدالته نسبة قائل (وقوع هل مع ام المتقطعة) لا المتصلة المختصة بالهمزة (لان المستفهم عنه
 في صورة ام المتقطعة لم تعدد) بل هو امر واحد (لانها) اي ام المتقطعة واقعة (للاضراب
 عن السؤال الاول) اذ ادخل عليه هل (واستئناف سؤال آخر) المقتضية (المقدرة) : هل
 (والهمزة) كما مر في الحروف العاطفة (فان قولك هل زيد عندك عمرو) لا تعد فيه اذ هو (في
 تقدير بل عندك عمرو) حيث تركت السؤال عن زيد واضربت عنه الى السؤال عن عمرو
 (و) الرابع ما ذكره بقوله (قول) اي تاليا لقوله تعالى (انهم اذا ما وقع) آثم به (و) قوله تعالى
 (المن كان) على بينة من ربه (و) قوله تعالى (او من كان) ميتا حينئذ (ادخال الهمزة على ثم
 والفاء والواو) الكائن كل منها (من الحروف العاطفة) وذلك رعاية لتام التصدير لسراقتها
 في الاستفهام فالمعطف لكونه رابطا للدخول بما قبله لودخل على الهمزة لكان لها تعلق بما
 قبلها وذلك لا يقتضي كمال التصدير وهذا عند الجمهور خلافا للزحري فان الهمزة عنده
 داخلة على مقدر معطوف عليه مناسب للمعطوف فيقدر في مثل افلا تعقلون اجنتم فلا تعقلون
 وفي نحو او لا يعلمون اجبلوا ولا يعملون وقد قال الرضي الحق ما قاله الجمهور اذ لو كان
 المعطوف عليه مقدارا لجاز وقوعها في اول الكلام من غير ان يقدم ما يصلح المعطف عليه مع انه
 لم يحى في الاستفهام الا مبيعا على كلام متقدم انتهى ثم ان قول المصنف (دون هل) (اي بخلاف
 اي) متعلق بقوله تقول ازيد اضربت الى آخره فيكون قيد في الكل يعني انك لا تقول هل في
 هذه المواضع تقول الشئ (لكونها فرع الهمزة) تعليل لما استفيد من قوله بخلاف هل اي لا تقول
 هل فيها لان الهمزة اصل وهل فرعها (فلا تنصرف تصرفها) اذ الفرع لا ينصرف تصرف
 الاصل ومن ذلك ان الهمزة قد تحذف وهي مرادة عند القرينة كقول الشاعر وقوا الله لا
 ادري وان كنت داريا به سبع رميا الجرام ثمانية يعني اسبع فحذفت للقرينة وهذا بخلاف هل
 (حروف الشرط) الشرط في اللغة التزام الشئ والتزامه وقد نقل في الاصطلاح الى تعليق
 حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى فهي من اضافة الدال الى المدلول اي
 الحروف الدالة على التعليق وهي ثلاثة (ان) بكسر الهمزة وسكون التون (ولو اما)
 فتفتح الهمزة والميم المشددة (لها) اي لكل منها (صدر الكلام) فيجب تقديمها على ما دخلت

عنه ويختص الحكم
 بما هو الرام قوله
 اي لزوم القسم قبل
 جعل ضمير زومه لقسم
 مع بعده دون الشرط
 مع قرينه لان الكلام
 في القسم لكن وكان
 الجواب لقسم دون
 ان يقوله وكان الجواب
 له يدل على ان
 ان جعل ضمير زومه
 لغير القسم فلم يفهم
 القسم في قوله وكان
 الجواب له يدل على
 انه جعل ضمير زومه
 لغير القسم فلم يفهم
 القسم في قوله وكان
 الجواب لقسم ابتلا
 بشوهم هود الفهم
 الى ما عاد اليه ضمير
 زومه ولا يخفى عليك
 اذ هذا الدليل ارجح
 من بيت السكوت
 قوله لانه يلزم ان
 يكون مجزوما وغير
 مجزوم وهو محال
 قيل فيه انه اذا
 كان الشرط ماضيا
 لا يجب جزم الجزاء
 فكيف يلزم كونه
 مجزوما وغير مجزوم
 وجوابه ان يتكلف
 ممنوع لانه اذا كان
 هذا مستديما لجملة
 الجزم وذلك لا يتناهى
 حسن ذلك التفسير
 وانما كان الجواب
 لقسم لانهم لا قسموه
 وتعد ان يكون

عليه (لما صر) من انها تدل على نوع الكلام (فان للاستقبال) اى لحصول مادخلت عليه في الاستقبال (وان دخل على الماضي) يعنى انها تجعل الفعل الذى دخلت عليه يعنى الاستقبال سواء كان الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت او مضارعا نحو ان تضرب اضرب (ولو عكسه) اى عكس ان وقديته الشارح بقوله (يعنى حى) اى يقصد المصنف بالعكس ان لو (لما مضى وان دخل على المستقبل) اى انها تجعل الفعل الذى تدخل عليه بمعنى الماضي سواء دخلت على الماضي نحو لو ضربت ضربت او المضارع نحو لو تضرب تضرب اضرب قال الشارح (وفي بعض النسخ) اى نسخ المتن مانصه (فان للاستقبال وللماضى) اى بدون ذكر المبالغتين (ومعناه ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي) يعنى ان المانعة الموجودة في النسخة الاولى مراده وان لم يصرح بها في الثانية وليس معناه ان مختصة بالمستقبل فلا تدخل على الماضي وان لو مختصة بالماضى فلا تدخل على المستقبل كما قد يتبادر منه وقوله (نحو ان تكرمنى اكرمك) مثال لدخولها على المستقبل (و) نحو (اكرمنى اكرمتك) مثال لدخولها على الماضي واذا كان كذلك (فعنى المثال الثانى بعينه) وهو الذى للمضى (معنى المثال الاول) وهو الذى للاستقبال لان قائل الاول (يعنى) اى يقصده (ان وقع منك اكرمنى في الاستقبال وقع منى ايضا اكرمتك فيه) وعلى هذا يكون معناه معنى الثانى بلافراق بينهما وكذلك لو للمضى على ايها دخلت اى سواء دخلت على المستقبل او الماضي (نحو لو ضربت ضربت) مثال للماضى (ولو تضرب اضرب) مثال للمستقبل ومعناه معنى ما قبله فيهما (بمعنى واحد) بلافراق (اى لو وقع منك ضربى في الماضي فقد وقع منى ضربك ايضا فيه) وهذا يكون معنى العبارة في النسختين واحدا وقوله (وقد تستعمل كان في المستقبل) اشارة الى ان لو تحيى مثل ان فتكون للاستقبال وان دخلت على الماضي وذلك (نحو قوله تعالى ولا مئة مؤمنة خير من مائة مكرهة ولو لم يحببتكم) فان المعنى والله اعلم ان لا تعجبكم واتعجبكم وقال الرضى وقد تكون بمعنى ان الناسة كقوله تعالى ودوالو تكفرون وكقوله ودقالو ندهن فيدهنون وكقوله يودا الجرم لو يفتدى ولا يجوز ان تكون ههنا للامتناع لانه لا جواب لها انتهى ولما انتهى الشرح الكلام على استعمال لو من حيث مدخولها شرع يتكلم على استعمالها من حيث معناها فقال (واعلم) ايها الطالب (ان المشهور) المتعارف (ان لو) تستعمل (لانشاء الثانى لانشاء الاول) كما اذا قلت لو سألتى اعطيتك حيث امتنع الاعطاء لامتناع السؤال فأتى الامران وكان انشاء الثانى وهو اعطاء لاجل انشاء الاول وهو السؤال (وهذا) اى المشهور وهو (لازم معناها) اى مدلولها اللازم لمعناها المطابق (فانها موضوعه) اى مطابقة (لتعليق حصول امر فى الماضي) اذ هي حرف شرط ومعنى الشرط مراعى فيها وبه صرح التفازانى في المطول وشرح المفتاح والباء في قوله (لحصول امر آخر) متعلق بقوله لتعليق وهو بمعنى على اوسية وقولو (مقدر فيه) بالجر صفة امر والضمير راجع الى الماضى

لها ما لفظا وجب ان يجعل لاحدما وتقديم القسم يدل على الصانية به فكان جملة له وهو جواب القسم لفظا ومعنى وجواب الشرط معنى لالفاظ لان اليقين عليه وهو شروط للآتيان او فيه كما ذكره المصنف في شرح ذلك مراد الشارح قدس سره حيث قال والشرط ايضا لكونه مفروضا بالشرط وما قبل فيه بحث لان الجواب مجموع القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب لشرط فان جواب القسم معنى في مجموع الشرط والجزاء من مقدم التدبر قوله فيكون باعتبار التقديم والجواز نشر على ترتيب الف قبل لان تقديم الغير مقدم على جواز انشاء القسم في لذكر وفي قوله اما والله ان تأتى آتاك تقديم الغير مقدم على انشاء القسم لكن في قوله وعلى المعنى الثانى هذا مثال التقديم غير الشرط والجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب الف وباعتبار الشرط على ترتيبه نظر فان تقديم الغير كما انه مقدم

اي مقدر ومفروض وجوده في الماضي وهذا بناء على العرف وما قيل ان المقدر يشمل الموجود والمعدوم فاصطلاح المتطيقين (وما) اي الامر الذي (كان حصول) وجوده وثبوت (مقدرا) مفروضا في الماضي كان متفيا فيه اي الماضي (قطعا) اي جزما واذا كان كذلك (فيلزم لاجل انتفاء انتفاء ما) اي الامر الذي (علق به) اي عليه (ايضا) اي كانتفاء الاول وهذا تحقيق لمعنى التعليق فان معناه ان حصوله المعلق وهو الجواب منوط بحصول المعلق عليه وهو الشرط ومتوقف عليه لا على غيره (فذا قلت مثلا لو جتنى لا كرمك) مثال لبيان التعليق (فقد علفت حصول الاكرام) وهو المعلق (في الماضي) متعلق بقوله حصول والباقى قوله (بحصول) بمعنى على فتكون متعلقة بملقت او سببية اي بسبب حصول (بحي مقدر) وهو المعلق عليه (فيه) اي الماضي والفاء في قوله (فيلزم) سببية اي فيسبب هذا التعليق التام بارتباط المعلق بالمعلق عليه يلزم (انتفاءها) اي المعلق عليه حال كونها (مما) اذ المعلق عليه وهو حصول المحي المقدر في الماضي متب وبانتفاء انتفى المعلق وهو حصول الاكرام في الماضي (و) يلزم ايضا (كون انتفاء الاكرام سبيلا لانتفاء المحي) يعني ان انتفاء المحي سبب لانتفاء الاكرام وهو سبب وناش عنه (في زعم المتكلم) متعلق بقوله مسيئا وانما يقيد به اشارة الى انه لا يلزم كون الثاني مسيئا في نفس الامر كفي قول ابي الاله المديري ولو طارذو حافر قبله طارت ولكنه لم يطرء والحاصل ان معنى او المطابق هو المتعلق الخصوص وان انتفاء الامر ينسب سببية امتناع الثاني لامتناع الاول هو المدلول بالترامى وانه لما كان كلا الانتفائين معلوما للمخاطب ولم يكن تعليق الحصول بالحصول المفروض مقصودا بنفسه اذا لا فائدة فيه بل لاجل افادة السببية قالوا ان لو امتناع الثاني لامتناع الاول فاقاموا ما هو المقصود من المعنى المطابق مقامه ووضعوا موضعه تنبيها على ذلك فاحفظوه لذلك قال الشارح (واستعمال لو بهذا المعنى) اي التزامي المتقدم ذكره (هو الكثير التعارف) بين الحاجة (قد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول) اي من غير قصد كونه معلقا به وفي هذا اشارة الى انه معنى مجازي لان اللزوم لازم للمعلق والدليل على ذلك قلة الاستعمال في المشار اليها بقوله (مع انتفاء اللازم) متعلق باللزوم فيكون مدلول مع الانتفاء (ليستدل به) اي بالازوم المقارن لانتفاء اللازم (على انتفاء اللازم) ولذا لا يحتاج الى استثناء التالى (ولا يجوز استثناء المقدم وذلك) كقوله تعالى (ولو كان فيهما) اي في السموات والارض (آله الا الله لفسدناه) مثل هذه الآية الكريمة استظهار للمقام (فان لو هتئا) اي في الآية (تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة المستفاد من الجمع) (وتدل ايضا) على ان الفساد اللازم (متب) وفي هذا اشارة الى ان لو قاتما مقام استثناء التالى (فيعلم من ذلك) اي من انتفاء انفسا الذي هو اللام (انتفاء التعدد) الذي هو الملزوم ثم ان الشارح رحمه الله قد اوردها اعتراضا فقال (ومن هذا الاستعمال) الذي هو قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم (توهم المصنف ان لو) تستعمل (لانتفاء الاول) كقصد الالهة في الآية (لانتفاء الثاني) كالفساد (وخطأ عكسه المشهور) وهو انها لانتفاء الثاني لانتفاء

على جواز الفاء القسم
على معنى الاول مقدم
على جواز اعتبار
الشرط على المعنى الثاني
فيكون القسم على
ترتيب الف باعتبار
التقديم وحوازا اعتبار
الشرط كليهما وان
اريد الف الذي
باعتبار مثالي اتاؤه
آه واتينى والله آه فهو
على المعنيين باعتبار
التقديم على غير ترتيب
الف وعلى المعنى
الاول على غير ترتيب
الف باعتبار الفاء
القسم وباعتباره وعلى
المعنى الثاني على ترتيبه
باعتبار الشرط وانما
فكلامه مما يشجب عنه
الناظر او يحجل نظره
عن الاطاعة بمقصده
الافسرد قد باننى نسخة
لا تجبه عليه شيء وكانه
اصطه بعض من اصطلح
كتابه لكونه مجازا
من عنده ثم الاولى
والانطب بسباق
الكلام جعل ضمير
لذي يعتبر الى القسم لانه
في مقابلة وجوب
اعتبار القسم على
تقدير تقدمه اول
الكلام هذا وفيه
ان الشارح قدس
سره بره بالتقديم
تقديم الذكر كيف
وهذا مما يراه صريح
كلامه بل بالتقديم
المذكور في المتن ولما

كان تقديم العرط
ملفوظا يجوز اعتبار
القسم على المعنى
الاول وتقديم غيره
بالفاء القسم وعلى
المعنى بسكن ذلك
كان المثال الاول
باعتبار التقديم والفاء
القسم فصار على
ترتيب الف لا يكون
كذلك على المعنى الثاني
بل يكون باعتبار
التقديم كما كان على
المعنى الاول وباعتبار
عدم الفاء فصار على
ترتيب فلا وجه لما
قبل عليه الا انه ينبغي
ان يعلم ان كلام
الشارح قدس سره
ليس كما نقل بل هو
هكذا فيكون النشر
باعتبار التقديم على
ترتيب قلب وباعتبار
العرط على ترتيب
الف وباعتبار الشرط
على غير ترتيب كما
يرشدك اليه التأمل
الصادق فيها ذكره
في المثال الثاني لا يقال
فضل هذا يمتزج
القائل ايضا بعدم
الفساد كما اشار اليه
بحول وقد بلي
نسخة الخ لان ذلك
دل بجمع ما ذكره
سيما قوله فيكون
النشر على ترتيب
الف باعتبار التقديم
وجواز اعتبار الشرط
كلهما على عدم

الاول (ولم يدر) عطف على توهم اي لم يدر المصنف استعمال التعاليق غير استعمال اللزوم
و(ان ما ذكره) اي من اللزوم (معنى قصدا ليه) اي قصدا للبلاء (في مقام الاستدلال بانتفاء
اللازم المعلوم) كالفساد (على انتفاء اللزوم المجهول) كالتعدد (و) لم يدر ايضا (ان المعنى
المشهور) وهو معنى التعليق انما هو (بيان سببية احدا لاقتنائين المعلومين الاخر) كسببية
انتفاء الحجى لا انتفاء الاكرام المعلوم كلاهما وقوله (بحسب الواقع) متعلق بقوله بيان واذا كان
كذلك (فلا يتصور هنا) اي في بيان السببية (استدلال) لمعومية لاقتنائين وقوله (فانك
اذا قلت لو جئتني لا كرمك) تعليل لنفي تصور الاستدلال (لم قصد) جواب اذا اي لم يكن
مقصودك في صورة التعليق (ان تعلم المخاطب ان انتفاء الحجى من انتفاء الاكرام) كما قصد
في صورة اللزوم اعلامه انتفاء التعدد من انتفاء الفساد (كيف) استفهام تمجى اي كيف قصد
هذا الامر المجيب (و) الحال (كلا لاقتنائين معلوم له) اي المخاطب ثم ان الشارح اضرب
عن ذلك فقال (بل قصدت اعلامه) اي المخاطب (بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء الحجى)
اي مسبب عنه لا غير وحينئذ لا استدلال قد بره ولما فرغ من التكلم عن هذا الاستعمال
الثاني للواستأنف الكلام على استعمال آخر لها فقال (ولها) خير مقدم (استعمال) مبتدأ
مؤخر (ثالث) صفته (وهو ان قصد) مبنى للمجهول (بيان) نائب الفاعل وهو مضاف
الى (استمرار شئ) يعنى هو قصد القائل اظهار الدوام لشئ من الاشياء (فربط) مبنى
للمجهول (ذلك الشئ) نائب فاعله اي سبب هذا القصد ربط القائل ذلك الشئ الذي
اراد بيان استمراره (بابعدا التقيضين عنه) اي ذلك الشئ ليدل على ربطه باقرب التقيضين
منه بطريق الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين التقيضين وذلك
(كقوله لو اهاننى لا كرمته) حيث ربط الاكرام بالاهانة وعلقته عليها وهي ابعد
التقيضين عنه (ليان استمرار وجود الاكرام) تعليل لربط الاكرام بالاهانة في المثال المذكور
(فاته) الحال والشان (اذا استلزم الاهانة) بالرفع فاعل (الاكرام) بالنصب مفعول وهي ابعد
التقيضين عنه (فكيف) الفاء واقعة في جواب اذا وكيف استفهام انكارى اي فلا يصح انه
(لا يستلزم الاكرام) بل يكون استلزامه بطريق الاولوية اذ هو اقرب التقيضين
منه فيدل ذلك على استمرار وجود اللازم على كل حال (وتلزمان) (اي ان ولو) يعنى
يلزم دخول كل منهما (الفعل) هذا بالنسبة الى الشروط واما الجزاء فقد يكون جملة اسمية
او مضارعة مجزومة او ماضية او لا مفتوحة وقوله (لفظا) الخ تعميم اي سواء كان
الفعل لفظا (كما في الامثلة) من قوله ان تكرمنى اكرمك وان اكرمك ولو ضربت
ضربت ولو تضرب اضرب (او قديرا) عطف على لفظا وذلك (نحو قوله تعالى وان احد
من المشركين استجارك) وقوله تعالى دقل (لو اتمم ملكون) الاولى مثال لان والثانية
للو وقد فسر الشارح التقدير في الاولى بقوله (اي وان استجارك احد) وفي الثانية (ولو
تملكون اتم) هكذا في النسخ والصواب اسقاط اتم كما يدل عليه آخر كلامه (فاحدوا اتم)

اى فى الايتين (مرفوعان بانهما فاعلان لافعالين محذوفين) اى ليسا فاعلين لما بعدها بل
 فاعلان لافعالين محذوفين مفسرين بالفتح (مفسرهما الظاهر) اى الفعل الظاهر بعد كل منهما
 ولما كان فى فعليهما تم نوع خفاء بسبب الاتصال وربما توهم انه ليس بفاعل لحذف الفاعل
 مع الفعل وانما هو تأكيده لفاعل اراد المشرح بيان ذلك دافعا لتوهم فقال (اما حذف ظاهر)
 اى فكونه فاعلا لظاهر (واما اتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا) قال السيلكوتى الصواب
 اسقاط مستر الكونه لقوا وليس سهوا الا على قول الاخفش والممازى فانهما قالوا او حرف
 والفاعل مستتر انتهى (فلما حذف الفعل) اى المفسر بالفتح (صار) جواب لما اى صار ذلك
 الضمير المتصل (منفصلا بارزا) الصواب اسقاط بارزا ايضا لكونه لقوا وقوله (وليس تأكيده
 لفاعل الفعل المحذوف) دفع لتوهم اى ليس اتم فى الآية تأكيده للضمير المتصل على ان يكون
 التقدير لو تملكون اتم تملكون على ما ذهب اليه البعض قليلا لتصرف (لان حذف الفعل
 والفاعل) اى معا (ابعد من حذف الفعل وحده) فيما نالنا فلم ابعده من جعل منفصلا وبعده
 المطابقة بين المفسر والمفسر والقول باعادة الفاعل فى المفسر لامتناع وجود الفعل بدون
 الفاعل فتأمل (ومن ثم) اى ومن اجل لزوم الفعل بعدها) يعنى من حيث ان ولولم يزم
 دخولهما على الفعل لفظا وتقديرا (قيل) اى قال النحويون (بعد) كلمة (لو) المحذوف
 فعلها (الداخله عليه) (انك بالفتح) اى فتح الهمزة (لا بالكسر) اى كسرها (لا) (اى ان)
 الذى هو حرف تأكيده حال كونه (مع معدويه) الاسم والخبر فى هذا المثال (فاعل) (للفعل
 المقدر بعدلو) المحذوف فعلها لفظا (والصالح للفاعلية) اى والذى يصلح لان يكون فاعلا
 من ان المفتوحة وان المكسورة انما (هو ان المفتوحة لا) ان (المكسورة) تقول اعجبني انك
 قائم بالفتح دون الكسر اذ لا يصح فيه (و) (قيل) عطف على قبل المتقدم اى ومن حيث
 الهم اذا حذفوا الفعل بعدلوا فسرروه بفعل ولم يفسروه ههنا التزاموا ان يكون خبر ان فعلا
 ليكون كالמוש عن الفعل المفسر فقالوا لو انك (انطلقت بالفعل) (اى بصيغة الفعل) المتصل
 بناء المخاطب ولم يقولوا لو انك متعلق بصيغة الاسم بل وضمو انطلقت (موضع منطلق)
 وتفسير الشارح بقوله (اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق) للاشارة الى انه منصوب
 بنزع الخافض وقوله (الا اصل فى خبر ان هو الافراد) لتلبيح لبقا وقوع منطلق خبر اذ
 هو مفرد بخلاف انطلقت لانه جملة وانما عدل عن الاصل للاتى بالتمام وقيل انطلقت (ليكون)
 (الفعل المذكور) الموضوع فى (موضع اسم الفاعل) الذى هو منطلق (كالמוש)
 (من الفعل المحذوف) يعنى مدخول لو والفاء فى قوله (يقال) لىبية اى فبسبب ذلك
 يقال (لو انك انطلقت) بالفعل (ولا يقال لو انك منطلق) بالاسم على الاصل ولما توهم الشارح
 ان ههنا سؤال وهو ان يقال المصنف كالמוש ولم يقل عوضا هل انذلك من نكتة
 اجاب عنه بقوله (وانما قال كالמוש) اى ولم يقل عوضا (لان الفعل المقدر) من حيث هو
 (لا بدله من) فعل (مفسر) كما مر مثاله فى قوله تعالى قل لو اتم تملكون (وان) اى وكلمة ان

اطلاع على المني
 باللف والنشر فكيف
 يكون ممن بمنز
 بين الصبيح والرقم
 من النسخ ثم انه
 قصد الشنيع على
 الشارح قدس سره
 بانه اجاز ليقيد
 بالاسطلاح واراد به
 المولى الهنسى بعد
 الغفور ولا يخفى
 ان هذا اهلك عظم
 ن هذا الرجل انه
 صرح فى عدة مواضع
 من حواشيه بانه
 كان ينبغي ان يكون
 كذا بناء على ما
 تحرر فى زعمه ولو
 كان الاسر كما قال
 القائل لما ضل هو
 مثل ذلك قوله او
 مقدرة كلفوظة فى
 صدور الكلام قبل
 مقدرة كلفوظة مطلقا
 المقدر فى الصدر
 كلفوظة فيه والمقدر
 فى وسطه كلفوظة
 فيه تلاوجه لتضييع
 اليان باقتر اول
 الكلام وليس بذلك
 اذ لا يتكرر احد
 كرون المقدر كلفوظ
 مطلقا الا ان المراد
 من ذلك تناسب
 التقييد كذلك فانه
 اذا تقدم همزة
 الاستفهام على كلمة
 الشرط متلا سواء
 كانت تلك الكلمة
 اسما جاز ما كن وما
 او حرفا مكان ولو
 بالجزء لتلك الكلمة

التي دخلت عليها لوفى قولهم لو انك انطلقت (لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت)
 وضما (تدل على معنى) لفظ (ثبت) الذي هو الفعل (المقدر ههنا) اى في هذا المثال
 فتقوله ان فى محل رفع بالابتداء كان جلة تدل فى محل رفع ايضا على الخبرية والفاء فى قوله (فهو)
 فصيحة اى اذا عرفت ما تقدم فهو اى لفظان الدال على الثبوت (عوض عنه) اى عن الفعل
 المحذوف المقدر اعنى ثبت (من حيث المعنى) متعلق بعوض (والفعل الواقع) فيه (خبر)
 اى فى ان يعنى فى خبره وهو انطلقت المذكور (عوض عنه) اى المحذوف المقدر الذى هو
 ثبت (من حيث اللفظ) واذا كان الامر كذلك (فليس شئ منهما) اى من ان وانطلقت
 (عوضا حقيقيا) اى من حيث المعنى واللفظ معا حتى تتم عوضيته (عن الفعل المقدر) الذى
 عرفته (بل) هو (كالعوض) حيث لم تتم فيه العوضية (وهذا) اى الايتان بالفعل فى خبر
 ان دون الاسم انما يلزم (اذا كان الخبر) اسما (مشتقا) كمنطلق بحيث (يمكن اشتقاق الفعل)
 كانطلقت (من مصدره) كالانطلق مثلا وهذا على ما اشتهر من ان الاشتقاق من المصادر
 (وان كان) الخبر اسما (جامدا) كالخبر فى قولك لو انه حجر لكان جمادا بحيث (لا يمكن
 اشتقاق الفعل منه) لعدم تصرفه (جاز) اى لم يتمتع حينئذ (وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا)
 حيث لم يكن الايتان بالفعل (لتعذر) (اى تعذر وقوع الفعل موضع الخبر) ضرورة
 عدم الاشتقاق والضرورات تبيح المحظورات وقوله (كقوله تعالى وولون ما فى الارض
 من شجر ما اقلامه) تمثيل للجامد فان الاقلام ليس مشتقا بحيث يمكن الايتان فيه بالفعل حتى
 (فيوضع فعله فى موضعه) كوضع انطلقت موضع مطلق ولانها المصنف من الكلام على
 ما يتعلق بلو شرع يتكلم على ما يتعلق بان يفهم من سياق كلامه فقال (واذا تقدم القسم)
 بفتحين اى اليقين (اول الكلام) بالنصب على الظرفية كما هو المختار واما تفسير الشارح له
 بقوله (اى فى اول زمان التكلم بالكلام) الخ فبنى على ما ذهب اليه من انه ظرف زمان محذوف
 لفظ زمان وان المراد بالزمان زمان التكلم على التوسع وجعل الكلام بمعنى التكلم ولا يخفى
 ما فيه ثم انه فرع على ذلك قوله (فيصح تركه) وعلله بقوله (لكونه) اى اول (طرف زمان)
 وقد ذهب الفاضل الهندى الى انه منصوب بتعين التقديم معنى الدخول اى وتقديره فى جاز
 فى المبهم من المكان بعد الدخول وفيه ان ثابت بالاستعمال تقديره فى بعد صريح دخلت فاما قيا
 تضمنه فلا شاهد وقياس المتضمن عن المصرح انما نجه اذا كان التقدير فى المصرح قياسا
 قائل (واحتزبه) اى اول (عن توسط اقسام) اى اورده للاحتراز عن توسطه الحاصل
 (بتقديم غير الشرط) اى عليه وتأخير الشرط عنه كسيأتى فى قول المصنف اما والله ان
 تأتى آتاك وقوله (على الشرط) من تمة كلام المصنف ولما كان قد يتوهم تعلقه بما قبله
 من الشرط قال الشارح (متعلق بتقدم) دفعا للتوهم وقوله (لزمه الماضى) جواب اذا
 وفسره الشارح بقوله (اى لزم القدم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا) بجعل الضمير
 للقسم مع بعده لفظا رعاية لجزالة المعنى لان لزوم الشرط للماضى يحتاج الى اعتبار تكلف

ولا يسدور القسم
 تقديره على ما صرحوا
 به مخصوصين بأول
 الكلام قوله فانه لو
 كان جزاء الشرط
 يلزم الايتان بالفاء
 قبل فى لزوم الايتان
 بالفاء نظر بل اللازم
 لما الفاء واذا لا
 يوسع فى قوله الايتان
 بالفاء وليس معنى
 لايتاء الكلام على
 اللفظ المتعارف قوله مما
 فى خبرها اى فى خبر
 فاما قبل هذا هو
 الوجه دون الآخر
 لانه لا يصح التوهمين
 بجزء مما فى خبرها
 مطلقا ما لم يكن فى
 خبر الفاء فان ما فى
 خبر اما معمول
 الشرط لانه المذهب
 الآخر وفى قوله
 جزء مما فى خبرها
 مطلقا اطلاق محل
 اذ لا يجوز انما زيد
 متعلق اما متعلق
 فزيد وفى اما يوم
 الجمعة فالى متعلق
 اما ان فاما متعلق
 بالجمعة ولا يخفى ان
 الشارح قد مره لم
 يجوز الوجه الثانى الا
 باعتبار ان موضع الفاء
 موضعا فلا يرد ما
 اورده لانه لا يجاوز
 فى الموم عن ذلك
 واما ما نسب الى المص
 من الاخلال فوهم
 ناش من القول مما
 تضمنه المقام وتفصيل
 الكلام فى التفرع
 فليراجع اليه قوله مثلا
 مطلقا لا يبعد ما قبل

لزوم الكل للجزء (لفظا او معنى) تسميم في الماضي (ليكون) اى الشرط الماضي مبنيا على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط اى لا تؤثر فيه ولا تغيره (فيما سبق اى الشرط الجواب) في العموم لفظا فيهما (حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى في الجواب) لصيرورة جوابا للقسم يعنى انه لما يبطل عمل حرف الشرط في الجواب لكونه صار جوابا للقسم طلب ان لا يعمل في الشرط ايضا ليتطابقا ولا يتخالفا فوجب ان يكون الشرط ماضيا حتى لا يعمل فيه حرف الشرط مطابقة للجواب وقول المصنف (وكان الجواب للقسم) عطف على قوله لزمه الماضي وانما كان للقسم لتقويه بالتصديق وضمف الشرط بالتوسط ووربما يجوز ان يعتبر الشرط لقربه وضمف القسم في نفسه لانه كزائد في المعنى والشرط مراد فيه معنى التوقيت وانما قال الشارح (فقط) لكونه اهم بدليل تقدمه على الشرط لان الاطلاق قرينة التجريد وقوله (لفظا) تمييز اى كان الجواب للقسم من جهة اللفظ (لا للقسم والشرط جميعا) حيث لا يصح من جهة اللفظ (لانه يلزم ان يكون مجزوما) بالنسبة الى الشرط (وغير مجزوم) بالنسبة الى القسم (وهو محال) لما فيه من اجتماع التقضين وهو باطل فقال بعض المحشين يلزم ان يكون مجزوما اى بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية الغير الموجهة بجهة وغير مجزوم اى دائما لانه انما يقال للاطلاق العام فادفع ما قيل ان الشرط اذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزاء فكيف يلزم قوله مجزوما الا ان يتكلف ويقال اراد محقق كونه مجزوما وغير مجزوما ووجوب عدم كونه مجزوما انتهى وقوله (واما معنى) مقابل قول المصنف لفظا فهو تمييز ايضا اى واما من جهة المعنى (فهو جواب) لهما جميعا (للقسم لكونه معين عليه) اى لانه هو المحلوف عليه (وللشرط ايضا) اى كما كان الجواب للقسم كان للشرط (لكونه) اى الجواب (مشرطا بالشرط) اى مرتبطا ومتعلقا به وحينئذ يكون لكل منهما فيه نصيب وذلك (مثل واهه ان اتيت) بتقديم القسم على الشرط وهو (مثال الماضي لفظا) اذ لفظا يت ماض (او لم تأتى) عطف على اتيت وهو (مثال الماضي معنى) لان تأتى وان كان مضارا لفظا ومعنى باعتبار اصله الا انه لما دخلت عليه لم قلبت مضارا لماضى فصار ماضيا معنى (لا كرمك) هذا هو الجواب وهو جواب للقسم لفظا ومعنى لانه روى فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التوكيد وتقوى بالتصديق وكان هو المحلوف عليه وجواب للشرط معنى فقط لانه مشروط له ومتعلق به كما عرفت وقوله (وان توسط) (اى القسم) يحترز به قوله اذا تقدم القسم اول الكلام وذلك بان يقع (بين اجزاء الكلام) اى في خلاله واتائه والياء في قوله (بتقديم الشرط) سببية اى بسبب تقديم الشرط (عليه) اى القسم كاسيأتى في قوله ان اتيت واهه لا يتك (او) بسبب تقديم (غيره) (اى تقديم غير الشرط) فقوله غيره معطوف على الشرط لاعلى التقديم فن غير تقديم الشرط اعنى تأخيرها لا يستلزم التوسط وسيأتى مثله في قوله انا والله ان تأتى آمك وقوله (جاز) جواب ان اى صح فيه امران احدهما (ان يعتبر) (القسم) فبراى في الجواب مقتضاه من لزوم عدم الجزم ودخول نون التوكيد

جعل مفعولا مطلقا وقد ورد عملا بمعنى معمولية وقد ورد ظرفا اى زمانا مطلقا اوضح وابعد عن التكلف قوله واهه اتقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد الخ قبل رد هذا المذهب الثاني بانه لو كان معمول المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير فعل واهه اى ومما يذكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على تأويل صريح هو تقدير المائد اى منطلق فيه ولجاز نصب زيدى ان زيد فنطلق بتقدير ناسب مع انه لا يجوز الشارح اختيار تقدير لكون وجعل هذا للبراد ردا لتقدير الذكر ولا يخفى انه برده على تقدير الكون ايضا انه لو جاز رفع زيدى اما زيد فنطلق بان يكون المقصود لجاز الرفع في ام يوم الجمعة فزيد منطلق بالكون المذكور مما يمكن يوم الجمعة فزيد منطلق وذلك الوال سديد قوله وهذه المسئلة قد قدمت الا انها ذكرت الخ قبل هذا لا بدع كون ذكرها متعنى منه فالوجه ان يقال المتبادر من قوله يلحق الوجوب

إذا كان مضارعاً مثبتاً (ويلقى الشرط) فلا يراعى مقتضاه من جزم الجواب ودخول النون فيه
(و) الثاني (ان) (يلقى) (القسم) (يعتبر الشرط) قد عرفت معناها بما قبلهما فلا نطول بالاعادة
ولما كان المصنف رحمه الله لم يصرح بنائب الفاعل في قوله جازان يعتبر ويلقى وقد حمله
الشارح فيهما على القسم كما عرفت وكان يمكن حمله أيضاً على الشرط نبيه على ذلك بقوله
(ويحتمل) أي على بعد (ان يكون المعنى جازان يعتبر الشرط) فيلزم الجزم ولا يجوز دخول
نون التأكيدي في الجواب إذا كان مضارعاً مثبتاً (ويلقى القسم) فلا يراعى جانبه (و) جاز أيضاً
(ان يلقي الشرط ويعتبر القسم) وهو ظاهر مما سبق وذلك (كقولك أنا والله ان تأتني آتاك)
بصفة المضارع المثبت المجزوم بحذف الياء شرطاً وجواباً (فعل) أي بناء على (المعنى الاول)
وهو اول الاحتمالين (هذا) أي المثال المتقدم (مثال لتقديم غير الشرط) وهو كقوله أنا (وجواز
الغاء القسم) بالجر عطف على تقديم أي حيث اعتبر الشرط فجزم الجواب (فيكون) أي
فحينئذ يكون (باعتبار التقديم) أي تقديم غير الشرط (و) اعتبار (الجواز) أي جواز الغاء
القسم (كأيهما) أي كل منهما (شرا على غير ترتيب اللف) اعلم ان اللف والنشر عبارة عن
ذكر متعدد على سبيل الاحتمال ثم ذكر ما لكل من أحاده على سبيل التفصيل من غير تعيين
اعتماد على ان السامع رده الى محله وهو ما على ترتيبه بان يكون الاول للاول والثاني للثاني
أو على غير ترتيبه وهو ضربان معكوس الترتيب ومختلط الترتيب ثم ان ههنا الفين لف تقديم
الشرط وتقديم غيره ولف جواز الاعتبار وجواز اللغاء وبهذا تعلم ما في عبارة الشارح
من المخالفة حيث قال نشر على ترتيب اللف وكان الظاهر ان يقول على غير ترتيب اللف لانه
إذا اعتبر مجموعهما لفا واحداً ومجموع التاليين نشر الله فلا شبهة في كونه لشرا لكنه نشر على
غير ترتيب اللف وهو ظاهر وان اعتبر كل واحد لفاً على حدة فلا يكون شيئاً من التاليين لشرا
لواحد منهما فضلاً عن ان يكون على ترتيب اللف أو على غير ترتيبه اذ ليس في المثال الاول
أثر من تقديم الشرط المذكور وفي اللف الاول ولا في المثال الثاني أثر من الغاء القسم المذكور
في الآية الثاني بل كل واحد منهما مثال لبعض اللف وبعض اللف الثاني اللهم الا ان يقال ان
الفين المستفادين من شرطية التوسط تقديم الشرط مع الاعتبار واللغاء وتقديم غير الشرط
معهما وان التاليين من صفة الاحتباك وهو حذف من الاول بقرينة الثاني ومن الثاني بقرينة
الاول ولا شك حينئذ في اشتغال كل من التاليين على الامور الثلاثة فيكون اللف والنشر
على حقيقته هذا ثم ان قوله (وعلى المعنى الثاني) عطف على قوله فعل المعنى الاول أي
وبناء على المعنى الثاني وهو تاني الاحتمالين (هذا) المثال (مثال لتقديم غير الشرط) وهو
أنا كما مر (وجواز اعتبار الشرط) بالجر عطف على تقديم أي حيث روى جانبه وجزم
الجواب (فيكون) أي فحينئذ يكون (النشر باعتبار التقديم) يعني تقديم غير الشرط (على
غير ترتيب اللف) انظر ما للفرق بين ما هنا وما تقدم حيث حالف قومه وجعله على ترتيب اللف
وقد عرفت ما فيه (و) يكون النشر (باعتبار الشرط على ترتيبه) أي اللف وقول المصنف

فأستثنى منه الظاهر
الحقيق وليس مراد
الشارح قدس سره
البيان الوجه الثاني
بما تأتينا وهذا حاصل
بما ذكره بلا سرية
وأما ما أتى به القائل
من وجه الذكر فليس
ببغير الا انه ليس
أوجه بما ذكره قدس
سرّه لانه اذا كان
حكمها معلوماً فيها
سبق لم يبح الى
ذكرها واستثنائها
فسؤال الاستثناء
قائم بحاله قوله أي
جمع المذكر والمؤنث
في مثل قلنا لزيد ان
الخ قبل الضمف حين
الاستناد الى لفظ لا
مطلقاً كما افادة عبارة
المس ولو جعل
مرتبطاً بقوله فان
كان ظاهراً غير
حقيق فغير لشارح
مقيداً لكن بما ذكره
يبنى ان يقصد لانه
مفيد يكون القائل
ولو جعل مرتبطاً
بقوله فان كان ظاهراً
غير حقيق غير لشارح
مقيداً لكن بما ذكره
يبنى ان يقصد لانه
مفيد يكون القائل
ظاهراً غير حقيق
وضم اللفى ومما
كان ترى قوله أي
ادخلته نونا قبل
الطلاق النون ليس
على ما ينبغي لانه ادخال
النون الذي يسمى
تنويناً قلبي الصالح قال

توت الاسم تنونا
 والتون لا يكون الا
 في الاسماء وهذا مما
 لا يثبت لان الغرض
 اعادة التنوين فلا
 يصح فيه التقييد
 والقول بان اصل
 التنوين ادخال النون
 الميم بالتنوين كما
 لا يخفى على صاحب
 الفطرة السليمة قوله
 نفسي ما به ينون
 النون قبل لا يقال
 لو يد مضروب انه
 ما به ضرب زيد
 فليس بالتنوين ما به
 ينون النون اى
 ادخال النون على
 النون بل هو التنوين
 الداخل وهذا ايضا
 محذوف بل هو
 النون منه لان
 النون ليست النون
 بل الاسم والمضروب
 هو زيد فكيف
 يحسن هذا عليه
 بل هو مثل ان
 يقال لما كان زيد
 مضروبا به ما به
 ضرب زيد سواء
 بسواء قوله نون
 ساكنة اى بذاتها
 قيل ان اراد بالسكن
 بذاتها ما يكون
 ساكنا اذا لم يكن
 موجب التثنية وكل
 نون في آخر الحرب نحو
 عمن ومائ كذا
 وان لو اد معنى آخر
 فليبين حتى تشكك عليه

(وان اتيتي والله لا يترك) عطف على المثال الاول وهو بتقديم الشرط على القسم ولما
 توهم الشارح ان ههنا سؤالا وهو ان قال لم يخالف المصنف فيه الاول حيث اوردها الشرط
 في ذلك المثال بصيغة المضارع واوردها بصيغة الماضي فهل لذلك من نكتة جاب عنه بقوله
 (وانما اورده في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي) حال كونه جاريا (على خلاف المثال
 الاول) اورده فيه الشرط بصيغة المضارع (اشارة) اى لقصد الاشارة (الى اشتراط
 المنفى) اى الى انه اشترط كون الشرط ماضيا (في الشرط في صورة اعتبار القسم على
 تقدير توسطه) اى توسط القسم كما في هذا المثال (كاشترطه) اى مثل اشتراط كونه ماضيا
 (على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول) اى على كون الاعتبار والانفاء مسندين الى القسم
 (هذا مثال لتقديم الشرط) وهو ان اتيتي حيث قدم على القسم (وجواز) اى ومثال
 لجواز (اعتبار القسم) حيث اورده الجواب باللام فقال لا يترك وبعد الجزم (فهو) اى
 هذا النشر (باعتبارها جميعا) اى اعتبار تقديم الشرط واعتبار القسم (نشر على ترتيب
 الف) حيث ذكر تقديم الشرط واعتبار القسم مقدمين في الف (وعلى المعنى الثاني)
 وهو اعتبار الشرط والفاء القسم (مثال لتقديم الشرط وجواز) اى ولا اعتبار جواز
 (الفاء) اى الفاء القسم (فالنشر) اى الامثلة (باعتبار الاول) اى الذى هو ما يراد به
 تقديم الشرط واعتبار القسم (على ترتيب الف) اى الممثل (وباعتبار الثاني) اى الذى
 هو ما يراد به تقديم الشرط والفاء القسم (على غير ترتيبه) اى ترتيب الف فانه في
 الف قدم اعتبار القسم (ففى كل من المثالين) وهما والله ان اتيتي وان اتيتي والله (ضع
 من حيث المعنى الثاني) اى بالنظر الى المعنى الثاني الذى هو تقديم الشرط والفاء القسم
 (اختلاف بين اعتباريه) فان في المثال الاول يوجد الفاء القسم ولم يوجد تقديم الشرط بل
 تقديم غير الشرط وفي المثال الثاني يوجد تقديم الشرط ولم يوجد الفاء القسم بل وجد اعتبار
 (بخلاف المعنى الاول) اى الذى هو ما يراد به تقديم الشرط واعتبار القسم فان المثال الاول
 يكون مثالا لتقديم غير الشرط والفاء القسم والمثال الثاني يكون مثالا لتقديم الشرط واعتبار
 القسم واذا لم يوجد الاختلاف على تقدير الحمل على الاول (فالحمل عليه اولى) اى من حمله على
 المعنى الثاني لوجود الاختلاف في الثاني (وعلى تقدير الحمل عليه) اى على الاول (وان كان
 رعاية) اى ولو وجد في هذا الحمل رعاية واعتبار (كون النشر على ترتيب الف يقتضى)
 اى لكن هذا الحمل يقتضى (تقديم المثال الثاني) اى الذى فيه تقديم الشرط (على الاول)
 اى على المثال الاول الذى فيه تقديم غير الشرط (لكنه) اى لكن المصنف (اراد اتصال
 المثال بالممثل له بقدر الامكان) فان غير الشرط ذكر في المثال مؤخرا والاتصال يحصل
 بتقديم مثال الثاني والشرط ذكر مقدمًا فآخر مثال الاول لا يقتضى تأخير الثاني على تقدير
 تقديم (اللفظين) احدهما تقديم الشرط والفاء القسم والثاني تقديم غير الشرط واعتبار القسم (على
 نشرهما) اللذين احدهما المثال الاول والثاني والثاني للاول (من حيث مثالهما) قيد للنشر

ولما فرغ من ذكر القسم الملقوظ شرع في حكم القسم المقدر فقول (وتقدير القسم كاللفظ) (اي لثاقظه) وهذا تقدير لقوله كاللفظ لانه بمعنى اللفظ حتى صح تشبيه التقدير وقوله (او مقدره كلقوظه في صدر الكلام) اي او المعنى ان تقدير القسم في صدر الكلام كذكره في وقوله (فلزم في الشرط) فترجى عليه يعني اما كان تقديره كلقوظه فلزم في الشرط (الذي بعد ما مضى وكان) اي ولزم ايضا ان يكون (الجواب للقسم) (نحو) (قوله تعالى) (ولئن اخرجوا لا يخرجون) (اي والله لئن اخرجوا فالشرط) وهو قوله اخرجوا (ماض ولا يخرجون) اي الجواب (جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان) اي ورد قوله لا يخرجون في النظم (الجزم بمحذوف التثنية الاولى) اي من وروده بالتثنية مرفوعا (اي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى) (وان اطعمتموهم انكم لشركون) (اي والله ان اطعمتموهم انكم لشركون فالشرط) اي قوله اطعمتموهم (ماض) قوله (انكم لشركون) جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان (اي اتياه) (بالقاء) فكان يرد فانكم (لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها القاء) ولما فرغ من بيان مسائل ان ولو شرع في بيان ما فقال (واما للتفصيل) (اي تفصيل ما اجله المتكلم في الذكر) يعني انه موضوع له والتفصيل يقتضي مجالا وهذا التفسير اشارة الى بيان الجمل الصالحة وهو اجمال المتكلم وهو نوعان احدهما ما اجله في الذكر والثاني ما اجله في الذهن والاول (نحو قوله جاءني اخوتك) هذا جمل اجل المتكلم في لفظ الاخوة جميع اخوة المخاطب ثم فصل ما صدر منه في حقهم فقال (اما زيد فاكرمه واما عمر وقاهنته واما بشر فاعرضت عنه واجله) اي واجل المتكلم هذا الجمل (في الذهن) قوله (ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن) اشارة الى ان الباعث الى اجماله في الذهن هو وجود القرينة وقال الرضي وقد يحذف لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد القاء امر او نهي او ما قبلها منصوبا اذا فسر به فلا يقال زيد اضربت ولا زيد اضربت بتقدير اما فاوقع في توجيه اوائل الكتب في قولهم وبعد فان الى آخره من انه بتقدير اما فحينئذ عدم التقدير بما لا ينبغي ان ينهي ما قبله المعاصم عنه (وقد جاءت) اي كلمة ما (فلاستثاف من غير ان يتقدمها) اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب وقال في شرح البلب ان اما الواقعة في اوائل الكتب مندرج فيما اجله المتكلم في الذهن فحينئذ حمل الشارح على الاستثاف فتصحيح للوضع (ومتى كانت لتفصيل الجمل) المذكور او المقدر (وجب تكرارها) وظهر منه ان ما لم تكن لتفصيل بل كانت للاستثاف على ما قرر ما الشارح لا يجب تكرارها (وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور) يعني اذا ذكر ضد لشيء يكون قرينة على ان ضده الاخر من المذكور تقدير (لئلا لا احدا الضدين على الاخر كقوله تعالى « فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه » فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير المذكور لكنه مقدر اي واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها التشابهات) ولما حكم في اما بانها للشرط ولم يحكم في حين واذا بانها للشرط

ولا ينبغي عليك ان المراد كما هو الظاهر المتبادر ما لم يبارد يكون ان ساكنا بحسب اصل الوضع وكان وضحه عليه ولا اوتى باب ان التثنية في امثال المحسن والصالح ليست بهذه الجزية قوله فلا يضرها الحركة العارضة قبل اللفظ فلا يضرها لرجوع الضمير الى تعريف التثنية وكأنه اراد يتك الفهم عبارة التعريف وذلك من قبيل الاوهام الضرورة رجوعه الى التثنية الموصوفة بالسكون والمعنى فالحركة العارضة لا يخرجها من ان تكون ساكنة فلا بد من تأنيث قوله وهي علامة نون الخ قبل مكثا ذكره الرضي وتبعه الشارح وظهور ان المراد نون هي كلمة لان الكلام في قسم الحروف يمنع ذلك التعمول وليس بشيء قوله لان المراد من متابعها الاخر الخ قيل فيه بحث بل المتبادر منه لحوقه به من غير محلل حروف فالوجه ادراج الحركة لتثنيه على انه يسقط في الوقف

بإسقاط الحركة ولا
يبنى ان يلتفت اليه
قوله ولا ينقض
التبريد بالتون في
نون يارسل انطلق
قبل قد عرفت ما لي
الاستغناء ودله بما
ذكره بوجوب اخراج
تتم حركة الاخر
نوب التأكيذ ايضا
وكأنه اداد بما فيه
ما بقي من ان اراد
بالتون ما هي كلمة
لذكرها في قسم الجرد
وعلك محط بحاله
وما ذكره من الاحباب
بم قوله اسكت
السكوت الآن قيل
لا يمكن طلب النفي
في زمان الحال والا
لكان طلبا لما يمتنع
امتدله اذ ما لم يرفع
الآمر عن امره
ولا يهدم الخاطب
لا يمكنه الاقدام به
لقولهم اى اسكت
السكوت الآن مسامحة
منها ما اسكت سكوتا
متصلا بالآن وليس
مما لا يحتاج الى التنبه
عليه قوله وعوض
من الالف عند
النفي الخ قيل لا وجه
تحصيل المدة بالاشباع
ثم ابداله بالتونين بل
الاظهر ان الحاق
التونين منى من تحصيلها

اراد ان يذكر وجه الفرق بينهما وبينها فقال (والحكم بان كذا ما لا شرط) يعني ان وجه
الحكم عليها بانها للشرط وعداها من حروف الشرط دون غيرها انما هو لوقوع امرين
احدهما (لزوم الفاء في جوابها و) الاخر (سبية الاول للثاني) ولم يحكم يكون اذا
وحين للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته فانما اكرمه واذا لقيته فانما اكرمه وله شواهد
كثيرة في القرآن لعدم لزوم الفاء فيهما بل جملا حين الاتيان بالفاء طرفين جاريتين
يجرى الشرط وانما جاز اعمال المستقبل في الطرف الماضي وانما متع وقوع المستقبل
في الماضي لان الفرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلية حتى كان هذه الافعال المستقبلية
وقعت في الازمنة الماضية فصارت لازمة لهما كل ذلك لتقصد المبالغة كذا في المعاصم ثم
ذكر ههنا خاصة اخرى لا ما دون الاولين فقال (والترم حذف فعلها) اى يجب حذف
فعل اما وذلك الفعل (الذى هو الشرط) (وعوض بينها) (اى بين) كلمة (اما)
(وبين فائها) اى وبين فاء اما (الواقعة في جزائها) فاضافة الفاء الى ضمير اما لادنى ملازمة
لان الفاء في الحقيقة للجزاء فقوله عوض فعل الجهمول وقوله (جزؤ) نائب فاعله يعني
جمل (بما هي جزؤها) (اى جزئها او جزاها) عوضا عن الفعل المحذوف ولما ورد على
التفسير الثاني بانه لم يجر ان يرجع ضمير جزؤها الى اما قال (لان جزا الفاء ايضا جزها)
اى جز كلمة اما ثم اشار الى تسميم ذلك الجزاء بقوله (سواء كان ذلك الجزاء مبتداء نحو اما زيد
فمنطلق) حيث قدم زيد الذى هو المبتدأ الواقع في جزا الفاء وعوض بين اما والفاء (او)
كان ذلك الجزاء (معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوما الجمعة فزيد منطلق) فان يوما الجمعة
معمول لمنطلق الواقع بعد الفاء وقوله (مطلقا) مفعول مطلق لقوله عوض واليه اشار
بقوله (اى تعويضا مطلقا) وقوله (غير مقيد بحال) تفسير للمطلق يعني ان ذلك التعويض
تعويض مطلق غير مقيد بحال (تجوز تقديم ذلك الجزاء على الفاء وعدم تجوزها) يعني لم
يقيد بانه اذا كان ذلك الواقع في جزا الفاء من المعمول الذى جاز تقديمه على الفاء وبانه لم
يجز تقديمه عليه بل عوض وقدم عليها سواء كان جائزا للتقديم والا (وهذا) اى ما اختاره
المصنف من الاطلاق (مذهب سيبويه فجعل سيبويه لا ما خاصة جواز التقديم لما يمتنع تقديمه
مطلقا) (وقيل) (القائل المبرد) (هو) (اى ما وقع بينهما وبين فائها) (معمول) (الشرط)
(المحذوف) لانه معمول لما بعد الفاء وقوله (عملا) (مطلقا) اشار الى انه مفعول مطلق وقوله
(اى معمولية مطلقا) اشار الى ان العمل مصدر الجهمول لا مصدر المعلوم فان مصدر المعلوم
يعنى العاملة ومصدر الجهمول يعنى معمولية وقوله (غير مقيدة) تفسير للمطلق يعنى المبراد بقوله
مطلقا ان معمولية ذلك المعمول الواقع بين اما والفاء غير مقيدة (بحال تجوز التقديم وعدمه)
كاذب سيبويه الى ما ذهب كذلك (مثل اما يوما الجمعة فزيد منطلق) (لان تقديره على المذهب
الاول) هو كون يوم الجمعة معمولا لما بعد الفاء ثم قدم (مهما يكن من شئ) فزيد منطلق يوم
الجمعة حذف فعل الشرط الذى هو يمكن من شئ واقم اما مقام مهما ووسط) اى جمل (يوم)

الجمعة) الذي هو معمول بما في حيز الفاء مقدما مذكورا (بين اما واطنا) وانما جعل ذلك (لئلا يلزم توالي حرف في الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما) اي التقدير (على مذهب الثاني فتقديره مهما يكون من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط) الذي هو يمكن لانه معمول لما بعد الفاء كما كان في الاول (فلما حذف فعل الشرط) اي الذي هو مهما يكن وبقي خبره (صار) اي التركيب (اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل) اي المبرد (لم يحمل لاما خاصة جواز التقديم اسلا) يعني ذهب الى ان ما بعد الفاء لا يجوز تقديمه عليها سواء كان مستعملا مع اما ولا ثم شرع في نقل المذهب الثالث الذي هو التفصيل بين ما جاز تقديمه وبين ما لم يحز فقال (وقيل) (القائل المازني) حيث ذهب الى انه (ان كان) (ما ينوسط بين اما واطنا) (جائز التقديم) (على الفاء مع قطع النظر عن الفاء) اي مع عدم وجود مانع آخر غير الفاء (كالمثال المذكور) وهو قوله اما يوم الجمعة فزيد منطلق (فن) (قبل القسم) (الاول) (وهو) اي المواد بالقسم الاول (ان يكون المتوسط جزءا للجزء او قدم على الفاء) كما كان المذهب الاول مطلقا (والا) (اي وان لم يكن جائزا لتقديم مع قطع النظر عن الفاء) اي ليست الفاء مانعة عنه (بل انضم اليها) اي الى الفاء (مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيها قبلها) فانه لما وقع انقطاع في هذا المثال حصل مانع غير الفاء من التقديم واذا كان كذلك (فن) اي فيكون من (قبل القسم) (الثاني) (وهو) اي القسم الثاني (ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف) كما هو مذهب المبرد مطلقا الذي نقله المصنف (وهذا القائل يميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون) اي بين ان يوجد مانع (فجعل) اي جعل هذا القائل بهذا التمييز (لما) اي اعطى لها خاصية (قوة رفع حكم الامتناع عن الاول) يعني ان لاما خاصة وهو نسخ ما يقتضي الفاء من امتناع تقديم ما في حيزها في غير ما وقعت مع اما (دون الثاني) اي ليست لها قوة ترفع بها امتناع ما يقتضي مانع غير الفاء (هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما) معمول (منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فنطلق فتقديره) اي يكون تقدير الكلام على مذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما (وحذف فعل الشرط ووسط زيد) اي قدم على الفاء وجعل متوسطا (بين اما واطنا لاذكر فصار) بعد الجمل المذكور (اما زيد فنطلق) اي فهو منطلق (فارتفع زيد) على هذا التقدير مرفوعا (لا ابتداء كما كان اولاً) اي قبل التقديم كذلك (وعلى مذهب الثاني) وهو كون المرفوع جزءا من الشرط فتقديره (مهما يكن زيد فنطلق اي فهو منطلق) وفي هذا التفسير اشارة الى ان قوله فطلق خبر للمبتدأ المحذوف وهو معه جملة اسمية جزائية وزيد فاعل الشرط الذي هو يكون (اقم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط) اي قوله يمكن فاعله مذكورا (فصار اما زيد فنطلق فزيد) اي المذكور بعد ما مرفوع على انه (فاعل الفعل المحذوف) اي

بالاشباع ثم ابدله بالتثنية بل الاظهر ان الحال التثنية معنى من تحصيلها بالاشباع وكلامه من الذهول من مسابق كلام الشرح ومن كون الموض تون النأ كيد قوله واما التثنيات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تأمل بين ذلك بال الظاهر ان التثنية عوض لفرض التثنية وتثنية المقابلة وجعل التثنية دالا على حذف المضاف ودالا على الجملة كالتون بيد في قول المس وهي لتسكن والتكثير والموض والمقابلة والقرن ايضا مساهمة حيث ابرز الموض والمقابلة ولقرن في مرض الموضوع له وفيه ما فيه قوله الاي حذف همزة فنها لا تحذف حينما كانت ثلثا تلتبس بين في مثل هذه عند ابنة فاصم او رد عليه انه لا التباس لان ثاء بنت مطولة بخلاف ثاء ابنة فالوجه ان يقال لم تحذف الف ابنة لان التثنية يكفيه وجود بنت فاذا استعمل ابنة لم يحوز له حذف الالف

لانه مرفوع بالاستاء ولما كان في هذا المقام مذهب آخر في توجيه المرفوع والمنصوب
المذكورين فيما بعد اما اراد الشارح ان يردده فقال (واما تقديره) وهو مبتدأ وخبره
قوله هو وجهه غير ظاهر يعني ان تقدير البعض في المثال المذكور على تقدير الرفع اى
على تقدير كون المذكور فيما بعد مرفوعا نحو اما زيد فنطلق حيث وجهه (بمهما يدكر
ريد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول) وهو لفظ يذكرا المحذوف (على ان يكون
زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف يعني فاعله (وتقديره) اى وكذا تقدير هذا
البعض (على تقدير النصب) اى فيما وقع ما بعد اما منصوبا وجهه (بمهما يدكر يوم
الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم) بناء (على ان يكون يوم الجمعة) مثلا (منصوبا بانه
مفعول به للفعل المحذوف فوجهه) اى فوجه كل من التقديرين (غير ظاهر) فانه لو كان
معمول المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير
فعل رافع اى مهما يدكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على تأويل مرجوح هو
تقدير العائد اى منطلق فيه ولجاز نصب زيد في اما زيد فنطلق بتقدير ناصب مع انه
لا يجوز وقوله (مع انه) اشارة الى هذا التوجيه مع عدم فعه لكونه غير ظاهر فله ضرر
لا يهاهم شئ آخر مضر وهو انه (يومه جواز اما زيد فنطلق بالنصب بتقدير تذكر على
صيغة المعلوم المخاطب و) يومه ايضا (جواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم)
الجمعة (بتقدير يذكرك على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازاها) اى مع ان نصب
زيد ورفع يوم الجمعة غير جائز (بلا خلاف) ثم ان المصنف لما اكتفى بمثال واحد
وترك الآخر واختار منهما ذكر مثال منصوب اراد الشارح توجيهه فقال
(وانما مثل المصنف) اى اختار المثال (بما) اى من قبيل ما (يكون الواسطة بين
اما وفاتها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرة) (حرف الردع كلا) بفتح
الكاف ونشديد اللام (الردع هو الزجر والمنع كما تقول اشخص فلان ينضك فيقول)
اى ذلك الشخص جواباك (دكلاء ردعك) اى زاجرالك ومانعا من مثل هذا الكلام
(اى ليس الامر كما تقول) وفي المصام ان هذا مثال لرد الخبر ونفى خبره يعني لانه رد
لنفس الخبر فانه يجوز البعض منه وقد يكون بيانا لكون الذى اتى به المتكلم منكرا
في نفسه كقوله تعالى واثخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزاء (وكذا)
الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك لمن قال لك (افضل كذا) (وتحبب له قولك) (دكلاء
اى لا يحباب) يعني لا يبنى ان يحباب (الى ذلك) اى ما امرت به (وقد جاء) (اى) وقد ورد
لفظ (كلا) على غير معنى الردع بل ورد (بمعنى حقا) يعني ثبت ما يقال شيوتا (والمقصود
منه) اى من هذا اللفظ (تحقيق مضمون الجملة) فحينئذ يجوز ان يحباب القسم (كقوله
تعالى وكلا ان الانسان ليطغى) اى حق وثبت طغيان الانسان ويجوز ان يحباب ايضا نحو
قوله تعالى وكلا بل تحبون العاجلة (واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم نكرة يعني

تقضي لانه لو كان
طالب لتضي لا تشمل
بنتا ولا بنتى فاقبه قوله
والف الجمع اى الالف
الفصل قبل الاولى
الاكتفاء بالنفس
ومن الظاهر ما
قول الشارح من راية
حسن التقابل قوله
فلا يقال زيد ما هو من
لا لا يقال قبل ويجبها
مع اننى بما لظراهما
دخلت النى بلا معابة
الذى قبل ويجبها فى النى
بلا المتصلة قياس عند
ابن جنى بخلاف المتصلة
ولان جاء قبل لا نحو لا
فى الدارين بضر بن زيد
والمراد بالنى ما يشمل
الجمعة حتى قال سيويه
يدخل بهدم شيئا لما
بالنى فى الجزم وذلك
وهم بط لا يمتار هم
الذى على اطلاقه ولقد
اعترف القائل بذلك
حيث قال والمراد
بالنى ما يشمل الى
آخر كلامه فناقض
نفسه قال الرضى
ودخلها مع ما لظرا
فى الشرط استكر
منها مع خبره لان
الشرط يشبه النى
فى الجزم وعدم الثبوت
قوله ان اشترط فيه
التقاء الساكنين على
حده ان تكون الساكنان

على الالف (لكون لفظه) اى لفظ كلا حال كونه اسما (كلفظ) اى مثل لفظ (كلا .
الذى هو حرف) فينهما مناسبة لفظية (ومناسبة معناه) اى معنى لفظ كلا حال كونه اسما بمعنى
حقا (لمعناه) اى لمعنى لفظ كلا حال كونه حرفا للردع وتلك المناسبة المعنوية ثابتة (لانك
تردع) اى تزجر وتمنع (المخاطب عما يقوله بتحقيقا لصدقه) يعنى كأن الله تعالى فى قوله
و كلا ان الانسان ليطغى لما ثبت طغيان الانسان زجر عن الاثبات بصدقه الذى هو عدم
طغيانه هذا خلافا لما اختاره المصنف فان الظاهر من كلامه انه حرف على كلا المعنيين بناء
على انه وان جاز ان يكون الثانى اسما على ما تصرف الشارح فيه (لكن النحاة حكموا
بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا) اى للمعنى الذى (فهموا من ان المقصود به) اى
بلفظ كلا بمعنى حقا (تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان) فى قوله ان زيد قائم فحينئذ
شابهت بان (فلم يخرج به) اى بهذا السبب لم يخرج النحاة (ذلك) اى لفظ كلا اذا كان
بمعنى حقا (عن الحرفية) تاما لتأنيث الساكنة (و اشار بقوله (لا المتحركة) الى فائدة
التقييد بالساكنة بانه احتراز عن تاما لتأنيث المتحركة (لانها) اى لان المتحركة (مختصة
بالاسم) وفى بعض الحواشى ان كون المتحركة مختصة بالاسم ممنوع فان لفظ ربوت ونمت
فيه تأنيث مع انها قد دخلتا على رب ورب وتم وحما حرفا اللهم الا ان يقال ان قوله
و مختصة بالاسم بطله على عدم التدرية فان دخولها على الحرف فادرقا للمصام ولو لم يقيد
المصنف لم يصح اى لم يصح كلامه بقوله (تلحق) (الفعل) (الماضى) فكان المصام
اشار الى ان ما عطفه الشارح بقوله لانها مختصة فى حيز المنع والدليل الصحيح على تقييده
به لانه خصص تلك التاء بلحقها بالفعل الماضى وما لحق به يعنى الساكنة لا المتحركة وانما
تلك التاء بالماضى (لتكون) اى قصد ان تكون تلك التاء (من اول الامر) اى قبل
ظهور المسند اليه (علامة) واللام فى قوله (لتأنيث المسند اليه) متعلق بقوله تلحق
بالنظر الى عبارة المصنف وبقوله علامة بالنظر الى عبارة الشارح (فاعلا كان) يعنى ان
المسند اليه الذى قصد تأنيث فعله اعم من ان يكون فعلا بان اسند اليه الفعل على جهة
قيامه به (او) يكون (مفعول مالم يسم فاعله) بان اسند اليه الفعل على جهة وقوعه
عليه (وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاما لاسم لان اصل الاسم) اى الاصل
فى الاسم (الاعراب واصل الفعل) اى ولان الاصل فيه (البناء فيه) اى فاريد ان يبنى
(من اول الامر يسكون هذه) اى يسكون التاء اللاحقة بالفعل (على بناء ما تلحق) اى على
ان ما تلحق به تلك التاء يبنى (وبحركة) اى واريد ان يبنى بحركة (تلك) التاء اى اللاحقة
بالاسم (على اعراب ما وليته) اى على ما وليته التاء من الاسم معرب وانما جاز التنيث به
(لانهما) اى اللاحقة بالفعل واللاحقة بالاسم (كالحرف ان خير مما تلحقه) ثم شرع
فى تفصيل مسائلها بان الحاقها به فليكون غير او قد يكون واجبا فقال (فان كان) (اى
المسند اليه اسما) (ظاهر غير) (مؤنث) (حقيقى فانه ان كان اسما ضمير ارجا الى مؤنث

(حقيقا)

فى كلمة واحدة وح
لا بد من بيان جهة
عدم حذف الالف
فى امر بان وضربان
كما سيجرى فى كلام
الشارح قدس سره
والحق انه لا تردد
فى اشتراط ان يكون
الساكنان فى كلمة
واحدة والمشدودة
فى التثنية والجمع
المؤنث نزلة المتصلة
هكذا قيل قوله
بفعله الاستثناء منه
قيل وقد انقول
ما قبلها مفتوح فيها
ايضا لان الالف
ليس حاجزا حصينا
فكانها واقعة بعد
الفظة بلا فاصلة
ويجوز ان يراد بقره
وقول فى التثنية
والجمع المؤنث ضربان
واخر بيان انك
ثبت الالف فى
تأنيدها بالثنون
المشددة لم لا يكون
المضى الاستثناء وان
خبر بان هذين
الاحتمالين مع كمال
بندهما يأباهما كلام
المصنف فى الشرح
لقطة بالاستثناء
قوله وغرضه من
هذا الكلام بيان
الافعال المنة الاخر
قيل هكذا قاله
الشارحون كلامه
لكن غرضه لا يقتصر
عليه بل من غرضه

حقيقيا كان او غير حقيقى وجب الحاق التاء وكذلك اذا اسند الى ظاهر حقيقى واما اذا
اسند الى ظاهر غير حقيقى (فخبر) اى فانت محير بين الحاق تاء التأنيث وبين عدمه
اى وبين عدم الحاقه (او فهو اى الحاق تاء التأنيث) وعدم الحاقه (فخبر فيه على الحذف
والإيصال) يعنى ان التفسير الاول نائب الفاعل لقوله خبر تحت مستر عبارة عن المخاطب
فاعله قوله فيه فحذف الجار واستراجر ورحت كما كان في قولهم مال مستر عبارة عن المخاطب
(و) لما ورد صاحب توسط على المصنف ان ذكر (هذه المسئلة) اى مثلة التخيير في التأنيث
(قد قدمت) اى في بحث المؤنث فذكره مستغنى عنه فاجاب الشارح بانه وان قدمت
في بحث المؤنث (الا انها) اى لكن هذه المسئلة قد (ذكر في غير مقدم من حيث انها من
احكام المؤنث وهنا) اى وذكرت هنا (من حيث انها من احكام تاء التأنيث) وقال المصام
بهذا لا يندفع كون ذكره مستغنى عنه قالو جهان قال المبادر من قوله بلحق الوجوب فاستغنى
منه الظاهر الغير الحقيقى (واما الحاق علامة التثنية والجمعين) (اى جى المذكر والمؤنث
في مثل قاما زيدان وقاموا الزيدون وقن النساء فضيف) (لعدم احتياجهما) اى لعدم
احتياج المذكرات (الى هذه العلامات) مثل احتياج السند اليه الى علامة التأنيث لان
تأنيثه قد يكون مضمويا ولم يكن في لفظه علامة كونه مؤنثا كقوله (اوسما عيا) شمس
ولو لم يوجد في لفظه علامة ايضا لم يوجد علامة أصلا ولم يعرف انه مؤنث او مذكر (وعلمة
التثنية) اى بخلاف علامة التثنية (والجمع) فان العلامة فيهما (غالبا ظاهرة غاية الظهور
واذا الحقت) اى ومع نهالو الحقت (على ضعفها) اى مع ضعفها (فليست بضماير) اى
لم تكن تلك الواحق ضمائر (لثلا يلزم الاضمار) يعنى انها لو كانت ضمائر يلزم الاضمار
(قبل الذكر من غير قائدة بل هي) اى بل علامة التثنية والجمعين الواقعة بحروف اتى بها
اى الحقت بما الحقت (للدلالة من اول الامر) اى قبل ذكر الفاعل (على احوال الفاعل)
من كونه تثنية وجمعا فذكرها او مؤنثا (كتاء التأنيث) او كما الحقت تاء التأنيث لتلك الفائدة
(وفي شرح الرضى هذا) اى ما ذكر التوجيه (ما قاله التمام) واليه ذهب المصنف
(ولا منع) يعنى انه في الحقيقة لا وجه مانع (من جعل ههنا الحروف ضمائر وابدال الظاهر
مها) اى ولا مانع من جعل الظاهر الذى بعدها بدلا منها اى وان كان لزوم الضماير قبل
الذكر مانع بناء على جعلها ضميرا فاعلا وجعل الاسم الظاهر الذى بعدها فاعلا ايضا
لكن يجوز ان يجعل تلك الحروف ضمائر مرفوعة على انها فاعل والاسماء الظاهرة التي
ذكرت بعدها بدلا من ذلك الضمير (والفائدة في مثل هذا الابدال ما مر) اى قائده منعت
(في بدل الكل من الكل) وقوله (او يكون) عطف على مدخول من قوله من جعلها
يعنى لا منع ايضا من ان تكون (الجملة خبر المبتدأ المؤخر) وهو الاسم الظاهر المذكور بعدها
(والفرض) اى يجوز ان يكون الفرض من اضمار الفاعل وذكره بعدها ظاهرا (كون
الخبر مهما) اى الابهام اولوا والتصریح تأييدا وهو غرض صحيح عند البناء (التوين)

الفرق بين التثنية
وصيقتي الجمع والواحدة
المؤنث حيث يجوز
النساء الساكنين
في التثنية دولهما
بان النقاء الساكنين
انما يجوز اذا كان
المدى والمدغم من
كلمة واحدة ويكون
المشدة متصلا بالمدى
متصلا بالمدى او
كالمتصل بالمتصلا
والنون المشددة مع
الضمير البارز سوا
الف التثنية كالتفصل
واراد بالمتصل نحو
بانه عجاب والف
يحيى فانه يتبع من
املال ياء يحيى فها
فصكره الرضى ان
تفصيها بالضمير
المحصل مطلقا لا يصلح
لان واد الجمع وياه
المخالطة ايضا ضمير
ان متصلا بل يبنى
ان يشبه بالف التثنية
لا يتبع اصلا ولا
يحتاج في دفعه الى
ان المراد بالمتصل
الف التثنية كما يفسر
به بيان الشارح فها
بعد هذا وذلك مع
بده في المقام يرد
كلام المص حيث قال
اويدان ان التوين
في غير التثنية والجمع
المؤنث مع ضمير البارز
كالمتصل اى الكلمة
المتصلة فيجب ان
يعنى آخر الفصل من

ولما كان المراد بالتون ههنا معناه الاصطلاحي وكان له معنى لغوي اراد ان يبين معناه
 اللغوي الذي نقل منه فقال (في الاصل) يعني التون في الاصل اي في اصل اللغة قبل النقل
 (مصدر نونه) يعني يقال نونت زيدا مثلا (اي ادخلته نونا) فكان التون على هذا
 فعل المتكلم فالتكلم متون بكسر الواو وزيد متون بفتح الواو والتون آلة لذلك
 الفعل يعني مابه ينون (فسمي مابه) يعني ثم نقل هذا اللفظ من المصدر الى مابه (ينون
 الشيء) فوضع له وضاعرا فيسمى مابه ينون الشيء (اعني التون تنوينا) وانما نقل من
 معنى المصدر (اشعارا) اي لتفصلا لعلام (بحدوثه) اي بحدوث ذلك التون (وعروضه)
 عطف تفسير لحدوث وانما افاد هذا الاشعار (لما في المصدر) اي لمضى يقع في المصدر (من)
 معنى (الحدوث ولهذا) اي ولكون الحدوث والعروض مستقرا في المصدر (سعى سيبويه
 المصدر حدثا وهي) اي التون انت باعتبار الخبر (في الاصطلاح) اي في اصطلاح اهل
 العربية (نون ساكنة) (اي بذاتها) يعني ان سكونها اصل فيها ولازم لذاتها واذا كان كذلك
 (فلا تنضرها) اي لا تنضر لكونها ساكنة (الحركة العارضة) بسبب آخر وهو اجتماع
 الساكنين (مثل عادا الاولى وهي) اي التون اذا بقيت معرفة بهذا القدر من التعريف
 (شاملة نون من و) نون (لذنو) نون (لم يكن وامثالها) من التونات الساكنة التي لا يطلق
 عليها التون فصار التعريف شاملا للاغيار (فاخرجها) اي اراد المعروف ان يخرج ما ذكر
 (بقوله) (تتبع حركة الاخر) (اي آخر الكلمة) وانما خرجت المذكورات بهذا القيد
 (فان هذه التونات) المذكورة (واو اخر تلك الكلمات لا) انها (تتابع حركات واخرها)
 فان التون الساكنة من من متلاهي نون ساكنة و آخر كلمة من (وانما قال تتبع حركة الاخر
 ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها) اي لحوق نون التون (به)
 اي بالاخر (من غير تخلل شيء) بينه اي بين الاخر وبينها اي وبين التون الساكنة
 (وهنا) اي ولو قال تتبع الاخر لم يوجد الحق بتلك الصفة لانه لا حقيقة بالاخر مع حصول
 التخلل بينهما وهو (الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتون) فان ضمة زيد المرفوع مثلا
 متخللة بين الدال التي هي آخر الكلمة وبين التون الساكنة فان قلت فاخر الكلمة هي الحركة
 فلا حاجة الى ذكر الحركة يعني ان هذا القيد مستدرك فانه لو قال تتبع الاخر لحصل
 المراد (قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخر) يعني لان سلم انه يفيد المراد لان المراد من
 الاخر ليس هو الاخر مطلقا بل المراد منه قرينة التبادر هو الحرف الاخير الذي
 قام به الحركة (ولم يقل) يعني انما قال حركة الاخر ولم يقل (آخر الاسم) مع ان التون
 من خواص الاسم (اي التريف) (تنوين التزيم في الفعل) (لأننا كيدا لفعل)
 يعني ان التون الساكنة الواقعة في الاخر انما سميت تنوينا اذا كانت داخلة عليه
 لأننا كيدا لفعل (فخرج به) اي بهذا القيد (نون لنا كيدا للحقيقة لانها ساكنة يصدق
 عليها التريف واما الحقيقة فلكونها غير ساكنة لم تدخل التريف حتى تحتاج الى الاخراج

ضمة او كسرة او مكون
 كما هو حكم الكتبتين
 المتكلمتين اذا اجتمعا
 والفرض بيان الاهدال
 المنة عند الحال النون
 بها هذه عبارة
 وقال في قوله فان
 لم يكن فكان متصل
 اريد انه ان لم يكن
 ضمير بارز فكانت
 النون مع الفعل
 متصلة بغير كسرة
 من الفعل كقولك
 لفيطاطبدين واخشين
 واخرون فترد المحدثون
 فترد المحدثون في الامر
 لانه لما في النون
 وجب رده لان حذف
 للامراب والامراب
 فوجب جعل هذه
 النون في حكم الجزء
 كالف التنية والرض
 لم يقل بان المن
 اواد به غير الف
 التنية او ما هو اسم
 متعاقب يكون تفسير
 المتصل بالف التنية
 يدغم اعتراضه بل
 صرح بان مراد المن
 بالمتصل بالف التنية
 لكن اعتراض طيه
 بان المتصل ليس
 هو الا لف فقط
 بل الواو والياء في
 ارضوا وارضى
 متصلا ايضا وانت
 لا تثبت الام معها
 حكما فخرجها مع
 الالف فليس قوله
 اذن متصلة على

ولا يتنقض التعريف بالتون في نحو يا رجل انطلق) فانه يوهم ان قوله نون سا كنة تتبع حركة الآخر لئلا يكيد الفاعل بعينه يصدق على التون السا كنة في قوله انطلق فانها نون سا كنة تتبع حركة اللام في رجل فاجاب عنه بانه لا يرد النقص به (فان المراد بتبعيتها حركة الآخر) ليس مجرد وجودها بعد هابل (تطلقها) اي بتبعيتها التون (لها) اي لحركة الآخر (في الوجود تطلق المارض للمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى) ثم شرع بعد تعريف التوين في بيان انواعه فقال (وهو) (اي التوين) ذكره باعتبار لفظ التوين وان جار تأنيته باعتبار انه نون سا كنة (للتمكن) (وهو) اي التوين الذي يكون للتمكن (ما) اي توين (يدل على امكانية الكلمة) يعني على تثبيت الكلمة واحكامها ولما كان المراد من الكلمة هنا الاسم فسر بقوله (اي كون الاسم لم يشبه الفعل) اي كواسيته محققا ثابتا قويا بحيث لم يجد فيه مشابهة للفعل اصلا حتى تضعف اسميته (بالوجهين) اي بالملتين (المتعبرين في منع الصرف) او بما يقوم مقام الملتين في منع الصرف (وحينئذ) وحين اذا فسر التمكن بهذا (لا يتصور معناه) اي معنى التمكن (في غير المنصرف) يعني فلا يمكن وجود هذا التوين فيه فاذا دخل التوين في غير المنصرف يجب ان يحمل على غير التمكن (والتكثير) اي وهو للتكثير (وهو) اي توين التكثير (الفارق) اي التوين الذي يفرق (بين المعرفة والتكثرة) فلا يتصور دخوله على المعرفة فاوجد في المعرفة غير توين التكثير كتوين زيد فانه توين تمكن (فهو) اي هذا التوين (الدال على ان مدخوله) اي من الاسم (غير معين نحو صه) بفتح الصاد المهملة وبكسر الهاء المتوناة فانه اسم فعل استعمال بوجهين فان استعمال بالتوين يكون معناه غير معين (اي اسكت سكوتا ما في وقت ما) يعني ان سكوتك مطلوب في اي سكوت كان وفي اي وقت كان فلا تطلب منك سكوتا معينا في وقت معين (واما) اذا استعمال لفظ (صه بغير التوين) بكسر الهاء غير منون (فمعناه اسكت السكوت الآن) يعني اطلب منك سكوتا خاصا في هذا الآن فلايتا في سكوتك في غير هذا الان ونقل المصام عن الرضى بان فيه مذاهب قبل انها مختصة بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه وصه وقال في الصحاح توين صه فلفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل ينون وقيل للفرق بين المعرفة والتكثرة فقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتوين وهو الفارق بين الوصل والوقف انتهى (واما التوين في نحو احمد و ابراهيم) يعني قبل الحكم يمنع صرفهما واذا استعملتا غير علم (فليس) بذلك (للتكثير بل هو للتمكن) قال الشارح الرضى وانا لا ارى منعا من ان يكون توين واحدا للتمكن والتكثير معا فقول التوين في رجل) كما قيد عدم انصرافه بفيد التكثير ايضا (فاذا جعلته) اي جعلت لفظ رجل (علما محض للتمكن) يكون لمحض التمكن (والموض) اي هو للموض (وهو) اي ما هو للموض (ما) اي توين (لحق) اي ذلك التوين (الاسم عوضا) اي لقصد كونه عوضا (عن المضاف اليه لتماقهما على آخر الكلمة) اي وانما صح ان يكون عوضا عنه لكون التوين مذكور عقيب الكلمة بلا فصل كالمضاف اليه المذكور عقيبها

اطلاقه بجميع وليس بشئ فانه اذا ثبت هذا الحكم في شئ من افراد المتصل واشتهر ذلك فيه صح التشبيه به بلا ادتياب قوله اما مع ضمير بارز قبل لا ينحصر في انفسين لانه قد يكون خاليا عن الضمير نحو ابصرني زيد ولا يخفى سقوط هذا الوهم لما ان الفرض بيان حاله مع الضمير فانه يحتاج اليه على انه لم يثبت بيانه قوله والخفة اما مفتوح ما قبلها تطلب التماثل بقاء الكتابة في الاخر على الوقف وفي الاول على الابتداء كما قرر في محله يوجب ان لا يكتب الخفيفة التي لم يفتح ما قبلها لتماثلها على خلاف القياس وبه ان الوقف الذي نحن فيه مداره على قصد التكلم فاذا لم يقف صححت النون وكتابة ثبت في اللفظ لا يكون على خلاف القياس بل يكون واردا عليه مستبدا لهذا ما يبرر من ازالة الواو وما يبيد الحق بتحقيق المقام مع قلة البضاعة ونقص الباع في الصناعة وانا

ادبر منك تصلي -
تشر عليه من الخلل
والفساد بعد ان تنظر
فيه بغير الرضى وتجنب
طريق المناداة وقولي
الصداد والمرشاد ومنه
المبدأ والى المعاد وقد
فاضى اختتامه وكفى
به ختامه بعد مصر
بوم الجملة الحادى عشر
من ذى القعدة الحرام
للسنة خمس وثلاثين
والف من هجرة
خير الانام عليه
اكل الصلوة وافضل
السلام وعلى آله واصحابه
ماتوا ب النور والظلام
وتعاقب الليل والايام
تمت

٢٢٢

٢٢

٢

(كيومئذ) او مثل التنوين في مثل يومئذ وكذا في حينئذ وليست (اى يوم) اذ كان كذا قال يوم
مضاف (اذ) اى الذى هو ظرف بمعنى وقت (واذا كانت مضافة الى الجملة التى كانت) اى
وقمت (بعدها) اى بمسكلة (اذ) فلما حذفت الجملة للتخفيف (وحي كان كذا) (الحق بها) اى
يا آخر كلمة (اذ) (التنوين عوضا) اى لقصد ان يكون عوضا (عن الجملة) اى التى حذفت وانما
عوض عنها مع انه جازا بما المضاف على حاله كفى النيات (لئلا ينقى الكلمة ناقصة وكذلك
حينئذ وساعتئذ وعامئذ) مثل (و) جعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت) اى
كذا قولك مررت (بكل قائماى وكل واحد او مثال ذلك) (والمقابلة) اى التنوين المقابلة
(وهو) اى التنوين الذى للمقابلة (ما) اى تنوين (يقابل نون الجمع المذكور السالم)
وهو نون مسلمون (كسلمات) اى مثاله كالتنوين في نحو مسلمات يعنى الجمع المؤنث السالم
الذى جمع بالالف والتاء (فان الف والتاء فيه) اى في مثل مسلمات (علامة الجمع كان
الواو علامة) اى كانت واو مسلمون علامة الجمع (في جمع المذكور السالم ولم يوجد فيه)
اى في مثل لفظ مسلمات (ما) اى علامة (يقابل النون في ذلك) اى في مسلمون (فزيد
التنوين في آخره) اى في آخر مسلمات (ليقابله) اى ليكون ذلك التنوين مقابلا للنون هذا
ما اختاره الجمهور من ان التنوين في مثل مسلمات للمقابلة خلافا لبعض وهو قوله (وتوهم
بعضهم انه) اى ذلك التنوين (للتمكن) (وهو) اى هذا التوهم (خطأ) لانه اذا سميت
بمسلمات مثلا امرأة ثبت فيها التنوين مع انها تكون غير منصرفة ولا يوجد في غير المنصرف
(ولو كانت) اى تلك التنوين (للتمكن) (لالت) (كازالت في مثل ابراهيم احد فان لفظ مسلمات
غير منصرفة (لظنين) اى لوجود عتين (العلمية والتأنيث وظاهر) يعنى ومن الين (انه)
اى التنوين في مثل مسلمات (ليس تنوين التكبير لوجوده) اى لكونه موجودا (فيها)
اى في اللفظ الذى (كان علما كمرقات) فانه علم للجيل المشهور ووجوب تنوين التكبير
في العلم مناف لما وضع له فانه موضوع للدلالة على ان مدخوله منكرة (ولا تنوين الموض
اى وليس التنوين في نحو مسلمات تنوين عوض (لعدم مساعدة المعنى) اى لما عرفت من
ان تنوين الموض فيها حذف المضاف اليه معنى نحو مسلمات لا يساعد حذف المضاف اليه
(ولا تنوين التزم) اى وليس ملحق مسلمات تنوين التزم (لوجوده) اى لان تنوين التزم
مشروط بكونه في آخر الايات والمصاريع وتنوين نحو مسلمات ربما يوجد (في غير اواخر
الايات والمصاريع) يعنى انه يوجد في الاوائل والاداسط (قعين ان يكون للمقابلة) اذالم
يبقى قسم آخر (لانها) اى لان المقابلة (معنى مناسب لحل التنوين) اى التنوين الموجود
في مسلمات (عليه) اى على ذلك المعنى التمين الذى هو المقابلة (والتزم) وفي الصحاح
التزم صحتين الصوت وقد تزم من باب طرب وترنم اذا رد دصوته والتزم مثله وترنم الطائر
في هديره وترنم القوس عند الانبساط انتهى يعنى ان التنوين قد يلحق بحرف التزم (وهو)
اى الا لاحق للتزم (ما) اى تنوين (لحق اواخر الايات والمصاريع لتحسين الانشاد) وانما

اختير التنوين لهذا المقصد (لأنه) أي لان التنوين (حرف يسيل بك) أي باستمانته (ترديد الصوت) أي الذي هو سبب التحسين المطلوب (في الحيشوم) فانه الذي هو محل الغناء (وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء) قسى تنوين الترم لذلك لان الترم حسن الغناء وقال المعاصم ومن لم يقبه لما ذكر قال سمي به لان فيه ترك الترم (وانما اعتبروا ملحقا او اخر الايات والمصاريع وان كان لحقوها بالحروف والكلمات الواقعة في اثناها) أي في اثنا الايات والمصاريع (جائزا بل واقعا كما شاهد من اصحاب الغناء) ومع هذا الجواز الواقع اعتبروا الاوخر (لان محل التقى به) أي بالتنوين (انما هو الاخر) وانما انحصر في الاخر (للايتمثل سلك النظم) فانه لو اعتبر ما وقع في اثناها يلزم الخلط في سلك النظم (تخلله) أي بسبب تخلل التنوين (بين كلمات الايات والمصاريع ولا يخل) بالنصب عطف على قوله لا يخلل يعني وقوعه في الاثنا كما يقتضي اخلال سلك النظم يقتضي ايضا الخلط بفهم المعاني الذي هو المقصود (وهو) يعني الترم (اما يلحق بالقافية المطلقة وهي) أي القافية المطلقة (ما) أي قافية (كان درويها) الروى الحرف الذي قفى عليه القصيدة فيقال قصيدة لامية وقصيدة رائية (متحركا مشعبا باشباع حركته) أي حركة ذلك المتحرك وقوله (لواحد) وقع في بعض النسخ واحدا على هذا يحتمل ان يكون مقعولا ثانيا لاشباع تضمنين معنى الجعل يعني يجعل حركته مشعبا واحدا (من الالف) ان كانت الحركة فتحة (والواو) ان كانت ضمة (والياء) ان كانت كسرة (وسميت هذه الحروف) أي الزائدة (حروف الاطلاق والطلاق) أي لوجود اطلاق (الصوت) التي يترك الحسن (امتدادها) لكون الثلاثة حروف مد (ولحق بالتنوين) وهو بالرفع مبتدأ يعني ان حاصل ما ذكرت ليس فيه تنوين مع ان الكلام فيه فاجاب ان لحق النون الساكنة (بهذه القافية) انما يكون بابدال حروف الاطلاق به (أي بالنون) (كافي قول الشاعر

« اقل اللوم عاذل والعتابين » وقولي ان اصبت لقد اصابت »

فروى هذا البيت الباء) لان آخر المصراع الاول العتاب و آخر البيت اصواب (وحصل باشباع فتحها) ان فتح الباء في اللفظين (الالف) فيكون العتابوا باصا (وعوض) أي ثم عوض (عن هذا الالف) الذي هو للاطلاق (عند التقى تنوين الترم) فقوله اقل امر حاضر مؤنث من الاقلال وعاذل منادى حذف منه حرف النداء أي يا عاذلة بمعنى لا تمة ثم رخم فحذف الناء من آخره فبقى عاذل بفتح اللام والمعنى اقل لومك وعتابك على ما فعله وتأمل فيه فان كنت مصيبا يعني (واما) أي تنوين الترم اما يلحق القافية المقيدة وهي) أي القافية المقيدة (ما) أي قافية (كان درويها حرفا ساكنا محييا كان) أي ذلك الحرف الساكن (او غير صحيح سميت هذه) أي تلك القافية (مقيدة لتقييد الصوت بها) أي في تلك القافية (وامتناع امتداده) أي ولا امتناع الامتداد به وانما امتنع الامتداد (لأنه ليس هناك حركة تحصل من اشاعها حرف الاطلاق) وقوله (ليفسر) متعلق بتخصيل يعني لا يتيسر امتداد

(الصوت) لعدم حصول حروف الاطلاق التي هي حروف المد (كقول الشاعر
 «وقائم الاعماق خاوي المخترق» مشبه الاعلام للاح الحفقتن »
 فان روى القافية في هذا البيت القاف الساكنة (بني قاف المخترق في آخر المصراع وقاف
 الحفقتن في آخر البيت) ولا يمكن مدا الصوت بها (اي في المد كونه في الاخر لكونها قافا ساكنة
 غير حرف مد) (فحركة) اي القاف في الكلمتين (عند التفتي بالفتح) اي في لفظ المخترق
 (او الكسر) اي او بالكسر في لفظ الحفقتن لكونه مجرورا بالاضافة فصارا الاول المخترق
 والثاني الحفقتن (والحق بها النون قليل المخترق والحفقتن) ف قوله وقائم الاعماق مجرور
 بواو رب وجوابه محذوف اي قطعه او سلكته والقائم المكان المظلم المنبر من القتام وهو
 النبار والاعماق جمع عمق بفتح العين وهو ما بعد من اطراف المغازة والحاوي من خوى
 البيت اذا كان خاليا والمخترق بضم الميم وفتح الراء والقاف ويكسر ايضا المحل الذي تخترقه
 الريح ونمر فيه بسهولة بني مهيب الريح بحيث لا شيء فيه يمنع الريح من المرور والاعلام جمع علم
 وهو ما يهتدى به في الطريق والناعع مبالغة اللامع واراد بالحقق السراب الخافق اي المضطرب
 من خفق اذا اضطرب والمعنى رب مهمه مظلم الجوانب في المغازة اي بعيدا اطراف خالي
 الطريق عن الاستخبار مشبه الاعلام اي ملتبس غير متميز لناع السراب قطعه (ويسمى هذا
 القسم من التوين العالي) اي التوين العالي (لان الفلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز
 فوجد هذا المعنى في هذا التوين لانه قد تجاوز (البيت بلحق هذا التوين عن حد الوزن)
 فيكون هنا من قيل تسمية المسبب باسم السبب (ولهذا) اي ولكون التوين متجاوزا عن
 حد الوزن (يسقط) اي وزن البيت الذي لحقه ذلك التوين (عن التقطيع وليس للقسم الاول)
 اي اللاحق بالقافية المطلقة (اسم مختص به) اي يمتاز بذلك الاسم (واعلم ان تنوين التزم ليس
 موضوعا بازاء معنى من المعاني) كما كانت سائر التنوينات (بل هو موضوع لغرض التزم
 لان معنما التزم كان حروف التهي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني)
 واذا كان كذلك (ففي عدة تنوين التزم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المتعبر
 فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا) اي
 كافي تنوين التزم (تأمل) كتوين الموض والمقابلة فان تنوين الموض لغرض جبر نقصان
 وتنوين المقابلة لغرض المقابلة بخلاف تنوين التمكن فانه يدل على مكانة الكلمة في الاسمية
 بحيث لا تشبه الفعل الذي هو مبنى الاصل وبخلاف تنوين التذكير فانه يدل على ان مدخوله
 غير معين (ويحذف) هنا بيان لمسئلة التنوين من حيث حذفه وذكره (اي التنوين وجوبا)
 يعني انه يحذف حذف واجبا لا يجوز ذكره (من العلم) وقوله (حال كونه) اشارة الى ان
 قوله (موصوفاين) حال من العلم وايضا قوله (حال كون الابن) اشارة ان قوله (مضافا
 الى علم آخر) حال من الابن يعني اذا وقع علم موصوف بالابن المضاف الى علم آخر يحذف
 التنوين وجوبا من العلم الاول الموصوف نحو جاني زيد بن عمرو) فان زيدا موصوف

بابن مضاف الى عمرو (وذلك) اى كونه محذوقا ثابت (لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما
 موصوف به) اى بالابن (والاخر مضاف اليه) اى للابن واذا كثرا استعماله بهذا الكيفية
 (فطلب التخفيف) اى فكان التخفيف (لفظا) مطلوبا (محذوف التوين من موصوفه وخطا)
 اى كان تخفيفه مطلوبا ايضا من جهة الخط (محذوف الف ابن وكذلك قوله هذا فلان بن فلان
 لانه كناية عن العلم • ويعلم منه) اى من هذا القيود (انه اذا كان) اى لفظا ابن (صفة) اى نعمتا
 (لغير العلم او كان) نعمتا للعلم لكنه لم يكن مضافا الى العلم بل كان (مضافا الى غير العلم نحو جاءنى
 رجل ابن زيد) هذا مثال لكون الموصوف غير علم فانه فى هذا المثال لفظ رجل (وزيد ابن
 عالم) يعنى ونحو جاءنى زيد ابن عالم وهذا مثال لما كان لفظ الابن مضافا الى غير العلم فان
 الابن فيه مضاف الى لفظ عام وهو ليس يعلم (لم يحذف التوين من اللفظ) اى من لفظ الرجل
 فى الاول ومن لفظ زيد فى الثانى (والف ابن) اى ولم يحذف الف ابن (من الخط اقله الاستعمال
 ويعلم من قوله موصوفاته لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة) بل كان خبرا (نحو زيد ابن عمرو)
 انما يكون هذا مثلا لبيان (على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد • وحكم الابنة حكم الابن) فيقال
 هذه هند ابنة عمرو (فى جميع ما ذكرناه) اى من حذف التوين من اللفظ (الافى حذف همزتها)
 اى همزة رابنة (فانه) اى فان الهمزة فيها (لا تحذف حيث ما كانت) بل تحذف تارة وتذكر اخرى
 وانما لم تحذف حيث ما كانت كما حذفت فى ابن (الثلاثين) يثبت فى مثل هذه هند ابنة عاصم) يعنى
 بالالتباس انه اذا حذفت همزة ابنة لا تلبس الكلام بكلام هو قوله هند بنت عاصم وقال العاصم ان
 فى الاستدلال على استثناء همزة رابنة بدفع الالتباس نظر الامة لا الالتباس ههنا لان تاء بنت اذا
 طولت لم يلبس برسم خطابته بخلاف تاء ابنة فالوجه ان قال لم يحذف الالف للتخفيف لان لو
 كان طالب التخفيف لاستعمالها انتهى • (نون التأكيد) (قسيان) وفيه اشارة الى ان قوله نون
 التأكيد مبتدأ وقوله (خفيفة ساكنة) خبره وقوله مشددة عطوف عليه وانما كانت النون
 الخفيفة ساكنة (لانها) اى لان الخفيفة (مبنية والاصل فى البناء السكون) ولنا لم تكن مبنية على
 الحركة وقوله (ومشددة مفتوحة) بالرفع معطوف على قوله خفيفة وانما كانت المشددة مبنية
 على الفتح دون الضمة والكسرة (لثقلها) اى لكونها ثقيلة لكونها مشددة (وخفة الفتحة) اى
 ولكون الفتحة اخف من الحركتين الباقيتين يثبت عليها لتكون خفتها معادلة لثقلها وقوله
 (مع غير الالف) كالا ستأمن قوله مفتوحة يعنى ان المشددة مفتوحة اذا كانت مع غير الالف
 وقوله (اى غير الف التثنية) اشارة الى ان المراد من الالف المستثنى اعم من الف التثنية (نحو
 اضربان والجمع) وقوله (اى الالف الفاصلة بين نون جمع المؤنث و) بين (النون المشددة)
 تفسير لالف الجمع يعنى المراد به الالف الذى يكون فاصلا بين التوين فاضافة الالف الى
 الجمع لادنى ملازمة لان الالف لا تكون علامة للجمع فى الفعل (نحو اضربان فانها) اى
 اذا كانت المشددة مع الالف (تكسر معهما) اى مع الالفين المذكورين وانما تكسر حين
 المقارنة بهما (لشبهها) اى لانهما تكون (فيهما) مشابهة (بنون التثنية) ثم شرع فى بيان

الحواص لهمامشتركتين فقال (تختص) (اي نون التأكيد) مع قسميه مطلقا (بالفعل
المستقل) والباء هنا داخلة على المقصور عليه يعنى نون التأكيد مقصور على الفعل
المستقبل الموصوف بالصفات الآتية ولا يلحق بغيره وقوله (الكائن) اشارة الى ان قوله
(فى) (ضمن) (الامر) ظرف مستقر صفة للمستقبل (نحو اضربن بالتخفيف واضربن
بالتشديد) وقوله اضربن يحتمل ان يكون مثالا لمفرد الغائب فلا مر ولمفرد المخاطبة ولجمع
المذكر الغائب فانه اذا قرئ فتح الباء يكون مثالا للاول وبكر هالتانى وبضمها الثالث وفى
ايراد المثالين اشارة الى ان هذا الصيغة محل لدخول التوين (والنهي) (اي ويختص بالمستقبل
الكائن فى ضمن النهي) (نحو لا تضربن) فتح الباء وكسر ها وضمها كما سبق (والاستفهام)
اي وبالمستقبل الكائن فى ضمن الاستفهام (نحو هل تضربن) (والنهي) (نحو ليت تضربن)
(والعرض) (نحو الاتزلن بنا فصيبي خيرا) (والقسم) اي وبالمستقبل الكائن فى جواب
القسم (نحو والله لا فعلن) وقوله (بالتخفيف والتشديد) اشارة الى ان النون قابل للتشديد
بالتسمين (فى جميع هذه الامثلة . وانما اختص هذا النون) اي نون التأكيد مطلقا بهذه
المذكورات (اي بالفعل المستقبل المذكور فى ضمن المذكورات (للدلالة) اي التى تدل
على الطلب) فان الامر والنهي لطلب الفعل والاستفهام لطلب الفهم والنهي لطلب ما يتناه
والعرض لطلب التزول والقسم لطلب الحمل على الفعل (دون الماضي والحال لانه) اي لان
نون التأكيد (لا يؤكدا الا ما يكون مطلوبا) (وقلت) (اي نون التأكيد) يعنى لحوقها (فى النهي)
(فلا يقال زيد ما يقوم من) وقوله (الا قليلا) استثناء مفرغ يعنى لا يقع فى النهي استعمالا
الاستعمالا قليلا وانما قلت فيه (حلوه) اي حلوه النهي (عن معنا الطلب وانما جاز
قليلا تشبيها له) اي لنهى (بالنهى) (ولزمت) (اي نون التأكيد) (فى مثبت
القسم) (اي فى جواب المثبت) وهذا التفسير اشارة الى ان اضافة المثبت الى القسم من
يبيد اضافة الصفة الى موصوفها والى ان الجواب مقدر فيه اي مثبت جواب القسم وانما
لزمت النون (لان القسم محل التأكيد فكرر هو ان يؤكدا الفعل بامر منفصل عنه وهو)
اي الامر المنفصل (القسم) وقوله (من غير) متعلق بقوله ان يؤكدا يعنى انهم لما كدوا
الفعل بالقسم الذى هو امر منفصل عنه كرر هو ان يخصص التأكيد به من غير (ان يؤكده)
اي بالفعل (بما) اي بشئ من مؤكداه (يتصل به) اي بذلك الفعل (وهو) اي المؤكدا المتصل
(النون بمد جلاحيته) اي بشرط ان يكون الفعل سالما (له) اي لقبول النون وذلك
بان يكون مثبتا وبه اشار الى وجه تخصيص اللزوم بالمثبت وفى قوله (لزمت) اشارة الى ان
زيادة نون التأكيد فيها عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وقال العصا ان قوله لزمت
النون فى الجواب المثبت منقوص بقوله تعالى « ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون » يعنى
فان تحشرون جواب مثبت بغير النون ثم قال ان المثبت مقيد بان لا يتعلق به ظرف او جار
مقدم عليه فادما لنقض مثبت لكن يتعلق به الجار المقدم (وكثرت) (اي نون التأكيد)

(في مثل اما تفتلن) قوله (اي الشرط المؤكد) تفسير للمثل يعني ان المراد بمثل اما تفتلن كل شرطا كذا (حرفه) اي حرف ذلك الشرط (بما) اي بلفظ ماسوا كان التأكيد لازما كافي حينما واذما وواجرا كافي ان ما واما كثر في مثل هذا (فانه لا كذا الحرف) اي حرف الشرط بالحق لفظ حابه (قصدوا تا كيدا الفعل ايضا) اي كذا كيد حرفه (للاستقص المقصود من غيره) اي لئلا يكون المقصود الاصل الذي هو الفعل ناقصا من غير المقصود الذي هو الحرف ولما فرغ من بيان مسأله من حيث تلفظه ولحوقه شرع في بيان تلفظ حرف يقع قبل التون فقال (وما قبلها) (اي ما قبل نون التا كيد خفيفة كانت او ثقيلة) (مع ضمير المذكرين) (وهو) اي ضمير المذكرين (الواو) يعني اذا وقع كل من التونين مع الواو الذي هو ضمير جمع لذكر السالم فالحرف الذي قبلها (مضموم) واما ضم (ليدل) اي ذلك الضم (على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التاء الساكنين على حده) يعني ان التقاء الساكنين انما يكون وجها لحذف الواو على مذهب من قال ان يكون التقاء الساكنين على حده اي على محل مشروط بشرط وهو (ان يكون الساكنان) اي اللذان التقيان (في كلمة واحدة) فلي هذا لا يكون التقاء الساكنين اللازم من الواو والتون على حده لانهما في كلمتين (فان التون المشددة كلمة اخرى) فلا يكون هذا الالتقاء على حده فيجب حذف الواو ليدفعه وقوله (اول ثقل الواو) معطوف على قوله لالتقاء الساكنين يعني ليدل ذلك الضم على الواو التي حذف ثقله (بعد الضمة وقبل المشددة) وهذا يكون وجها لحذفه (ان لم يشترط في التقاء الساكنين) اي في كونه على حده (ما ذكر) اي كونه في كلمة واحدة وقوله (و) (مع ضمير) (المخاطبة) عطف على قوله مع ضمير المذكرين يعني ان التون اذا كانت مع ضمير المخاطبة (وهو الياء) فالحرف الذي يقع قبلها (مكسور) وهذا ايضا (ليدل) ذلك الكسر (على الياء المحذوفة) اي على الياء التي حذفت اما لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسيرة وقبل التون المشددة (و) (وما قبلها) (فباغدا ذلك) (المذكور) او في ما عدا الذي ذكر (من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو) اي ما عداها (الواحد المذكور غائبا كان) اي ذلك الواحد المذكور (او مخاطبا) نحو ليضربن واضربن (والمؤنث الغائبة) نحو تضربن وما قبل كل منها (مفتوح) واما فتحت (طلبا) اي لقصد الطلب (لخفة وظاهر) يعني ومن الين (ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكهما) اي مع كون حكم التون في التثنية وجمع المؤنث (غير ما ذكر) من التون المشددة مكسورة فيهما وان الخفيفة لا تدخلهما واذا كان حكمهما غير ما ذكر (فقوله) (وقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربان) ان يكون هذا القول (بمنزلة الاستثناء عنه) اي عن حكم ما ذكر (فتقول في المتني) هذا تفصيل لكونه بمنزلة الاستثناء يعني انك تقول في المتني (اضربان باتبات الالف) اي بلا حذفها مع وجود التقاء الساكنين في الكلمتين واما غير

الحكم هنا (للايتية) اى لئلا يكون شيئا بحذف الفه (بالواحد واضربان) اى
وقول (فى جمع المؤنث) اضربان (زيادة لالف بعد نون الجمع وقبل نون التأكىد لئلا
يجتمع ثلاث نونات متواليات) احديتا نون جمع المؤنث والاخرى نون التأكىد المشددة
فانها نونان فى التلفظ ثم ذكر الفرق بين المشددة وبين الحقيقية فقال (ولا تدخلهما) (اى
الثنية وجمع المؤنث) هذا تفسير لضمير التثنية بئنى لاندخل التثنية وجمع المؤنث (النون)
(الحقيقة) هذا عند الجمهور وقوله (للزوم اتقاء الساكنين) اشارة الى دليل الحكم
بانها لاندخلها بمعنى لا يجوز دخولها لانه لو دخلت عليهما لزم اتقاء الساكنين
(على غير حده) فان الساكن الاول وان كان حرف مد لكن الثانى ليس بمدغم وقد
عرفت ان ابقاء الساكنين على حالهما انما جاز اذا كان على خده وهو كون الاول حرف
مد والثانى مدغما وهو انما وجد فى المشددة لافى الخففة (خلافا لىونس) بئنى خولف
الجمهور خلافا لىونس من التحويلين (قاه) اى بونس (بمحيز اتقاء الساكنين) وان
كان (على غير حده وبجملة) اى يجعل اتقاء الساكنين على غير حده (مفترا) اى مسوفا
وبجائز اوقوله مفترا يسكون الفين المعجمة واتقاء من الغفر وهو الفواى يجعله معفوا
عنه فى دخوله الخفيفة (كا) كان معفو (فى الوقف) فان اتقاء الساكنين اجيز فى الوقت
فان قولك نستعين اذا وقف عليه اسكن النون مع ان الياء ساكن ايضا فيجمع الساكنان
احدهما الياء والثانى النون مع ان الثانى ليس بمدغم واذا وقفت على نحو لصر ايضا فيه
اجتماع الساكنين مع ان الاول ليس بحرف مد والثانى ليس بمدغم وقوله (و) (هو) (ليس)
رد لقول بونس بئنى ليس تجوز قياسا للوقف (بمرضى عند الاكثرين) ولما كان فى النون
مماثلان احدهما معاملة المنفصل والثانية معاملة المتصل قال (وها) (اى النون الثقيلة
والخفيفة) (فى غيرها) (اى فى غير التثنية وجمع المؤنث) (مع ضمير البارز) (اى واد جمع
المذكر وبما الخطابية) (كالنفسل) (اى كالكلمة المنفصلة) بئنى حكمها حكمها (بئنى)
تفسير لكونهما كالمفصلة اى يريد المصنف بانه (يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين
معاملة) اى معاملة الاخر (مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء) تارة (او تحريكها
ضما وكسرا) تارة اخرى كاسيحي (وغرضه) اى غرض المصنف (من هذا الكلام بيان
الافعال المستثة الاخر) اى بيان حكم الافعال التى كان آخرها حرف علة (عند الخالق النونين)
اى عند ارادة الخالق النون من النونين (ها) اى بتلك الافعال المعتلة (ومعنى كلامه) بئنى معنى
كلام المصنف بناء على كون غرضه هنا (ان النونين حكمهما مع التثنية وجمع المؤنث ما ذكر)
وهو قوله وتقول فى التثنية وجمع المؤنث بئنى ان حكمهما مع التثنية وجمع المؤنث عدم
دخول الحقيقة بهما واجام لالف مع المشددة (ومع غيرها) بئنى واما حكمهما مع غير
التثنية وجمع المؤنث فهو (على ضربين) فتهما (امام ضمير بارز) اولا (وهو) اى الفعل
الذى فيه ضمير طرز (شيتان) احدهما (جمع المذكر) اى واوه (نحو اغر واوارموا واخشوا)

آخر (الواحدة المؤنثة) اى ياء المخاطبة (نحو اغزى وارمى واخشى واما) يعنى اسمها اما (مع ضمير مستتر وهو) اى وهذا الفعل (الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش) فان ضميرها انت وهو مستتر تحتها (فالتون) اى واذا عرفت هذه الاقسام فنون التأكيذ (مع ضمير البارز كاللغة المنفصلة يعنى فكما حذفت الواو والياء اذا التقي بالساكن الذى فى ابتداء الكلمة الثانية تحذف منها كذلك) فتقول (نحو) (اغزن) بضم الزاى (وارمن) بضم الميم (يا قوم بحذف الواو) منهما (كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة فى اغزو والكفار وارموا الفرض) فان الواو حذفت فى اللفظين لكونهما مع الكلمة المنفصلة (وكذا) اى كاغزن وارمن حال كونهما بضم الزاى والميم نحو اغزن وارمن يا امرأة يعنى بكسر الزاى فى الاول والميم فى الثانى حال كونهما مع ياء المخاطبة بحذف الياء (كما حذفت) اى الياء (فى اغزى الجيش وارمى الفرض) وهذا اذا كان الواو والياء بعد المفتوحة والمكسورة واما اذا كان ما قبلها مفتوحا فحكمه ليس كذلك كما قال (وتضم الواو المفتوح) اى تضم انت الواو التى فتح (ما قبلها) ولم تحذف الواو فيه (نحو اخشون كما ضممتها) اى كما ضمت الواو المفتوح ما قبلها اذا وقت (مع) الكلمة (المنفصلة نحو اخشوا الرجل) قوله (وبكسر) معطوف على قوله وتضم يعنى وتكسر ايضا ولم تحذف (الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين) اى فى المخاطبة (كاخشى الرجل) يعنى كما كسرتها اذا التقت مع الكلمة المنفصلة فى نحو اخشى الرجل (وان لم يكن) اى وان لم يكن النون (اى) مع (الضمير البارز وهو اى عدم كونه مع البارز واقع) فى الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش (فكا اتصل) (اى فالتون كاللغة المتصلة) اى فحال النون فيه كحال الكلمة المتصلة (وبنى بها) اى بما كان كالمتصلة (الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين بردا للامات) اى المحذوفة قبل حقوق النون (وقدحما) اى فتح كل واحدة من الواو والياء (كما قلت اغزو وارميا واخشيا) اى هذا كما قلت بردا للامات وقدحما اذا اتصلت الف التثنية التى هى متصلة بالفعل ولا يجوز انفصالها عنه (ومن ثمة) (اى لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمتصل) (قيل هل ترين) اى فتح الراء وبكسر الياء لاجل انها (فى هل ترى كما يقال هل ترى ان) اذا كان بالف التثنية (هذا مثال لغير البارز الذى تحركت لامها بالفتح كما فتح مع المتصل) (و) (هل) (تروين) اى وقيل ايضا هل تروين (فى مثل تروين باسقاط نون الجمع) لاجل نون التأكيذ (والحال نون التأكيذ وكيد وضم الواو كضمها فى لم تروا القوم هذا المثال ما فيه ضمير بارز يضم لاجل النون) (و) (هل) (ترين) اى وقيل هل ترين يعنى بكسر الراء والياء (فى) (مثل) (هل ترين باسقاط نون الواحدة وانبات الياء وكسرها) اصله ترين يعنى فى مخاطبة ترى والاوّل مخاطب ترى وقوله (كما يقال) متعلق بالتاليين الاخيرين يعنى حركت الياء فى ترى وترين بالكسر اذا لحقت بهما النون لكونهما كالمتصلة وكما حركت الياء فى المنفصلة فى قولك (لم ترى الناس) حركت بهما ايضا (هذا مثال ما فيه ضمير بارز يكسر لاجل النون)

(واغزون) (عطف على هل ترين) حتى يجوز ان يقدر ويقال هل ترين في هل ترى
 (لا على ترين) فانه اذا عطف على الاول تكون الكلمة مفردا مخاطبا وهو المطلوب واما اذا
 عطف على الثاني يكون مثالا للجمع المذكور مخاطب (اي ومن ثمة اغزون بردوا او
 المحذوفة) اي التي حذفت للوقف (كإرد) اي الواو مع ضمير التثنية في اغزوا (واغزن) اي
 ومن ثمة قيل اغزن (في اغزوا) والمحذوف الواو المضموم ما قبلها كإقيل) اي محذوفها (اغزوا القوم)
 فانها كالمفصلة لكونها مع ضمير بارز بخلاف الاول (واغزن) (في اغزى) محذوف الياء المكسور
 ما قبلها كما قبل اغزى القوم وهذه الامثلة التي اوردها المصنف (وقعت) اي مرتبة (على
 ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف) يعني لم تورد امثلة التوئين في غيرهما مع الضمير
 البارز معا وكذا لم تورد امثلتهما معا غير الضمير البارز معا جريا على ترتيب تصريفها الواقع
 في كتب التصريف وهو الابتداء بالواحد المذكور ثم بالجمع المذكور ثم بالواحد المؤنث (بعضها)
 اي حال كون بعضها مثالا (لما هو مع الضمير البارز كالمفصل) وهو هل ترين وهل ترون
 (وبعضها) اي وحيث ذكر بعضها (لما هو مع غير الضمير البارز كالمفصل) وهو هل ترين
 واغزن (كما اشرنا اليه) (و) (التون) (المخففة محذوف الساكن) هكذا الفظ الساكن وقع
 مفردا في بعض النسخ فيكون المراد (اي لا لتقاء الساكن الذي بعدها) يعني هذه النسخة محمولة
 على انه اراد بالساكن الواقع بعد التون الحفيفة لا الساكن الذي هو التون (وفي بعض النسخ
 الساكنين اي لا لتقاء الساكنين) اي وقع فيه والمخففة محذوف الساكنين فبحر يربح احدا الساكنين
 التون المخففة وبالاخر ما وقع في اول الكلمة التي تليها (كقول الشاعر لا نعين الفقير علك ان
 تركم يوما والدمر قدر فمه اي لا تهين) يعني اصله لا تهين بضم التاء وكسر الهاء وسكون الياء
 وفتح التون بعدها والتون المخففة (حذفت التون المخففة لا لتقاء) اي لا لتقاء تلك التون
 (اللام الساكنة التي بعدها واوجب فتحة ما قبلها) وهي فتحة التون (لتدل) اي تلك الفتحة
 (عليها) اي على التون المخففة المحذوفة وانما يحمل على هذا (والا) اي وان لم يحمل على هذا
 (لكان الواجب ان يقال لا تهين الفقير) يعني بالتون المكسورة بعد الهاء المكسورة يعني الواجب
 ان تكون التون متحركة بالكسر كما في امثالها من قوله لم يكن الذين (ولم يحركوها) يعني وانما
 حذفوا التون ولم يحركوها بالكسر (كما يحرك التوين) يعني اذا وقع التوين قبل الساكن
 يحركون ذلك التوين بالكسر ولا يحذفونه ولم يذهب هنا الى هذا الطريق (فرقا) اي لتحصيل
 الفرق (بينهما) اي بين التون المخففة والتوين (وانما لم يمسك) يعني وانما اخذوا الجذف
 في التون والتحرك في التوين ولم يمسكوا الا امر (خطا) اي لقصد الحد (لمرتبة ما يدخل الفعل
 ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعاً) فقول في البيت لا تهين بمعنى لا تحقرن وعلك
 لغة في لعلك اجري مجرى عسى في دخول ان في خبرها والمعنى لا تحقر الفقير عسى ان تركم
 وتذل يوما والزمان رفعه واعز فاستغنى هو وتفقرت انت لان احوال الزمان لا تدوم (و)
 (محذوف ايضا المخففة) (في) (حال) (الوقف) (على ما لحقت) اي على حرف الحقت تلك

التون (به) أي بذلك الحرف (تخفيفاً) أي لطلب التخفيف ((إذا ضم) أي هذا إذا ضم) (أو كسر ما قبلها) أي ما قبل التون الحقيقية (كما تحذف التوين لذلك) أي للتخفيف (فقد) أي فحينئذ يرد (ما) أي لا الفعل الذي (حذف) أي كان محذوفاً (لأجل المخففة كما) أي حال هذا كحال ما (إذا ألحقت المخففة باعزوا) أي بعواغزوا (واعزى وقلت) أي وارتدت أن يلدخق بهما المخففة وحذفت الواو والياء لاجله وقلت (اغزن) بضم الزاي (واعزن) بكسر ها (بمحذوف الواو) في الأول (والياء) في الثاني (فاذا وقت عليهما) أي على اغزن واعزن (وجب أن ترد المحذوف وقلت اغزوا واعزى بخلاف التوين فانه) أي التوين (لا يرد ما) أي الحرف الذي (حذف لاجله لأن التوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة) يعني إذا حذف التون أعيد إلى الفعل الموقوف عليه ما يريد عدمه في الوصل بسببها من الواو والياء بناء على أنهم قدروا التون المحذوفة للوقف معدومة من أصلها لعدم لزومها للفعل بخلاف التوين فانه لازم إذا لم يكن مانع فكأنه ثابت عند عروض الحذف وإذا حصل الفرق بينهما يلزم التوين وعدم لزوم التون (فجمل) أي لأجل هذا جمل (للازم مزية) أي أريد أن يعطى لللازم فضيلة زائدة وهي (بإتمامه على ما ليس بلازم) (و) (المخففة) (المتوح ما قبلها قلب الفاء) (كقولك في اضربن اضرباً) ومنه قوله تعالى وليكونا من الصاغرين وقوله تعالى لتسغيبا بالناسية (فتسبها) أي لقصد تشبيه المخففة بالتوين فان التوين إذا انتح ما قبلها قلب الفاء وإذا انضم أو انكسر تحذف نحو أصبت خيراً) هذا مثال لما فتح (وأصابتني خير واختم لي بخير) ولما ختم الشارح آخر أمرك بالخير فقاؤ لا تصدى إلى ادعية بليغة فقال (اللهم اجعل ما سورتنا خيراً ولا تعلق بنا من تبعه شرونا) أشار به إلى أن الشرور تنابع وقوله (خيراً) (بفتح الصاد وسكون الياء لغة في الضرور ثم تصدى إلى مناجاة ملائمة لما ختم المصنف كتابه من مسئة تون التأكيد وأشار بها إلى وجه ختمه بتلك المسئلة فقال (واجمل تونات قانصنا) وفيه تلميح إلى أن الأهمال السيئة التي تصدر من الإنسان مؤكدة باعانة الوساوس يعني اجمل ما صدر عنا من القائص المؤكدة (خفيفة كانت) أي تلك المؤكدة يعني الصائر (أو قبلة) يعني الكبار (في مواضع الندامة منقلبة بالفاء) وقوله بالف يحتمل أن يكون بفتح الهمزة وسكون اللام وأن يراد به الألف من الحروف وبإضافة إلى (آداب عبوديتك) إشارة إلى أن القيام عند ربه بمدود مثل الألف وفيه استعارة مصرحة حيث شبه قيامه بالألف والقريته إضافته إلى الآداب وأشار بقوله (على نهج الاستقامة) إلى ترسيخ الاستعارة يعني بدل سيناتنا إلى الحسنات حيث وعدته بقولك فالتك يبدل الله سيناتهم حسنات ويحتمل أن يكون بكسر الهمزة من التألف والمعنى اللهم وقفنا إلى التوبة بتر المكرات والتأليف بحسن الطاعات والعبادات (وصل على من كلمة شفاعته في عوار قام الضلالات) يعني به المعاصي غير الشرك فإن الشرك لا تنفع في حقه شفاعته الشافعين فقوله كلمة مبتدأ وخبره قوله (كافية) والجملة صلة من قوله (وعن مضرة)

معطوف على قوله في نحو يعني كلمة شفاعته عن مضرة (شاعة اسقام الجهالات شافيه) ولا يخفى ما في قوله كلمة وكافية وشافية من الاشارة الى حسن الاختتام بالفاظ تدل على الكلمة وعلى اسمى كتابين للمصنف (وعلى آله واصحابه) وعلى من تبعهم من زمرة احبابه * قد استراح من كد) وهو بفتح الكاف والميم بمعنى الحزن والغم الاتهاض * (هو الشروع بمعنى قد تم حزن الشروع وقوله (لنقل) متعلق بالكمد يعني كنت بعد تمام التسويد محزوناً على عدم نقل (هذا الشرح) من التسويد الى التبييض فيسر الله لي تمام التبييض ايضا فزال عني ذلك الحزن بالاستراحة من نقله (من السواد الى البياض) وقوله (العبد) فاعل استراح يعني نال الراحة العبد (الفقيه عبد الرحمن بن محمد الجامي) وهو الشيخ عبد الرحمن بن محمد الجامي وقد ولد قدس الله سره بحاج من قصبات خراسان اشتغل اولا بالعلم وكان من افاضل عصره ثم سجد للمشايخ الصوفية وتلقن من سعد الدين الكاشغري ومحب مع خواجه عبيد الله السمرقندي وتوفي بهراة سنة ثمان وتسعين وثمانمائة * وقيل لما توجهت الطاقة الارديلية الى خراسان اخذ ابنه جسده من قبره ودفعه في ولاية اخرى ثم قتلوا قبره ولم يجدوه واخر قواما فيه من الاحشاب * وتاريخ وفاته * ومن دخله كان آمنا (وفقه الله سبحانه ووظائف عبوديته للاعراض * عن مطالبة الاعراض والاعراض * ضحوة السبت الهادي عشر من رمضان المتظم في سلك شهر رسته سبع وتسعين وثمانمائة * من الهجرة النبوية عليه افضل التحية *) هذا آخر ما قصدت من اتمام حاشية محرم * اكمل الله تقاضا بحرمة البيت الحرام * وقد فرغ من تسويده قلم الفقير عبد الله بن صالح * غفر الله له ولوالديه واكرمه بالتوفيق الى العمل الصالح * في اليوم الخامس والشرين من شهر مولد النبي صلى الله عليه وسلم من شهر رسته سبع وثلاثين بعد المائتين بعد الالف اصلح الله من ساج غلطات كتابه وافاض انوار غايته على من اصاح سقطات حر وفاته * وارجو من الله الذي اعرب السنة الانسان * ونحى له بيتا في جوفه وعلمه البيان * ورفع درجات الذين اتوا العلم بما خصهم بعناياته * ونصبه خليفة في الارض بمناسب علمه ودراياته * وخفض درجات الجهلة بمخفوضات افعاله واحصى ما صدر عن الانسان من الفاظه واقواله * ان يخلص من قبضه النفس لجامي * وان يحرم على النار برحمة لجامي * برحة حبيبه الذي لا يرضى * واحد من امته في النار حيث قال ولسوف يعطيك ربك فترضى